

جوهري حلافة دار
(أرشد الحج تذكروا الله العرش)

بسم الله الرحمن الرحيم
في أحكام العترة الطاهرة

مؤلف الشيخ يوسف البرادعي

دار الحج إلى أفر

333 21 200

ص 5 450

مطبع طابع 1/1

20632

هذه هي
من كتاب الخلد ابن الناصح
في حكاية العشرة الطاهرة من
العالم البارع شيخ المشايخ
الشيخ يوسف البحري قدس
الشيخ قوت الله ضريحه
ومن أول الحج إلى آخره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وعترته الطيبين الطاهرين كتاب الحج وهو يظنون في اللغة على معاني استيفاد
من الناس وهي قصد والكف والقُدوم والغلبة بالحج وكثرة الاختلاف والتعدد وقصد مكة للنسك قال الخليل
الحج كثره الاختلاف في منعه وسمى الحج حجاً لأن الحاج يأتي قبل الوقوف بعرفة إلى البيت ثم يعود إليه لطواف الزبارة ثم ينصرف
إلى منى ثم يعود إليه لطواف الوداع والاصحاب رض قد نقلوه عن المعنى اللغوي إلى قصد البيت لأداء المناسك المخصوصة عنده
كما عرفت به الشيخ ومن تبعه وأما اسم لمجموع المناسك المؤدات في المشاعر المخصوصة وقد ورد على كل من الفريقتين إيراد اللفظ
للتعرض لها من بد فائدة إلا أنه ينبغي أن يعلم أن النقل عن المعنى اللغوي كما ذكرنا إنما يتم لو لم يكن ما ذكره في القاموس من
أنه قصد مكة للنسك معنى لغوياً وألا كان حقيقة لغوية في المعنى المصطلح عليه المشهور في كلام أهل اللغة إنما هو أنه بمعنى قصد
فكون النقل متجهاً وأنه على تقدير تقريب الشيخ يكون النقل لمناسبة وعلى تقدير التعريف الآخر لمناسبة وكيف كان فالجواب في
هذا الكتاب يقع في أبواب الباب الأول في المقدمة وفي فصول الفصل الأول في جملة من الأخبار والآله على
جملة من الفوائد العظام المناسبة للمقام منها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن أبي حنيفة عن أبي جعفر ورواه
في الفقيه عن سلا عن أبي جعفر قال لما أراد الله أن يخلق الأرض أمر الرياح فصرين من الماء حتى صار موجاً ثم أزيل فظنوا
زبدوا واحداً فجمع في موضع البيت ثم جعله جبلاً من زبد ثم دحى الأرض من تحته وهو قول الله عز وجل أن أول بيت وضع
للناس للذي ببكة مبارك وزاد في الفقيه قال بقتله خلقت من الأرض الكعبة ثم مدت الأرض منها ما رواه في الكافي
عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله قال إن فرشتان لما هدموا الكعبة وثقوا على حجراً فيه كتاب لم يحسنوا
قراءة حتى دعوا رجلاً فقراه فإذا فيه أنا الله ذو بكة حرمتها يوم خلقت السموات والأرض ووضعها
بين هذين الجبلين وحفظتها بسعة أملاكها وما رواه في الكافي في الصحيح عن أبي العباس عن أبي
عبد الله قال لما ولد اسماعيل حمله إبراهيم وأمه على حمار وأقبل معه جبرئيل حتى وضعه في موضع الحجر
ومعه شيء من زاد وسقاه فيه شيئاً من ماء والبيت يومئذ وبعث حمراً من مدر فقال إبراهيم لجبرئيل شربنا
أمرت قال نعم ومكة يومئذ سلم وسمي حول مكة ناس من العالمين وما رواه ابن بابويه في كتاب علل الشرايع والأحكام

باب في البيت

فخرجت عليه خيرة وانكشف القبر فلما رآه ذلك بكوا وصروا ونصروا وقالوا اللهم اننا لا نريد الا الصالح فعاب
المتبر فهدوه وسوا حجارته حوله حتى بلغوا الفواعل التي وضعها ابراهيم فلما ارادوا ان يبنوا في عرضه وحركوا
الفواعل التي وضعها ابراهيم على اصحابهم زلزاله شديد وظلمة تكفوا عنه وكان بين ابراهيم الطول ثلثون
ذراعاً والعرض اثنان وعشرون ذراعاً والسمك عشرة ذراع قال فرش بن زيد في مكانها بنوها فلما بلغ البنبان
الى موضع الحجر الاسود فاجرت فرش بن في وضعه فقال كل بيته نحو اولى به ومن وضعه فلما اكثر بنوهم تراصوا
بفضاء من يدخل من باب بني شيبه فطلع رسول الله فقالوا هذا الامن فذبحوا فحكوه ثم بسطوا رداءه وقال
يكنهم كمن طاروت كان له وضع الحجر فيه ثم قال ما لي من كل ربيع من فرش بن جل فكانوا يعتبرون به
بن عبد شمس والاسود بن عبد المطلب من بني اسد بن عبد الغري وابو جندب الغنيم من بني مخزوم وفليس بن
عدي من بني سهم فرفضوه فوضع النبي في موضعه وكان قد بعث ملك الترم بصفتهم فيها اسقوف والان
وخبث قوم من الغلة الى الحبشة لينجوه هناك بغير فطرحتها التريج الى ساحل الشريعة فطحت فبلغ فرش بن
خبرها فخرجوا الى الساحل فوجدوا ما يصلح للكعبة من خشب زينة وغير ذلك فابصروا وصاروا به الى مكة فوافوا
ذرع ذلك الخشب البناء ما خلا الحجر فلما بنوها اكسوها الرصاص وهدى الاردي وما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح
عن البرقي عن داود بن سرج عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هم فرش بن في بناء البيت فضا رسول الله
من باب الكعبة الى النصف ما بين التركن الثاني الى الحجر الاسود فالا في رواية اخرى كان لبي هاشم من الحجر الاسود
الى التركن الثاني فما رواه في الكافي عن ابان بن تغلب قال لما قدم الحاج الكعبة فترى الناس راياها فلما صاروا
الى بنائها فارادوا ان يبنوها خربت عليهم خيرة ففعلوا الناس حتى صرخوا فانوا الحاج فاخبروا فحاف ان يكون فوضع
بنائها فضعوا المنبر فشد الناس وقال رحم الله عبداً عنده تما ابلينا به علم لما اخبرنا به قال فقام البر شيخ فقال
ان يكن عند احد علم فضعوا جل واسجدوا الى الكعبة فخذوا من راعهم ثم مضى فقال الحاج من هو قال علي بن الحارث
قال معك ذلك فبعث الى علي بن الحسين فاما فخير بما كان من منع الله اتمام من البناء فقال له علي بن الحسين ما
حاج عدي الى بناء ابراهيم واسمى في الطريق والقبلة كانت ترى انه تراث لك اصعد المنبر فشد الناس
ان لا يبي احد منهم اخذ من شي الا ربه قال ففعل فشد الناس ان لا يبي احد منهم عنه شيء الا ربه قال فزروه
فلما راي جمع التراب في علي بن الحسين فوضع الاساس فامرهم ان يحضروا قال فغيب عنهم المتبر وحضر اخى
الى موضع الفواعل فقال لهم علي بن الحسين ليخروا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا
فما صنعوا بنا انكم قال فوضعوا البناء فلما ارتفعت جدرانها اسر بالتراب في في جوفه فلذلك من البيت مرتفعاً يصعد
الى البر بالذريع قال في القبة وحي ان الحاج لما فرغ من بناء الكعبة سأل علي بن الحسين ان يبيع الحجر فوضع قال
في القبة بعد ذكر اصحاب القبل واثامهم على الحاج ما جرى على بيع واصحاب القبل لان قصد الحاج لم يكن
الى هدم الكعبة انما كان قصد الى ابراهيم وكان متدا للفق في بعض الشئ ففعلوا لصاحب الحق يعني الامام و
هو اظهر فلما اشجك بالكعبة اراد الله ان يبين للناس انهم يجر فامهل من هدمها عليه انتهى ما رواه في الكافي
عنه من اصحابنا عن ابي عبد الله كان لنا كعبة على عهد ابراهيم فشد اذرع وكان لها بابان فبناها عبد الله بن
التراب فرفعها ثمانية عشر ذراعاً فهدمها الحاج وبنانا سبعة وعشرين ذراعاً وما رواه في القبة من راي
عبد الله قال كان طول الكعبة يومئذ عشرة اذرع ولم يكن لها سقف فنفقها فرش بن فصار ثمانية عشر ذراعاً
فلم تزل ثم كسرها الحاج على ابن الزبير فبناها وجعلها سبعين ذراعاً وما رواه في الكافي والقبة في الصحيح
الثاني الموق في الاول عن زاذل قال قلت لابي جعفر ع ما دارك بالحسين قال نعم اذكر وانا معني في السج

باب في الحج

ذكر الاخبار المتعلقة بهذا البيت

الحرام وقد خل فيه السبل والناس جومون على المقام يخرج الخارج فيقول قد ذهب به السبل ويخرج الخارج ويخرج
هو مكانه قال فقال لي يا نذلان ما صنع هؤلاء ملك صلحك الله تعالى يخافون ان يكون السبل قد ذهب بالمقام فقال نادان
الله تعالى قد جعله عليا لم يكن له ذهب به فاستقر او كان موضع المقام الذي ضعه ابراهيم عليه السلام في هذا المكان ان ولده
من الخطاب فلما الناس من منكم يعرف المكان الذي كان فيه المقام فقال رجل انما كنت اخذت مقدار يتسع فهو عندي
فقال اني محتني به ففاسدتم ردة الى ذلك المكان قال في القصة روى انه مثل الحسين ولا يجتمع بينه وبينها ما رواه
في الكافي بسنده عن كوفان سلك ابا عبد الله لا اتي عليه وضع الحجر في التركن الذي هو فيه ولم يوضع في غيره ولا في غيره
يقبل ولا في غيره من الحجر ولا في غيره من موضع من موضع في غيره وكيف السبيل في ذلك يخرج
جاءني الله فذاك فان تفكرت في وجهي قال فقال سالك وانما في المسئلة وانما في الجواب فيخرج قلبك واضمح
فيصالح خبرك الله ان الله تبارك وتعالى وضع الحجر لا سوا وهو جوهرا خرج من الجنة الى آدم ثم فوضعه في ذلك التركن
لعله المشاف وذلك انما اخذ من بني آدم من ظهورهم فذباهم حين اخذ الله تعالى عنهم المشاف في ذلك المكان وفي ذلك
المكان نزل فيهم ومن ذلك الكافي في الطير على القائم فاول من يباينه ذلك الطير وهو الله جبرئيل ومن ذلك المقام
يسند القائم من ظهوره وهو الحجر والدليل على القائم وهو الشاهد من غاي ذلك المكارن الشاهد لمن ادى اليه
المشاف والسند الذي اخذ الله عز وجل على المشاف واما القبلة والا لئلا يناس فاقبال العهد مجددا لذلك العهد والمشاف
ومجدد باللسنة واثبتوا اليه العهد الذي اخذ الله تعالى عليهم المشاف فثابته في كل سنة ويؤتوا اليه ذلك العهد
والا يمانه الذين هذا عليهم الا ترى انك تقول اما في الدنيا ومثانيها فثابت العهد بالوفاء فوفاء الله ما يورده
ذلك احد غير شيعتنا ولا حفظ ذلك العهد والمشاف احد غير شيعتنا وانتم لها نوه من غيرهم وبعدهم غيرهم فبكرهم
بكرتهم وذلك انهم لم يحفظ ذلك غيركم فلكم والله يشهد عليهم والله يشهد بالخير والكمز وهو الحجة البالغة من
الله عليهم يوم القيمة يجي له لسان ناطق وثمان في صورته الاولى بصره الخلق ولا ينكره يشهدون واثابه وجدد العهد
والمشاف عنده يحفظ العهد والمشاف واحد الامانة ويشهد على كل من انكره وحجه وشي المشاف بالكمز لا نكرا فاعلم
ما اخرج الله تعالى من الجنة فهدى ما كان الحجر في ذلك المكان ما كان عظماء من عظماء الملكة عند الله تعالى فاما
من الملكة المشاف كان اول من آمن به واقود ذلك الملك فاختار الله تعالى جميع خلفه والعهد المشاف واودع عنده
واستعبد الخلق ان يجدد عنده في كل سنة الا في المشاف العهد الذي اخذ الله تعالى عليهم ثم جعله الله مع آدم في الجنة
بكرهم المشاف ويجدد عنده الا في المشاف في كل سنة فاما عصي آدم واخرج من الجنة انشاء الله العهد والمشاف الذي جعله الله
الله عليه وعلى ولد محمد صلى الله عليه وآله ولوصيه وجعله تاجها حيا فلما ناب على آدم خول ذلك الملك في صورةه من بياض
فرماه من الجنة الى آدم وهو بارض الهند فلما نظر اليه الناس وهو لا يعرفه باكثر من جوهرة فاطمته الله تعالى فقال يا آدم
انصرفي قال لا قال اجل اسحق عليك الشيطان فاشاك ذكرتك ثم تحول الى صورته التي كان مع آدم في الجنة فقال لا آدم
ابن العهد والمشاف فوثب اليه آدم وذكر المشاف وبكى وخضع له وبثله وجدد الا في المشاف العهد والمشاف ثم حوله الله عز وجل
الى جوهرة الحجر في بياض صافية فخله آدم على غائبه اجلا لا وعظما فكان اذا اعيا حمله عن جبرئيل حتى رافى به مكة
فما زال يا نبي الله ومجيد الا في المشاف في كل يوم وليلة ثم ان الله تبارك وتعالى لما بنى الكعبة وضع الحجر في ذلك التركن
وتحى آدم من مكان البيت الى الضفا وحوالى المروة ووضع الحجر في ذلك التركن فلما نظر آدم من الضفا وقد وضع الحجر في ذلك
التركن كبر الله وهاله ومجده ولذلك جرت السنة بالكبر واستقبال التركن الذي فيه الحجر من الضفا فان الله اودع المشاف
والعهد دون غيره من الملكة لان الله عز وجل لما اخذ الله المشاف له بالتراب والجنة والترسالة والنبوة واعطاه بالوصية
اصطكت فرائض الملكة فاول من اخرج الى الاضداد ذلك الملك ولم يكن منهم اشد تحبا للجنة بالترسالة فلذلك اخذوا الله

في فضل الحج ونوابه

من بينهم والقمة الشان وهو يحيى يوم القيمة وله لسان ناطق وعين ناظرة وشهد لكل من فاه كل ذلك المكان وخط الشان
ومنها ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الفضل عن ابي جعفر قال انما سئمت بمكة لانه يبتك بها الرجل والنساء والبرق تطل
بين يدك وعن يمينك عن شمالك ولا بأس بذلك وانما يكره في سائر البلدان ما رواه في الصحيح عن جرير بن عبد الله عن ابي عبد الله
قال كان الحجر الاسود اشتد بنا صتما من الماتين فلو لا ما سئمت من ارجاس الجاهلية ما سئمت ذوقا هذه الا وبرى باذن الله تعالى وما
رواه الكليني في الحسن عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لما افاض آدم من مئى قلعتا الملكة فقالوا يا آدم ترى حجابك امها
انا قد حجبنا هذا البياض البياض البياض بل ان تحجب بالفي غايه وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله عن قول الله عز وجل
من دخله كان امنا قال من دخل الحرم مستحجرا فهو امن من مسخط الله عز وجل وما دخله من الطهر والوحش كان امنا من ان
يهاج او يؤذى حتى يخرج من الحرم وما رواه الكليني في الحسن عن ابن سنان قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل دخل مكة وعز وجل
ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وناجا لهذا الا ان شئت الايات النبوات فقال مقام ابراهيم حيث قام على
الحجر فاثبت فيه فداها والحجر الاسود ومنزل اسمعيل وما رواه في الفقيه عن ابي جعفر عن ابي عبد الله ع قال ان آدم هو الذي بنا
البيت وضع اساسه اول من كساه الشعر اول من حج ثم كساه نبع بعد آدم الا طاع ثم كساه ابراهيم الخفيف اول من كساه
الغياث سليمان بن داود كساه الصبا في الفصل في جملة من الاخبار والدالة على فضل الحج ونوابه من الثواب منها ما رواه ثقة الاسلام في
الكافي عن سعد الاسكاف ورواه في التهذيب ايضا بسند عنه قال سمعت ابا جعفر يقول ان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يحط
خطوه في شيء من جهازه لما خرج فاذا استقل به داخله لم يضع خفا ولم يرفع الا كتب الله له مثل ذلك حتى يقضى شكه فاذا
قضى شكه شفه الله له ذنوبه وكان له الجنة والحرم وصرف شهر ربيع الاول فكل ربعة اشهر يكتب الله له الحسنات ولا يكتب
عليه السيئات الا ان باى بوجبه على الكافي يعني بما يوجب النار من الكبائر وعلى هذا فتكون الشبان التي لا تكسب محضه
والصغار وولي ما ذكرنا بالكلية لا يصرح بها ومنها ما رواه الشيخ في باب في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع
ابى عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اعرب فقال يا رسول الله صلى الله عليه واله انى خرجت ابدى الحج ففانى وانا حين يمشى
مادا اكسح في مالي ما يبلغ به اجر الحج قال قالنا ليه رسول الله صلى الله عليه واله فقال انظر الى ابي قيس فلو ابا قيس لك هذه مرآة نفقته
تسيل الله ما بلغت فابلى الحج ثم قال ان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يرفع شيئا ولم يضع الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف في
البيت خرج من ذنوبه فاذا سعى بين الصفا والمروة من ذنوبه فاذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه فاذا وقف بالمشعر الحرام
خرج من ذنوبه فاذا رمى الجمار خرج من ذنوبه قال فعند رسول الله صلى الله عليه واله كذا وكذا موافقا اذا وقعها الحاج خرج من ذنوبه ثم قال
ان لك ما يبلغ الحاج قال ابو عبد الله ع ولا تكسب الذنوب اربعة اشهر الا ان باى بكبرة قال في الوافي بعد نقل الخبر الذنوب
انواع مختلفة في الذنوب والكفر ومرايب منها وفي الضعف والكبر فكل فعل من الكبائر الذنوب انواع وموافقا يخرج من ذنوبه
او كثر منها الى ان يطهر منها جميعا وفي الحديث ان من الذنوب ذنوبا لا يكفر بها الا الوفون بعرفة انتهى فوك من المحمل
في قوله بل لعله اضرب تمام ذكره وان الغرض من ذلك هو بيان فضل هذه المواقف ان كل موقف منها مكفر الذنوب كلها بخلاف
انه لو كان ذنوب ككفر به لا حصول الكفر بالفعل المحصل لما كان بينها ومحتاج الى الجمع بما ذكره وهذا مبني على
الموازنة في الاعمال والتكفير وحيث قاله كان ثواب الموقف الاول كفر جميع ذنوبه واستغفها واستغفها آتفه له محراب الوفاء
التي بعد ما لمز من القابل بالذنوب فتكتب له كل واحد من العالم ومنها ما رواه الشيخ في باب الصدوق في الفقيه في الصحيح
عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر وهو يحدث الناس بمكة فقال ان رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه واله فقال له
رسول الله صلى الله عليه واله ان شئت فاسئل ان شئت اخبرك فيما جئت شاك اليه فقال يا رسول الله صلى الله عليه واله قال جئت شاك اليك في
جنتك عمرتك فان لك اذا توجهت الى سبيل الحج ثم ركبت واحللتك ثم ثلث بسم الله وبالله والحمد لله ثم مضى واحللتك
لم يضع خفا ولم يرفع خفا الا كتب الله حسنات وحيث عنك سئمت فاذا احرمك البيت كان لك بكل ثلثة ليلتها عشر حسنات و

الحج والعمرة
في فضل الحج ونوابه

فضل الحج وأفيد من الثواب

[illegible]

في وجوب الحج والعمرى بحقائقها

بل يطول على الترتيب يقول مطلقا في قوله عز وجل انا هدينا السبيل انا شاكر واما كفورا ومنها ما رواه في الكافي
عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال ان الله تعالى فرض الحج والعمرى على اهل الجدة في كل عام وما رواه فيه ايضا عن
جابر النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحج فرض على اهل الجدة في كل عام وما رواه الصدوق في كتاب العلال
عن عبد الله بن الحسن البجلي روى عنه ابي عبد الله قال ان في كتاب الله عز وجل فيما انزل الله وقله على الناس حج
البيت في كل عام من استطاع اليه سبيلا وحمل هذه الاخبار الشيخ في كتابه على ان المراد بكل عام يعني ابد
وزاد في الاستنباط العمل على الاستنباط لا يظهر العمل على تأكيد الاستنباط كما صرح به جملة من الاصحاب الا ان
ظاهر الصدوق في كتاب العلال العمل بها على ظاهرها حيث اورد في علة الفضل بن شاذان المروية عن الترمذي
وكذا في علة محمد بن سنان المروية عنه في علة فرض الحج مرة واحدة لان الله تعالى وضع الفرض على اهل القوة فمن
تلك الغرض الحج الفرض واحد ثم رغب اهل القوة على فلهذا طاقته قال الصدوق بعد نقل ذلك جاء هذا الحديث
هكذا والذي عنده وافى بان الحج على اهل الجدة من المسلمين في كل عام ويؤيد الاخبار الدالة على انه لو اجتمع الناس
على ترك الحج لوجب على الامام ان يجبرهم ولا يستحقوا العذاب سبانه بعضها في المقام ومنها رواه في الكافي عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنعه من ذلك حلة تجف برؤوسه ولا يطبق فيه الحج او سلطان
يمنعه فلهذا يهتدون او نصرتا وما رواه الشيخ في باب في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع سبيلا قال هذا لمن كان عند مال وصحة وان كان سوفر للتجارة فلا شبهة فان
فان على ذلك فقد تركه شريعة من شرايع الاسلام انه هو يحدنا بالحج به وان كان في يوم ان يحجوه فاستحقوا فلهذا فانه لا
شبهة الا الخروج ولو حمل على حمار جدد اباير وعن قول الله عز وجل ومن كفر يعني من ترك اولئك فلهذا الكفر بالترك
مؤيد لما قلناه انما رواه في الكافي عن ابي بصير قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ومن كان
هذه اعني فهو في الآخرة اعموا هل سبيل فقال ذلك الذي شئت الحج يعني حجة الاسلام حتى يات به الموت وما رواه ايضا
عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من مات وهو صحيح موسر لم يحج فهو من قال الله تعالى ومن كفر
اعني قال ملك سليمان الله اعني قال نعم ان الله عز وجل اعلم عن طريق الحق في حجة معاوية بن عمار مثله الا انه قال اعلم
عن طريق الجدة وما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو عطل الناس الحج
لوجب على الامام ان يجبرهم على الحج ان شاءوا وان ابوا فان هذا البيت اتما وضع للحج وما رواه في الكافي في الصحيح
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو عطل الناس الحج لوجب على الامام ان يجبرهم في الصحيح عن
حفص بن الغزواني عن هشام بن سالم ومعاوية بن عمار وغيرهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ان الناس تركوا الحج لكان على الوالي
ان يجبرهم على ذلك على المقام عنده ولو تركوا ازاره النبي لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده فاني
لم يكن لهم اموال انفق عليهم من بيت المال وما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
مضت له خمس سنين فلم يقبل الى تيمومة ومصراته لم حرم وبهذا رواه ثلثة رواه في الكافي عن الحسن الاحمسي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لو ترك الناس الحج لما نزل العذاب ^{انما نزل عليه العذاب} الراسا اهلوا من العذاب من النظر بمجنى الامم
وما رواه فيه عن سليمان بن كزيب عن ابي جعفر فقال لو عطلوه سنة واحدة لم يباظره ورواه في الصحيح مثله وقال في خبر
آخر انزل عليهم وما رواه في الكافي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى وقله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا ما السبيل قال ان يكون له ما يحج به قال قلت من عرض عليه ما يحج به فاستخفى من ذلك
اهو من استطاع اليه سبيلا قال نعم ما شاءه يسبحي ولو حج على حمار جدد اباير وان كان يطبق ان يسبحي بعضا ويركب
بعضا فلا يحج المقدمة في السفر ^{في الثانية} اذ به وما يستحب فصول ^{في رواية} روى الصدوق عظم الله حرمة في نفسه عن حماد

في اذ التبر و شجتها

المسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حكمه ان داود ان على العاقل ان لا يكون ظاهرا الا في ثلث نزود لعاد او
 مرقه لعاش اوله في غير محرم وروى في الفقه في وصية النبي صلى الله عليه واله على عليه السلام باسناد عن علي بن
 عمر واثن من محمد عن ابيه جميعا عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن حماد قال با على لا ينبغي للعاقل ان يكون ظاهرا
 الا في ثلث مرقه للمعاش او ثلث لعاد اوله في غير محرم الى ان قال با على من سنين يروى اليك سر سنه من رحك
 سر بلا عدم رضا من مبلين شيع جازر ثلثه امبال اجب عوه سر اربعه امبال وروى في ثلثه امبال اجب المثلث
 سر ثلثه امبال انصر الظلوم عليك بالاستغفار وروى في ثلثه امبال باسناد الى التكون عن جعفر بن محمد عن ابيه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله سافروا بغيرها وهاهنا تقنوا وهاهنا استغنوا **فصل في ما ينبغي للاخبار**
 التسنن من ايام الاسبوع ومنها السبت لما رواه الصدوق عطر الله مراده في كتاب الخصال بسنده عن حفص بن غياث
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال من كان مسافرا فليسا فر يوم السبت فلو ان حجرا زال عن جبل يوم السبت لترده الله
 الى مكانه ومن غدرت عليه الحوائج فليطأ بها يوم الثلاثاء فانه اليوم الذي لان الله فيه الحد بل داود وما رواه في كتاب
 الصيون باسناد ثلثه عن الرضا عليه السلام عن ابيه عن حماد قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اللهم بارك لا متى
 في جود يوم سبها وحبها وما رواه في كتاب الكرام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج من يوم الجمعة في حاجه
 فاذا كان يوم السبت طلعت الشمس فخرج في حاجك وما رواه في الصحيح عن ابي ايوب الخزاز قال سلك با عبد الله
 عن قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلوة فانكشروا في الارض وابغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا فليكن
 مال الصلوة يوم الجمعة والا فكشروا يوم السبت مثله في كتاب الحاشي عنهم ورواه في السبت لنا والا حد لنبى امته
 ومنها يوم الثلاثاء تقدم في حديث حفص بن غياث مثله ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره قال قال الصادق عليه السلام
 اطلبوا الحوائج يوم الثلاثاء لما تقدم في حديث حفص بن غياث مثله ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره قال قال الصادق
 اطلبوا الحوائج يوم الثلاثاء فانه اليوم الذي لان الله الحد بل داود وما رواه في كتاب الخصال في الصحيح عن
 علي بن جعفر قال جاء رجل الى موسى عليه السلام فقال له جعلت فداك اتي اريد الخروج فادع لي فقال موسى يخرج قال يوم
 الاثنين فقال له ولم يخرج يوم الاثنين قال اطلب فيه البركة لان رسول الله صلى الله عليه واله ولد يوم الاثنين
 فقال كذبوا ولد رسول الله هو يوم الجمعة وما من يوم اعظم شواما من يوم الاثنين يومان فيه رسول الله وانقطع فيه
 وحى السماء وظلمنا فيه خضا الا اذ لعل على يوم سهل لان الله لا داود فيه الحد بل فقال الرجل لي جعلت فداك
 قال اخرج يوم الثلاثاء وما رواه البرقي في كتاب الحاشي عن عثمان بن عيسى عن ابي ايوب الخزاز قال اردنا ان يخرج
 فجئنا لنسلم على ابي عبد الله فقال كاتكم طلبتم بركة الا شئتم فقلنا نعم قال اتي يوم اعظم شواما من يوم الاثنين
 يوم فقلنا فيه نبينا وارفع فيه الوحي لا يخرجوا واخرجوا يوم الثلاثاء ورواه في الفقه باسناد عن الخزاز مثله وفي الكافي
 مثله ومنها يوم الخميس لما تقدم في حديث الصيون عن الرضا وما رواه البرقي في كتاب الحاشي عن محمد بن ابي الكرام
 قال يهتبان للخروج الى العراق فقال في هذا اليوم وكان يوم الاثنين فقلت ان هذا اليوم يقول الناس انه يومناك
 فيه ولد النبي صلى الله عليه واله فقال ما علمون اتي يوم ولد فيه النبي صلى الله عليه واله فانه اليوم مشوم
 فيه فبعض النبي صلى الله عليه واله وانقطع الوحي لكن احب لك ان يخرج يوم الخميس وهو اليوم الذي كان يخرج
 فيه اذا غمروا رواه في كتاب من ربا الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عن حماد قال كان
 رسول الله صلى الله عليه واله يسافر يوم الاثنين والخميس بعقله عظمها فيها الا لونه ومنه ايضا باسناد
 المذكور قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يوم الخميس يوم محبة الله وسوله وفيه لان الله الحد بل فقال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله اللهم بارك لا متى في بكونها واجله يوم الخميس اقول وقد تقدم ان اليوم الذي

في اذ التبر و شجتها

فَإِذَا ابْتَدَأَ الشَّعْرَ مَا يَسْتَحِبُّ فِيهِ

۴

في اذان السفر والتجديد

يعمل علاءه كلاف فيه احد اليوم الرابع للدفع عنه يوم صالح للذبح والضبط والبناء وبكره فيه استغفر من شاف فيه خف عليه
 الفضل السلب وبلاء بعبده المكارم عنه يوم صالح للذبح وبكره استغفر فيه الزوائد يوم متوسط صالح لقضاء الحاجج و
 لا شاف فيه فانه مكروه اليوم ^{الذي} الذبح عنه انه يوم محض من غير علاء ولا يخرج من منزلك المكارم عنه ردى
 محض الزوائد هو يوم محض من غير علاء فاستعد بالله من ثمر ^{الذي} السادس للدفع عنه يوم صالح للذبح و
 من شاف فيه في تراويح رجع الى اهله بما يتجه المكارم عنه يصلح للذبح وطلب الحاجج الزوائد عنه يوم صالح يصلح
 للحجاج والسفر والبيع والشراء ^{الذي} السابع للدفع عنه يوم صالح لجميع الامور المكارم عنه مبارك فكل ما يراودك
 فيه الزوائد يوم سعي مبارك فيه ركب نوح استغفره وركب البحر وسافر في البر واعمل ما شئت فانه يوم عظيم البركة محمود
 لطلب الحاجج والسعي فيها ^{الذي} الثامن للدفع عنه انه يوم صالح لكل حاجه من بيع وطلب الحاجج والشراء وبكره
 فيه ركوب البحر والسفر في البر المكارم عنه يصلح لكل حاجه سكو السفر فانه بكره فيه الزوائد عنه يوم صالح للشراء
 البيع ولا سفر للسفر فانه مكروه فيه سفر البر ^{الذي} التاسع للدفع عنه يوم خفيف صالح لكل امر يريده فانه يوم خفيف
 ومن شاف فيه ردى فانه لا يداي خبر المكارم عنه يصلح لكل ما يريده فانه يوم خفيف ^{الذي} العاشر للدفع عنه يوم صالح محمود مبارك
 يصلح للحجاج وجميع الاعمال وفي رواية اخرى من شاف فيه ردى فانه يوم خفيف ^{الذي} الحادي عشر للدفع عنه انه ولد منه نوح يصلح
 للبيع والشراء والسفر المكارم عنه صالح لكل حاجه سكو الدخول على السلطان هو جيد للشراء والبيع الزوائد عنه عظيم
 يوم محمود دفع الله فيه ادريس مكانا عليا وفي رواية اخرى يصلح للبيع والشراء ^{الذي} الثاني عشر للدفع عنه انه صالح لا بد
 العمل والبيع والشراء والسفر المكارم عنه يصلح للشراء والبيع وجميع الحاجج والسفرها خلا الدخول على السلطان الزوائد
 عنه يوم صالح للشراء والبيع وجميع الحاجج والعامله والفرض ^{الذي} الثالث عشر للدفع عنه انه يوم مبارك صالح للذبح
 وفيه الحوائج وركوب البحر المكارم عنه يوم صالح مبارك فاطلبوا فيه حوائجكم واسموا لها فاتها بفضله الزوائد عنه يوم
 مبارك فيه فضي موسى الاجل وهو يوم الذبح والبيع والشراء ^{الذي} الرابع عشر للدفع عنه انه يوم محض فانه يوم المنازعة
 والخصومة وكل اسرف رواية اخرى يوم محض لا يطلب فيه حاجه المكارم عنه يوم محض فاتفوا جميع الاعمال الزوائد عنه
 يوم محض مفهوم وكل حال فاستعد بالله من ثمر ^{الذي} الخامس عشر للدفع عنه انه يوم صالح لكل شيء وهو جيد لطلب العلم
 والبيع والشراء والسفر وركوب البحر عنه جيد للحجاج وكل عمل الزوائد عنه يوم صالح لما يريد من قضاء الحاجج طلب
 العلم ويصلح للبيع والشراء وركوب البحر ^{الذي} السادس عشر للدفع عنه انه يوم صالح لكل الامور الا من اراد ان يسفر في رده
 يفرض المكارم عنه يوم صالح لكل حاجه يريدها فاطلبوا فيه حوائجكم فاتها بفضله الزوائد عنه عليه السلام يوم صالح لكل
 حاجه فاعمل ما بدا لك فانه يوم سعيد للحجاج ^{الذي} السابع عشر للدفع عنه انه يوم محض لا يصلح لشيء سوا ان يسفر ومن شاف فيه
 هلك المكارم عنه ردى مفهوم لكل شيء الزوائد عنه يوم محض مفهوم لا خبر فيه فلا شاف فيه ولا يطلب حاجه ولا
 ثوق ما استطعت وتعود بالله من ثمر ^{الذي} الثامن عشر للدفع عنه انه يوم متوسط واحد فيه المنازعة وهو يوم تفضل فلا
 فامس فيه حاجه وفي رواية اخرى يوم صالح صاف فاحار فاطلبوا فيه ما شئتم ورتجوا وبيعوا واشتروا وادروا الزوائد
 عنه يوم صالح فاحار محمول لكل عمل حاجه فاطلب فيه الحاجج واشترى وبيع وفي رواية اخرى متوسط مخلف فيه المنازعة و
 الفرض ^{الذي} التاسع عشر للدفع عنه انه يوم سعيد صالح لكل شيء من بيع وشراء وبيع او سفر المكارم عنه فاحار صالح للسفر
 طلب الحاجج الزوائد عنه يوم فاحار للسفر والذبح وطلب الحاجج ^{الذي} العاشر للدفع عنه انه يوم سعيد وهو صالح
 للسفر والعاشر الحوائج المكارم عنه فاحار صالح لكل عمل الزوائد عنه يوم فاحار مبارك صالح لكل عمل يريده وفي رواية
 اخرى يصلح للسفر والعاشر وطلب العلم ^{الذي} الحادي عشر للدفع عنه انه يوم متوسط صالح للسفر وقضاء الحاجج المكارم عنه
 جيد فاحار للحجاج والسفر الزوائد عنه يوم جيد سعي مبارك لما يريده وفي رواية اخرى متوسط يصلح للسفر والحوائج

في اذاب التفرق وايتحجب

من ركبنا حله فله من رواد الشيعه سند والصدوق مرسل الا انه قال من ركبنا حله قال الصدوق والشيعه رجما الله
ثم ليس هذا نهيا عن ركوب التراملة بل نهي عن الوصية لما لم يؤمن من الخطر وبسبب الغسل للتفرق والدعاء على ما روى
السيد الزاهد العابد رضى الله عنه في كتاب الامان من اخطار الاسفار والازمان هو ان يقول بسم الله وبالله
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وعلى آله رسول الله صلى الله عليه واله والصادقين عن الله اللهم طهرني
واسرح به صدك ونور به فري اللهم اجعله لي نوراً وطهوراً وحزواً وشقاءً من كل داء فزعه وعاذه وسوءاً ما خاف احد
وطهر قلبه وجوارحه وعظائره ودمه وشره وبشره ونحو عصبه ما امكنه الارض مني اللهم اجعله لي شاهداً
يوم حاجتي وفقرتي ما بقي اليك يا رب العالمين **فصل في** حبنا نودع الغيال بان يصلي ركعتين ويقرأ
بعد ما روى الكليني في الكافي بسند عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
عليه واله ما استخلف رجل على اهل بيته من ركعتين يركعهما اذا اراد الخروج الى سفر يقول اللهم اني استودعك
نفسه واهله وماله وخدمته ودينه واولاده ما بيني وبينك يا الله عز وجل ما سال ودواه الصدوق
مرسل وروى في الكافي ايضا بسند الى يزيد بن معاوية الجهلي قال كان ابو جعفر اذا اراد سفر جمع عياله في بيت ثم قال
اللهم اني استودعك ولا تغتر بما بيننا وبينك وفضلك روى البرقي في الخاسن مثله وروى السيد رضى الله عنه في كتاب الامان
في كتاب الامان عن النبي صلى الله عليه واله قال ما استخلف العبد في اهل بيته من ركعتين يركعهما اذا هو شذ ثياب سفره خيراً من رابع
ركعات يصليهن في بيته يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب قل هو الله احد ويقول اللهم اني استودعك بهن فاجعلهن خفيين
في اهل بيته وروى ايضا انه يقرأ في الركعتين الاولى بالحمد وقل هو الله احد وفي الثانية بعد الحمد انا انزلناه في ليلة
القدر **فصل في** حبنا نودع الغيال في حمله من الاخبار انها دافعة لشر الا بام التحصن الذي نهى عن السفر
فيها من اخطار السفر فيها كصحة عبد الرحمن بن ابي حجاج قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه واله نزلت في يوم شت وجمعة
خالد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله م اكره السفر في شئ من الايام الكروه مثل الاربعاء وعشر فقال امنتج سفرتك
بالصدقة واخرج اذا بدا لك واقل اية الكري في اجمع اذا بدا لك وصحبتك ابن ابي عمير قال كنت انظر في النجوم واعرف فيها
ما عرف الطالع فدخلني من ذلك شئ فشكوت ذلك الى ابي عبد الله فقال اذا وقع في نفسك شئ مضطرب على اوله
استسكن ثم امض فان الله تعالى يدفع عنك رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كان علي بن الحسين عليه السلام
اذا اراد الخروج الى بعض امواله اشترى السلام من الله عز وجل بما نهي لم يكون ذلك اذا وضع رجلاه في التراب و
رواه عبد الله بن سليمان عن ابي حمزة قال كان ابي اذا خرج يوم الاربعاء من احدى الشهور في يوم يكرهه الناس من حان
او غير مضطرب بصدقة ثم خرج وصلياً ان يقال عند الصدقة اللهم اني استودعك هذه الصدقة سلاماً وسلاماً
سفرى ما معي اللهم احفظني واحفظ ما معي وسلياً سلم ما معي وبلغني مبلغ ما معي بلا غش الحسن الجليل **فصل في**
في حبنا ان يصحب سفره عصا من اللوز التي روى الصدوق عطاء الله مرفوعة في الغيبة مرسل قال قال امير المؤمنين
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من خرج في سفره وعصا لوز تر و لا هذه الآية ولكل نوحه للقار مدبر
قال محمد بن ابي بصير في سيرة السبيل الى موته والله على ما نقول وكبل امير الله تعالى من كل سبع ضاروس كل لقوغاد
ومن كل ذات حية حتى يرجع ويضعها قال وقال من اراد ان يطوي له الارض فليأخذ التفل من العضا والنفذ عصا لوز
مر روى في كتاب ثواب الاعمال مسنداً ورواه في قال قال رسول الله صلى الله عليه واله في الغيرة لا يجاوز شيطان
ويؤيد مؤلفه ما روى في الغيبة معصوا فانها من سنن اخواني النبيين كانت بنو اسرائيل الضفار والكبار يمشون على
الغضا حتى لا يجأوا في شياهم **فصل في** حبنا نودع الغيال في الكاظم قال انا من ثلث من خرج يريد
سفره مضطرب لا يجأ في شياهم **فصل في** حبنا نودع الغيال في الكاظم قال انا من ثلث من خرج يريد
سفره مضطرب لا يجأ في شياهم **فصل في** حبنا نودع الغيال في الكاظم قال انا من ثلث من خرج يريد

في خصال السفر والاستحباب

سفر لم يدر الخامة تحت حنكه فاضا به ان لا دواء له فلا يلزم من الا نفسه قال الصادق عليه السلام من خرج من
بيته سريعا تحت حنكه يريد سفره لم يصبه في سفره سرف ولا حزن ولا مكروه وفي خبر اخر عن الرضا عليه السلام قال قال
رسول الله صلى الله عليه واله لو ان رجلا خرج من منزله يوم السبت مع ثياب بيضاء فاحسها تحت حنكه ثم اتى الى
جبل ليزيله عن مكانه لا زال له عن مكانه **فصل في** فيها فضله السافر على باب اراه اذا توجه الى السفر روي ثقة الاسلام
في الكافي بسنده عن صباح الجراء عن ابي الحسن قال لو ان الرجل منكم اذا اود سفره قام على باب اراه فلما وجهه توجه
له فطر الحمد ما مد وعن يمينه وعن شماله ثم قال اللهم احفظني باحفظ ما معي وسلي وسلم ما معي وبلغني ما معي ببلانك
الحسن الجبل لحفظه الله وحفظ ما معه وبلغه ما معه وسلم ما معه ما راي الرجل يحفظ ولا يحفظ ما معه
وسلم ولا يسلم ما معه وسلي ولا يبلغ ما معه وروي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرجت
من منزلك فقل بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اسئلك خيرا خرجت له واعوذ بك من
شر ما خرجت له اللهم اوسع علي من فضلك اعم علي نعمتك واسع علي طاعتك واجعل رغبتى فيما عندك و
توفني على ما نلت وماله رسولك صلى الله عليه واله وروي عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرجت
من بيتك برؤيت الحج والعمرة افشاء الله تعالى فادع بدعاء الفرج وهو لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم لا اله الا الله العظيم
العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين ثم قل اللهم
كن لي حافظا من جميع البليات وكن لي جارا من كل جبار عنيد ومن كل شيطان جيم ثم قل بسم الله دخلت وبسم الله
خرجت في سبيل الله اللهم اني اقدم بين يديك بكنياي وعجلي بسم الله ما شاء الله في سفرى هذا ذكرته او نسيه اللهم
انت المسئعان على الامور كلها وانت الصاحب في السفر والخليفة في الازل اللهم هون علينا سفرنا واطول لنا الارض وسننا
فيها بطاعتك طاعت رسولك اللهم صلح لنا ظاهرا وباطنا وبارك لنا فيما نزلنا وما نزلنا وانا عوذ بك من
وعناء السفر وكابه الغلب شول النظر في الازل والمال والولد اللهم انت عضدنا وناصرنا احل لك اسرارنا اللهم
انني اسئلك في سفرى هذا التردد والحل لنا برضيك غنى اللهم افطع غنى بعه ومشقة واهل في سفرى هذا
اهل نجبر لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم اني عبدك وهذا جلالتك التوجه وجهك والسفر اليك
وفدا طاعتك على ما لم يطع عليه احد فاجعل سفرى هذا كفارة لما قبله من ذنوبي كن عوننا الى عليه واكفني مشقة
مشقة وتغني القبول والعمل رضاك فاما انا عبدك وبك ولك الحديث وروي الصادق باسناد عن علي بن اسباط
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال اذا خرجت من منزلك في سفر فاحضر فقل بسم الله امنت بالله وتوكلت على
الله ما شاء الله لا قوة الا بالله نلناه الشياطين فاضرب الملكة وجوهها ويقول فاسبلكم عليه وقد ستم الله وامن
به وتوكل على الله وان ما شاء الله ولا حول ولا قوة الا بالله وروي ايضا باسناد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
قال من قال حين يخرج من باب داره اعوذ بالله مما عاذت به ملكة الله من شر هذا اليوم ومن شر الشياطين ومن شر
من نصب الاولياء الله ومن شر الجن والانس ومن شر السباع والبهائم ومن شر ركوب الحرام كلها اجر نفسي بالله من
كل شر غفر الله له وثاب عليه وكفاه اللهم وحججه عن التسويع من الشر **فصل في** فيها بقوله عند الركوب روي
ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال اذا جعلت رجلك
في الركاب فقل بسم الله ارحمني ارحم بسم الله والله اكبر فاذا استويت على راحلتك واسوى بك حملك فقل الحمد
لله الذي هدانا لهذا سلام وعلمنا العز والفرح في الله عليه والله سبحانه الله سبحانه الله الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مفرين وانا الى ربنا المنقلبون وانا الحمد لله والحمد لله رب العالمين اللهم انت الحاكم
على الظهور والمنع على الامر اللهم بلغنا بلاغا يبلغ الى خواتمك ومعصرتك اللهم لا طيب

فانك لم تكن
انما هي كذا
فانك لم تكن
انما هي كذا

فيما يروي
فيما يروي

فِي دَارِ السَّفَرِ مَا يَشِيقُ فِيهِ

الأطيرك ولا خبر الأذخري خبرك ولا حافظ غيرك وروى فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا ركب الرجل الدابة فسيء رد فمر ملك يحفظه حتى ينزل وإن ركب في
بتم رد فمر شيطان قال من قال إذا ركب الدابة بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتد لولا أن هدانا الله الآية سبحان الله الذي سخر لنا وما كنا مقرنين حفظ له نفسه ودابته
حتى ينزل وروى الصدوق رحمه الله تعالى في الفقيه بإسناده عن الأصمعي بن بانه قال مسكت لأمير المؤمنين
الكتاب الركابي هو يريد أن يركب فرفع رأسه ثم نبتهم فقلت يا أمير المؤمنين رأيتك رفعت أسك ثم نبتهم
فقال نعم يا أصمعي مسكت لرسول الله ثم الشهاب فرفع رأسه إلى السماء ثم نبتهم فقلت يا رسول الله رفعت
رأسك نبتت فقال يا علي أنه ليس من أحد يركب الدابة فيذكرنا نعم الله به عليه ثم يقرأ آية التسخير ثم يقول
استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم اللهم اغفر لي ذنوبي أنه لا يغفر الذنوب الا انت قال السبل
الكنم يا مالك بن عبيد بن جهم أنه لا يغفر الذنوب غيري شهدوا أن قد غفر له ذنوبه وقال الصدوق رحمه
الله وكان الصادق يقول إذا وضع رجله في التركاب سبحان الله الذي سخر لنا هذا وما كنا مقرنين و
يستبح الله سبعا ويحسب الله سبعا ويهلل الله سبعا وروى الشيخ أبو علي في كتاب المجالس بسنده عن جعفر الأشعث
قال ركب على نسي طيالب فلما وضع رجله في التركاب قال بسم الله فلما استوى على الدابة قال الحمد لله الذي
أكرمنا وجعلنا في البر والبحر وهدانا من الطيبات وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلا سبحان الذي سخر لنا هذا
وما كنا له مقرنين ثم سبح الله تعز ثلثا وحمد الله تعز ثلثا ثم قال رب اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا انت ثم
قال كذا فعل رسول الله ع وأنا برصه رد فيه وروى الطبرسي في كتاب مكارم الأخلاق عن زين العابدين ع
قال لو حج رجل ماشيا وشرانا أنزلناه ما وجدنا المشي وقال ما فرأينا أحدا قانا أنزلناه حين يركب دابته أنزل منها
سائلا مغفورا له ولقار بها أفضل على الذوات من الحمد يدك وقال أبو جعفر لو كان شيء يسبق القدر لفعلت فاء
أنا أنزلناه حين يسافر أو يخرج من منزله سبعة فذكر فضلك فيما ينبغي من التزاد في السفر لا سيما سقر
أخرج روى الصدوق في مسرسلات قال روى الله صلى الله عليه وآله من شرفنا الرجل أن يطيبنا ده إذا خرج في سفر
رواه في الكافي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام عنه ع مثله وروى في الفقيه قال قال
الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سافر ثم تأخذ سفره وثقوبها أول السفر لله
طعام المسافر كما ذكره في القاموس ومنه سقيا السفر والمراد بالتزاد المبالغة في مجوده وحسنه وروى في الفقيه قال
كان علي بن الحسين إذا سافر إلى مكة إلى الحج تزود من أطيب التزاد من اللوز والسكر والشونق المحض والمخيط
للشوى على النار والمخيط الذي يجعل فيه الخل وروى الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن أبي عمير عن أبي عبد الله ع قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما تنفق أحب إلى الله عز وجل من نفقة وضد وبغض الأسراف إلا في حج أو عمره
رواه في كتاب الخصال مثله قال بعض الحديثين لعل السراف الزيادة في التوسع لا ما هو واجب التلافا وروى مسرسل
قال قال الصادق عليه السلام في حديث أن المرأة في السفر كثرة الزاد وطيبه ومذله لمن كان معك نعم كراهة ذلك في
سفرها وأبو الحسين عليه السلام وروى في الفقيه قال قال الصادق ع لبعض أصحابه ثامنون بئر في عبد الله عليه السلام قال نعم
قال فأنفذت لذلك سفره قال نعم قال قالوا انهم يبورون بأنهم وأنها تكلم بفعلوا ذلك قال فأتى بي ما كل قال فأنفذ
والابن قال وفي خبر آخر قال الصادق عليه السلام بلغني أن قومًا إذا زادوا الحسب عليه السلام حلوا معهم السفر فيها الجدا
الأحيرة ومشاهاه ولو زادوا بئورا بأنهم ما حلوا معهم هذا القول الجدا جمع جكوه هو الذكر من أولاد العزاة بلغ سنه
اسمهم أبو بكر لا بعد أن يقال إن الظاهر أن خطابهم في هذه الأخبار إنما هو لأهل البيت وحدهم فيكون الحكم مختصا بهم

في ذات السفر واليه

كان مثل اهل الحلة وبغداد والمشهد وسخوها من البلدان الفسرية فانه يكره التوقي في التزاد وحمل الاخصرة واتخاذ التميم
 ويخوذ ذلك انهم يقصرون على الخبز واللبن وما اصحاب البلدان البعيدة من اصفهان خراسان ما بينهما ويخوها فبشكل
 ذلك لم اسمع عن احد من علماء ثامن اصحاب هذه البلدان انه يكره ذلك استعمل الخبز واللبن خاصة والظاهر هو بقاء حكم
 على حكم السفر للطلق سيما ان قصد سفرهم ليس بخصوص زيارة الحسين عليه السلام التي هي مورد هذه الاخبار بل قصد
 زيارة ائمة العراق كلها فالظاهر ان الخطاب في هذه الاخبار لا يتوجه اليهم **فصل** وصيحت اخذ الترفقة في السفر
 ونكره الوكعة روى ثمة الاسلام في الكافي في الفقيه مسند في الاول رسالة في الثاني عن السكوني عن جعفر
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الرقيب ثم الصبيح روى في الفقيه عن الشيخ ابى خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال رسول الله صلى الله عليه واله الا تنكحوا النساء قالوا بلى يا رسول الله ثم قال من نكح منكم امرأة ومنع وفده وضرب
 عنقه وركب الشيطان النفقة في كليمها مسند في الكافي في الفقيه عن ابي الحسن موسى بن جعفر عن ابيه عن جده
 لا يخرج في سفر وحده الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين ابعد با على ان الرجل اذا سافر وحده فهو غاو والاشنان
 غاوان في الثلاثة نفر روى بعضهم سفر روى في الفقيه عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى قال لعن رسول الله
 ثلثة الاكل طرد وحده والثائم في محرمه وحده والراكب في الفلاة وحده وذكره عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي
 في البيت وحده شيطان الاثنان ثمة والثلاثة امن نيل المنة بالضم والشد بد الصاحب الاصح في السفر قال في التهايز
 منه الحديث لا شافر حتى يصيبوا لاي فقه روى الشيخان في الفقيه ان في كليمها عن ابي عبد الله عليه السلام قال كنت عند
 ابي عبد الله عليه السلام بمكة اذا جاء رجل من المدينة فقال يا صاحب هذا فقال ابو عبد الله عليه السلام اما لو كنت نفرا لكانت
 ادبك ثم قال واحد شيطان اثنان شيطان وثلاثة صحبة اربعة رفاة نيل يعني ان الانفراد الذهاب في الارض على سبيل
 الوحدة فعل الشيطان او شئ يحمله عليه الشيطان كذلك الاثنان روى في الفقيه عن رسول الله صلى الله عليه واله احب
 الصفاية الى الله عز وجل اربعة وما زاد فموم على سبعة الاكثر اعظمهم نيل للخط بالعين المعجزة والطارحة حركة اصواتهم لا تهم
 اقوال والظاهر ان المراد من الخبر انما هو معنى اللغوي الذي لا يترتب عليه فائدة وهو ضرب من المعنى الاصلي باعتبار عدم ترتب
 الفائدة عليه روى في الفقيه عن سليمان بن جعفر عن ابي الحسن موسى بن جعفر قال من خرج وحده في سفر فليقل ما شاء الله
 لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني وحشي على حديثي الذي غيبي فيك وصليك وسليتي مؤيد مع السافر وشيعة
 اعانه فان في الفقيه كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا ودع المؤمنين قال زدكم الله الصلوة وجاهكم الى كل خير وفضيكم
 كل حاجة وسلم لكم دينكم ودينكم وردكم سالمين سالمين قال روى خبر آخر عن ابي جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه
 عليه واله اذا ودع مسافرا اخذ بيده ثم قال احسن الله لك الصفاية واكمل لك المعونة وسهل لك الحزب ثم قرب لك البعيد
 وكفالك الهمم وحفظ لك دينك امانتك خواتم عملك وجهك لكل خير عليك بقرى الله استوع الله نفسك سر على بركة الله
 عز وجل قال في الفقيه لما شيع امير المؤمنين ع بالاذن وشيعة الحسن والحسين ع وعمل بن سبط الب عبد الله بن جعفر عمار
 بن باسروا من المؤمنين عليه السلام ودعوا احكام فانه لا بد للشاخص ان يصحح للشيع ان يرجع نكاح كل رجل منهم على حدة
 الحديث روى في الفقيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من اخان مؤمنا مسافرا فليشرك الله عنه ثلثا وسبعين كرهه وانما
 في الدنيا والآخرة من الغم والهم ونفس عن كره العظم يوم بغض الناس بانفسهم روى في الفقيه قال قال الباقر ع من خلف
 حاجبا في اهله مجبر كان له كاجر حتى كانه سبيلهم الا حجاب فصلك فيها يبنى المسافر حال سفره من الاخلاق روى في الفقيه
 في الكافي في الفقيه عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال كان ابي يعقوب ما يبعث عن مؤتم هذا البيت اذا كان
 من ذلك خصال خلق يتألم به صخرة حلم بملك به غضبه يزعج بحزوه عن محارم الله وذكر في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن
 ابي جعفر ع قال ما يبعث من سبيل هذا الطريق اذا لم يكن منه ثلث خصال مدح يحجزه فاعلم الله وحلم بملك به غضبه حسن

في ذات السفر واليه

في ذات السفر واليه

في ادب السفر والديار

١٦

الكتاب من جهة روى الكافي في الصحيح عن معاوية بن قمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام لم يوفن نفسك على حسن الصلابة
 محبة حسن خلقك كفت لسانك ^{كظم} غمظك وامل الخواك بغير عفو ولا شرف نفسك روى الشيخان المتقدمان بسندهما
 عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لقمة بن عباد لا ينبغي ان يسافر مع قوم فاكثروا استشارتهم في امرك وامورهم واكثر التمسك
 وجوهرهم وكن كرميا على زادك بهم واذا دعوك فاجهم واذا استعانوا بك فاعنهم واسئل طول ^{الوقت} كثره الصلوة ومطامير القفن
 بما معك من دابة لولاءه واذا استشهدك على الحق فاشهد وكثر الصلوة وسقاء النفس بما معك من دابة لولاءه لهم واجهد
 واكلمهم اذا استشاروك ثم لا تغرم حتى تثبت نظرك ولا تجب فتشوه حتى تقوم فيها وتفقد ونام وناكل وتصل وانما سئل
 فذكرتك مشورتك فان لم يمحض النصيحة لمن اسئله سلمه الله رايه ونزع عنه الامانة واذا رايك اصحابك يمشون فاشمهم
 واذا رايهم يمشون فاعلم معهم واذا مضوا فاعطوا فطرنا عظم معهم واسمع لمن هو اكبر منك سنا واذا امروك بامر سوء
 شيئا فقل نعم ولا تفعل لانك لا تحي ولوم واذا تخرج في الطريق فانزلوا في الطريق اذا شككم في القصد فنفقوا ونومروا واذا
 رايهم شخصا واحدا فلا تشكوا عن طريقكم ولا تشكوا في شخص الواحد في الفلاة من رب بعلة يكون عين القصور او
 يكون هو الشيطان الذي حركه واحد من الشخصين ايضا الا ان يروا مالا ادى فان العاقل اذا بصير عينه شيئا عرفه
 منه والشاهد يرى مالا يراه الغائب يابتي اذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها بشئ واسترح منها فانها دين وصل في جماعة ولو على
 راس نج ولا تها من على دابتك فان ذلك سريع في جبرها وليس ذلك من فعل الحكماء الا ان تكون في محل يمكنك الله لا سرحا
 المفاصل واذا مررت من النزل فانزل عن دابتك ابدأ بعلمها قبل نفسك اذا اردت ان تنزل فاعلمكم من بقاء الارض باسئنها لونا واليه
 مزيد واكثر شيئا فانزل فصل ركعتين قبل ان تجلس واذا اردت فضا حاكك بعد المذهب في الارض واذا ارسلت فصل ركعتين
 ثم وقع الارض التي حلت بها وسلم عليها وعلى اهلها فان لكل بقعة هلال من الملائكة وان استطعت ان لا تاكل طعاما حتى يبدأ فصل
 منه فافعل عليك بقرآن كتاب الله عز وجل ما دمت راكبا وعلبك بالشيخ ما دمت ماعلا وعلبك بالدعاء ما دمت غائبا واما لك
^{والشيخ} في اول الليل فسر في اخوه واماك ورفع الصوت في سرك اقول ما يتعلق بالسفر من الاحكام كثير من اراد الزيادة على ما ذكرناه
 فليطلب من فاته وما ذكرناه فليطلب من فاته وما ذكرناه فليطلب من فاته ^{الكتاب} في الفقه الثاني في الشروط وكتب كان صحيح باعتبار من يقع منه
 الى حجة الاسلام وما يجب بالتدوين فيه ما يقع على جهة التنبية ولكل منها شرط واحكام فالكلام في هذه المقدمة تقع في مقاصد ثلاثة
 المفصل الاول في حجة الاسلام وشرائط وجوبه على ما ذكره الاصحاب ضوان الله عليهم خمسة كمال العقل فلا يبيح على الصبي ولا على المجنون
 وهو قول كافة العلماء وبطل عليه حديثه في العلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه ولو حجما او حج عنهم لم يجزها بعد الكمال وهو
 مما اختلف فيه ايضا كما نقله العلامة في النهاية يدل عليه اخبار كثيرة منها ما رواه الصدوق في الصحيح عن صفوان عن اسحق بن عمار
 قال سئل ابا الحسن عن ابن عشرينين حج قال عليه حجة الاسلام اذا احلم وكذا الجارية عليها الحج اذا طست ما رواه الكليني في الشيخ
 عنه عن حماد بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ان غلاما حج عشر ^{عشر} حج ثم احلم كانت عليه فريضة الاسلام ما رواه في
 الكافي والفيض عن شهاب قال سألته عن ابن عشرينين حج قال عليه حجة الاسلام اذا احلم وكذا الجارية عليها الحج اذا طست في الكلام
 هنا في سائل لو دخل الصبي والمجنون في الحج ثم تطوعا ثم كمل في اثنا عشر حج فان كان في أثناء الوفوف بالمسعى ثم تطوعا ولم يجزه عن حجة
 الاسلام فاولا واحدا كما نقله في التذكرة قالوا لان الأصل عدم اجزاء المندوب عن الواجب فيه ما فيه بل لعدم الدليل على ذلك للأصل
 بقاء هذه التكليف حتى حصلت الاستطاعة حتى يقوم الدليل على الاستطاعة وان كان قبل الوفوف بالمسعى فالمشهور انه يبدل
 الحج بذلك مجزئة الاسلام ذكر الشيخ واكثر الاصحاب نقل فيه العلامة في التذكرة الاجماع واستدل عليه بالروايات الا انه في العبد
 الدالة على اجزاء حجة الاسلام للمسلم حقا واستدل عليه في التذكرة بانها زان بغير اشارة الحج فيه مكان مجزئ ان يحدد
 منه تبة الوجوب او روى الاول انه لباس مع الفارق على الثاني بان جواز اشارة الحج في ذلك للترهان على بعض الوجوه بقصر خاص
 لا بغيره الخان غيره خصوصاً مع معاصره بمقتضى الأصل من عدم اجزاء المندوب عن الواجب لعله لان ذلك يتردد المحقق في الغيب

في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

في شرايط جو حجت الاسلام

والشرايع في الحكم المذكور وهو في تحله وبالحمله فانهم انفقهم على دليل في المسئلة اما بدعي من الاجماع وعليه اعتمد شيخنا
 الشهيد الثاني في ذلك فقال بعد ان نقل عن المذكور دعوى الاجماع وعن الشهادة توقف عن الخبر انه منسطر في ذلك ما صوته في
 الاجماع دعوى على الاجماع المغول عدم العلم بالخالف على وجه يفتح فيه انه في مسالكه في هذا الاجماع في غير
 موضع كما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وحينئذ فالظاهر هو عدم الاجزاء ثم انه على تقدير القول بالاجزاء فلهذا فروع آتية فذكر
 الشهيد فيمن انما يجد ان فيه الوجوب هل المراد به انه ينوي بانه في الافعال الوجوب لوجوه الفضيحة او للوقوف الذي حصل
 الكمال في اثباته او يكون المراد به مجرد بنية الاحرام على وجه الوجوب لا انه من المراتب بانى بالحلل فيكون التنبه في اثباته واجبيلا
 في منزلة حالات ظهورها الاول الا ان الاسر عندنا في التنبه سهل كما قد عرفت في غير موضع ٢ هل يعتبر على تقدير القول المذكور
 كون الصبي المجنون مستطيعا قبل ذلك من حيث الزاد والتمتع اطلاقا نعم ويطع الشهيدان لان البلوغ والعقل احد الشرائط
 الموجبة كما ان الاستطاعة كذلك فوجب احدهما دون الآخر غير ان في الوجوب وبطلان وهو ظاهر الشبهة كما نقله في كتاب
 له في صراحة الشروط ذلك مستكما بالاطلاق وهو الاظهر لما سباني ان شاء الله تعالى نعم في معنى الاستطاعة السابقة في جفر
 لا سيما عند من قال باحالة ملكه ٣ انه على تقدير القول باعتبار الاستطاعة كما ذهب عليه الشهيدان فظاهرها اشرط حصولها
 في البلوغ ظاهر التنبه المستندة في كتاب بناء على القول المذكور الاكتفاء بمجصولها في اللبثا قال بل لا يبعد الا كفاء بمجصولها من
 حين التكليف هو جبر لو قبل بذلك ٤ انه على تقدير القول بالاجزاء فهل يفرض في الحكم المذكور بين حج التمتع وبين الحج
 الاخر حيث ان عمره هذين الحجين متاخره فتشفع بعد ذلك بنية الوجوب اما في التمتع فيعوم الاشكال كما ذكر في ذلك
 قال لو فوج جميع عمره من قبله مضافا الى بعض افعال الحج ايضا فيبعد اجرائها عن الواجب مع عدم النص عليه الى ان قال في الفتوى
 مطلقة وكذلك الاجماع فيقول ينبغي ان يفتى في الواجب مع عدم النص عليه فيها في الجميع قال البه في الدوس حيث قال بعد
 بالعموم المتقدم لو كان الحج في ظاهر الفتوى قوي شارح رد دا الكتاب بعدم انه في ما نقله هنا عن شارح رد دا الكتاب
 من القول بالاختصاص بالفارغ المغير مال السيد السند في كتابه استنباح الاجزاء المحرم الواقعة بها على وجه التنبه عن الواجب
 قال ولا بأس بقصر ما خالف الاصل على موضع الوفاق ان تم والا تبحر عدم الاجزاء مطلقا انتهى قول لا سيما انه على ما اخبرنا من
 عدم الاجزاء لعدم الدليل على ذلك ان هذه الاحتمالات ولا دور في هذه الاشكال انما على القول المذكور في الحكم حل اشكال
 لعدم النص وعدم صحة بناء الاحكام على هذه التغليب التي يتفاوتونها في كلامهم ويندوا ولونها على رؤس افلامهم الصبي اذا
 كان يمتزج اتم احرامه اذا كان باذن ليهذا الحرم به الولي كذا يجوز في جعلها محرمين سواء كان هو محلا او غيره ومن الانبا
 في التنبه في ذلك ما رواه الصادق في الفتوى في الصحيح من زاده عن احدهما قال اذا حج الرجل بانيه وهو صغير فانه باصر ان يلحق
 ويصير من الحج فان لم يحسن ان يتقوا عنه ويحافظ به ويحفظ عنه فقلت ليس لهم ما يذبحون قال يذبح عن الصغار ويصوم الكبار ويقتل
 عليهم ما ينفق على المحرم من الثياب الطيب فان نزل صيدا فليطعمه ابيه وما رواه الشيخ عن حوثة عمار في الصحيح قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام
 يقول فلو كان معكم من الصبيان الى الحج او بطن من موضع بهم ما يذبح بالحرم يطاف بهم ويصلي بهم ويرى عنهم ومن لم يجد منهم
 هديا فليصم عنه ولين في الصحيح عن عبد الرحمن بن عوف في قوله فقلت بن الحاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام وكنا بذلك السنة مجاورين
 واردا الاحرام يوم النحر فقلت ان معانا مولودا صبيغا فماذا نفعل فقلت انما نفعل ما نفعل في الحج فقلت انما نفعل ما نفعل في الحج فقلت انما نفعل ما نفعل في الحج
 فقلت لها اذا كان يوم النحر فخره وغسلوه كما يحرم ثم احرصوا عنه ثم ففوا به في الموقف اذا كان يوم النحر فخره وغسلوه كما يحرم ثم احرصوا عنه
 واحلفوا واسمهم ثم نزلوا البيت ثم والى الخادم ان يطوف به في البيت بين الصفا والمروة وصحبه معاوين بن عمار عن ابي عبد الله
 قال انظر من حكم من الصبيان الحديث الاول فليصم عنه ولين وزاد وكان على بن الحسين عليه السلام يضع السكين في يد الصبي ثم
 يقصص على يد الرجل يذبح ويستفاد من هذه الاخبار ان الولي باسرها في التلبس ومخوها من الافعال كالطواف والرمي و
 الذبح ونحو ذلك فان لم يحسن ما ب عن الولي او من باصره في الاحرام ومجئنا جناية به على الحرم والجميع تما لا خلاف
 ما يجرى

في توقف الحج المندوب من الولد على الأب

فيه وما انما الصلوة فانه يصح كما تضمنته محضه فانه داخل في الدروس من الابان بصورة الصلوة انما كالطواف وهو ضعيف
ان في غير الباس التبدل في اداء طائفته بالاحوط ان يكونا من طائفته في اكثر التبدل في الدروس بظهوره الولي وهذه الزوايا
من مخرها ^{في} خفت بالقبيل الا احتاج من لم يفرقوا في هذه الاحكام ^{في} الصبي والصبيته وهو جدي فان اكثر الاحكام في
جميع ابواب الفقه انما خرجت في الرجال مع انه لا خلاف في اجرائها في النساء ولا اشكال في اجرائها ^{في} المجنون استدل عليه في الله
بانه ^{في} اختصر الامر ^{في} الصبي وهو ضعيف فانه لا يخرج عن العباس مع انه عباس من الفاروق ^{في} اختلاف الاحتياج في توقف الحج المندوب من
الولد البالغ على ان ابن الابوين ^{في} عدمه فقل من الشك انه اطلق عدم استبدالها وهو ظاهر اخبار الشهداء ^{في} اعتبار العلامة
في العواعد اذن الراجح ^{في} وفي شجرة التمهيد الثاني في المسالك توقف على اذنها وفصل في التوقف فقال ان عدم اعتبار
اذنها حسن في المكن السفر المشغل على الخطر ^{في} الاستدلال حسن قال في كبدنا عن ابنه بعدم الوقوف على قصره خصوص هذه المسئلة
الى القول الاول فقال مقتضى الاصل عدم الاشتراط والواجب المصير اليه الى ان يثبت المخرج عنه انتهى قال في الذخيرة بعد نقل
هذه الاموال ولا اهل في هذه المسئلة فصا متعلقا بها على الخصوص لا اشكال فيها ثابت انتهى اعول ذكر الصدوق طاب ثراه في كتاب
العلل عن ابيه عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن احمد بن هلال عن مروك بن عبد عن فسط بن فضال عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن فطر الضيفان لا يصح بطوعا الا بان ذن صاحبته من طاعة المرأة لزوجها ان لا تصون نفق
الا بان ذن زوجها من صلح العيلة وطاعته ونصحه لولا ان لا يصح بطوعا الا بان ذن مولا وامرها والا كان الضيفان هلا
كانت المرأة غاصبه وكان العبد فاسقا وكان الولد ماطعا للرحم ^{في} كما ترى صرح الدلالة على توقف الحج على ابن الابوين مما الا ان
شخصا الصدوق بعد نقلها قال في الكتاب المذكورها صوته قال محمد بن علي مؤلف هذا الكتاب جاهد الخبر هكذا يكن لبس للوالدين
على الولد طاعة في تركه ^{في} الحج بطوعا كان طاعا فان انتهى هذا الخبر فمدوله الصدوق في العقبه والكلبي في الكافي في كتاب الصلوة خالفا
من ذكر الحج والصلوة كما ثبتنا في كتاب الصوم شخصنا الصدوق فذكر الخبر كما ترى لم ينقل له معاصرا مع ما تضمنته مؤيدته بحجة
من الاخبار والدلالة على وجوب طاعته على الولد ان كان في المخرج من اهله وماله فترك في الكافي بسنده من عبد بن مروان قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان جلا جلا في النبي فقال يا رسول الله اوصني فقال لا تشرك بالله شيئا وان حرق بالنار و
عذبت الا وقلبك طمأن بالامان والدين طاعها والدين طيعها وبرها حتى كانا اوصيين فلان امر ان يخرج من اهله ماله
فاصل فان ذلك من الامان روى عنه ايضا بسنده عن جابر عن ابي عبد الله قال يا رسول الله فقال يا رسول الله
انني اعجز في الجهاد فسط فقال له النبي فجاهد في سبيل الله فانك لن تفشل تكن جاعدا لله تروى ان من فطر فطر اجره على الله
وافرح به من الذنوب كما ولدت فقال يا رسول الله ان في الدين كبيرين يتحمان انهما بائسان ويكرهان جوي فقال يا رسول الله
ارجع فترج والددين فوالذي نفسي بيده لا تضربها بك يوما وليلة خبر من جها سنة وروى عنه جابر قال يا رسول الله سمع
رجل فقال اني جل فسط واحب الجهاد والذلة نكره ذلك فقال له ارجع فكن مع والدك فوالذي نفسي بيده لا تضربها بك
خبر من جها في سبيل الله سنة في حديث في معنى قوله عتو جل فلها مولا كسرا قال ان ضربك فسط لها من النظر اليها
الا برحمة ورفقه ولا يمنع حرمك من صوابها فلا يملك فورا يديها الى مريدك من الاخبار والدلالة على مريد الجهاد على برها و
الاخبار لاسرها ^{في} كما ترى ظاهر في ما يذهب الخبر المذكور فخرج عنه ترك العمل به من غير ما من كل ^{في} كماله صرح جميع
الاخبار بان الحق هنا في ولاية المال كالباب في الحديث الوحي الاولان مما ادعاه التذكرة عليها الاجماع فقال انه
قول علمنا اجمع قال ما تاولاه الوحي فمطوع من كلام الاحتياج في مسئلة عليه بان له ولاية المال على الطفل كان له ولاية
الاذن في الحج قال في قوله وحسن في الصوم ما طاعها ولا له عليه قول عند من توقف في التباين من الولد في هذه المسئلة
انما هو الابن ^{في} من كان له ولاية المال لا يلزم ان يكون له ولاية البيت لان الحج ليلزم الخبر في المسئلة
البيت واما الخبرين كل من يثبت له ولاية المال لا يلزم ان يكون له ولاية البيت لان الحج ليلزم الخبر في المسئلة

في توقف الحج المندوب من الولد على الأب

في توقف الحج بطلوعه على اذن الولي

بعض كبر الصريح بذلك ثم نال لا بأس به لأنه كالوصي انتهى فيه ما عرفت بل هو بعد من الدخول في هذا المقام ولا ريب
 ان الاحتياط يقتضي الامتناع على الأولين واختلف الأصحاب في ثبوت الولاية للأول في هذا المقام والشهور ذلك ولا ريب ذهب
 الشيخ واكثر الأصحاب استدلوا عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وهو حجة وهو خارج فقامت اليه امره ومعهما صبي لها فقال يا رسول الله ما لي بهذا الصبي فقال
 اجعل والتفت بيبي النبي صلى الله عليه وآله فخرجت به واتبعه ما فعلته به او غيره من افعال الحج موافق للشرع ويعضدها بقوله ظاهر من
 عبد الرحمن بن الحجاج الملقب وقال ابن ابي عمير لا ولاية لها في ذلك لا تنفذ ولا ينها في المال التكليف فينبغي عنها ونقل عن
 المحققين انه مؤيد بها بحججنا بالخبر المذكور الا ان ابن ابي عمير بناء على اصله الغير الاصل لا يتوجه عليك ذلك ^{الاصح}
 صرح الأصحاب بوضوح ما تدرى من الوقت متى حج بالصبي فنفذ الزيادة على نفقة الصبي حتى لا يجرم ما يحتاج اليه من جنس السفر فنفذ
 لا من مال الطفل كجاء الدابة ولا السفر بخودك لا تدرى اذ دخله على نفسه لئلا يخرج الصبي والسفر به فنفذ به
 بالهتيب ولا نال الولي بل من كفارة الصبي كما نفذته صحبه زكاة النفقة في السلسلة الثانية فالنفقة اولى والسلسلة الثالثة
 الزيادة الغدبة التي تدرى للكلف في حاله في الخطأ وهي كفارة الصبي وجرم في الذكر بل يدرى لها للصبي لوجوبها
 بمجانبة فكان كالوالتف مال غيره قال في ذلك وبدفعه صحبه زكاة اقول لا يخفى ان اطلاق الحكم بما ذكره هنا لا سيما على
 ما قد تاملناه عنهم من عموم الولي للموصي بالحكم الشرعي لا يخرج من أشكال لا تدرى متى توقف حفظ الصبي كفارة له ويرى فيه
 على السفر وكانت مصلحة في ذلك فلا معنى لهذا التعليق وجوب النفقة على الولي بل ينبغي ان يكون كذا بغيره في السفر
 من الاشياء المذكورة من مال الطفل ان له مال والافهم من مال الولي تبعاً لوجوب النفقة عليه في الحضور والقيام بما يحتاج
 اليه هذا بالنسبة الى الولي الجاهل بما الوصي الحاكم الشرعي فقد عرفت انه لا دليل على عموم نصها للصبي بحيث يسافر
 به من بلد الى بلد ^{الاصح} او اقاماً فصار ولا يجرى على ما يتعلق بما له فيجوز سفره به والحال كلفه في ان يجرى واجمع ما يتعلق به
 وان ثبت ان لهم التصرف على وجه العموم وانفصل للصبي ذلك فالذي ينبغي ان يكون جميع ما يجرى به من مال الطفل وبالحكمة فان
 السلسلة الخلقها من النص الواضح لا يخرج من الاشكال كلامهم هنا على اطلاقه لا يخرج من ثوب الاطلاق ثم انهم ايضا اختلفوا
 فيما يختلف حكمه وهو في البالغ كالولي واللبس انما يحل للصبي فقل عن الشيخ رحمه الله انه قال الظاهر ان يتعلق به الكفارة
 على ولته وان قلنا لا يتعلق به شيء لما روي عنهم ان عمه الصبي خطأ واحداً الخطأ في هذه الاشياء لا يتعلق به كفارة من
 البالغين كان ثوباً قال في ذلك هو جسد لو ثبت ان عمه الصبي خطأ على وجه العموم لكانت كفارة واضحة لان ثوباً في
 الذبائح خاصة انتهى وهو جيد بل بالوجوب تمسكاً بالاطلاق ونظر الى ان الولي يجب عليه منع الصبي عن هذه المخطورات و
 لو كان عمه خطأ لما وجب عليه المنع لان الخطأ لا يتعلق به حكم ولا يجب المنع منه قال في ذلك بعد فعل ذلك السلسلة محل تردد
 وان كان الا ضرب عدم الوجوب انما كان فيما خالف الأصل على موضع النص وهو الصبي ونقل عن الشيخ انه يفرق على الوجهين
 ما لو طار قبل احد الموقوفين متعمداً فان قلنا ان عمه وخطأه سواء لم يتعلق به فالحج وان قلنا ان عمه عند سدقة العضاء ثم
 قال والافهم الأول لان ايجاب القضاء يتوجه الى الكلف هو ليس بكلف فقول السلسلة لا يخرج عن اشكال لعدم التصريح
 المقام فان لم نفذ في ذلك الا على صحبه زكاة النفقة من الدالة على الصبي وانما يجب كفارة على الأب الاحتياط واضح ^{الثالثة}
 من الشروط المفقده الحرية فلا يجب على المملوك ان اذن له سبه ولو اذن له طبع الا انه لا يجرى به عن حج الاسلام لواعق ماله
 لا يجب عليه وان اذن له سبه فقال في العتق عليه جماعة العلماء وبذلك عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي جسد
 عنهما صحيح عن ابن محبوب عن الفضل بن يونس وهو ثقة وافقه عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال ليس على المملوك حج ولا عمر
 حتى وهو مومن فله واستل في ذلك على ذلك برواية آدم بن علي عن ابي الحسن قال ليس على المملوك حج ولا عمر حتى وهو
 مومن فله فان هذا المثل انما هو في رواية الفضل التي ذكرناها واما رواية آدم بن علي فهي ما رواه الشيخ عنه عن ابي الحسن

في توقف الحج بطلوعه على اذن الولي

الثانية من الشروط

في حجة العبد لمولاه

قال ابن كثير على المملوك حج ولا جهاد ولا نكاح ولا بائنا بالذنوب ^{والله} وايضا دالة على الحكم المذكور اما انه اذا حج باذن مولاه فانه
يقع حجرك ولكن لا يجزيه عن حجة الاسلام لو اعتق فقال في النهاية انه قول كل من يحفظ عنه العلم ونقل عليه الاخبار النكاح و
منها صحيح على بن جعفر عن اخيه موسى قال المملوك اذا حج ثم اعتق فان عليه اعادته الحج وصححه عبيد الله بن سنان عن ابي
عبيد الله عليه السلام قال ان المملوك اذا حج وهو مملوك اجزه اذا ما قبل ان يعتق فان اعتق اعاد الحج ورواه الشيخ عن عبد الله بن
لوان عبادا حج عشر حج ثم اعتق كانت عليه حجة الاسلام اذا استطاع الى لا عيبا ودواما لم يحرم من الحج قال سالت ابا البرهم
عن ام الولد تكون للرجل يكون فلا يجزئها الا حجة الاسلام قال لا ذلك لها اجزئتها قال نعم ومثلها ورواه
شهاب بن زكريا لا سنا عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه جعفر قال سالت عن المملوك الوسر اذا
اذن له مولاه في الحج هل له اجر قال نعم فان اعتق اعاد الحج واما ما رواه الشيخ عن حكم بن حكيم الصيرفي قال سمعت ابا عبد
الله عليه السلام يقول يتابع حج به مولاه ففدا ذلك حجة الاسلام ففدا حله الشئ وغيره على من ادرك الموفيقين معفا والظلم بعد بل
الا فرب حمله على ادراك ثواب حجة الاسلام مادام مملوكا واليه يشير قوله في صحيحه عبيد الله بن سنان الا في الجواز اذا ما
قبل ان يعتق اي اجزاه عن حجة الاسلام بمعنى انه يكسب له ثواب حجة الاسلام ومثله في صحيحه الثانية وروى من ذلك هذا
ما رواه الفقيه عن ابيان بن الحكم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حجة الاسلام حتى يكبر العبد اذا حج
به ففدا حجة الاسلام حتى يعتق وتفيج الكلام في هذا المقام يتوقف على رسم سائر الدول لا خلاف بين الاصحاب في كون
الله تعالى عليهم في انه لو ادرك الموفيقين والثاني منها معفا اجزاه عن حجة الاسلام حيا مة في النهاية عليه نقل الا خلافا
منها ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام مملوك اعتق يوم غزاه قال اذا ادرك احد
الموفيقين ففدا ذلك الحج وعن شهاب بن الصخر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق عتية غزاه عتية له يجزي عن العبد
حجة الاسلام قال نعم وما رواه المحقق عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في مملوك اعتق يوم غزاه قال اذا ادرك احد
الموفيقين ففدا ذلك الحج وان لم يوفيقا ففدا في الحج وبتم حجة ويسانف حجة الاسلام بما بعد الفداء لو اذن السيد له
في الحج لم يجب عليه لكن لو تلبس به الاذن فكبر وجب كغيره من افراد الحج المندوب هل يجوز للسيد الرجوع في الاذن
بعد التلبس بالاحكام المندوب وانما يجوز له قبل التلبس ولكن لم يعلم العبد الا بعد فتيلا انه يجب الاستمرار له خوله
وخوله مشرقا فكان جوع المولى كرجوع المولى قبل التلبس في قولهم يعلم الوكيل وقال الشيخ انه يصح ائتماره ^{في حجة الاسلام}
قال في المدارك وضعف لان حجة الاحرام انما هو لطلان جوع المولى فكان كما لو لم يرجع والاحرام ليس من العبادات المجازة
وانما يجوز الخروج منه في مواضع مخصوصة ولم يثبت ان هذا منها اموال والمسله وان كانت خالصة من النقص على
الخصوص الا ان ما ذكره السيد السند قدس سره هو دون بالاصول الشرعية والقواعد الشرعية ^{في حجة الاسلام} الاصحاب فيما لو
جنى العبد احراما بلزمه به الدم كالتباس الطبيب خلق الشجر قبل الصيد فقال الشيخ في حجة الاسلام بلزمت العبد لانه فعل
ذلك بدون اذن مولاه وبسقط الدم الى الصوم لانه عاجز عن فرضه الصيام ولست منه لانه فعل موجه بدون مولاه ونقل
عن الشيخ العبد الفداء في الصيد وقال المحقق العبد بعد فعل كلام الشيخ المذكور وليس ما ذكره الشيخ بجهد لانه وان
جنى غيره ائتمه فلا ^{في حجة الاسلام} ايده من ذوابع اذنه في الحج فبلازمه جانيه ثم استدل على ذلك بما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في
المملوك كلما اصاب الصيد وهو محرم في احرامه فهو على السيد اذا اذن له في الاحرام اموال هذا لانه قد رواه الصدوق في
الفقيه في الصحيح بسند الى حريز بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلما اصاب العبد المحرم في احرامه فهو على السيد اذا اذن له
في الاحرام ورواه الشيخ في صحيحه الصحيح ايضا عن حريز والكلابي في الحسن على الشيعي عنه ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلما اصاب
العبد وهو محرم في احرامه المحرم في الاحرام كلما اصاب الصيد وهو محرم في احرامه وهو مطا بولنا
نظروا في المعنى والظاهر ان الشيخ العبد انما حضر الصيد بالذكر غما كما على هذه الترياق وظاهر الشيخ في بيان ما ذكره في

في حجة الاسلام

في حجة الاسلام

لغيره حيث انه بعد ان نقل صحيحه خبر المذكور بالمراد المتقدم قال لا يعارض هذا الحديث ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسن عن عبد الرحمن بن عمار قال سئل ابا الحسن عن عبد الله بن محمد وهو محرم فهل على ماله شيء من الفداء فقال لا شيء على ماله لان هذا الخبر ليس فيه انه كان نذرا في الاحرام او لم ياذن اذ لم يكن في ظاهره حمله على من احرم على غير اذن ماله فلا يلزمه حج على ما تضمنه الخبر وهذا القول من رجوع عما تقدم عنده في طر وعرضه المختار الشبه في كل ما التفت بانه يرد عليه ان اذن الولي شرط في صحة الاحرام فتح عدمه لا ينفذ ولا يترتب عليه الحكم ودول السائل وهو محرم بذلك بمو نة فخرج عليه في الجواب على كونه صحيحا وافقا ثم اجاب بامكان الحمل على ارادة الخصوص والعموم في الاذن فيجوز ان السبب لعبد في الاحرام بخصوصه كان ما يصيبه فيه على السبب واذ كان العبد ماذونا على العموم بحيث يفعل ما يشاء من غير تعرض في الاذن بخصوص الاحرام لم يكن على السبب شيء قال ولا بعد في هذا الحمل فان في الخبر الاول اشعارا به حيث يطلق على الحكم فيه على الاذن في الاحرام ولم يطلق الاذن ذلك من غير ارادة الخصوص انتهى وسوجه لعلنا في المنهى سقوط الدم ولزوم الصوم الا ان ياذن له السبب في الجناية فله فيه الفداء وبما حملنا الصحيح الا على الاستحباب الثاني على نفي الوجوب اقول لا يخفى ما في هذه الحامل من المعبر نادفعها والسئلة لا تخلو من شوب التردد والاشكال ^{الرابعة} اذا فسد العبد حجه الماذون فيه وجب عليه انما تم القضاء والبدن كما في الخبر لا اذله الدالة بعومها او اطلاقها على ذلك ناولها العبد كما يحركها سبب الله تعالى في مسئلة انشا الحج ومع من يرتب عليه احكامه يعني انه هل يجب على السبب تمكين من القضاء ام لا بل بالاول لان اذنه في الحج الاذن فيه بل الامر بما هو على العكس لانه من هنا فانه لان الماذون فيه امر موجب للثواب الا انما امر موجب للوجوب للعقاب بل وبما بني الوجها على ان القضاء هل هو الغرض والفساد عفوية ام بالعكس فعلى الثاني لا يجب التمكن لعدم تناول الاذن له وعلى الاول يجب لان الاذن بمقتضى الانشاء انصرف الى القضاء وفلزم بالشرع فله في التمكن ^{الاشكال} بان اذن التمسك لم يتناول الحج ثانيا وان قلنا انه لم يذنها انما اختلفت بالاول فخلصه ثم نال المسئلة محل تردد وان كان القول بعدم وجوب التمكن لا يخلو عن قوة انه في قول وانت جبر بانه يمكن ان يستدل للمقول الاول بظاهر صحيحه خبر المتقدم في ناسوب هذه المسئلة وذلك انها قد دل على ان كل ما اصاب العبد المحرم في اوله فهو على سببه اذ اذن له سواء جعل العبد فعلا او مفعولا ولا ريب ان القضاء مما اصابه ولزمه كالمزمه وجوب البدن فان الواجب بالانشاء البدن والقضاء فكما يجب على السبب بمقتضى الخبر المذكور البدن كما يجب عليه القضاء غايه الامر ان كفته الوجوب في الموضوعين مختلفين فان السبب لا يجب عليه الحج وقضاء بل الواجب عليه التمكن الا ان التروا في المذكور كما عرفت معارضه بذلك الاخرى قد عرفت ما في المقام من الاشكال وكيف كان فالمسئلة هنا ايضا الخلقها من الدليل الواضح محل توقف ثم انه لو اعطف للمولى في الحج الفاسدان كان قبل التوقف بالمشرع ثم قضى في القابل واجزاء عن حجة الاسلام كما في التحريم فلنا ان الكمال عفوية وان حجة الاسلام في الثانية ام قلنا بالعكس وان كان بعد زوال التوقف كان عليه اتمام الحج والقضاء ولا يجزئه عن حجة الاسلام بل يجب عليه مع الاسطاعة والواجب فقد بما على حجة القضاء للنظر والاجماع على فوزيتها فلولا بال القضاء قال الشيخ انعقد عن حجة الاسلام وكان القضاء في منتهى وان قلنا لا يجزئ عن واحد منهما كان قوتا هذا كلامه وهو متجه بناء على القول بان الامر بالشئ يقتضي التمسك عن ضده الخاص والافصح حصر القضاء وانما بنا خبر حجة الاسلام قالوا لو احرم العبد باذن موله ثم باع صح البيع اجماعا لان الاحرام لا يمنع التسليم فلا يمنع حله البيع ثم ان كان المشتري عالما بذلك فلا جبار ولا ثابت الخبر على الفور الا مع ضرر الزمان بحيث لا يقو به شيء من المنافع ^{الثانية} قالوا لا فرق في المملوك بين الفسخ للمالك المطلق الذي لم يرد له شرط وام الولد للبعض نعم لو نها بالبعض مع المولى وسعت بونه الحج وانتهى الخطر والضرر كان له الحج نذبا بخلاف ان السبب كما يجوز له غيره من الاعمال ^{الثالثة} من الشريط المتقدم في الاسطاعة اجماعا فاصطفا منوي فترها الاصحاب بالزاد والراحلة ^{الفاصلة} قطع المسافر قال متره في التمسك اتفاقا واما على ان الزاد والراحلة شرطان في الوجوب من فترهما او احدهما مع بعد مسافره لم يجب عليه الحج وان تمكن من المشي وبنال الحسن مجاهد وسعيد بن جبير والشافعي وابو حنيفة قالوا بذلك على اعتبارها مضافا الى عدم محض الاسطاعة بل بولدها غائبا سمعنا محمد بن يحيى الخثعمي قال قال حفص الكناية

من شرائط وجوب الحج

في شرائط وجوب الحج

إليه المحققين من واديه أبي بصير فاجتاحتهم الله ثم احتجوا بقوله تعالى في هذا المقام مسائل التي قالته في الثاني الخامس لو كان
 وسيما اعتبر نفقة لذهابهم وعوره وللشافعي في اعتبار نفقة العوهنا وجه اعتبارها للشفقة الحاصلة بالمقام في غير وطنه
 هو الذي اخبرناه والثاني عدمه لتناوي البلاد بالنسبة اليه والاول اصح انتهى ظاهر اعتبار نفقة الاباب ان كان وحيدا
 ليس له اهل ولا عشيرة ياروا اليها وعلى هذا التخيلا طلاق كلمة من الاصحاب عليه بعضهم بما علة به الشافعي هنا في احد قوليه من شفقة
 بالمقام في غير وطنه وظاهر التسديد في ذلك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة المناقشة في ذلك بان الحج المذكور مفصولة على
 صورة الشفقة فبعد عدلها كما اذا كان حيدا غير متعلق ببعض البلاد دون بعض لو كان له وطن لا يبعد العود اليه لم بعد عدم اعتبار
 العود فحققة نظر الاعموم والآية والأخبار فلا تعتبر نفقة العود في حقهم حينئذ اقول والسئلة لا تخلو من توقف فانه وان كان القلم من
 اطلاق الآية والأخبار هو حصول ما يوجب الوصول من الزاد والراحلة الا ان الاطلاق إنما يحمل على الزاد الغالب المتكرر ولا
 ريب ان الغالب على الناس في جميع الادوار والمضام انهم متى ما فرغوا من الغرض من الاعراض جئوا بصدق فضائهم الى اوطانهم او غيرها
 لا غرض تجدد سواء كان لهم اهل وعشيرة ام لا او مسكن ام لا ولا يخرج كونه وحيدا لا عشيرة له ولا اهل لا يوجب حرجا من هذا
 الحكم بان يجب عليه الحج بمجرد حصول نفقة الذهاب خاصة وكذا راحلة الذهاب خاصة وكلفا الا فانه يمكن ان لم يكن عليه
 نفقة من كان ينسب ونقصه من حرجه هو التوطن في تلك البلاد فما ذكره من عدم بطلان نفقة الاباب واجبة والا فلا حرجا على ما
 هو الغالب الشايع المتكرر وقد صرح غير واحد منهم بان الاحكام المودعة في الاخبار إنما تحصل على ما هو المتكرر الشايع الغالب
 في الوقوع على ان ما ذكره لو لم يمتحضر بالوجوب الذي لا اهل له ولا عشيرة ولا مسكن بل يشمل ذلك من له عشيرة ومسكن
 فان تجدد وجوهه الاشياء لا يكون هو موجبا للتخصيص اطلاق الأدلة لشار اليها لو كان له عيال يجب الاتفاق عليهم ولو لم يكن
 احدهما لا يرضون بانقطاعا عنهما فانه من حيث ثبائهم الأدلة المذكورة واما غيرها فلا دليل عليه مع انهم لا يقولون بذلك في غير الوجوه
 من صاحب المسكن ومن له عشيرة واهل وبالحكمة فان الظاهر هو القول بالشهور وان هذه المناقشة لا مجال لها في هذا المقام ^{المتفق} انما المقام
 يكفي في الاستطاعة حصولها جئنا اتفقوا ولو كان التكليف في غير بلد وحصلت الاستطاعة على وجهها فخرجت ويرجع الى بلد
 وجب عليه ولا يشترط حصولها من البلد ووجه ما ذكره شيخنا الشهابية من ان من قام في غير بلد انما يجب عليه الحج اذا كان به
 مستطاعا من بلد الا ان يكون اقامته في الثانية على وجه الدوام ومع انتقال الغرض كما لا يخفى بتمكيد بعد التبيين تمام نفقة له
 على دليل بل ظاهر ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن قمار قال قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام} الرجل يريد الهجرة من بلدان
 وطريقه تمكة في بلد التماس واهم يخرجون ^{الحج} فيخرج معهم الى الشاهد يخرجون ذلك عن حجة الاسلام قال نعم بانه ما ذكره
 ووجهه انما هو عموم التصريح بصدق الاستطاعة ^{في كل بلد} في كل بلد الا ان يكون له زاد ولا راحلة لكنه واجبا للثمن
 فانه يجب عليه شرائها وان زاد عن ثمن المنزل فيلزم منه زادت فيه الزاد والراحلة عن ثمن المنزل لم يجب الحج ونفقه في ذلك
 وكذا الفاضل الخراساني عن الشيخ في ذلك اقول لا ريب ان الشئ في ذلك وان صرح بذلك لكنه انما يخرج به بالنسبة الى الزاد
 خاصة دون الراحلة ولكنه حيث كان ذلك لازما له في الراحلة ايضا الزيادة متعلوا خلافا فيها قال في ط واما الزاد فهو عيال
 على ما اقول المشروب فالما اقول هو الزاد فان لم يجد له مال او وجهه بئس بغيره وهو ان يكون في القرض بالكسر من ثمنه
 وفي الغلا مثل ذلك لم يجب عليه وهكذا حكم المشروب الذي يعتبر وجوده بغيره فانه مختلف اما الزاد ان وجهه في ارض البلدان
 الى التبر فهو واجد وكذلك ان لم يجد له مال في بلد فوجب عليه حمله معه ما يكفيه لطول طريقه اذا كان معه ما يحمل عليه واما
 الماء فان كان معه في كل منزل او في كل منزلين فهو واجد ان لم يجد له الا في ارض البلدان الى التبر او في بلد فهو غير واجد
 والمعايير في جميع ذلك العادة فما جرت به العادة في كل بلد وجب حمله ^{العامة} ما لم يتجرسقط الفرض لا اعتبار العادة هذا كله اذا
 كانت المسافة بعيدة الى اخر كلامه في معنى مفاهيم المفهوم من هذا الكلام ظاهر ان حكمه يسقط الحج مع زيادته في الزاد
 انما من حيث الضرر بالزيادة وتبنا فهم ايضا من بيان الكلام الى اخر التسليل بالرجوع الى العادة وان اطلاق

في ما يحصل الاستحسان

الشرع انما ينصرف الى القهنة المعادة والاول منها هو الذي منه العلامة في الحجج ^{لغيره} قال بعد نقل صدر العباد وهذا التخيير
 يشعر باننا اذا زاد القهنة عن مثل في المأكول والشرب لا يجب شرأوها والوجوب جوب لك مع القلة لنا انه مستطوع فوجب
 عليه الحجج ^{التي} بائنة فزاد عن مثل فلا يجب الاستئالة على الضرر والجواب المنع من الضرر مع القلة انتهى والثاني منهما ذكر
 شيخنا الشهيد في تلك الارشاد فقال بعد نقل القول بذلك عنه في الزاد وان ذلك لا يدم له في التراخيل ما لفظه لانه
 احتج بان اطلاق الشرع ينصرف الى العناد كما لو قيل في الشرع حتى قال لا يجب حمل الماء من بلد ولا من ارض مكان الى البر
 بل ان كان في منزل او منزلين جيب الحجج والا فلا وكان اعلنا للطلب حواله على الضرر بل ان الحجج ^{تسقط} من بلد ولا من ارض
 مكان الى البر بل ان كان في كل منزل او منزلين جيب الحجج والا فلا وكان اعلنا للطلب حواله على الضرر لان الحجج ^{تسقط} لو حاد
 على المال التلغ فلا يناسبه اضاعه هنادية بما احتج شرأ المال من جوب الثواب هنا على الله تعالى الذي هو اعظم من الخوف
 الواجب على الادتي ثم قال ويمكن ان كثر القهنة فاحتمل بحث ^{كشفت} فبشوعب المال ضرب قول الشيخ للاضرار العين والافه وبعيد
 لصحت الاستطاعة الخي من اطل الوجوب انتهى الاصح ما عليه جمهور الاصحاب من جوب الشرعي وان زاد عن مثل
 الا ان يبلغ الى الحال التي اشار اليها شيخنا المتقدم ذكره في اخر كلامه فاشكال بمثل ذلك لصرح العلامة في التذكرة ^{تأ} على
 ما نقله عنه في التذكرة وان كانت القهنة مخيف بماله لم يلزمه شرأه وان يمكن على الاشكال وسيجيئ ان شاء الله تعالى ما فيه مزيد بيان
 لهذا المقام ولنتخير بات ما نقلناه عن ط بالتمسك الى عدم وجوب حمل الماء وعلف الدواب هو غير ما نقلوه عن العلامة وفي
 التذكرة والمنتهى كما قد مر ذكره في المسئلة الاولى ^{التي} هم انهم لم ينقلوا الخلاف ثم الا عن العلامة وكلام ط كما ترى اسحق من
 كلام العلامة من ذلك ^{التي} قد صح الاحتجاب ضون الله عليهم بائنة لو كان له مال وعليه من فاته لا يجب عليه الحج الا ان
 ينجد على غيره ما يحصل به الاستطاعة واطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق بين ان يكون الدين خالا او مؤجلا وبهذا التعميم
 صرح في المنتهى فقال لو كان له مال وعليه دين لم يجب عليه الحج سواء كان الدين خالا او مؤجلا لانه غير مستطوع مع الحلول
 والضرر متوجبه عليه مع التأجيل فسقط فرض الحج انتهى قال في ك بعد نقل ذلك عنه لما منع ان يمنع متوجبه الضرر في بعض
 الموارد كما اذا كان مؤجلا او خالا غير مطالب به وكان للمدين جبر الوفاء بعد الحج ومنه انتهى الضرر وحصل التمكن من
 الحج بمحض الاستطاعة عن المنقضية للوجوب قول يمكن ان يقال عليه ان مراد العلامة من ذلك في ضرورة الحلول فالواجب ادائه
 الدين عدم المطالبة به في ذلك الوقت لا بوجوب حصول الاستطاعة غيره والقرضاة لا مال له سواء ^{موجوب} بوجوب جوعه عليه بعد
 ذلك وبطلان وفدا ^{مطلوب} من به والمبادر من مال الاستطاعة ما يكون لصاحبه التصرف فيه بلا معارضة في ذلك واما في ضرورة
 التأجيل فتح فرض ان لا مال له لا معنى له في الايراد وكان للمدين جبر الوفاء بعد الحج فانه خلاف المفروض في كلام
 متر وبالحيلة فانه لا اعتماد على هذه التعليلات ابراما او نقضا بل الواجب الرجوع الى النصوص التي نفت عليه من الاخبار
 في المسئلة مارواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين عليه ان يحج قال نعم
 ان حجه الاسلام واجبة على من طأ للشئ من المسلمين ما رواه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري قال ابو عبد الله عليه السلام على
 الترحيل ان كان عليه دين ظاهر الخبير المذكورين وجوب الحج عليه وان كان عليه دين مسعود للاستطاعة وهو على القلة
 لا يخرج من الاشكال فانه متى كان خالا مطالب به فانه لا يجوز صرضه في الحج اجاعا والذي يضر من الترابية الاولى بغيره
 التعليل ان المراد ان حج الاسلام بناء على ما قدمناه في فصول الاستطاعة يجب لو بالسؤالين طامه فجرد وجود الدين لا يكون
 مانعا منه في جميع الحالات وان منع في بعض الاوقات وبالحيلة فانه يجب ^{تفصيل} الجدين بما اذا لم يحصل المطالبة بالدين
 ما بان يكون خالا ولكن صاحبه يصح باخذه او يكون مؤجلا وفي المقام ايضا اخبار اخر عدله الا انها غير ظاهرة
 في حج الاسلام والظاهر كما استظهر جملة من الاصحاب جعلها على الحج المنسوب اليها ايضا لا يخرج من معارضتها ما رواه
 الشيخ من يوقى بن بكير الواسطي قال سالت ابا الحسن عن الرجل يبيع ربيح فقال اذا كان خلف ظهره ان حدث

فما يحصل الاعتقاد

٢٧

فدبتنا ان الزاد من شرط وجوب الحج فاذا كان سنة حادب لا يبعد فيها على الزاد في البلدان التي جرت العادة بحمل الزاد منها كقيلاد
والبحرة لم يجب الحج وان كان يبعد عليه في البلدان التي جرت العادة بحمل الزاد منها لم يعتبر وجوده في المراحل التي يبرئ له لان
للزاد ما جرت العادة بحمله وهو ممكن وتقل الحاجة اليه واقما الماء فان كان وجوبه الى المصانع التي جرت العادة بكونه فيها كقيلاد
والبحرة وعبرها وجب الحج مع باقي التراتف وان كان لا يوجد في موضع ما لم يجب الحج وان جدد في البلدان التي لا يوجد فيها الزاد
والفرق بينهما فله الحاجة في الزاد وكثرتها في الماء وحصول الشقة بحمل الماء دون الزاد انتهى هو ظاهر كما نرى ان عدم وجوب
حمل الماء وسقوط الحج بذلك انما هو من حيث الشقة في حمله بخلاف الزاد فان الزاد يعتبر منه قليل لا يحتاج الى مزيد مؤثره
في حمله بخلاف الماء له ولدائه فانه يحتاج اليه كسائر الشربة وطهارة وادالة بخاسانه وسنة دوائه ويؤكد ذلك فالمشقة في حمله
موشل بقيلاد والبصرة الى مكة ظاهر لا يخفى به نعم ظاهر كلام الشيخ في ذلك الذي قد تناقله في المسئلة ثبتنا ط وجوب الحمل عليه
بالعادة دون المشقة المتناهية لما ذكره وهذا ان شئنا التمسك بالدور اما استدلالنا في المسئلة الى التبع دون العلم فمما
ويجب حمل الزاد والعلف لو كان طويلا الطريق ولم يوجب الحج حمل الماء زيادة عن مناهله العشاء في الكلام في صلح عبادة العلامة
الاخيرة فانه لا يوجب مناشة فان ظاهرها انه اذا لم يبعد على محصل الزاد من البلدان حيث يجب سبط الحج وظاهر ان ذلك اعتمد
من ان يكون وجوده في الطريق لم لا يوجب حج طوله بغيره لعدم وجوده في الطريق الا لو جرت العادة بحمله من الاحياء
بانه في طريق التراحلة ان تكون مناسبة حاله في القوة والضعف من كان يحتمل الركوب على الغنم لا يعتبر في حقه ان يبرئ من ذلك من سبط
شوقه عليه ذلك بحيث يحتاج الى الحمل بوقف حصول الاستطاعة عليه هكذا لو شوق عليه الحمل واحتاج الى الكنبه قال العلامة في التذكرة
ويعبر بالرحلة مثله على التراحلة من غير حمل ولا يلحظه ضرر ولا مشقة شديدة فلا يعتبر في حقه الا وجدان التراحلة لحصول الاستطاعة
معه وان كان لا يثبت على التراحلة بدون الحمل او يجد مشقة عظيمة اعتبر مع وجوب التراحلة الحمل ولو كان يجد مشقة عظيمة في ركوب الحمل
اعتبر في حقه الكنبه والفرق بين التراحلة المراف في ذلك انتهى وعلى هذا التبع كلامهم وان تفاوتوا بما لا يفضيلا والتسديد في
ك وشبهه الفاضل الحرساني في التذكرة قد نسبنا الى العلامة في التذكرة الخلاف في هذه المسئلة فقال عنه ان المراد بكون الرحلة مناسبة
لحاله ان المراد المناسبة باعتبار الشرف العظم فيعتبر في استطاعة الحمل والكنبته عند علم منصبتهم قوله بالاختيار الدالة على الحج على سبط
حما واجتمع التبع واعتضاد بما ذكره الشهيد في التذكرة حيث قال العبرة في التراحلة ما يناسبه لو حمل ان عجز عن الحمل لا يكفي علوه
منصبة في اعتبار الحمل والكنبته فان التبع والالتزام من العجز عن حمل في هذه الغفلة وعبارة التذكرة كما نلونا عليك
صريح في كون المراد بما يناسب حاله انما في القوة والضعف لا في الشرف الضعيف ينبغي في ذلك عدم الاعتماد على مثل هذه القول
ولو مثل هؤلاء القول فان العصوم من عصمة الله والحواد قد يكونوا والسيف قد يبرئ ثم انه لا ينبغي ان في حكم الزاد والتراحلة ما يتبع
اليه من الخدم وحلوا اكثر مما يحتاج اليه من المزارع او غيره لما من القرب غيرهما ونحو ذلك ^{الظاهر} ظاهر الاحتياط الاجماع على انه لو لم يكن
بذلك باذن الزاد والرحلة ونفقته له ولعائلته وجب عليه الحج وكان بذلك مستطعا وبذلك عليه جملة من الاخبار المتقدمة في ذلك
البحث مثل ما يجهل من علم وحسن الحكي او صحت وموثقة بمبدأ الله من رجل يكون له مال في الحج به رجل من اخوانه الجبره ذلك عن
حجة الاسلام امه نافضة قال لا يله حجة فانه وهذا الاسناد عن ابي عبد الله في حديث قال فان كان دعاء يوم ان يتجوز فالحج
فلم يفعل فانه لا يصح الا ان الحج ولو على حمار او يهرج اجزع وروى شيخنا المفيد في المغفرة من لا قال قال من عرض عليه نفقة الحج
فاسخ فهو ممن ترك الحج مستطعا اليه السبل وروى البرقي في الحاشية عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع رجل كان
له مال فذهب ثم عرض عليه الحج فاسخ فقال من عرض عليه الحج فاسخ ولو على حمار اجزع مقطوع الذنب عليه الحج فهو ممن سبط
الحج واطلاق هذه الروايات نفى عدم الفرق بين ان يكون البذل على وجه التملك ام لا ولا بين ان يكون واجبا ببذل شبهه
ام لا ولا بين ان يكون البذل موقوف به ام لا ولا بين بذكر عن الزاد والتراحلة او انما نفقته ونقل عن ابي دهر انه اعتبر في
وجوب الحج بالبذل عليك المبدأ وفعله في اللدوس عن العلامة ايضا وقرن العلامة في التذكرة ومثله شيخنا الشهيد

فَمِنْ ذَلِكَ أَهْمًا لَأَهْلِ الْحَقِّ وَالْبَقُولِ الْحَقِّ لَا

[illegible]

فشراب طحون الحج

71

[illegible]

احمد بن محمد

ولا يرد الولد من مال والده شيئا الا باذنه فان كان للرجل ولد صغير لهم جارية فاحتجب ^{بغيره} فليقتلها على نفسه فله ثم
 لبضع لها ما شاء ان شاء وطار وان شاء باع مؤله يرد من مال ولد اى يصيب منه ويذفع به ^{بغيره} عني وما رواه ثقة الاسلام
 في الكافي في الوثوق عن علي بن جعفر عن ابي ابراهيم قال سالت عن الرجل باكل من مال ولد له الا ان يضطر اليه فباكل
 بالمعروف ولا يصلح للولد ان ياخذ من مال والده شيئا الا باذنه والله ورواه الجعفي في ضرب الاشياء الا ان فيه مال الا باذنه
 او يضطر فباكل بالمعروف ويشتري منه حتى يعطيه اذا ايسر في مؤنة استحق تجار عن ابي عبد الله وان كانت له جارية
 فاراد ان يتكحمها فويلها على نفسه ^{بغيره} لك اقول بهذه الاخبار اخذ الاصحاب عليها عاينهم ولم يحصل الخلاف بينهم الا في مسألة
 الحج كما عرفت انت خبر بان المخالف في هذه المسألة لا معنى له في ذلك في خصوص الحج بل الاثم عليه اما العمل بهذه الاخبار
 الدالة على الجواز مطلقا او تركها جميعا لان رواية الحج من جهة هذه الروايات وليس لها خصوصية بالحج بل ذكر الحج فيها انما
 خرج مخرج التمثيل كخبر الجارية وخبر العتق ومخرج الجمع الى جواز ضرب الوالد في مال له كضربه في مال نفسه في الكلام
 في الجمع بين هذه الاخبار فانك قد عرفت ان ما جمع به الاصحاب بينها من جعل اكله على كونه على جهة التقدير غير تام
 الذي يهرب عنه باعتبار اتفاق الطائفة قدما وحديثا على عدم العمل باعتبار جواز الاخذ ضافا الى المخالفين لمقتضى الأصول
 الشرعية وان هذه الاخبار انما خرجت مخرج التقدير ولا سيما ما دل عليه خبر الحسين بن علوان من زياد الناكبي في هذا الحكم
 فان رجال هذا الخبر كلهم من العامة ومُسندهم في ذلك يدور على الخبر النبوي وقد كثرت الاحتجاج به في هذه الاخبار على
 هذا الحكم مع ان حصة الحسين بن ابي العلاء صرح في ما رواه وانه لا يخبر به على ذلك فثبت ان ذلك ايضا صحيح التام في نفيه
 بعد ان نقل الحديث النبوي الدال على الحكم المذكور ضرب ثمة كذا واثباته الى عدم صحته والافكاف بغيره وبقي بطلانه
 وبذلك يظهر قوة القول ^{بغيره} في المسألة الشهيرة في الفام من الله العالم انهم اختلفوا بين الاصحاب في ان من كان
 غير مستطيع للحج ثم استوجر للحج عن غيره فان حجه ذلك كسقط عنه حجة الاسلام بعد الاستطاعة ويذكر على ما قالوه خبر ادم
 بن علي عن ابي الحسن قال من حج عن انسان لم يكن له مال حج به اجزأت عنه حتى يرضى الله عنه ما حج به ويجب عليه الحج واستدل
 بعضهم على ذلك برواية الفضل بن عبد الملك ابي بصير ^{بغيره} في الفرع الرابع من المسألة الثالثة والظن انما لبسنا من ادله
 هذه المسألة في شيء انما ^{بغيره} من ذلك له مال حج به كما هو مخرج تلك المسألة نعم بما امكن اخذ ذلك في رواية ابي بصير
 بالنظر الى قوله فيها اجمعه رجل فانه يحمل انه اعطاه ما لا يحج به عن نفسه يحمل انه انا به عن الحج وفادد هنا جملة من الاخبار
 دالة بظاهرها على الاجتزاء عن حجة الاسلام وان استطاع بعد ذلك ما حجه معا به بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل حج
 عن غيره ايجزه ذلك من حجة الاسلام قال نعم وصححه جليل بن ذي الجعفي عن ابي عبد الله في رجل لم يكن له مال حج عن رجل او اجمعه
 ثم اصاب بالاهل عليه الحج قال يجزي عنها وصححه معا به بن عمار عن ابي عبد الله قال حج الضرورة يجزي عنه وعن حج عنه
 ورواه عمرو بن النضر قال حج ابي وانا مريضة وما شئت في مريضة فقلت لابي ابي اجل يجزي عن ابي قال كيف يكون هذا
 ان ضروريه وانا مريضة قال قد دخل ابي على ابي عبد الله وانا معه فقال صلحك الله تعالى اني حججت بابي هذا وهو مريضة فغم
 انه يحمل حجه عن امه فقال احرمي عن امه افضل له له حجه وفادد بازاء هذا الخبر ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار
 عن بكير بن صالح قال كتبت الى ابي جعفر ان ابي وانا مريضة ان حج عن ابي يجزي عنها حجة الاسلام فكتب لا وكان ابنه مريضا
 وكاننا مريضة وحمله الشيخ على ما اذا كان للابن مال هو مؤذن بمؤله بالاجزاء لو لم يكن له مال انت خبر بان مؤله
 صححه جليل المذكور لا يمكن حمل هذه الاخبار على ما دل عليه رواية ادم بن جليل على من حمل الاجزاء على الاجزاء الى الشار
 الا ان صححه جليل صرح في الاجزاء ولو استطاع بعد ذلك اجاب الحق الشيخ حسن عنها في ^{بغيره} بالظن شيئا قال بعد
 نقل الخبر المذكور وبما يطرق اليه الشك بمضمون من حيث تضمن السؤال من ريب الجواب انما ينظم مع احدهما فان مؤله يجزه
 عنها هنا سبب مسألة الحج عن الغير واما حكم من اجمعه غيره فينبغي مسكونا عنه مع ان اصابه المال انما ذكرت مع ذلك عظيمة
 الشرب او عدم الضبط في حكمه الجواب فيشكل الالتفات اليه في حكم مخالف لما عليه الاصحاب انتهى اقول لئلا يزل ان يؤخذ
 ان المسؤول عنه وان كان جارا واحدا حج عن غيره واجزه رجل ثم اصاب بعد الحج على احد الوجهين ما لا الا انه يرجع في امته

في ان الحج
 عن غيره
 اذا كان
 مستطيعا
 للحج

في شرائط وجوب الحج

الثلث

من الاستحباب فلا ينبغي مطلقاً ^{الثلث} قد صرح الأصحاب بان المنوع لعدم البرجى والله تعالى استثنى فان استمر المنع حتى
ما خلا قضاء وان ذلك المنع وجب عليه بنفسه مع بقاء الاستطاعة والاختلاف بينهم في شيء من ذلك فيما سلم ونظر عن الشيخ
في منبيل الحكم الثاني بان ما فعله كان واجباً والله وهذا يوجب نفسه قبل سرحه الى الاستدلال بطلان الأمر الحج الثاني
لجميع المكلفين من الحج ومن استثنى في الحج لا يصدق عليه أنه حج حقه بخلاف الاستدلال لا يخفى ما فيه من الأشكال فان تحول هذا
المعروف بطلان الأمر بعد تكليف الشارع له بالتحج في تلك الحال لا يخفى من غرض وان كان الاحتياط فيما ذكره ونما عن غيره
الأصحاب أنه أحل عدم الوجوب كما لو لم يبرأ الأصل ولأنه أدى حج الإسلام بأمر الشارع فلا يلزم حج ثان كما لو حج بنفسه قال في
المذكور بعد نقله وهذه الاحتمال غير بعيد إلا أن الأول ضرب تمسكاً باطلاق الأمر انتهى إمام قد عرفت ما في التمسك باطلاق
الأمر من بعد تنافي ما عرفت غير موضع به صرحوا بوضوح الله تعالى عليهم من أن الاطلاق إنما ينصرف الى الأفراد العلية الثالثة
المتكررة دون الفروض النادرة الوفوع وبالحكمة فهذا الاحتمال جيد إلا أن المسئلة لما كانت غائبة عن النص الصريح فلا احتياط
فيها لازم وهو في جانب الفعل الذي عليه الأصحاب متى وجب عليه الحج بعد البرؤ كما ذكره فان ما قبل ان ياتي به وجه ثان
كأنه ^{المعنى} ما لو لم يجد المنوع مالم يجب عليه الاستئابة قطعاً وكذا لو وجد المال لم يجد من يحتاجه بالكثرة من جهة المثل يجب مع
الكنه ولو لم يكن له مال وجد من يطعمه المال لأداء الحج لم يجب عليه بوله لأن الاستئابة إنما يجب على الموسر على ما تضمنه الأخبار
المتقدمة ولا يباس على الصحيح إذا بذل له التزاد والراحلة حيث يجب عليه الحج بذلك الاختصاص بالنظر بطلان العبارة هو
جده موافق للمواعيد الشرعية ^{كفائفة} قال في س ولو وجب عليه الحج بانفساً أو نذر فهو كحجة الإسلام بل أقوى وكتب في الحاشية في بيان
وجه القوة قال لأن سبب الحج ^{كفائفة} ما منع فعله بنفسه صرف الى ماله بخلاف حجة الإسلام فان سببها من الله انتهى إمام قد عرفت
في س من فعله في الذكر عن التبع ^{كفائفة} حيث قال في الشرح العصبوا إذا وجب عليه حجة بالتزاد أو بانفساً حجة وجب عليه ان يحج عنه عن
نفسه ان يبرئ بما بعد وجب عليه الغاية ثم قال في نظري في التبع في ذلك عند في ذلك بتردد الظاهر ان وجه النظر والفرق
هو ان مورد خصوص الاستئابة حجة الإسلام والتعمد الى غيره فباس محض أو ما ذكره في التدوير فلا يخفى ما فيه فان الصواب في توقيفه
لا يفتى بوجوبها من النصوص وهذه التعليلات العلية لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية وهذا قال السبكي في ك بعد نقل ذلك عنه
وهو غير واضح في التزاد بل لا انفساً أيضاً ان قلنا ان الثانية عفوياً لأن الحكم بوجوب الاستئابة على خلاف الأصل يقتصر بها على
مورد الضر وهو حج الإسلام والتزاد لا انفساً إنما انفساً وجوب الحج مباشرة وقد سقط بالتعدلاتي هو حجة ^{السنن} ظاهر من حجة الحج
المتقدمة ومثلها رتبة على تزيده من ناول المنع الموجب للاستئابة لو كان خلفاً أو غارماً وان كان أكثر أخبار المسئلة إنما تضمن
ذكر الغار من خاصته وعلى هذا فلو كان ^{السنن} لا يخفى فانه يجب عليه الاستئابة ظاهر كراه الأصحاب من في هذه المسئلة العموم أيضاً بل كما
العلم في التبع في ذلك فقال لو كان المرض لا يرجى بوجهه أو كان العذر لا يزول كالإقصاد وضعف البدن خلفه وعجزه عن ذلك من الأعداء
اللازمة أو كمال التزاد ما اشبهه قال التبع وجب ان يحج عنه رجلاً ما نظام من الأضاحب الى غيره والله تعالى وأما الحقوق ^{السنن} انفساً الخالف
في ذلك حيث خادان من لا يمسك خلفه فيسقط الفرض عن نفسه ماله وأما هاتان الحاملان للحقوق هنا على هذا القول هو انهم قد
انفقوا كما عرفت في الغائبة الأولى على انه لو نفذ من الاستطاعة على حصول العذر وجب الاستئابة بولاً واحداً وان محل الخاف ان تمام
اذا عجز المتابع قبل استطرار الوجوب ظاهر أكثر النصوص إنما قل على عرضة العجز من ضيق كبر أو من عرضة المرض لهذا لم يترك
في الاحتياط ما قل على ذلك ونما قل بظاهر على الخلف منه كرواية الحلبي ورواية ابن حزم فالعجز الأصل بعد عن الدخول تحت ذلك
الشرائط لا مكان محل تلك النصوص على ما لو سبوا الوجوب على العجز بخلاف العاجز الأصل فانه لا يمتنع منه سبوا الاستطراد وبالحكمة
فان التفصيل الذي ذكره من انه نفذ من الاستطاعة وجب الاستئابة بولاً واحداً ولا فهو محل الخلاف إنما يحج في المنع الغار من الله
هو مورد تلك الأخبار وأما الخلف فيكون خارجاً عنها متى كان خارجاً عنها فانه يفي على حكم الأصل من عدم الوجوب لعدم الدليل
بناء على انه ليس هو تلك الأخبار وقد عرفت ما فيه وبهذا التمهيد الثاني في المسالك لما اخبر المؤلف المشهور احتج على ذلك بعد العلم
بالتأويل بالفرق بين الخلف والغارضي ثم ذكر رواية على بن حزم وعرضه سبطه في المدارك فقال بعد نقل ذلك وهو احتجاج ضعيف
فان حديث المؤلف في المسئلة لا يوقف على وجوب التأويل إذا لم ينفذ لا جماع على خلافه كما بدأه من رواية السرخسي في خبره لأن رواه

فان قيل في قوله تعالى فمن عجز عن الحج فليؤتي ماله فليؤتي ماله فليؤتي ماله

في شرائط وجوب الحج

المتابعة

٣١

على تزيان جنة وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحد عمدا لواقعة انتهى هو قدينا على أصولهم المشتركة بين المورث والمورثة عليه المنفعة
ظاهرهم عبائهم أنه لو تكلف المنوع بأحد الأعداء المنفعة الحج لم يجز عن حجة الاسلام لعدم تحقق الاستطاعة التي هي شرط الوجوب
تكان كما لو تكلف القاهر وبذلك صرح في التذكرة حيث قال بعد ذكر الشرائط المشار إليها انفا هذه الشرائط التي ذكرناها هنا ما
هو شرط في الصحة والوجوب هو العفل لعدم الوجوب على المجنون عدم القيمة ومنها إمكان المسير لأن الصبي والمملوك ومن
ليس معه زاد ولا راحلة ليس بجلي التبريد لا يمكنه المسير لو تكلفوا الحج لصح منهم وان لم يكن واجباً عليهم ولا يجز عنهم حجة الاسلام
انتهى ظاهر الشهيد في الدين من الفرق ضا بين القاهر وغيره حيث قال بعد ان ذكرنا لوجوب نافذ الشرائط لم يجز ما لم ينفذ وعند
لو تكلف المريض والمعصوم والمنوع بالعدو وضيق الوفا جرد الآت ذلك من باب محصل الشرط فانه لا يجب لو حصل وجوب
فهم لو أدى ذلك من باب محصل الشرط فانه لا يجب انما لا يجب انما لو أدى ذلك الى اضراء بالنفس مجرم انزاله وفان بعض الناس
احمل عدم الاجزاء فانه لا بعد من ذلك عند روى الفرق ونظر والمجته انه لو حصلت الاستطاعة الشرعية قبل التلبس بالاحرام
ثبت الوجوب الاجزاء بقاء من عدم اعتبار الاستطاعة من البلاد وان حصل التلبس قبل تحقق الاستطاعة انتهى الامر ان
سواء كان عدم الاستطاعة بعد العلم بالعدو على محصل التزاد والترحلة او بالمرض القفوس لسقوط الحج او مجنون الطريق او غير ذلك
لان ما فعله لم يكن واجبا فلا يجزى فعل الواجب الوقت قبل دخول وقتة انتهى اقول لا يجزى ان شئنا الشهيد فلا شار في كلامه الى
وجبة الفرق بقوله الا ان ذلك من باب محصل الشرط وهو ضيق ان شرطه إمكان السير التي هي عبارة عن القيمة وتخليه التبريد
ومخوها كشرطه التزاد والترحلة فلا يجب الحج بدون حصول ذلك لا يجب محصل شيء من ذلك لما تقدم من عدم وجوب محصل شرط
الواجب الشرط لكن لو تكلف المكلف بمحصله وصح عليه الحج كما صرحوا به في التزاد والترحلة من انما لا يجب محصلها
اما لو تكلفها فحصلها ويجب الحج كذلك شرط إمكان السير فانه لا يجب محصله فلو تكلفه خاطر ينفذ حصلت له السلامة
يمكن من الحج وجب عليه واجزا وهو جديثم استثنى من ذلك ما لو أدى الى اضراء بالنفس على احتمال كالمكان في اثناء الاحرام
فاحمل المريض او مدافع العدو بما لا يجوز تحمله كما لو غلب على طمعه السطبان ذلك ينبغي على ناعه اجماع الامر التي ينبغي احدا ما لو لم
يكن كذلك فالاجزاء ثابت وان محل ذلك المشاق التي لا يجب عليه تحملها وانما ذكر ذلك احتمالا ولم يجز به لا مكان ان يقال ان التي
انما هو وضمان عن الشك فلا يلزم اتحاد متعلق الامر التي الذي هو محل الاشكال في فقول السبينة بعد نظره في الفرق والمجته
انه حصلت الاستطاعة الشرعية خروج عن محل البحث فان محل البحث انما هو بالنسبة الى وجوب الحج على هذا البعيد من بلد وهذه
الشروط انما ثبت على ذلك والاصحاب الاخبار قد افقت على ان وجوب الحج عليه مشروط بهذه الشروط التي هي في البحث عنفا
منها التزاد والراحلة والسلامة من المرض والامن في الطريق من العدو ومخوها وقد صرح اصحاب كماعرف من كلام التذكرة بانه لو تكلف
وخطر بنفسه وتحمل المشقة التي لم يكلف بها فانه وان صح حجة الا انه لا يجزى عن حج الاسلام من حيث عدم وصول حصول
شرط الوجوب بغير ما قالوه في التذكرة الذي لا يملك زادا ولا راحلة وشئنا الشهيد يقول بصحة الحج واجزائه ويجعله من قبل
تكلف محصل التزاد والترحلة الغير الواجب عليه لا من قبل التذكرة الغير النالك لهما بل ظاهر كلامه في المدارك يرجع الى ما ذكره شئنا
الشهيد فانه متى كان اعتبار الاستطاعة انما هو من اللغات فعلى هذا لو تحمل المشقة واليك الخطر الذي لم يكلف به بل هو عنه تحم
وصل اللغات فانه يجب عليه الحج ويجزى عنه مع ان الاصحاب لا يقولون بذلك كما عرف من كلام التذكرة ووضا من كلام غيره انما
لما صرحوا به في التزاد والترحلة الذين هما من جملة الشرائط وما ذكر من عدم اعتبار الاستطاعة من البلد فانه هو في صور ما لو افق
له الوصول الى اللغات باي نحو كان فانه لا يشترط خفة ملك التزاد والترحلة في بلده كما ذكره الاصحاب لا يعني ان من كان بعيدا
لا يمكنه المسير بهذه الشروط المذكورة فان استطاعه انما يحصل باعتبار اللغات فانه باطل فطعا بل الاستطاعة في هذه الصورة
مشروطة من البلد فان استطاع يحصل هذه الشرائط الخمسة المدودة وجب عليه الحج والمسير اليه والا فلا نعم يحصل الشك هنا فان
للتكلف الحج بالمشقة للوضو عنه في عدم إمكان المسير هل هو من قبل التذكرة الذي لم يملك زادا ولا راحلة فلا يجزى عنه كما هو المفهوم
من كلام الاصحاب او قبل من تكلف محصل التزاد والترحلة وان لم يجب عليه محصلها فيجزيه يكون صحيحا حجة عن حجة الاسلام كما هو
ظاهر شئنا الشهيد اشكال المقام ^{الثاني} لا خلاف فيضا وموى في ان من الطريق من الخوف على النفس والبضع والمال شرط في وجوب الحج

انما هو شرط في الصحة والوجوب هو العفل لعدم الوجوب على المجنون عدم القيمة ومنها إمكان المسير لأن الصبي والمملوك ومن ليس معه زاد ولا راحلة ليس بجلي التبريد لا يمكنه المسير لو تكلفوا الحج لصح منهم وان لم يكن واجباً عليهم ولا يجز عنهم حجة الاسلام انتهى ظاهر الشهيد في الدين من الفرق ضا بين القاهر وغيره حيث قال بعد ان ذكرنا لوجوب نافذ الشرائط لم يجز ما لم ينفذ وعند لو تكلف المريض والمعصوم والمنوع بالعدو وضيق الوفا جرد الآت ذلك من باب محصل الشرط فانه لا يجب لو حصل وجوب فهم لو أدى ذلك من باب محصل الشرط فانه لا يجب انما لا يجب انما لو أدى ذلك الى اضراء بالنفس مجرم انزاله وفان بعض الناس احمل عدم الاجزاء فانه لا بعد من ذلك عند روى الفرق ونظر والمجته انه لو حصلت الاستطاعة الشرعية قبل التلبس بالاحرام ثبت الوجوب الاجزاء بقاء من عدم اعتبار الاستطاعة من البلاد وان حصل التلبس قبل تحقق الاستطاعة انتهى الامر ان سواء كان عدم الاستطاعة بعد العلم بالعدو على محصل التزاد والترحلة او بالمرض القفوس لسقوط الحج او مجنون الطريق او غير ذلك لان ما فعله لم يكن واجبا فلا يجزى فعل الواجب الوقت قبل دخول وقتة انتهى اقول لا يجزى ان شئنا الشهيد فلا شار في كلامه الى وجبة الفرق بقوله الا ان ذلك من باب محصل الشرط وهو ضيق ان شرطه إمكان السير التي هي عبارة عن القيمة وتخليه التبريد ومخوها كشرطه التزاد والترحلة فلا يجب الحج بدون حصول ذلك لا يجب محصل شيء من ذلك لما تقدم من عدم وجوب محصل شرط الواجب الشرط لكن لو تكلف المكلف بمحصله وصح عليه الحج كما صرحوا به في التزاد والترحلة من انما لا يجب محصلها اما لو تكلفها فحصلها ويجب الحج كذلك شرط إمكان السير فانه لا يجب محصله فلو تكلفه خاطر ينفذ حصلت له السلامة يمكن من الحج وجب عليه واجزا وهو جديثم استثنى من ذلك ما لو أدى الى اضراء بالنفس على احتمال كالمكان في اثناء الاحرام فاحمل المريض او مدافع العدو بما لا يجوز تحمله كما لو غلب على طمعه السطبان ذلك ينبغي على ناعه اجماع الامر التي ينبغي احدا ما لو لم يكن كذلك فالاجزاء ثابت وان محل ذلك المشاق التي لا يجب عليه تحملها وانما ذكر ذلك احتمالا ولم يجز به لا مكان ان يقال ان التي انما هو وضمان عن الشك فلا يلزم اتحاد متعلق الامر التي الذي هو محل الاشكال في فقول السبينة بعد نظره في الفرق والمجته انه حصلت الاستطاعة الشرعية خروج عن محل البحث فان محل البحث انما هو بالنسبة الى وجوب الحج على هذا البعيد من بلد وهذه الشروط انما ثبت على ذلك والاصحاب الاخبار قد افقت على ان وجوب الحج عليه مشروط بهذه الشروط التي هي في البحث عنفا منها التزاد والراحلة والسلامة من المرض والامن في الطريق من العدو ومخوها وقد صرح اصحاب كماعرف من كلام التذكرة بانه لو تكلف وخطر بنفسه وتحمل المشقة التي لم يكلف بها فانه وان صح حجة الا انه لا يجزى عن حج الاسلام من حيث عدم وصول حصول شرط الوجوب بغير ما قالوه في التذكرة الذي لا يملك زادا ولا راحلة وشئنا الشهيد يقول بصحة الحج واجزائه ويجعله من قبل تكلف محصل التزاد والترحلة الغير الواجب عليه لا من قبل التذكرة الغير النالك لهما بل ظاهر كلامه في المدارك يرجع الى ما ذكره شئنا الشهيد فانه متى كان اعتبار الاستطاعة انما هو من اللغات فعلى هذا لو تحمل المشقة واليك الخطر الذي لم يكلف به بل هو عنه تحم وصل اللغات فانه يجب عليه الحج ويجزى عنه مع ان الاصحاب لا يقولون بذلك كما عرف من كلام التذكرة ووضا من كلام غيره انما لما صرحوا به في التزاد والترحلة الذين هما من جملة الشرائط وما ذكر من عدم اعتبار الاستطاعة من البلد فانه هو في صور ما لو افق له الوصول الى اللغات باي نحو كان فانه لا يشترط خفة ملك التزاد والترحلة في بلده كما ذكره الاصحاب لا يعني ان من كان بعيدا لا يمكنه المسير بهذه الشروط المذكورة فان استطاعه انما يحصل باعتبار اللغات فانه باطل فطعا بل الاستطاعة في هذه الصورة مشروطة من البلد فان استطاع يحصل هذه الشرائط الخمسة المدودة وجب عليه الحج والمسير اليه والا فلا نعم يحصل الشك هنا فان للتكلف الحج بالمشقة للوضو عنه في عدم إمكان المسير هل هو من قبل التذكرة الذي لم يملك زادا ولا راحلة فلا يجزى عنه كما هو المفهوم من كلام الاصحاب او قبل من تكلف محصل التزاد والترحلة وان لم يجب عليه محصلها فيجزيه يكون صحيحا حجة عن حجة الاسلام كما هو ظاهر شئنا الشهيد اشكال المقام ^{الثاني} لا خلاف فيضا وموى في ان من الطريق من الخوف على النفس والبضع والمال شرط في وجوب الحج

في شرط وجوب الحج

لأن ذلك كان إثناء أداء الله تعالى ذبايا لخصه

فلو خاف على نفسه من سبغ أو شق أو غلبه بلزومه الحج وهذا جاز التحلل من الأحرار والصدقة . وقد تقدم من الأخبار ما يدل على
هذا الحكم كما في صحيح محمد بن يحيى الصحيح المصنف وعندها والكلام في المقام منع في مواضع . له كان في الطريق قد لا يندفع
الأبالمال فهل يسهل الحج وإن أمكن تحلهام يجب بذلك المال مع الكثرة فلو أن أهلها لم يمنع وجاعه وثا بينهما الحقوق والعلامة
ومن يآخرهما وهل عن التبع الاختلاج على ذلك بوجوبها أن تحلله السرب شرط في الوجوب هو هنا منف فببب الشرط
ومنها أن الماخو على هذا الوجه ظلم فلا ينبغي إلا غائبة عليه لغيره إلا غائبة على الأثم ومثما أن من خاف من أخذ المال في هذا
الوجه فهل لا يجب عليه الحج وإن قل المال هذا في معناه والجواب من الأول يمنع توقف الحج على تحلله السرب بهذا المعنى بل
المعد للعلوم من ظاهر الأخبار واشتراط تحلله بحيث يتمكن من السرب بوجه لا يفضي إلى شدة وشقة شديدة عادة وهو حاصل
هنا أن المفروض اندفاع العدو بالمال المعدر عليه وبكذلك تحقق الشرط بصير الوجوب مطلقا فيجب مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
أنال آثم أن المرفوع على هذا الوجه يصدق عليه الأغانة على الأثم أنم يفتقد لك شق التوصل إلى الطاعة والتخلص من العدو
ولا ينقاضه بدفع المال إلى الظالم الاستفاد المأم من الهلكة ولو تم ذلك لا سائر القول بالمجرم الاستفاد إلى التجارات جلاء
الطاعات في كثير من الأعضاء والأصا والجوارح في الأسوار والصدقات والشرائع ومخوها مما جرت عادة أحكام الجور
بأخذ شيء من المال على ذلك بدون استحقاق شرعي كالعشار ونحوه واللازم باطل اتفاقا نقضا وفوقا للملزم مثله وعن
الثالث يمنع سقوط الحج أو لعدم الدليل عليه ومنع المساواة ثانياً الوجوب الفرق بين الأمرين فإن بذلك المال بالأخبار على هذا
الوجه ليس فيه غضا ضره ولا مشقة على النفس بخلاف أخذه نهرا فإن فيه غضا ضره زائدة على أهل الرقة وقبما ضرب بينهما بأن
الثابت في ذلك المال أخبارا الثواب الدائم وفي الأخذ نهرا العوض المقطع وفيه أن هذا لا يطرر كليا فإن ذلك المال
ويخبر به طلبا للتوصل إلى فعل الواجب بفضله الثواب أيضا وبذلك يظهر أن الأظهر ما عليه جمهور أصحابنا المشايخ من وجوب
دفع المال مع المكنة ولو بذلك المال باذل فكشفنا الصدقة فلا إشكال الوجوب ليقطع الاستطاعة أما لو دفع المال إليه ليدفعه
إلى العدو فظاهر الاحتباب أنه لا يجب عليه القبول لأن فيه تحصيل الشرط الوجوب بالشرط وقد تقدم أن تحصيل شرط الواجب
الشرط غير واجب استشكله في المدارك بأن الشرط التمكن من الحج وهو حاصل بمجرد البذل بأن قوله من عرض عليه ما يجب
به فاستحى فهو ممن لا يطيع الحج ببناء ول من عرض عليه ذلك فوافى بوجوب القبول والدفع لم يكن بعدا انتهى هو جدد الثالث
طريق البر فبغيره ما يصير في طريق البر من ظن السلامة فلا وسونا في ذلك مخيرا بينهما شاموا وان اختص أحدهما بظن
السلامة دون الآخر فيلزم التسوية ولو نشأ ويا في حجان العطب ظن عدم السلامة سقط الحج في ذلك العام وظاهره في التمهيد
في المسالك مثله سبطه في ذلك الاكتفاء بمجرد عدم ترجيح العطب بما قد صار في المخوف في المصير والشرائع فقال طريق
البحر كطريق البر يجب مع غلبة ظن السلامة ويجوز ذلك بتبر القلابة في المنه وهو ظاهر كلام جملة من الاحتباب حيث أنهم
يشترطون في كل الطريق ترجيح الظن إلى الظاهر أو الظن إلى الظاهر فانه ترجيح تحلله السرب المذكور في الأخبار إلى ظن ذلك
والأنواع علم أو ظن عدم الخطية فانه لا يجب عليه الحج ويظهر الخلاف في صفة الشبهة وما إلى ذلك من فبيج الحج على القول
الثاني . ون الأول فالواو إنما يسهل الحج مع الخوف إذا حصل في ابتداء المسير وفي إثباته وكان الرجوع غير مخوف أما لو
نشأ بامع المقام في الخوف أحل ترجيح الذهاب لحصول المرجح منه بالحج والسقوط كما لو حصل ابتداء لفقد الشرط قال السيد
في المدارك بقدر ذكر ذلك لعلة الأول أدرك الثالث الاختلاف بين أصحابنا في أن يفي في إن المرأة كالرجل مني ضاقت على
النفس أو البضع سقط الفرض عنها ولو أضاف إلى محرم ومقتضى سقط الفرض أيضا لعدم حصول الاستطاعة ببدنه وليس
هو شرط في وجوب الحج عليها مع الاستثناء عنها اتفاقا نقضا وفوقا من الأخبار في ذلك ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح
عن صفوان الجمال قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لم يدر فني بعلي نائبي المرأة اعرفها باسلامها وجبها إتيانها ولا ينها
أمرها بغيرها محرم قال إذا جازت المرأة المسلمة فاحملها فإن المؤمن محرم على المؤمنة ثم فلا هذه الآية والمؤمنون المؤمنات
أولها بعضهم وما رواه ثقة الإسلام في الكافي في الصحيح عن سليمان بن خازم عن أبي عبد الله في المرأة حج بغيره قال لا
باس وإن كان لها زوج أو أخ أو ابن أو صليح فابوا أن يحجوا بها وليس لهم سفر فلا ينبغي لها أن تبتعدوا عنها ثم إن منعوها في السفر

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في شرائط وجوب الحج

من عدم صحته الحج بدون الاختيار ان ضاوت في الحج والظاهر ان شئنا الغلام لم ينف عليها وظن انحصار الدليل في ذلك
 المذبح من الطواف بدن الاختيار مثل هذه الترابية ما رواه في ضربا لا سناد عن محمد بن عبد الحميد بن عبد الصمد بن محمد بن جعفر عن
 حبان بن سعيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج من غير ان يكون له مال ولا دين ولا عيال ولا زوج ولا ولد ولا
 بيتي ان يلحق بما تقدم من اجازة هذا الفصد مسائل في خلاف بين اصحابنا روى في ان ما من بعد الاحرام ودخول الحرم
 من ثمة منه وبذلك عليه ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن عبد الجبار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج حاجا ومعه
 جمل له نفقة وراى الطريق قال ان كان ضروره ثم ما في الحرم فدل الجزية عن حجة الاسلام وان كان ما في هو ضروره بديل
 ان يحرم جمل جملته وذا في نفقة في حجة الاسلام وان فضل من ذلك شي فهو للورثة الا ان يكون عليه دين فيجوز منه او وصي
 بوصيه فينفذه ان لم يكن وصي له وحين ذلك من ثمة وفي الصحيح عن ابن جعفر عن رجل خرج حاجا حجة الاسلام فما في الفقه
 فقال ان ما في الحرم فدل اجازة من حجة الاسلام وان ما في الحرم فليفسخ عنه ولية حجة الاسلام ويجوز له ان يشترط
 الله تعالى في المحسوس عن ابن جعفر قال فيها قال فلا مانع من ذلك وان كان ينهاى الى مكة قال الحج عند ان كانت حجة الاسلام
 وبغير انما هو شي عليه وروى الشيخ المفيد في له منعه مسرا قال قال الصادق عليه السلام من خرج حاجا فاما في الطريق فان
 كان ما في الحرم فدل سقط عنه الحج وان ما في الحرم لم يسقط عنه ولية واطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي
 عدم الفرق في ذلك بين ان يقع التلبس باحرام الحج او الحرم ولا بين ان يكون في التحلل والحرم محرما او حلالا في ما بين الا
 حرامين اما لو مات بعد الاحرام وبطل حرم الحرم فالتلبس بين الاصحاب جوب الفضا عنه ونقل عن الشيخ في الخلاف ابن ابي
 الاجزاء يجوز له الاجرام ولا عرف لهذا القول لبلان قال في كفاية الخبي ان الفصد التلبس قد حصل بالاحرام ثم اجاب عنه بالنوع
 قال بل المطلوب فصد البند الحرام وانما يحصل بالدخول في الحرم قال في كفاية الخبي ان الفصد التلبس قد حصل بالاحرام ثم اجاب عنه بالنوع
 ما في هو ضروره بديل ان يحرم جمل جملته وذا في نفقة في حجة الاسلام لكنه معارض بنظر قوله وان كان ما في دون الحرم
 فليفسخ عنه ولية حجة الاسلام انتهى قول في غرضه بغيره زكاة المذكورة والمرسلة المنقولة من النفقة واما ما احتمل في الخبر من
 الجمع بين المفهوم المذكور وبين منطوق صحيحه فليس بالحمل على استنباط الفضا في الصورة المذكورة حتى ان حمل الامر على حجة
 صحيحه زكاة على الاستنباط ايضا فيبعد لا يلتزم به وهو من جملة تخريج الجواب والظاهر انه مبني على ما يذهب اليه من عدم صحة
 الاوامر في الاخبار في الوجوب هو نوبهم سافط وبالحكمة فان الاصح هو قول المشهورات الواجب هو الحج الذي هو عبارة عن جميع تلك
 المناسك فلا ينجح التكلف عن العهدة الا باثبات به ذلك فام الدليل على خروج هذه الصورة المتقوية عليها بين الاصحاب للاخبار
 المذكورة في ما عداها على حكم الاصل والعجب من ابن ابي رجب اخبره بالاحرام هنا خاصة فان القول بالاجزاء بالاحرام ودخول
 الحرم انما ثبت من طريق الاخبار وهو غير جار على اصوله المستطاعة فكيف ما لم يرد به دليل بالكتابة لم يقل علم به الا الشيخ
 في الخلاف وروى عن من كبر في الخلاف بين الاصحاب ان استقرح في منة فانه يجلي الفضل عنه لو مات ولم ينجح والاخبار بذلك
 متكانة ومنها صحيحه معا بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عوي لم ينجح حجة الاسلام وبذلك ما لا قال
 عليه ان ينجح من ماله رجلا ضروره لا مال له وصحبه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل مات لم ينجح حجة الاسلام ينجح عنه
 قال نعم وصحبه رفا عن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عوي لم ينجح حجة الاسلام ولم يوص بها تفضي عنه قال نعم وموقوف
 ساعه من ماله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عوي لم ينجح حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موسر قال ينجح عنه من ماله
 لا يجوز غيره ذلك من الاخبار التي من هذا القبيل واما وقع الخلاف في هذه المسئلة في مقام ما بين الامانة بتحقيق الاستمرار في اكثرها
 انه يتحقق بصحة فان يمكن الاثبات فيجمع افعال الحج مستحبا للشرائط قال العلامة في الذكرة استمرار الحج في الذمة يحصل
 بالاهمال بعد حصول الشرائط باسرها ومضى زمان جميع افعال الحج ويجعل مضي زمان يتمكن منه من الاحرام ودخول الحرم
 واطلاق الحق في التصديق القول بتحقيقها بلا همال مع تحقق الشرائط واعرضه في ذلك بانه لا بد من تعيين اهمال يكونه وانما
 في جميع ذلك التي يمكن فيها استيفاء جميع افعال الحج بان لا الواجب فلم يفل فظاهر كلام الاكثر اعتبار مضي زمان في جميع
 الاموال وان لم تكن دكنا كالميت يمين والرحمة قال شيخنا الشهيد الثاني في كفاية الخبي ان اعتبار زمان يمكن فيه تأخير الاموال

في شرائط وجوب الحج

في شرائط وجوب الحج

في شرائط وجوب الحج

خاصه وهو مضاف من يوم النحر يمكن فيه الطوافان والسعي واخراجه في التذكرة والمهذب لو قلنا باستصحاب فعلنا في الشاخرة لم
تسبر وطعنا انتهى القول فندفع هذا القول عن التذكرة ايضا بسطه في ك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة والتميم وهم من شيوخنا
المتأخرين ومن تبعه عليه من تبعه من غير مرجحه الكتاب المشار اليها فان الوجوه فيه ما حكينا اولها وما هو موافق للعول المشهور نعم هو ظاهر
المهذب قال السيد السني في ك وما وقف عليه في هذه المسئلة من الاخبار قال من لفظ الاستفراء فضلا عما يخفى به وانما اعتبر الا
خطاب بناء على ان وجوب القضاء تابع لوجوب الاداء وانما يتحقق وجوبه متى ما كان يمكن فيه الحج بمقتضى الشرائط وبشكل ما يتبين من
من ان وجوب القضاء ليس تابعا لوجوب الاداء وان الاستفراء من كثير من الاخبار ترتيب القضاء على عدم الثبات بالاداء مع توجه
الخطاب به ظاهر كما في صحيحه بريد وروى عن المتقدمين انتهى القول فندركه الا سلام في الكافي والشيخ في كتابه في الوثوق عن ابي بصير
قال سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان فماتت في ثوبها وصلي ان افطر عنها قال هل يثبت من مرضها قلت لا ما ثبت فيه قال لا
تفطر عنها فان الله لم يجعله عليها فليكن في اشياء ان افطر عنها وفدا وصلي بذلك قال فكيف نفرض شيئا لم يجعله الله تعالى
عليها الحديث المستفاد من هذا الخبر انه لا يجب القضاء الا في حال استفراء الاداء واستغفار الله له بل فيه ما يدل لما ذكره الاصحاب
فان من عدم وجوب قضاء الحج اذ لم يضر ما كان يمكن فيه الحج بمقتضى الشرائط ولا يلزم منه كون القضاء تابعا لوجوب الاداء بل ينعني
انه غير متوقف على امر جديد كما في كرم فليس رلان مجرد الامر بالاداء لا يسلم الامر بالقضاء بل الوجه انما هو متى ورد
الامر بالقضاء كما في صحيح المتقدمين في وجوب قضاء الحج والا حاد في الوارد في وجوب قضاء الصلوة وهكذا في قضاء الصوم يجب
ان يعتبر فيها حال فوات الاداء فان مات على وجه استفراء الذمة واشغلت به وجب قضاء والافلا فان هذه المرافة لما فيها الصلوة
ولكن على وجه لم يستغرق في منها لم يوجب عليه السلام القضاء عنها وهكذا من فاته الصلوة باغما او جنون بعين كالحج فانه يتبع
اذا مات على وجه لم يشغل ذمته بالحج والالزم مثل ذلك من مات في بلد قبل الخروج من مكة توجه الخطاب كالسرايين المذكور
ففيه انه غير المتعلق في المسئلة وهذا ان الاصحاب من قالوا بها وقد عرفت معاضة في جبرها في ذلك اللهم الا ان يتبع اشتغال
الذمة بالحج في تلك الحال ليدخل تحت موثقة ابي بصير ولا اظنه يلزمه وبالحكمة فان القضاء عندنا مرتبط على اشتغال الذمة بالاداء
داو فلو لم تشغل ذمته لم يجب قضاءه لعلوه في هذا الخبر لا يفسر عنها فان الله لم يجعله عليها فانما كيف نفرض شيئا لم
يجعله الله عليها وهو صحيح في ان القضاء لا يكون من بني استفراء الذمة وجب فوجب تخصيص طلاق الاخبار بالمقتضى ولكن
خبره بريد في كرم بهذا الخبر فان كان قد قطع الاصحاب من بان من حصل له الشرائط فتخلف عن الوقوف ثم مات قبل حج الناس
لا يجب القضاء عندنا لبيان عدم استفراء الحج في ذمته بظهور عدم الاستطاعة وهو جديان ثبوت وجوب القضاء تابع لوجوب
الاداء اقول هذا موضع شك حيث ان ترك الحج لم يقع به كذا شرعي فيمكن ان يكون بطلان التاخير جوا ذلك عليه لتسقط الحج
في ذمته وان لم يجره اليه فان الناس كما لو افطر على في شهر رمضان ثم سافر لاسقاط الكفارة ورفع الائم فانه
لا لا موجب رفع الائم ولا سقوط الكفارة وبالحكمة فقباس هذه المسئلة على مسائل حصول العذر الشرعي كالمرض فوات الاستطاعة
بغير الاستئذان فانه ظهر بذلك عدم الاستطاعة واقفا فباس مع الفاروق المسئلة خالصة من النص جميع شعورها فوجب الخطا
فيها القائل قطع الناخرون ببعول القضاء اذ لم تكن التجه مسفرة في ذمته كما اذا كان حروجه في عام الاستطاعة واطلق المفيدة
المفيدة والشيخ في حجة كنه وجوب القضاء اذا مات قبل دخول الحرم ثم ادف على من قال بهذا القول من الناخرين نحو الحديث
الشيخ على من علم ان البحر في موات الله تعالى مرثاه فانه قال في حاشيته على النافع ولا يحتاج في الاستفراء الذي يجب معه القضاء
الى شيء فان يمكن ان يقال ان الحج فيه كما مل الشرط كما اعتبره بعضهم او قلنا ما يحرم فيه ويدخل الحرم كما اعتبره بعض اصحابنا
بناء منهم على ان القضاء فرع على الاداء ومخول لا نقول به بل القضاء واجب عليه والروايات ليس فيها اكثر من وجوبه على
من مات لم يخرج حج الاسلام هذا وانما يفسر لتسقط تلك المسئلة اما اذ لم يفسر لهم بل صدم العذر وضايق الوقت ففان الحج فيجمل
ما كان له انما لانه مات وهو مخاطب بالحج ظاهر لدخوله في اطلاق الروايات ويجعل عدم الاستفراء لظهور ان هذه المسئلة
تكون سنة حج والاول لا يخرج من قوة والذي قطع به الاصحاب الثاني ان الله اعلم انما في كلامه زيد كرام اقول هو جدي لولا
ورود موثقة ابي بصير التي تدنا ذكرها في المقام الاول بالقرب الذي ذكرناه ذيلها قال في ك بعد نقل ذلك عن الشيخين

افعالنا في الحج
فيما يتعلق بترتيب وجوب الحج
فيما يتعلق بترتيب وجوب الحج

فيما يتعلق بشرائط وجوب الحج

باب اوله يلدن بما كان مستجابا لاجل الدين والبرح الاخبار والدالة على بطلان عبادة المخالف كما سياتي بعض منها في اللغام الله
الله تعالى وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لو ان رجلا معسرا حجه رجل كانت له حجة فان لم يسر بعد ذلك
كان عليه الحج وكذلك التا صلب على اذ عرف فغلبه الحج افول مثلها رواه علي بن مهزيار قال كتب ابراهيم بن محمد بن عمران الهذلي
الى ابي جعفر اني حججت انا مخالفت كنت صرورة فدخلت ممسكا بالعمرة الى الحج فكتب اليه اعد حجك والجواب عن ذلك ظاهر من
الاخبار المتقدمه اما الاخبار الدالة على بطلان عبادة المخالف فهي مسلمة ولكن هذه الاخبار قد اختلفت على من فضل الله تعالى
عليه يقول ذلك كالصلوة والصيام لدخوله في الايمان اما الروايات المذكورة فانك قد عرفت تكرار الامر بالعبادة
في تلك الاخبار وانه الاحباب لهم حتى انه في الرواية الاخيرة امر بان يجعل الاخرة حجة الاسلام والاولى نافذة ناكذة
لاستحبابها بها والبحث عليها وينبغي التنبه في هذه المسئلة على امور اولها ان السبيل المستند قدس سره في المدارك اعتبر الشيخ و
اكثر الاصحاب عدم اعادة المخالف الحج ان لا يكون قد دخل بركن منه والتقصير خالفه من هذا القيد ونقص البعض في الصبر والعتل
في التمتع والتمتع في سعة على ان المراد بالركن ما يعتقده اهل الحق كمالنا يعتقده الضال ندبنا مع انهم صرحوا بالاعتناء
الصاوة بان المخالف بسقط عنه قضاء ما صلاحه بحج عند وان كان سدا عندنا وفي الجمع بين الحكمين اشكال ولو فسر
الركن بما كان كذا عندهم كان ضربا الى الصواب لان مقتضى القصور ان يخرج من اهل المخلاف لا يجب عليه الاعادة
ومن لم يخرج منهم يخرج فاسد عندهم كان كسر لم يات بالحج ومن هنا يظهر انه لا فرق في الاجزاء بين ان يوافق فله النوع الواجب
عندنا كالتمتع وبشبهة ولا انتهى هو جسد الا ان مقتضى صلاحه ان يقتيد بالشيخ واكثر الاصحاب عدم الاعادة بان لا
يكون قد دخل بركن لغيره بل لا يظهر العمل باطلان الاخبار وهو عدم الاعادة وان دخل بركن هو باطل كما صرح به
في اخر كلامه من ان من اتى حج فاسد عندهم كان كسر لم يات بالحج ومع فلا بد من تقييد الاخبار المذكورة كما ذكر الشيخ و
الاكثر منهم ما نقله عن العبد والتمتع من ان المراد بالركن ما يعتقده اهل الحق كمالنا يعتقده كما ذكره واطلاق
الاخبار المذكورة اهم منه الثاني قدس سره اطلاق العبادة وغيرها يقتضي عدم الفرق في المخالف بين من حكم بكفره كالغلاة
وعنه وهو كذلك قد وقع النص في صحيحه بربده بعد اعادته التا صلب في صحيحه الفضل بعد اعادته الحرة به وهم كمالنا
لا نهم خارج انتهى افول لما كان التا صلب عند مناخوي اصحابنا رض عباد عن اظهر العداوة لاهل البيت ع وهو محكوم
بكفره عندهم فهو اخضر من مطلق المخالف المخالف الغير التا صلب عندهم من السابقين المحكوم باجواء احكام الاسلام عليهم
اشارة الى ان الاخبار الواردة بعدم الاعادة شاملة للفرق بين المذكورين ان المراد بالتا صلب رواية يرد هو هذا
الفرق المذكور افول الشخص السفاد من اخبار اهل البيت كما اوضحناه بما لا مزيد عليه في كتاب الشهاب الثاني ان جميع
المخالفين المغاربة بالامانة والتكدين القول بها كلهم نصبا وكفار مشكون ليس لهم في الاسلام ولا في احكامه حظ
ولا نصيب انما وعبر عنهم في الاخبار باهل الضلال غير العارفين الضعفت من الاخبار الواردة بهذا الفرع بغيرهم
مناخروا اصحابنا الحكم بالسلام المخالف الغير المعلن بالعداوة والحكم بعدم الاعادة هنا شامل لهذه الفرع بين الى الفرع الاول
يتبر في صحيحه بربده اشوال الاول هو قوله رجل حج وهو لا يعرف هذا الامر الى الفرع الثاني اشوال الثاني وهو قوله
فان سألته عن رجل هو في بعض هذه الامتات الى اخوه ومثلها صحيحه ابن اذنيه الثاني رواية الكليني عن ابي عبد الله ع
على صحيحه ما ذكرناه فارجع الى كتابنا المذكور وباني على ما ذكره خلوا الاخبار عن المخالف الغير التا صلب لانها كما قدما
انما اشملت على فرق بين التا صلب من لا يعرف المراد من لا يعرف انما هو المعبر عنه بالضعف في الاخبار واهل الضلال
وهو غير مراد في كلامهم ومع فلو حمل التا صلب على المخالف المظهر للعداوة كما مدعونه للزم ما ذكرناه وبالحجة فان السفاد
من الاخبار كما اوضحناه في الكتاب المتقدم ان الناس في فهمهم عليهم السلام ثلثة اقسام مؤمن وهو اقرار بالامانة وناصب
كافر هو من انكرها ومن لم يعرف لم ينكرهم اكثر الناس في ذلك الشرفان يصبر عنه بالضعف الضال الشا من كلامه
استظهر في المدارك ان الحكم بعدم وجوب الاعادة في الروايات المقدمة انما وقع فضلا من الله تعالى لقضاء الاخبار والتمتع
التمتع على بطلان اعمال المخالفين وان كانت مستكيدة لشرايط الصحة وانما فضلا عن شرائط منعه من الاخبار

الشيخ هو الذي عارف بالامانة وهم في اعتزال الاول من زمان لا يخرجون

في فضل الحج عن البيت

بكر عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن الحج ما شيا افضل اذا كفا قال بل يكفينا فان رسول الله ص حج واكبا وكذا الكلبي عن بلقيش في الصحيح قال
سالت ابا عبد الله ع عن شيء من الحج من مكة او من المدينة قال من مكة قال سالت اذ ذرت لبك اركبا واشرا فقال كان الحسن يزور
راكبا قال الله عن التركوب افضل او عن المشي فقال التركوب فقلت التركوب افضل من المشي فقال نعم لان رسول الله ع ركب ظاهر هذا
الخبير ان شيء من الحج الاخبار ما كان من مكة الى مكة عن طريق مكة هل كان من حوزة من المدينة فاصلا الى مكة
او من مكة في فضل الى عن طريق مكة فاجاب بان ذلك مما هو من مكة الا ان حديث الحسن انه تقدم ظاهر لنا فانه لذلك مثله موثقة عبد
الله بن بكر الا انه وقول اذ ذرت البيت اركبا او مشيا من مكة الى مكة لطفا للزبادي وروي الشيخ في الوثوق والحسن عن فاء قال
سالت ابا عبد الله ع عن التركوب افضل من المشي لان رسول الله ص عليه وآله ركب في الكا في الوثوق عن عبد الله بن بكر
قال قلت لابي عبد الله ع انا نريد الحج نخرج الى مكة مشاة قال لا تمشوا واخرجوا ركبانا فقلت صلوات الله تعالى انما بلغنا عن الحسن بن علي
انه كان يخرج ما شيا فقال ان الحسن كان يخرج ما شيا وسان معه الحامل والرجل اقول ظاهر قول السائل بلغنا عن الحسن بن علي بعد قوله عن
الخروج الى مكة مشاة وفيهم عن الشيء ان شيء الحسن كان الى مكة ومثله رواية ابي اسامة المتقدم والجمع بينهما وبين ظاهر صحيح
رفاعة لا يخلو عن اشكال وروي الكلبي والشيخ في الصحيح عن سيف التمار قال قلت لابي عبد الله ع انا كذا نخرج مشاة بلغنا عنك
شيئا فما ترى فقال ان الناس يخرجون مشاة ويركبون ذلك ليس عن هذا اسالك فقال نعم اي شيء سئلت قلت انما احب اليك ان تضع نال
تكون احب اليك فان ذلك اقوى لكم على الدعاء والعبادة والاحتياط في الجمع بين هذه الاخبار طرق احدها وهو الشهير ان الشيء افضل
ان لم يثبت عن الدعاء والا فالتركوب افضل ويشهد لهذا الجمع صحيحه سفي لم يذكروا وثانها ان الشيء افضل لمن سأل في صحيحه تركبه
ذكره الشيخ في كتابي الاخبار واسئل عليه موثقة عبد الله بن بكر المتقدمه وثالثها ان التركوب افضل لمن كان الحامل له على
المشي فغير النال مع استغناء عن دون ما اذا كان الحامل له على المشي كسر التفسير ومثله العبادة وهذا الوجه فله شيئا الشهيد
الثاني في سطر في صحيحه عن العالم الزباني الشيخ منهم البحراني في شرح الفقه قال في صحيحه هو جليل لان الشيخ جامع لمستوى العيوب
كلها كما ورد في الخبر فيكون فضلا من العبادة بالشيء بذلك على هذا الوجه ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله نعم مزيك عن ابي
بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن الشيء افضل اذا التركوب فقال ان كان الرجل موشرا يعني ليكون اقل لتفقد التركوب فضلا ولانها
ان التركوب في افضل لمن يضعف بالشيء عن التقدم للعبادة واحتمله الشيخ في كتابي الاخبار واخاره شيئا الشهيد في حق واحتج عليه
الشيخ بما رواه عن هشام بن سالم في الحر او الوثوق قال قلت لابي عبد الله ع انا وعفيرة بن مصعب بصيرة عشر رجلا فقلت جليلة الله
فذلك انما افضل المشي والتركوب فقال ما عبد الله ع شيئا افضل من المشي فقلت انما افضل تركب الى مكة فقلت تفهم بها الى ان
يقدم الماشي او يمشي فقال التركوب افضل سباني الكلام في ذلك ان الله تعالى في حج التذلل والخلاف بين الاصحاب انما اذا
استقر الحج في مشر ثم ما ثابته بعضه من اصل تركب نقل الاجماع على ذلك لعلنا في التذلل والتذلل فله من الاخبار
الاولى على ذلك في فضل المسألة الثانية انما الخلاف في المكان الذي يجب الاستبحار منه والاول في كتب كثير الى اصحاب ان
الخلاف هنا منحصر في قولين احدهما انه من ارض لا ماكن الى مكة وهو الذي عليه الاكثر قالوا والمراد بارض الموافق الى مكة ان
امكن ان يستبحار منه والا فغيره من ارض لا ماكن الى مكة فان قلنا لا يستبحار من ارض الموافق وجب الاستبحار من ارض ما
يمكن الحج منه الى البغاث وثانها انه من بلد وهو قول الشيخ في النهاية وروى ابي جعفر عن المفهوم من عبارة المحقق في الشرايع ان
في المسألة قول ثالث وهو التفضل بين ما اذا وسع المال من بلد ولا فمن حيث يمكن وهذا القول فان لم نظف به في كلام المتقدمين
الا انه صحيح الشهيد في التذلل حيث نال بفض من اصل تركب من منزله ولوضا ان المال فمن حيث يمكن ولو من البغاث على الاقوى
انتهى استدلال اصحاب القول المشهور على ذلك بان الواجب قضاء الحج وهو عبادة عن الناسك المخصوصة ونظف المسألة تركب
بحوز منه ولا واجبا لذاته وانما وجب لتوفيق الواجب عليه فاذا انتفى التوفيق انتفى الوجوب على انا لو سلمنا وجوبه لم يلزم من ذلك وجوب
مضائه لان القضاء انما يجب بليل من خارج وهو انما قام على وجوب قضاء الحج خاصة كذا في ك واستدل المحقق في المضاهر

هذا هو الوجه في الاستبحار من ارض الموافق الى مكة انما اذا وسع المال من بلد ولا فمن حيث يمكن وهذا القول فان لم نظف به في كلام المتقدمين

في فضح الحجج غير الميت

على هذا القول بان الواجب ان لا يكون قطع المسافر معتبرا و بان المسافر لو انفق حضوره و بغيره لو انفق
لا يفسد الحج اجزاء الحج من البهات فكذلك لو فوض عنه و زاد العلامة في الحج ان المسافر لو انفق حرمه من البهات فخصت له
الشرائط و يجب عليه ان يحج من ذلك الموضع كذا لو استطاع من غير بلده لم يجب عليه قضاء بلده و انشا الحج منه لا خلاف ف علم
ان قطع المسافر ليس واجبا هنا فلا يجب الا سبجا عنه فقول هذه الوجوه مجبها بزيادة في نادى السرى مؤيد لما ادعوا
الا ان في ملوحتها للناسير الاحكام الشرعية و بناء على هذا اشكال كما سطره لك ان شاء الله تعالى فانه من الجائز ان حكم القضاء ^{يكون} الحج
غير مرتب على هذه الوجوه التي ذكرها فلا بد فيه من دليل صحيح يدل على ما ادعوا الخبيث ابن ادريس على ما نقلوا عنه يوازن
الاخبار بذلك بان الحجج عنه كان يجب عليه من بلده و نفقة طريقه فمع الورث لا سقط النفقة و رقه المحقق في العشر بان
من يؤثر الاخبار قال دعوى مؤثر الاخبار غلط فان لم نفقه ذلك على خبر شاذ فكيف يدعى التوازن بان لا يتم وجوب الحج
من بلده لو ان الجوز عند بعض الواضبات و استغنى الفقه و جبان حج من موضعه على انه لم يذهب يحصل الى ان الانسان
يجب عليه ان يشيخه من بلده فدعواه هذه غلط و ما رتبناه ^{بها} اشتد غلطا انتهى اذ امرت في ذلك فاعلم ان المسئلة خالصة من
التصوص كما سمعت من كلام المحقق و التصوص الواردة باعتبار البهات و البلدان و ما بينهما امتا و ردت في الوضبة بالحج مع انها
مجبها على الحج من مدافع و مضار و الا كتاب قد تعافوا بجملة منها في الدلالة على ما ادعوه في هذه المسئلة من تخصيص الوجوه
بالبهات و اجابوا عما دل بظاهره على خلاف ذلك ظاهرهم ان المسئلة في التخصيص من باب احده هو كذلك الى ان في ذلك ما
ورد من الاخبار على ما ادعوه منها فاملا و انا اسون البك جملة ما و فقت عليه من الاخبار المذكورة فليلا كلالها اذ علم
ذهي الفاص و ذهني الفاص و اسئل الله عز وجل العصمة من طغيان الظلم و زلة القدم فاقول من الاخبار المشار اليها صحيحة حرم
عبد الله قال يا ابا عبد الله عن رجل اعطى رجلا خمر فخرج منه الكوفة فخرج عنه من البصرة قال لا بأس اذا فقه جميع المناسك
فقد تم حجة القول المشهور فذكرنا هذا اولاً لذلك و القرب فيها انها دل بظاهرها على ان المخالفة في الحج من الكوفة الى الحج
من البصرة غير موجب لفناء الحج و ما زادك الا من حيث ان العرض من اعطاء الحجمة الى ان بان بالمناسك المذكورة و ان الطريق لا
مدخل لها في الحج و منه ما سباني ان شاء الله تعالى في مسئلة من سوجه على طريق الحج فخرج على غيره من الخلاف في ذلك صاحب
الذي هو من اعترض بهذه الرواية في هذه المسئلة حيث خالف في تلك المسئلة عدم صحة الحج كذلك اجاب عن هذه الرواية
حيث ان الشبهة استدل بها على الجواز فقال بانها لا تدل صريحا على جواز المخالفة الاحتمال ان يكون قوله من الكوفة صفه
لرجل الاصله للحج انتهى لا يخفى انه بناء على هذا الاحتمال الذي ذكره بطل ثلثه بها هنا فكيف يجتزى بها ومنها ما رواه
الشيخ في الصحيح عن علي بن رباب عن ابي عبد الله في رجل ارصى ان يحج عنه حجة الاسلام فلم يبلغ جميع ما ترك الا خمسين
درهما قال حج عنه من بعض الواضبات التي قد سئل الله صلى الله عليه و آله من ضرب بالاول هذه السراية مؤيد للقول المشهور
باعتبار انما اطلق الحج عنه من بعض الواضبات لم يستفصل من امكان الحج بذلك من البلد و غيره مما هو واجب من البهات فدل
على عدم وجوبه و منه بعد فانه من المصطلح في بل الظاهر ان الاضرب انما امر من بعض الواضبات لانه ان الحسنين بحسب العادة
والصوف ليس فيها و قولنا سبع مما قبل البهات من نفقة الحج و كراية الدابة تلك المسئلة كما هو ظاهر ما ذكرناه ان لم يكن
اظهر فلا قل ان يكون مسارا لما ذكره من الاحتمال بذلك بطل الاستدلال و منها رواية ذكرنا بر ادم قال سالت ابا
الحسن عن رجل مات و اوصى بحجة البحر ان حج عنه من غير البلد الذي مات فيه فقال كان دون البهات فلا بأس اقول ان
ظاهر هذه الرواية انه لا يفتن الحج من البلد بل الواجب ان يسافر عنه من بل البهات كائنا ما كان بها شعر الاجرة و الا
ظهرها على عدم سعة المال للحج من البلد و مفهومها انه لا ايضا الى البهات مع سعة المال لما زاد على ذلك في التفسير
المذكور من قول المشهور و الا غرضاد بها كما ذكره في كماله من المصو و منها ما رواه الشيخ في الصحيح و الصدوق في
عن ابي سعيد عن سأل ابا عبد الله عن رجل ارصى بعشرين درهما في حجة قال حج بها رجل من حيث يبلغه اقول ظاهر هذا
التحري ان العشر لم يبلغ الحج من احد الواضبات المشهورة حج مما بعد البهات الى مكة كل في الحل و الحديبية و البحران و
تجبر هذا من قبل من لم يتمكن من حصول البهات و الخروج اليه فانه يحرم من هذه الأماكن ولو من مكة هذا ما يفهم من الخبر

اقول و هذه الرواية و قد ذكرنا في غير هذا الكتاب و قد ذكرنا في غير هذا الكتاب و قد ذكرنا في غير هذا الكتاب

في الفضايل الميعة

ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح الحسن بن محبوب عن معاوية بن قمار قال قلت له رجل يوت عليه خمس مائة درهم من الزكاة
وعليه خمسة آلاف درهم وثلث مائة درهم وواحد مائة درهم من الزكاة وان يفضى عنه من الزكاة فلا يخرج عنه من الزكاة ما يكون
وبالباقي في الزكاة اقول ظاهر الخبر هنا ان الحج من مكة لانها اقرب ما يكون بالتقريب الذي ذكرناه ومنها ما رواه
الكافي عن حميد بن زيد قال قال ابو عبد الله في رجل اوصى بحجر فلم تكفه من الكوفة انها يخرج من دون البغاث وما رواه فيه
ابن ابي عمير بن زيد قال قلت لابي عبد الله في رجل اوصى بحجر فلم تكفه قال يفتلها حتى يخرج من دون البغاث وظاهر الخبر ان
المذكورين ان الرجل اوصى بما لا يكف للاسفار عن البلد كما هو صريح الاول في ظاهر الثاني واجاب بانه ينبغي
بها ما ياتي موضع يسعه المال بعد البلد وفيها ما الى امة لو كفي من البلد لوجب ان لم يقين البلد في الوصية ومنها ما رواه
في الكافي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن عبد الله قال سالت ابا الحسن الرضا عن رجل يوت فبوصى بالحج من ابن الحج
عنه قال على قدر ما له من ماله من منزله من الكوفة وان لم يسعه ماله من الكوفة فمن البلد يوت فبوصى بالحج من ابن الحج
انه كان في مال الوصي سعة الحج من المنزل فهو الواجب والا فلا ينبغي على ما يسعه من البلدان المتوسطين وظاهر الخبر ان
السؤال عن رجل خراسان يبلغ ماله ذلك فليج من عنده من بعض الواجبات التقريب فيها ما تقدم والسبب السند في ذلك لما
اعتضد به وادعى على بن شياب زكريا بن ادم المتفدين على ما اخاره من القول المشهور وهو وجوب الحج من البغاث مطلقا
وكان هذا الخبر ظاهر النافذ لذلك اجاب عنها بعد ذكرها بانها انما تضمنت الحج من البلد مع الوصية واقل
الفرق بين البغاث كان دالة على ارادة الحج من البلد كما هو الظاهر من الوصية عند الاطلاق في ما تناه فلا يلزم مثله مع انتفاء
الوصية انتهى من بعد ظاهر ما ذكره تكلف الضرورة لمجيء اليه فان ما ذكرناه هو المعنى الذي ينطبق عليه اخبار
المسألة عليه وهو الدلالة على اعتبار البغاث من الخبرين الذين اعتضد بهما فديننا ضعفه وزاد بعضهم في الجواب عن الخبرين
المذكورين براد ماله ما اعتبره الحج بالوصية قال انه ينبغي الوفاء مع خروج ما زاد من اجرة من البغاث من الثلث انفاذ
هو بعد وابدو بالحكمة فان الظاهر عندي من هذه الروايات باعتبارهم بعضها الى بعض وحل مجامعها على مفصلها ومطلعا
على مقتضاها هو ان وصى بالحج فانه ينظر في ماله فان وسع الحج من بلده ومنزله وجب الا يترتب باعبار ما يسع للبلد ولو
من مكة وهذا هو شنبه الشبه في الحديث مثلا لو كان الوصي في بلد خراسان ساع ماله للحج من خراسان جبالا فنظر
في البلدان الا ما كان المتوسط من خراسان الى مكة فايها وسع الحج منه وجب على هذا فلا يخرج في شيء من هذه الاخبار للمول
المشهور بل هو ظاهر في خلافه نعم في الكلام في ان مولى هذه الروايات الوصية محل ما نحن فيه عليها يحتاج الى دليل الا ان
لنا ان يقول انه اذا دلت هذه الاخبار كما اوضحناه على ان الواجب مع الوصية هو النظر الى سعة المال فان وسع من بلده
وجب الحج من البلد والا فمن حيث شيع فدينوا المول بذلك فغير موصى مع معلومته اشتغال منه لان الواجب لا يخرج عنه
اوصى لولم يوصر لهذا تكلف الاحتياط رجاء بعض هذه الروايات الى ما ذهبوا اليه واستدلوا بها عليه وان كان خلاف
ما شيعناه من انما عرفنا واذا رددت مزيدا محققا للمقام يؤيدون الملك العالم وبركة اهل الذكر عليهم السلام فاشنع لما
ينبغي عليك من الكلام فنقول لا يخفى ان هذه الاخبار بالتقريب الذي ذكرناه فيها دافعة لما ذكره من الدليل للمفهوم على القول
المشهور لان مرجح كلامهم وان اكثرها من الجواهر الى ان اخبار الفضايل الواردة بفضاء الحج لم تشمل على الطريق بل
على فضاء الحج خاصة والحج انما هو عبادة من الناسك المخصوصة ووجوب الحج على الطريق على ما هو من حيث علمه فممكنه
من الحج الا بذلك مضافات سقطت هذه لتكليفه من وجوب الحج خاصة وفيه اننا لو كانتا طريق لا مدخل لها في الفضايل
عنه وان الواجب انما هو الحج من البغاث مطلقا فكيف يخرج هذه الاخبار مصرية بالترتيب مع الوصية بالفضاء من البلد
والا فمن حيث وسع المال كما اوضحناه انما لا فاعلمهم هذه جارية في المقام من كلامهم شامل للسائلين في ثبوت الاخبار
الدالة على وجوب استنابة المنوع من الحج ببعض او بعضها او بعضها نرى يجهل رجلا من ناله الحج عنه ومن الظاهر ان الجهل
انما هو من البلد فانه لا يقال لمن كان في بغداد مثلاً ثم امر رجلاً ان يبايعه رجلاً من البغاث انه جهل رجلاً بالحج عنه فان
الجهل انما هو ان كسبه اسباب السفر ما يتوقف عليه الى ذلك المكان بل وجوبه وهو ظاهر الاحتياط ايضا حيث

في الكافي عن حميد بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

ابن ابي عمير بن زيد

فَوَضَّعْنَا الْحَجَّ عَنِ الْمَيْتِ

ثم بطعن أحده في لالة هذه الأخبار مع افتها ظاهره فيما ذكرناه ومقتضى ما ذكره من الدليل المتقدم الذي اعتمد عليه في هذه المسئلة ان الواجب انما هو الحجج من المباني الطرية لا مدخل لها وبعبارة لك تلزمهم في المسئلة المذكورة فان هذا المنوع بسبب المدسطة عنه وجوب التسعة بيده ويعلق الحجج بما لا يوجب انما هو عبادته عن الناساء المخصوصة والطرية لا مدخل لها فمن ان يجهل عليه ان يجهر رجلا من بلد مع ان الاخبار قد دللت على خلاف ذلك وهو مؤذن بطلان ما عدتهم التي اعتمدوها وانما التمسك ما رواه ابن ادريس في مسطرقات السرائر من كتاب مسائل السرايا رواه عبد الله بن جعفر الحميري احمد بن محمد بن جهمي عن احمد بن محمد عن عده من اصحابنا قالوا فلنا الراجح الحق يعني على حجج لان رجالات في الطرية راوى في حجة وما في فهو لك فاختلف اصحابنا فقال بعضهم حجج عنده من اللوث فهو او فتر الشئ ان يعني عليه وقال بعضهم حجج عنده من حيث ما قال عليه السلام حجج عنده من حيث ما قال والتفريب فيها انه لو كان الطرية لا مدخل له في الحجج عن الميت بالتفريب الذي ذكره الامر عليه السلام بالحجج من المباني لم يابر بالحجج من الموضع الذي مات فيه لعل الرجل كان من خراسان مثلاً فارتفع خبره من خراسان وثلاثة وانهما اوجب الحجج من ذلك الموضع فاق دليل اظهر في بطلان ما اعتمدوا اظهر من هذه الدلالة فان مثل ان الاخبار قد وردت في هذه الواضع بما ذكرتم فوجب المصير اليها ولا يلزم من ذلك المصير لما ذكرتم في هذه المسئلة فلنا مع الامر كما ذكرتم لكن الغرض من ايراد هذه الاخبار انما هو بيان بطلان هذا الدليل الذي اعتمدوه وقضا هذه القاعدة التي اتفقوا عليها فانه لو كان ذلك حكماً كلياً وضابطاً جلياً كما ظنوه لم يخرج هذه الاخبار بمخلافها مع ان ما مضى من خبرنا انها في ليل على فسادها وراجحاً انما نقول ان ظاهر الاخبار الدلالة على شرطية الاستطاعة في وجوب الحجج شمولها باطلاؤها للحجج والبت بمعنى ان الواجب عليه في حال الحجة متى استطاع الانسان به زياد وحلها وغيرها بما يتوقف عليه الحجج اولاً وان قلنا في بعض الفروض كما اذا حصلت الاستطاعة في المباني مثلاً لان الاستطاعة عندها كما خففنا لنفا عبار عن المندوة على الانسان بالحجج كيف اتفق من غير مشقة وكذلك بعد الموت يجب الحجج عنده على الوجه الذي استقر في الدنة والفتك بالحلان فوهم في اخبار الفضا من مات مستطباً بفضة عن الحجج يراى به على الوجه الذي مات عليه ويشهد بذلك الاخبار التي ذكرناها في الوجوه الثلاثة المتقدمة على ان اللازم مما ذكره من عدم شرطية الاستطاعة في الفضا عن الميت انه لو مات مستطباً بالحجج من المباني وجب ان يفرض عنه من المباني هو باطل اجماعاً وفوهم انه لو اقام المجنون عند المباني واستطاع في ذلك المكان او اتفق حضوره المباني لم يجب عليه فضاء للبلد صحيح لاننا لا نوجب الفضا عنه الحجج من السلام طلقاً وانما نرتبه على انه بعد حصول الاستطاعة كائناً ما كان لو مات جب الفضا عنه من محل الموت فلو مات احد من هذه الامم من المجنونة ما تجدد لم فوجب الفضا عنه الامر في ذلك المكان كما سمعنا من جد السرائر والخبر الخارجة بالبلد في الوصية كما قلنا ها انما خرجت بحجج الغالب الاكثر من حصول ذلك في بلد الاسيطان فلا ينافي ذلك ما اتفق على غير هذا الوجه فعليك بالفكر الذي سبق في هذا التخصيص الشريف فانه حتى ان يكتب بالنسبة على الاحاد لا بالجموع على الاوراق الا ان الالف المشهورة تنبأ اذا زحفت بالاجزاء ثلثة خروسة وطريقة لا تخطو من فقهه وكتب كان فاننا في المسئلة من التوقفين لعدم النص الصريح والاختلاف عندك واجب بنحو ما ذكره شيخنا في الدرس فان كلامه هو الالهي لصوقاً بالخبر كما عرفنا هذا العالم بمجاوب احكامه حمله شرعية القوامون بمطالع حاله وحرامه ويجب ان يكون بهذه فوائد كالمقتضى صرح الاصحاب بانها انما يفرض الحجج من اصل التركة متى استقر في الدنة بشرط ان لا يكون عليه دين فقبول التركة عن ممتها على الدين اجماع المثل قال في ذلك بعد ذكر الفخذ لك اما انتم مع قبول التركة يجب على الدين اجماع المثل فقبولها مع الاشتراك الجميع في الثبوت وانتفاء الاولوية ثم ان فامت حصة الحجج من التوزيع او من جميع التركة مع انتفاء الدين اجماع الحجج فواضع ولو قصر عن الحجج والعزم من ارضاء الواجب ووسعت لاحد ما فقلنا اطلق جمع من الاصحاب بوجوبه ولو تعارضوا احمل التخيير ^{للمعلم} الاولوية وتقديم الحجج لانه اهم في نظر الشرع ويجعل فواضع الفرض مع الفرض مع الحجج والعزم ان كان الفرض المنع لدخول العزم في المنع على ما ينبغي بانه ولو قصره نصيب الحجج عن احد الامرين وجب من في الدين ان كان معة والاغاد مبرأ انتهى قول لا يخفى انه قد تعلقنا بحصة معاوية بن قمار او حسنة دالة على ان من عليه حسنة مائة درهم من التركة وعليه خيرة الاسلام ولم يترك الا ثلث مائة درهم فانه يقدّم الحجج اولاً من ارضاء الامم وقصود البناء في التركة ومثلها ما رواه الشيخ في التمهيد عند آتينا عن ابي عبد الله في رجل مات ترك ثلث مائة درهم وعليه مائة تركة ست مائة درهم ولو مائة ان يجب عنه من اقرها الواضع ويجعل ياب في التركة وظاهر الخبر المذكورين بل صرحوا انه يجب ولا يجب عنه

في فضل البيت

من امر بالانكاح ثم تصدق بالبيت في الشقة كما كان ائمة لا يفتوا في ذلك بل يفتوا على بطلان ما ذكره من
 التفصيل وبيان ذلك من وجوبها انهم اعتبروا نوزج الزكوة ما يصير كما في الذبون الجمعة فجلوا حشر الحج ليجز الشك والنقص بذلك
 على وجوب البداهة بالحج وانه لا يصرف في الزكوة شي الا بعد الحج فنصف منها فاضل منها ان ظاهرها فاجرة المثل باعيا والنفقات و
 النقص يدل على انه من امر بالانكاح والمراد مكره بالتقريب الذي اوضحناه انفا ومنها ان ظاهر النص تقديم الحج مطلقا ثم كان
 فركه او غير ذلك فاوله ثم ان فامت حشر الحج من النوزج الحج فان ظاهر النص انه لا نوزج بل يعيد الحج اوله ويصرفه الفاضل في الزكوة
 ومن ذلك ايضا بطلان قوله ومحمل فواتا سقوط النص والقصور وقوله من نصب الحج من احد الامين وبالجملة فان جميع هذه الا
 حكام وضعت فريضا على وجوب النوزج ما يحجب في نثار الذبون النص فدل على وجوب تقديم الحج كما عرفت اخصاص الفاضل
 بالزكوة ولا ريب انهم بنوا في هذه المسئلة على مسئلة تراجم الذبون ان الحكم فيها النوزج ما يحجب في نثار الذبون فخرج
 دين الحج من هذه القاعدة التي بنوا عليها وهذا مما يؤيد ما قدمناه في اصل المسئلة من انه لا يكره في اثبات الحكم الشقة مثل هذه الآلة
 ليجوز خروج موضع البحث عنهما وهو متوكلنا حقله في غير موضع من توقف الفتوى في المسئلة والحكم على النص الصريح الواضح للدلالة
 فان الناظر في كلامهم هنا في الوضعية لا يكاد يتخيل الترتيب فمتى ما ذكرنا بناء على القاعدة ان المذكورين النصوم كما في
 في الوضعية على خلاف ذلك ^{الثاني} هل المراد بالبلد على تقدير القول بالاسيخار من البلد بلد موثا او بلدة اسبطنانه او بلد ثبار التي
 حصل وجوب الحج عليها او جهة خاضعة له الاول حيث قال الله ان المراد بالبلد الذي يجب الحج منه على القول به محل الموت حيث كان
 كما صرح به ابن ادريس وقل عليه ليله انتهى اقول استفاد ذلك من دليل ابن ادريس وهو ما قدمناه فله عنه اشكال لانه اخرج ما
 كان يجب عليه الحج من بلد وظاهر ذلك انما هو بلدة اسبطنانه فلا يصدق عرفا على من كان من اهل الكوفة فانفق موثا في البصرة ان
 البصرة بلدة وانما يصدق على الكوفة بلد عواة ان ابن ادريس صرح ببلد الموت اجتنابا عن ما لم ينفذ عليه في كلامه لانه لا نقله عنه
 عن موثا من مخرج اثره كالفاضل الخراساني وغيره وهذه صورة عبارتي في كتاب الترتيب من اولها الى اخرها قال فان كان ممكنا من الحج
 به والخروج فلم يخرج وادركه الموت كان الحج فدا مستقر عليه وجب ان يخرج عنه من صلبه ما له ما يحج به من بلد وما يجه بعد ذلك يكون
 مبرئا فان لم يخلف الا فدا ما يحج به من بلد وكانت الخجة فدا وجب عليه قبل ذلك استيفاء حيان الحج عنه من بلد وقال بعض اصحابنا
 بل من بعض الواثبات لا يلزم الورثة الاجارة من بلد بل من بعض الواثبات الصالحة القول لانه كان يجب عليه نفقة الطريق من بلد
 فلما مات سقط الحج عن بدنه وبقي ما له فدا ما يحج عليه لو كان ثابا من موثا الطريق من بلد فاذا لم يخلف الا فدا ما يحج به من
 بعض الواثبات جب عليه ان يحج عنه من ذلك الموضع ما اخذناه مذهب شيخنا ابو جعفر فيهما بدو به موثا بخلاف رواية اصحابنا
 المقالة الاخرى ذكرها في مسوطة واظننا مذهب الخالفين انتهى هذه العبارة على قولها وتكرار لفظ بلد فيها ليس فيها شق من اذكر
 بلد الموت ابن النصيب الذي ذكره والمبادر كما عرفت من بلد انما هو بلدة الاسيخار الا فانه مذكور الزمان لا بلد الموت كان
 يوزن غابري سبيل في بلد من البلدان بذلك يظهر عدم الاعتماد على القول وان كان من اجزاء القول ثم انه في ذلك لم يذكر
 استظهره دليل بل عليه ولا مستدلا يرجع اليه ثم قال في ذلك على اثر العبارة التي قدمناها عنه وقال في التذكرة ولو كان
 له موطنان قال للوجوب للاشئانية من البلد شيئا من اخرها وهو غير واضح لان دليل الوجوب انما يدل على ما ذكرناه
 انتهى اقول ان دليل الوجوب في ما تقدم في صفة عبارته من دعوى كون دليل ابن ادريس الذي هو الفاضل يدل على محل
 الموت فاعرفت ما فيه في الكلام فيما نقله هنا عن التذكرة فانه وان كان كذلك الا انه لا يخلو من دفع ملا فاضل فدا من
 التذكرة في صفة المسئلة حيث قال مسئلة في وجوب الاسيخار من البلد الذي يجب على الميت الحج فيه اما من بلد واما من
 الموضع الذي ايسر فيه فولان احدهما هذا ويرى بالحق البصري استحق ما لك التذكرة والثاني انه يجب من امر بالانكاح
 الى مكة وهو النفقات ويرى بالشافعي وهو الاقوى عندي ثم استدل بخبر ما قدمناه نقله عنهم ونقل رواية حبيب بن وهب عن
 ثاب بالتقريب الذي قدمناه نقله عنهم في بلدانها وان قال الحج الاخرون بان الواجب الحج واجبا على الميت من بلد فوجب ان
 بنوب عنه لان القضاء يكون على وفق الاداء لقضاء الصلوة والقناب ثم قال فيمنع من الوجوب من البلد وانما ثبتا قافا
 وهذا هو انفق البتة في النفقات لم يجب عليه الرجوع الى بلد لا فضاء الحج منه فدل على ان مظهر المسئلة ليس مراد الشارع ثم

في صفائح عن العرب

فان قد بان لو كان له موطنان فان الموجوبون للاستنباط من بلد فبشباب من اخر منها فان حب عليه الحج فبشباب من بلد فبشباب من بلد فبشباب من بلد
 او حب عليه ببغداد فان فخرنا قال احدث حج عنه من حيث جلا من حيث مونه وبجمل ان حج عنه من ارضه لا لانه لو كان حب
 حبان في ارض الكنانين لم يجب عليه من ابله منه فكذا ناسبه انتهى اقول لا يخفى ان ظاهر كلامه في صدر المسئلة على قول من احدثها
 وجوب الاسفار من البلاد الذي حب على التبت الحج منه سواء كان بلد او غير من الوضع الذي ايسر فيه والثاني من البغاث و
 هذا الكلام يشعر بان مراد القائلين بالبلدان انما هو بلاد الاستطاعة كما هو احد الوجوه التي قد منا نفلها عنهم وهو ظاهر الحج
 التي نفلها عن اصحاب هذا القول في قوله في التذنب الاول لو كان له موطنان قال الموجوبون للاستنباط من بلد فبشباب من بلد فبشباب من بلد
 افسرها لا يطنون على القول الاول انما يطنون على القول ببلاد الاستيطان مطلقا استطاع فيها او لا كما هو احد الوجوه المتقدمة
 لانه لا معنى لحصول الاستطاعة في بلد من بلد من هذا القول لم يذكر ولم يقرر له كما عرفت من عبارة فكيف يفرع عليه
 هذا الفرع ويؤيد ما ذكرناه ثم شبهه بمرج حب عليه الحج فبشباب من بلد فبشباب من بلد فبشباب من بلد فبشباب من بلد فبشباب من بلد
 البلاد مطلقا وما نفلها عن احد هنا هو الوافق لما نفلها عن الحسن البصري استحوذ ما لك ان خصه بعضهم بالتذكار
 اشار اليه وكيف كان فظاهره هنا انما هو مع القائلين بالاطراف الا انما كانت الثلثة في البلاد كما قد منا نفلها عنهم انما
 هو عند القائلين لان القائلين بالبلاد من اصحابنا ظاهر كلامهم انما هو بلاد الاستيطان كما عرفت من كلام ابن ابي شيبة
 قال في ذلك الموجوبون فثبت عليه من كتب الاصحاب حتى في كلام المعنى العنبران للمسئلة فاولاها كما نفلنا وقد جعل المعنى
 هذا الاصول ثلثة ولا يخفى الفرق بين القولين الاخرين الاعلى نقدر القول بسقوط الحج مع عدم سعر المال الحج من البلاد على
 القول الثاني ولا يعرف بذلك فانه لا مع انه يخالف للروايات كلها انتهى اقول هذا القول وان لم ينفذ عن احد من المتقدمين
 كما ذكره الا انه صرح بفتح الشبهة في س كما عرفت من عبارة التي قد منا هاهنا في صدر المسئلة والتخفيف ذلك ان من ان
 اصل طرح الخلاف في المسئلة بين الخاصة والعامة كما سمعنا من كلام التذكرة انما هو بالنسبة الى من من ماله سعر الحج من البلاد
 هل يجب عليه ان حج عنه من بلد بالنسبة الذي ذكره اصحاب هذا القول كما تقدم او انما يجب عنه من البغاث خاصة بالنسبة
 المتقدم في كلامهم ونخصه ذلك ان لم يخلط من المال حج عن البغاث خاصة بالنسبة المتقدم في كلامهم ونخصه
 ذلك ان لم يخلط من سعر المال حج عن من البلاد بسقوط الحج عنه على نقدر القول بالبلاد كما ذكره وهو ظاهر القول من
 العامة القائلين بهذا القول كما يشعر به كلام التذكرة المتقدم والخلاف في هذه المسئلة ليس فحشا بالخاصة حتى يدعى انه
 لم يعرف بذلك فانه لا ان ابن ابي شيبة الذي هو القائل هو بالبلاد من اصحابنا وافق الاصحاب في الاستنباط من البغاث فيما
 اذا لم يخلط الا قد ما حج به من البغاث كما تقدم في عبارته واما مع وجوب السفر الحج من الأماكن الوسطية بين البلد وبين
 البغاث فلم يفرع له في كلامه بالمرء وهذا القائل قد يفرع له ووجب الاستنباط من كل مكان سعر المال من البلاد فاعطى
 الى البغاث في ظاهره يخص كلام ابن ابي شيبة انما يجل كلامه على ما يرجع به الى القول الثالث وهذا هو ظاهره
 الشبهة الثانية في المسئلة ما لم يجد نفل القول بالوجوب من البغاث الثاني من البلاد زاد صاحب هذا القول ان ذلك مع
 سعر المال والا فمن حيث يمكن والظن بعد عن ظاهر عبارته المتقدمة فاما بان يجل المراد من قوله لم يخلط الا قد ما حج به من
 البغاث على ما اذا لم يخلط من المال ما فيه سعر الحج من البلاد بخلافه فلهذا لفرعنا ان الحج من البلاد ان وسعر المال
 او البغاث ان لم يسمع فلهذا لو وسع من الأماكن الوسطية فالحج من البغاث امثال هذه القصور في عبارات المتقدمين كغيره
 سرجه ذلك الى ما عرفت انما من ان محل الخلاف في المسئلة انما هو الاستطاعة من البلاد فالاصحاب العوادلك وجوب من
 الميما خاصة وابن ابي شيبة وجب الحج من البلاد في الصورة المذكورة ووافوا الاصحاب فيما عدا ذلك كيف كان فعول الذين
 هو الا فرغوا بالخبر الذي قد مناها بالنسبة التي ذكرناه فبهاذا الظاهر ان مراد التستدستد من قوله مع لانه
 يخالف للروايات كلها انما هو روايات الوجه لما عرفت من ان اصل هذه المسئلة خالية من الروايات بالكلية فان في ذلك
 او صريح من البلاد فان قلنا بوجوبه كبدون الوضوء كاشنا من الشك في ذلك خارج من اصل المال ان قلنا الواجب الحج
 من البغاث كان لا زاد على اجز ذلك محسوبا من الثلث انما يكون الاستنباط من البغاث ولا وجب الاخراج من حيث يمكن

في الحج الواجب بالندوة

كما نأخذ من الحج من الأصل فلا يعرف له معنى مستقما فانه متى كان الواجب عليه انما هو الحج من البقات الذي يغلق بالذمة من المال
فما هو مثل اجرة هذه المسألة وهذا لا يتفاوت بين امكان الاستيلاء منه وعدمه بل هو الحج هنا من البقات وما امكن غير ممكن لان
لو ضمه فغلبت الحج من البلد فالواجب هو الاستيلاء من البلد ولا يخرج عنه وانما الكلام في قدر الاجرة التي يجب اخراجها فاعلم هذا
المول يجب ان يخرج اجرة البقات من الأصل وما زاد عليه من الثلث حج ففوله وليس يمكن الاستيلاء من البقات والا فمن حيث يمكن
كانت اجرة الحج خارجة من الأصل لا عرف له معنى مع فرضه اصل المسألة فمن اوصى بالحج من البلد فلا معنى للحج من البقات الا الاستيلاء
من كل المستحق منه ويشير الى ما ذكرناه ما هو الصريح به في كلام اكثر اصحابنا من هذه المسألة فانه لم يجعلوا ما قابل اجرة النخل من الأصل
من كذا الزائد من الثلث قال العلامة في النهاية اذ اوصى بحج الا سلام ولم يبين المقدار ضرب الى اجرة النخل من الأصل الزائد من الثلث
صل على من جمع المال ثم استد على كل من الامرين الى ان قال اما لو عين المقدار فان كان مقدرا اجرة النخل فلا بحث يخرج من صلب المال
وان كان اكثر من اجرة النخل اخرج مقدرا اجرة النخل من صلب المال والزائد من الثلث لا يخرج من صلبه بل يخرج من اجرة النخل
نطوع فيخرج الواجب من الأصل والنطوع من الثلث هو صحيح بناء على هذا القول ولم يتعرض لشي من هذا التفصيل الذي ذكره وهو
انما نحن منه فانه نرى اوصى بالحج من البلد فهو في قوة الوصية بما ل من البلد فيجب نفاذه ويخرج اجرة ما زاد على البقات من
الثلث لما ذكره من الغلب والجملة فاني لا اعرف لكلامه معنى صحيحا يحمل عليه ولعله لغو فمضى العبد جوده الكليل
الحج السند وشبهه شرائطه وفيه مسائل كذا خلاف في انه بشرط في انعقاد السند وشبهه من البين والعهد التكليف فلا يصح من الصبي
ان كان حرا ولا المحزون المطبق اذ في حال الجور لو كان غير مطبق لمحدث رفع العلم ومخوذلك التكرار والغنى عليه والسلم والعدا
ولا خلاف كذا في اشهر الحرة واخذ الولي فلا ينفذ نذ العبد بدين الاذن نفاذ فان لم يكن ذلك عليه مضاعفا الى عمو ما ذلك
الحج عليه محبة منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله لا يمين بيمين ولا يمين بيمين ولا يمين بيمين ولا يمين بيمين
غيره للمناخار فقول مما ورد بهذا المضمون ايضا ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن عبد الله بن ميمون القلاح عن ابي عبد الله ع قال
لا يمين للولد مع والده ولا للمرأة مع زوجها ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ولا
رسول الله لا رضاع بعد نظام ولا وصاية مشاء ولا يمين بعد الهجر ولا هجر بعد الفسخ ولا طلاق قبل نكاح ولا غنول ملك لا يمين في
لولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ولا يمين في فسخه ولا يمين في كتاب الفقه الرضوي واعلم انه
لا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه ولا يمين في فسخه
كلها انما هو البين في ظاهر الاصحاح كما عرفت من كلامه في الاستدلال بهذا الروايات على حكم السند ايضا وفيه ما لا يخفى نعم
في كتاب من زيل الاسناد عن الحسن بن محبوب عن الحسين بن علوان عن حمزة عن ابي عبد الله ع كان يقول للبر في المملوك نذ لا ان ياذن له
سند بذلك ثم الاستدلال على الحكم المذكور ظاهر الاصحاح ايضا الا ان على انه لا يصح نذ المرأة الا ان ياذن بعلها قال في
ك بذلك فاعلم بخلافه يمكن المناقشة في توقف نذ الزوج على اذن الزوج لان الروايات انما تضمنت توقف البين على ذلك والثلث
خلاف البين انما هو ان هذا هو عليه في نذ العبد ايضا فانه لم يعمد في ذلك الا على حديث البين كما عرفت والثلث غير البين لم يعمد
البحث في المقام يقتضي بطلان الكلام تنكشف به في ابيها من قول به الشكوك والا وهام تقول المشهورين احكاما بنا من شرط
اذن الزوج والولي في انعقاد نذ الزوج والمملوك الحق بهذا العلامة في بعض كبر الشبهة في الولد وانما يتوقف نذ على اذن الاب
ايضا وقد صح جمل من ما خرى لنا خبرين بانهم لم ينفوا لهم على نص بل على ذلك ربما علل ذلك بوجود النص في البين والاحكام الحكم في
الثلث لشاركه البين في نذ وهو ضعف لا يلتزم به فانه وان كان نذ في البين عن النصوص المتقدمة لا يمين لاحد من الثلثة
المذكورين الا اذا اذن الولد الزوج والمولى ان الطلاق والثلث في نذ من لا يجري على مدعيه انما لا يخفى ان هذا البراد الذي ورد
على من نذ يتوقف نذ الولد على اذن والده وروى عنهم ايضا في توقف نذ الزوج والمملوك بدون اذن الزوج والسبب لا نه ليس
عندهم الاحاديث البين المتقدمة ولم يوردوا في المقام خبرها والثلث غير البين فان صح الاسناد الى هذه الاخبار ففي المواضع الثلاثة
لا معنى لاعتراضهم هنا ويراودهم يعلم الوقوف على نص هذا القول والا فلا وجه لحكمهم بذلك في الفرد من المتقدمين وانما ما نقل
عن الدوس من الاستدلال على ما قلنا نقله عنه باطلاق البين على الثلث في الخبر المروي عن الكاظم لما سئل عن جارية حلفت عليها

الحج السند وشبهه شرائطه وفيه مسائل كذا خلاف في انه بشرط في انعقاد السند وشبهه من البين والعهد التكليف فلا يصح من الصبي

ان كان حرا ولا المحزون المطبق اذ في حال الجور لو كان غير مطبق لمحدث رفع العلم ومخوذلك التكرار والغنى عليه والسلم والعدا

كلها انما هو البين في ظاهر الاصحاح كما عرفت من كلامه في الاستدلال بهذا الروايات على حكم السند ايضا وفيه ما لا يخفى نعم

فصل في الواجب بالندب

سببها يمين ان لا يبيعها فقال عليه السلام ان لا يبيعها فقال: بئس ذلك ان طلاق اليمين على اليمين كان في كل ما التزم الا ان
 نذر الامام على ذلك فحرمه ومتى ثبت ذلك جرى الحكم المذكور في اليمين في باب النذر فهو ضعف محبة ما اولانا ذكره بعض
 الاجلاء من ان الظاهر من قوله في قوله بئس ذلك ان يقول بئس ذلك انما هو التزم عليه في فحمة النذر عينا لا التزم ولو سلم فالنذر
 على هذا الاطلاق لا يوجب كونه حقيقه فيه بل هو حقيقه انما يترتب ان يضر اهل الله على ان اليمين ^{التي} والنذر وعده بشرط
 لا يتم ما ذكره اقول: مما يدل على طلاق اليمين على النذر ما في وثيقة سماعه من قوله: انما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها
 ان يفي بها ما جعل الله عليه في الشكر ان هو عاقبه من مرضه او عاقبه الله من امره بما افادته عليه واله اوردته من نفع او رزقه رزقا فقال
 الله على كل ذلك وكذا شكرنا هذا الواجب على صاحبه ينبغي له ان يفي به واما في بيان الاول فثبتنا ان اليمين الاسدلال بهذا الخبر في
 اطلاق اليمين على النذر الا انه يجزى هذا الاطلاق مع معلومته كونها حقيقه في ما يترتب له من نفع او ضرر كما عرفت لا يلزم ان يضر
 حكم احدهما في الاخر وما احسن ما ان شئنا البهائي قدس سره في كتاب الاربعين مثالا امثال هذه الدلائل الضعيفة لا نحتاج
 لنا سبب الاحكام الشرعية ولما اثبتنا ان الذي فقت عليه في التزم في موضعين وثلاثة وهو الذي تفادته المحلة الكاشفة
 في الوافي من من الخبر المذكور انما هو بهاء العباد في الله بقولك وكذلك نفعنا شئنا التزم الثاني في كنهه العبارة فما ذكره
 في من وان يضره على شئنا البهائي في كتاب الاربعين لا اعرف له سند الا ان يكون كنهه من شئنا المشار اليه او نقل الخبر من
 موضع آخر نعم قد فقت في حكم نذر السراة على خبره بغير ضرورة الاصحاب في هذه المسئلة هو ما روى الصدوق في الفقيه في الصحيح عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ليس للسراة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا نذر ولا هبة ولا نذر في مالها الا ما
 زوجها الا في حج او زكوة او تبرؤا لدها او صلة فرائدها او بما يظن الطعن في هذا الخبر بان ما فقت منه من توقف فقت السراة في
 مالها وصره في هذه الوجوه المذكورة في الخبر على ان ذلك الرجح الدائل به من الاصحاب مع خروج عن مقتضى الدلالة بهذا الباب اللهم
 الا ان يقال ان نكاح الخبر لا يرضى افعوى لا يسلزم ذلك ما لا معارض له كما صرحوا به في غير المقام وجعلوا ذلك من بطل المقام فخصي
 وجب نذر فبذلك العمل بالترابيه بالنسبة الى المرأة في صدقة نذرها بائنا لها وفوقها على مؤثر الخبر يعني ما عداه من نذر فتراها وغير العبد
 كما تقدم او نذرها بغيرها بائنا على الاطلاق فحتمه بقاء النذر من خبره ما توقف على ان ذلك باطلاق الدلالة الواردة في
 النذر وما ذكرناه من التحقيق يعلم الدليل على الحكمين المتقدمين فحتمه ما ذكره الاصحاب في خبره بل هو بهاء المسئلة فوالله لا مل
 للرايين في ذلك في الاخبار والفتنة لا يمين لو لمع والله الى اخره هو طلاق اليمين بل من الذن في اليمين على احد الوجوه الثلاثة
 المحسوس على في النذر لانه امرها بما زان الى بني الماشي وان الذن ليس شرط في النذر بل التي مانع منها قولان انه هو الثاني
 وبالاول فثبت شئنا التزم الثاني في الظاهر امره بالامر بظهور فائدة القولين فيما لو زالت فيه الثلثة بل العمل كما اذا وقع
 فزول الزوج او موت الاب او عتق العبد فبطل القول الشهور بغير اليمين اقام على ما تقدم عن شئنا المذكور فبطل ^{الثالث} وجب
 ثبت بما ذكرناه وجوب الحج على العبد والمرأة بالنذر مع ان المولى في الزوج فلو انما يبر كان محسنا ولو نهاها عما عندهم يجب لها منها
 لو وجب عليهم خو الله عز وجل على ختمها ونقل عن العلامة في النهي انه يجب على المولى اعانة المملوك على اداء الحج بالجملة ان
 احتاج اليها لانه السبب في شغل نفسه وركه بان يتبين في شغل الذم لا يقضه ذلك فانه لا يكف عن ذلك فم لو قيل يمكنه من
 محصل ما يتوقف عليه الحج لو توفى الواجب عليه كان كجهتها فاما انتهى اقول بئس ذلك هذا الدليل الذي ذكره ان صلح لنا سبب
 حكم شرع عليه وجب القول به احد الحكم الشرعي نابع للدليل لا للعقل انما نابع بناء على اصولهم وقواعدهم انما منعوا من هذا
 القول في المسئلة في مخالفة الاجماع ولم يدع احد منهم في المقام وان لم يصلح وهو الظاهر فلا يجب تمكنه من محصل ما يتوقف عليه
 الحج اذا لا يمتنع ان المبادرين وجوب مقدم الواجب انما هو بالنسبة الى من يطلب بذلك الواجب مثلا متى وجب عليه الحج بمحصول
 الاسطفا عن وجب عليه الحج في محصل مقدمه من التفرغ لبيتا التفرغ نحو ذلك من وجب عليه الصلوة وجب عليه الحج ببيتا
 يتوقف عليها متعتها من الشرائط ونحو ذلك لا بالنسبة الى شخص اخر كما يخبره فان الحج هنا اوجبه على العبد بالنذر والتمكين
 انما هو من التمكن كيف يجب عليه بناء على وجوب مقدمه الواجب بالجملة فان وجوب مقدمه نابع لوجوب ذى المقدمه تكله
 خوطب الواجب من حيث خوطب بمقدمه فاما ذكرنا من المسئلة والشبهة ان يمكن العبد الا ان بان ما نذر وجب عليه

في الحج الواجب بالندب وشبهها

٥٤

الأشياء به والأدلة الكثر وأما خطاب السند واليجاب فلهذا فلا بد من دليل عليه وبالله فلا عبرت لكلامه وحج
استقامه الثاني يخرج الأحياء من فوائده تعالى عنهم من غير خلاف يستبان أنه لا شرط في الحج بالندب وأخيه شرائط
الاسلام بل يكفي في جوبه التمكن من سفره شديداً وهو كذلك لأن الاستطاعة التي هي المداخلة في جوبه حجته بالاسلام
أما وفعة الأبرار شرط الحج الاسلام خاصة فلا يفتقد بها غيره وبالله الحج على حكم غيره من الندب التي هي المداخلة في جوبه الأبرار
بها في الفلدة والأمكنة ^{السنة الثانية} إذا تكرر الحج فاما ان يندب مطلقاً غير معتد بسنة أو معتد فان تكرر مطلقاً فالمطوع به في
كلام الأصحاب من أنه يجوز له التأخير إلى أن يتعين وقتاً ^{نظر المؤلف} مستحباً للبادة والتجمل فان يصرح بان يمكنه الأمان بمؤقته
ولم ينفذه حتى مات جاب بنفسه عنه لا بد من وجوب عليه بالندب واستفراغ من التمكن اما لو منع مانع من الفور به فانه
يصير حتى يزول المانع فان مات قبل زوال المانع لم يجز القضاء عنه لثبوت شرط الوجوب هو الفلدة والتمكن ان يندب مطلقاً
بسنة مخصوصة فاحل مع الفلدة وحل القضاء والكفارة فيما قطع به الأصحاب يستبان ان منعه مانع من سفره أو عذر أم يجزى القضاء
لعدم الاستفراغ في الفلدة وتكافؤ باصالة العلم حتى يزوم دليل الوجوب بل لا يخفى ان طرق المانع من فعل المندب في فله
لا ينفذه بطلان التذلل وقوعه صحيحاً ابتداءً وان سقط الواجب بالغير عنه وهذا بخلاف تكرر المندب ابتداءً كالظن ان
يخوف ان التذلل يقع فاسداً من أصله كما هو واضح اذا عرفت ذلك علم ان الخلاف هنا قد وقع في القضاء في الصور بين المذكورين
هل يجزى لا المطوع به في كلام الأصحاب الأول ظاهر السند في الثاني ثم انه على تقدير الوجوب هل هو من الأصل
او من الثلث الثمور الأول محل الثاني قال السند في ذلك كيد قول المدة ولو تمكن من أدائه ثم مات بنفسه من أصل تركه ما
هذا لظنه وأما وجوب قضاءه من أصل التركة اذا مات بعد التمكن من الحج فمطوع به في كلام أكثر الأصحاب استدلالاً بربان
واجب ما ثبت في الفلدة فيجب قضاءه من أصل طاله حج الاسلام وهو استدلال ضعيف لأن الفلدة التذلل انما يقتضي وجوب الأدلة
والقضاء يحتاج إلى سر جديد كما في حج الاسلام وبدونه يكون متقياً بالأصل السالم من العاوض انا ثانياً فليح كونه الحج واجباً
مالياً لا مضافاً من الناسك المخصوص وليس بذلك المال اختلافاً ما هتبه ولا من ضرره بانه يؤتقنه عليه في بعض الصور كونه
الصلوة عليه في بعض الوجوه كما اذا احتاج إلى شراء المال واستباحا وكانوا الشاركون في ذلك مع القطع بعد وجوب قضاءها
من التركة وتذهب جميع من الأصحاب إلى وجوب قضاء الحج المندب من الثلث ومُسند من واضح أيضاً بالجملة فالتذلل انما يتعلق بفعل
الحج مباشرة واجبا قضاءه من الأصل والثلث هو وقف على الدليل انتهى كلامه زيد مقامه أقول ما ذكره من ضعف الوجه الأول
نتمكن للناشئة فيه بان قوله ان التذلل انما يقتضي وجوب الأدلة والقضاء يحتاج إلى امر جديد مردود بانه لا يربى بالندب
انما فلا يقتضي شغل الدائم البقعي بالندب واستفراغ وجوبه بعد مضى زمان التمكن منه والله بقاء الاشتغال التعلو بالذمة حتى
يحصل الأمان بالفعل من المكلف انا شبه ويخرج الأخبار الواردة في حج الاسلام شاعراً على ذلك فانه بعد استلزام حج الاسلام
في الذمة واشغالها به لا يزول ذلك إلا بالأمان به في المحبوه وبعد الموت وتوهم ان القضاء يحتاج إلى امر جديد الرثم انه ليس على
الطلان بل في خصوص الواجبات المؤقتة فان مؤجر الامر بالأمان بالندب في ذلك الوقت لا يتناول ما يقيه مما خرج عنه
الذي هو القضاء بل لا بد في اجاب القضاء من الصور المذكورة من امر عليه وما يخفى فانه مقتضى التذلل اشتغال الذمة
بالتذلل ولو لم يكن في الأخبار ما يدل على اختصاص الخطا في المحبوه لكون القضاء بعد الموت يحتاج إلى امر جديد انا طلاق
الاستفراغ واشغال الذمة انقضت بقاء ذلك الى ان يحصل البراءة بالأمان بالفعل فاما ما ذكره اخبر ان التذلل انما شغل
بفعل الحج مما شرع فيه يمكن الجواب عنه أيضاً بان التذلل انقضت هنا شيئاً واحداً اشتغال الذمة بذلك الفعل المندب كما قد مضى
الأخرى ما شرع التذلل بالأمان بالفعل والثاني قد امتنع بالموت فيبقى الذم على حاله حتى يحصل موجب البراءة منه وهذا الحكم عام
في جميع التذلل ولا ريب ان الأوفى بالأخبار في التذلل مما يؤيدنا التماماً ما سباني الله تعالى من نفل جليل من الرزقيات
التي هي في جوب قضاء حج التذلل انما تزدان الحج تحلاً وهو كما يحتمل ان يكون المراد يعني بعبطه ما لا يحج به كما ذكره
السبب في سباني الله تعالى في مسئلة من مات وعليه حج الاسلام وحج من تذر من جوابه من حجهم من حيث كذلك محتمل ان
يكون المراد انما هو ان يصر بذلك الرجل حتى يوصله الناسك وان يجمع افعال الحج وهو ما هم بمؤننه بل هذا هو الظاهر من

في الحج الواجب بالندب وشبهها

في الحج الواجب بالند وشبهه

٥٤

اللفظ اذا البادر من مادة الافعال هو المباشر لا السببية فاذا خرجت او دخلت بمعنى تولبها دخاله واخرجه وباشته
 ذلك لا بمعنى من ذلك من يفعل به وحيث تكون هذه الاخبار باعتبار الاحتمال الذي استظهرناه دالة على وجوب فضا حجة التذرية
 الجملة في الكلام في ان مورد ^{في} القضاء من نذر الحج وحلا وهو خارج عما نحن منه من نذر الرجل ان يحج بنفسه يمكن ان يقال انها
 لما دللت على وجوب فضا الحج التذرية فقد ثبت بها ان نذر الحج يجب فضا به بعد الموت وبه يظهر جلال قول المانع ان التذرية
 انقضت بجواز أداء القضاء بجالح الى امر جديد كونه ذلك التذرية بنفسه وان يحج عنه الامدخل له في نذر الحكم فان الوجوب
 للقضاء هو التذرية وممكنة من الفعل بشرطه حتى مات واقتضا انه بهذا الوجه استدلال التبع بجميع من فيه من المبادىء الله تعالى
 على ما لم من نذر الحج بنفسه فمات مع ان مورد هاهنا من نذر ان يحج عنه وما ذكرناه من الوجوب لا يحج من قوة وبه نكون الاخبار الالهية
 قابلة للاستدلال بالحج على محل النزاع وسببنا في محضو الكلام زيادة على ما ذكرناه ان الله تعالى اما ما ذكره من الوجه الثاني هو
 منع كون الحج واجبا ماليا فنحصر الكلام في ان الله لا يريد ان ما ذكره من الفرق بين الواجب المالى والواجب البدني من اخراج الاول
 من الاصل الثاني مع الوضعية من الثالث فلم اقف فيه على ^{مقتضى} من المخصوص وان كان شهورا في كلامهم وشذوا على رؤس فلا مهم
 قال شيخنا الشهيد الثاني في تلك في هذه المسئلة والمعتبر الاجرة من اصل التركة كحج الاسلام لانه واجب مالى وان شؤنا بالبدن قال
 اقتضا في كتاب الوصايا بعد قول الله انه لو اوصى بواجب غير تبت بالواجب من الاصل ما صوته انما يخرج الواجب من اصل المال
 اذا كان واجبا ماليا حتى يكون بالمال حال الجوه سواء كان ماليا محضاً كالشركة والخمس والكنزات نذر المال ام ماليا شؤنا
 بالبدن كالحج فان جانب المالى له مغلب بحيث نعلمه به في الجملة اما لو كان الواجب بدنياً محضاً كالصلاة والصوم فانه يخرج من
 الثالث مطلقاً الا انه لا يخرج من التبت الا اذا اوصى به فيكون حكمه حكم التبرعات الخارجة من الثالث مع الوضعية بها والا فلا انتهى
 وعلى هذه المسئلة جرت كلمتهم وثبتنا عندهم والذي يستفاد من التصور بالنسبة الى الواجب المالى المحض هو ما ذكره من سبب التعلق
 بالاصل كما في رواية عتبة بن ربيعة ^{عن} ابي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في اخراج زكوة في يده فمات قبل ان يخرجها فماتت الزكوة
 من التركة ثم اوصى ان يخرج ذلك فبذبح الى من يجب له قال فقال جاز يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة الدين لو كان عليه
 لغير الدين شيء حتى يوفى ما اوصى به من التركة قبل له وان كان اوصى بحج الاسلام قال جاز يخرج عنه من جميع المال فان ظاهر الخبر
 المذكور بل صرح ان جملة الدين المتعلقة بالدين من الاموال حتى على خلاف سببها يخرج من الاصل اما بالنسبة الى المال ^{الشخصي}
 بالبدن كالحج فاشكال الا ان ظاهرا نقان كلمة الاصحاب انه كالسابق المفهوم من الاخبار الالهية التفرقة بين حج الاسلام من الاصل
 وحج التذرية من الثالث اما بالنسبة الى الواجب البدني محضاً مثل الصوم والصلاة فان المستفاد من التصور انها بعد الموت تعلق بالو
 كما في صحيح حفص بن اليمان في الرجل يموت عليه صلوة او صبا قال يفضى عنه الى الناس بماله ثم سئل عما اذا لم يكن له دين فمات
 ابن عمر عن الصادق في الرجل يموت عليه صلوة او صبا قال يفضى عنه الى الناس بماله ثم سئل عما اذا لم يكن له دين فمات
 بعضا عنده فهل يكون خروجه من الثالث كما عليه الاصحاب بناء على القاعدة المتقدمة او من الاصل لم اقف فيه على نص بل قلنا في من
 الامر بـ شيخنا الشهيد الثاني بما تقدم من كلامه انما علة ما عرفت يمكن ان يدل على ما ذكره من ان يخرج فضا حجة التذرية من الاصل
 بما ذكرناه وخاصة ان الحج اسلاميا ونذرا واجبا مالى وان كان شؤنا بالبدن كل ما كان واجبا ماليا فخرج من الاصل فيكون يخرج الحج
 من الاصل اما الضمني فلان الحج وان كان عبادة عن الناس كالمخصوصة لكن الانسان به متوقف على المال ان تفاوت فله وكثر ما فيها
 مراتب البعد القرب فلهذا انه متى مات بعد استقراره انتقل الحكم الى ماله اجماعاً فصا ونوى وجبا القضاء عنه من ماله واما الكبرى
 فالتصوّر المتقدّم من الله تعالى على ان كل ما كان ماليا فخرج من الاصل في مسألة عند الخصم اما ما ذكره من العارضة بالصلوة فهي
 مناشئة ^{والتصوّر} فان ما عدا من التصور في توقف الصلوة على المال مؤنادة وقد لا نفع بالكلية وان كان فرضها ممكنا بخلاف الحج
 فان توقفه على المال لا سيما من التمسك امر ضروري فتاوى الاحكام الشرعية انما يبنى على الافراد المنكثرة الشائعة المنكثرة فوقف
 الحج بكونه واجبا ماليا باعتبار توقفه على المال صحيح لا ريب فيه والصلوة لا توصف بذلك باعتبار هذه الفروض النادرة وانما توصف
 بكونها واجبا بدنيا كما هو الشائع المنكر في ايعاها وتوقفها نادرا على ذلك لا يخلو في كونها واجبا بدنيا وبالجملة فانه لما كان
 الواجب في حال الجوه على المكلف بالحج من اهل الاقان والبلدان الذين هم الغالب بل ^{المتكثرة} عنهم من خاصي مكة امرين كرهت المال

واجب الواجب لند وشبهه

٥٨

بابه وهو المذكور في الكتابين هذه صورته ما في النهاية قد يتقاضي غيره موضع من هذا الكتاب ان الاول فعليه فله بطلان عليه اسم الوجوب ان لم يكن يستحق بذكر العفايا في خبره بان عرفت الشئ بهذا بائي فقدم العرف استقراري في ذلك العرف فيحتاج اثباته الى خبره وبذلك منها الاقل من الشك الثاني للخروج من الاصل بما حرمناه يعلم ضعفنا اخذنا الشئ هنا من وجوب الخرج التحجج المذكور من الشك هذا كله على تقدير فهو من المذهبين باثبات الحكم والا استغنى عن تكلف البحث في مضاد استبان الغوبل في المسئلة على ما يقتضيه الاصول انتهى كلامه من هذا التسميه اقول لا يخفى ان السبيل لا يلازمه ما ارتكبه من هذه التاويلات البعد في هاتين الصفتين يتبين انما هو الخالف لما زعمه من المواعيد المقررة بين الواجبين ذلك هو انه مني في ذلك في الخبرين بالخبرين ان يعطى رجلا ما لا يبيع به بل ان من قبل الواجب الى الذي يكون خروجه من الاصل مع ان الخبرين دلا على كون مخبره من الشك ومعنى حمل على المعنى الذي ذكره ~~الشيخ~~ ^{الشيخ} المذكور بنفسه فواجب واخرجه من الشك كجائته واجب بدت تعين يتوقف على الوضوء بمقتضى قواعدهم مع ان الخبرين دلا على الخراج وان لم تكن حصة فلا علاج انه ما اول الخبرين بهذه التاويلات المتعسفة والتحجج بالمتكلفه وبعدها اظهر من ان يخفى على من سكره والحق ان ارتكاب ما ذكره يتوقف على المعاني منها مع صانته الصبيحة الثالثة الى الصبيحة من المذكورين على ان ما ذكره من انه فضلا عن شغل في تنفيذ الحج بنفسه ان هذا الفصل يكون بعد الموت نال يتعلل بماله حج واجب بالتقدم فانه لا ريب ان فضله هذا ضمن شيئا حلهما مباشر التنفيذ بنفسه ثانيا في الغلام بما يحتاج اليه الرجل من التزاد والسر حاله ماله الحج وبما يوثق انما كانت الباشرة واما ما عاقب المال فيجب على حاله تكفي ثم ما ذكره انه لم يتعلل بماله حج واجب هذا بعينه جاري في حج الاسلام فان الواجب عليه السفر اليه بنفسه مباشرة ولكن السفسر يتوقف على المال من جانب ذلك يتعلل الحج بالمال بعد الموت ما ذكره من مخالفة مواعيد الاصلح انما يتم لو كانت تلك المواعيد مستندة الى دليل من شدة لو كانت مع تسليم الدليل لها فالنقص باب مفتوح في كلامهم فيجوز خروج هذا الحكم بهذه الانحياز للتحجج الصريح في وجوب القضاء في مانع من الجملة فان حل القضاء في الاخبار المذكورة على الاستصحاب بعد غايته البعد عن مناطها واما حمل قوله وهي واجبة على الاب من ثلثة على الاستصحاب المؤكد وسجل عليه ما ذكره فغيره ولا انه لو لم يكن منشأ الوجوب الا من التغير بلفظ الوجوب في هذا المكان لربما لم نذكر كيف طواهر الاخبار الثلاثة كلها متفقة على ذلك فان قوله في صححه سمع فامر الله ان ينج عنه تمارك ابو صريح في الوجوب فان اراسر صكارا سر الله سبحانه مراد بها الوجوب الامع فبام من ينه عنه لربما ان هذا اللفظ عند كل ما مع انما يتبادر منه الوجوب فلوراد اللفظ عام به الاستصحاب من غير من ينه في المقام لكان في ذلك بعينه على اثنان وابهام عليه حيث يحمي عن حكم مستحب بما هو ظاهر في الوجوب قوله في صححه ابن ابي يعقوب التحجج على الايضام يتقاضي ذلك بالجملة فهو الوجوب من هذه الاخبار اظهر من ان يقال بالانكار وثانيا ان ظاهر كلامه هو انكار استعمال لفظ الوجوب في كلامهم وعرفهم بالمعنى الاصولي انما السجل في عرفهم هو المعنى اللغوي وهو محجبه وما ابعدهما بين هذه الدعوى وبين مدعى حمل الوجوب في كلامهم على المعنى الاصولي هو ظاهر المشهور في كلام الاصحاب كل من الدعوى في فاعلى التفریط والا فاعلى التحجج في ذلك ما قدمناه من نزوم الايضام وهو ان هذا اللفظ مما استعمل في كلامهم في كل من المعنيين المذكورين ندخضا ايضا ان من جملة من الايضام طرحت هذا المخرج انه بسبب الاشتراك الشئ في كلامهم كذلك لا يجوز ان يحمل على احدهما الامع ^{والقضية} فاما ندعيه هنا من المعنى الاصولي موجبا مما اشترنا اليه من تلك المواضع المذكورة في التاويلات والثالث ان قوله هذا كله على تقدير فهو من المذهبين باثبات الحكم فاني لا اعرف له معنى واختصاصا فانه بعد مجتري من الخبرين ما وبله لهما لم يوالا السند السند صحيح باصطلاحهم فكيف لا ينهض بالتحجج من جهة السند بما اذا طعن به عليها حتى انه يستغنى عن تكلفنا واولها والبحث في معانيها ويكون المرجح في حكم المسئلة الى ما ذكره وصاحب الخبره فلهذا كلام الحق المذكور وجد عليه نال بعد نقله وهو حسن في الجملة فالواجب الوضوء على ظاهر الاخبار جئنا ما كانا لم نعارض بما هو ارجح منها والاختلاف مما لا ينبغي تركه شيئا في مثال هذه المقامات والله اعلم بالصواب

فِيمَنْ يَنْدَ مَرُوطًا قَهْلًا تَبْدِخُ مَجَّجَ الْإِسْلَامِ لَا

٥٩

فذهب الأكثر منهم الشنخ في قدو الجمل وابن البرج وأبو دهر من اعتلا من في جملة من كثر إلى عدم الدخول فينا إلى اختلاف
 السبب كنهض في اختلافه قد بان هذا الاقتصار إنما هو في الأسباب الحقيقية دون المعرفات الشرعية ولهذا حكم كل من قال
 بانعدام هذا الواجب بالدخول إذا تعلقت التذبيح بالاسلام من غير التفات إلى اختلاف الأسباب أو الظاهر أن مراد أن كون
 ذلك في ناعه كونه إنما هو في الأسباب الحقيقية دون الأسباب الشرعية فإنها لا بطرح فيها ذلك بل قد يكون كذلك فلا يكون
 فهي موطنة بالدليل الوارد في كل حكم فقد يتقوى فيه الدخول إذا اقتضا الدليل قد يتقوى الشدة كذلك وقد قال الشنخ في النهاية
 انما يوجب التذبيح اجزاه عن حج الاسلام وان توجب الاسلام لم يجز عن التذبيح اختج الشنخ على هذا القول بما رواه في الصحيح عن عائشة
 بن عتيق قال قال يا عبد الله عن رجل يذبح من شئ إلى بيت الله الحرام فشيء هل يجزئ عن حجة الاسلام قال نعم قلت ارباب ان
 حج عن غيره ولم يكن له مال فذبح نذران حج ما شأنا يجزي عن ذلك من مشر قال نعم وما رواه الشنخ والكليني في الحسن والصحيح عن
 فاعنه الحديث الاول الى قوله قال نعم وما رواه الشنخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن رجل يذبح من شئ إلى
 بيت الله الحرام فشيء هل يجزئ عن حجة الاسلام قال نعم او في التفرقة في هذه الروايات ان الظاهر المراد من قوله رجل يذبح
 إلى بيت الله الحرام انما هو بمعنى نذر الحج ما شأنا والغرض من السؤال ان هذا الحج المنذور بهذا الكيفية بعد الايمان به هل يكفي عن
 حجة الاسلام ام لا فاجابوا نعم ولا معنى للسؤال من نذر الشخص خاصة فلا وجه لترتيب السؤال على ذلك فترتب حج الاسلام على
 حجة نذر الشئ لا يعقل له وجه حتى يجوز ان يقال عن رجل الغنى الصحيح انما هو الاول بذلك عليه صريح السؤال الثاني في الرواية
 الاولى هذا المعنى هو الذي فهمه الاصحاب من الرواية من استدلالها ومرددها ولهذا ان العلم في التذكير والتج انما اجاب
 عن جميع زعماء الاول حيث لم ينقل سواها بالحمل على ما اذا قصد بالتذبيح الاسلام والعجب منهم رفق في ارتكاب مثل هذا التاويل
 البعيد عن ظاهر الخبر مع عدم العارض في طلبهم العليل الذي قلنا نقله عنهم فاقى لم اظنهم على دليل سواء وقد عرفت ضعفه
 ثم العجب من صاحب الوسائل في امثاله القول المشهور ومنا بعض الاصحاب من في ناويل هذه الاخبار مع انه لا سند لهم على اصل الحكم
 كما ادعوا فيكون ما عرفت وهذا من جملة غفلة من خطر انه فانه لا بد ان ارتكاب التاويل في الاخبار اخرجها عن ظاهرها انما يضرار
 اليه عند المفاضلة في الامور في المسئلة لا يجزئ التذبير وان لم تستند الى دليل والحكم بالدخول على الوجه المذكور في الاخبار ليس
 منه مخالفة للأصول في قواعد بل اخبار تدخل في الغشال كما عرفت مؤيد له فالمرجى له رد واجاب العلم في المنهى عن التذبير
 بالحمل باحتمال ان يكون التذبيح بكنية الحج لا بنفسه يتكون التذبيح انما تعلو بالشئ هو طاعة هذا كما يدل عليه صحيحه عبد الله
 بن سنان من قوله ما عبد الله بشئ اشده من الشئ وافضل منه ما عرفت بذلك بظهور الظاهر ما ذكره في النهاية قال في ذلك يدل
 على هذا القول ايضا صدق القتال بالفعل الواحد على حد ما قبل في داخل الغشال فان من ادعى بالتحج بعد الاستطاعة بصدق عليه
 انه امثل الامر الوارد في حج الاسلام وفي نذر اول الظاهر ان يحمل هذا الوجه مؤيد للدليل فانه فاصر عن الدلالة كما
 لا يخفى والاحكام الشرعية مؤقوفة على التصويع في كل حكم وورد ذلك في داخل الغشال لا يستلزم القول به فالقول بغيره عليه
 بخصوص دليل في الكلام في ان مورد الاخبار المذكورة بالترتيب الذي ذكرناه هو الدلالة على الحكم الاول من الحكمين المنقولين
 من النهاية واما الحكم الثاني هو ما اذا نوى حج الاسلام وانه لا يجزئ عن المنذور فعلة في ذلك بان الحج انما ينصرف الى التذبيح
 بالمقصد بخلاف حج الاسلام فانه لا يجزئ ولا يصح فيه ملاحظة كونه حج الاسلام انتهى ولا يخفى فافيه من
 عدم الصلح لنا سبب حكم شرعي وبناء عليه ولعل الاظهر ان يقال ان السبب انما هو توقفت بوقف الحكم فيها على ظهور
 الدلالة الشرعية والاخبار النبوية فام الدليل على التداخل في الصورة الاولى وكذا ذلك صحيحه رعاة على انه اذا حج عن غيره و
 قد كان عليه حج التذبيح ما شأنا انه يجزئ عن حج التذبيح من غير في التداخل في هذه الصورة ايضا وجب فيقول القول بالدليل
 في هاتين الصورتين في هذه الرواية ما يشير الى ضعف ما ذكره في كتاب الحج انما ينصرف الى التذبيح بالمقصد فانه هنا في
 الحج من غيره ولم ينص على التذبيح مع انه حكم ما جازمه عن حج التذبيح في الثاني على مقتضى الاصل من التذبيح وقدم الدخول
 وتلك بظهور ما في كلام صاحب الخبر هنا حيث انه بعد ان نقل بيان التذبيح في النهاية الدلالة على التفصيل قال ما مونه
 وحج عن التذبيح ايضا القول بالدخول من غير تفصيل ولا ضرب بالتداخل في حصول ما قاله في المتن بغير احد قدام دليله قال

فخرجوا فاجبوا بالنذر واستمروا

فانظر في وجوب حمل المبعوث في تمام القابل وقيل الفصل

في رد حج فاشيا

وانعقاد النذر فرع الشرعية والرجحان هو من مقتضى ما ثبت لا يكون النذر منعقد والحال انه في وقت النذر عدم الاستطاعة
 فاشي ما مع من انعقاد نذره وشرعيه ورجحانه وبالحكمة فان جميع ما ذكره في الوجوه الثلاث فهو غير موجب والله العالم بالاختلاف بين
 الاصحاب في قرينة نذر الحج ما شئت انفع نذره وجب عليه الوكوف وكذلك عليه العمومات الغضبية لانعقاد النذر وهو عبارة راجحة
 وقد ورد في جملة من الاخبار ما عدا الله بشي اشد ولا افضل من الشيء اليه وفده في سائر نضا عيب المسائل الاية ما يملك
 مشروعه وانعقاد ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله الحراء عن ابي جعفر انه قال عن رجل نذر ان يمشي الى مكة
 خائفا فقال ان رسول الله خرج حاجا فنظر الى امرأ ثمبى بين الابل فقال من هذه فقالوا اخي عتبة بن غزاف نذر ان يمشي الى مكة
 خائفا فقال رسول الله صلى الله عليه واله يا عتبة انظر الى اخاك فمركب فان الله قد غنى عن مشيها وضاعها فان مركبها نها
 حمولة على عدم جواز نذر الحماضا فانما الى الشيء ما فيه من الشقة الظاهر ولا يلزم من ذلك عدم انعقاد نذر الشيء قال العلامة في
 الفواعل لو نذر الحج ما شئت وقلنا الشيء افضل انعقاد الوصف الا فلا وقال له في الايضاح اذا نذر الحج ما شئت انعقاد صل النذر
 اجماعا وهل يلزم منه الفداء فيه فلا ان يتيان على ان الشيء افضل من التركيب والتركيب افضل من الشيء قال في كعب نقل ذلك
 ضمنها وهذا غير شاذ بل ان النذر وهو الحج على هذا الوجه لا يربح رجحانه وان كان غيره ارجح منه وذلك كافي انعقاد نذره اذ
 لا يعتبر في النذر كونه افضل من جميع ما عداه وهو جديتم قال في كعب وانما الاصحاب في مثله الشيء ومنها ما الذي يقتضيه الرد
 مع الشيء المنعقد من اللفظ وجوبه من جهة المشرع في افعال الحج وانها تارة باخر افعاله وهو الحج والاولان ما شئت وفتح خال من فاعله
 اجمع فيكون كسفا له وانما يصدق حقيقة بلية قول ما ذكره جديتم في الخبر في الاخبار المتغيرة عن نذر الشيء الابهة اللفظ مع
 انه ليس كذلك وهذه العبارة انما وقعت في كلام الاصحاب في دليل من الاخبار والفهوم من الاخبار الكثيرة ان الشيء المنذر انما هو من
 البلد الى البيت فمن ذلك صحيحه اني عبده المنقذة وقول السائل فيها شئ عن رجل نذر ان يمشي الى مكة خائفا الى اخره ونما عجز
 رفاعه قال سالت ابا عبد الله عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله تعالى خائفا قال فله من اذا نعت فله ركعتين صحيحه محمد بن مسلم عن ابي
 مال قال نذر عن رجل جبل لله عليه شئ الى بيت الله الحرام فلم ينقطع اصبح نال حج راكبا الى عرفة ذلك من الاخبار الكثيرة المشبهة على هذه
 العبارة وهي ان غايته للشيء نهايته ببيت الله تعالى عز وجل وقد تقدم جملة من الاخبار الدالة على ذلك في السئلة الرابعة من المسائل
 المسحقة بالشرط وبالحكمة فان الظاهر من اكثر الاخبار هو ما ذكرناه به ان السببا شاذ في هذه المسئلة العبارة الى خلاف ذلك
 في جميعها ايضا واخار انه روى البخاري ولم ينقل القول الاخر ولا الدليل على ما اخار من القول المذكور والقول الاخر المنقول في السئلة
 هو انه اخر طوان النساء وهو ظاهر صحيحنا التمهيد في الرد من شبه في المسالك الى المشهور ثم اخار القول الاخر واللفظ هو ما اخار
 السببا السند فليس من ويدل عليه صحيحه جليل قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حججت ما شئت وركبت الحجرة فعند الشيء وصحبت بها عبد
 بن همام عن ابي الحسن الرضا ع عمن قال قال ابو عبد الله في الذي عليه الشيء الحج اذا روى الحجرة زاد البيت راكبا وروى هذا الخبر في الغيبة
 في الصحيح عن ابي عبد الله عن ابي الحسن الرضا ع من قال قال ابو عبد الله في الذي عليه الشيء اذا روى الحجرة زاد البيت راكبا وروى
 الغيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع قال سالت عن من ينقطع مني الناشي اذا شئ قال اذا روى الحجرة العتبة وحلق راسه فقد انقطع
 مشبه فله ركعتان وشقح الكلام في المقام يتوقف على رسم مسائل الاول وانقوله في طريقه الاضمار الى السقفة فالشوق في كلامهم
 من غير خلاف ينقل انه يقوم في السقفة ان اضطر الى العبوة فيها والسند في ذلك وانه التكون عن جعفر عن ابي عبد الله ع ان عليا
 صلوات الله عليه شئ عن رجل نذر ان يمشي الى البيت فله ركعتان فله في المعبر فاما حتى يجوز ان لا ينقل عن العبد وهل هو
 على الوجوب غير رجحان احدهما نعم لان الشيء يجمع بين القيام بالحركة فاذا كانت احدهما تعين الاخر والاضرب انه على الاصحاب لان
 نذر الشيء يوجب الى ما يصلح الشيء فيه فيكون مواضع العبوة متني بالعبادة ثم قال ما فيه رجحان الله جدي بل يمكن المناقشة في
 استحباب القيام ايضا لضعف مسنده انتهى قول الرب ان الحامل لهم على هذا الكلام انما هو ضعف سند هذه الرواية وليس في
 المقام غيرها وهذا نال في كعب نقل كلام العبد بل يمكن المناقشة في الاستحباب ايضا لضعف مسنده انتهى قول الرب ان ما حكم به
 في المنع من الاستحباب لا يعرف له رجحان بعد طرح الرواية لانه مني عند علي ان نذر الشيء انما يوجب الى ما يصلح المعبر
 منه عملا بالعبادة فيكون مواضع العبوة غير خلة في النذر وهذا موجب لمرح الرواية الدالة على الامر بالوفوف الذي هو حجة

فِي جَوْالِيحِ الْبَلَدِ وَشَهْرِهِ

في الوجوه عليه أكثر الاحتياط كما نذر ادراجها على الاحتياط فقام من طرحتها وبغير ما عرفت من خبرها مما تقدم وان اشهر ذلك
بينهم ثم انما لا يخفى ان رواية التكرار المذكورة ظاهرة في كون ذلك الشيء تاما في الطريق الى مكة لقوله فيها نذر ان يسجد في البيت فانه
الشيء المذكور فان هذا انما يكون في الطريق الى مكة فانه ليس فيها شط ولا نهر يحتاج في عبوره الى عبادة ^{الطاهر} فلهذا صرح الاحتياط
رسم بان لو ركب طريقه وجب عليه القضاء ومزادهم بالقضاء الاعادة اعم من ان يكون بعبادته المخاروف ام لا وذلك انه ان كانت سنة التذرية
بالقضاء بعبادة الشارفة بغير ذلك كان خلف التذرية ان كانت سنة التذرية مطلقا فبالقضاء بمعنى الفعل ثانيا ولا كفارة لبقاء الوفاء
فالوا انما وجب عليه اعادة الحج ثانيا لاخلاله بالصفة الشرطية ونوقف الا مثال على الابان بها وبسناد من حكمهم بتجوز الاعادة كون
الحج الملقب فاسلا والظن ان وجهه من حيث قدم مطابقة للسند فلا يطع عن التذرية لعدم المطابقة ولا عن غير الاستبقاء التنبه كما هو
المفروض من حمل التحق في المنبر الصريح واجرائه من التذرية وان جيب الكفارة بالاخلال بالشيء قال لأن الاخلال بالشيء ليس مؤثرا في الحج
ولا هو من صفاته بحيث يبطل بفواته بل غاية اقله خلل بالشيء المذكور فكان مع الفداء وجب عليه كفارة خلف التذرية قال في ذلك بعد نقل
ذلك عنه وهو انما يتوجب اذا كان النذر في الحج والشيء غير مقتدا حدهما بالآخر والمفهوم من ذلك ما يشا خلافت ذلك انتهى وهو جدي بوجه
ان لو تم ما ذكره لزم جريان في جميع التذرية المفيدة من زمان ومكان كان يصح تركه في زمان ومكان مخصوص او مكان مخصوص فانه يصح
الصلوة على غير الوجه المذكور وان لو ثبت الكفارة وهو لا يعقل به ولم انقض هذه المسئلة على نفس ذلك على احكامها المذكورة الا ان ما
انقلناه عنهم مطابقتهم لمؤاخذ التذرية او فقهية الاحتياط ^{الثالثة} اخلف الاحتياط من فيما لو ركب بعبادة وشي بعضا فبطل بان ان كان
كشروطا بوقت معتبر وجب عليه القضاء والكفارة والا وجب عليه الاستئذان ما يشا اما الاول فلكونه اخل بالصفة التذرية فيجب عليه القضاء
لما يحصل تلك الصفة والكفارة لخلاله باطاع تلك الصفة في الوفاء للصبر الواجب بالتذرية فاما الثاني فلان الواجب عليه الحج ما يشا
لم يأت به فينبغي في هذه التكليف نقل عن الشيخ وجماعه انه يجب عليه الاعادة بان يمشي بركب ما يشي لان الواجب عليه قطع
الساكنه ما يشا فحصل مع التلخيص فيخرج عن العهد هكذا اخرج له في الحج ثم اجاب عنه بالمتبع من حصوله مع التلخيص اذ لا يصلح عليه
ان يركب ما يشا قال في ذلك بعد نقل هذا الجواب هو جدي ان مع التركيب بعد التلخيص بالحج اذ لا يصلح على من يركب جزء من الطريق بعد
التلخيص بالحج انه حج ما يشا وهذا بخلاف ما اذا وقع التركيب على التلخيص بالحج مع ثقل التذرية بالمشي من البلد لان الواجب قطع تلك
الساكنه في حال التلخيص في اوقات متعددة وهو يحصل بالتلخيص الا ان يكون المصنوع قطعها كذلك عام الحج ما يشا انتهى اول
فقد عرفت ان السناد من الاحتياط على وجه لا يكاد يهتز الا نكار كما عرفت وسعنا في انكار الله تعالى ان المراد بنذر الحج ما يشا انما هو
الشيء من البلد فاصلا الى البيت منه الى رمي الجمر فالتكليف لما اوجب على نفسه الحج ما يشا مدة طهره واما حجة الى الوفاء المذكورة
بعبادة عليه والاخلال بالشيء كذا وبعضا موجب لعدم الابان بالفضل على الوجه المذكور فينبغي في عهد التكليف الى ان قال في كفاية
في ذلك ان كان التذرية معتبرا وادوات كان مطلقا هذا ما يقتضيه مواعيد التذرية والسئلة خالصة من النص على الخصوص فيجب
الوفوف فيها على مواعيد التذرية التلخيص عليها بينهم وبذلك يظهر في كلام العلامة في الحج حيث قال على اثر الكلام الذي قلنا فقلنا
ما لفظ ويحصل ان يمشي الحج وان كان التلخيص متبعا ويجب الكفارة لان الشيء ليس جزء من الحج ولا صفة من صفاته فان الحج مع
الحج مع التركيب فيكون فلا مثل نذر الحج واخل بنذر الشيء فيجب الكفارة ويصح حجة انتهى هو واجب الى ما قلنا من نقله عن العبد
فقد عرفت انه انما يثبت لو كان النذر هنا شيئا حلهما الحج والثاني الشيء الظاهر من الاخبار وكلام الاحتياط ان التذرية لما يتعلق بالحج
مقتضى بالشيء في التذرية شيئا واحدا عليه فلا يتم ما ذكره وبالحكمة فان الاحتياط في مثال هذه القامات الخالصة من النصوص مما يجب
الحج ^{الرابعة} عليه لو عجز عن المشي فلا خلاف في جواز المشي بالركوب لان الوجوب يسقط بالهجر لا تامة التكليف بالوسع ودفع الحج
والشعر في الدين انما الخلفات في وجوب الشان فعليه فذهب الشيخ وجميع من الاحتياط الى العجز استلوا على ذلك بعضه المحلى قال
قلت لا يعبأ الله عن رجل حلت حج ما يشا فحج عن ذلك فلم يطعمه قال فليركب ليقطع المشي قال الشيخ المفيد فلو كان قد تم تركه
في الصفة فاذا جعل الرجل على نفسه الشيء الى بيت الله فحج عنه فليركب لا شيء عليه وهو ظاهر في عدم وجوب التلخيص وهو اخبار ابن
الحجند على ما نقله عن ابن حريش على ما ذكره في الحج والتحقيق استلوا عليه باحالة البرائة وصححه رافعه في موسى قال قلت لا يعبأ
الله عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله قال فليمشي قال قلت فانه مضى قال ذلك فليركب ورواه غيره من مصنفين قال فذلت في ابن

الى ان يغناه الله ان اخرج ما شئت حتى بلغه العقبه فاشتكت فركبت ثم وجدنا فيه فثبت ما لك يا عبد الله فقال ان احب ان
 كنت مؤسرا ان تخرج بغيره فقلت نعم فقهر لونسنا ان ذبح لنعلم على من فقال ان احب ان كنت مؤسرا ان تخرج بغيره فقلت نعم فاجب
 افضله قال لا من جعل الله شيئا مبلغ جهده فليس عليه شيء قال لا تكلف نفسك ذلك فهو جبر عليه ان السراية الاولى لا تأتي وجوب الشيا
 لان عدم ذكره لا ينافي ما دل على الوجوب السراية الثانية ضعيفة السند لان راويها وافقنا وسمى ثم نقل عن ابن ادریس القول بانه
 ان كان التذمة مطلقا وجب على الناظر دفع المكنة من الضمعة وان كان مقيدا بنسبة معينة سقط الغرض لجزءه وهذا قول ثالث في المسئلة
 والعلامة في الخ نقل عن ابن ادریس موافقة الشيخ المفيد ثم اخار فيه انه ان كان التذمة مقيدا بنسبة معينة فجزء من الشيء ركبة لا ينبغي عليه وان كان
 مطلقا موقوف المكنة واجتمع على الاول بانه عجز عن الضمعة فسقط اعتبارها للاجتماع الدال على سقوط ما عجز عنه الناظر من غير مضطرب ثم
 قال لا يقال قد سقط الحجج لاجزائها نقل عن بعض علماءنا ذلك لا نقول الجزاء ما حصل عن الضمعة لا عن اصل الحجج والتذمة مطلقا ما بين
 ولا يلزم من سقوط احد الامرين سقوط الآخر فترقا في القله اقول فيه ما تقدم من ان السند راينا هو ينبغي لاحد الشبان فعلى هذا
 فالموافق للجزء هو سقوط الحجج من اصله كما نقله في كتابه عن ابن ادریس بانه شينها التذمة الثانية في ذلك في الكلام في ان ما نقله في كتابه عن ابن
 ادریس عن غير وجوب سرائر واتما الوجوه فيه ما تقدمنا نقله من الحجج من موافقة الشيخ المفيد وهذه عبارة في كتاب السرائر ومن نذر
 ان الحجج ما شئت ثم عجز عنه فليس عليه الا كفارة عليه ولا يلزم منه شيء على الصحيح من المذهب هذا مذهب شيخنا المفيد في نفسه ثم نقله
 عبارة الشيخ في النهاية الدالة على وجوب سكون البدنة وظاهر في مكانة اعتمده في هذا النقل على غيره حيث قال بعد نقله عن ابن
 ادریس قال التذمة في الشرح وكانه نظر الى ان الحجج ما شئت مغايرة لراكبا وفيه نظر لان الحجج راكبا وما شئت واحد وان خلفا بضمعة
 واحدة فاذا نذر الحجج ما شئت اسلزم نذر الحجج المطلق وان يكون ما شئت او اذا نذر احد الجزئين لا يسلزم سقوط الآخر ثم قال في هذا كلامه
 وهو غير جيد لان الفهم من نذر الحجج ما شئت انما يجاب الحجج على الوجه المخصوص بمعنى كون الشيء شرطيا في الحجج وذلك لا يسلزم نذر مطلق
 الحجج كما ان من نذر صلوة في موضع معين لا يكون نادر المطلق الصلوة انتهى هو جيد لان هذا الكلام ليس في ذلك ان اردت بالتذمة
 التذمة الاولى وبالشيخ الكتاب المذكور ولا اعرف هذه العبارة مما لا ذكر في هذا النقل من ابن ادریس وكيف كان
 فقد ظهر مما شرناه في ان المسئلة اموالا اربعة ^{فما وجب الكفارة مطلقا وثانيتها سقوطها مطلقا وثالثتها هو التفصيل بكون}
 التذمة مطلقا فيتوقع المكنة وان كان مقيدا سقط الغرض رابعها مثل ما بقى في صورة الاطلاق الا انه يفارقه في صورة التقييد
 فيقول بوجوب التذمة التركيب لا ينبغي عليه وقال في كتابه نقل ما نقله عن ابن ادریس كلام التذمة وكلامه عليه ^{فما وجب الكفارة مطلقا} قد ما
 فلهذا ما ذهب اليه ابن ادریس ان كان العجز قبل التلبس بالاحرام وان كان بعده اتم العول بوجوب اكالة وسائر البدنة وسقوط
 الغرض بذلك عملا بذلك بظاهر النصوص المتقدمة والفقهاء الى اطلاق الامر بوجوب اكالة الحج والعمرة ومع التلبس بهما واسلزم
 فادتهما المشقة الشديدة انتهى اقول هذا قول خامس في المسئلة ثم اقول ومن الاخبار التي وفقت عليها في هذه المسئلة زيادة نقل
 ما تقدم حكيه عن محمد بن مسلم عن ابي حمزة قال سألته عن رجل جبل لله عليه شيئا الى بيت الله فلم يسقط قال لا يسقط ما رواه ابن ادریس
 في مسطرنا السرائر فقال عن نوادر محمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن عتبة بن صعب قال قلت له يعني يا عبد الله هم مرض ابن
 الى فجعلت هناك هو يري ان اخرج الى مكة ما شئت وخرجا شيئا انتهت الى العقبه فلم اسقط ان اخطو فركبت تلك الليلة حتى التذمة
 أصبحت مشيت حتى بلغت فقلت في نفسي قال فقال اذ ذبح فهو حيا الى قال قلت اني شئ هو علي لازم ام ليس بلانم قال من جعل الله
 على نفسه شيئا مبلغ فيه جهوده فلا ينبغي عليه وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن نوادر محمد بن مسلم عن ابي حمزة قال
 سألته عن رجل جبل لله عليه شيئا الى بيت الله فلم يسقط قال لا يسقط ما رواه ابن ادریس عن رجل نذر
 ان يمشي الى بيت الله فاجأ قال فله من فاذا تصب تبرك وعنه محمد بن فليس عن ابي جعفر مثل ذلك عن محمد بن مسلم قال سأل
 ابا جعفر عن رجل جبل عليه الشيء الى بيت الله فلم يسقط قال لا يسقط ما رواه ابن ادریس عن رجل نذر
 قال اذا حلف الرجل ان لا يركب فاذا بلغ بجهوده ركب قال كان سوا الله صلى الله عليه ولا يحل المشاة على بدنه وان
 خبر بان هذه الاخبار معنى صحت بعضها الى بعض وحلت بعضها على بعض الذي ينبغي منها هو ان العا جزي صورة نذر
 الحجج ما شئت الذي هو كما عرفت عبارة عن وجوب الشيء من البلد الى الحجارة متى بلغ بجهوده فان الله عز وجل اعطى

في قوله لا يسقط ما رواه ابن ادریس عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله فاجأ قال فله من فاذا تصب تبرك وعنه محمد بن فليس عن ابي جعفر مثل ذلك عن محمد بن مسلم قال سأل

فِي حَجِّ النَّبِيِّ وَنَشْرِ الْأَعْيُنِ

مِنْهَا هُوَ الَّذِي يُزِيلُ الْغَبَابَ عَنْ قُلُوبِهِمْ

ما ينقضي حوائجنا منه وإنما أنه لحكمه رفع العلم عنه وقلم مؤلفه بما يشكو بصلابه فلا يكون الوثوق بأخباره وقيل يجوز

لا ندماد على الاستقلال بالحق وهو ضعيف لما عرفت نقله عن بعض ما انحلنا من لفظه الذي الحق لا يرد على كما في غير المبرك كبر

فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَمَجَّادُوا نَارًا ۚ وَلَئِنْ يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَصِحُّ تَابَهُ الْكَافِرُونَ ۚ وَلَوْ أَنَّ

وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِ مَا جَاءَ الْثَّانِي مِنْ أُولَئِكَ تَطَرَّفُوا وَلَدَا هَذَا السَّرَافَ إِلَى تَوْبَةٍ عَلَيْهِمْ فَلَبِثَ لِسْمُ الْبَيْتِ مِنْ آخِرِ قَوْلِهِ عَمْرٌو جَلَّ جَلَالُهُ

فلا يشترط الإيمان عندهم قال العلامة في التذكرة أما الخالف فيجوز أن ينوب عن المؤمن ويخرج عن المنوب إذا لم يخل بركن لانها يخرج

عنه ولا يحب عليه الاغاده لو استبصر فذل ذلك على ان عبادته معتبره في نظر الشرع يستحق بها الثواب اذ رجع الى الايمان الا التركوه لانه

[illegible]

بِحُكْمِهِ وَإِنْ سَوَّاهُ فَقَدْ جَاءَ عَنِ الْإِيمَانِ أَنَّمَا هُوَ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا لِحِكْمَةٍ عِبَادِهِ كَمَا نُوهِمُ عَنْ مَنَاسِكَهَا خَلَوْزَمُهُ

عن حج واجب عليه بالإحالة أو بالتأخير أو الاستحباب أو الإنسية فلو وجب عليه حج بسبب أحد هذه الأمور لم يجز له أن ينوب عن غيره

الإيجلاء ما في من ذلك ما صرح به العلامة في غيره والأظهر أن يؤيده ما يجب جلوده المناسب من حج الواجب كان

الامانع من صحة ثبائده بنبأه وكذا وجب عليه في ذلك العام وعجز عنه ولو مشأحت لا بشرط فيه السطاعه كما المستقر من حج الاسلام ثاثة

موجب له الاستثناء في ذلك العام لسقوط الوجوه بالحجر وان كان ثابتاً في الدهر ولكن ينبغي ان يراد في جواز الاستثناء من قبل الوقت بحيث

لا يحمل تجدد الأساطير والعقيدة عامة وبأجلها فإن النفاة لا يحصل تجدد الوجو. لهذا فنقول هو مقتضى كلامهم بديان الموزن في ذلك العام فله يك. كذلك فأنه لا مانع عند الاستناد من الأخراد البادية في العام من أدلة وثبوت الأساطير والكاف في الصحيح عن سفيان

خلف قال يا الحسن بن علي عن الرجل أعزوه يوم حج عن النبي قال نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه إن كان له ما يحج

به عن نفسه فان كان له مال يبيع به عن نفسه فليس يجزي حتى يبيع من ماله الحرب وما رواه في الصحيح او الحسن علي الشهور عن ابن عباس

الأعراس إن شاء الله تعالى في الصلوة الصبحي للذي قال نعم إذا لم يمس الصلوة فامتنع به وإن كان له مال فليذكره في الصلوة الصبحي عن سبيل

من ماله الخبز المراد بالصورة هو من لم ينحج بالتمزق وهل المعدلة شرط في التباين أم لا ظاهر جملته من النسخة من اعتبارها في النسخ الواجبة من

بِحُكْمِ بَطْلَانِ عِبَادَةِ الْغَاسِقِ بَلْ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْإِتِّبَانَ بِالْحُجَّ أَتَمَّا يَعْلَمُ مِنْجَرَهُ وَالْغَاسِقُ لَا يُغْبِلُ حُزْنَهُ لِلْأَبْنِ وَالسَّوَابِ قَالَ فَكَيْفَ

بعض الاصحاب فيه بكونه من نظر صلته وحصل الوثوق بانخبار جازت ثباته اقول وهذا الذي جرى عليه من شاهدناه وتممنا من

العدالة شرط في الاستنباط عن الشيء فكذلك التناهي فلو صح التماسه عن غيره اجزا وفي قبول اخباره بذلك نورد اظهره القبول

نظا هر حال السلام ومن غم مؤله تعالى فليتبوا قال في ذلك بعد نقل ذلك نعم ما قال ويؤجه عليه اولاً ان ما استلب به على القبول من

ظاهر حال السلم لا يعارض الآية التشريعية النظمية لوجوب التثبت عند خبر الفاسق ثانياً انه لا وجه للمنع من استئثاره الفاسق الا اقليم قبول

عَلَى الْعَمَلِ وَفَقْهِي فِي الشَّيْءِ وَكَانَتْ فِي الْمَدْرَسِ مُحْتَرَمَةً مُرْشِدَةً عَلَى رُؤَسَاءِ التَّلَامِيذِ فِي الْوَحْدِ أَنْصَحُوا بِالْمَدْرَسَةِ عَنْهُ أَوْ عَجَزُوا كَمَا سَيُؤَنِّهَانِي

أما الحج المستحب فلا يشترط فيه ذلك إجماعاً بل بحجود الثبابة عن النبي فيه فضل كبير قال شيخنا الشهيد في عريون هذا في غام واحد من

ما تَخُونُ جَلالَتِي مِنْ هَؤُلَاءِ بَنِي عَمْرِو بْنِ لَهَبٍ صَانِعِ الْكَافِرِينَ وَالْكَافِرَاتِ شَعَامَةً يَنْتَادُوا كَثْرَهُمْ عَشْرًا وَالثَّانِي

اشترط الإيمان الثاني ان لا يقع الخلاف المذكور في المذهب عنه والسقوط عن التمسك به من اتباعها انه لا يجوز التمسك به
عنه انصف بذلك ونحن نقول المستكمل محال في الحق لا ينضم منه الصادق ونظائرهما بالانها عليه ونقول انفع اعلم انه لا يصحها دية

التي فعلها مع استقامته على التوكل ثم قرأ خضام النعم بالناجيات منه أقول لا يخفى ما في كلام هذا المحقق من الغفلة عن ملاحظة

الاخبار الواردة في هذا الباب عن اهل العصمة الدالة على بطلان اعتبار المخالفين كما قلنا جملة منها في المسألة الثالثة من المسائل
 المحقة المستدرة في الفصل الاول اما ما ذكره من انه ربما كان التناهي الى تكفير من خالف الحق فالامر كذلك وهو الحق الظاهر من الاخبار
 على وجه لا يقبل الانكار الا من لم يبط النظر فيه في تتبع الاخبار والوقوف عليها من ظاهرها كما اوضحنا ذلك بحمد الله سبحانه و
 منتفى كتاب التمهيد الثاني في بيان معنى الناصب على تفصيل اورد عنه الكتاب المشار اليه وما نوه من الاتفاق على انه لا يعبد
 عبادة التي فعلها في حال ضلاله متى دخل في الايمان من ان ذلك اما هو تصحها في نفس الامر غلط محض وبقصر في تمام ذلك
 بفضل من الله عز وجل عليه كما تفضل على الكافر المشرك بعد دخوله في الايمان بعدم وجوب عادة تنهى من عبادة غيره ثم ذكر
 الشك في حق واتباعها جواز التناهي عن الاب خاضع من كان مخالفا للصحة هب بن عبد بن المرقبة في الكتابي قال قلت لابي عبد
 الله ع اي الرجل عن الناصب قال لا ذلك فان كان ابني قال ان كان ابوك نعم ورواه الصدوق مثله الا ان فيه ان كان ابنا فيخرج
 عنه ومنع ابن ابيه من جواز التناهي عن الاب ايضا وقال العلامة في الخ الى جواز التناهي عن الخالف مطلقا فربما كان او بعدا ومنع من
 التناهي عن الناصب مطلقا قال نفى بالناصب من يظهر العداوة لاهل البيت كالتحارب ومن فاضلهم ايا كان او غير اب تقدم كلام
 الحق الدال على ذلك مخوفا فادنا فقله عن المذكور وقال في سبب الاضرب خصا من الناصب يستحق الاب قال العلامة في الخ
 بكلامه اخباره القول الذي ذكرناه على الحكم الاول ان المنوب ممن يتبع منه العباد مباحة فصح منه شيئا لان الفعل بما فعله
 التناهي عنه لان عبادة غيره لا يجب عليه عاداتها الا الترك مع استقامته فصح الحج عنه ولما الناصب فلا تنه
 لما جدها علم من الدين ضرورة حكم بكفره فلا يصح التناهي عنه كما لم يصح مباشرته ثم قال اخرج الشيخ بان من خالف الحق كما في فلا
 يصح التناهي عنه وبارك وهب بن عبد بن في الصحيح ثم التناهي الترابية والجواب عن الالف بالمنع من الصغرى عن الترابية بالقول
 بالوجوب ان الناصب عندنا لا يجوز التناهي عنه ثم قال في هذا اشكال برء علينا خاضع حيث سوغنا التناهي عن الخالف مطلقا و
 متنا عن التناهي عن الناصب مطلقا فان هذه الترابية فصلت بين الاب شبه نفق المرد بالناصبين كان هو الخالف مطلقا
 ثبت ما قاله الشيخ وان كان هو العلن بالعداوة والشك ان يوفى من بين الاب غير ولو قبل يقول الشيخ كان قويا انتهى اقول
 انما اطلقنا نفل كلامه زبدني مع ما يظهر لك خبر بطلان ما اطلقنا به كلام المحققين واما في المسألة فانه في هذا المقام
 نفى في غير ضرر والتمسقا من الاخبار الواردة عن العشرة الاظهار على وجه لا يقبل الا شارة عند من اطلع عليها ونظرها بعين
 التدبر والاعتبار ان المراد بالناصب حشما اطلق انما هو الخالف العار بالامانة والمنكر لها وما ذكره من هذا المعنى الثاني
 فهو مجرد اخراج منهم لا مستند له ولا دليل عليه بل الأدلة واضحة في رقة وعقد البطلان ومن اراد ان يحسنوا قلنا نلهم
 الى كتابنا المشار اليه اتفاقا فدا خاط في هذه المسألة باطراف الكلام وابرار التفرض ونقض الابرار بما لم يسو اليه سابق من
 علمنا الاعلام والله الهادي لمن يشاء ظاهر الاصحاب من غير خلاف جرت كما قلنا التفسير قسمة من وجب عليه حجة
 الاسلام فلا يجوز له ان يخرج تطوعا ولا عن غيره وعلل المنع من التطوع لنا فانما الواجب القوي المفدور عليه بالتمكن من
 التطوع واما المنع من الحج عن الغير فينبى على التفصيل المقدم والتطوع بغيري كلامهم انه لو خالف الحال هذه فانه يحكم بنفسه
 التطوع والحق عن الغير فان لا بعد نقل ذلك عنهم وهو انما يتم اذا ووجهه منى بالخصوص او قلنا باقتضاء الامر بالشئ التي
 عن ضده الخاص وربما ظهر من صحة كعب بن ج خلف خلاف ذلك فان سالتنا بالحق منى عن الرجل الضرورة
 يخرج عن التناهي من انما لم يجد الضرورة ما يخرج به عن نفسه فان كان له ما يخرج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يخرج من ماله
 وهو يخرج عن التناهي ان كان للضرورة ما وان لم يكن له مال المسألة محل تردد انتهى وقال بعد ذلك شرح قول الحق قلنا
 لا يصح حجة تطوعا ولو تطوع بغيري عن حجة الاسلام وهو يحكم ما صوته اما المنع من التطوع لمن في ذمته واجب فقد
 تقدم الكلام منه ولا يخفى ان الحكم بنبأ التطوع انما يتم اذا ثبت تعلق انتهى به نطقا او التزاما والقول بغيره
 محقق بوضع التطوع عن حج الاسلام للشيخ في ط وهو مشكل لان ما فعله قد قصد به خلاف حج الاسلام فكيف ينصرف
 اليه ونقل عنه في الخلاف انه حكم بصحة التطوع وبما حج الاسلام في ذمته وهو جليل لم يثبت تعلق انتهى به القاضي
 فيفساد انتهى ظاهر كلامه كما ترى في الموضوعين متخرج من التطوع والتناهي به لم يكن مخالفا لما يخرج الاسلام

في حجة النبأ بشرطه

حاشا أن يرد عنه دليل بل على النقيض من ذلك حال وجوب حجة الإسلام والعرب لا يفتقران خاصة عند نقيح الحج على كل من الوجهين صحيحا وإن أتم وظاهر صحيحا من وجهي خلف النبي ذكرها مؤهم لما ذكره حبان ظاهره بيان الخبر أن الضرورة لا تجزئ من الميت إلا إذا لم يجد ما ينجي به عن نفسه فإن جده ما ينجي به عن نفسه فليس يجزئ عنه إلا الحج من ماله وحجه عن الميت لو فعل جبر عن الميت سواء كان له مال أو لم يكن له مال وإن أتم باعنا عدم الحج عن نفسه وألا وبقا دل الخبر بالإشارة إلى أن الضرورة لو لم يكن له مال فهي تجزئ عنه وعن الميت كما تقدم في الأخبار المذكورة في المسئلة الثانية عشر من المسائل الملحقة بالشرط الثالث من شروط حجة الإسلام ومثل هذه الصيغة ما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن أحمد أنه سأل أبا عبد الله عن الضرورة ينجي عن الميت قال نعم إذا لم يجد الضرورة ما ينجي به وإن كان له مال فليس له ذلك حتى ينجي من ماله وهي تجزئ عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال أول قول الذي يقرب عندنا ظاهره فدين الخبرين سيما الثاني هو الذي عن الحج نبأه حتى ينجي عن نفسه لقوله في رواية سعد الأعمش بعد تفسير الجواب عن جواز حجة الضرورة عن الميت بما إذا لم يجد الضرورة ما ينجي به الدال على أنه عليه السلام لا يجوز له أن ينجي ما ينجي به عن نفسه حتى ينجي من ماله من ماله وهو ذلك شيئا صد صحيحه سعد بن خلف المقتدر وقوله فيها فليس يجزئ عنه حتى ينجي من ماله بمنزلة قوله في الرواية الثانية أوضح في الدلالة على ما ذكرناه فكانه أراد بمعنى فليس يجزئ عنه حتى ينجي من ماله ذلك باب التجوز في الكلام واسع بعض ذلك ما تقدم في صحيحه معناه بن عمار ينجي عنه ضرورة لا مال له ومثلها صحيحه آخر له وبذلك يظهر أن ما ذكره من أنه ينجي من ماله ذلك لو ورد في نفي نطقا أو التزاما عن النبأ في الصورة المذكورة ليس بحلله فإن الذي ظاهره بالقرينة الذي ذكرناه وليس أنه ينجي خصوصا بل لا ينجي بل قول الشارع لا يجوز أصح في الدلالة على الكلام في قوله في آخر رواية سعد بن عمار خلفه هي تجزئ عن الميت أن كان للضرورة مال وإن لم يكن له مال فعوله في الثانية وهو تجزئ عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال فانه ربما أومئنا عليه بأصل السؤال بأن يكون حاصل المعنى أنه لا يجوز له النبأ إذا كان له مال حتى ينجي حجة الإسلام لكن لو حج عن الميت أجره عن الميت وإن أتم بذكر الحج عن نفسه فانه متى كان صدق الحديث دالا على أنه لا يجوز النبأ في الصورة المذكورة فكيف يحكم بالجواز بعد ذلك هل هو لأننا فرضنا ما دفعنا من دفعه عدم الجواز هو البطلان لو دفع لا الصحة وبعض ما أخرجه الحديث بن سعد ذكر صحيحه سعد والكلام فيها اجاب عن قوله في هذه الرواية في آخر الرواية بنا وبين الأول أن الخبر يرجع إلى الجزء الأول من الحديث فعلا التوهم الذي أن نبأه الضرورة غير جائزة والضمير من المجرور في آخر الحديث إلى الميت يعني هو كان على الميت اجبا ولم يكن حج عنه ندبا الثاني أن المراد دفع توهم من توهم أنه إذا لم يكن له مال فانه ينجي حجة الإسلام فليس له ثواب حجة الإسلام ندفع هذا التوهم بأن كليهما مثابان إذا لم يكن على أحدهما ثواب حجة الإسلام فإن استطاع النائب بعد وجوب حجة الإسلام كتب الله له ثواب حجة الإسلام ثانيا وثواب الأولى بفضل والثاني على استطاعته كما دل على مضمونه الأحاديث الصحيحة انتهى ولا يخفى ما فيه والذي يبرز عندنا هذه الجملة الأخيرة غير متعلقة بالكلام المتقدم لما عرفت من المناقضة بل هي مكتوبة على مقتضى مطوية في البين مفهوم من سياق الكلام المتقدم وهو أن ثابا منع في صدر الخبر جواز النبأ متى كان ضرورة ذامال جوزه النبأ بعد الحج من ماله سواء كان ذامال أو لم يكن فانه قال في الرواية الثانية وإن كان له مال فليس له ذلك حتى ينجي من ماله الدال على عدم جواز النبأ حتى ينجي أو لا من ماله قال هو تجزئ عن الميت يعني يخرج من ماله سواء كان له مال أو لم يكن فإن الأجر له حاصل على كلا الوجهين وبعين ذلك نقول في صحيحه سعد ولا نبأ في ذلك الغيبة بالضرورة فيها فانه يجوز باعتبار ما كان عليه وهذا القيد في مقام الجمع غير بعيد بل شائع في الأخبار وليس هو إلا من نفيد المطلق ويقتضي الحام كما لا يخفى على ذلك في مقام القطع في كلام الأصحاب يعني أنه لا بد من تعيين المنوب ومقتضى الحام كما لا يخفى في ذلك في مقام القطع إلى المنية لتوقف حقيقة النبأ على ذلك لا يجب التلقظ بالكلام في حجة النبي وإن أعفاه الجهال تبه وبذلك على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن البرقي قال سألت رجلا بالحق الأول عن رجل ينجي عن الرجل بتمه باسمه قال الله لا يخفى عليه خاتمه ما رواه الصدوق والشيخ عن مثنى بن عبد السلام في القوي عن أبي عبد الله في الرجل ينجي عن الرجل

في ذلك كان النبأ الثاني

فتح النيران وحسبنا

قال النزيل ان الروايتين مختصتان بمخرج عن نفسه فلا ينافيان حجج التائب لا تراه اذا ثبت له في حق الحاج ثبوت ناسبه لان قوله
 كفعل للنوب عنه انتهى ولا يخفى ما فيه من التوهم وهل هو الا مجرد مصادره مع انه لا يخرج عن القياس بان ياتي على مقتضى كلامه هنا من
 انه يجب ان يكون فعله كفعله ان الحاج متى استطاع في بلاءه وجب عليه الحج من بلاءه فاذا مات يجب ان يخرج عنه التائب من البلاء بان
 فعله كفعله وهو لا يقول به بل يوجب الاستنجاء من البلاء بكلمة تكلامه هنا في البطلان وضح من ان يحتاج الى البيان الظاهر
 ان الحامل له على ذلك هو عدم وجوبه صريح في هذه المسئلة كما سيظهر لك اشهر الله تعالى في الخبر الى ما ذكره ثم قال
 بعد الكلام المتقدم وبطل على حكم التائب من الاجماع المنقول ما رواه الشيخ في الوثوق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
 قال سالت عن الرجل يموت بموت يموت في رجل راحم يحج بها عنه فهو بمنزلة من مات في الطريق بموتك فيل ان
 يفتي مناسكه فانه يجزي عن الاول قال هو مخصوص بما اذا حصل الموت بعد الاحرام ودخول الحرم لعدم ثبوت الاكتفاء بما رواه
 ذلك انتهى اول لا يخفى انه لا دليل في هذه المسئلة نحو الاجماع لان الرواية اول من فهم الوثوق الذي غادره كما عرفت جعله في
 من الضعيف ناسبا ما في لانهما من عدم الوضوح فيما اتفاه ولهذا ارد فيها بما ذكره مؤلفها مخصوصا بما اذا حصل الموت
 بعد الاحرام ودخول الحرم وهذا المعنى انما استفيد هنا من الاجماع اذ لا دليل من الاخبار غير هذه الرواية لما عرفت من عدم
 دلالة صحيحه من بلاءه من المقتضى مع ان ما تضمنته هذه الرواية من الاكتفاء بالموت في الطريق مطلقا معضدا بحمله من
 الاخبار التي جل على رجلها بمحج فحدث بالرجل حدث فقال ان كان خرج ناسبا في بعض الطريق ففدا جرحا عن الاول و
 الا فلا وما رواه في بي عن ابي حمزة والحسين بن يحيى عن ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعطى رجلا ما لا يحج عنه
 فان يترك ما ان مات في منزله قبل ان يخرج فلا يجزي عنه وان مات في الطريق ففدا جرحا عنه والشيخ رحمه الله قد جعل موثقه
 اسحق بن عمار ورواه في صحيحه الحسين بن عثمان على ما صابه حد بعد دخول الحرم وهذا المعنى وان كان موثقه اسحق بن عمار
 الا انه بعيد في رواية الحسين المذكورة وابعده من الرواية التي بعدها لمقابله الموت في الطريق الموجب للاجرام بالموت في المنز
 الموجب لعدم الاجرام ومن رواية المسئلة ما رواه في بي عن فروقا عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله في رجل حج عن اخوان في
 الطريق قال قد دفع اجرو على الله ولكن يموت في رجل يركب في حله فباكل نداء فعل اول الذي يضرر عندك
 الجمع بين هذه الاخبار هو انه ما على الاجر بعد الاحرام ودخول الحرم فلا اشكال لو مات في الطريق قبل الاحرام فان
 امكن استعانة الاجر بها ثانيا ولان ذلك شهر رواية قمار المذكورة وان لم يمكن فانها تجزي عن الميت وعليه يحمل الاجر للموت
 في الاجابة المتقدمة وهذا الوجه الاخبار وان لم يوافقوا الا صاحب الا انه مدلول جملة من الاخبار مثل ما رواه في الكافي في الصحيح
 الحسن بن عمار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله في رجل اخذ من رجل مالا ولم يحج عنه ومات ولم يخلف شيئا قال ان كان
 حج الاجر اخذت حجه ودفع الى صاحبه المالا وان لم يكن حج ايضا حبل المالا ثواب الحج ورواه في القفبه مرسلا مقطوعا و
 روى في القفبه مرسلا قال من اجل الله عليه السلام الرجل باخذ الحج من الرجل فهو بمنزلة من مات في شيا قال اخوان عن الميت
 وان كانت له عند الله حجة اثبت لصاحبه روي عن عمار عن ابي عبد الله في رجل اخذ من رجل حج عنده فانفقها فلما
 حضر وان الحج لم يبق الرجل على شيء قال لا يحل له ان يخرج عن صاحبه كما ضمنه من شئ ان لم يبق قال ان كانت له عند الله حجة
 اخذها منه فحمله الذي اخذ منه الحج فظاهر لان هذه الاجابة ان الحج فيها اتم من ان يكون حج الاسلام او غيره للتبطل
 بحيث يمكن الاستنجاء عنه من غير اخرى ام لا ولعل الوجه فيه انه هو كما اوصي الميت بما في من الحج انقل الخطاب الى الوصية
 الوصية لما نفذ الوصية واسا جرفه فنفذ ما عليه وفي الخطاب على الساخر وخشا انه لا مال له سقط الاستنجاء من اخرى
 بطريق القرطبان كان له حج عند الله ثم نفقها الى صاحبه التام والتمفضل الله تعالى عليه بكرمه وكتب له ثواب
 الحج بما يملكه من ماله والنية تقوم مقام العمل تمامه عند ذلك ما رواه في بي في القفبه مرسلا عن ابي عبد الله في رجل اعطاه
 رجل مالا ليحج به فمات عن نفسه فقال هو من صاحبه المالا ورواه في الكافي عن محمد بن يحيى فروقا قال سأل ابا عبد الله في
 الحديث لعل الوجه فيه ما عرفت في الاخبار الاولى من ان من اخذنا لا يخرج به عن غيره وضرب فيه فانه متى كانت له عند الله حجة
 جعلها لصاحب المالا فلا من جهل ذلك فان هذا الحج الذي حج عنه نفسه لم يكن له مال ليحج به من اخرى عن النوب عنه بكبره الله تعالى

الاول في هذه الرواية ما رواه في بي عن محمد بن يحيى عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله في رجل حج عن اخوان في الطريق

في حجة النيات بتسويتها

لصاحب المال لم افق على من تعرض للكلام في هذه الاخبار من اصحابنا بل ظاهرهم ردها لما فيها من مقتضى مواعدهم وهو
 متكمل مع كثرتها وصرحتها فظاهر ان الوجوه فيها هو ما ذكرناه قال السيد الشاذلي في بيان الاجر قبل العمل المتناهي
 عليه او ما يقوم مقامه بطلان الاجازة ان كان المطلوب عمل الاجر بنفسه كما هو المتعارف في جبر الحج والصلوة ورجوع الحال الى ما
 كان عليه فان كانت الاجازة عن متب تعلق بها وكلف بها وصبر والحكم او بغير ثبات المؤمنين ان كانت عن غير متب تعلق بالوجوه
 به ولو كانت الاجازة مطلقة بان كان المطلوب بمحصل العمل المتناهي عليه بغيره لم يطل بالموت وجب على حصة ان يشاجر
 من ماله من حج عن المشاجر من موضع الوضوء خاصة الا ان يكون بعد الاحرام فيجب من البغاة انتهى قول هو جده على مواعدهم
 التي يخرج عليها ولكن ظاهر الاخبار المتقدمة كما عرفت يدفعها وطرحها مع كثرتها وصرحتها من غير معارض من موى هذه القواعد
 التي بنو عليها مشكل هذا من قبل ما قلنا ان كثرة ما يثبتون على اصول مسلمة بينهم ويردون الاخبار في مقابلتها 5
 الواجب هو العمل بالانبياء ومقتضى ذلك القواعد بها لو ثبت بالنصوص وسبب اننا افشاء الله تعالى ما يؤيد ذلك في مسألة من
 استوجر على حج الافراد والفرق على ان التمتع واستوجر على طريق فضل الى اخرى فان القول بقتل الفاعل مع هذه المخالفات
 ورد الانبياء بذلك قبل على ما ذكرناه من ان الواجب هو العمل بالدليل لا بملك القواعد وما ذكره من توجيه الخطاب في الصورة
 المفروضة الى الوصية هو تنفيذ الوصية ولا يحتاج دليل فلو لم يكن ان التفتيد للبر للذمة مراعى بان ان الاجر بالعمل فلو لم يان
 لم يخرج الوصية عن هذه الخطاب فلنا هذه الاخبار فدل على انه في هذه الصورة يكسب الله حجرا الاجر ان حج سابقا لصاحب
 المال وان لم يكن له حج فان الله عز وجل جعله فضله بكسبه ثواب الحج وحينئذ فاذا دلنا ان انبياء على برائة ذمة الميت الاول فان
 الحج يكسب له وانما سقط الخطاب عنه فلما اذا يجب تكليف الوصية بالاستينجا ربانيا وبالحجامة فان كلامهم مني ^{انما} علم الاطلاع
 على هذه الاخبار وعلى طرحها والاول عند ظاهرهم والتا في مشكل ما عرفت كيف كان فان تكليف الوصية والورثة بعد نفوذ
 ما اوصى به الميت يحتاج الى دليل ليس فليس قد صرح الاصحاب بان التائب اذا مات قبل الاحرام ودخل الحرم وجبان
 بعد من الاجرة ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبا عائدا وقد صرح العلامة وغيره بان التائب اذا مات بعد الاحرام ودخل الحرم استحق
 جميع الاجرة لانه فعل ما ابرأه من النوب عنه فكان كما لو اكمل الحج قال في ذلك بعد فلان ذلك الحكمين يحتاج الى التفتيد اما
 الثاني فلا تامة انهم اذا تعلق الاستينجا بالحج المبري للذمة اما لو تعلق بالافعال المخصوصة لم يتوجه استيفاء جميع الاجرة وان كان
 ما في مبرئ للذمة لعدم الاثبات بالفعل المتناهي عليه واما الاول فلا تامة استيفاء اذا تعلق الاستينجا بمجموع الحج من الذهاب
 والاباء هو غير متعين لان الحج اسم للناسك المخصوص والذهاب العود خارجا عن حيزه وان كان الاثبات به متوقفا على الذهاب
 لكن يجوز الاستينجا عليها وعلى احدهما لانها على مفسود انتهى قول لا ريب ان المسئلة هنا غايتها عن المخصوص والاصحاب
 انما بنوا الكلام فيها على قواعد الاخبار فلهذا استدرك عليهم السيد الطائفي في المسئلة المذكورة بان ذكره وفله جده في ذلك
 وهو قبيح على القواعد المذكورة الا انك قد عرفت بما تقدم انه بما خرج احكام لبعض المسائل على خلاف ما تقتضيه القواعد التي
 يبنون عليها ولهذا قلنا ان الواجب في كل جزئ جزئ من الاحكام انظر الى الدليل الدال عليه فان جده لا يتوقف الامر هناك
 الا انما ذكره من النافذة الظاهرية يمكن خدشه اما النافذة الاولى فان ما ذكره وان كان منجها بالنسبة الى قواعد الاجازة الا
 انهم انما عولوا في هذا الحكم على الاجماع عليهم والاتفاق فذكرنا ان اصل المسئلة الدليل عليه من الاخبار وليس الا الاجماع وهي
 تكون هذا الحكم مستثنى من تلك القواعد بالاجماع المذكور قال جده فذكره في ذلك بطلان ذكره في الطريق لا مدخل لها في
 الاستينجا بالحج ما صورته وان كان قد احرى ودخل الحرم فمقتضى العمل ان لا يستحق الباقي التفتيد لكن تركه النصوص باجازه الحج عن
 الموت برائة ذمة الاجر وانقضى الخطاب على استيفاء جميع الاجرة فهذا المحكك ثبت على خلاف الأصل فلا مجال للطعن فيه بعد الا
 ثبات عليه انتهى ولما انما مشر الثانية فيها اذ لا ان كلامه مني على عدم مدخله الطريق في الحج مطلقا وقد عرفت انها حقاها سابقا
 والاخبار التي اوردنا اثر خلاف ذلك ولما ثابته انما ظاهر ان الاستينجا على الحج من الاثبات لا يخلو فيه الطريق سواء دخلها
 في الاجازة ام لا لانه من الظاهر البين لكل ذي عقل وتدبر انه لا يستينجا من غير ان يكون من البغاة فيبتكف الزائد والواحد
 وجب اسباب الطريق من ماله في هذه المسئلة هذا لا يكون ابدا ويجوز ان يكون من البغاة لا يمكن اصابه هنا و

في حجة النيات بتسويتها

في حجة النيات بتسويتها

في فتح البتة وحكا

وبالجملة فالأحكام إنما تبنى على الأفراد المتكررة لا المفردات المتكررة كما ذكره بناء على ما ذكرنا
 إلا أنه ينبغي عليهم الاستكمال من جهة أخرى وهو أنهم قد صرحوا بأن الواجب في الاستبصار عمن ما استعملوا في البتة إنما هو من البتة
 والحكم الشرعي فيه إنما هو ذلك لما عرفت من كلامهم وجه لا يجهل هذا الكلام في الطريق لأن يكون الاستبصار موضع عليها مضافاً
 إلى الحجج وكلامهم أعم من ذلك في كونه بعد الكلام المتقدم وكيف كان انتهى إلى الجبر ببعض ما استعملوا عليه استحق من الأجرة ^{بذلك}
 النسبة إلى المجموع وعلى هذا فإن نعلق الاستبصار بالحجج خاصة لم يستحق الأجر مع مؤنه بل الأجرام شيئاً من الأجرة ^{بذلك} بل ذلك المختص بغيره
 عن العمل المساجر عليه وإن كان من مفضل ما لا يتأخر الأجرة إنما توزع على العمل المساجر عليه ما يتوقف عليه من الأفعال الخارجة عنه
 ولو كانت بعد الأجرام استحق بنسبه ما فعل إلى الجملة ولو فعل الاستبصار بقطع المسألة ذاتها وأما الحجج وزعم الأجرة على الجميع و
 استحق الأجر مع الأرباب بالبعض بنسبه ما عمل ولو استوجر على قطع المسألة ذاتها والحجج وزعم الأجرة عليها خاصة وذلك كله
 واضح موافق للقواعد المقررة انتهى وهو ملخص ما ذكره جده في ذلك وفيه إنبات مفصلة قواعد الأجر ذلك إلا أن
 الكلام هنا إنما هو أنها ادعوا من عدم مدخلية الطريق في الحجج بناء على ما ذكره من أن الحجج إنما عبارة عن المناسك المخصوصة إلى
 آخر ما عرفت من كلامهم فإن النصوص التي تدناها ذلك على مدخلية الطريق فالاستبصار وإن وقع على الحجج خاصة إلا أن الطريق
 ملحوظ ومراعاة في الأجر ولهذا إن الأجر لا يميل إلا إذا بطل له من الأجرة ما يقوم بمؤنه طريقه ذاتها وفائدته وتل
 هذا حيث الناس من من لم يؤمنوا هذا وحسبنا فلا بد أن يقع للطريق بنسبه ما مضى منها مطاماً وإنما بعضنا ما ذكرناه هنا وأنه
 قمار المتقدم نقلها من التهذيب في الرجل الذي حج عن آخر ما في الطريق حيث قال فان نذر على رجل بركب في رحله وما بركب زاده
 فعل فإن ظاهر الخبر كما ترى أن الاستبصار وقع على الحجج من البلد مع أنهم يقولون أن الواجب إنما هو من المقاتل أن ما مضى من
 مؤنه الطريق كان مستحقاً للمتبين فلم يابراً سعادته منه بناء على ما يقولون من أنه لا يستحق على الطريق الأجر والحديث شامل ^{بذلك}
 بالطلافة لو كان الاستبصار واقعاً على الحجج مع الطريق والحج خاصة ثم إن كلامهم هنا مبنى على أن الطريق مفضل من الحجج والطلافة
 خاصة عرفت في المفضل وإن الأجرة إنما توزع على أجزاء العمل المساجر عليه دون مفضل ما نه التي يتوقف عليها ولما اشترى منه بحال فلم
 لا يجوز باعتبار التوقف عليها وأنه لا يمكن الأرباب بالفعل الأرباب أن يجعلها شرط من الأجرة فتفسير يحتاج إلى دليل مفضل
 الاستبصار على عمل الأفعال أن تكون الأجرة في مقابلة ما ياتي به المكلف من الأموال والأفعال التي بها يحصل ذلك الشيء المساجر
 عليه خلقه حقيقة ذلك اللفظ ولم تدخل إذا كان لا يمكن الأرباب وإنما بعضنا ذلك حول الطريق ذاتها وأما باقي الأسطاعة
 وأنه لا يجب عليه الحج حتى يكون له ما يقوم بمؤنه ذاتها وأما زيادة على أفعال الحج وإن كان الواجب عليه إنما هو الحج الذي هو
 عبارة عن المناسك المخصوصة إلا أنه لما كان هذا الفعل لا يمكن الوصول إليه بقطع هذه المسألة اعتبر ذلك في الأسطاعة وجعلها
 جزء من المال بازائها فحرم كونها مفضلة لا يمنع من أن يجعل لها جزء من الأجرة بحيث أنه مع الوث يوزع عليها وعلى الحج والله العالم بتعليقه
 قد صرح الأصحاب بقص ما نه لو صد الأجر استبعد من الأجرة ما قابل للمختلف ذاتها وآتياً وبما ظهر من بعض عبارات كبار الشرائع
 أنه لو كان الصد بعد الأجر ودخل الحرم فإن الأجر يستحق جميع الأجرة كما عرفت في المثل إلا أن السبيل السند في ذلك وفيه حجة
 في ذلك صرحا بعدم مايل بذلك قال في كونه بعدان صرح بتوزيع الأجرة على ما أتى من العمل المساجر عليه وما مضى من مؤنه ولا فرق بين
 أن يقع الصد قبل الأجر ودخل الحرم أو بعدهما أو بينهما وإن اشترى العبارة بخلاف ذلك لأن عدم الاستعادة مع الوث
 لو وقع بعد الأجر ودخل الحرم إنما ثبت بدليل من خارج فلا وجه لاحتوائه عنهم به واطلاق المصنف للناس أنه مع الصد قبل
 أحكام حيثما من الأجرة بنسبه المختلف وكيف كان فظاهر أن الاستعادة إنما ثبت إذا كانت العبارة لسنة معينة بأن تكون
 معينة بذلك السنة أما المطلقة فإنها لا تستحق بالصد يجب على الأجر الأرباب بالحج بعد ذلك قال في التذكرة ^{أنه} أن كانت العبارة
 في ذلك منه وجعل على الأجر الأرباب بها مؤنثاً ولم يكن للمساجر فتح العبارة وكانت الأجرة بكمالها للأجر وإن كانت معينة فلا
 يرجع عليه بالمختلف فينبغي أن يفتح العبارة ويترك العبارة الرجوع بالمختلف إلى الحجية بمعنى من غير تفصيل بين الأجر والغير
 والمطلقة يرجع عليه مطلقاً ^{بذلك} فينبغي أن يفتح العبارة ويترك العبارة الرجوع بالمختلف إلى الحجية بمعنى من غير تفصيل بين الأجر والغير
 ذلك العمل شرط غير هذا الكتاب في التشرع منه

في حج التباين

وعدم التخيير في هذه الصورة ^{بما} يكون بعدم جواز العدول في الشئ بالشيء الذي لا يرد عليه سخطا له الرجوع وكف كان فسادا
 في الغرض من تخصيص التوبة المذكورة بالصورة التي ذكرها كل نظر بل الظاهر منها الاطلاق بل في الدلالة على الضرر وعدم التخيير مع
 انه حكم بالاجزاء والله بانها مخالفة لما فيه من الفضل وذا بالواصلة وحمل على التباين الثاني هو تخصيص الاجزاء ^{بصورة} ما اذا علم ان قصد
 المسافر يحصل الاجزاء متبعا للدليل عليه ولا اشارة في التوبة المذكورة والظاهر ان الحكم لم يحل التوبة على ما ذكره هو نصيبها
 على قواعد الاجزاء وقد عرفت ما فيه والظاهر هو العمل بالتخيير على اطلاقه والله العالم ^{فما} ما نوسر عليه في طريق مخصوص هل يجوز له المخالفة
 ام لا اقول احدها جواز العدول مطلقا وهو القول عن الشيخ والمفتي في المنفعة وهو ظاهر الصدق فمن لا يحضر الغيبة ^{بصورة} ولا يملكه في
 واثباتها انه لا يجوز له العدول ^{بما} مع نقل الغرض بذلك الطريق المعينة وهو اخبار الحق في الشرائع بل الظاهر ان الشهور بين المتأخرين في ثباتها انه
 لا يجوز له العدول ^{بما} مع العلم بانفس الغرض في ذلك بعد نقل القول الاول عن الشيخ في جملة من كنهه والمفتي في المنفعة والاصح ما ذهب اليه الشيخ
 من عدم جواز العدول مع نقل الغرض بذلك الطريق المعين بل الاظهر عدم جواز العدول ^{بما} مع العلم بانفس الغرض في ذلك الطريق وانه هو
 وعنه قوله عند المسافر مع ذلك في الاول وجوب الوفاء بالشرط مطلقا استدلال الشيخ على ما ذهب اليه بما رواه في الصحيح عن جرير بن عبد الله قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم من اجل اعطى رجلا اخبرني عن من الكوفة فخرج عن الكوفة قال لا بأس اذا مضى الناس في تلك الصدور هذه التوبة في
 الصحيح عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن جرير بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن جرير بن عبد الله عن جرير بن عبد الله عن جرير بن عبد الله
 ظاهر بل صرح فيها ادعاء ولا معارض لها في الباب الا مخالفة قواعد الاجزاء فلهذا اضطررنا في الجواب عما قال في كنهه نقلها دليل الشيخ
 في لا نذكر صريحا على جواز انفس الغرض ان يكون قوله من الكوفة صفة لرجل لاصلة فيجوز ولا يخفى ما فيه من التفتت البعد الذي لا يخفى
 على ^{الشيخ} تارة في التفتت في غير مخرج بالدلالة على ما ادعاء لجواز ان يكون قوله من الكوفة مطلقا بقوله اعطى لا بعوله فيجوز عنه وهو اشد
 نفسه او بعد ذلك لعرف فانه قال على ان كلامه المذكور لا يظهر قلة من نقل حال حياك واعترف بانفسه في ذلك التفتت
 حصر في كتاب التفتت بعد نقله ثم ان الحديث يحتمل على عدم نقله من الطريق ان التفتت فيجوز عنه فيجوز انفسه الى
 ما ذكره الحق ما تقدم نقله عنه ثم زاد اخرا ^{بما} وهو كون المدفوع اليه وجه الترتيب لا الاجزاء اقول حمل التوبة على الوجه الاول والله
 ذكره في التفتت عن كنهه فيجوز على قواعد الاجزاء والعمل بها على ظاهرها كما هو ظاهر انفسه المتقدم ذكرهم واستثناء هذا الحكم من قواعد
 الاجزاء ^{بما} ممكن لا بعد فيه وقال في كنهه ^{بما} وقد قطع ^{بما} وغيره من التفتت مع مخالفة وان نقل الغرض بالطريق المعين لا نه بعض العمل
 المسافر عليه فلا مثل بقوله ويشكل ان المسافر عليه فيجوز من الوافع عليه طمع المسافر المعينة ولم يحصل الاشارة به نعم لو نقل الا
 سببا فيجوز الامر من غير انفسه بالاحكام بالاجزاء ما ذكره انتهى في صرح جملة من الاصحاب من بانفسه السور فيجوز لم يجز له ان يوجز
 نفسه لا حرم حتى ياتي بالاولى فضل اخرون بانه اذا سجد الاجر للشيخ عن غيره فاما ان يعين له التفتت ام لا فيجوز لا يصح له ان يوجز
 نفسه للشيخ عن اخرون في تلك السنة لا يستحق الاول ما قصه في تلك السنة لا ليجز فلا يجوز فيها الى غيره ويجوز ان يسافر سنة اخرى غيرها
 لعدم المناهة بين الاجزاء بل لكن معتبر في صحة الاجزاء الثانية اذا نقلت سنة واحدة عن السنة الاولى كون الشيخ عن واجب فوري او غيره
 التفتت والذي قف عليه تمام ذلك على ذلك تارة في الاسلام في الكافي والصدور في الغيبة في الصحيح عن محمد بن اسماعيل قال امرت
 رجلا بالبايع عن رجل باخذ من رجل خجة فلا تكبه له ان باخذ من رجل اخرى فينتس بها ويخبر عنها ^{بما} ان لم تكبه احد بها
 فذكر انه قال احيى ان تكون خالصة لو احدها كانت لا تكبه فلا باخذها وتكاثرت الاجزاء الاولى مطلقة فطالوا جمع منهم الشيخ
 في المنع من استجاره ثانيا وحمل المقصود الجواز ان كان الاستجار سنة اخرى وهو من بل مجمل فورا جواز الاستجار للسنة الاولى اذا
 كانت الاجزاء الاولى موصفة ^{بما} مع تخصيص الموجع على ذلك وعلى القول بعدم انفسه الاطلاق التفتت ونقل عن شيخنا الشهادة
 في بعض محققينا انه حكم بانفسه الاطلاق في كل الاجزاء التفتت فيجب المباداة بالعمل بمكان مستند غير واضح فغيره
 كان المسافر عليه في الاسلام اوضح المسافر بارة الفورية وقفت الاجزاء على هذا الوجه انما ما ذكره انتهى اقول سنة الاطلاق المنع
 الى التفتت وكذا مع ان ظاهر الاصل في ذلك لا يخفى عن نظرنا في العلامة في التفتت بعد ان نقل عن الشيخ انه اذا اخذ الاجر خجة عن
 غيره لم يكن له ان باخذ خجة اخرى حتى يفضي اليها اخذها ما هذا لفظه ونحن نقول ان ساجد الاول سنة الله اخذ الاجر خجة عن
 غيره لم يكن له ان باخذ خجة اخرى حتى يفضي اليها اخذها ما هذا لفظه ونحن نقول ان ساجد الاول سنة الله اخذ الاجر خجة عن
 غيره لم يكن له ان باخذ خجة اخرى حتى يفضي اليها اخذها ما هذا لفظه ونحن نقول ان ساجد الاول سنة الله اخذ الاجر خجة عن

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه الشيخ في جواز العدول في هذه الصورة

فتح البکرا

عن ثم قال ولعله لا خلاف فيه انتهى ولا يخفى عليك ان دليله الاول قد مر في
 للسنة الاولى في حق الخبر فظهر من خبره علم الجواز لا انه وان كانت الاخبار الاولى غير متينة بزمان لكن يجب انبانها في السنة الاولى
 فلا يجوز حينئذ صرف العمل فيها الى غيره وان ساجر للثانية او مطلقا جاز انتهى وهو ظاهر في اخباره اقتضاء الاطلاق التحليل وان كان في
 هذا البحث والاطلاق ينبغي التحليل في الشرائع في هذا المقام ايضا فان اطلق الاخبار في حق التحليل فبالم بشرط الاجل وعلى هذا النوع
 جله منهم واليه يشير قوله المحقق هنا ان كان الاستصحاب لسنة الاولى فانه شاعرا بالثبوت المذكور والسبب من التمسك بالسنة الاولى استصحاب ذلك مع
 اخر كلامه يادى به في ذلك في حجة الاسلام من كتب اشراط الفورية فيها اوضح الساجر بارادة الفورية والا فلا وانما خبر بان ما ينوع عليه
 المسئلة هنا من اقتضاء الاطلاق التحليل غير واضح المسئلة فذا ختم الحق الاردبيلي في شرح الارشاد على صحة هذه الدعوى بان الحج فورية وان
 مطلق الاخبار ينبغي انصال زمان مدة فورية الحج بجميع افراد المندوب المندوب مطلقا لا فورية فيها مع تليين ذلك ان الاستصحاب هنا عن حج
 سلم فالأخبار الدالة على الفورية انما دل على الاول بالنبه الى من يجب عليه الحج فانه يجب عليه المبادء به ولا يجوز له التأخير لا بالنسبة الى
 تاسير فورية بها على الاول لا بسبب الفورية على الثاني كما لا يخفى ولعلك الثاني مجرد مصادره على المطلوب دعوى ذلك مطلق الاخبار لم يعم
 عليه بهان كما ذكر السيد السنداء وقد قد بذلك القول المنقول عن الشهيد ومثله جده في ذلك فلم يبق الا ان يثبت اليه اخر كلامه من دعوى
 الاجماع والاعتماد عليه في مثال هذه المقامات لا يخلو عن مجاز في قول الشهيد وبسبب المسئلة في حق علم بيني وبينك في الدعوى لواط
 انقض التحليل فلو خالفنا لاجبر فلا اجرة له ولا اهل لعدم فكل منهما الفسخ في اطلاله في خبر فورية لو كان لا لعدم خبر المساجر خاصة
 وظاهر الكلام لا يخلو من نافع لان ظاهر صدق الكلام انه على تقدير اقتضاء الاطلاق التحليل فلو اخرا الاجرة عن السنة الاولى الى الثانية
 اخبارا ثم حج في الثانية فانه وان حج حجة واجزة عن المندوب كما متج به الاصحاب اثم بالتأخير فانه لا يستحق اجرة مع انه اخر كلامه باعتبار
 حكمه بان الاجر المطلق لواهل لعدم خبر المساجرين الفسخ والامضاء قال على انه يجب الاجرة في الصورة المذكورة هو صحة حج الاجبر
 واخره عن المندوب استخفافه الاجرة وان اثم بالتأخير كما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في ذلك واحتج اليه بسبب السيد السنداء في قوله لو انعكس
 الفرض بان ندع عن السنة العتية فشكل مفسا من انه زاد خبرا ولم يخالف الا الى الفضل كما تقدم في رواية ابن بصير ومن مخالفته الشرط وامكان
 نعلق الفرض بالتأخير فان مرادنا بالعرض لا ينحصر في تركه المذكور الاجرة مطلقا وظاهر المسئلة ان اخبار الفسخ مع العلم ما يتفاد الفرض
 في الفسخ المسئلة محل توقف لعدم النص فاعترف بذلك انه لو ساجر اثنان لا يقع الحج في عام واحد مع السابق منهما دون الاخر لا يستحان
 الاول منافعة في تلك السنة للحج كما قد بينا به وان لم ينجحوا سابقا بان اقرنا في عقد واحد واشبه السابق بطلا مع الاشاع وفوقها عنها لان
 الحج الواحد لا يكون عن اثنين لاعتدال اشاع الترجيح من مرجع هذا في الحج الواجب اما المندوب فقد دلنا الاخبار على انه يجوز الاشتراك
 به واذا جاز ذلك جازت الاستنابة منه على هذا الوجه كما ذكره جمع من الاصحاب في الظاهر فخصص جواز الاستنابة في السجدة على وجه الشريك
 بما اذا ارادوا الفعل عنهما معا بشرط ان يكونا في ثوابه اما لو اريد من التوبة فعل الحج عن كل واحد منهما فهو كما حج الواجب كما نبه عليه في ذلك ومن
 الانجا الدالة على الشريك في الحج للشيخ في حجة معا بين قمارا وحسنه عن ابي عبد الله قال قلت له اشرك ابوتي في حجتي قال نعم قال اشرك اخوتي
 قال نعم ان الله عز وجل جعل لك حجما ولك اجر بصله اياه وعن هشام ابن الحكم باسنان بن ابي عبد الله عمن عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الشريك اشرك اياه واخاه وطراة في حجة فقال لا يكت لك مثل حجتهم ويزداد اجرهما بصلتك وفي حجة بصلتك عن ابي الحسن عمن اشرك
 في حجة في رواية محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عمن قال لو اشركت في حجة لكان لكل واحد حجة من غير ان ينقص حجتك شيئا الى غير ذلك
 من الاخبار وقد يفتقر ذلك الواجب ايضا كما اذا ندجنا عن الاستنابة بالاشراك في حج يستفيو فيه ذلك الله العالم ^{روى الصدوق في عترة}
 تعالى مرقد في الفقه في الصحيح عن البرزطي عن ابي الحسن عمن قال سألته عن رجل خذ حجة فقطع عليه الطريق فاعطا رجل حجة اخرى يجوز له ذلك
 فقال جاز له ذلك بحسب الاول والاخر وان كان يصح غير الذي فعل اذا وجد من يعطيه الحجة قال نعم الحق البتة حسن كتابه المتفق بعد
 ذكر الخبر فذلك هذا الخبر لا يلاهم مضموننا وهو المعروف بين الاصحاب في طريق اخرج الخبر وهو قد نفعها الى من حج على وجه الاستصحاب وانما
 بان القول بان الدفع يكون على سبيل الترتيب ليس مجرد عندنا وانما يحكم عن بعض العامة واخبارنا خالصة لفتنة الدفع راسا على حسب
 ما وصل اليها ببلغه فينا واطارها لا مانع من الدفع على وجه الترتيب وانما الكلام في صحة دفعه بطريق الاخبار لما يراى من منافرته
 للاخلال في العمل باجتناب رزق الغنم بدي في مبالغة العوض بكونه مستحكما هو مقتضى عند المعاضة بخلاف الترتيب فانه بل ان عليك رزق
 بمصون العمل فيه لا يخرج عن التخيير بين الغنم به منبسط عنه للزوم وفاء الدافع وبين كونه مذكور في المدعوع او عوضه ولعل الاجماع

فتح النبا

منعطين الصواب على فساد الاخبار فلا يلتفت الى ما ينافيه واذا كان الذبح على غير وجه الاجازة سائعا امكن تنزيل هذا الحديث عليه
نابذ كون المجتبى طهورا وانما جاز اخذ الثانية والكمال هذه لغوات التمكن من الاولى عدم تعلو الحج بالذبح على وجه منع من غيره كما هو مذهب
صوفه الاستينجا وكذا كونه محسونا لها حصول الثواب لكل منهما بما يملك نوى يستفاد من هذا انه لا يكتفى بزدي على الوجه المذكور الوج
نابذ ظاهرا ما يرفع على سبيل التزوي غير مضمون على الاخذ مع تعدد شرط الدافع ولم يحصل في الفرض الذي ذكره بفتح ان يعلم انه ليس
المراد بقطع الطريق في الحديث منع من الحج وانما المراد اخذ نطاع الطريق ما معه بحيث يقطع عليه الوصول الى الحج انتهى اقول لما كان
هذا الخبر مذهبنا هو بطلان على جواز تباينه واحده عن شخصه في عام واحد فلهذا في صلب السلسلة انما هو الصواب المقتضى الوفاء بوعده
الاجازة المنقولة عليها تصادق نوى فلا مندوحة عن سلب اجازة التاويل فيه وهو محل المجتبى على الاستينجا وان احكم المجتبى لا على وجه الا
اجازة بوجه كانت الاطلا او الثانية فان هذا للقطع على وجه الاجازة بكتب له ثواب الحج بغيره وانما يحتمل بعض ما اشغنا في الخبر بوجه
اخترنا المصطلح الاول انما اعطاه ملائجه على المعطين كلها وفرض استبانها اياه فينبغي حل الاستينجا والثاني على الحج في سنة اخرى بعد هذا
ان الفرض للاستينجا والثاني التوصل الى قطع الطريق بالمال الثاني للفتح عنها في سنين والظاهر انما يسهل لان ظاهر الخبر ان تلك السنة الاولى
مجزية عنها ما لا تذكر الاصل بغيره لو كان عند احد قد يسهل لشخص فان حيا الوديعة وعليه حكم الاسلام وعلم ان الوديعة لا يورث جازا
ان يقطع اجرة الحج بغيره من الحج عنه لانه خارج عن ملك الوديعة ولا يورث في ذلك اذ الوديعة الشئ طاب ثلها في الصحيح عن يده
الحج من ليعبد الله قال عاله عن رجل استوفى فقال له ذلك ليس لولده شي لم يحج حجه الاسلام قال حج عنه فما فضل عظمهم وطلال
الولاية المذكورة بفتح عدم الفرض بين ان يكون المستوع عالما بعدم اداء الوديعة ام لا يملك من الحاكم انما هو صريح جله من الاستينجا
منهم المحقق والعلم من غيرها فيفيد جواز الاخراج بعلم المستوع ان الوديعة لا يورث الا وحيث لا يورثهم بغيره في نظر المخرجين والوديعات
الضارة لا يورثها اجرة الحج وان كان خارجا عن ملك الوارث الا انه يخبر في جهتها الفضة وله حج بغيره الاستقلال بالزكاة والاستينجا
بدون اجرة الثلث في منعه من الزكاة على موضع الوفاة وانما خبر بانه ليس بخصيص الخبر بهذه الامور المنقولة عليها بدنه اولى من تخصيصها بغيره
اعطين في التذكرة مع ذلك من الغيرة فلو خاف على نفسه ما لم يجز له ذلك فظاهر ان الضوابط بجميع الخطوط وانما خبر بانه قد علم
التمكن من الحاكم واثبات التوجه عند الاول لا يستلزم وهو مفيد للتصريح بغير دليل وحكي في الله فولا بالتصريح اذن الحاكم مطلقا وسبعا وعلا
الشايح وجه السعد باطلاق النص الوارد بذلك افضائه الى مخالفة حيث يستند وجهه ان الامر في الرواية وان كان انما وقع لبره بل يملك
الان خصيص السائل من المحوطة في الاحكام تكانة قال فليحج عنه من بابه الوديعة وهو يكون الخبر مطلقا ما لا كل من يله وديعة على
المذكور يمكن من استئذان الحاكم ام لا مع ما يلزم من ثباته على ذلك من انه لو لم يمكن اثبات التوجه عند الحاكم لنرم سقوطه بناء على هذا الشرط
لرأيه دالة على وجوب الاخراج وانما اوردوا التبدل في ذلك على جهة من حيث فعل عن جهة من سبيل السعد الذي ذكره في الله انه قال
على وجه السعد المطلق الشئ الوارد بذلك ثم رده بانه غير جدي فان الرواية انما تضمنت ما اضافه لبره بالحج عمره عنه الوديعة وهو
اذ من زيادة انتهى فغير ان الظاهر من الخبر المذكور بل وانما الاختيار الواردة في الاحكام انما هو اذ فان دون كل حكم عام وهو ما يبان
حكم حج الوديعة الوديعي مطلقا بريد او غيره بالقبول التي تضمنتها الخبر ولو خفف الجواب ان الخارج عنهم به باشتراط ان لا يكون
يستلزم من حكمهم من اخبارهم حكم عام الانا وذا وذلك بظهور كون النص مطلقا يكون المراد من كل من يله وديعة بغيره وعلم بالحج
في خمسة فانه حج عند اخذنا باطلا نوه من حقوق ام الصادق لبره فانها غير المحوطة ولا مراد لما عرفت ثم قال في كتابه الحكم
السامي والرب ان الاستينجا الحاكم مع امكانه اولى اقول لا يرب في الاذلة بناء على ما ذكره من اطلاق الخبر فان حصل حثا ما استغاثه
فلا عرف هذه الاذلة وكذا امكن ثبات النص عنه او لم يمكن بل العمل بالخبر على اطلاقه هو الوجه لخصه مصرح به وعدم ما ينافيه ثم
انه لا يخفى ان مورد الخبر الوديعي هو ما من المحوطة الملقية في النص الذي ينفى انه لو كان له دين عند شخص لم يملك مقتضى
عند شخص فانه يجب عليها اخراج الحج على الوجه الوارد في الخبر فموجب له اعتبار استئذان الحاكم في الدين فانه لا يفتقر الا بقبول الحاكم
او ما في معنا وهو محل توقفه في نفسه الخبر ان المستوع يحج والا حجاب مذكور والله يشاء جيل قال في كتابه ان مقتضى الرواية
ان المستوع يحج بالنظر لكون جيل الاستينجا ان كان اولى خصوصها اذا كان الاجر انجب بملك من الوديعي هل الامر بالحج كما في الخبر
فحصله والوجوب ظاهر فينا التفسير الثاني في ذلك الثاني في حجب مترج بان اخرج الحج واجب على المستوع لظاهر الامر ولو دفعه الى

في حج التائب

الوارث ما خبا واضحا ان لم يتبين منه الاداء فان ذلك وهو حسن اهل الوفاء على ظاهر الخبر لكن يجب تفهيم ما اذا كان صاحب
 الوصية له اهلته التاييه وهل يتعد الحكم الى غير حجة الاسلام من الدين الحسن والزكوة بل نعم لا شراك الجمع في الخبر المجوز وقيل لا
 قصور للزكوة الخالفه للاصل على وجه ما نال في ذلك بعد نقل القولين المذكورين في الجواز بشرط العلم باضمار الوارث من الاداء في الجمع حسن
 انتم الله والمسئله عندكم مثل توقفه لعل مني كلام الاصحاب في الحان بالود بعد كما تقدم والاعلان بالجمع ما هو من ذلك من باب
 تنقيح الناطق المنطوق لعدم ظهوره في الود بعد وبعدها من الدين للمال المتصور وعدم ظهوره خصوصية للجمع دون الدين والخبر
 ونحوها الا ان من عدم ظهوره خصوصية لا يدل على العلم اذ يجوز ان يكون للجمع خصوصية في ذلك لكن خبره كما تقدم نظيره في تراجم
 دين الحج من الذين يمكن ان يرجح ما ذهب اليه الاصحاب بما رواه الشيخ في باب عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جعفر الجعفري عن محمد بن
 ابي الحسن في جوابه وله ورثه فجا رجل فادعى عليه مالا وان عند رهناء فكيف ان كان له مال ولا يبين له عليه فليأخذ ماله مما في
 يده وليرد الباقي على ورثته ومضى اقرارا عند ^{الخبر} وطول بالبينه على عواء وادعى فقه بعد اليقين في قول نعم البينة والورثه ينكرون فله
 عليهم من يملكون بالله ما يملكون له على يمينهم حقا ورواه الصدوق ايضا عن محمد بن عيسى عن القريب فيه انه جعل حكم الرهن هنا
 كالود بشرط في الدين كالحج في جوبه خبره اما بشرط عدم امكان اثبات الحق الحاكم الشرعي للخصم الشيخ حسن كلام في المنع في هذه
 الرواية بما راد قال في بعض ما خرى الاصحاب في تخبره معنى هذا الحديث كلام لا اراد سديلا لا يثبتانه على ثوبه مخالفته للاصول من حيث
 دعوى المقر بالود بعد ان في ملة الميت حجة الاسلام وهو مقتضى تضع المال على الوارث بغير بينه وماله الى نفق اقرار المقر في حق فقهه من
 ليس له سبيل مخالفته للاصل المعروف في باب الاقرار واخبره والتخبر انه ليس الحال هنا على ما سبقه فان الاقرار الذي لا يجمع في حق
 غير المقر الدعوى لا تقبل البينة اتما بوضوح اذا كان متعلقا بالمال المحكوم بملكه لغیر المقر المدعى بشرط لو باقرار اخر باو عليه ما
 منفصل بحسب القوانين العربية عنها واما مع انتفاء ذلك كله كما في موضع البحث فان الاقرار بالود بعد اذ وقع منضالا بذكر اشتغال
 فتم التمسك بالسودج بالجمع او غير لم يكن اقرار للوارث مطلقا بل هو في الحقيقة اعتراف بما لم يستحق الاخراج في الوصية الذي يذكر من حج او
 غير اما باجته ذلك على تقدير ما لا يخفى او بعض منه فيقدر بالفضل عنه او على تقدير التخيير بينه وبين غيره اذا كان للبينة مال اخر له
 غيره لك من الاحكام المفترضة في موافقها وكيف يجعل ان يكون مثل هذا الاقرار للوارث مع كون الكلام المنضال جملة واحدة لا يتم معنا
 ولا يستعمل الغرض الا باستيفائه على ما هو متفق في محله وبخاصة الامرات المنجزة في معنى هذا الغرض ان يكون المقر هو ما يحصل من مجموع
 هذا الكلام لا ما يقع في ابتدائه بحيث يجعل قوله اقرار واخبره دعوى تمام تنقيح المقام بمباحث الاقرار البتة ان تقر ذلك علم ان المشفاد
 من الحديث بعد ملاحظة هذا التخبر وجوب اخراج التاجر من الود بعد حجة مال سواها مجتبه من التاثر وكون ما فضل عنها للورث
 واسمع بالجمع اذن له في تعاطيه بنفسه لا في استنابه غيره فلا بد في غير ضرورة السؤال والجواب من سبيل ان له من الولاية العامة في مثله اذا
 لم يكن الودعي من له ذلك كذا القول فيما لو تضمن الاقرار نوعا اخر من التوفيق فان القدر الذي يحكم به حج اتما هو تقديم الحق على الوارث واما
 لطريق تفهيم يرجع فيه الى القواعد والافاس على امره في خبر السائل بالجمع فانه يخص بذلك الصورة الخاصة فلا يجعلها انتهى كلامه زيد
 مقامه وهو جيد بنفسه الا ان قوله في اخر الكلام وامر بالجمع اذن لم في تعاطيه بنفسه لا في استنابه غيره فلا بد في ضرورة السؤال والجواب من
 استبدان من له الولاية العامة في مثله فان غيره من الاجال سنة اثنى الاختلاف ما رتب اوجبا الاختلاف ذلك انه ليس في المسئلة كما عرفت
 الا هذا الخبر خاصة وقع فعوله ان امره بالجمع اذن له في تعاطيه بنفسه لا في استنابه غيره اتما ان يجعل على خصوصية السائل ويكون قوله فلا بد
 في ضرورة السؤال والجواب سبيل ان الحاكم يجب ان يحكم في خصوص عدم الاطلاع في الاخبار فانها انما هي خبرية لذلك السائل
 من خبره مقتضى عليه فعوله لا بد في ضرورة السؤال والجواب ان الحاكم لا يجعل له عدم دونه من الخبر وليس موله وان زاد بكتابه
 الاقل ما قد ما يباين وشدنا ان كان من ان الراد من الخبر نيا فاعلم عليه لكل من كانت عنده ودعية لغیر مع الشرط المذكور في الخصم
 للسائل فهو صحيح لكن قوله فلا بد في ضرورة السؤال والجواب الى اخره لا يفيده ظاهره بل على غير من الدين الحسن والزكوة مثلا بان
 يكون حكمها حكم الحج في تقديمه على الوارث لكن لا بد من استبدان الحاكم وفيه انه قد صرح بذلك بعد هذا الكلام فعوله وكذا القول
 فيما لو تضمن الاقرار نوعا اخره وقع فلا يمكن حمل الكلام المذكور عليه وبالحكمة فان ظاهر الكلام المذكور لا يخلو من المقصود وعلاه
 لتصوره في الكلامين فهو في الصلابة والقدرة العام اخلافا لاصحابه حتى فيما اذا انفصل الاجر خبره المشاير عليه فقال الشيخ في

في فتح النبيا

هذا هو الحق الذي لا يغيره شيء

والظاهر انما هو الاجتزاع بالحق عن المساجرة ثم اخذ حجة نقله عن المساجرة التي حار حجة عن نفسه فاساء فعله فضاها عن نفسه
 والحق باق عليه للمساجرة ان يحج عنه فيما بعد ان كانت الحجة في الذمة ولم يكن له في هذه الاخبار وان كانت معتبرة انفسه الاخوة كان
 على المساجرة ان يبايع من يبايعه وهو خبا ابراد برن العلامة في كبر وهو في حجة ثالث من السوء عن في الاخبار المطلقة واستخافه
 الاجرة واما المعتبة في كبر وهو في حجة ثالث فانه ينفسه الاخبار ويشترط الاجرة واستدل العلامة في النسخ بان من اني بالحق الفاسد
 فعلا وقع الحج على وجه المادون فيه انما اذنت له في حجة صحيح فاني فاسد فمقع من الفاعل كما لو اذنت له في شره عين بصفه فاشرها بغير ذلك
 القصة فان الشره يقع له دون الامر اذا ثبت انه بقلب اليه نقول انه قد استند حجا وفع منه لم يرضاه عن نفسه كان عليه الحج عن المساجرة
 بعد حجة القضاء لانها تجب على الفور انتهى ضعفه اظهر من ان يطلع الى بيان احوال الحق المعبر والعلامة في كبر اجزاء القضاء عن المساجرة
 فضاء من الحجة الفاسدة والقضاء كما يجري الحج عن نفسه فكذلك عمن حج عن غيره ولان انما الفاسد اذا كان عفوية يكون الثانية في الفرض
 مفوضا لو وجب حج آخر في سر لو بايع مع مثل الوفون غاد الحج واخرا عنها سواء كانت الاخبار معتبرة ومطلقة على الاقوى هو ظاهر
 موافقة هذا القول هو الاقوى هو ظاهر هو ظاهر هذا القول وهو الاقوى بذلك عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الوثوق عن اسحق بن عمار عن
 اسحق بن عمار عن عبد الله بن في رجل حج في حجة شبا بله فيه الحج من قابل او كفارة قال هي الاول نامة وعلى هذا ما اخرج وقرئ اسحق بن عمار
 في خبرنا تقدم قال فلان بطل يثني بفسد عليه حجة حتى يصير عليه الحج من قابل المجري عن الاول قال نعم ذلك لان الاجرة ضا من قال نعم
 وظاهر الخبر المذكور ان الحجة الاولى حجة عن غيره وبوجه ذلك يكون الاجرة مستحقة للاجرة على هذا القول سواء كانت الاخبار
 مطلقة او معتبرة فذكر من على القول الاول استنباطه الاجرة وما ذكرناه ينص على ما في بناء الحق من شعبة استعانة الاجرة وعدها على القولين
 فمن حج عن نفسه استند حجة من انه هل تكون الاولى هي الفرض ^{تستحب} فاساء مجازا والذا يستحب والعكس فان قلنا ان الاولى فرضه والثانية
 عفوية كما اخبر الشيخ بذلك عليه حجة زكاة التوجه مستند تلك المسئلة فقد ثبت ان المساجرة با تمام واستحق الاجرة وان قلنا الاولى
 فاساء والا تمام عفوية والثانية فرضه كان الجميع للذات الثانية فاستقامت الاجرة ان كانت الاجرة متعلقة بزمان حجة ذلك نامة متى كانت حصة
 زكاة الواردة فمن حج عن نفسه لت على ان الفرض هو الاول وعلينا اسحق بن عمار الخ صا بالنايب في لنا على ان الفرض هو الاول كما قدمنا ذكره
 فان الواجب هو القول بذلك عدم الالتفات الى القول بخلو من الدليل فلا يصلح لان يصير بل لا يلتزم اليه ومن ذهب الى كون الفرض الثانية في
 حج عن نفسه انما بني على الطعن في حصة زكاة من حجة ^{الاجرة} هو مع قطع النظر عن ضعفه عدم الاضرار بصفه الترابية ^{الاجرة} لا يجري في المنايب
 لدلالة الروايتين المتفادتين الواردة في خصوص الناب على ان الاولى هي الفرض بالجملة فان الظاهر هو صحة الحج مطلقا كان الاستنباط
 او مقبلا بالسنة الاولى انه قد فرض ما عليه بالحجة الاولى واستحق الاجرة وما اطالوا به من الاحتكام الى والناشاة القرينات كلة مطول
 بغير طائل فان ما ذكرناه هو مدلول الاخبار التي هي المعتمد في الابراد والاصدار والله العالم ^{المسئلة الثانية} ان الخلاف بين الاحتساب بين في
 في انه لو بايع انسان بالحج عن غيره بعد موته فان يكون حجرا عنه وشبهه بظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يخلط الميت ما يحج عنه
 ام لا ولا في الشيع بين ان يكون له او غيره وبذلك على ذلك من الاخبار ما رواه الشيخ في سبب الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن عمار بن عثمان قال
 ذلك لا يعبى الله عليه بل يلغى عنك انك فلان وان جلانا لم يحج حجة الاسلام فحج عنه بغير اهله اجرة ذلك عنه فقال نعم اشهد
 بها على ابي انه قد حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وآله انه رجل فقال يا رسول الله ان ابي مات لم يحج فقال لرسول الله حج عنه فان ذلك
 يجري عنه وما رواه في الكافي في الوثوق عن حكم بن حكيم قال فلان لا يعبى الله ان هلك لم يحج ولم يوص بالحج فاحج عنه بغير اهله رجلا
 او امرأة هل يجري ذلك يكون فضاء عنه لو يكون الحج لم يحج ويوم من حج عنه فقال ان كان الحاج غير ضرورة اجزله عنها جميعا واجرة الله
 الحج حجة قال في الواقع في ذيل هذا الخبر واما اذا كان ضرورة فانما اجرة عنه الى ان اسير كما في اخبار اخر قولوا لا ضرب ان تخط عنهما
 وضع مطلقا سواء من بعض الترات لتكاثر الترات واما بالامر في الضرورة الذي لا مال له وما رواه في الكافي في ضرورة وفي الفقه مضمر عن ابي
 عبد الله قال سئل عن رجل مات لم يبايع لم يبايع ابوه لا قال في حجة عن طين كان ابوه لم قال في حجة عن طين كان ابوه لم يبايع كئيب لا يبايع
 فافله ولا ابن فرضه وان لم يكن قد حج ابوه كئيب لا يحج فرضه ولا ابن فافله انما كان من حج ^{بعض} يفضل الله عليه بنواب مثل
 حجة الذي ناب فيه عن غيره فهذا الذي قد حج عن ابيه في هذا الخبر فكان ابوه لم يحج حجة الاسلام كانت هذه الحجة سادة مستغنا وبكبر
 له ثواب حجة مستحقة والا كتب له ثواب الشريعة ووضعت كائنا كان في حجة عن ابيه فافله واستدل على ذلك ايضا بصحة رفاعه قال

هذا هو الحق الذي لا يغيره شيء

فصح النبأية

[illegible]

کتابخانه عمومی

في الوصية بالرجح

ولا يمكن صفة في الطاعة التي غلبت الوصية من الطاعات لا يجوز لها في الوصية لأن ذلك إنما ينطبق مع إمكان صفة
 فيها والمفروض أنها من غير ذلك لا مشاع المذكور كلف من عدم خروج من ذلك الوارث ثانياً إن الوصية إنما تعلقت بطاعة
 مخصوصة وقد عرفت وغيره لم يدل عليه لفظ الوصية مطلقاً قطاً ولا فحوى فلا معنى لجوب صفة الوصية إليه إلى أن قال ومنها
 بظهور قوة القول بعبود مبرأً من فضل المطلق الشيخ عليه في هذه المسئلة فقال إن كان قصوره حصل ابتداءً بحيث لم يمكن صفة في الرجح
 في ذلك عما كان مبرأً وإن كان يمكن أن يطرأ الفصول بعد ذلك لطرف زيادة الأجر ونحوها فلا يجوز مبرأً الصفة الوصية ابتداءً
 فتخرج بانوارث من الوارث فلا يجوز إليه إلا بدليل ولم يثبت غلبة الأمر فيه فندفع صفة في الوجه المعين نصرف في جو البركة في
 الجوهول لما لك استواء وجه الشافعي وتعلل الحكم بقوم مبرأً مطلقاً أصراً إلى قول والقول بالغوم مبرأً منقول عن ابن إدريس
 والشيخ في أجوبة المسائل الخارجات ثم لا يخفى أن كلامهم صفة في هذه المسئلة وخلافهم فيها وتعليل كل منهم ما اختاره بهذه
 التعليلات الواهية إنما نشأ عن عدم الوقوف على الأخبار التي وردت في هذه المسئلة والأقوى مكنونة الفناء واجبة الاستماع لا يضر بها
 مما نشأ من النزاع وهي منقفة الدلالة على القول الشوم مغاضة المقالة على ذلك لا يضرها قصور ولا تورد منها ما رواه الشيخ في المسئلة
 عن علي بن سويد الشافعي قال روى إلى رجل بركة وأمرني أن أخرج بها عنه فنظر في ذلك فإذا شيء ليس إلا بكفي للشيخ فالتفت إلى خفيته
 فقها الكوفة فقالوا بصلته بها عنه فلما حججت لبيت عبد الله بن الحسن الطواف فسالته فقلت إن رجلاً من وائلكم من أهل الكوفة
 مات روى بركة إلى وأمرني أن أخرج بها عنه فنظر في ذلك فلم يكفني الشيخ فسالته من قبلنا من الفقهاء فقالوا بصلته بها فنصفه
 بها فاستدل فقال هذا جعفر بن محمد بن جعفر فانه واسأله قال ندخل في الخبر فإذا أبو عبد الله عليه السلام لم يخرجه من قبل بوجهه على
 البيت بل عوتم النفس إلى من قال ما حاجتك فقلت جعلت فداك في رجل من أهل الكوفة من وائلكم فقال دعي عنك حاجتك
 فلت رجل مات روى بركة إلى أن أخرج بها عنه فنظر في ذلك فلم يكفني الشيخ فسالته من عندنا من الفقهاء فقالوا بصلته بها فقال ما
 صنعت فلت تصدق بها فقال فمنا إلا أن تكون مبلغ أن يخرج به من مكة فإن كان يبلغ أن يخرج به من مكة فليس عليك ضمان وكان
 يبلغ أن يخرج به من مكة فليس عليك ضمان إن كان يبلغ أن يخرج به من مكة فالتفت في رواية محمد بن حكيم بن عبد الله
 بن الحسن هكذا قلتاً حججت إلى أبي عبد الله عليه السلام فقلت جعلت فداك في رجل روى بركة ثم يحفظ الوصية إلا باباً واحداً منها
 كيف خضع بالثاني فوقع عليه السلام الأبواب الباقية جعلها في البرزخ فما ينظم في ذلك هذا النظام ويلج في خير هذا المقام ما رواه
 ثقة الإسلام في الكافي الشيخ في رواية عن أبي جعفر في حديث بغير أن رجلاً روى بالف درهم للكعبة مائة بالاجتماع
 فقال إن الكعبة غنيت عن هذا انظر من أم هذا البيت فطع به أرز هبت فقنقه أوصلت لحله وعجزان يرجع إلى أهله فادفعها إلى هؤلاء
 وهذه الأخبار كلها كما ترى منقفة الدلالة واضحة المقالة أنه متى عذرت نفاذ الوصية في الوجوه الموصى بها فإنها لا ترجع مبرأً كما
 توهو بل يجب صفة في أبواب البرزخ إن دل هذا الخبر الأخير على هذا المصرب الخاص بذلك بظهورك ما في قول صاحب كتاب
 جوابه عن كلام العلامة ومنها بظهور قوة القول بعبود مبرأً وكذا ما في فضل الشيخ عليه بل أسدل العلم من رفع مقامهم ومقامه لكن
 العذر المظهر في عدم الوقوف على هذه الأخبار وهذا مما يؤيد ما قدمنا في غير مقام من أبناء الأحكام على هذه التخرجات وإن كان
 ربما يراى من الموافقة للمواعيد غير جدد بل لا بد من النص القاطع في المسئلة والأقوى الوقوف على الحكم والظاهر أن المذاهب إنما ذكرها هذه
 المسئلة استاك إلى هذه الأخبار ولكن حيث لم يصل للمناخون تكلفوا هذه التعليلات العظيمة والله العالم لا سيما في الأخبار
 بأن الشيخ كما يصح بالاستصحاب ويصح أيضاً بالأدلة بأن بغير حج في راعطيل كذا وكذا ولو شاجر بالنقطة يصح للجهة كذا يصح
 به في التذكرة ثم إن الاستصحاب ضربان أحدهما استصحاب عن شخص إن يقول الموجه إنك نفسي لا حج عنك وعن بيتك بنفسك كذا
 كذا وثانيه ما التزام زعمه بالعمل بأن استأجر ليجعل له الحج أما نفسه وبغيره قال العلامة في المشي الأخبار على الشيخ عليه السلام
 وفي مذكرة المعتمد أن يقول له استأجر لك الحج عنك هكذا بكذا في هذا يعني على الأجر فعلها مباشرة ولا يجوز له أن يسبق غيره لأن
 الأخارة ونعت على فعله بنفسه لو قال على أن حج عنك كان تأكيداً أن أضاعه الفعل البهني الصورة الأعلى تكفي في ذلك
 فلو استأجر النائب غيره لم يضره وأما الحج الذي استأجره ليجعل له حج بمنقول أجرك ليجعل في حجه ويكون نصيبه
 منحصل الشايرة مطلقاً سواء كانت الحج تضاعفه غيره من غير أن هذا صحيح ويجوز أن يجز أن يثبت منها لأنه كما نأخذ به
 منحصل الشايرة مطلقاً سواء كانت الحج تضاعفه غيره من غير أن هذا صحيح ويجوز أن يجز أن يثبت منها لأنه كما نأخذ به

بصحة الوصية في الرجح

في الوصية بالرجح

فامتنالک

[illegible]

فتح المتن

[illegible][illegible]

عزیز

في المسألة

عن علي بن جعفر قال قلت لأبي بصير إن كنت أريد أن أصلي في المسجد الحرام فماذا أفعل
كما عرفت إن كان ما وقف عليه في كلام أصحابنا إنما اشتمل على الاستدلال بذلك لأجابه الكلام في أنه قد روي في الأحكام في ذلك
الحسن عن جعفر عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل إن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام قال من كان منزله على ثمانية عشر ميلاً من بين
بديها وثمانية عشر ميلاً من خلفها وثمانية عشر ميلاً عن يمينها وثمانية عشر ميلاً عن يسارها فلا يصح له مثل غيرها شأهاه قال لا بعد ذلك
الخبر المذكور ويمكن الجمع بينه وبين صحة قوله المقتضى بالحل على أن من بعد ثمانية عشر ميلاً كان مختاراً بين الأفراد والجمع ومن بعد ثمانية عشر
والأربعين ميلاً عليه التمسك وذكر الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في حاضري المسجد الحرام قال ما دون
المواثيق إلى مكة وعن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في حاضري المسجد الحرام قال ما دون المواثيق إلى مكة من حاضري المسجد الحرام وليس لهم
صحة وهذا الخبر يحكي ظاهرهما لا يخلو من الإشكال لأن ما دون المواثيق من أن يكون ثمانية والأربعين ميلاً أو يزيد ولا فاعل
بذلك مع ظهور مخالفتها لصحيفة زائدة المقتضى ورواية الأخرى صح يجب تشديدها بعدم الزيادة على الثمانية وأربعين ميلاً وأما ما ذكره
في الخبر بعد ذكره احتمال الذي ذكرناه من أنه يحل الحل على التقية لو افترض المحكي عن أبي بصير فلا يعرف له وجه إلا أن المحكي عن أبي
صيفه كما نقله في التكملة قال قال أبو بصير حاضري المسجد الحرام أهل المواثيق الحرم وما بينهما مخالف لما قلنا ظاهر الخبرين المذكورين
من تفسير الحاضري بمن دون المواثيق فكيف يمكن حمل الخبرين على مذهبه نعم يمكن أن يقال إن أقرب المواثيق إلى مكة كما ذكر في التكملة ذات
عروة وهي مرحلتان من مكة والمرحلتان كما سبأ في بيانه افتاء الله تعالى عن ما لم يرد من قال في موضع آخر من كرم أن أصحابنا من النازل
قبلهم وعقبوا على مسافة واحدة بينهما وبين مكة ليليان فاصداً على هذا فتكون هذه المواثيق من مكة على مسافة ثمانية وأربعين ميلاً التي هي
الحل الشرعي في أن ما كان دونها إلى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام والآلة وموضع ذلك أنهم قد ذكرنا في مساندة التفصيل أنها عبارة عن
أربعة وعشرين ميلاً وهو يوافق يوم بانقضاء الأعياد والأعياد ثمانية وأربعون ميلاً عبارة عن يومين ولذا ثبت هذه المواثيق على مسافة ثمانية
وأربعين ميلاً فكل من كان دونها إلى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام وبه يجمع مع الخبرين من غير إشكال يظهر هذا المعنى أيضاً من رواية
زائدة حيث جعل فيها الحل حاضري مكة مؤبداً دخل في مسافة ثمانية وأربعين ميلاً من جميع نواحي مكة قال دون عسفاً وذات عسفاً فانه ظاهر
في كونها على مسافة ثمانية وأربعين ميلاً من مكة إلا أنه يفسح هنا إشكال آخر في المقام وهو أن لا يصححه زائدة ورواية أبي بصير أن عسفاً و
ذات عسفاً من حاضري مكة وإنما داخلان في مسافة الثمانية والأربعين إلى مكة مع أنه في العاموس من مع بات عسفاً على مرحلتين والخل
في التكملة صرح بات ذات عسفاً على مرحلتين من حاضري مكة وغيره فلو ادرك لم يذكر ما معنى المرحلة وأنها عبارة عما في ذلك من حاضري مكة
فغيرها ما ذكره فهو في الصحيح فانه قال المرحلة المسافة التي يقطعها السافر في نحو يوم والجمع مرحل ظاهر هذه العبارة كونها عبارة عن
مسافة يوم بان يكون نحو ذلك من حاضري مكة هو الظاهر على هذا فتكون مرحلتان عبارة عن مسافة يومين وفي كتاب خمس العلوم قال يقال
بينهما مرحلة أي سبعة يوم وهو مخرج فلهذا ذكرناه ومن هنا يفسح الإشكال المشار إليه لأن الثمانية والأربعين ميلاً التي جعلت مسافة للفرق بين
حاضري مكة وغيرهم عبارة عن يومين أي احتمالاً لا عرف تماماً صواب في مسافة التفصيل ما لم يذكرنا افتاء بذلك بلزم الإشكال في صحة زائدة
ورواية أبي بصير وكذا الكلام الأصحاب الذين صرحوا بات عسفاً وذات عسفاً من نواحي مكة بمعنى أنها داخل في مسافة الثمانية والأربعين ميلاً
أن عسفاً ذكره العاموس على مرحلتين من مكة وذات عسفاً كذلك كما تقدم في كلام العلامة في التكملة وبوجب كون مرحلتين عبارة عن مسافة
يومين كما نقلنا عن أهل اللغة والبصائر عبارة عن ثمانية وأربعين ميلاً يكون الموضعان المذكوران خارجين عن حدود مكة وملحقين به
بالألف والهمزة في التمسك ولم أفعل على من شبه ذلك من أصحابنا ولذا عرفنا من ظاهر رواية حماد بن عثمان الحلبي ما يؤيدنا ذكره في العاموس
والتكملة من خروج هذين الموضعين عن حدود مكة وعدم الدخول في حاضري المسجد الحرام حل صححه زائدة ورواية أبي بصير على التقية لا عرفنا
من أن مذهب أبي بصير في تفسير حاضري مكة ما أهل المواثيق أهل الحرم وما بينهما وإن كان ظاهر صححه زائدة بشرط أن ذات عسفاً
داخل في حدود المسافة المذكورة لا خارجاً عنها وبالجملة فالمسألة محل توقف إشكال ولا مناص من الخروج من الإشكال إلا بالقطع في عبارة
العاموس والتكملة بأن الموضعين المذكورين على مرحلتين بان يقال إنما قل من ذلك وهو على التقية المذكورة أو بان يقال بأن العلامة
لكتب عبارة عما ذكره المصباح وكتاب خمس العلوم بل قل من ذلك المحل شكل والله العالم المسألة الثانية لا خلاف ولا إشكال في أن
من كان في هذه التمسك فانه لا يجوز له الصدور عنه وإنما يجوز له مع الاضطراب بل خلاف كمنع الوقوف عن الأمان بأفعال العبد

هذا الخبر لا يثبت صحة زائدة المقتضى ولا صحة رواية أبي بصير في حاضري المسجد الحرام

في فتح المتع

٨٧

قبل الوقوف أو حصول الجبض المانع من الايمان بطواف الصلوة وركعتيها قبل ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن عباس
عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ضمنه نفسك المنفعة فان ادركت تمتعوا الا كنت حلتا وما رواه في الصحيح عن جابر بن عبد الله عن ابي
الحائض اذا منى مكة يوم التروية قال تمتع كما هي الى عرفات فبجعلها حجة تقيم حتى تظهر فخرج الى النعيم فجعلها عمره قال ابن عباس كما صنعت عائشة
والاخبار في ذلك تاتي انتم الله نعم قد وقع الخلاف في الحائض والكلام هنا يقع في مقامين الاول في تحقيق حد الصحيح الموجب للعدل
فقال الشيخ المفيد من دخل مكة يوم التروية وظاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فادرك قبل مغيب الشمس ادركت المنفعة فلا غنايا الشمس قبل
ان يفعل ذلك فلا تمتع له فيقيم على احرامه يجعلها حجة مفردة وقال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه في الحائض اذا ظهرت يوم التروية قبل
زوال الشمس فقد ادركت متعتها وان ظهرت بعد الزوال يوم التروية فقد بطلت متعتها فجعلها حجة مفردة قيل وهو منقول عن المفيد ايضا
وقال الصدوق في المتع فان قدم المتع يوم التروية فله ان يمتع ما بينه وبين الليل وان قدم ليلة عرفة فليس له ان يجعلها متعرا بل يجعلها
حجة مفردة فان دخل المتع مكة فمضى ان يطوف بالبيت وبالصفا والمروة حتى كان ليلة عرفة فقد بطلت متعته فجعلها حجة مفردة ونقل
الشهيد في من غلب من قدماء اصحابنا انه قال وقطواف العمرة الى غروب الشمس يوم التروية للخيار والمضطر ان يبقى ما يدركه عرفة
في اخر وقتها وقال الشيخ في النهاية فاذا دخل مكة يوم عرفة جاز له ان يتحل ايضا ما بينه وبين زوال الشمس فاذا زالت الشمس فقد فاته العمرة
وكانت حجة مفردة والى هذا القول ذهب ابن الجبدي ابن حمزة وابن البراج والسيد السني في ذلك وقال ابن ادريس في المتع ما لم يفت اضطر
عرفه واستقر بالعلامة في المختلف لاعتبار اختيار عرفة وقوام في س هذا ما حضر في المسئلة من احوال اصحابنا واما الاخبار
فهي مختلفة غاية الاختلاف فيها ما يدل على ما ذكره الشيخ في النهاية من فوائد المنفعة بزوال الشمس من يوم عرفة وبه استدلال في كبرياء
جابر بن دراج عن ابي عبد الله قال المتع له المنفعة الى زوال الشمس من يوم عرفة وله الحج الى زوال الشمس من يوم النحر قال في ذلك
وهو نص في المطالب وصفها في ذلك الصفة تبعاً للشهيد في الدرر مع ان في طريقها محمد بن عيسى وهو مشرك ولا فريضة على انه الا
شعري هو كثر ما يرد هذا السند بالاشراك لاحتمال الصبي وحديثه عنده في الضعيف فوصفها بالصحة هذا هو ظاهر ينشأ من
الاستحجال ومثله في الرواية ما رواه في الكافي عن العلاء عن سهل فعه عن ابي عبد الله في تمتع دخل يوم عرفة قال متعة تامة الى
ان يقطع التلبية هناك كاية عن الزوال من يوم عرفة لانه وقت قطع التلبية وكيف كان فالخير ان ضعيفان لا يصلحان للاستدلال على
قاعدة ومنها ما يدل على العدول اذا خاف فوت الموقف نحو حنيفة الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن رجل هل ياتي بالعمر فحيث اقام
قدم مكة والناس يعرفون وخشيت ان هو طان وسعى بين الصفا والمروة ان يفوت الموقف قال بلغ العمر فماذا اقم حجة صنع كما صنعت عائشة
ولاه ابي علي ما رواه الكليني والشيخ عنه عن يعقوب بن شعيب المثنى قال سمعت ابا عبد الله يقول لا بأس بالتمتع ان لم يحرم من ليلة
التروية متى ما تيسر له ما لم يخش فوت الموقفين قال في الواقي في بعض النسخ ان يحرم من ليلة عرفة مكان ان لم يحرم من ليلة التروية قوله
الظاهر من الخبرين المذكورين ان المراد بالموقف الاخبار التي يجمعها ان منى مكة والناس يعرفون وخشيت ان يفتل بافعال العمرة
ويظهر بين عرفات اربعة فراسخ لم يبق الموقف الا خبارة في بدع العمرة ويقتل حجة الى الافراد ويبادر الى عرفات ليدرك الموقف لا خبارة
والحل على الاضطرار في حجة في الذخيرة الظاهر بل عدم استقامته ولهذا ان صاحبك اعترض بحسنه الحلبي المذكورة بعد استدلاله
برواية جميل ومن ثلها من رواه جميل انما اريد منها ذلك فان المراد من قوله المتع له المنفعة الى زوال الشمس من يوم عرفة انه ان يات
بافعال العمرة من الصبح على وجهه يدرك الناس يعرفون فيبقى على منصرفه ادرك الموقف ان عرفته لا يفرغ منها الى الزوال فانه ينقل حجة الى
الافراد ويخصه الى عرفة ويدرك الموقف وبهذا التفسير يرجع كلام الشيخ والاخبار المذكورة الى ان المدار في ذلك على انه ان عرفه ادرك
الموقف اعمره بوقوعه متعته وان عرفه فواته نقل نيته الى الافراد ويبادر الى عرفات وهو ما صرح به العلامة في لف والشهيد في س
وهو صحيح عن ابن الشيخ الا في نقلها في س وعلى هذا القول يدل صحيح زائدة قال سالت ابا جعفر عن الرجل يكون في يوم عرفة
وبين مكة وثلاثة اميال وهو يمتع بالعمرة الى الحج فقال يقطع التلبية تلبية المنعة ويهل بالحج بالتلبية اذا صلى الفجر يبيت الى عرفات فيقف
مع الناس يقضون جميع المناسك ويقوم بمكة حتى يعمر عمره المحرم ولا يشي عليه هو ظاهر في العدول متى لم يدرك اختيار عرفة والافراد
فان الاضطرار في الصورة المذكورة يمكن ادراكه وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن سري وهو مجتهد في الآيات
ان المحقق الشيخ حسن قال في كتاب المثنى محمد بن سري وهو ابن جرك والخلط وقع في اسم ابيه من الناس حين وجع فالخير
صحيح لان محمد بن جرك ثقة قال كتب الى ابي الحسن الثالث ما تقول في رجل يمتع بالعمرة الى الحج واما غداة عرفة وخرج الناس من
منى الى عرفات اعمره قائمه او قد ذهبت منه الى ابي وقد عمره قائمه اذا كانت متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يوف يوم التروية ولا ليلة

فَافْضَلْ

[illegible]

في بيان الحائض التي لا تمنعها العذر عن القبل والنفاء الا حراما متيقنا لا محتملا الى الافراد

بانها اكثر عدد او ظاهر الفاضل الخراساني في الذخيرة المبل الى ما ذهب اليه الشيخ المفيد وابن بابويه حيث قال ولا يخفى ان مقتضى صحة حبل
تعتبر العذر ولوم الترتيب ومقتضى صحة حبل بن اسماعيل توقيت متعتها بزوال الشمس وم الترتيب والاولى العمل بذلك كما هو محتمل على
بن بابويه والمفيد وقد سبق حكايته انتمى والمسئلة لا تخلو من شوب الاشكال ولعل الترجيح للقول المشهور والله العالم المقارن
المشهور بين الاصحاب ان الحائض والنفساء اذا منعها عذرهما عن القبل والنفاء الاحرام بلحظ انصاف الوقت فانهما يتقيان على احرامهما
وتنقلان جثتهما الى الافراد وظاهر العلامة في المنهية نحو الاجتماع على ذلك حيث قال اذا دخلت المرأة مكة متمتع طواف وسعت
قصرت ثم احرمت بالبحر كما يفعل الرجل سواء فان حاضت قبل الطواف لم يكن لها ان تطوف بالبيت اجماعا لان الطواف صلوة ولايتها
ممنوعة من الدخول الى المسجد ونظر الى وقت الوقوف بالموقفين فان طهرت وتمكنت من الطواف والتسبيح والتقصير انشاء الاحرام بالبحر و
ادراكه فصح لها التمتع فان لم يزل ذلك فاضاف الوقت عليها واستتم الحيز الى وقت الوقوف بطلت متعتها وصارت جثتها مفردة ذهب اليه
علما وناجح ونفاته ان بعد نفل الفول بن عن الشهيد في س اتع حكمي عن علي بن بابويه وابي الصلاح نجلى بن الجند قولها ما يمتنع من الوقوف
لحتم ثم بالبحر وتقصير طواف العمر مع طواف الحج قال في ك بعد نفل الفول بن المذكورين والمعتمد الاول لما رواه الشيخ عن الحسن بن سعيد
ثم اورده حبل المتقدمة ثم اردفها بصحة محمد بن اسماعيل بن بزيغ المتقدمة ايضا وقال بعد ما قال في المنهية في هذا الحديث كما يد على
سقوط وجو الدم بدل على الاختراء بالاحرام الاول واما اختلاف الامام بن في فوات المتعة فالضابط فيه وان تقدم من ان
اذا ادركت حبلها فقفين صحت متعتها اذا كانت قد طافت وسعت والا فلا وقد تقدم البحث فيه ثم قال في ك وهذا كلامه هو جند
اقول لارباب البناء على هذا الضابط موجب لهذه الاخبار والبتة ان من المعلوم عند كل ذي سمع ودراية ان الدخول الى مكة يوم
الترتيب في قلة واخرة لا يفوت الموقف بعد الاثبات بافعال العمر مع انهم حكموا بفوات المتعة في الصحيحين المذكورين بزوال
الشمس من بوم الترتيب ومن اول صبحه هكذا في الروايات المتقدمة ولكنهم رض لعدم ظهور الجواب لا يعم عن هذه الاخبار برؤيتها
الكلام الذي لا يخرج عن الجراف بل ارتكاب القتل والاعتناء بالجملة فان الاستدلال بها بنين الصحيحين واما هنا فيوقف على القول
بضمونها وهم لا يقولون بذلك وتولوا بل لا ينطبق عليها فكيف يصح منهم الاستدلال بها فصح الاستدلال في الجدة انهم من ان يكون الاثبات
في القول بما دل عليه وما دل عليه الاخبار الاول وبديل على ذلك ما رواه ابن بابويه في الموثق عن اسحق بن عمار قال سئل ابا ابراهيم
عن المرأة تجتبي متمتع فطمت قبل ان تطوف بالبيت حتى يخرج الى عرفات فقال تصبحة مفترقة وعليها ادم احنيتها واما ما
بدل على القول الثاني فروا بان منها رواية عجلا بن ابي صالح المتقدمة ومنها رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيحين العلامة
بن صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج علي بن رباب عبيد الله بن صالح كلهم يروونه عن ابي عبد الله قال للمرأة للمتنعة اذا قدمت مكة ثم
حاضت بقيت ما بينها وبين الترتيب فان طهرت طافت بالبيت وسعت وان لم تطهر في يوم الترتيب اغتسلت واحلت ثم سعت بين
الصفاء والمروة ثم خرجت الى سنى فاذا قضت المناسك وزار البيت طافت بالبيت طوافا للعمرة طافت طوافا للحج ثم خرجت
فسعت فاذا فعلت ذلك فقد حلت من كل شيء يحمل منه الحرم الا فراش زوجها فاذا طافت اسبوعا اخرجت لها فراش زوجها واما
رواه في الكافي عن عجلا بن ابي صالح انه جمع ابا عبد الله يقول اذا اعترفت المرأة ثم اغتسلت قبل ان تطوف قدمت الترتيب وشهدت
المناسك فاذا طهرت وانصرفت من الحج فضت طواف العمرة وطواف الحج وطواف النساء ثم احلت من كل شيء وما رواه في الكافي
في الموثق عن يونس بن يعقوب عن جلال سمع ابا عبد الله يقول وسئل عن امرأة متمتع طمشت قبل ان تطوف فخرجت مع الناس
الى مكة فقال اوليس هي عمرتها وجثتها فلنطف طوافا للعمرة وطوافا للحج وهو ظاهر بقاها على عمرتها وجثتها وانها تطوف بعد قضاء
المناسك وشعيا بصا واما ما سكت عنه لظهوره ومعلوم مبتد قال في ك بعد نفل حجة العلاء بن صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج و
علي بن رباب المتقدمة والجواب ان بعد تسليم السند والدلالة لاجبا لجمع بينهما وبين الروايات السابقة المتقدمة للعدل الى
الافراد بالخبرين الا من اقول لا يعرف في مناقشة سند الترواية ودلالة لها هنا وجها غير حجة التسجيل وهو قد نفل في كتابه
السند بهذه الصورة الكنبى عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن حفص بن الجهم عن الجهم
المتقدمة ذكرهم وليس في السند من يتوقف في شأنه الا العلاء بن صبيح وعبد الله بن صالح وهما مشتركان في النقل مع علي
بن رباب وعبد الرحمن بن الحجاج المتفق على توثيقهما واما الدلالة فهي اظهر من ان تنكر قول والاظهر في الجمع بين
روايات المسئلة هو ما دل عليه ما رواه في الكافي عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول في المرأة المتمتع اذا حرمت و
ظاهر ثم حاضت قبل ان تقضي متعتها سعت ولم يطف حق طهر ثم تقضي طوافها وقد قضت عمرتها وانها احرمت وهي حاض في سعت

في افضل الحج

من انما نصح من فيها وان حصل الحوض قبل اكمل الاربعه وتلك على القول المشهور ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسكان وثقه
الاسلام في الصحيح ايضا من صفوان عن اسمعيل بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام يقول المراء المتغير اذا طاف بها لبثت اربعه اشواط
ثم رأت الدم فمغتها ثمانية وثمانين وبقي ما فانه من الطواف بالبيتين والصفاء والمروة يخرج الى منى قبل ان يطوف الطواف الاخر اقول
ولعل المراد بالطواف الاخر الطواف المضطرب وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن امره طاف
بالبيت اربعه اشواط وهي معتمرة ثم طشت قال ثم طوافها ولا يركب عليها غيره ومغتها ثمانية وثمانين طوفان بين الصفاء والمروة وذلك لانها اذا
لذت على الصفاء ولم تضرب مغتها طواف بعد الحج وروى في الغيبة عن ابن مسكان عن ابن بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن امره طاف
الحديث وزاد فيه وان لم يطف الا ثلثة اشواط **الاول** فليسنا نفي الحج فان اقام بها طوافها بعد الحج فلا يخرج الى الجمرات او الى النعيم
فليسنا نفي الحج وما يرد على ذلك ما رواه ثقه الاسلام في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طاف المراء وهي في الطواف وابين
الصفاء والمروة فحازت مغتها ذلك الموضع فاذا طهرت جئت فابنت فبني طوافها من الموضع الذي علمته واذا طهرت طافها في اقل من
النصف فعلمها ان شئنا الطواف من اوله وما رواه ايضا في الكتاب المذكور عن احمد بن محمد عن النعمان بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امره طاف
خمسة اشواط فاعلمت قال اذا طاف المراء وهي في الطواف بالبيتين او بالصفاء والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فاذا
طهرت طوافها في اقل من النصف فعلمها ان طاف اربعه اشواط فابنت فبني طوافها من الموضع الذي علمته واذا طهرت طافها في اقل من
على المسجد حتى يقيم ثم يخرج منه وتلك السجدة اذا اصابت رجليه في الطواف لم يقبل على انما ما اعاد بعد ذلك طوافه لم يخرج منه فان جاز
نصفه فعلمها ان يبنى على ما طاف انتهى فانما بعد ان نقل رواية ابي بصير صاحب المولود وابن بصير في الترواين بنصفه من حيث التسليم
بالارسلان جهالة المرسل ثم نقل كلامه من ابي بصير المتقدم فغله وقال بعد هذا القول لا يخلو من قوة الاستماع امام العبد المقتضي لعدم
وقوع التحلل بشمله صحيح محمد بن اسمعيل المتقدم خبرنا فيها سالت ابا الحسن عن امره طاف فدخل مكة فمغتها فخرج من مكة فدخل
مكة فمغتها انتهى قولنا فغله ما دل على هذا الحكم عموما وخصوصا من الاخبار المتقدمة وما طعن به عليها من ضعف الاسناد وبيان
على هذا الاصطلاح الحديث فنجوابه بضعفها ائجل الاصحاب كانه وخلاف ابن ادریس بن ابي اسحق على قوله الخبر الاصيل وادلتها الصلبة بما لا يفتقد
البر ولا يرجع في مقام التخييل عليه وهو قد سلم هذه المغترة في غير موضع من شمس هذا وان خالف نفسه في اخر كما هنا وانما احتج به من علم
امام العبد المانع من التحلل ففهم ان المفهوم من الاخبار المذكورة ان الشارع لم يجعل مجازة النصف هنا موجبا للتحلل في مقام الضرورة و
انما مقام الامام في ذلك وبغير بطلان الجواب عن اطلاق الضمير اليه حتى يجرى بها وانما ذكره الصدوق فانه قد احتج عليه بغيره محمد بن مسلم
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امره طاف ثلثة اطواف او اقل من ذلك ثم رأت ما قال فخطم مكانها فاذ طهرت طافت بقتبها واعتدت بما
مضى قال في الغيبة بعد فعلها قال مصنف هذا الكتاب في هذا الحديث في رواية ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
سأل ابا عبد الله عليه السلام ثم سأل الترواين المتقدمة فمغتها ثم قال لان هذا الحديث شاذ منقطع والحديث الاول خضر ومعه و
اسناده متصل انتهى اقول فيه اولان استا هذا الخبر وان كان منقطعاً بنا على ما نقله الا انه بنا على رواية الشيخ متصل بنا انما اغتضا هذا
الخبر بالانخبار المتقدمة وبالانخبار الكثرة الا انه انما الله نعم في باب الطواف من ان طواف الفريضة انما يبنى منه على ما زاد على النصف بخلاف
طواف التناقلة فانه يبنى منه على الاقل ولقد حمل الشيخ صحيح محمد بن مسلم على طواف التناقلة وهو جيد بما ذكرناه بغير قوة القول المشهور
واحدة العالم المسئلة فخرج جمع من الاصحاب انه بشرط في جميع المناسك شروط اربعة الاول التنية الا انه قد اضطرب كلامهم في المعنى الرابع
من هذه التنية هنا قال شيخنا الشهيد الثاني في ذلك فذكر في ذكر التنية وظاهرهم ان المراد بها تنية الحج بمجمله وفي جوابها كذا نظر يمكن ان
يريد بها تنية الاحرام وهو حسن الا انه كما مستغنى عنه فانه من جملة الافعال كما يجب التنية له يجب احرامه ولم يفرقوا لها في غيره على الخصوص
ولعل للاحرام منزلة على غيره باسرها وكثرة احكامه وشدة التكليف فخرج في من بان المراد بها تنية الاحرام ويظهر من سلاله في التنية
الخروج انتهى ان التنية تارة هي غفلة صاحبك انك بعد ان نقل عن جهة انه ذكر عن ظاهرنا ان المراد تنية الحج بمجمله فان
نقل عن سلاله التبريح به يمكن ان يكون في التنية التي عنه من ذلك الحج عوضا يخرج فان المنقول عن سلاله قول اخر غير القولين
المتقدمة به هو انه فسر التنية بغير الخرج الى مكة كما افصح بغيره عن الشهيد في قوله ونقل في المصنف عن الشيخ في قوله انه فان شرط التنية
سنه الى ان قال التنية هي شرط في التنية والافضل ان يكون معارضة الاحرام فان كانت حاز محلها الى وقتنا التحلل ثم قال

فمنها من لم يلقها قط

فمنعوا

ان للمنع من ربط بالبحر والمعمرا اذا فرغ منها ذهب بحث شاء وفلا غير الحين في ذي الحجة ثم رجل يوم التروية الى المصرا والتاسع وهو يوم
 الى منى وعرفه عنوان في الصحيح عن ابي جعفر قال اذا دخل المعمرة مكة فغير منعت طواف بالبيت وجميع بين الصفا والمروة وقيل ركعتين خلف
 مقام ابراهيم فليحج باهله افشا وقال اما انزلنا العبر والمغرة لان المغرة دخلت في الحج ولم تدخل العبر في الحج ومن امان من خطيئة
 اخبر عن ابي عبد الله قال للمنع من حبس في الحج من مكة حتى يخرج الى الحج الا ان ما يؤمن فلا او فضل داخله فيخرج محررا ولا يماز
 الاعلى ثلثا الا ثلثي عشرة وفي صحيح زرارة عن ابي جعفر قال قلت له كيف ائتمتع قال نائي الموقف فليحج الى ان قال لبيك ان يخرج
 من مكة حتى يحج ويحج مرة اخرى عنده قال قلت لابي جعفر كيف ائتمتع فقال نائي الموقف فليحج الى مكة طوافا من كل
 شئ وهو محبس لبيك له ان يخرج من مكة حتى يحج وما رواه الكليني في الحسن عن معوية قال قلت لابي عبد الله ع انتم يقولون في حجة
 التمتع حجة مكة وعمره عرفة فقال كذبوا والبيان هو مرتبطا بحجته لا يخرج منها حتى يفيض خيرا فقول يحق الكلام في معنى هذا الخبر
 هو انه لما كان الحجة لغو في ذلك الوقت يقولون حج التمتع ويقولون بالافراد والقران خاصة بقا العام لم الذي حرم حج التمتع زعموا
 ان ما ياتي به الشيعة من حج التمتع المشتمل على العمرة والتج بوج بالافراد الى العمرة المفردة وحج الافراد فان العمرة بالاحلال فغير مفردة و
 صواب الحج بعد حاجتها مفردة وان كانت العمرة مفردة على الحج ومنه ما عرفت لها عمرة غير ان يكون شيعة المصرا الذين هم من اصابع اهل البيت ع
 يؤمنون فعلون ذلك حاصل كلامهم ان هذه العمرة وان فقدت على الحج فاما هي مفردة والحج افراد وهو معنى قولهم حجة فكتة فترتيبهم
 وكذا هم فيما ادعوه من افراد العمرة بالاحلال بعدها بان ارباب العمرة بالحج انما هو من حيث انه لا يجوز للعمرة شيئا بهذه العمرة يخرج من
 مكة حتى ياتي بالحج وما ياتي من ان علماء العامة لا يخرجون حج التمتع فتسلم لكن المعلوم من احوال عمر وخبرهم المرفوعة عنه هو الخبر
 ولكن من ما خرج من علماءهم لشاعة المرجح ان الكتاب المبين خصوا بحجهم بالعدوك من الافراد الى التمتع والاعبار بالشارع بها الله
 لا شاعه بل هي ما بين صريح اطلاق في التحريم مطلقا كما حقتنا في كتابنا سلاسل الحديد في تفسير ابي الحديد التاميم ان يحرم بالحج
 من بطن مكة واصله السجدة واصله العام والحج فدل على ان ما كنا نذكر على ان يتأخر الحج التمتع مكة وسائر الاخبار الدالة على ذلك عليه
 ذكر السلسلة فيها حجة عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع ان من اهل البيت قال ان شئت من حلك ان شئت من الكعبة من
 الطبرين وانفصل مكة المسجد مقام ابراهيم الحرام بك ذلك عليه قوله في صحيحه معاين بما اذا كان يوم التروية الله الله قسم ما غسل مكة
 البس ثوبيك ادخل المسجد خائبا وعليك التكبير والوفاء ثم ضل ركعتين عند مقام ابراهيم اذ كان اولى بالحج ثم اعد حتى تزل الشاة
 ثم فصل المكتوبة ثم نزل في دبر ضلوك كما قلت حين احرم من الشجرة ناهي حرم بالحج وعلى هذا فلا يخرج من الاحرام حج التمتع من غير مكة ولو
 دخل مكة باحرامه بل لا بد من شيئا منها كما هو المعروف من مذهب الاصحاب به فطعن في العسرين غير قابل خلاف استله السلام في التذكرة
 والمنهى الى علماءنا مؤننا بدعوى الاجماع عليه وتبنا اشرف عبارة الشرائع بوضع الخلاف في ذلك الا ان شيئا الشهد الثاني في ذلك
 نقل عن شارح روضة الكتاب انه انكر ذلك نقل عن غيره ان الحق قد ثبت في كتابه الى خلاف الجمهور والى ما يجاز من غير ان يكون خلافه
 مذهبنا لاحد من الاصحاب فيظن ان فيه خلافا وكيف كان في الخلاف في هذه السلسلة وان الحق هو وضعف لا بانفسا لبل لانا الاحرام غير
 منعقد فيكون مروي من الميقات بما يجرى التحلل به في الكلام بما لو بعد الاستبنا من مكة فدل على جله من الاصحاب بان فيه شيئا
 حينا ممكن ولو جاز ان لم يصح ذلك بغيره انما ان عمدا الاحرام من غير مكة مع امكان الاحرام منها فانه يحرم بطل احرامه وان احرم من غيرها
 جهلا او شيئا فانه يبيح عليه ان شيئا فنه حيا ممكن ولو بعرفة اما الحكم الاول وهو بطلان الاحرام مع نفي ذلك فلعلم محقق
 الاشارة الى المقتضى لبقا المكلف من العمدة واما الثاني هو التحديد بل مع الجهل والتكثير فاصحح على خبر جعفر عن اخيه موسى قال سئل
 عن رجل في الاحرام فذكره وهو بعرفة ما خاله قال يقول اللهم كتابك تشهد بتيك فقد تم احرامه ونقلت في بعض الشيع في ذلك والخلاف
 انه اجله احرامه وضع حجته والدم عليه سوا احرام من التحلل والاحرام ولو انفق التحديد بقاء على الشهود من الميقات والرد على الميقات كبد
 التحديد بغيره فمهل فيسقط عنه دم المغرة فتد كعبه من افعال الحج فلا يفسد وهو المشهور بين الاصحاب ويجوز لما فانه احرام الحج من
 وقوة من غير الميقات حيا انه انما يقع من مكة فخل هذا الدم جبرنا لذلك هو قول بعض العامة وابيه ذهب الشيعة في ذلك وعلى هذا
 فيسقط الدم من الميقات او من غير الميقات فاما في شاة الشهادة في من ولو بعد الاحرام من مكة احرام من حيث يمكن ولو من غير ان لم
 يستلزم الا بطل حجة ولا يفسد عنه دم المغرة ولو احرم من المغرة ففيه اذا احرم التمتع من مكة ونصير الى الميقات وضل الى عرفة فتح واعند

ومن انفق
 في حجة
 التمتع
 حجة مكة
 وعمره عرفة

والاصحاب في ذلك
 من انفق في حجة
 التمتع حجة مكة
 وعمره عرفة

والاصحاب في ذلك

والاصحاب في ذلك

في حج القران والافراد وكيفيةها

الحج والعمرة فلا يصلح الا ان يسووا هذا فليجعلها منسقة الى الواقي بعد نقل هذا الخبر بعين بين الضعاف والمرء هكذا ويجعلها في التسخين التي
 رابعا ما وجب ان يكون وهما من الزواحي اذ لا معنى للمزاج بين الضعاف والمرء ولعل الصواب بين بين الحج والعمرة كما قاله في اخر الحديث ويكون
 منسقة ان يكون في تنبيه الايمان بهما جنبا مفدا للحج لا باجدا هاما مفدا دون الآخر وليس المراد ان يجعلا في تنبيه واحدة ويمنع بالعمرة الى
 الحج فانه المنع ولما كان تنبيهها هكذا وفي تفسير القران بينهما في قوله واتم ارجل من بين الحج والعمرة بان يشترط في تنبيه الحج ان لم ينم لم يجز
 عمرة ^{مستور} بحجها بشرطه الحد بل لا في ما رواه في الصحيح عن الفضيل بن عياض عن ابي عبد الله القا ^{في} الذي يسوون الهك عليه طوافان بالبيت و
 بين الضعاف والمرء وينبغي له ان يشترط على تنبيه ^{في} فمعه وما رواه في الكافي في الصحيح الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله
 قال المزدني الحج عليه طواف بالبيت ركعتان عند مقام ابراهيم ومن بين الضعاف والمرء وطواف الترابية وهي طواف النساء ولكن عليه هادي
 ولا اضحية وقد تقدم ان هذين القسمين فرضا حاضرا المسجد الحرام وهو من كان في نواحي مكة في مسافة ثمانية واربعين ميلا على الشهر الا
 ظهر هل يجوز لهم العدول في حج الاسلام الى التمتع اما لضرورة كخوف الكفر الاخر عن التمتع عدم امكان التمتع لان ظهوره وخوف
 على واوفوا الترفعة فلا يمكنها الايمان بالعمرة المفردة والظاهر انه لا خلاف فيه استدلال عليه مضافا الى العمومات بمعنى ما دل على
 جواز عدول التمتع الى حج الافراد مع الضرورة فان الضرورة اذا كانت ^{مستوفى} للعدول عن الافضل الى المفضل فلا ان تكون مغايرة للعكس
 او في اما العدول اختيارا فلا اشهر الاظهر منه وللشيخ قول بجواز ذلك محتجا على ما نقل عنه بان التمتع ان يصوره الافراد وزنا فيه غير
 منافية فوجب ان يجوز زنه في المعبريات لا في السلم انه ان يصوره الافراد وذلك لانه اخل بالاحرام للحج من منبأه واوقع مكانه العمرة وليس
 ما رواه فيها فوجب ان لا يجوز ما قول والظاهر في رد هذا القول هو الآية ^{في} الصريحة الصريحة اما الآية فعوله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله
 حاضرا المسجد الحرام فانه يدل بمفهومه على ان الحاضر ليس له ذلك فبعضها الاخبار الواردة بفرضها كصحة على بن جعفر قال قلت لابي
 موسى بن جعفر لاهل مكة ان يسبقوا بالعمرة الى الحج فقال لا يصلح ان يسبقوا القول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا المسجد
 الحرام الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة في المسئلة الاولى من مسائل المطلب الاول وينبغي ان يعلم كما اشرفنا اليه في اول الكلام ان محل الخلاف
 انما هو في حج الاسلام واما المنطوق بالحج والنافذ له مطلقا فينبغي ان النوع الثلاثة وان كان التمتع افضل كما تقدم **الحج الثاني**
 ندبره فيما قدما ان الثاني كالمفرد لا يمتزج عنده الاحسانا هكذا ويتجه نادرا لمساواة الهك في احرامه وانه منزه به وذهبا بن ابي عبد الله
 ان الثاني بلزوم فزان الحج مع العمرة لا يتحل من عمرته ^{حتى} لا يتحل من حجته ولا يجوز فزان العمرة مع الحج الا لمن ساق الهك ويسحق نقل من حجته
 ويحكي في الخبرين الشيخ في الخلاف انه قال اذا تم التمتع افعال عمرته ومصرفه مباحا فان كان ساقا هدا لم يجوز له التحلل وكان فارقا
 ثم قال وتبين ان ابي عبد الله ومنه ذلك ان البار هو التمتع اذا ساقا هدا وعيانا بن ابي عبد الله للفتنة وان كانت فاضرة عن هذا المعنى
 لكن ينبغي حملها عليه لا انه لو اريد بطلان الحج مع العمرة في كلامه بمعنى ان يفرق بينهما في احرام واحدنا لكانا لاربعين بطلانه الا ان
 العلامة في التذكرة نقل عن ابي عبد الله ذلك حيث قال فدينا ان العادف هو الذي يسو عند احرامه بالحج هدا عند عيادتنا اجتمع الا
 بن ابي عبد الله فانه جلاء عبادته عن قرب بين الخطا الحج والعمرة في احرام واحد وهو مذهب العامة باسرههم انتهى قال شيخنا الشهيد في رس
 بعد ان ذكر ان ساقا الهك بينهما الفاروق عن المفرد على المشهور قال الحسن الثاني من ساقا جميع بين الحج والعمرة فلا يتحل منها حتى
 يحل من الحج فهو عند بمثابة التمتع الذي ساقا الهك وما خالفه في هذا الساقا وان العادف عنه بكفنه بعبثه في طواف الترابية
 وظاهره وظاهر الصلح بين الحج بين المتسكن بنبيه واحدة وصريح ابن الجبلة انه يجمع بينهما فان ساقا وجب عليه الطواف والتسعة بلزوم
 الخروج الى عرفات ولا يتحل وان لم يسوق جدد الاحرام بعد الطواف ولا يتحل له النساء وان مضى حال الحج العادف كما لم يمتنع غير انه
 لا يتحل حتى ابي بالحج للسنان وفي الخلاف انما يتحل من اتم افعال العمرة اذ لم يكن ساقا فان كان قد ساقا لم يقص له التمتع ويكون
 نارا عندنا وظاهر ان التمتع ^{في} الساقا نارا حكاها الناضلان ساكنين عليه انتهى كلام شيخنا المذكور انض الله عليه السرور
 و ظاهر هذا الكلام موافقة جملة من الاصحاب لابن ابي عبد الله في هذه المقالة في الجملة وان اختلفوا في بعض التفاصيل مع انه لم يشرع احد
 منهم للتكرار بل في اللغز وكيف كان فهذا القول مرغوب عنه الاخبار المتقدمة في البحث الاول احتج ابي عبد الله على ما نقل عنه بما روي
 ان عليا ^{حين} اتى عليه عثمان بن عفان بن الحج والعمرة فقال ^{في} حجته وعمرته معا وبوله في صحيفه الجبل المتقدمة اما رجل فزان بين الحج والعمرة
 فلا يصلح الا ان يسووا الهك الى اخر الخبر واجابة عن ذلك بانهم ساقوا من طواف الجمرة فلا يكون حجرا علينا وعن التذكرة بما ذكره

الشيخ في تبين قوله ٥ ايما رجل قرن بين الحج والعمر بربطه بلبنة الاحرام لانه مجتاج ان يقول ان لم تكن حجة مفردة ويكون
 انصرف بينه وبين الممتع ان الممتع يقول هذا القول ونوى العزم قبل الحج ثم جعل بعد ذلك يحرم بالتمتع والتمتع يقول هذا القول و
 بنى الحج فان لم يتم له الحج فلا يجزئ له عمره مبنية ثم استدلل عليه بصحة الفضل المتقدمة قوله لا ريب ان صاحب الحلبي المذكور قد صرح بان
 سند القارئ بهذا المعنى كسائر المعنى لغير افضل منه الا ببيان الهدى في فباي معنى فتدوله ايما رجل قرن بين الحج والعمر فانه لا يطبق على
 مذهب ابن ابي عمير من وجوب تقديم العمر على الحج وعدم التحلل منها الا بالتحلل من الحج فانه ليس في هذا في حج الاضداد وبالحكمة فان هذه
 الرتبة كسائر الرتب ايات المفردة صريحة لا لادنى ان حج القارئ كالمفرد لا يميز عن الا ببيان ان لو سلمنا دلالة ما ادعى وادعى
 وجود دليل ظاهر على ذلك لكان يتبطل العمل على التقيد لما عرفت من عبارة التذكرة ان ذلك مذهب العامة باسرها وقال الشيخ حسن
 في كتاب المنية بعد ذكر الخبر ما صورته فليكن كذا صورة من الحديث في نسخ المذهب التي ٢ بانها لا يظهر له قوله بين بين الصفا والمروة في
 الامتناع وانما يستدل من الشك مثل شك المفرد وصبره في انما هو ببيان الهدى وعلى هذا ينبغي ان يترك قوله اخبار ايما رجل
 قرن بين الحج والعمر فلا يصح الا ان يكون الهدى يعني من اداء القران لم يحصل له معنى الا ببيان الهدى ولا يستعمل في الحج الا مثل
 شك المفرد لا امتناع جملع التشكيك وهو ما صدق للناس الحج او لا كما المفرد قوله ويلغو ما سواه وبهذا الترتيب ينبغي النظر الى الحديث
 في الاجتاج لما صار له بعض ما ناس من نفسه القران بخلاف ما ذكره العلامة العامة في التبيين وغيره في ما قبله باخباره ما ناسه من الاخبار
 الكثرة الواردة من طرق الاحكام بنفس القران كلام غير سديد انتهى واما ما ذكره الشيخ في الحج في الجواب عن اول دليل ابي عبد الله
 بوجه لان الجمع بينهما في التلبية متكررا في خبرنا في عمره التسع لدخولها في الحج كما سباني بان ذلك اقص الله ثم الجواب انك الظاهر
 انه لا خلاف بين الاحتجاب من اية يجوز للمفرد والقارئ بعد دخولهما مكة الطواف مستحبا واجبة عليه في ذلك بانه مقتضى الاصل ولا يرد
 ما روى من اول دليل عليه حقه معا من غير ما روى عن ابي عبد الله ٤ قال سألته عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة لا يرد
 منهم ما شاء ويجزئ التلبية بعد التركيبين القارئ بذلك المنزلة بعد ان ما احل من الطواف بالتلبية واما تقديم الطواف الواجب فهو
 قول الاكثر وعرفه في المعنى الى معنى الاحتجاب نقل عن ابن ادريس النعم من تقديمه حجبا باجماع علماءنا على وجوب الترتيب اجاب عنه
 العلامة في المنتهى بان الشيخ ادعى الاجماع على جواز التقديم فكيف يصح له دعوى الاجماع على خلافه قال والشيخ اعرف بمواضع الحديث والاشياء
 الخلاف مطلق القول المشهور الاخبار الكثرة ومنها ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد بن عثمان في الصحيح قال سألنا ابا عبد الله ٥
 عن مفرد الحج ايجز طوافه او يؤخره قال هو والله سواء بحمله اوله وعن زرارة في الموثق قال سألنا ابا جعفر عن المفرد للحج يدخل مكة ام يبيت
 طوافه او يؤخره قال يقدمه فقال سئل الى جنبه لكن ينبغي لم يفعل ذلك كان اذا قدم اقام فبقي حتى اذا ^{في الناس} ~~دخل مكة~~ ^{دخل مكة} الى معنى ما معهم فقلنا
 قال سألته من شئت قال على تزيين الحسين فمساءل عن الرجل اذا هو اخرج على من الحسين عليه السلام لانه وعن اسحق بن عمار ومغلقا عن ابي الحسن قال
 هما سواء يحمل او اخر وروى الكليني في الموثق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ٤ قال سألته عن المفرد للحج اذا طاف بالبيت الصفا والمروة
 بجعل طواف النساء قال لا ايما طواف النساء بعد ان ياتي منى فندفع الاحتجاب من غير خلاف يعرف بانه لا يجوز للمتمتع تقديم طواف
 الحج والسعة اخبارا واما ادعوا عليه الاجماع واستدلوا على ذلك برواية ابي بصير قال قلت رجل كان متمتعا فاهل بالحج قال لا يطوف بالبيت
 حتى ياتي عرفات فان هو طاف قبل ان ياتي منى من غير علة فلا يصح بذلك الطواف واما هذه الرواية جملها من الروايات الصريحة الصريحة
 في جواز التقديم اخبارا وصحاحا على من يطوف قال سألنا ابا الحسن عن الرجل المتمتع بهل بالحج ثم يطوف ويصحب بين الصفا والمروة
 قبل خروجه الى منى قال لا بأس وصححه جليل قال سألنا ابا عبد الله ٤ عن المتمتع يقدم طوافه وسعيه في الحج فقال هما متساويان فدلنا
 وانما وصححه خص بن الجعفي عن ابي الحسن في جعل الطواف قبل الخروج الى منى فقال هما سواء اخر ذلك او قدمه يعني المتمتع وصححه
 عبد الرحمن بن الجعفي قال سألنا ابا ابراهيم عن الرجل يتمتع ثم يهل بالحج ويطوف بالبيت سعي بين الصفا والمروة قبل خروجه الى منى قال
 لا بأس قال في كعبه طعنه في رواية ابي بصير بضعف السند واجاب الشيخ عن هذه الروايات بالحمل على حال الضرر وهو بعيد مع انه
 لا ضرورة الى ارتكابه الاشارة بما جعل للمعاصرة والمجته جواز التقديم مطلقا ان لم ينعقد الاجماع القطعي على خلافه انتهى وهو بعيد
 على اصوله وفوائده الاشارة بما خالف ذلك وخرج عنه في موضع آخر لما اوضحناه في شرحنا على الكتاب من عدم وفائدة على فاعاء له
 في هذه الابواب وكيف كان مكلما هذا لا يرد على الشيخ وامثاله من لا يرى على هذا الاصطلاح كما اوضحناه في موضع آخر من اوضحه

في هذا الخبر
 جازي القارئ
 مستحب القارئ
 والمفرد المستحب
 في هذا الخبر

والصنف منهم ليس بالاعتبار الا ما يندرج تحت الاخبار على ان السناد من جلة من الاخبار لخصاص ذلك بالمصطفى
 اصحاب الاخبار فيجعل هذه الاخبار على اعتبارها كما انفق عليه كذا الاصحاب قال المصنف الشيخ حسن في كتابه في تفسيره على بن
 مطهر ما صوته في ذكر الشيخ ان هذا الحديث وبخاصة الشيخ الكبير والمرأة التي تخاف الحيض حاول بذلك الجمع بينه وبين هذه الاخبار
 فحقن بعضها عدم الاعتداد بما يقع من الطواف قبل الشروع في جلة منها في الباس عن التقديم والاعتدال منه للشيخ ومن منضمها وطرفها
 غير متبول ولا جهل ولا جهل الى منع التقديم مع الاخبار وافضأ الاضابط للذين تركه لكان الوجه في الجمع ان اخرج الله جل ما نصحت
 المنع على التفسير لما يحكم من اطلاق العامة عليه وكثرة الاخبار الواضحة بالاعتدال مطلقا انتهى هو جلدان ما ذكره من اطلاق العامة على
 المنع وان اورد هذا كلام المصنف انه ساند المنع من التقديم اخبارا الى اتفاق العلماء المؤيد بانفاق علماء الخاصة والعامة كما هو المذهب
 من في الكتاب المذكور الا ان الاعتدال في الذكر استدل المنع اخبارا والجموع اضطررا الى ابن عباس وعطاء ما لا يخفى احمد ثم نقل
 عن الشافعي لغير الجواز مطلقا وكيف كان فالمسئلة لا تقع من شوب الاشكال والاعتدال عليها الا انتم على كل حال وهو في جانب القول الله
 عليه السلام في جواز الطواف المندوب للمتنع قبل الخروج الى منى في اول الايام شهرها المنع لحسن الحلبي قال سألته عن الرجل ياتي المسجد
 الحرام بطواف بالبيت قال نعم ما لم يحرم ويمكن ان يستدل على ذلك بما يؤيد من ثقة ابن عباس قال سألت ابا الحسن ع عن الرجل يحرم الحج
 من كذا ثم يري البيت خالفا بطواف قبل ان يخرج عليه شيء فقال لا يضر على ان قوله لا يرجع الى الطواف قبل الخروج ومن الفصل بل بما
 كان اظهر انما هو مضمون بقوله عليه شيء يكون من دلالته على جواز الطواف في حال طهره شامل للواجب المندوب الا انه يكون في الواجب
 ضابطا لما مضى من الاضطرار الى حاله في حاله وان كان الاضطرار على الطواف على الطواف المستحب انه يجوز ذلك بناء على رجوع لا
 الى قوله عليه شيء بوجه رواه عبد الحميد بن مسلم عن ابي الحسن ع قال سألته عن رجل حرم يوم التروية من عند الغمام بالتحج ثم طاف بالبيت
 بعد احراره هو لا يرى ان ذلك لا ينبغي فيفضل طوافه بالبيت احراره فقال لا ولكن مضى على احراره هذا واقاما بذلك من الاخبار على
 جواز التقديم مع الضرورة مضافا الى الاتفاق عليه فمنه ما روى الشيخ عن ابن عجل بن عبد الخالق قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام قال لا
 بأس ان يجبل الشيخ الكبير والمرأة والمعلول طواف الحج قبل ان يخرجوا الى منى وما روى الشيخ في كتابه في تفسيره عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته
 عن امرأة تمتعت بالعمرة الى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت الطمث قبل يوم النحر اصيل لها ان يجبل طوافها طواف الحج قبل ان تاتي منى
 قال لا خلاف ان تضطر الى ذلك فعلك والمعنى فيها انها اذا خافت ان تضطر الى عدم التمكن من الطواف كما لو لم يهيم عليها جملتها ودفعتها
 فليس الطواف ما رواه ثقة الاسلام في الكافي من الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بجبل الطواف للشيخ الكبير والمرأة الخاف
 الحيض قبل ان يخرج الى منى ما روى في الوثائق عن ابن عباس قال سألت ابا الحسن ع عن الممنوع اذا كان شيخا كبيرا وامراة خاف الحيض بجبل
 طواف الحج قبل ان تاتي منى فقال نعم من كان عليه هكذا بجبل وما رواه ايضا عن علي بن ابي حمزة قال سألت ابا الحسن ع عن الرجل يدخل مكة و
 معه حياء ومدا من منى فيضطر قبل التروية يوم او يومين او ثلثة فحشى على بعض من الحيض ان لا يفرغ من منى منى من اجل ان يضطر الى التي
 مناج عليها الحيض فبارها فتغتسل ويهل بالحج من مكانها ثم يطوف بالبيت بالحق والرفق وان حلت بها شيء فوضت بغيره الناسا له
 طامث تلك البس فديع طواف النساء قال بل قلت في منى حتى تفرغ منه قال نعم قلت فلم لا تترك حتى تفرغ مناسكتها قال يفرغ عليها
 هناك احدا من منى ان يفرغ عليها الناسا كملها خاصة الحدان ذلك الى الجبال في ان يفرغ عليها والرفق فقال للبس لهم ذلك فتسعد
 عليهم حتى يفرغ عليها حتى يظهر بغيره مناسكتها وبقا اشهر هذا الخبر جواز تقديم طواف النساء وان كان في مقام الضرورة مع ان ظاهر
 فتوى الاصحاب على خلافه لان ظاهرهم الاتفاق على عدم جواز التقديم اخبارا وقد تقدم ذلك في وثيقة ابن عباس في خبره وبقا جواز ذلك
 مع الضرورة لما روى الشيخ عن الحسن بن علي بن ابي عمير قال سمعنا ابا الحسن الاول ع يقول لا بأس بجبل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج
 يوم التروية قبل خروجه الى منى كذلك لا بأس لمن خاف امرا لا ينهاه الا يضطر الى مكة ان يطوف ويودع البيت ثم يركب هو هو
 من منى اذا كان خائفا من هذا الخبر كما ترى انما هو جواز التقديم اخبارا وقد تقدم ذلك في وثيقة ابن عباس في خبره وبقا جواز ذلك
 ما اخرج في الظاهر انهم حملوا طواف الخبر على الصلوة والضرورة جملتها بينه وبين وثيقة ابن عباس في خبره وبقا جواز ذلك
 ثم تقدم في الخبر الى منى ان هذا الخبر يدل على انه مع عدم اقامته الجبال والرفق عليهم مع انه قد روي في ثقة الاسلام في الكافي
 في الصحيح او الحسن بن ابي عمير في خبره ان كثر من ابي عبد الله ع قد دخل عليه رجل لافان في طوافه فقام الله فقام الله فقام الله

الحج والعمرة
 في كتابه في تفسيره
 عن ابي الحسن عليه السلام

خاضع ولم يظف طواف النساء فقال لقد سئلت عن هذه المسئلة اليوم فقال لقد صلح الله انا وزوجها وفدا حبيب ان اسمع ذلك منك
ناظر ان كانه بناجي نفسه هو يقول لا يغير عليها جالها ولا يطيع ان يتخلف عن اصحابها منصرف فذاتهم جنتها وفي رواية الصدوق في
الفقه مثله بزيادة ونقطا لا نصر بالمعنى وفي آخر ثم رفع راسه قال منصرف فذاتهم جنتها ويمكن ان يثبت هذه الرواية بالرواية
الاولى البحث الرابع فذكرت مما تقدم انه لا يجوز للمنفرد والفا ^{الفا} فيمنعهم الطواف الواجب الميسر وان الممنوع يجوز له ذلك مع الفقه
الا ان الشيوخ بين الاصحاب انهم لا يبدون بمجدد بالنسبة بعد كل طواف لئلا يجل من احراره وقد صرح جمع منهم بقوله النبيان
بها بعد الطواف صلواته واستقر ومنه انما يجل للمنفرد دون ^{الفا} كذا في مثل انما يجل بالنسبة قال الشيخ في النهاية في موضع من البسوط ان
الفارق اذا دخل مكة واداد الطواف فطوعا فعل الا انه كل طواف بالبيت ابي عند من اعز من الطواف ليعطى احراره بالنسبة لانه لو لم
يفعل ذلك تدخل في كونه محلا وبطلان حجة وصار مستمرا فارجح التهدي بان المنفرد يجل بترك النسبة دون الفارق عن الشيخ المعتمد
والمرضي ان النسبة بعد الطواف تلزم الفارق لا المنفرد ولم ينقضها بالتحلل بترك النسبة وعدمه وعن ابن ادهش انكار ذلك كله
وان كان التحلل انما يحصل بالنسبة لا بالطواف السعي وليس بمجدد ^{الفا} فواجب لا تركها مؤثرا في انقلاب الحج عمره والبر ذهاب
المحذور والعلام في هذا الاشكال في موضع من كتابه والتحليل واما الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد
الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد الجوار بمكة فكيف اصنع قال اذا رايت الهلال هلال ذي الحجة فخرج الى
الجسر اهر فاحرم منها بالحج فقلت له كيف اصنع اذا دخلت مكة منهم بها الى يوم التروية ولا اطوف بالبيت قال فليهم عشرة لا فاني لبيت
ان عشرة الكبر ان البيت ليس بمحور ولكن اذا دخلت مكة فليطوف بالبيت سبع بين الصفا والمروة فقلت له اليس كل من طاف بالبيت
وسبع بين الصفا والمروة فدخل حل قال نعم بعد بالنسبة ثم قال كلما طفت طوافا وصليت ركعتين فاعقد على طوافك بالنسبة ومنها حجة
مؤوية بن عمار وحدثه عن ابي عبد الله ع قال سالت عن المنفرد بالحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الضريبة قال نعم ما شاء ويجوز بالنسبة
بعد الترك من الفارق تلك المنزلة بعد ذلك ما احل من الطواف بالنسبة قال الشيخ وفقر هذا الحديث انه قد خص بالفارق المنفرد
ان بعد ما طواف التروية قبل الوقوف بالموقفين مع ان السائق لا يجل ^{الفا} ان كان قد طاف لسبانه الهدى ومنها ما رواه في تفسيره
ابنه عن اسحق بن عمار وفي سب عن اسحق المذكور عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع رجل منفرد بالحج منطوف بالبيت سبع بين الصفا
المروة ثم يبدله ان يجعلها عمره قال ان كان لقي بعد ما سعى قبل ان يفصر فلا مضرة له ومنها ما رواه في الفقه في الصحيح عن مؤوية بن عمار
عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل منفرد بالحج فلما دخل مكة طاف بالبيت ثم اتى اصحابه وهم يفصرون ففصر معهم ثم فكر بعد ما فكر
فصر انه منفرد فقال ليس عليه شيء اذا صلى فليجهد بالنسبة وما رواه الشيخ في صحيحه في صحيحه عن مؤوية بن عمار قال قلت لابي عبد
الله ع ان اصحابنا عجا وروى بمكة وهم يسألون عما لو قدمت عليهم كيف يفصرون قال تلهم اذا كان هلال ذي الحجة فليخرجوا الى
الصفا فليجروا او ليطوفوا بالبيت بين الصفا والمروة ثم يوطئوا فبعدوا بالنسبة عند كل طواف الحديث ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح
عن مؤوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اني اصحابي وكبر ومنها ما رواه عن مؤوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اني
عمر اخبره عن ابي الحسن ع قال ما طاف بين هذين الحجرين الصفا والمروة احدا الا احل الاساق الهدي ومنها ما رواه الشيخ وابن بابويه
في رواية في صحيحه قال جاء رجل الى ابي بصير وهو خلف المقام فقال اني فرت بين حجر وعمره فقال له هل طفت بالبيت قال نعم قال
هل مضى الهدي قال لا تأخذ ابو جعفر بشيء فقال احل الله قال في الوافي اريد بالخذ بشعر التقصير او بغيره اياه ومنها ما رواه
ابن ابي عمير عن مؤوية بن عمار في الصحيح والحسن ع قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل ابي بالحج مفرد فطاف بالبيت وصلى
ركعتين عند مقام ابن هبم وسبع بين الصفا والمروة قال فليجهد ليجعلها منصرف الا ان يكون ساق الهدي ومنها ما رواه الصدوق عن مؤوية
بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اني اصحابي وكبر ^{الفا} الامر اعمر في ظاهر ذلك وسان الهدي وشكره او فله
المستفاد من هذه الاخبار حصول التحلل بحج الطواف السعي وان لم يفصر هو خلاف ما عليه الاصحاب ذلك عليه الاخبار من توقف
الاحلال على التقصير ولا بعد تخصيص هذا الحكم بهذه القصور فيحصل التحلل هنا بدون تقصير ويؤيد ذلك اخبار امر القتيبي في صحيحه
الوفاة من لم يسق الهدي بالاحلال وان يجعلها عمره مع انهم يشتمل في بعضها على الامر بالتقصير فخصه البيان فيعلم الاحكام ذكره
لو كان وليا لم اضف في كلام احدهم الا صواب في طعن هذه الاخبار بذلك بل ظاهرهم بطلانها بالقبول على اطلاقها ويمكن ان يقال

يجب تشييد اطلاعها بالأخبار الدالة على وجوب التضرع وأنه لا يخلل الآية ولعله الأضرع الاحتياط لا يخفى ومن هذه الأخبار يظهر
ضعف قول ابن ادرهش من تبعه والجواب على ما احتج به العلامة في تقصيره دخل في الحج دخولا مشروفا فلا يجوز الخروج عنه إلا بدليل و
بمؤلفه أما الأعمال بالثبوت فان الدليل على المدعى اوضح من هذه الأخبار وثوقها العمل على التنبه هنا لا بمعنى له بعد اتفاق الأخبار وأنه
بالطواف السبع أحل أو كره وإذا كان الشارع قد حكم بالأحلال فهو وإن كره فاقبال لا يغير التنبه ولكن هذا الكلام لا يخرج
اجتهاد في مقابلته التصور وما نفل من الخبر بخصوص غير موضع النزاع كما لا يخفى نبيها قال السيد السند في ذلك بعد ان نفل
بعض هذه الروايات قال السيد في الشرح بعد ان لو هذه الروايات وبالحيلة تدل على التحلل من كل مكان ~~بما لا يخفى~~ ظاهر الفتوى
مشهورة والمعارض منصف هو كذلك لكن ليس في الروايات دلالة على صبره في الحج مع التحلل عنه كما ذكره الشيخ وانباعه نعم ورد في
روايات العامة النص صريح بذلك فانهم روي عن النبي أنه قال إذا أهل الرجل بالحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت سبعين الضفا والمروة
فدخل حل وهو عمره انتهى أول من صرح به بما ذكره الشيخ أيضا جده في ذلك قال لو اخلأ بالتلبية صاحبها عمره وانقلب استغنا
كما صرح به جماعة انتهى ما ذكره من المناقشة في صبره في الحج عمره فقد سببه فيه شيخه المحقق الأردبيلي في شرح الأرساد وفيه أنه لا يخفى
أن حجة معارضة بن عمار وحسنه المقدمة وهي الثانية من دليله المنقضة للسؤال عن جل أبي بالحج مفردا فقدم مكة وطاف بالبيت
وصل ركعتين عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا والمروة فقال ^{قيل} وليجاءها من غير ما قل عليه الخبر العاقي الذي نقله عنه ذكره في
الخبر الخاطيء لفظ وهو عمره وهو يرجع الى قوله في هذا الخبر وليجاءها من غير ما قل عليه الخبر بالاحلال وأنه يجعلها عمره و
يتمتع بها الى الحج بمعنى أنه بعد من حج الأفراد الى التمتع ان لم يكن ساقا الهدى ففقد دل الخبر على أنه مع الطواف والسعي وعلم بعد
بالتلبية بطل حجه وبصبره ما اتي به من افعال عمره التمتع اللهم الا ان يكون قد فهم من كلام الشيخ ان مراده بالعمرة هنا بمعنى العمرة
المفردة الا ان كلام الشيخ لا يفرق بينه وبينه على التخصيص بل ذلك انما تكلامه في التنبه الثاني من التنبهات التي ذكرها صريح في أن
المراد عمره التمتع وبالحيلة فان ظاهر الخبر المذكور كما عرفت هو أنه مع عدم العقد بالتلبية فالواجب عليه الأحلال للأمر بذلك
في الخبر الذي هو حقيقته في الوجوب والعدول الى التمتع والتوكيد في الوجوب فقدم من ان التمتع متى اتي بالعمرة وان كان في حج مستحب
فانه يجب الانسان بالحج بعدها في الحج والتج ما يجب بالشرع فيه وان كان في الأصل مستحبا وتما يؤيد ما ذكرناه الأخبار الواردة
في حج الوداع المنقضة لأمارة عز وجل له ^{لغيره} وذكر ان ما مر الناس لم يسأل الهدى بالعدول الى التمتع بعد الطواف السعي والتضرع
فيها ان وامر الله عز وجل للوجوب اتفاقا لا مع تمام فشرطه عدم وجع فتدل هذه الأخبار بانضمام اخبار هذه المسئلة اليها على ان
كل من احرم محررا مفردا وطواف سعى ولم يسأل الهدى فهو بعد احرامه بالتلبية فانه يصبر على لا يجب عليه ما اتي في عمره يتمتع بها الى
الحج وهو غير ما قل عليه صحيحه معان بن عمار المنقضة ولا ينافي ذلك الأخبار المنقضة الدالة على ان كل من طاف بالبيت سعى أحل
احبا وكره حبا تها تبادلت على بطلان الحج خاصة واما فلا يبر عمره فلا نقول غايه هذه الأخبار ان تكون مطلقا بالتسليم
صبره في حجه بعد الاحلال عمره ومقتضى اتفاقها على الأخبار التي ذكرناها وتفيد اطلاعها بها فلا منافاة الثاني فان
السيد للسند طاب ثراه في ذلك الظاهر ان المراد بالتنبه في قول المصنف من قال بمقالة ان المفرد لا يخل الى الا بالتنبه فله العدول
الى العمرة والمعنى ان المفرد لا يخل ببل افعال الحج الا بالتنبه العدول الى العمرة فيخل مع العدول بانما انما لها وعلى هذا فلا
يحتقن التحلل الا في موضع شيوخ فيه العدول الى العمرة وذكر المحقق الشيخ علي في خواشيه ان المراد بالتنبه شبه التحلل بالطواف ثم
قال ان عليه التنبه لا يكاد يحتقن لأن الطواف منتهى عنه اذا قصد به التحلل فيكون فاسدا فلا يبعد في كونه محلا لعدم صدق
الطواف التشرع وبوجه عليه ايضا ان اعتبار التنبه لا دليل عليه أصلا بل العمل بالروايات المنقضة للتحلل بترك التلبية يقتضي
حصول التحلل بمجرد التضرع وطوافها يقتضي عدم التحلل بالطواف وان قوى به التحلل مع اشقاء شبه العدول كما هو واضح ثم قد
في الثاني حيث قلنا بانقلاب الحج عمره فيجب الا يبان بانها فان لم يحتقن التنبه على في خواشيه للفواعل وهل يحتاج الى طواف
العمرة ام لا وجهان كل منهما مشكل اما الأول فلانه لو اوجب اليهم بكن هذه الطواف اثر في الاحلال وهو باطل واما الثاني
فلان اجازة عن طواف العمرة بغير تنبيهه معلوم البطلان هذا الاشكال انما هو وجه على المعنى الذي ذكره اما على ما ذكرناه فلا
يرد له انتهى اول الظاهر هو ما استظهره فليس يتر في معنى التنبه لان هذا هو الذي يقع في مقام العدول الذي جوزه الاحكام

وذلك عليه الاخبار كما سباني فذكر الله تعالى وما نفعه عن الحق الشيعي على قوله نعم مرفوعه فلهذا ضرورة اعتبارنا في شرح
على القواعد حيث قال بعد قوله العول من اخباره العول المشهور وطعن في دليل القول الآخر على ان اعتبار التلبيح واليكاد يتحقق ان
التلبيح انما هي عند اذا وصله التخلل فيكون فاسدا فلا يعتد به في كونه محلا لعدم صدق حصول الطواف حتى والسرابة بالقرن بين
الغار والمغز ضعيفة فالاصح عدم اقرن لكن على هذا القول لو تركا التلبيح الذي يلزمها في السرابة وعبارة الشيعي ان حجتها بقية عمر
منغابا متعاقبة في رواية اخرى بغير ان المغز اذا نزل حجة الى التمتع فطاف ثم بقي طواف معتبر وهو مبتدئ على ان بين الطواف والتلبيح منافاة
كما ان بين الطواف والاحرام منافاة فكما لا يبيح هذا مع الآخر كما العكس وكما يصح هنا الحجج اشرافا كذا يصح في مسئلتنا هذه فمتعنا
فعلة هذا هل يحتاج الى طواف آخر للمعز ام لا كل منهما مشكل اما الاول فلا يلزم لواحيي التلبيح بل يمكن لهذا الطواف اثر في الاحلال وهو
باطل اما الثاني فلا ان اجزاء طواف المعز بغير تنبيه ايضا معلوم البطلان انتهى حاصل كلام الحق المذكور انه حيث قسرت
التي لا يخل الا بها بناء على ذلك القول بانها تنبه التخلل بالطواف او بدعيه بانه لا يكاد يتحقق على هذا التقدير لان الطواف
منتهى عند اذا وصله التخلل حصل له الاشكال في صورته انقلب حجة الى التمتع في انه هل يحتاج الى طواف آخر ام لا اما في صورة
احتياج الى الطواف فلا تنبيه بيان لا يكون له اثر في هذا الاحلال بمعنى انه لا يقع هذا الطواف الا بعد حصول الاجلال من العزم
المقدم ليكون هذا الطواف اثر في ذلك هذا خلف واما في صورة عدم الاحتياج اليه والاكتفاء بالطواف الاول فانه يلزم منه
الاجزاء عن طواف المعز من غير تنبيه كونه طواف المعز لانه انما انما في اوله لا بقية كونه للحج وحاصل كلام السيد عظم الله قدره
هو انه لما قدم ان غاية ما يستفاد من التصريح بطلان ما فعله بذلك التلبيح ولزم كونه محلا واما انه يصح حجة عمر فلا لعدم
الدليل عليه فعلة هذا اذا قلنا بانقلب حجة عمر فانه يجب عليه التلبيح بانفعال المعز والى ما ذكرناه واوضحناه من التفصيل
اشار السيد في آخر كلامه بقوله وهذا الاشكال انما يوجب على المعنى الذي ذكره اما على ما ذكرناه فلا ورواه واثبت خبره بل في
الكلامين مع ما من النظر اظهر كما لا يخفى على الخبير لما هو في ثمانية ما بين من دلاله فحجته معاينة من عمار على انقلاب الحج عمر
انه يمتنع بها الى الحج واعتناءها بانها رجب الوداع ويظهر ان ما ذكره الحق المذكور في صورة عدم الاحتياج الى الطواف من
انه يلزم اجزائه من طواف المعز بغير تنبيه وانه معلوم البطلان ليس في محله فان اخبار رجب الوداع التي اسرنا اليها فذلك على اجزاء
الطواف الاول الذي وقع بغير الحج عن الطواف للمعز فانه لم يذكر في شيء من تلك الاخبار انهم اغادوا الطواف بعد اتم التلبيح
لهم بالاحلال من حجهم وجعله عمر على ان نظائر هذا الموضع في العبادات غير عز ووضعه من صام يوم الشك بنية كونه من شعبان ثم
ظهر كونه من رمضان فانه يجري عنه مع ان التلبيح انما وقع عن موثقا ومن ذكره اثنا وصلوه الاخرة فوثق سابقا فانه بعد
اليها ولو قبل التسليم بل بعده ~~فان ذلك بل بعده~~ ويحوز ذلك مما اوجبا الشارع فلهذا الى خلاصة ما افصح عليه الثالث قال السيد السيد
في الاستقام من السرابة المتقدمة بوقف البقاء على الاحرام على التلبيح بعد كسرى الطواف على هذا فتكون التلبيح مقتضية لعدم التخلل
لان التخلل يتحقق بالطواف ثم ينعقد بالاحرام بالتلبيح كما توهجه بعض المتأخرين في ذكر الشارع ان محل التلبيح بعد الطواف لم تنفع له
على مسئلة التي اول لا يخفى ان المستفاد من السرابة انما هو القول الثاني الذي نسب صاحب التوهم دون ما ذكره طاب ثراه ومنها
حسنة معاينة من عمار التي قدمها في كلامه في الاولى رويها في المتقدمين في كلامنا قوله فيها بعد ان ما احل من الطواف بالتلبيح
فانه ظاهر في كونها محلا بالطواف بعد احلامه بالتلبيح وكذا قوله في حجة عبد الرحمن في الحجج التي قدمها في كلامه
ايضا لما قال له التلبيح من طواف بالبيت سبعين الصفا والمروة ففعل فقال هم انك تعقد بالتلبيح فانه في معنى التلبيح
له على ما ذكره من الاحلال لكن اخبر بانك تعقد ذلك بعد الاحلال بالتلبيح ثم قال له كلنا طفت فكلنا طفت طوافا و
صليت ركعتين فاعقد بالتلبيح وفضيبت العقد حصول التخلل بل ذلك لا معنى لتعقد شيء معقود وسباني فربما انتم الله ثم
في صحيحه زلزاله ما هو صريح فيما دلتاه وما يصح ذلك ايضا الاخبار المتقدمة الدالة على انه ما طاف بالبيت الصفا والمروة
احل الاحرام وكره فانها صريحة في حصول الاحلال بذلك اني بالتلبيح ام لم يات غاية الامر انه اذا اني بها عقد ما احله
كما دللت عليه الاخبار المتقدمة وبمثل ما ذكره في ترك صريح الحق المولى الوردية في شرح الارشاد حيث قال في فهم من قوله
ولا تعقد ركعتين انما حصل التخلل فلا يلزم من التلبيح بعد الاحرام وذلك غير واضح وان كان ظاهر الاخبار ذلك كما استرا

البناء لا يجوز الا بغير ما لا يخفى على الخبير لما هو في ثمانية ما بين من دلاله فحجته معاينة من عمار على انقلاب الحج عمر

فَتَجَّ الْأَفْرَادُ وَالْقُرْآنُ وَحَكِيمُهُمَا

البه لا تظاهر ان المراد انه يحصل التحلل برك التلبس وهو المراد بالعقد بالتلبس ولو كان محاذا لانه
 يحصل احرام مجزئ كما هو الظاهر من كلام الاصحاب ليس مرادهم انه ليس باحرام بالتحج ولا بالعمرة لسبب بعض على التحج وعدم فعل العمرة وهو ظاهر مع
 حصر الاحرام في اجزائها ولا تميز ما ذكره ولا في الاستيعاب لانه ما ذكره تميز بل ما قال به احد على الظاهر
 مع انه لا بد في العبادات كلها من التميز على ما فتر ولا تميز هنا لان التميز الاول في دار بقعة ما كما في الاحرام وما داخل وخرج منه الى اخر كلامه
 في اكرامه قول لا مانع من انه يكون بالطواف فداخل كما دل عليه طواهر الاخبار وان هذه التلبس انما هي لتجديد الاحرام الاول لا لظهور
 احرام جديد كما توهمه وسجل به ولا استيعاب في ذلك بعد لالة النصوص عليه وقول معظم الاصحاب به كما اعترف به فلا يحتاج الى تجزئ
 اصحاب الاخبار ولا ناول لكلام الاصحاب **التراب** قد عرفت مما تقدم اتفاق الاخبار وكلمة جهو الاصحاب على العقد بالتلبس بعد الطواف
 والسنن وان التحج صحيح الا انه روي في الاسلام في الكل في الصحيح والحسن على المشهور عن عمن اذنب عن ابي عبد الله ع انه قال في هؤلاء
 الذين يعمرون التحج اذ فلهوا مكة وطافوا بالبيت اخلوا واذا لبوا احرقوا فلا يزال يحج ويحج حتى يخرج الى منى بالتحج ولا عمره هذا الحديث
 بل صريحه هو بطلان التحج بذلك ان تلك الاخبار الواردة بذلك انما خرجت بحج التوبة وان شهر الحكم بها بين الاصحاب قال المحدث انك
 في الواقع بعد فعل هذا الخبر بان كانوا يعمدون الطواف السبع على مناسك فيحجوا بها بركتون فيحكم بطلان حجهم بذلك ذلك لان طواف
 البيت سببه موجب للأحلال لانها احوال فقال فاذا طاف قبل الايمان بمناسك منى فدخل من حجة قبل ما اذا جدد التلبس فدا حرم
 احوال اخر فان لم يطف بعد ذلك فله حجة بلا طواف فلا حجة ولا عمره له ايضا لعدم تميزها وعدم انما ما بها لانه لم يأت بالتفصيل
 بعد فعل حجه منها فله حجة كما انما بطلت ثم اذا كثر الطواف التلبس فله كذا التحلل والعقد انتهى كلامه وقال بعض بعد فعل كلام الشيخ في بعض
 حصة معاينة بن عمار قول قد مضى ان من يفعل ذلك فلا حجة له ولا عمره قالوا لعل على التوبة اقول وتما توبتها ذكره من اجل على التوبة
 ما رواه الشيخ في كتاب الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال قلت له ما افضل ما يحج الناس فقال عمره في حجة مفردة في عامها فله حجة
 بل هذا قال المنصف قلت فكيف يمتنع قال ما في الوقت يلبى بالتحج فاذا اتي مكة طاف سبعة واحل من كل شيء وهو محبس وليس له ان يخرج
 من مكة حتى يحج تلك فما الذي يله هذا القرن والقران ان يكون الهدى فله ما الذي هذا قال عمره مفردة ويذهب حيث شاء فان اقام بمكة
 الى التحج فعمرة فامة وحجته نافضة مكبه فله ما الذي يله هذا قال ما يفعل الناس اليوم يعمرون التحج فاذا فلهوا وطافوا بالبيت اخلوا
 واذا لبوا احرقوا فلا يزال يحج ويحج حتى يخرج الى منى بالتحج ولا عمره وسبوا والخبر كما نرى انما هو من افضل ما هو المعروف بينهم و
 هذا الترتيب لا يوافق اخبارنا ولا يجري على مذهبننا وبالحكمة فاصحابنا المذكوران صرحا في كون تقديم الطواف وعقد بالتلبس انما
 هو مذهب العامة وانه موجب لبطلان التحج لمولاه فيها فيخرجون الى منى بالتحج ولا عمره وانت خبير بما فيه من الاشكال الدالة العضال و
 مقتضاها على صحة عبد الرحمن بن الحجاج المقتدر ان حمل الطواف المقدم فيها على الطواف العاجل حصة معاينة بن عمار والمنقذين لعقد
 الاحرام بالتلبس ومنوها تما في مضاهما على التوبة مع نوى معظم الاصحاب بذلك بل الاخبار الدالة على جواز تقديم الطواف للمفردة و
 القارن وقد تقدم في اول البحث الثالث انه متى كان من طواف سعة احل بطل حجة وان العقد بالتلبس لا يبعد فانه تكفي حرج هذه
 الاخبار عنهم مضمرة بالجواز وان تقديمه باخرة سواء في منة التحج وجعلها على التوبة كما هو ظاهر الصحيحين المتقدمين مشكل العج
 من المحدث الكاشاني انه ظن ان محضا المناه في صحيحه عبد الرحمن معاينة ولم يميز للمنا فاه ايضا للاخبار المذكورة حثانته فان بعضهما
 في كونه وكبر المناه فيها ظاهر لان محض عمن اذنب وذراره صرحا في حصول الاحلال المشار اليها وان لم يلب فكيف يجوز ان
 يقدّمها في حجة والحال انه احل بعدها على ان المفهوم من المضموم من الاخبار المنقذ ان العقد بالتلبس انما هو لبقاء الاحرام الاول
 على المحل فلهذا ذهب في ذلك ونبهه شيخنا الشريف على ما تقدم ان العرض من التلبس هو البقاء على الاحرام الاول فتكون مقتضيه لعدم
 التحلل والمفهوم من ما بين الصحيحين هو انه بالطواف يصير محلا ويخرج عن احرام التلبس والتلبس بعقد احراما جديدا وهذا سيجل
 عليهم انهم يخرجون الى منى بغير حجة ولا عمره بالتفريق الذي قد مناه عن المحدث الكاشاني هذا ان الخبر لا يطفان الاعلى مذهب
 ابن ادريس المانع من تقديم الطواف كما تقدم وبالحكمة فالمسألة عندى محل اشكال عجل الله نعم بالفيج لمن على يديه حل هذه الترتيب
 الخامس اظهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ان المفردة متى قدمه مكة جاز له العدول الى التمتع دون القارن وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن صفوان بن يحيى قال قلت لابي الحسن ع على من يرضى عليه السلام ان ابنك عنك انه سالك عن الرجل يهل بالتحج ثم يدخل

[illegible]

子

وفاقیہ

22

فتح الأفراس والفران وحكامها

١٠٥

الى الحج لدلالة الاخبار المتقدمة على حصول الاحلال بذلك احتياوكم ودلالة صحة ما بين قمار بالقراب الذي قدناه على
 صبره ما الذي به من غير كيف كان ينبغي ان يعلم ان جواز العدول للمغرب ما هو في اذام يتعين عليه الاضداد باصل الشرع وببند
 وشبهه لا سقاضه الاخبار كما تقدم بان من اهل مكة وخاضع للمسجد الحرام لا يجزئهم المنع عن فرضهم وعموم ما دل على جوب الوفاء
 بالنقد وشبهه وما رتبوا به من العموم في بعض الروايات المتقدمة او الاطلاق على وجه بناول للمعبر عنه فيجب تخصيصه بما ذكرنا
 من الادلة وبذلك يظهر في كلام الشيخ شجنا الشهيد الثاني من ان تخصيص الحكم بمولم يتعين عليه الاضداد بعيد عن ظاهر النص
 ثم ان شجنا المشاور المذكور ان هذه المسئلة التي اكرها الثاني في قال في المصبر نعم فقهاء الجمهور بان نقل حج الاضداد الى المنع منسوخ
 اقول الظاهر ان ما ذكره هنا من المنع وشبهه عليه اصحابنا فبحلو الضم الذي احذر عن انما هو بالنسبة الى هذه المادة مشر
 بالوجه وانما رخص المصباح لدفع الشبهة والافضاح فان المفهوم من اخبارهم كما نقلنا جملتها في كتاب سلاسل الحديد في تفسير ابن
 ابي الحديد ان محرم عمرنا هو الاصل حج المنع لاهذه الصورة والصور المنسوخ يكون طلالا له مع ان كلمات عمرنا لا تليق هذه
 المصبر على ادلتها ولكن علم انهم لما داو شام ذلك لصرح الفران الغزالي بالمشروع غير ما لو لم يخص به هذه الصورة و
 كما هو قوله على التبرك استفاض وانتشر واشهر من شأن كانا على عهد رسول الله صلا لا وانما محرمها ومما ثبت عليها من الحج منسوخ
 النساء ولو ان البصيرة في ذلك خال عن موضوع الكتاب لكانا اوردنا شطرا من تلك الاخبار لنعام صلات ما قلناه وصحة ما دعينا به
 ولكن من احب ذلك فليراجع الى المجلد الثاني من الكتاب المذكور في الجزء الثاني عشر من البحث الخامس لو بعدا لمكنى من اهله ونحو حج
 الاسلام على ميثاق احرم منه وجوبا والكلام هنا في موضعين الاول في جوب الاحرام عليه من الميثاق وهذا بما لا خلاف فيه ولا
 اشكال لانه لا يجوز لما صدقته مجاوزة الميثاق الا محرمنا علما ما استثنى وقد صرحنا هذا ميثاقا له باعتبار ضرورة عليه للاخبار المتقدمة
 الكثرة ومنها ما يحتمل صفوا بن يحيى عن ابي الحسن الرضا ع انه كتب اليه ان رسول الله ص وقت موافق لاهلها ولم يرد عليها من غير
 اهلها وفيها وخضعت لكانت بركة فلا يجاوز الميثاق الا من علمه الثاني في النوع الذي يحرم به فالمشهور انه يجوز له المنع ذهب اليه
 الشيخ في جملة من كبره والحق في المصبر والعلامة في التذكرة وغيرهم ونقل عن الحسن بن ابي عوفيل عدم جواز المنع له لانه لا يملك
 لا هل تكة لقول الله عز وجل ذلك لم يكن اهله خاضعي المسجد الحرام والاخبار المتقدمة الصريحة في انه ليس له هل تكة منسوخ والعلامة
 في تصانيفه على نقل القولين لم يرجح شيئا منهما في البيهقي الشيخ ومن تبعه بما رواه في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج وعبد الرحمن
 بن ابي نالا سئلنا ابا الحسن موسى ع عن رجل من اهل مكة خرج الى بعض الامصار ثم رجع فترى بعض المواثيق التي في رسول الله ع
 ان يفتع نال ما يحرم ان ذلك ليس له والاهلال بالحج احب اليه وراى من سئل ابا جعفر وذلك اول ليلة من شهر رمضان فقال
 له جئت فذاك في حق نوبان صوم بالمدينة نال بصوم اثم الله نعم قال وارجو ان يكون خروجي في عشرين ثوال فقال فخرج اثم
 الله نعم قوله ان قد نوبان حج عنك وعن ابيك تكفي صنع فويعتق في ان الله تعالى على بر فانه رسول الله ع وفاربك والسلام
 عليك وتماجد عنك وتماجد عن ابيك وتماجد عن بعض اخواني او عن نفسي تكفي صنع قوله بمنع فتره عليه القول تلك مرات يكون
 اني مقيم بكة واهل بها فبول تمنع فساله بعد ذلك رجل من اصحابنا فقال في اريد ان افرد عمره هذا الشهر يعني ثوال قولنا من مرضى
 باله فقال له الرجل اهل منزلي بالمدينة ولي بكة منزلي بينهما اهل منزل ثوال من مرضى باله فقال له الرجل ان لي ضبا عا حول مكة
 واريد ان اخرج حلالا فاذا كان اتيان الحج حججه للتحقق الشيخ حسن طاب ثراه في كتاب المنطق كلام جند على انه هذا الحديث لا بأس بمراده
 قال فليس به بعد فكمه ذلك لا ينبغي ان قوله راى من سئل ابا جعفر الى قوله وسأله بعد ذلك من كلام موسى بن ابي عمير فهو حديث
 نافي عن ابي جعفر الثاني وادرو موسى على ان حديث ابي الحسن موسى ع وقد تمك جملته من الاضداد منهم العلامة بالخبر الاول في الحكم
 بجواز المنع للحكم اذا بعد عن اهله ثم رجع ومن بعض المواثيق وهو ما من الخبر اعادة المنع في حج الاسلام فاللزم من ذلك ان يكون
 الخروج موجبا لانقال الغرض كما تجاوره لكنه هنا على وجه الخبر لمؤله في الخبر والاهلال بالحج اخبار الى كلام الشيخ في معا
 يعطى ذلك بانه قال ما يفتي هذا الخبر من حكم من يكون من اهل مكة وقد خرج منها ثم يريد الرجوع اليها وانه يجوز ان يفتي فان
 هذا حكم يخص من هذه صفة لانه اجراء مجرى من كان من غير الحرم ويجوز ذلك مجرى من اقام بكة من غير اهل الحرم شين فان
 موضع خبر الاضداد والفران وينقل عنه فرض المنع واصناف العلامة في التذكرة الى الخبر الاول شطرا من الثاني بلخصه غير مبند و

في نسخة من كتاب
 فتح الأفراس والفران
 وحكامها
 في نسخة من كتاب
 فتح الأفراس والفران
 وحكامها

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

واما الحج

للعمر المفردة ونحوه الا ان زاد من الجا ودين انا حج القسح وعمره فلا تغلق لما بهذه الواضع بالكثرة وانما هذه شبهة اسولت على هؤلاء
 الا فاضل من هذين الخبرين المتقديين نأيهما من الاجازة في هذا الحال فاحذروا هذا القول في المسئلة والاحتمال واما ما قيل على ذلك
 بموافقة ما عن ابن عبد الله قال الجا وديكة اذا دخلها بعمره في غير شهر الحج في جبا وشعبا او شهر رمضان او غيره فذلك من الشهر
 الحج فان شهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة من دخلها بعمره في غير شهر الحج ثم اراد ان يحرم فليخرج الى الجحرا فيحرم بها ثم ياتي
 بها مكة ولا يقطع التلبس حتى يطر الى البيت ثم يطوف بالبيت بصل الركعتين عند مقام ابراهيم ثم يحرم مخرج الى المصفا والرفد
 فيطوف بينهما ثم يقصر ويحل ثم بعد التلبس يوم التروية فاجاب عن ما ذكره المحدث الكاشاني في الواقي بعد نقله التروية
 حيث قال بيان ثم اراد ان يحرم يعني بعمره اخرى منزه وذلك لان المعتمر بعمر التاسع لا بد له ان يخرج الى احد المواضع البعيدة كما
 سوانه في الاصل في ذلك كون هذه العمر في شهر الحج لتكاثر الاخبار ويجوز العمر المفردة في شهر الحج وان لم يخرج والمخبر في المقام
 ان الاصل في هذه المسئلة اخبار المواضع المتقاة من جباهه لكل اناس منها ما مخصوصا هو وجوب الاحرام من ذلك المنها
 بعينه فخصه بجعله لاهل مكة ومن يولم منها ما مخصوصا للعباد الخارج عن ذلك مواضع مخصوصة ونفس ذلك المواضع على اهل
 الافاق ومخصص اهل كل افق بما يليهم هو وجوب الاحرام على كل قطر بما خصهم به وعندهم كيف كان على ان يحكموا بالاما استثنى و
 يخرج الاخبار الدالة على وجوب الرجوع في الحج اما هو لما ذكرنا لان من حيث خصوص الجمل او النساء او الافاق فان قيل ان الخصم يدعي
 ايضا تخصيص هذا العموم بالروايتين المتقديتين الداليتين على الاحرام من ادنى التحل للمعتمر بمكة كما خصصوا بالصوم من المذكورين
 فصار الاخبار الدالة عليها مضافا الى اتفاق الاصحاب على ذلك هذا مقتضى ذلك الموضع المتدعي من كلامهم الوجه في ما من جهم
 في الاصلاب فظاهر ان لا فائلا بذلك صريحا لا مذهبيا ولا حديثا غير محذور الاحتمال الذي ذكره هؤلاء المشار اليهم ويجعلوا المسئلة من
 اصله مشككة وان استحسنه بعض استظهره اخرى دالة الاخبار فقدرت ما فيه من جواز التحل على العذر من الوصول الى المنها
 بعين ما يقال في الخبرين المتقديين الوارد في التناهي والجا هل راتهما بجرمان من ادنى التحل او محلتها مع انه لا فائلا بالعمل بهما على اطلاقهما
 بل لا بد من تخصيصهما بالعذر قلنا فيما نحن فيه وبالحكمة ما يخصم ان سلم دالة اخبار المواضع على ما قلناه فلا مند حذر انا من الرجوع
 الى ما ذكرنا والوافقة على ما سطرنا واما من القول بجواز الاحرام من ادنى التحل في البهم والناسي الجاهل وان لم يكن من هذه على باطلان
 الترويات المذكورة ولا اراه يقولها واما قوله بذلك فخاصة دون الفرد بن الاخير فهو محتمل محض وان لم يسلم دالة اخبار المواضع
 على ما ذكرنا من الاختصاص في البحث مصرته ولا اراه ايضا يتجسم في خلاف في ذلك نصا وقوى فيما عدى القولين المشار اليهما انفا
 وبما ذكرنا بظهور هذا القول ما ظفر عنه راجع الغنا مخالفت لصحاح الاخبار وان اوه الخبران عند من لم يسطر ^{المتقدي} في المقام و
 كفاك انه مخالف لما عليه كافر العلماء الاعلام فدما وحديثا وما نقل ان قول الحلبي خبر ثابت من اظهر ان اتفاق الاصحاب لا يستلزم
 اعتناء بالصدور الاول مما يؤخذ بكون ذلك مذهب اهل البيت فان مذهب كل امام انما يعلم بنقل شيعته واسبا عنه وافول اصحاب الصد
 الاول مما يؤخذ بكون ذلك مذهب اهل البيت فان مذهب كل امام انما يعلم بنقل شيعته واسبا عنه وافول اصحاب الصد
 نقلهم وروعت بايديهم مضافا منهم ولا يستلزم من ضبط الأقوال والخلاف في الواطعوا على ما خالف هذا القول الذي
 انتفقت كلهم عليه لنقلوه كما هي العادة الجارية والطريقة المستمرة في نقل الأقوال التنبيه على الخلاف والوفاء في كل مسألة واما ما طول
 به بعض من قال في هذا الاحتمال بما قلنا الاشارة اليه من نقل اخبار اخر زعم دلالها عليه فليس من انكسر السواد واخا غير المدا
 وليس في تعرض لنقله ورده كثيرا فانه واما من اطلق من اصحابنا الرجوع الى اللغات فظاهر ان مراده منها هل تلك البلاد قاتنه
 المنبا دوق الام من المعهد والاستلزام ان هؤلاء الذين قلنا نقل الاطلاق عنهم في بعض كتبهم قد صرحوا بالتخصيص في الكتب الاخرى
 فربما واخصر في حمل اطلاقهم في تلك الكتب على ما خصصوا في الكتب الاخرى بما استدلهم بان كل واحد من المواضع منها لم يوافق
 في اعلية بالنص الصحيح والاطماع وعند صلي الجا ود الى المنها بصدق عليه فيكون مضافا له بالعموم وما رواه الحلبي عن جرحه
 اجرح عن ابن جعفر قال من دخل مكة فحرم من غير ان ياتي مكة فحرم من غير ان ياتي مكة فحرم من غير ان ياتي مكة فحرم من غير ان ياتي مكة
 فليس له ان يحرم من مكة ولكن يخرج الى الوقت اقول لا يخفى عليك ما في هذين التلبسين العلبيين من الضعف اخصوا اما الاول
 فلابد من محل البحث في المسئلة ومطرح النزاع ان الجا وديكة دون مكة دون مكة لان انتقال حكمه من ارا الاحرام بعمر التمسح

في الأحكام المتعلقة بتغيير أحد المفرد من الألفاظ الثلاثة

١٠٩

فهو الواجب عليه الخروج الى ارضه من بلاد اهل بلده او الخروج الى ارض اهل بلده الى ارض بلده من بلاد اهل بلده على
 احدا لتلحق في ذلك الحال من غير الغرض الواجب عليه من غير المباداة اليه ومقتضى كلام هذا القائل انه انما يجب عليه الاحرام بعد
 الوصول الى ذلك الميثاق حتى يدخل في اليوم الذي عمره هذا لكس من محل الصبح في شيء على اي تقدير فهو غير مجزأ لم يتم الدليل
 بل الخروج على ان الواجب في تلك الحال هو الخروج الى ارضه من بلاد اهل بلده من غير الاضطرار من ذلك من ان المباداة من البلاد
 عليه هو المورد وهو لا يصدق على الواصل الى احد المواضع فظهر انه لا يجب ما في النزاع لان ما ذكره وان كان كذلك الا ان بابا الحجاز
 واسع والمنع من الصدق على تقدير ذلك بل الخوف الجواب هو ما ذكرناه واما الرواية المذكورة فهي لما عليه من الاجمال بل الاختلاف
 لا يصلح للاستدلال هذه الطريقة فلا مستلح الشئ في تبيين المبدأ فيها ذهب اليه من وجوب الاحرام من ميثاق اهل بلده فانه اورد
 مؤلفه ما غير للفتنة وتخييل هذه الرواية بعد ما والحكاية لادلاله فيها على ثبوت هذا القول بل ولا غير ما في البين لعدم وضوح
 معانيها الا انه يمكن جعلها على وجه الاضطرار وعمره لانه حكم فيها بان ما قام سنه فهو مكتمل قال فان اراد ان يخرج عن نفسه يعني بعد
 ان يخرج من غير في السنة التي دخل فيها بالهجرة من الخروج يكون هذا الوجه بعد مضي سنة عليه بمكة فيجوز ان ينقل حكمه الى حكم اهل مكة
 فيكون حرم ارضه في فعله ولكن يخرج الى الوثيق مما ان جعل على خارج الحرم الذي هو وقت الحج الاضطرار من الحجاز ودين بكامل حكمه
 بجملة من الاخبار وعلى ذلك ايضا يجعل قوله وكذا قول عليه اي مضي عليه حول اخره فانه يخرج الى ذلك الوقت الذي هو خارج الحرم
 من الجسر ثم يخرجها وكذا قوله او اراد ان يخرج من غير مفرقة بعد ما انصرف من غير في اكل حرمه فانه يخرج الى ذلك الوقت اي خارج
 الحرم هذا غاية ما يمكن من التكلف في جميع مضاهي المرافعة وهو خارج عن محل البحث موضع المسئلة نعم يمكن ان يشتمل هذا القول
 بما روي في الصدق في القصد في الوثوق عن جماعة عن عبد الله قال من خرج من غير في شوال وفي غيره ان كبره ويرجع الى بلاده فلا يلزم
 بذلك ان هو اقام الى الحج فهو متمتع لان شهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة من غير غير اقام الى الحج فهو متمتع ويرجع الى بلاده
 ولم يسم الى الحج في غير من يرجع الى بلاده ولم يسم الى الحج في غير غير اقام الى الحج فهو متمتع ويرجع الى بلاده ولم يسم الى الحج في غير من يرجع الى بلاده
 هو بخلافه من غير فان واحدا ان يتمتع في شهر الحج بالعمرة الى الحج فليخرج منها حتى يبادر من لو يبادر من مكة فليخرج منها
 للعمرة الى الحج فان واحدا ان يتمتع في شهر الحج بالعمرة الى الحج فليخرج منها حتى يبادر من لو يبادر من مكة فليخرج منها
 من غير الميثاقين من غيرهما فان الظاهر ان كبره من الميثاقين انما خرج من غير التمثيل فوضوح في رد القول بالاكتفاء بادي القول انما يخرج منها
 المنع في الصورة المذكورة وهو احد الواجبات البعيدة المعتبرة لاهل الاقاليم وادنى محل انما هو ميثاق من غير الحج والعمرة المفردة ويمكن حمل
 الخبر المذكور على وجه لا ينافي ما اخبرناه من ميثاق اهل بلاد ذلك المنع بان يقال ان الغرض من سون هذا الكلام انما هو بيان الفرق بين
 ميثاق الحجاز والميثاق الاضطرار والميثاق المريد للحج المنع فكانه من غير انما الحجاز ومن غير ميثاقه ارضه فانه الجملته وانما قصد المنع
 انما هو ميثاق الاضطرار وهو ان يضمن نوع الطلاق في الميثاق من حيث ان سون الكلام ليس لبيان ميثاق المنع وانما هو لبيان الفرق كما ذكرنا غير
 من غير يجب تفيد اختلافه بما قلنا من الاخبار ثم ان في ايراد الصدوق في شرح هذا الخبر كما به دلالة على ان ما ذهبه موافق لما اخبرناه
 من القول المشهور والمؤيد للنص بما قلنا على ما قلنا في صفة كبره من ان كبره في كتابه فهو ما يقتضيه به ويعتقد صحة لابقال ان الخبر
 قد قلنا في حجة وضمنان لتبين ميثاق من الواجب المنصوص لانا نقول فذكرنا انما ان هذا الكلام انما خرج التمثيل في ان المنع
 يخرج الى الواجب البعيدة بعد ادنى التحل خاصة وليس الغرض من الكلام بيان ميثاق المنع فها حل الكلام انه يخرج الى ما زاد على هذه
 المسانة وما وثقنا بظهر ان هذا الخبر من اوضح الاخبار في رد هذا القول المحدث من هؤلاء الاعلام التاثير عن علم اعطاء الله خبره في
 اخبارهم وظهر هذا الخبر ايضا ما روي في الشئ في سب عن الحسن بن عبد الله قال سألنا بالحسن عن العيم بمكة وفي من غير الميثاق يخرج الحج
 او يخرج من اخرى قال بفتح اخباري ولكن احرامه من غير لبله اول بلدين ثم ان سبقتا من مال الى هذا القول المحدث في جبر الطعن الى رواية
 جماعة للفتنة في حدة المسئلة ولبلال القول المشهور فلما منة مختصة الدلالة فيها من وجوه احدها ضعف التدبيران في الطريق على بن
 محمد وهو ضعيف الحديث عنه اولا بان هذا الابرار مفرغ من عندنا قال لا نرى الا اعتمادا على هذا الاصطلاح الذي هو الى اعتماد اشراف
 من الاصطلاح كما اخبرنا دلالة جملة من كتبنا ونسبنا واثبتنا انهم الميثاقين باب هذا الاصطلاح هو العمل بالبحر الضعيف من كان
 عمل الاصحاب ثانيا وحديثا على القول بمخبرته من غيرهم فلهذا القول بمراد الاختلاف عليه والاعتراف بما نحن منه كذا ولا امر ان

لبيك ان يفتح هذا النهر من مكة كما ترى في القول المشهور وما اخبرنا عن ذلك على الاكفاء بما دون ذلك منها صحيحه الصحيح
 قال سلكنا باعبد الله لاهل مكة ان يفتوا ذلك من ابن مال يخرجون من الحرم ذلك من ابن يهلون بالفتح قال من كذا نحو ما يقول الناس نحوها
 رواية حماد بن عمار مع رواية الحلبي المذكورة في سابق هذا المقام ومنها رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سمعته يقول المجاور
 بمكة سنة جعل على اهل مكة يعني من الحج مع اهل مكة وما كان دون السنة فله ان يفتح ويؤثر محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال من اقام بمكة
 سنة فهو بمنزلة اهل مكة وصححه حماد بن عمار عن ابي عبد الله في المجاور بمكة يخرج الى اهله ثم يرجع الى مكة بائني يمدخل في
 ان كان مقام بمكة اكثر من سنة اشهر فلا يفتح وان كان قل من سنة اشهر فلا ان يفتح وما رواه في صحيح الحسين بن سعيد عن غيره عن ذكره
 عن ابي عبد الله قال من اقام بمكة خمسة اشهر لم يفتح ان يفتح وصاحب المذاهب كذا في فضل الترويات الخالصة على الصالح كما
 ما ذكره في بين الاخبار بالتحبير بعد التسمية والتسليم بعد السنين سائر الاصحاب لم يفتوا في هذه الترويات الخالصة سوى ما
 تقدم من عنده التدريس لا يفتوا الا في جرة جرة عليه هذه الاخبار الا القليلة وان لم يفتوا ذلك عن العامة من خلفاء في هذه
 الكتاب شرا في تطاير الابحاث المتقدمة وكفى باهرض الاخطاب قد عاينا وحدها منها ضغفها واما ما نقل من الشيخ من الثالث فلم نفعله
 مستند هذا كله في فتح الاسلام كما صرح به علماءنا الاعلام فينبغي ان اطلاق النص كلام الاحكام يقتضي عدم الفرق في الاقامة الموجبة
 لانقال الفرض كما بين كونها بنسبة الدوام او الفارفة فان الحكم متعلق في النص في بعض على الاقامة وفي بعض على الجوار وفي بعض
 على الطوق في خلاصة على جميع الشايد وروى في ان الحكم مخصوص بالمجاورة بغزيرة الاقامة اما لو كان يفتيها انقل فرضه من اول
 سنة واطلاق النص يدفعه الثاني قال في ذكر الشايد وعبر ان انتقال الفرض انما يفتي اذا تجددت الاسطاعة بعد الاقامة المتقدمة
 لانقال فلو كانت ساقية لم يفتي في نقل الفرض ان طالت المدة لا سطر الاول ثم قال في استفادته من الاخبار نظره هو جدي فان المفهوم
 من الاخبار المتقدمة هو انتقال حكم من الفتح الى فميه بعد السنين مطلقا تجددت الاسطاعة او كانت ساقية ولو انعكس الفرض بان اقام
 الك في الاقامة لم يفتل فرضه بذلك الامع شبه الدوام وصلح خروج عن حاضري مكة عننا واحمل بعض الاصحاب الحكم بالبقاء في مكة
 في انتقال الفرض باقامة السنين هو فباسم من النكاح لو كان له منزلة بمكة وغيرها من البلدان البعيدة فان ساق الاقامة فيها
 يجوز والاخذ بفرض الغلبة احتجوا على الحكم الاول بانه مع الثاني لا يكون حكم احدهما راجح من الاخر فيجوز للتحبير وعلى الثاني
 بانه انما الرمز فرضا فليما لان مع غلبة احدهما يصف جانب الاخر فيسقط اعتبار ولا يخفى ما في هذه التعليلات العسيلة من الوهن و
 عدم الصلح لنا سبب الاحكام الشرعية ولم اف في هذه المسئلة الا على صحيح زكاة المتقدمة الدالة على ان من له اهل بمكة واهل البصرة
 فانه ينظر له ما هو الغالب عليه من الاقامة في ايها فهو من اهله واما التحبير بالنسبة الى من ساق الاقامة فانه لا اشكال فيه لانه
 لا جوار ان باخذ احدهما بجسوة بغير دليل ولا مرجح ولا يجوز الغاؤها معا الموجب بسقوط الفرضين فلم يبق الا الاخذ بهما معا على
 جهة التحبير وفي الترجيح بالغلبة ما يشير الى ذلك ثم ان ظاهر القصة المذكورة اعتبار الاجل لا مجرد المنزل كما هو المفروض في كلامهم
 والدائر على الاستفاد منهم قال في كسبي فينبغي هذا الحكم بما اذا لم يكن ثامنه في مكة سنتين من الباقين فانه حرام بلزوم حكم اهل مكة و
 ان كانت اما شفي الثاني اكثرنا تقدم من ان ثامنه سنتين فوجب حكم انتقال الثاني الذي لبيك بمكة مسكن اصلا فمن له مسكن في اول
 لقال ان يقول ان ههنا مسكن في دارنا احدهما ما دل على ان ذي الترابين في قلب عليه الاقامة في احدهما وجب عليه الاخذ بفرضه
 اعم من ان يكون ايام بمكة سنتين او لم يعم فرضنا ان في كل مرة يعم في المنزل الثاني خمس سنين في المنزل انك سنتين او ثلثا فانه يجب عليه
 فرض الاقامة التحبير المذكور وان كان ثامنا بمكة سنتين ثامنها ما دل على ان المقيم بمكة سنتين يفتل فرضه الى اهل مكة اعم من ان يكون
 له منزل ام لا اذا كانت ثامنه فبرام لا ويخص بها احد الثمومين بالآخر يحتاج الى دليل وما ادعاه هذا القائل من الدونية في جنس الترابين
 المفهوم من الاخبار وصرح الاصحاب ان المجاورة حكم اهم ولا بد ان يفتح سقيا مفردا من مكة وان كان من اهل الاقامة انه يخرج الخارج
 الحكم مثل الجلالة والحل بينهما ونحوها فيهل منه بالفتح وان اقصوه منهم يهل بالفتح من اول الشهر وهذا التبعات ايضا مبطل لمن اراد الاخبار
 عمره مرفوعة فري في ثقل السلام في الطبع عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله ع اني اريد البحر فكيف اصنع فقال لا راي له لاد
 هلاك ذي النجعة فاخرج الى البحر فاحرم منها بالفتح الى ان قال ثم قال ان شقنا فنهضكم الثاني فقال ما يجلي على ان يحل ثامنا من الجوار
 باقون البحر ان يجرؤون منها فملك له هو وقت من يولي وقتي فقال ربي وامن مواثيق رسول الله ع هو وقتي احرم منها

قال لا يفتي في ذلك من غير ما ذكرنا من الاخبار ولا يفتي في ذلك من غير ما ذكرنا من الاخبار ولا يفتي في ذلك من غير ما ذكرنا من الاخبار

فَضْرِبُ الْحَجِّ وَمَا يَتْلَقُ بِهَا

۷۰ فصل و اکا نه منی سلاکده

فأما العاقبة

في نقد الواجب

١١٣

عن الجوهري قال أبو عبد الله في الأوامر من موافقته في قول رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينبغي لحاج ولا حاجة من يحرم بلها ولا
 كبد لها وقت لأهل المدينة والطيفة وهو مسجد الشجر بقلعة منبر وبغيره من الحج ووقت لأهل النعام للجنة ووقت لأهل الجنة ثم العيون
 العيون ووقت لأهل الطائف ووقت المنازل ووقت لأهل اليمن يلم ولا ينبغي أن يرغب من موافقته في قول الله تعالى القوي في كتابه المصباح
 المنبر النجد ما ارتفع من الأرض الحجج بخود مثل فلسطين بالواحد حتى بلاد مصرية من جزير العرب ولها من ناحية الحجاز ذات
 عرب وآخرها سواد العراق وكذلك مثل لكهن من العراق انتهى قال في الناموس انتهى اسمها دون الحجاز بما يلي العراق أعلاه لها من
 أسفل العراق والشام وأوله من جهة الحجاز ذات عرب وهو مؤذن بدخول ^{العراق} الحجاز كما هو ظاهر خبره عنها ما رواه ابنه في المصباح عن أبي
 أبوبكر الخزاز قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام حدثني عن العيون ووقت من رسول الله صلى الله عليه وآله أو شيء من غير الناس فقال إن رسول الله صلى الله
 عليه وآله ووقت لأهل المدينة والطيفة ووقت لأهل الحجاز ووقت لأهل اليمن يلم ولا ينبغي أن يرغب من موافقته في قول الله تعالى القوي في كتابه المصباح
 ووقت المنازل ووقت لأهل نجد العيون وما أجدت قوله أشار إلى جواب الأعرام من هذا المبدأ على من مره وان لم يكن من أهل نجد لأن
 الانجاد الدخول في أرض نجد التي قد غلبت عليها وما نبت الثمر بها والأرض المنهورة من التبان وبؤخر ما رواه في المصباح عن أبي
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله العيون لأهل نجد وقال هو وقت لأهل نجد الأرض من غير أنهم منهم ووقت لأهل
 الشام ووقت لها المصباح وما رواه الجوهري في كتاب الأسماء في المصباح عن علي بن زياد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأوقات التي فيها
 رسول الله صلى الله عليه وآله والناس فيقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله ووقت لأهل مكة ووقت لأهل المدينة ووقت لأهل الحجاز ووقت لأهل
 الشام للجنة ووقت لأهل اليمن من المنازل ووقت لأهل نجد العيون في كتاب الفقه الرضوي في بيان حد للوعيد التي فيها رسول الله صلى الله
 فانه وقت لأهل العراق العيون ووقت لأهل نجد ووقت لأهل الطائف ووقت لأهل المنازل ووقت لأهل
 المدينة والطيفة وهو مسجد الشجر ووقت لأهل اليمن يلم ولا ينبغي أن يرغب من موافقته في قول الله تعالى القوي في كتابه المصباح
 ما بينها وبين مكة فقلبه أن يحرم من مكة الباطن لا يجوز ما خبر عن ^{البيات} الأهل في مكة فاذا كان الرجل عليه أو في مكة
 ما من أن يخرج الأجرام إلى فانه عرف انتهى إلى غير ذلك من الأخبار التي مضى عن غيرها المقام وأما الأخبار الواردة على بقية الواجب فكان
 في أثناء الأخبار التي فيها الله تعالى في مسائل فلهذا صرح الأصحاب في قول الله عليه السلام في العيون الخاتم في الأخبار وقله السليخ ووسطه غيره
 وآخره ذات عرب وان الأفضل الأجرام من أوله ثم وسطه وحكم التمسك في الذكرى عن ظاهره على بن بابويه والشيخ في النهاية أن الناظر
 إلى ظاهره في التمسك والمعرض قال العلامة في الحج أن الأجرام من ذات عرب بخلاف سائر الأهل والأفضل السليخ وادون منه غيره وكلام الشيخ
 على بن بابويه يشير إلى أنه لا يجوز الناظر إلى أن يعرف الأهل أو يقبض أو قول والذي فقت عليه من الأخبار في هذا المقام ما رواه الصدوق
 في المصباح من رواه عن الصادق أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل العراق العيون وقله السليخ وآخره أفضل ما رواه الشيخ
 عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حد العيون أوله السليخ وآخره ذات عرب وهذا الخبران عربيان فيكون ذات عرب
 وأنها آخره ومثلها القصة الرضوي في نقله ما رواه الشيخ في المصباح عن عيسى بن عبد الله عليه السلام قال وقت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وأهل المدينة والطيفة ووقت لأهل الحجاز ووقت لأهل اليمن يلم ولا ينبغي أن يرغب من موافقته في قول الله تعالى القوي في كتابه المصباح
 ولأهل الشام للجنة ولأهل اليمن يلم ولا ينبغي أن يرغب من موافقته في قول الله تعالى القوي في كتابه المصباح ولأهل النعام للجنة ووقت لأهل الجنة ثم العيون
 الجبل من هناك لم يجد في اللغة اسمًا لموضع وكله ضبط من جعل عليه من اصطافا بما يوجد في بعض النسخ على غير ذلك لعله مخطئ
 أو قول انتهى وهذا يشمل هذا الخبر على أن ضرب المنازل منها أهل نجد واللوح في أكثر الأصحاب أنه من أهل الطائف وأما مضافات
 أهل نجد فأنما هو العيون ويمكن الجواب بأن أهل النجد طريقتان أحدهما بما يعين ولا يخرج من المنازل ويمكن حمل ذلك
 على التفسير فانه موجود في مقامات العامة كما فلهذا في الخبرانهم رواه عن ابن عباس لما فتح العراق أو عمر فأنما هو من المؤمنين أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله جعل لأهل نجد من المنازل ولما إذا أردنا ضرب المنازل شئنا ما نظرنا حدودها فجددنا ذات
 عرب وهذا الخبر مما استلزم به جمل من العامة على أن مضافا للعراق إنما ثبت ثباتا لا مضافا عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الكافي
 في المصباح الحسن من عطاء وغيره من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال أول العيون ببلد البعث وهو دون السليخ فبسته أمثالهما العراق و
 بينه وبين غيره من غير مبالغة في الكافي بهذا الاستدلال حد العيون ما بين السليخ إلى عقبة غيره أو قل ظاهر هذه

في نقد الواجب

في نقد الواجب

الأخبار

في القبايل

الله

في الموافقة

الله

۱۰۰

[illegible]

ان شاء الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
بمدينة مكة المكرمة
الحمد لله رب العالمين

والأحكام المتعلقة بالآخرين

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

في الأحكام المتعلقة بالموافقة

عرفنا ان جهل ان يحرم يوم الزوية حتى يرجع الى بلاد مائة مائة مال فافضل المناسك كلها فقد تم حجه والتعريف بها انه اذا لم يخرج
من فضاء المناسك كلها بفرض اولى بنسب من لا يريد المناسك ثم يجد له ذلك من يكون فاصلا دخول مكة بل يريد
خارجها سواء فانه لا يجب عليه الاحرام وقد مر النبي صلى الله عليه وسلم على الجبلين الى بلدنا وهو دخل من فضاء خولها وكان من الجبلين
الاحرام كالخطاب المشائ من دخلها فقال فانه منى بجلد لكل من هو له اداء السنك بعد تجاوزه الميقات فالحكم فيه كما تقدم
في التماسي والجاهل بالموافاة لا يجب عليه العود مع التعذر فلا يجب فيه الا من هذا شأنه اعذر من التماسي وانسب بالتحقق اما
ويجوز العود مع الامكان فاستدل عليه في الخبر بانه يمكن من الايمان بالسنك على الوجه المأمور به فيكون اجبا وما رواه الشيخ في
الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل ترك الاحرام حتى حل الحرم قال يرجع الى ميقات اهل بلده الذي يخرج من منه وان
خشى ان يفوته الحج فليجزم من مكانه وان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم اقول والاولى هو الا ان يستدل بالتحقق المذكور
على كل من شق المسئلة والظاهر ان التعليق على التعليق فانها مثله على حكم كل من الشق والتعريف فيها ان السراية اشبهت على السؤال
عن رجل ترك الاحرام حتى حل الحرم وهو شامل لكل البعث نحو هذه الصيغة بالنسبة الى السؤال الثاني رواه البحري المتقدم نقلها
قالوا وفي حكم من لا يريد السنك غير المكلف به كالقبي والعبد والكافر اذا بلغ بعد تجاوز الميقات واعتقوا اسلم فوايد الاول لا يخفى
ان ما تقدم كله مخصوص بالوفا والميقات على احد الوجوه الثلاثة المتقدمة اما لو تجاوز من غير ذلك للسنك بعد ترك الاحرام فانه
يجب عليه الرجوع اليه والاحرام منه ان تعذر العود لمرض او خوف او ضيق الوقت فقد قطع الاحتياط حتى بعدم صحة الاحرام من غير
لعدم الامثال فيحرم عليه دخول مكة لتوقفه على الاحرام وكان متشا ذلك المتوخاة له بشوا عليه من اخلاله بالاحرام على ما مع الاجاب
الشابح له عليه واصل بعض الاحتياط الكفا بالاحرام من ادى التحل اذا خشي ان يفوته الحج لا اطلاق صيغة الحلبي المتقدمة وهو غير
بعبء الثاني المفهوم من صيغة الحلبي المتقدمة هنا وصيغة الثانية المتقدمة في صدر هذه المسئلة برواية الاسلام وهو ظاهر صيغة الثانية
برجحار المتقدمة ثم ايضا ان الواجب الرجوع الى ميقات اهل بلده في جميع هذه الصور وقال شيخنا الشيرازي في المسالك في بعض الاحوال
خارا انه يرجع الى ميقاته في جميع هذه الصور والظاهر ان غير متعين بل يحجز جوعه الى اي ميقات شاء لانها موايد عند من مرتبها وهو
عند حوله كذلك قال سبط السبب السبب في كسلة ما لآخر من الميقات لما منع ثم زال لما منع فانه يجوز للميقات ما صوته لكن لا يخفى
انه انما يجب العود اذا لم يكن في طريقه ميقات آخر وان لم يجب اقول والظاهر هو وجوب العود الى ميقاته وقد تقدم تحقيق الجواب كما ذكره
في البحث السادس من المطلب الثاني من كطلي المتقدمة الرابعة الثالثة بالشيخنا المشا اله في المسالك ايضا وجب يتخذ وجوعه مع
التحل بطل منه ويجب عليه فضاءه وان لم يكن مستطعا للسنك بل كان جوبه قسريا رادنه دخول الحرم فان ذلك موجب للاحرام فاذا لم
يات به رجب فضاءه كالمندور نعم لو رجع بعد تجاوز الميقات لما يدخل الحرم فلا فضاء عليه وان لم يبا خبر الاحرام وادعى التلازمة في
التدكر الاجماع عليه انتهى اعرضه سبط السبب السبب في كانه غير جدي قال لان الفضاء فرض منافض توقف على الدليل وهو مشف
هنا والاحتج سقوط الفضاء كما اخذ في التمسك على ما حاله البرائة من الفضاء وبان الاحرام مشروع للخصبة البعثة فاذا لم يات به
سقط كتحية المسكر وهو حسن انتهى الرابعة قد صرحوا ايضا بان من كان منزله دون الميقات فحكمه في منزله الى ما يلي الحرم حكم الميقات
الميقات في الاحوال السابقة لان منزله ميقاته فهو في حقه كاحل الموايد المحنة في حق الداعي المسئلة الرابعة خلف الاحتياط من يما لود
شبه الاحرام بالكلية حتى حل مناسكه فهل يضي لو كان اجبا ام يجوز عنه فولان ثابتهما للشيخ في مودة وجمع من الاحتياط يحرم والاول
لأن احدهما سئل في المسئلة القول الثاني في جبا خان مائة فأتى فلا يجد له الحج كما لو هب الطوائ وبمولهم رفع من ادى القضاء
والنسيان وبانه مع اسماء النسيان يكون ما مؤدا يباع بغيره الا وكان والامر بغيره الاجزاة وما رواه الشيخ في الصحيح من علي بن
جعفر عن خبر موثق قال سالت عن رجل منتهج خرج الى مكة جهل ان يحرم يوم الزوية بالحج حتى رجع الى بلده المحضر وقد تقدم
في المسئلة المذكورة واهل من هذه الاقوال السبب السبب في كانه في جميع هذه الاقوال نظرنا الاول فلان التماسي للاحرام
عبرت بالما موبه على وجهه في هذه المسئلة الى ان يثبت صحة الحج مع الاخلال به بليل من خارج كما في فضاء الطوائف ما لا يفتا
فلان المنفع في الخلط والنسيان المتوخاة خاصة لاجتماع الاحكام واما الثالث فلعدم تحقق الامثال بالنسبة الى ذلك البعث للشيخ
والحل بغيره بغير حجة واما المرافة الاولى فانها انما تدل على حصر ناك الاحرام مع الجهل وهو خلاف محل التمسك وما قبل

مقام

في المواقف

برجہ: علامہ
ابو جعفر محمد بن علی

قال بعد نقل الأخبار المذكورة وبهذه الأخبار استدلل من عدم وجوب التوفير ونحن حيث نوقفنا في لالة الأمر في أخبارنا على الوجوب
لم نستم لنا الحكم بالوجوب فثبت حكم الاستحباب بانضمام الأصل فهو من جملة فتكيبك أنه الضعيف ونوعها من التضعيف لم يشك
إذا كانت الأخبار الواردة في الأخبار لا تدل على الوجوب الواجب عليه القول بما باخرج جميع الأشياء وعدم التحريم والوجوب في
حكم من أحكام الشرع بالكلية لأنه متى كانت الأخبار لا تدل على الوجوب التواهي لا تدل على التحريم فليس القول بالإنابة خرو
مستل المحرمات وسقوط الواجبات هو خروج عن المتن من حيث لا يشعر فإنه استدلل العلامة في ذلك للقول المشهور بوثقة سام
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يخلو الفضا في شهر الحج قال لا بأس بالسؤال في التوراة ودهاقية بضعف السند
مضو الدلالة وبذلك عليه أيضا رواية زرعة عن محمد بن خالد النخعي قال سمعنا بالحسن يقول ما أنا فاحذر من شعري حين يدخل الخرج
إلى مكة للأحرام وأنشبهه بآيات الظاهر من الروايات المتقدمة أن هذا التوفير وجوبا واستحبابا إنما هو بالنسبة إلى شعر الرأس و
لهذا حمل في الاستنباط رواية النخعي على ما قبل ذي القعدة أو على ما سكو شعر الرأس ويؤيد روايته ببد الكنايسة قال سمعنا أبا عبد الله
عن الرجل يهد الشعر أبا خذ من شعره في شهر الحج فقال لا بأس بغيره ولكن باخذ من شاربه والحقاره ولعل ان شاء وبه يظهر ضعف
الدلالة في وثقة سماعه المذكورة ثم أنه لا ينبغي أن لا يفتي في شيء من الأخبار المذكورة ما يدل على التقييد بالمنع كما هو المذكور في
كلامهم فالقول بالتمتع يظهر بهذا الصرح جملة من متأخري المناخين أيضا وأما ما ذكره الشيخ المفيد من عدم وجوب الدم
بالحلق في ذي القعدة فاستدل عليه الشيخ في باب بما رواه عن جميل بن دراج قال سألنا أبا عبد الله عن من تمتع حلقه واسر بمكة قال
إن كان حلقه فلا بأس عليه شيء وإن لم يخلو ذلك في أول شهر الحج بثلاثين يوما فليس عليه شيء وإن تعد بعد الثلاثين إلى يوم فرفها
الشعر الحج فإن عليه دما بهر شعره واجابته أن أولها بالطمع في السند باسما له على ابن حديد ثانيا بالمنع من الدلالة قال
فإنها إنما تضمنت لزوم الدم بالحلق بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر الحج وهو خلاف ما ندعى مع أن السؤال إنما وقع عن حلق
واسر بمكة والجواب مفيد بذلك السؤال بعو الضمير الواقع في السؤال فلا يمكن الاستدلال بها على لزوم الدم بذلك على وجه العموم
وبالجملة فهذه الرواية ضعيفة السند منها أنه لا يمكن الاستدلال بها في إثبات حكم مخالف للأصل انتهى أقول فيه أولا أن الحسن
في السند لا يقوم بحجة على المتقدمين كما لا ينبغي ونحوه لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم كما اشترنا البر في غير موضع مما تقدم وثانيا أن
هذه الرواية قد دخلها الصدق في الضمير عن جميل بن دراج وطرفه البر في الشعر صحيح كما لا ينبغي على من يراجع ذلك وهو إنما نقل
الرواية عن التهذيب في فيه ضعف كما ذكره وثالثا أن ما طعن به على الدلالة مردود بان ظاهر سؤال السائل وإن كان خافيا
من حلق واسر بمكة وظاهرات ذلك بعد عمر التمتع إلا أن ما دام عا جابره بحجاب مفصل يشمل على شقوق المسئلة كمالا في مكة
أو غير مكة فثبت حكم الجاهل بالمحمد والائمة على تقدير التجدد إن كان في شهر الحج يعني سؤال في مكة ثلاثين يوما فلا شيء عليه
أن تعد بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر يعني بعد دخول الثلاثين المذكورة والمراد في ذلك كما ترى في الأخبار من أنه لا
يوفر الشعر من أول ذي القعدة لأن معناه بعد خلع الثلاثين كما توهمه فإنه في حق من الفضا حلا فثبت أنه إلى ذلك لا بأس
وبالجملة فإنه لا بد من تقدير مضاف في البر ليس تقدير المعنى الذي هو في السناد أظهر من بره باولى من تقدير المدخل لأنه
بهذه المراد وتنظم الرواية مع الروايات السابقة عليه وكبر لا يحضره الشك بل لا بد من ذلك بل يفتى البر ولا يصح في مقامه
التحقيق عليه ثم إن هذه الرواية قد تضمنت أن الجاهل مكدور لا شيء عليه وظاهرات الناسي أيضا كذلك لما رواه الشيخ في الصحيح
عن جميل بن بعض اصحابه عن أحدهما في من تمتع حلقه واسر فقال إن كان ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء وإن كان متعمدا في أول
شهر الحج فليس عليه إذا كان ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء رواه جميل المذكور قال في كتاب الفقه الرضوي حيث قال وإذا حلق الممتع
واسر بمكة فليس عليه شيء وإن كان متعمدا في أول شهر الحج كان جاهلا وإن تعد ذلك في أول شهر الحج بثلاثين يوما فليس
عليه شيء وإن تعد بعد الثلاثين التي يوفر فيها شعر الحج فإن عليه دما ومكنه العبارة المذكورة أن الممتع متى حلق واسر بمكة
يعني عوض التقييد من العزم جاهلا فلا شيء عليه لو وضع جهله وإن تعد الحلق بمكة أو غيرها وهذا بيان لحكم آخر
غير الأول لا ارتباط له به وهو أنه لما كان شحبا يوفر الشعر الحج فإن حلقه في أول شهر الحج في مكة ثلاثين يوما يعني
شهر سؤال فليس عليه شيء وإن تعد بعد الثلاثين التي يوفر فيها شعر الحج يعني بعد دخولها وهو عبارة عن أول ذي القعدة

في مقدمة الاحرام

في مقدمة الاحرام

في مقدمة الاحرام

فان علمه كما هو مكنى رواية جيل الذي ذكرناه الثاني نظيف حبه وفصل كما ذكره والاخذ من شارب وطل حبه
 واجبه ولا خلافه احبارك لك نصا وفوق من هذه الواجب انت زيد الاحرام انشاء الله تعالى فانما يطهر في ذلك
 اطل عاتك خذ من شاربك لا يضر لك باخ في ذلك يدك ثم اسك اغسل والبس عاتك ولكن من ذلك انك اسك الله تعالى عند التزواك
 وان لم يكن ذلك عند ذوال الفجر فلا يضر ولا يجر ولا يجر قال سئل ابا عبد الله عن النهي للاحرام فقال تغلبم الاطفا رواه هذا السند
 وحلوا الغانة ومنه حرموا من ابي عبد الله م قال السند في الاحرام تغلبم الاطفا رواه هذا السند وبصححه معا بن وهب قال سئل
 ابا عبد الله عن من بالمدينة وبجهر بكل ما زيد اغسل ان شئت سئمت بعينك حتى تاتي
 مسجد الشجر ثم انكر الاضباب انه على فانه يجزى الاحرام ماضى عشره حبة وقيل كان السند ما رواه الشيخ عن
 علي بن ابي حمزة قال سئل ابا عبد الله وانا حاضر فقال اذا نكح الاحرام الاول كفا صنع في اطلبه الاخره وكم بينهما
 قال اذا كان بينهما خمسة عشر يوما وظاهر السريه قال روى عنه الاسلام في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله م قال لا بأس
 بان يطل على مثل الاحرام بخمسة عشر يوما وظاهر السريه الا كفا بالطلبه الثلثة على الاحرام بخمسة عشر يوما وان لا يجزى حاد
 اطلبه للاحرام بعد هذه هذه المدة مع ان ظاهر الاولى هو استحباب الا حاد بعد خمسة عشر يوما وذكر الصدوق في الغنم
 في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله م انه سئل بطل ان باي الوضوء يستل بال قال لا بأس وسئل عن المتحل بطل ان باي
 ذكره في صحيح عثمان قال لا بأس به واطا هرات السند بالخمس المذكورة انما هو لبيان افضاه بالاجرة فلا بأس به بل ذلك في المدة
 المذكورة وثوبه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن عبد الله بن ابي جعفر قال كنا بالمدينة فلاقى ذراوة في تنق الابط وحطه فقلت
 حلفه افضل فقال ذراوة نفعا افضل ما ذكره ابي عبد الله م فاذن لنا وهو في الحجام بطل فقلت ابطه فقلت لم يرد بكحك قال لا
 نقله فقل هذا بما لا يجوز ان افضله قال نعم انما فقلت ان ذراوة الخان في تنق الابط وحطه فقلت حلفه افضل فقال ذراوة نفعا
 افضل فقال صبتا السنة واخطاها ذراوة حلفه افضل من نفعا فطلبه افضل من حلفه ثم قال لنا اطلبنا فقلنا فعلنا منذ تلك فقال
 اعبد فان الاطلا طهر الثالث الفصل في الاستحباب بل قال في النهي انه لا يعرف منه خلافا مع انه في الغنم عن ابن ابي عمير
 انه قال غسل الاحرام ككلام في ذلك في باب الاغسال في محقق البحث في اللغام بلفظه بطل في مواضع الاول
 هل يجزى انهم بدلا عنه لو طهر فاولان المشهور عدمه ونقل عن شيخ الفول بوجه ذلك وتباين ذلك على القول برفع الاغسال
 المستحب وبرجوه للتمثيل الثاني وقد تقدم بحثه في ذلك كتاب الظهارة الثاني او اغسل ثم اكل او لبس ما لا يجوز للحرم اكله او
 لبسه اعاد الفصل استحبابا في كلام الاحبار بطل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله م قال
 اذا لبست ثوبا لا ينجس لك اكله فامد الغسل في الصحيح عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله م قال اذا اغسلت للاحرام فلا تقنع ولا
 تطيب الا ناكل طعاما منه طيب من محمل بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا اغسل الرجل هو يريد ان يحرم نفسه منسبا ببل بلبي فغسله
 الغسل فما روى ثقة الاسلام في الكافي عن ابي حمزة قال سئل ابا عبد الله عن رجل اغسل للاحرام ثم لبس منسبا ببل ان يحرمه
 ما منقصر منه وانت جبريان هذه الروايات انما دللت على اعادة الغسل بالنسبة الى اشياء مخصوصة وهو ليس بالابتنه واكله
 بجنه والطيب اما التقنع في رواية عن ابن ابي عمير بن عبد الله م قال اذا اغسلت للاحرام فلا تقنع ولا
 اسظهر السند في عدم استحباب الا حاد بطل ما عدا ذلك من نزول الاحرام لغسله والنسب وحضه ما ورد في غير ذلك
 بعد الغسل من لا يجزى واما ما رواه الشيخ في الحسن عن جيل بن برية راجع عن الحسن بن ابي جعفر م قال اغسل
 للاحرام ثم لم يطقها بالماء ولا يجزى الثالث انه يجزى تقديم الغسل على المباشرة في الماء ولو وجد
 فيه استحباب الا حاد وبطل على المحكم المذكورين ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم قال ارسلنا الى ابي عبد الله م ونحو جاهد
 بالمدينة انما يريد نودعك نرسل اليك ابا عبد الله م ان اغسلوا بالمدينة فقلنا خاف ان يقولوا عليكم بذي الحليفة فاعطسوا
 بالمدينة فلبسوا ثيابكم التي تحفون فيها ثم تعالوا فارجعوا فقال له ابن ابي عمير ما تقولون ومنه بعد الغسل للاحرام
 فقال بل بعد مع لبس لباس قال نعم بما روى في صحيحه فيها ثيابي فامرنا فلهنا منها ان نخرج قال لا عليكم ان
 تغسلوا ان جديتم ما اذا بلغتم الحليفة وظهر جلد من الاجازة فقدم الغسل على المباشرة في الماء ولو وجد

في مقدمة الاحرام

في مقدمة الاحرام

ركعات وافلها اثنتان والمفهوم من كلام الاصحاب هو الجمع بين النافله والفرضه مقدمًا للنافله على الفرضه كما في بعض مواضع
 كما في آخر الشرح في فضل الاول الذي يحرم فيها عند النزول ويكون ذلك بعد فرضه الظهر وانفق ان يكون في غير
 هذا الوقت جازوا الفضل ان يكون عقيب فرضه صلى الله عليه وسلم من التوافل واحرم في غيرها فان لم يتمكن من ذلك اجزله ركعات
 وظاهر هذه العبارة عدم الجمع وهو المفهوم من الاخبار ثم قال بعد ذلك باسطر ويجوز ان يصلو الاحرام اتي وقت كان من قبل
 انهما لم يكن فرضه من مضى فان مضى الوقت بغيره ثم صلوا الاحرام وان كان اول الوقت بغيره ثم صلوا الاحرام
 ثم يصلو الفرض ولا يخفى ما بين الكلامين من المدافعة والنافاه مع عدم وجود دليل على هذا الكلام الا خبر كما عرفت من اخبار
 المسئلة ونحو ذلك عبارة في النهايه في الموضوعين الظاهرين في الثاني راي العين الظاهران المراد بغيره في الكلام الاول و
 الفضل ان يكون عقيب فرضه يعني مع تقديم نافلة الاحرام على الفرض والجمع بينهما بمعنى ان الفضل يقدم نافلة و
 عند الاحرام عقيب فرضه دون العكس يكون مقتدا باقتناع الوقت كما يشعر به الكلام الاخير وبه يتفهم الثاني عن كلامه
 فربما من عبارته في النهايه عبارة المحقق في جمع ويكشف عما ذكرناه عبارة ابن ادريس في السرائر حيث قال افضل الاول الذي يحرم
 الاثنان فيها بعد النزول يكون ذلك بعد فرضه الظهر فلهذا تكون ركعات الاحرام المندويه قبل فرضه الظهر بحيث
 يكون الاحرام عقيب صلوة الظهر ثم سأل الكلام على نحو ما ذكره الشيخ في الموضوعين المتقدمين من قوله تعالى على الجمع
 كلام الشيخ المفيد في المغيرة والعلامة في النهاية والنوادر في التكملة والشهد في سنن وكل ذلك مع تقديم النافله على الفرضه
 ونقل في نسخة عن ابن ابي عمير ما يشعر بتقديم الفرضه وبه يصرح ابن خزيمة في الوصلة حيث قال وان كان بعد فرضه صلى الله عليه وسلم
 احرم بعدها وان صلى ثلثا كان فضله قال في ذلك بعد قول المصنف يحرم عقيب فرضه الظهر وفرضه وان لم يتقوى قبل الا
 حرام ثلث ركعات افله ركعتان فالظفر وظاهر العبارة بغيره انه مع صلوة الفرضه لا يحتاج الى سنة الاحرام وانما يكون عند عدم
 الظهر وفرضه ليرتكب وانما السنتين يصل سنة الاحرام ولا ثم يصل الظهر وغيرها من الفرائض ثم يحرم فان شققت فرضه
 انضمر على سنة الاحرام التسلو التركعين ولا فرق في الفرضه بين البوئيه وغيرها ولا بين المؤداه والمفضيه وقد نفوا اكثر عبارات
 التي في هذا الباب الى نحو ذلك هذه العبارة التي انضمر فيها على الاحرام بعد الفرضه من غير الاثنان سنة الاحرام ثم قال قد مر بعد ذلك المصنف
 وبوجه نافلة الاحرام بعبارة ولو كان فرضه ما صوته اي تا بغيره للاحرام فلا تكون ولا يحرم فعلها في وقت الفرضه قبل ان يصل
 الفرضه وبعد النافله فينبغي ذلك قال في آخر قول وعبارة المصنف هنا نظير ما عجزنا به المبسوط والنهايه كما قدمنا في الدلائل على
 ان الاحرام وقت الفرضه بعد سنة الاحرام والفرضه جميعا والاربيات هذا صواب لما قد مر في كتابنا من ان العبارة التي اعرض عليها
 الشارح والعبارة قد مر لم ينسب لذلك الظاهر ان جمع الجمع بين الكلامين هو ما قدمناه كما هو صريح عبارة السرائر ثم العجب
 من انفاق كلمتهم نور الله تعالى مرادهم على اعتبار الجمع في وقت الفرضه بين سنة الاحرام والفرضه مع عدم وجود في النصوص المتقدمة
 واتجهب من ذلك عوى شينها المثار اليه في كلامه الثاني وجوب النص في قوله وقد خرجت هذه بالنقص والنصوص المتقدمة كما دربت
 ظاهر الدلائل في الاحرام عقيب الفرضه والنافله كل على حدة نعم في كتاب الفقه الرضوي ما يدل على ما ذكره ولعله المستند
 عند المتقدمين في حيز قلبه المتأخرون قال في الكتاب المذكور فان كان وقت فرضه فصل هذه الركعات قبل الفرضه وذكر
 ان افضل ما يحرم الاثنان في غير صلوة الفرضه ثم احرم في غيرها فيكون افضل انما في ذلك ذكرنا في غير موضع مما تقدم ان كثيرا
 ما يذكر المتقدمون بعض الاحكام التي لم يرد لها مستند في كتب الاخبار المشهورة ولو وجد مستندها في هذا الكتاب فليقل هذا
 من ذلك والصدوق في المغيرة قد افق عصفون هذه الرواية بما حقهنا في المقام بظهر ان ما ذكره في ذلك من نسبة القول المذكور الى
 حقه قد مر في وجهها خاصه وبوجهه بغيره في محله بل هو قول كانه الاصحاب في المقام بظهر ان ما ذكره في ذلك من نسبة القول
 المذكور الى حقه كما ملونا عليك الشائكة فلا خلت كلمة الاصحاب بما يبرأ في سنة الاحرام فقبل ان يهر في الاول بعد الحمد
 ملنا بايتها الكافرون في الثانية بعد الحمد فلما حقه احد صرح به الشيخ في النهايه وابن ادريس في السرائر والعلامة في التكملة
 والتميز في طعنه في ذلك وفيه بعد ذكر الاول قال في غير رواية اخرى في خبر ما قام نفق في الاخبار على ما يتعلق بهذه
 المسئلة الا على ما رواه الكليني في الحسن بن عمار بن مسلم عن ابي عبد الله قال لا تلعب ان تقرأ قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون

والله اعلم

في كيفية الاجرام

١٢٩

والتجديد
والجبر
والنسخ

في سبعة مواضع في الركعتين قبل الفجر وكذا في الركعتين بعد المغرب وكذا في ركعتين في اول صلوة الليل وكذا في الاحرام
 الفجر اذا اجتمع بها ركعتي الطواف قال الشيخ في بيان اورد هذه الرواية وفي رواية اخرى ان يقرأ في الركعة قبل هو الله احد
 وفي الركعة الثانية قبل يا ايها الكافرون وفي الركعتين قبل الفجر فانه سبيل يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية قبل هو
 الله احد الفصل الثاني في كيفية صلاة واجب مندوب لكلام هذا يقع في ما من الاول الواجب هو كما ذكره الاصحاب
 رضوان الله عليهم ثلثة الاول الشبه بان يفصل بطلية الى امور اربعة ما يحرم به من سج او غير متفرقا وبوعه من يطلع او طرأ او فراد
 صفة من جوب وندب وما يحرم له من تجزئ الاسلام او غير هذا اذا ذكره عظم الله مراتبهم والعلامة في التمهيد بعد ان اعتبر في
 شبه الاحرام الفصل الثاني هذه الامور الاربعه قال ولو نوى الاحرام مطلقا ولم ينو سج أو لا سج أو اعتد احرامه وكان له من
 الى ايها شاء ولا يخفى ما بين الكلامين من ^{الذي} استدل على صحة شبه الاحرام مطلقا بانه عبادة منوية ومباحث امير المؤمنين
 وقوله اهلا لاك هلال النبي صلى الله عليه وآله ونعموه على ذلك وقوله كن على احرامك مثل وان شئت في هذه احوال الامور
 في الشبه عندنا هتوت فندفع الكلام فيها في كتاب الطهارة مشق وفي اثناء مباحث الكتاب اما حديث هلال امير المؤمنين ع
 فسأني الكلام في منه في الغام افساء الله نعم والآله عندى هذا المقام هو الوقوف على ما سمعته النصوص الواردة عنهم و
 مراد صاحبها واكملها ما رواه الشافعي الثلثة نور الله نعم مراتبهم في الصحيح عن حاد بن عثمان عن ابي عبد الله ع انه قال لا يكون
 احرام الا في بصر صلو أو نافلة فان كانت مكشوفة احرم في غيرها بحد السلام وان كانت نافذة صليت ركعتين احرم
 في غيرها فاذا انقضت من صلواتك فاحمد الله واشكره عليه وصل على النبي ع وقال اللهم اني اسئلك ان تجعلني من اصحابك امين
 بوجهك وابيع امرك فاني عبدك في فضلك لا اوفي الا ما اؤتي ولا اخذ الا ما اعطيت فند ذكرنا في فاسلك ان يخرم الى
 عليه على كتابك سنة نبيك ع وهو يني على ما صنعت غير فاسلك في غير عافيه واجل من ذلك الذي
 ولد فضيلة ستمت كتبنا اللهم خير من شقير بعبادة وانفقت الى باعنا رضاك اللهم فتم لي بحجتي وعمرتي اللهم اني اريد
 التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك ع فان عرضت في حبيبي فليدرك الذي فلدت على اللهم ان
 لم تكن حجة فخره احرم لك شعري بشرى لي وشي وعظاي وحجتي وعقبتي من النساء والستات الطيبا بنى بذلك جهك
 ولدار الاخرة فان يجرى ان يقول هذا متر واحدا من احرم ثم فامر هتوت فاذا استويك الارض فاشيا كنت او
 راكبا قلت وكذا الشيخ في الصحيح عن حاد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال قلت له اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج فكيف لو
 قال نفل اللهم اريد اني العمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك صلى الله عليه وآله وان شئت اصرمت بمضمونها رواية الى الصلح
 مولى ال بنام الضيف وفي الصحيح عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال اذا اردت الاحرام بالتمتع فقل اللهم اريد ان احرم به
 من التمتع بالعمرة الى الحج فند ذلك ونفقته مني عني عليه فليدرك الذي فلدت على احرم لك شعري بشرى
 من النساء والطيب والستات فان شئت فليدرك منهن فخر وان شئت فخر تركب جبرك واستقبل القبلة فافعل في كتاب الفجر الترمذي
 قال بعد ذكر العبادات المقتضية نفلها عنه فاذا فخرت فارفع يديك مجد الله كثيرا وصل على محمد كثير قل اللهم اني اريد ان احرم
 به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك صلى الله عليه وآله فان عرضت في ما يحبني فليدرك الذي فلدت الله
 فلدت على اللهم ان لم تكن حجة فخره ثم تلبي ثم بالنسبة الى بصره في الفخر فان تقول لبيك الى قول غايه ما يشفا من هذه
 الاخبار وان التكلف ينبغي ان يقول هذا القول فالحرام والدعاء والاشراط على زهر في حله حب حبة من الظاهر الملبس
 ان الشبه خبيثه مراد ذلك هو الفصل الى الخل بعد صدور الداعي الباعث له على حركته من لم يرد فوجهه هذا التوجه و
 خوجه وان اعتبر عن ذلك بالشبه بما ذكرنا على فلا مشاحة في ذلك اذا عرفت ذلك علم ان في المقام فوائد الاول ان الشفيع في
 على ما نفل في لقا واحرم بهما ولم يتوجها ولا عمرة كان خيرا بين الحج والعمرة ايها شاء ففعل اذا كان في اسير الحج وان كان في
 غيرهما لم يفتل احرامه الا بالعمرة وبذلك صرح العلامة في التمهيد مسئلة الى حديث علم واحرمه فارجع من الهم في مال اهلا لا
 كما حلال النبي ع مع انه وفي لقا بعد نفل عن الشفيع في الواجب عليه احدا التمكن انما ^{يحب} حدهما عن الاخر بالشبه من
 جند وبوقه ما فندناه في مجاز الشبه من كتاب الطهارة من ان مدار الانعزال جودا وعلمنا وانما ^{يحب} وحدهما وعلمنا

بجوانبها

وجوابها ثواباً وغنائاً على الفصول والنبات كما دل عليه الاخبار المذكورة في ذلك المقام ثم ان في لغة اهلنا من حديث عظم
 بالمنع من ان لم يعلم اهل البيت ولا ينج من جد سباني من قبل القول من اقسام الله تعالى في حق الحق في حق الواسع بالحق والنع
 وكان في اشهر الحج كان مختار بين الحج والعمرة اذ لم يفتقر عليه احدهما وان كان في غير اشهر الحج فاعتبر للعمرة ولو قبل بالبطالان في
 الاول لزموم مجدداً للنبوة كان اشبه فانه في تلك بعد نفل الطائر المذكور اذ بالاول الاحرام بهما في اشهر الحج والعاقل بالحق
 فيه ابن ابي عمير وجما غيرة له شواهد من الاخبار والاصح البطالان اقول ولابد من ان يفتقر وان قال بالاحرام بالحج والعمرة في
 نية واحدة بشرط سباني لهذا كما تقدم ذكره كقولنا بقول بالخبرين الحج والعمرة بل هو فائز بوجوب الايمان بهما العمرة اولاً ثم
 الحج وانه لا يخل من العمرة بعد الايمان بافتائها كما في المنع الغير القارن اتما بجل بعد الايمان بافعال الحج كلاً كما تقدم بحسن
 الكلام في ذلك في البحث الثاني من الطلب الثاني من المفاداة الرابعة في نفل الطائر بالخبرين في هذه الصورة عن الشئ في
 كلام الخلاف في الظاهر انه الاظهر لانه موافق لما قد مرنا نفعه عن طه وان كان قد فرض في المسئلة ثم فيما لزم بوجوبها ولا عمرة و
 هنا فيما لو فواهما معاً ثم رده في ذلك بانه ضعيف جداً فان لاق النوى اعني وقوع الاحرام الواجب للحج والعمرة معاً لم يثبت
 جواز شرعاً فيكون التعبد به باطلاً وعمره لم يعلق به التنبه مع ان الصلابة في التنبه نفل عن الشئ في الخلافات قال لا يجوز
 القرائن بين الحج والعمرة ما حرام واحداً ودعي على ذلك الكجاء انتهى وهو جيد اقول في منع تسليم صحة وقوع الاحرام بالحج والعمرة
 بناء على مذهب ابن ابي عمير ومن قال بقوله فالقول بالخبرين يحتاج الى دليل فان مقتضى ذلك انما هو وجوب الايمان بهما معاً و
 انه لا يخل احرامه حتى ياتي بالعمرة ثم الحج فالقول بالخبرين في الصورة المذكورة لا وجه له ثم ظاهر عبارة المحقق المذكورة انه لو احرم
 بهما في غير اشهر الحج فاعتبر العمرة كحتم بغير شرطه وهو ظاهر الشئ وقد والعلامة في المنه في المسئلة الاولى هو ايقاعاً غير جيد كما
 ذكر في ذلك وفيه جده فذكر الله عز وجل وجهها في ذلك ان اعتباراً في نية ولم يثبت عن الشارع مثل ذلك فيكون التنبه لا يخل
 غير الحج المرفة كما احتجوا به لا يصلح دليلاً شرعياً الثالث قد صرح الاصحاب بغير بانه لو قال كما حرام فلان كان عالماً بما احرم في
 حصول التعبد واما لو كان جاهلاً فان حصل العلم ببل الطواف قبل الاضحية صحته فان امر المؤمنين لما قدم من الهيا حرم كل ولم
 يكون لما بما احرم به النبي وانكشف الحال له ببل الطواف وان استمر الاشتغال لمونا وغيره قال الشئ بمنع احتياطاً بالحج والعمرة لانه ان كان
 منقطعاً فافاد وان كان غيره فالعدول عنه جائز ووطان العدول اتما فهو في حج الاضحية خاصة اذ لم يكن متعباً عليه ونقل
 في ذلك قولاً بالبطالان في الصورة المذكورة قال هو احوط فانه في الذكر ولو بان ان فلان لم يحرم انقطع مطلقاً وكان له صفة
 الى ان في ذلك شاء وكذا لو لم يعلم هل احرم فلان ام لا الاصل عدم احرامه فانه في المدارك وهو حسن اقول في هذه المسئلة
 اشكال فان المسئلة في ذلك انما هو قول امر المؤمنين لما قدم من الهيا اهل الاكاهلال النبي والذي يظهر من الخبر المذكور انقطاع
 ذلك بمرحبة ان الصدوق في الفقيه ذكر كما نرى في النبي وان لم يسنده هذه الصورة قال وتلك المسئلة على النبي عند المروءة بعد
 فراغه من السنة فقال ايها الناس هذا جبريل عليه السلام بيده الى خلفه وسايق الكلام الى ان قال كان النبي شان معصية بغير حيل على
 اركانها وثلاثين لنفسه ثمانون سنة في مخزها كلها بيده الى ان قال كان فيختر على الخطاب ويقول من منكم مثله وانا شريك رسول الله
 في هدم من منكم مثله وانا الذي فيج رسول الله هيك بيده ولا ريب ان الصدوق وان لم يسنده هنا الا انه لا يذكره الا بعد ورود
 الخبر به عنده وهو ظاهر فيها ذكرناه فان افتخار على في الخطاب بكونه شريك رسول الله في هدمه اظهر ظاهرنا ذكرناه ولو كان
 هذا الحكم عاماً في جميع الناس كما يدعون لم يكونوا في ذلك جبراً ونحن قدما الخبر برواية الشئ في كلتيه في هذه المسئلة الرابعة
 على غير هذا القول الا انه لا ينج من الاشكال كما بيناه عليه ثم رده فان ففوا على مضمون الخبر من ان مواعيل كاهلال فلان فبان ان
 فلا شان الهدى فانه يكون شريكاً في هدمه كما تضمنه حديث على في فقيهنا في ذلك بناء على القول بالعموم كما ادعوه وان خرجوا
 عن ذلك لم يتم لهم الاستدلال به وبذلك يظهر في الفروع التي فرضوها في المسئلة من الاخلال بل مع صحة الاستدلال بالخبر
 كما ادعوه لا ينج انقطاعاً من الاشكال ولا سيما ما استظهر في كلام المذكور في الاعرف له وجه حسن مع بناء الضابط على التوفيق
 وما رتبته كلام الخلاف في ما يوجب هذه المسئلة كما قد مرنا نفعه عن جازنا انقطاعاً الترابية من الحج والعمرة بغير بانه لو فوا الاحرام بملك
 في تعبد انقطاعاً مناه دون ما نلفظ به لان المدار على التنبه والنظر لا اعتبار به وهو كذلك فذلك عليه ما رواه الشئ في

وَكَيْفِيَّتِ الْآخِرِ

وَأَنذِرْنِي عَلَىٰ مَا نَسِيتُ

॥

三

بہر مذاق

كتاب

وہ جس کا

الكتاب الثاني

۱۰۰

三

三

二

1

برای

وإن في المقدور الثالث مفاد أنه التلبس باللباسات فلو قلنا من عليها أو نأخرن لم ينعقد ويظهر من الرواية والصواب جواز التلبس
التلبس عنها وإن كان العلام في المنهي وتجنب ما يقع على طريق المدينة أن يرفع سكونه بالتلبس وإذا علمت بحالته البديلة أن كان لا يكتب وأن
كان ما شأنا فحسب محرم فإن كان على غير طريق المدينة لقي من وكضمان شأرون من خطوان ثم لقي كان أفضل ثم سائر جمل من الترويات
الدالة على ناخر التلبس إلى البديلة في الأحرام من مسجد الشجر وقال بعدها إذا ثبت هذا فاق المراد بذلك أن الأجهما بالتلبس مستحب في
البديلة وبينها وبين ذي الحليفة سبل وهذا يكون بعد التلبس شر في المضاف الذي هو ذي الحليفة لأن الأحرام لا ينعقد إلا بالتلبس
ولا يتجاوز المضاف إلا جرحاً أول ظاهر حمل الترويات الدالة على ناخر التلبس إلى البديلة على ناخر الجرح فاجب عليه الأمان بها شر في
المضاف بعد عقد تنبهاً للأحرام وهو ظاهر الصدوق في الغيبة حيا وجب التلبس شر في المضاف ثم الإعلان بها إذا استؤجر الأراض فكان
في غير طريق المدينة والفاذا بلغ البديلة عند المبل أن كان في طريقه طريق المدينة ويحكي عن بعض الأصحاب أنه جعل التلبس مفاداً
لشد الذار وكلام أكثر الأصحاب خال عن اشتراط المفاد بل يحكي عن كثير منهم التصريح بعدم الاشتراط أفول المسناد من الأخبار على
وجع لا يثبت المدافع والآنكار هو جواز الناخر منها أصح مما يذهب به بن عمار وقد تقدم في صدر المقام الأول من هذا المقصد
صحيحه عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن رسول الله لم يكن يقبض على يدي البديلة وما قوله الشيخ في الصحيح عن عمار بن
بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يقبل الرجل في مسجد الشجر ويقول الذي يريد أن يقول ولا يبي ثم يخرج من صلب من
الصدوق عن غير نلبس عليه شيء ما رواه الصدوق عن معاذ بن عمار والحلي وعبد الرحمن بن الحجاج وحفص بن الجهمي جميعاً عن أبي
عبد الله عليه السلام قال إذا صليت في مسجد الشجر فقل أنت فاعرف في بر الصلوة قبل أن تقوم ما يقول المحرم ثم قل ثم فاستحى ببلع المبل
وأنشئت بك البديلة وإذا استوت بك البديلة فقل أنت فاحللت من المسجد المحرم فان شئت لب خلف المقام وأفضل لك أن تضر حتى
تأتي الرضا وتبلي قبل أن يضر إلى الأبطح وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن عبد الله عليه السلام أنه حلت ركعتين عقد في مسجد الشجر
ثم خرج فأتى ^{بجرح} رافعاً فاكل منه قبل أن يلبس وعن هشام بن الحكم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن أحرم من عمنه أو من يريد
البعث صليت فلك ما يقول المحرم في بر صلوته أن شئت لبنت من وضعك والفضل أن يمشي قبل أن يلبس ثم يلقى ما رواه الشيخ في
الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبيع على أهله ما يبعد الأحرام ولم يلبس قال ليس عليه شيء عن منصور
بن حازم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا صليت عند الشجر فلا تلبس حتى تأتي البديلة حيث يقول الناس يخفف الجثث عن عبد الله
بن سنان في الصحيح قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن رسول الله لم يكن يقبض على يدي البديلة وما رواه الصدوق عن حفص بن الجهمي في
الصحيح والحسن عن معاذ بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قل المكتوبة ثم احرم بالتحج أو بالمعزة وأخرج بعض التلبس حتى يضع البديلة إلى
أول مبل عن مبارك فاذا استوت بك الأرض واكتب أنك ما شأنا فلبت الحمد وعن سفيان بن عمار في الوثوق عن أبي الحسن قال فلك له إذا
أحرم الرجل في دبر المكتوبة إلى أبي جهم بن بهيم أوجالسا في دبر الصلوة قال أتى ذلك بشأ صنع قال الكلبي فذكر ثم وهذا عند
من الأمر الواسع إلا أن الفضل منه أن يظهر التلبس حيث ظهر التلبس على طرف البديلة ولا يجوز لأحد أن يجوز سبل البديلة ولا وفداً ظهر
التلبس وأول البديلة أول سبل بلفظك من سبل والظن في انتهى وقد الشيخ في الصحيح عن زرارة في العوى قال فلك لأبي جهم عن أبي
بالتحج قال إذا خرجت إلى منى ثم قال إذا جئت شعب البديلة على مبلك العقبه على مبارك نلبس التحج وبذل قلبه أيضاً جمل من الأخبار زيان
على ما ذكرناه وهذه الأخبار كلها مع صحتها أصح من جواز الناخر بذلك يظهر ضعف القول بوجوب المفاد على أن ما حملوه قلبه
من وجوب المفاد في ثبوت الصلوة لا دليل عليه كما تقدم في محله في الكلام هنا في ثبوت أحدهما ظاهر الروايات المتقدمة الدالة
على الأحرام من مسجد الشجر وجوب ناخر التلبس عن وضع هذا الأحرام في المسجد لقوله في صحيحه معاذ بن عمار المتقدمة في صدر البحث
ثم ثم فامش هتبه فاذا استوت بك الأرض ما شأنا فلبت الحمد وأما قوله في صحيحه الثابت أنه أو حسنة المذكورة هنا وأخرج بعض التلبس
حتى يضعه لا أول البديلة وقوله في رواية الصدوق عن الفضل الأديبة المتقدمة ثم ثم فامش حتى يبلغ المبل ونشئت بك البديلة فاذا
استوت بك ^{قلت} وقوله في رواية منصور بن حازم إذا صليت عند الشجر فلا تلبس حتى تأتي البديلة وبعضه ذلك ظاهر صحيحه عبد
الله بن سنان المتقدمة وقوله فيها أن رسول الله لم يكن يقبض على يدي البديلة إلا أنه قد ذكر في السلام في العوى عن عبد الله بن
سنان أنه رسل بأبي عبد الله عليه السلام هل يجوز للمتنع بالعم إلى الحج أن يظهر التلبس إلى الحج في مسجد الشجر فقال نعم إنما إلى التلبس على البديلة

أول الناس لم يعرفوا التلبس وحبان بينهم كم كلف التلبس وظاهر كلامهم نعمة الإسلام المتقدمة على الترويات لذلك على الناظر على الفضيلة
والشيخ فرس بن المراكبي الماشي فجمع بين الأخبار بسجل رواه عبد الله بن الماشي وحمل الترويات المتقدمة على التراكب
قال بعد ذلك في هذه الترويات من كان ماشيا ينبغي أن يلبس من المسجد وإن كان أكثرا فلا يلبس إلا من المسجد واشتد
على ذلك بصحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله قال إن كنت ماشيا فاجعل يداك ملبسين من المسجد وإن كنت راكبا فادخل راحلك
المسجد ورد بان حمل الترويات المتقدمة للأمر بأخبار التلبس إلى البيداء من غير تفصيل على التراكب بعد جلا أقول وعنده الأمر بالتلبس
للماشي والتراكب بعد الخروج عن موضع عقد الأحرام وإن تسو به الأرض في صحته معاينة بن قمار وقوله في رواية الصدوق عن
الفضل الأديب ثم لم فاشترى مبلغ المبل وشيئ من البيداء فلبت قال في الواقي وشيئ من يكون القرن صدر عن نفسه وظاهر
حمل صحته عن يزيد على التلبس وهو غير بعيد وبالحكمة فالأخطا في الوقوف على الترويات المتقدمة لذلك على الناظر إلى البيداء وأما
كان أو ماشيا بل ليجد المصير إليه لولا ذهاب جملة من فضلاء قدام الأصحاب إلى الخبر كما سمع من كلام أصحاب نعمة الإسلام وكذا
الله روحه فانه قد ذكر الشيخ في باب الصحيح عن معاينة بن هب قال سألت أبا عبد الله عن النهي للأحرام فقال في مسجد الشيعة
فقد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد نرى ناسا يحرمون فلا يفعل حتى ينهي إلى البيداء محب المبل فحرمون كما أنهم في
مخاطبتكم بقول لبيك اللهم لبيك الحديث أقول وهذا الخبر ظاهر في أن الأحرام عبارة عن التلبس كما قد مرنا الكلام فيه في مثلنا ناسي إلا
حرام والمراد بالتهنؤ للأحرام في الخبر هو الصلوة والدعاء وغيرها بما تقدم بعد الفصل وليس في الأحرام وقوله وقد نرى ناسا يحرمون
فلا يفعل يعني يلبسون بعدون بالتلبس فنهاهم عن ذلك حتى يبلغ البيداء وأمرهم بالأحرام في محالهم يعني التلبس كما يشير إليه قوله
نقول يعني يحرم بهذا القول والخبر ظاهر في تعيين ما خبر التلبس إلى البيداء ومغصدا بالأخبار المتقدمة والظاهر أن هذا حكم يخص بالأحرام
من مسجد الشيعة فلا ناس فيه الأخبار لذلك على الشيخ وفضلته النافذة في غير هذا المقام وجملة من الأصحاب استدلوا في الخبر بخصه
المقام بجملة من الأصحاب استدلوا في الخبر في هذه المواضع إلى الخبر الوارد في غيره من المواضع فيه ما عرفت في الثاني أنه قد تقدم
في أخبار المواضع أنه لا يجوز لأحد فاصدا لئلا ينجا وزها الأحرار مع أن هذه الأخبار دللت على مجاوزها إلى البيداء وهو على
مبل من مسجد الشيعة كما عرفت بغير أحرام لأن الأحرام كما عرفت إنما يحصل بالتلبس وهي قد دللت على ما خبر التلبس إلى البيداء ومن هنا
صرح العلامة فيهما قد مناه عنه من انتهى أنه يحرم شر بعد الصلوة في المسجد فاصدا بذلك حمل وأبان ما خبر التلبس إلى البيداء على
ما خبر الأجهل بها لا ما خبرها ولو سئل الآن حمل الترويات على ما ذكره بعد جلا ولا سيما صحته معاينة بن هب المذكورة ولا ينضم
في الآن وجه في الخروج عن هذا الاشكال إلا أن محل الأخبار على التي عن نجا وذلك للمواضع الأحرار ما على ما هو أعم من الأحرام أو
التهنؤ فان إطلاق الأحرام على الصلوة والدعاء بحدها بعد الفصل وليس في الأحرام ويحذر ذلك غير بعيد بل هو من أمر الجاهل
وان كان الكفار إنما يحصل بعد التلبس المسئلة الثانية المنعور بين الأصحاب من أن تكون رافعا في غير عقد أحرامه بالتلبس
وان ساء فلما واشعر فقل عن المرفعي بن وابن دريس عن أنه لا ينعقد أحرام الاضادات الثلاثة إلا بالتلبس لأن انغدا الأحرام
بالتلبس يجمع عليه ولا دليل على انغدا بهما وهو ضعف مروي بالأخبار الصحيحة الصريحة وان كان كلامها روح الله وجمها
جمل على أصلها الخبر الأصبل من عدم الانغدا على أخبار الأخاد والذي يدل على القول المنعور وأبان منها صحته معاينة بن قمار
عن أبي عبد الله قال يوجب الأحرام ثلثة أشياء التلبس والأشعار والتقليد فان قل شيئا من هذه الثلاثة فدا حرم وصححه عمر بن يزيد
عن أبي عبد الله قال من أشرب منه فدا حرم وان لم يتكلم بقليل ولا كبير وصححه معاينة بن قمار عن أبي عبد الله قال يغلقها فلا
خلفا قد صلبت في غير الأشعار والتقليد بمنزلة التلبس وفي حديث طويل برواية الشيخ عن صفوان عن الصحيح عن معاينة بن قمار وخبر
معاينة بن رزق عن صفوان الأحاد في المثلثة المذكورة وقال يعني صفوان عندنا مستفيض عن أبي جعفر وأبي عبد الله إلى أن قال
لا يوجب الأحرام أشياء ثلثة الأشعار والتلبس والتقليد فان قل شيئا من هذه الثلاثة فدا حرم وما روى نعمة الإسلام في الكافي
باسنادين أحدهما صحيح عنك عن علي المنعور بابهم من معاينة بن قمار عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل أشركوا فممن
فرض فيهم الحج والفر من التلبس والأشعار والتقليد فان قل فعل فقد فرض في ذلك ولا ينعقد في شيء من هذه الثلاثة

جبل بن دينار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينعقد في شيء من هذه الثلاثة إلا بالتلبس والأشعار والتقليد

في كيفية الاحرام

حتى يهتبا للأحرام لأنه إذا شعر بالوجوب عليه الأحرام وهو بمنزلة التلبس لا يعرف ذلك علم أن الأشغال على ما ذكره الأصحاب
 رعان يشق سنام البعير من الجانب الأيمن واليمين من الجانب الأيسر من الأشغال والأخبار لا تساعدهم في ذلك من المطع وأما أشملت
 على شوسنا منها بعد بدو حتى يهتبا في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله ع عن البدن كيف يشترها
 قال شعرها بأكبره ويحرقها فأنه يشترها ثم يحرقها إذا ظلمت شعرها من غير قمار في الصحيح قال البدن شعرها من جانبها
 الأيمن ثم يلقاها بفعل ففعله فيه وهو شعر الإسلام في الوثوق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله ع إذا شرب من ثوب بدن
 فكيف صنع بها فقال انطو حتى يأتي سجد الشجرة فافض عليك الماء والبرق فبيك ثم انمها مستقبلا القبلة ثم ادخل السجد فقل
 ثم افرض السجدة بعد صلواتك ثم اخرج اليها فاشعرها من الجانب الأيمن من سنامها ثم قل بسم الله اللهم منك لك اللهم فقبل مني ثم
 انطو حتى تأتي القبلة فلبسها وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ع وزاده قال سألت أبا عبد الله ع عن البدن كيف يشترها وعن يمين
 صاحبها ومن أي جانب شعرها ومعهولة شعرها وبأكبره فقال شعره عهولة وشعر من الجانب الأيمن عن يمينها من قمار في الحسن عن
 أبي عبد الله ع قال البدن شعر من الجانب الأيمن ويوم الرجل من الجانب الأيسر ثم يلقاها بفعل ففعله فيها وهو شعرها
 عن أبي الصباح الكندي قال سألت أبا عبد الله ع عن البدن كيف يشترها قال شعرها من الجانب الأيمن من سنامها الأيمن ونحوه فأنه
 من يبل الأيمن إلى غير ذلك من الأخبار والكثير وينبغي التنبه على قولنا ذلك ما ذكره الأصحاب من ذلك عليه الأخبار المتقدمة
 من استلجا بالأشغال من الجانب الأيمن من سنام البدن يحصى بغير البدن الكثير فأنه يدخل بينها وشعرها منها وشمالا قبل على ذلك
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عبد الله ع عن أبي عبد الله ع قال إذا كانت بدن كثير فاردت أن تشترها فاحمل الرجل من كل
 بدنين فبشر هذه من الشق الأيمن فبشر هذه من الشق الأيسر ولا شعرها أبدا حتى يهتبا للأحرام فأنه إذا شعرها وفعلها وجعل عليه
 الأحرام وهو بمنزلة التلبس ونحوها رعايته جليل المتقدمة التي ذكرها الأصحاب من أن الأشغال تخص بالابل والتلبس مشرك
 بينها وبين البعير والغنم وعلى ضعف البعير والغنم عن الأشغال ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ع قال كان الناس
 يفلان الغنم والبعير وأما ذكره الناس حديثا ويقلدون بخط أو سب أو قول هذه الرواية كما نرى لا صراحة فيها بل ولا ظاهرة
 فيما ادعوه أن لم تكن بالدلالة على خلافه أشبه انما نزل عليه نقاشه عن الناس أنهم كانوا يفعلون ذلك هذا اللفظ إنما يطلق
 غالباً على الخافين ومع ذلك منهم من أراد الشبهة فلا دلالة منه أيضاً والمفرد في كلامهم أن الدليل الواضح والسجدة الشرعية إنما هي قول
 الإمام ع الذي هو عيان عن أمره ونهيه والأظهر الاستدلال عليه بما رواه العياشي في نفسه عن عبد الله بن محمد عن أبي جعفر
 ع قال الحكيم من الأبل البعير والغنم ولا يبيح حتى يلقوا عليه يعني إذا قلده فدلج ع قال وما استسبح من الهدى شاء والظاهر أن قوله
 يعني إذا قلده من كلام الراوي نفسه القول حتى يلقوا عليه التالف في ذكره ورضوان الله عليهم أيضاً أن التلبس الذي هو أحد
 الثلاثة الموجبة للأحرام أما أن يكون بان يعلق في عنقه من غير فعل فذلك هو الذي أشملت عليه الأخبار والكثير المتقدمة و
 غيرها بأن يربط في عنقه خطاً أو سبلاً ولم نجد إلا في رواية زرارة المذكورة نظائرها اختصاص ذلك بالغنم والبعير فإن التلبس المذكور
 في رواية زرارة لا يلبس إلا ما هو بالنعول ولم يرد في شيء منها على كثرة ما ذكر الخط والشرا وأما ذكره في هذه الرواية الشبهة على تلبس الغنم
 والبعير والوفوف على ظاهر الأخبار فيخص اختصاص النعل بالابل والخط والشرا فيخص بالبعير والغنم التلبس الذي هو المحتوي به
 بعد أن ذكرنا القارن بالحناء أن شارباً لا يشربها بها بل كان الآخر مستحباً قال في تلك المراتب بل بالتلبس كان الأشغال و
 التلبس مستحباً وإن بدأ بأحدهما كانت التلبس مستحبة في إطلاق البدل بأحد الثلاثة توجب استحباً بالآخر حال انتهى وإن سطر
 لك بعد فعل كلامه ولم افع على رواية شعبة في ذلك صريحاً وتعلل إطلاق الأمر بكل من الثلاثة كما في ذلك أقول لا يخفى عليك أن
 بعض الأخبار المتقدمة في بيان معنى الأشغال مثل ما بين قمار والمنفولة وحسنه قد أشملت على فعل النعل بعد الأشغال ونحوها
 رواه الفضل بن شاذان قال قلت لأبي عبد الله ع رجل أحرم من الموقف فمضى ثم اشترى بدن بعد ذلك يوم أو يومين فاشترى شعرها و
 فلقها فقال إن كان ابتاعها قبل أن يدخل الحرم فلا بأس فأنه اشترىها قبل أن يتهيأ إلى الموقف الذي يحرم منه فاشترىها و
 فلقها يجب عليه حين يفعل ذلك ما يجب على الحرم قال لا ولكن إذا انتهى إلى الموقف فله حرم ثم شعرها وبطلانها فإن تلبس
 الأول ليس في رواية السكوني عن أبي جعفر ع سئل قال لبدن نعل فقلد بالنعل وشعرها قال أما النعل فتعزف أنها بدن ونحوها

من الجانب الأيمن من سنام البدن يحصى بغير البدن الكثير فأنه يدخل بينها وشعرها منها وشمالا قبل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عبد الله ع عن أبي عبد الله ع قال إذا كانت بدن كثير فاردت أن تشترها فاحمل الرجل من كل بدنين فبشر هذه من الشق الأيمن فبشر هذه من الشق الأيسر ولا شعرها أبدا حتى يهتبا للأحرام فأنه إذا شعرها وفعلها وجعل عليه الأحرام وهو بمنزلة التلبس ونحوها رعايته جليل المتقدمة التي ذكرها الأصحاب من أن الأشغال تخص بالابل والتلبس مشرك بينها وبين البعير والغنم وعلى ضعف البعير والغنم عن الأشغال ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ع قال كان الناس يفلان الغنم والبعير وأما ذكره الناس حديثا ويقلدون بخط أو سب أو قول هذه الرواية كما نرى لا صراحة فيها بل ولا ظاهرة فيما ادعوه أن لم تكن بالدلالة على خلافه أشبه انما نزل عليه نقاشه عن الناس أنهم كانوا يفعلون ذلك هذا اللفظ إنما يطلق غالباً على الخافين ومع ذلك منهم من أراد الشبهة فلا دلالة منه أيضاً والمفرد في كلامهم أن الدليل الواضح والسجدة الشرعية إنما هي قول الإمام ع الذي هو عيان عن أمره ونهيه والأظهر الاستدلال عليه بما رواه العياشي في نفسه عن عبد الله بن محمد عن أبي جعفر ع قال الحكيم من الأبل البعير والغنم ولا يبيح حتى يلقوا عليه يعني إذا قلده فدلج ع قال وما استسبح من الهدى شاء والظاهر أن قوله يعني إذا قلده من كلام الراوي نفسه القول حتى يلقوا عليه التالف في ذكره ورضوان الله عليهم أيضاً أن التلبس الذي هو أحد الثلاثة الموجبة للأحرام أما أن يكون بان يعلق في عنقه من غير فعل فذلك هو الذي أشملت عليه الأخبار والكثير المتقدمة و غيرها بأن يربط في عنقه خطاً أو سبلاً ولم نجد إلا في رواية زرارة المذكورة نظائرها اختصاص ذلك بالغنم والبعير فإن التلبس المذكور في رواية زرارة لا يلبس إلا ما هو بالنعول ولم يرد في شيء منها على كثرة ما ذكر الخط والشرا وأما ذكره في هذه الرواية الشبهة على تلبس الغنم والبعير والوفوف على ظاهر الأخبار فيخص اختصاص النعل بالابل والخط والشرا فيخص بالبعير والغنم التلبس الذي هو المحتوي به بعد أن ذكرنا القارن بالحناء أن شارباً لا يشربها بها بل كان الآخر مستحباً قال في تلك المراتب بل بالتلبس كان الأشغال والتلبس مستحباً وإن بدأ بأحدهما كانت التلبس مستحبة في إطلاق البدل بأحد الثلاثة توجب استحباً بالآخر حال انتهى وإن سطر لك بعد فعل كلامه ولم افع على رواية شعبة في ذلك صريحاً وتعلل إطلاق الأمر بكل من الثلاثة كما في ذلك أقول لا يخفى عليك أن بعض الأخبار المتقدمة في بيان معنى الأشغال مثل ما بين قمار والمنفولة وحسنه قد أشملت على فعل النعل بعد الأشغال ونحوها رواه الفضل بن شاذان قال قلت لأبي عبد الله ع رجل أحرم من الموقف فمضى ثم اشترى بدن بعد ذلك يوم أو يومين فاشترى شعرها و فلقها فقال إن كان ابتاعها قبل أن يدخل الحرم فلا بأس فأنه اشترىها قبل أن يتهيأ إلى الموقف الذي يحرم منه فاشترىها و فلقها يجب عليه حين يفعل ذلك ما يجب على الحرم قال لا ولكن إذا انتهى إلى الموقف فله حرم ثم شعرها وبطلانها فإن تلبس الأول ليس في رواية السكوني عن أبي جعفر ع سئل قال لبدن نعل فقلد بالنعل وشعرها قال أما النعل فتعزف أنها بدن ونحوها

في كيفية الاحرام

في كيفية الاستحباب

في كيفية الاستحباب

صاحبها بغيره وأما الأشعا فانه محرم ظهرها على صاحبها من حيث اشعرها فلا يسطع الشيطان ان يمتها وتوثقه بوشن من
يعقوب فدا شملت على التلبس بعد الاشعا والترابان الاولان ظاهران في استحباب التلبس بعد الاشعا وأما ما يدل على
استحباب الاشعا والتلبس بعد التلبس فظهر من كتاب من صد رويته الفضيل جبانة ثم حكم بغير الاشعا والتلبس انه يكون
بذلك فاما ما في ذلك من دخول الحرم وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل من المتقدمين فذكر الله رويها المسئلة الثالثة
اخلف الاصحاب في حوان الله عليهم في كيفية التلبس بالاربع بعد الاغتسال على ان الواجب هو اربع منها لا غير قال الشيخ في النهاية
وط التلبس بالاربع فرضية هي لبك اللهم لبك ان الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك لبك به قال ابو الصلاح وابن التبراج و
بن حزم وابن ادريس ونقله في كثر الماخريين قال الشيخ في الاصل ما يلبى فرضا واجبا فيقول لبك اللهم لبك ان الحمد
والنعم لك الملك لا شريك لك لبك قال المعتمد لبك اللهم لبك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك
الحمد والتعظيم وكان قال على بن ابي بصير في سألته وابنه ابو جعفر منفضة هذا به وهو قول ابن ابي عمير وابن الجندب سألوا قال السدوسي
رضي الله عنه لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك لبك هذا ما نقله في ثلث من الاصول في
المسئلة وقال المتوفى به وصونها ان يقول لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك انما هذا القول القائل في ثلث واليه
يميل كلامه في المنهاج من الماخريين وناخريهم منهم لبك الحمد والتعظيم في ثلث وفي ثلث قالوا دخل الحرام في ثلث في الاشعة وأما الترابان
الوارد في المسئلة فنهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال اذا فرغت من صلواتك فقل ما تريد فقل
لهذه ثلث فان اسوت بك الارض ما شئت اوركبا قلب والتلبس ان تقول اللهم لبك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك
لبك لبك ذالمعارج لبك لبك كنت داعيا الى ارسلام لبك لبك عفوا والذنوب لبك لبك اهل التلبس لبك ذالمعارج
لبك لبك مرفوعا لبك لبك والمعا لبك لبك كشافا لكره العظام لبك لبك عبدك ابن عبدك
لبك لبك يا كريم لبك فقول ذلك في كل صلوة مكرورة او نافلة او غيرها من غير ان يكون شرا او هبطا وادبا او لعنتا او
استغفرت من بطلانها بالاشعار واكثرنا اسطع منها واجهرها وان تركت بعض التلبس فلا يضر غير ان تمامها افضل واعلم
ان لا بد من التلبس بالاربع التي في اول الكلام وهي الفرضية هو التوحيد وبها التي المرادون اكثر من ذي المعارج فان رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم كان يكثر منها اقول بهذا الخبر استدلال المتوفى به من بعده عليه اعلموا قال في المختلف هو مخرج حديث
وابناء في هذا الباب قول رواه الشيخ انما بطريق آخر صحيح زاد بعد قوله لبك لبك والمعا لبك لبك لبك فاستغنى عن تكرار
لبك لبك الى الحق لبك ذالمعارج والفضل الحسن جميل لبك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك
لبك ذالمعارج لبك كان على كثر من ذي المعارج وكان يلبى كل شاة راكبا او هابطا وادبا من اخر الابل ويحتمل معاوية بن جهم
المتقدم في المسئلة الاولى فيها تقول لبك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك لبك
بمنه وبعثه الى الحج فثبته الاسلام في الكافي عن عبد الله بن شيران في الصحيح قال قال ابو عبد الله ع ذكر رسول الله ع
مكتبا الى من بلغ كتابه من دخل في الاسلام ان رسول الله ع يود انهم يلبوا بذلك الحج من احاروا فلبى الناس فلما نزل الشجرة امر الناس
بغتف الابط وحلق العانة والغسل والجرد في ازار وداروا رويها من يضعها على عاتقه لم يكرهه رويها وذكر انه روي في الحديث
لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك
قال امير المؤمنين ع جاء جبريل ع الى النبي ع فقال ان التلبس شعارا للحرم فرفع صوتك بالتلبس لبك اللهم لبك لا شريك لك
لبك ان الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك لبك وكذا الصلوة في الخصال بابناؤه عن الامير ع جعفر بن محمد في حديث
شرايع الدين قال في التلبس بالاربع وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك الحمد والتعظيم لك الملك لا شريك لك لبك
الحمد قول من هذه الرواية يعلم منها الشيخ المعتمد ابن بابويه ومن بعدهم وأما ما عدا هذا من القولين فلم ينفك له على اكل اجتنابا بعد
الشيخ في الصحيح عن محمد بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال اذا خرجت احرم من مسجد الشجرة فان كنت ماشيا لبست من مكانك ومن المسجد
تقول لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ذالمعارج لبك لبك تجر عما عليها قلبك وجهك لا تراكب وكلما نزلت
وكلما هبطت وادبا او علوت اكره او لعنت راكبا وبالاشعار وقال في كتاب الفقه الشريفي ثم يلبى سرا بالتلبس الاربع

فكيف في الاحرام

وهي انما هي ان تقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتسبيح والتسبيح لك هذه الاربعة مفرقة
 ونقول لبيك في الخارج لبيك تليق في عبادة المعاد اليك لبيك تليق في عبادتنا اليك والتسليم لبيك كفاف الكرب العظيم
 لبيك تليق بناكرهم لبيك تليق عبدك ابن عبدك بين يديك لبيك تليق في قرب اليك بمحمد وال محمد لبيك اكثر من ذي الحاج
 انتهى افول في القول الفصل في هذه الاخبار انما لنا ذلك صحيحا معناه في المغفرة في هذه الرواية على ان الغرض الواجب انما هو
 التلبات الاربعة التي في هذه الكلام وان لا يضر ذلك غير ما فلا بد من تخصيص ما في الاخبار بها بمل ما زاد على الاربعة ان الحمد
 والتسبيح لك في هذه الاخبار على الاستحباب جميعا بين الاخبار الا ان يمكن ان يقال ان هذه الزيادة حيث لم تكن على التلبات فلا منافاة
 في دخولها تحت خلافا العبارة المذكورة وبوجه عبارة كتاب الفقه الترمذي التي هي معتمد الصدوقين بما حكاه به من دخول هذه
 الزيادة كما عرفته في غير موضع مما تقدم فانه ذكر التلبات الاربعة المرفوعة باضافة الزيادة المرفوعة المذكورة واكد ذلك
 بقوله اخبرنا هذه الاربعة مفرقة فانه ذكر التلبات التسعة لكن يمكن تأييد الاستحباب بقا مخرج عن هذا عن هذه
 الزيادة وبالحكمة فالأخبار طبا لا بان بهذه الزيادة معترفين لكن الحكم عندى لا يخفى من استنباط ان من العبادات التي فيها التلويح
 بما ذهب اليه الشيخ في شأنه وطبعا في اكثر ما ذكرنا من الاخبار حتى قال شيخنا الشهيد في القواعد في التلويح الاربعة والتلويح لبيك
 اللهم لبيك لبيك ان الحمد والتسبيح والتسبيح لك لا شريك لك كان حسنا انتهى والحال ان لا مستند لهذا القول بالكلية ولا دليل
 عليه بالمتن وهذه جملة اخبار المسئلة التي قد مرناها فاربعة عنده وتمام القول في المسئلة يتوقف على بيان مؤلفيها بين الاصحاب فنبينا
 الجهم بالتسبيح وبذلك صرح ابن ابي عمير فقال الجهم في الخبرين المذكورين على الاظهر من افوال اصحابنا وقال بعضهم الجهم في واجب
 نقل في تصحيحه على خبره انما قال ثم ياتي سيرا بالتسبيح الاربعة المذكورة افول وهذه عن عبارة كتاب الفقه المغيرة الا ان لم
 يذكرها ما وانما ذكرنا بتلويح المسئلة المذكورة وقال الشيخ في بيانها بالتسبيح واجبة القلدة والامكان فان في الصلاة
 التسبيح مرفوعة ورفع الصوت بها سنة افول لا يخفى ان الاخبار بالتسبيح الى هذه المسئلة في مطلقين مخرج بالجهم ولم اقف على
 ما يضمن الاسرار التي عبارة كتاب الفقه المغيرة في صحيحه عن ابن عبد الله عن ابي عبد الله ع وجاؤه من اصحابنا من روى عن
 ابي جعفر وعن ابي عبد الله ع انهما قال لما احرم رسول الله ص اناه جبريل فقال من يحاك بك بالبحر والسمك رفع الصوت
 والمسيح تخر البدن لا فعال جابر فانه في الرواية حتى يحيا صواتنا والخبر المذكور مروي بطريق عديدة والظاهر ينسب اليه
 الشيخ من بعض الرواة ويحتمل ان يكون منهما في صحيحه عن ابن عبد الله في المسئلة الاولى ان كنت ماشيا فاجعل هلالك تليق
 من المسجد ان كنت راكبا فاذا علت راحلتك لبيك وانما خبر بان حمل الاخبار طالعها على مفيدها وجوب الاجها ر
 العلامة في ذلك لما اخبرنا الاستحباب قال لنا الأصل عدم الوجوب ثم قال ذلك على الأدب حجة ما رواه حزين بن عبد الله وسنان
 الرواية المغيرة ثم قال اخرج الموهبون بان الامور في الجهم والاهل للوجوب الجواب يمنع من الكبرى انتهى لا يخفى ما فيه مع نص
 في كبر الامور بان الامور في الوجوب لا سيما وامر الله تعالى عز وجل كما هو ظاهر حديث حزين وهذا موجب للخروج من حكم
 الاصل كما لا يخفى وظاهر الاصحاب ان هذا الحكم مختص بالبحر من صفات الطائفة كما هو مروي الرايين المذكورين وكذا بالاحرام
 بالبحر من مكانه فانه يرفع صوته بالتسبيح اذا شرف على الابحط كما تضمنه صحيحه معناه في غير ما رواه فاحرم بالبحر ثم امض عليك
 التسبيح والوفاء فاذا انتهت الى الشرفاء دون الشرفاء واذ انتهت الى الشرفاء واذ شرف على الابحط فادفع صوتك بالتسبيح في
 تالي الى تالي الحديث مقتضاها ما خبرنا بالتسبيح عن موضع الاحرام الى ان ينهي الى الشرفاء دون الشرفاء فيبقى ثم يرفع وتربها اذا
 اشرف على الابحط فاطلها بذلك على عدم الفرق بين الركبة الماشية الا ان التلويح في ذكرك الماشية يلقى من موضع احرامه
 يصل فيه والركبة يلقى عند الشرفاء او عند شعب التلويح بالتسبيح الا عند الشرفاء على الابحط واستدل على ذلك بوجهين
 بن يند من ابي عبد الله ع قال اذا كان يوم الزينة فاصنع كما صنعت بالتسبيح ثم يركب ركبان خلف المظام ثم اهل بالبحر فان كنت ماشيا
 فلب عند المظام وان كنت راكبا فاذا خفض بك برك وهي كما ترى غير قالة على ما ادعاه وبالحكمة ناظرا هو جواز التسبيح من المسجد
 للماشية والركبة ان كان الافضل ما خبرنا بالتسبيح الى الموضع المذكور في صحيحه معناه في غير ما رواه في موضعها الى الموضع الا ان
 وما بذلك ما رواه الصدوق في الصحيحين عن حفص بن الجهم عن مائة بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي جميعا عن ابي

باب التسبيح

في كيفية الاحرام

بمنه
منه

ابن عبد الله انما قال ان اهلك من السجد الاحرام للنج فان شئت لبيت خلف المقام وافضل ذلك ان تصبر حتى تأتي الرقعة وتبكي
قبل ان تصبر الى الابطح ثم انما ينبغي ان يعلم ان استحباب الجهر بالتلبية ولو جوبه على القول به انما هو للترجاء خاصة دون التثا
لما روى الشيخ عن فضالة بن ابوت عن حماد عن ابن عبد الله قال ان الله وضع من التثا الجهر بالتلبية والسجدة بين الصفا والرفد
ودخول الكعبة والاسلام وعن ابن جبير عن ابن عبد الله قال ليس على التثا الجهر بالتلبية الا في الشبوات ا حرام الاخرين
بالتلبية لسانه ومجملها عليه واضاف في النهاية والذوق الاشارة باليد ونقل عن ابن الجندب ان يلبس عنده وعبارته التي نقلها
عنه في الخ هكذا والاخرين يجزئهم مجزئ لسانه مع خلفه اناها بقلبهم ثم قال يلبس عن الصبي والاخرين عن المغيرة عليه قال في ثقت
وهذا الكلام فشرع بدم وجوز التلبية عليه وتجزيه التثا اقول والذي فقت عليه مما يتعلق بهاء المسئلة من الاخبار ودوايه التكون
عن جعفر بن عطاء قال يلبس الاخرين وشهد وفراة للفران ^{الصلوة} مجزئ لسانه وشارنه باصبعه يمكن ان يشهد لما ذكره ابن الجندب
بما روى في الكافي عن زرارة ان رجلا قدم حاجا لا يحسن يلبس فاستغفر له ابو عبد الله فامر ان يلبس عنده والركبان طريق الا
خطا الجمع بين الامرين ليحصل ما بين يديه من التكليف المعلوم ثبوته والظاهر ان مراد الاصحاب بعبارة القلب هنا يعني بقوله
اجمالا الكتاب عن التثا والفضل الى التلبية الثالث قال العلامة في ثقت لا خلاف عندنا في وجوب التلبية الاربعة ولكن الخلاف
في انها ركن ام لا للشيخ وقالنا احدهما انها ليست ركنها في الجهر في طاعة الجهر في ثقت انها ركن من ترك التلبية منعلا فلا حج له فيها
وكنا وبالأول قال السيد المرتضى وابن حمزة وابن البراج وبالثاني قال سلا و ابن ابي بصير والاضرب الثاني انما ^{الصلوة} لا خلاف
بالتلبية ثم بان بالامور على وجهه فيجب في هذه التكليف ولا نذكر واجبة عبادة افلحت بها فكان كالتكليف في الصلوة
وكما روى عنه من عمار في الصحيح عن الصادق ع فاذا فعل شيئا من التثا بجزي التلبية الا في الشبوات والفضل فدا حرم وتطلى الحكم على
الوصف بفضله ما عندنا من الاخلال بالاحرام عمل مبطل اجماعا اخرج الاخرين بان الاصل صحة الحج والجماع لا ترم بان بالامور
به على وجهه انتهى اول المراد بالركن عند الاصحاب معنى في باب الحج هو ما يكون تركه مبطل للحج لا سهوا وبما لوجب ما يكون تركه عمدا
موجباً للآثم دون الابطال ^{الركن} من تركه على هذا التعريف الوصف فان تركها مبطل وان كان سهوا ثم ان استدلال العلامة
هنا على ان بطلان خبر التلبية لا يخرج من نظرية الله بل الاول فانه جار في الواجب هو المفعول به وانما الثاني فانه محض فاس على تكبيره
الاحكام كما لا يخفى ويمكن المناقشة ايضا في التولية ان يكون ويحتمل بان فانه ما يترك عليه من يوم الشرط هو عدم الاحرام والخصم لا
يترك ذلك المدة بطلان الحج لا نفي بان يصح الحج مع ترك الاحرام عمدا فالنظر في ما اذا كان عليه التولية من بطلان الاحرام لا معنى له وانما
المناقشة لما ذكره ما يدل على بطلان الحج بذلك الواجب هو الايمان بليل بذلك على بطلان الحج بذلك الاحرام منعلا وقوله الاجماع يثبت
والا فخلل بالاحرام عمدا مبطل اجماعا بنا في ما نقله عن اجماع المتقدمين القائلين بان بطلان الحج ليس بركن والواجب كما عرفت عندهم
هو ما لا يبطل الحج بتركه ولو عمدا وانما فانه الآثم وسبب ان الله تعالى ^{الركن} محض للمسئلة قال ابن الاثير في النهاية لبيتك اللهم من
التلبية وهو اجابة المنادي اى اجابة لى لك يا رب وهو ما يخبر لى بالمكان الب اذا اقام به والبع على كذا اذ لم يقارنه ولم يستعمل الا
على لفظ التثا في معنى التكرير اى اجابة بعد اجابة هو منصوب على المصدر بمامل لا يظهر كما فك في التثا بابا بعد الباب و
التلبية من لى كالتلهيل من لا اله الا الله وقبل معناه اى اجماع فصدا ببيتك من قولهم دارى لى اى اى واجهها وقبله
معناه اخلاص لى من قولهم حليبا اذا كان خالصا محضا ومنه لب الطعام والتاب وقال في الامور يجوز ذلك عن الجوهري انه
كان خزان قوليا لك شئى على معنى التاكيد اى التابا لك بعد التاب افا مر بعد افا مر وعلى اى اجابة لك يا رب بعد اجابة و
كتاب الصباح المنبر اصل لى لك فخرنا التوث للاضائة قال وعن يوشن انه عثر شئى بل اسم مفرد متصل بالضمين عنه له على
والذى اذا اتصل به الضمير والتكسر سبويه وقال لو كان مثل على ذلك ثبت الباء مع الضمة وبغيرها لالت مع الظاهر من كل اى
لن يرد مع الاضائة الى الظاهر فيكون الباء مع الاضائة الى الظاهر يدل على انه ليس مثل على ذلك انتهى قال في الجمع وثبات التلبية
اصلة لى بغيره قال الفراء قال الجوهري تبا اخرج بهم وضاخهم الى ان يهزولما لم يسميتم ثم انه قد صرح بعضهم بانهم يوجبون
فتح الهزول وكسرها من قوله ان الجهر والتعارة ويحكم العلامة في النهاية عن بعض اهل العربية انه من قال ان بفتحها ففقد حرفه من قال
بالكسر فقد غم وجهه ظاهر فان الكسر يفتقر التلبية واشارته الجهر مطلقا وانما في موضع مخصوص التلبية اى لى كبيت السجد

بمنه
منه

لَكَ الْخَاسِرُونَ فِي كِتَابِ الْحِلَالِ فِي الْجَمْعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَالَ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ فِي الْقَلْبِ فَقَالَ إِنَّ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَجَّاهُ إِلَى بَرِّهِمْ وَأَنَّ النَّاسَ يَأْتِيهِمْ بِأَنُوكَ لِحَالِهِمْ فَكَانَ مِنْ كُلِّ نَجْزٍ يَلْتَوُونَ رَوَى فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُ الْقَبْضُ
 حَدَّثَ طَوِيلًا مِنْهُمْ مَنَاخَا فَعَزَّ وَجَلَّ لِمُوسَى قَالَ فِي آخِرِهِ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ بِأَمْرٍ مَا عَلِمْنَا أَنْ فَضْلًا مِمَّا مَحْدُو عَلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ كَفَضْلِهِ عَلَى جَمِيعِ
 خَلْقِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ فِي الْقَلْبِ فَقَالَ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ فِي الْقَلْبِ فَقَالَ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ فِي الْقَلْبِ فَقَالَ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ فِي الْقَلْبِ
 عَنِ الْفَرْدِ مِنْ بَعْضِ مَحَلِّهِمْ فِي بَعْضِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْعَبْدِ لِلْقَلْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَلِكُ الْجَبَلُ فَعَلَّ ذَلِكَ مُوسَى فَكَانَ يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 أَبَانَهُمْ وَأَرْحَامَهُمْ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 جَانِبُهُمَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 مِنْ لَيْسَ بَرِّهِمْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْعُوَكُمْ إِلَى أَنْ يَحْجُوا بِبَنِيهِمْ فَاجَابُوا بِالْقَلْبِ فَلَمْ يَبْوَاحِدْ أَخَذَ مِنْهَا بِالْمَوَافَاةِ فِي ظَهْرِ جِلْدٍ لَا يَبْطُنُ
 أَمْرًا إِلَّا أَجَابَ بِالْقَلْبِ فَانْدَرَجَ رَوَى الصَّدُورُ فِي بَعْضِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 بِنَاثِهِمْ عَلَى كُلِّ يَدٍ كُنْ ثُمَّ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ
 وَلَكِنْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ
 وَمِنْ لَيْسَ بَرِّهِمْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْعُوَكُمْ إِلَى أَنْ يَحْجُوا بِبَنِيهِمْ فَاجَابُوا بِالْقَلْبِ فَلَمْ يَبْوَاحِدْ أَخَذَ مِنْهَا بِالْمَوَافَاةِ فِي ظَهْرِ جِلْدٍ لَا يَبْطُنُ
 وَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ
 جَمِيعِ الْأَفْرَادِ وَجَدَّ أَوْ لَمْ يَجِدْ قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ
 لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ
 فَرَادَ لَا يَدُلُّهُ مِنْ تَكْنِزِهِ عَلَيْهِ تَنَاسُخُ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 أَشْهُلُ مِنْ سَخَرَانِ الْجَمْعِ وَقَدْ عَلِمَهُ الْعَلَامَةُ التَّخْشَعُ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكُتُبِ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ
 فِي كِتَابِهِ أَرْحَامُ الرِّيَاضِ شَيْخُنَا عَنْ هَذَا الْخَبَرِ قَدْ تَكَلَّفْتُ فِي الْجَوَابِ لَعَلَّ مُرَادَهُ وَادَّعَى عِلْمَ بَرِّهِمْ وَأَنَّ الْقَلْبَ يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمُ الْبَقِيَّةُ السَّيِّئَةُ
 مُنَادٍ وَصَفَهُمْ هَلْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ فَلَوْ نَادَى قَلْمٌ إِلَى الْحَيِّ
 مِنَ الْعَيْنِ إِلَى غَيْرِ الْعَيْنِ فَصَلِّ لِلْعُمُومِ وَارَادَهُ كُلُّ مَنْ يَصِلُ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 أَنْفَاقًا يَدْخُلُونَ بَعْدَ نَصَافِهِمُ بِالْوُجُودِ وَالْكَافِ جَنَدًا فَحَاصِلُهُ أَنَّ الْعَدُولَ مِنْ هَلْوَ إِلَى هَلْوَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 الْمَوْتُ وَالْمَفْرُودُ الْمَشْهُورُ الْجَمْعُ بِالْأَعْيَانِ الْمَذْكُورِ وَالْغَيْرِ الْمَوْجُودِ بِالْمَقَرِّبِ السَّابِقِ مِنْ دَخَلِ بَعْدَ كَمَالِهِ وَوُجُودُهُ بِخِلَافِ هَلْوَ وَمَعْنَى
 لَمْ يَكُنْ يَوْمًا لَا مِنْ كَانَ أَشْهُلُ مَخْلُوقًا مِنْ الْأَشْهُلِ لَأَنَّهُمُ الْمَقْصُودُونَ بِالْخُطَابِ الْمَذْكُورِ دُونَ غَيْرِهِمْ هَذَا مَا ظَهَرَ
 لِي قَدْ أَتَى قَوْلُ مَا ظَهَرَ لَانْ هَلْ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمَأْنُثِ وَالْمَفْرُودِ وَالْمَشْهُورِ الْجَمْعُ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 وَالْمَأْنُثِ لَا خَوَانَهُمْ هَلْ الْبَنَاءُ يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا يَنْفَعُونَ فِي خَيْرِهَا
 هَلْ وَأَمَّا نَا وَلَهَا فِي الْخَبَرِ الْمَوْجُودِينَ وَالْعَدُولَ مِنْ هَلْوَ إِلَى هَلْوَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 خُطَابُ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَجِبَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا لِقَطْعِ هَلْوَ إِلَى هَلْوَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ لَيْسَ لَكَ
 بَزُولِ الْأَشْكَالِ وَبَيِّنَتُهُ عَنْ هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ الْبَعِيدَةِ وَالْخُطَابِ الشَّدِيدَةِ فَانْتَبَهْتُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُؤْتَمَرًا فِي اللَّغَةِ لِذَلِكَ فَلَا
 أَشْكَالَ يَخْرُجُ الْخَبَرُ شَاهِدًا عَلَيْهِ التَّلَاسُفُ مِنْ تَمَاضِيهِ أَنْفَاقًا أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمَوْجِبَ لِلْكَفَرِ رَأَتْ بِفَضْلِهَا لَا يَجُوزُ لِلْحَرَمِ فَعَلَهُ أَمَّا
 هُوَ عَيْنًا وَمِنْ التَّلَبُّهِ وَالْأَشْغَارِ وَالْقَلْبِ نَانَ ابْتِهَامُ فَعَلَهُ حَرَمٌ عَلَيْهِ مَا يَحْرَمُ عَلَى الْحَرَمِ وَتَرْتِيبًا لِكُفَرَاتِهِ عَلَى الْخَالِفَةِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ
 عِنْدَ تَبَرُّهِ الْأَحْكَامِ وَلَيْسَ قَوْسُهُ وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّلَبُّهِ مَعْنَى كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ مُفَرَّدًا وَلَا بِهَا وَلَا بِأَشْغَارِهَا وَلَا بِقَلْبِهَا مَعْنَى كَانَ تَارَةً
 فَعَلْ مَا لَا يَجُوزُ لِلْحَرَمِ فَعَلَهُ وَتَرْتِيبًا لِكُفَرَاتِهِ وَلَا بِهَا وَلَا بِقَلْبِهَا مَعْنَى كَانَ تَارَةً وَلَا بِهَا وَلَا بِقَلْبِهَا مَعْنَى كَانَ تَارَةً وَلَا بِهَا وَلَا بِقَلْبِهَا مَعْنَى كَانَ تَارَةً
 يَجِدُ بِدَلِيلِهِ آخَرِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الْكَثِيرَةَ مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَحِيحَةٍ مُطَابِقَةٍ بِنِهَايَةِ عَمَلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ وَصَحِيحَةٍ

في نفية الاحرام

١٣٩

الثانية في السلسلة الاولى منها ما روى الكافي في الصحيح عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد في رجل سئل عن
 في مسجد الشجرة وعقد الاحرام واهل بالبحر ثم سئل اوصافها او اوصاف اهلها قال ليس عليه شيء ما لم يلبس وما روى في الكافي في
 الصحيح عن نضر بن سويد عن بعض اصحابنا وفي الفقيه عن بعض اصحابنا قال كتبنا الى ابي ابراهيم رجل دخل مسجد الشجرة فغسل واحرم
 ثم خرج من المسجد فبذل له بليل ان يلبس ان ينقض ذلك بمواضع النساء لذلك فكذبتم ولا بأس به وبعضهم رواه زناد بن
 مروان المروزي في الكافي وما روى في الكافي في الصحيح عن صفوان بن عبد الله بن مسكان عن علي بن عبد الله بن الحسن قال اغسل ابو عبد
 الله عثم دخل مسجد الشجرة فغسل ثم خرج الى الخيل فقال ما فعلكم من نحو الصيد حتى اكله وما روى في الفقيه في الصحيح
 من حسن بن النخعي عن ابي عبد الله ع فمن عقد الاحرام في مسجد الشجرة ثم وقع على اهلها بليل ان يلبس قال ليس عليه شيء قال الشيخ
 بعد ذكر جملة من هذه الاخبار المعنى في هذه الاخبار ان من اغتسل للاحرام وغسل وقال ما اراد من الغسل بعد الصلوة لم يكن في الحجة
 محرما وانما يكون فاقدا للنجس والحرمة وانما يدخل في ان يكون محرما اذ لا يلبس ثم حكى عن موسى بن صفوان عن معاوية بن عمار وعنه من
 ذكره صفوان هذه الاخبار بسند صحيح عن ابي جعفر ع ابي عبد الله ع ان من سئل وقال الذي يريد ان يغسل فخرج الى
 والحرمة على نفسه فغسلها فله ان يفعل ما شاء ما لم يلبس فانما عقد الاحرام بالليلية او الاشعار او التقليد فله حرم عليه الصيد
 فيه وجب عليه في فعله ما يجب على الحرم انتهى ملخصا من كلامه الطويل الذيل قال في ك بعد ذكر بعض اخبار السلسلة وبقا ظهر
 منها انه لا يجب استئذان من الاحرام بعد ذلك بل يكفي الاشارة بالليلية وعلى هذا فيكون الموقف عند عقد الاحرام اجناب ما يجب
 على الحرم اجنابا من جنس الليلية وصرح الرضا ع في الانصاف بوجوب استئذان النية قبل التلبس والحال هذه وبطل عليه ما رواه الكليني
 عن الثوري بن سويد عن بعض اصحابنا ع ثم سئل عن الرجل يلبس ثم قال لكن التروية ضعيفة بالارسال لا ريب ان
 استئذان النية او لا يحوط انتهى قول من رواه ان النية التي وجبها في عقد الاحرام كما قد مضى فله عنهم في عقد المعصاة اما
 عباد عن الصادق ع في مورد ع ما يحرم به من حج او عمره وفوقه من شئ او احد من صنفه من جوب وندب ما يحرم له من حجة
 الاسلام او غيرها ولم يصر فيها فصد ما يجب اجنابا على الحرم اما هذا امر لا يمتنع عليه من جنس النية الى ما فعله اول
 ومن ثم انه لا يحصل المنافاة للنية بما فعله من هذه الاشياء المذكورة في الاخبار وبذلك يظهر لك ما في قوله وعلى هذا فيكون
 الموقف وثانيا ان لا اعرف هذه الرواية وجعل لاله على ما ذكره من وجوب استئذان النية حتى انه يشهد بها للمرضى على ما فعله عنه
 بل سبيلها سبيل روايات المظاهرة وثالثا ان لا اعرف بها هذه الرواية الا ولوقته والاحتياط الذي ذكره في استئذان النية وما رواه
 الشيخ في باب عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد قال سمعت ابي يقول في رجل يلبس ثوبا به وبهها للاحرام ثم يرفع
 اهلها بليل ان يلبس بالاحرام قال عليه دم فهو خير شاذ لا يبلغ قوة في معارضة الاخبار والمظاهرة وما جعلها الشيخ على من لم يلبس بالليلية
 وان كان نذري فبما بينه وبين نفسه احل في الاستصحاب احل على الاستصحاب ايضا الثالث ليس ثوب الاحرام للرجل وجوبه انما
 بين الاطباء قال في التمهيد انما لا نعلم فيه خلافا وذلك عليه الاخبار منها قوله في صحيحه معوية بن عمار اذا اذهب الى العوض من قبل
 العوض او الى وقت من هذه المواضع وانت تريد الاحرام فانك اذهب الى ان قالوا غسل والبس ثوبك الحلال وفي صحيحه معاوية بن
 وهب قال سالت ابا عبد الله ع ومنى بالمدينة عن النهي للاحرام فقال اطل بالمدينة ويخرج بكل ما تريد وان شئت استمعت بغيرك
 حتى ناتي الشجرة فنفيض عليك الماء ونلبس ثوبك شاة الله ع وفي صحيحه هشام بن سالم قال رسلنا الى ابي عبد الله ع ونحو جماعة
 بالمدينة انما يريد ان نودعك فارسلنا ابو عبد الله ع ان اغسلوا بالمدينة في خان ان يعودوا اليكم بدينه الكوفة فغسلوا
 بالمدينة والنسوة شيئاكم التي يخرجون فيها ثم تعالوا فزاد في الحديث الى غير ذلك من الاخبار والسفاد من الروايات المذكورة
 ان البس قبل الاحرام بل هو من جملة الاشياء التي ينهاها بها الاحرام قال العلامة في التمهيد فاذا اراد الاحرام وجب عليه نزع ثوبه وليس ثوبه
 الاحرام يتركها وحدها ويتركها بالاحرام بل هو من جملة الاشياء التي ينهاها بها الاحرام قال العلامة في التمهيد فاذا اراد الاحرام وجب عليه نزع ثوبه وليس ثوبه
 في الصحيح من معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا تلبس ثوبا تتركه ولا تلبس ثوبا تتركه ولا تلبس ثوبا تتركه الا ان لا يكون لك
 اذن ولا الخفاف الا ان لا يكون لك نخلان في الكلام في قول التبريد من شرائط من الاحرام حتى لو احرم عارفا اولادنا محظا لم
 يخلوا احراما وان اثم مظهر فيه الشبهة في سرقة شرب الثاقل الى ظاهر الاحتياط حيث قال وظاهر الاحتياط ان نفعه حيث ناولوا

في نفية الاحرام

في كيفية الاحرام

لوا حرم وعليه من غير ولا شقة ولو لبس بعد الاحرام وجب شقة واخرجه من محله كما هو مروي في انتهى واما ما رواه في الشرح في الصحيح عن معاوية بن عمار وعنه احمد بن ابي عبد الله في رجل احرم وعليه من غير فقال يترعه ولا شقة وان كان لكبره بعد احرامه شقة واخرجه مما يلي رجله وقال السيد السند في ذلك ولو اخل باللبس ابتداء فلهذا كسر جمع من الاصحاب بان لا يبطل احرامه وان اثم وهو من انتهى قول والذي نفت عليه من الاخبار زيادة على الصحيح المذكور ما رواه في الكافي في الصحيح عن صفوان عن خالد بن محمد الا سم قال دخل رجل من المسجد الحرام وهو محرم فدخل في الطواف وعليه من غير وكسا فاقبل الناس عليه بشقون من منبصره كان صلبا من ابي عبد الله وهم بجاليون منبصره فقال له كيف صنعت قال احرمت هكذا في منبصره كسائه فقال انزع من لباسك ليس يترع هذا من جلبه اثمنا جهل فاما غرضك فقال ما فعلت في رجل احرم في منبصره قال يترعه من راسه ما رواه الشرح عن عبد الصمد بن بشير عن ابي عبد الله قال جاء رجل ياتي حتى دخل المسجد الحرام وهو يلبس وعليه من غير فشب اهل الناس من اصحاب ابي حنيفة فقالوا واشق منك اخرج من جلبك فان عليك بدنه وعليك الحج من فابل حجتك فاستد طلع ابو عبد الله فقام على باب المسجد فكبر واستقبل القبلة فدخل الرجل من ابو عبد الله وهو ينف شقه ويصوت بجهه فقال له ابو عبد الله سمعنا اسكن يا عبد الله فلما كلمه وكان الرجل عجميا فقال ابو عبد الله ما فعلت قال كنت جللا اعلم بيدي فاجتمعت لي نفقة فحجنتا حج ولم اسئل احدا عن شيء فافوتني هؤلاء ان اشق منبصره من منبصره وان حجتي فاسد وان علي بدنه فقال له مني لبس منك بعد ما لبست ام قبل لا قال بل ان الذي قال فخرج من لباسك فانه ليس عليك بدنه وليس عليك الحج من فابل التي جل ركب ارجلكم فلا شيء عليه طف بالبيت سبعا وعشرين ركعتين عند مقام ابراهيم واسمع بين الصفا والمروة وقصر من شركه فاذا كان يوم الترويض فاغسلوا اهل البيت بالبحر واصنع كما يصنع الناس اقول ظاهر هذا الخبر ان لبس الثوب قبل الاحرام والاحرام منه اثمنا كان عن جهل بانه معذور في ذلك لكان الجهل وصححه معاوية بن عمار والمفتي وان كانت مطلقا الا انه يجوز حمل اطلاقها على هذا الخبر في وجب فيشكل الحكم بالتحريم في بعد الاحرام في المحظ فالتا بالحكم الا انه قد تقدم من الاخبار ما يدل على ان الاحرام اثمنا موعبان عن التلبس واخرجهما فترك الثوبين لا يترعه ولا يبطله نعم يكون الاحرام فيها شيئا موجبا للآثم والظاهر سقوط بالجهل حج والواحدة والمعاذلة على ذلك ثم انه مما يدل على وجوب الشق والاحرام اذا كان اللبس بعد الاحرام ما رواه الشرح في الصحيح والشرح على المشهور عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال قال ان لبست ثوبا في احرامك لا يصلح لك لكبره فلبس اعد نفسك وان لبست ثوبا فشفه واخرجه من تحت مديك يحضون القول في المقام يتوقف على بيان مسائل **الاولى** ظاهر الاصحاب ضوان الله عليهم الاتفاق على انه يتردد بعد التوبخ اما الاخر فهل يتردى به او يمتنع به ان يتردى به او يمتنع مولا ان بالاول صرح العلامة في المنه والذكر وبالثاني التمسك به في ذلك وفيه وبينهما التمسك في المنع وط والتوسيع في نظرية احد المنكرين الا رداء نظمتها معاوية صرح في ذلك وفيه وذكر ابن جرير في انه لا بد من الا بالكونه سائر الما يمتنع التسو والتركيب وبذلك صرح في لك ايقنا والذي صرح به اهل اللغة في معنى التوشيع هو انه عبارة عن دخول الثوب تحت البدن البهي والفاء طر فيه على المنكب الا يبرأ في المغرب فوشيع الرجل هو ان يخل ثوبه تحت بدنه البهي بل فيه على منكبه الا يبرأ في فعل الحرم وكذلك الرجل يوشيع بجا ثل كسفه منفع الحائل على فانه البهي تكون البهي مكسوفة وقال في كتاب المصباح المنير ووشيع ثوبه وهو ان يخل تحت بطنه الا يبرأ بل فيه على منكبه الا يبرأ في فعل الحرم والله دفعت عليه من الاخبار في المقام صححه عبد الله بن سنان المفتي في كيفية التلبس بالاربعة ومنها والتجرد في اثار رداء اما ازار وعماؤه يصنعها على غائله لم يكن له رداء وفي رواية محمد بن مسلم يلبس المحرم القباء اذا لم يكن له رداء وفي صححه معاوية بن عمار ولا سراويل الا يكون له ازار والمستفاد من هذه الاخبار ان الثوبين احدهما ازار والاخر رداء ومن الحكم ان الذي جرت به العادة في لبسها هو شدا الا ازار من الرداء ووضع الرداء على المنكبين الظاهر انه في حال الاحرام كذلك ايقنا فالقول بالتوسيع بالرداء كما ذكره لا اعرف له وجها ومجرب ذكر اهل اللغة في بيان التوشيع كما يفعل الحرم لا يصلح دليلا اذ لعله مخصوص بذهب الخلفاء المحرم بذلك قال في ذلك ويظهر في الاثار من ما بين الرداء والتركيب وفي الرداء كونه مما يبرأ المنكبين يمكن الرجوع منه الى المعرف ولا يمتنع في وصفه كيفية مخصوصه وظاهر جواز الاضاح كما تقدم فالواجب حمل اطلاق الاخبار المذكورة على ما جرت به العادة من لبس الثوبين المذكورين به بظهر قوة القول الاول **الثانية** من صرح الاصحاب بان لا يجوز الاحرام فيما لا يجوز لبسه في الصلوة ومقتضى ذلك

في لغة الأعراس
في لغة الأعراس
في لغة الأعراس

في لغة الأعراس
في لغة الأعراس

عدم جواز في الحرم المحض والنجس من غير متفق عليها في الصلوة وما يحكي الصورة وجلده غير لما كونه يمكن ان يستدل على ذلك
بمفهوم قوله في صحيحه حرم كل ثوب يوصل منه فلا بأس ان يحرم منه فان كلام الاشياء المعلومه تمام في الصلوة فيه لباس بل بما فهم
من الروايات المذكورة عدم الاحرام في الجدران كان ما كونه لعمد صلب الثوب عليه عرفا واطلاقا كلام الاصحاب علم الاحرام
بما يحكي الصورة ان كان وردا وجزم التمسك به بالمنع من الاذن الحاكم وجعل اعتبار ذلك التمسك والاحتياط والاعتراف علم الاحكام
من حيث انه يجوز الصلوة فيه وان كان خاكيا وبذلك على جوب الظاهر في التوبة من زيادة على ما تقدم ما رواه الصلوة في الصحيح عن
معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال سالت عن الحرم مضرب ثوب الجنبه قال لا يلبيح حتى يمسسه واحرامه تام قال في ذلك ومفهوم الرواية
علم جواز لبس النجس حال الاحرام مطلقا ويمكن جملة على ابداء ما للبراء من التمسك وجوب الاذنه عن التوبة من البدن الا ان يقال
بوجوب ازالها عن البدن ايضا للاحرام ولم افعل في مخرج برهان كان الا حياطه بفنفسه ذلك انتهى وهو جدير بما يؤيد ذلك ايضا ما
رواه الكليني في الصحيحين عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال سالت عن الحرم بعارن بين ثيابه وغيرها التي احرم فيها قال
لا بأس بذلك ان كانت طاهرة اقول ظاهر هذه الرواية موافق لظاهر القصة المتقدمة في اشتراط اسدانه طهارة ثوب الاحرام وعدم
جواز لبس النجس حال الاحرام ولا بعد القول برهان لم يثبت له الا حياطه في الطعام الثالثة خلفا لاصحاب جواز احرام النساء في الحرم
الحض فنفذ من الشيخ المفيد في كتاب احكام النساء وابن ابي عمير وجميع من الاصحاب الجوز وهو المشهور بين النجاة المتأخرين في النهي ما في
ذلك والذخيرة وعن الشيخ وابن الجندب القول بالمنع في مخرج الشيخ المفيد في الصحيحين من استدلال على القول الاول بصحة
تعميمه بنصيب قال قلت لابي عبد الله ع المرأة تلبس الحرير وتلبس الحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير
المتقدمين لانه على ان كل ثوب يصل منه فلا بأس ان يحرم منه والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير
قال سالت عن المرأة المحرمة التي تلبس من الثياب تلبس قال الثياب كلها الا الضيقة بالزعران والودس الى ان قال لا بأس بالعلم في
الثوب الحديث والذي يدل على المنع صريحنا صحيحه البعض من القاسم قال قال ابو عبد الله ع المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير
الحرير وما رواه الكليني عن ابي عبد الله ع عن ابي عمير ع قال قال ابو عبد الله ع ما تجل للمرأة ان تلبس من الحرير والحرير والحرير
كلها ما عدا الحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير والحرير
في بيت عن داود بن الحصين ما رواه ايضا في الوثائق عن ابي عبد الله ع قال قال ابو عبد الله ع من المرأة هل يصلح لها ان تلبس ثوبا جديدا
وهي محرمة قال لا ولهذا ان تلبس غير حرامها وفي الوثائق عن ابن بكير عن بعض صحابنا عن ابي عبد الله ع قال لثياب الحرير والحرير والحرير
الا في الاحرام وذلك الشيخ في بيت عن مسمع من ابي عبد الله ع في حديث ما في من ثيابها فانها تلبس من الثياب ما شاءت ما خلا الحرير
الحض في كتابه في مسطر في التمسك من كتاب خاوند احد بن محمد بن ابي نصر عن جليل انه قال قال ابو عبد الله ع الى ان قال وعن المرأة
تلبس الحرير قال لا والحديث كما ترى صحيحا ما لم يتقدم من هذه الروايات الا الضليل وهو ما خبرهم واجابوا عنه بالجل على الكراهة
وتوكيد الفضل كما ياب هذا العمل القائل الخ لسانه في الذخيرة بجملة من الاخبار على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيحين عن عبد الله
ع الحلي عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يحرم المرأة في الذهب والحرير ومن ثيابها في الوثائق عن الصادق ع قال سالت عن المحرمة تلبس
الحرير قال لا يصلح لها ان تلبس حريرا محض لا خلط منه فاما الحرير والمسلم به في الثوب فلا بأس ان تلبس به الحرير وتلبس الخرا ما انهم
يقولون ان في الحرير حريرا انما يحرم الحرير الملبس ومن ابي عبد الله ع في سالت عن المرأة تلبس في الاحرام قال لا بأس انما يكون الحرير
الملبس وذلك الكليني في الوثائق عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا يثبت للمرأة ان تلبس الحرير المحض في الحرير ولا بأس في
الصلح عن ابي الحسن الاحمر عن ابي عبد الله ع عن الخاوند فيها علم حرم حريرها في الحرير قال نعم انما يكون ذلك اذا كان سدا ولحمة
جيدا حرم الحرير وان خبيثا ان استعمال لفظ الكراهة في الاخبار فكذا لفظ لا يثبت تماما لا يكاد يعد ولا يحكم كثر وقد خففنا في
غيره وضع من يربنا وتوفا ان هذين اللفظين نحوهما من لفظ لا يحب لفظ والتسديد ونحوهما مما قد دفع استعمالهما في الاخبار في
المصنفين استعمالا لا يشاء لا يمكن العمل على احدهما الا مع التمسك الصارفة عن المعنى الاخر وقد ساعدنا التمسك في ذلك على ما ذكرناه
في الاخبار المتقدمة بالكراهة فقال بكراحيال المحرم بين الاخبار بجملة التي على الكراهة ولذا استدلال بصحة الحلي في كل
الكراهة الواضحة في الروايات على المعنى المتعارف نظر فقلتم نرى من الروايات التي هو اشار الى ما ذكرناه من استعمال الكراهة في الخبر

في لغة الأعراس

في كيفية الاحرام

١٤٣

اذ لم يكن مع الانسان ثوب الاحرام وكان مصروبا فلبسه مقلوبا ولا يدخل يده في ثوب الفباء ونحوها عابرا في طرقاتها ويصير
 ابن ادریس في الترتيب واما اشعر بن حمران هو لا بذلك بشيء ذلك عند المنفذ من عليهم مع انهم ينقل ذلك الا عن الحق في ثوب القديسين
 وبالكافي صرح الشهدان في المتعديين وان كان في ذلك بعد نقل عبارة الشرائع المذكورة وتخلوا الحكم بذلك على فساد التوبة بشيء
 بان واجل احدهما لا يجوز له لبس الظاهر جواز مع هذا حكمها خاصة خصوصاً الرداء ونصرت في ثوبه وقيل الشراويل
 بدلا عن الاذان انتهى عبارة من لا يخطئ الا صاحب هذا معجزة مثل عبارة العلامة في التتبع حيث قال ولا يجوز له لبس القبايا الا
 لا تخطئ ان لم يجد ثوبا جازله ان يلبس مقلوبا لا يدخل يده في ثوب الفباء ونحوها عابرا في الشكركم والذي قد علم من
 الاخبار والتعلق بال مقام من صححه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله قال يلبس المحرم الخنجر اذا لم يجد خنجره ان لم يكن له رداء ورجع
 فبعضه على عنقه او ثوبا بعد ان ينكر ويصير محرم من لم يلبس الخنجر في المحرم يلبس الخنجر اذا لم يكن له ثوبان نعم ولكن يشترط
 ظهور القدم ويلبس المحرم القبا اذا لم يكن له رداء ويطلب ظهره بطنه وفي الكافي عن شئ الخياط عن ابي عبد الله قال من اضطر الى
 ثوب هو محرم وليس معه القبا فلبسه فليجعل اعلاه اسفله ويلبسه في ثوبه اخرى يلبس ظهره بطنه اذا لم يجد غيره وعن
 ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل هلك ثوبه ولم يجد على ثوبه قال ان يلبس الخنجر ان اضطر الى ذلك فبعضه من ظهر القدم
 وان لبس الطليسان فلا يرد وان اضطر الى ثوب من برد ولا يجد ثوبا غيره فلبسه مقلوبا ولا يدخل يده في ثوب الفباء وان خبر
 بان ظاهر صححه عمر بن يزيد ومحمد بن مسلم الدلالة على ما ذكره الشهدان الذي ظهر في الجمع بين هذه الاخبار هو انه متى
 فسد الرداء خاصة جازله لبس القبا كما دللنا في الصحاح المذكورة متى فسد ثوبها مع فان جد الشراويل جعلها عوضا عن ثوبه
 الا ان كان ذلك عليه جله من الاخبار وجعل القبا عوضا عن الرداء ومتى فسد الشراويل اجزا بالقبا عوضا عن التوبة هو الذي دلل
 عليه بما بعد الصحاح من المذكور من الاخبار التي ذكرناها فانها قد اشتركت في الدلالة على ان اضطر الى القبا لعدم وجود
 غيره من اذات ونحوها واما تهديد الضرر بالبدن في رواية ابي بصير فالظاهر ان هذه ضرورة اخرى غير الضرر المذكور في الاخبار
 السابقة واما ما يدل على جواز الشراويل مع فساد الرداء فهو ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا
 يلبس في ثوبه الا رداء محرم الا ان تنكسه ولا ثوبا ندره ولا سراويل الا ان لا يكون لك اذرا ولا الخنجر الا ان لا يكون لك اذرا ولا
 وما رواه الكليني في الكافي في الموثق عن حمران عن ابي جعفر قال المحرم يلبس الشراويل اذا لم يكن له ثوب اخر اذرا ويلبس ثوبا ندره
 وما بينهما في انه هل المراد بلبس القبا هو تنكسه وجعل به على الضيق وجعل باطنه ظاهرا وبالعكس بالاول صرح ابن ادریس في الترتيب
 فقال ان لم يكن مع الانسان ثوب الاحرام وكان مصروبا فلبسه مقلوبا ونحو ذلك ان يجعل به ثوب اكله فوال بعض
 اصحابنا فلبسه مقلوبا ولا يدخل يده في ثوب الفباء الى ما فسرناه من ذهب في قوله مقلوبا لان المصنوع بذلك ان لا يشبه لبس
 الخنجر اذا جعل به على اكله فاما اذا فلبس جعل به الى تحت فهذا يشبه لبس الخنجر وما فسرناه به فمورد صريحا في لفظ الامام
 اورد في النسخة من حاشية الرضا في فوضه ويجوز ان يلبس الشراويل اذا لم يجد الاذرا ولا ثوبا غيره انتهى بالكافي صرح الشيخ رحمه الله
 من الاصل في ثوبه من رداءه العلامة في التتبع في رجل من الامر به هو الظاهر الذي عليه الجميع الاخبار فان بعضا منها قد اشتمل
 على نصير بالتكبير صححه عمر بن يزيد ورواه شئ الخياط وبعضا فسر بجعل ظاهره باطنا وبالعكس كصححه محمد بن مسلم و
 مسنده الكليني هو الظاهر من صححه الحلبي ورواه ابو بصير فان انتهى عن ادخال يده في ثوب القبا اما لم يلبس على ذلك قيل
 الاخبار في بعض الجمع بين الامر به في ثوب الرداء المذكور فلا شملت في بيان كيفية القلب على هاتين الصورتين في الانسان
 مختبرينهما وما ذكره صورة ثالثة لا سند لها في خلاف الاخبار اطرب منها اليه كما لا يخفى واما ما اسند اليه ابن ادریس
 من التخليل في ثوبه فليقل وكانه لم ينفذ على الرداءات الدالة على القلب بالمعنى الاخر ثم انه قد صرح شيخنا الشهدان بان
 المراد بالجوئ في الاعم والمراد من التوبة لانه يدل على الواجب عمل بظاهر الامر في النقص وهو جلد الغار الثاني في فساد
 الاحرام ومنها دفع الصوف بالثلبية على المشهور وقد تقدم بيان ذلك في اول ملحقات المسئلة الثالثة من مسائل الثلبيات ومنها
 تكرار الثلبية في ثوبه مع الثوب في ثوبه منها تكرار الثلبية في الواضع التي تضمنتها الاخبار كما تقدم في صححه معاوية بن
 حماد صححه عبد الله بن سنان قد تقدم في المسئلة الثالثة من مسائل الثلبيات ومنها تكرار الثلبية ونحوها صححه عمر بن

في ثوبه

يزيد

في منكرات الأحرار

١٤٥

بفعلك الذي سئل على الله ان لم تكن تجزئ فجزئ وحججه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اذا اردنا الاحرام والتمتع فعل الله
 اني اردنا امرئى من التمتع بالعمرة الى الحج ^{فجزئ} ذلك فقبله متى واعي عليه حتى حبسني بعد ذلك الذي فقلت على رواية
 الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال للعمرة مفردة بشرط على رتبة ان يحله حبس حتى مفردة الحج بشرط على رتبة ان لم تكن تجزئ
 ودوا به ابي الصالح الكناقي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط قال يقول حين يريد يحرم ان حلى حبس
 حبسني فان حبسني في عمر الحديث فذكر الجهرى في كتابه من باب الاسناد عن حبان بن زيد عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا
 انبت مسجد الشجرة فافرض فقلت فاقى في قال يضل ركعتين ثم يقول اللهم اني ابدان التمتع بالعمرة الى الحج فان احببني فذكر في
 حبس حبسني بعد ذلك فاذا انبت البيل فلبه والظاهر حصول الاشراط باق لفظ كان اذا نادى معناه كما صرح به في المتن وان كان الا
 بالمرحوم اولي المستفاد من بعض الروايات الاخبار المذكورة وفيه بعد القول كما صرح به في صحيحه معاوية بن عمار ورواه غيره
 ساد والظاهر عدم حصول الاشراط بمجرد التبر بل لا بد من التلطف وفوقه على ظاهر الاخبار المذكورة وثرد في المتن واختلف الا
 حقا بين في فائدة هذا الاشراط وما يترتب عليه على احوال احدها ان فائدة سقوط الهك مع الاحتيا وهو التمتع بالمرض فيحصل
 التخلل من شرط بمجرد التبر وهو قول السيد المرتضى وابن ادريس مدعيين لجامع الفقرة عليه يعلم السقوط وهو منقول عن الشئ وابن
 الجند واخاره في لفت وقوله في المتن على الاول ما رواه الشئ في الصحيح عن ربيع الحارثي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل
 تمتع بالعمرة الى الحج واحصر بعد ما احرم كيف يصنع قال فقال اما اشترط قبل ان يحرم ان يحله من احرامه عند فاضله من امر الله
 قلت بلى فلا شرط ذلك قال فله يرجع الى اهله خلا لا الاحرام عليه ان الله احق من في بما اشترط عليه فلك فعلية الحج من قابل قال
 لا وصحبه البرنط قال سالت ابا الحسن ع عن رجل انكسر سافر الى بني كرون خاله واتي في عليه قال هو حلال من كل شيء فقلت من
 التمسك والاباء الطيب فقال نعم من حجب ما يحرم على المحرم وقال اما بلغك قول ابي عبد الله ع وحلى حبسني بعد ذلك الذي
 فقلت على الحديث والتمتع بينهما انهما دللا على التخلل بمجرد الاحتيا من شرط من غير تعرض لاعتبار الهك ولو كان واجبا للذكر
 في مقام البيان اخرج الشئ على قدم السقوط بعوله نعم ملكا ^{فان} احصرهم فما استبد من الهك واجبا عن التبدية بحول علم من لا يشترط
 وهو غير بعيد ويؤيده ايضا ان النباد من دله وحلى حبسني ان التخلل لا يتوقف على شيء أصلا قال في موضع الخلاف من لم
 يشترط الهك اما السابق فقال في الخبرين ان لا يسقط عنه باجماع الامة اقول وبذلك عليه ما رواه الشئ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن
 ابي جعفر وبند اخو صحيح عن معاوية عن ابي عبد الله ع انهما قال الفارن محرم فلا قال واشترط فحلى حبسني قال بيعت
 بهدبر فلك هل يمتنع من قابل قال لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه الا ان الصدوق في نفسه قد ذكر هذا المضمون قال لا يبعث
 بهدبر قال في الفارن اذا حصر فلا شرط وقال حلى حبسني فلا يبعث بهدبر ولا يمتنع من قابل ولكن يدخل في مثل ما خرج
 وظاهره كما ترى انه يتخلل بمجرد الشرط وان كان فارنا ولا يجب عليه بعد ما سافر ومنه يظهر وقوع الخلاف في المسئلة وعدم ثبوت
 الاجماع وهو ظاهر في ان مذهب الصدوق في هذه المسئلة هو ما ذهب اليه المرتضى ^{فان} هذا فاعلم ان الروايات هنا فلا خلاف في وجوب
 الحج من قابل وعلمه في الصورة المذكورة فيما يدل على العلم ما تقدم في صحيحه في ربيع وصحبه محمد بن مسلم ورواه المتقدمين غير
 ايضا وما يدل على الوجوب قوله في صحيحه البرنط المتقدمة فلك اصلها الله ما تقول في الحج من قابل قال لا بد ان يحج من قابل وما
 رواه الشئ في صحيحه عن ابي جعفر هو الرازي بغيره عبد الله بن سنان عنه قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يشترط في
 الحج ان حلى حبسني من قابل قال نعم وفي نسخة رواية ابي الصالح الكناقي المتقدمة بعد ذكر ما تقدمنا فله منها فقلت له فعليه
 الحج من قابل قال نعم وقال صدوق فذكر هذه الرواية من احكامنا كما هم يقولون عليه الحج من قابل والشئ فجميع بين هذه الاخبار
 بجمل اخبار الوجوب على حجة الاسلام واخبار العلم على الحج المستحب هو جيد وثابتها ان فائدة جواز التخلل عند الاحتيا من غير
 ترخيص له ان يبلغ الهك محلا فانه لو لم يشترط لم يجز له التخلل وهو ظاهر المتحوى في صحيحه في التنازع حيث قال في الاول للرابعة
 اذا اشترط في احرامه ان يحله حبس ثم احصر يتخلل وهل يسقط الهك قبل نعم وقبل لا وهو الاشبه فائدة الاشراط جواز التخلل
 عند الاحتيا وقبل جواز التخلل من غير شرط ^{فان} ظهر من التفسير فيها بناء على ما ذكرناه ان قوله فائدة الاشراط جواب سوال
 مقدم وهو ان يوافق اذا لم يجز له التخلل على المحذور ان اشترط على رتبة ان يحل حبس حتى فائدة هذا الاشراط وهذا هو

وكيفية الأحكام

الذي اعترض به من ادعى على الشئ في النول المقدم واذا لم يكن ^{بموجب} الشرط فائدة فقلنا تنفذ شرعية وانهم لا يقولون به
 فاجاب ان فائدة جواز التحلل اي بجعله للمصروع عند الاحكام من غير ان يكون ثابته ان فائدة هذا الشرط سقوط الحج في الغالب
 ان عمن فانه الموقوفان ذكر الشئ في باب واستدل عليه بما روى في الصحيح عن زر بن ابي عدي قال قال النبي باعبل الله عن رجل
 خرج متعتا بالعزم الى الحج فلم يبلغ مكة الا يوم الاخر فقال يقيم على احرامه ويقطع التلبسه حين يدخل مكة ويطوف به
 بين الصفا والمروة ويحلق ولا شئ ويصرف الى هذه ان شاء وقال هذا لمن اشترط على تبه عند احرامه فان لم يكن اشترط فعليه الحج
 من قابل استشكله العلل من في الثاني بان الحج الفاتان كان واجبا لم يفسد من في العام القابل بحجده الا اشترط وان لم يكن
 واجبا بتركه الا اشترط ثم قال ان الوجه على الزام الحج في الغالب مع ترك الا اشترط على شدة الاستحباب انتهى هو جدير بكونه ما
 خرج به في الثاني موضع اخر حيث قال الا اشترط لا يبعد من في الحج في الغالب من فانه الحج ولا يعلم منه خلافا ثم اورد في حجة
 ابي بصير ^{صلى الله عليه وسلم} في حديثه ابي القليل الكفا في المقدمين ثم قال انما ما رواه جميل بن صالح عن ذريح الخارجي عن سنان
 الرازي عن المقداد بن اشعث عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقاله من رواية وارجعها ان فائدة هذا الشرط استحسان الثواب بذكره في عند الاحرام لا نرى ما يؤيد وان لم يحصل له فائدة لم
 يحصل بدون الا اشترط وهو قول شيخنا الشهيد الثاني من مصنفاته قال في ذلك بعد ذكر الفوائد الثلثة المذكورة وكل واحد
 من هذه الفوائد لا فائدة على جميع الافراد التي يستحب فيها الا اشترط اما سقوط الهك مخصوص بغير التاثير وان لو كان قد كان
 هذا لم يفسد واما جعل التحلل مخصوصا بالحرمة دون الصدق واما كلام التهذيب بخصوصه بالشرع وظاهر ان ثبوت التحلل
 بالاصل والعارض لا مدخل له في شيء من الاحكام واستحباب الشرط ثابت لجميع افراد الحج ومن الجائز كونه بعد ابد فاعلم
 انما هو معتبر بربط على فعله الثواب انتهى قال في ذلك بعد نفي الاقوال المذكورة والذكر بغير النظران فائدة سقوط الترتيب عن
 المحصر كما يستفاد من قوله عم وحلني حيث ينبغي سقوط الهك عن المحصر المذكور فاعلم ان الاذلة مضاعفة الى ضعف دليل جوبه
 بدون الشرط كما ينبغي في محله بل لا يبعد سقوطه مع المحصر كما ذهب اليه المرفضة وابن ادریس لا ينافي ذلك قوله في حصة
 فائدة هو حل لا حصة شرط ام لم يشترط لان اقص ما يستفاد من الترتيب ثبوت التحلل مع الحجب في المحل من سخن يقول به لا يلزم
 من ذلك ضار بهما من قبل وجه فيجوز انهما يسقط الدم مع الشرط ولزم به بدنه والله اعلم بحقايق احكامه اقول لا يخفى ان
 الظاهر من حصة زان المذكورة الدالة انهما اذا حصة شرط اول شرط ومثلهما ما رواه في التفسير عن حمزة بن حمران قال سالت ابا
 عبد الله عن الله يقول حلت حبة حبسني فقال هو حل حبسني قال ولم يقل رواه مثله عن حمزة بن ابي عدي انما هو التحلل بحجده
 الحجب لله هو عبارة عن الصدق والحكم هو بالنسبة الى الصدق وظاهر ان ذلك عليه الاخبار مضاعفة الى اثبات اكثر الاصلح من
 انه بالحل بدعي الهك في نكاحه اما المحصون المذكور ذلك محقق الاخبار النعنة بكلام الاصحاب على انه لا يحل حتى يبلغ الهك
 محله من غير ان كان في حج ومكة ان كان في عمره ومع هذا يفي عليه محرم النكاح الى ان ياتي بالناسك في العام القابل لكان
 الحج واجبا او طواف النكاح ان كان منجما كما ساقى الله تعالى جميع ذلك مفضلا في باب تكفي بصدف عليه انه حل حبس
 شرط اول شرط اذا المتبادر من هذه العبارات انما هو حله بحجده الحجب عن توقف على امر آخر وهو المحصون مع عدم الا اشترط
 لسر كونه واما مع الا اشترط فينبغي على الخلاف في الجملة فظاهر الخبرين المذكورين بناء على ما عرفت لا يخرج من الاشكال بذلك
 يظهر لك ما في قوله لان اقص ما يستفاد من الترتيب ثبوت التحلل مع الحجب في المحل من سخن يقول به فان فيه ان اذا اراد ثبوت
 التحلل مع الحجب بالنسبة الى المحصر بحجده الحجب وان كان مع عدم الشرط فهو لا يقول به ولا غيره وان راد في الجملة ولو بعد بلوغ
 الهك محله فهو خلاف ظاهر الخبر المذكور وذكر الخبر الاخر والظاهر من اخبار هذه الحصوات الغرض منه انما هو التحلل به وان
 صاحبها يفي على احرامه الى يوم الوعد بغير وبين صحابه ثم جعل في الساعة التي واعدهم وحج فان كان بحجده الحجب محل كما هو ظاهر
 الروايتين المذكورتين فلا وجه للهك لان الغرض من الهك بمناوبة الاخبار بالنكاح انما هو التحلل وهو التحلل بحجده
 الحجب ذلك عليه الخبر المذكورين بذلك يظهر ما في قوله قدس سره انهما يسقط الدم مع الشرط ولزم به بدنه بل لا فرق
 بينهما بظاهر الخبرين لثابتها والجملة لا يغير على هذه المقالة جمع من اخر عنه منهم القاضي الخراساني في الزحيرة وحدثت

في مندوبات الأحرار

١٤٧

الكا شاذي في العواشي لم يثبتوا ما فيه من الإشكال المذكور وبالحكمة فاستدلوا من جهة هذه الخبرين بحال إشكال والله الشا
 ومنها التامط بما عثر عليه في ذلك جمل من الأصحاب يدل عليه جمل من الأخبار منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له إنني أريد أن أمتنع بالعمرة إلى الحج فكيف أقول قال يقول اللهم إني أريد أن أمتنع بالعمرة إلى الحج على
 كتابك سنة نبيك وإن شئت ^{فأخرجني} الذي يريد من أبي الصلاح مولى أبي قحافة الصبر في قول أردت الأحرار بالمتعة فقلت لأبي عبد الله عليه السلام
 أقول قال يقول اللهم إني أريد أن أمتنع بالعمرة إلى الحج على كتابك سنة نبيك وإن شئت ^{فأخرجني} الذي يريد من أبي الصلاح مولى أبي قحافة الصبر في قول أردت الأحرار بالمتعة فقلت لأبي عبد الله عليه السلام
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال أردت الأحرار بالمتعة فقلت اللهم إني أريد ما أريد من المتعة بالعمرة إلى الحج فبشرني بذلك وتقبله مني وأغن
 علي ^{وخلصني} حبيبي المذرك الذي قد دخل أحرم لك شعري بشري من النساء والطيب الشباب إن شئت فقل حين نهضت وإن شئت خذ
 حتى يركب بعيرك ^{وخلصني} فتقبل العيلة فافعل قال السيد السند قدس سره في كفي هذا المقام والأفضل أن يذكر في تلبية عمره المتع
 الحج والعمرة معا على معنى أنه يشترط فعل العمرة أو لا يتم الحج بعدها باعتبار دخولها في حج التمتع لقوله في صحيحه الطحاوي قال سئل المؤمن
 كان يقول فيها لبك بحج وعمره معا لبك في صحيحه يعقوب بن شعيب فقلت كيف يصنع إن قال أجهل فاقول لبك بحج وعمره معا
 ولما هل التمتع بالحج جاز لدخول عمره التمتع فيه كما يدل عليه صحيحه زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف التمتع قال ما في الوقت فلبى
 بالحج فإذا دخلت مكة طفت بالبنت صلبت ركعتين خلف المقام وسعت بين الصفا والمروة وضربت أحلك من كل شيء ولبيك إن
 يخرج من مكة حتى يحج قال الشيخ في بعض الروايات الأهل بالبحر المتع وفي بعضها الأحلال بالحج وفي بعض
 آخر الأحلال بها وليس بعيدا جزاء الجمع إذ الحج المنوي هو الذي دخل فيه العمرة فهو الذي عليها بالتضمن بينهما معا باعتبار دخول
 الحج فيه وهو حسن قال في التمهيد لو أنتم كان الأفضل ^{أصحها} رواه ذلك عليه بروايات منها صحيحه منصور بن حازم قال سئل أبا عبد الله
 أن يلبى ولا ضم شيئا وقال أصحها بالاختار أحب إلى لا بأس برأى كلام السيد في قول لا يخفى على من راجع الأخبار الجارية في
 هذا الاختلاف لما كان الحج الواجب على أهل الأمان هو حج التمتع والأفضل من أفراد الحج بعد الأمان الحج الإسلام هو حج التمتع
 الأفضل من أفراد الحج بعد الأمان الحج الإسلام هو حج التمتع والأفضل من أفراد الحج أيضا وكان العامة بالغون في المنع من التمتع
 خرجت الأخبار في التلبية بحج التمتع مختلفة باختلاف مناضبات الأحوال فجعل منها نضمت التلبية بالحج والعمرة وجعلها خرجت بالتلبية بالحج
 بمعنى حج الأفراد مع إضمار تلبية العدة عنه بعد الوصول إلى مكة والأمان بالطواف الشيخ ولكن أخبار هذا القسم ما بين مجمل كونه
 زرارة التي نقلها وحملها على حج التمتع وإن قلده في ذلك من كماله عنه وما بين مصرح بالتمتع بعد الدخول إلى مكة كصحيحه
 البرزطي التي قدناها في الفائدة الرابعة من الفوائد المحمديّة بحسب نسخة التبر من القصد الثاني ومثلها صحيحه زرارة المنقولة عن كتاب الكافي
 كما قد ذكرها أيضا وروايات أخرى فتدبر في الموضع المذكور والفاضلان المذكوران لعدم وفوفها على تلك الروايات حملا
 هذه الرواية ومثلها صحيحه البرزطي الأخرى لا بها أيضا على حج التمتع وهو موقوف على أنه لا يخفى على من لاحظ الأخبار ببعض التدبر
 والأخبار أن لفظ الحج يقول مطلقا بما مراد به حج الأفراد ولكن أخبار الأصحاب أيضا وجعل منها نضمت التلبية بالعمرة ^{فأخرجني}
 سئل هذين الثمانيين الأخيرين هو التلبية فرمها بآيات بالأضمار وتبالم نادا بالاجها بالتلبية حج الأفراد ويلبي به ويعتمر فيه
 بعد دخوله مكة وما يشاء من ذلك ذكرناه زيادة على ما قدناه في الموضع المشار إليه من الروايات الواضحة صحيحه الطحاوي التي نقل
 عن أمير المؤمنين عليه السلام ما ذكره هذه صحتها عن الطحاوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن عثمان خرج حاجا فلما صار إلى الأضواء فامرنا
 بتأكي في الناس اجعلوها حجًا فلا تفتنوا فنادى فمر النادى بالمعداد بن الأسود فقال لثبنت عند الغلاني جلا بذكرنا
 يقول فلما انتهى لسلك إلى علي وكان عند ركابه خطا ودفعنا فلما سمع النداء تركها ومضى إلى عثمان فقال ما هذا الذي أمرت به
 فقال رأى راسه فقال والله لقد مرت بخلاف سؤل الله فم أدم موليا وأفعأ صوته لبك بحج وعمره معا لبك الحديث قول
 حيث كان عثمان لما فعله من البدع فقد سقط ذلك من أعيان الناس لم يبقه وجا هر مجلدة ولكن شئت ومن مثاله حيث بعد ذلك
 وأما صحيحه يعقوب بن شعيب مني ما رواه عنه في باب قال سأل أبا عبد الله عليه السلام كيف يرى في أهل فقال إن شئت سميت وإن شئت لم
 سلم شيئا فقلت كيف يصنع فقال أجهلها وأقول لبك بحج وعمره معا ثم قال ما لا تدفلك لا حط بك غير هذا ومنها أن يحرم بالتلبية
 الفطن الأيمن أما استحبنا بكونها فاستدل عليه بما رواه الكليني في الكتاب عن الحسن بن علي عن بعض أصحابنا عن بعضهم قال أحرم

في كيفية الاحرام

رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوب كرسف رواه الصدوق في كتابه في الاستحباب البصر فلما روى عن النبي صلى الله عليه وآله في ثوب كرسف
 البياض والبسوها احيائكم وكفوا بها موتاكم واظهار هذه الرواية غايته في ان لم اصف عليها في كتاب الاخبار الا انه قد روى في نحو هذا
 المصنفون في عدة من اخبارنا منها ما رواه الشيخ في بيان جابر عن ابي جعفر قال قال النبي صلى الله عليه وآله البصر من ثيابكم فبني احسن من البياض والبسوا
 وكفوا موتاكم وما رواه في الكافي في الموثق من ابن الفداح عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البسوا البياض فان اظهر اطهر
 وكفوا موتاكم وعن شفي الخياط عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البسوا البياض فان اظهر اطهر وكفوا موتاكم
 ويمكن ما سبها يصححه معايد بن قمار عن ابي عبد الله قال كان ثوبا رسول الله صلى الله عليه وآله الذي احمرنا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله بما بين عتيق و
 اظفار راحة اليد ما ورد من استحباب التكفير في الثياب البصر لا بأس بالاحرام بالنوب الاخضر لما رواه الصدوق والكليني عن
 خالد بن علا الخفاف قال راينا با جعفر عليه السلام وهو محرم والمصنوع بمسولنا رواه في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر قال
 سمعته يقول كان علي ع محرم ومعه بعض صبيان وعليه ثوبان مضبوطان فمر به عمن الخطاب فقال يا ابا الحسن ما هذا الثوبان
 فقال ما تريد احدا بعلنا بالستر اما هو ثوبان صبغا بمسوق يعني بالطين والخر لثوبان رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد بن
 عبد الله الجعفي انه كتب الى صاحب الزمان هل يجوز للرجل ان يحرم في كساء حرام لا تكتب اليه في الجواب لا بأس بذلك وقد
 فعله يوم ضاحك روى رواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله وما رواه الصدوق باسناده عن حماد بن النوا ان رسول الله صلى الله عليه وآله هو
 حاضر من المحرم يحرم في برد قال لا بأس به وهل كان الناس يحرمون الا في البرد وعن عمن بن عيسى عن ابي عبد الله قال يا جعفر وعليه ثوبان
 برد مخفف وهو محرم واظهار هذه الرواية في ثوب شفاف يرى ما تحته المفضل الثالث في احكام الاحرام وقد تقدم اكثرها في
 البابا المتقدمة الا انه في جملة منها يجب تحررها في مسائل الدلالة يجوز لمن عفا حراما ان يعفا حراما اخر حتى ياتي بان قال
 ما احرم له ولا اكمل واظهار هذه الرواية في ثوب شفاف يرى ما تحته المفضل الثالث في احكام الاحرام وقد تقدم اكثرها في
 لا يحصل الامام بذلك عليه ايضا الاخبار والدلالة على كونه كل من هذه الافراد التي يحرم لها من عمره الثلث وخبر وجع الاخراد وعمره زانها
 صبيحة في جواب اكمال كل منها فادخل بعضها في بعض خلاف كيفية المسند من الشرع فيكون ذلك بقا على هذا فلو احرم بجمع الثلث ببلد
 الفقهاء من عمره فان كان ناسا فالشهور ان لا شيء عليه وبطلان ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله في ثوب شفاف يرى ما تحته المفضل الثالث في احكام الاحرام وقد تقدم اكثرها في
 حكي العلامة في المتن مؤلا لبعض الاصحاب بطلان الاحرام الثاني في البقاء على الاحرام الاول مع انه قال في المتن لو اخل بالثمن بغيره ما قال
 وادخل احرام الحج على العمر كقولهم يكن عليه عادة الاحرام وتتم من ثوبا جاعا وصح احرامه ثم نقل الخلاف في وجوب الدم خاصة كونه
 كان فالظاهر هو القول المشهور ان رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال في رجل منع ذبيحة ان يفصح في احرام
 بالهجرة قال يستغفر الله نعم وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عن رجل منع بالعمرة الى الحج فدخل مكة وطاف
 وسعى وكبر ثابرا وحل ذبيحة ان يفصح في خرج الى عمرات قال لا بأس به يعني في العمرة وطوافها وطواف الحج على اثره وفي الصحيح عن
 معاوية بن قمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل اهل بالعمرة ففصح ان يفصح في الحج قال يستغفر الله ولا شيء عليه وتمت عمره في الحج
 الشيخ على وجوب الدم ما رواه عن ابي مخنف في الموثق قال سالت ابا عبد الله عن رجل منع من الحج ففصح في الحج قال يستغفر الله ولا شيء عليه وتمت عمره في الحج
 بهر فيه قال في الفقيه الدم على الاستحباب الا سحبا في الاستحباب في كتاب النقرة الثموني وان في المنع التفسير
 حتى يهل بالحج كان عليه دم وذلك في سفر الله وهذا هو مستند الشيخ في ان با بوير بل الظاهر ان عبادة لونغك هذه العبارة كما
 عمره في غير موضع مما تقدم وان كان ما نفل ان ينزل عمره ويصير حجة مفردة ذهب اليه الشيخ وجمع من الاصحاب منهم الشهيد في
 شرح الارشاد وصاحب النجاشي مع على ما نفل من انقضاء العلامة في الف والتذكير والتمني والشهد الثاني في لك والظاهر ان الشهور
 براد من الى بطلان الاحرام الثاني والبقاء على الاحرام الاول استدلال الشيخ في جواب علي ما ذهب اليه بما رواه في الموثق من ابي بصير عن ابي
 عبد الله قال في المنع اذا طاف مع ثم لم يلبس ثوبا من ثياب البصر فليس له ان يفصح وليس له منعه وهذه الرواية قد رويها جمع بالصححة
 منهم العلامة في التذكير والتمني في لك الاول في شرح الارشاد مع ان في طريقها اسحق بن عمار وهو مشهور
 بين الفقهاء والنسابة وعن العلامة بن فضال قال سالت عن رجل منع طاف ثم اهل بالحج بطلان بطلان مشهور في حجة سبوا قال
 في ذلك بعد نقل الخبرين المذكورين في الروايات من خصوص من حيث استدلاله في كل الثوب عليها بانها حكم مخالف للاصل والاعتبار

في كيفية الاحرام

في ترك الاحرام المحرم

حكم اكل منه وانا حلال قال انا كنت فاعلمت اني اكلت ما لا حرام في ذلك فقال لبي هذا مثل هذا بركة الله وحسنه على
 قال المحرم اذا قيل الصدقة عليه خراؤه وهو يصدق بالصدق على سبيل حسنه مطايع بن قدار اذا اصاب المحرم الصدقة وهو محرم بحكم
 له ان يفسره ولا ياكله احد ولا ياكله في كل فان الحلال ياكله وعليه هو الغلة والشيخ رحمه الله بعد ذكر الترابين الاخيرين
 يا ولما ياكل على ما اذا ادرك الصدقة ويؤان يخلج الى الذبيح فانه يجوز التحلل والحال هذه ان يذبحه ياكله ولا يخفى ما فيه
 من البعد عن ظهير الاخبار ثم قال يجوز ان يقابل بكون المراد اذا شله يرصد اياه ولم يكن ذبيحة فانه اذا كان على ذلك جازا كله
 التحلل دون المحرم والاخبار الاولية تناوالت من ذبيح وهو محرم وليس الذبيح من قبل الترخي في شيء هذا الفصل ظاهر شيخنا للصدق
 في المنفعة وبالجملة فالمسألة لا تخ من ثوب الاشكال الاخطا فيها مطلوب على كل حال واما من ينصرف العمل بالتروايات على
 الصحيح كالتبديل الشدقة فانه يجرى عنده العمل بالقول الصحيح اخباره كما اشار اليه في كتابه ولكن ما عداه من اصحاب هذا الا
 صلاح اتما يجوز على ما جرح عليه المنفعة من القول للشموع والاشكال بالتروايات من المتقدمين المتأخرين متفاديا متفاديا
 مضافا الى اتفاق الاصحاب ببحرهم ما ذبحه التحلل في الحرم وانه في حكم المبتدأ يتحل ولا يحرم ومنها ما تقدم في رواه في وجه
 من المتقدمين منها ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان انه سئل ابا عبد الله عن قول الله من خله كان آمنا
 قال من دخل الحرم مستنجرا فهو آمن من سخط الله وما دخله من الوضوء والطهر كان آمنا من ان يهاج او يؤذي حتى يخرج من الحرم
 وعن محمد بن مسلم في الصحيح انه سئل احدهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤخذوا بمسرة فاذ الله بعد يقول ومن خله كان
 آمنا وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن عجلان قال سالت ابا عبد الله عن من خله من مسرة فاذ الله بعد يقول ومن خله كان
 لي لم ذبحها فقلت جاشني بها جارية قوم من اهل مكة فسلني راضيا بها فظننت اني بالكوفة ولم اذكر اني بالحرم فذبحها فقلت
 صدق بتمناها فقلت نعم ثمها فقال درهم وهو خير مني او ما رواه الكليني في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله انه سئل عن
 الصدقة في التحلل ثم يجازيه الى الحرم وهو حي فقال لا تدخله الحرم حرم عليه اكله واما ما لا يشترط في الحرم الا مذبح
 فذبيح في التحلل ثم ادخل الحرم فلا بأس به للحلال وما رواه الصدوق عن محمد بن النضر في الصحيح عن ابي عبد الله انه سئل عن من
 سبيل في الحرم قال ان كان مستنجسا من الجن فالتحلل عنه وان كان غير مستنجس فاطهر وسفاه فاذي استنجاه فاطه فله حله وما
 رواه الشيخ عن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله انه سئل في حمام ذبيح في التحلل قال لا ياكله محرمه واذا دخل مكة اكله
 التحلل بمكة واذا دخل الحرم حرام ثم ذبح في الحرم فلا ياكله لانه ذبيح بعد التحلل ما رواه الصدوق عن شهاب
 بن عبد الله في الصحيح قال قلت لابي عبد الله اني افرغ فراج افي بها من غير ذبيحة فذبح في الحرم والشرعها فوق ليس السجود
 سجودك اما علمات ما دخلت به الحرم حرام فذبحهم عليه ذبيحة امساكه وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن معاوية بن
 عمارة قال سالت ابا عبد الله عن من طهر اهل ادخل الحرم حرام فقال لا يمسك الله يقول من دخله كان آمنا وما رواه
 الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمارة انه سئل ابا عبد الله عن من طهر اهل ادخل الحرم فقال لا يمسك الله يقول من دخله كان آمنا
 ومن دخله كان آمنا وعن زاذ في الصحيح ان الحكم سئل ابا جعفر عن رجل اهدى له في الحرم حامة ففقد فقال يبيها وامن
 علفها خوفا استورثها فحل سبيلها الى غير ذلك من اخبار الكثرة ولو ذبح التحلل في التحلل جازا كله التحلل في الحرم وبذلك
 عليه زيادة على ما تقدم في صحيح الحلبي وصحيح منصور بن حازم ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله انه سئل
 هل شرع في الحرم الا مذبحا فذبح في التحلل ثم جازي الحرم مذبحا فلا بأس به وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله
 بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله الصدقة بضا في التحلل وذبيح في التحلل ويدخل الحرم ويؤكل فان لا بأس في الصحيح
 الحكم بن عتيبة قال قلت لابي جعفر ما تقول في حمام ذبيح في التحلل وادخل الحرم فقال لا بأس باكله من كان تحلا وان كان
 محرما فلا وقال ان دخل الحرم فذبح فيه فانه ذبيح بعد ما دخل منه ولما رواه الشيخ عن منصور في الصحيح قال قلت لابي عبد
 الله اهكذا لنا طهر مذبح فاكله اهلنا فقال لا ترضى اهل مكة به بائنا فقلت والي شيء تقول انت قال عليهم ثم قال الشيخ لبيك
 هذا الخبران الطهر في ذبيح في التحلل والحرم في ذبيح على ان ذبيحة كان في الحرم لئلا ينافي ما سبق وما ياتي من الاخبار اقول ما ذكره
 جده فانه لا يخفى ان منصرف المواعد الكلية والقضايا الجلية هو حل الطهر في هذه القصور لان كل شيء حرمه حلال وحرام

هذا الحديث يدل على ان الذبيحة اذا ذبحت في الحرم فلا بأس باكلها ولو ذبحت في الحرم فلا بأس باكلها ولو ذبحت في الحرم فلا بأس باكلها

و ثبت ان له قوله ولا يجب الجواز عندنا في شيء منه ولا يخفى ان جواب الكفارة متوقف على الدليل ونفسه ليس نعم في الكلام فان عدم
 وجوب الكفارة لا يسلب جواز القتل او الصيد فهما قولان بالتحريم كما ذهب اليه الجلي فيما قد مضى فلهذا عندنا ان لم يثبت عليه كفارة
 وبذلك الترويات التي اشترطنا فيها انما افقوا اما الاستدلال بدفعه وريسته ما تقدم من رواية ابي سعيد الا انها خاصة بالحرم ومعارضة ما رواه
 بصحة حرمه لا تكون لا وجه له لا سيما وان كانت شاملة باطلاقها للاستدلال انها اشتملت على التفضل بين ما اذا اراده ونحوه على
 نفسه زانه بطله ومضى له بوجه فلا يحرم له ورواية ابي سعيد وان كانت مطلقة الا ان كل من قال بها فانه يحتمل بما اذا لم يرد كما لا يخفى
 على من راجع كلامهم وهو انه فهم من الاخبار انما كانت في اشياء الله تعالى وحده فلا منافاة بين الخبرين بل هما متفقان على معنى واحد
 وقال في كتاب الغنة الترمذي ولا باس للمحرم ان يئول التحريم والعقوبة الفارة ولا باس من يجرى الحدا وان كان الصيد اسكلا ذبح ككباش
 انتهى قول ومن هذه العبارة اخذ على تبيين عبارة التي تقدم نقلها عنده وهي مطلقه منطبعة على ما اذناه الاصحاب نقلها المسند
 منهم لم يما اطلقوه والذي نقله عليه مما يدل على جواز قتل شيء من هذه المذكورات ما تقدم في صحيحه معاوية بن قمار وصححه حرم
 المنفعة بين في صدق المصنف في الاولى الامر بانقاء الدواب كلها الا في العقوبة الفارة والكلب العفوة والتبع اذا اردك
 والاسود والندرو هو قسم من الحيات جثثه وانتهى الحدا من ظهر الجاهل وفي الثاني جواز قتل كل ما خاف الانسان من السباع
 والحيات انتهى عندنا ان يرد وما روى الكلبي في الحسن عن الجلي عن ابي عبد الله قال يئول في الحرم والاحرام الا في الاسود
 السند وكل جبه سو والعقوبة الفارة وهي العوقصة ورجم العزب الحدا ورجما وقاراه الكلبي في الكافي في الصحيح عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قال يئول الحرم الاسود والندرو والافى والعقوبة الفارة وبهذا الخبر في رواية محمد بن الفضل عن ابي الحسن قال سألته عن الحرم ما
 يئول من الدواب فقال يئول الاسود والافى والعقوبة الفارة وكل جبه وان اردك السبع فافله وان لم يردك فلا تئوله والكلب العفوة
 اذا اردك فافله ولا باس ان ترى الحدا وفي رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 والذئب ما خاف ان يئول عليه وقال الكلب العفوة هو الذئب وروى في الكافي في الصحيح عن معاوية بن قمار عن ابي عبد الله قال
 سألته عن محرم قتل نسيورا قال ان كان خطأ فليس عليه شيء لك لا بل سحدا قال يطعم شيئا من طعام وزاد في الكافي فلك فانه لو اذ
 قال كل شيء ابدك فافله وفي صحيحه اخرى له ان يئول عن في محرم قتل عذبة قال كف من طعام والعظا به ما بهلة ثم بالجهر من كبار الوزع
 افول شيئا من هذه الترويات مورا حدا جواز قتل الموديات من الافى والتجبر والعقوبة الفارة والذئب الكلب العفوة وان لم يرد
 ولم يرد ذلك صرح الشيخ على ما نقله في المتن فقال له ان يئول جميع الموديات كالذئب الكلب العفوة والفارة والحيات وما
 اشبه ذلك لا جواز فيه وثابتها انه يجوز له ان قتل السمور يئول كلما خافه على نفسه من غير خلو ولا فدية وثابتها انه يجوز له قتل
 السمور متى عك عليه او كان ذلك خطأ وعليه يحمل اطلاق صحيحه معاوية بن قمار المنفعة الفارة شيء من الطعام ودفعها ان اكثر
 الترويات تضمنت في اخبار الحدا مطلقا وفي صحيحه معاوية بن قمار الاولى التمسيد بموله عن ظهر جبهك وبه سند الحكم بعض الا
 صحاب الظاهر العموم اذ لا دلالة للخبر المذكور على التخصيص ظاهر العموم اذ لا دلالة على اطلاق الاخبار المذكورة فيجب ان لا يري
 واما ما روى في القتل والمنع من الشئ في جواز قتلها مطلقا فبطل بالعدم وفعل عن المحقق الثاني على انه ينبغي تفصيل الخبر الذي
 يجوز فيه ما يحرم الذي هو من الفواسق المحسنة ومن المحلل لا نه محرم لا يحد من الفواسق المحسنة فبطل بالنص من غير دليل
 لانها قد روى بالغرب مطلقا وخارج كجواز قتلها يتوقف على الدليل الثاني سحرا خلف الاصحاب في مثل البرعوث وذهب جميع منهم المحقق
 في الارشاد الى الجواز وذهب الشيخ وجماعه عنهم ان نقله في جملة من كثر الى التحريم وسند القول الاول مضانا الى الاصل رواه
 زاده عن احمد بن محمد قال سألته عن الحرم يئول البقرة والبرعوث اذ ربه قال نعم وسند القول الثاني ما تقدم من قوله في صحيحه معاوية
 بن قمار اذا حرمت فافى الدواب كلها الا الافى والعقوبة الفارة وفي صحيحه زاده انه سئل ابا عبد الله عن الحرم هل يجوز له قتل
 بالما فقال لا سيما لم يئول دابة اقول صورة زاده زاده على ما نقله الحديث الكاشاني في الوافي والبرعوث اذا اراده وفي ذلك ومثل
 في الخبر نقله الترويات بما قد مضى وعلى نقله ما نقلناه عن الوافي فانه لا دليل في الترويات على القول المتدعي فلا خلاف نقض وضوى
 في جواز قتل ما اراده من الحيوانات كما عرفت من الترويات المنقولة والظاهر من نقل الخلاف في المسئلة انما هو فيما اذا لم يرد من الحيوانات

منه في نسخة
 من نسخة

فخرية الصيد

12v

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

خديجة (رقيا) في ذلك الجاهل في خلافة الدلائل على أن من أضل الناس في ذلك هو من أراد أن يفرق بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين رسوله صلى الله عليه وآله وسلم

الحمد لله

فخره الصيد للبحر

١٥٩

قال اذا انتقل اليه بالبركة ويكون باقيا على ملك السبلي ان يحل فاذا احل ملكه قال ويغوى في نفسه ان كان خاضعا
فانه منقول اليه ويؤلف ملكه عنده وان كان في ملكه يبيع في ملكه ثم قال وفي الانتقال الذي قوله الشئ اشكال لنا قوله تعالى
وحرم عليكم صيد البر ما دمه حرمنا لعلنا الحكم الاول فاستدل عليه بقوله عز وجل حرم عليكم صيد البر ما دمه حرمنا كما
سمعه من كلام القاضي والمرد وجو الانتفاع به فيخرج عن النائية بالاضافة اليه والظاهر ضعفه واستدل في المنهي على ما
قد مرنا نفعه عنه بعض الروايات المستندة الى انه ان من ادخل الحرم صيدا فانه لا يجوز له امساكه ولا يبيع ما فيه اما اولاهما
اختر من اللدعي واما ثانيا فلان ويجوز تحليه لا يملك على نوال الملك فانه يجوز ان يبيع على ملكه وان وجب عليه ارساله و
تحليه حرم عليه امساكه ونقل من الشئ انه حكم بدخوله في الملك وان جبار رساله كما في صيد الحرم فانه لا يجد نفعه لك
ولا يبيع من قوله لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع
منها فاعلم ان الاكل من الصيد ونحوه على السبيل انما ياكل من ماله وظاهرها ان الملك عليه باق وان جبار رساله في غير
الضرورة الموجبة لاكله ولم افعل على من يبيع للاسلاف بها على هذا الحكم وهي صيد البر كما نرى نعم في الشئ يبيعه عن
ابي عبد الله الكاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم احد منكم شي من الصيد حتى يخرج عن ملكه فان دخله الحرم وجب عليه
ان يخله الا ان فانه ما نزل عليه هو المنع من الاحرام حتى يخرج الصيد عن ملكه ولا لانه فيها الا انه يخرج الصيد عن ملك
الحرم بغير الاحرام وان كان منها نوع اشياء بذلك الا انه غير ملتزم اليه بعد ما عرف من صرحه الروايات المشار اليها فيما ذكرنا
واما الحكم الثاني فبطل عليه ما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يحرم وعنده
اهله صيدا مما وكش واما طير فلا بأس وما رواه ثقة الاسلام والشئ في الصحيح من جيل قال قلت لابي عبد الله الصبي
يكون عند الرجل من الوكش في اهله ومن الطير يحرم وهو في منزله وما به بأس لا يضره والظاهر ان الحكم المذكور لا خلاف فيه
ثم انه قد صرح جملته منهم انما ان الصيد في الحرم لا يدخل في ملك المخل ولا الحرم بل انه مذهب الاكثر وقال الحق في النافع
الى وجوب ارساله فانه قال هل عليك المخل صيد في الحرم الاشياء انما يملك مجيها رساله ما يكون معه حكمه من هذا
القول عن الشئ ابقا واستدل على القول الشهير بصحة ما به بن جابر عن ابي عبد الله قال سالت عن طائر اهل ادخل الحرم
الحرم حيا فقال لا بأس ان الله عز وجل يقول من دخله كان امنا ومخوها غير ما قلنا قد قلنا على تحليه سبيل ما ادخل الحرم
من الصيد وان خابري ان الاستفاد منها انما هو وجوب ارساله وتحليه سبيله كما ذكر في النافع لا نوال الملك اطلاق الروايات
التي اشرفنا اليها انما شاملة هذه الصورة ايضا فيكون الاظهر هو ما ذكره الحق ونقل عن الشئ في الثاني في الكفاية
ويجوز ان يعلم ان ما يتعلق به الكفاية فومان الاول ما لكانه يملك على الشخص وهو كل ماله مثل من النعم والاصل في هذا
التوقع قوله عز وجل فخر ما قل من النعم والمبادر من المماثلة هو الشا به في الصورة كما في النعام فانها لثا به البلدة وتجره
الوكش فانها لثا به البلدة والاهلية والطبي في ثا به الشام الا انه لا يطرح كتابا فانهم عدوا من هذا القليل اليسير جعلوه من
مبيل ذوات الا مثال لتل الحكم مني على الاغلب الامر بهن بعد وضوح الحكم والمأخوذ كيف كان فقد ذكرنا ان افله
هذا النوع خمسة الاول النعام وفي ثا به ما يباع اصحابا رضوان الله عليهم واكثر النعام وبذلك عا به من الاخبار وما رواه
الشئ في الصحيح عن جابر عن ابي عبد الله انه قال في قول الله عز وجل مثل ما قل من النعم قال في النعام من بدنه وفي حمار
الوكش بفره وفي الكفاية ثا به وفي البقر بفره وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله في حمار
مثل نعامه قال عليه بدنه فان لم يجلها طعام سبب سبكتا قال فان كانت في البلدة اكثر من الطعام سبب سبكتا لم يزد على
اطعام سبب سبكتا وان كانت في البلدة اقل من اطعام سبب سبكتا لم يكن عليه الا في البلدة وما رواه ثقة الاسلام عن
يعقوب بن شبيب في الصحيح عن ابي عبد الله انه قال قلت له الحرم يقبل نعامه قال عليه بدنه من الابل قلت يقبل حمار وكش قال
عليه بدنه قلت فالبقر قال بفره وما رواه الشئ عن سليمان بن خازم في الصحيح قال قال ابو عبد الله في الطير في ثا به وفي البقر
بفره وفي الحمار بدنه وفي النعام بدنه وفيما سأل في الكفاية عن ابي عبد الله في النعام قال سالت عن
حرم اصحاب نظامه او حمار وكش قال عليه بدنه قلت فان لم يجلها على بدنه قال فليطعم سبب سبكتا قلت فان لم يجلها على

في

في نوك الإبراهيمية

ان يتصلف قال فلجسم ثمانية عشر رقما والصلفة مد على كل مسكن وهل المراد بالبدنة هي الأنثى فالواجب انما هو هو وما قبل
الذكر فالواجب احدهما فلو كان منشاها اخلافا هل اللغز في ذلك فظاهر الصحيح على ما نقله عنه في ذلك لخصا من البدنة بالثافة وظاهره للبيل
الى ذلك ظاهر عبارة القاموس اطلاقها على الذكر والأنثى حيث كان البدنة محررا من الأبل والبقرة لا منجبة من النعم نهدي الى مكة
الذكر والأنثى قال في كتاب المصباح المنبر فالواو اذا اطلقت البدنة من الجبل في الفروع ^{فالمصباح} البعير ذكر اكان وانثى واما استمر هذه
العبارة بان هذا الاطلاق ليس من جهة الوضع اللغوي واما هو اصطلاح للشبهة وقال الشيخ فخر الدين بن طبريز في كتاب مجمع
البحر بعد ذكر البدنة ^{انها} سميت بذلك لعظم بدنها وسمنها ونفع على الحمل والثافة عند جملتها ^{فالمصباح} اهل اللغز وبعض الغنم و
بذلك يظهر ان الحكم لا يخرج من اكمال ثم ان ظاهر عبارة القاموس اطلاق البدنة على البقرة ايضا وبمرجع في كتاب فخر العلوم فقال و
البدنة الثافة والبقره ^{البدنة} لمخرجه بكرة انتهى هو اشتراكا الا ان ظاهره بغيره يعقوب بن شعيب كون البدنة هنا من الأبل فلا اشكال فان
القبول في كتاب المصباح المنبر والبدنة فالواو نافة وبقره وزاد الانهري وبعير ذكر قال لا نفع البدنة على الشاة وقال بعض الأئمة
البدنة هي الأبل خاصة وبذلك عليه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها سميت بذلك لعظم بدنها واما الحنفية البقرة بالأبل بالشبهة وهو قوله
يخرج عن سبعة والبقر من سبعة فلو كانا البدنة في الوضع لطلق على البقرة لما ساع عطفها لأن المعطوف غير المعطوف عليه أقول و
يؤيد ذلك ما وقع في جملة من اخبار المسلمين من اطلاق البدنة في مقابل البقرة كما في صحيحه من من المندة من حيث اوجب الثغامة من بدنة وفي
حمار الوكر ^{فالمصباح} بقره ونحوها غيرها ونقل عن بعض الأصحاب ان البدنة هي الأنثى التي كمل لها خمس سنين ودخلت في السابعة والفول
في هذا للذكر فعول عن الشيخ وجامعه واستدلوا عليه بما رواه الشيخ عن أبي الصديق قال سألت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل
في الصبي من قبله متعمدا فجزاه مثل ما قبل قال في الظبي شاة وفي حمار الوكر بقره والثغامة من جوفه والجوز يشبه الأنثى والذكر قال في
المصباح المنبر والجوز من الأبل خاصة بنفع على الذكر والأنثى ويظهر من العلانية في كونه والأنثى ان البدنة والجوز بمعنى واحد
قال في كونه الثغامة من بدنة عند علماءنا اجمع من قبل نعام وهو محرم وجب عليه جوفه ونحوه في الأنثى ايضا وهو ظاهر في موافقة الشيخ
وبالحكمة فقول الشيخ لا يخرج من قوة الدواب المذكورة وان كان الاحتياط في جانب القول الآخر ونقل عن العلانية في المندكة انه اعلى من
الصبي فدل انه في الصغير بل في سنه وفي الكبير كذلك في الأنثى وفي الذكر ذكره لم نفع له على دليل بل اطلاق الاخبار الواردة في المسألة
بدفع نيتها الأثر اخلافا لأصحاب فيما لو لم يجد البدنة على افعال أحدها القول بانهم لم يجد قوم الجوز ونقص منه على الخطه ونقص
به على كل مسكن نصف ضاع فان زاد ذلك على طعام سبب مسكنا لم يلزمه أكثر منه وان كان أقل منه ففدا جراه وهو قول الشيخ به قال
ابن ادريس وابن البراج وهو المشهور من المناخين وثانها انهم يجد البدنة ففهمها فان لم يجدوا ففهمها على البر لكل نصف ضاع يوما وبر
قال أبو الصلاح وظاهر انه يختلف بالقيمة فان سجد القيمة فضعا على البر وطعام عن كل نصف ضاع يوما وثانها انهم يجدوا طعام
سبب مسكنا وبر قال ابن بويه وابن عسبل والشيخ المفيد والشيخ المصنف في سائر الروايات ففت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة
هو ما رواه فخر الاسلام والشيخ في الصحيح عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله قال اذا ضاب المحرم الصبي لم يجد ما يكفر من يومئذ الذي
اضاب فيه الصبي فم يوم جزاه من النعم درهم ثم يومئذ للدهم طعاما لكل مسكن نصف ضاع فان لم يجدوا على الطعام طام لكل نصف ضاع
يوما ونحوها صحيح زائدة ومحمد بن مسلم المظاهرة صدق البحث وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال سأله عن قوله
او عدل ذلك ضاماً قال نعم هكذا ما يبلغ يتصلف به فان لم يكن عنده فليصم فليد ما يبلغ لكل طعام مسكن يوما وما رواه فخر فخر
الاسلام في الصحيح عن جميل عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله في حرم مثل نعامه قال عليه بدنة فان لم يجدوا طعام سبب مسكنا قال ان
كان فيه البدنة أقل من طعام سبب مسكنا لم يكن عليه الأمانة البدنة وثق العباسي في نفسه عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال
سألته عن قول الله فمن قبل صبيلا متعمدا وهو محرم فجزاه مثل ما قبل من النعم بحكم به ذكره عليك منكم هذا بالغ الكعبة او كفا طعاما
مساكن او عدل ذلك ضاماً ما هو قال بنظر الى الذي عليه بجزاه ما قبل ما ان يهديه واما ان يقوم فليصم به طعاما ما يطعمه المساكين
يطعم لكل مسكن مثلاً واما ان ينظر كم يبلغ عدد ذلك من المساكين فيصوم مكان كل مسكن يوما ولم يقدم في صد كتاب الصوم
حديث النهري عن علي بن الحسين وفيه اوردك كيف يكون عدل ذلك ضاماً ما بان في قال قلت لا ادرك قال يقوم الصبي فليد عدل
ثم نفق ذلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر لواءا فيصوم لكل نصف ضاع يوما ونحوه في حديث كتاب القفر الرضوي المتقدم

في لقائه مع الصيد

[illegible]

في قول الأخر المحرم

في قول الأخر المحرم

سنة سبنا بصوم شهرين يوماً وربعه من الشهر من ذلك صوم ثمانية عشر يوماً وعلى القول الآخر من الشهر من الصلوة بصوم ثمانية عشر يوماً والجمع بين روايات المسئلة لا يخرج من أشكاله وإن كان قد جمع بعضهم بينها بحمل صحيحه على غيره على الاستحباب الأفضل به وحمل روايات القول الآخر على أقل المجري وترجع ذلك إلى التخيير مع أفضلها أحدهما من جهة أكثر الأصحاب كالقائلين في التخيير والتذكير لم يقرضوا النقل القول الآخر ولا نقل شيء من رواياته بالكسبة كما ذكرنا اتفاقاً كما قد غرض عنهم في هذا المقام ولو سبغ من الجمع بينهما خطا المسئلة بنقص ولا إبرام مع ما عرفت من أن روايات القول المشهور معلومة بموافقة العامة والله أعلم الثالث اختلاف الأصحاب في فتح النعامة فقال في الخلاف من صنفه أو لا يحل الصيد صنفاً أو لا بد من الإبل قال ابن البرج والكبار أفضل وقال شيخنا المفيد في صنف النعامة الفداء بعدد من صنفه الأبل في سنة واحدة وكان في صنفه ما مثله من البقر والحمير والظبيان ونحوه قال السيد الأثر في صنفه في صنفه النعامة خاصة قال أبو الصلاح وقال ابن الجندب الأخطا أن يكون خبره الذكر من الصلوة كثر من النعم وجزاء الأثر في الشتر من الأصغر صغيراً من الجندب الذي هو مثله في الجزاء ^{تطوع} بالأكلة ساكنة نخلها لشاة الله نعم وهو خيار ابن إدريس وفاء العلامة في استنادها إلى مؤلفه عز وجل مثل ما مثل من النعم وقال الشيخ في النهاية في فريخ النعامة مثل ما في النعامة سواء وقد وكان من صنفه الأبل والأخطا ما مثله في ط وقال المحقق في فتح وفي فريخ النعامة روايات أحدهما مثل ما في النعامة والأخرى من صنفه الأبل وهو أشبه بقول الذي في فريخ النعامة في الأخبار مما يتعلق بهذه المسئلة هو ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن إمامنا بن علي عن أبي عبد الله في يوم جملة حججهم من أصابوا فريخ نعام فأكلوها جميعاً قال عليهم مكان كل فريخ أكلوه بدله لا يجزئ بشركون بينها على عدد الفريخ وعلى عدد الترخا أنما الترخا التي أشار إليها المحقق وقوله الشيخ في عبارة النهاية فلم يضل الباب في كتاب الأخطا ولم يفلح الحديث في كتب الأسد لأن الظاهر من قولهم أنهم حبشوا المشو بينهم كما عرفت هو القول بها وكيف كان فكيف كان غير تكليفهم فالظاهر هو القول الآخر للصحيح المذكور مضافاً إلى صحيحها بالأخطا كما لا يخفى الترخا قال العلامة في النهاية لو بقي ما لا يعدل يوماً كسب النعامة كان عليه صيا يوم كامل ولا غلام فيه خلافاً لأصحابنا لا ينعوض السقوط غير ممكن لشغل الذئبة فيجب كمال اليوم وأورد عليه بأنه يمكن المناقشة فيه بأن مقتضى ^{التي} صيا اليوم بدل عن نصف صاع كما في صحيحه أبي عبد الله وعن أبيه أطعام مسكين كما في صحيحه محمد بن مسلم وهو غير محتوف بحمل البحث هو جدير ومرجع إلى المناقشة فيما أدهاه من شغل الذئبة ومع ذلك فانه من كان الصوم في الأخطا تماماً على فليدنا يجب أطعام المساكين من نصف صاع كما في الصحيح المذكور أو ما كما قلناه في شرحه من كبر أو ما هو أهم كما في صحيحه محمد بن مسلم فإما كان أقل من ذلك فانه لا يوجب صوماً السنة والظاهر أن مثله يرجع الصاع المذكور عبارة من مدنا على القول الآخر بجلد عظم يوماً كما دللت عليه من رسالة ابن بكير والروايات المقتضية الظاهر كلام الأصحاب القول الأول كالشيخ وابن إدريس والمحقق وغيرهم أنه لو نقصت قيمة البدنة عن أطعام المساكين انتقل فرضه إلى الصوم فانه يصوم عن كل نصف صاع يوماً بالتمام بل إن أوجنا نصف الصاع لكل مسكين أو ما كما في رسالة ابن بكير لأن الصوم في الأخبار منقطع على القدر فإني قد حصل من قيمة البدنة بعد نقص قيمتها على الطعام فانه يجب الصدقة به إن جدد الطعام والأصنام عوض أطعام كل مسكين يوماً وعلى هذا كما يكون النقص في الصلوة عن الشهرين أو عجزت قيمة البدنة كذلك يكون النقص في الصوم وفريخ العلامة في الفواعل أنه يصوم الشهرين كلاً في الصور المذكورة ونقله بعض الأصحاب أيضاً عن ابن حمزة في الوسيلة قال في الذئبة ووجهه واحد من الشارحين بأن الواجب في الأصل هو أطعام الشهرين سقوط الترخا عنه والعفو عن النقص على تقديرهما في الأطعام لا يسلو مثله في الصيام وبيان الكثرة في منه سنو ولا يخرج عن هذه الأبيات القول الذي في فتح شرح المحقق الشيخ على الكتاب المذكور ظاهر فيما قلناه ولم يلم فيه شيء من هذه التوجيهات التركيبية حيث قال بعد قول الله والأقرب الصوم عن شهرين إن نقص البدل ما صوته فذهب إلى ذلك جواز ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة ما كان ثلثة أيام ولا دلالة له ولا نصريح بجواز أن يكون المراد البدل كما هو ظاهرنا يجب من الأطعام ولين في الروايات شهرين بدلاً لصيام يوم عن نصف صاع لكن الأحوط وجوب الشهرين انتهى وان خبير بما في الاستدلال في هذه الأدلة إلى جواز ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة ما كان ثلثة أيام وذلك فانه قد عرفت بما قد عرفت أن وجوب ثمانية عشر يوماً لم ينع في شيء من روايات القول الأول وإنما أخذت من روايات القول الأول وإنما أخذت من روايات القول الآخر وهو في ذلك الروايات ترتب على وجوب الصدقة على شهرين مسكيناً إن جدد الطعام بلا زيادة ولا نقصان

في فضل الصند

١٤٣

لا على ما ارجيه فضل البدن على الطعام كما قالوا به في التعليل في وجوب الثمانية عشر ان كل ثلثة ايام عن عشرة مساكن اتمام
ترتيب على هذه الاشياء التي لا ينظر فيها التفاضل بوجه لا ذلك كما هو عليه كلامه في قوله من التماسين لو يمكن من الترتيب في
ثمانية عشر بعد عجزه عن التسعين صوماً فهل يجب الترتيب ام لا استشكل التعليل في الفواعل بل لعل منشا الاشكال من ان
الجهر من المجموع فلا يجب الترتيب عليه اقول لا يخفى ان هذا الاشكال لا وجه له بالكلية وانما وجهه مبني على وجود الوارد
في ثمانية عشر يوماً بعد ثمانية عشر يوماً كما قالوا به وليس في الترتيبات له اثر كما ذكرنا ذكره وانما الذي فيها هو
صوال ثمانية عشر يوماً بعد ثمانية عشر يوماً على سائر مسكنات كل عشرة مساكن ثلثة ايام كما تضمنه صحيحه مما به من قيام التعليل
والتعليل المذكور مؤيد بعدم الترتيب على الثمانية عشر. بل ذلك يظهر ان لا معنى لقوله ان يجب بالعدد النصوص في الترتيب
منوط بالجهر من المجموع فانه لم يقع في شيء من الترتيبات ثمانية عشر يوماً على الجهر من ثمانية عشر يوماً الترتيب لو وجد
الجهر من ثمانية عشر يوماً بعد ثمانية عشر يوماً بان لا يجب ان يصو مشعر وعلل بان الجهر من المجموع موجب ثمانية عشر يوماً فالجهر
عن النصف موجب للشعر التي هي نصف الثمانية عشر وقوله التعليل في الفواعل لا يخفى ما فيه فان ظاهر الجهر الوارد بصو ثمانية
عشر يوماً هو البدل عن المجموع والقول بالتوزيع لو صح كما ادعاء في القول المذكور لوجب بذلك ما عجز عنه من الاطعام اطعام
المفرد فلو قد على اطعام ثلثين مسكناً صا ثلثين يوماً عن الباء مع انه لا فائده من ثمانية وعشرين عن ثلثين على انهم اتموا
في ثمانية عشر يوماً من الجهر المذكور هو ما اشترى البه وقيل بوجوب صوم ما قدر عليه وتوجيه ان الترتيب الوارد بصو الثمانية عشر يوماً
الجهر من ثمانية عشر يوماً من المجموع كما هو المضاد فيكون محل البحث مما لا ينقص من ثلثين الفلذ المفرد لعدم سقوط المصوب بالمصوب
لقوله اذا امرتكم بشيء فامروا منه ما استطعتم به يظهر في كلام الحق في الشرح في هذا المقام حيث قال وانما الثاني وشاربه
الى القول المذكور فلا يظهر له وجه فان الحديث لا ينافي قوله اذا امرتكم بامر فامروا منه ما استطعتم اذ لو كان له
لوجب مفرد وان زاد على ثمانية عشر يوماً في كونها بدلاً من السنين التي كانت عليه الترتيبات انتهى فان كلامه مبني على
في شمول الجهر للشرع وقيل بالسقوط للتحقق الجهر من المجموع وحصول البدل في ضمن المقدم من الثلثين التي ضامها كما يظهر
ابن في الشرح حيث بناء على ان المكلف اذا علم انفاً شرط التكليف ببل حوك فله لا محقق التكليف ان المكلف الخالف فاذا
لا يجوز تكليفه بالسنة وان طرق ذلك ظاهر بل انما عليه ثمانية عشر يوماً وقد ضامها في ضمن ثلثين ببل عليه ان لا يتكفل على اماله
انه ان تم ما ذكره من القاعدة الاصولية امكن منع جزاء عن الثمانية عشر يوماً من حيث انما انما بالانصاف على انه من جملة السنين التي
هو الواجب الثالث لا انه البدل الذي هو ثمانية عشر يوماً من ثمانية عشر يوماً فانما وجوبها يجب ثم يبين وجوب بعضها خاصة بسبب اخرى
اجزاءها فظهر اقول في مقصده انتم لو لم ما ذكره للزم من مثله في السفر ما لو جاز صلوة الفجر الواجب عليه في ضمنها وان لم يفعل
في سفره صلوة من مثله الظاهر مما هو الوجه الرابع في ضمنها وان لم يفعلها وشعر صلوة من مثله الظاهر مما هو الوجه الرابع
في ضمنها بل ينبغي ان يكون هذا الوجه بالتحقق لا نه قصد الراجح في اول حوله في الصلوة فلم يقصد الثمانية عشر بالكلية وهو لا
يصل بذلك بالجملة فان المسئلة تخطوها من الغنى موضع اشكال الترتيب الى هذه التحجرات لا يخرج من الجاهل في الاحتكام الغيرة
التام خلف الاصحاب في هذه الكثرة في التمام وما بعدها هل يخفى او مرثية فذهب الاكثر منهم اليه في النهاية ووط والشيخ المفيد وابن
ابن عجلون وابن بابويه والشهيد في سنن والمرفوع وغيرهم الى انها مرتبة وشبه في ط الى اصطفا بما مؤدنا به هو الاجماع عليه بعد اعترافه بان ظاهر
القرآن يدل على الترتيب وظاهر التعليل في جملة من كتبه القول بانها مخيرة ربه من حيث في الترتيب وكثرة وفعله في ذلك عن ابن ادرس ونقل عنه
انه نسبة ايضا الى الشيخ في الجمل ومثله على الاول الاخبار المفيدة كصحة فداء ومحمد بن مسلم وصحة ابن عبيدة وصحة معاوية
بن قمار ورواية ابن بصير فان الجميع قد اشارك في الدلالة ان الانتقال الى المرتبة الثانية مرتبة على عدم القدرة على الاولى كذا
من الثانية الى الثالثة ومثله على الثاني ظاهر الآية وهو قوله عز وجل هذا بائع الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صباء
الموت كذا قول الصادق في صحيحه عز وجل شيء في القرآن او — فصاحبه فيه بالخيار فبما رما شاء وكل شيء في القرآن فمن لم يجد
فعله كذا فالاول بالخيار ورواية عبد الله بن سنان الممنوعة نقلها عن نفسه والعباشي المسئلة لا تخطو من ثوب لا اشكال الا
حباط في العمل بالترتيب القول بالتخير لظاهر الآية منه قوة ظاهره ويمكن ارجاع روايات الترتيب اليها بالحمل على فضيلة الترتيب

في التزك المحرم على المحرم

في التزك المحرم على المحرم

في التزك المحرم على المحرم

في التزك المحرم على المحرم

فان لم يلبس ثوبا من ثياب الفضل الا سحر بانه تم انهم اختلفوا هنا انما في وجوب التتابع وعدمه فالمتقول عن الشيخ المعتبر المرفوع في
 سائر الاولين انما الشيخ انه صح بان جواز الصبي لا يجب فيه التتابع وهو الاظهر على باطل الالوه والشرافا بالمتقدم وبذلك عليه
 انصافا وقلة الصدق في الفقيه في الصحيح عن سلمان بن جعفر ^{عليه السلام} قال سالت ابا الحسن عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان فبعضها
 منصرفه قال لا بأس بغيره شهر رمضان ^{فقط} انما الصيام الذي لا يفرق كانه الظاهر وكانه الدم وكانه اليهين الفرض الثاني بعينه
 الوضوء والخان والمهويين الا صاحب ان في كل واحد منهما بغير اهل بيته وبذلك عليه ما تقدم من صحيحه حرره مؤلفه فيها نفس قوله
 عن قبل مثل ما قيل من التمتع قال في جاز الوضوء بغيره وفي البغرة بغيره ودوايه الى الصباح المقارنة وذلك للصدق الى ان الواجب في الحار بدنه
 ونفله في كونه عن الشيخين قبل عليه ما تقدم من صحيحه يعيرون صحيحه سليمان بن خالد المذكور وهو جديتم انه مع تعدد الفداء
 المذكور بغيره كان او بدنه فانه يرجع الحكم منه الى ما تقدم في مسئلة مثل النعامة والخللا والذي تقدم فاشتهر انه بغيره بغيره بغيره
 ثلثين صحيحه لكل مسكن نصف صاع وما زاد فهو له وما نقص فليس عليه انما تم الصوم عن كل نصف صاع يوما مع تعدد الاطعام
 ثم صوم شهر ايام مع تعدد ما قبله وهذا هو مدلول صحيحه عبيد المتقدمة وموله فيها اذا احبب المحرم الصيام يجد ما يكفره عن
 يومه غير الذي صار فيه الصيام يوم جزائه من التمتع دراهم ثم قوتها الداهم طامنا لكل مسكن نصف صاع يوما وهو ما دل باطله
 البدنه والبقرة ولما كان الواجب ^{الفضل} في الواجب بما لو كان الواجب فيها بغيره فذلك عليه اطلاق صحيحه الى عبيد المذكور واما امر لا يجب الاكمال
 مع النقص فلا اطلاق الاجزاء بالبقرة في الصحيحه المشار اليها وقال العلامة في المنتهى لو لم يجد البقرة في جزاء حمار الوضوء بغيره
 ثمنها بدلاهم ونقصه على الخطه ويطعم كل مسكن نصف صاع ولا يجب عليه ما زاد على اطعام ثلثين مسكنا ^{مستكره} لا انما ما نقص عنه عند
 علمنا اجمع ونقله عن ابي الصلاح ما تقدم نقله عنه في النعامة من الصلوة بالبقرة من غير عرض المتقوم والنقص عليه نكاح صحيحه
 معوية بن عمار وموله فيها بعد نقل ما تقدم منها ومن كان عليه شيء من الصبي فدانه بغيره فان لم يجد فليطعم ثلثين مسكنا ^{مستكره} فان لم يجد
 لشهر ايام والخلاف بالخبرين لا بدال الترتيب كما تقدم في مسئلة النعامة وكذا الخلاف في الاطعام مدته او مدتها كما تقدم في رواية
 وكذا في صغير البقرة وحمار الوضوء من الصغرى الفداء ايضا والكبيرين ما سلف الفرض الثالث اطلاق الثعلب الارنب ما اظهره في مثله
 شاء من غير خلاف بعينه ثم مع تعدد الشاة فالمشهور كما تقدم في النعامة وحمار الوضوء بغيره ^{مستكره} انما يفتقر عن الشاة على البر ويصدق به على غيره
 مساكن لكل مسكن نصف صاع وما فضل فهو له وما عوف فلا شيء عليه ومع تعدد البر يصوم عن كل مسكن يوما مع تعدد الصوم كذا
 بصو ثلثة ايام وعن الشيخ المعتبر والمبتدأ المرفوع عن الصادق في الفقه وسائر رواين ^{قائل} قبل الشيخ على بن بابويه ان مع العجز عن الشاة
 ينقل الى الاطعام ومع تعدد الحيا ثلثة ايام وهو جار على نحو ما تقدم في المسئلة الاولى بل على الاول ما عرفت من
 اطلاق صحيحه الى عبيد وعلى الثاني موله في صحيحه معاين بن حمار المسئلة من زيادة على ما قدما نقله منها ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم
 عشرة مساكن فلم يزل لم يجد صا ثلثة ايام وقوله في رواية ابي بصير ينقل الشيخ النبي هي صحيحه ينقل صاحب الفقيه ذلك فان صاب
 طيبا قال عليه شاة ذلك فان لم يجد قال اطعام عشرة مساكن فان لم يجد ما يصدق به عليه صا ثلثة ايام وفي كتاب الفقه الرضوي
 وان كان الصبي طيبا فليطعمه شاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكن فان لم يجد صا ثلثة ايام وفي حديث الجواد المتقدم ذكره
 صاحب تحف العقول ان كان طيبا فليطعمه شاة وان لم يجد فليطعم عشرة مساكن فان لم يجد صا ثلثة ايام ^{مستكره} الحديث قال في صحيحه بعد
 قول المصنف في ثلث الطيب شاة ومع العجز نفق الشاة وينقص ثمنها على البر ويصدق به لكل مسكن مدية ولا يلزم ما زاد ما صورته
 خلافا في لزوم الشاة قبل الطيب الانتقال مع العجز الى فرض ثمنها على البر والصدق به وقد تقدم من الاخبار عليه وبذلك على علم تقدم
 اطعام ما زاد عن عشرة لو زادت فيه الشاة عن ذلك موله في صحيحه معاين بن حمار ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكن فمن
 لم يجد صا ثلثة ايام انتهى اقول الظاهر ان كلامه قدس سره هنا لا يخرج من كونه غفلة لما عرفت نقا ان الانتقال مع العجز عن البدنه في
 النعامة وعن البقرة في حمار الوضوء بغيره وعن الشاة في الطيب الى فرض القيمة على البر ليس بمجوعا عليه في موضع من المواضع الثلثة واما هو
 محل الخلاف نعم المشهور ان كل او ضحاه فما سبقه كل من المواضع الثلثة فان منقصه القول ثلث انما هو الانتقال الى اطعام شهرين
 في النعامة وثلثه في حمار الوضوء بغيره وعشر في الطيب من غير ملاحظة بغيره ولا نقص من على البر وبتلك يظهر انما في موله وبذلك على
 عدم لزوم اطعام ما زاد عن عشرة اذا زادت فيه الشاة عن ذلك موله في صحيحه معاين بن حمار فان هذه الرواية انما دلت في المواضع
 في التزك المحرم على المحرم

في كفارة الصيد

١٥٥

الثلاثة منها على القول الآخر وهو لا يقال من الغداة بعد ثبوتها في النظام فلا ذكر للفرص فيها بالكاتب ومجرد اشتراك القولين في
 النظام بعد تعدد المذكور في الواضع الثلاثة لا يسلّم حل أحدهما على الآخر والاستدلال بروايات أحدهما على الآخر ظهور الفرق كما
 قد منّا الإشارة اليه وذلك لأنه على القول الأول من فرض فيه الغداة بعد ثبوتها على المحطة فالواجب إخراج نصف ضاع على المشهور أو مدخل
 القول الآخر لكل واحد من العدد المعين في ذلك المسألة فلو فرض البر من الأتيان على العدد كذا ولم يجز عليه التزاد على ذلك أمّا
 على القول الآخر فلا بد من العدد ثانياً إلا ما دخل للفرض فيه بالكاتب فكيف يدعى لا علم بالخلاف في الانتقال مع الجزر إلى فرض ثبوتها
 على البر والصيد من غير نظم صحيح معناه من تمام في ذلك هذا النظام وعن أبي الصلاح هنا مثل ما نقلتم في المسألة من الثابتين قال
 إن كان طلياً أو ثعلباً أو أرنباً فعليه شاة فإن لم يجد ففئتها فإن لم يجد ضام عن كل نصف ضاع من فئتها يوماً إلى آخره وأما الثعلب
 والأرنب فآثاره لا خلاف في أن مثل كل منهما شاة وعليه مثل جله من الأخبار ومنها صحيحه الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن الأرنب يصير
 المحرم قال شاة هذا بالغ الكعبة وصححه أحمد بن محمد قال سألت أبا الحسن عن محرم أرنباً أو ثعلباً فقال في الأرنب سم شاة
 وقيل أرنب يصير قال سألت أبا عبد الله عن رجل قتل ثعلباً قال عليه دم مثل ما في الثعلب في كتاب النقرة الرضوي
 وفي الثعلب الأرنب سم شاة أتما الخلاف في ما بينهما للقطبي في الأبدال من الطعام فقال الثعلبان والمرضى وابن إدريس وابن أبي عمير
 عن ابن الجندب وابن أبي عمير في الشئخ علي بن بابويه إنهم أنفروا على الشاة فلم يعرضوا لأبدالها وأخبرني في القول الأول ما خرج
 عليه بقوله في صحيحه ابن عبيد أن أصحاب الحرم صكوا ولم يجدوا بكفر من موضع الذي أصاب فيه الصيد فوم من النعم دراهم فأنجزوا
 مناول للجميع في صحيحه معناه من تمام من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين من لم يجد صا ثلاثة أيام وهو مناول للجميع
 أتم قولاً يومئذ ذلك أيضاً صحيحه محمد بن مسلم وقوله فيها سألت عن قوله أو عدل في ذلك حياً ما قال علي الله ما بلغه بصدق به
 فإن لم يكن عنده فليطعم جده ما بلغه لكل طعام مسكين يوماً ونحو ذلك وأبو عبد الله بن سنان المتقدم نقلها من تفسير العياشي و
 رواية الترمذي إلا أنه يمكن أن يكون أن الأمر فيها ذلك عليه هذه الروايات أن كان كل من خول هذا الفرد بحثاً طلاقاً إلا أن ورد
 رواية الثعلب الأرنب على عددها خالصة من الدلالة على الأبدال بل الإشارة اليه بوجه مع احتمال روايات الأئمة المتقدمين على
 ذلك مما يوجب نوع اشكال في الحكم ولا سيما كتاب النقرة الرضوي كما قد منّا من عبارته في كل فرد من النظام وخارج الوحد وبغيره والقطبي
 فانه ذكر الأبدال في كل منها وفي هذا المكارم لم يصرح به بالكاتب كما نقلناه هنا ويجوز هذا اعتماد الشئخ علي بن بابويه فيما نقل عنه هنا
 فانه كما عرفت في غير موضع مما تقدم أتما بقية رواية الكتاب المذكور وإلى ما ذكرنا مما قبل كلام المخوف في بحث قال وفي الأرنب الثعلب
 شاة وهو المروي قبل منّا في القطبي وأخاره شئنا الشهيد الثاني في ذلك فقال بعد نقل العبارة المذكورة القائل بالخامس بالطبي الشئخ
 وخامس ومستندهم قبحوا وضع وأخبارها على الخصوص أتما ذلك على وجوب الشاة ولم يصرح في الأبدال فعلى القول الأول هو المولى صحيح
 البخر عن الشاة أطعام عشرة مساكين فإن لم يجد صا ثلاثة أيام لصحيحه معناه من تمام من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين من لم
 يجد صا ثلاثة أيام وهو مناول للجميع في صحيحه معناه من تمام من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين من لم يجد صا ثلاثة أيام وهو مناول للجميع
 بعض الأصحاب يفرع على القول الأول إلى أنه مع الجزر عن الشاة تسعيراً لله ولا شيء عليه والرواية العامة تدفعه والفرق بين مدلول
 الرواية وبين الحكم أنها بالقطبي يظهر فيها لو فرض فيه الشاة عن طعام عشرة مساكين فعلى الأصل في فقص على القيمة وعلى الرواية يجب
 أطعام عشرة انتهى وأما غيره سبط الشهيد الثاني في أن يوجب عليه أن رواه ابن عبيد المضمّن للأفضل على التصديق بعينه
 الجرح مناول للجميع فلا وجه لتسلّم الحكم في القطبي منعه هنا مع أن اللزوم مما ذكره زيادة فداء الثعلب عن فداء القطبي هو
 بعد انتهى وهو جدير ولا يخفى أن مقتضى الوقوف على ظاهر رواية الثعلب الأرنب من إيجاب الشاة فيهما والتكليف عما عداها هو ما
 نقله في ذلك عن بعض الأصحاب من أنه مع الجزر عن الشاة تسعيراً لله ولا شيء عليه وهذا هو الظاهر من كلام أولئك القائلين
 بوجوب الشاة والتكليف عما عداها وبذلك يظهر أن المسألة لا تخلو من ثوب الأشكال إلا أنها طي في العمل بالقول الأول الأمر الرابع
 في بعض النظام وهذا خلاف كلمة الأصحاب في هذا الباب اضطرب إلى اضطراب في الشئخ في ذكر المحرم ببعض النظام اعتبره فإن كان
 مدخل منه الفرج فعليه عن كل بيضة مكان الأبل وإن لم يكن يحرك فعليه أن يرسل فحوله الأبل في أمانها بعد البض فما خرج كان
 هذا ما لبسنا منه نعم فإن لم يقدّر على ذلك كان عليه عن كل بيضة شاة فإن لم يقدّر على ذلك كان عليه أطعام عشرة مساكين فإن لم
 يقدّر على ذلك طام ثلاثة أيام وهذا هو المشهور بينهما بين المناخون قال الشئخ المبدأ ذاكر المحرم ببعض نظام فعليه أن يرسل فحوله

في بيان

[illegible]

في البركات المحرمة

في البركات المحرمة

ات مصرفه مساكن المحرم كما في مطلق قوله الصبي مع اطلاق الحكم عليه في الامور الشرعية من وجوب الشايع في مخرجه بالخبير من مخرجه
 مصالح الكعبة ومغفرة المحرمين من اموال الكعبة انتهى المسئلة فكل ما كان من الاخبار والفتاوى في مخرجه من مخرجه
 الكعبة من وجوبها لا يجب بغيره الى ان يكبر الفجر الخامس من بعض القطا والفتوح وقد اختلف فيه كلام الاصحاب فقال الشيخ اذا اصاب
 الاثا والفتوح فعليه ان يغير مال البيض فان كان قد تحرك فيها فخرج كان عليه عن كل بيضة خاض من الغنم وان لم يكن تحرك فيها شيئا
 كان عليه ان يرسل بخولة الغنم من اناها به رد البيض فانيج كان هدبا لبيت الله عز وجل فان لم يقد كان حكمه بيض النعام سواء وقد
 يغيره جل من اخبره على ذلك الا انهم اختلفوا في الغنم المراد من قوله فان لم يقد كان حكمه بيض النعام سواء بخولة منهم كما يابن ابي
 وتغير حله على وجوب الشايع مع العجز عن الصلة على شمس الكبر مع العجز عن صباها ثلثة ايام وحجة منهم كالغلام في وطول انحرابه
 البتة سواء لان مال الاطعام ثم الصوم مستلزم الى ان الشايع انما يبيح مع تحرك الفرج لا غير بل لا يجب شاة كما مله بل صغره فكيف
 يجب الشاة اكاملة مع علم التحرك وامكان فساد وعلم خروج الفرج منه ونقل عن الشيخ المغدانه قال فان كسر بيض القطا والفتوح ما
 اشبهها ارسل بخولة الغنم فاناها وكان ما ينج هدبا لبيت الله تعالى فان لم يجد فعليه لكل بيضة دم شاة فان لم يجد اطعم عن كل بيضة
 عشرة مساكن فان لم يجد صاع من كل بيضة ثلثة ايام وقال الشيخ علي بن ابي بصير في بعض القطا اذا اصابه فمهره فان لم يجد ففراخ
 تحرك فقلبك انزل الذكران من المعز على عدها من الاناث على قدر عدد البيض فانيج فهو هدبا لبيت الله تعالى وقال ابنه في المغنم ومن
 لا يغيره الغنم فان طاب بيض فطاه فشدته فعليه ان يرسل ويغفره كذا ارسل الفحل من الابل في البيوض قال سلا في كسر بيض القطا
 ارسل فذكور الغنم فاناها وجعل ما ينج هدبا وقال ابو الصلاح وبيض الفايح والدراج ارسل بخولة الغنم على اناها فانيج يكون
 هدبا وقال ابن ابي عمير فان اصابه بيض بخولة او خا من وفد تحرك الفرج فشاء وان لم يكن تحرك ارسل بخولة الغنم فاناها بعدد البيض فانيج
 نيج كان هدبا لبيت الله الحرام وقال ابن جرير ان تحرك في بيض القطا والفتوح فعن كل بيضة ما خض من الغنم وان لم يتحرك ارسل بخولة
 الغنم فاناها بعدد البيض فانيج هي فان عجز مضار على كل بيضة فطاه بلدهم وقال ابن جرير ان تحرك الفرج في بيض القطا
 في شراخ فعن كل بيضة ما خض من الغنم اي ما يضح ان يكون ما خضا ولا من يدبر الحامل وان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يرسل بخولة
 الغنم فاناها بعدد البيض فانيج كان هدبا لبيت الله تعالى فان لم يقد كان حكمه بيض النعام هكذا وردت في بعضها وفده
 وردت بذلك اخبار وصحها ان النعام اذا كسر بيضه فعليه ان يرسل ويغفره كذا ارسل الفحل من الابل في البيوض قال سلا في كسر بيض القطا
 في كل بيضة شاة فهذا وجه المشايخ فيها فصاح حكمه ولا يمنع ذلك ان اقام الدليل عليه انتهى قال المحقق في الشرايع في كسر بيض
 القطا والفتوح اذا تحرك الفرج من ضفاد الغنم وقبل من البيض خاض من الغنم واليه مال السيد في ذلك اقول هذا ما دفعت عليه من
 مواهم في المسئلة المذكورة واما الاخبار المتعلقة بها فمنها ما تقدم من صحيح سليمان بن خالد وقوله في كتابه على صلوات
 الله عليه وعلى اولاده في بيض القطا بكاره من الغنم ان اصابه الحرام مثل ما في بيض النعام بكاره من الابل وحججه الثانية وفيها
 في بيض القطا كفاية كما في بيض النعام ودوايه الثالثة الدالة على انه اذا طاه بيض قطا فشدته فترسل الفحل في عدد البيض من الابل
 ومن اصاب بيضه فعليه خاض من الغنم وصححه الراغب مع منصوب من عادم عن ابي عبد الله ع الا سئلنا عن محرم وطاء بيض القطا
 فشدته فعليه ان يرسل بخولة من الغنم على عدها من الاناث بعدد عدد البيض فانيج فهو هدبا لبيت الله الحرام وفي كتاب الفقه
 الشريفي بعد ذكر القطا بغيره وان فيها حلالا فطم من اللبن رعي من الشجر في بيضه اذا اصابه فمهره فان لم يجد ففراخ فانيج
 فقلبك ان يرسل الذكران من المعز على عدها من الاناث على قدر عدد البيض فانيج فهو هدبا لبيت الله الحرام هذا ما دفعت عليه من
 اخبار المسئلة والكلام يقع فيها في جميع الاول لا يخفى ان هذه الاخبار كلها اتما تضمنت حكم بيض القطا وعنا ذلك الاصحاب
 المتقدمين ما بين مقتضى باضانه الفرج الى القطا وما بين ما اضيف اليها ما اشبهها ما بين من اضطر على القطا وما بين من يترك القطا
 واتما ذكر الفرج والدراج وما بين من ذكر القطا والدراج ولا يخفى ما في الفتوى من موضع النص من الاشكال لان يكون لم
 دليل لم ننف عليه وهم عرف بما صاروا اليه التاخي لا يخفى ان ما حكمه الشيخ ومنعه من ان كان في البيضة فخرج ما تحرك
 فالواجب خاض من الغنم والا كان عليه الدمال لا دلالة في شيء من هذه النصوص عليه وانما استدلو عليه بوجوب الشايع
 دلالة في بيض القطا بكاره من الغنم كصحيح سليمان بن خالد الاول في شاة فاوله في آخره والله اعلم بالصواب

في البركات المحرمة

افقار يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم
 على البيوض من الغنم
 كما يرسل الفحل في عدد
 البيوض في الابل وما
 سواه الشيخ عن ابن ابي عمير
 عن بعض اصحابه عن ابي
 عبد الله عليه السلام
 قال شاة عن بيض
 القطا قال يضمن
 في بيض الغنم كما
 يضمن في بيض النعام
 في الابل وفي شاة
 محمد بن الفضل القفاري
 لا يبيح

مخاض من الغنم على ان ذلك مع تحريك الفرج في البضعة وما دل على الارسل بالجل على ما اذا لم يتحرك فيها ذكره في بعض النعام و
 اخار الحديث الكاشي في الوافي الجمع بين الاخبار المذكورة بجل ما دل على وجوب البكارة التي والمخاض على الاصابه بالبدن والاكل
 بشدا وشبهه لفظ الاصابه كما في قوله في رواية ابن بن مغلق في مؤلفه جمل محرمين اصا بوا فرخ فاكلوا جميعا وحملها دل على الا
 رسال على الوجه كما في جمل من الاخبار وجعل هذا وجبر جمع في اخبار بعض النعام وبغير الفطاه اقول بوجه ما تقدم من الاشكال في
 مسئلة بعض النعام فان جمل من الاخبار قد دل على الارسل مع تحريك الفرج الذي وجبوا فيه بكارة من الابل عملا بصحة على بن
 جعفر يمكن هنا ان يقال انما يوجب الارسل مع التحريك في هذه المسئلة وان لم يمتع عدم التحريك ليس الا لغيره وبالحكمة فانهم يوجبون الكلام في
 هذه المسئلة على ما ذكره في مسئلة بعض النعام ولا بد من الاخبار قد دل على الارسل مع تحريك الفرج الذي وجبوا فيه بكارة من
 الابل على وجهه على ما ذكره في هذه المسئلة لان هذا لا يوجب الارسل مع التحريك الفرج في علم الابل ويوجب التحريك في علم
 الكل في بعض من ذلك كتاب الفقه الشريفي ومضمونها بالارسل مع التحريك في هذه المسئلة وان لم يمتع عدم التحريك ليس الا لغيره
 بالحكمة فانهم قد يوجبون الكلام في هذه المسئلة على ما ذكره في مسئلة بعض النعام نظر الى شبههم عليهم السلام هذه المسئلة في
 غير من هذه الاخبار بمسئلة بعض النعام وهو جلد لو كان ما ذكره في بعض النعام خاليا من الاشكال والامر ليس كذلك كما عرفت
 الثالث ما ذكره الشيخ في بعض من وجوب المخاض من الغنم فهو مدلول بوايه سليمان بن خالد الثالثة والثالثة في بعض من جمل من ان
 الفلاح من صنف الغنم والظاهر انه اعتمد على صحة سليمان بن خالد وقوله فيها في بعض النعام الفطاه بكارة من الغنم اذا اصابه المحرمه
 البكارة على ما في الفاموس للفتية من الابل وقال في المصباح المنبر والبكارة بالفتح من الابل والبكارة بالفتح من الابل والبكارة بالفتح من الابل
 مثل كلمة وكلايه قد يقال بكارة مثل حجارة انتهى والحق في ذلك قال السيد الشاذلي في لقوة الخبر المذكور وضعف الرواية التي اعتمد عليها
 الشيخ مع ما فيها من الاشكال انما بانه اذا كان الواجب في الفطاه حلالا فطها مكنت يكون في بعضها ما خسر فيه يحكم البعض على انما
 وهذا الاشكال منصف على ما اخبرنا اذ غاب ما يلزم شوا الضيق والكبر في الفطاه اقول ما ذكره قدس سره جملنا على اصله
 المعتمد عليه اما بناء على القول بصحة جميع الاخبار كما هو مذهب الشيخ واماله من المتقدمين فيمكن القول بالخبر في المسئلة بين
 الماخض والبكارة ولا يلزم في ما ذكره من الاشكال فانه تجرأ سبعا على عطف في مفايله النص فلا خطر التناقض بين البائض والبعض
 بنفسه منع المساواة ايضا وان يكون فلكو البائضنا بدل على فداء البضق ما فيه مع انه لا يعول به التراجع فلا يشكل العلامة في
 جمل من كبر وجوب الشاة بعد تعذر الارسل كما صرح به ابن ادرهش والشيخ الفيد مستدلا بما قد منا فله عنه وجعل عبارة الشيخ على
 التشبيه في وجوب الاطعام والنعام خاصة ابن ادرهش في عبارة المتقدمة وما دعي في الاخبار بالشاة في هذا الموضع لم نقف عليها و
 كيف كان فوجب الاطعام والصبا هنا ايضا كما صرحوا به لا يعرف له مستدلا فان غاب ما يفهم من الاخبار المتقدمة هي وجوب البكارة
 من الغنم والماخض في اصا به كما في بعض وجوب الارسل في الحي البضق كما في الاخبار الاخرا ما انتم مع تعذر الارسل فله من غير اخرى
 وجوب الشاة وما بعد هذا او الاطعام ثم انصاهم فلا يفهم منها بوجه والتشبيه الموجب للاطلاق بين بعض النعام في ذلك غير مسلم ولا منه ومنها
 بوجه فان بعضا منها صريح في التشبيه بالارسل وبعضا في وجوب البكارة وما اطلق هو محتمل سليمان بن خالد لما تأنى له لادلاله
 فيها على ان يد من ان بعض الفطاه كقار كما في بعض النعام وهو لا يفتقر الى قوله او كما غاب ما يدل عليه هو شبه اصل الكفار في تشبيه
 بالكتبة فانما المشابهة لا تقتضي المساواة من كل وجه وكيف في التماثل وجوب الكفار المذكورة في هذه الاخبار من البكارة او المخاض
 والارسل بالحكمة فالمسئلة على غايه من الاشكال والله واولا به يحتمل الحال كما مر فيعرف ان ما ذهب اليه الشيخ على بن الحسين
 بن بابويه فاما اعتمد كتاب الفقه الشريفي كما عرفت من اخذ عبارة الكتاب الاقناع بها على عا دته التي عرفت في غير مقام ما تقدم
 واما ما ذكره ابنه في القنع والقبض فهو مضمون محتمل سليمان بن خالد في كلامه في الارسل في اصلاح وظاهر كلامهم هو
 ظاهرا طلاقا وترا بانه لا يقع من احوال مثله كلام الشيخ المبدع فانه محتمل الحمل على ما هو اعم من ان يكون في البضعة فرخ فالتحرك
 ام لا ويحتمل تحريك البضعة وفوقه على ظاهر خصوص اللفظ ويكون حكم الفرج الذي في البضعة المذكور في كلامهم واقاما ذكره ابن
 حزم من وجوب الماخض مع تحريك الفرج والا فلا رسال فانه قد شيع فيه الشيخ انما افرد عنه بالرجوع الى القنم مع تعذر

في قول القاض

في كفارة الصيد

١٧١

وقال في الصيد

او لاد الصان و...
جمع الصان من اولاد
للمنكحين

مسكنا

بطلان ان الصان...
ذلك الوقت

هو ما رواه الشيخ عن...
عبد الرحمن بن عجلان
قال قال ابو عبد الله عليه السلام
في الحامد درهم وفي
الصيد نصف درهم

ان فيه فعليه ان يصعد في صيد افضل من عشرة ما رواه الكليني عن ابي الصبح الكنا في عن ابي عبد الله ع قال في الحامد اشبه ما
اذا قتلها المحرم شاء وان كان فرائدا عند لها من الجلال ولو قتل فريخا من فروج الحمام فعليه حل وهو ما يحررك من اولاد الصان
ماله ان يغيره فضا على ما فسر جماعة من الاصحاب في المصنف المعتبر والحل بفائدين لاد الصان في السنة الاولى والجمع حلان
وفي كتاب مجمع البحرين في الحامد الحرف اذا بلغ سنة اشهر قبل هو ولد الصان المذبح فمادونه والجمع حلان في الثاني
الحامد الحرف في الجمع من اولاد الصان فمادونه ولا ينفخ ما بين هذه الاولاد من الصادم والاخذ بالاحوط وهو ما وقع
اتفاق الكل عليه مما لا ينفخ بركة وبذلك على وجوب الحل هنا ما تقدم من مجمع حزنه وحسنه ومؤثره في صيد ودوابه في الصبح و
ما رواه الكليني عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل قتل فريخا وهو في الحرم قال عليه السلام عليه فمادونه لانه ليس في
الحرم وبذلك عليه حزمه ودوابه في صيد الاثبات في مسئلة اجتماع الفداء والفدية على المحرم في الحرم وتذهب بعض الاصحاب
على الاكتفاء هنا بالجمعة ليعجزه عبدا لله بن سنان المقتدر ولا بأس به والجمعة على ما ذكر في كتابه هو ومرة ولا والمكرها بلغ
سنة اشهر في صيد والجمع حلان واجد مثل ذلك في فانه للصبح عن ابن ابي ابي انه قال الجمعة هو الذكر من اولاد الصان لانه
عنا في سنة بعضهم في السنة الاولى انتهى في بعض الحكم ان يحرك الفريخ فحل ولا فدهم اما الحكم الاول فذكر الشيخ واكثر الامة
واستدلوا عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر قال سالت اخي موسى عن رجل كسر في الحمام وفي البصر فريخ فدمشرك
فقال عليه السلام يصعد في صيد وفاقه بشرى به علما بطرح الحمام المحرم ولورد عليه ان التوبة تنقذ الصديق شيئا لا الحل اذ لو كان
ان يستدل على وجوب الحل هنا بما رواه في بعض من يعقوب قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اغلق فريخا على حمام من حمام الحرم
وصرخ وبصر فقال ان كان اغلق فريخا فبطلان الحرم فان عليه لكل ما يرددها ولكل فريخ نصف درهم والبصر لكل بغير ربع درهم
فان كان اغلق عليها بعد ما احرم فان عليه لكل طائر ثمانية وكل فريخ حلال وان لم يحررك فدهم والبصر نصف درهم فان ظاهرها
ان الحل في الفريخ سواء كان خارجا عن البصر او فيها مع حيوانه الا ان موث التوبة هنا في الحرم واستدل الشيخ على ذلك بقصا بما رواه
عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال كان حرك الغلام فمكسره فبعض في الحرم فبعضنا ابا عبد الله ع فوجد بين ارجل
بجملها على ما اذا كان في البصر فريخ فدمشرك جما ورد في مجمع حزنه عبدا لله بن سنان في الفريخ من النخيل بين الفريخين بالجملة
فان ما ذهب اليه الشيخ لا ينج من فريخ اما الحكم الثاني في ذلك عليه رواية حزن المقتدر وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي
عبد الله ع قال ان طاء المحرم بغير فريخها فمكسره فمكسره درهم كل هذا يصعد به بركة ومثوه هو فريخا الله تعزنا لك ابدكم وما حكم
بعض الكلام في ان يصعد على بركة ذلك على ان عليه القيمة وبه افضى الشيخ وروى غير الشافعي من رواية حزن المذبح بان عليه
عن كل بغير درهما او النخيل بين الامرين الاحوط الصنف باكثر الامرين كما ذكر في الثاني تنفي البحث في المصنف بنوقف
على رسم سائل الاول ينبغي ان يعلم ان ما ذكرناه من احكام الحمام وفريخه وبغيره مخصوص بما اذا فعل ذلك محرمات اما لو فعله
غير المحرم فان عليه في كل حمام درهما ولكل فريخ نصف درهم ولكل بغير ربع درهم وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ في
الصحيح عن حفص بن النخعي الكليني عن باسنا بن احمد عن ابي الصبح والحسن بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله ع قال في الحمام
درهم وفي الفريخ نصف درهم وفي البصر ربع درهم وما رواه الكليني في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن الرضا ع قال من اصاب
طير في الحرم وهو محل فعليه القيمة درهم شترى به علما الحمام المحرم فمادونه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي
عبد الله ع قال سالت عن رجل اهدى له حمام اهل بيته وهو في الحرم قال ان هو اصاب منه شيئا فليصعد به ثمانية مائة ما كان
يشترى في القيمة ودوله الشيخ في ربه وكذا الصدوق في القيمة الا انه قال في آخره فليصعد مكانه بمائة من ثمنه وعن جابر بن عثمان قال
ذلك لا يوجب عبد الله ع جعل اصاب طير واحد من حمام الحرم والاخر من حمام الحرم قال شترى بغيره الذي من حمام الحرم
تجرا منطعم حمام الحرم ويصعد بخلافه الاخر وما رواه الشيخ والصدوق من محمد بن الفضل عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل قتل حمام
من حمام الحرم وهو غير محرم قال عليه فمادونه وهو درهم ويصعد به او شترى طعاما من حمام الحرم وهو غير محرم فليصعد به ثمانية مائة ما كان
درهم فليصعد به طعاما من حمام الحرم وان قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاء فمادونه الحمام المحرم وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي
عن ابي عبد الله ع في رجل اغلق باب بغيره على طير من حمام الحرم فمات قال يصعد بلدهم او يطعم به حمام الحرم وما رواه الشيخ

عن كل فريخ فريخا وبغيره بن بصرها ان كان محرم ما رواه ان كان الفريخ لغيره فليصعد

في تزك الواجبة للحرم

في الصحيح من منصور بن حازم قال حدثني ابي صاحب ثمة قال كنت اشي في بعض طرقات مكة فلقني اثنان فقال لي اذبح لنا فهدنا
 الطيرين فذبحناهما فاسبا فانا حلال ثم غلبنا عبد الله فقال عليك التمن وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن عبد
 الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله ع عن فريختين من سريان ذبحتهما ولنا بمكة فقال له لم ذبحهما فقلت جاؤني بهما جارية
 من اهل مكة فسلبتني اذبحهما فذكرتني بالكونة ولم اذكر اني بالحرم فقال عليك ذبحهما فقلت كم فهدنا قال درهم وهو خير
 منها وفي رواية الشيخ خبر من ثمة واللفظ من ضم هذه الاخبار بعضها الى بعض نحوها مما ياتي في المقام ايضا انما هو
 الاجتزاء بالذم مطلقا وان المراد بالذم فيها اطلاق فيه الذم هو الذم فاما الجمل على ان الذم في ذلك الوقت كان درهما فلفظ
 بعد بل بما اشرف صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المذكور بان جعل الذم درهما انما هو نوع اخبار في الذم والافضل ان كان
 انقص من ذلك كما يؤول اليه قوله والذم خبر منها او خبر من ثمة كما في الرواية الاخرى مما يؤول الى ذلك ايضا ما في صحيح
 عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله ع في حاتم مكة قال من ذبح طير منه وهو غير محرم فعليه ان يصدق بصدقة افضل من
 ثمنه فان الظاهر ان المراد بالصدقة هو الذم الذي تدور في هذه الاخبار الدالة بعضها على ان خبر منها او خبر من ثمة ما قال
 العلامة في النهاية ان الاحوط وجوب اكثر الامرين من الذم والذم في ذلك بعد ذلك هو وان كان المتجر غنيا فله
 مطلقا اقول بل الظاهر ان المتجر غنيا الذم مطلقا حمل الاخبار على مقتضاها بالتفريب الذي ذكرناه ونقل عن المحقق
 الشيخ على انه سئل في اجزاء الذم مطلقا فقال ان اجزاء الذم في الحرام مطلقا وان كان مملوكا في غايه الاشكال
 لان المحل اذا قل المملوك في غير الحرم فله الذم الشؤفي بالضرورة ما بلغت فكيف يجزى الانقص في الحرم واجاب عنه في ذلك
 بان هذا الاشكال انما يلحق اذا قلنا ان ذم المملوك لا الكه لكن سبنا في انما الله تعالى ان الاظهر كون العبد لله تعالى
 للمالك فله الذم الشؤفي فلا بد من ان يجب لله تعالى في حرام الحرم كاقول من العبد مع وجوبها للمالك انتهى هو جدي هذا
 شيء هو انه قد ذكر الشيخ عن ابن بكير خليفة فان سئل ابا عبد الله ع وانا عنده فقال رجل ان غلاما طرح مكثلا في منزلي فيه
 بيضا من لحم حرام الحرم فقال عليه فيه البكتين يعلق بها حرام الحرم وفيه البكتين فيهم الطير سواء وما رواه في الكافي
 ابن بكير بن زيد بن خليفة قال كان في جانب بيتي مكثلة بيضا من لحم الحرم فذهب الغلام بكها لمكثلا وهو لا يعلم ان فيه
 بيضين فكشها فخرجت فقلت لعبد الله بن الحسن فاخبرني فقال صدقوا معا برة فاما اخذت عن ابي عبد الله ع السلام وذكر الشيخ
 في الصحيح عن عبد الله بن الحسين قال حرك الغلام مكثلا فكسر بيضين في الحرم فسالنا ابا عبد الله ع عليه السلام فقال حلال
 او حلال هذه الاخبار كما ترى كما نأخذنا في مقدم في صحيح المحقق النجاشي عبد الرحمن بن الحجاج والجبوب عنها اما صحيح
 الحلبي فما تقدم من حمل الشيخ لها على ما ذكرناه اذا كان في البيض فرج واما الروايات الاخرى فانها في انفسها
 ما في الطير سواء وهو الذم او الذم ولا علم بذلك فاما لا مع مخالفتها للاخبار والكثرة من الدلالة على الفرق بين الطير والبكتين
 وان ما في البيض من الكثرة فلما في الطير والكلام فهدنا مرجوا في ثمة الثانية كونه في الحرم في الاحرام اجمع عليه الامرين
 المقتدان فيجوز عليه في قتل الحمار الشاة والذم وفي قتل الفرج الحمل نصف الذم وفي البيضة درهم وبيع واما اجزاء عليه
 لانه ذلك من الحرم والحرم مما فوجبه عليه كل منهما هذا هو المشهور وبذلك نقله من الاخبار وما رواه الحلبي في الصحيح عن
 عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال ان قتل الحرم حرام في الحرم فعليه شاة وفي الحرم درهم او شهر يصدق به او يطعم حرام الحرم فانه
 قتلها في الحرم وليس يحرم فعليه ثمة وما تقدم في رواية محمد بن الفضل وقوله عليه السلام فيها وان قتلها وهو محرم في الحرم فعليه
 شاة وفيه الحمار وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال اذا اصاب الحرم في الحرم حرام الى تبلغ القطبي فعليه
 دم بهيمة ويصدق بمثل ثمة وان اصابت منه وهو حلال فعليه ان يصدق بمثل ثمة وما رواه الشيخ في تهذيبه في الموثق عن ابي
 بصير عن ابي عبد الله ع قال سئل عن حرم قتل حمار من حرام الحرم خارجا من الحرم قال فعليه عليه شاة قلت فان قتلها في جوف
 الحرم قال فعليه شاة وفيه الحمار قلت فان قتلها في الحرم وهو حلال قال فعليه ثمة ليس عليه غيره قلت فلو قتل فرسا من فرج
 الحرام وهو محرم قال فعليه حمار وما رواه الصدوق عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في رجل قتل طيرا من طيور الحرم وهو محرم في
 الحرم فقال عليه شاة وفيه الحمار درهم يعلف به حرام الحرم وان كان فرسا فعليه حمار وفيه الفرج نصف درهم يعلف به

وغير ذلك من

فقال له فقال له صدق بك من من ثم انفس بالانجيل عليه السلام بعد ما خبره فقال ان من طير الحرم فليس به حرام

حرام الحرم ونقل من بن عبد الله ان من مثل خامة من الحرم وهو محرم فعليه شاة وعن ابن الجبار ان الحرم في الحرم يجب عليه
 الفداء مضاعفاً وهذا قول السيد المرتضى وجعلنا أبو الصلاح رواية والقول الآخر عليه الفداء والغنة مضاعفة ويمكن
 ان يثبت ان قال بن جعفر مضاعفة الفداء بما رواه الكليني في الصحيحين وهو بن جعفر بن عمار عن ابن عبد الله قال ان اصاب
 الصيد وان حرم في الحرم فالفداء مضاعف عليك ان اصابته وانت حلال في الحرم فغير واحد وان اصابته وانت حرام في الحرم
 فاما عليك فداء واحد وما رواه الشيخ في الموثق عن معوية بن عمار عن ابن عبد الله في حديث قال ان اصابته وانت حرام في الحرم
 فعليك الفداء مضاعفاً واحداً لجملة ما هو المشهور بجبريد فان باب الجوز واسع اطلاق الفداء على القيمة غير مستبعد
 بذلك صحيح بن هذين الخبرين المذكورين ما تقدم من الاخبار وما العولان الاخوان فلم نفد لها على قليل في الغام ان قد
 ذكر في الكافي عن الحسن بن المغيرة عن ابن عبد الله قال سئل رجل كل بغير حرام الحرم وهو محرم قال عليه دم كذا بغيره وعليه ثمنه
 سدس الدية من ماله قال ان الدماء لمنه لا كاله وهو محرم والجواز لغيره لا بغيره الحرم مع ان مضاعفة ما تقدم
 ان بعض هذه الصور قد رويها وربما يمكن ان يبق ان ما تقدم خصوصاً بالافشاء والكر كما هو ظاهر من ذلك الاخبار وما الاكل فغير
 زيادة جزاء ولا يبعد زيادة الجزاء والفدية من كماله عليه فوله ان الدماء لا كاله وهو محرم قال السيد الخلف الا صاحب حكمه
 مضاعف الفدية والغنة في الصيد الحرم في الحرم فنقل العلامة في الفتاوى في التهايز وطب القبول بوجوب التضيق ما لم يبلغ
 بدنة فاذا بلغ ذلك لم يجب عليه غير ذلك برنا الحق ونقل عن ابن اديس العولان التضاعف مطلقاً قال بن ابي اسحاق اطلق القول
 بالتضيق في الصيد الحرم في الحرم ففعل العلامة في الفتاوى في التهايز وطب القبول بوجوب التضيق ما لم يبلغ
 البدنة فليس عليه التضيق بما روي في الرواية بضعف السيد في هذا لا يقوم حجج على الشيخ ويخبر عن لا يرى العمل بهذا
 الاصطلاح اقول بل عليه ما رواه في الكافي بسند صحيح الى الحسن بن علي والظاهر ان فضل عن بعض خاله عن ابي عبد الله
 قال انما يكون الجزاء مضاعفاً دون البدنة حتى يبلغ البدنة فاذا بلغ البدنة فلا تضاعف الا ما اعظم ما يكون قال الله عز وجل
 ومن يعظم شأنا لله تعالى فانهما من نفوى القلوب قال في القول الاصل بنا سباً ذهباً ليه الشيخ والاعضاء ما ذهب اليه ابن اديس
 كذا عوى رواية معوية بن عمار عن ابن عبد الله الصادق في الا ان في طريفها ابراهيم بن تياك ولا يحضره الا ان حاله فان كان ثقل
 العمل بمقتضى الرواية وهو قوله وان اصابته وانت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً او في فداءه ان معوية بن عمار فلهذا ما
 ذكره بالسند الذي اشار اليه ورواه السيد صحيحاً وحسنه من الصحيح الا انه مطلق يجب فيه بما ذكرناه من الروايات الصريحة في
 عدم التضيق مع وصول الفدية الى البدنة نعم من جعل على هذا الاصطلاح الحديث فله ان ينف على عموم رواية معوية بن عمار وروى
 الخبرين المذكورين بضعف السيد لضعف السند من اطلاق عبارات جملة من الاصحاب في صحتها اذا كسر مضاعفة هو محل في الحرم ان عليه
 ربع الغنة سواء تحرك الفرج فيها ام لا وهو ظاهر اطلاق صحيح بن جعفر بن النجاشي عن عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمين على هذا الحكم
 بالجل في صورة تحرك الفرج خصوصاً الحرم في الحرم كما تقدم وظاهر عبارة الحق القبول حيث قال في بعضها اذا تحرك الفرج حمل وبطل
 التحرك على الحرم درهم وعلى الحمل ربع درهم ولو كان محرماً في الحرم لشهر درهم وربع ويخو العلامة في النهاية والقواعد ومقتضى
 تفضيله ببل التحرك بهما اذا كان محلاً في الحرم او محرماً في الحرم واجاله بعد التحرك في الصورة الثالثة الى ذلك
 ما ان في كذا سناً الى اطلاق صحيح بن جعفر بن النجاشي ومحمّد الحلي في المصنفين في الكمال وروى بن جعفر بن اوجان
 بجل الرواية المذكورة ما اذا كانت البضعة من تحرك كما قدمنا ذكره ومورد ها كما هو ظاهرها هو المحل في الحرم وظاهر مقتضى
 الشهيد الثاني في هذا التمهيد في الدوس ان حكم البضعة بعد تحرك الفرج تابع للفرج ومقتضى اخضاع من جوب الحمل بما اذا اصاب البضعة
 وقد تحرك فيه الفرج وهو محرم في الحمل فانه في هذه الصورة لو اصاب الفرج فانه يجب عليه الحمل كما تقدم لو اصابه وهو محمل في الحرم فليس
 عليه الا نصف درهم الذي هو الواجب في الفرج في الصورة المذكورة قال فليس شرفي لك بعد ذكر عبارة المقدم المتقدم ذكرها بفضله
 حكم البضعة قبل تحرك الفرج بالحرم وغيره اطلاق حكم بعد التحرك بغيره سواء الاقسام الثلاثة فيه والحق انما ذكره حكم الحرم
 في الحكم الحمل ولو كان محلاً في الحرم فنصف درهم ويجمع الامران على التحريم في الحرم وبالحكمة حكم الفرج ومن صرح بذلك شهيد
 في بنى انتهى وانما جبريدان مضاعفة ما دلل عليه عبارة الحق واخاره في ذلك وهو انه في صورة ما اذا اصاب المحل فرجاً في الحرم فانه

في الفدية بين
 المحل والحرم
 في التهايز
 بين كونه في الحرم
 وخارجها

في كفارة الضب

بالخبرين المستويين هو شكل لهما والادب اطراح الرواية المتضمنة لوجوب النجاسة في الضب لثبوتها بها استقام
واظهر ذلك لا كفاً بالكبر من الضم المتضمن للصغر وغيره مما يلزم من ذلك مساواة الصغر والكبر في الغداة ولا محل في ذلك
امول فنعرف تمام ذلك ان هذا الاشكال لا يذم فيه ما ذهب اليه من اطلاق القول بوجوب العمل في قروح الحمام اذا خربك ولو
بالشبه الى التحل في الحرم مع ان الواجب في الفرج في هذه الصورة انما هو نصفه وهم كما عرفت فكيف يكون الواجب في الفرج الكامل
نصفه وهم وفي الفرج التحل في بطنه محل وهو ما لا ريب فيه من اطلاق الفرج مع انه لا ريب فيه من وجوب العمل في الفرج
المشترك في الصورة المذكورة الا ما يدعي من اطلاق صيغة على خبر جعفر الرواية بالخاضرة المسئلة التي ذكرها موجود ولا يبعد
في هذا المقام ما نقله جده في المسالك حيث قال في الجواب عن الاشكال المذكور وقد اجاب ايضا بان ما ذكره مني شرعا على خلاف
المقابلة لان اتفاق المخالفات فجاز ان يثبت الكبر في بعض الموارد وفي بعض اخرى بالعكس وان كان في الخلاف الغالب انتهى
بالجمل فانه متى دل النص على حكم ولا متنازع فيه فترد هذه الاستدعاءات مشكل الثامن الثالث المتضمن للضب البرجوع وفيه
كل واحد منهما جاز على المشهورين صاحبنا المتأخرين ضون الله تعالى عليهم وعن الشافعي والسيدي المرتضى وعلى بن بابويه وابن البرقي
وابن جرير انهم اجمعوا على جواز الجحد ما اشبهنا وعرايد الصلاح ان في الثلاثة المذكورة جملاً ما دلفظ ودعي من الشافعي اخرج
الشافعي في كتابه ما نقل عن الشافعي من النعمان لما اشبهنا هذه الثلاثة بما رواه في الحسن عن منعه رواه في نسخة الاسلام في الكافي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في البرجوع والضب اذا اصابه الحرم فعليه جحد والجحد خبره واما جعل عليه هذا كذا في قوله
من الضب مثله بغيره فاعرف انه انما جعل عليه هذا لانه ينكح من صلبه غير قبل وقتما يتكلف في توجيه النعمان بانه يجب الضب
في اللزوم كما ثبت هذه الرواية ان مثل هذه الثلاثة الجحد بل هو خبره ثبت ذلك فيما اشبهنا لا يخفى ما فيه من الوهن الذي لا يخفى على
المتبحر وقال في ذلك بعد ايراد حقه مسموع ومنها بالضمير دليلاً للثلاثة المذكورة ولم ينف هذا القول على مستند في كتاب الفقه
الشرعي وفي البرجوع والضب جحد والجحد خبره الثامن الرابع العصفور والفترة وفي كل واحد منهما ما من طعام على الشهور
واشترك عليه في باب ما رواه عن صفوان بن يحيى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال الفترة والعصفور اذا افله الحرم
فعليه مدم من طعام عن كل واحد والحقها في المذكورة والنتيجة وس ما اشبهها ونسبها الاولين الى اكثر علماءنا ونقل عن الشافعي على
بن بابويه في الظاهر يجمع اقتضاها ما عدا النجاسة فان فيها جزوا ونقل عن ابن الجبلة في الفريضة العصفور وما جرى
مجراها فمه وفي الحرم فلهذا ما نقل عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال في محرم ذبح طائر عليه دم شاء بهر فيه كان فريضة جحد او جعل صغير من الضأ واجاب في ذلك عن هذه الرواية بعد نسبة
الاخلاق بها للشافعي على بن بابويه انما استند في القول المذكور الى كتاب الفقه الشافعي الذي قد عرفت فيما تقدم انه يفتي بعبارة
ولكنها في بعض المواضع لغير الحكم المذكور فيها وعدم الاطلاع على ما فيها من الاخبار المتأخرة يعلم وجود
المستند عبارة الشافعي في قوله في مسائله في الفترة هكذا وقال على بن بابويه وان كان الضب بعفوا او حمله او
بليلة او عصفورا او شيئاً من اطير فليحرم دم شاء والبعفوا الاكثر من الفرج والجحد الا انني انتهي وهو مضمون عبارة الكتاب المذكور
بغيره لا يضر بالجحد عبارة الكتاب المذكور في هذا المكان لا تخفى من غلط وسطر بين فان الشافعي يسميها كثير الغلط جداً الا
ان العبارة ما خذ منه بل ان كان في غير موضع مما تقدم وبالجمل فما ذكره العلماء من تقديم العمل برواية صفوان بن يحيى
صحيحاً من شأنها جحد الا انه قد ثبت في الصحيح والكلبي عن سليمان بن زياد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في الفريضة والفترة
والعصفور والبلبل ان يهتبه فان اصابه وهو محرم فمقتضى ان يسقط عليه فيه دم شاء ودواها في باب بغيره فيها الفريضة مكان
الذي هي في ظاهر هذه الرواية المذكورة على ما ذهب اليه ابن الجبلة في المسئلة الخامسة الجردة والمثمة والشرعي والكلام هنا ينع عن
مواضع مثله الاول الجردة وفي قوله كذا من طعام وقبل مرة وهو قول الشافعي في ذلك وبطلان الخبرين في الكبر دم شاء
ذلك على الاول ما رواه الكلبي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن حماد بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
جرادة وما رواه في الصحيح عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ما تقول في رجل قتل جرادة قال يطعم ثمنه خبره من
وجع جلد من الاكلية فلهذا ما عرفت من كبر الاخبار المذكورة بالخبر وهو الوجه في القول الثالث واما ما يدل على الثاني

في كفارة الضب
والضب البرجوع

في كفارة الضب
والضب البرجوع

في كفارة الضب
والضب البرجوع

في كفارة الضب
والضب البرجوع

في كفارة الضب
والضب البرجوع

في كفارة بعض ايجاب جنابة الاحلام

١٥٧

سنة ثلثون في هذا السند بعينه في عدة روايات ما يترى في بحران انتهى للحق والذكر في كتاب الله هذا كلام في
 المقام لا بأس بقله سيما مع تضمنه من الدلالة على ما قلناه فانه نظم الخبرين في صحيحه وينبغي على من وقع للشيخ في رواية محمد بن مسلم
 قال فليس من بعد ذكره من غير ما ذكره عن موسى بن ابيهم عن عبد الرحمن بن عمار بن عيسى عن ابي الحسن عن ابي جعفر
 عن عبد الرحمن بن العلاء عن محمد بن مسلم الحارثي ثم قال فليس من بعد ذكره من غير ما ذكره في كتابه في هذا الحديث في الكتابين وظاهر عدم انقطاع
 طريقه مع الرضا عن موسى بن ابيهم لان المعهود من اطلاق ابي جعفر ان يراى به احمد بن محمد بن عيسى وهو يروي عن موسى بن ابيهم
 لان موسى يروي عنه ولو انفق في ايراد الشيخ له ان ينفذ طريقه عن سعد بن عبد الله كما انفق هذا الخبر في صحيحه عن ابيه فان رواه
 سعد عن بهاء الصورة كثير والشيخ ما زال يرفع له هذا السند في كتب ابراهيم للطريقين في جامع الخبر الى ما هو في غاية البعد عن
 محله مع انها في ظاهر الحال خلاف ذلك وقد بينا على جملة منه فيما سلف على كل حال فانه ظاهر في هذا الطريقين من روايات
 سعد بن عبد الله وما نذكره في بعض ما في هذا الموضع فان بينه وبين الروايات عن سعد في الكتابين ما ينفذ به ولا ينفذ
 معها فوهم الترابط بوجه وبجمل على بعد ان يكون الغلط بدكر ابي جعفر في الطريقين فانه يراى من سمى العالم والاشياء كالذي يملكه
 عبد الرحمن بن حبان الصنع شحفة على كل حال فالامر سهل انتهى وانما ما قدمنا في غير مقام مما في الجمع بين الاخبار بالجملة على الاستحسان
 من الوهم وعدم الدليل عليه من سنة ولا كتاب الثالث في التزوير وهذا خلف الاصحاب في كراهة مثل التزوير عمدا فغير الشيخ في انما به
 من مثل زبور او زنا به خطأ لم يكن عليه شيء وان قلنا عمدا فليصدق بشيء فان لم يجوز للحرمان مثل التزوير يروى في الشيخ المصدق من مثل
 زبور تصدق به من مثل زنا به كثر تصدق بمذموم طعام او مذموم شر وكذا قال السيد المرتضى وقال ابن الجبلة في التزوير كذا
 من عمدا وطعام وقال ابن البراج ولو اصاب زبور متعمدا فعليه كفارة طعام وكذا قال ابن ادريس قال ولا شيء في الخطأ وهو قول الصدوق
 في المغن وقول الشيخ على زنا يوجب وقال سلاو من مثل زبور تصدق به من كثر تصدق بمذموم قال ابو الصلاح وفي مثل
 التزوير كفارة من طعام وان قلنا بما يبر فضاغ وفي مثل الكبر دم شاه والذكر في صفه من الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن حماد بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع لحم مثل زبور قال ان كان خطأ فلا شيء عليه وان كان متعمدا بطعم شيئا
 من الطعام وعن صفوان بن يحيى الا نذ قال سالت ابا عبد الله واما الحسن عليه السلام عن محمد بن زبور قال ان كان خطأ
 فليس عليه شيء قال مالك والعليل قال بطعم شيئا من طعام وما رواه في الكافي في الصحيح والحسن عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله قال سلت
 عن محمد بن زبور قال ان كان خطأ فليس عليه شيء قلت لا بل متعمدا قال بطعم شيئا من طعام فان قلت انه راد في قال ان رادك
 فافله وفي كتاب الفقه التزوير وان قلنا زبور تصدق بكفارة من طعام وهذه الاخبار كلها قد شرت في ان الواجب شيء من طعام
 كما في الاخبار الثلاثة الاولى وكفارة من طعام كما في الاخبار ومود الجمع في التزوير الواحد اما المتعدد فلا يضر فيها في شيء من الاخبار
 المذكورة وبذلك يظهر لك ما في هذه الاقوال على كثرها من الاختلاف ينبغي التنبيه هنا على مسائل متعلقة بالمقام وننظم في ذلك
 هذا النظام الاول في شرح الاصطلاح ضوان الله تعالى عليهم بان ما لا يقدر لعينه ناهي يجمع مثله فله في البصر ظاهره الاثبات
 عليه وعلى بعض الضمان مع عدم تقدير الضمان شيئا مرجع الى التهمة كونه وبذلك على ذلك صحة سليمان بن خالد قال ابو عبد الله
 في الطبى شاه وفي البصر بغيره وفي الحارثي بغيره وفي القام بغيره وفي ما سلك ذلك فله من الشيخ انه ما في البصرة والاوزة والكركي شاه
 ونسب للحق في الشرائع الى الحكم حيث انه لا مستدله والاوزة بكسر الهاء وفتح الواو وشديد التزوي الخط واحد اوزة والجمع اوزة
 بالواو والفتون وفي لغة لوز الواحد مثل ثم ومثله كذا في كتاب مجمع البحر في قال في المصباح النبوي في الجمع اوزة وهو شاذ وعلى
 هذا فيكون العطف في كلام الشيخ من قبل عطفه لانه قد تقدم النقل عن الشيخ على زنا يوجب انه ذهب الى وجوب القضاء في الطهر
 بانواعه ما عدا النعامة وعليه بذلك صحيح عبد الله بن سنان للتفدية وغبار كتاب الفقه التزوير الذي منها اخذ الشيخ المذكور عينا ربه
 وعلى هذا فيجوز القول بوجوب الشاة في الطهر مطلقا هاهنا بعم الدليل على خلافه وبه يندفع عن الشيخ ما اورد عليه المحقق الاخصيص
 بهذه الثلاثة لا يظهر له وجه وتعليل الحكم باعذار ذلك ثم انه على تقدير وجوب الشاة فلا يصدق في جميع المواضع مكانها من الهامر
 عشرة مسائل مع عدم الامكان الصيام ثلاثة ايام لما تقدم من الاخبار والدلالة على ان من عليه شاه فلم يجد فليضم عشرة ما كان من غير
 فصيام ثلاثة ايام التائفة ما نزل صيدا مجبا كاللحور والاعوش لا فله بجمع ولو فله بشاة جارية واحدة وكذا لو كان انثى فله بالذكور

وكفارة فقل الشيخ

وان ما لا ينفذ في
 وقد يوجب عليه
 فله فله

وبأن في كذا بالعكس وبما يدل بوجوه القدر بالمماثل وما غير المماثلة المفهوم من الآية وفيه ان المماثلة لا تعتبر ان تكون من
 جميع الجهات اطلاقا سواء كان ينقص النعمان وينقص كلام القائل في النسيء المذكور ان اجزاء النسيء من التذكير للاختلاف فيه
 لانها حسب الحار واربعة انما الخلاف في العكس بالجملة فلا يظهر الاجزاء مطلقا اذا اظهر من المماثلة المماثلة في الجملة لا في
 جميع الصفات لو اوفى ما خاضها خاضها الاية لو نعتد يوم الجزاء ما خاضا ولو فلاها بغير ما خاضا في كذا في الاجزاء
 نظر من حيث علم المماثلة ومن حيث ان هذه الصفة لا تزيد في الجملة بل قد تنقصه غالبا فلا يشترط وجودها في الجزاء كالصبي
 النون نعم لو كان الفرغ من اخراج النعمان لاعتدنا ما خاض كما تقدم لم يجر الا نفوس ما خاض في الغالب بان اختلاف النعمان يخرج
 فالواو والواو صواب كسلا مالا فالف بختنا فان خرج خبا وما نا مقارنه فداثما معا فيتمك الام بمثلها والصغير بصغير وان عاشا ولم
 يحصل عيب ملائحة علة بالاصل وان حصل ضمير بارش ولو مات احد فداون الاخر من النون خاضه وان خرج مينا ضمن الارض هو
 ما بين فمينا خاضا ملا ويحضرنا الثالثة لو نعتد الجزاء فيها يجب فيه الجزاء وحيث فمينا وفنا الاخراج وما لا يقدر فمينا وفنا الاخراج
 والوجه في ذلك ان الواجب في الاول هو الجزاء بالمثل انما ينقل الحكم الى النعمان عند نعتد المثل فليزم اعتبار النعمان وفنا الاخراج ونعتد
 المثل كما في سائر المثلثات واما الثاني فان الواجب ببدله انما هو النعمان وهي ثبت عند الجنازة ^{في النسيء} وهي نعتد طرفها في ذلك الوقت للوجه
 قال القائل في التذكير البحث الثالث فيما لا ينقص منه سلة ما لا مثل له من العبد ولا يقدر شرعي فيه يرجع الى قول عدلين بموفاه و
 يجب عليه النعمان التي بعد انفا فيه ويشترط في الحكمين العدالة اجماعا للآية فلا بد ان يكونا اثنين فاذا زاد للآية ولو كان القائل
 احدهما جازد به قال الثاني واحد واسمى وابن المنذر لم يولده بقرهم بدوا عدل منكم والقائل مع غيره ذوا عدل متسا فيكون
 مقبولا الى ان قال لو قبل ان كان القائل عدلا عدا ما لم يجوز حكمه لنفسه والاحكامان كجها انتهى في كتاب النسيء لطلب الثالث فيما
 لا ينقص منه فدينا فيما تقدم مفاد به كفا راب الصفة فيما له يقدر شرعي فيه فانه يرجع فيه الى قول عدلين بموفاه ويجب عليه النعمان التي
 يقدر انفا ثم شأن الكلام على محو كلامه في التذكير اقول لا يخفى انه قد ردد في الخبر عنهم عليهم السلام في تفسير هذه الآية بما يلك
 على ان المراد بك العدل في الآية انما هو النسيء والامام في التأم مفاد من بعده واجمالا في الآية مما اخطأ به الكتاب في نسيء النسيء في
 في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر في قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل قال رسول الله صلى الله عليه واله والامام من بعده يحكم
 به وهو ذوا عدل فاذا علمنا حكم به رسول الله صلى الله عليه واله والامام محسب لا في نسيء النسيء في الكافي في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر في قول
 ابي عبد الله قال سئلنا با جعفر عن قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل قال رسول الله صلى الله عليه واله والامام من بعده ثم قال هذا
 مما اخطأ به الكتاب في الصحيح ايضا عن جابر عن ابي جعفر في قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل فقال ذوا عدل منكم هذا مما
 اخطأ به الكتاب في تفسير القاسمي في رواية عن زرارة قال سئلنا با جعفر عن قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل قال رسول
 الله صلى الله عليه واله والامام من بعده ثم قال هذا مما اخطأ به الكتاب في الصحيح ايضا عن جابر عن ابي جعفر في قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل فقال ذوا عدل منكم هذا مما
 منكم يعني جلا واحدا يعني الامام وهذه الاخبار مع صحتها والدلالة الواضحة المقالة في ان ما ذكره الاية من
 التثنية انما وقع غلط من الكتاب انما هو مفرد وان المراد بذلك العدل انما هو رسول الله صلى الله عليه واله والامام من بعده وهو يرجع الى ما ردد
 من النصوص في تلك الواضع وبما يظهر ان ما ذكره نورا الله تعالى مفرد من المرجح فيما لا ينقص فيه الى قوله عدلين من عدل المسلمين
 بناء على ظاهر الآية محل اشكال فانه وان كان ظاهرا لا بد من ذلك لانه مع ردد هذه النصوص القليلة في تفسير العدل بالقبول قوله
 من جلا واحدا صرنا ان زيادة الالف الوهم للتثنية انما وقع غلط فلا مجال للعدل عنها ولعل العدل لهم فورا الله مفردهم انهم لم ينفوا
 على الاخبار المذكورة لم يراجعوا والا فالخروج عنها بعد الوفاء عليها سيما مع كثرتها وصحتها وصرحتها مما لا يحاد بتجربة في حكم
 نعم قد رددنا الطبري في كتاب الاحتجاج ^{مدرسا} في كلام ابي علي عليه السلام في خطابهم في الخوارج واما قولكم اني حكمتم في ذنوبنا حكمكم
 فما حكمتم الرجال انما حكمتم كلام ربي الذي جعله حكما بين اهله وفدحكم الله تعالى بين اهله وفدحكم الرجال في طاعة ربي
 ومن قبله منكم فخرجوا ما مثل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم فلما لم يسموا من اعظم من ذم طائر الحيات ويمكن الجواب عن الخبر المذكور مع
 عدم فهو ضربه بالمعارضة لما تقدم بان كلامه عليه السلام خرج مجزعا الجارية الا لزام للقول بما يستفاد من ظاهر الآية فانه لا يركب
 دلالتها بسببها على ذلك كما ذكرنا اصحابنا هنا وسلوك هذا الباب مع الخصوص في مقام المحاكمة شائع في الكلام وبما يله

في كتابه ما لا يفتن

ما قلناه النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام واما ما لا يفتن له ولا يقدر شرعي فيه

ما قال سئلنا عن قول الله عز وجل يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل قال رسول الله صلى الله عليه واله والامام من بعده يحكم بين ذوا عدل منكم بالعدل

في موجبات الضمان

فان الواجب بمقتضى ما ذكرناه هو الوقوف على النصوص الواردة في كل حرفة حرفة من افراد الصيد في حديثنا فانما يكون على ما حرر
الاختصاص كما هو الرقي عنهم في جميع الاحكام التي في مواجها الامان في غير ذلك من مواجها. ثم الاطلاق في الابدان المسبب كلام
في هذا البحث في مقامات ثلاثة الاولى صراحة الاختلاف في سائر الاول اختلف الاصحاب في جواز اكله فاعلم انهم في الاول اختلفوا في
اكله فاعلم ان قتله موجب لفدنه واكله موجب لفدنه اذ لا يقتل ما قتله ويقتل ما اقتله ما اكله والاقل في الشئ في وقت وجع بين
الاصحاب منهم العلامة في التذكير والتنهى في وقت والثاني في قول الشيخ في الخلاف في حق والعلامة في الاشارة وجعل من كبر احتج اصلا
في وقت على ما اختلف من الاول بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موهان قال سالت عن قوم اشركوا طيبا فاكلوا منه جميعا وهم يرو
ما عليه فقال ابن كزائل من قتله حيلة على كل انسان منهم على حيلة فذاع خبره كما مل في قوله يوسف الطاطري قال قلت لابي عبد الله ع
حسبنا اكله يوم حرم من اكله ثم شاء وليس على الذي في الاشارة فان لا بعد نظر لك عن وقت وهو احتياج ضعيف لا يثبت في الروايات
دلالة على نكاح الفداء بوجوب بل ولا على مرتبة الكفارة على الاكل على وجه العموم لا خصوص من جاز الاول من اكله في الصيد واكله
وظهر الثاني في معاشرة الاكل للذبايح انتهى قول الاظهر الاستدلال على القول المذكور بما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي احمد يعني محمد
بن ابي محمد عن عمر بن بكر عن ابي عبد الله ع قال قلت له الحرام يصيب الصيد فيلزم ابطمه او يطرح حراما فلا عليه فذاع خبره فقلت فابيض
به قال بل يفسر فانها تدل على ظاهرها على انه لا كل من بعد الفدية يجب عليه فدية اخرى كذا هو اظهر عن الامة فندفع ان هذه
الرواية مختارة من اجله من الاخبار الصحيحة الصريحة الدالة على ان ما صاد الحرام يجوز اكله من كل محل من كل هو من اجله من الاختصاص
المستلزم ذكرهم ثم في ظاهره من هذا الشاهد الثاني في ذلك خبرنا في قول الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر المذكور حيث قال بعد بيان المقام
الشفاه على القولين المتقدمين مستند الاول الرواية الصحيحة عن الكاظم ع ويحتمل في كل عتبه وعليه العمل والقول الذي استوجهه
المقام للشيخ ع محلا باضالة البراءة وحلا للخبر على الاستصحاب او على بلوغ فيه لما كوله شاء ولا يخفى ما فيه انتهى قول الطاهر في
التحقيق في الصحيح المذكور الموجب الاستدلال هؤلاء الاعلام رضوان الله تعالى عليهم بها ان الواجب من الفدية في الظاهر كما تقدم ثنا
والواجب بمقتضى ذلك اشراكهم جميعا في شاء واحد وكذا تارة عليه كذا وجب على كل من الاكلين شاء في هذا الخبر علم ان هذه الاشياء
غير الاشياء الواجبة في ذلك المتقدم التنبه عليها فانه قد صرح في الخبر بان على كل من اكل منه فداء صدقة فداء الشاة اما في من جاز الاكل
خاصة في غير شاء القتل المعلوم وجوبها بالادلة المتقدمة في المسألة وبالحكمة فان قتل الصيد حرام له موجب يلزم به واكله كذلك
والاصل عدم التدخل فيجوز الامراض اشمال الرواية على شراء الصيد لا ينافي ذلك لانهم ان كانوا شرع حقا في يجوز ان الواجب
عليهم كفاؤا لغيره واخرى كاله وان كانوا شرع مذبوحا كان عليهم حيلة الاكل واما الذبايح فانه ينبغي ما تقدم من كون الذبايح
من يجب عليه الكفارة فيجوز لا فلا واما الرواية الثامنة فينبغي حل الشاة في دولة عليهم شاء عتبه على كل منهم شاء فانه لا خلاف
في انهم مع الاشراك في الاكل يجب لفدنه البكامل على كل منهم كما سألته في الاخبار في المقام ان شاء الله تعالى وقوله ليس على الذبايح
الاشياء يعني من حيث الذبايح خاصة فانه ليس عليه الاشياء ومن هذا يظهر الوجه في صحة الاستدلال بالروايتين المذكورتين اتماما
ذكر في المداويك من عدم دلالة الرواية الاولى على التمسك باختصاص جواز الرواية من اشراك الصيد اكله ففهم ان خصوص السؤال
لا يوجب تخصيص الجواب كما هو في محله وبالحكمة فاطاهرات الثامنة المذكورة هنا لا يخرج من مناقشة او انما القول الثاني فلم اضطر
من تعرض لقتل ذئبل عليه حتى من صا البرهان في ذلك والقول بجواز ذئبل القتل ضمان فيه المأكول للشيخ في الخلاف في المقام والعلامة
في جملته من كبره ولم نفهم في ضمان الفدية على ذئبل بعينه ولولا تدخل الاجماع على ثبوت احد الامرين لا يمكن القول بالاكفاء في قتل
تمسكا بمقتضى الاصل وقوله صحيحه ان ابن بن علقمة مرسلا ابا عبد الله ع عن محمد بن ابي صابوا اخرج نعام فذبحوها واكلوها فحق
عليهم مكان كل فرسخ اصابع واكلوه بدنه اكلوا الاكفاء والمبدنه ولو تعدد الفداء او وجب الفدية مع ذئبل القتل لوجب ذكره في
مقام البيان انتهى قول صحيحه ان ابن المذكور قد رواها في من لا يخفى المقام في الصحيح هكذا عن ابي عبد الله ع في يوم خارج
محمد بن ابي صابوا اخرج نعام فاكلوا جميعا قال عليهم مكان كل فرسخ اكله بدنه فثبت كونها جميعا فثبت انها على عدد الفسخ
على عدد الرجال ورواه الشيخ في صحيحه في سند خبره في قوله بان فان مثله ورواه في ذلك منهم من لا يفتد على شيء بل يوم يجذب ما
جذب من البكامل فيصير لكل بدنه ثمانية عشر مونا وهو الظاهر في لزوم الفداء لكل منهم بالبدنه ولو كان ثمة شيء اخرها من

وَمَا رَدَّ فِي عَيْنِهِ بِصِرَاحٍ جَنَانٍ عَلَيْهِ مِنْ جِلِّ رِيحِ
صَبَا فَكَسَّرَ بِهَا أَرْجُلَهُ وَكَرَعَ عَصَا الصَّيْدِ قَالَ فَالْبَلِيدُ بَيْنَ الْفَنَاءِ

من الغيرة في عبيدك الغيرة في كسر لك يدان فضيحة ولا تترك اسر لك يدان عيبا كما اقبلت مع

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

۲ قلت فان هو كراحد جبهه قال عليه السلام

فِي النَّارِ وَلِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانٌ

لما دل عليه الرواية الأولى من وجوب بيع البهيمة والسلسلة عند مثل اشكال ومدونة الاسلام في الكافي والشيخ في بيح القصاص عن علي
عن ابي عبد الله قال اذا كنت حلالا لا تفعل الصبي في القل ما بين البريد والحرم فان عليك جزاءه فان ففان عنبه او كسر فيه او جرح
نصفه بصدفه وروى الشيخ ايضا عن عبد الغفار الجارزي قال سالت ابا عبد الله عن الحرم اذا اضطر الى مشيه الى ان قال وذكر اذا كنت
حلالا لا تفعل الصبي ما بين البريد والحرم فان عليك جزاءه وان ففان عنبه او كسر فيه او جرحه نصفه بصدفه وهو مؤبد
لما ذكرنا من الاشكال الترابي اذا اشرك جماعة في قتل صبي فجب على كل منهم فداء كامل فانه في هذا قول علمائنا واكثر العامة
اقول اما قول علمائنا فهو الظاهر لعدم الوقوف على مخالفة الحكم واما كونه قول اكثر العامة ~~فانما هو ظاهر النسخ~~ فانه ظاهر النسخ
المتكررات العامة في ذلك قولين مشهورين احدهما ما ذكره والآخر ان عليهم جزاء واحد بشركونه فيه وبذلك على الحكم
المذكور مضافا الى ما عرفت من الاثبات واما ما رواه الكليني والشيخ عطاء الله تعالى فيهما في الصحيح عن عبد الرحمن بن كحاح
قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجلين احدهما صيد واما جرحها الجرح بينهما ام على كل واحد منهما قال لا بل عليهما ان يجزى كل واحد
منهما الصبي فلو ان بعض اصحابنا سلبني عن ذلك فلم ادر ما عليه فوالله الصبي مثل هذا فعليكم بالاحباط حتى تسئلوا عنه فعلموا ان اول
هذا الحديث من جملة الاخبار التي اشترطنا فيها في غير موضع القلة على ان الواجب نعتهم من الحكم الشرعي في المسئلة الوقوف على حال
الاحباط حتى يحصل العلم به ومنها ما رواه الشيخ الثلثة نورا الله تعالى من انهم عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن يوم محو
اشروا صيدا فاشركوا فيه فقال رفقهم اجلوا الى من يربوهم فجلوا لها فوقع على كل فان منهم فداء وفي النسخة ب شاة مكان فداء
وما رواه في الكافي والقبض في الصحيح عن نزار وبكر عن احدهما عليه السلام في محرمين اصبا با صيدا فقال على واحد منهما الفداء وما
رواه الشيخ في الصحيح عن زر بن ابي ناس قال سالت ابا جعفر عن رجلين احدهما صيد فاصبا احدهما قال على كل واحد منهما الفداء وكما
يجب الفداء على كل من الجمعين على الصبي فكل يجب على كل من الجمعين في الاكل كما دل عليه الاخبار ومنها ما تقدم من صحيح علي بن حنبل
ومورها الاشراك في الاكل وصححه علي بن محبوب في تاريخه في الاجماع على الاكل والصبي وموثقه وهي في جملة من هذه الاخبار
مدفوعة البهية ويحمل حمل الفداء على البهيمة ويحمل العكس ويحتمل صحيح عبد الرحمن بن كحاح ورواه ابي بصير بطريقه القبض
وكذا رواية الطائفة للنفقة الشاة ويحمل حمل رواية البهيمة على التخصيص ان كان الواجب الجرح بالشاة هذا وقد روى الشيخ عن اسمعيل بن
ابن زياد عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام يقول في محرم ويحمل فداء الصبي فقال علي الحرم الفداء كاملا وعلى المحل نصف الفداء قال الشيخ
وهذا انما يجب على المحل اذا كان صيده في الحرم فاما اذا كان صيده في المحل فليس عليه شيء فهو جرح ظاهر الشاهد الثاني بل صريحه لا
فروا في جواب الفداء على كل من الجمعين على قتل الصبي بين كونهم محرمين او كافرين في الحرم او منصرفين بغيره كل منهم حكمه وعرضه
سبله السيد الشهيد في كتابه ايراد جازم وانما المسئلة بان هذه الروايات اما تدل على ضمان كل من الشركين في قتل الصبي الفداء الكامل
اذا كانوا محرمين فانكم غير واضحين اقول لا سيما في اكثر الروايات احتجها انما موردها الحرم الا ان رواية اسمعيل بن ابي زياد المذكورة
هنا وصححه الكلبي ورواه عبد الغفار الجارزي المتقدمان في هذه المسئلة فثبت حكم المحل في الحرم وان عليه الفداء فلا يرد ما اورد
على جده نذير سرهما قال العلامة في النسخ لو اشرك كسلا في الحرم في قتل صبي جرحي جرح المحل البهيمة كاملا وعلى الحرم الجرح والبهيمة
مما وخالف فيه بعض الجهلاء فوجب جرح واحد عليهما وقال الشيخ في جواب علي الحرم الفداء كاملا وعلى المحل نصف الفداء وما رواه اسمعيل بن
ابن زياد ثم نقل الرواية للنفقة الشاة لوضرب بطريقه في الارض فقتله فقد صرح الشيخ من بعدهم بالاحاطة بان عليه دما وفهين
احدهما الا سمعنا من الثقات من الحرم وفي النسخ في نداء على ذلك عليه الشجر ومثله في من بارض الحرم والظاهر ان هذا المراد الجاهل غير التواني
التي هي مستند هذا الحكم وهي ما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول في محرم اصطاد طيرا في الحرم فضرب
به الارض فقتله قال عليه ثلاث فديات فبهم الاحرام وبهم الحرم لا سمعنا من ابيه قال في ذلك وهي ضعيفة الشد بجهالة حال ذكرنا وحديث
بن ابي بكر بن عبد الله بن علي بن ابي طالب في ابيات حكم مخالف الاصل اقول نذكر في غير موضع مما نعلم ان هذا لا يرد الا بمورده في خبر علي بن ابي
واما له نعم مائة الشرايات ان الواجب ثلث منه والشيخ ذكر ان الواجب من فديته من فديته الشرايات في النافع شيئا ذكره
في صحيح من الدم والبهيمة والشيخ بل كان المحل للشيخ على ذلك وروى الاخبار الكثير بوجوب الدم في الخبر فيكون البهيمة الواحدة كذا به عنه
ولا بأس به وفي من ان غير اياه في خبر معاوية يمكن عوده الى الحرم والى الطير انك تظهر الفداء بها لوضر في المحل الا ان يرد الاستصحاب

٢
١٠١
نصف قيمة وقد تقدم في عبارة كتاب اللغة فيما ذكره في انه يتصدق في جيشه وهلاك الرواية تصفحت ان في كسر الفرين ربيع القيمة
٧ احتمال حمل القلاء في الرواية المذكورة على ربيع القيمة بعيدا وظاهرها ايضا وجوب شاة فيما ذكره في لم يربح والرواية المذكورة قد علمت على ان عليه

وكفاية الصيغ

بالصبي المحض بالحرم نازح كذا... بالصبى المحض بالحرم نازح كذا... بالصبى المحض بالحرم نازح كذا...

مكة و...

مكة و...

مكة و...

مكة و...

مكة و...

مكة و...

مكة و...

[illegible]

فَالْحَكَامُ الْمُحْسِنُ

[illegible]

وَالْحَقُّ الْعَلَانِيَّةُ بِأَنَّ الْأَعْرَافَ بِالصَّبْرِ حُلَّ الْحَرَمِ رَأَى الْكَلْبَ خَدَّيْهِ خَالِيَةً لَمْ تَكُنْ تَصِيدُ الْجَمْعُ مِنَ الْغَائِيَةِ فَيَكُونُ سَبَابًا فِي الْأَنْفِ مَعَ

۱۰۰

ثم وفاء لآل أبي قحطان وغيرهم وفي سبب هذا الاستناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بقول القتل والبق في الحرم

في حكم الصيد

١٨٧
الحل والرد
بالفداء بالنسيئة

والصبي في الحرم وهو من قبل مسك في الحرم كان عليه فدية ^{فدية} كان القائل لا يحرمها الا ان البحث هنا بالصيد بالنسيئة البه هو الفدية وقد تقدم في جملة من الاخبار ان الجنازة من حيث الاحرام خاصة موجبة للجزء والصيد كل يحسبه كما تقدم في نوع ما لكفارته بدل على ..
الخصوص وما لا بد له على الخصوص من النكاح الثاني والجنازة من حيث الحرم موجبة للفدية متى اجمع التبعيات اجمع الامران المرتبان على كثر
منها ومن الاخبار الواردة في المقام حسنة معناه عن ابي عبد الله ع قال ان اصاب الصيد وان حرام في الحرم فالفداء مضاء عطف
وان اصابه وان حرام في الحل كان عليك فداء واحد حسنة الطبري عن ابي عبد الله ع قال فان نلتها يعني الجنازة في الحرم وليس يحرم
فعله ثمها وصحبه زلذه عن ابي جعفر ع اذا اصاب الحرم في الحرم حرام الى ان يبلغ القليبي فعليه دم بهر بهر ويصدق بمثل ثمنه فان اصاب
منه وهو حلال فعليه ان يصدق بمثل ثمنه والاعبار بذلك كثر جدا وقد تقدمت في هذا عطف الابحاث المتقدمة وحكي العلامة في
لحق عن الشيخ فولا بان من ذبح الصيد في الحرم وهو محل كان عليه دم وهو ثاذا مردود بالاعبار ولو اشرقت في ذل الصيد في الحرم
جماعة من المتكلمين قبل على كل واحد منهم فيه الصيد مردود فيه المحذور وذكره في ذلك ان منشاء التردد من ان المقتول يجب له فدية واحدة
على الجميع اذ لا البرائة من التردد خرج منها قل الجنازة المحرم للصيد فينبغي معجولا بها انما عليها ومن اشراك المتكلمين المحرم
في القلاء وهي الاقدام على مثل الصيد خصوصا اذا كان فعل كل واحد مناهما وهذا هو الاقوى انتهى واعرضه سبط السبيل الشافعي في مائة
لا يخفى ضعف الوجه الثاني في كهي التردد فانه لا يخرج عن الناس وهو جيد ثم نقل الشيخ رحمه الله تعالى انه فوى لزوم الجميع جواز
واحد الاصل البرائة من التردد ثم قال هو منجبه انتهى هو كذا الثانية خلف الاصحاب ضلوا الله تعالى عليهم في حكم رى الصيد
في الحل وهو يوم الحرم فبطل بالتحريم ذهب اليه الشيخ في جمع من الاصحاب بل بالكرهه واخاره ابن اديس واكثر المأخوذ في آقول والله
وفقت عليه من الاخبار ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله ع قال تكروه ان يرمى البه في الحرم وهو يوم الحرم وما رواه
الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل رى صيدا في الحل وهو يوم الحرم فما بين البرد والسيح
ناضاه في الحل فخره برميته حتى دخل الحرم فان من كسبه هل عليه جزاء فقال ليس عليه جزاء انما مثل ذلك من نصب سكا في الحل الى جانب
الحرم فوقع صيده فاضطر حتى دخل الحرم فان فليس عليه جزاء لانه نصب حيث نصب هو له حلال رى حيث رى هو له حلال فليس
عليه فيما كان بعد ذلك شي فقلت هذا انما سالت عن الناس فقال انما يشبه ذلك الشيء بالشئ يعرفه ويخبره فيجب باختلاف ما في الاقوال
قدومه في الكافي عنه ^{فدية} انما في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل رى صيدا في الحل فخره برميته حتى دخل الحرم فان عليه جزاء
لانه رى حيث رى هو له حلال فاما مثل ذلك مثل رجل نصب سكا في الحل الى جانب الحرم فوقع فيه صيده فاضطر بالصيد حتى دخل الحرم
فليس عليه جزاء لانه كان بعد ذلك شي فقلت هذا انما سالت عن الناس فقال انما يشبه ذلك شيئا بشئ آقول بهذه الروايات اخذ من ذهب
الى الجواز على كراهية ومنها ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن عتبة بن خالد عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل فضض حجة ثم اقبل على
خرج من الحرم استقبله صيده فزرب من الحرم والصيد متوجع من الحرم ففعله ما عليه في ذلك قال يديه على نحو وما رواه في
الكافي في الحسن عن سمع عن ابي عبد الله ع قال وسئل عن رجل رى صيدا خارجا من الحرم في الحل ففعله ما عليه في ذلك قال يديه على نحو وما رواه في
الحجرام مثل المنيعة والشمويين لما خرجت كما عرفت هو الجمع بين هذه الاخبار بالكرهية سيما مع نصريح منسلة لابي عبد الله ع
منه ولا ما عرفت في غير موضع مما تقدم ان لا مستند لهذا الجمع لان شمر الحل عليه بينهم للوجوه المتقدمة وما تبا ان اشغال الكراهية
في الانجاب بمخفى التحريم اكثر كثر ولهذا استدل الشيخ بهذه الرواية مع رواية علي بن عتبة على التحريم والذي يفرق عندك في الجمع بينها
احد وجهين اما حل صحيح عند الرحمن بن الحجاج على ان الصيد حال كسبه لا يوم الحرم اما رواية الكافي فهي مطلقه فالبه للحل على
ما ذكرناه واما رواية الصدوق فانما يحل قوله وهو يوم الحرم حالا من رجل به يحجج بينها وبين رواية عتبة بن خالد الصريح في
كون الصيد متوجعا من الحرم واما حل صحيح عند الرحمن بن الحجاج على ان الصيد حال كسبه لا يوم الحرم اما رواية الكافي فهي مطلقه فالبه للحل على
صيدا في الحل فخره ففعله ما عليه في ذلك قال يديه على نحو وما رواه في الكافي في الحسن عن سمع عن ابي عبد الله ع قال وسئل عن رجل رى صيدا خارجا من الحرم في الحل ففعله ما عليه في ذلك قال يديه على نحو وما رواه في
صيدا وهو محل ثم احرم فان الصيد بعد احرامه ثم رده والشيخ في هذا جاب عن رواية عبد الرحمن بن الحجاج بالحل على نفي الائم و
العقاب بعد ظاهر رواية الصدوق الكلبى مخرجان بانه ليس عليه جزاء وبالحكمة فالمسألة غير خالصة من ثوب الاشكال ثم انه
تما يفتى على القولين المذكورين فانه في الحرم وعلمه فلنا يجوز الشرع كما هو مذهبنا صحيح عند الرحمن بن الحجاج فلا

في الحل والرد
بالفداء بالنسيئة

في لواحق حكم الصيد

جله من الأخبا منها ما رواه ثقة الاسلام نوادة عنه مرفوع في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ع قال لا تأكل الصيد
وانته حرام وان كان مما نخل ولم يترك عليك فذلك ما ائتم به من الجاهل الا الصيد فان عليك فيه الفداء ويجوز ان لا يحد في الصحيح عن
أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا ع قال سئل عن الحرم بمصيد الصيد بجهاله قال عليه كفارة ذلك فان اجتبا خطا قال واى
شيء عندك الخطا قلت يرى هذه الخلقة فمصيد بخله اخرى قال نعم هذا الخطا وعليه الكفارة ذلك فانه اذا خطا من منعك فذلك وهو
حرم قال عليه الكفارة ذلك جعلت ذلك السنن ان الخطا والجهاله والعمل بسواه فبأى شيء يفضل للمعذ الجاهل الخطا
قال انه اثم ولعب به وفي الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ع في حديث قال علم انه لم يترك عليك فذلك شيء ائتم به وانت
حرم ما جلا له اذا كنت محررا في حبلك وعمرتك الا الصيد فان عليك الفداء بجهاله كان او عدل ما رواه عبد الله بن جعفر الجهمي
في ضرب الاستا عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن ع عن المعذ في الصيد والجهاله والخطا سواء
فبأى مال لا فعلت له الجاهل عليه شيء فقال نعم فعلت له جعلت ذلك فالحمد بأى شيء يفضل صاحب الجهاله قال بالاثم وهو لا عب
بهينه ونفله في الفها عن السيد المرتضى في الانصاف الفرق بين الحد وقهره بقدر الجزاء على العام دون غيره قال في الكتاب المذكور
انفردت به الامامة القول بان المحرقة مثل صيد مستعدا كان عليه جازا وان كان فيه خطأ بجهاله فعليه جازا واحدا ثم نفل عنه الا
جناح على ذلك بالاجماع والاختصاص اقول ضعفه اظهر من ان يجال الى من يدين ان الله العالم الترابيع لو اشترى محلا لحرم بيعه
نعام فأكله كان على الحرم عن كل بضعة شاء وعلى المحل لكل بضعة درهم والاصل في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله قال
سئل ابا جعفر عليه السلام عن رجل اشترى لحما ببضعة نعام فأكله الحرم فما على الذي اكله فقال على الذي اشتراه فذلك لكل بضعة
درهم وعلى الحرم لكل بضعة شاء ويحتمل الكلام في هذا الخبر بيع في مواضع الاول ظاهر اطلاق الخبر المذكور فيضه عدم الفرق في
لنوم المذموم للمحل بين ان يكون في المحل والحرم مع انه من الفواعل المفردة عدم ضمان المحل في غير ما يحرم على الحرم وان اغناه بل
ان شاركه في الصيد ومن الفواعل المفردة ايضا لنوم البهائم لو كان في الحرم وظاهر هذا الخبر لا ينطبق على شيء من هذا بل الناعمة
ينبغي القول بمقتضى ما مرده واما ما ذكره في كتب الجواب عن لزوم الذم في المحل بانه لا استبعاد في ترتيب الكفارة بذلك على
المحل في المحل لان المساعدة على المعصية لما كانت معصية لم يمنع ان يترتب عليها الكفارة بالنقص الصحيح وان لم يجب عليه الكفارة مع
مشاركته في فعل الصيد فبما شاركه في فعل الصيد فبما شاركه في فعل الصيد فبما شاركه في فعل الصيد فبما شاركه في فعل الصيد فبما شاركه في فعل الصيد
مشاركة له على فله فتكون معصية فينبغي ان تثب فيه الكفارة لو كان منشاها المساعدة كما زعم على ان ما ذكره من تحريم المساعدة
على اطلاقه ثم فانه لو دل على الصيد وهو محال في المحل ففد المساعدة على المعصية مع انه لا شيء عليه كما صرحوا به الثاني اطلاق النص
بقتضيه عدم الفرق في وجوب الشاة للحرم بالاكل بين ان يكون اكله في المحل والحرم وهو ايضا مخالفا لما تقدم من انضا عفا على
الحرم في الحرم ووجوب الجزاء والقيمة معا وقوى بيننا الشهيد الثاني انضا عفا على الحرم في الحرم وخسر التروية بالحرم في المحل وسخط
سبطه في قوله ولا ريب ان الاحوط الثالث قد فرقت في مسئلة بين النعام كما تقدم ان الشؤون في كسره مع عدم تحريك القرع الاشارة
عليه قلت جل من الاخبار القديمة هذا مع عدم اكله وهذه الرواية قد تضمنت الكسر والاكل مع ان الواجب عليه شاة لا غير من ثم
منه بعضهم بان لا يكسر الحرم بل يشترط له المحل مطبوخا ومكسورا او مطبوخا وكسرا مودون الحرم فعلى هذا لا يفي عليه الا
كفارة الاكل الشاة وعلى هذا لو كسر الحرم واكله وجب عليه الدرسال للكسر والشاة للاكل التراجيح لو كان المشتري للحرم محررا
مثله اخل وجوب الذم فانه لا ان يجابه على المحل يقتضيه ان يجابه على الحرم بطريق اولي الترابيع فتنق بالاصل ويجعل وجوب
الشاة لمشاركة الحرم كما لو باشر احداهما القتل وقتل الاخر والظاهر رجحان الاحتمال الثاني فانه انسب بالفواعل المستفاد ولو
اشترى الحرم لنفسه وكسره واكله وجب عليه فداء الكسر والاكل ولو اشترى مكسورا
وجب عليه فداء الاكل لكن هل يكون فداء ذمة الذم نظرا الى الشاة او الشاة نظرا الى الاكل او الدرسال لوجوبه بل دون
الشاة احتمل الثالث كما سطر كونه المحل غير شرع وبذلك الحرم فأكله ففي وجوب الذم على المحل وجهان بل نقول ان عدم التصرف
ذلك يخرج هذه الصورة عن وجه النص والى ان السبب غاثة الحرم ولا ان خصوصية سبب تلك العين فاشهر وانها في كسره
ثانها ابن هبة في الهدى لو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه بلا خلاف واما الخلاف فيما اذا كان عنه كبش فهل ياكل

وما يجب على المحرم بالنحر في غير مكانه الصلابة جازان بنحو مسمى ثم قال نفل على نحر يومه وكلنا النبي من الصلابة في عمره أو من غير صلابة
 ان نحره ونذبح ما يلزمه من النحر عند الجزوة فباله الكعبة وان شئت خذره الى ايام التبرين نحره بمخاضا وجب عليك بنحوه ما ائنيه
 نجا يجب عليك فيه الجزوة في حج فلا نحره الا بمضى قال ابو الصلاح محل فدلنا ما اناه في احرام النحر والعمرة السبلة فباله الكعبة وفي احرام
 الحج مسمى قال ابن ابراهيم من وجب عليه جزاة صلبه هو محرم فان كان حاجا او محرم النحر فمقتضاها الى الحج نحره لو نحر ما وجب عليه بين
 وان كان محرم النحر سبلة نحره بمكة او نحره فباله الكعبة وقال ابن خزيمة ما يلزم المحرم من جزاء الصلابة فبمنه في احرام الحج والنحر المقتضى بها
 من الحج والنحر والاطعام صنعها بمضى وان نحره في احرام النحر السبلة لشهر ذلك بمكة انتهى ما ذكره في ذلك ونقل القاضي الخراساني في الله
 عن ابن التبريج ان كل من كان محرم الحج وجب عليه جزاء صلبه واذا نحره لم يجره عليه بمضى او نحره بمضى ان كان محرم فذلك بمكة
 اى موضع ساء والا فضل ان يكون غلله لذلك بالجزوة فباله الكعبة وما يجب على المحرم بنحره من جزاء صلبه فانه يجوز ذبحها او نحرها
 بمضى ففعل منه ايضا عبارة الشيخ على بن بابويه فذاعها على ما قلنا فقله عن ذلك وان كان عليه حرم واجب فله ان يجلله او اشهره فلا
 ينحر الا يوم النحر بمضى هذا ما روته عليه من كلام الاجتهاد واما الاخبار الواردة في هذا الباب فبما رواه ثقة الاسلام في الكافي في
 الصحيح من عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله من وجب عليه جزاء صلبه فله ان يجلله او اشهره فان كان حاجا نحره الذي يجب عليه
 بمضى ان كان محرم نحره بمكة وعن زرارة عن ابي بصير انه قال في المحرم اذا اصابه من وجب عليه الفداء فعليه ان ينحره ان كان في الحج بمضى
 كتب بنجر الناس وان كان في غيره نحره بمكة وان شاء تركه الى ان يقدم فبشره بانه يخرج عن النحر في قول عليه السلام فهو
 عليه الفداء اى شره وقوله وان شاء تركه فبشره بانه يخرج عن النحر الى ان يقدم فبشره بانه يخرج عن النحر في قول عليه السلام فهو
 فبشره من حيث اصابه ثم استدل على ذلك بما رواه في الصحيح عن حماد بن عمار قال سئل المحرم فداء الصلابة من حيث ما نفل في من عن الشيخ انه يجوز
 فداء الصلابة حيث اصابه واستحبنا خبره الى مكة لصحة ما به والظاهر انه بنى على ظاهر هذه العبارة مع ان الامر في العبارة انما هو خلاف
 ما ذكره حيث انه يحل قبل الا فضل ان يجلله او اشهره فان كان في غيره نحره بمكة فبشره بانه يخرج عن النحر في قول عليه السلام فهو
 واما ما نقل من الشيخ على بن بابويه فهو من كتاب الفقه الرضوي كما عرفت في غير موضع منه يعلم منه فباله الكعبة في الكتاب المذكور وكما
 انه من الصلابة في عمره او من غير صلابة ان نذبح او نحره من النحر عند الجزوة فباله الكعبة موضع النحر وان شئت خذره الى ايام
 التبرين فبشره بمضى فذلك انما اذا وجب عليك في نحره ما ائنيه مما يجب عليك فيه الجزوة من حج فلا نحره الا بمضى فان كان عليك
 حرم واجب فله ان يجلله او اشهره فلا نحره الا في يوم النحر بمضى انتهى قوله كلنا النبي من الصلابة في عمره او من غير صلابة في عمره ثم
 ظاهر ان الناحية من في الصلابة المذكورة مروي ايضا وقوله واذا وجب عليك في نحره اى حج ففعل من قوله من حج ففعل من قوله فان طلاق الله
 على المفرد والحج على حج الافراد كسيرة الانبياء فلا منافاة كما رويهم في تبيين البحث في السئلة يتوقف على رسم مكمل فوالله اعلم بالصواب
 الاربع على فليس يترى في شرح الارشاد جواز فداء الصلابة في موضع الاصابه وعدم وجوب الناحية من مكة ومضى كما قلنا وان كان الا فضل ذلك و
 اعترض في ذلك بما قلناه عن حماد بن عمار في الصحيح نفل المحرم فداء الصلابة من حيث ضا د نفل والظاهر انه من الامام عليه السلام
 ثم قال بذلك عليه محض ابي عبد الله في كفاية نفل الناحية عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب المحرم الصلابة لم يجد ما يكفر في موضع الله اصابا
 منه الصلابة ففعل جزائه الحلت نال انما يمكن فبها مما في رواية محمد بن المنذر عن ابي عبد الله عليه السلام فبشره بانه يخرج عن النحر في قول عليه السلام فهو
 يظهره يجوز في مكان الاصابه مطلقا واذا كان في الحج يجوز الناحية من مكة الى مكة افضل فبشره بانه يخرج عن النحر في قول عليه السلام فهو
 الا فضلية وان يراه بها ما بهم مكة ومضى يكون الحج بمضى للحرم بمكة وهذا في مكان الصلابة اما غير فلا يبعد الا فضلية في مكان التقديم
 الى آخر كلامه زيد في كفاية اقول ما ذكره فليس يترى في شرح الارشاد انما اولا فلاله فذلك ثقة الاسلام في الكافي عن حماد بن عمار
 الظاهر ان ابن ابراهيم بن جابر بن جباله عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجب عليه فداء في احرامه فله ان يجلله او اشهره فان كان الله
 عز وجل يقول هدايا بالغ الكعبة وهو فداء من فداء ذكر القول في هدايا على الا فضلية بعبارة بها بضعف السند وفيه ان ضعف السند يجوز
 با ثبات الا حط على القول بضعفها كما عرفت فانه لا يخالف فيه سكونا بظهور كلامه في ذلك الصلابة في النحر في الصحيح عن عبد الله
 بن مسكان عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اصابه من فداء الله ففعل ما شاء هدايا بالغ الكعبة وفي رواية ابن ابراهيم قد نقلت
 هذا بنحوه فهو هدايا بالغ الكعبة او هكذا ليدل الله الحرام وفي حديث الجواز المقدم ذكره رواية على بن ابراهيم في تفسيره وان كان في المحرم ففعل

فَاللَّوْاحِشُ

10

هو المول المشهور ما ذكره من أجل من المصنوع الواسع ظاهر الأخبار المتقدمة ان مكة كلها منصرفان كان الافضل تجاه الكعبة المحفزة
وكان مني كلها منصرفان كان الافضل عند البعد وهو منصرف المحذور بل عند ذلك كله الشئ في التوفيق من اسحق بن عمار ان عبادة
البصري جاء الى ابي عبد الله عليه السلام وقد دخل مكة بعث منبولة واهلك هديا فامر به فصرخ من منزله بمكة فقال له عينا منصرفا هتفت
في منزلك وتوكلت ان تصير نبيار الكعبة وانت جلي ياخذ منك قوله الم تعلم ان سؤالا لله صلى الله عليه واله منصرفا مني وامرنا
فصرخا في منازلهم وكان ذلك مستعظما فمك هو موسع على من منصرفا بمكة في منزله اذا كان معصرا النكاح مستقال العلامة في الحديث
اذا خافا المنزل ولنا بوجوبه ذمجه مصداق به على من ساكن الحرم لانه تعالى قال هديا بالغ الكعبة ولا يجوز ان يصدق به حيا على
السالكين لانه تعالى هديا والهدى يجب به ذمجه لانه ذمها في وقت شأنا لا يفتقر لك باقام التخلية كقارنا فيجب اخراجها مني ثانيا كقارنا
من الكفار وان انتهى مثله في التذكرة ثم ذكر في مسئلة الاطعام انه بمكة او بمكة على ما قلناه من الجبر لانه عوض عما يجب نصره الى مناهج
ذلك المكان فيجب نصره اليهم ونظر فيه المثل في الحرم لانه محل احواله ولا يجوز اخراج العتمة لانه تعالى خبره بن مثلث اشياء ولبيست
العتمة واحدة منها والاطعام المخرج المحظرة والشعر والتمر والتزبيب لو بل منصرفا كلنا شئ طعاما ما كان حيا لانه تعالى اوجب الاطعام
ويصدق على كل مسكن بنصف طاع انتهى مثله في التذكرة اقول اكثر هذه الاحكام لا تخطو من الاشكال لعلنا ليل الواضح فيها من
الاخبار وان كان الاحوط الوقوف على ما ذكره القضاة الثاني في النساء والجمعة من بيع على في فضائل الدليل محرم على المحرم النساء ولطبا
ومقبلا ونظر البهوه وعقد النسوة والغير وحجها شأنا محلا او اقامه ومقبيل هذه الجملة ببيع في مسائل الاكل والاختلاف بين الاصحاب
رضوان الله تعالى عليهم في محرم التخلع في حال الاحرام وطبا وعقد لنفسه او لغيره بولائه او وكالة قال في النهاية ولا يجوز للحرم ان
يتزوج او يتزوج ولا يكون ثوبا ولا وكبلا من غير سواء كان جلا او امرا ذهب البر علماءنا اجمع والاصل فيه قوله عز وجل فلا رفث
ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفث هو الجماع بالنظر الصحيح عن الاضاف عليه السلام والكاهن عليه السلام روى الشيخ في الصحيح عن معاوية
بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حرمت فعلنك بفوق الله وذكر الله وقوله الكلام الامير فان امام الحج والعمرة ان يحفظ السر
لسانه الامير خبر كما قال الله عز وجل فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفث الجماع والفسوق الكذب
والتيب والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله وعن علي بن خنيس في الصحيح قال سئل اخي موسى عن الرفث في الفسوق والجدال
ما هو وما على علمه من الترخيع الجماع النساء والفسوق الكذب والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله وعن علي بن خنيس في الصحيح
قال سئل اخي موسى عن الرفث في الفسوق والجدال ما هو وما على علمه من الترخيع الجماع النساء والفسوق الكذب والمعاوية والجدال
لا والله وبلى والله من رث فعله بمنزلة منصرفا وان لم يجد فشاء وكفان الفسوق يصدق به اذا فعله وهو محرم قال في التواني بعد نقل
هذا الحديث هكذا اوجد الحديث فيما رايته من الترخيع وقوله سقط من الكلام شئ انتهى هو ذلك وانما ما يدل على اصل المسئلة من الاخبار
منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للحرم ان يتزوج ولا يتزوج فان تزوج او تزوج محلا
فان تزوج باطل وما رواه الكليني في الحسن بن معاوية بن عمار قال ليس للحرم ان يتزوج ولا يتزوج فان تكاحه باطل وما رواه الكليني في
الشيخ عن ابي بصير قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول للحرم ان يطلق ولا يتزوج وعن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ليس للحرم ان يتزوج ولا يتزوج محلا فان تزوج او تزوج فمكاحه باطل وان جلا من الانصاف تزوج وهو محرم فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم
تكاحه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ليس ينبغي للحرم ان يتزوج ولا يتزوج محلا و
لفظ ليس ينبغي هنا بمعنى التحريم كما هو الشائع في الاخبار بغيره الاخبار والمفاد في الصحيح عن محمد بن نفيس عن ابي جعفر قال سمعنا ابا
المؤمنين عليه السلام يقول رجل ملك ضبع امرأة وهو محرم مثل ان تجل ففرض ان يخلي سبيلها وان لم يجبل تكاحه حراما حتى يخلها اذا خلها
ان شأروا ان شأوا هلها تزوجوا ان شأوا لم يتزوجوا ولانها من هذه التولية انما ما بعد الاثم موبدا وحملها الشيخ على الظاهر
جمعا بينهما وبين ما رواه من ادهم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الحرم اذا تزوج وهو محرم فمكاحه باطل ولا ينفك وان ابدى
وفي التوفيق عن ابن بكير عن ابيهم بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الحرم اذا تزوج وهو محرم فمكاحه باطل ولا ينفك وان ابدى
الكليني عن ابيهم بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ليس ينبغي للحرم ان يتزوج ولا يتزوج محلا و
عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال من تزوج والحرم اذا تزوج وهو محرم لم يخل له ابدا ولا يخل له كحل السرايين الا في غير

الحمد لله

٤

في أحكام النساء

١٩٢

بينهم وبينهم ولا يشكوا قبل لا يشكوا له لأن المذموم المحرم وغيره مكفوف ثم ما ادغاه من اختصاص المحرم الا حواشيها
 اذا كان يشكوا وبالجمل فاقى لا يعرف لهذا الكلام وكبر استقامته من غير من خبره الثالث للشهادة على التكاح وانما منها والحكم
 في الموصفين تما ظاهرهم الا اتفاق عليه اما الاول فينبغي ان يعلم انه لا فرق في محرم الشهادة بين ان يكون لمحل او محرم كما شرخوا به و
 الاصل في هذه المسئلة ما رواه الكليني في الشيخ عطر الله قم مرقد بهما عن الحسن بن علي في الوثوق من بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال المحرم
 لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا يشهد التكاح تنكحها باطل في حق ولا ينكح روى الشيخ عن عثمان بن عيسى عن ابي شجرة عن عثمان بن عيسى عن ابي عبد
 الله ع في المحرم يشهد التكاح نكح المظهرين لا يشهد ثم قال يجوز للمحرم ان يشهد التكاح على محله على محله قال الشيخ روى به يجوز للمحرم ان يشهد
 يشهد فيه على امر اذا لم يجز ذلك فكذلك لا يجوز الشهادة على عقد المظهرين قال في كعب بن ابراهيم بن الحسن المذمومين في التروايبين لصوم
 حب الاستدلال ان الحكم مطوع به في كلام الاصحاب قول انظر الى شذوذه في الخروج عن جادة اصطلاحه فان حكمه في هذه المسئلة بما ذكره
 انما هو من حيث كون ذلك مطوعا عليه في كلام الاصحاب وج ما اذا كان مطع الاصحاب اتفاهم على الحكم ختم شرعية فابا له بناه في ذلك في مثل
 هذه المسئلة في واصل من شرعية منها ما تقدم فربما في صفة المسئلة من كون تزويج المحرم عالما عاملا موجبا للمهرم الموثوقان بل الفرق بين
 المثلين ظاهر حيث ان لا متاعا من الاثبات هنا بخلاف المسئلة المتقدمة فان ظاهر محرم محله بن فليس عدم المحرم مطلقا وهو خلاف
 لما صرح به الا اصحاب من التفضل بالعامد والجاهل فلما ان كان اتفاق الاصحاب على الحكم وفطهم به بجهة شرعية يمكن الاعمال عليها في
 اثبات الاحكام كما هو ظاهر كلامه في المقام فالواجب عليه الجمع بين التروايب المذكورة وبين كلامهم لانه يصير من قبل تعارض الدليلين في
 الحكم والا فلا يخفى لكلامه بالمرة ثم انه قد ستر ما في ينبغي قصر الحكم على خصوص العقد لا جلال الشهادة فلو انفق حضوره لا اجل الشهادة لم
 يكن محررا ولا يبطل العقد بشهادة المحرم له مطلقا لأن النكاح عندنا لا يعتبر فيه الشهادة انتهى وهو جدير انا الثاني وهو الا انه فاشهر هو
 المحرم لما لو نكحها محلا او محررا خلافا للشيخ حيث ثبتا فانه شهادة التكاح على المحرم بما اذا نكحها وهو محرم ونكح بعض الاصحاب من
 بعضهم انه حكم بخطاء هذه النسبة وان المنسوب الى الشيخ انما هو عدم اعتبار الشهادة اذا نكحها محررا واسحق العلامة في كسر اختصاص المحرم
 بعقد دفع بين محرمين او محلا ومحرم وحكمه عنه وله في شرحه ذلك هو المعصوم من كلام الاصحاب ظاهر كلام الاصحاب عموم
 الحكم بالنسبة الى العقد الواقع بين محله او محرمين او بالنسبة الى ان القاضل المذكور حكمه عن واه ما عرفت كيف كان الحكم وان كان تما
 ظاهر الاتفاق لا اصحاب عليه الا ان لم افعله على دليل بذلك اعرف في آية ايضا حيث قال بعد ذكر القول المشهور من عموم النكح ودليله
 خبر صحيح وقال بعد نقل كلام المحققين المحقق المتقدم ولا بأس به فصرنا خالف الاصل على موضع الوفاق ان تم والا فجاء عدم المحرم مطلقا
 ثم قال كيف كان فاما محرم على المحرم الا انه قد اذم بترتب على تركها محرم فلو خاف به ووقع التزنا المحرم وجب عليه نسيه الحاكم على ان عند
 شهادة لتوقف الحكم على اخلاله ولو لم يندفع الابا لشهادة وجب انما فطما انتهى في وجوب ما ارجع في الموضوعين اشكال لعدم الدليل الموجب
 عليه الا ان يدعى الاستدلال في ذلك الى الاول والاعانة من الاكرام المعروفة التي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى بخلافه فروع الاول
 اذا وكل في حال الاحرام ما وقع فان كان قبل اخلال التوكل بطر وان كان بعد فصح اما متجه العقد بعد اخلال فلا يصل التام من المعان
 واما البطلان قبل اخلال فهو ظاهر الاصحاب من غير خلاف يعرف بل قال في المنتهى لو وكل محل محلا في التزويج فغفله الوكيل بعد
 احرام التوكل لم يصح النكاح سواء حضر التوكل ادم محرمه وسواء علم الوكيل ادم يعلم واستدل عليه بان الوكيل نائب عن التوكل فكان
 الفعل في المحرم مستندا اليه وهو محرم انتهى والمسئلة الثانية من الاشكال لعدم الظاهر من في المقام الثاني الظاهرية لا خلاف في جواز
 اطلاق المحرم وجواز مراجعته للطلقة وشرأوا اما في حال الاحرام اما الاول فبطل عليه مضافا الى الاصل التام عن العارض متجه به
 يصير قال تمعنا با عبد الله ع يقول المحرم بطلوا ولا يزوج رواها الشافعي الثلاثة نورا الله قم مرقد بهما في اصولهم وروى في الجاه في عن حماد
 بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال سئل عن المحرم بطلوا قال نعم واما الثاني فلا يصل التام عن العارض حيث هو في الخبر انتهى عن النكاح والراجح
 لكنا بطله نكح فلا يملكه انتهى المذكور لان الطلقة رجعية في حكم التزويج والافرق في ذلك بين المطلقة تبرعا او المخلعة اذ رجعت
 في البطلان واما الثالث فبطل على جواز مضافا الى الاصل التام عن العارض من محرم سكرين بعد عن ابي الحسن الرضا ع قال سئل عن المحرم
 يشترى الجارية ويبيع قال نعم واطلاق النكاح المذكور وكذا كلام الاصحاب في هذا الباب فيبني على عدم الفرق في شرأوا الا ما يعين في عقد
 بذلك النكاح والشرع هو كذا وان حوت للبيا شرع وقال شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه في ذلك فلو قصد البيا شرع عند عقد الشرع في حال

الأحرام حرم وهل يخل الشراء فيه جرم من شأنه النقيض ولا يوجب التحريم لأنه عطف لا عبادة وقال بطله الشهدا السنداء بعد غلظ ذلك عنه
فك لا يوجب عدم البطلان بل الظاهر عدم تحريم الشراء أصلاً انتهى فثبت أنها غير منصوصة ولا علمية في المحرم أعني الباشرة فلا يكون
محرمة ما استلزمها الصيغة كما هو واضح انتهى فوجب الثالث الظاهر أنه لا خلاف في أن الشك في أن منى التزويج جماعه وقوع العقد
في حال الأحرام وإن دخل بها وهو جاهل بثبوتها لله ربنا استحل من فرجها وقوف بينهما مؤبداً مع العلم ومع الجهل الخان يحصل
للأحلال كما تقدم وأما الأشكال فيها أنا خلفنا وأدعى أحدهما أنه رفع العقد في حال الأحرام وانكح الآخر فادعى وقوعه في حال الأحلام
حلان فحكم الأكثر من الأصحاب بقرينة قول مدعي الخصم بمنه بكفى وقوعه في حال الأحلام احتجوا على ذلك بوجوب
أحدهما حل فقال المسلمون على الصحيح وثانها اتفاقاً على حصول أركان العقد واختلافاً في أمر ثالثه على ذلك هو وقوعه في حال
الأحرام والأصل عدمه وأورد على الأول أولاً أنهم يثبتون دليل واضح على أن كل فعل صلب عن المسلم لا بد من جملة على الصحيح بمعنى
استنباع الآثار الشرعية نعم هو من المفاد أن الشائع بين الفقهاء والدائرة على السننهم فإن كانت هذه المفاد إجماعية فذلك لا يظن
فيها مجال قول يمكن الاستدلال على ذلك بالحدس المشهور أحل أخاك المؤمن على سبعين محلاً من الخير الحديث مؤلفهم عليه السلام
كتب محمد بن بصرى عن أبيه ما رواه في الكافي عن الحسن بن الحسن عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين في كلام له وضع امرأته على
أخيه حتى يابنك منه لا تظن بكلمة خرجت من أخيك مؤلفاً منجداً في الخير محلاً ونحو ذلك من الأخبار الدالة على حسن الظن بالمؤمن
وثانياً أن هذا التوجيه إنما يتم إذا كان المدعى لو وقع العقد في حال الأحرام غالياً بئس ذلك أما مع أصرائها بالجهل فلا وجه للحل
على الصحيح على الثاني أن كلاهما يدعى حقاً فائداً على أن كان العقد ينكح الآخر فجميع أحدهما على الآخر يحتاج إلى ترجيح
أنه لو كان المدعى لو وقع العقد في حال الأحرام هو التزوج والنكح الأسوة فإن كان التزويج بعد الدخول وجب التزويج بجمعة فلا وأحداً
وإن كان قبل الدخول فقبل بنصف المهر بذلك نقل عن الشيخ رحمه الله تعالى من خبر لا صراحة بما يمنع من الوطئ فإنه ينع ولو قبل لها
المهر كله لكان حتماً واستحس في ذلك قال أبو بصير بالعقد ونصفه بالمفارقة قبل الدخول على خلاف الأصل فيبصر منه على موضع نقل
والوفاء وهو الطلاق فلا يلحق به ما اشبهه لطلان الباس ثم قال وقد قطع الأصحاب بأن مقتضى قول مدعي الخصم بمنه اتفاقاً
هو التزويج وهو الطلاق ولا يلحق به ما اشبهه لطلان الباس ثم قال وقد قطع الأصحاب بأن مقتضى قول مدعي الخصم بمنه اتفاقاً هو
يجب الظاهر ولا فيجب على كل واحد منهما فيما بينه وبين الله بقوله فعل ما هو حكمه في نفس الأمر فإن كان المدعى للصحة هو التزوج
ثبت النكاح ظاهراً وحرم عليه التزويج باختمها وجب عليه نفقتها والمبيت عندها ويجب عليها فيما بينه وبين الله نعم أن يحمل بما
علم أنه الحق يجب ألا مكان لو بالهرج استدار الفراق مع كذبه وليس لها الطالبة بشيء من حقوق التزويج ولا بالمهر قبل الدخول
أما بعد فطالب بأقل الأمرين من التزويج كماله مع جهلها وإن كان المدعى للصحة هو الدخول انعكس الأحكام الأحكام المذكورة
فإنها المطالبة بالنفقة والمهر وسائر حقوق التزويج بعينه ولا الأفعال الموقوفة على أذنه بدو أذنه ونقض شجاعتها الشهدا الثاني على
أنه يجوز له بحسب ظاهر التزويج باختمها وتماشه بخون ذلك من لو أنم الفتا لا نها كما لا يجنبه بحسب عواذ ثم قال قدس سره وأما
جفتنا بين هذه الأحكام الشنا منه مع أن اجتماعها في الواقع يمنع جمعا بين التحسين المبين على المضائق المحضه ومجلا في كل سبب
بمنضمه أقول المسئلة وإن كانتا غير من النقص الذات ما ذكر من هذه الأحكام هو المطالبين للفوائد الأصول الشرعية والله خير
بعض الأصحاب الأخبار التي لا يحضر في الآن موضعها والله العالم **الفصل الثاني في الكفارة** وفيه مسائل الأولى من جملة أسئلة
مبلاً أو دبراً محرماً يتج أو غيره واجباً أو مندوباً عاماً أو خاصاً بالتحريم قبل الشرف سد ثجته وعليه إماماً ومبذرة بدنة والتج من قابل والأمران
إذا بلغا الموضع المذكور ففعل فيه الخطيئة بمضاجعة ثالث إلى أن يفرغ وتقبل هذه الجملة يوجب في مواضع الأول خلاف بين الأصحاب
في أن الجماع في الزوج في الصور المذكورة مع العلم والحمد واجب لفتا إجماعاً وأما من البذرة من قابل بذلك عليه مضاعفاً إلى الاقتان وتلك
منها ما وقع الشبهة في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت أبا عبد الله عن رجل عجز عن رجل عجزه ففعل ما هله قال أو كان جاهلاً فليس
عليه شيء وإن لم يكن جاهلاً فإن عليه أن يكون بدنة ومفرق بينهما حتى يفرض المثلث فيرجع إلى المكان الذي أحاطا به ما أحاطا
وعليه إجماع من قابل وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن بن علي بن محبوب عن رجل قال سألت أبا عبد الله عن رجل عجزه ففعل ما هله فقال
جاهل أو عالماً من ذلك جفت على الوجهين جميعاً فلا نكاحاً جاهلاً من استغفر ربها ومضاجعة على تحفظها وليس عليها شيء وإن كان جاهلاً

فصل في حفظ المهر قبل الدخول وما كانا عالماً بالإنكاح وبالقربان ويدل عليه عموم الأخبار والفقهاء في الدالة على بطلان النكاح في حال الأحرام

فصل في حال التزويج

والصحيح أن النكاح لا يثبت إلا بالهرج

في الكافي عن أبي الحسن بن محمد بن عيسى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الجلال شاه والقبيل والقبيل بقره والقبيل بقره
 حيث يمكن أن يكون خبر الجمع بين هذه الرواية ورواية زرارة رجل القضاة في هذه الرواية على الجواز الذي هو عبارة عن حصول التفسير فيها
 لا البطالان بالكلية ومثل هذا الجواز شائع في الاستعمال وسبب في باب الطوائف في حديث حماد بن أبيان منهم جامع بعد أن طاف ثلثة
 اشواط قال فلما فسد خبره وعليه بدنه مع الاتفاق على صحة الخبر في الصورة المذكورة ونحوه في الأخبار غير منقولة عما إذا كان من أسند
 اليه في رد حسنة زرارة هو مجرد الاحتمال مع اعتراف سبعة نظائر لمؤلفهم إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال فهو كلام نحوي في خطاب جلد
 خارج عن جادة التحقيق فاش من الوقوع في عيج المصنوع لست سحرها إذا كان مجرد الاحتمال بطل الاستدلال فبأنه دليل في يومهم
 التحجج على خصماتهم في العامة ونحوهم في الأصول واصحاب الملل والآداب لما يبدونه من التاويلات والاحتمالات في أدلتهم فإن بعد إذا
 لا لفظ الأول وهو بطل الاحتمال ولا تحجج الأول والمنابع فيها محال لمؤلفهم ما ذكره لاستدلالهم بباب الاستدلال في جميع هذه المقامات بل
 التحجج بان الاستدلال كمنى على انظار من اللفظ والمنابع الى الغرض ولا يجوز ان كتاب خلافا لظاهر الذي هو الاحتمال الذي في مقام
 اختلافنا الأول وضرورة الجمع مع ترجيح أحد التفسيرين في تركب في الآثار الثابتة بل يرجع اليه والامر هنا للبرهان لا بالجملة فان ما ذكره
 فليس من خارج من جادة التحقيق بعيد سمعوا في هذه العوالم المتقدمة في الخبر لذلك السند وفي كتابه خلف السند وشبهه لو
 كانت مقبلة بذلك السند في المصدر إذا تحلل ثم قدر على الجمع لسنة كما سباني في تحفيظ الفوائد الله تعالى في محله الثالث اطلاق
 التصور وكلام الاصحاب ينضج قلم الفرق في الموطأ بين الترخية والتأخير والمنع بها والامنه ولا بين الوطى في القبل والقبيل وقوله
 صحح جملة من ما أخرنا من آما الأول فلا تنال الحكم في أكثر الأخبار المتقدمة رفع معلقا على وطى اهله وهو شامل لكل من هذه الآثار
 الثلاثة الا انه عندك لا يتبع من نوع اشكال ونوقف لأن جملة من الأخبار المتقدمة اشتملت على لفظ امره من اظهره بعد ذلك هذا
 اللفظ على الامنه وصار اللفظ الاهل اتفاقا عليها لا يتبع من البعد سببا مع ما فتر في خبر موضع من ان الاحكام انما تحمل على ما هو
 الفرع الشائع الغالب المتكثرو هو الذي يبادر اليه الاطلاق ولا بين ان الفرع الشائع الغالب انما هو الترخية والتأخير وكيف كان
 فالأخبار ط ينضج الوقوف على ما ذكره نور الله تعالى من امهاتهم واعلاما معا عدم واقعا الثاني فلا تنال الحكم في الأخبار ترتب على الواقعة
 فهو هنا لكل من القبل لما روي في التبراة احد الما بين نقل عن الشيخ في ط انه اوجب بالوطى في التبر البديرة دون الاعادة وعبارته
 التي فعلها في لفت لا شاعدا على ذلك ترفس من قال في التها برة على ما نقله في لفت ان كان جامع من الفرع قبل الوقوف كان عليه
 بدنه والجمع من بل وان كان جامع فيما دون الفرع كان عليه بدنه دون الجمع من بل واطلق في ط وان جامع المراء في الفرع فبلا
 كان او بدنه قبل الوقوف بالمسعر غاملا سواء كان قبل الوقوف بعرضه او بوجه فسد حجة وجب له فيه المصحة والجمع من بل وبدنه وان
 كان الجماع فيما دون الفرع كان عليه بدنه لا غير عبارة هذه صريحه في جعل التبر من الفرع وقال في الخلاف اذا علم في الفرع عند
 حجة ركن ما بينا دونهم يستلزم انزل ثم قال من اصحابنا من قال ان بان البهيمه واللواط بالترحال النساء بانها في دبرها كل ذلك
 بحلوله في الترخية وبه قال الشافعي ومنهم من قال لا ينقل الفساد الا بالوطى في القبل من المراء واستدل على الأول بالأخبار وعلى الثاني
 بالبراهين وقال ابن التبراج اذا جامع في الفرع او فيما دونه متعمدا قبل الوقوف بالمرافعة منه حجة قال في لفت بعد نقل ذلك عنه فان جعل
 الفرع عبارة عن القبل وما دونه عبارة عن التبر صحح كلامه والا فلا ثم قال ابن ابي عمير فضل الشئ في ط وباني علمنا انما اطلقوا كالشئ
 في التها برة ثم قال والاعراب عندك لا فرق بين القبل والتبر سواء كان باسراف او بخلام لنا انه هناك محرم عليه ومثلا للقبل في الاحكام نسبوا به
 في الانساق ولا تفرق بين القبل والتبر براهينهم ولا انه مصلد عليه انه واقع وغشيه امره مثبت فيه الحكم ولأن الأحاديث معلقة عليه ثم قال
 احتج الآخرون بما رواه معاوية بن عمار في الصحيح قال سالت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على اهله فيما دون الفرع قال عليه بدنه
 وليس عليه الترخية من بل ثم اجاب باننا نقول بموجبه صريح لانه ما خوذ من الانفرج وهو متحقق فيه انه في أول الانساق ظاهر لفظ الوقوع
 في الترويات المتقدمة مشاف على القبل والتبر في الكلام في هذه الرواية من حيث تضمنها للوقوف على اهله فيما دون الفرع فترها يوم
 منها اختصاص الفرع بالقبل كما هو القول في المسئلة فيمكن ان يخص بها اطلاق الترويات المتقدمة ومنها ابداء بعض الاخبار للمسلم
 في ما يغفل الجارية في مسئلة الجماع في التبر والجوار عن ذلك ان يقال المفهوم من كلام اهل اللغة ان الفرع يطلق على الموضعين لا
 اختصاصا من له بالقبل قال ابن الاثير في النهاية في حديث ابن جعفر الانصاري فلان ما بين من يحججه فزوجي كجج فزوج وهو ما بين

الرجلين فقال الفرس **مكح** ملا فخرج فزجرا اذا عكس واسرع وبه سقى فخرج الاسراء والرجل لانهما بين الرجلين انتهى فان في الفاموس
والنبيج العود وقال القوي في كتاب المعجبا المهور الفرج من الاضخان القبل والذبر كان كل واحد منهما منبج اي منفج واكثر استعماله في
العرف في القبل وقد ورد في حديث الاستبراء اللهم **حقه** حجي حح فوجب حمل **الحق** القبحا المذمومة على الوقوع فيها عند القبل والذبر
المذموم مثل ان يكون بين الرجلين من دون ابواب والتفخذ للمراء كما جبر الله قوله في صحيفه معاوية بن عمار الاخرى وساله عن الحريم
بفتح على اهل قال ان كان القبح اليها فعليه بدنة الحديث وقد تقدم يعني جامع او لحي في قبل او ذبر وان لم يكن فيه بدنة فعليه بكس
مع الانزال وطلعا كما تجا بانه اشياء الله نعم في الكلام فيما عدا المراء من الخلام والنزنا وظاهر كلامه هنا وكذا في المتن انه قد
قاده الحق بولي الترخيه التزنا والخلام وعمله بما ذكره هنا وبصرح من انبعا والنظر فيه حال وان كان الاخطا فيما ذكره الترخ
اطلاق الاخبار المتقدمة شامل لما كان الحق واجبا او مندوبا عن نفسه او غيره لان المندوب بالتخول فيه بصبر واجبا وبذلك صرح جملة
من الاخبار الاخطاب من بل صرح السيد المرتضى بقوله الانجاع عليه حيث قال في المسائل الرتبة على ما نقله في ثلث اعلم انه لا خلاف
بين الامامية في ان الجامع ببل الوقوف بعرفة او بالمسعى الحرام يجب عليه مع الكفارة فضاء هذه الحجة نفلا كانت او فرضا انتهى واما
بالنسبة على ما اذا كانت الحجرة من غير فقد تقدم ذكره في حجة النبابة الشاه للشهيد من الاخطاب ان الجامع مفدا اذا وضع ببل الوقوف
بالمسعى وانه كان المحفوظ للوقوف بعرفة او ببله ونسبه في ثلث الى الشيخ علي بن بابويه في الفقه قال رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه
وهو قول ابن الجندب وابن حمزة وابن دبري ثم نقل عن الشيخ العبد انه اذا جامع ببل الوقوف بعرفة فكفارة بدنة وليس عليه الحج مقابلا
وهو قول سائر واستغفر الله وان جامع بعد ظهر وقوفه بعرفة فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل وهو قول سائر والى الصالح للشيخ
المرتضى قوله ان احدهما هذا ذكره في الجمل والثاني كالاول ذكره في الانصاف ثم نقل عنه في الانصاف بما هذه صوته من انفرج ث به
الامامية القول بان من طاعا ملا في الفرج ببل الوقوف بالمسعى فعليه بدنة والحج من قابل ويجري عندهم مجرى من طاعا ببل الوقوف
بعرفة وقال في المسائل الرتبة على ان لا خلاف بين الامامية في ان الجامع العبارة التي تقدمت في الحل على القول المشهور بما تقدم من
مسئلة الصدوق فممن لا يحضره الفقيه عن الصادق عليه السلام وصححه معاوية بن عمار التي بعدها المرفوعة في باب وفي الكافي نحوها و
نقل في ثلث عن الشيخ العبد انه اخبرني عمار بن محمد انه قال الحج عرفة ثم اجاب عن رايه بان محمول على ان معظم الاصحاب الحج عرفة ثم قال
وهذا بعد تسليم الحديث وبالحكمة فان القول المذكور ضعيف دليله غير ثابت مع ثبوته فهو غير ظاهر في الدعوى فلا يعارض الخبرين
التي يحكيها في الحكم المذكور الشاخص ظاهر جملة من الاخبار المتقدمة وصريح بعضها وجوب التفرق بينهما ونقل في المدارك انه جمع
عليه بين الاخطاب في حجة القضاء وحمل خلاف في الحجارة الاولى في ظاهر ثلث ان التفرق مطلقا محل خلاف كما قال قال الشيخ في الخلاف
اذا وجب عليهما الحج في المستقبل فاذا بلغا الى النوضع الذي وافقاه ففرق بينهما واختلف اصحاب الشافعية هل هي واجبة ولم ينص الشيخ هنا
على احدهما في التمهيد وينبغي لها ان يفترقا وليس صريحنا في احدهما اذا لم يستعمل كثير منهما وتدخل شينها على بن بابويه على وجوبه فقال
ويجب ان يفترق بينك وبين اهلك هكذا قال ابنه في الفقه ومن لا يحضره الفقيه وهو الظاهر من كلام ابن الجندب والروايات المذكورة
بالفرق فان ثلث الامر للوجوب كان اجبا والا فلا انتهى قول ظاهر كلامه هنا الرتبة في الحكم بالوجوب والوقوف فيه لا وجه له بعد اعترافه
بدلالة الروايات على التام مع نصهم في الاصول بان الامر حجة في الوجوب وما نقله عن الشيخ علي بن بابويه وابنه في كتابيه فهو وقاية كتاب
الفقه الرشي والمقتل وبالحكمة فان الروايات المذكورة مع كثرتها قد انقضت على التفرق منها ما هو بلفظ الامر وان كان بالحكمة الفضيلة و
عبارة كتاب الفقه صريح في الوجوب فلا مجال للتوقف فيه وقد قطع في المتن بالوجوب من غير نقل خلاف الامور والظاهر ان الحكم
بالوجوب هو اللام او ناسبه الذي يجب بالناسك هو المعول عليه في الصلوات الاولى لم اقف على من تعرض لبيان ذلك من الاخطاب
رضوان الله عليهم في الكلام هنا في التفرق هل هو في مجموع الحجتين او حجة القضاء خاصة وبيان غاية التفرق فنقل في ثلث عن
الشيخ انه حكم بالتفرق في حجة القضاء مدة بلغا ثلثهما على المشك فاذا قضيا المناسك سقط هذا الحكم قال وقال شيخنا علي بن ابي
وبجبان بنون بينك وبين اهلك حتى يفضي المناسك ثم يجتمعان فاذا حججا من قابل وبلغا الموضع الذي كان ما كان ففرق بينهما حتى
يفضي المناسك ثم يجتمعان ووجب التفرق في الحجتين معا وقال ابن الجندب ويفترق بينهما ان كانا في حجة او امرة الى ان يرجعا الى المكان
الذي مضى عليهما منه من الطريقين هما في جميع ذلك مستطاع من الجماع وان كانا في حلالا فاذا رجعا اليه جاز لهما ذلك فاذا حججا

قالا

فابلا فبلغنا ذلك المكان فترق بينهما ولم يجتمعا حتى يبلغ الموضع فخله فاثبت الثغرين في الجدران معا وبعد فضاء اتجه الفاسد الى ان
يبلغ في الرجوع الى مكان الخطيئة انتهى كلامه زيد فضله اقول لا ريب ان خواهر الانبياء المتقدمة ذلة على وجوب الثغرين في
الجدران معا ومنها كلامه في كتاب الفقه الرضوي وهو من نفعه في لف عن الشيخ على بن بابويه ومنه يعلم ان مسنده في الحكم المذكور
لا ما هو في كفتين ان مسنده رواه على بن ابي حمزة المتقدمة وان كان ذلك على ذلك نفل هذه العبارة ايضا الصديق في الثغرين
ابن في سائر البه في باب ما يجب على الحرم اجنابه من الترتيب والفسوق والجدال في الحج وظاهر كلامه في كتاب الفقهان فانه الثغرين
في الحج الاول بعد موافقة الخطيئة وظاهر رواه على بن حمزة في الحج الثاني من ذلك المكان الى ان يحل من جميع
محرمات الحج والفرار من جميع الناس كذا الاحلال من الحج الثاني ويجوز الاحلال على بلوغ الهك محله كما في ظاهر
صحة زيارته او حسنة الى الحج الاول وجوب الثغرين من المكان الذي احداثه الا انه لم يذكر غايته وفي الحج الثاني من بلوغ
المكان الذي احداثه الى ان يفضي الناسك برجعا الى ذلك المكان الواجب على السراية على ما قدمناه من الروايات بين الاولين
مستفيدا طلاقا في الحج الاول بما تقدم من فضاء الناسك محل الرجوع في الحج الثاني الى ذلك المكان بعد فضاء
السك على الاستحباب كما صرح به بعض الأصحاب اما صحة معاينه بن حمار الاول فقد تضمنت ان لم يكن فان عليه ان يشق بينه
وبين بينهما حتى يفضي الناسك برجعا الى المكان الذي احداثه ما احاطا بظاهرها ان ذلك في الحج الاول ولم يضر الحج
الثاني ومثلها في ذلك صحة سليمان بن خالد في الترتيب وظاهر كلام ابن الجندب المتقدم فله ان يوجب الثغرين في الحج الاول من مكان
الخطيئة الى ان يرجع الى الله وهذه نصل لان تكون مستدلة الا بصحة معاينه بن حمار الثاني فانها اما اشتملت على الحج الثاني
اشتملت على الحج الاول الا انه جعل غايته الثغرين فيها بلوغ الهك محله ومثله في صحة الخبر من الروايات المتقدمة السابقة ولعل طريق
الجمع بينها حل سلك هذه الغايات على مراتب الفضل والاستحباب فغايتها الاولى بلوغ الهك محله وافضل منه فضاء جميع الناسك و
افضل الجمع الرجوع الى موضع الخطيئة ثم ان عتق في المقام اشكالا لم افعل على من سبته ولا سبته عليه وهو ان جعل الغاية في جملة
من هذه الاجناب فضاء الناسك الرجوع الى موضع الخطيئة اما لو كان الحج من مكة كما في حج التمتع وبعض اقسام افراد فانه
لا بد في الرجوع بعد الحج من المرور على ذلك المكان ان تلك الطريق اما لو كان الحج من مكة كما في حج التمتع وبعض اقسام افراد فانه
هكذا ذلك بانه بعد الفراغ من الناسك ليرجع الى ذلك الموضع لا مرور عليه لانه بعد فراغه من جميع الناسك بوجه بلادة
الخطيئة اما وقع في سفره الى عمره فكيف يتم ما اطلق في تلك الاجناب من ان غاية الافراد فضاء جميع الناسك الرجوع الى ذلك الموضع
فوائد الاول في الفاضل الخراساني في الذخيرة واعلم ان فضل الصديق عن والده فان خذنا على طريق غير ذلك كما اخذنا من المقام اول
لم يفرق بينهما وبعضهم افق جاعل من الاجناب كالفاضل والشهد وغيرهم وهو متجه للاصل السالم من المعارض واحتمل الشيخ الشهيد الثاني
وجوب الثغرين من الطريقين وهو ضعيف انتهى اقول ما نفعه الصديق عن والده ما هو كما عرفت من عبارة كتاب الفقه المتقدمة وهي مسند
هذا الحكم لم يوجب شي من اجناب المسئلة الا في الكتاب المذكور وكذا في رواية الشراير لكن باعينا الغاية لا الا بداءة بحيث انهما
ان جفا في تلك الطريق فغايتها الثغرين هو ذلك المكان ان جفا في غير مكان غايته الثغرين فضاء الناسك صفة الثانية كصفي الثغرين
الما توبه في هذه الاجناب هو ان لا يجتمعا في مكان احدا الا في مكان ثالث كما روى في الكافي في الصحيح والحسن الى ان يان فضاء احدا
فال كنه لا يفرق بينهما اي لا يخلوان يكون معهما ثالث وجملة ويكون بينا الجملة الاولى في ترك الشيخ في سبج الصحيح عن امان فضاء
ابن جعفر واجد عليه عليهما السلام قال الحرم اذا وقع على اهله يفرق بينهما يعني بذلك لا يخلوان وان يكون معهما ثالث واعتبر الاجناب
في الثاني ان يكون متبعا لان وجوب التميز كعدمه وهو جليل لا يتم المبادر من العبارة المذكورة بغيره المقام الثالث لو لم يفرق بينهما
او جازا فلا يفرق الاجناب المتقدمة بانه لا يثنى عليه والظاهر انه لا خلاف فيه عندنا ونقل الخلاف فيه في المتن عن مالك ابي
حنيفة واحمد والشافعي في القديم فانهم امتدوا به الحج ووجوب البدية وانما نازت والظاهر ان مثلها ما لو اكره على الجماع كما ذكره
العلامة في المتن ظاهرها انه فيه اجماع على الحد رفع عن امي ولان الاكله برفع في قول الراي لو اكرهها فكلها فكذلك لو اكره
انها السابح حكم المراء فذكر حكم الرجل من المصنف في الحج وفضائه وجوب البدية متى طأ وعته وبذل على ذلك صحة سليمان
بن خالد في صحة معاينه المتقدمة مانع رواه على بن ابي حمزة وما رواه الشيخ في سب من خالد الا انه قال حجته جاعل من اصحابنا

في بعض النسخ ان يخلو من حرمها ولا في الحج الثانية بعد الاولى
والظاهر ان كلاهما في
من الاحلال والرجوع
ان لم يكن جميعا
محرمات الاحلال
وقضاء جميع
الناسك كما تقدم
في الروايات

طواف

فاحكام النشأ والاحرام

لحوائف النشأ وأما الكلام في هذين البابين فان النصوص خالصة من البقرة والنشأ من جهة كونها بدلا وأما الموجب في وانه موقوف
 قمار جوده طلقا وفي وانه النشأ من جهة كونها بدلا وأما الموجب في وانه موقوف
 الموجب في كلامهم ان النشأ مرتبة على العجز عن البقرة كما ان البقرة مرتبة على البدنة وللمن هنا خبر بين النشأ والبقرة وما ذكره اولى انتهى
 اقول لا ريب ان مسند الاصحاب في الحكم المذكور هو ما روى الصدوق في الفقه عن خال الديباج القلا فيقول سئل ابا عبد الله ع عن رجل
 اتى اهله وعليه طواف النشأ فقال عليه بدنة ثم جاءوا فوسلوا له عنها قال عليه بقر ثم جاءوا فوسلوا له عنها فقال نشأ فقلت بعد ما نأوا
 اصلحت الله ثم كيف قلت عليه بدنة فقال ان مؤثر عليك بدنة وعلى الوسط بقر وعلى البقرة نشأ وحيث ان النشأ من جهة كونها بدلا
 صاحب الخبر حيث افترضا جاك كما هو عادة غالب النام بفوق على السراية المذكورة وفوق فيما ذكره الا انه قد تقدم نقل صاحب
 الكافي انه قال بعد نقل رواية علي بن ابي حمزة المتقدمة في الوضوح الاول المتقدمة الموجب البدنة على الجامع ما صوته وفي رواية اخرى فان لم
 يبدل على البدنة فاطعام شين مسكنا لكل مسكين مد فان لم يبدل فصبا ثمانية عشر يوما وعليها ايضا كمثلها ان لم يكن استكدها والكا
 اختصا هذا الحكم ببدنة الجامع قبل الموقوفين بغير الاشكال انما في انه قد تقدم في هذا الفصل الاول من هذا الصنف بعد نقل صاحب
 علي بن جعفر عن اخيه محمد عليه السلام في نفسه الا انه فلا ريب لا فسوف لا جدال في الحج فاله والشرع الجامع الى ان قال من رقت فعليه بدنة
 بغيرها وان لم يجد نشأ الحديث وبذلك يعلم الاشكال في العام ولم اقف في كلام احد من الاصحاب في معنى من النشأ لذكر البدنة
 الواجب بالجامع قبل المشرع فعندنا والذي ففت عليه في الاخبار مسئلة ككلمة الكلبى الدالة على الاطعام كما عرفت وصححه علي بن
 جعفر المذكورة الدالة على النشأ والجمع بالخبر بينهما ممكن وقد في الكافي عن ابي خالد العام ط قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل وقع على
 امراته يوم التخرقيل ان يزوج قال ان كان مع عليها شهوة فعليه بدنة وان كان غير ذلك فبقره فقلت او نشأ قال او نشأ ولم اقف على فائل يجهلون
 هذا التفصيل والعلامة في المتن بعد ان ذكر هذا الحكم موزله دليلا لاحسن معانيه في تارة وصححه البعض المشار اليها في كلام المسالك و
 رواية العام المذكورة ولم يغيره لنقل رواية خال الديباج القلا من هذا مما يؤيد ما صاحبنا اليه الماخرون من انكار النشأ المسئلة حيث ان
 هذا الكلام من متقدمهم من مثل العلامة وشيخه والحيات ان نقل ايضا في جملة ذلك ما رواه ابن بابويه عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع
 عن رجل وقع امراته وهو محرم قال عليه جرد كوتا فقال لا بعدد قال بينه واصحابه ان يحكموا له ولا يمسكوا حجة وهذه الرواية كما تقدم
 ترى انما تلك على خلاف موضع المسئلة من الانتقال الى البقرة ثم النشأ حيث ان ظاهر الخبر بين البدنة وان عجز فبقر في خصوصها ولو بالاستئذان
 بالناس الحاضر عشرها الشئ والعجز عن البدنة الواجب بالاشارة فعليه بقره فان عجز فبقره شياء فان عجز فبقره البدنة بداهم نصف في الاطعام
 ويصدق به فان عجز ضام عن كل مد يوما كذا في قوله عنه في المتن والردون ونقل عنه في المتن انه قال بعد ذلك في احتياجا من قال هو خير
 ونقل ايضا عن ابن بابويه انه قال من وجب عليه بدنة في كفارة فلم يجد لها فعليه سبع شياه وان لم يبدل ضام ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله وفي
 من انه قال في باب روى اطعام شين مسكنا لكل مسكين مد فان عجز ضام ثمانية عشر يوما ذكره في الترجل الملاحق القول الظاهر ان هذه الرواية
 التي تقدم عن الكافي نقلها بعد نقله رواية ابي حمزة المتقدمة بجميع ذلك الوضوح الاول وقد تقدم في ما يوفى هذا الموضع انما ونقل في المتن
 عن الشيخ ان انه استدلى على ما قلنا نقله عنه باجماع العرفه وانما هم وطرفه الاخبار وظاهر في المتن القول بما ذكره الشيخ من الترتيب في
 البدنة وما بعد ما من البقرة ثم النشأ الشجرة ثم الصلوة ثم الصوم وفي من انشأ على نقل النظم المذكور في قول الذي ففت عليه من الاخبار
 المتعلقة بهذه المسئلة هو ما روى المشايخ الثلاثة من جاز عن ابي عبد الله ع في رجل يكون عليه بدنة واجب في قتله قال اذ لم يجد بدنة
 فبقره شياء فان لم يبدل ضام ثمانية عشر يوما واذ في البقرة بمكة او غيره والظاهر ان هذه الرواية هي مسند الصدوق فيما نقل عنه الا انها
 ظاهرة في كون النشأ من البدنة التي هي كذا في النشأ فله وهو اخير من الكفان فلا يمسك حجة فيما ادعاها هذا الشيخ في بيان نعم هي
 ظاهرة في البدنة التي هي كذا في النشأ فله وهو اخير من الكفان فلا يمسك حجة فيما ادعاها هذا الشيخ في بيان نعم هي
 قوله فائول بها شافط في كلا الموضعين ما روى الشيخ في كتابه من الاشارة من عبد الله ع بالحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى
 بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الرقت والفسوق الجدل ما هو فقلت مثله نال الرقت بجماع النشأ والفسوق الكذب الماخو والجدال
 لا يحكمون للرجل الا حقه لا والله وبلى والله من رقت فعليه بدنة بغيرها فليجد نشأ وكان الجدال والفسوق هي بصدف به اذا
 فعله وهو محرم ودعا علي بن جعفر في كتابه به مثله ولا يعرف به فائلا من الاصحاب اما ما ذكره الشيخ في قوله فليجد نشأ فليجد نشأ فليجد نشأ

ووجه بقره والنشأ على القول المذكور انما يفتقر به من الجامع قبل الموقوفين

فلو علم ان الجماع قبل طواف النساء جوب للبدن اما لو طاف منه اشواطاً من كل منتهى فلا كان وان كانت ثلثة فادون جوب الكفار
 وفي الاربعة فلو ان تفصيل هذه الجملة ان وجوب الكفار في الثلثة فادون تمام الاشكال من اجل ان جوب التمسك الثاني انتم لا خلاف في وجوب
 البدن لو كان التوافع قبل اربعة اشواط من طواف النساء وعلم الوجوب لو اكمل خمسة اشواط من كل منتهى انما الخلاف الاشكل فيما بينها فغير الشرح
 ان قال اذا طاف من طواف النساء شيئاً بعد فضاء ما سكت ثم جامع فان كان طواف منه اكثر من النصف بغيره بعد الشرح لم يدر منه
 الكفار وان كان اقل من النصف بغيره كان عليه الكفار واعاد الطواف ما لم يكن ادر من اربعة اعتباراً في طواف الطواف في البناء عليه فيصير
 واما سقوط الكفار فغير نظراً لان الجماع حاصل على ان من جامع قبل الطواف طواف النساء وجب عليه الكفار وهذا جامع قبل طواف
 النساء في الاخطاط ينقض ايجاب الكفار وظاهر كلام ابن ادر من اوجوب الكفار وان كان طواف خمسة هو خلاف الاجماع المتيقن
 في المسئلة كما قلنا في الاشارة اليه وبذلك انقضت صرح بنسخ التمسك الثاني في ذلك وقال في ذلك وما ذكره ابن ادر من وجوب الكفار قبل اكتمال
 الشرح لا يخلو من قوة وان كان اعتباراً بالنسبة لا يخلو من جحان عملاً بالتواضع بين المتقنين لا تنفك الكفار بذلك المطالبين بغيره الاصل
 والاجماع المفقول الذي نفت عليه من الاخبار ما رواه في الاسلام في الكافي والصدوق وغيره لا يخبره الفقيه في الصحيح ان حران بن ابي
 وهو مدح وحديثه عند اصحابه هذا الاصل لا يخرج من كونه في الحسن من ابي جعفر فان سئل من جعل كان عليه طواف النساء وحده وطواف
 خمسة اشواط ثم غمره بطه فحذف ان يبدى فخرج الى منزله فنقص ثم غشي جوارحه قال يغسل ثم يرجع فطوف بالبيت طوافين تمام ما كان
 قد طه عليه من طوافه وسبقه الله فلا يجرى في الكافي وان كان طواف طواف النساء طواف ثلثة اشواط ثم خرج فغشي فغسل فغسل فغسل
 وعليه بدنه ويغسل ثم يجرى طوافاً سبوعاً وظاهر ان المراد ما في الصحيح الكافي عن حصول ثم فيه اوافنا الطواف المراد بالتحطوف الطواف
 حياناً ولا استيعاباً في التجوز والتعبر عن التجزؤ ما سمع الكل وقال في الصحيح وعلى هذه الرواية يقول الشيخ رضوان الله تعالى عليه ثم قال قول الشيخ
 عندك هو المعتبر وعليه انما روي على الرواية بان الاصل بقاء البدن ولا يترسخ بخلافه النصف يكون ثلاثاً بالاكثركم حكم من اني بالجميع
 وروى عليه ان الرواية غير صحيحة انه على ذلك ما ذكره الشيخ من ان الاخبار في علم وجوب الكفار بخلافه النصف انما روي فيها على طواف
 الخمسة هذه ان ظاهر الحديث وهو في المنهى اعتباراً بالخمسة كما التمسك في الدور الظاهر ان مسند الشيخ هنا انما هو ما رواه في غير ذلك بخبره
 الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الرجل حتى طواف النساء قال لا زاد على النصف خرج ناساً من بطون عنه وله ان يرب النساء
 اذا زاد على النصف قال العلانية في المنهى بعد ايراد خبر حران وصفها بالخمسة ما صورته وهي انما تدل على سقوطها عن جامع فطواف خمسة
 اشواط فان اخرج بمفهوم فان طاف من ثلثة اشواط كان للسان ان يجمع بمفهوم الخمسة بالجملة فالتى تخار من لا كفاً عليه اذا طاف
 اشواطاً اما لو طاف اربعة اشواط فانه وان تجاوز النصف لكن الكفار يجب عليه عملاً بالانجاء الدالة على وجوب الكفار وعلى من جامع قبل
 طواف النساء ان هو ما يفي حق من طاف ببعضه الشامل من بها من خمسة اشواط اما ابن ادر من فانه اعتبر بخلافه النصف في طواف الطواف و
 البناء في سقوط الكفار وقال الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طواف النساء فان الكفار يجب عليه وهو متحقق في طواف دون الا
 شواط مع ان الاخطاط ينقض جوب الكفار فلا يعول على هذا الكلام مع رد الحديث الصحيح موافقة عمل الاخطاط عليه انتهى لقول
 يمكن ان يوافي منه اولاً بان ما ادعاه من مخالفة الخمسة بالكتابة وذلك ان الخمسة انما هي في كلام السائل لا في كلام الامام وحيث في
 السؤال عن حكمها اجاب فيها بما حاصل لا يفي عليه من كفارة ولا انشا وبها الحكم في المسئلة عند لا ينقض نفسه عما عداه وثانياً انما اخرج
 به من اطلاق الانجاء الدالة على وجوب الكفار على من جامع قبل طواف النساء فانه انما يدر المنشا الى الذم من تلك الانجاء انما هو من
 لم يدخل في الطواف بالكتابة ولم يأت في شيء من طواف الفضلاء والتعويل على ظاهر المصنوع بالكتابة بعد ان يكون المنشا الى
 الذم ببعض الانواع لا يخلو من اشكال كما اشرف اليه ^{مما} انتهى وهو جدير وثالثاً وخبر رواه حران بالكتابة هنا وفي لفت انما
 لا يوافق مصطلح الاخر فان الرجل لم يغسل يوفيه في شيء من كتب الرجال كما ذكره في ذلك حيث قال ان حران لم ينقض الاخطاط بوقوف
 ولا مدح بعينه وهذا موقوف كذا في ادر من في المسئلة كما قلنا فله عن افول المفهوم من الانجاء جلالة الرجل المذكور وعظم
 منزلته عند الامم عليهم السلام فلا الى ما ذكره قدس سره وقال في الخبر ولو لم يعلم لزوم الكفار بعد تجاوزه الثلثة لم يكن
 بعيداً عن المفهوم رواه حران مع اعتضاده بالاصل وعدم شمول ما قل على الكفار قبل طواف النساء لئلا يخلو كما بقاء ولست
 بتكلاً لا يخلو من اشكال انتهى هو جيد الا ان ينبر ان هذا المفهوم معارض بمفهوم رواه ابي بصير الذي قد عرفنا انها مسند الشيخ

وان كان المفهوم من الانجاء
 وان كان المفهوم من الانجاء

فان كان طواف من ثلثة اشواط

وبالجملة فالمسألة كما ذكره فليس يراد بحل اشكال الثالث عشر فذكر جملة من الاصحاب بان من جامع في احوام العمر قبل الستة فسدت
عمره وعليه البدن والفضاء وظاهر العلامة في المتن انه موضع وفاء ونفل في لغة الشيخ في رواية انه قال من جامع امره وهو
محمم بعمره قبل ان يفرغ من مناسكه فسد بطلت عمره وكان عليه بدنه والمقام بمكة الى الشهر الداخل الى ان يفرغ من مناسكه ثم يفرغ
ان شاء الله تعالى وعن ابن ابي عمير انه قال اذا جامع الرجل في عمره بعد ان طاف بها وسعى قبل ان يفرغ فعليه بدنه وعمره تامر قاتا
ان جامع في عمره قبل ان يطوف بها وسعى فلم اخط عن الامم فلو كانت اعرفكم ووفقت عند ذلك ردوا الامر اليهم وعن ابن
الصالح في الوكعي في احوام المنع قبل طوافها وسعيها فسد المنع وكما ربه بدنه قال في لغة بعد نفل هذه الاقوال والوجه ان جامع
قبل الستة في العمر فسد عمره سواء كانت عمره المنع او غيره وعليه بدنه والاشان بها اما كون الفضاء في الشهر الداخل فسادا
البحت انتهى اقوال والذين ثبت عليه من اخبار المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن يزيد بن معاوية النخعي قال سئل ابا عبد الله ع
عن رجل اهدى عمره مفردة فبغى اهله قبل ان يفرغ من طوافه وسعيه قال عليه بدنه فسادا وعمره وعليه ان يقيم الى الشهر الاخر فيخرج الى
بعض الواجب فيحرم بعمره وما رواه الصدوق في فقهه لا يحضر الفقيه الحسن بن علي بن محبوب عن سمع عن ابي عبد الله ع عن رجل
بعمره عمر مفردة ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغتسل اهله قبل ان يسعي بين الصفا والمروة قال فسادا وعمره وعليه بدنه
وعليه ان يقيم بمكة حتى يخرج الشهر الذي اهدى عمره فيه ثم يخرج الى الوفاء الذي في رسول الله صلى الله عليه وسلم فليحرم منه وعمره وقوله الكليني في
الكافي في طعن في الخبر في هذا تضعيف السند وهو ظاهر ايضا والظاهر من هذا الخبر ان هذا خبره عن الصادق وهو ظاهر
ايضا والظاهر ان منشا هذا الرواية المذكورة عن الكافي في كتابه رواية بطريق فيه كمال الا انه في كتابه لا يحضر الفقيه محمد بن
الانباري عن ابي جعفر عليه السلام ما رواه في الكليني في الصحيح عن ابي عبد الله ع عن رجل اهدى عمره مفردة وهو محرم قبل
ان يفرغ من طوافه وسعيه قال عليه بدنه فسادا وعمره وعليه ان يقيم شهر اخر فيخرج الى بعض الواجب فيحرم منه ثم يعبر هذه الرواية
كما ترى ظاهرة الدلالة فيما ذكره الشيخ من اختصاص الحكم المذكور بالعمر المفردة وظاهر كلام الاصحاب العموم لما لو كانت عمره منسقة او
مفردة بل صرح بذلك العلامة في لغة كما عرفه غيره ولم اقل له على دليل قال في لغة وفيما اشعره بحجته معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد
الله ع عن رجل فسد عمره ففقد على امره ولم يضره ان يخرج جزوا وقد خشي ان يكون لم يحرم ان كان عالما وان كان جاهلا فلا شيء عليه
فان اخوف من يظن انفسه الفاسد الى الحج بالوفاء بعد الستة وقبل التقصير بما افترضه من الفاسد بوضع ذلك قبل الستة انتهى فيه
محقق فامل فوامد لا ولي اعلم ان الشيخ واكثر الاصحاب ضم بقصر الحكم بوجوب امام العمر الفاسد كما صرحوا به في الحج وقطع العلامة
في عده الشهادتين بالوجوب مستند غير ظاهر فان اخبار المسألة المذكورة خالصة من بل ظاهرها العلم لنصرهما بنسب العمر لا بوجوب الحج
ايضا مع كونه فاسدا كما صرحوا به بوجوب انما هو الحكم بالفاسد انما وضع في كلامهم لا في الاخبار كما قدما الاشارة اليه بل ظاهرا لاخبارا وانما
هو صحيح بوجوب انما هو وما افترضه من الجماع من غير البدن والاعادة قابل للتأخير على تقدير القول بوجوب الاكمال فهل يجب اكمال
الحج كانت العمر الفاسد عمره منسقة حتى لو كان الوقت ساعا واثنا عشر ساعة والى الحج لم يكف جهنا واستوجه شهادتنا انما
وجوب اكمالهما فضا لهما ما بينهما من الارتباط وردة سبطه في لغة بانه ضعيف لا في الارتباط انما ثبت بين الصبيح منتهى الفاسد
وهو جسد الثالث لو كان الجماع في العمر بعد الستة قبل التقصير لم يفسد العمر وان جبت البدن وظاهر جملة من الاصحاب ثبوت هذا
الحكم لعمر المنع والمفردة والمروحة في الاخبار الاول منها صحيح معاوية بن عمار في نسخة الحلبي او حسنة قال سالت ابا عبد الله
ع عن رجل طاف بالبيت بالصفا والمروة وقد تمتع ثم عجل فبطل امره قبل ان يفرغ من راسه فقال عليه دم يهره ولان جامع فعليه
جزء او جزء الى غيره ذلك من الاخبار الاشارة الى الله تعالى في كتاب التقصير ولم ينف في شيء من الاخبار على مثل ذلك في العمر المفردة فما
ذكره رضوان الله عليهم من العموم لا اعرف له دليلا الترابية علم ان العلامة في المواعيد قال لوجامع في احوام العمر المفردة او المنسقة
بها على اشكال قبل الستة عاما عا لما بالتحريم بطلت عمره وجب اكمالها وفضاؤها وبدنه وظاهر هذه العبارة حصول الاشكال في
الحال وعمر المنع بالعمر المفردة في هذا الحكم ووجه ظاهرهما فضاء من الاخبار الدالة على ان هذا الحكم انما هو في العمر المفردة كما
ذكره الشيخ في هذا الحكم ووجه ظاهر المطلقا كما هو المشهور عندهم الا انه نقل عن الشيخ فخر الدين في شرحه على الكتاب في بيان الا
شكال انما هو في فساد الحج بعد فساد الفاسد فان منشا الاشكال دخول العمر في الحج من انفراد الحج بالاحرام ونسب ذلك الى

لا ينافي في وجوب الامام قلنا ان وصفي في الفاسد

بفضل

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ دُونَهُ وَتِلْكَ أَسْمَاءُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ خَلْقًا

في هاتر الأنياب بلنا ههنا في الحرام

في كتابه الفقهاء
في كتابه الفقهاء

في كتابه الفقهاء
في كتابه الفقهاء

بقضه علم انهم بين الذمة المذكورة والمطاعة وقد صرح العلامة وكثير من ما خرج عن رتبنا مع المطاعة وجوباً عاماً وقضاء كالتحرر وانما يجب على المؤمن في الفضا والقضاء والقيام بمؤنه لا سناد الفضا الى فعله ولا اعرف لهم دليل على ذلك الا القياس على التحريم كما تقدم ومعلوم بطلان وفقد قطع الشبهة الثانية بان مثل المولى الكفارة انما يثبت مع الاكراه انما المطاوعة تنقل الكفارة بالامره وقضو بدل البدر ثمانية عشر موعداً والكلام فيه كتابه واطلاق النص المذكور بالي ما ذكره ونفسه يحتاج الى دليل وليس فليس في هاتر الأنياب في المقام أحدهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل احرم نكاحاً من محرم من الوقت فحرمت لم يكن هو احرم نفسها بعد ما احرم قال بأسرها فتعطلت ثم تحرم ولا يثني عليه وحملها الشيخ على انها لم تكن ليت بعد ما يحل لها على اتمرها بالاحرام في وقت فدا حوت فبذلك قد ورد الصدوق عن هبة بن عبد الله عن ابي عبد الله في رجل كان مكرماً ولله فاحوت قبل سبها الله ان ينقض احرامها وبطأها مثل ان يحرم وظاهر انها احرمت بغير اذن سبها فلا اشكال فيه المسئلة التي بعد قد صرح بجملة من الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم بانهم لو عقد حرم او محل المحرم على امرأة فدخل الحرم بها فعلى كل واحد منهم كفارة واخر زاد بغير الدخول في المولم يدخل فانه ليس الا الاثم للاصل وعدم النص على ما سواه ولم اقف في هذه المسئلة الا على رواية سماعة وهي ما رواه الشيخ عنه في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفذ الرجل الحلال ان يزوج محرماً وهو يعلم انه لا يحل له فلت فان فعل بها المحرم قال ان كانا غائبين فانه على كل واحد منهما بدنة وعلى المرأة ان كانت محرمة بدنة وان لم تكن محرمة فلا شيء عليها الا ان تكون قد علمت ان الذي تزوجها محرم فان كانت علمت ثم تزوجت فعلها بدنة والرواية المذكورة نعمت ان العامة محل والاصحاب فطمو بموت الكفارة عليه محلاً او محرماً وان كان جازاً ذلك في المحرم عندهم بطريق الاولوية والاملا دليل في المقام من الخبر المذكور ومن العجيب افتاد حجاب الوسايل لهم في ذلك مع ما عرفت وهو من الحديثين الذين لا يتجاوزون في نواوهم الاختباء ونقص الرواية لزوم البدنة للمرأة المحللة مع العلم باحوام التزوج وبما في الشيخ وبما عن من الاصحاب في حقهم في سر لو عقد المحرم على امرأة فدخل فعلى كل واحد كفارة وان كان العامة محلاً ولو كانت المرأة محلة فلا شيء عليها انتهى وظاهر عدم الكفارة عليها علمت او لم تعلم وبغير طرح للرواية في المحكم العمل بها في الحكم الاخر والافرض ان ليس غيرها في المسئلة وهو محكم وظاهر المحقق الشيخ عليه السلام رحمه الله تعالى انما ثبت الافساد وجوب القضاء مع الاثم على الجماع هذا انما هو موثوق على ما هو المشهور في كلامهم من كان التزوي في هذا الكلام الحكم بالتزويج كما قلنا في الاشارة واما ما ذكر في ذلك من ان المطابق للاصل هو طراح الرواية المذكورة مطلقاً فنص الشيخ على ان روايتها وهو ما عرفت وافقه فلا يغوبل على روايتها فان الظاهر ان منشاء من حجاب البدنة على العامة محل والمرأة المحللة العامة كما نقصت الرواية وان منقص الاصول بزعمر ترتيب الاثم خاصة دون الكفارة والمشهور بين الاصحاب بالنسبة الى الاولين بترجم العلامة في جملة من كبر والشبهة في الدوس وغيرها هو وجوب البدنة ونسبة الحق في الشرائع الى الرواية المذكورة وفي المتن في جماعة فلو عندك في هذه الرواية توقف هو ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في ذلك بقا واما بالنسبة الى الثاني فكذلك ان وقد عرفت ما في كلام الدوس من الخلق في ذلك ونسب جماعة الى عدم وجوب شيء على المحل مطلقاً مع الاثم للاصل وضعف المسئلة او بسببه على الاستصحاب والتجسس ان الرواية لا مغاير في الاخبار في المقام فاطراحها بمجرد ذلك مشكل مع تسليم ما ذكره فيخصيص المقام ونفي الطلق شائع في الاحكام المسئلة الخاضعة للنظر فان كان النظر الى غيرها فامنى المشهور ان موثراً وان كان منصوصاً بغيره وان كان مضافاً له والمستند في ذلك ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل محرم نظر الى سائر امرأة فامنى قال ان كان موثراً فخلية بدنة وان كان سوطاً فعليه بدنة وان كان فقهراً فعليه شاة ثم قال اما لم اجل عليه هذا لانه امنى انما جعله عليه لانه نظر الى الاثمل ومنقص السبل المذكور وجوب الكفارة وان لم يكن لا اعلم به فاثمل عباراتهم كلها صريحة في التفتيد بالامانة وعن الصدوق في المفع انما يختبر بين الجور والبغاة في عجز شاة وبذلك عليه ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح قال سئل ابا جعفر عن رجل محرم نظر الى غيرها فامنى قال لم يجد فتاة وعرض الشيخ المسئلة مثل القول الاول الا ان زاد وان لم يجد شيئاً ما ذكرناه في الخال فعليه صبا ثم انما ثم اقف في الاختباء على دليل ولعله نظر الى ان اخفا يجب عليه الشاة وان صبا لثقلته اجمع فهو مع فعلها كما صرح به في هذا الحكم بغير المسئلة رواية ثالثة وهي ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح او محرم عن معاوية بن عمار في محرم نظر الى غيرها فامنى قال عليه دم لانه نظر الى

في حرمة استعمال الطبيب

والشيخ وشيخنا هـ انما يحرم ودواء الكلب في القيح او الحسن عن معاوية بن عمار مثله وعن ابن ابي عمير في القيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سالت عن التفاح والارزنج والبنون وما طاب به فقال عليك عن ثمة وبأكله ودواء الكلب في القيح عن علي بن مهزيار قال سالت ابن ابي عمير عن التفاح والارزنج والبنون ما طاب به قال عليك عن ثمة وبأكله ودواء في القيح مثله وزاد ولم يرد فيه شيئاً وفي الكلب عن معاوية بن عمار في الموتى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الحنا فقال ان المحرم لم يمسس بها ولا يمسس بها وما هو طيب ما يبرئ من وداء الصدق باسناد عن عبد الله بن سنان مثله ودواء الكلب في القيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا تشرب حنكاً وانما يحرم ولا شيئاً فيه زعفران ولا نطعم طعاماً فيه زعفران اقول ظاهر محرم فيها بن عمار جواز شتم نبات الضحى من الاشياء المذكورة وانما كان ستم طيباً وهو مؤبد لما ذكره الشيخ والعلامة فيما تقدم نقله عنهما من انه ليس بحرم ولا يتعلق بكفارة وظاهر محرمه ابن ابي عمير ومحمّد بن علي بن مهزيار ومؤيد بن عمار جواز اكل الفواكه كما صرح به الشيخان المتقدمان ظاهرهما دعوى الاجماع على انه ليس من الطب فيما اشعر كلام الشهيد في الذوق بالخلاف في الفواكه حيث قال اختلف في الفواكه ففي رواية ابن ابي عمير يحرم شتمها وكرمه الشيخ في طريقتي اكلها لو مضى على انفسه وظاهر الرد فيه وظاهر الحديث الشيخ يحرم في الوسائل بقوله جواز اكل الفواكه . . . بالخارج اليه وان تعبدك على انفسه والظاهر ان من شأنه ما يظهر من الشيخ في نيب من محرم شتم التفاح وانه اذا اكله عند الحاجة امسك على انفسه مستدلاً عليه برواية ابن ابي عمير واجاب عن روايته بما رواه عليه السلام باح اكله ولم يقل انه يجوز شتمه والخبر الاول مفضل فاحمل عليه اولى فيه ان السر في انفسه قد صرح بجواز اكل هذه الاشياء وما اشبهها مطلقاً فانفسه بالحاجة كما ادعاه صاحب الخوارزمي ليل ومثله فصار صريحاً بجواز اكله ما به طعام وليس طيباً مقتضاه عدم وجوب الاساك عن شتمه بعبثه بخبر اكله فان الطاهر من روايات الطب ترتب التحريم اكله وشيئاً على ما يدخل تحت الطب المحرم وانما ملان فان فكلنا حرم شتم اكله وبالعكس لا يخفى وبالحكمة فالحق هو ان كما ذكره الشيخ والعلامة وغيرها والمفهوم من محرم عبد الله بن سنان المتقدمه يحرم الرعيان مثلها صححه حرز الان في ثاني هذه . . . المسئلة وسأب في مجموع الكلام في المقام اخذ الله تعالى المسئلة الثانية اخذنا الاصحاحين فيما يحرم على المحرم من الطب فقل من الشيخ المبدع والصدق في الشيخ والسيد المرئى وايقظ الصلاح وسألا روي ادر من القول بالنهي لكل طيب هو المنقول عن الشيخ في ط والافضل صاحب قال ويحرم عليه الطب على اختلاف احواله وغلظنا خمسة جاس المسك العنبر والزعفران والورد وقال في النهاية لم يحرم من الطب ما حرم المسك العنبر والزعفران والورد والعود والكافور واما ما عدا هذا من الطب الزناجين منكره وبه قال ابن جرير وقال في الخلاف ما عدا المسك العنبر والكافور والزعفران والورد والعود عندنا لا يتعلق بكفارة اذا استعمله المحرم وقال في التهذيب ان الطب الذي يجزى جناية ان يعبر المسك العنبر والورد والزعفران قال في حاشية الجواهر في البراج انه حرم المسك والكافور والورد والعود والزعفران فان قد روى العود وعن ابن البراج انه حرم المسك الكافور والعود والزعفران الى القول بالعمود ههنا المحمود الصلاة واكثر المتأخرين هو المشهور بين الاصحاح الذي وصل الى من الاخبار المتعلقة بذلك منها هذا الاختلاف ولما كان منها ما روى الكلب في القيح والحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا تفسر شيئاً من الطب الدهن في احرامك فانو الطبيب في طعامك ما ان على انفسك من الرائحة المنسنة فانه لا ينبغي المحرم بذلك ذبحه طيبه وما روى الشيخ في القيح عن حرز عن ابي عبد الله ع قال لا يمسس المحرم شيئاً من الطب لا السهمان لا يمسس به من ابلى بشئ من ذلك فليصطاك بقدر ما وضع فليس شعرة ما روى القائل في القيح عن نزار عن ابي جعفر عليه السلام قال من اكل زعفراناً متعمداً او طعاماً فيه طيب فعليه ان كان ثاسياً فلا شيء عليه يسفر الله ربه ويؤوب اليه وما روى الصدوق في القيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال المحرم عليك على انفسه من الزنج الطيب ولا يمسك على انفسه من الزنج الحنك ودواء الكلب في القيح او الحسن عن الحلبي مثله ودواء ايضا عن هشام بن حكم في القيح او الحسن مثله وزاد وقال لا بأس بالزنج الطيب فيها بين الصفا والمروء من ربح العطارين ولا يمسك انفسه ودون في الكافي في القيح عن محمد بن اسمعيل والقه ان ابن جريج قال لا بأس بالحنك كسف به يدهم طيب لينظر اليه وهو محرم فاسأل على انفسه يثوب من يمسح وعن الحسن بن نزار عن ابي عبد الله ع قال قلت له الا شتان فيه الطب اعلى به ولا وانا محرم قال اذا اردتم الاحرام فانظروا من اوردكم واغربوا الذي لا يحتاجون اليه وقال يصدق بشئ كقائه للاشنان الذي غسلك به يدهم وعن جابر بن سنان عن ابيه قال قلت لابي جعفر ع ما تقول في الملح فيه زعفران المحرم قال لا ينبغي للمحرم ان ياكل منه شيئاً من غير اخراج الا نطعم شيئاً من الطب روى الشيخ في القيح عن محمد بن مسلم عن

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن التفاح والارزنج والبنون ما طاب به فقال عليك عن ثمة وبأكله ودواء الكلب في القيح عن علي بن مهزيار قال سالت ابن ابي عمير عن التفاح والارزنج والبنون ما طاب به قال عليك عن ثمة وبأكله ودواء في القيح مثله وزاد ولم يرد فيه شيئاً وفي الكلب عن معاوية بن عمار في الموتى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الحنا فقال ان المحرم لم يمسس بها ولا يمسس بها وما هو طيب ما يبرئ من وداء الصدق باسناد عن عبد الله بن سنان مثله ودواء الكلب في القيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا تشرب حنكاً وانما يحرم ولا شيئاً فيه زعفران ولا نطعم طعاماً فيه زعفران اقول ظاهر محرم فيها بن عمار جواز شتم نبات الضحى من الاشياء المذكورة وانما كان ستم طيباً وهو مؤبد لما ذكره الشيخ والعلامة فيما تقدم نقله عنهما من انه ليس بحرم ولا يتعلق بكفارة وظاهر محرمه ابن ابي عمير ومحمّد بن علي بن مهزيار ومؤيد بن عمار جواز اكل الفواكه كما صرح به الشيخان المتقدمان ظاهرهما دعوى الاجماع على انه ليس من الطب فيما اشعر كلام الشهيد في الذوق بالخلاف في الفواكه حيث قال اختلف في الفواكه ففي رواية ابن ابي عمير يحرم شتمها وكرمه الشيخ في طريقتي اكلها لو مضى على انفسه وظاهر الرد فيه وظاهر الحديث الشيخ يحرم في الوسائل بقوله جواز اكل الفواكه . . . بالخارج اليه وان تعبدك على انفسه والظاهر ان من شأنه ما يظهر من الشيخ في نيب من محرم شتم التفاح وانه اذا اكله عند الحاجة امسك على انفسه مستدلاً عليه برواية ابن ابي عمير واجاب عن روايته بما رواه عليه السلام باح اكله ولم يقل انه يجوز شتمه والخبر الاول مفضل فاحمل عليه اولى فيه ان السر في انفسه قد صرح بجواز اكل هذه الاشياء وما اشبهها مطلقاً فانفسه بالحاجة كما ادعاه صاحب الخوارزمي ليل ومثله فصار صريحاً بجواز اكله ما به طعام وليس طيباً مقتضاه عدم وجوب الاساك عن شتمه بعبثه بخبر اكله فان الطاهر من روايات الطب ترتب التحريم اكله وشيئاً على ما يدخل تحت الطب المحرم وانما ملان فان فكلنا حرم شتم اكله وبالعكس لا يخفى وبالحكمة فالحق هو ان كما ذكره الشيخ والعلامة وغيرها والمفهوم من محرم عبد الله بن سنان المتقدمه يحرم الرعيان مثلها صححه حرز الان في ثاني هذه . . . المسئلة وسأب في مجموع الكلام في المقام اخذ الله تعالى المسئلة الثانية اخذنا الاصحاحين فيما يحرم على المحرم من الطب فقل من الشيخ المبدع والصدق في الشيخ والسيد المرئى وايقظ الصلاح وسألا روي ادر من القول بالنهي لكل طيب هو المنقول عن الشيخ في ط والافضل صاحب قال ويحرم عليه الطب على اختلاف احواله وغلظنا خمسة جاس المسك العنبر والزعفران والورد وقال في النهاية لم يحرم من الطب ما حرم المسك العنبر والكافور والزعفران والورد والعود والكافور واما ما عدا هذا من الطب الزناجين منكره وبه قال ابن جرير وقال في الخلاف ما عدا المسك العنبر والكافور والزعفران والورد والعود عندنا لا يتعلق بكفارة اذا استعمله المحرم وقال في التهذيب ان الطب الذي يجزى جناية ان يعبر المسك العنبر والورد والزعفران قال في حاشية الجواهر في البراج انه حرم المسك والكافور والورد والعود والزعفران فان قد روى العود وعن ابن البراج انه حرم المسك الكافور والعود والزعفران الى القول بالعمود ههنا المحمود الصلاة واكثر المتأخرين هو المشهور بين الاصحاح الذي وصل الى من الاخبار المتعلقة بذلك منها هذا الاختلاف ولما كان منها ما روى الكلب في القيح والحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا تفسر شيئاً من الطب الدهن في احرامك فانو الطبيب في طعامك ما ان على انفسك من الرائحة المنسنة فانه لا ينبغي المحرم بذلك ذبحه طيبه وما روى الشيخ في القيح عن حرز عن ابي عبد الله ع قال لا يمسس المحرم شيئاً من الطب لا السهمان لا يمسس به من ابلى بشئ من ذلك فليصطاك بقدر ما وضع فليس شعرة ما روى القائل في القيح عن نزار عن ابي جعفر عليه السلام قال من اكل زعفراناً متعمداً او طعاماً فيه طيب فعليه ان كان ثاسياً فلا شيء عليه يسفر الله ربه ويؤوب اليه وما روى الصدوق في القيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال المحرم عليك على انفسه من الزنج الطيب ولا يمسك على انفسه من الزنج الحنك ودواء الكلب في القيح او الحسن عن الحلبي مثله ودواء ايضا عن هشام بن حكم في القيح او الحسن مثله وزاد وقال لا بأس بالزنج الطيب فيها بين الصفا والمروء من ربح العطارين ولا يمسك انفسه ودون في الكافي في القيح عن محمد بن اسمعيل والقه ان ابن جريج قال لا بأس بالحنك كسف به يدهم طيب لينظر اليه وهو محرم فاسأل على انفسه يثوب من يمسح وعن الحسن بن نزار عن ابي عبد الله ع قال قلت له الا شتان فيه الطب اعلى به ولا وانا محرم قال اذا اردتم الاحرام فانظروا من اوردكم واغربوا الذي لا يحتاجون اليه وقال يصدق بشئ كقائه للاشنان الذي غسلك به يدهم وعن جابر بن سنان عن ابيه قال قلت لابي جعفر ع ما تقول في الملح فيه زعفران المحرم قال لا ينبغي للمحرم ان ياكل منه شيئاً من غير اخراج الا نطعم شيئاً من الطب روى الشيخ في القيح عن محمد بن مسلم عن

الشيخ في طريقتي

٢ من الرائحة الغريبة
ولا تعسك عليها

في حرمة استعمال الطبيب

٧١٣

عن أبي عبد الله عليه السلام
عن أبي بصير عن أبي حمزة
عن أبي عبد الله عليه السلام
عن أبي بصير عن أبي حمزة

بان سبها هو من غيره والشئ من العتق في عبارته المتقدمة عن سبها إلى الرواية في الخلاف جعل الحرم هذه المحنة باطانة العتق إلى
الأربعة المذكورة وهو الأخطى والأخطى التام في اجناب الطبيب بجميع انواعه الا ما تقدم في رواية المسئلة الاولى انه لا يمتنع
لها وبعض تجر رطله الورس على العتق وطعن في صحة روايتها بن أبي بصير بما ذكره النجاشي في حقه من التعلل في السند الموجبه
لضعفه ان عد في الصحيح غفله وهو جدي بناء على الاصطلاح المذكور المسئلة الثالثة فيمنع من حرمة الطبيب على الحرم خلون
الكبير اجزاء كما غفله بعضهم بقوله الصادق في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سئل ابا عبد الله عن خلون الكعبة وخلون القبر
يكون في ثوب الاحرام فقال لا بأس به وهما طهوان الظاهر ان المراد بالقبور التي في الله عليه السلام وما رواه الشيخ في
الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن خلون الكعبة بصيب ثوب الحرم قال لا بأس به ولا يفسده فانه
طهور وعن يعقوب بن شعيب في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عن الحرم بصيب ثوب الحرم بصيب ثوب الحرم بصيب ثوب الحرم
عن ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله انه سئل عن خلون الكعبة للحرم بصل من الثوب قال لا هو طهور ثم
قال ان ثوبي من لظها وما رواه الصادق في الصحيح عن حماد بن عثمان انه سئل عن رجل دخل الكعبة بصل من الثوب فقال لا بأس به
الكعبة وهو محرم قال لا بأس به وهو طهور فلا تنظر ان يصيبك قال في الدخول في الكعبة من الثوب فان الظاهر في الثوب ان غرض
السائل بسبب فيه من خلون الكعبة في ثوبهم احتمال النجاسة بسبب كثرة ملابسات العاترة والخاصة ومن لا يوقى النجاسة فلا بد على
جواز التيمم لكن فيهم الاصطلاح فافهم بكنة مؤنة هذه المناقشة اقل لا ريب في ان هذه المناقشة من الاجمال ان الواهبة التي هي كبيت
الغيبوبة انه لا ضعف في البتة هي فان هولا الاجل في المناقشة في هذه الروايات لا يخفى عليهم الحكم باصالة الطهارة في
كل شئ من ثوبه وان في هذه المادة المخصوصة منها مع قول الامام في صحيحه بن ابي عمير ان ثوبي من لظها فانه يغير علم ثم
مع كونه ثوبه دائما وبعض ما ذكرناه ما تقدم في صحيحه هشام بن الحكم من قوله ولا بأس بالريح الطبية فيما بين الصفا والمروة
من ریح العطارين ولا يمسك على انفرقانه اذا جاز الشتم للرائحة الطبية بين الصفا والمروة من ریح العطارين من ریح خلون الكعبة
اولى بالجواز والخلون كصوب ضرب من الطبيب كما ذكره في الصحيح والفاطوس في نهائيه الا ثبوت الخلون طبيب معروف تركب بخذ
من الرغفران غيره من انواع الطبيب تغلب عليه الحمر والصفرة في الكلام فيما لو طببت الكعبة بغير الخلون المذكور بالجواز من ریح
جمع من الاصطلاح من ریح الشئ والعلامة وقا في الدوس في الشئ لو دخل الكعبة وهي نجس وطببت بكنة له الشتم وبمثل
ذلك طرح العلامة في كثره ظاهره المبل الثوب واستدل عليه بغيره هشام بن الحكم بالنفس الذي فلهما وهو غير بعيد و
ان نسبة الدخول الى ان تضعف الاخطا في العلم التي راجعوا اضطر الحرم الى من الطبيب وكل ما فيه طب يفسد على انفرق وجوبا
لان الاضطرار الى احد لا يبيح الاخر مع حرمه النجس فيلزم على محل الضرورة الا ان حرمه يشق البصر على الذنق فانه يجوز الشتم ايضا اما جواز
الاكل فدلل ابا حنيفة في قوله في المحطوات كما هو مسلم بينهم في جميع الاحكام واما وجوب الاساك مع الامكان فبدل عليه روايات منها
صحة الحديث عن ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحرم عليك على انفرق من الریح الطبية ولا يمسك على انفرق من الریح الطبية و
بمخوف جمل من الاخبار المتقدمة في المسئلة الثانية واما عدم الوجوب مع المشقة فخرج بذلك فدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد
بن جابر وكاشع رضنه ریح وجهه من علة اصابته وهو محرم قال فقلت لابي عبد الله ان الطبيب الذي يعالجني وصف لمعوطا فيه من
فقال تسقط به وعن اسمعيل في الصحيح عن ابي عبد الله انه قال سئل عن المستعوط المحرم وفيه طب يوق لا بأس وهو محمول على الضرورة
كما تقدم فينا به وعلى ذلك سجد الشيخ رحمه الله قال الصادق اذا اضطر الحرم الى سقوط سلك من ریح بغيره في وجهه وعله نصبه
فلا بأس ان يقطعه فدل على اسمعيل بن جابر ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك في سقوط به ولو اسهل الطبيب المأكول والممسوس بكنة فالد
او صافه من ریح وطعمه ولو نفاظا هراة لا يحرم مباشرة واكله وبذلك خرج العلامة في التذكرة وبعضه ما رواه عمران الحلبي في الصحيح في
سأل ابا عبد الله عن الحرم يكون به الحج فبدل اوى بدله من ریح عنان فقال ان كان الغالب على الدوا والزعفران فلا واريكان
الا دونه غالبه عليه فلا بأس بالظاهر ان الاغلبا بالرائحة خاصة دون سائر الاوصاف التي من السلة بالرائحة الطبية في
الكلام في ان ظاهر هذه الرواية بناء في ما تقدم من روايات اسمعيل بن جابر ويمكن الجمع اما بتخصيص اطلاق تلك الروايات بذلك
عليه هذه الرواية من التخصيل والظاهر بعد ارجح هذه الرواية على عدم الضرورة الثانية ولعله الامر في اما ما رواه الشيخ في الصحيح

في حرمة استعمال الطيب المحرم

من متاخرين تبارك في محرم كتاب به شرحه فداها به من يفتح قال ان كان ضله بجهالة فله طعام مكبر وان كان ضله بعد
منه لم يشأ به فله فله مع كونه مقطوعا انما يحاط بالاختيار والالتزام على العفو عن الجاهل وان لا كفارة عليه في شيء من محرمات الاحرام
الا الصبر والاختيار المنفعة في خصوص هذه المسئلة على الجواز مع الضرورة من غير تكره كراهة فله طعمه واما ما رواه في الكافي عن ابيان
عن اخبره عن ابي عبد الله قال اذا اشتكى المحرم فليست له ما ياكل وهو محرم فليجلبه على ما حصل البئر له واما لو حصل الاكل
لا يجوز له اكله اختار اكل الاحرام فله اكله والتمسوا به للضرورة كما عليه اتفاق الاصحاب في هذا الموضع ^{المسئلة} غير النكاح في النكاح
لو الصواب بغيره او ثوبه على وجه لا يوجب الفدية بان كان ناسيا او غافا التبرع وجب عليه المباداة لغسله وتجنبه او معا الجهر بما يقطع
واختاره وما مر غيره بازالة ذلك عنه لو باشر بنفسه لا ضربا نه لا بصرة لانه فصد الازالة انتهى ظاهر التردد في الازالة بنفسه ان كان
الا ضرب لك عنه فقل عن الشيخ انه قطع بجواز الازالة بالبداهة قولك هو الذي لك عليه الاختيار ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن
ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في محرم احيا طيبا لا باس ان يمسح به او يمسح به او يمسح به الكلب عن
الصحيح والحق عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في المحرم صيب ثوبه تطيبا لا باس ان يمسح به او يمسح به او يمسح به الكلب عن عبد
الله عن ابي عبد الله في حديث قال لا باس ان يغسل الرجل الخوف عن ثوبه وهو محرم ما رواه في الكافي عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
قال سالت عن المحرم من الطيب هو انما لا يعلم ^{المسئلة} قال يغسله انما لا يعلم فليست له طلاق هذه الاختيار اذ على جواز غسله له بنفسه ان
اسلم ثم التمسح في تلك الحال كان من حيث جواز التكليف فيغفر له التمسح في تلك الحال فوالله الا لا لو انما طغى شجرة الطيب من
الثوب لطول الثوبان او صبح بغير بحيث لا يظهره ^{المسئلة} لا يظهره ولا مع البؤس فظاهر جواز استعماله التمسح في التمسح لو
احاط ثوبه طيبا جيبا عليه غسله او نزع فلو كان معه من الماء ما يكفي غسل الطيب طهارة غسله الطيب لان للوضوء بدلا قال في ذلك
بعد نقل محذورك بمحذور الطهارة به لان وجوب الطهارة قطع وجوب الازالة والحال هذه مشكوك فيه لاحتمال استنائه للضرورة
كما استثنى في الكعبة السعة والاختيار بغيره تقديم غسله على التمسح ليحتمل فدا الماء خالصة انتهى قول من المحفل فيها التفصيل
ذلك بين الوقت خارجا كان في الوقت فالظاهر تقديم الوضوء لا تمسح طيبا في تلك الحال التمسح غير مشروع لانه واحد للماء و
يسقط وجوب الازالة للضرورة وما ذكره في ذلك من ان الاختيار بغيره تقديم لا يتم في هذه الصورة لانه لا تصرف بالماء في تلك الحال
بصيرة ينزل من دخل عليه الوقت اجل للماء فغدا رفته وانما لا فله ولا قل من التمسح والعفو به عليه ان لم يغسل بطلان التمسح وان كان
بل الوقت فلا يبعد وجوب الازالة لا في هذه الحال غير محاط بالطهارة والخطاب بجواز الازالة من وجوب التمسح له معارض وكذا كان
فالمسئلة لعدم النص الذي هو المعتمد عندنا في جميع الاحكام لا يخلو من الاشكال الثالث في كراهة الوضوء في الثوب الطيب ثوبا
يمنع التمسح والمباشر فلا فدية بالجوارس عليه والنوم ولو كان الخلل ثيابا بغيره فالوجه المنع لانه كما منع من استعماله في ثوبه انتهى بذلك
صرح في التمسح هو جيب واما قوله في الذخيرة واما لو كان الخلل ثيابا بغيره فوجهها ثم نقل عن المنهى المنع اسنادا الى ما ذكره في
التذكرة من التعديل ثم قال لانا مل فيه مجال فلا اعرف له وجهها الا ان يقول بجواز الطيب في ثوب المحرم وهو مما وقع الاجماع تقاضا وضوحا
على محرمه فاقى مجال هنا التماسها ذكره والمعرض في المسئلة نعت الطيب الى ثيابه بالنوم على ذلك الثوب الملبس التمسح لغسل الثوب
حتى نزل عنه الطيب جاز استعماله اجاعا نصا وضوحا من ذلك ما رواه الصدوق عن الحسن بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام انه سئل عن
ثوب المحرم بصبية التمسح ان تم غسله فقال لا باس به اذا ذهب معه لو كان مصبوغا كله اذا ضرب الى البياض غسل فلا باس به وعن
اسماعيل بن الفضل قال عن المحرم بلبس الثوب فدا صابره الطيب فقال اذا ذهب مع الطيب فليلبس به روى الكليني عن حماد بن عثمان في
الصحيح قال قلت لابي عبد الله اني جعلت ثوبي مع اثواب فدا حثرت فاحذر من يمسحها قال فاشرها في التمسح حتى يذهب بها التماسه
وكيف لا سلام في الكفاة عن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله قال كرم ان ينام المحرم على فراش اصفر مرفعة صفراء وقد التمسح في الصحيح
عن ابي بصير عن ابي جعفر قال بكرو للصوم ان ينام على الفراش الاصفر والمرفعة الصفراء ورواه الصدوق عن ابي بصير مثله اقول ان حمل الصفة
في فئتين الخمرين في صفة الطيب فانظر الكراهة فيها بمعنى التحريم كما هو سائغ في الاختيار وان حملت على ما دون ذلك كانت الكراهة
بالمعنى الاصولي المصطلح ورجح الاول قول ابي عبد الله في صحيحه مصبوغ خافم اذا كنت متيقنا فلا تقرب شيئا من صفراء حتى
يطهر باسبغ خديك الاخر حيث سئل عما ياكل شيئا من صفراء فقال لا حتى يطوف بالبيت فبوجه ان صاحب الكفاة انما اراد الاحتياط

انما جعل ان كان باطلا وهو محرم فدا حثرت فاحذر من يمسحها

انما جعل ان كان باطلا وهو محرم فدا حثرت فاحذر من يمسحها

عليه لانه محتاج اليه ليس المهور فيصبح كاللباس للمرأة قال في ذلك وهو حرمان قول قد روي في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله
 الجعفي عن صاحب الزينة عجل الله تعالى فرجه انه كتب اليه يسئله عن المحرم يجوز له ان يشد الميز من خلفه على عقيب بالظول برفع طرفه الى
 حوويه ومحبها في خاصته وبعدهما او يخرج الطرفين الاخيرين من بين جلته برفعها الى خاصته ويشد طرفه الى ركبته فيكون مثل
 السراويل بسرها هذا فان الميز الاول كما نثر اذا ركب جملة بكشف ما هنا ان هذا اسرفا جابجا فان نثر الاثمان كيف شاء اذا
 لم يحدث في حديثنا ما هذا من الميز غير اضر ولا ابره يخرج عن حد الميز وعزله عزرا ولم يعقد ولم يشد بعضه ببعض فاذا غطى ستر
 وركبته كلاهما فان السنة المجمع عليها بخلاف نطشيه السرة والركبتين والاحتبا لهما والافضل لكل واحد شدة على السبل للالونة
 للناس حياء الله تعالى وعنه انه سئل هل يجوز ان يشد عليه مكان العدة مكنة فاجاب لا يجوز شد الميز شيئا سواه من ثكنا وعنه
 انتهى هو ظاهر كما نرى في انه اذا انزى بالانزاع غزرا ولا يعقد ولا يشد بعضه ببعض وذكر العلامة ان هذا في الكتاب المذكور وفي
 في غيره انه يحرم على المحرم عقد السرة وزيه واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن محمد بن الاعرج انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم
 يعقد اذن في عنقه قال لا قال في ان يعقد ذلك يمكن جعلها على الكراهن لمضوها من حب الشدة عن اثبات التحريم وهو جدي على اصله
 الغير الاصيل والظاهر مما ذكره الاطبا ضوان الله عليهم الا انه روي في الكتاب عن الفلاح عن جعفر ان عليا صلوات الله عليه كان
 لا يرى باسا يعقد الثوب اذا مضى بصله فيه وان كان محرم والظاهر جعلها على الضرورة كما هو الظاهر منها فلا منافاة ومفهومها كانه في
 الدلالة كما لا يخفى وينبغي ذلك بنا ما رواه الجعفي في كتاب ضرب الا ستاعن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال المحرم لا يصلح له ان
 يعقد اذنه على ريشته ولكن يشده على عنقه ولا يعقد ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله الثاني فذكر الاطبا ضوان الله عليهم انه
 لا يجوز له عقد الهنك في سطره وعليه نكاح جمل من الاخبار منها ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله تعالى في الصحيح عن غاصم بن حميد
 عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يشد على بطنه الحامر قال لا ثم قال كان ابي يقول يشد بطنه المنطقه التي يسوق
 بها فانها من عام حمر وعن جعفر بن شعيب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يضرب الداهم في ثوبه قال نعم ويلبس المنطقه
 والهنك وما رواه الصدوق في الموثق عن موسى بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع عن المحرم يشد الهنك في سطره
 فقال نعم وما خمر بعد نفقه وعن ابي بصير عنه قال كان ابي يشد على بطنه نفقه يسوق بها فانها تمام حمر وما نفقه صحيح الجعفي
 هو انتهى عن شد المحرم الحامر على بطنه لعله محمول على الكراهن لما رواه الصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي عن ابي عبد الله ع قال
 المحرم يشد على بطنه الحامر وان شاء اعصمها على موضع الاذراولا يرفعها الى صدره ويمكن حمل البطن في صحيحه ابي بصير على الصدر جمعا
 بين الخبرين فان ظاهر هذه الصحيح على الصدوق وباب التجوز في الكلام واسع از كتاب مثل هذا التجوز في الخبرين الجمع شائع الفالك قد مر
 العلامة في المتن والتدكره وغيره بان لا يجوز للمحرم لبس الخفين لانهما يشترط القدم اختارا ويجوز اضطرارا وهو تما لا خلاف فيه فيهم
 كما ذكر العلامة في الكتابين المذكورين فان لا نعلم فيه خلافا اقول يدل عليه ما رواه الصدوق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال المحرم
 يلبس السراويل اذا لم يكن معه ازار ويلبس الخفين اذا لم يكن له دخل وصححه الحلبي فيها اني محرم هلكت فعلاه ولم يكن له نعلان فله ان
 يلبس الخفين ولا يضطر الى ذلك الجوابين يلبسهما اذا اضطر الى لبسهما وفي صحيحه زاده انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم يلبس الخفين او
 الجوابين قال اذا اضطر اليهما وفي صحيحه معاينة بن قمار ولا يلبس سراويل الا ان يكون له ازار ولا خفين الا ان لا يكون له نعلان
 هذه الروايات كلها اتما دللت على الخفين الجوابين واما يشترط القدم من غير ان يدخل تحت اللباس فلا دليل عليه والظاهر ان مراده
 ليس مجرد القليل المراد لبسها بوجوب سائر القدم وعلى هذا ذكر الخفين الجوابين على التميل دون الاختصاص والظاهر المتبادر من
 هذه الروايات هو اختصاص التحريم بما يلبس منه سائر القدم كالأردن بكفه بل احتمل في ذلك اختصاصا بلبس الجميع اذا كان له شأن
 كما في النجس الجواب في الكلام فانه متى اضطر الى لبسه فله ان يشترط في سائر القدم لا في سائر القدم لا في سائر القدم لا في سائر القدم
 ورواه ابي بصير عن ابي عبد الله ع في رجل هلكت فعلاه ولم يقد على نعلان قال له ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك لبسه من ظهر
 القدم الحديث وقال ابن ادريس وجميع من الاصحاب منهم المتفق لا يجب شق الخفين للأصل والاطلاق الاسر يلبس الخفين مع عدم النعلان
 في الأجزاء المنقطة ولو كان الشرا جيا لذكر في مقام البيان وقدرنا في هذه الاخبار ان تكون مطلقة في ذلك وهي لا تنافي الا
 اخبار المنقطة لأن المنقطة يحكم على المطلق كما هو القاعده المستلزمة بينهم ثم انه لما خلف كلامهم ايضا في كيفية ذلك فقال الشيخ في

والا يشد الميز شيئا سواه من ثكنا وعنه انتهى هو ظاهر كما نرى في انه اذا انزى بالانزاع غزرا ولا يعقد ولا يشد بعضه ببعض وذكر العلامة ان هذا في الكتاب المذكور وفي في غيره انه يحرم على المحرم عقد السرة وزيه واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن محمد بن الاعرج انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم يعقد اذن في عنقه قال لا قال في ان يعقد ذلك يمكن جعلها على الكراهن لمضوها من حب الشدة عن اثبات التحريم وهو جدي على اصله الغير الاصيل والظاهر مما ذكره الاطبا ضوان الله عليهم الا انه روي في الكتاب عن الفلاح عن جعفر ان عليا صلوات الله عليه كان لا يرى باسا يعقد الثوب اذا مضى بصله فيه وان كان محرم والظاهر جعلها على الضرورة كما هو الظاهر منها فلا منافاة ومفهومها كانه في الدلالة كما لا يخفى وينبغي ذلك بنا ما رواه الجعفي في كتاب ضرب الا ستاعن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال المحرم لا يصلح له ان يعقد اذنه على ريشته ولكن يشده على عنقه ولا يعقد ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله الثاني فذكر الاطبا ضوان الله عليهم انه لا يجوز له عقد الهنك في سطره وعليه نكاح جمل من الاخبار منها ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله تعالى في الصحيح عن غاصم بن حميد عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يشد على بطنه الحامر قال لا ثم قال كان ابي يقول يشد بطنه المنطقه التي يسوق بها فانها من عام حمر وعن جعفر بن شعيب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يضرب الداهم في ثوبه قال نعم ويلبس المنطقه والهنك وما رواه الصدوق في الموثق عن موسى بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع عن المحرم يشد الهنك في سطره فقال نعم وما خمر بعد نفقه وعن ابي بصير عنه قال كان ابي يشد على بطنه نفقه يسوق بها فانها تمام حمر وما نفقه صحيح الجعفي هو انتهى عن شد المحرم الحامر على بطنه لعله محمول على الكراهن لما رواه الصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي عن ابي عبد الله ع قال المحرم يشد على بطنه الحامر وان شاء اعصمها على موضع الاذراولا يرفعها الى صدره ويمكن حمل البطن في صحيحه ابي بصير على الصدر جمعا بين الخبرين فان ظاهر هذه الصحيح على الصدوق وباب التجوز في الكلام واسع از كتاب مثل هذا التجوز في الخبرين الجمع شائع الفالك قد مر العلامة في المتن والتدكره وغيره بان لا يجوز للمحرم لبس الخفين لانهما يشترط القدم اختارا ويجوز اضطرارا وهو تما لا خلاف فيه فيهم كما ذكر العلامة في الكتابين المذكورين فان لا نعلم فيه خلافا اقول يدل عليه ما رواه الصدوق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال المحرم يلبس السراويل اذا لم يكن معه ازار ويلبس الخفين اذا لم يكن له دخل وصححه الحلبي فيها اني محرم هلكت فعلاه ولم يكن له نعلان فله ان يلبس الخفين ولا يضطر الى ذلك الجوابين يلبسهما اذا اضطر الى لبسهما وفي صحيحه زاده انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم يلبس الخفين او الجوابين قال اذا اضطر اليهما وفي صحيحه معاينة بن قمار ولا يلبس سراويل الا ان يكون له ازار ولا خفين الا ان لا يكون له نعلان هذه الروايات كلها اتما دللت على الخفين الجوابين واما يشترط القدم من غير ان يدخل تحت اللباس فلا دليل عليه والظاهر ان مراده ليس مجرد القليل المراد لبسها بوجوب سائر القدم وعلى هذا ذكر الخفين الجوابين على التميل دون الاختصاص والظاهر المتبادر من هذه الروايات هو اختصاص التحريم بما يلبس منه سائر القدم كالأردن بكفه بل احتمل في ذلك اختصاصا بلبس الجميع اذا كان له شأن كما في النجس الجواب في الكلام فانه متى اضطر الى لبسه فله ان يشترط في سائر القدم لا في سائر القدم لا في سائر القدم لا في سائر القدم ورواه ابي بصير عن ابي عبد الله ع في رجل هلكت فعلاه ولم يقد على نعلان قال له ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك لبسه من ظهر القدم الحديث وقال ابن ادريس وجميع من الاصحاب منهم المتفق لا يجب شق الخفين للأصل والاطلاق الاسر يلبس الخفين مع عدم النعلان في الأجزاء المنقطة ولو كان الشرا جيا لذكر في مقام البيان وقدرنا في هذه الاخبار ان تكون مطلقة في ذلك وهي لا تنافي الا اخبار المنقطة لأن المنقطة يحكم على المطلق كما هو القاعده المستلزمة بينهم ثم انه لما خلف كلامهم ايضا في كيفية ذلك فقال الشيخ في

والا يشد الميز شيئا سواه من ثكنا وعنه انتهى هو ظاهر كما نرى في انه اذا انزى بالانزاع غزرا ولا يعقد ولا يشد بعضه ببعض وذكر العلامة ان هذا في الكتاب المذكور وفي في غيره انه يحرم على المحرم عقد السرة وزيه واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن محمد بن الاعرج انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم يعقد اذن في عنقه قال لا قال في ان يعقد ذلك يمكن جعلها على الكراهن لمضوها من حب الشدة عن اثبات التحريم وهو جدي على اصله الغير الاصيل والظاهر مما ذكره الاطبا ضوان الله عليهم الا انه روي في الكتاب عن الفلاح عن جعفر ان عليا صلوات الله عليه كان لا يرى باسا يعقد الثوب اذا مضى بصله فيه وان كان محرم والظاهر جعلها على الضرورة كما هو الظاهر منها فلا منافاة ومفهومها كانه في الدلالة كما لا يخفى وينبغي ذلك بنا ما رواه الجعفي في كتاب ضرب الا ستاعن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال المحرم لا يصلح له ان يعقد اذنه على ريشته ولكن يشده على عنقه ولا يعقد ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله الثاني فذكر الاطبا ضوان الله عليهم انه لا يجوز له عقد الهنك في سطره وعليه نكاح جمل من الاخبار منها ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله تعالى في الصحيح عن غاصم بن حميد عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يشد على بطنه الحامر قال لا ثم قال كان ابي يقول يشد بطنه المنطقه التي يسوق بها فانها من عام حمر وعن جعفر بن شعيب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يضرب الداهم في ثوبه قال نعم ويلبس المنطقه والهنك وما رواه الصدوق في الموثق عن موسى بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع عن المحرم يشد الهنك في سطره فقال نعم وما خمر بعد نفقه وعن ابي بصير عنه قال كان ابي يشد على بطنه نفقه يسوق بها فانها تمام حمر وما نفقه صحيح الجعفي هو انتهى عن شد المحرم الحامر على بطنه لعله محمول على الكراهن لما رواه الصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي عن ابي عبد الله ع قال المحرم يشد على بطنه الحامر وان شاء اعصمها على موضع الاذراولا يرفعها الى صدره ويمكن حمل البطن في صحيحه ابي بصير على الصدر جمعا بين الخبرين فان ظاهر هذه الصحيح على الصدوق وباب التجوز في الكلام واسع از كتاب مثل هذا التجوز في الخبرين الجمع شائع الفالك قد مر

والا يشد الميز شيئا سواه من ثكنا وعنه انتهى هو ظاهر كما نرى في انه اذا انزى بالانزاع غزرا ولا يعقد ولا يشد بعضه ببعض وذكر العلامة ان هذا في الكتاب المذكور وفي في غيره انه يحرم على المحرم عقد السرة وزيه واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن محمد بن الاعرج انه سئل ابا عبد الله ع عن المحرم يعقد اذن في عنقه قال لا قال في ان يعقد ذلك يمكن جعلها على الكراهن لمضوها من حب الشدة عن اثبات التحريم وهو جدي على اصله الغير الاصيل والظاهر مما ذكره الاطبا ضوان الله عليهم الا انه روي في الكتاب عن الفلاح عن جعفر ان عليا صلوات الله عليه كان لا يرى باسا يعقد الثوب اذا مضى بصله فيه وان كان محرم والظاهر جعلها على الضرورة كما هو الظاهر منها فلا منافاة ومفهومها كانه في الدلالة كما لا يخفى وينبغي ذلك بنا ما رواه الجعفي في كتاب ضرب الا ستاعن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال المحرم لا يصلح له ان يعقد اذنه على ريشته ولكن يشده على عنقه ولا يعقد ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله الثاني فذكر الاطبا ضوان الله عليهم انه لا يجوز له عقد الهنك في سطره وعليه نكاح جمل من الاخبار منها ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله تعالى في الصحيح عن غاصم بن حميد عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يشد على بطنه الحامر قال لا ثم قال كان ابي يقول يشد بطنه المنطقه التي يسوق بها فانها من عام حمر وعن جعفر بن شعيب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن المحرم يضرب الداهم في ثوبه قال نعم ويلبس المنطقه والهنك وما رواه الصدوق في الموثق عن موسى بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع عن المحرم يشد الهنك في سطره فقال نعم وما خمر بعد نفقه وعن ابي بصير عنه قال كان ابي يشد على بطنه نفقه يسوق بها فانها تمام حمر وما نفقه صحيح الجعفي هو انتهى عن شد المحرم الحامر على بطنه لعله محمول على الكراهن لما رواه الصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي عن ابي عبد الله ع قال المحرم يشد على بطنه الحامر وان شاء اعصمها على موضع الاذراولا يرفعها الى صدره ويمكن حمل البطن في صحيحه ابي بصير على الصدر جمعا بين الخبرين فان ظاهر هذه الصحيح على الصدوق وباب التجوز في الكلام واسع از كتاب مثل هذا التجوز في الخبرين الجمع شائع الفالك قد مر

في كتاب المحرم بالسوا ونحوه

عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله ع ايجل السلاح المحرم فقال اذا خاف عدوا او سرا فلبس السلاح و فغيره لا يحضر الفقيه
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال المحرم اذا خاف لبس السلاح وفي الكافي عن زرارة عن ابي جعفر ع قال لا بأس ان يحرم الرجل
وعليه السلاح اذا خاف العدو ودلالة هذه الاخبار على التحريم وان كان بالمفهوم الا انه مفهوما شرطا وهو حجة عند محققي الأصوليين
وعندك للاخبار المتقدمة في هذا ما لا كتاب الا انه ربما يقال ان المفهوم انما يجوز ان لا يظهر للعلين وجهه في الحكم عما داخل
الشرط وهذا ليس كذلك لا بعد ان يكون العلين باعتبار عدم الاحتياج الى لبس السلاح عند انتفاء الخوف لا محرمه وتوبه ان يقتصر الرقابة
الا على لزوم الكفارة بلبس السلاح مع انتفاء الخوف ولا فائدة في ذلك بل يمكن حملها على ما لا يجوز المحرم لبسه كالدرع ومعه ضبط ان
احتياج بها راسا ومراجل هذه الوجوه ما لا يثبت الى القول بالكره ونافا المصنف فيه نظر فان الظاهر ما ذكره من الفائدة في العلين
بعد جدات عدم الاحتياج الى لبس السلاح عند انتفاء الخوف لغيرها هو الاحتياج لئلا يظهر عليه لكون هو الغرض من العلين عدم القول
بمضمون الرقابة الدالة على الكفارة مع صحتها وصلاحها لا بوجوب طردها ولا ما يوجبها بل الواجب العمل بها مع عدم وجوب المعارضتها
وبالحكمة فالظاهر هو المشهور والله العالم الصفة الخامسة في اشكال الكحل بالأسود وما فيه طيب كذا النظر في المرة فاما الاول المشهور
منه القول بالتحريم وهو قول الشيخ في التمهيد ووط والشيخ المفيد سائر ائمة اهل البيت ع فيهم وقال في الخلاف انه مكروه وقال ابو جعفر
ابن بابويه في المفتح ولا بأس ان يكحل بالكل كلة الاكل السوداء لغيره وقال ابن الجبلة ولا تكحل المرة بالاسود والذهب فنفى عليه
من الرقابة المتعلقة بالمسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن جعفر عن ابي عبد الله ع عليه السلام قال لا يكحل الرجل المرة المحرمان
بالكل الاسود الا من حله عن حزين في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا تكحل المرة المحرمة بالأسود وان السوداء من ماله ثقله
الاسلام في عن حزين في الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله ع قال لا تطرف في المرة وان محرم لا تهر من الزينة ولا تكحل المرة بالأسود ان
السودانية وعن الحلبي في الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الكحل المحرم قال اما السوداء فلا ولكن البصر والخضف
وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله ع قال لا تكحل المرة بالكل كلة الا الكحل الاسود للزينة وعن معاذ بن
ابن جعفر في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يكحل وان محرم مالم يكن فيه طيب يوجد ربحه واما للزينة فلا وعن عبد الله
بن سنان في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول يكحل المحرم ان هو لم يجد لغيره زينة وعن زرارة عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يكحل وان محرم مالم يكن فيه طيب يوجد ربحه
في الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله ع قال المحرم لا يكحل الا من وجع قال لا بأس ان يكحل وان محرم مالم يكن فيه طيب يوجد ربحه
واما للزينة فلا وعن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قال اذا شك المحرم عيبه تكحل لغيره منك لا طيب ما رواه في باب عن
هرون بن جعفر القوسي عن ابي عبد الله ع قال لا يكحل المحرم عيبه يكحل فارقي قال في الغاموس كحل ورجل لا تروى وكحل خولان
الحضض قول هذه الاخبار ما بين ما هو ظاهر في النسخ من حيث قصد الزينة به كما ذكره في المفتح مطلقا معلا في
بعضها بل لزوم حصول الزينة منه ان لم يفصلها كما هو القول المشهور ويشير الى ما قلناه ما في صحيح حزين من قوله ان السوداء
زينة فعمل التحريم بما يحصل منه للزينة وان لم يفصلها المكحل واما اذا قصد بها فلا اشكال في التحريم ولا شائ في هذه
الاخبار وحديث فخصص الصدق والتحريم بقصد الزينة لغيره فخطاه لان فيه طرعا هذه الاخبار الباطنية وبذلك يظهر قوة
القول المشهور واما ما ذكره في فمكحل ان يكون سنة قوله في صحيح معاوية بن جعفر عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يكحل وان محرم
مالم يكن فيه طيب يوجد ربحه والجواب عن الكحل هنا على ما رواه كمال غير السوداء جمعا ويشير اليه قوله بعد هذه العبارة واما
الزينة فلا يعني الكحل الاسود الذي يحصل منه الزينة ويكحل منه للزينة واما ما ذكره في التمهيد بعد نقل جملة من هذه الاخبار
والجمع بين الاخبار فيقضي حل ما دل على النهي عن الاشكال بالأسود بما اذا كان للزينة ثم ان قلنا ان النهي في الاخبار نا بذلك
على التحريم فغير المصير اليه والا كان المتجه قول الشيخ وتوبه اجماع المصنف عليه انتهى فغير ما عرفت من انه لا منافاة بين ان
خيار المالك يكره بالقرية الذي ذكرناه ان ما دل على التحريم مطلقا فذلك بل لزوم الزينة منه كما عرفت من صحيح حزين فلا يصلح
المستبعد بما ذكره وعلى هذا فيصير قصد الزينة به مكره اخرى فوف هذه الزينة وابلغ في التحريم واما قوله ثم ان قلنا ان
آخوه فهو من تشكيكنا به الواهية الى الوسواس مضاهية كما اوضحناه في غير موضع مما تقدم هذا كله في الرجل والمرأة مع ان
نظائر اما لوجوه الضرورة البينة فالظاهر ان لا خلاف في الاشكال في الجوز وبذلك عليه ما قلناه في صحيح معاوية بن جعفر الاول

وطاين المصنف في المفتح

وقوله في صحيح حزين ان لا بأس ان يكحل وان محرم مالم يكن فيه طيب يوجد ربحه

لا يكحل

والفسوق الكذب المفاخر وهي لا تنفك عن التباين المفاخر انما انتم بذكر فضائل المفاخر تسلبها عن خصم جليل زائل
عنه وثابتة لخصمه وهذا هو كذب التباين انتهى حيث ينبغي جرح الامر الى التباين خاصة ويمكن ان يحل التباين المشتملة على هذه الرواية
على التقية فان المنقول المذكور عن العامة ففسر الفسوق بالتباين قال في العامة قول النبي صلى الله عليه وآله بيّن المسامحة فحلوا
الفسوق هو التباين لهذا الخبر وهو غير دال انتهى على ان رواية معاني الاخبار قد تضمنت ادخال التباين في الجدل ايضا والجملة
فان الاخبار الباطنية صريحة في تفسير الكذب خاصة الخبر المذكور ان قد صار غافيا عما عد الكذب ونافيا ودفع كل واحد
منها الاخر فيؤخذ بالمنقول عليه منها وبطرح المخالف منه من كل من الجانبين في الكلام بالنسبة الى الكفار وظاهر الاحتجاب ان
الاكثار في الفسوق هو الاستغفار قال في النهاية والفسوق هو الكذب على ما قلناه ولا ينبغي فيه عملا بالاصل السالم عن معاشرة
نعم في الخبرين او غيرهم من الادلة وبذلك عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم والحلي جميعا قال لا راي بيننا وبين
بالفسوق ما عليه فقال لم يجعل الله له حدا فيغفر الله ويلي آفوك في هذه الرواية ما رواه في الكافي في الصحيح والحسين
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث فلان راي من ابلي بالفسوق ما عليه فقال لم يجعل الله له حدا فيغفر الله تعالى
بلي في قد تضمنت عبارة كتاب الفهرست بعد الاستغفار الضد ما يكف من طبعهم والظاهر انه نص في طعام اشارة الى قلته الا انه
قد روي في الاسلام في الكافي عن سليمان بن زياد الذي الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول في الجدل شاه وفي التباين و
الفسوق بغيره والشرع في ما اتفق عليه من طبعهم والظاهر انه نص في طعام اشارة الى قلته الا انه
بكذا ما قلناه منها من حيث فكلية بدلة في خبرها فان لم يجد شاه وكثرة الفسوق فيصدق به اذا فعله وظاهر الحديث في
الجملة الجمع بين الخبرين بجل ما دل على مجرد الاستغفار على ما اذا لم يفسد الكذب بيا وما دل على البقرة تكذب ذلك منه ترين
مع التباين فيه اولاً انه لا اشعار في شيء من الروايات بهذا الحمل وانما ان التباين غير معتبر في معنى الفسوق بل انما هو عبارة
عن الكذب مطلقا كما عرفت الا ضربا من الرواية النظمية للبقر على ما اذا انقضا الى الفسوق الذي هو عبارة عن الكذب
خاصة التباين كما هو مودها ويخصيص الاستغفار بالفسوق الذي هو الكذب في جميع في الوسايل بين الخبرين بجل خبر الاستغفار
على غير المتقيد قال لما شرع من علم ويجوز الكثرة والظاهر جرح الاستغفار اذا اظهر من لفظ الاشارة انما ينصرف الى
العامة والاستغفار انما يناسب العامة ما ذ الجاهل والعامة لا يؤخذ ان اتفاقا وصاحب الخبر حمل الكثرة هنا على الاستحسان
كما في الطريقة اليهودية في جميع الابواب في الكلام في ان عجز حجة على بن جعفر المذكورة لا يخلو من خلل واصحاب المنفعة
قد تشرع في كلام حسن جرح ذكره قال عطر الله سمعك بذكر القصة المذكورة فلك اذا في الشيخ الذي يخبر عن
التقليد ما راي للمحدث ذكر في كتاب التقية في العلامة في النهاية بعض المتأخرين عنه ذكره منه ففسر الفسوق في باب الاسرار
ذلك بتقديم وقوع الخلل فيه والذكر من جرح الفسوق في الكثرة ايضا ولكنكم انصرفوا في هذا الحكم على ما في حديث
الحلي وابن مسلم محضين به وكذا ولولا هذا افاة الحكم مخالفة لذلك او موافقة لغيره والله كما في غايتهم لاشتمال العلامة
في النهاية فانه يفتي في ذكر الاخبار وكان منجى في خاطري ان كل ما يصدق به يصدق به فيستغفر الله وربه فهو اوفى ما
في حديث الحلي وابن مسلم وفي الاخبار من يخبر هذا النصف كثير فلا يستعد ولا يكتفي بل يجب كتاب الاسناد لحديث عبد الله الحلي
فانه تضمن لرواية كتاب علي بن جعفر الا ان المؤخر من ههنا مستعمل في اعرف كابنها الشيخ محمد بن ادریس الجلي رحمه الله تعالى
فالقول على ما فيه مشكل وعلى كل حال فالذي يابنه فيه هو اوفى ما في التباين من الامر بالتصديق بانه في ما في الخبر الاخر وفي
تفسير الشيخ في من رواية ههنا في المعنى وبتم بها الكلام ان المخالفة معها لما في ذلك الخبر وغيره مما بان في اكثر الاشكال
وهذه صورة ما فيه وكثرة الجدل في الفسوق في يصدق به والعجب من عدم تعرض الشيخ لهذا الخلاف في الاستنباط وتعللنا
في قرب الاستدلال من تصرف الشيخ بعد وقوع نوع من الاختلاف في اصل كتاب علي بن جعفر مع ان في طريق البحري لرواية
الكتاب جهالة وربما يجل اطلاق التصديق فيه بالنسبة الى كثرة الجدل على التباين الوارد في غيره وان بعد ان في آفوك العجب
منه فليس شره انه نكلم في هذا الخبر بما عرفت من حيث ظهوره في مخالفة رواية الحلي محمد بن مسلم وناويله بوقوع التصديق
فيه على وجه يرجح اليها مع ان حجة سليمان بن زياد المصروفة بوجوب البقرة صريحة في مخالفة وهو قد ذكرها في كتابه ولم يشرع

على ما في الخبرين المذكورين في التباين

في أحكام الأحرار

[illegible]

في أحكام الأحرار

٢٢٤

الثمن والمطر بغيره قال نعم قلت كم الفداء فقال شاء وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد
قال كتب إليه المحرم هل يظلم على نفسه إذا أذن الثمن والطره وكان من جنس أم لا فان ظلم هو هل يجب عليه الفداء أم لا نكتب بظلم على نفسه
بغيره ما أفتاه الله تعالى في الصحيح عن محمد بن بزيع قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الظل المحرم من أذى مطر أو من مال أرى فيه
شاة بلديها يعني أفتاه الله تعالى في الصحيح عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال سألت أبا الحسن عليه السلام فقال نعم وعليك الكفارة
قال نعم عليا إذا لم تكن من جنس الكفارة الظل فيجب عليه بالاختيار المستفيض المنفعة وحمل على الضرورة وحمل جلة من الأخطاب البينة
منها على الاستحباب لما تقدم من أن الواجب شاة ومخزها بمكة يحمل على كون الظليل في أحرام العمره ومضى على ما كان في أحرام الحج كما
تقدم وما في أفتاه الله تعالى من الغريب ما وقع لصاحب الوافي في هذا الخبر كذا قال بعد ذكره بيان معنى بعلى أبا الحسن الرضا ع
الظاهر أن السبب فيه أن الشيخ الذي نقل هذا الخبر كان فيها لفظ عليه السلام في الخبر بعد ذكره بعلى في الخبر على الرضا ع وهو غفلة ظاهرة
فإن المراد بعلى إنما هو على بن جعفر التائي عن هذه المسئلة والقائل هو موسى بن القاسم الراوى عن علي لفظ عليه السلام لكن في معنى من كتب
الأخبار والظاهر أن مسند ابن أبي عمير ما رواه الشيخ عن محمد بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى في كتابه من كان
منكم مسرفا أو بيراذا من راسه فقد نه من ضام أو صدقة أو شاة من عرض له أذى أو وجع فغسل ما لا ينبغي للحكم إذا كان صحيحا فاعطاه
ثلاثة أيام والصدقة على عشرة مائة أو شاة من الضم من الطعام والشاة شاة بدينها ناكل ويطعم وأما عليه واحد من ذلك الجواب عنها أن ما
قدمنا من الأخبار وارد في خصوص الظليل ودلالة هذا الخبر عليه إنما هي بطريق الأطلاق فيحمل على ما عداه جمعا وأما ما نقل عن الصادق
فإن الظاهر أن مسنده ما رواه في الكافي عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت عن المرأة يضرب عليها الظلال وهي محرمة قال نعم فإن الرجل
يضرب عليها الظلال وهو محرم قال نعم إذا كانت به شفعة بعد كل يوم وقواه الصدوق أيضا بسنده عن علي بن إبراهيم عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد
عن علي بن الحسن عن الصادق ع قال قال الله تعالى في هذه الرواية ما مر عن صاحبنا ما قدمنا من الأخبار فالحمل على المنه والى الله العليم
ظاهر في الخبر ما لا ينبغي عدم تكرار الفدية تكرار الظليل في التنال الواحد وقوى شيخنا الشهيد الثاني في الحاشية المخاربه والأصل
بعضه وعدم الدليل على التكرار وسبغ نعم الظاهر كذا ذكره في التكملة ما رواه الشيخ عن علي بن محمد قال قلت له عليه السلام خيلت
فما كنت أشد على كشف الظلال في الأحرام لاني محروم بشاة على حرا الثمن فقال ظلل وارن دما فذلك له ود من قال للصبر قلت أنا
بمحرم بالعمره ونخل مكة فدخل ونخل بالبحر ما رواه في الكافي عن علي بن محمد قال سألت عن محرم ظلل في عمره قال
يجب عليه دم قال فان خرج من مكة وظل ببيت عليه أيضا دم لعمره ودم لجنه الثالثة لو زامل الرجل القبيح عبيدا أو امرأة اختص
الظليل بالعليل والمراة دون من غير خلاف بعرف بذلك عليه الأخبار المستفيض المنفعة من محرم الظليل للرجل القبيح وخصوصا ما
تقدم في الأخبار التي قلنا من صححه على بن جعفر عن بكر قال كتب إلى أبي جعفر الثاني الحديث وأما ما رواه الشيخ عن القاسم بن معروف
عن بعض رجاله عن الرضا عليه السلام قال سألت عن المحرم له زميل فاعطى فظلم على راسه أن يظلم قال نعم فاجاب عنه الشيخ بجل وعرفه
في أنه ان يظلم إلى المرض الذي يظلم هو جلد على أن هذه الرواية لا تبلغ حجة في معارضة ما قدمنا من الأخبار وضربها أيضا الشريعة
لقد صرح شيخنا الشهيد الثاني في قوله ومضجه وعمره بأن الظليل إنما يحرم حالة التركيب فلو شى تحت الظلال كما لو شى
تحت الجمل والمحمل جاز وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتب إلى الرضا ع هل يجوز للمحرم أن يمشى تحت
المحمل نكتب نعم وبها يخص طلاق جملة من الأخبار والمنفعة الدالة على الظليل مطلقا وقال العلامة في النهاية أنه يجوز للمحرم أن يمشى
تحت الظلال وأن يظلم بثوب يكسبه إذا كان سائرا وما زال لكن لا يجلبه فوق رأسه سائرا خاصة ضرورة وفيه ضرورة عند جميع أهل
العلم وظاهر هذا الكلام محرم الاستقلال في حال المشي بحمل الثوب على رأسه والظاهر أن محرم لبس بزيج المذكورة لأننا في ذلك
فإن المتبادر من المشي في ظل المحمل كون المحمل في أحد الجانبين لا على رأسه بوجه أيضا لا يظلم في صححه اسمعيل بن عبد الخالق عن أبي
عبد الله ع قال سألت هل يظلم المحرم من حرا الثمن قال لا ودعواه أن المتبادر منها حال التركيب كما ذكره في كعبه وأكثر الاحتياط
الأخبار المنفعة شاة مله ما طافها للدرك والمناشئ الحكم فيها وقع مطلقا على المحرم مطلقا والحق كما يكون وأكبا يكون ما شاة
بالجملة فالظاهر أن المضار على مود البصيرة المذكورة ويخصيص الأخبار بخصوصها استعملت عليه لا سيما مع ما به من الأخطار والقلم
إن ما ذكرناه هو مراد شيخنا الشهيد الثاني فيما قدمنا من قوله لا الصوم لما فوق الرأس كما ينسب إليه ويشير إليه أيضا ظاهر كلامه

في تحريم الخلعة

في القصة انما جئنا فلا نجزم بجنى الظلم نارا اجماعا ولا اجماعا اذا امرت بالخلعة فاذكرك من ان مثله يتردد في
 فاعلم انما لا يجوز له الخلعة من شجرة عطر الله منزله في الدوس من جرح هل التحريم في الظل لغوات التخي او مكان الشرفه نظر له
 اخرج من احوت له والفائدة فيمن جلس في الخلل باذا للتشويق فيمن يظلم به وليس فيه وفي الخلافات لا خلاف ان للخلع الاستقلال بنوب
 نجسه فامم بمسئوفون اسه فضيله اعتبارا للمخبر الثاني انتهى قول ظاهر فليس من هذا المقام ولا اعرف له وجه الادعوى
 القبيح في الخلاف اجماع على ما نقله عندنا من اخبار المتقدمين هو المعنى الاول وقد نكدر فيها الامر بقوله اخرج
 من احوت له كما في رواية عثمان وصححه عبد الله بن المغيرة او خسر مثله في رواية ابا العاتكة قال في الثمانية الاثرية وصححه ظله اي مات بها
 في الظل اذا ضاقت فاذا ضاقت فند بطر صاحب من حديث الاستسقاء اللهم ضاقت بلادنا واغربت ارضنا اي بزل الشمس
 ظهر لعدم الثبات فيها وهي فاعلم من حيث اصلها ضاقت منه حديثا بن عمر اي محروما فداست ظل فقال اخرج من احوت
 له اي اظهر واعتزل لكن يقال صاحب الشمس وصحبه اخرجها اذا برز لها وظهرت قال الجوهري يرويه المحدثون اخرج بفتح الالف كسر
 الحاء وانما هو بالعكس انتهى نقل في الوافي عن الامام اجماعا هو كسر الالف وفتح الحاء من صاحب اخرج لا نراه امره بالبروز للشمس منه
 قوله تعالى انك لا تعلم ولا نضحي انتهى بذلك يظهر لك قوة ما ذكرناه وبوبه انما ما علم في جملة من الاخبار من ان الشمس غيب
 بدنو يبعث بسبب جودها وصبرهم على حرارتها فلو جاز ان يستظل بالنوب على راسه مالم يمتد كما نقله عن الخلاف لم يكن هذا الغلب
 وبوبه ايضا انتهى عن الاسرار عن الشمس في صاحب سجيل بن عبد الخالق وصححه سعيد الاعرج ومجرب انتهى في بعض الاخبار المشار
 اليها بتمله ويوضح ما قلناه زيدا على ما تقدم ما رواه في الكافي في الصحيح الى الحسن بن خنيس عن ابي عبد الله ع قال لا يستر المحرم عن
 الشمس بنوب لا باس ان يستر بعضه ببعض بذلك يظهر لك ان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وتردد فيه بيننا المشار اليه لا اعرف
 له وجه بل ظاهر الاخبار ما جاء اتاها قد تقدم في صاحب سعيد الاعرج انتهى عن ابن ابي عمير انهم يلبسوا بلبس او يلبسوا بلبس على
 الفضل والاستحباب لما ورد في بعض الاخبار والكثير من جواز ذلك منها حديث محمد بن الفضل بن بشر بن اسمعيل المتقدم الدال على ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله ثوبه الشمس فيستره بعضه ببعض وربما سار وجهه يديه وشمله ما رواه الشيخ عن علي بن حمزة
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يضع المحرم خداعه على وجهه من ثوب الشمس لا باس ان يستر بعضه ببعض و
 رواية الخليل بن الحسن المتقدم في سابق هذه الفائدة واقا ما رواه الصدوق عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
 لا بأس وشك البر والشمس هو محرم وبنادي به فقال نرى ان سائر بطر ثوب في قال لا باس بذلك ما لم يصبك ناسك فهو محمول
 على الضرورة كما هو ظاهر السابق قوله راسك الظاهر انه يدل من الكافي في قوله يصبك وفي بعض النسخ يصب راسك الشايع في الظن
 انه لا يضر الخشب الباقية في المحل والعمارة ونحوها يرفع الظلال كما رواه الفاضل الطبرسي في الاحتجاج في الوصايا العارضة
 الى محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي انه كتب الى صاحب الشراة عليه السلام يسأله عن المحرم برفع الظلال هل يرفع الخشب العارضة
 او الكنبه ويرفع الجناحين ام لا فكيف في الجواب لا ينبغي عليه في ترك رفع الخشب ورواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله واقا ما تقدم
 رواية القسم المقبول الدالة على ان ابا جعفر كان ماجر يطلع القبة والحاجية في الظاهر على الفضل والاستحباب كما يظهر سابقا
 الخبر والظاهر ان الحاجية في هذا الخبر رفع نعتها الجناحين كما في الخبر الاول الثاني فاعلم انه لا خلاف فلا اشكال في تظليل
 الصبيان كما تقدم في جملة من الاخبار السابقة وبوبه ناكدا ما رواه في الكافي في البحر عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله ع
 قال لا باس بالقبة على جوارحه النساء والصبيا وهم محرمون المفاتيح الثانية في نعتهم التراب للرجل الحكم بما لا خلاف فيه قال العلامة
 في انتهى محرم على الرجل حال الاحرام فخطبه راسه هو قول علماء الاصل ولا تعلم فيه خلافا والاصل فيه الاخبار والكثير منها ما
 رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال نعم ولا يجر راسه وفي
 الصحيح عن حماد بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم يخطي راسه ناسبا قال يلبس القناع عن راسه يلبس ولا يجر راسه
 الصدوق في الصحيح عن الحلبي انه سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يخطي راسه ناسبا او ناسبا قال يلبس اذا ذكر وما رواه في الكافي
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن القاسم انه سالت ابا جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال لا يجر راسه
 زرارة قال سالت عن المحرم يخطي قال اما من البحر والبرد فلا وفي الحسن عن عبد الله بن محبوب عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال

٢٢٧
 في القصة انما جئنا فلا نجزم بجنى الظلم نارا اجماعا ولا اجماعا اذا امرت بالخلعة فاذكرك من ان مثله يتردد في
 فاعلم انما لا يجوز له الخلعة من شجرة عطر الله منزله في الدوس من جرح هل التحريم في الظل لغوات التخي او مكان الشرفه نظر له
 اخرج من احوت له والفائدة فيمن جلس في الخلل باذا للتشويق فيمن يظلم به وليس فيه وفي الخلافات لا خلاف ان للخلع الاستقلال بنوب
 نجسه فامم بمسئوفون اسه فضيله اعتبارا للمخبر الثاني انتهى قول ظاهر فليس من هذا المقام ولا اعرف له وجه الادعوى
 القبيح في الخلاف اجماع على ما نقله عندنا من اخبار المتقدمين هو المعنى الاول وقد نكدر فيها الامر بقوله اخرج
 من احوت له كما في رواية عثمان وصححه عبد الله بن المغيرة او خسر مثله في رواية ابا العاتكة قال في الثمانية الاثرية وصححه ظله اي مات بها
 في الظل اذا ضاقت فاذا ضاقت فند بطر صاحب من حديث الاستسقاء اللهم ضاقت بلادنا واغربت ارضنا اي بزل الشمس
 ظهر لعدم الثبات فيها وهي فاعلم من حيث اصلها ضاقت منه حديثا بن عمر اي محروما فداست ظل فقال اخرج من احوت
 له اي اظهر واعتزل لكن يقال صاحب الشمس وصحبه اخرجها اذا برز لها وظهرت قال الجوهري يرويه المحدثون اخرج بفتح الالف كسر
 الحاء وانما هو بالعكس انتهى نقل في الوافي عن الامام اجماعا هو كسر الالف وفتح الحاء من صاحب اخرج لا نراه امره بالبروز للشمس منه
 قوله تعالى انك لا تعلم ولا نضحي انتهى بذلك يظهر لك قوة ما ذكرناه وبوبه انما ما علم في جملة من الاخبار من ان الشمس غيب
 بدنو يبعث بسبب جودها وصبرهم على حرارتها فلو جاز ان يستظل بالنوب على راسه مالم يمتد كما نقله عن الخلاف لم يكن هذا الغلب
 وبوبه ايضا انتهى عن الاسرار عن الشمس في صاحب سجيل بن عبد الخالق وصححه سعيد الاعرج ومجرب انتهى في بعض الاخبار المشار
 اليها بتمله ويوضح ما قلناه زيدا على ما تقدم ما رواه في الكافي في الصحيح الى الحسن بن خنيس عن ابي عبد الله ع قال لا يستر المحرم عن
 الشمس بنوب لا باس ان يستر بعضه ببعض بذلك يظهر لك ان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وتردد فيه بيننا المشار اليه لا اعرف
 له وجه بل ظاهر الاخبار ما جاء اتاها قد تقدم في صاحب سعيد الاعرج انتهى عن ابن ابي عمير انهم يلبسوا بلبس او يلبسوا بلبس على
 الفضل والاستحباب لما ورد في بعض الاخبار والكثير من جواز ذلك منها حديث محمد بن الفضل بن بشر بن اسمعيل المتقدم الدال على ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله ثوبه الشمس فيستره بعضه ببعض وربما سار وجهه يديه وشمله ما رواه الشيخ عن علي بن حمزة
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يضع المحرم خداعه على وجهه من ثوب الشمس لا باس ان يستر بعضه ببعض و
 رواية الخليل بن الحسن المتقدم في سابق هذه الفائدة واقا ما رواه الصدوق عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
 لا بأس وشك البر والشمس هو محرم وبنادي به فقال نرى ان سائر بطر ثوب في قال لا باس بذلك ما لم يصبك ناسك فهو محمول
 على الضرورة كما هو ظاهر السابق قوله راسك الظاهر انه يدل من الكافي في قوله يصبك وفي بعض النسخ يصب راسك الشايع في الظن
 انه لا يضر الخشب الباقية في المحل والعمارة ونحوها يرفع الظلال كما رواه الفاضل الطبرسي في الاحتجاج في الوصايا العارضة
 الى محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي انه كتب الى صاحب الشراة عليه السلام يسأله عن المحرم برفع الظلال هل يرفع الخشب العارضة
 او الكنبه ويرفع الجناحين ام لا فكيف في الجواب لا ينبغي عليه في ترك رفع الخشب ورواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله واقا ما تقدم
 رواية القسم المقبول الدالة على ان ابا جعفر كان ماجر يطلع القبة والحاجية في الظاهر على الفضل والاستحباب كما يظهر سابقا
 الخبر والظاهر ان الحاجية في هذا الخبر رفع نعتها الجناحين كما في الخبر الاول الثاني فاعلم انه لا خلاف فلا اشكال في تظليل
 الصبيان كما تقدم في جملة من الاخبار السابقة وبوبه ناكدا ما رواه في الكافي في البحر عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله ع
 قال لا باس بالقبة على جوارحه النساء والصبيا وهم محرمون المفاتيح الثانية في نعتهم التراب للرجل الحكم بما لا خلاف فيه قال العلامة
 في انتهى محرم على الرجل حال الاحرام فخطبه راسه هو قول علماء الاصل ولا تعلم فيه خلافا والاصل فيه الاخبار والكثير منها ما
 رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال نعم ولا يجر راسه وفي
 الصحيح عن حماد بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم يخطي راسه ناسبا قال يلبس القناع عن راسه يلبس ولا يجر راسه
 الصدوق في الصحيح عن الحلبي انه سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يخطي راسه ناسبا او ناسبا قال يلبس اذا ذكر وما رواه في الكافي
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن القاسم انه سالت ابا جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال لا يجر راسه
 زرارة قال سالت عن المحرم يخطي قال اما من البحر والبرد فلا وفي الحسن عن عبد الله بن محبوب عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال

في القصة انما جئنا فلا نجزم بجنى الظلم نارا اجماعا ولا اجماعا اذا امرت بالخلعة فاذكرك من ان مثله يتردد في
 فاعلم انما لا يجوز له الخلعة من شجرة عطر الله منزله في الدوس من جرح هل التحريم في الظل لغوات التخي او مكان الشرفه نظر له
 اخرج من احوت له والفائدة فيمن جلس في الخلل باذا للتشويق فيمن يظلم به وليس فيه وفي الخلافات لا خلاف ان للخلع الاستقلال بنوب
 نجسه فامم بمسئوفون اسه فضيله اعتبارا للمخبر الثاني انتهى قول ظاهر فليس من هذا المقام ولا اعرف له وجه الادعوى
 القبيح في الخلاف اجماع على ما نقله عندنا من اخبار المتقدمين هو المعنى الاول وقد نكدر فيها الامر بقوله اخرج
 من احوت له كما في رواية عثمان وصححه عبد الله بن المغيرة او خسر مثله في رواية ابا العاتكة قال في الثمانية الاثرية وصححه ظله اي مات بها
 في الظل اذا ضاقت فاذا ضاقت فند بطر صاحب من حديث الاستسقاء اللهم ضاقت بلادنا واغربت ارضنا اي بزل الشمس
 ظهر لعدم الثبات فيها وهي فاعلم من حيث اصلها ضاقت منه حديثا بن عمر اي محروما فداست ظل فقال اخرج من احوت
 له اي اظهر واعتزل لكن يقال صاحب الشمس وصحبه اخرجها اذا برز لها وظهرت قال الجوهري يرويه المحدثون اخرج بفتح الالف كسر
 الحاء وانما هو بالعكس انتهى نقل في الوافي عن الامام اجماعا هو كسر الالف وفتح الحاء من صاحب اخرج لا نراه امره بالبروز للشمس منه
 قوله تعالى انك لا تعلم ولا نضحي انتهى بذلك يظهر لك قوة ما ذكرناه وبوبه انما ما علم في جملة من الاخبار من ان الشمس غيب
 بدنو يبعث بسبب جودها وصبرهم على حرارتها فلو جاز ان يستظل بالنوب على راسه مالم يمتد كما نقله عن الخلاف لم يكن هذا الغلب
 وبوبه ايضا انتهى عن الاسرار عن الشمس في صاحب سجيل بن عبد الخالق وصححه سعيد الاعرج ومجرب انتهى في بعض الاخبار المشار
 اليها بتمله ويوضح ما قلناه زيدا على ما تقدم ما رواه في الكافي في الصحيح الى الحسن بن خنيس عن ابي عبد الله ع قال لا يستر المحرم عن
 الشمس بنوب لا باس ان يستر بعضه ببعض بذلك يظهر لك ان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وتردد فيه بيننا المشار اليه لا اعرف
 له وجه بل ظاهر الاخبار ما جاء اتاها قد تقدم في صاحب سعيد الاعرج انتهى عن ابن ابي عمير انهم يلبسوا بلبس او يلبسوا بلبس على
 الفضل والاستحباب لما ورد في بعض الاخبار والكثير من جواز ذلك منها حديث محمد بن الفضل بن بشر بن اسمعيل المتقدم الدال على ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله ثوبه الشمس فيستره بعضه ببعض وربما سار وجهه يديه وشمله ما رواه الشيخ عن علي بن حمزة
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يضع المحرم خداعه على وجهه من ثوب الشمس لا باس ان يستر بعضه ببعض و
 رواية الخليل بن الحسن المتقدم في سابق هذه الفائدة واقا ما رواه الصدوق عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
 لا بأس وشك البر والشمس هو محرم وبنادي به فقال نرى ان سائر بطر ثوب في قال لا باس بذلك ما لم يصبك ناسك فهو محمول
 على الضرورة كما هو ظاهر السابق قوله راسك الظاهر انه يدل من الكافي في قوله يصبك وفي بعض النسخ يصب راسك الشايع في الظن
 انه لا يضر الخشب الباقية في المحل والعمارة ونحوها يرفع الظلال كما رواه الفاضل الطبرسي في الاحتجاج في الوصايا العارضة
 الى محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي انه كتب الى صاحب الشراة عليه السلام يسأله عن المحرم برفع الظلال هل يرفع الخشب العارضة
 او الكنبه ويرفع الجناحين ام لا فكيف في الجواب لا ينبغي عليه في ترك رفع الخشب ورواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله واقا ما تقدم
 رواية القسم المقبول الدالة على ان ابا جعفر كان ماجر يطلع القبة والحاجية في الظاهر على الفضل والاستحباب كما يظهر سابقا
 الخبر والظاهر ان الحاجية في هذا الخبر رفع نعتها الجناحين كما في الخبر الاول الثاني فاعلم انه لا خلاف فلا اشكال في تظليل
 الصبيان كما تقدم في جملة من الاخبار السابقة وبوبه ناكدا ما رواه في الكافي في البحر عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله ع
 قال لا باس بالقبة على جوارحه النساء والصبيا وهم محرمون المفاتيح الثانية في نعتهم التراب للرجل الحكم بما لا خلاف فيه قال العلامة
 في انتهى محرم على الرجل حال الاحرام فخطبه راسه هو قول علماء الاصل ولا تعلم فيه خلافا والاصل فيه الاخبار والكثير منها ما
 رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال نعم ولا يجر راسه وفي
 الصحيح عن حماد بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم يخطي راسه ناسبا قال يلبس القناع عن راسه يلبس ولا يجر راسه
 الصدوق في الصحيح عن الحلبي انه سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يخطي راسه ناسبا او ناسبا قال يلبس اذا ذكر وما رواه في الكافي
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن القاسم انه سالت ابا جعفر الرجل المحرم بربدان بنام يخطي وجهه من الذناب قال لا يجر راسه
 زرارة قال سالت عن المحرم يخطي قال اما من البحر والبرد فلا وفي الحسن عن عبد الله بن محبوب عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال

المحرّم لا ينبغي أن يحرم الماء في وجهها وأحرام الرجل في رأسه ما رواه الحميري في كتاب ضرب الأسناد عن الشنقيط بن محمد عن
 أبي النخعي عن جعفر بن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن جعفر بن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن جعفر بن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن جعفر بن أبيه
 شعره وهو الغضار الذي هو منى حد الوكبر من الأكل وفي اللقائن طرأ الوادي النهر شعره وطرف كل شيء طرفة وتنبع الكلام
 في المقام يتوقف على بيان ما لا يقل قال السيد السند في كتابه لو سئل راسه بيه أو بعضه بيه فلا يظهر جواز كما اخذ العلامة في
 المنتهى واستشكله في الخبر وجعل في من ذكره أولى بذلك على الجواز مضافاً إلى الأصل وعدم صدور الشر وجوب مسح الرأس في الوضوء
 المقتضى لسنه باليد في الجملة وما رواه الشيخ في الصحيح من ما يروى عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يضع المحرم
 ذراعاً على وجهه من غير التمسك قال لا بأس أن يستر بعض وجهه ببعض يده في كتابه عليه مشافهة المأخوذ في حواشي الكتاب
 أفول لا دلالة له لصحة ما يروى من جواز سائر الرأس من المحرم بيه كما زعم الشارع وفاناً للعلامة إذا فهم ما نقل عليه جواز
 وضع المحرم ذراعاً على وجهه وهو معلوم أن هذا القدر لا يسلم من سائر الرأس قطعاً بل لا يباغضه مع أن الصحيح من المذهب جواز
 غطبة الرأس كما سئل عليه والظاهر أن الخبر لا دلالة له على المدعى بوجهه فدا عرفت بذلك من العجب من السيد فليس ثم كذب أفول
 العلامة على هذا الاحتجاج ومن هنا يظهر أن استشكل العلامة في الخبر في جملة ثم كتب فليس ثم في حاشية أخرى أفول بكون
 بأبو بكر في الغيبة في القوي عن سعيد الأعرج أنه سئل أباً عبد الله عليه السلام عن المحرم يسير من التمسك بجواربيه فقال لا إلا من جهة
 وهو مبرح في عدم الجواز إلا مع الضرورة ولعله منشأ استشكل العلامة في الخبر بالحكم وحكم السيد في من ما ولو تكرر ذكره
 بوجه ما رواه أيضاً في الغيبة عن سائر أنه سئل عن المحرم من ثياب الحرير قال لا يصلح أن تلبس حريراً مختصراً لا خلط فيه فاما الخنزير
 العلم في الثوب فلا بأس أن تلبسه هو محرم وإن تروى رجل استلث من ثوبها ولا تلبس ثوبها من القطن مع بظهور ما ذكره في
 ثم من الجواز في ثوبه لا على صحيحه مع ما يروى من جواز لا يخلو من نظارة ليس صريحاً في المطلوب انتهى كلامه فليس ثم وهو محل نظر من
 وجوه الأول أن قوله إذا فهم ما نقل عليه جواز وضع المحرم ذراعاً على وجهه من غير التمسك في جملة فان الظاهر أن موضع الاستدلال
 منها إنما هو قوله لا بأس أن يستر بعض وجهه ببعض يده في جملته على المدعى كما لا يخفى ويحتمل في ذلك ما قدمناه من رواية
 بن الفضل في حديثنا سمعنا من رواية العللي بن خنيس الثاني قوله أن الصحيح من المذهب جواز غطبة الرأس فانه غطبة ظاهره إذا خلاصه
 في الحكم كما عرفت في الأخبار بيه كما سمعنا من ظاهر الثالث أن ما استدل به من رواية سعيد الأعرج كرهه بما عرفت من مخالفتها بما هو
 أكثر عدداً وأصح دلائل فلا بد من ما يراها كما قد ذكرنا من العمل على الفضل الاستحباب على ذلك محل أيضاً رواية سماعه في ذلك
 جمعاً بين الأخبار الثلاثة ظاهر الأصحاب القطع بوجوب شاة ملحوظة راسه ثوباً وطهيرة بطين وأرغفة الماء أو جل على ما خبره ظاهر
 العلامة في المنتهى المذكور أنه إجماع ولعله الجهر فاما ما نفى الأخبار على ما يدل على ذلك بذلك أيضاً اعرف في كتاب الأصحاب
 حتى العلامة في المنتهى ذكر بالحكم ولم يفلوا عليه دليل وكان مستندهم إنما هو الإجماع إلا أنه قد رتب الشيخ في الصحيح من الحلبي
 قال المحرم إذا غطى راسه فليطمس مسكناً في يده وظاهر هذه الروايات الواجب غطبة الرأس عما أعطاه مسكناً لا من مع الثياب
 لا شيء فيه كما نقلت في صحيحه حرره بهذا الخبر في الوسائل فقال أن المحرم إذا غطى راسه عما لزمه طرح الغطاء وطام مسكناً
 وإن كان طاماً لزمه ترك الغطاء خاتمة واستحب له تجديد التلبس ثم أورد محضر الحلبي المذكور وصححه حرره في المقتضى المشافهة
 إلا أن صاحب الوافي إنما نقل صححه الحلبي المذكور بلفظ وجهه عوض مؤله راسه ولعل شيخ التهذيب كانت مختلفة في ذلك و
 سئل ما يؤيدان المذكور فيها هو لفظ الوجه ثم أنه على تقدير كون الغدة شاة أو طعام مسكناً فهل تنكدر بتكدر الفعل فلو أن
 استغفر في التمسك مع الأخبار دون الأضطرار وحكم السيد الثاني بعدم التعدد مع الأضطرار وكذا مع الأخبار وإذا التمسك
 المجلس واستوجب التعدد مع اختلافه ولا اعرف لكبي من هذه الأقوال مستنداً شيئاً مع كون أصل المسألة خالفاً من الدليل على ما
 مدعونه وفرضه الأصل يقتضي العلم مطلقاً الثالث فدا عرفت العلامة ومن فخره من أنه لا فرق في التحريم بين أن يغطي راسه
 بالمعاد كما نفاه والفلسفة أو بعضه حتى الظاهر الحما وحل مناع فيه وعرضهم في كتابه غير واضح قال لأن المنتهى عندي
 الشرط باب الغيبة في سائر الرأس ووضع الغطاء عليه والسار بالثوب لا مطلقاً الشرع أن المنتهى ولو تعلّق به لوجب جملة على ما هو المشافهة
 منه وهو أسير بالمعاد إلا أن النصير إلى ما ذكره الحوط انتهى وهو جيد إلا أن ما يروى من الأخبار الدالة على النهي موقف

في احكام الحرم

قلت لا في عبادة الله عليه السلام اربابا نهى عنه على فساد او حله اطرحهما قال نعم وصغارهما انهما رفسا في غيرهما وهذا الخبر
 كما ترى مختص بالانسان فلا يمتنع منه البعير وقال الشيخ في باب لا باس ان يلغى الحرم الفراد عن بعير فلا يلغى الحرم واستدل عليه
 بما رواه عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان يلغى الحرم الفراد عن بعير فلا باس ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير
 ستر زيادة على الرواية المذكورة ما رواه في الكافي في الصحيحين او الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الفراد ليس من البعير والحل
 من البعير بمنزلة الفلاة من جسدك فلا تلهها والفراد هو الفراد من جسدك لا الفراد من جسد البعير ^{عن الحسن} قال ان الفراد ليس من البعير
 بمنزلة الفلاة من جسدك فلا تلهها والفراد هو الفراد من جسدك لا الفراد من جسد البعير ^{عن الحسن} قال ان الفراد ليس من البعير
 وما رواه في صحيحين بن زيد قال لا باس ان يلغى الفراد عن بعير ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير ولا يلغى الحرم الفراد
 عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان يلغى الحرم الفراد عن بعير فلا باس ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير
 بصرفه قال سألته عن الحرم يلغى الحرم الفراد عن بعير فلا باس ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير
 يظهر ما ذكره الشيخ من التخصيص هو الاظهر وعليه يحمل اطلاق ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سعيد قال سأل ابو عبد الرحمن
 ابا عبد الله عليه السلام عن الحرم يلغى الحرم الفراد عن بعير فلا باس ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير ولا يلغى الحرم الفراد عن بعير
 عليه السلام يحمل الحرم من بمنزلة الفلاة من الانسان بمخاضها من سحر فكانها من جسد ان الفراد ليس من جسد البعير
 الدواب الخارجة التي تاتي في الشجر ومخاضها من سحر فكانها من جسد ان الفراد ليس من جسد البعير
 عليه هذه الاخبار ولم اكن نبتة على ذلك من الحديثين ثم ان الظاهر من هذه الاخبار انه لا كفارة في الغاء الحرم عن البعير حيث لم
 يصرح في شيء منها لوجوب الكفارة ولو فعل وانما غاها ما تملك عليه الاثم بذلك اتم فذكر عبد الله بن جعفر الجعفي في كتاب ضرب
 الاثم عن الحسن بن زهير عن الحسن بن علوان عن جعفر بن اسباط عن علي بن ابي طالب عليه السلام كان يقول في الحرم يلغى الحرم الفراد عن بعير
 والحكم ان عليه الفدية والرواية مع ضعف سندها وكون وانها من العامة قد تضمنت جوب الفدية في نزع الفراد مع ان الروايات
 المتقدمة لما اشتركت في الدلالة على جواز النزع وحديثنا يحمل على هذه الرواية والامر كما عرفت مشكل القنفذ قال في شرحه
 عشر ذلة الشعر واخراج الدم والنجاسة ذلك مفع في فصلين الاول في ازالة الشعر ومخاطب الكلام فيه يوقف على ما يلاحظ في
 مسائل الاول في ازالة الشعر واخراج الدم والنجاسة ذلك مفع في فصلين الاول في ازالة الشعر ومخاطب الكلام فيه يوقف على ما يلاحظ في
 بنه يحل او يفسد غيرها مع الاخبار وفعل عليه في السكينة والنهاية لجام العلماء وبذلك عليه بالنسبة الى الحل قوله عز وجل
 ولا يخلو وارثكم حتى يبلغ الهلك محله وبذلك عليه على غير الاخبار الكثيرة منها يصح نذارة قال نعمنا يا جعفر عليه السلام
 يقول من حلوا سر او نفط بطر ناسبا او جاهلا او ساهيا فلا شيء عليه ومن فعله متعمدا فعليه دم وذلك الشيخ في الصحيحين عن
 ذكوان بن عيينة قال سمعت ابا جعفر يقول من نفط بطر او فام فخر او حلوا سر او نفط فوجب لا يبيح له لبس او اكل طعاما لا يبيح
 اكله ففعل ذلك ناسبا او جاهلا او ساهيا فلا شيء عليه ومن فعله متعمدا فعليه دم وذلك الشيخ في الصحيحين عن جابر بن عبد الله
 عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يحجم الحرم مالم يحل او يقطع الشعر والحجم الحسن بن علي عليه السلام وهو محرم قوله واجم الحسن
 يحمل ان يكون من الخبر من كلام الصدوق نحوه رواه الشيخ عن جعفر في الصحيحين ومثله وقد تقدم في محضر معاوية بن عمار عن
 اخر الروايات المتقدمة في مسئلة قتل هوام الجسد ان ترك راسه باظافه مالم يلم او يقطع الشعر عن عمر بن زيد عن ابي عبد الله
 قال لا باس بترك راسه من الشعر مالم يلم الشعر بترك الجسد مالم يلم به الى غيره ذلك من الاخبار الاسرى في المقام ان شاء الله تعالى
 الثانية اظاهرا في خلاف في جواز بيع الضرورة وان جبت الفدية وبذلك على الجواز والفدية قوله عز وجل من كان منكم مريضا
 او برأى من نفسه ففدية من صيام او صدقة او نساء او شك ما رواه الشيخ في الصحيحين عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله على تعب بن عجرة الا تصاك والتمل بتأثر من يأسه قال تؤذي بك هوامك قال نعم فانزلت هذه
 الاية فمن كان منكم مريضا او برأى من نفسه ففدية من صيام او صدقة او نساء او شك ما رواه الشيخ في الصحيحين عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 راسه بترك راسه من الشعر مالم يلم الشعر بترك الجسد مالم يلم به الى غيره ذلك من الاخبار الاسرى في المقام ان شاء الله تعالى
 الفرق او فصا خبر بالخيار وما شاذو كل نحو في الفرقان فان لم يجد لك افعلية كانا لا قبل بالخيار وهو عليه السلام قال لا قبل

في احكام الحرم

في محرم الحرام

فبعد روايته عن الصادق عليه السلام وأجل بعض سقوط الواسطة وبعض التصريح في الأمان بالواو وهو من الظاهر ما ذكره
 المؤلف في كتابه من كتابه في غادر في الصحيح فلهذا لا يثبت عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال
 قال رجل يا عبد الله عن المحرم بربا سابع الوضوء فسقط من تحريم الشعر والشعران فقال ليس بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج
 والحق التمسيد في الدوس بالوضوء الغسل انما قال في ذلك وهو حسن بل منضم الغسل الحان ازالة التماسه والحل الصلابة انما قال
 ونقل في من عن الشيخ للمبداء او جبالا في السقوط بالوضوء وان لو كثر الشافط من شعره فشاء ولم ينفع على بلوغه فقل عن سائر
 في الغسل كذا في الكبرياء واطلق ونقل عن الحلبي في فصل الشارب حلوا العانة والاعطين شاة التماسه قد صرح الاصحاح في سوزاته
 نعم عليهم بان في تنفالا ببطاطام ثلثة مناكير في غلظها شاة واستدلوا على الحكم الاول بما رواه الشيخ عن عبد الله بن جابر
 عن ابي عبد الله في محرم تنفلا بطم قال بطم ثلثة مناكير وعلى الثاني بما رواه الشيخ في الصحيح عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا نف الرجل ابطينه فليحرم ونافس في ذلك في الحكم الاول من حيث ضعف الترابه بان في طرفها عبد الله بن هلال وهو
 مجهول رويها وهو عبد الله بن جابر وافقه فان منضمه صححه زاده قال سمعنا ابا بصير يقول من حلوا سائر او تنفلا بطم ناسيا
 او ساءا او جاهلا فلا شيء عليه ومن فعله متحلا فليحرم فقول اما المناقضة الاولى في قوله على اصوله ولا ثمرة لها عندنا ويمكن
 الجمع بميل الصحيح المذكور على الاطمين باذنه الجسد من المفرد المذكور فيها فيكون منضمه مع صحيحه حريز على معنى واحد الا ان
 الحديث الشيخ محمد بن الحسن المحمدي في الوسائل نقل ان الصادق في كتابنا صحيحه حريز بلفظ بطم بلون نشبه وبشكل ذلك مخلو
 القول المشهور من الدليل اذا المسند في جواب الشاة في الاطمين انما هو صحيحه المذكور حريز كما عرفت وعلى هذه الترابه فيشكل الحكم في
 المقام وكنت كان قالا خطاب في الدم بنف الابط لما عرفت التماسه خلف كلام الشيخ في المحرم هل من ان يحلوا سائر التخل فيكون
 في الخلاف لا ضمان قال في تنفاله ذلك والشيخ في الخلاف بان الاصل برائته الذم ولم يوجد دليل على الفعل واجمع في باب
 بما رواه في الصحيح من معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باخذ الحرام من شعر الحلال الفصل الثاني في اخراج الدم
 وهذا خلف الاصحاح في خون حقه نعم عليهم في ذلك ببيان يعلم اول اقا صل الخلاف في المسئلة بين المتقدمين انما هو في الجملة كما
 نقل العلامة في كتابه قال للشيخ في الجملة من قولان احدهما التحريم الا مع الحاجة وبه قال شيخنا المفيد والسيد المرتضى سلاطين
 التبرج وابوالصلاح وابن ادرسر وهو الظاهر من كلام ابن بابويه وابن الجبند والثاني انه مكروه ذكر في الخلاف والتهامة وبه قال
 ابن حزم ثم قال في الاضرب الاول جله من المتأخرين قد جردوا الخلاف انما في اخراج الدم ولو لم يكن جله او بالتساوي او بخلاف ذلك بذلك
 يظهر ان ما ذكره المصنف اخراج الدم بهذه الوجوه بوجه القول بالتحريم في الجملة للشيخ في النهاية والمفيد في المغنعة والمرفعة
 وابن ادرسر ثم نقل القول بالكره عن الشيخ في كتابه صحيحه من الاحتياط ليس كما ينبغي ثم ان تمزاجا القول بالكره انما الحق
 في صحيحه والتسديد في ذلك ونقل على القول الاول ما رواه في الكافي في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألته عن المحرم بمحجم قال لا الا ان لا يجد بدا فلا يحجم ولا يحلق مكان الحاجة ومن زاده في القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال
 لا يحجم المحرم الا ان يخاف على نفسه ان لا يستطيع الصلوة وقال اذا ذاء الدم فلا بأس به ويحجم ولا يحلق الشعر ما رواه
 الفقيه قال قال ذريح ابا عبد الله عليه السلام قال المحرم بمحجم اذا خشي الدم وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سالت
 ابا عبد الله عن المحرم كيف يجب داسه قال ما غابره مالم يدم او يقطع الشعر عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 المنفعة في الفصل الاول قال فيها ومجلى الجسد مالم يدم وفي الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن المحرم يسافه
 قال نعم ولا يدمى ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن المحرم هل يصلح له ان يباك قال لا بأس
 ولا ينبغي ان يدمى لفظ لا ينبغي في الانجاب بمعنى التحريم شائع كما بينها عليه في غيره موضع مما نقلتم واما ما نقل على القول الثاني
 فصحيحه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يحجم المحرم مالم يحلق او يقطع الشعر في الغنبة واجمعه المحرم وهو محرم
 ومحمم معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عن المحرم يباك قال نعم قلت فاني ادمى يباك قال نعم هو من السنة وعن معاوية
 بن عمار في الصحيح قال سألته عن المحرم يعبر الدم ويوطئ عليه الشعر فقال لا بأس به وما رواه في الكافي في الوثوق عن ثمار الشام
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المحرم يكون به الجرب فيؤذنه قال يحكمه وان سأل منه الدم فلا بأس به بهذه الاخبار

في محرم الحرام

في محرم الحرام

في أحكام الأضحية

أخذ صاحبنا وشيخنا صاحبنا المصنف وجميع بينهما وبين الأخبار المتقدمة بحمل التقي في الأخبار والمنفعة على الكراهة واستخبرنا فيه
 كما اشترنا الله في غير موضع مما تقدم على أنهما يمتنعان القول بالكراهة لولم يمكن هذا وجه آخر للجمع بين الأخبار ولما يكون مع أنه
 يسر كذلك فإن الظاهر في الجمع أنه هو كل هذه الأخبار على الضرورة فإن هذه الأخبار مطلقه والأخبار الأولى مفضلة بين الأخبار
 فالحرم في الضرر فيجوز والظاهر أنه لا يمتنع حمل الحمل على الفصل فالقول بالكراهة كما علمنا الله صنفه أمّا ما اعتضد به في أنه من
 رواية بنو سنان يعقبون قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم بمحرم قال لا أحبره قال فإن لم يظن أن أحبره ظاهر في الكراهة فيه
 أن لا يظن إلا أنه وإن كان في العرف كما ذكره الآخرة في الأخبار وقد استعملت بمكة التحريم كثيرا وقد حفظنا سابقا أن هذا من جملة
 الألفاظ المشابهة في الألفاظ التي لا يجوز حملها على أحد المعنيين إلا بالضرورة ثم إن الظاهر من كلام الأصحاب أنه على تقدير
 التحريم فليس فيه إلا محرم الأثم ولا كفارة وحكم الشبهة في من بعض أصحاب المناسك أنه يحمل فيه إخراج الأثم شاء وعن الحلبي
 أنه يغفل في حق التحريم حتى يلقى طعام مسكين أو علم أن الخلاف في المسئلة بالتحريم والكراهة إنما هو عند عدم الضرر والآ
 ضمه لا خلاف في الجواز كما ذكره في المسئلة وبه صرح في الأخبار المتقدمة وعليه يتبع الأخبار كلها كما ذكرناه ويؤيد ما رواه الصدوق
 عن الحسن بن سعيد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يؤخذ به ضرره فطعمه قال نعم قال لا بأس فقلت في ذلك عن ابن الجبلي الصدوق
 أنه لا بأس بطلع الضرر مع الحاجة ولم يوجب شيئا فقلت عن الشيخ أن في طلع الضرر شيئا ما استأذنا إلى ما رواه في تبين محمد بن
 جعفر عن عده من أصحابنا عن رجل من أهل خراسان أن مسئلة في المحرم لم يكن عنده عالة فيها شيء محرم فطعم ضرره فكيف ينبغي
 دما وفيه مع رسالة أن كراهة الكرم بالبر غير معلوم ولا استناد إلى ما هذا شأنه وإثبات حكم شرعي به مشكل الصنف الخامس عشر
 أن شاي يترجى طلع الشجر فلو لم الأظفار والكلام هنا يقع في مقامين الأول في طلع الشجر الظاهر أنه لا خلاف بين أصحابنا رضوان
 الله عليهم في أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم والحشيش الثابت منه عدا ما يأتي استثنائه في المقام افتتار الله بقره عليه فلو
 جله من أن جازا منها ما رواه الصدوق في الصحيح عن حمزة بن أبي عبد الله أنه قال كل شيء ينب في الحرم فهو حرام على الناس
 الجمعي ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهار قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن شجر أصلها في الحرم وفروعها في التحل
 قال حرم فرعها المكان أصلها قال قلت فإن أصلها في التحل وفروعها في الحرم قال يحرم أصلها المكان فروعها وما رواه ابن
 بابويه والكليني في الصحيحين نحوه وما رواه الصدوق عن سليمان بن زياد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 يقطع من الداء الذي يمتد من كلبه فله منه بضعة من ولا يترجى من شجر مكة شيئا إلا أن يقطع شجر القواكة ورواه الشيخ عن
 ساهان بن خالد في الوثائق ما رواه الكليني في الصحيحين عن حمزة بن أبي عبد الله عليه السلام قال لما
 قدم رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن الله قد دعى مكة يوم خلق السموات والأرض فحرم محرم الله يوم البعثة لا يغير شيئا
 ولا يفسد شيئا ولا يخلخل خلقها ولا يخلل قطعتها إلا لمنشد فقال العباس بن رسول الله صلى الله عليه وآله فخرنا لله للبر والبوت
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله الآ الآ ذكر قال الجوهري الخلاء منصوب الحشيش الثابت الواحدة خلوات فقول خلبت الخلاء
 إذا جرت وأضطربت قال في الفاموس الخلاء مضمون الرطبة من النبات أحاد خلالة أو كل بقله فلعنها في الكهانة الخلاء مضمون الشيا
 الرطبة ما دام رطبا وخلاله نطع وما رواه الشيخ في الوثائق من زيادة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول يحرم حرمة بره في بره أن
 يخلل خلالة ويحصد شجره الآ الأذخر وأضطره وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة ما بين لا بينها صيدها وحرم ما حولها
 من بره في بره أن يخلل خلالة ويحصد شجرها الآ نحو الناضح وما رواه الكليني عن زيادة في الوثائق قال سمعت أبا جعفر يقول
 حرم الله تعالى حرمة أن يخلل خلالة ويحصد شجره الآ الأذخر وأضطره صيده وما رواه الشيخ عن جليل بن دراج في الصحيحين عن أبي عبد
 الله قال راجع على نبي الجحيم أنا أطلع الحشيش من حول المناطيط بمخى فقال يا بني إن هذا لا يطلع وما رواه الصدوق عن محمد بن
 مسلم في الصحيحين عن سعد بن عبد الله السلام قال قلت للمحرم فإن خرج الحشيش من غير الحرم قال نعم قلت من الحرم قال لا وما رواه الكليني
 عن عبد الكريم عن حمزة بن عبد الله عليه السلام قال لا يترجى من شجر مكة إلا أن يقطع شجر القواكة وما رواه الصدوق عن منصور
 بن بخازم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الأذن يكون في الحرم فاطعمه قال عليه السلام فإنه وإن ما رواه الشيخ عن محمد بن
 حمران في الصحيحين قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الثبني الذي في أصل الحرم يترجى قال أما شيء فأكله الآ بل فليس فيه

في أحكام الأضحية

الآيات في الأضحية وما رواه الكليني في الصحيحين عن حمزة بن أبي عبد الله عليه السلام قال لما

في أحكام الأضحية وما رواه الكليني في الصحيحين عن حمزة بن أبي عبد الله عليه السلام قال لما

ما من ان يترفع فطحا جاب عنه الشئ وكبر الله بانه لا باس ان يترفعها الا بل لا يترفع على غير ما نرى حيث شاء استشهد بما رواه
عن حريز في الصحيح عن ابي عبد الله قال يطلع عن البعير في الحرم باكل ما شاء واذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الاصحاب في كونه فلع
الشجر فمال الشئ في فوط في الشجر الكبير بغير وفي الصغرة شاء وفي الاغصان فمعه وقال ابن الجبند وان فلع المحرم او المحل
شجر المحرم شيئا فعليه فقه ثمة قال ابو الصلاح في قطع بعض شجر الحرم من اصله دم ثاء ولفطع بعضها او اخلاء خلاها ما يتر
من الصلوة وقال ابن البراج فيما يجب فيه بغير او يطلع شيئا من شجر الحرم الذي لم يفسد هو في ملكه ولا يترفع فيه بغيره فان بعد ما لم يطأ ولم
يفصل بين الكبير والصغيرة وقال ابن حزم والبقير نلزم بفسد الوضوء ولفطع شجر الحرم ثم قال يجب شاء فلع شجر صغير
الحرم وقال ابن حزم الانجا وروى عن الامم عليهم السلام بالرفع من فلع شجر الحرم ولفطع لم يفسد فيها للكفارة لا في الصغرة
ولا في الكبيرة قال في لفر هذا قول مشهور بفساد الكفارة وظاهر المشهور بين المتأخرين القول الاول بتردد المصنف في مع فيه قال في كذا بعد
نقل عبارة المصنف الموافق لمذهب الشئ وتردد في ذلك فذلكم ذكر الشئ وجب من الاصحاب في حقه عليه في الخلاف باجماع
الفرق والاختلاف واسئل عليه في المتن بما رواه الشئ عن مكي بن العثم قال روى اصحابنا عن احدهما عليهما السلام ان
اذا كان في دار الرجل شجر من شجر الحرم لم يترفع فان اراد ترفعها ترفعها وكثر بل يجز بغيره بفساد بلجها على الساكن هذه الرواية
مع ضعفها بالادلة كونها من رواية الظاهر لا يدل على جوب لثاء في الشجر الصغيرة ولا على حكم الاجازة قال ابن الجبند ثم
سأل عن عباد المقتدر وفعل انه فواء في الخلاف واسئل عليه برواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل
طلع من الاراك الذي بمكة قال عليه ثمة ثم قال هذه الرواية ضعيفة السند ايضا بان من ثباتها الطاهري وقال النجاشي انه من جوده
الواقعة وشيوخهم ومن هنا يظهر ان المصنف سقوط الكفارة مطلقا كما اخاره ابن دربر وان كان اتباع المنقول حوط انتهى قول فواء
ما عرفت سابقا في غير موضع من ان الطعن في الانجا بضعف السند لا يفهم شجرة على المقتدرين ثانيا ان طعن في رواية سليمان بن
خالد بما ذكره من بناء على نقل الرواية من التهذيب فانها فيه مروي في الوثائق الذي بعده في الضعيف لكنها في الفقه كما قد ساء
ذكر من شجرة او حسنة بابراهيم بن هاشم الذي قد اعلم حديثه في غير موضع من شرحه ان ناقض نفسه فيه في بعض المواضع لا
ان الاتفاق بين اصحاب هذا الاصطلاح على قبول رواية ابن عباس في الحسن بل عدها في الصحيح جملة من المختارين ثالثا انه
قد روى الصدوق ايضا عن منصور بن حازم وطريقه في الشئ صحيح على ما صرح به العلامة في الخلاصة عن ابي عبد الله عليه السلام
انه سأل عن الاراك يكون في الحرم فافطع قال عليك فداة وهي الصحيح سليمان المذكورة او حسنة المراد بالادلة في رواية
منصو هو الخبر المذكور في رواية سليمان بن خالد وبذلك يظهر ضعف ما اخاره من سقوط الكفارة مطلقا وبالجملة فان الذي
وفقت عليه من رواية المسألة هو ما ذكره ومقتضاها وجوب البعير في نزع الشجر صغير كانتا وكبيره والمقتدر في غيره من
الادلة ونحوه اقول في هذا المقام فوالاولى شيئا من صحيح سليمان بن خالد وموثقة مرسله عبد الكريم استثناء التحل في
الفواكه من هذا الحكم والظاهر ان خلاف فيه وهو من جملة ما استثناء الاصحاب سواء انبأ الله تعالى او الذي لا طلاق للنص
المذكور ظاهر النسخة انما في كذا المذكور في كلامهم شجر الفواكه حيث عدوه من الادعية المستثناة في كلامهم والظاهر ان مراد
ما يتم التحل كيف كان فثبت ان النص عليه يجب استثناء الثانية المذكورة في النسخة الاجماع على جواز فطعة هو
من جملة الادعية المستثناة عندهم وبذلك عليه استثناء الرسول صلى الله عليه وآله بالهنا من العباس في صحيح حريز او حسنة المقتدر
ومثلها موثقة زرارة المقتدر ايضا ورواية زرارة الا انه الثالث فثبت في صحيح حريز في الاولى من الاخبار المقتدر على استثناء
ما انبأ الا ان اوفر من القول بالترفع والارتفاع الشجر لم يذكره الاصحاب من جملة الادعية التي مرخوا باستثناءها
والرواية المذكورة صحيحة صريحة في استثناء فلا باس باستثناء الترابعة فثبت موثقة زرارة على استثناء عو النافع وهو عود
الحالة المذكورة في جملة الادعية التي استثناءها الاصحاب في الحالة يفتح الميم البكر العظيمة التي يفتح بها اثاره الحوكم والملا
العوان للذان يجعل عليهما الحالة لثمة بها فلهذا في ذلك بقا ما رواه الشئ فيسند في رسالته عن زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام قال من شجر رسول الله صلى الله عليه وآله في قطع عو الحالة وهي البكرة التي يفتح بها من شجر الحرم
الا ورواها سندا شئ الاصحاب ايضا في جملة الادعية التي ذكرها ما يثبت في ملك الا فاء استثناء واعلم ذلك بما

في أحكام الأشجار

والرجل من الحرم فقال ان يترك في الشجر فليس له ان يقطعها

روى حماد بن عثمان في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام في الشجر فلعنها وان كانت قد نبتت في منزله وهوله فلعنها وروى
 الشيخ عن حماد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقطع الشجر من مضره او داره في الحرم فقال ان كان الشجر
 لم يزل يبل ان يبي الدار يخذ المضرب فليس له ان يقطعها وان كان قد نبت عليها فله ان يقطعها وعليه مثل ما رواه في الكافي عن ابي
 بن ميهال قلت لابي جعفر الرجل يدخل مكة فيقطع من شجرها فقال قطع ما كان داخلها ولا يقطع ما لم يدخل منزله عليه
 واستفاد من هذه الروايات ان سوا الملك لا يرضى على نبت الشجر جاز فلعنها والا فلا والظاهر ان ذكر المنزل في الاخبار خرج
 من حيث التمثيل التام في ذلك لا ما يترتب عليه من نبت الشجر الاصل ولا يترتب عليه من نبت الشجر الاصل ولا يترتب عليه من نبت الشجر الاصل
 لا مطلق النبات قول فمدن ظاهر الاخبار المتقدمة في قول الحكم للباب من الشجر والحشر به يجب الخروج عن حكم الاصل وما ذكره
 من ان الخلا هو الشجر من النبات فهو مسلم بناء على ما نقله من عبارة الفا موس خبثه فسر بذلك اقا عباد الصالح التي قد ساد ذكرها فقد
 فسر فيها بالباب في كتاب مجمع البحرين فيما اوله الخاء البصر ولا يخلو خلاها فسر الحكم وفتح اللام اي لا يجر منها الترتيب ولا يقطع
 ما دام رطباً واذا جف فهو حشيش ظاهر هذا الكلام ان طلاق الخلا عليه انما هو مادام رطباً واذا جف حتى حشيشاً فالحشيش هو
 الباب مع انه وردت في مجمع جيل بن راج فهو صحيح بغير من سلم المتقدمة على غيره نزع الحشيش مع الاغراض كما ذكرناه فلا انك
 ان يكون الحشيش مالا للترطب الباب فاطلاق الحرم في الشجر شامل للفرد من ذلك قال الشيخ على ما ذكره في لف حشيش
 عن ابنه قال حشيش الحرم ممنوع من فلعنه فان فلعنه وشباً منه لم يضره فلعنه ولا بائن ان يخلو الا بل يرضى قال ابن الجندب واما الرعي فله فيها
 لا اخاره لان البعير بما جذب الثوب من صله فاما ما حصه الانسان من رعي صله في الارض فلا ما بس اقول اطلاق صحيحه من قوله
 الذي لم يعلو ان يخلو من البعير في الحرم باكل ما شاء ومنها صحيح محمد بن حمران يدفع ما ذكره من منع الرعي مع تسليم ان الخلا عباد من
 الرطب خاصه فخصص الخلا بالذكر لا يدل على عدم شمول الحكم لغيره ومع تسليمه فانه مخصوص بالحشيش لا دليل على ذلك في الشجر
 اما التعليل بانه من فلعنه فليس له ان يقطع الشجر من مضره زداره المتقدمة بحريم كسب حرم المدينة وشجره وهو قول الشيخ قدس
 سره وقيل بالكراهة للاصل وظاهر الخبر المذكور يوجب الخروج عن هذا الاصل الثاني انما هو ان قطع شجر الحرم كما يحرم على الحرم
 يحرم على اهل البيت كما صح في الامتصاص من الله تعالى عليهم وذلك عليه التصور وحشيشه مكان المناسب لا يجعل ذلك بتركه
 الاحرام بل يجعل مسأله من حيث انها فلعنه في الدوس انتهى هو جيد فلو كان الظاهر ان حكم الحشيش ايضا كذلك لكانت بحل الحرم قطع الشجر
 فلعنه الحشيش غير الحرم بل الخلاف ولا اشكال في ذلك الثاني سقوط قطع العلانية في حرم يجوز قطع ما اتكروا به من معللاً بانه قد لفت فهو
 بمنزلة الميت والظفر اقول هو لا يخرج من شوب الاشكال يجوز اخذ الكراهة معللاً بانه لا اصل له فهو كالنهر الموضوعه لقول هو جيد فان
 ظاهر الاخبار المتقدمة انخصص بالشجر والحشيش ونحوها تماماً لا يشارك ذلك في فعل الاجماع على جواز الانعاع بالنعص المنكر والوقوف الشافعي
 اذا كان ذلك بغير الادب لئلا يفتى ما يقطع اقول هو جيد واستفاد الجواز اذا كان بفعل الادب لان بعد القطع يكون كالباسر
 يحرم القول لا ينافي جواز استعماله ونسب المنع الى بعض العامة فبأنه على التصيد به يحرم الحرم رده بان التصيد به يضر في بحر الاهلية
 اقول هو كذلك المقام القابض في فلم الاظهار في المتن المذكور ان على طهره اجماع علماء الامم ومثله اخبار عديدة منها ما تقدم في
 صدر المقالة المنقولة في مسأله ازالة الشجر من صحيحه فدار المتقدمة لان من لم اظفاره متعللاً فعليه حرم وما رواه الشيخ في الصحيح عن زاده
 عن ابي جعفر قال من لم اظفاره فاساً او ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متعللاً فعليه حرم وما رواه في الكافي في المتن عن ابي جعفر
 قال قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل شوى فلعنه اظفاره عند حرامه قال يدعيها فلعنه فان جلاً من احطابا اثناء بل لم اظفاره
 بعد احرامه ففعل قال عليه السلام بهر من فلعنه الصدوق عن ابي بن حمزة عن ابي بن هبهم بن حمزة وما رواه الشيخ عن ابي بن حمزة عن ابي الحسن
 قال سالت عن رجل احرم فلعنه اظفاره قال فقال يدعيها قال قلت فانها طوال قال ان كانت فلعنه فان جلاً اثناء ان يلعنها وان
 يغسل ويعد احرامه ففعل قال عليه السلام ان غير ذلك من الاخبار لا يثبت ونحوها والمستفاد من هذه الاخبار ان نبت الحكم على العلم الذي هو
 عبارة عن طلاق الازالة والقطع وجلة من الامتصاص من انما عبر في المقام في ان ينعصر وهو خسر خبثه عبارة عن القطع باليقين ولو انقطع
 ظفره وما دعى به فله ازالة خلاف كما ظفره في التذكرة وعليه القدر وبذلك على الحكمين المذكورين ما رواه الشيخ من كتابه بن حمزة رضى
 القضاة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحرم فلعنه اظفاره قال لا ينعصر منها شجران استطاع فان كانت ناذية فلعنهها وليعلم

في حرمها

الاجتماع في حرمها هو حرمها وتوابعها على تكرار الكفارة سكر الصبر ليس الا فروع المتعدد من شأنه منع
 سبوا التكفير فلا اشكال في التعدد وانما يحصل التردد مع عدم الاحتمال الداخلي لا ريب ان التعدد مطلقا احوط الثانية خلف
 الاصحاب فيها لو تكررت من الوحي فهل تكرار الكفارة ام لا فالمشهور الاول حتى ان السيد المرتضى قد ادعى منفي الاضمار الاجماع
 فقال ممن انكرت به الا ما مذهب الفول بالجماع اذا تكررت من الحرم تكدر الكفارة سواء كان ذلك في مجلس واحد او ما كن كثيرا و
 سواء كثر في الاول ولا للاجماع وهو يفتي بالبرائة ثم عرض على منكر ان الجماع الاول افسد الحج بخلاف الثاني بان الحج و
 ان كان قد فسد لكره منه بامره وهذا وجب المص في فجاز ان تعلق الكفارة به انتهى في كذا بعد نقله عن غيره فلا كلام في
 ما ذكره من جواز تعلق الكفارة به جديلا بل لعل في الواضح منع الاجماع على ذلك عدم استفادته من النص اذا فيه ما يدل
 عليه الرقابات ان من جامع قبل الوقوف بالشرع لم يرد به وانما الحج من قبل ومن المعلوم ان هذه الاحكام الثلاثة التي ترتب على
 الجماع الاول خاصة فاشياء بعضها في غيره يحتاج الى دليل انتهى اقول ما ذكره قدس سره من عدم الدليل على تعلق الكفارة بالجماع
 ثانيا جديلا بل قوله وما ذكره من جواز تعلق الكفارة به جديلا كما كان خالفا من الدليل كما قرره فبان في خبر يكون جديلا وقوله من
 الشيخ في فتاواه انما قاله الثاني فيمن انكره من الاول لزمه الكفارة وان كان ثلثا بغير مغلبة كفارة واحدة كان فوجبا
 ونقل في الفتاوى عن ابن خزيمة انهم في حاله واحدة لا شك في الكفارة بتكرار الفعل وان تكررت في شئ تكدر الكفارة قال في
 كذا وهو غير بعيد انتهى اقول ظاهر كلام الشيخ في المتقدم انما هو التفصيل بين التكفير عما فعله او لا فتكررا ولا فلا مطلقا
 كما ذكره وبالحكمة فالمسئلة عندك لعدم الدليل الواضح محل توقف اشكال وان كان القول بما ذكره في لا يخفى من وجه الثالث
 الظاهر انه لا خلاف في الاشكال في انه لو تكررت المحل في وقت واحد بمعنى كل واحد بغير راسم حل في بعضها اخرى وقت واحد فلا شك في
 الكفارة لصدر الامثال بالكفارة الواحدة واصله البرائة من الترانيدان غايه ما يستفاد من الاخبار ان من حلوا راسه فعليه شاة
 والاصحاب جعلوا حكم البعض في حكم الجميع لصدر حلوا الراس في الجملة اما التكرار المحل في وقتين فظاهرهم تكرار الكفارة لان
 ما حلوا راسه لا سبب مستقل في محله الكفارة وانما يجابها وحلها في الوقت الثاني صالح للتبعية ايضا فترتب على كل واحد منهما سبب
 في كل بات ما تقدم من الدليل على الواحدة في الصورة الاولى جاز بعينه الثانية من ان الاشكال يحصل بالواحدة والاصل برائة
 الذمة من الترانيدان غايه ما يستفاد من الدلالة ترتيب الكفارة على حلوا الراس كله للاذنى ما عداه شيئا حكمه بالفتوى والاجماع
 على تعلق الكفارة به في بعض الموارد وذلك لا يقتضي ثبوت الحكم المذكور كلياً وبالجملة فالمسئلة محل اشكال لعدم وضوح الدليل
 الناطع لما ذكره الفاضل في الملل الترابية خلف الاضمار في قوله تكدر الطيب اللب في مجلس واحد ومجلس متعدد فذهب الفاضلان
 الى ما ط التعدد اطلاق المجلس فان تكررت في مجلس واحد فالكفارة واحدة وان تعدد المجلس تعددت الكفارة والمنقول عن الشيخ
 وجع من الاصحاب من اهتم اعتبارا في التكرار اطلاق الوقت بعينه تراخي الزمان فانه ذهب بعضهم الى التكرار مع اختلاف
 صنف الملبوس كالسبب والشرط وان اتخذ الوقت به جزم في انتهى فقال لو لبس ثيابا وعظامه وخفاه في مرادين جاب عليه لكل
 واحد فدل ان الاصل عدم الدخول خلافا لا جديلا بما ظهر من كلامه في موضع اخر من انتهى تكرار الكفارة بتكرار اللبس
 مطلقا فان قال لو لبس ثيابا كثيرة دفعة واحدة وجب عليه فداء واحد لو كان في مراتب متعددة وجب عليه لكل ثوب م لان
 لبس كل ثوب ثيابا ليس التوب الاخر فيفضي كل واحد منهما مقتضاها والاظهر التكرار مع اختلاف صنف الملبوس كما ورد في محله
 محمد بن مسلم وقد نقلت في تقدم ما يمكن الجمع بين كلامي العلامة المذكورين هنا في الصنف الرابع في لبس الخط من اصناف حرمات
 الاحرام واما الفرق بين اتحاد المجلس والوقت واخللاهما كما تقدم عن الفاضل في الشرح فلم افله على مستند ذلك اعترف
 ايضا في ذلك الكلام في الطب كاللحم في اللبس والجملة في الظاهر التعدد في صورة تعدد الاصناف في صورة اتحاد الصنف
 مع تعلق التكفير بها عدا ذلك اشكال في اشكال في سقوط الكفارة عن الجاهل والتابع والمجنون الا في الصنف فان
 الكفارة يجب عليه مع العلم والنيان والعمد وكذا الخطاء اما الحكم الاول فلا خلاف فيه فدل على حمله من الاخبار الدالة
 عليه اما الحكم الثاني فهو المشهور بين الاصحاب في العلامة في لفت عن ابن ابي عمير انه نقل عن بعض الاصحاب قولاً بسقوط
 الكفارة عن النسي في الصبر والمعد المشهور لنا سبب من الاخبار في المسئلة قالوا لو ضال المحرم صبر ولم يقد على رده

بل لو طهر بعد ذلك لم يكره ذلك في حرمها

في حرمها

في حرمها

في حرمها

في حرمها

نصبت مجازاً من افق على منعه من مكرها في الاحرام ومنها الثياب المخلو والعلم بالخبر بك علم النوب من ضرر وغيره وهو العلامة
 وكسبه اعلام مثل سببها سبباً كذا في مجمع البحرين في التصحيح المنبر وعلقت التوجيه لك له علماً من طراز وغيره وهو الملازمة والدرج
 حمله من الاحكام بكذا في الاحرام فهو الاصل في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن قمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا
 بأس ان يحرم الرجل في الثوب المعلم ويتركه احب الي اذا قلد على غيره فان في ذلك دلالة لنظره في الظاهر ان وجه النظر ان احب الي
 لفصل وهو ينقص كون الاحرام في الثوب المعلم محبوباً له فلا يكون مكروهاً وتماثل على الجواز ما رواه في الكافي فيكون لا يحض
 الفقيه من لثام المردى قال مالك ابا عبد الله ع عن الثوب المعلم المحرم فيه الرجل قال انما نعم بكم المعلم قال في التواقي المعلم من الثوب
 ما سلاه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحرم في
 ثوب له علم قال لا بأس به وظاهره من لثام المردى المذكور كراهة الاحرام في الثوب المعلم وتماثل على جواز الاحرام فيه ما رواه
 العزيم استبد على تزيين عيسى الاربلي فذكر في كتاب كشف الغم من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري عن جعفر بن محمد بن
 يوسف قال كتب رجل الى الرضا عليه السلام يسأل عن ثوب له علم هل يحرم فيه الرجل قال لا بأس به ولا يحرم فيه الرجل
 وفيه لا بأس بالاحرام في الثوب المعلم وذكر سعيد بن هبة الله الترمذي في النجاشي والجراح عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن مجيب
 ما كنت كتاباً الى ابي الحسن في ثوب له علم ان اسأله عن المحرم هل يلبيس للمعلم ام لا فجاوب بكونه لا بأس به ما سألته عنه في اسفل
 الكتاب لا بأس بالمعلم ان يلبس المحرم ومنها التوم على الثياب الصفرة وتدل عليه ما رواه في الكافي عن الحلبي بن خنيس عن ابي عبد الله
 قال كره ان ينام المحرم على فراش اصفر او على مرقعة صفراء وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابي جعفر قال بكون المحرم ان
 ينام على الفراش الا ان ينام المرقعة الصفراء ورواه الصدوق في نسخة عن ابي بصير مثله قال في ذلك وكراهة الاصفر في كراهة الاسود
 بطريقين في الطريقين ضعف انتهى في عبارات الاصحاب هذا الثياب المصنوعة بالرجل بالعضف السود او غيرها من الا
 لوان ولذلك استدل في ذلك بهذين الخبرين من كتبهم طريقاً لا ولو ثبتت في استعمال الثياب المصنوعة على المشق والسجدة العلامة
 في اقل التحريم واخبار الشهيد الثاني وسببه في ذلك وحكم الشيخ في جوازها وبان جنبه افضل لم يقبله بالترتيب ولا عدمها و
 استدل على كراهة ما رواه الشيخ عن ابي القتيب الكليني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن امرأة خافت الشقاق واراها ان
 يحرم هل يخطب بها الخنا قبل ذلك قال ما يجزي ان تفعل ذلك هذه المرأة فلا شاك بها في لفتكنا انا من القول بالتحريم
 والخنا من اقله القول المشهور انه انما هو من قوله ما يجزي ثما هو الكراهة الا ان مؤداه قبل الاحرام وهو من موضع
 البحث نعم ربما يدل على ذلك ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الخنا فقال ان المحرم
 لمسه يدوي به بعيره وما هو طيب ما به يأسر واجاب العلامة في لفت عن هذه المرأة بانها تقول بموجبه لا تا يخرجوا سخاله و
 اتماقع استعماله للترتيب وهو جيد فان الظاهر من هذا الخبر انما خرج في مقام الرد على من زعم او يوقع انه من جملة افراد الطب
 الذي يحرم على المحرم مسه لئلا قال فيه وما هو طيب اما الاستعمال للترتيب فهو مسألة اخرى كما لا يخفى ومسته على هذه الكيفية
 المذكورة في الخبر لا يستلزم حصول الترتيب كما لا يخفى ومن ثم استدل في ذلك تبعاً للعلامة في لفت الى عموم التعليل الذي في رواية
 حوزة قوله لا ينتظر في المرأة وانت محرم لانه من الترتيب ولا تدخل بالتوادن السوادين في ان مقتضاه تحريم كل ما يمتسك به
 الترتيب اقول في قوله ما تقدم في الضيف الخامس والسادس من قوله في صحيحه معاوية بن قمار بكتل المرأة بالكل كله الا الكحل
 الاسود للترتيب وقوله في صحيحه الاخرى لا بأس ان يكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب توجد رجلاً ما للترتيب فلا وقوله
 في صحيحه معاوية بن قمار لا ينتظر في المرأة وانت محرم فانها من الترتيب وبالكحل قال لا ضرب هو القول بالاحرام وهو الموافق للاخبار
 وفعل في ذلك عوجده فذكر انه لو اشكك في الترتيب فلا يحرم ولا كراهة الفصل ثم قال فيمكن المناقشة فيه بان قصد الترتيب لا
 يخرج عن كونه رتبة كما تقدم في الاحكام ولا ريب ان اجابته مطلقاً احوط انتهى اقول كلام شيخنا الشهيد الثاني ناظر الى ان
 التحريم انما يرتب على قصد الترتيب به وكلامه بسطه ناظر الى ترتب التحريم على حصول الترتيب منه وان لم يقصد بها وهو الارجح كما
 حفظناه في مسألة الاحكام بالاحرام بالستاد من التوضيح المتقدم فذكر ثم انهم قد اختلفوا ايضا في حكم الخنا قبل الاحرام اذا نادى
 نظاها الاكثر كراهة وحكم شيخنا الشهيد في الرخصة بالتحريم اذا بطل اثره عليه وفي ذلك انه لا فرق بين الواقي وبين

في مكرها

في مكرها

والمأكل من غير اللحم

والأكل من غير اللحم

والأكل من غير اللحم

الأحرام وبين السابوق عليه إذا كان يبيع بكبه وانت خبير بأنه ليس في المسئلة الأرواية إلى الصليح الكثرة المتقدمة وهي صفة
عن فائدة التحريم كما عرفت في المسئلة ومنها أيضاً أن محل الكراهة استعمال النخاع عند رادع تحريم الأحرام فاستعماله قبل ذلك
فغير داخل تحتها وليس فيها في المسئلة وحيداً بالمثل بل ذلك غار عن الدليل وانصفاً فإن المسئلة من كلام الأصحاب فافهم للترواية
المذكورة أن محل الكراهة إنما استعمله عند رادع الأحرام وظاهرهم أنه لا فائده بالكراهة قبل ذلك منها دخول التحام وكذلك
الجمعة منه وبذلك على الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن خال عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المحرم بدخل التحام
قال لا بدخل قالوا وإنما نحن جئنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الجواز مثل صحيحه معاذ بن عمار عن أبي عبد الله ع قال لا بأس أن
بدخل المحرم التحام ولكن لا يند لك موقعاً من فضال عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بدخل المحرم التحام
ولكن لا يند لك أملاً على الثاني فالصحيح المذكور والمؤثر الذي بعدهما والوجه عندك في الجمع بين هذه الاختصاصات
اطلاق الخبر لا دل على التثنية المذكورة في الخبرين الأخيرين عليه منكون السهم بكراهة دخول التحام لغير التثنية لا وجه
وإنما أشهر الحكم به بينهم وتوابعه ما يدل على كراهة التثنية في الحديثين مثل صحيحه يعقوب بن شعيب قال سألنا أبا عبد الله ع
عن المحرم بدخل قال نعم يفيض الماء على رأسه ولا بدلكه وعلى من الأكل في غير التحام ولو في الطهارة وغسل الرأس والتبذير والمخلة
والمباخر في السواك ومحمد لك الوجه والرأس في الطهارة والهد من الكلام والأغسال للتبذير ونقل عن الحلبي محرمه ومنها تلبيس من يناديه
بان يقول ليك بذلك عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرم أن يلبس من غاه حتى
بعضه أحراماً فكيف يقول قال يقول يا سعد وروى الصدوق في مسأله قال قال الصادق عليه السلام بكراهة للرجل أن يجيب بالنسبة إذا نود
وهو محرم قال وفي خبر آخر إذا نود المحرم فلا يلبس بك ولكن يقول يا سعد وعلى أيضاً أنه في مقام النسبة لله فلا يشرك غيره فيها والأدلة
أن يجعل ذلك كجها للنسبة المذكورة فلا يلبس ولا يجوز للمحرم أن يلبس من غاه ما دام محرمًا بل يجب بكلام غيره ذلك ربما اشعرنا
الكلام بالتحريم قال لقاض النخاس في الخبرين المذكورين على عدم التحريم الأصل فافهم ما رواه الصدوق عن جابر عن أبي جعفر
قال لا بأس أن يلبس المحرم في غير المحرمات في الأكل من غير اللحم وإنما هو لا بأس أن يلبس المحرم في غير المحرمات في الأكل من غير اللحم
بعد الأحرام لا تلبيس المنادي المراد النسبة على أن الجاهل لا يمنع من الأكل بالنسبة ولهذا أتوا صلح الوافي والوسائل إنما نظما هذا
الخبر في أنها تلبيس المحرم والموجب أيضاً كتب الأكل إنما هو الخبز الجيد بالهم من الأجانب كما ذكره ومنها الرخاوان عند بعض الأصحاب ومنهم من يبيح
وليس أحد من المحققين يبيح والعلامة في جملة من كرهها فاتهم ذهبوا إلى الكراهة وقد تقدم نقل القولين فيها في مسألة الطبيب محرم على المحرم
وتحقيق الكلام في ذلك إذا عرفت ذلك فافهم أن شيخنا الشهيد في القدر قد عد في المكروهات أيضاً إفراخاً آخر زائد على ما ذكره جهو
الأصحاب منها ما قلنا نقله عنه منها الأضياء المحرم في المسجد المضارعة خوف من جراح أو سقوط شعره قبل على الأضياء والمحرم ما رواه
في الكافي عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال بكراهة الأضياء المحرم في المسجد المحرم والأضياء على ما في النهاية الأثرية أن
بعض الأضياء جليلة إلى بطنة يوجب سجودها مع ظهور وثباته عليها وقد يكون الأضياء بالبدن يدل على التثنية ما رواه على بن جعفر في الصحيح
عن أخيه محمد قال سألته عن المحرم بضع قال لا يصلح له مخافة أن يصب عليه جراح أو يصب عليه شعره أقول ومن المكروهات رواية الشعر ولم أفد
على من عد من مكروهات الأحرام وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام يقول بكراهة
رواية الشعر للصائم والمحرم وفي الحرم وفي يوم الجمعة أن يركب بالليل على ما قلنا ان كان شعره في ان كان شعره قد تقدم
في كتاب القضاء تحقيقاً لهذا الخبر ومثاله في هذا المقام المفصل في الأحكام والقدر في القاموس المحرم كالتصريح بالنسبة
والحسرة عن التفرغ غيره قال صدق فلان عن كذا منعه من فعل من الجورج قال في كتاب المصباح المنير صرح العبد حصل من تأثيل
أخطأ به ومنعه من الخبز لا مره وقال ابن السكيت وتعليق صرح العبد في منزله حبسه أحرم المرض بالآلف منعه من التفرغ وقال القراء
هذا هو كلام العرب عليه أهل القعة وقال ابن الفوطي وأبو عمرو الشيباني صرح العبد في المرض أحرم كلاً لها بمضى حبسه انتهى
كلامه في المصباح وقال في مادة صدق أنه عن كذا أصلاً من باب مثل منعه من فعله أقول ظاهر كلام أهل القعة خلاف في تراوت
خبراً صرحاً ونحوها فافهم في المصباح عن ابن الفوطي وأبو عمرو الأول ما قلنا عن ابن السكيت وتعليق القراء الثاني
قال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب المحرمات منعه من المرض من المرض فيقال للمحرم من حصر خبره فهو محرم

في الأحكام الصلوة

الذي يقع على نحو متعده والفعل متى كان كذلك فلا يصرح في أحدهما إلا بقصد وتنبه كما تقدم لمخبر ذلك بما لا يزيد عليه في كتاب الطهارة في بحث تنبيه الوضوء هذا هو المشهور بين الأصحاب فيكون الله تعالى عليهم فإن في لفظة البتة هبة الشيطان وإن التبرج والبنجر وتلاوة زبد ربه وهو الظاهر من كلام علي بن بابويه حيث قال إذا صدق جمل عن الحج وفدا حرم فعله الحج من ولا بأس بمواضع التلاوة لا أنه مصادد وليس كما لمخضوق قال أبو الصالح وإذا صدق الحرام بالعدو وأحضر بالمرض عن ما دبره الناسك فليفتد الفان هبة والمتمتع للفرد ما يباح به شاء فما فوقها فإذا بلغ الهك محله وهو يوم النحر فليجلب واستر محل المصدد بالعدو من كل شيء أحرم منه وقال ابن الجبلي إذا كان المصدد سائقا فقصه بدنه انصافا عنها حيث صدق رجح حلالا من التلاوة ومن كل شيء أحرم منه فإن منع هو ولم يمنع حصوله بغيره إلى الكعبة اقتضاه من مع من يجرم وإقام على إحرامه إلى الوقت الذي يواظبه عنوها وقال الشيخ في الخلاف إذا حضر بالعدو جازان بدنيج هبة مكانه والأفضل أن يتقدم إلى متى أو تمكرا أقول ما نقله في لفظة عن ابن إدريس من قوله بالقول المشهور صحيح بالنظر إلى صدر عبارته في الشرائع إلا أنه كلامه في غيرها بغير العدل عنه حيث قال في المجتبى ابن إدريس أما المصدد فهو الذي يصد العدو عن الدخول إلى مكة أو الوقوف بالموقفين فإذا كان كذلك فيج هبة في المكان الذي صد منه سواء كان في الحرم أو خارجا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله صفة المشركين بالحديبية اسم يترد وهو خارج الحرم يقال الحديبية بالتحفيف الثقلان والذين القضا القوي فقال أهل اللغة يقولون بالتحفيف أصحاب الحديث يقولونها بالتشديد خطره عندي بذلك كان نام اللغز بغيره ولا ينظر في إحلاله بلوغ الهك محله ولا يراعى زمانا ولا مكانا في إحلاله فإذا كان قد ساق هدبا ذبحه ان كان لم يشو هدبا فإذا كان اشترط في إحرامه فإن عرض له غرض محله حيث حسيه فليجلب ولا هك عليه وإن لم يشترط فلا بد من الهك وبعضهم يخبر بجو الهك بالمحصو لا بالمصدد وهو الأصل في الظاهر لا أن الأصل براءة الذمة وقوله نعم فإن أحصر ثم قضا استيسر من الهك أراد به المرض لا أنه يقال حصه المرض حصر العدو ويحتمل من كل شيء أحرم منه من التلاوة وغيره أعني المصدد بالعدو انتهى على هذا فالأولى نقل ما اختاره في جملة الأقوال الخالفة للقول المشهور والظاهر هو القول المشهور وبذلك على ذلك ما تقدم من مؤلفه زاده عن أبي جعفر عن قوله صد المصدد بدنيج حيث صد ويرجع حيا فبأن التلاوة والمحصو يبعث بهما إلى آخره وما رواه الصدوق من مراسله قال قال الصادق عليه السلام المحصو والمضطر يخرجان بينهما في المكان الذي يضطران فيه وما رواه في الكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال أن رسول الله صلى الله عليه وآله حين صد بالحديبية نصر وأحل ونحر ثم انصرف منها ولم يجب عليه حتى يقضي الناسك فاما المحصو فاما يكون عليه الفصير ورد في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال أن رسول الله صلى الله عليه وآله حين صد المشركين يوم الحديبية نصر بدنه ورجع إلى المدينة وهذه الآية كما ترى من غير كون الحكم الشرعي في المصدد هو التحلل بدنيج ونحره في محل الصد ثم الرجوع محلا وقال في ذلك وهذا الحكم أعني توقف التحلل على ذبح الهدى ناويا به التحلل مذهب الأكثر واستدل عليه في المنهاى بقوله نعم فإن أحصر فما استيسر من الهك بأن النبي صلى الله عليه وآله حين صد المشركين يوم الحديبية نصر بدنه ثم رجع إلى المدينة فإن فعله من بيان اللوجب فيكون اجبا وقد يقال أن مؤيد الشراية الشريفة المحصر هو خلاف ما ثبت بالنقل الصحيح وفعل النبي صلى الله عليه وآله لم يثبت كونه ناويا للوجب بدونه ذلك بحمل التنبه قال ابن إدريس بتحليل المصدد بغيره لا صا له البرائة ولا أن الأبر الشريفة إنما نصفت الهك في المحصو وهو خلافا للمصدد فإنه في الذمة بدنيج محصر معاوية بن قمار أن النبي صلى الله عليه وآله حين صد المشركين يوم الحديبية نصر بدنه حل بوجبه عليه ما سبوا بالجملة فالسلسلة تحل أشكال ان كان المشرك لا يخرج من حجابا شاكيا باستصحاب حكم الإحرام إلى أن يعلم حصول التحلل بدنيج رواه زاده ثم أورد مؤيد الذي قد تناهات ثم أورد مراسله ابن بابويه التي قد تناهات أيضا أقول أظاهرت هذه المناقشة من المناقشات الواهية فإن الظاهر من كلامه في المنهاى أن الحكم بذلك يجمع عليه بين الخاصة والعامة حيث لم يغل فيه الخلاف إلا عن مالك قال قدس سره وإنما بتحليل المصدد بالهك وتبطل التحلل معا أما الهك فمما جمع عليه أكثر العلماء وحكي عن مالك أنه لا هك له عليه لنا قوله تعالى فإن أحصر ثم فما استيسر من الهك قال الشافعي لا خلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حصر الحديبية ولا أن النبي صلى الله عليه وآله حين صد المشركين إلى آخر ما نقله بذلك يظهر أنه لا يخالف إلا ما يظهر من كلام ابن إدريس ونقله ذلك عن بعضهم وأما قوله أن مؤيد الأبر الشريفة المحصر هو خلافا لصدق على ما ثبت بالنقل الصحيح فغير أن التجنوا يقال إن المراد في المحصر في الأبر الشريفة إنما هو المحصر القوي الذي قد تناهات عن جملة أهل اللغة الشامل المحصر الصد وهو عبارة عن مطلق المنع

في أحكام الصدقة

٢٤٧

بعد وكان عرضا ومخوفا والعرف بين المحصرين ما هو عرف خاص عندهم صلوات الله عليهم كما نطق به اخبارهم وبعض ما ذكرنا
من معنى الآية ما صرح به ما بين السلام الطبري في كتاب مجمع البيان حيث قال في قوله فان خصمهم فيه قولان أحدهما معناه ومعكم
خوف أو عداوة ومنعهم ذلك عن ابن عباس ومجاهد قتادة وعطاء وهو المروي عن الثوري والثاني ان معناه ان معكم خاف من
عن مالك فما استبين من الهدى فليكن ما سهل من الهدى اذا ردم الاحلال انتهى كلامه فذكر ثم وببرزول الاشكال في هذا الجاء بعض
ذلك ما نقله في انتهى عن الشافعي ونقله الشافعي نفسه صدق البحث عن الثوري بذكر من اجماع المفسرين على ان نزول الآية المذكورة في خصم
الحديثين وحديثنا فاذا ثبت ان المراد بالخصم في الآية المذكورة ما يمثل الصدقات المكونة من ثلثه فدا وجب فيه الهدى لقوله فما
استبين من الهدى فليكن كما ذكر في مجمع فالأية ظاهرة في المراد غايته عن هذا البراء ونقصها الاخبار المتقدمة وما قوله وفعل
التي لم يثبت كونها بآثار الواجب مردود بما تقدمت بحقه في كتاب الطهارة في كسلة وجواز البدء في غسل الوضوء بالأعلى من الوجوه
التي ذكرناها ثم حيث ان الآية تدل على الغسل بماء مطلق والوضوء بالنية ذلك على البدء بالأعلى ومثله ما نحن فيه فان الآية قد
ذلك على ما نحن فيه في مرض كان أو عداوة كما عرف النبي صلى الله عليه وآله فدفعه بآثاره وهو الحافظ للشرعية والمبلغ لأحكامها
هذا ما اراد العلامة قدس سره من وجه الاستدلال فانه بنى الكلام في الخبر على ما ذكر من معنى الآية لان المراد ما توهم من ان مجرد
فعل النبي اعم من الوجوب التدرج مع قطع النظر عما ذكرناه فان للمستدل ان يتمثل بما ذكر من استحباب حال الاحرام والاستصحاب
هنا دليل شرعي باتفاق الاصحاب كما تقدم في مقدمات الكتاب فان مرجع الدعوى الدليل في جملة الاحكام لا ما يخرج بل دليل مثل
قوله كل شيء طاهر حتى يعلم انه فاسد ونحوه فان الدليل هنا على عموم التحريم بعدا معناه ان حرام لجميع ما علم تحريمه على التحريم حتى يثبت
المحلال الواجب عليه على من يقول بقوله اثبات التحليل بمجرد الصدقة من غير هذا بالكلية لئلا يترتب له المراد ودون خوط القنادر والجملة فان التمسك
بذلك قوي في المقام ويخرج الاخبار شاهدة على الحكم المذكور كما لا يخفى على ذوي الافهام ومع قطع النظر عن جميع ذلك فان
لك ان تقول ان الاحكام الشرعية مؤلفة من الشارع والذي روي من الاخبار بينها وقد غصده بالاثبات عليه والاجماع هو وجوب
الهدى وتوقف التحليل عليه وهذه المناقشة من ابن ادریس بن علي اصله الصبر الاصل وان مكنت الا انها من مثله فذكر ثم غير جهة وقد
اشارة الى هذه المناقشة شيخنا المحقق الازدي في جرح حيث قال قبل التحلل بالذبح او النحر الاجماع المنقول في المتن ثم ذكر كلام النبي
والاخبار الحان قال في اخر الكلام ومع ذلك يحل الشريعة انتهى واما ما ذكره العلامة من الاقوال المخالفة لاشهر في المسئلة لم يبدل
عليه لئلا من طرف احد من اولئك الثقات لم انف في الاخبار على ما يدل على نفي منها الا على ما نقله عن الشيخ على بن بابويه فانه ما نحو
من كتاب لغفر الشريفة ومنه يعلم انه مستند حيث قال وان صدق جل عن النبي وفلاح من فعله التحريم من باب لا بأس بما هو فيه النساء لان
هذا مفسد وليس كما يحسب وظاهر هذا الكلام تبعا لشرعهم وجواز الهدى وان التحلل يحصل بدونه كما ذهب اليه ابن ادریس لان غاية
انه مطلق بالبشرية الى لك فيجب نفسه بما ذكرنا من الآية والشرائط المتقدمة واما ما ذكره ابو الصلاح من انفاذ المصداق هديه
كما يحسب وان يبيع على حرامه الى ان يبلغ الهدى محله فذكر الاخبار المتقدمة بالعرف بينهما في ذلك ان الصدق ينجر هذه في موضع
الصدق ويحلل ما ياتي ما يوجبها انفاذا واما تفصيل ابن الجندی في البدنة بين امكان رسالها فيجب اعادة فبما كان الصدق فيه
انه مع علم الدليل على هذا التفصيل يخالف الاطلافي الاخبار المتقدمة وتوقيع البحث في المسئلة يتوقف على رسم مقالات الأولى التي
له طريق غير موضع الصدق وكانت له نفعه في ظاهر الا حكايا الاتفاق على وجوب المضي عليه ولا يحل ان يعلم انه لا يملك النجس
فانوا آقا وجوب المضي عليه في الصنوة المذكورة فلعلم بتحقيق الصدق في مفسد واما عدم جواز التحلل على هذا التدبير وان خشي الفوت
فلان التحلل بالهدى انما يسوغ مع الصدق المفروض انه ليس بصدقة وحديثه فيجب عليه سلوك تلك الطريق الى ان يحقق الفوت
فيتحلل بغيره كما هو شأن من فانه النجس في الشئ الاخرى ان كان اجبا من حجر الاسلام او نذر غير معتبر الا فيصير ان كان
سليما وبالحكمة فانه بالتمسك من سلوك طريق غير الطريق التي صدقها يكون خارجا عن ايراد المصداق فان فانه النجس ترتب عليه
في هذه الصنوة والا فلا التماس في جواز التحلل بالصدق عدم رجاء وقال العلامة ظاهر كلام الاصحاب عدم حيث
صرحوا بجواز التحلل مع ظن انكشاف العدو قبل الفوت قال المحقق فلا سعة في بيع اذا غلب على ظننا نكتة العدو قبل الفوت
لما نله التحلل لكن الفضل البقاء على احرامه قال شيخنا في ذلك وجه الجواز تحقيق الصدق حيث لا يخفى حكمه وان كان الا فضل

في جرح

المر

فحكام المصداق

٢٤٩

غيره من السبب قولان أقولهما للشيخ وسأله في المصداق وفي البراج وثا بينهما للمصداق فيه الحق في بيع في حكم المصداق
 وافق الأول وفي الثاني قال في الفتاوى قال علي بن بابويه ~~هو~~ إذا فرج الحج والعمر وأحضر بعث هديا مع هديه ولا
 يحمل حتى يبلغ الهدى مكة فكذلك قال ابنه فبهما لا يحضر الفقه قال ابن الجبند نعم ما قال فإذا حضر معه العمر والعمر بعث
 هديا مع هديه ولا يحمل حتى يبلغ مكة فكذلك قال ابنه فبهما لا يحضر الفقه قال ابن الجبند نعم ما قال فإذا حضر معه العمر والعمر بعث
 بهما آخر عن إحصاء فان لم يكن أو جبر محال من استأجر ولا ضرة إجره عن إحصاء انتهى ظاهر اختيار قول ابن الجبند وهو يرجع إلى
 قول المصداق فإن مع أنه في المتن وافق القول الأول قال في الذوق بعد نقل قول المصداق فإن ابن الجبند الظاهر أن
 مرادهما أنه قبل الاستعانة والتقليد لا يحكم بدخل في حكم السور إلا أن يكون مندوبا بعينه أو متعبنا عن ندبه وقبل إدخاله
 إذا لم يكن السور أجبا مندوبا وكان وشبههما وأطلق المحظم الدخول قال ابن إدريس بعد نقل عبارة الشيخ على بن بابويه المقتضى
 من هذا الخبر أن محظم بن إدريس إنما قوله رحمه الله تعالى إذا فرج الرجل الحج والعمر فله أن كل واحد منهما على الاستعانة بغيره
 إلى حرامه بواحد من الحج أو العمر هديا يشترط أو بطلان فيخرج من ملكه بذلك وإن لم يكن ذلك واجبا عليه ابتداء فمقصوده و
 مراده أن يحرم بهما جميعا بغير بينهما لأن هذا مذهب من خالفنا في هذا المصداق من هذا ان يفرق إلى أحرامه شيئا هكذا فلفظ ذلك
 بما قلنا فاقوله بعث هديا مع هديه إذا أحضر هديان هديه الأول الذي فرجه إلى أحرامه ما يحضره في تحليله من أحرامه لأن هذا كان
 واجبا عليه قبل حصره فإذا أراد التحال من أحرامه بالمرض الذي هو المحصر عندنا على ما فسرناه فوجب عليه هدي آخر لذلك لقوله تعالى
 فإن أحضرهما استسبح من الهدى وما فله فوترى معتمد غير أن باقي أصحابنا قالوا ببعث هديه الذي ما لم ولم يقولوا ببعث هدي آخر
 فإذا بلغ محله أخل الآمن النساء فهذا فائدة قوله رحمه الله تعالى واستدل في الفتاوى على ما إحصاء من التفضل المقدم فقال لنا مع إجماع
 الهدى أنه قد عجز عن هذا الهدى أو ذبحه بسبب غير الإحصاء فلا يكون محررا عن هدي الإحصاء مع لأن تعدد السبب يستلزم السبب
 ومع عدم إجماعه فله تعالى أن أحضرهما استسبح من الهدى وقال في ذلك بعد نقل قول المصداق فإن من بعثها ولم ينفقهم على مسند
 حكما ذكر من أن إحصاء لا يبيح بفضة إحصاء السبب وهو استدلال ضعيف لأن هذا الإحصاء أهم إنما يتم في الأسباب
 المحظرة دون المعرفات الشرعية كما يتبين من غيرهم والأصح ما إحصاء المقصود والأكثر من الإكفاء بهما السببان لصداق المثال فيحصر
 وإصالة البراءة من جواب الزائد ~~والأكثر من الإكفاء~~ عنه أقول لا يخفى أن عبارة الشيخ على بن بابويه المذكورة مأخوذة من كتاب
 الفقه الرضوي على عادة الجاهل الذي قد عرفها في غير موضع خالف في الكتاب المذكور أن فرج الرجل الحج والعمر وأحضر
 بعث هديا مع هديه ولا يحمل حتى يبلغ الهدى مكة فإذا بلغ محله أخل وانصرف إلى مكة منزله وعليه الحج من يابل ولا يفرق البتة
 حتى يبيح من يابل وإن صدر جل عن الحج إلى آخر العبارة المقتضية في صدق المطلب نفلا عن الشيخ على بن بابويه أيضا ومن ذلك
 يعلم أن مسند الشيخ المذكور وأبى في كتابه أن لا يحضر الفقه إنما هو الكتاب المذكور فلا يخلج إلى ما تكلفه العلامة في الفتاوى
 من الاستدلال بتعدد الأسباب ولا بد ما أورده في آية عليه حيث أن المصداق إنما هو كلاهما ولكنهم رضوا عنه فله تعالى عليهم محذور
 دون لحظهم ظهور الكتاب المذكور عندهم ووصولهم إليه فهو هو إنما ذكرنا وتكلفوا ما تكلموا فلما ما يابل على قول المصداق فإن
 في المسئلة المذكورة وأما ما يابل على ما هو المشهور بينهم فلم اذف لهم فيه على دليل إلا ما تقدم نقله عن صاحب كتاب الأمثال
 مذبح وإصالة البراءة من الزائد وفما فيها اشك في انتهى هو أن الآية دللت على وجوب استسبح من الهدى وهو صان على
 هذا السببان لا يخفى ما في هذه الأقوال من غلط المناسبات إنما والأظهر الاستدلال على ذلك بما رواه في الكافي عن فاعز
 عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال فله أن يابل قال يبيع بهديه ثلث ينفق من يابل قال لا ولكن
 بدخل في مثل ما خرج منه ما رواه في يبيع بالصحيح عن فاعز أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام ومحمد بن مسلم في الصحيح عن أبي
 جعفر عليه السلام إنما قال الفاعز يحضر فله أن يابل واشترط في حب حبني قال يبيع بهديه ثلث هل يبيع من يابل قال لا ولكن
 بدخل في مثل ما خرج منه فانه لا يخفى أن لنا دد من هديه في الروايات هو هذا السببان ~~والأكثر من الإكفاء~~ كما لا بد من العهد به في
 أن في العهد بركا مرقوبة في محله فالحق هديه لك سانه وبذلك نعظم الإشكال في المسئلة في الكلام في أن هو في الأخبار
 في المسئلة إنما هو المحصر أنه يبيع هديا مع هديه هذا السببان كما في كتاب الفقه وهذا السببان كما هو ظاهر الأخبار التي ذكرناها

في الاصل الصدقة

والاصحاب لم يفرقوا في هذا الحكم بين المحصر والمصدق ولا يوجب من اشتد الحاحه بالمحصر في الحكم المذكور يتوقف على الدليل
وليس الاخذ بالاعتبار المذكور في العلم من مذهب الاصحاب انه لو لم يكن مع الصدقة والمحصر هكذا وعجز عن ثمنه بغيره على احواله
ولم يتخلل لان النقص الدال على التخلل انما يخلو بالهتك ولم يثبت له بدل منى انتفى البدلية وجبا البقاء على الاحرام الى ان يحصل
التخلل الشرعي به صريح الشيخ وابن البرقي وابن خزيمة وسلا روفاة للناظرين قال ابن الجبدي ومن لم يكن عليه لامعة هك احل اذا صدق ولم
يكن عليه من وقاهم انه يتخلل بغيره الشرح في الخ قال الشيخ اذ لم يجد المحصر الهتك ولا بقية على ثمنه لا يجوز له ان يتخلل حتى يتولى
يحل انتهى فذا تقدم مذهب ابن دريس وخصيصه الهتك دون الصدقة واختار الاول فندوقف في المسئلة على بعض الاخبار التي لم يقرب
لثبوتها احد من اصحابنا ما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المحصر
لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فلو ان لم يجد هكيا قال يصر وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
انه قال في المحصر لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فان لم يجد ثم هك صام الا ان مؤخر الاخبار المذكورة المحصر الحان المصدق دبر من غير
دليل شكل والتواجا للوقوف في الحكم بها على مؤدها وان لم يبق بذلك حلهم والظاهر ان ذلك من حيث عدم الوقوف على الروايات
المذكورة كما يشعر به كلام الشيخ المتقدم والافان طرحتها مع صراحتها ولا معارض لها ليس من رواة ائمه سيما مع صحتها وحديثه
نخص البقاء على الاحرام بالمصدق خاصة لخصوص البدلية هك المحصر فينتقل اليه حيث فلا يبقاء المصدق مع العجز عن الهدى
على احرامه فليست عليه الى ان يتحقق الفوات فيتحلل حينئذ بغير ان امكن الالب على احرامه الى ان يجد الهتك او بقية على الصلة
لان التخلل منحصرا فيهما كما لا يخفى التامر بالحق في احرام الصبر بالمنع من تكرره في احرام الحج بالمنع عن الوقوف في الحج وكذا من
احدا اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
وكذا من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
ثم يجلو ويتخلل انما لو لم يكن الا سنا بغيره فيشكل لا يخال لبقاءه على احرامه متسا بالاسل وجواز التخلل لصدف الصدق فينبأ له وهو
ما ذكر على جواز التخلل مع الصدق ولعله الا ضرب كذا الوجها لو كان المنع من مكة ومنى وجزم العلامة في التامر في التامر بالبحر
نظر الى ان الصدق فينبأ التخلل من الجميع فمن يفتون في وهو ضرب لو صدق عن مكة خاصة بعد التخلل في منى فصد صرح جماعة من ائمه
في الذرور بعدم تحقق الصدق فيبقى على احرامه بالنسبة الى الطيب البناء والصدق الى ان ياتي ببقية الافعال ونظر في الدعوى الحق الشيخ
على في حواشي الفواعد قال لان التخلل من الاحرام اما الهتك للمصدق والمحصر والاثبات بافعال يوم النحر والصواب في الشعي واسمع
في الثاني وان يتناسل من يوم النحر بغيره عليه الاكمال لعدم الدليل على جواز التخلل بالهتك في صورة الصدق شاملا بغيرها لهذه
الصورة ومن صدق عليه انه يصدق وجبا جواز حكم الصدق وعليه التخلل بالهتك ونحوه في الكلام في انه ينبغي ان يبعد ذلك بعد
خروج ذي الحجة والا التجر التخلل التامر في بقاءه على ذلك في العام الغايل من الحج المنفي بالايدي والشرائط ولا يتحقق الصدق بالمنع
من المعوق الى منى لري الحجار والمبشاجا قاعا على ما نقله جمع من الاصحاب بل يحكم بصدقه حجة في الري ان امكن والافضاء في الغايل
واما لو كان الصدق في منى فلا ريب في انه يتحقق بالمنع من دخول مكة وبالمعنى بعدا لدخول من الاثبات بالافعال قال في ذلك
في محققه بالمنع من السنة بعد الطواف خاصة وجهان من اطلاق النحر وعدم مدخلية النحر في التخلل وعدم النصريح بذلك في النصوص
والعنوى ثم قال والوجه الثاني ان في عمر الافراد مع زيادة ملك اشكال فيما لو صدق بعد التفتت عن طواف النساء فيمكن ان لا يتحقق
مع الصدق بل ينبغي على احرامه بالنسبة اليه ثم قال اكثر هذه الفروع لم يغير عن هذا الجاه بغيره ولا اثبات ينبغي تحقيق الحال فيها وقاهم
ان وقوع الاشكال ايضا في طواف النحر حيث قال ومن منع من الطواف خاصة اسناب فيه مع الا مكان مع التقدير يعني على احرامه
الى ان يقد عليه او على الا سنا بغيره ويحل فوجا جواز التخلل لا مكان مع منع التقدير يعني على احرامه الى ان يقد عليه او على الا سنا بغيره
التخلل ايضا مع خوف الفوات العموم وفيه الحرج اللازم من بقاءه على الاحرام وكذا الكلام في الشيخ وطواف النساء في المفرد
انتهى اقول لا يخفى على من اعطى الله حقه في روايات المحصر والصدق الواردة في هذا الباب ان السناد منها على وجه لا يكاد
يدخله الاثبات انما هو حصول احد الامر من بعد الاحرام وقبل التلبس بشيء من افعال الحج والعمرة وقرائن الفاظها ومقتضى

ابن الجبدي لم يفرق بين المحصر والمصدق ولا يوجب من اشتد الحاحه بالمحصر في الحكم المذكور يتوقف على الدليل
وليس الاخذ بالاعتبار المذكور في العلم من مذهب الاصحاب انه لو لم يكن مع الصدقة والمحصر هكذا وعجز عن ثمنه بغيره على احواله
ولم يتخلل لان النقص الدال على التخلل انما يخلو بالهتك ولم يثبت له بدل منى انتفى البدلية وجبا البقاء على الاحرام الى ان يحصل
التخلل الشرعي به صريح الشيخ وابن البرقي وابن خزيمة وسلا روفاة للناظرين قال ابن الجبدي ومن لم يكن عليه لامعة هك احل اذا صدق ولم
يكن عليه من وقاهم انه يتخلل بغيره الشرح في الخ قال الشيخ اذ لم يجد المحصر الهتك ولا بقية على ثمنه لا يجوز له ان يتخلل حتى يتولى
يحل انتهى فذا تقدم مذهب ابن دريس وخصيصه الهتك دون الصدقة واختار الاول فندوقف في المسئلة على بعض الاخبار التي لم يقرب
لثبوتها احد من اصحابنا ما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المحصر
لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فلو ان لم يجد هكيا قال يصر وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
انه قال في المحصر لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فان لم يجد ثم هك صام الا ان مؤخر الاخبار المذكورة المحصر الحان المصدق دبر من غير
دليل شكل والتواجا للوقوف في الحكم بها على مؤدها وان لم يبق بذلك حلهم والظاهر ان ذلك من حيث عدم الوقوف على الروايات
المذكورة كما يشعر به كلام الشيخ المتقدم والافان طرحتها مع صراحتها ولا معارض لها ليس من رواة ائمه سيما مع صحتها وحديثه
نخص البقاء على الاحرام بالمصدق خاصة لخصوص البدلية هك المحصر فينتقل اليه حيث فلا يبقاء المصدق مع العجز عن الهدى
على احرامه فليست عليه الى ان يتحقق الفوات فيتحلل حينئذ بغير ان امكن الالب على احرامه الى ان يجد الهتك او بقية على الصلة
لان التخلل منحصرا فيهما كما لا يخفى التامر بالحق في احرام الصبر بالمنع من تكرره في احرام الحج بالمنع عن الوقوف في الحج وكذا من
احدا اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
وكذا من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا

هذا ايضا فانه من المحصر في منى لا يخلو بالهتك ولا بقية على ثمنه لا يجوز له ان يتخلل حتى يتولى
يحل انتهى فذا تقدم مذهب ابن دريس وخصيصه الهتك دون الصدقة واختار الاول فندوقف في المسئلة على بعض الاخبار التي لم يقرب
لثبوتها احد من اصحابنا ما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المحصر
لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فلو ان لم يجد هكيا قال يصر وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
انه قال في المحصر لم يبق الهتك قال بسنك يرجع فان لم يجد ثم هك صام الا ان مؤخر الاخبار المذكورة المحصر الحان المصدق دبر من غير
دليل شكل والتواجا للوقوف في الحكم بها على مؤدها وان لم يبق بذلك حلهم والظاهر ان ذلك من حيث عدم الوقوف على الروايات
المذكورة كما يشعر به كلام الشيخ المتقدم والافان طرحتها مع صراحتها ولا معارض لها ليس من رواة ائمه سيما مع صحتها وحديثه
نخص البقاء على الاحرام بالمصدق خاصة لخصوص البدلية هك المحصر فينتقل اليه حيث فلا يبقاء المصدق مع العجز عن الهدى
على احرامه فليست عليه الى ان يتحقق الفوات فيتحلل حينئذ بغير ان امكن الالب على احرامه الى ان يجد الهتك او بقية على الصلة
لان التخلل منحصرا فيهما كما لا يخفى التامر بالحق في احرام الصبر بالمنع من تكرره في احرام الحج بالمنع عن الوقوف في الحج وكذا من
احدا اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا
وكذا من ائمه اذا كان ثما يفتون بفوائده الحج كما في انما الله تعالى في غير انما التمانين في موضع الاثني عشر واما اذا ادرك الموقوف في الحج وكذا

في أحكام المصداق

أحوالها شاهدة بما قلناه من ثبوتها بعين الانصاف فكثير مما ذكرهنا من هذه الفروع لا يخرج من الاستحالة سيما مع ما عرفت من أن
الصدق المذكور في الأخبار له أحكام فترتب عليه من وجوب الصدق وجوب الحجج من قابل حتى كان الحجج واجبا لحل المسألة ومخوذاً لذلك والله
العالم أننا استعملنا صريح جملة من الامتصاصات انما اذا حبس دين فان كان فادرك عليه لم يتخلل لانه بالصدق على ذلك يكون متمكنا من
السبب ~~فلا يتحقق الصدق في حقه~~ اما لو حجبنا فانه يتخلل والله في التام يتحقق الصدق الذي هو المنع ليجوز من الوصول باعتبار ما عرفت
استشكل بعض المتأخرين هذا الحكم بان المصدق ليس هو المنوع مطلقا بل المنوع بالعدو طالب الحق لا يتحقق عدوانه واجبة
بان العاجز عن اداء الحق لا يجوز حبسه فيكون الحابس ظالما وبالمنع من اختصاص الصدق بالمنع من العدو لا يتم عدوانه ما يبا به
فما انفق وفوات الوقت ومخوذاً لذلك فانه بعد نقل ذلك فمما معانظرتم فان كيف كان فالأجواب ما اطلعتم انفسكم من حجاب
التخلل مع العجز لان المصدور هو المنوع لغة الا ان مقتضى القربايات اختصاصا بما اذا كان المنع بغير المرض وذكر العذر في بعض
الأخبار انما رفع على سبيل التمثيل لا بحصر الحكم فيه انتهى الاول لا يخفى ان صحة معانين في آثارنا قل المصدور قد ثبت على ان المحصور
هو المريض والمصدور هو الذي رده الشكر كما رددوا رواته صلى الله عليه وآله ورسوله الصدوق المقتضى عن الصادق عليه السلام
ذلك على ان المحصور والمضطر يخرجان بينهما في المكان الذي يضطران فيه ورواية الفضل بن يوسف لا تنه عن ادعاء المحصور عليه السلام
ذلك على ان الرجل الذي اخذ سلطان فحبسه ظالما له يوم عرفه قال هذا مصدق عن الحجج ويحصل من مجموع هذه الروايات وقسم
بعضها الى بعض ان المصدور هو المنوع بعدد وكان وبظام او بقله نفقة او خوف في ظرفه ويظهر قوة ما استجود في ذلك وضعف
تنظر في ما نقله من الوجهين المتقدمين فلان العلامة في التام في خلافها بين حصر العام وهو ان مصدق الشكر بين المحصور الخارج
حتى ينحصر واحد مثل ان يصدر من محبسه ظالم بغير حق او باخذ اللصوص وكذا لغوم الضر وجواز الحق للمقتضى لجواز التخلل
التصويين كما اننا لا نرى بينهما في وجوب القضاء وعدم وجوبه فكل موضع حكمنا فيه بوجوب القضاء في الصدق العام فهو ثابت في
الصدق الخاص وما لا يجب هناك فهو لا يجب هنا انتهى وهو جليل لما عرفت العلامة علم ان جملة من المتقدمين من نقله في اخبارهم
بالمسئلة التي قد ذكرها من انه لو حبس دين فان كان فادرك على ان لم يكن مصدقاً ومع العجز يكون مفسداً دائماً قالوا وكذلك
سبب ذلك ومن جملة المصنفين بذلك الحق في بيع وشراح كلامهم في هذا المقام فلا يضربوا في هذه الشبهة ان المشبه به ما هو
فلا طال شئنا الثاني في ذلك فوجبه ذلك لتفصيل على نقل ما ذكره سبطه في ذلك فانه ملخص ما ذكره جده رحمه الله تعالى بعد نقله
وكذا لو حبس ظالم يمكن ان يكون المشبه به المشار اليه بذا ثبوت التخلل مع العجز المراد ان يجوز لتخلل المحبوس ظلك وهو باطلا له
بفضله عدم الفرق بين ان يكون المطلوب منه قليلا كان او كثيرا ولا بين القادر على دفع المطلوب منه وغيره ويمكن ان يكون مجموع
حكم المحبوس مدين بفضله بمعنى ان المحبوس ظلك على دفع المطلوب منه وغيره يمكن ان يكون على مال ان كان فادرك عليه لم يتخلل
وان كان عاجزا لتخلل الا ان الباد من العباد هو الاول هو الذي صرح به العلامة في جملة من كبره واورده عليه ان المنوع بالعدوان
طلب منه مال يجب بذله مع المكنة كما ذكره المصنف غيره فلم لا يجوز البذل على المحبوس ظلك اذا كان حسيبه يندفع بالمال وكان
فادرك عليه اجب عن ذلك بالفرق بين المسلمين فان الحبس ليس بضموم الحبس المنع من الحجج على سبيله وحسبنا يجب بدل المال في التام
لان سبب الحجج دون القول في هذا الفرق ليس بشي لان بدل المال للعراق المانع من التبرع او جباية وتوقف الواجب عليه وهذا بخلاف
في ضوم الحبس اذا كان يندفع بالمال بالجملة فالجملة في المسلمين وجوب بدل المال المقدر وتوقف الواجب عليه سواء
كان ذلك قبل التلبس وبكده انتهى فمثل الظاهر ان الاصل في هذا الحكم الذي ذكره العلامة انما هو ما رواه الكليني في الكتابين
والشريح في باب في الوثوق من الفضل بن يوسف عن ابي الحسن الاول ع ما قال سألته عن رجل عرض له سلطان فاحذ ظلك اليوم عرفه قبل
ان يعرف فيعبر الى مكة فحبسه فلما كان يوم النحر على سبيله كيف يضع ذلك هذا مصدق عن الحجج ان كان دخل مكة فمتعنا بالعمرة
الى الحج فلبطفت بالبيت اسبوعا ثم في اسبوعا ومثلوا راسه بذي شاة وان كان دخل مكة مفردا للحج فلبس عليه ~~بغير~~ في الكفا
ولا شئ عليه بين قوله فلبس عليه ذبيح وقوله ولا حلو الى هذا الفرق اشار العلامة في ما قد منا نقله عن في اخر المقالة السابقة
وبه يظهر ان المشبه به في كلامهم انما هو المحبوس بالدين العاجز عن ادائه فانه يتخلل كذا انصير ظلك واما ان حسيبه لا جل
المال ام لا ويمكن دفعه بالمال ام لا فهو يمكن حسيبه بالمال ام لا فهو غير مراد بل ملحوظ كما عرفت من الرواية المذكورة

في أحكام المصداق

في أحكام المصداق

في أحكام المصداق

في أحكام المصداق

وأما ما ذكره من المنهجيات في الأشكال من كلفان لا ضرورة لها مع ظهور المعنى وحسنه وبخلاف هذه الرقابة صرح في كتاب
الفقه الرضوي قال: ولو أن جلا حبيسة سلطان جازي وهو ممنوع بالعمرة إلى الحج ثم أطلق عنه ليلة التشرع فليدرك بالحق الناس جميع
ثم يصر إلى منى فيذبح ويحلق ولا يبي عليه وإن صلى يوم التشرع بعد التزوال فهو مصادق عن الحج إن كان قد دخل مكة أو غيرها للحج فليس
عليه شيء ولا يبي عليه وهذه العبارة تدفعها في الفقه على من يوجب الحنبلين بن بابويه قال: ولو أن رجلا إلى قوله وإن كان مفسر الحج
فليس عليه شيء ولا يبي عليه ثم زاد بل يطوف بالبيت فيصلي عند مقام إبراهيم ويحج بين الصفا والمروة ويحطها عمره ويحجها بآله
أنهى لا ادعى هذه الزيادة هل سقط من نسخة الكتاب التي عندها فانها كثيرة الخطأ وإنها زيادة من على بن الحسين على العبارة
المذكورة لئلا يضل بها ثم إن العلامة بعد ذلك عن علي بن الحسين قال: قد أشتمل هذا الكلام على حكمين أحدهما أن
إدراك الحج يحصل بإدراك جميع قبل التزوال وهو مفهوم من كلامه وفيه نظر الثاني في الجواب اللهم على المنع مع الفوات منه نظرا أنه يتحلل
بالعمرة والأدب أنه لا دم عليه ولا فرق بينه وبين المفردة انتهى أقول قد عرفت أن هذه العبارة إنما هي كلام الرضا في الكتاب
المذكور ومثلها في الدلالة على الحكمين المذكورين موثقة بفضل بن يوسف المذكورة وسيجيئ الله نعم محقق كل من السبلين
المذكورين في المحل الأولين الحارمين عشر قد تقدم أن المصداق يجوز له التحلل بالذبح الهك وإن كان الأفضل له التأخير والأشكال
لنزول المانع فلو صار حتى فالتحج فان تمكن من دخول مكة بعد الفوات وكان فيها فانه يتحلل بالعمرة لا مكانها واستغنى الله
عنها وبسقط الهك لحصول التحلل بالعمرة وإن لم يتمكن من دخول مكة تحلل من العمرة بالهك وإن استحب الصبر مع رجاء نزول
العذر فإنه لا فرق في ذلك بين جأ وزوال العذر قبل خروج الوقت مع الضابرة وعدمه بل يجوز الصبر إلى أن يقولوا
مطلقا وإن قال في سر على هذا فلو صار إلى بلد ولا يتحلل بعد العفو في عام لخوف الطريق فهو مصادق فله التحلل بالذبح و
التصبر في بلد وبأبي محمّد الكلام في المسئلة انتهى الله نعم عند الكلام في مسأله من فانه الحج وكيف كان فإن عليه القضاء بعد
ذلك لو كان الحج واجبا مستقرا في دهر فلا يجب قضاء المتدبر بالأصل وإن كان قد وجب بالشرع فيه لا ما وجب عامه ولم يتحقق
التصبر في التأخير كما تقدم في محله في الكلام فيما إذا غلب على ظنه انكشاف العذر قبل الفوات فإن ظاهر الجأ فيه جواز التحلل كما
صرح به غيره حلفهم وظاهره المناقشة في الحكم المذكور مستلذا إلى أن ما وصل إليه من الروايات لا عموم فيه بحيث يناول هذه
الصورة وسع انتفاء العموم بشكل الحكم بالجواز فإن بلوغ من كلام الشارح في الرخصة موضع من الشرح أن التحلل إنما يسوغ إذا
لم يبرح المصداق وقال العذر قبل خروج الوقت ولا ريب أنه انتهى إلى أنه قد تقدم في المقالة الثانية أنه لو انكشف العذر
قبل التحلل الوقت باق عليه إلا تمام لأنه محرم ولم يأت بالناسك لروايتي الفضل بن يوسف في كتاب الفقه وأما لو كان
انكشافه بعد وقت الوقت فانه يتحلل بعمرة مفردة كما في الروايتين المشار إليهما أيضا الثانية عشر قد تقدم أنه لو امتد المحرم حجه
بالوحي قبل الفوات وأحدهما وجب عليه بدنه وإتمام حجه والقضاء من قبل فلو صد بعد الأفتا واجب التلثة المذكورة الآات
وجوب الإتمام سقط هنا بالصد ثم أنه قد خلت الأصحاب كما تقدم في أنه هل الأولى هي الفرضية والثانية عفوية والفرضية
هي الثانية وإتمام الأولى عفوية وقد قلنا أن المختار هو الأول ثم أنه قد تقدم أيضا أن وجوب القضاء على المصداق دائما هو في صورة
ما إذا كان الحج واجبا مستقرا في الدهر وعلى هذا في المسئلة صواب الأولى أن يقال أن حجة الإسلام هي الأولى والثانية عفوية وقد
صرح جمل من الأصحاب بأن الواجب على فدية هذا القول الأتيان بحجتين بعد الصدا والتحلل مع وجوب الحج واستفراجه وبأنه
إنه لا إشكال في وجوب الحج ثانيا بالافتا سواء قلنا أن الأولى هي حجة الإسلام والثانية عفوية أو بالعكس حيث نفي قلنا بأن
الأولى هي الفرضية وقد عرفنا أن الحج الواجب المستقر من صدقته وتحلل من وجب القضاء في هذه الصورة لأنها أحد جزئيات هذه الكلمة
وعلى هذا فيجب عليه أولا حجة القضاء ثم حج العفوية بالافتا السابق الثانية أن الحج ليس مستقرا والواجب حج العفوية خاصة بسقط
القضاء ثم حج العفوية مع الاستمرار في الدهر كما تقدم في محله وهذا ليس كذلك كما هو الفرض الثالث أن يكون الحج مستحبا وهو
أن يجب بالشرع فيه كما تقدم وجب فضائه بالافتا وإتمامه كما تقدم في محله إلا أنه لا يجب فضائه بالصدا عن غير لقاة
نصا عفويا فيما أعلم وحديثه من عشرين صد وتحلل منه سقط أدب قضاء وبج حجة الافتا خاصة التراجع أن بقاء لادته
عفوية والثانية حجة الإسلام ولا ريب لا إشكال كما عرفت في وجوب الحج ثانيا وهو على هذا القول يكون قضاء الحج الإسلام

مما عرفت من أن الحج واجب مستقرا في الدهر ولا يبي عليه وإن صلى يوم التشرع بعد التزوال فهو مصادق عن الحج إن كان قد دخل مكة أو غيرها للحج فليس عليه شيء ولا يبي عليه وهذه العبارة تدفعها في الفقه على من يوجب الحنبلين بن بابويه قال: ولو أن رجلا إلى قوله وإن كان مفسر الحج فليس عليه شيء ولا يبي عليه ثم زاد بل يطوف بالبيت فيصلي عند مقام إبراهيم ويحج بين الصفا والمروة ويحطها عمره ويحجها بآله انتهى لا ادعى هذه الزيادة هل سقط من نسخة الكتاب التي عندها فانها كثيرة الخطأ وإنها زيادة من على بن الحسين على العبارة المذكورة لئلا يضل بها ثم إن العلامة بعد ذلك عن علي بن الحسين قال: قد أشتمل هذا الكلام على حكمين أحدهما أن إدراك الحج يحصل بإدراك جميع قبل التزوال وهو مفهوم من كلامه وفيه نظر الثاني في الجواب اللهم على المنع مع الفوات منه نظرا أنه يتحلل بالعمرة والأدب أنه لا دم عليه ولا فرق بينه وبين المفردة انتهى أقول قد عرفت أن هذه العبارة إنما هي كلام الرضا في الكتاب المذكور ومثلها في الدلالة على الحكمين المذكورين موثقة بفضل بن يوسف المذكورة وسيجيئ الله نعم محقق كل من السبلين المذكورين في المحل الأولين الحارمين عشر قد تقدم أن المصداق يجوز له التحلل بالذبح الهك وإن كان الأفضل له التأخير والأشكال لنزول المانع فلو صار حتى فالتحج فان تمكن من دخول مكة بعد الفوات وكان فيها فانه يتحلل بالعمرة لا مكانها واستغنى الله عنها وبسقط الهك لحصول التحلل بالعمرة وإن لم يتمكن من دخول مكة تحلل من العمرة بالهك وإن استحب الصبر مع رجاء نزول العذر فإنه لا فرق في ذلك بين جأ وزوال العذر قبل خروج الوقت مع الضابرة وعدمه بل يجوز الصبر إلى أن يقولوا مطلقا وإن قال في سر على هذا فلو صار إلى بلد ولا يتحلل بعد العفو في عام لخوف الطريق فهو مصادق فله التحلل بالذبح والتصبر في بلد وبأبي محمّد الكلام في المسئلة انتهى الله نعم عند الكلام في مسأله من فانه الحج وكيف كان فإن عليه القضاء بعد ذلك لو كان الحج واجبا مستقرا في دهر فلا يجب قضاء المتدبر بالأصل وإن كان قد وجب بالشرع فيه لا ما وجب عامه ولم يتحقق التصبر في التأخير كما تقدم في محله في الكلام فيما إذا غلب على ظنه انكشاف العذر قبل الفوات فإن ظاهر الجأ فيه جواز التحلل كما صرح به غيره حلفهم وظاهره المناقشة في الحكم المذكور مستلذا إلى أن ما وصل إليه من الروايات لا عموم فيه بحيث يناول هذه الصورة وسع انتفاء العموم بشكل الحكم بالجواز فإن بلوغ من كلام الشارح في الرخصة موضع من الشرح أن التحلل إنما يسوغ إذا لم يبرح المصداق وقال العذر قبل خروج الوقت ولا ريب أنه انتهى إلى أنه قد تقدم في المقالة الثانية أنه لو انكشف العذر قبل التحلل الوقت باق عليه إلا تمام لأنه محرم ولم يأت بالناسك لروايتي الفضل بن يوسف في كتاب الفقه وأما لو كان انكشافه بعد وقت الوقت فانه يتحلل بعمرة مفردة كما في الروايتين المشار إليهما أيضا الثانية عشر قد تقدم أنه لو امتد المحرم حجه بالوحي قبل الفوات وأحدهما وجب عليه بدنه وإتمام حجه والقضاء من قبل فلو صد بعد الأفتا واجب التلثة المذكورة الآات وجوب الإتمام سقط هنا بالصد ثم أنه قد خلت الأصحاب كما تقدم في أنه هل الأولى هي الفرضية والثانية عفوية والفرضية هي الثانية وإتمام الأولى عفوية وقد قلنا أن المختار هو الأول ثم أنه قد تقدم أيضا أن وجوب القضاء على المصداق دائما هو في صورة ما إذا كان الحج واجبا مستقرا في الدهر وعلى هذا في المسئلة صواب الأولى أن يقال أن حجة الإسلام هي الأولى والثانية عفوية وقد صرح جمل من الأصحاب بأن الواجب على فدية هذا القول الأتيان بحجتين بعد الصدا والتحلل مع وجوب الحج واستفراجه وبأنه إنه لا إشكال في وجوب الحج ثانيا بالافتا سواء قلنا أن الأولى هي حجة الإسلام والثانية عفوية أو بالعكس حيث نفي قلنا بأن الأولى هي الفرضية وقد عرفنا أن الحج الواجب المستقر من صدقته وتحلل من وجب القضاء في هذه الصورة لأنها أحد جزئيات هذه الكلمة وعلى هذا فيجب عليه أولا حجة القضاء ثم حج العفوية بالافتا السابق الثانية أن الحج ليس مستقرا والواجب حج العفوية خاصة بسقط القضاء ثم حج العفوية مع الاستمرار في الدهر كما تقدم في محله وهذا ليس كذلك كما هو الفرض الثالث أن يكون الحج مستحبا وهو أن يجب بالشرع فيه كما تقدم وجب فضائه بالافتا وإتمامه كما تقدم في محله إلا أنه لا يجب فضائه بالصدا عن غير لقاة نصا عفويا فيما أعلم وحديثه من عشرين صد وتحلل منه سقط أدب قضاء وبج حجة الافتا خاصة التراجع أن بقاء لادته عفوية والثانية حجة الإسلام ولا ريب لا إشكال كما عرفت في وجوب الحج ثانيا وهو على هذا القول يكون قضاء الحج الإسلام

في أحكام الصدقة

٢٥٣

في الكلام في الحج الأول الذي فيه وهو عفوئيه على هذا القول قل يجب فضاؤه أم لا قولان قبل بالاول لأنه حج واجب قد
 صدقته وكل حج واجب صدقته يجب فضاؤه وعلى هذا فيجب حجاب مثل الثاني لأن الصدقة التحليل مسقط لجوب الكفارة
 الفضاة يتوقف على التكليل ولا دليل في المقام اذا استناد من اخبار الفضاة إنما هو بالنسبة الى حج الاسلام ومن هنا يظهر منع كلبه
 الكبر في حيلته فالواجب هنا حج واحد في تصدقها سواء قلنا ان الأتمام عفوئيه او الحج من باب عفوئيه بانه بعد الصدقة عن التمام
 اذا انحلت عنه بالهك او العفو لم يعلم ويجوز الفضاة لهذا الفاسد مطلقا سواء قلنا انه عفوئيه والذي شرع منه اوله لا بد من دليل
 عليه وانما الدليل في الحج الصحيح الذي صدقته انحلت عنه مع عدم وجوب شيء آخر وموجب كلامه طاب ثراه ان الدليل الدال على جوب
 الفضاة على الصدقة لا الحج الصحيح ولا عفوئيه على وجه البناء والحج الفاسد وهو مشكل فانما تنفع روايات الصدقة على ما يوجب الفضاة
 على المصدق وتحتيانه منقوض ذلك بالصدقة عن الحج الصحيح دون الفاسد انما المستدعي في ذلك الترتيب الدال على وجوب الحج على المسطيع
 مطلقا والفضاء في كلام الاصحاب ليس مراد به معناه المعروف هو الاثبات بالفعل في خارج وفنه لا الحج لا وفنه واربعين فورا
 المراد به مجرد الفعل خيلنا اذا كانت الدالة على وجوب الحج على المصدق الذي انحلت انما هي الاثبات الدالة على جوب الحج على
 المسطيع مطلقا حيث انه من جملة من يدخل تحت هذا الخطاب فلا فرق في ذلك بين ما اذا كان الصدقة عن حج صحيح او فاسد في
 تناول الخطاب كما علم نعلق الخطاب بكل منهما من حيث الاسطاعه واستقر في الذمة فلا يبرأ الذمة الا بالاثبات به من المكلف او
 نائبه في جوبه او بعد كونه وهذا بجملته قد ظهر ظاهره من هذه الاثبات انما هي الاثبات مع الاثبات بالحج
 فانه لا خلاف ولا اشكال في وجوب الاثبات بالحج فالجواب في التخييل وهو حج بفضة لسنة وليس بفضة الفضاة في المقام الذي سند منه في
 هذه المسئلة ولو ضاها الوفاء بفضة من قابل الظاهر ان كني كلامه قد مر على ما هو المختار من ان حج الاسلام هو الذي يثبته
 والاول عفوئيه بانه بعد التحلل من ذلك الحج الفاسد سقطت عفوئيه وحج العفوئيه لا يفضي كما تقدم فبما نف عند زوال العذر حج
 الاسلام والفضاء هنا بمعنى الاستبنا والتدارك ولا يجب عليه سواء لما عرفت من عدم وجوب فضاة حج العفوئيه فهو حج بفضة لسنة
 في هذه الصورة خاصة من حيث اشباع الوفاء لانه غير ضرورة الصدقة يجب عليه البخر في الفاسد التي ذكرنا ان اتمامها عفوئيه فباخر
 الفضاة على المقام القابل في صورة الصدقة مع القول بكون الاولى تحية الاسلام والثانية عفوئيه لم يكن تجا بفضة لسنة لان الواجب
 بعد التحلل في السنة الاولى حج الاسلام ولا يضيح وصفها بكونها فضاة لانه ليس يحلها المقام الثاني وقد مر هنا عليه كما في القول الاول
 حتى يقال انه حج بفضة لسنة وانما يحلها المقام الاول لهم في هذه العبارة اعني بوجه حج بفضة لسنة اخلاف ليس في التعرض
 له كبر فائدة والمعتمد عندهم ناذكرناه وانما قولهم يتحلل بالكلمة بل صابر الى ان يتكف العذر فان اكف والوفاء مع الاثبات بالحج
 وجب المعنى في الحج الفاسد وان كان مندوبا ووجب الفضاة في القابل بالافضاة وان ضاها الوفاء يتحلل بغيره ويلزمه بغيره الا فضاة ولا
 شيء عليه للوفاء وعليه الحج من قابل سواء كان الحج واجبا او مندوبا لان النطوع يكون واجبا بالافضاة اثنا عشر مرة حتى يحل الاصحاب
 بانه لو لم يندفع العذر الا بالافضاة بالافضاة فانه لا يجب عليه القتال سواء غلب على ظنه السلامة او الخطر استدل عليه في التخييل
 بان في التكليف به مشقة زائدة وخطر عظيما لا شئالة على المخاطرة بالنفس والمال فكان منقبا بقوله عفوئيه ما جعل عليكم في الدين من حرج
 وقوله لا ضرر ولا ضرر وهو قيد معنى بلع الامر في ذلك الحكم بذلك منقطع به في كلامهم نعم في الكلام في الجواز فقال الشيخ في
 كذا اذا حرموا فصدقه المصدقون كان مسلما كالأعراب الكراد فالاولى ترك ثلثهم وبصرفون الى ان يدعوه المقام او يفسره
 الى ثلثهم وان كان مشركا لم يجب على الثلج ثلثهم لان قتال المشركين لا يجب الا باذن الامام او الدفع عن التضرر الاسلام
 وليس هنا واحد منهما واذ لم يجب فلا يجوز ان يقاسوا فليبين ان كبريا انتهى هو ظاهره في عدم جواز قتال المشركين و
 حتى جله من الاصحاب منهم السلام والشمه بالجوهر المشرك كان او غيرهم مع ظن التضرر لانه منى عن منكر فلا يتوقف على اذن الامام
 قال في من دفعه الشيخ الثقات الى اذن الامام في الجهاد ويندفع بانه منى عن منكر واستجود في ذلك وانه بان لما منع ان يمنع
 توقف الجهاد على الاذن اذا كان لغرض الدعوة الى الاسلام قال فانما نف في ذلك على دليل معتد به وقال في ذلك بعد نقل الجواز
 عن السلام والشمه واجبا جها بانه منى عن منكر فلا يتوقف على اذن الامام وهما ظاهرنا به في بابيه وان ذلك لم يتوقف الجواز
 على ظن التضرر بل منى جونه كما هو الشرط فيه وانما الجهاد لينا باله منى عن المنكر بفضة الى جوبه لا الى جواز باله الاخر وهم قد

والاخر في وقت ذلك فاعلم ان هذا الحق لا يبرأ منه الا بالافضاة في المقام الذي سند منه في هذه المسئلة

في بيان مكانة ما اذا انحلت انما هي الاثبات مع الاثبات بالحج

انفقوا

فالحكم المحصور

فالمسئلة لا يخرج من الاشكال والا حينا ط في الوقوف على النول المشهور ما قاما نفل عن سائر من التفضيل بين الحجج الواجب المتبادر
 فذلك عليه ما رواه شيخنا المفيد في المغنم من سائر ما قال قال عليه السلام المحصور بالمرض اذا كان سائنا هلبا اقام على حرامه حتى يبلغ
 الهدى حله ثم تجوز لا يفرض التناهي في بعض المناسل من فابل هذا اذا كان تجر الاسلام فاما تجر الطوق فانه بغير هذه وقد
 اخل كما احرمت من سائر حجج من فابل وان شاء الله تعالى يجب عليه الحج والمصدق بالعدو ويجزئ به الله تعالى فانه يمكنه وبغير من سائر
 ويجزئ من سائر عليه اخبايا النساء سواء كان تجر في نفسه او فافله انتهى التناهي في ذلك فيعرفت سابقا انه على تقدير وجوب البعث فانه يجب عليه
 البقاء على حرامه حتى يبلغ الهدى حله ^{والمراد ببلوغ حله} في حق الوقوف الذي اعدا صحا به للدينج او التخرج المكان المعين كما تقدم في صحيحه ومما بين
 من قماره موثقة زرع فاذ خضر ذلك الوقت اخل من كل شيء الا من التناهي في حجج من القابل ان كان الحج واجبا او بطا عنه ان
 كان الحج مستحبا هكذا ذكره الاصحاب بل في التناهي في قول علماءنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه والروايات فاصغر عن هذا التفصيل لما
 لا يتحل له النساء ^{في} الحجج او التخرج فام الحصر لا اشكال فيه لقوله في صحيحه معا بين قمار التناهي في صدق الفصد المصدق
 يتحل له النساء والمحصور لا يتحل له وقوله في صحيحه التناهي في المحصر في سائر ما بين ارباب حبر بربا من حبر قبل ان يخرج الى الحرم
 حل له النساء قال لا يتحل له النساء حتى يطوف بالبيت بالصفا والمروة واما انه يتحل له بعد الطواف فهو صحيح صحيحه معا بين المذكور
 ثانيا ومثلها قوله في كتاب الفقه الرضوي في المحصور كما تقدم نقل عبارته ولا يتحل حتى يبلغ حله الهدى فاذ بلغ حله اخل ونصف
 الى منزله وعليه الحج من فابل ولا يفرض النساء حتى حج من فابل باطلا في هذه الاخبار شامل لما لو كان الحج واجبا او مستحبا او مندوبا
 ولم نغف على دليل يدل على ما ذكره من الاستناية في طواف النساء متى كان الحج مندوبا بل هذه روايات المسئلة كما سئلت العلامة بعد
 ذكر هذا الحكم في التناهي لم يشك عليه شيء سكونا بينهم من كلامه واستاده ذلك الى علماءنا المؤذنا بدعوى الاجماع عليه كما قدنا
 ذكره ونقل عن صحيح من المتأخرين الاستدلال عليه بان الحج المندوب لا يجب العول لا سند له والبقاء على تحريم النساء ضرر عظيم ناكث
 في التحل بالاستناية في طواف النساء وفيه ما عرفت من ان اطلاق الروايات المذكورة لا يدل على انه لا يتحل له النساء حتى يطوف بالبيت كما
 في صحيحه معا بين قماره وحج من فابل كما في عبارة كتاب الفقه والاذن اما العمل باطلاق هذه الاخبار فلا يتحل الا بالاثبات
 به واجبا كان الحج او مستحبا وفيه ما تقدم من الاشكال الذي ذكره جمع من المتأخرين اما حل هذه الاخبار على الحج خاصة والقول
 بالسقوط في المستحب عدم وجوب الاثبات بطواف النساء لا بنفسه لا بالاستناية ولعله الاثر في بؤته الرسالة التي تقدم نقلها
 عن شيخنا المفيد في المغنم بؤته قوله في كتاب الفقه حتى حج من فابل بعد قوله اولاً وعليه الحج من فابل فانه ظاهر كون الحج واجبا
 مستقرا فدا نحو شيخنا الشهيد الثاني في المسالك المستحب الواجب الغير المشترط في الاستناية في قوله قال لما في تركه من الضرر
 العظيم مع كونه من الافعال القابلة للتباية ونقل عن العلامة في المواعيد الجزم به ثم قال وقبل يعني على احرامه الى ان يطوف بهن
 لا طلاق الضرر والحق العلامة في المواعيد بالحج المندوب الحج الواجب مع الجزع عن حكام في الدوس بل يظن قبل فقال وقبل مع
 عجزه وهو مؤذون بهم فيه قال في ذلك والقول بالجواز غير بعيد فكل الحجج والضرر الاذن من البقاء على التحريم واستخبر بما في هذه
 الاثبات بعد ما عرفت من عدم الدليل على المحو وبالحكمة فالذي يضر عندك من اخبا المسئلة هو وجوب طواف النساء وعدم حل
 النساء الا بالاثبات به على من يجب عليه الحج في العام الثاني واما من لم يجب عليه فالتك باصالة البراءة اقوى دليل في المقام وبؤته
 رسالة المغنم المتقدمة وان كان ما ذهب اليه هو الا حوط في الدين يحصل الكبرية بينين قال في الدوس ولو اصر في عمره التمسح
 فاعلم من حل المسئلة اذ لا طواف لا جل النساء فانه في ذلك بطلان نقل عن الحق الشيخ على انه قوله وعن جده انه قال انه ما لفظه وهو
 غير واضح اذ ليس بما وصل اليه في الروايات فقرر انكر طواف النساء واما المسفاد من صحيحه معا بين قماره ووقف حل النساء في
 المحصور على الطواف السبع وهو كذا في الحج والجزع من خطا من هنا يظهر ان ما ذكره الشيخ على ايضا من ان الاخبار مطلقة لعدم
 حل النساء الا بطواف ^{في} غير جده انتهى قوله في ذلك ووقف تحريم النساء على طوافهن ثم مع وجوب طواف النساء في التناهي
 فلو كان عمره التمسح فالتك ينبغي الاحلال من النساء ايضا اذ ليس فيها طواف النساء وانما في الدوس لكن الاخبار مطلقة بعدم
 حل النساء الا بطوافهن من غير تفضيل انتهى وكلامه كما ترى يؤخذ بالتردد لا با ليل الى ذلك القول كما غلبه عنه سبطه وقما
 الحق الشيخ على قدس سره فانه قال في الدوس لو كانت عمره التمسح اخل من النساء ايضا اذ ليس فيها طواف النساء وهو قوي بين

في صحيحه معا بين قماره وحج من فابل كما في عبارة كتاب الفقه والاذن اما العمل باطلاق هذه الاخبار فلا يتحل الا بالاثبات به واجبا كان الحج او مستحبا وفيه ما تقدم من الاشكال الذي ذكره جمع من المتأخرين اما حل هذه الاخبار على الحج خاصة والقول بالسقوط في المستحب عدم وجوب الاثبات بطواف النساء لا بنفسه لا بالاستناية ولعله الاثر في بؤته الرسالة التي تقدم نقلها عن شيخنا المفيد في المغنم بؤته قوله في كتاب الفقه حتى حج من فابل بعد قوله اولاً وعليه الحج من فابل فانه ظاهر كون الحج واجبا مستقرا فدا نحو شيخنا الشهيد الثاني في المسالك المستحب الواجب الغير المشترط في الاستناية في قوله قال لما في تركه من الضرر العظيم مع كونه من الافعال القابلة للتباية ونقل عن العلامة في المواعيد الجزم به ثم قال وقبل يعني على احرامه الى ان يطوف بهن لا طلاق الضرر والحق العلامة في المواعيد بالحج المندوب الحج الواجب مع الجزع عن حكام في الدوس بل يظن قبل فقال وقبل مع عجزه وهو مؤذون بهم فيه قال في ذلك والقول بالجواز غير بعيد فكل الحجج والضرر الاذن من البقاء على التحريم واستخبر بما في هذه الاثبات بعد ما عرفت من عدم الدليل على المحو وبالحكمة فالذي يضر عندك من اخبا المسئلة هو وجوب طواف النساء وعدم حل النساء الا بالاثبات به على من يجب عليه الحج في العام الثاني واما من لم يجب عليه فالتك باصالة البراءة اقوى دليل في المقام وبؤته رسالة المغنم المتقدمة وان كان ما ذهب اليه هو الا حوط في الدين يحصل الكبرية بينين قال في الدوس ولو اصر في عمره التمسح فاعلم من حل المسئلة اذ لا طواف لا جل النساء فانه في ذلك بطلان نقل عن الحق الشيخ على انه قوله وعن جده انه قال انه ما لفظه وهو غير واضح اذ ليس بما وصل اليه في الروايات فقرر انكر طواف النساء واما المسفاد من صحيحه معا بين قماره ووقف حل النساء في المحصور على الطواف السبع وهو كذا في الحج والجزع من خطا من هنا يظهر ان ما ذكره الشيخ على ايضا من ان الاخبار مطلقة لعدم حل النساء الا بطواف في غير جده انتهى قوله في ذلك ووقف تحريم النساء على طوافهن ثم مع وجوب طواف النساء في التناهي فلو كان عمره التمسح فالتك ينبغي الاحلال من النساء ايضا اذ ليس فيها طواف النساء وانما في الدوس لكن الاخبار مطلقة بعدم حل النساء الا بطوافهن من غير تفضيل انتهى وكلامه كما ترى يؤخذ بالتردد لا با ليل الى ذلك القول كما غلبه عنه سبطه وقما الحق الشيخ على قدس سره فانه قال في الدوس لو كانت عمره التمسح اخل من النساء ايضا اذ ليس فيها طواف النساء وهو قوي بين

في الأحكام الضد

لكن لا يخفى مطلقاً بكمحل النساء إلا بطوائفهن من غير تفصيل يمكن أن يخرج لذلك بأن عمره المنع دخل في الشيخ فالشيخ
 فيها شيء من غير فبقوف نقطاع الأرباب على طواف النساء وفيه نظر لأن الأرباب المنع من إحرامه الذي هو فيه من النساء
 بعد التفصيل بطوائفهن انتهى هو كما ترى كتابه يؤذن بالتردد في الثبوت كما ذكره وخالف كل مذهب من طوائف
 النساء في صورة المحصر عمر المنع فوي بالنظر إلى عمر المنع ليس فيها طواف النساء إلا أنه بالنظر إلى إطلاق الأخبار لا يتم ذلك و
 يؤيد ما قلناه استدلال المحقق المذكور بما ذكره للفعل المذكور ثم رده ومنه بظهور التعلل عنها بما ذكره لا بخلاف من مباح
 من كلام الشهيد في ظاهره في الجملة به ثم ما نقله من الشيخ على أن الأحكام مطلقه بعدم حل النساء إلا بطوائفهن مذكور أيضاً كما عرفت في
 كلام جده فلا ريب للخصيص الشيخ على بدله كيف كان فاما ما ذكره من أن الأحكام مطلقه بعدم حل النساء إلا بطوائفهن إن أراد في
 باب المحصر فليس في الباب ما يتعلق بذلك إلا بجملة من غيرهم من غير المذكور وظاهرها إنما هو التوقف على الطواف بالمنع وليس فيها
 تعرض لطواف النساء بمصنوع والظاهر أن هذه العبارة خرجت بخرج التجوز بمعنى أنه لا يحل له النساء حتى يأتيه باطل الغمر من الطواف
 والسعي ويحتمل أن سابق الخبر في أعين المحصرين عليه كذا والظاهر أنها عمر مفردة فإن ريد الأخبا الدالة على وجوب طواف النساء
 على الحاج والمعمّر مطلقاً وإن هذه الصورة تدخل تحت إطلاق تلك الأحكام فهو أيضاً من مخرج لأن الأحكام هناك غير مطلق بل حالية
 من الأخبار دلت على وجوب طواف النساء في الحج ولا خلاف فيه واختلاف في الغمر المفردة وإن كان المنع فيها كما سببنا بيانه في
 موضعه أما عمر المنع فالأحكام مستفيضة بعدم وجوب طواف النساء فيها والأصحاب إلا من شد على ذلك وبالحجلة تكلامهما
 عطفاً به كريد هما لا يخلو من غفلة نعم لقال إن يقول في الانتصا لما ذكره شيخنا في التدوير بأن ظاهرها صحيحه معاً في مقتضى
 تلك العبارة إنما هو أعين المحصر عمر مفردة فلا عموم فيها لما ادعاه في ذلك من دخول الشيخ وعمر المنع غاية الأمر في وجوب طواف
 النساء لما كان متفقاً عليه في الحج نصاً وقولاً فلا بد من اجراء الحكم فيه من أدلة خارجية لا من هذه الرواية وعمر المنع قلنا
 لما لم يكن فيها طواف النساء كما استفاضت الأحكام بفيت خارج من الحكم وإثباته فيها في هذه الصورة يحتاج إلى دليل ليس
 صحيحه معاً في المذكور وظاهرها الاختصاص بالعمرة المفردة كما ذكرنا وسبب الخبر كما به حاله فلا عموم فيه كما هو ظاهر بذلك
 يدفع الإشكال في المقام والله العالم الثالث لو ظهرت هذه الذي يستلزم بدعوى وقد تخطت يوم الوعد لم يخل تحمله وكذا
 لو لم يبعث هدنياً وارسل راحته ثبتي بها هك وولدت بناء على ذلك فخطت في يوم الوعد لم يخل ثم ردت عليه الدراهم فإن
 يخطت صحيح أيضاً لأن الخط في الموضوعين مع باذن الشارع كما سببهم لك فلا يعقبه مواخلة ولا بطلان نعم الواجب عليه
 بعد العلم بذلك بعت أهك من قبل والأحكام كما يجب على الحرم إلا ما كرهه من الوعد وبذلك على ما ذكرناه صحيحه معاً
 بنحو المقتضى وقوله في آخرها على رواية الشيخ في باب كذا تقدم وإن ذلك الدراهم عليه ولم يخل هدنياً بمنزله فلا حل لم يكن
 عليه شيء ولكن يبعث من قبل ويمسك أيضاً وقوله في موثقه زارة المقتضى بعد قول زان قلت قد رددوا عليه راحته ولم يذبحوه
 وفلا حل في النساء قال فليعد ليس عليه شيء ليمسك لأن عن النساء إذا بعث والمستفاد من الروايتين المذكورتين في جواب المسألة
 إذا بعث هذه في القابل أو غيره ثبتي بها وهو المشهور بين الأصحاب قال ابن ادریس لا يجب عليه إلا ما كرهه منك عن الحرم
 لأنه ليس بحرم واستبصر الملاحة في القابل قال لا ضرب عند حل الرابطة على الأصحاب جميعاً بين التعلل ما قاله ابن ادریس في إيراد
 بالرابطة إلى صحيحه معاً في غير ما كرهت لم يخل سواها وأعرض في ذلك بأن ما ذكره ابن ادریس لا يصلح معاً للتعلل فيه أن
 الظاهر أن مراد شيخنا المذكور أن ما ذكره ابن ادریس هو الأول من الفواعل الشرعية والضوابط الشرعية حيث أن الأصل في الأشياء
 إلا باحر والأحكام الدالة على محرم تلك الأشياء إنما دلت بالأحكام أو في الحرم ومتى لم يكن محرماً ولا في الحرم فلا يحرم عليه
 شيء هذا جده على ابن ادریس إلا أن الجواب عنه أنه بعد أن دل النص القبيح على ذلك فلا مجال للتوقف فيه والعلامة
 إنما خطت بخط لا يخرج ولا يخرج قول ابن ادریس ما عتبار ما ذكرناه يكون من قبل تخالف الدليلين هو في غير موضع
 قد جمع بينهما في مثل ذلك بالأحكام بكمحلنا عليه بامكان الجمع بتخصيص الإطلاق كما هنا وهو أولى من الجمع بالشمولية
 وما ذكره العلامة من توجيه كلام ابن ادریس في خصوص ما به بل هو ظاهر خارج من الأصحاب كما ذكره في ذلك بل ظاهره في ذلك
 المبدأ أنه وهو ما يؤذن بقوة قوله عندهم وليس إلا باعتبار ما وجهنا به ثم أنه قال في ذلك وأعلم أنه ليس في الرواية ولا

هذا

في احكام المحقق

٢٥٤

في كلام من قف على كلام من الاحكام فبين لوقت الاشياء وان ظهر من بعضها انه من حيث البحث هو مشكل ولعل
 المراد ان يمكن من حين احرام البعث مع الهك انما اقول لا يخفى ان ظاهر موثقة زارة ان وجوب الامساك اذا ثبت ثم انه
 اشكال في القول بوجوب الامساك من حين البحث حتى لا يرتكب التخصيص من حين احرام البعث مع الهك واي دليل على ذلك
 يفر اليه من هذا الاشكال بل الاشكال فيما ذكره اعظم حيث انه لا دليل عليه بالمرّة ولا قائل به بالكليّة والقول بوجوب الامساك من
 حين البعث هو ظاهر الاحتياط والاحتياط ما موثقة زارة في ظاهره في ذلك انما صححت وعلمت من غارقات قوله بحث من قابل وبك
 ايضا يعني من قبل هو ظاهر كون وقت الامساك وقت البحث امد لا يقي هنا شيء وهو ان ظاهر موثقة زارة انه بللوا علة وانما وقد
 الوعد بحل حتى من التمسك وهو مشكل حيث ان ظاهر الاحتياط ان التحل من التمسك متوقف على التطواف كما تقدم بنفسه كان الحج واجب الوعد
 المتعلق بالبناء كان مستحباً وهو ظاهر الاخبار للثقة ايضا قال في الواجبات بعد فعل التحليل المذكور لعل المراد بانها انما آتت
 بعد التطواف السبع اقول لا يخفى ما في ان سائر الخبر ان المحصول من حيث علمه وهو عدم بقاء ما بلغ الهك محل هذه مكانة فقا
 له الرأى لو ثبت ان ردة واعليه راءه لم يذبحوا عنه قدامه وان التمسك قال فبعد وليس عليه شيء ولم يك لأن عن التمسك هذا
 صورة التحليل فكيف يتم ان آتت بعد التطواف السبع وهو مكانه مع ان التكليف بالتطواف بنفسه بناء على تمامه في العلم القابل كما
 في الاخبار وكلام الاحتياط الا ان يحمل آتت بناء على الخطأ والجهل بتوهم حل من له بللوا علة كما في سائر محرمات الاحرام ويكون
 قوله ليس عليه شيء يعني من حيث الجهل فانه معد في كافي غير موضع من احكام الحج وانه بعد العلم بذلك فليسك لأن عن التمسك
 اذا بحث قال المحقق الا رد بيل في شرح الارشاد بعد نقل الخلاف بين المشهورين ادرين واحتجاج ابن ادرين بالاصل وانه ليس يحرم
 ولا في حرم فكيف يمنع من قصد وضوءوا نحو ان ذلك بانه لا استبعاد في النص فيتحل بالاصل وبوجه ما يدل على بحث الهك من
 الافان والامساك كما سيجي على انه قد يقال وجوب الامساك عن قصد وضوء غير معلوم وانما دل الدليل على وجوب الامساك من التمسك
 ولا استعاضة في ذلك كما اذا قصر المحصول على التمسك حتى يوفى فان معنى قوله لا يطل الحلال انه لا يجب عليه الكفارة والتحليل
 بل ما وقع التحليل باعتقائه انه محل فلا شيء عليه لا ينافيه ان يكون باقيا على احرامه الى ان يبعث في القابل ولكن يلزم كونه باقيا
 على الاحرام من حين العلم لا من حين البحث لا شك انه اطول الظاهر ان ذلك هو الواجب لان التحلل ما حصل في نفس الوقت
 وكفايته زعم غير ظاهر بعد العلم بفساد علة طهنة فتم انما اقول وفيه ان ظاهر موافقة ابن ادرين في عدم تحريم الصبي وضوء من
 محرما الاحرام الا التمسك ولعله اعقد في ذلك على موثقة زارة المتقدمة حيث نقلها سابقا في كلامه الا انها غير صحيحة ولا ظاهرة
 في ذلك وان اوهم في هذا التمسك والظاهر من كلام الاصحاب صحة معاوية بن عمار المتقدمة هو محرم جميع محرمات الاحرام عليه
 حين البحث لا خصوص التمسك وبالجملة فانما نفوان هذا المحرم بعد احرامه قد حرم عليه جميع محرمات الاحرام ولا احصر اذن له
 الشارع ببعث الهك او ثمة انه بعد بوقت جوزه الاحلال في ذلك الوقت لا من التمسك ثم قصر احواله وقت الوعد بالانكسار
 لانه ذلك لا باعتبار علة طهنة كما ذكره قدس سره فقد وقع لاحلاله في محله ولا يتعقبه نفس لا كفارة وقوله ولا ينافيه ان يكون باقيا
 على احرامه الى ان يبعث في القابل ممنوع فانه جاء على كون التحلل انما وقع في انما باعتبار طهنة وزعمه باصفاه الذي سمعوه وهو غلط
 بل الفصل عندنا انما استدل امر الشارع له بذلك بجوزة كمال عليه الخبران للتقدمان وبوجه ايضا قوله في موثقة زارة
 انما عليه ان يهدم لك يوما فاذا كان ذلك اليوم فقد و ان احتلفوا في البعاد لم يضره ان الله تعالى وحده اذا كان احلا
 مستدالا اذن الشارع فهو محل ظاهر او واقعا غايته الامران الشارع لوجب عليه التمسك ما فات ان يرسل الهك وان يجنب
 ما يجنبه المحرم من الارسال كمال في الاقاف الا في ذكر الله تعالى وهذا غايته ما يفهم من اخبار المسئلة وبذلك يظهر ان ما
 ذكر من ان الاحوط بل الظاهر انه الواجب كونه باقيا على الاحرام من حين العلم غير جتد بل محرم وهم نشأ من بناء يجوز ان
 على زعمه و طهنة التحلل بالمواعدة وانهم وفوا بوعده وقد انكشف خلف الوعد فكان باقيا على احرامه وقد عرفت ما فيه ان يجوز
 الاحلال انما استدل امر الشارع واذنه ولبث شرعي كفاي الجمع بين حكمة اولي بان وجوب الامساك عن الصبي وضوء غير معلوم
 وانما دل الدليل على وجوب الامساك عن النساء وبين قوله ان يكون باقيا على احرامه من حين العلم بفساد المواعدة وانهم
 لم يذبحوا عنه لظهور بقاءه على الاحرام الا اول ما هو الا عجب عجيب من هذا المحقق الا رد بيل وبالجملة فانه لا يخفى

في الأحكام الصَّحَّة

لكلامه رحمه الله تعالى وخبره والله العالم الشَّيْخ قد صرح الأصحاب بقوله لا يوجب غسل من نفسه خمر بعد أن بعث هدمه و
 أمكنه المسير إلى مكة فالواجب عليه التحنُّن بأصحابه لا أنه يحرم بأحد لتكثيره فيجب على الأئمة بيان به وإمامه لا يذو الغرض أنه يمكن
 ثم اتزان ذلك أحد الموقوفين الموجب لضمه الحج فكذا ذلك الحج وليس الحج من يابل وان لم يترك ما يوجب ضمه الحج فقد فاته الحج و
 كان عليه الحج من يابل ان كان اجبا فيخلل بعمره وسببا آخراته فقد تفصيل ما به يدرك الحج في محله وبذلك على أصل الحكم ما رواه
 في الكافي بسبب في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا حضر بعث يهديه فاذا افاق وجد من نفسه خمر فليضمض بها
 ان يدرك الناس فان قدم مكة قبل ان يخرج الهدى فليضم على احرامه حتى يفرغ من جميع المناسك بخبر هديه ولا شيء عليه ان قدم
 مكة ولم يخرج هديه فان عليه الحج من يابل والعمر فلك فان مات هو حرم قبل ان ينهي إلى مكة قال شيخنا عن ان كانت حجة الاسلام
 وتعملا فما هو شيء عليه قوله ان طعن انه يدرك الناس في الكوفة وفي التهذيب ان طعن انه يدرك هديه قبل ان يخرج قال في الوافي قوله من
 يابل قبل الحج فاقترن دون العمر وانما الحج من يابل اذا خرج هديه وفاته من مناسكه وقوله او العمر يعني اذا كان احرامه للعمر انما
 وهو كذلك بناء على عطف العمر باو واقام على العطف بالواو كما في بعض النسخ وكذلك نقله في الوسائل والمنتهى فيما حضري من
 فتنها ما تظاهرت المراد عمر التحلل فان قيل ان التحلل قد حصل بمنع الهدى عنه فلتا ظاهر كلام الأصحاب اطلاق عباراتهم
 في هذا المقام يعطى مقام وجوب التحلل بالعمر وان تحقق الذبح عنه بعد وصوله فالتكليف بعد قول المضم ولو بعث يهديه ثم زال
 الغرض لم يوجب عليه ما ذكرنا أحد الموقوفين ومنه فقد ادرك الحج ولا تحلل بعمره ما صوته واعلم ان اطلاق العبارة غير ما يقضى
 عدم الفرق في وجوب التحلل بالعمر مع الفوات بين ان يبين فروع الذبح عنه وعدمه وبهذا التعميم صرح الشهيدان نظر إلى
 التحلل بالهدى اما يحصل مع عدم التمكن من العمر اقامتها فلا لعدم التلبك بحمل عدم الاختصاص إلى العمرين ^{اليتين} ^{اليتين}
 وفروع الذبح عنه لحصول التحلل به انتهى بالجمل فانه على تقدير شتمه الواو لا معنى للعمر الآخر التحلل وعلى تقديره تكون
 التواضع واضحه الدلالة على ما ذكره الأصحاب المعنى حيث انه ينقل احرامه انتهى من الحج إلى العمر المفردة ويحلل بها وبذلك
 صرح الأصحاب ايضا قال العلامة في المنتهى اذا فاته الحج حل حجه عمره مفردة فيطوف ويحلق فانه صلاتا اجتمع ثم نقل خلاف
 العامة والعجب من الشهيد السدي حيث ذكر الحكم المذكور ولم يورد الشرائع دليلا لذلك مع صحتها وصحتها وهذا كله على
 ذكر الأدلة ولا سيما مع صحتها بندها ولعله غفل عنها والله العالم الخامس الظاهرية لا خلاف لا اشكال في ان حكم المعتمر في
 احكام الحضر كما يحتاج في احواله ما ذكر في احكام الحج وكان عليه العمر واجزا كان عمره الاسلام او غيرها من الواجبات
 وان كانت نفلا كان الاغاثة نفلا ايضا في الكلام في انه هل يشرط في هذه الشرائع ان يضي عند ذوال الحجة مطلقا ظاهرا لا
 صحابان الخلاف هناك أصل المسئلة في الثمان الذي يجب كونه بين العمرين قال في الدروس المعتمدين افراد يضي عمره في زمان حج
 فيه الاغنا ثانيا فينبغي على الخلاف في قول وسببا لمحض الكلام فيه في محله انشاء الله تعالى في ذلك ويمكن المناقشة فيه بعد تحقق
 العمر لتحلله منهما فلا يصح في جواز الثانية تحلل الثمان الذي يجب كونه بين العمرين الا ان يقال باعتبار مضى الثمانين بين
 الاحرامين هو جدير وكيف كان فانما يجب قضاء العمر مع استيفاء وجوبها قبل ذلك ومع التفريل كما تقدم في الحج والله العالم
 الثاني من اختلاف الأصحاب ضوان الله تعالى عليهم في المحصول اذا كان فادنا ثم محلل فهل يجب عليه القضاء قبل ما خرج منه فلا يجوز
 له التمتع ام لا الشبهة الاولى وهو قول الشيخ ومن تبعه وظاهر هذا القول عدم الفرق بين الواجب التذلل ان كان التذلل لا يجب
 فضاؤه الا انه مضاه فضاؤه كذلك منع ابن اديب من ذلك جعله ان يحرم بما شاء وقال في لغة والأغرب ان يقول ان يضمن عليه
 نوع وجب عليه الايمان الا يخرج عن الايمان بفضل الايمان بمثل ما خرج منه ويخوف في المنتهى الذي فتن عليه من الاجابة المتقدمة
 بهذه المسئلة فيجوز فافهم عن أبي عبد الله ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر انهما قال الا ان كان محض قد قال واشترط فخلني حيث
 حبسني قال بعث يهديه فله هل يمتنع من يابل قال لا ولكن يدخل فيما خرج منه ورواه رفاضة عن أبي عبد الله ثم قال فله هل
 في الهدى ثم احضر قال بعث يهديه فله هل يمتنع من يابل قال لا ولكن يدخل فيما خرج منه وبهذه الرواية بان اخل الشيخ
 ومن تبعه من الأصحاب قال في المنتهى قبل حجه من يهدى من مسلم ورواه رفاضة دليلا للشيخ ونحن نقول بحمل هذه الرواية على الاستحباب
 او على انه فذلك ان المراد في حقه لا انه لا يمكن واجبا لم يجب القضاء فقدم وجوب القضاء الكيفية او على انه هو جدير فان

في الأحكام الصّلة

نظوقا وليس بواجب قال بواعدا صحا به فبطلت فاذ كان ذلك الساعة اجنب ما يجنبه المحرم الى يوم النحر فاذا كان يوم
النحر اجزاء عنه وان شؤ الله صلى الله عليه وآله حينئذ المشركون يوم النحر يتبعه نحر واحد ورجع الى المدينة ويحضر الجبل
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث بهدي مع قوم سبوا وواحد من يومنا هذا ان فيه هديهم ويحرمون فقال يحرم عليه
ما يحرم على المحرم في اليوم الذي اعد لهم فيه يبلغ الهدى محله فلما راينا ان خلفوا عليه في السبوا وابطوا في التبرع عليه هو صحيح
ان يحل في اليوم الذي اعد لهم قال ليس عليه جناح ان يحل في اليوم الذي اعد لهم فيه في محرم هرون بن خارجة قال ان ابا مراد
بعث بيده وامر الذي بعث بها ان يفلد ويشترى يوم كذا فقلت لا ينبغي ان نلبس الثياب فنحن الى ابي عبد الله وهو في
الحجر فقلنا يا مراد فعل كذا وكذا وان لا يسطع ان يدع الثياب لمكان ابي جعفر فقال من فلبس الثياب ليس بهدي يوم
النحر ليس لبس الثياب صحيح عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله قال ان ابن عباس وعليه ثيابا يبعثنا بهديهما من المدينة ثم
يخرجون ان يثابها انهم من الاناء واعد اصحابها بقلدها واشتاها يوما معلوما ثم يسكن يومئذ الى يوم النحر من كل ما
يمسك عن المحرم ويجنب كل ما يجنبه المحرم الا انه لا يلبس الا من كان حائجا او معتبرا او ذابا في الصلح الكفاية قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام عن رجل بعث بهدي مع قوم وواحد من يومنا هذا ان فيه هديهم ويحرمون فقال يحرم عليه ما يحرم على المحرم
في اليوم الذي اعد لهم حتى يبلغ الهدى محله فلما راينا ان خلفوا عليه في السبوا وابطوا في التبرع عليه هو صحيح
وروى الشيخ في كتاب الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام كما قلناه وروى سلمة عن ابي عبد الله ان عليا
عليه السلام كان بعث بهدي ثم يملك عنه المحرم غير انه لا يلبس بواعدهم يوما يخرجون فيه يذبح فيحل ذبوه فيمنع الفقيه
مرسلا قال قال الصادق عليه السلام ما يمنع احدكم ان يبيع كل سنة فبطل لا يبيع ذلك ماله فقال ما نهى احدكم اذا خرج اخوان
بعث معه ثمن اخيه وما امر ان يطوف عنه اسبوعا بالبيت بذيح عنه فاذا كان يوم غفره لبس ثيابا وذهبا واني المسجد فلا يزال في
الاعتكاف حتى تغرب الشمس اقول والكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع الاثر لا ينبغي ان يترك الروايات قد رواها الشيخ الثلاثة
عطر الله مراتبهم في صولهم الشهرة فابن ما اشركوا في روايته وما بين ما انفرد كل شخص منها وهو ليل واضح على صحتها عندهم
والعمل بها وبذلك يظهر ان كلام ابن ادریس طعن فيها مما لا ينبغي ان يصنع البر وهل الطعن فيها مع وانه اساطير الطائفة لها
وجوها في الاصول لما قورن عنهم عليهم السلام لا طعن في اخبار الشريعة كما قلنا قال شيخنا الشهيد الثاني في كتابه ان هذه
العبارة قد وردت في النصوص الصحيحة ذكرها اكثر الاحكام في كتبهم وافقوا بمضمونها واثبات الاحكام الشرعية يحصل بدون
ذلك فلا يلتفت الى انكار ابن ادریس لها زائعا ان مستندها اخبارا لا تكفي في ما يسير مثل ذلك فان ذلك منه في خبر الشيخ
انتهى الثاني ظاهر الاخبار المذكورة المطابقة لما اذناه الشيخ من جوب اجنب ما يحرم على المحرم في هذه المواعيد والتكفير لو لبس
شي من المحرمات وظاهر جوبه من صحتها انهم ثبتوا الشهادة الثانية ان محرم الاطعام في هذه المضربة مكروهة لا محرمة فان ذلك
يكبر له بعد الشهادة الاولى المحرم كراهة شديدة في رواية ابي الصديق من الصادق عليه السلام يحرم عليه ما يحرم على المحرم في اليوم
الذي اعد لهم حتى يبلغ الهدى محله والظاهر انه اراد به ما ذكرنا كراهة انتهى في قول والشيخ بالتحريم كما وقع في رواية ابي الصديق
المروية بطريق اخر في الصحيح عن الحلبي صرح بالتكفير على لبس المحظ المؤذن بالتحريم في صحيح هرون بن خارجة مع اتفاق الروايات
الثانية على المرسل الاخر في انه يجنب ما يجنبه المحرم الى يوم النحر ولا وجه لا طراح هذه التفسير الاجازة والخروج
عن ظاهرها الا مجرد الاستصحاب الذي ذكره ابن ادریس في المسئلة المتقدمة وهو من تد عليه فيه الهدى وانتهى من هذا في العامل
القابل ويمكن من الخبرات في الارسلان هم من يدعون في الاصل الى وهم قد وردت سابقا والافى الموجب لنا واطلها بما ذكره
من اجل ذلك عرضة شبه في انهما فقال بعد نقل ذلك عنه ومكمل بان مقتضى رواية الحلبي وابي الصديق الكفاية المحرم ولا
مما من لها بنصف حالي على الكراهة اقول ظاهر المتن في بيع ابقا بشرط ان يبيع باسحاب الكراهة الكفاية لولق ما يحرم
على المحرم بل بشرط وقوع في اصل الحكم حيث نسب الى الرواية فقال فتكون باضا هذا نظوقا بواعدا صحا بهدي هرون بن خارجة
ثم يجنب ما يجنبه المحرم فاذا كان في المواعيد اكل كذا فلا يلبس ثوبا مما يحرم على المحرم كذا استصحابا انتهى والظاهر
ان منسار جميع هذا هو الا سبنا الذي ذكره ابن ادریس في تلك المسئلة وقد لا جله اخبار هذه المسئلة وهو مردود بان احكام

في الاحكام الصلة

فاحكموا المحرم

الشريعة مؤلفاء من الشارع فنتى نبت الحكم لولا ما ضل به فالتحريم من غير تحريم التثنية غير جليل واشفاضة الاخبار في
 باب الاحرام ودخول المحرم بغير تلك الاشياء لا يقتضي التحريم بها وان لا يحرم في صورة غيرهما بل كما ثبت لك الحكم
 بالاخبار ثبت هذا وان كان ذلك اشتدا شهما والا غلظا بالكتاب والاجماع من الخاصة العامة على ان نظير هذه المسئلة غير غريبة
 الاخبار وفي كلامهم فان الابان السرايات قد اشفاضة انفق على ان ما يخلفه النبي من الاموال فهو الموزنة الامع الوصية
 او الدين مع انه قد ورد في الجوز بعض الاخبار التي هي اقل من هذه الاخبار فخصصوا بها اطلاقا الكتاب والسنن واستثنوا تلك
 الاشياء المذكورة فيها وجعلوها للولد الأكبر مثله في قولهم بانفسنا الاحرام قبل الميثان بنده مع اشفاضة اشرفها الرأيا
 بان الاحرام لا يكون الا من الميثان فقولهم بان السند لا ينفذ الا اذا كان مشروفا قبل ذلك فخرجوا عن جميع ذلك مجديا وحديث
 ضيعين كما تقدم ان غير ذلك مما ينفذ عليه التمسك وبالحكمة فالظاهر ان الشئ المتقدم لا غلظا بالنصوص المذكورة الثالث
 ان الظاهر انما اشتمل عليه منسلة الصدق هو الخبر عن السرايات المتقدمة من ارسال عن اخيه وامر الرسول بدنيا وان يلو
 عن اسبوعا ثم بان يوم عرفه المسجد بعد ان يلبس ثيابه والظاهر ان المراد الثياب الحسنه لما توجبها في الحجرة والعبدان يستقل بها
 صورة اخرى غير ما اشتمل عليه الاخبار المتقدمة لعدم تضمنها الواعده الاشياء الهك والاجنابا بجنبه المحرم وظاهر شيخنا الشهيد
 الثاني في ذلك ادراجها في تلك الاخبار المتقدمة ونقيدا اطلاقها بما في تلك الاخبار وجعلها عليها فقال بحد كمر المسئلة المذكورة
 وما صل هذه العباد على ما اجتمع من الاخبار ان من اراد ذلك فهو في افق من الافان بعث هدفا او ثمة مع بعض اصحابه و
 بواعده يوما لا شانه او نعليه فاذا حضر ذلك الوقت اجنبيا بجنبه المحرم فيكون ذلك بمنزلة احرامه لكن لا يلبس فاذا كان
 يوم عرفه اشغل بالذبح من الزوال الى المغرب استحبنا كما يفعل من حضرها ويبقى على احرامه الى يوم النحر ثم قال فخرجنا على
 ذكره اكثر الاشياء الاخبار فثبت بها الهك وبغيرها المقصود من وجبها القاروي لا شك انه افضل لكنه غير متعين فيجوز بعث
 الله خصوصاً فيمكن لا ينفذ على بعث بل من فات باء الانعام لا يصلح للبعث الا من قرب فلو بعث التمن في النحر الذي ذكرناه وذكر
 الصدوق في القصة انه في الظاهر بعد وان ما اشتمل عليه المسئلة المذكورة صورة اخرى خارجة من مود تلك الاخبار ونقيدها
 بذلك الاخبار مع اتفاقها كلها على نوع واحد متعدد القبول منها نصف محض الى ما ذكرناه فالسبط السيد السند قدس سره في
 المدارك الترتيب ظاهر الاخبار المتقدمة انه لا يخرج في يوم الواعده الاشياء الهك او نعليه بين اليوم الذي يخرجون منه او نعليه وان اشتمل
 بقضاه على انه واعد لهم يوم بالذبح فيه هدمهم ويحرمون فانما هو حكمية خال من جنس الاتفاق على الواعده بذلك الوقت لا من جنس تعيين
 ذلك اليوم بغيره ولا بين كونه بعيدا ليلتهم بالهجر او قبله ولا بين كون الثمان الذي يلبس بين يوم النحر ولو نزل او قبض على ذلك لان طلاق
 النصوص في بخود لا يخرج شيخنا الشهيد الثاني في ذلك الا ان الظاهر انه لا يبدان يكون قبل الزوال يوم عرفه لم يكونه شريكاً بالتشبه في
 احرامه بالمعرفين لهم في ذلك الوقت لو كان بعده فاشكال استظهر في المسالك الاجزاء فان يمكن اشفاضة من مود في الخبر الثالث
 فاذا كان يوم عرفه ليلس ثيابه فان الثياب عرفاً شاملة للخط ويمكن ان يرد بها ثياب الاحرام وهو الاول او ثانياً فيجوز ثيابه على ما
 قدما نقله من ضم تلك المسئلة الى السرايات المتقدمة ونقيدها بها وجعلنا اشتمل عليه الجميع حكماً في المسئلة وقد اشنا الى بعده وهو
 بجعل وقتله الاقرب جعل مطلق السرايات على قبضتها وتخصيص يوم الواعده بالميثان وهو اليوم الذي يبعثون فيه الاحرام بالتلبس
 وانه يشاء رهم في الاحرام من ذلك الوقت وبالحكمة فالظاهر ان الغرض من هذا الفعل هو مشاركة هذا المثل المحتاج في افعال الحج التي اقلها
 الاحرام من المغاز الله العالم الخامس قال شيخنا في ذلك المراد بالهك هنا النجس في الحج فينتج من النعم الثلاثة ويشترط فيه شرائطها
 السابعة من الشرب والتلاوة من الصوب التمن وغيرها وافضل البنية وقد صرح بها في بعض الاخبار وبعض البنية فلهذا ايضا انتهى وهو
 جدي في ما ينبغي هو انه ما ذكره من التحريم بين الانعام الثلاثة ولهم من حيث صدق الهك على كل منها الا ان الارسال من الافان ثمانية
 في البدن خاضعون غيرها من البهر والضم لضعفها عن الوصول كما لا يخفى فلو خسر الهك في الاخبار وكلام الاصحاب بالبدن
 لكان جدياً والقول بانه يمكن السبا من الاماكن القريبة ويتم سبا البهر والغنم منه انه وان امكن ذلك الا ان ظواهر الاخبار
 المتقدمة ان السبا انما هو من الاماكن البعيدة والله العالم الثاني في ذلك يغفر اجنابنا لما بجنبه المحرم من النية كغيره من
 العلل فينبوي اجناب كن او كذا من ترك الاحرام وما بجنبه المحرم لتدبيره الى الله تعالى وليس في الاحرام الى وقت

المواعيد بالذبح ويمكن الأجل بالجناب ترك الأحكام من غير أن يلبس ثوباً لا ذلك هو مدلول النصوص يظهر الفائدة فيما لو
انصرف على سائر العورة وجلس في بيته عارياً ويحذر ذلك أما الثياب المحظرة فلا بد من نزاعها وكذلك كشف التراس ونحوه انحول الظن
من قوله في صحيحه عبد الله بن مسكان في حكمه حاله على علبه ثوبان عباس بن عثمان بهداهما من المدينة ثم يخرج من هو
ليس في الأحكام في ذلك الوقت إلا يمكن حمله على ما فرضه من سائر العورة والجلوس في بيته بل المراد إنما هو نزاع المحظور وليس في
الأحكام كما وقع في الخبرين لك في بعض روايات الأحكام وقوله في ثمة الرواية ويجنبان ما يجنبه المحرم إلا أنه لا يلبس
وكذا قوله في رواية سلمة عن ابنه لا يلبس ثوباً في ثوبه فلو كان في ثوبه ثوبان ما يجنبه المحرم فعلاً ونزاعاً شعيرات ما عده من
ليس في الأحكام وفيه لا بد منه وبالجملة فإظهارنا شيئاً ليس في الأحكام فإظهاره وقوله أن الغرض من ذلك التنبيه
بالحج كما يشير إليه قوله في الرسالة التي أدرجها في أخبار المسئلة ما يمنع أحدكم أن يخرج كل سنة الثوبين قال في ذلك من ذبح هذا
الهدى يوم النحر على ما كان في رواية معاذ بن عمار في الأخبار مطلقاً وأما فيما يتعلق في اليوم الذي أعدهم ويمكن حمل المطلق
على المقيد والخبر ومع أفضله يوم النحر أو قبله أو بعده أو مع شليم وجو ما ذكر في الرواية بأن فلا معنى لما جمع به بينهما فإن
مقتضى روايته معاذ بن عمار أنه يجب عليه الأضحية في يوم النحر ومقتضى روايته يوم الوعد أنه يجب عليه الأضحية في يوم
الوعد فطريق حمل المطلق على المقيد أن يكون يوم النحر هو ظاهرهما إذا حمل يوم الوعد على ما هو أعم
أخذ على عموم فلو فرضنا أنه واعد لهم قبل يوم النحر وجعله مكيف بخبره فإنه إن كان النحر أو الذبح سائناً وجازاً أو قبل يوم النحر وجعله
فالواجب الوقوف على يوم الوعد إلا فلا معنى للمواعيد وإنما إن ذكره فليس شيء من أن ما عدا روايته معاذ بن عمار مطلقاً وإن
فيها أنه يحمل في اليوم الذي أعدهم ليس كذلك بل يوم المواعيد في تلك الرواية إنما هو بالنسبة إلى عيد الأضحية هو يوم اشجار
الهدى أو قبله لا يوم نحر أو ذبحه والموجود في صحيحه معاذ بن عمار وكذلك في صحيحه عبد الله بن مسكان هو أن طاعة الأضحية
في يوم النحر في صحيحه الطبري رواه أبي الصالح حتى يبلغ الهدى محله وهذا الإطلاق يجب حمله على يوم النحر لما علم أن محل الهدى
في الحج من يوم النحر في دولته سلمه وبواعدهم يوماً يخرجون فيه بيته وهذا الإطلاق أيضاً يحمل على أن ذلك اليوم حصل فيه
المواعيد هو يوم النحر فلا منافاة بين ذلك هذه الرواية بأن يوجب في الكلام في صحيحه الطبري بعد أن ذكر عليه أن غاية الأضحية
جناب بلوغ الهدى محله فلما رأينا أن خلفوا عليه في المبدأ وابطأوا عليه في السيرة وهو يحتاج إلى أن يحمل في اليوم الذي أعدهم فيه
قال ليس عليه جناح أن يحمل في اليوم الذي أعدهم فيه ومثلها رواية أبي الصالح الكنانة فإظهارنا المعتبر فيها لو أنه فرض أنه يتم إبطاء
في السيرة ولم يدركوا الحج فلم يتحقق ذبح هديه في يوم النحر وهو داخل في يوم النحر وهو بلوغ الهدى محله فاجاب بما لا يمتنع
عليه ^{حسبنا} فإعلم في المحصول الذي كان الحج فيه واجباً في هذه الصورة بطريق إلى يوم يكره في الباب لأن المراد ما زعموا يومهم من
أن المراد يوم يوم النحر والله العالم التام قال في ذلك أيضاً أكثر الأحكام فنصرفها على هذه المواعيد والأضحية لكن زاد
في الرواية المتقدمة ما يبرهن أن بطون عن أسبوعاً وأنه يهتد للقاء يوم عرفة إلى الخريف هو حشر الزيادة عن لنا فيه
مقبولة ولو ترك ذلك ما كان نادى الوظيفة كما لو ترك التقليد الذي تضمنت تلك الرواية أن يكون قدس سره بالرواية المتقدمة إلى
رسالة الغنية وهذا الكلام بناءً منه على ما قدمنا أن الظاهر به بل ^{حسبنا} ما اشتملت عليه هذه الرسالة صورة أخرى وأما ما ذكره
من نادى الوظيفة المذكورة في هذه الرسالة بترك الطواف للقاء يوم عرفة الذي تضمنت الرواية فهو بعيد نعم نادى
به الوظيفة المذكورة في تلك الأخبار حكاً بما هو مذكور في أخبارها وأما قوله كما لو ترك التقليد الذي تضمنت تلك الرواية
فغير أن تلك الرواية لم تنفق على التقليد وإن كان أكثرها قد تضمنت ذلك الستة خاصة بالتقليد وعدمه كما تقدم في عبارة
الشيخ وظاهر صحيحه عبد الله بن مسكان ورواية سلمة في إرساله على علبه ثوبان من المدينة ثم يخرج من بيته عارياً
هاتين الروايتين هي منتهى ما ذكره من الصور الأولى لكنه قدس سره ذكر الموعود أيضاً في هذه الصورة والروايات خاليتان
من ذلك بل ظاهرهما أنه يمكن من حين الإرسال كما هو ظاهر رواية سلمة ويخرج من حين البعث كما صححه عبد الله بن مسكان
وقوله أيضاً أن المواعيد هنا لا يمكنها لأن ذلك إنما يجب إذا توقفوا على التقليد والأشياء موعود يوماً فلو كان فيه
ويخرج في ذلك اليوم وربما اشترى الروايات الروايات ولا سيما الأولى باختصاص هذه الصورة بمثل المدينة لمرب موضع

في قوله في خبره الرواية في صحيحه عبد الله بن مسكان

في احكام العمرة

٢٥٣

في احكام العمرة

في احكام العمرة

الاحرام منها وان لم يلبس ثوبا الاحرام من جبر البعث منها ويتشبه بالحرم من ذلك الوقت وبعضه ما تقدم في بعض احكام
 الاحرام من الاحرام بالصل في المدينة وليس في الاحرام فيها ثوب الاحرام فيها ثم يخرج الى البساتين فكان ذلك جائزا في الحج
 الجفنة فهو في التشبيه بالاولى وتوبه ما دل عليه الخبر الاول من تخصيص الواعده بما اذا كان البعض من الاذن يعني الا ما كان
 البعد عن البساتين فانه لو اعد يوما بغيره الهدى وحرم في ذلك اليوم والله العالم الباب الثالث في العمرة وهي لغة التوبة وال
 التزاور وهي شرعا عبارة عن زيارة البيت لاداء المناسك المحصورة عنده وهي على فئتين مهملة ومسبوكة تمنع وجبت كانت العمرة
 المنع بها الى الحج فقدم على الحج وهي اول المناسك في مكة بعد الاحرام من عند هذا الباب لها بعد ذكر الاحرام وتوابعه ذكر
 المفرد بعد في هذا الباب فتح اسطراد وجع فالكلام في هذا الباب يقع في مطلبين الاول في عمر التمتع ما يوقف عليه من الاحكام
 الى مكة ومنه بحث الاول فمدعوت فيها تقدم انما يشتمل على ان راد التمتع ان يوفى شرعا ما يتعلق بذلك من الاجازات والاحرام و
 احكامه وكيفية الغسل له والواجب جميع ما يتعلق بذلك بشرط عليه فلا وجه لا عاده واما في الكلام في دخول الحرم ومكة و
 ادائه فيجب عند دخول الحرم الغسل لدخوله ومضغ شيء من الاذخر وركب التمتع في بيت عنان بن عبد الله قال كنت مع ابي عبد
 الله ممراملة بين مكة والمدينة فلما انتهى الى الحرم ترك الغسل واخذ مغليه بلبس ثم دخل الحرم خافيا فصنع مثل ما صنع فقال يا
 ابا ن من صنع مثل ما رايتي صنعت فواضعا لله محي الله عنمانه الف سبيرة كبره ما نرا ف حسن وبني الله عز وجل له ما الله
 الف دخره ونصوه ما الف حاجه ودكره الا سلام في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال فقلت يا جعفر عليه السلام فيها من مكة و
 المدينة فلما انتهى الى الحرم اغسل واخذ مغليه بلبس ثم مشى في الحرم ساعة ودكر في الكافي في الصحيح عن ذريح قال سألته عن
 الغسل في الحرم قبل دخوله او بعده خوله قال لا يفضل اى ذلك فعلت وان غسلك بمكة فلا بأس وان غسلك في بيتك حبان
 لم يزل مكة فلا بأس ونظا هذا الخبر ظاهر في التقديم والتأخير من كل شئ من عبد المؤمن الحارثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 امر الله نطفة ابراهيم ان يحج ويحج اسفل جبل مع فتحة على جبل اجرة ثم ما جبريل فلما بلغ الحرم قال له جبريل يا ابراهيم انزل اغسل لا
 ان تدخل الحرم منزلا واغسل في الحديث وفي الصحيح عن معاذ بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى الحرم افشأ
 الله نعم فاغسل حين تدخله وان تغتسل فاغسل من برهمون ومن فتح او من منزلك من مكة فوله عم وان تغتسل الظاهر معناه
 ان تغتسل بالدخول على الغسل يعني اخرا الغسل عن الدخول وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الحرم فخذ
 الاذخر فامضه وكان ما من ذلك لم فزه وعن معاذ بن عمار في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الحرم فخذ من
 الاذخر فامضه قال صاحب الكافي غطاه الله ثم مره سالك بعض اصحابنا عن هذا فوجبت ذلك لطبيب به الفم لتفصيل الخبر
 ايضا لمن دخل مكة ان يدخلها من اعلاها ويخرج من اسفلها اذا كان قادما من المدينة ومريد الرجوع لها وفي الكافي عن جوشن بن محبوب
 الموثوق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان ادخل مكة وقد جئت من المدينة فقال ادخل من اعلى مكة فاذا خرجت منه شرب
 المدينة فخرج من اسفل مكة وليست الغسل ايضا لدخول مكة اما برهمون ومن فتح وان يمشي خافيا على سكة وفوار فروي
 الكليني في الصحيح والحسن عن ابا ن عن جلال قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا انتهيت الى برهمون وبر عبد الله القم فاغسل
 اخلع ثيابك امش خافيا وعلبك التكبيرة والفرار في الصحيح والحسن عن معاذ بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من دخلها بسكينة غفر
 الله ذنبه فقلت كيف يدخلها بسكينة قال يدخلها عن مكبر ولا يتكبر ومن استخوف عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يدخل مكة رجل
 الا غفر له فقلت وما السكينة قال التواضع وعن محمد بن الحنفية في التواتر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل يقول في كتابه
 المتزل وظهر بيدي الطائفتين العاكبتين والمرحكتين التواضع ينبغي للعباد لا يجل مكة الا وهو طاهر فغسله في الاذى فظهر وقده
 والموجود في القرآن في سورة البقرة ان طهر بيدي في سورة الحج وظهر بيدي الطائفتين والقائمين ما ذكر في الخبرين شيئا من
 الموضوعين وقد ايضا استجاب دعوتها بالثياب الخلفة وتعلله للبعد عن حضور الكبر فروي كتاب الحاشية في الصحيح عن هشام
 ابن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال انظر واذا ضبط الرجل منكم وادى مكة احدا لم يركب فلبس من الكبر الا غفر الله له والظن من
 استجاب الغسل للدخول ان يكون خولا بعد الغسل على وجه لا ينفذ شيئا من التواضع المروي الا تنقاض التواضع والحق
 الشهيدان برأيه التواضع يدل على التواضع بالثوب صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال سألنا ابا ابراهيم عن الرجل يغسل

في احكام العمرة

في احكام العمرة

في أحكام الحرم

لدخول مكة ثم يام بنو قحطان فيل ان يدخل الحريم ذلك او يبيد قال لا يجوز انما دخل بوضوء وقاية على بابي حرمه
 الى الحسن عليه السلام قال قاله ان غلبت بمكة ثم تمت قبل ان تطوف فاعد نفسك فبشر الحرام ذكر الشهدان وحققا الله
 من الحرام من الحرم من الاستسكان والحرم من الاحكام بغير مؤلف في التوبة انما دخل بوضوء في الدوس في باب
 طواف التزارة بل غسل التمار وتوهم والتلذذ بليلة فام محبت فبجده وانكارا ابن ادهر فادنه مع الحوت فبجده بجله الا
 ظهر عدم الاغادة غربا انتهى اقول بل على ما ذكره زباد على ما ذكرناه لما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال
 سالت عن غسل التزارة بغسل بالليل بغسل واحد قال يجوز بها لم يحدث فان حدث ما يؤيد فوضوءه عند
 ود في الكافي عن اسحق بن عمار في الموتى من ابي الحسن مثله الا انه قال يغسل الرجل بالليل الى ان قال في آخر الخبر فاسجد
 عليه بالليل بعضه ايضا ما هو مؤلف الحلي المقتدر وقوله فيها فينبغي للعبد ان لا يدخل مكة الى اخره وقد تقدم الكلام ايضا
 في المقام في باب غسل الاحرام ودخول مكة واجب على الممنوع لاجل الايمان بغير المنع ثم يحرم الحج من مكة وانما المفرد القار
 فلا يجب عليها الا الطواف والشيء انما يجب عليها بعد الوقوف في نزول فضل بعض الناس بها الا انه يجوز لها بل يستحب
 بيتان على احوالهما حتى يخرجوا الى عرفات ولها الطواف بالبيت استحبابا فاميل خروجها الى عرفات الا انها بطلان بالليل وقد
 تقدم البحث في ذلك في مقتنيات الباب الاول وقد تقدم ايضا انه لا يجوز لاحد دخول مكة الا حرمها الا ما استثنى وقد تقدم
 محض القول فيه ويستحب ايضا الغسل لدخول المسجد الحرام وان يكون بماء على سبيل وضوء وضوء وضوء وكثرة الاسلام
 في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من حج الى مكة
 البيت حين يدخل الكعبة وركب الشئ من ما في الموتى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الحجة فقال لا يجب في السفر والحضر ثم
 قدم جملة من الافعال الى ان قال غسل المحرم غسل يوم عرفة واجبه وغسل التزارة واجبا لا من علة وغسل المحرم واجبه يستحب
 ان لا يدخل الا بغسل اقول المستفاد من جملة ما ذكرناه من الاخبار انه يستحب هنا ثلثة افعال احدها الدخول الحرام والثاني لدخول
 مكة والثالث لدخول المسجد لتزارة البيت بذلك صرح الاطحاب ايضا ومن يظهر لك ما في كلام صاحبك في هذا المقام خبر
 قال بعد نقل رواية ابن بن ثعلبة صححه ذريح وحسنه معاوية بن عمار وحسنه الحلي رواية مجلان ما لفظه فانه جله ما وصل
 الثبا من الروايات في هذه المسئلة ومقتضاها استحباب غسل احدا ما قبل الحرام او بعده من غير مهور الحضي الذي في الاصل او
 من فتح ومو على فرج من مكة القادم من المدينة او من المحل الذي يترك فيه من مكة على سبيل التحية وقاية ما استناد منها ان اطلاع
 الغسل عند دخول الحرم افضل فا ذكر المصنف وفيه من استحباب الغسل لدخول مكة واخر لدخول المسجد فوضح واستكمل
 حكم العلامة ووجه من المناخرين للاستحباب ثلثة افعال بزارة غسل اخر لدخول الحرم وكذا الاشكال في قول المصنف ولو حصل
 عند الغسل بعد دخوله فوضوء الرقابة بالتحية الغسل قبل الدخول بجلاء لا اعتبار بالعلة في ما خرج من الدخول كما هو
 واضح انتهى اقول الظاهر ان منشاء التبرع عنه قدس سره من صححه ذريح وحسنه معاوية بن عمار ان رواه ابن بن ثعلبة كذا رواه
 صبيح ظاهره الدلالة في استحباب الغسل لدخول الحرم وحسنه الحلي لدخول مكة وان كل واحد الا على ظاهره صححه معاوية بن عمار
 الاخر وكذا موثقه سافر ظاهره الدلالة ايضا في استحباب الغسل لدخول المسجد وهو المقتضى لثبوت التزارة اي بارة البيت كما
 صرح به في الرقابة الاولى منها فلا شك موثقه سافر على عد غسل التزارة على حدة وغسل دخول الحرم على حدة فلكه بوله
 فيجب ان لا يدخل الا بغسل ومن ذلك انما قوله عليه السلام في رواية مجلان سلم في عد جملة من الافعال وجازي مدخل الحرم
 واذا اردت دخول البيت مؤلف في صححه عبد الله بن سنان في عد الغسل ايضا وجازي الحرم وجازي مكة والمدينة
 ودخول الكعبة وغسل التزارة ومؤلف في حشر مجلان سلم الغسل في سبعة عشر موضعا وشا في الكلام انه ان قال واذا دخل
 الحرم يوم يوم التزارة ويوم لدخول البيت الى اخره فاقبل اصح بالمتعدد من هذه الروايات وانظام ما تقدم
 معتمدا لا محاب بها ذكره من التحلة وكثرة قدس سره طعن انحصار الدلالة في تلك الاخبار كما بشره مؤلف بعد ذكر الروايات
 المنا والها فلهذا جملة ما وصل اليها من الروايات في هذه المسئلة والاصحاب من سبب ضوح الحكم بما ذكره من هذه الروايات
 ناقلها صححه ذريح ودراية مجلان حيث ان ظاهرها مخالفة لما دلل عليه هذه الاخبار بالسند كما ذكره المحقق والرخصة

وقد تقدم في باب الاحرام في بعض النسخ من التبرع عنه قدس سره في الروايات التي في ذلك

في كتاب التزارة في باب الاحرام في بعض النسخ من التبرع عنه قدس سره في الروايات التي في ذلك

فالحكمة المتبعة

كما ذكر بعضهم انما هو جدي كما ذكرناه في الكلام في انه لو لم يحدث بين الاعضاء فافظاها الاكتفاء واحدا من الطرفين
من الفضل في هذه المواضع دخولها على طهارة ما يصلح هوذا صلايا ذكرناه البصائر الكافية في الطواف وهو كمن يتبع بركة
عليه ويجب فضائه لو تركه سواه وله مفاد وكيفية واحكام فالكلام فيه منع في مقامات ثلثة الاولى منع ما نهى فيها الويل
والثانية منع كل من اضرادها حين ذكره فنتها الطهارة وفقدان اجماع علماء انا كانه على وجوب الطهارة واشتراطها في الطواف
الواجب نظرا لعلنا في التثنية عليه تلك جملة من الاخبار فيها ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يمشي الناس كلهم على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلوة والوضوء افضل وما رواه في الكافي
وبن في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام عن رجل طاف بالبيت هو جيب فلا ذكر هو بالطواف قال يقطع طوافه ولا
يعد شيئا مما طاف في ذلك من زيارته عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يطوف بغير وضوء او بعد بلك الطواف قال
لا وعنه ابي جعفر عليه السلام انه مثل انك تسلك هو على غير وضوء فقال نعم الا الطواف بالبيت فان فيه صلوة وما
رواه في التهذيب في الصحيح عن فاطمة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام سالت عن رجل طاف بالبيت ثم صلى في الطواف
بالبيت فان فيه صلوة وما رواه في الكافي ومن لا يفسر الفقيه عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سالت احدهما عن رجل طاف
طواف الفريضة وهو على غير طهارة فقال يتوضا ويعد طوافه وان كان طوعا أو نكاحا وقيل ركعتين شيئا من هذه الروايات
الطواف المشتمل بغير وضوء وهو احد الموارث في المسئلة واظهرها وبطل عليه ايضا موقفه عبيد بن نران عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له رجل طاف على غير وضوء فقال ان كان نكاحا أو طوعا فلا يضره ولا يصلي في موضع الاخرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له
الطواف طوافنا لانا على غير وضوء فقال نعم وصلى ان كنت متعمدا ويحتمل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف نكوحا
صلى ركعتين هو على غير وضوء قال لا يصلي الركعتين ولا يصلي الطواف في ركعتين عن عبيد بن نران عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
بأن يطوف الرجل لانا على غير وضوء ثم يتوضا ويصلي فان طاف متعمدا على غير وضوء فليست له صلاة ولا صلوات من طواف طوعا أو
صلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ولا يصلي الطواف فقل في من ابي الصالح انه قال لا يصح طواف من لا يفلح
لحدث ونقل عنه في صحيحه انما يصح بقوله في الطواف بالبيت صلوة وموقفه ابي جعفر المتقن في قوله في هذه الرواية في الدلالة على
ما اتفقوا عليه من ان هذه المسئلة والجواب عن الرواية الاولى بعدم ثبوتها لا تالم نفعا عليها في شيء من كتاب الاخبار وان ثنا
فلو كان هذا اللفظ في كتاب الفروع من غير سندنا هذا شأنه فلا غنا وعليه ومع شامه فالشبهة لا يقتضي المساواة من كل وجه
وعن الروايات انما يجب تضاعف طوافها بما ذكرناه من الاخبار كما هو القاعلة المصلحة المتروك عليها وهل يصح ما بينهم مع
علم المآلام لا مانع في المروق شعبة الطواف بالطهارة الترابية كما يصح بالمأثرة وبذلك عليه عموم قوله في صحيحه ان الله تعالى
جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي صحيحه محمد بن مسلم هو بمنزلة الماء وذهب فقهاء المعتزلة الى ان التراب لا يبيح للمجاةة الدخول
في المسجد بغيره لا البيت فيما من المأجد ومقتضاه علم استباحة الطواف برأى وهو ضعيف فمدفون في الكلام في ذلك كتاب
الطهارة انتهى هو جدي الا ان من انما في كتاب الطهارة لقوله ثم في صلاة التيمم المخرج من المسجد بن حنبل فانما نفد
عليها يقتضي اشتراط علم الماء في جواز التيمم بغير الطهارة ومنها ازالة النجاسة عن التيمم البدن هو جدي الا انه في صحيحه الشيخ
رحمه الله تعالى قال لا يجوز ان يطوف في ثوبه شيء من النجاسة به قال بن هبة بن ابراهيم بن الحنفية والعلامة وغيرهم وظاهر كلامهم
انه لا فرق بين كون النجاسة متطافا عنها ام لا بل صرح الشيخ بذلك على ما نقله في لعمري قال لا فرق بين الدم وغيره سواء كان لثما
دونا لثما او اريد بهذا التيمم صرح ابراهيم بن ابينا وهو ظاهر الحق في النافع والعلامة في التيمم قال بن الجبل طواف في ثوب
احرامه فلا ضار به لا يخل له الصلوة فيه كركه فلكه ويجزى ان كان من عند صلوة وجعل من جهة الصلوة في الثوب النجس مكرها
وكذا اذا ضاب بدنه نجاسة ونقل في ك من بعض الاصحاب انه في حال الحيض عما يعفى عنه في الصلوة وبذلك على القول المشهور ما
رواه الشيخ من موسى بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يرى ثوبا من ثوبه الدم وهو في الطواف قال ينظر الموضع الذي فيه
الدم فيجففه ثم يخرج فيصلي ثم يتوضا طوافه وما رواه الصدوق في الفقيه في التوضي عن موسى بن يعقوب ايضا قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام لرب في ثوب شيئا من دم وانا اطوف قال فمعه الموضع ثم اخرج فاعسله ثم عدنا من على طوافه الا ان باقها

٢٤٠
في الطواف

هو الذي هو في الطواف

منه

فاحكام العرف

مسجده الرنط من بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال املت لرجل في ثوبه دم فملا بمحذ الصلوة في مثله فطاف في ثوبه فقال
 اجزاه الطواف منه ثم يرفعه ويصل في ثوب ظاهره قال لا بعد ذكره رواه يونس بن يعقوب الطعن فيها بضعف السند ثم ذكر
 مرسله الرنط في الطهر ولا يضرب ساها لا انها مطابقة لمقتضى الاصل وسأله عما يصلح للمعاذ من هنا يظهر رجحان ما ذهب
 اليه ابن الجند وابن حمزة الا ان الاصل في اجنب تمام بعد غنى في الصلوة والاحوط اجنب الجميع كما ذكره ابن ادريس في قوله
 اولاً ما عرفت في غير مقام من ان الطعن في السند لا يقوم حجة على المقتضى من القبح لا ان هذا الاصطلاح عندهم ولا من لا يرى
 العمل به من غيرهم وثانياً ان مرسله الرنط ايضا ضعيفة بالارسل مؤلة ولا يترار ساها بخار في ظاهره وخروج من فاعدا اصطلاح
 فانه ان كان الخبر الضعيف باق حجة كانت يصلح للتجربة فلا معنى لثبوته الخبر الا ذلك الا فلا معنى لاحتجاجه هنا على العمل به بمطابقته
 للاصل بل العمل انما هو على الاصل السامع من المعارض بغيره وثالثاً انه لا حجة بحكمه بالكراهة كما ذكره ابن الجند وابن حمزة لان الكراهة
 ايضاً حكم شرعي يتوقف اثباته على الدليل الواضح ومقتضى كلامه اطراح رواه يونس بن يعقوب وبها من اليقين حيث طعن فيها
 بانها مشتملة على علة من الجاهل وان رايها في وجه فتكون علة في حكم العدم وقد صرح بالاعتقاد على مرسله الرنط كما صحت
 من كلامه والادرم من ذلك هو الجواز من تركها ولو كانت علة في هذه القاعدة الغيرة المروية والكلمة الضعيفة من عمل
 الاختصاص الضعيفة من ردها بالضعف على الاستصحاب والكراهة فاداباً من طرحها بالكلمة وهو غلط مخبر فان الاستصحاب بالكراهة
 ايضاً كان شقياً كالوجوب التحريم لا يجوز القول بهما الا بالدليل الصحيح الصريح كما قدنا من مخطوطة لك فيما تقدم اذا عرفت ذلك
 فالمسئلة عندك باعتبارها من خبري يوشى مع المرسل المذكورة لا تلح من توقفات الجمع بين الخبرين المذكورين لا ينج من اشكال
 فانه وان امكن حل رواه يونس بن علي الاستصحاب كما يرح به بعض الاصحاب مع ما فيه ما تقدم الا انه يمكن ايضاً العمل بها دون حل
 مرسله الرنط على الجاهل بالحكم والاصل في التي حلها على الجاهل وبالحكمة فالاحتمال عندك واجب فيها اذا كان ذكر ان يكون
 محتوياً وهو المقطوع به في كلام الاصحاب موضع فان كما يظهر من المتن ذلك عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 معاوية بن قمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاغلف لا يطوف بالبذبة لا باس لمراة ان تطوف وما رواه في الكافي في الصحيح عن
 صفوان عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله في الرجل يهلم فبها ان ينج وقد حضر الشيخ الامام بخان في رواه الشيخ والصدوق
 ايضاً وعن حمر في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان تطوف المرأة غير المحتوفة فاما الرجل فلا يطوف الا وهو
 ضوياً رواه الشيخ والصدوق اجزاء في الصحيح وما رواه عبد الله بن جعفر الجعفي في كتاب دربال استا في الموتى عن حمر بن سفيان
 قال يا عبد الله عن نصراني اسلم وجرى النج لم يكن اخيراً النج بل ان بخان قال لا ولكن يبدا بالسنه وفعل عن ابي ادريس انه
 توقف في هذا الحكم وهو ضعيف ان كان قبله على اصوله الخبر الاصل وجزم شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بان النج انما
 يعتبر مع الامكان لو عند ولو بغير الوقت سقط وقال سبطه في ك بعد نظر ذلك يحمل فوفاً اشراطه مطلقاً كما في الطهارة
 بالنسبة الى الصلوة انما يرجع كلام شيخنا في المسالك الى ان النج من شرط الصلوة انما يجب مع الامكان وهذا يجب في الصلوة
 عابداً مع تعدد سائر العورة وفي النجاسه مع تعدد الازالة ونحو ذلك ومرجع كلام السيد الى انه مثل في الطهارة التي لا يجب
 الصلوة اليها وسقط بدونها مع تعدد الازالة وان كانت من شروط الصلوة ايضاً الا ان مقتضى الدليل فيها بخصوصها ذلك
 كما تقدم مخففة في كتاب الطهارة والمسئلة محل اشكال لقيام ما ذكره من الاحتمال فان الاخبار بالنسبة الى شروط الصلوة المذكورة
 لم تصرحاً بالوجوب مع علة ما لم تصرح بذلك هذا بالنسبة الى النج كما انها لم تصرح بذلك بالنسبة الى الطهارة في الصلوة فالحق
 هذا الشرط بالطهارة دون باق الشروط المذكورة لا ينج من فوق كما ذكره سبطه قال في ذلك بعد قول الله وان يكون محتوياً ولا
 يعتبر في المرأة ومقتضى اخراج المرأة بعد غياره في مطلق الطائف اسواء الرجل والصبي والخمسة في ذلك فائدة في الصبي مع
 عدم التكليف فيه بخلاف النج كون شرطاً في صحة الطهارة بالنسبة الى الصلوة في حقه وفي من عكس العبارة فيحمل النجان شرطاً
 في الرجل المتمكن خاصة فيخرج منه الصبي والخمسة كما خرج المرأة والاخبار خالف من غير الرجل والمرأة ولعل في الكتاب هو
 الا نوى في سبطه في ذلك ومقتضى اخراج المرأة من هذا الحكم بعد غياره في مطلق الطائف اسواء الرجل والصبي والخمسة في
 ذلك التوازي الا في مساواة الجميع فما ذكره الشارح من ان الاخبار خالف من غير الرجل والمرأة غير واضح انتهى اقول اشار

قال في المسئلة

لا تطهارة في العورة ونحوها بالنسبة الى الصلوة وفيه نظر ان شرط الطهارة

بالقوة الأولى حتى يصححها بما ينشأ عن الأغلب على الأقل من الشك ولا يخفى أن الرجل في الغد
يطلق على البالغ وغيره في الصالح هو الذكر من الناس في القاموس الرجل بالضم معروف وإنما هو لمن شئب أخلم أو هو رجل عامه
بولد وحق فمكن حمل الرجل في هذه الأخبار على ما عوام فنكون دالة على دخول النصب أيضاً في الحكم المذكور في الكلام في النسخ
ودخولها في صحيحه مما ينشأ عن غاربا عنيا والأغلب لا يخفى من بعد ما عرضت في غيرها من أن إطلاقاً إنما ينصرف إلى الأفراد
الشائعة المتكررة دون الأفراد النادرة الوقوع بل لا بعد اختصاص الأخبار بالرجل والمراعاة كما ذكره شيخنا في كتاب علمائنا
ذكرنا وإطلاق صحيحه مما ينشأ عن غاربا عنيا والأغلب لا يخفى من بعد ما عرضت في غيرها من أن إطلاقاً إنما ينصرف إلى الأفراد
نذلك على بعده والعرف فبأنه فانه يطلق على البالغ قال في كتاب مجمع البحرين بعد نقل عبارتي الصالح والقاموس في كتب كثير من
المحققين فينبغي بالبالغ وهو امر في بؤيه العرف منها سائر العون وهو واجب في الفرضية شرط في صحة التذنب كمال في الصلوة واسئل
عليه السلام في المنهي بطلوه الطواف بالبيت صلوته وقوله لا يجزئ بعد العام مشرك ولا يجزئ بظهر من العلامة في لغة التوفيق في ذلك
حيث انه عرف في الاشارة الى التفتيح وبين زهره واختيجها بالرواية الأولى من رواية المنهي ثم قال لما منع ان يمنع ذلك هذه الرواية
غير مستندة من طرفنا فلا تخبر فيها قال في كتاب بعد نقل ذلك عنه وهو جحد والمسئلة محل تردد والواجب التمسك بمقتضى الأصل انه ان
ثبت دليل الاشارة وان كان الناسي والأخبار مقتضى مقتضيه انتهى أقول الذي يدل على ذلك ما رواه العباسي في تفسيره عن حماد
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال في الحديث في مقتضى مقتضيه انتهى أقول الذي يدل على ذلك ما رواه العباسي في تفسيره عن حماد
لا يطوف بالبيت عريان لا عرفاً به ولا مشرك وذكر الصدوق في كتاب العلال بسند عن ابن عباس في حديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وآله بعث علياً عليه السلام ينادي لا يجزئ بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وذكر الثقة الجليل علي بن إبراهيم الفقيه في تفسيره
عن أبيه عن محمد بن الفضل عن الرضا قال قال أمير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله امرني عن الله ان لا يطوف بالبيت
عريان ولا يفر بالمسجد المحرم مشرك بعد هذا العام وذكر العباسي في تفسيره عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث ان
رسول الله صلى الله عليه وآله بعثني في يوم النحر غلباً في اقام الشرح كلها ينادي برأيه من الله وقوله الى الذين
غادتم من المشركين نسبحوا في الارض بعد شهر ولا يطوفن بالبيت عريان عن أبي الصباس عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال
فلما قدم على علي عليه السلام مكوكا يوم النحر بعد الظهر وهو يوم الحج الأكبر الى ان قال قال لا يطوفن بالبيت عريان ولا مشرك وعن
أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال خطب على علي عليه السلام الناس واخرط سيفه وقال لا يطوفن بالبيت عريان ولا يجزئ بالبيت مشرك والحديث و
عن أبي الصبح الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه وعن حكيم بن الحسن عن علي بن الحسن عليه السلام في حديث ان علياً عليه السلام ينادي
في الموقف لا يطوف بعد هذا العام عريان ولا يفر بالمسجد المحرم بعد هذا العام مشرك وذكر ما من الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع
البيان عن عاصم بن عبد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله امرني عن الله الى
اخر ما تقدم في حديث محمد بن الفضل هذه الأخبار مع كثرتها لما لم تكن من اخبار الكتب الأربعة المشهورة خضب عليهم ولفظ جملة منهم
خلوا المسئلة من المسئلة كما تممت من كلام لفت وقد ومنها الجواب النسل لدخول مكة وقد تقدم وقصص الأذخوردخول المسجد وقد تقدم
نقل الأخبار الدالة على ذلك ومنها استنجاب الدخول من باب بني شيبه واسئل عليه السلام في التفتيح ما دخل منه قال في ذلك وعلى ان يقا
بان قبل بضم الهاء وفتح الباء وهو اعظم الأصنام مدفون تحت عتبة فاذا دخل منه وطأه برجله أمقل الظاهر انه قدس ثم لم يفت على
الحبل الدال على ذلك حيث نضر على حجر هذا الثقل الذي نفت عليه كما يدل على ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان
قال قال أبو عبد الله عليه السلام في ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله الحج وكسب الى من بلغه كما به ثم سأل في الخبر في حكاية حجة صلى الله عليه وآله
حجها التوداع الى ان قال عليه السلام فلما انتهى الى باب المسجد استقبل الكعبة وذكر ابن سنان انه باب بني شيبه حدة الله وانى عليه السلام في ما
رواه الصدوق في كتابه من لا يضره الضمير وكتاب العلال بسند الى سليمان بن مهران قال قلت لأبي جعفر عليه السلام السلام كم حج رسول
الله صلى الله عليه وآله قال عشرين حجة مستمرة كل حجة ثمر بالان من قبلي فيقول فقلت له يا ابن رسول الله سم ولم كان هذا في
قال لا ثم موضع عبد في الاضنام ومن اخذ الحجر الذي تحت من عبد الذي يري على علي عليه السلام من ظهر الكعبة لما كان على ظهره
الله صلى الله عليه وآله فامر به ودفن عند باب بني شيبه فضا الدخول الى المسجد من باب بني شيبه سنة لا حل ذلك الحديث قال في ذلك

يقول عليه السلام لا يطوف بالبيت عريان ولا مشرك بعد هذا العام مشرك ولا يجزئ بالبيت مشرك والحديث و

من لا يضره الضمير

في حكم التمتع

الفصل في حكم التمتع
والمراد ان...

هو عبارة عن مجتبى تلك الاشياء مع ان بيان بياض شرط من شرطها لا حظ في شيء اخر ان نوى الحج والعمرة او نوى خصوصا من
 انواع احدها نعم يصح ذلك فيما اذا قصد الاحرام الحج التمتع مثل حج الاسلام او نحو ذلك فان هذا المقصد خلق بالحج
 بالاحرام خاصة واستمر على كماله هذا المقصد كقولنا ذكرناه ولا يلزم منه خلق كل فعل من تلك الافعال من المقصد الاول من
 الى حين اتمام ذلك الفعل فهو لا يمتنع الا بقصد وجه الحج فخرج الكلام الى المقصد الاصل الناشئ من نوى الواجب في هذا
 المصوب الفكري الذي يزعمونه بذلك بظهر ذلك ما في قوله فيجب معارضة الشبهة اول الطواف ولا يضر اللفظ السببي واستدلالها
 حكما الى التمتع انتهى كما ترى ظاهر في ان الشبهة عبارة عن هذا المصوب الفكري الحديث نفسه وقد استدلوا بمخبر الامر فيه الى ذكره
 باللفظ ونسبوا هذا اللفظ من هو من يوجب الصكوت وانتهى وهو البهوت وانتهى وانتهى الابداء بالحج والختم به وهو
 اتفاق بين السلف والاصل فيها انه الكيفية في الصحيح والحسن من معانيه من عمار بن عبد الله عليه السلام قال من اخبرني بالحج
 الطواف فليعد طوافه من الحج الاسود ورواه الصدوق الى قوله من الحج الاسود لم يذكر الا انها على الحج الاسود
 والسند الشدة في هذا سند السريته بما هما الى الشبهة المذكورة استدلوا بالحكم المذكور وهي على رواية الصدوق
 فاصح عن ابيه المدعى كما ذكرناه وما رواه في الكافي في الصحيح عن الحسن بن عطاء بن سنان بن خالد بن ابي عبد الله عليه السلام
 طاف بالبيت سنة اشواط فقال ابو عبد الله عليه السلام كيف طاف سنة اشواط فقال الحج وقال الله اكبر وعفوه واحدا فقال ابو
 عبد الله عليه السلام بطوف شوطا فقال سليمان قال ذلك خطأ اهلنا قال بامر من بطوف عنه والمنهون بين الماخرون الظاهرات
 اقولهم لعلنا من ومن غير من اخر عنه في كتيبه الابداء بالحج الاسود جعل اول جزء من الحج حازيا لا اول جزء من مفاد ثم البتة بحيث
 يتم عليه بجميع بغير جد الشبهة ملك او طافا قال في كتيبه الابداء بالحج الاسود لصلح الابداء بالحج عزا
 بدون ذلك لخلق الاخبار من هذا التكليف مع استفاضتها في هذا الباب استفاضتها فصل مسائل الحج الواجبة والمنهية بل انما
 ظهر من طوافهم على ما ذكرناه في رواية محمد بن مسلم واسلم الحج بحجته معصية ذلك باضالة العلم وبالحكمة فان لا تعرف لهم
 دليل لا سيما يدعون من الاخطا والاختبا انما يكون في مقام اختلاف الادلة لا مجرد القول من غير دليل بل ظهور الدليل في خلافه
 اعتبرنا بناء على ما قدمنا نقله عنهم مخاواة الحج في اخر شوط على نحو ما تقدم في الابداء بكل الشوط من غير زيادة ولا نقصا والكلام
 فيه كما تقدم من عدم ظهور الدليل على ما ذكره بل ظهوره في خلافه والظاهر الاكفاء يجوز به بنية ان تاد على الشوط لا يكون جزء من
 الطواف وما يعطى بطوف على بناء على جعل البيت على بناء حال الطواف لو استقبل بوجهه سندبه واجعله على عتبة في
 حال الطواف ولو في خطوة بطل طوافه وجب عليه الافادة واستدل عليه في التمهيد النبي طاف كل وقال خذوا عني مناسككم ورجع
 اسند لا له قدس سره الى التاميم بذلك صرح في القامع بغير اللغو م فقال في تعداد واجبات الطواف وان يجعل البيت على يساره بلا
 خلاف للثابت مع انهم قد صرحوا في الاصول ان التاميم لا يصلح ان يكون دليلا للوجوب لان فعلهم كل اعم من الوجوب والاستصحاب
 وكانوا ملازمين على المسجيات كما لو اجابنا اكثر اصحابنا ذكر الحكم ولم يذكر عليه دليلا ولا ما في عدم الدليل كما في قوله مع
 ما علم من غير من تكرار الادلة وما في نفسه في الحكم عدم وجوب الدليل كان ذلك مسلم بينه الا اتفاقا على الحكم المذكور والذي تقدم
 عليه من الاجابات انهم من ذلك وان لم يكن على وجه التصريح ما رواه في الكافي الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 في الطواف السابع فان المنعوق هو اذا منعت ذب الكعبة في حلق الباب فقل اللهم الى ان قال ثم اسلم التركن البتة ثم استسبح
 ما ختم برع معانيه من عمار بن عمار في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا مضى من طوافك بلفظ مؤخر الكعبة وهو منجد المسجيات
 التركن البتة في بطلان ما سطر بذلك على البيت الى ان قال ثم ات الحج الاسود وما رواه التميمي في الصحيح عن معاذ بن عمار عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال ثم تطوف بالبيت سبع اشواط الى ان قال ما ذا تقول في مؤخر الكعبة وهو المسجيات والركن البتة في بطلان
 في الشوط السابع فاسطر على البيت بذلك والصورة ذلك بطلان بالبيت ثم قل اللهم الى ان قال ثم استقبل التركن البتة والركن
 الذي في الحج الاسود اقرب في هذه الاخبار ان استحباب الوقوف في هذه الأماكن الثلاثة في الشوط السابع واستدلالها
 على هذا الترتيب لا يتم الا مع جعل البيت على البتة في حال الطواف كما لا يخفى على من علم بان يدخل الحج الطواف وهو من اختلاف
 بينه وبين الاصحاب في عنوان الله مع عليهم وبذلك عليه جمل من الاخبار منها ما رواه في الكافي في الصحيح عن الحسن بن عمار بن عمار
 في قوله

هذا هو الوجه في قوله في الكافي في الصحيح عن الحسن بن عمار بن عمار في قوله

في احكام العمرة

٢٧٧

في معنى البيت

في معنى البيت

البيات ومن جعلها حجر بؤكة قوله في الرواية المذكورة فكان الحد موضع لاقام اليوم فمن جاز فليس طائفة واحدة قبل اليوم
اليوم واحد ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها من طاف فباعده من نواحي البيت من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت في قوله
وهو كما ترى صحيح في ان من تبعه من جميع نواحي البيت يزد من هذه المسافة المعبرة من بيت الى المقام كان طائفا بغير البيت هذا ظاهر
في جهة الحجر وغيرها والاستثناء في هذه الجهة يحتاج الى دليل وجوز ادخاله في الطواف لا يلزم ذلك وبالحكمة فان ما ذكره
شيخنا المشار اليه من الاحتمال لا يبعد تيسر والمصلحة في غاية الاشكال والاحياط في هذه المحافظة تمام المحافظة على عهد البعد عن
الحجر وجه يلزم منه الخروج عن تلك المسافة الثانية قد مرر جملته من الاختيار بان المقام حقيقة هو العتوم من القصر الذي
كان ابراهيم يصعد عليه عند بناء البيت عليه اليوم بناء ويطلق على جميعه مع ما في داخله المقام عرفا واما استعمال الفقهاء
في بعض عباراتهم وعباراتهم هنا لو كان التصو مطلقا في كون الطواف بين البيت للمقام فهل المراد بالمقام هنا هو القصر المذكور
ام الجوخ من الحائط وما فيه فالواكل محتمل وان كان الاستعمال في الثاني اقوى قول لا يربح ضعهما لاحتمال الاختلاف متى كان المقام
حقيقة انما هو القصر المذكور فالاطلاق على البناء اما وقع مجازا بحسب العرف والاحكام انما تترتب على المعنى الحقيقي كما لا يخفى و
الاحتمال الاخر لا وجه له بالكلية الثالثة المستقام من واتجه من سلم المنفعة ان المقام المذكور هو عتوم القصر قد عرفنا كان عليه
في عهد النبي وان الحكم في الطواف منوط بحمله الآن وبدل على الثاني ايضا صححه ابراهيم بن حنبل قال قلت للرضا اصله ركنه
طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة او حيث كان على عهد رسول الله قال حيث هو الساعة وروى الصدوق
في الصحيح عن زوارة بن اعين انه قال لا بد بحجته ادركنا الحسين قال نعم اذكر وانما مع المسجد الحرام وقد دخل فيه السيل
والناس يقومون على المقام يخرج الخارج فيقول قد ذهبت السيل ويدخل الداخل فيقول هو مكانه قال فقال بافلان ما يصح
هو لا فقلت اصلحك الله ثم يخافون ان يكون السيل قد ذهب للمقام قال ان الله عز وجل جعله على ما يمكن ليهذهبت فاستقر واذا كان
موضع المقام الذي وضعه ابراهيم عند جدار البيت فلم يزل هناك حتى حوله اهل الجاهلية الى المكان الذي هو اليوم فلما فرغ
النبي صلى الله عليه وآله من اللوح الذي وضعه ابراهيم فمضت جدار البيت فلم يزل هناك الى ان ولت عمره من التماس من منكر من المكان الذي
فيه المقام فقال رجل ان اقداركم مقداره بنسج فهو عندك فقال اتقوا به فانه فقا ستم رقة الى ذلك المكان اقول ظاهر هذا الخبر لا يخفى
من اشكال لا تدرى ما ينهم من قول آت الله فمضت جدار البيت فلم يزل هناك الى ان ولت عمره من التماس من منكر من المكان الذي
فيه المقام فقال رجل ان اقداركم مقداره بنسج فهو عندك فقال اتقوا به فانه فقا ستم رقة الى ذلك المكان اقول ظاهر هذا الخبر لا يخفى
من اشكال لا تدرى ما ينهم من قول آت الله فمضت جدار البيت فلم يزل هناك الى ان ولت عمره من التماس من منكر من المكان الذي
فيه المقام فقال رجل ان اقداركم مقداره بنسج فهو عندك فقال اتقوا به فانه فقا ستم رقة الى ذلك المكان اقول ظاهر هذا الخبر لا يخفى

لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت ويحيي بينة الخبر وهو على كل شيء قدير ونصلي على النبي وعلينا على المرسلين كما فعلت
 حين دخلتم نغول اللهم اذن من بوعدي واد في بعدي ثم ذكر كما ذكر معا بن نوله كما فعلت حين دخل المسجد اشارة
 ما قد فعلنا في رواية اخرى في الخبر من مقلد الطواف فانه اسلم الحجر لسه اما بالقبيل او باليد او نحو ذلك قال في القاموس
 اسلم الحجر لسه اما بالقبيل او باليد او اما ما رواه في صحيحه يعقوب بن شعيب الرقي في الكافي قال ثالثا باعبد الله عليه السلام عن اسلم
 الحجر للركن قال اسلمه ان يخطو بطنك به والمسح ان يمسكك فاما ظاهره على الصريح ان يخطو بطنك به فان صححه معا بن المذکور
 فانه صرح بمسح الاسلام بالمس باليد قال الرضا عن الاسلام من اسلم بيده وقبل ان يمس من اسلم بمكنى ان يمس نفسه عن الحجر
 اذ ليس الحجر بمسح هذا كما قال اخذ من اذ لم يكن خادما سكونه قال في كتاب المصباح المنير اسلم الحجر قال ابن السكيت هزله
 العرب على غير قياس الاصل اسلمت من اسلم وهو الحجاره وقال ابن الاعراب اسلم اصله مهوز من الملائه وهي الاجتماع و
 حكى الجوهري القولين انتهى ونقل في التذكرة عن ثعلب انه حكى في الاسلام الهزلة وقره بانه اخذوه وسلاكا من الملائه وهي
 الدرع ومن اخبار المسئلة ما رواه في الكافي في الصحيح الحسن بن خنيس عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر قال اذا دخلت المسجد الحرام فاحد
 الحجر الا ستوفى فقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله آمن بالله وكبريت بالجنة الطاعون
 وباللائم والغري وبغبات الشيطان بعبادة كل قل يدعي من دون الله ثم ادن من الحجر واسلمه بهيئك ثم نغول والله اكبر
 اللهم امانتي اديتها وميثاقي تعاقدته لشهد لي عندك بالثبات وفي الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ما اقول اذا استقبلت الحجر فقال كبر وصل على محمد وآل محمد قال وسمعه يقول اذا في الحجر قال الله اكبر السلام على رسول
 الله صلى الله عليه وآله اذ لا على استجاب اسلام الحجر مع الامكان كبره الا انه قد استثنى من هذا الحكم النساء فلا يستحب لهن ما روى
 في الكافي من ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على النساء الحجر ولا دخول البيت ولا مسكه بهن الا صفاء
 المروءة يعني الطهارة وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما الاسلام على الرجل و
 ليس على النساء بمفر من فضالة بن ابوب في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله وضع عن النساء اربعاً ودر منها الاس
 سلام ذلك الصدوق في غير لا يحضر الغيبة في حديث صحيح النبي صلى الله عليه وآله قال با على النبي صلى الله عليه وآله حجة الى ان قال لا اسلام
 الحجر وباتساره عن ابي عبد الله الكاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله يعز وجه عن النساء اربعاً ودر منها اسلام الحجر الا سكو
 قال في الصادق لم ليس على النساء اذ ان لا اسلام الحجر احدية منها حال الطواف اكر الله عز وجل داعياتها بالماثور وما شيا
 على سكونه وفار مفصدا في شبه فضل رسول في ثبات وشمس اربعاً من الاخبار الواردة بذلك ما روى في الكافي في الصحيح عن معاوية
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال طفت بالبيت كبشر شوط فنغول في الطواف اللهم اني اسالك باسمك الذي عيسى بن مريم عليه السلام
 الاضراسك باسمك الذي عرفت اسالك باسمك الذي نزل ادم ملكك اسالك باسمك الذي غاك به موسى من جانب
 الطور الا من فاستجبت له والفتت عليه محبة منك اسالك باسمك الذي غفر لي محمد ما تقدم مني وما تاخر واتممت نعمته
 الله ان فعل كذا وكذا ما اجبت من الدعاء وكما انتهيت الى باب الكعبة فصل على محمد وآل محمد ونغول فيما بين الركنين الملاء والحجر
 الا سوتنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فما عذاب النار في الطواف اللهم اني اسالك بغير راحة خائف مني ولا تغضبني ولا
 تبدل اسمي اقول طلال الماء بالفتح اي ظهر الجمع اطلال وجد الارض بالجيم والمملتين قيل بجهها قال في كتاب مجمع البحرين
 بالتحريك المسكو من الارض من اسالك باسمك الذي عيسى بن مريم عليه السلام اقاموله الذي غفر لي محمد ما تقدم مني وما تاخر واتممت نعمته
 ما تقدم مني وما تاخر فهو اشارة الى الاثر الوارد في سورة الفتح وقد ورد في تفسيرها ما رواه الصدوق في كتابه في قوله
 عن الرضا عليه السلام انه سأل المأمون عن هذه الآية فقال انه لم يكن احد عند منى مكة اعظم ذنباً من رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
 لانهم كانوا يعبدون من دون الله ثمانية وشيعتي فلما اجابهم بالدعوة كلمة الاخلاص كبر ذلك عليهم وقالوا اجعل الالهة
 الهنا واحداً الى قولهم ان هذا رادخلان فلما فتح الله على نبيهم مكة قال يا محمد انا فلحقنا لك فلحقنا سبينا لغفر لك الله ما
 تقدم وما تاخر عند منى اهل مكة بدعاك الى توحيد الله فقل ما تقدم وما تاخر ورد في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 بن عبد الرحمن بن نعم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دخلت الطواف فلم يفتح لي شيء من الدعاء الا الصلوة على محمد وآل محمد

وصية

في الصلاة

وسمي ذلك فقال ما اعطى احد من انصلي ما اعطى وعن عبد الله بن سنان قال قيل من ابي عبد الله عليه السلام قال لا تسحب
 ان يقول يركب الحجر اللهم اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فاعطانا عذاب النار وقال ان ملكا يقول ايسر ابو طيحي ادم على الشيخ
 يعني موسى بن جعفر عليه السلام قال قال لي كان ابي اذا استقبل المنزلة قال اللهم اعنوني في مني من النار ووسع علي من ذلك الحلال و
 ادعني شرفه من الجنة والانس والجن وادخلني الجنة برحمتك وعنايهم قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام لما طوف فكان لا يمر في طواف من
 طوافه بالركن اليماني الا اسلمه ثم يقول اللهم نب علي حتى اوتى افضله حتى لا اجد من هو من فاهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 كان علي بن الحسين عليه السلام اذا بلغ الحجر قبل ان يبلغ المنزلة يرفع راسه ثم يقول اللهم ادخلني الجنة برحمتك وهو ينظر المنزلة
 واجري برحمتك من النار وقله في نفسه وادعني من الرزق الحلال ادعني شرفه من الجنة والانس وشرافه من العرب والجم
 وعن حمزة اذ مضى الصبح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لما انتهى الى ظهر الكعبة حتى يحج الحجر ذا القرنين الطويل الجود والكرم
 لي على ضعف فضا عني في تقبله مني انك انت السميع العليم فذكر في كتابه عن ابي الحسن عليه السلام من بعد من ابي الحسن
 الرضا عليه السلام قال كنت مع الطواف فلما مرنا بجدار التراب في المأذنة فرفع يديه ثم قال يا الله يا ولي العافية والمنعم بالعافية
 والنان بالعافية والمفضل بالعافية على جميع خلقك يا رزق الدنيا والآخرة ورحمنا صل على محمد وال محمد وارزقنا
 العافية ودوام العافية ونعم العافية وشكر العافية في الدنيا والآخرة برحمتك يا ارحم الراحمين وذكر عن محمد بن الفضيل عن ابي جعفر
 الثاني قال طواف الفريضة لا ينبغي ان يتكلم فيه الا بالآية وذكر الله وقرأ آية القرآن والثالثة بلغة الرجل اخاه ويجدنه بالشئ من
 من الآخرة والدينا الا ما يشره من هذه الشرايع عدم كراهة الكلام في طواف الثالثة بالمباح وذكر الشيخ في الصحيح عن
 علي بن يقطين قال سألنا ابا الحسن عن الكلام في الطواف ان شاء الله والتمسك في الفريضة وغير الفريضة ان شاء الله قال
 لا بأس به والشرايع كان لا بأس به وهو محمول على الجواز وان كره الفريضة وذكر في الكافي في الصحيح والحسن عن حماد بن عيسى عن
 اخيه عن العبد الصالح قال قلت لابي عبد الله انا اردان اسلمه عن سنانا كثير الى ان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اظفط
 هذا البيت من نزل الشعر ما يشره من أسرها فابا رب بر خطاه وبغض من سئل الحج في كل طواف من غير ان يوزع احدا فلا يقطع
 في كل ركعة من ركعاته عز وجل عن لسانه الا كتب الله عز وجل له بكل خطوه سبعين الف حسنة ورفع له سبعين الف درجة واعنق عنه سبعين
 الف نير ثمن كل رتبة عشرة الاف درهم وشفع في سبعين من اهل بيته فصب له سبعون الف حاجرة ان شاء فاجله وان شاء فاجله و
 اما الاضحية فليس هو الشوط بين الاسراع والبطؤ من غير فرق بين اوله واخوه ولا بين طواف القدوم وقصره وهو قول اكثر اصحابنا
 رضوان الله تعالى عليهم فذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف اسرع و
 اكثر ام شي وبطؤ قال شئ بين المشي والصدوق عن سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن السرع والمبطؤ في الطواف
 فقال كل واحد اسع نالم بواحد اما القول بالسرعة في الثلاثة الاول المشي في الرابع الباطة فهو مشي الى الشيخ في ط وبقية المتأخرون
 عنه لكثرة قبلة بطواف القدوم والمنقول في طوافهم كلامهم الاطلاق فهو غير جازم في ذلك لم افق على روايته ذلك عليه من طريق الاصح
 رضوان الله تعالى عليهم نعم قال العلامة في المنتهى ان العامة كاذبة متفقون على استحباب ذلك وروايت السبب فيه انما قدم رسول الله
 مكة فقال للمشركون انتم تعلمون عليكم فوكلكم ثم اتوا بها شراهم لئلا يوافق الله ان يرموا الاشواط الثلاثة وان هموا بالركن
 فلما رآهم قالوا ما نرىهم الا كالتقارن لا ربي في ضعف هذا القول لعدم ثبوت هذا القول ولو ثبت لما كان فيه الا على الاستحباب لظننا
 انتهى القول اما قوله انتم لم ينف على رواية ذلك عليه فهو ظاهر حيث انهم مفسو على مراجعة الكتاب لا رجة المشهور الا فالتراب
 بذلك موهوب كما رواه الصدوق في كتاب علل الشرايع والاحكام من ابي عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله عن ابن فضال
 عن فضله عن نذارة او محمد الطائي وقال سألنا ابا جعفر عليه السلام عن الطواف يرمي فيه الرجل فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 لما قدم مكة فكان بينه وبين المشركين الكتاب الذي قد علمهم امر الناس ان يملوا فقالوا اخرجوا اعضاكم واخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 رمل بالبيت ليرى انهم لم يصيبهم جهد من اجل ذلك يرمي الناس في الاشياء شيئا وذلك ان علي بن الحسين عليه السلام يمشي شيئا
 ولجهد الا شأرا عن فضله عن يعقوب بن الاحمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لما كان غزاه الحديبية وادع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله اهل مكة ثلاث سنين ثم دخل ففضضكم من رسول الله صلى الله عليه وآله بنف من اصحابه بطون فناء الكعبة فقال هوذا فوضكم رؤس

في طواف الفريضة لا ينبغي ان يتكلم فيه الا بالآية وذكر الله وقرأ آية القرآن والثالثة بلغة الرجل اخاه ويجدنه بالشئ من

في عمرة التمتع

في الصحيح عن ابراهيم بن ابي عمير وقد تقدم مقررا وهذه الروايات التي اطلانا عليها وتوصلوا الركعتين عند المقام في كل طواف
 الحج كان او عمرة او طواف النساء والظاهر ان ما نقل عن الصادق من استئذان طواف النساء فسنده كتاب الفقه الرضوي حيث قال
 ذكر المواضع التي يجب الصلوة فيها وتبينها في الفصل ما صورته وما قرب من البيت فهو افضل الا انه لا يجوز ان يتصل ركعتي طواف الحج
 والعمره الا خلف المقام حيث هو الساعه ولا بأس ان يتصل ركعتي طواف النساء وغيره حيث شئت من المسجد الحرام وجنبتا فتمكن من تخصيص
 اطلاق تلك الروايات بهذه الروايات الا ان الاحوط الوقوف على اطلاق تلك الاخبار واما رواه ابو الصلاح فلم اقله على مستند مع
 ظهور الاخبار المذكورة في رده واما ما نقل على ان صلوة طواف التامة حيث شاء من المسجد فهو ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن زرارة
 عن احدهما قال لا ينبغي ان يتصل ركعتي طواف الفريضة الا عند مقام ابراهيم واما الطلوع فحيث شئت من المسجد عن اسحق بن
 عمار في الموثق عن ابي عبد الله قال كان ابي يقول من طاف بهذا البيت اسبوعا وصل ركعتين في احدى جانبيه شاء كتب الله له سنة
 الا ان حسنه عن ابي بلال المكي قال راينا ابا عبد الله ع طاف بالبيت ثم يتصل فيهما بين الباب والحجر الاسود ركعتين فقلت لهما راينا احدا منكم
 يتصل في هذا الموضع فقال هذا المكان الذي تبيع على ادم فيه ركعتي كتاب قربا الى المساجد عن علي بن جعفر عن ابي بصير قال سالت عن الرجل
 يطوف بعد الفريضة الركعتين خارجا من المسجد قال يتصل بمكة ولا يخرج منها الا ان يتصل في مكة وكفى بالطواف الواجب
 اذ ارجع في المسجد اي ساعه يحب كذا ذلك الطواف ورواه علي بن جعفر في كتابه مشيئة الناس المشهورة في كلام الاحتياط في الصلاة
 ركعتي الطواف الواجب في المقام لو منع حرام او غيره يتصل في خلفه وهذا الكلام بظاهره لا يخرج من الاشكال ولم ار من يذنبه ويثبت عليه
 الا شيئا من التارة في الحديث قال الاصل في المقام ان العمود من الصخر الذي كان ابراهيم يقف عليه بناء البيت اذ قد مضى في الانتم
 بعد ذلك بنوا حوله بناء واطلوا اسم المقام على ذلك البناء بجماعة حتى صار اطلاقه على ذلك البناء كانه حقيقة عرفت اذ انقر
 ذلك فنقول قد عرفت ان المقام بلعنه الاول لا يصلح طرفا لمكان الصلوة على حقه كحقيقة بعد امكن الصلوة فيها مما يصلح
 خلفه او لا احد جانبيه اما المقام بلعنه الثاني فيمكن الصلوة فيه حاد جانبيه خلفه بقول المصنف يجب ان يتصل في المقام ان اراد به
 المعنى الاول اشكل من جعله طرفا لمكان بناء ومن جهة قوله فان منع حرام صلواته او لا احد جانبيه فان الصلوة في هذين جائزه مع
 التمام وغيره لو حلت الصلوة فيه على الصلوة حوله حجازا اسميته له باسمه الجائزه كان المقصود بالذات من الكلام الصلوة
 خلفه او لا الجانبين مع الاحتياط في كل شرطه بعدد الجواز الصلوة فيه ما بالاضطرار اللهم الا ان يتكلف لقول خلفه او لا جانبيه زاد
 عما هو متعارف به في الصلوة فيه اخبارا بان يجعل ذلك كله على غير المقام حجازا وما خرج عن ذلك من المسجد الذي يناسب الخلف
 لواحد الجانبين يكون محلا للصلوة مع الاضطرار والتهام الا ان هذا المعنى بعيد وكلف اذا تدان اراد بالمقام المعنى الثالث وهو
 البناء المحبط بالتحريم المخصوص صح قوله ان يتصل في المقام لكن يشك بالاعراب الا يخرج فان الصلوة في غير ارض جازية اخبارا
 وهو ما جاوره عند احد جانبيه خلفه مما لا يخرج عن قرب التحريم عرفا ولا يشترط فيه التزام بل هو الواقع لجميع الناس في اكثر
 الاعضاء وفي ارادة البناء في اخر وهو ان المقام كيف اطلق يجب كون الصلوة خلفه او عن احد جانبيه متى اطلق على البناء او
 فرضت الصلوة في احد جانبيه صح من غير اعتبار ان يكون في جانب الصخرة وهذا لا يصح لان المعنى في ذلك انما هو الصخرة
 لا البناء فانه هو مقام ابراهيم فهو موضع الشرف وموضع اطلاق الفاعل وهذا الاجازة والقصور في المعنى مشترك بين اكثر
 عبارات الاصحاب فلو ان تفاوتت في ذلك لكان الاول ان يقول يجب ان يتصل خلف المقام او لا احد جانبيه فان منع حرام
 جاز التباين مع مراعاة الجانبين والوراء انتهى كلامه لمختصا بدم مقامه وهو جند واما نقلناه بطوله لحسنه وجوه مخصوصا
 عرفنا ان فاعل ان المستفاد من كلام الاصحاب هو تخصيص الصلوة في احد الجانبين بالترجم وخبر وليد بين الخلف كما تقدم نقله
 عن موطأ كلام الشيخ في ما نقله في المتن في تلك الصلوة في احد الجانبين على علم الامكان خلفه والمراد في الاخبار الكثيرة كما
 تقدم شرط منها الصلوة خلفه في امره صغور التقدم وقوله فيها اليس لان يتصل ركعتي طواف الفريضة الا خلف المقام وفي
 جملة من الاخبار الصلوة عند المقام والظاهر ان اطلاقها على ما ذكره غير ما من الخلف فيها اشارة الى الفريضة عند البناء بحيث
 تصدق العندية بذلك ولم اقل على رواية تدل على احد الجانبين الا ما رواه في الكافي في الصحيح والحسن عن الحسين بن عثمان قال
 راينا ابا الحسن ع موسى يتصل ركعتي طواف الفريضة بحال المقام قريبا من ظلال المسجد ورواه الشيخ في صحيحه بسند في احمد
 بن هلال المدني وزاد في الخبر لكثرة الناس وهو على رواية الشيخ وظاهر الدلالة على ما هو المذكور في كلام الاصحاب

وعمره

حَبِطَ كَرَمُكَمَ بَيْنَهُمْ مَا ذَكَرَهُ رَضَا جَاءَ الْفَقِيرَ جَلَّ رَوَابَاتُ عِلْمِ الشَّرْحِ عَلَى الرَّحْمَةِ فِي الْأَسْبَابِ خَوْذَ الْكَلَامِ رَوَابِطُ بِنِ سَكَانٍ وَصَحْبِهِ
 مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ وَصَحْبِهِ بَيْنَ بَدَلِهِمْ أَفْهَمَ عَلَى الْحَرَابِ عَمَّا الْأَمَّا ذَكَرَهُ فِي تِلْكَ مِنَ الظُّعُونِ رَوَابِطُ بِنِ سَكَانٍ أَطْرَاحَ عَجِيجَةٍ عَرَبٍ بَرِيدٍ وَلَمْ
 يَنْتَهِرْ لِحَبِطِ بَيْنَ بِنِ سُلَيْمٍ وَبَيْنَ فَضْلِهِ فِي الْمَقَامِ وَهُوَ مَحْضَرٌ جَازٍ فَتَرَى لَا تَنْتَهِرُ فِي الْأَمَامِ وَبِالْجَمَلِ فَإِنَّهُ لَا أَعْرِضَ جِهَاتٍ تَجْمَعُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَخْبَارُ
 سَكُونًا ذَكَرَهُ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي تِلْكَ مِنَ الْمَجَالِبِ الْعَوَالِي الْحَرَمِ عِنْدَ تَحْدِثِ الْعَوَالِي الْمَقَامِ فَلَمْ يَنْفَعْ عَلَى تِلْكَ فِي الْأَخْبَارِ وَالظَّاهِرُ الْخَافِ خَمٌّ : هـ
 الْجَاهِلُ بِالْبَابِ لَمَّا رَوَاهُ الصَّدْرُ فِي الْفَقِيرِ عَنْ جَبَلِ بْنِ جَدَّاجٍ عَنْ أَخِيهِ هَاشِمٍ قَالَ إِنَّ الْجَاهِلَ فِي تِلْكَ التَّرَكُّبِ عِنْدَ مَعَامِ الْأَرْجَمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 عَمِلَ مِثْلَهُ النَّاسُ وَلَا يَخُونُ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَمَّا يَحْتَلُونَ بِحُكْمِ النَّبِيِّ بِالْجَاهِلِ وَأَمَّا تَارِكُهَا عَمَلًا فَلَمْ أَفْعَلْ عَلَى خَيْرٍ يَتَقَنَّ الْحَكَمَ
 بِهِ وَكَذَا الْأَخْبَارُ بِضَرْمٍ يَنْتَهِرُونَ لَذِكْرِهِ الْأَمَّا مَتَّحٍ بِهِ ^{لَهُ} حَبِطَ نَالُ عَمَلٍ ذَكَرَهُ لَكَ ^{لَكَ} فَتَنْتَهِرُ الْأَصُولَ نَزَلَ بِحَبِطِ عَلَيْهِ الْعَوَالِي
 مَعَ الْأَمَامِ مَعَ الْعَدُوِّ بِضَلِيلِهِمَا حَبِطَ مَكْرَهُ قَالَ سَطَرٌ فِي تِلْكَ بَعْدَ أَنْ تَلَّكَ لَا رَيْبَ أَنَّ مِثْلَ الْأَصُولِ جَوَّ الْعَوَالِي مَعَ الْأَمَامِ
 وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْأَكْفَاءِ بِضَلِيلِهِمَا مَكْرَهُ الْعَدُوِّ بَقَائِهِمَا فِي الدُّنْيَا لِيُحْصَلَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْأَثَانِ بَيْنَهُمَا فِي حَالِهِمَا وَكَذَا الْأَشْكَالُ
 فِي فَتَحِ الْأَفْعَالِ الْمُنَاقِضَةِ مِنْ صِدْقِ الْأَثَانِ بِهَا وَمَعْدَمٍ وَفَوْعِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ أَنْتَ هُوَ جَدُّ الشَّرَائِعِ فَدَصَّحَ الْأَصْحَابُ بِضَرْمٍ
 بَاتَرُ لَوْنًا لَمْ يَأْتِ بِهَا وَجِبَاضَاتُهَا عَلَى ^{وَلَيْتَ} وَفَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ عَجِيجَةُ عَرَبٍ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَأَيْتُ
 شَيْئًا رَكِبَتْهُ طُوفُ الْفَرِضَةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ فَعَلِبَ أَنْ يَفْجِعَ أَنْ يَنْفَضَّ عَنْهُ وَلَبِثَ بِفَضْضٍ عَنْهُ جَلَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ أَفْعَلْ عَلَى سِوَاهَا وَهِيَ مَعَ عَدَمِ
 التَّضَرُّعِ فِيهَا بِالْمَوْثِقِ كَمَا تَوْضَعُ الْمَسْئَلَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْوَلِيِّ وَفَضْلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الرَّايَةِ هُوَ كَوْنُهَا مِنْ عَدَمِ التَّخْيِيرِ
 مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ وَرَوَاهُ بِنِ سَكَانٍ الْمُسْتَقْبَلُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مِنْ شَيْءٍ رَكِبَتْهُ الطُّوفُ فَانْتَضَى عَلَيْهِ الْأَمْرُ أَنَّ هَذِهِ نَضَمَتْ فُضَاءً الْوَلِيُّ بِحَابِثِهَا
 بَيْنَهُمَا وَفِي تِلْكَ الْوَلِيِّ فِيهَا لَا يَسْلُكُ الْمَوْتُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْهُمْ ^{وَلَيْتَ} مَنْ تَخَيَّرَ بَيْنَ مَا كَانَ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ فُضَاءٍ وَفُضَاءٍ الْأَجْبَى إِشَارَةً لِمَا الْحَقُّ
 كَمَا لَا يَخْفَى بِالْجَمَلِ فَإِنَّ الشَّرَائِعَ قَاصِدَةٌ عَلَى قَادَةِ الْمَذْهَبِ ^{لَهُ} فَتَدُلُّ عَلَى مَعْدَمِ الْقَصْدِ وَلَوْ أَنَّ فُضَاءَهَا الْوَلِيُّ هَذَا مِنْ كَيْفِهَا الْمُسْتَقْبَلُ
 وَلَوْ أَنَّ مَعَهَا الطُّوفُ فِي جَوِّهَا عَلَيْهِ ^{وَلَيْتَ} فَتَدُلُّ عَلَى مَعْدَمِهَا مِنْ مَالِهِ وَجِبَاضَاتُهَا وَلَعَلَّ وَجِبَاضَاتُهَا عَلَيْهِ مَطْلَقًا أَقْوَى لِمَوْ فُضَاءٍ مَا نَامَهُ
 مِنَ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ مَا الطُّوفُ فَلَا يَجِبُ فُضَاءُ عَنْهُ مَطْلَقًا وَإِنْ كَانَ بِحُكْمِ الصَّلَاةِ وَاعْتَرَضَهُ سَطَرٌ فِي تِلْكَ بَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جُوبِ فُضَاءٍ
 التَّرَكُّبِ مَطْلَقًا مَنَجَّرًا مَطْلَقًا بِعَدَمِ وَجِبَاضَاتِ الطُّوفِ فَمَنْطُوقُ فَيْهَلَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّبِيحِ عَنْ حُثَايَيْنِ عَمَّا قَالَ فَلَنْ لَا يَجِيءَ عِنْدَ
 اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِشَيْءٍ طُوفُ الطُّوفِ النَّسَاءُ حَتَّى يَحْلُلَ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَحْتَرِلُهُ الْفَسَادُ حَتَّى يَرُدَّ إِلَيْهِ قَالَ بَابُ مِنْ مِثْلِهِ عَنْهُ لَمْ يَخْجُفْ قَانَ
 فَوَقَّيْتُ بَلَّ أَنْ يَطَّافَ عَنْهُ فَلَمْ يَضَعْ عَنْهُ وَلَبِثَ أَوْعَرَهُ وَهَلَا الشَّرَائِعَ أَنْ كَانَتْ مَحْضَرٌ بِطُوفِ النَّسَاءِ لَكِنْ يَجِبُ فُضَاءُ طُوفِ الْعُمْرِ وَالْحَجَّ بِطَرِيقِ
 الْوَلِيِّ أَنْتَ أَمَلٌ يُمْكِنُ أَنْ يَنْصَلِيَ الطُّوفُ الْوَاجِبُ أَنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ جُوبَهَا لِلطُّوفِ بِخِيَارِهَا فَاذْبَعُهَا فَإِنَّ بِالطُّوفِ
 الْوَاجِبَ فِي نِيَّهَا وَإِنْ أَخْلَبَ عَلَى مَعْدَمِهَا يُمْكِنُ تَدَاكُرُهُ فَلَا يَنْصَحُ الصَّلَاةُ وَحَلَّهَا بِدُونِهِ بَلْ يَكُونُ مُؤَاخَذًا بِكُلِّ مِنَ الْأَمْرِ فَإِنْ ثَبَتَ فُضَاءُ الطُّوفِ
 وَجِبَاضَاتُ الصَّلَاةِ أَفْعَالًا وَلَا يَلْبَسُ كَانَ مُؤَاخَذًا بِالْأَمْرِ بِمَا أَنَّهُ يَجِبُ فُضَاءُ الصَّلَاةِ خَاصَّةً كَمَا ذَكَرَهُ فَلَا أَعْرِضَ لَهُ وَجِبَاضَاتُ الشَّرَائِعِ
 الْمُسْتَقْبَلُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ضَبَابًا أَوْ جَهْلًا وَلَا أَمْرَ بِضَائِبَاتِهَا وَالنَّبَايَةُ فِيهَا فَتَدُلُّ عَلَى الْأَثَانِ بِالطُّوفِ هُوَ مَالًا أَشْكَالُ فِيهِ وَأَمَّا الْأَسْنَادُ
 بِطَرِيقِ مَعْدَمِ فُضَاءٍ مَا فَإِنَّ مِنَ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ فَيْهَلَا مَا تَرَى مِنَ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ بِاسْتِقْلَالِهَا لِأَمَّا كَانَ جُوبُهُ مُرْتَبًا عَلَى غَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ الْأَثَانِ
 نَبَايَةُ بَدَلِ الْعَبَرِ لَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَمَّا مَنَعَ الْأَثَانِ بِالْفِعْلِ بِالْحُكْمِ بِجَمْعِهِ عَدَمُ الْأَثَانِ بِالطُّوفِ فَمَقُولُ أَنَّهُ مَتَى تِلْكَ الطُّوفُ
 فَلَا يَنْصَحُ مِنَ الصَّلَاةِ وَحَلَّهَا بِجِبَاضَاتِ الطُّوفِ وَلَا تَمَّ الصَّلَاةُ فَتَدُلُّ عَلَى الْعَالَمِ الْخَامِسُ الْمَعْنُومُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي تِلْكَ
 صُلُوهُ الطُّوفِ مِنَ الطُّوفِ فَلَا تَدُلُّ عَلَى تِلْكَ فِي الْأَدْعَاءِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا ابْتِدَاءُ التَّوَاتُلِ بِلِ بِلْ بِلْ فِي كُلِّ وَفَتْ وَمِنْ الْأَخْبَارِ فِي تِلْكَ
 مَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي فِي الصَّبِيحِ وَالْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جَلَّ طَافَ طُوفَانُ الْفَرِضَةِ وَفَرَّغَ مِنْ طُوفَانِهِ جَاءَ
 عَرَبِيٌّ التَّمَنُّوْنَ وَارْتَجَبَ عَلَيْهِ تِلْكَ الشَّاعِرَةُ الرَّكْعَانُ وَخَرَجَ بِمَنْ مِنْ طُوفَانِهِ فَعَالَ بِسَمِّهِ أَمَّا الْحَقُّ بَلَّغَ قَوْلَ سَيِّدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 نَابِئِي عَبْدَ الْمُطَّلِبِ لَا تَمْنَعُوا النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَمَنْعُوهُمْ مِنَ الطُّوفِ فِي الصَّبِيحِ وَالْحَسَنِ عَنْ مِثْلِهِ عَنْ عَمَّا قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ طُوفَانِكَ فَانْصَبْ أَيْدِيكَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَفْضَلْ ^{كَفَيْتُمْ} إِلَى أَنْ تَلْزِمَ هَؤُلَاءِ الرَّكْعَانِ هَا الْفَرِضَةُ لَيْسَ بِكَ لَكَ أَنْ تَصَلِّيَ فِيهِمَا فِي أَيْتِ الْأَشْكَالِ
 شَيْءٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ غُرُوبِهَا وَلَا تَوَحُّدًا سَاعَةً نَطُوفٍ وَنَفْعٍ فَصَلَّيْهَا فِي الْمَوْتِ عَنْ أَسْفَافِ عَمَّا رَأَى فِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَا
 رَأَيْتُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا مِنَ الْحَسَنِ وَالْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِلَّا الصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْغَدَاةِ فِي طُوفَانِ الْفَرِضَةِ وَمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ عَمَّا

عربی و فارسی

۱۷ جمع الجوامع

منسود برحانه عز وجل الله عليه وسلم قال قال سائله عن كنه طواف الفريضة فقال لا تؤخرها ساعة اذا مضت فصلها ما رواه
 بسلم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ان قال ما كان من طواف الفريضة لم يكن كركب ان طواف الفريضة لم يكن كركب ان طواف الفريضة لم يكن كركب ان طواف الفريضة لم يكن كركب
 طواف طواف ففصلها في الوقتين من طواف الفريضة لم يكن كركب ان طواف الفريضة لم يكن كركب ان طواف الفريضة لم يكن كركب
 بعد العصر في طواف الفريضة ما رواه الشيخ عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ان لا يؤخرها ساعة اذا طلع فصل ما رواه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن ركعة طواف الفريضة فقال انها اذا فوضت
 من طوافها اكره عند اصفر الشمس عند غروبها وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ايضا قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل يدخل مكة بعد الصلاة او
 بعد العصر في طواف الفريضة ما رواه الشيخ عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ظاهره مؤلفه عما ران العامة لا يفتقد ذلك انهم لم يأخذوا من الحسن والحسين عليهما السلام الا جواز الصلوة في هذين الوقتين يمكن الجمع بمحل
 الناس في المؤنة المذكورة على بعض العامة وان كان الاكثر على المنع طاهر الا كتابه فان هذا الحكم مخصوص بصلوة طواف الفريضة وانما
 طواف البناء فانه لا يكون مكروه في هذا الا وان نص على ذلك الشيخ وغيره واستدل عليه الاستصحاب بما رواه في الصحيح عن محمد بن
 اسفل قال سالت الشرا عليه السلام عن صلوة الطلوع بعد العصر فقال لا فذكرت له قول بعض ائمتنا ان الناس لم يأخذوا من الحسن والحسين
 الا الصلوة بعد العصر مكة فقال نعم ولكن اذا راي الناس يفعلون على شيء فجنبه فقلنا ان هؤلاء يفعلون فقال ليس مثلهم اقول انهم
 يظهر من هذا الخبر هتيرة انما كان مفصلا عما يفعله على الشاؤون ويحصى وحاصل الخبر الله سبحانه وتعالى علم انهم لما نهوا عن الصلوة في
 هذا الوقت اجتمع عليه بالحديث المذكور الدال على انهم يجوزون ذلك فقال له نعم الاسر كما ذكرت لكن علمهم بذلك لا يدفع الضرر عنهم
 لانهم لا يعلمون ان هذا الحكم وهو جواز الصلوة في هذه الاوقات المكروه فقدمهم من خصائص مذهبكم وهم اخذوا عن الحسن و
 الحسن عليهما السلام الجواز في صلوة الطلوع خاصة فمما يؤخذ منكم لا جواز ذلك بنا لا يؤخذون به بعضهم بعضا وهذا معنى قوله نعم
 مثلهم ولكن اذا راي الناس الظاهر ان المراد من هذا على انهم لا يورد ينبغي ان يكون سببا في بعدكم عنه وتحريم له فانه
 لسوا من الحكم على شيء كما استفاضت به الاخبار وهو عطاء القاعدة الكلية لا بخصوص هذا الموضع بالجملة فالظاهر ان الذي انما خرج مخرج
 التفتيش ان الشيخ قد بطلان اورد هذا الخبر في الاستصحابا قال ولما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن زياد عن ابي الحسن
 عن علي بن زياد عن ابي الحسن عليه السلام عن الذي بطوف بالبيت بعد الغداة وبعد العصر وهو في وقت الصلوة يصلي ركعتين
 الطواف نافلة كانتا فرضية قال لا فالوجه في هذا الخبر انهم من ان كان فرضية فلم يجز ان يصلي ركعة الطواف الا بعد ان
 يخرج من الفريضة الحاضرة انتهى قول والظاهر في معنى هذا الخبر ما ذكر في الوافي في كل قال والاولى ان يحل وقت الصلوة فيه على وقت
 صلوة الصلوة ركعتان الطواف النافلة كانت فرضية قال لا فالوجه في هذا الخبر انهم من ان كان فرضية فلم يجز ان يصلي ركعة
 الطواف الا بعد ان يخرج من الفريضة الحاضرة انتهى الطواف يعني له وقت يمكن ان يصلي فيه صلوة الطواف قبل الطلوع والغروب انما
 نهاهم لكان التقدير الشارح في ركعتين الشيطان ثقة الاسلام والصدوق عن يحيى الليثي عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له
 اني طمنا بغير ما يبيع استبيع فاعبها فاصلي ركعتيها وانا جالس قال لا فقلت فكيف يصلي الرجل اذا اقبل وجده من صلوة
 الليل هذه ليهيئ قال فقال فيستقيم ان طواف انت جالس قلت لا قال فصل وانما قول ظاهر هذا الخبر انهم من ان كان
 غير من لم ار من نية لها احدهما عدم جواز صلوة ركعة الطواف ان كان طواف النافلة كما هو مروي في الخبر والظاهر جله على التمكن
 من الصلوة فاما وان كان فيه نوع مشقة وتصبر الفريضة بينه وبين صلوة النافلة في غير الطواف انه يجوز صلوة النافلة جالسا من غير
 عند وان كان القيام افضل اما صلوة الطواف وان كان نافلة فلا يجوز صلوةها جالسا بل يجب القيام بها وان شئت على مشقة لا
 تحل عادة فالظاهر القول بجواز صلوةها جالسا سيما في وقتها وفي رواية اسحق بن عمار فممن اعتل عن اتمام طوافه بضاف عنه و
 يصلي هو فان شأنا ان الصلوة هنا من حب المرض لما نع من اتمام الطواف اتمامه من جلوسه بالجملة فان الامر انما بين ان يصلي عنه
 والا ففوق ما لو اعد الشرع به هو الاول فان الثانية انما تصح مع تعدد الشبان بالفضل مطلقا وانما عدم جواز الطواف جالسا هو
 اعلم من ان جفت على مفعله رضا على ان مرضا يمشي على قدميه وهو حارسا المنوع من الانصاف الصالحين اعضائه وبعضه

رواه احمد بن محمد بن عيسى

انما هو في وقتها

انما هو في وقتها

قال انبار قدك بالشبهة الى المرض المانع من الطواف ثانيا ما شينا لما فيها من الصواب على الطواف بان يجعل ان امكن والا
 فانه بطاف عنه ولم يفرغ من شئ منها بهما الصوابين لا غيرها والاختيار باطلا فاشمله ظاهر والله العالم السابغ من المستحبين هاتين
 الركعتين ان يفرق بينهما بالوحد والمجد وقد كافر بذلك ان اخبرنا فيها ما تقدم في صحتها في صحيحه معا بن برة بن قماره وثقه
 المذكور ايضا ومنها صحيحه جليل بن زياد عن بعض اصحابه قال قال ابي حنيفة يصلي الرجل ركعتي الطواف طواف الفريضة والتأدية
 بقل هو الله احد فليأتها الكافرون مثل ذلك وانه معا بن مسلم وقد نصت صحاحه معا بن برة بن قماره ان التوجه في الركعة الاولى
 والجمعة في الثانية هو المشهور بين الاصحاب ضو الله تعالى عليهم وقال الشياخ في التمهيد انهما يقرأن في الركعة الاولى والجمعة
 في الثانية ولم ينف على مستدل فذلك هو قدس سره زيادة على صحيحه معا بن المذكور هنا في كتاب الصلوة من تفسير سلافة العبدان نقل
 رواية معا بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في اسباب من ترك التوجه في ركعة من ركعتي الطواف في سبعة مواضع عندها ركعة الفجر وركعة
 الطواف قال في رواية اخرى انه يبدأ في هذا كل بقل هو الله احد في الركعة الثانية بقل يا ايها الكافرون الا في ركعتين قبل
 الفجر فانه يبدأ بقل يا ايها الكافرون ثم يسجد في الركعة الثانية بقل هو الله احد الا ان شئنا التمهيد في الدرس ببيان ذكر طواف التوجه
 في الاولى والجمعة في الثانية فان روى العكس في هذه الرواية لم يسلها ولا يثبت بدو بعدها بما رواه معا بن برة بن قماره في الصحيح عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال ندعوا بهذا الدعاء في ركعتي طواف الفريضة فنقول بعد التمهيد اللهم احبني بطوافك وطوابعي رسول الله اللهم
 جنتي من ان اترك هذا في ركعتي من سجدة بقل هو الله احد في ركعتي طواف الفريضة فقلت ملائكتك عبادك الضالعين روى العمري في كتابه من الاسنادين
 احمد بن اسحق عن بكر بن محمد بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في طوافه ثم قال يصلي ركعتي فتمسح بقل هو الله احد
 سجدة وجمعة في ركعتي طوافه الا ان شئنا خلافا الاول بقل كل شي والاخر بقل كل شي واما ما بين يديك فاجتنبه بقل فاعفر
 لي ان لا يغفر الذنوب العظيم عنك فاعفر لي فاني مريد بركتي على نفسي ولا يدفع الذنوب العظيم فركعتي ثم رفع يديه من البكاء كما تقدم في
 الماء المقام الثالث في الاحكام وفيه مسائل الاولى قد صرح الاصحاب بقرائن الطواف من ركعة عاملا بطلان سجدة من ركعة ناسبا فضا
 ولو بعد المناسك وان تعدلوا استناب مرادهم بالركن ما بطل الحج بركعة هذا لا سهوا والاركان في الحج عندهم القبة الاحرام والوقوف
 بعرفة والوقوف بالمسعر وطواف التزادة والسعي بين الصفا والمروة واما الفرائض التي ليست بركن في النسبة وركعات الطواف وطواف
 النساء فركعاته وبيان افعال الحج من المسنونات اركان فرائض الهمة الشبه والاحرام طواف التزادة والسعي واما ما ليس بركن من فرائضها
 فالتلبية وركعات الطواف وطواف النساء وركعاته كما ذكره امير الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان ظاهرة ان ما لا يركن المذكور ان
 التعميم الاركان الفرائض السنونات والنسب فان اختلف ما عليه ظاهر اكثر الاطحاب ظاهرهم الاتفاق على ان طواف النساء ليس
 بركن بل من المروءة في الدرس كل طواف واجب كن الطواف النساء قال في ذلك بعد ان ذكر ان المراد بالركن هنا ما يبطل الحج بركعة
 عملا خاصا ماصوته ولا ريب في ركعة طواف الحج والعمرة هذا المعنى ان الاخلال بهما اوجبا حلهما بقتضيهما الا بان بالركعة على وجه
 فيجب المكلف بخاتمة هذه الا ان يكون في الحج بركعة بل من خارج وهو من هذا الا ان ذلك ان في طواف النساء فان الحكم بغير الحج
 تحت الاخلال به يتوقف على الدليل وما يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الصحيح من الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 المفرد طواف بالبيت بعد الحج فان المراد بهذا الطواف طواف النساء او كونه بعد الحج بغيره فلا يكون فوائده مؤثرا في بطلانه
 اقول في مثل هذه الرواية بالمرحوم معا بن برة بن قماره في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الفارن لا يكون مؤثرا في
 الا ببيان هذا وعلم طواف بالبيت ركعتان مقام اربع ركعات في ركعة بين الصفا والمروة وطواف بعد الحج وهو طواف النساء ونحوه
 حسنه ايضا ثم اسئل على ذلك بما رواه ابن ابوت في الصحيح من ابي عبد الله عليه السلام قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل فقال
 لا صلوات الله ان معناه امره خلتا ولم يطف طواف النساء وبان في الحال ان يقيم عليها قال فاطرون وهو يقول لا يستطيع ان يتكلم عن اصحابها
 ولا يقيم عليها جملة ما ثم رفع راسه اليه فقال فخذتم حجها اقول ويمكن نظرها لما في نسخة في هذه الرواية بل يوصي اخفا اصحابها في حال
 الضرورة والمدة اعم من ذلك اسئل بعضهم على ركعة طواف الحج بما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي بن بطة قال سالت ابا الحسن
 عن رجل جهل ان يهتف بالبس طواف الفريضة فقال ان كان على وجه الجهالة في الحج اعاد وعليه بدنه وعمره بن عبد الله في الصحيح عن
 علي بن ابي حمزة قال سئل عن رجل جهل ان يطوف بالبيت حتى يرجع الى اهله فان كان على وجه الجهالة اعاد الحج وعليه بدنه ورث

الركعة الثانية في طواف التزادة

في غير التمتع

وقال في كتاب التزادة

عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال قلت له رجل نسى طواف النسا حتى رجع الى اهله قال يا امران بقضى عندي ان لم يحج فانه
لا يحل له النسا حتى يطوف بالبيت ما رواه في حقه الصحيح عن معاوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عن رجل نسى طواف النسا
حتى رجع الى اهله قال يرسل فيطاف عنه فليطوف عنه لئلا يهرجول على ما اذا لم يقدر على الرجوع كما
ذكر الشيخ رحمه الله في الصحيح عن ابي عبد الله عن رجل نسى طواف النسا حتى رجع الى اهله قال لا يحل له النسا حتى يطوف بالبيت
بالجح قلت فان لم يقدر قال يا امران يطوف عنه من اهل بيته من النساء الا ان لم يقدر فليطوف عنه من اهل بيته من النساء الا ان لم يقدر فليطوف عنه من اهل بيته من النساء
حسن كتاب النسا كما سئلتم نعم نقل كلامه في المقام اما عرف ذلك فاعلم ان الشيخ رحمه الله في كتاب النسا في طواف النسا في الصحيح عن ابي عبد الله عن رجل
المذكورة على طواف النسا حتى رجع الى اهله قال لا يحل له النسا حتى يطوف عنه من اهل بيته من النساء الا ان لم يقدر فليطوف عنه من اهل بيته من النساء
سره في بيت ومن نسى طواف الحج حتى رجع الى اهله فان عليه بدنه وعليه عادة الحج وكذلك محمد بن احمد بن يحيى ثم نقل روايته على ابن ابي خزيمة
المقدمة ثم صححت على ابن يقطين ثم قال والذكر رواه علي بن يقطين عن علي بن جعفر عن اخيه ثم ساق رواية ابن جعفر المذكورة الى ان قال
فيحكي على طواف النسا لان من ترك طواف النساء ناسيا جاز له ان يستحب غيره مقامه في طوافه ولا يجوز له ذلك في طواف الحج ولا نسا في
بين الخبرين يدل على ما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل
نسى طواف النسا حتى رجع الى اهله قال لا يحل له النسا حتى يزور البيت قال يا امران بقضى عندي ان لم يحج واعرضه حمله من فاضل النسا
بانه لا تنافي بين هذه الاخبار والحاج الى الجمع بما ذكرناه فان مورد الخبر المذكور من الاولين الجاهل بوجوب الطواف ومورد الخبر
الثالث الناسي في الخبر الذي استدق به على تاويله المذكور غايته ما يدل عليه جواز الاستنابة في طواف النسا ولادلالة على التسع من
الاستنابة في طواف الحج كما انما بقي الاشكال في دلاله الاخبار على المذكورة للفرقة بين الجاهل والناسي في هذا الحكم وجعل
الجاهل في حكم العامد دون الناسي قد عرف ما فيه في المسئلة المسندة وما اما في الواو تبع للدرك من انه لا يعتد ان يكون حكم
الجاهل حكم العامد لم تكن من تعلم بخلاف الناسي فبما دة على ما عرفنا انما ان الروايات الصحيحة تصرح بقد كثر بالدلالة
على صحة صلوة الجاهل بالناسي واستفاضت كذا في بوجوب الأعادة على الناسي مع ذلك في بعضها بان ايجاب الأعادة عليه عقوبة
لنفي طه بعد الذكر في عدم ازالة النجاسة وهو ظاهر كما نرى في ان الجاهل بالناسي كما ذكرناه في الثاني اعذر منه اقول وبالله
اعذر من الناسي مضافا الى الأدلة الصحيحة المستفيضة في معذورته الجاهل فكيف يتم الحكم هنا بان الجاهل كالعامد كما
ذكره وان الناسي اعذر منه اقول وقد تضمن الحق الشيخ حسن قدس سره في المتن في تصحيح كلام الشيخ في هذا المقام حقا
اولا بعد نقل تاويل الشيخ رحمه الله عن جعفر وبرد على ما ذكره الشيخ في ان الخبر الذي اوله مفروض في نسيان الطواف والخبران الا
خران وردا في حكم الجاهل فامتنان بدعوى الجمع في خروج عن ظاهر اللفظ مع كونه متساويا بعومر المستفاد من ترك الاستسقاء
لطواف العرة والحج وطواف النساء وقد تفق في الاستسقاء جعل عنوان الباب نسيان طواف الحج واولاد هذه الاخبار الثلاثة فيه
مع ان تاويل الحديث على ابن جعفر يخرج عن مضمون العتق والبراءة غير ان النسيان في قوله من حديث بطاوي عنوانه في التهذيب في قوله
في الاحتجاج الحكم من كلام المصنف في حكم من نسي طواف الحج وان عليه بدنه ويجوز الحج في ذلك من القصور والغزاة ما لا يخفى
الجواب ان مبنى نظر الشيخ رحمه الله في هذا المقام على ان الجهل والنسيان سواء وتقريبا نقول في ذلك ان وجوب عادة الحج على الجاهل
بقضى مثله الناسي اما بمفهوم الموافقة لشهادة الاعتبار بان التفسير في مثل هذا النسيان اقوى منه في الجهل ولان اعذار كل
منها على خلاف الأصل لعدم الأتيان بالمأمورة على وجهه فبقي في العدة ولا يمتد الى الأعدا ولا عن دليل واضح وقد جاء
الخبران على وفوق مقتضى الأصل في صورة الجهل فزاد الحكم في العمل بخلافه في صورة النسيان الى وضوح الدليل والتبع والآن
ستقر له شهدان باحتماد دليله في حديث علي بن جعفر وجهه العتق فيه ضعفه واحتمال العمل بالخارج ليس بذلك البعيد عن ذكر
مواقعة النسا في نوع ايماء اليه فان الدليل الواضح الصالح لان يقول عليه اثبات هذا الحكم للحال فلا ملل والظاهر المخرج الى التفرقة بين
الأشياء والنظام والوجه ايتا ذكر النسيان والاعراض عن التعرض للجهل بعد ما علم من كونه مورد التنصير بانه الاهتمام ببيان
الاختلاف بين طواف الحج وطواف النساء في هذا الحكم وفتح توهم الاشتراك فيه وانفق ذلك في كلام المصنف فاقننى الشيخ

14

في أحكام العيم

في أحكام العيم

في أحكام العيم

اهله فقال لا بد ان كان قد دفعه مناسكهم وهو كما ترى ظاهره بخلاف الحكم المذكور في حمله الشيخ في ذلك على طوائف اولاد
هو بعيد وعكس ان يجعل على عدم الضرر في انشاؤه وان حصر عليه الرجوع مع الامكان الى انسابه فيجب عليه ما قل على ذلك من صحيحه على
بن جعفر المنصور الثاني في طواف الزيارة حتى يجمع الى اهله ووافقه اهله قال الشيخ في الثمانية يجب عليه بدنه والرجوع الى مكة فضاء الطواف
اقول ما الرجوع الى مكة فضاء الطواف فقد تقدم الكلام فيه انما الكلام هنا في وجوب الكفارة فظاهر كلام الشيخ في كونه هو الوجوب
مطلقا وقال ابن ادريس الاظهر عدم وجوب الكفارة لانه في حكم الناهي نعم يجب عليه الرجوع الى مكة فضاء طواف الزيارة والى هذا القول
ذهب اكثر اصحابنا في لف والشيخ في ان يجمع بما رواه معاوية بن عمار في الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن منعم وضع على اهله
ولم يسر قال يخرجون فضاء طوافهم ان يكون ذلك حجة ان كان غائبا وان كان جاهلا فلا بأس عليه ثم قال لا يقال فلوله ان كان جاهلا فلا
باس عليه باني وجوب الكفارة لانه لا يتم ذلك في البأس لا يسلم منه الكفار ولا الضالان ان يكون المنصوص انه لا يتعلم خبر نسبته
ثم قال وذكر بعض من القاسم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وافقه على اهله حتى مضى قبل ان يزور البيت قال يجرى
دعائه فان الامر بالمسح عنه وجوب البعث جامع بعد الذكر انتهى قال في كونه بعد فعل ذلك هو جامع ضعيفا لخصا من
التراتب الاول في العالم ولان المبادر من الزيادة الثانية وقوع الوفاة قبل الزيادة الاولى بالانسان بالطواف المستند الى جود الاستدلال
بصحة على بن جعفر عن اخيه بن محمد بن ابي حمزة قال سالت عن رجل فنى طوافه فريضته حتى قدم بلاده فخرج فندفع في صدره المشقة اقول لا يصح
ان ظاهر الخبر الاول مطلق لا يخص به العالم كما ذكره لان السؤال وقع عن منعم وضع على اهله وهو اعم من ان يكون غائبا او جاهلا او
ناسبا فاجاب بان يخرج من ذلك العالم انما ذكره باعتبار انما ذكره وهو من غير ان يكون له ذكرا فان حاصل الخبرين في فعل ذلك
فعليه جود الا ان كان غائبا فانه يتم حجته وان كان جاهلا فلا بد من ان يجمع بينهما كذلك فانه شامل باطلا من لان يكون جامع لهما
او جهلا او ناسبا الاستدلال بهما بين الروايتين على ان من جامع بينهما على ان من جامع بناء على انه قد طاف طواف الزيارة فعليه م
و يرجع الى من جامع ناسبا للطواف كما هو اصل المسئلة وان كان ذلك قبل الرجوع الى بلاده وحي فمؤله ولان المبادر من الزيادة الثانية
وقوع الوقوع قبل الزيادة لا قبل الانسان بالطواف المستند الى ان لا يعرف له وجهه او على هذا فيكون هذان الخبران مثل صحيحه على بن جعفر المذكور
في كلامه وانما يصحح المذكور اصرح لانه على حكم الناهي صرحا ولا في الروايتين المذكورتين انما هو من جنس الاطلاق وكيف كان
نظام احكام القول المذكور حل الروايات المذكورة على وقوع الجماع بعد الذكر في اقامة الفرض من عدم وجوب الكفارة على الجاهل و
الناس ولما تقدم من ان من جامع ناسبا لا حرمان فلا كان عليه واجبا هذا المحل في صحيحه على بن جعفر المشار اليه بالا مخلص من نقصانها انما
انه في طواف الفريضته قدم بلاده ووافقه النساء فهي ظاهرة كالتصريح في استمرار النسب الى حال الموافقة وهذا قد تقدم في كلام
المحقق الشيخ حين يخص به تلك الاخبار بها ويؤيد هذا المذكور فيها وعبارة الشيخ المنقولة في المقام وان كانت مطلقة الا ان ظاهر ال
صحابياتهم فهو انها وجوب الكفارة مطلقا مع الذكر وقد مر في ان صحيحه على بن جعفر في تلك عليه والمسئلة لا تقع من الاشكال و
الاخطا منها المطلوب انما كان ظاهر كلام جمل من الاحتياط رضي الله عنهم بل يشترط في من لا يشترط في انسابه في طواف
التأخير عن بل يجوز ان انسابه في طوافه بل يجوز ان يمكن لكن بشرط في جوازها ان لا يتقوى عوده والى ذلك قال في كونه
بعد ذكره انما يشترط في طوافه انسابه في طوافه اطلاقا لبيان انما لا يشترط في جواز الانسابه هنا تعذر العود
كما عرفت طواف الحج بل يجوز ان يمكن بهذا التعميم صرح العلامة في جمل من كونه وعنه وتلك عليه روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح
عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فنى طوافه حتى يرجع الى اهله قال يرسل منضاف عنه فان توفي قبل ان يطاف
عنه لم يطف عنه له وقال الشيخ في رواية العلامة في الثاني انما يجوز ان انسابه في طوافه العود واستدل بما رواه في الصحيح عن معاوية
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فنى طوافه في الكوفة قال لا يخل له النساء حتى يطوف بالبيت في ذلك فان
تعذر قال ما من بطوف عنه هذه الرواية غير صحيحة في المنع من الانسابه في طوافه فكان القول بالجواز مطلقا انتهى اقول
والكثرة في طوافه من اخبار هذه المسئلة هو روايات معاوية بن عمار والاربعة المذكورة في هذه المسئلة ومنها ما ان الروايات لا
يحققان الثبوت من هذه الاربعة دلالة على اخلاخل في النساء حتى يطوف بالبيت وفي هذه ما ان تعذر قال ما من بطوف عنه وفي الثانية
وهي المنقولة من معاوية بن جعفر عن ابن ابي عمير ولا نكبان تحريم النساء عليه في هذين الخبرين حتى يطوف بالبيت في كونهما

في أحكام العيم

في حكم الطواف

٢٨٨

وابن الجنيدي متى طواف المشاة طواف الوضوء وأوجبته في قول لا يخرج عليك أن تستد الشئ على من يابو به فما ذكره أمما هو كذا
 الفقه الرضوي حقا قد مناه في غير موضع وهذه العبارة في الكتاب المذكور ولكن الجماعة لم يصل اليهم الكتاب
 فاعترضوا عليه بمثل ما هو مذكور هنا وعبروا إلى هذه الرواية أشار ابنه فمن لا يحضره الفقيه يشبهه قال بعد روايته معاوية بن
 عمرو عن عبد الله قال قلت له رجل نسي طواف المشاة حتى يرجع إلى أهله قال يا من يقصص عنه أن لم يخرج فانه لا يحل له المشاة حتى يطوف
 بالبيت ولو فم نسي طواف المشاة أن كان طواف الوضوء فهو طواف المشاة وظاهره من أصحاب من نسي طواف المشاة
 المذكور من حمل التماس رواية اسحق بن عمار المذكورة على العامة والقاهرات الوجوه من حيث أن العامة لا يروون وجوبه وكان يرجعون
 بذلك إلا ثابته عليهم المشاة توسع الله بكم عليهم جعل طواف الوضوء لهم قائما مقامه في تحليل المشاة لهم إلا أنه لا يروون إلا ثابته
 كما عرف من كلامه في كتاب الفقه ثبوت ذلك للناس أيضا فالواجب جعل خبر اسحق على ذلك فيكون من نسي طواف المشاة فانه يحل له
 المشاة طواف الوضوء وان وجب عليه التدارك ولا بد من ذلك بعد قيام الدليل عليه ان لم يكن مشهودا عندهم وأما نقل خبر الخ من
 أن طواف الوضوء مستحب لا يخرج عن الواجب على إطلاقه فان مسلم يوم المشاة مستحب من ثبوت خبره عن شهره من ثبوت خبره كونه منه
 والله العارفي بيان انتم من هذا تحقيق في هذا المقام في احكام من يما يتعلق بطواف المشاة والتحليل وقد تقدم أيضا في المسئلة
 من المسائل المحققة بالطلب الاول من المقدمة الرابعة من الاخبار ما يدل على توقف حل المشاة على الرجال على طواف المشاة
 المشاة المبرور من مذهب الاصحاب رضوا الله عنهم عليهم ان يريح الزيادة على السعة الواجب تكريمه للندوة وظاهرهم تحريم الزيادة
 ولو حطوا كما صرح به جماعة منهم احتجوا على التحريم في الفرضية بان النبي لم يفعل فلا يجوز فعله لقوله خذوا عنه مناسككم وباتوا فرضه
 ذات عد فلا يجوز الزيادة عليها كما اصلوه وما رواه الشيخ عن أبي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل طاف بالبيت ثم ائتم اشواطها
 بعده حتى يستتم ورواه الكليني في الكافي بلفظ يشترع عوض قوله يستتم عن أبي عبد الله بن محمد عن أبي الحسن فقال الطواف
 المفروض اذا زدت عليه مثل الصلوة المفروضة فادركت عليه فادركت الاعادة وكذلك السير لقول ربيعة الاضحية الدالة على
 وجوب الاعادة بالمشاة عند الطواف المفروض كما سبقت انتم فلم تكن الزيادة مبطله لكان المناسب البناء على الاقل دون الاعادة من
 رأس يتابع بكرة الشريعة على التهوية في التكليف الغاية ما نرى الزيادة وهو مضر كما هو المفروض بؤيته ايضا لثبوت القرآن
 لو لم نقل باطل لانه على تقدير القول بالتحقق لوزاد واحدا اضاف اليه سبعة كذلك عليه اخبار من طاف ثمانية من البناء
 على ذلك الشوط وزيادة مستعلة لكون طوافا اخر فليس في القرآن في الطواف عمدا وتيسرا التمام ان الاظهر محرمه في الفرضية
 قال في ذلك بعد نقل هذه الأدلة التي نقلناها عنهم وفي هذا الادلة نظرا في الاول فلا بد من عدم فعل النبي لما زاد على السبع
 محرم فعله مطلقا ولا كونه مبطلا للطواف بخبره عن الواجب غاية الاحرام لبقاعه على وجه العبادة يكون شريفا واما البناء
 فليس محض ما لا يرويه الا في نسوجها اولها الطعن في السند بالشرائط يهملين التدقيق والضعف في ثانيا باجمال المتن
 لا يجمل ان يكون المراد بالاعادة طواف اخر كما يشعر به قوله حتى يستتم في الكافي نقل الرواية بعضها الا ان فيها موضع قوله حتى
 يستتم حتى يشهد وهو وافق بالاعادة من قوله حتى يستتم ومع ذلك فاما ما يدل على تحريم زيادة الشوط لا مطلقا الزيادة واما
 الرواية الثانية فقاصرة من حيث السند باشتراك الراوي ايضا فلا يصلح لاثبات حكم مخالف للاصل وقد علم بذلك الله ليس على تحريم
 زيادة ما دون الشوط دليل يستدبره مع ذلك فاما بوجه التحريم اذا وقتل زيادة بقصد الطواف اما لو تجاوز الحجر الاستوائية
 ان ما زاد على الشوط لا يكون جزء من الطواف فلا عذر فيه انما في قول النظم ان المناقشة هنا في التحريم من المناقشات الواضحة
 التي لا ينفك اليها ولا يبرح في مقام التحقيق علمها وان كان قد سبق اليها الشيخ المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد اما اوله فلان
 مخرج كلامه رد الوجه الاول الى ان ما زاد على السبعة وان كان محرما الا انه لا يقتضي بطلان الطواف لمخرج عن الواجب اما
 غلبته ان يكون ايقاعه على وجه العبادة شريفا وقد ذكر منه بغير هذا الكلام في مواضع من شرحه هذا وفيه لو تم ذلك للزم ان من
 زادة الفرضية كغيره عاملا لانه على استحباب التسليم تكون صلوة صحيحة يخرج هذه الركعة عن الواجب فاما غايته ان تكون شريفا
 محرما والعبادة صحيحة وانفاق الاصحاب في الاخبار على خلافه كذا من فرضه التقصير لوصلة فاما عاملا فانه يكون فادى
 الواجب وصحت صلوته وان فعل محرما زيادة الركعتين والاعمال والاصحاب في غير على خلافه بالجملة فان التراجع لزم العبادة محمدا

هذا الخبر لا يثبت الزيادة على السبع

في عمرة التمتع

معين وعد معين فلقد المكلف المخالف زيادة او نقصانا فانه لا ريب في بطلان عبادته لخروجها عن مقتضى الامر فلا يخرج عن
 الهدى فالتشريع هنا انما توجه الى اصل العبادة لا الى تلك الزيادة لتكون النية المتعلقة بذلك العبادة قد تعلق بالمجموع لا بما زاد
 الزيادة والعبادات صحيحة وبطلانها تابع للنيات كما تقدم في مجتبه من كتاب الطهارة ولا ريب ان هذه النية المتعلقة بالمجموع
 غير مشروطة ولا يصح فكون للتوكل لان النية ما شرط او شرط وعلا في منها بطلان المشروط او الكل وهذا النوع من صلوة الفجر
 وصلى هذه النية ثم بعد الفراغ من التمسك به على استحباب التسليم زاد وكهين سهوا او عدا فانه لا يضرب بصلوة الاولى بوجه كما هو الحق
 في المسئلة وبصحح التسليم المثار اليه كتاب الصلوة في صلوة السفر عند ذكر هذه المسئلة نعم لو كانت النية اولانا تعلق با لطواف المأ
 به شرعا ثم اتم بعد ما زاد شوطا اخر ايضا فلا بعد القول بصحة الطواف المتقدم وتوجه البطلان الى هذه الزيادة وان
 كان ظاهر كلام الاصحاب بطلان الطواف كلاهما لصح الاول واما ثانيا فان قوله واما الثاني فانه قياسا على ما في قوله
 فان حاصل الدليل المذكور ان الشارع قد امر بهذه الفريضة المحصورة في هذا العدد المخصوص ولا ريب ان من تعدل الزيادة على العدد
 المذكور وانما بكيفية اخرى فقد فعل محرما وان كان ما فعله باطلا ورجع هذا الوجه التحقيق الى سابقه الايمان بالصلوة
 انما وقع على جهة التظهير لا تمام الاستدلال فان الدليل في حد ذاته تام كما حرقناه واشترانا البطلان فلا يلزم ما ذكرنا من ان قياسا
 فنخرج رواية عبد الله بن محمد المذكورة شاهدا على ذلك بعض روايات بطلان صلوة من زاد في صلوة المكتوبة عمدا تماما او
 قصرا وكذا من تعدل الزيادة في وضوءه لقلوبه فيمارواه الصدوق في رسالة من بعد في وضوءه كان كذا في نسخة اتمنا الثاني فان نسخة مسند
 الخبرين او لا يقوم حجة على المتقدمين كما تقدم بيانه في غير موضع بل ولا على من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح ثانيا انه قد اعترف بمسند
 كلامه بان هذا الحكم هو المعروف من مذهب الاصحاب وهو مؤيد بدعوى الاتفاق عليه الامر كذلك فانه لم ينقل الخلاف في حقه فخرجنا
 وان ضعف سندها الا انه محبوبا لعل الطائفة قد يمازجها في موضع غير موضع من شرحه قد استدلل بالاجتهاد الضعيف بنا على ذلك
 لا يخفى على من راجعه قد اشترانا الى جملة من تلك الموضع شرحا على الكتاب الا انه قد ستر كما قد ناذ كره في غير مقام ليس قاعدة يقف عليها
 ولا ضابط يرجع اليها واذا راجعنا فان ما احتمل من حمل الاعادة في رواية الى بصير على اتمام طواف اخر بعد بل ربما يقطع ببطلان ذلك
 الاعادة اتمنا فعل الشيئ بعد فعله ولا يمتنع الاول يصح حكم العقد والايان بطواف بناء على ما ذكرنا انما يكون ثانيا والطواف الاول
 بحاله وللفظ يستمر على رواية الشيخ لا منافاة فيه للاعادة المرادة في الخبر في المعينات ما في به غير تمام يعني صحيح كثر ما يعتبر بالتمام
 والنقصان عن الصلوة والبطلان وكيف كان فان الكلمة المذكورة في الكافي قاطعة لهذا الاحتمال كما اعترف به على ان الظاهر عند كتابنا
 انتم قد التفتت عليه رواية ابن بصير المذكورة هنا ليس من اخبار هذه المسئلة وانما هي من اخبار المسئلة من زاد شوطا ثانيا مسند رواياتنا
 في المسئلة المذكورة انتم قد استدلوا بالحقوق الأورد بيل فما قد منا نقله عنه الى جملة من الاخبار الدالة على ان من طاف ثمانية اشواط فليقطع بها
 سنة يكون طوافين بحالها على من تعدل الزيادة في الزيادة في الطواف عمل هذه الاخبار في انقل كلامه طاب ثراه والكلام عليه في ذلك
 المسئلة انتم انتم بغير التمسك في الزيادة مع التمسك وان لم يتلغ شوطا لظاهر طواف روايتنا عبد الله بن محمد وظاهر خبره في بصير الظاهر كون
 استحقاق البطلان الى الطواف اتمام واما الزيادة لا يثبت الطواف بل يثبت عدمه فالحق فيه ما ذكرنا فان العباد انما اثموا ملاذ البان واذا
 خلت هذه الزيادة عن نية العباد نوى العدم فالظاهر ان لا ضرورة في ذلك والله العالم المسئلة الرابعة تختلف لاصحنا في حكم القران في
 الطواف فذهب الشيخ الى التحريم طواف الفريضة حيث قال لا يجوز القران في طواف الفريضة وقال ابن ادریس التمسك وشهد الكراهة وليس بالمراد
 بذلك المحظوران للمكروه اذا كان شديدا كراهة قبله في يجوز وظاهر جزم من الاصحاح ان التوقفة الحكم فان المحقق في التامع عنه محرم هو
 بطلان الطواف في الفريضة الى الشبهة وفيه بعد نقل قول الشيخ وابن ادریس وروايتنا زيادة وعمر بن يزيد الانبسي انتم وقال انها غير
 دالتين على التحريم وظاهرها في ادبهم التردد في ذلك حيث كرات المسئلة من صححة رواية الاتية كراهة القران في الفريضة ثم
 احتل حلها على القضية لصحة احد ابن محمد بن ابي نصر الاتية وقال العلامة في التمهيد في طواف الفريضة كراهة عند اكثر علماء
 وكراهة ابن عمر الحسن البصري والزهري ومالك وابو حنيفة قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة احمد بن اسحاق لا بأس به
 اقول والذي وقف عليه من اخبار المسئلة ما رواه الصدوق في القصص عن ابن مسكان عن زارة قال قال ابو عبد الله
 عليه السلام انما يكره ان يجمع الرجل بين الاسبوعين والطوافين في الفريضة فاما في التافه فلا بأس ما رواه في الكافي
 عن عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما يكره القران في الفريضة فاما في التافه لا والله ما به
 باس وعن علي بن ابي حمزة قال سئل ابا الحسن عن الرجل يطوف بقرن بين اسبوعين فقال ان شئت وبب للرجل

ما رواه ابن ادریس التمسك وشهد الكراهة وليس بالمراد

في غير التمتع

يجوز الزيادة على الطواف الواجب على حمله من ولاب هذه السلسلة وعدنا الكلام عليه في هذا المقام فنقول عطفه مرفد
بعد ذكر مجموعنا فمدنا نعله عن كفي تلك السلسلة واحمال حمل الأعادة في رواية أبي بصير التي استدل بها الأصحاب ضون الله عليهم
على الاستحباب ما لم يخصصه بذلك على علم البطلان في الخبر والحمل المذكور صحيح على من سلم ثم ساق الرواية كما قد ساق عطفه بما صححه
رفعه وحمل به كمر الزيادة فيها ما قد مدنا نعله عن الشيخ ^{قال} وظاهرها عام وذلك بفضل خبره في العمومات ورد بحجة زيادة وصححه معناه
بريهان ثم قال هاك الصريح في أن الزيادة على الواجب لا ينافي في الفريضة وزيادة ما لا يجوز زيادة على الواجب في قول من ادعى أن
لا يجرى أن كل من كان عالما بأن الطواف إنما هو شرطاً إنما هو شرط خاصه كاعلمه الاتفاق نصاً وقوى فانه يجب العلم بالتمتع
من ذلك الذي ينافي القوي لا ينافي بما في شروط الاستحباب وإنما قد يقال في هذا أن العالم بذلك لا يستعمل في شروط عبادة
مثل الإمام ثم حتى أنه بعد ذلك يضيف إليه شرط وجوباً أو استحباباً فإدعاء على زيادة هذا الواحد بل كان ينبغي أن يطوف طوافين متصلين
أربعة عشر شوطاً متصلاً لأنه يزيد شوطاً عاداً على هذا الطواف المقدم لأجل أنه يزيد السلسلة بعد ذلك فان زيادة هذه السلسلة إنما استدل بها
على هذا الشوط الزائد وتيمم طوافاً آخر فلو فهم ذلك مجرد ^{سلسلة} من حال ضعف هذه السلسلة في هذه الأحكام إنما تكررت بالنسبة إلى
من زاد هذا الشوط ناسياً فاجابوا بأنه يضيف إليه شرط كذلك فعل على تقدير تسليم صحته وبإجماله فانه مع علمه بأن الطواف سبعة لا غير وان
من زاد قلبه شوطاً وجب عليه أو استحبابه انما هو طواف آخر فلا معنى لأن يزيد هذا الشوط عاداً لأجل أن يجب عليه أو استحبابه انما هو
بل ينبغي أن يزيد طوافاً آخر هو قول الأمرين بينهما وإنما ان من منعه ما ذكره من جواز تعدد ذلك هو جواز الفران في الفريضة عاداً وقده
بتناساً بما ان الظاهر من الأخبار المحررة في الفريضة مع التشرع عند ذلك فلا أثر لقول بالكره ومن العبد الأبعد تكاثر هذه الأخبار
أمر مكره وثالثاً ان جملة من أخبنا للسلسلة قد صرح بكون هذه الزيادة عن شرطين وأن هذا الحكم انما يوجب على من فيها عن مجموع
صحيح عبد الله بن سنان ورواية أبي بصير في حمل المفعول في السرائر المرتب عليها حديثاً كتاب على علمه في مسألة الشيخ العبد في
المسألة ورواية كتاب الفهرست وهو رواية من لا يدرى بحالها ولا وجهه فيجب حملنا الطوف من الأخبار على هذه الرواية المذكورة كما هو الظاهر
المشهور والظاهر الغير المذكور وذلك ان مقلدنا زيادة أمر المؤمنين المرفوعة في حديثي إلى معانيه من حيث زيادة مستند إلى أنه لا يجوز
التعويل عليه وإنما لذلك كالأصحيح في جواز الزيادة عاداً منه ان مجرد مجوز السلسلة لا يثبت ما ذكره من أن عرف من الفداء والجواز
هاتين الروايتين يخرج القدر في العمل منها من غير أن في الأخبار ومنها الخبر الذي أورد على جوازها ما ساقنا من كتابنا بعد الفصول ان ينادي
في الناس بفداء صلواتهم وله صلواتنا ومثله قولنا عمل له إلا السلسلة في سبل هذا الخبر وأما ما ذكره في هذا المقام
بطلانهم على هؤلاء الخبرين في جواز التعويل عليه مستلزم من هذا ما يوجب وشبهه خيال بعد نقل صحيحه من أن يخصص الروايات وقوى القوي
من الأقسام وقد قطع ابن بابويه بإمكانه وفعله عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أنه كان يقول أول رخصة في الطواف في السهو عن التمتع في
وظاهر السبل لما ذكره ابن بابويه حالاً بل الوصول إلى العمل بالسلسلة المذكورة وتبين أن كلام الصلوات لا يعمونه في جميع المحصورين
وأما هو محصور بالتيقن ثم مطلقاً أيضاً بل محصور بالصوة والنوم كما هو مروي في تلك الأخبار ان السهو في ذلك الموضعين كان من الله تعالى
في ذلك فقد عموهم كغيرهم من كلام غير لبر في محله ومنه يظهر لا يجوز العمل بظاهر هذه الأخبار بل الواجب حملها على التمتع
كما ذكرناه وبه يقول الأشكال والله العالم التمسك بصدق جملة من الأصحاب من بانه إنما يثبت كمال الأسوة من نظام بدعي يبلغ الركعة
فان ذكره قبل ذلك جبال مطع استدلاله عليه الشيخ برتبة أبي بصير المسندة قال ذلك بعد نقل هذه الرواية معاصرة بما رواه الشيخ عن موسى بن
أحمد بن محمد بن عبد الله بن سنان والمقدمة وقال بعدها وقال الشيخان هذا الخبر صحيح في رواية أبي بصير مفضل إلى من يجهل وهو
لو تكلفا السندان لكن الرواية الأولى ضعيفة الأشا وهذه الرواية مضمرة الأشا انتهى أقول هذه الرواية وإن كانت مضمرة الأشا كما
ذكرنا ان ما استدل عليه مخالف الأخبار المسندة كلاً فاما ما نقلنا من البشارة على الشواهد والأدلة فبشرنا انما هو مع انما هو شرط حصول
الذكر بعد تمامه حيث ان الحكم فيها يوجب على حصول التمانية كلاً وان السهو انما عرض بعد تمام التمانية وظاهر هذه الرواية هو حصول
الوهم مثل كمال التمانية مع احتمال حمل الوهم فيها على الشك أيضاً فان إطلاقه على الأخبار غير صحيح وكيف يمكن العمل عليها على أن
المخاض لا يفتقر بداية أبي بصير كما هو ظاهر بل جميع وأما المسألة معاصرة لها كما عرفت لكنه هذه في حاليته من أنها لا على الأسانيد
ولا ينظر إلى ما في متن الخبر من العمل الموجب لثبوته كما ينبغي عليه في موضع من شرحنا على الكفاية بالترجيح صرح شيخنا الشهيد الثاني قدس

في أحكام العمرة

في أحكام العمرة

شرف في ذلك بان التبرع الواضع بعد الذكر في الشوط المتقدم كتبه العدل في الصلوة بالتسبيح أو ثابته بما سبوا منه وهو جيد ومنه انما
 ثابته الصلوة في تقدم من الثمار لو اصبغ فطر ثم غزم الصلوة قبل الظهر وبعده كما تقدم في كتاب الصوم فان يومه صحيح اتفاقا والخامس قد
 صرحنا وان جيل المذكورة المنفولة في مشطرات السراويل كما كمل في كتاب الفقه بان تبصر ركعتي طواف الفريضة اولاً وصلوة التا فلا بعد
 السبع وهو المشهور في كلام الاصحاب ومن كما قد ذكره وصححه زاده ولكن ارداه على ثبوت جزمه في صرحنا بالانفصال بقا لكن من غير تعيين
 لركعتي الفريضة ورواه ابو يونس كذا صححه معايد بن هبة ورواه ابو كهمس في صرحنا بالانفصال من غير تعيين للركعتين فضلاً عن بيان الفريضة منها
 والظاهر من هذه الاخبار على مفيدنا في ذلك الا انه قد صرح في ذلك بان ما خبره ركعتي طواف التا فلا الذي بان بالسبع انما هو على سبيل الا
 فضيلة قال لا طلاق الامر بصلوة الاربع في رواية ابو يونس لعدم وجود المبادء بالسبع من غير ما عرفت من يمكن تفيد هذا الاطلاق بالروايات
 الواردة على التبرع وهي الاكروان كان في بعضها قد علم ان صلوة الفريضة هي الاولى كالنا والى التي بعد التسعة ويكفي بعضها لم يعين منه
 ذلك هذا هو منقطع القاعدة المفترضة عندهم المطر يد لا لرجل من الاخبار واما العمل باطلاق تلك الروايات بل رجل ما دل على تقديم ركعتي
 الفريضة على التسعة ما خبره ركعتي التا فلا عن علي الاستيعاب فهو ان جروا عليه في جملة من لا ابواب الا انه لا مستدله من سنن ولا كتاب كما تقدم
 بانه المسئلة الرابع المشهورين الاجتهاد من ان لو فصرع لا طواف ومطعمه لدخول البيت والمحا أو من او لمحدث ودخل في التسعة فكم
 انهم يتم طوافه فان ما ادله نصف رجب قائم ولو عاد الى اهله اسباب لو كان دون النصف سائق فضيل هذه الجملة في موضع
 الاول من غير ضرورة المشهورين الاصحاب من هو ما قد ما من ان يجاوز النصف رجب وانتم ولو عاد صلى الى اهله اسباب
 فلو كان دون اسانق لم افعله على دليل في الاخبار والموجوه فيها يتعلق بذلك قوله الشيخ في الصحيح عن الحسن عبطه قال سألته
 سألنا ابن خالد وانا مع من جل طاف بالبيت سنة شوط فقال ابو عبد الله عليه السلام ركف طاف سنة شوط فقال سئل الجرح وقال
 انه اكبر من طواف واحد فقال ابو عبد الله عليه السلام بطوف شوطا فقال سليمان فانه ذلك حتى اذ اهله قال يا من بطوف عنه وفي
 الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله قال قلت جل طاف بالبيت فخصر شوطا واحدا في الجرح قال بعد ذلك الشوط وذكر المشايخ الثلاثة عظم
 الله سرائرهم في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال قال لابي عبد الله عليه السلام جل طاف بالبيت فتم طوافه ثم رجع الى
 الصفا والمرقبة ثم ما في هذه الروايات كما ترى لا تتعارض فيها ذكره من التفصيل والمنقول عن الشيخ في رواية فان من طاف بالبيت
 سنة شوط وانصرف فليصغر بها شوطا آخر ولا يثني عليه ان لم يذكر حتى يرجع الى اهله امر من بطوف وهو ظاهر في البناء مع الاطلاق
 بالشوط الواحد كما هو المذكور في صحيح الحسن عبطه المذكور واما اسحق بن عمار فيذكر الشوط الواحد حكمه فاد عليه خلاف ذلك
 نال في بعد ذكره ذلك المعتمد البناء ان كان المنفوس شوطا واحدا كان التفصير على جرح الجمل والتبني والاشياف في غير مطلقا
 على البناء في الاول جواز الا سنا بر مع تعدد العو ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسن عبطه وسأل الرواية المتقدمة في صحيح الحلبي ثم
 فان لنا على الاشياء في الثاني فوان الموالاة المعبر به بل الثاني والاشياف الكثرة كصحة الحلبي ثم سأل الرواية الا انه افشاء الله
 ثم في قطع الطواف لدخول البيت الدالة على قطع الطواف بعد ثلثة اشواط وامر بالافادة ثم صحيح الجرحي الواردة ايضا في قطع الطواف
 لدخول البيت ثم حسن الحلبي الواردة فمن اشك وقد طاف اشواطاً خلسه بالافادة في الجميع انقول اما ما ذكره من البناء في الشوط الواحد
 مع الجمل والتبني فهو جيد كما عرفت من الاخبار وظاهرها ان الترك كان على احد الوجهين المذكورين بهذا القيد صرح العلامة
 في جملة من كبر وهو ظاهر كلامهم ايضا واما ما ذكره من الافادة فيما عدا ذلك فلا اعرف له وجهاً رجعاً اما ما احتج به من فوان الموالاة
 بدليل الثاني فهو ضعيفاً دالاً على كما صرح به المحققون في الاصول صرح به هو ايضا في مواضع من شرحه وان خالفه في موضع آخر لا
 يصلح للدلالة على الوجوه فان ظاهراً اقم من ذلك نعم هو دليل على الجرح في الجملة وهو ظاهر واما الاخبار المذكورة فتورها من اجل
 البحث لان ظاهر من كلام الاصحاب في ان ما ذكرناه من هذه المواضع المشار اليها في صدر المسئلة مظاهرة لا يدخل بعضها تحت بعض
 فان الظاهر من موضع من نفس من طوافه ثم عليه من قطع طوافه لدخول البيت هكذا ان كلامها في الاخر فالمراد من نفس طوافه فعل
 ذلك لغرض من هذه الامر ارض بل اما ان يكون بتعمدك بعض طوافه او سهو منه او جهله وكذا الاخبار المذكورة فان اظهر منها انما
 ذلك صح فالاستدلال بهذه الاخبار الواردة في قطع الطواف لدخول البيت امر من او مخون ذلك ليس في محله بل هذه مسائل على
 احاد ما في الكلام فيها ان شاء الله تعالى وعجب من ذلك ان المحققين لا يدعوا على ما ذكره الاصحاب في موضع في هذه المسئلة بهذه

في احكام العمرة

في الصحيح الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اذا طاف الرجل بالبيت اشواطاً ثم اشكى اذا طاف فليطوف بها مرة اخرى
 اسحق بن عمار عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا
 اشواطاً من بطون عن ثلثة اشواط فليطوفوا بها مرة اخرى فان طافوا بها مرة اخرى فليطوفوا بها مرة اخرى
 عليه فلا بأس بان يؤخر الطواف يوماً او يومين فان خلت الحلة عاداً سبوحاً وان طالت امر من بطون عنه اسبوحاً وبضعة ركعتين
 وبسبحة قد خرج من اجرة ذلك يفعل في السجدة في سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة
 برواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا فليطوفوا بها مرة اخرى
 الاولوي ونقل الشيخ في هذا من رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا
 عن النبي ثم سأل الرواية الاولى ثم قال والمسئلة هل ترد وتصل الاستبنا مطلقاً او الى ان ياتي بركعة او ما طعن به من جبال استبنا فقد
 تقدم الجواب عن مرادنا من حيث المعاصرة برواية الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا
 وقدم الواجب في هذا الاطلاق برواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا
 من التفصيل فلا اشكال في هذه الصورة الخاضعة لغير قطع الحديث بل عليه ما رواه في الكافي في الله او الحسن بن علي بن فضال
 اصحابنا عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا فليطوفوا بها مرة اخرى
 ان كان فليمن من النصف عاد الطواف ورواه الشيخ في بيانه عن رجل عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 التفصيل المذكور فلا اشكال في كتاب الفقه الشريفي بعد ذكر الخلف في اثناء الطواف اي انها ينبغي بعد الطواف والنصف لا قبله
 ذلك الرجل اذا اصابه علة وهو في الطواف لم يبق على انما لم يجد له طوافاً فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 من العلة بالنسبة الى الرجل هو ما تضمنه هذا الموضع من المرض والحديث بالخبر المذكور دليل لهذا من الموضع من غير اشار الى عدم البناء
 في غيرهما ولا لعدم في عددها فلا ينبغي التاخر في ادخاله في ذلك فذكر ان لم يتم طوافه فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 ثم انتم سمعتم ان في هذا التفصيل في هذه المسئلة على منطلق الشئ في علي ما نقل عنه والمحقق في النافع والعلامة في المنه في جملة من
 كبر انما الطواف من غير من بين طواف النصف عدده واستدلوا على ذلك بموقف اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الموضع الاول ومقتضاها البناء
 مطلقاً وان لم ينجح في النصف تمام يؤكد ذلك ما اشتمل عليه زيادة على ما قدمناه منها حيث قال فلن ان يلبس المشطون بالصنعة والمروءة بل
 ان يلبس بالبيت فليطوف به ثم يلبس طوافه بين الصفا والمروة فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 من الطواف هذا لم يدخل في شيء من هذه الموضع فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 في شيء من هذه الموضع فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 في الطواف كما ذكره الموالاة من طواف طاعة اثنائه ولم يطف رغبة نادى سواء كان لحداً وخبيراً ودخول البيت وصلوة فريضة على
 الاصح وانما فله او الحاجة والغير اتم الا انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 فتكون النافع بذلك اذ انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 عاد بغيره فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 لم نعلمه على دليل الا ما ذكره في كتابنا من انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 صريح في ذلك اعرض عن اطلاق رواية ابن بن نعلب مسكين بن قمار وصحبه صفوان غيرهما من الروايات المتقدمة الثانية ان ما ذكره
 من التفصيل في هذه الموضع فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى
 للمرض والحديث في كتابنا من انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 الواردة في المسئلة منها ما رواه الصدوق عن حماد بن عيسى عن جبيب بن مظاهر عن ابي عبد الله عليه السلام ان طافوا بالبيت اشواطاً ثم اشكوا
 نادى انما فله او الحاجة والغير اتم الا انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 ينبغي على ما طعنتم قال انما التافله في بيتي مطلقاً وجو الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة فريضة هو نادى كما مند
 قال فاعرف الموضع ثم اخرج فاعلمه ثم عدوا على طوافك فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى فليطوف بها مرة اخرى

ما ينبغي ان يكون في هذا الموضع

الحديث في الكافي

قال في هذا الموضع

التراب انما علة من صلوة الفريضة وان هذا يجزئ في حال الاضطرار ولا كلام غيره من الاصلح من اخبارها
صحة عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في طواف التلوة فاقامها الصلوة قال يصلي الفريضة معهم فاذا
فرغ نبي من حث قطع مسندهم عن ابي عبد الله ع انه قال في رجل كان في طواف فريضة قال يقطع طوافه ويصلي الفريضة ثم يعود
فريضة فابى عليه من طوافه وصححه عبد الرحمن بن الجهم عن ابي جابر ع انه قال سالت عن الرجل يكون في الطواف فادركه بعضه في عليه
بعضه فقطع الفريضة فيخرج من الطواف الى الحجر الى بعض المساجد اذا كان لم يوتر فوتر ثم يرجع الى مكانه فيتم طوافه افرى ذلك افضل
ام يتم طوافه ثم يوتر وان اسفر بعض الاسنان لم يابد بالوتر واطلع الطواف اذا خذ لك ثم اتم الطواف بعده وهذه الاخبار كلها كما
نرى مطلقا في جواز القطع الصلوة والبناء بعد الفراغ اتم من ان قبل النصف وبعده والخبر الاول صريح بان في الطواف الواجب ذلك
والعلة في ذلك ما لا خلاف وبذلك يظهر ان ما نقله عن الحلبي البناء على شوط اذا قطع صلوة الفريضة لا بعده بل لا اطلاق هذا
الاخبار عليه اكل كلام الاجتهاد في هذا عن بعض المحققين في النافع بذلك ان نسبة الى التدرج في حث مخرج مجوز القطع للفريضة البناء
وان لم يبلغ النصف هذا هو ظاهر كلام العلامة في التلويح في حال لو دخل عليه فريضة هو طواف قطع الطواف باسدا بالفريضة
ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع هو قول العلامة الا كما قال في طوافه ولا يقطع طوافه ان يخاف ان يضر بوقت الصلوة انتهى وهو ظاهر كما
نرى في التلويح ان اطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق بين بقاء النصف عدمه كلامه غير وانه في غير التلويح ان ما نقله عن الحلبي في
اضافة الصلوة الواجب ان يقطع لا كلها الطواف نسبة الى التدرج في رد ما من ذلك لا يصححه عبد الرحمن بن الجهم على ان في هذا القول
وقالوا به مع اطلاق ما مضى لها وهو لا يقول به يحصل التلويح ان ما ذكر من انه انما يباح القطع يعني بعد النصف للفريضة وانما ذلك في
مخاف فودعها او دخول البنية الى اخره فدخل بان الاخبار الواردة في جميع هذه الصور لا دلالة لها على التفصيل الذي ادعاه سواها صوت
المريض الحلف بل ظاهر صحة خصص بالخبر كما عرفت انما يحرم القطع لدخول البنية طافا وان كان بعد النصف فان كلامه في
هذا المقام لا ينطبق على ما نقلناه من اخبارهم بل هو ظاهر في رد كمال لا يخفى على ذوي الفهم قوله الاول في ذلك في شرح قول المقصود
السادس من خصص من طوافه فان جاز النصف جمع فانه وان كان دون ذلك اسانفا ما لفظه لا يخفى ان النقص يقتضي وجوب التلويح انما
يخفى مع فوات الموالاة الواجب الا تمام فولا واحدا انتهى قول من ادعاه ان تمام هذه الموالاة المدعاة في كلامهم لم يتم عليها دليل بل
الاخبار كما اشترط اليه انفا ظاهر في عدم وجوبها وانما ان اخبار هذه المسئلة هي المدعاة في الموضع الاول منها ما هو مطلق كصحة الحسين
ع عليه وصحة الحلبي وقصدهما ما يجمع الى ذلك ومنها ما هو صريح في عدم وجوب الموالاة وهي بقا اسحق بن عمار الدالة على ان من طاف بالبيت
ثم خرج الى الصفا والمروة وطاف بهما ثم ذكره ضا طوافه فانه لا ريب في فوات الموالاة بهذه المدة مع انه امر بالبناء على ما طاف ولهم
ما مر بالا شئنا التلويح ان ايضا تذكر الشارح وغيره ان المراد بما ورد في النصف تمام الاربع لا مطلق الجادة وما وقف عليه في هذه
المسئلة من المنصرخ من هذا اللفظ فضلا عن تفسيره انه في قول لا يخفى انه لم يرد التفصيل الذي ذكره بالجاذرة وعلمها الا في رواية
اسحق بن عمار المتقدمة في الموضع الرابع من رسالة ابن ابي عمير المتقدمة في الموضع الخامس الاول في ذلك على صحة الطواف اذا طاف اربعة وانه ما مر
من بطون عنه ثلثة والثاني انه ذلك على ان كان جاز النصف على طوافه وان كان اقل من النصف اعا الطواف في الجمع بين الخبرين يقتضي
حمل الجواز على تمام الاربع كما تضمنه الخبر الاول فان حكم بقاء الطواف مع تمام الاربع لا ريبه وان كان اقل من ذلك فله مرنا هذا
ان يكون على النصف الجنبى الثاني ان ينقص عنه الثاني ان يتردد على وجه لا يتم شوطا والخبرانما دل على الاعادة في الثاني وحكم المرافق
البناء غير معلوم من الخبرين الاولين الا خطا بقتضيه الاعادة وعدم البناء فهما مخصص للبناء كما قال الاربعه الثاني ظاهر الاخبار وكلام
الاصحاب يصر انه يجب حفظ الموضع الذي يقطع منه في الصورة التي يجوز القطع فيها للكل منه بعد العود والظاهر ان الموجه في المحافظة عليه
خوف التزاحم والتفصيص في الطواف جواز اعادة في الثاني البناء على الطواف السابق من الحجر وان قطع القطع في أثناء الشوط بل جعل ذلك
احوط من البناء في موضع القطع فلا يترك بعد ذلك عنه وهو مخرج في عدم ما يثبت هذه التزاحم الا باس بر انتهى قول لا اعرف لفتية
الباس من ذلك الجمع فيهم كما نرى في خصوص الموضوع بالامر بالبناء من موضع القطع عدم وجوب يعاضها في المقام من ذلك ما تقدم في
الموضع الثالث من التلويح انما الدالة على انه مبني على طوافه وصرح منها رواية اخرى وقوله فيها فاحفظ من حيث يقطع حتى يعود الى الموضع
الذي يقطع منه فبني عليه رواية اخرى في المخرج وقوله فيها فاحفظ مكانك ثم اذهب فعد ثم رجع فانهم طوافك رواه بن موسى بن يعقوب وقوله فيها

فما

في أحكام الحج

ومارواه الشيخ عن حماد بن عمار قال سألته عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال يستعمل ذلك
 فانه ذلك قال لا يتي عليه من اي يصير قال ذلك رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال يستعمل ذلك فانه ذلك
 يخط الحديث عن اي يصير قال سألته با عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال يستعمل ذلك فانه ذلك
 التامه قال ينبغي على الأقل ما رواه الشيخ في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال كان
 في فريضة فادس طوافه فانه كان فانه سألته عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال كان
 مذكور في كتاب الفقه الرضوي حيث قال ان شكك فلم يدس سبعة طوافات ثمانية وان في الطوافات من على السبعة اسقط واحدا واظطع ان لم يدس
 سبعة طوافات سبعة فمما هو عليه وهو ظاهر الدلالة على القول المذكور وهذا مستند الشيخ على بن بابويه كما عرفت مما تقدم في غير موضع وكذا
 تفك عبادته في الرسالة العرفية انما عني بيان الكتاب المذكور وهذا مستند الشيخ على بن بابويه كما عرفت مما تقدم في غير موضع وكذا
 عبادته في الرسالة العرفية انما عني بيان الكتاب المذكور وهذا مستند الشيخ على بن بابويه كما عرفت مما تقدم في غير موضع وكذا
 من غير كمال عليه الخبر المتقدم فانه عن الصادق في خبر لا يحضر الفريضة عن باعة كما هو أحد المسندين في الخبرين من سئل كما هو أحد
 خيال الاخرين من الاخبار المتقدمة المسئلة انما سئل عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال كان
 فطهره انصرف ان كان ما طافه اكثر من النصف بنت عليه من طهره ان كان في سائر طوافه سبعة طوافات ثمانية وان في الطوافات من على السبعة اسقط واحدا
 ولا بد من ذلك ان هذا هو الذي ذكر في الفقه ثم قال فيه وقد ذكرنا انما كان طوافه سبعة طوافات ثمانية وان في الطوافات من على السبعة اسقط واحدا
 طهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة قال في خبر عن محمد بن مسلم قال سألته با عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 طواف ثلثة اشواط او اقل من ذلك ثم رأت ما قال فخطم مكانها فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة قال في خبر عن محمد بن مسلم
 احدهما مائة مثله قال في الخبرين في دون الحرب الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 اربعة اشواط وهي مائة مثله قال في الخبرين في دون الحرب الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 منها فلنسانف بعد الحج وهو لم يطف الا ثلثة اشواط فلنسانف الحج فانما بها جالها بعد الحج فلنخرج الى الجحامة والى النعيم
 فلنخرج قال لان هذا الحديث شاذ منقطع والحديث الاول خصة بغيره وانما منقول انتهى يقول الذي فنف عليه من الاخبار في هذه المسئلة
 زائدة على هذا من الخبرين ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة
 النصف فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة قال في خبر عن محمد بن مسلم قال سألته با عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 ثمانية طوافات من اقله وعمره اربعة اشواط قال سألته عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال كان
 وهي في الطواف بالبيت الصفا والمروة وحاذت النصف على ذلك الخضع الذي لم يطفها فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة
 الطواف من اقله وما رواه الشيخ في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة
 اشواط وهي مائة مثله قال في الخبرين في دون الحرب الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 مائة مثله قال في الخبرين في دون الحرب الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف
 وان كانت طوافا ربعة اقامت على مكانها فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة قال في خبر عن محمد بن مسلم
 اصابه علة وهو في الطواف لم يبدل على اتمه واعاد بعد ذلك طوافه ما لم يحضر فريضة فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة
 كلها ما سألته عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدس طوافه سبعة قال كان
 اسناده مقطوع منقطع مردود بان الشيخ كما ذكرناه في الاصل وهو سبعة اشواط وبين الواصلة وهي سبعة اشواط فطهره طواف من اعتدلت بما مضى
 بالجملة فان هذا الخبر ضعيف لا يثبت في الاخبار لعلنا نجزم في خبر ما ذكره الشيخ في قول
 وما يثبت في الاخبار المشهور ايضا ما رواه في الكافي والشيخ في صحيحه عن ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام
 يقول المرأة المتمتع اذا طافت بالبيت اربعة اشواط ثم رأت ما قال فخطم مكانها فطهره طواف من اعتدلت بما مضى والثاني في كتاب من لا يحضر الفريضة
 المروة ويخرج الى منى يذبح الطواف الاخر يقول الظاهر ان المراد بالطواف الاخر قضاء ما مضى من الطواف الذي فطهره بعد الخروج
 الى منى كان المحضر باقيا وقد نظم لنا شيوخنا على ما ذكرناه في هذه المسئلة في الجاهات المتقدمة التي رجع اليها في المسئلة العاشرة

فانه حكم الحج في كل طواف

في الخبرين في دون الحرب الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم بن اسحق عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف

٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١

وَقَالَ لِّلطَّيْرِ اذْنِبُوا فَوَذَحْنَ عَن رِّجْلَيْهِ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا فَسَوَّىٰ السَّجْدَ فَكَانَ أَهْلُهَا عِزًّا

في احكام الحج

١٣٤

حين نظر الى زعم لم لا ان اشق على امتي لاخذت منه ذنوبا او ذنوبين قاله الواقي الذنوب يقع المحجة الذل والملاهي والمراد
 باخذها انما استعملها جميعا في الشرب والاصب واستصحابها معه الى بلد وعن الجليلي الصحيح عن ابي عبد الله قال اذا فرغ الرجل من
 طوافه وصلى ركعتين فليأت زعم فليس منها ذنوبا او ذنوبين فليشرب منه ليشرب طهره ويظنه يقول اللهم اجعل
 علي نافعا وزقا واسعا وشفاء من كل داء وسلم ثم يعوذ بالاسود والشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عن حفص بن الجهم
 عن الحسن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يستحب ان يسقي من ماء زمزم دلو او دلوين فليشرب
 منه وتصب على راسك وجسدك وليكن ذلك من الدلو الذي يجذاه الحجر ومنها الخروج الى الصفا من الباب المقابل للحجر
 على سكة وقار وبدل عليه مارواه في الكافي في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الحميد بن سعيد قال سالت ابا ابراهيم
 عن باب الصفا قلت ان اصحابنا قد اختلفوا بعضهم يقول الذي يلي السقاية وبعضهم يقول الذي يلي الحجر فقال هو الذي يلي
 الحجر والذي يلي السقاية حدثت عن حماد او داود او فضة او داود او رواه الصدوق في كتابه عن صفوان وعن معاوية بن عمار في الصحيح
 عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين فرغ من طوافه وركعتيه قال ابدوا بما بدء الله عز وجل به من اتيان الصفا
 ان الله عز وجل يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابو عبد الله ثم اخرج الى الصفا من الباب الذي خرج منه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي يقابل الحجر الاسود حتى تقطع الوادي عليك التكنة والوقار الحديث قال في ذلك
 اعلم ان الباب الذي خرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله قد صار الآن في داخل المسجد باعتبار توسعته وقال الشهيد في الدرر
 انه معلمي باسطوانتهين معروفين فخرج من بينهما والظاهر اسحاب الحجر من الباب الموازي لها انتهى فخذ ذلك قال
 في لك ومنها اسحاب الصعود على الصفا حتى يرى البیت واستقبال الركن الذي فيه الحجر والذعاء بالمأثور والتكبير والتفيل
 والتجديد والتسبيح مائة مائة والوقوف بقدر قراءة سورة البقرة وبدل على ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن
 عمار عن ابي عبد الله في حديث قال فاصعد على الصفا والمروة حتى ينظر الى البيت فيستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود
 فاحمد الله عز وجل واشتبهه ثم اذكر من الآيات وحسن ما صنع اليك ما ذكرت على ذكره ثم كبر الله تسعا وسبعين سبعا
 وهله سبعا وقل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت وهو على كل شيء قدير
 تلك مرات ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واكثر الله اكرامه واكثر الله على ما ابلانا والمجد لله الحي الدائم تلك مرات وقل
 شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا نعبد الاياه محملين لما للذين ولو كرم المشركون تلك مرات وقل اللهم
 الى استلك العفو والعافية واليقين في الدنيا والاخرة تلك مرات اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار
 تلك مرات ثم كبر الله مائة مرة وهله مائة مرة واحده مائة مرة وسبحه مائة مرة وتقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وحده لا شريك له في الموت وفيما بعد الموت اللهم الى اعوذ بك من ظلمة القبر وحسنة
 اللهم اظني في ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اكثر من ان تسبح ربك ونفك واهلك ثم تقول استودع الله الرحمن الرحيم
 الله لا يضيع ودائعه وبني نفسي اهل ووالي اللهم استعمل على كتابك سنة نبيك وتوفني على ملته واعده من الجنة ثم تكبر تلك
 ثم تكبر تلك ثم تكبر واحدة ثم تكبرها فان لم تستطع هذا فبعضه قال ابو عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله قام على الصفا بقدر سورة البقرة
 من رداء قال في ذلك والظاهر ان المراد بقوله فاصعد على الصفا حتى ينظر الى البيت فيستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود فاحمد الله الامر بالصعود
 والنظر الى البيت لا الصعود الى ان يرى البيت لان رؤية البيت لا توقف على الصعود ولصحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن
 عن الشابطين على الدواب يخرجون ان يقفوا على الصفا والمروة فقال نعم بحيث يرين البيت فيما ذكرناه افنى الشيخ في النهاية فقال اذا
 صعد على الصفا نظرت الى البيت فاستقبل الركن الذي فيه الحجر وحمد الله وذكر الشارح ان المختص بالصفا بحيث يرى البيت
 وان ذلك يحصل بالدرجة الرابعة هو غير واضح انتهى اقول ويؤيد ما ذكره قدس سره من استحباب رؤية البيت والنظر اليه من فوقه على بن النعمان
 الاية في روضة الكافي عن علي بن النعمان قال كان ابي الحسن عليه السلام اذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم رفع يديه ثم يقول اللهم اغفر لي كل ذنبي
 فقلت ان عدل على بالمغفرة فانك لنا اغفر الرحيم اللهم اغفر لي ما انت اهل له فانك ان تفعل ما انت اهل له ترجى وان تغفر فلت غفر عن
 فلتا وانما تحتاج ارحمتك فيما من انما تحتاج الى رحمة ارحم الراحمين ولا تفعل بما انت اهل له فلتا انما اهل له فلتا وانما تحتاج الى رحمة ارحم الراحمين
 عليك لا تحتاجك فيما من هو عدل لا يجوز حتى قال في الواجب بعد هذا الخبر في القاموس فقلت انما هي العامة تقولوا اغفر لي
 هو من في موضع من الجوارح بعد ما ثبت فيها في صلوات الكافي اطول صلواتها فقلت انما هي العامة تقولوا اغفر لي ما انت اهل له

في احكام الحج

في احكام الحج

فِي السَّحَى

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

ثم وعلم الجبل وعن حجاج الخشب قال سمعت ابا عبد الله يسئل زرارة فقال اسعيت بين الصفا والمروة فقال نعم فقال وضعف فقال لا والله لقد قويت قال فان خشيت الضعف وكب فاته اقوى لك على الدعاء ولبثت من هذا الخبر افضل من الركوب مع الضعف بالمشي على القاء وان كان مكروهاً بل من ذلك كما تقدم في صحبة معاوية بن عمار فلا منافاة بين الخبرين وروى الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول حدثني ابي ان رسول الله طاف على اهل بيته استلم الحجر هجرا وسبح عليها بين الصفا والمروة وثابنها وثالثها وثابنها ثم في الخبرين طريقا اخر لانه ما بين المنارة وزقاق العطارين الدعاء حاله يدل على ذلك ملأوه الكلبية في الصحيح عن الحلي عن معاوية بن عماد عن ابي عبد الله قال اخذ من الصفا ما شيا الى المروة وعليك التكنة والوقار حتى تاتي المنارة وهي طرف المسعى فاسع ملأ فوجدت قلبك الله والله اكبر وصل على محمد وآله بستم الله لهم لغفوارهم وتجاوزوا يعلمون انك لا تخرج الا لاجل الاكرم حتى تبلغ المنارة الاخرى فاذا تجاوزتها فقل يا ذا المن والفضل والكرم والثناء والنجو اغفر لي ذنوبي انك لا تغفر الذنوب الا انت ثم امش عليك التكنة والوقار حتى تاتي المروة فاصعد عليها حتى يبد لك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا وطقت بينهما سبعة اشواط تبد بالصفا تخلم بالمروة قوله ففتح ملأ فوجدك جمع فرج هو ما بين الرجلين بقى للفرس ملأ فرج فرجه اذا عد واسرع ومنه فتح الرجل والمرأة لانه ما بين الرجلين روي الشيخ في الموثق عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال ثم اخذ ما شيا وعليك التكنة والوقار حتى تاتي المنارة وهي طرف المسعى ففتح ملأ فوجدك قال بسم الله الله اكبر وصل على محمد وآله لغفوارهم واعف عاقلهم انك انت الاغر الاكرم حتى تبلغ المنارة ثم قال وكالمسعى اوسع مما هو اليوم لكن الناس ضيقوا ثم امش عليك التكنة والوقار حتى تاتي المروة فاصعد عليها حتى يبد لك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم طفت بينهما سبعة اشواط تبد بالصفا تخلم بالمروة ثم قص من راسك الحديث شيئا تاما انتقم وروى الكافي في الموثق عن سماعة قال سالت عن السبع بين الصفا والمروة قال اذا انتهيت الى الدار التي عن يمينك عند اول الواد فاسع حتى تضرب الى اول ذقن عن يمينك بعد ما تجاوز الواد الى المروة فان انتهيت الى التكنة فكف عن السبع امش شيئا فاذا جئت من عند المروة فابد من عند لقائك الله وصفك لك فاذا انتهيت الى الباب الذي من قبل الصفا جدها تجاوز الواد فاكف عن السبع امش شيئا وانما السبع على الرجال وليس على النساء سعي اقول المراد بالسبع الهولة وهو الاسراع في السير والى هو لك التكنة الخبر المثلثة بقبوله امش ملأ فوجدك روي في الكافي عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه قال كان ابي يسير بين الصفا والمروة ما بين باب بن عتبة الى ان يرفع قدمه على المسيل لا يبلغ ذلك الا ابي الحسين عن علي بن اسباط عن مولى ابي عبد الله من اهل المدينة قال رايت ابا الحسن يسير بين الصفا والمروة في بعض ما هو في زقاق العطارين فروي الاول قال الشيخ روى في الموثق ان السبع حتى يمشي موضع ذكر فليرجع الفقير الى المكان الذي يمشي فيه اقول ويدل عليه رواه الشيخ والصدوق عن ابي عبد الله في الحسن انهما قال من سعى عن السبع حتى يصير السبع على بعض اركله ثم ذكر فلا يصر وجهه منصرفا وان يرجع الفقير الى المكان الذي يمشي فيه السبع لئلا يتركه اخيرا فلا يشي عليه بعد ذلك الكافي عن جعفر في الصحيح فاسالك ابا عبد الله عن رجل ترك شيئا من الرقعة سجد بين الصفا والمروة قال لا تشي عليه لئلا يمشي المشركين الا صغارا فانه انه يجوز الجلوس في أثناء السبع للراحم وعليه يدل صحة الحلي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة يسير قال نعم يسير ان شاء جلس على الصفا المروة او بينهما فيجلس ويصلي بن رباب قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يصلي الطواف له ان يسير قال نعم يسير ثم يقوم فيصلي على طوافه فيرضه او غيرها ويفعل ذلك في سبعة جميع مناسكه ونفل عن الحلي انهما صغارا من الجلوس بين الصفا والمروة الامع الاعباء والجهد بل على ما ذكره ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال لا تجلس بين الصفا والمروة الا من جهد قال في ذلك ان اسئل للمقول المشهور بالرواية في ولورد هذه الرقعة دليلا لهما ما لفظه والجواب على الكراهة جمع بين الأدلة انتهى اقول اما صحبة علي بن رباب المذكورة فانه ان تدل على ما ذكره فلا تدل على خلافه لان السؤال وقع فيما عن الرجل يصلي الطواف والسبع هذه الصور التي يجوز فيها الاسراع واما صحة الحلي في مطلقه فيمكن تفسيره لطلوعها بهاتين الصفتين الظاهرتين في مذهبهما وبالجملة فذهب الاصح من قوة المعرفة والاحتياط بقضية ترك الاسراع الا مع الاعباء والجهد والله العالم الثالث قال في المنتهى ليس على النساء رمي ولا صعود على الصفا ولا على المروة لان ذلك ضربا عليهن من حيث حرمان الرجال ولا نرك ذلك كله اسرهن مكان اولي من فعله اقول ولا يخفى ما في هذه التعليلات العبد من عدم الصلوح لتاسيس الاحكام الشرعية ولا يخفى ان حرمان الرجال في الطواف اعظم والاولى في الاستدلال على عدم استحباب الرمي لمن بما تقدم في موطنه سماعه من قوله هو انما السبع على الرجال وليس على النساء فان السبع الحلي المذكور كما عرفت عاين الرمي ورواه ابي بصير عن ابي عبد الله في حديث قال ليس على النساء سعي بين الصفا والمروة يعني الهولة وتجاوزها فضالة بن عتبة

في حكم التبعي

بما لا يخفى على من عاين

عن أبي عبد الله عليه السلام إن الله وضع على النساء أو بعضهن التبعي بين الصفا والمروة وذكر الصدوق في مسنده أن قال الصادق عليه السلام
لنسر على الرجل التبعي إلى أن لا يلا الهولة بين الصفا والمروة إلى غير ذلك من الأخبار وأما الصدوق عليه السلام في الخبر الوارد به وإن كان موثوقا
الرجال كسائر الأحكام إلا أنه لا يظهر منها الاختصاص من كون ذلك سابقا على التبعي أو ليس كذلك وأما الاستحباب فإن جعله طاعة نسبية بل
عليه صريح معاين بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لنسر على المرأة في كل شيء إلا في الطلاق والطلاق في الأحكام وفيه مسائل المسئلة الأولى
الشيء ركن من ركنه عام لا يطل حججه ويجمع عليه بن علي أنما حكمه في المأكل والمشرب بل عليه حمله من الأخبار فاما ما يدل على وجوب فرضه
فهو ما رواه في الكافي في الخبر عن الحسن بن علي المصفي عن بعض أصحابنا قال قال أبو عبد الله عليه السلام في الصفا والمروة فرضه أو سنة فقال
فرضه فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
الاصنام عن الصفا والمروة فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
أعيان الاصنام فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
يضي شرط على المشركين أن يعبدوا أصنامهم التي كانت على الصفا والمروة حتى ينقضها يومئذ الناس ثم سئلها فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
الشيء حتى ينقضها يومئذ الناس ثم سئلها فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
في حديث قال الشيخ بين الصفا والمروة فرضه وذكر الصدوق في آفته عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث فرض الصلوة قال
ولنسر أن الله عز وجل أن الصفا والمروة من حائز الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إلا أنهما أن الطواف واجب فرضه
لأن الله عز وجل ذكر في كتابه وسنة نبينا وآما ما يدل على بطلان الحج بتركه عمدا فهو ما رواه في الأحكام في الصحيح والحسن معاين
بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك الشيعة فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
الشيء متبعا لإطلاق النص وكلامه فيمنع عدم الفرض في الوجوب الإبطال بل يكون الشيعة في الحج والعمرة هذا فيما لو تركه
عاملا ما لو كان سارحا عليه الإنسان بعد الذكر والسوابع الأماكن لوقف الامتثال بالخروج عن عهد الخطاب عليه السلام
عليه أيضا ما رواه الكليني في الصحيحين معاين بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
ذلك حتى خرج قال يرجع فبعد الشيعة أن هذا للبركري الجار أن الشري سنة الشيعة بين الصفا والمروة فرضه رواه الشيخ في الصحيحين عن معاين
بن عمار أيضا ورواه في آخره وقال لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
فإن سئل عن رجل فني بطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع إلى أهله قال بطاف فغفر الله له وإن كان طاف طرفة آيات طواف الحج بينهما
بين صفا ومعاين بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل فني بطوف بين الصفا والمروة فرضه رواه الشيخ في الصحيحين عن معاين
مسلم من أحاديثه قال لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
النزاهة على السفر متبعا فلوراد كك بطل هو انه وبطل عليه ما رواه الشيخ في الصحيحين عن صفوان عن عبد الله بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام
قال الطواف المفروض أن زدت عليه مثل الصلوة المفروض إذا زدت عليها فليكن إلا عاده ذلك الشيعة وما رواه الشيخ في الصحيحين عن معاين بن
عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال أن طاف الرجل مشوا شوط بين الصفا والمروة فليسمع على واحد ليطرح ثمانين وان طاف بين الصفا والمروة
ثمانين شوط فليطرحها ولينسأ تفاسد الحديث أقول في هذا الحديث أنه إذا طاف شوطا من الشوطين فليطرحها ثم سئلها فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
شوطا فاما ما والشوط الثامن لا يمكن أن يصدر به سعة جليد لأن بطله يكون من المروة وأما التاسع فهو يخرج عن الشوط الباطل
وكونه مكررا من الصفا يمكن أن يصدر به وبني عليه سبعا جليدا وهذا قال فليسمع على واحد ليطرح ثمانين فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
الحج فقلت لنسر أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
وبذلك يظهر في كلام السيد الشاذلي في كتابه ترمود دليل على الحكم المذكور أن رواية عبد الله بن محمد المذكورة وأخرها بأنها
ضعيفة الشاذلي شريك الشاذلي فيهم ويمكن أن يكون من الرواية عنده وهو موثق من أحاديث الصفا والمروة في الصحيحين والسنن
صفوان صحيح فكونه الحديث صحيحا وإن ضعفه الرواية عنه فأنما بان ضعفها بجوابها بل لا يحل أن يحكم بها إذ مخالف الحكم كما اختلف
به في ذلك كله فقال بعد نقل جازة في الحديث أنما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتلفوا بهما إنما كان ذلك في غيرهما
العمل بهذا الاصطلاح فطرح النظر عن الصحيحين وأوردنا ما رواه فلا يبقى للزهد مجال في المقام هذا مع كون النزاهة قد لوكت

في الاطلاق والتمتع

الافضل من قصر من همة التمتع ان يشترط بالحرم من ترك المحظوظ كذا اهل مكة اقام الحسم بذلك عليه ما رواه في الكافي في الصحيح او
الحسين بن النخعي عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي للتمتع بالعمرة الى الحج اذا احل ان لا يلزم فيها او يشترط
بالحرم من رواه الصادق في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي لاهل مكة ان يلزم الفحص ان لا يخلوا
بالحرمين شفعاءك قال ينبغي للسلطان ان ما خذهم بذلك ترك الشفعاء في المقصر من سلا قال قال ينبغي للتمتع اذا حل ان لا يلزم
فحصا وبخسة للحرمين كذا ينبغي لاهل مكة اقام الحج وبكرو الطواف بعد التمتع حتى يقصرنا رواه الشيخ في صحيحه عن معاوية بن عمار عن ابي عبد
الله عليه السلام قال لا يهرطون العمر بالبيت بعد طواف الفريضة حتى يقصروا ثم اذا تم التمتع افعلوا عمرته وضر فدا حل كما تقدم من الاطلاق
وتعالمه اكثر الاما سوا ان الله تعالى لا يهلككم في خلاف وان عمل الحائز منى وان الله تعالى لا يهلككم في خلاف وان الله تعالى لا يهلككم في خلاف
فان لم تلتزم البصر في المسئلة مستوفى في الغاية المستلزمة الى تعميم الحج الى انصار المسلمين فلهذا لم يرد في صحيحه ان لا يخلوا رضاء الله تعالى
قولا بما في التمتع بها طواف النساء وهو مع جملته مردود بالاخبار المستفيضة منها الاخبار المتقدمة الدالة على انه متى ضل حل كل شيء فيها
زاد على ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للتمتع عليه ثلثة طواف بالبيت و
طوافان بين الصفا والمروة الحديث وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الذي يلي المرفق في الفضل فقال المنع
ثلاثة ما المرفق فان يهل بالحج في شهر الحج فاذا طاف بالبيت صلى ركعتين خلف المقام وسعى بين الصفا والمروة وضرب اهل الحديث وقد تقدم
الكلام على هذا الحديث ما قل عليه من انضامه في الافراد على حج التمتع وانه خرج من حج التمتع نعم ترك الشيخ عن سليمان بن جعفر الجعفري عن
القصة قال اذا حج الرجل فدخل مكة فطاف بالبيت وقضى ركعتين بين الصفا والمروة خلف مقام ابراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا والمروة
وقصود فدخل مكة كل شيء ما خلا النساء فان عليه التحلل النساء طوافا وصلاة وهو وضعف سند ما مر عن معاذ بن الاخبار المستفيضة القصيدة العجوة
تماما فلما روي على الحج وهو غير بعيد لا نه ليس الخبر صريحا ولا ظاهريا فان طوافه وكعبه كان للعمرة والله العالم **فصل في**
على فائدة من التمتع بين الاطراف حرام من دخل مكة بغير التمتع في شهر الحج ثم يخرج من مكة بغير التمتع ولا ان يخرج من مكة حتى ياتي بالحج لان
من بطنه بالحج قال ابن ابي اسير لا يحرم ذلك بل يكره لانه لا دليل على حظر الخروج من مكة بعد الاحلال من فاسكه وهو سديد بالاخبار ما رواه
في صحيحه معاوية بن عمار دخل العمرة في الحج هكذا وشك بين ابي عبد الله عليه السلام في التمتع ففعل بعض اصحاب الحج فيجب عليه الايمان بالبائنة لعملة عمره
جل وانما الحج والعمرة لله وما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من ان يقصر التمتع بالعمرة فقال ان التمتع شرط بالحج والعمرة
اذا فرغ منها حيا وعن علي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج في شهر الحج ثم حج في شهر الحج ثم حج في شهر الحج ثم حج في شهر الحج
يجوز تكرره في كل سنة فيفضل ذلك انما احرم لذلك هذا الخبر وان ادهم في احدى التراتي على العمرة المفردة من حيث الاطلاق الا ان المفهوم من قوله
لكنه انما احرم ذلك ان المراد بالعمرة منه انما هي حرة التمتع وان اصل احرامه فانه هو الحج لما عرفت انما من ارتباط العمرة بالحج فالاحرام بالعمرة التمتع
بها احرام بالحج في الحقيقة بمعنى لا يجوز الخروج حتى ياتي بالحج ويرجع فلا تحرم التمتع من صريح العلماء فلا يترتب في كتاب المنهاى والتذكير فان
من احرم بالعمرة التمتع بها الى الحج في شهر شهر الحج كانت صحيحة وان لم يحرم التمتع بها بل يصير عمره مفردة قال في التتوي لا ينفصل الاحرام بالعمرة التمتع
بها الا في شهر الحج فان احرم بها في غيرها انفع للعمرة المسبوبة ونحو ذلك لا في ذلك الا عن مخالفين ربما اشعر بذلك انما
بعض عباد الله وهو مع كونه لا دليل عليه وبناء العبادات على التوضيف من الشارع مكره بان ما رواه من التمتع باطل لعدم حصوله **فصل في**
شرط الذي هو وقوعه في شهر الحج كما عرفت به والعمرة المفردة غير مفردة ولا مفقودة وبالحج فانه لا يذهب اليه فليس شرطه ولا عرفه ولا عرفه ولا عرفه
من ذلك فلا يترتب ان احرم بالحج في غير شهر الحج لم ينفصل احرامه الحج وانفع للعمرة واستدل على ذلك بما رواه ابن ابي عمير عن ابي جعفر
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فرض الحج في شهر شهر الحج قال يجزئها عمره والذي يفرض ان المراد من التراتي انما هو من فرض الحج في غير شهر الحج
ينبغي ان يكون العمرة لان الحج لا يكون متجما على ذلك لتقديره الاول ان ينفصل العمرة ويؤتمرها **فصل في** العمرة المفردة وفيه مسائل الاحلال
نصارى منى ان العمرة واجبة كالحج قال في التتوي والعمرة واجبة من الحج على كل مكلف حصل فيه شرائط الحج باصل الشرع ذهب ائمة علماء التنا
اجمع اقول بذلك عليه قوله عز وجل والعمرة لله وما رواه الكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمرة
على الخلاء تنجز الحج على من استطاع لان الله عز وجل يقول والعمرة لله وما رواه الكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمرة
اذ نه في الحسن قال كتب الى ابو بصير عن ابي بكر بن عبيد الله عن ابي العباس محمد بن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل
الصفا والمروة وعن ابي عبد الله عليه السلام قال

في الاطلاق والتمتع

في الاطلاق والتمتع

في الاطلاق والتمتع

١٦ عمر في عا مئة لك وعلما الحك واسعروا وقله فاق بنا عا سنننا العن عمر على عا جواز

٧. بَابُ الْعِتْرَةِ
إِلَى الْعِتْرَةِ

۲۔ الہ ان کلامہ

[illegible]

١٧ شكرا لا اله الا انت محمد بن عبد الله بن يوسف بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام والشيخ في الحديث عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير النخعي م ينجي غير الانكاف من مصائبهم والشيخ في الحديث عن

في الأضحية

الوقوف فيها على ما رسمه حيا الشرح وفيه كنية وكيفية فان كان ما ذكره الأصحاب قولا عن دليل فهو خروج عما رسمه حيا الشرح
فلا يكون بخيرا ولا حبيبا وان كان عن دليل فقد نصام الله في المسئلة من عظم الأشكال الا ان يخرج احدا بما يوجب العمل به
ومخرج الأضحية ذكره في شرا لا غير بل على طلائه وجهها وبالحيلة فان كلامهم في هذه المسئلة فهو صحيح ولا واضح فلا بد ان يكون
كما عرفت الله العالم المسئلة الخامسة من باب الحرم هو مبيتها النجس كان خارجا عن حدود المواضع المقدسة اذ اقصده مكة وما عزم من
كان داخل بينهما وبين مكة او من اهل مكة او محاربا مكة واراد الحرم فانه يخرج الى ادى التحل واصله من احد المواضع التي فيها رسول
الله صلى الله عليه وآله ومكة وهي الحديبية وجبته وعسفا ^{والشجر} وظاهر الحديث من الترتيب بينهما في الفضل خبايا وافضل الجمرات للعوام
النبي صلى الله عليه وآله منها ثم التميمي لأمه بذلك ثم الحديبية لهما بها ^{والشجر} قول الظاهر ان احرامه يؤمن من الجمرات انما هو من جنسها
في طهره بعد جوعه من الطائف الى مكة فلا بد على خصوصه بوجوب الفضل على غيرها وهذا نص من عسفا في بعض عمره كما بان في الأخبار راتنه
الله تعالى في المقام من الأخبار المتعلقة بهذا المقام ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج قال سألته عن المرأة التي تقرأ الحمد في يوم التروية
قال فاضرك كما هي الى عرفات فاجعلها حجة ثم فقه حتى ظهر ويخرج الى التميمي فاجعلها عمره قال ابن أبي عمير كما صنف غايبه ما رواه الصدوق في الصحيح
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قال عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله ثلث عمر منقرات كلها في ذي القعدة عمره اهل
فيها من عسفا وهي عمر الحديبية وعمرهم ^{الفضل} احرم فيها من الجحفة وعمره اهلها من الجمرات وهي بعدك جمع من الطائف من غزاه حين ودك هذه
الرواية في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله ثلث عمر منقرات عمره في القعدة اهل
من عسفا وهي عمر الحديبية وعمره اهل الجحفة وهي عمر النضار وعمر من الجمرات بعد ما رجع من الطائف من غزاه حين ودك معاوية بن عمار
الطويلة المنقذة في المطلب الاول من المغفرة الرابعة المنقذة لثبات حجة صلى الله عليه وآله قال انما قال له غايبه ما رواه رسول الله صلى الله عليه وآله
الرجوع فسادك بحج وعمره معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطع ويثبت بها عبد الله الرحمن بركة بكر الى التميمي واهل الجحفة الحات في صحيحه عبد الرحمن
ابن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفك ما يملك على ان ناهرا صاحبك يا ائمة الجمرات فاجعل من منها فقلت له هو وقت مواضع منها
رسول الله صلى الله عليه وآله قال واخي ثلث من مواضع رسول الله صلى الله عليه وآله هو فقلت له احرم منها حين فقه غناهم حين من حرم من الطائف
الحات في صحيحه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر من الجمرات او الحديبية او ما يملك على الاحرام من المواضع
المسئلة المشهورة ان كان خارجا فهو ما تقدم من انه لا يجوز لاحد فاصلا في مكة ان يجاوز هذه المواضع الا محضرا وقد تقدم في الأخبار بذلك في المغفرة الثانية
ثالث من الباب الثاني في الاحرام المسئلة السادسة من باب الأصحاب رضوان الله عليهم بان جميع اوقات السنة صالح للمعتمر المبول وان افضلها رجب
من الأخبار الواردة في المقام ما رواه في الكافي عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث في اي شهر السنة شاء وافضل الحرم عمره
رجب في حديث الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال وافضل الحرم عمره رجب في رواية الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام في الحديث اي الشهر افضل عمره في رجب وعمره في شهر محرم انما قال لا بد في رجب افضل اقول بكنه في كونها رجبية حصول الأجر في رجب
وان نعتنا الا فقال في شعبة كذلك نفع الاسلام في الكافي في الصحيح عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لا بد في رجب افضل اخرج للبلد او
لبلدين مقيما من رجب نفول ام اي ابراهيم بن عمرنا شعبان فاقول ^{فان} لا بد في رجب افضل اقول بكنه في كونها رجبية حصول الأجر في رجب
فمنه لرجب في الصحيح عن ابي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احرم من عليك من رجب يوم وليلة فميرك بجبه المسئلة السابعة
فلقد نانا ان هذه الحرم واجبة مفروضة على الخلق كوجوب الحج وحيبان يعلم ان من تمتع بالحرم الى الحج سقط عنه فرض رجبها وذلك ما رواه
نفع الاسلام في الصحيح عن الحسن بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تمتع الرجل بالحرم فقد فقه ما عليه من فرضه الحرم وعن معاوية بن عمار عن ابي
عبد الله عليه السلام في حديث قال من تمتع بالحرم الى الحج ابغى في ذلك عمره قال نعم عن احمد بن ابي نصر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ما الحرم او اجبره
قال نعم ذلك من تمتع يحرم عنه قال نعم في الحديث في التوفيق بين يعقوب بن شعبان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل والحج والعمرة لله
فله بكنه الرجل اذا تمتع بالحرم الى الحج مكان تلك الحرم قال كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وآله اصحابه ودك الصدوق عن ابي بصير عن ابي
عبد الله عليه السلام قال الحرم مفروض مثل الحج فاذ انما المعتمر قد أدى العمرة المفروضة من عمره في شهر رجب فمفروضه فان شاء ذهب حيث شاء
وان شاء دخل بها في الحج وجعلها عمره تمتع المسئلة الثامنة المشهورة بان الأصحاب رضوان الله عليهم ان صفة الحرم المفروضة هو انه اذا
دخل مكة طاف بالبيت طواف واحد وقضى ركعتين ثم سعى بين الصفا والمروة فطاف فطواف النساء وهذا حل من كل شيء

في الأضحية

في الأضحية

في الأضحية

في الأضحية

في الأسماء

كانت سرهض بالفتح فقال ان المدية منزهة ومكة منزهة ولي بينهما اهل بينهما اموال فقال له انت سرهض بالفتح فقال له السجل فاقول فيها قاصدا
مكة واخرج الى الخروج اليها فقال يخرج حالا لا يخرج حالا الى الحج اقول حله في التذمين على من دخل الحرم الفتح ثم اراد ان يرد في الاستسما
جوز حله على الاستسما ثم اقول لا ينبغي ان هذا الخبر لا يوافقا ذكره ابن البرج للخصم صحيح بالفتح بمخول يوم التروية عليه في مكة ولا يجوز
له الخروج قبل ذلك هذا الخبر لعلنا نرى بغيره عليه حج الفتح ان احرم في شوال انه ليس له الخروج بعد حوله وبمكة فخرج غير مكوث عليه
انقانا مع رد الاخبار المتقدمة له ولا سيما قوله عليه السلام في آخر خطبة معانيه بن عمار ولا ياتر العزم في ذي الحجة بل في يوم النحر ومنها ما رواه الشيخ
في صحيحه الصحيح عن عيسى بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من دخل مكة مخمرا ^{مخمرا} لم يمسكه الله ففقه عمر بن الخطاب ثم خرج كان ذلك له وان اقام الى
ان يذكر الحج كانت عمر بن مسعود قال ليس ^{كان} مستحلا في شهر الحج اقول ظاهر هذه الرواية وانما قلنا عن ابن البرج الا انه يمكن جملها
على ان اقام الى الحج وعزم عليه كانت اقامته الاجل الحج فليفتح وهي ظاهرا ايضا بما رواه من يعين الفتح في الصلوة المذكورة ومنها ما رواه عمر
ابن يزيد ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال من دخل مكة بغيره فاقام الى هلال ذي الحجة وليس له ان يخرج حتى يحج مع الناس جميعا بالفتح
على من اعتمر عمر الفتح وهو ممكن حيث طلق الفتح فيها الا انه بالنظر الى غير ما صرح فيه بالفتحة وان الحكم فاما ما ذكر في هذه الرواية
يمكن حل خلافه في ذلك الروايات المذكورة ومنها ما رواه الشيخ عن ابي قال سأل ابو بصير انا ^{عقروا} اهل بالعمرة من الحج له ان يرجع
قال ليس في شهر الحج رجوع منها الى اهلها ولكنه تجوز بغيره حتى يفضي حجه لانه انما احرم لذلك الظاهر حله على عمر الفتح كما قد بينا
في التمهيد التي في آخر المطالب الثاني بل عليه قوله في آخر الرواية لانه انما احرم لذلك منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن العمرة في شهر الحج قال هي من غير ما رواه الصدوق في الغيبة في الصحيح عن عبد الله بن شاذان قال سالت ابا عبد
الله عليه السلام عن اهل مكة يكون في الظاهر ان يجزئهم الحج فقال ان كانا في حرم في ذي القعدة فخرج ان كان في ذي الحجة فلا يصلح الا الحج
وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمرة في الشهر اقول قد روي عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابن القيس المتقدم من ان ابن ابي عمير في شهر الحج فليفتح ظاهر صحيح عبد الله بن شاذان في صحيحه في ذلك بذكره فلو كان في ذي القعدة فلا
باسن في الحج ومنها ما رواه عمر بن يزيد بن ابي عمير في شهر الحج فليفتح ظاهر صحيح عبد الله بن شاذان في صحيحه في ذلك بذكره فلو كان في ذي القعدة فلا
يزيد المتقدم من شخصه في ذلك بذكره فليفتح ظاهر صحيح عبد الله بن شاذان في صحيحه في ذلك بذكره فلو كان في ذي القعدة فلا
بالفتح ثم سالت ابن ابي عمير في شهر الحج وابن البرج اخذنا المراد بالخبر والمقران باب المتقدمة كما عرفنا ظاهره في ان له الرجوع مطلقا ولا
يجوز فيه هذا الاصل في الحكم فيه مرجع اليهم عليهم السلام والله العالم ^{الدلالة} المسئلة الثانية في قوله في صحيحه الاشارة الى احوالها و
التلفظ بها في غائره امام الاحكام وفي التلبية ولو استطاع طائفة من الحج ان استطاع الحج مفردا عنها فالا فربما الوجوب ثم تروى الاستسما
لها ولا يدخل انما طالع افعال الحج ولا يكره افعالها في يوم عرفة ولا يوم النحر لا تمام الترتيب لومان فيها هلا ما يخرج قبل ان يخلو بالاسم
على الفضل ولو جامع قبل الشروع عاملا فاستدعي وجب عليه بنية وفضاها في زمان يصح فيه الاستسما بين العمرة والى المراهبة
المطافعة من مثله ولو اكرهها منحل التبدل ولو جامع بعد الشروع فظاهره وجب التبدل وان كان بعد الحلق ولو جامع في التمتع بها قبل الشروع
مستدعي الفسا الى الحج في احوال لو كان كعبه قبل التخصير فخرج وان كان مؤسرا بغيره ان كان مؤسرا وشاء ان كان مستدعيه ان
الحسن بغيره وقال سالت ابا عبد الله عليه السلام في طوافه من مثله ولو اكرهها منحل ولو قبلها قبل التخصير فشاء فلو طاف امام الشروع فجامع وعرض
اوقام اظفار كان عليه بغيره وانما الشروع لرواين مؤثر وسبب بغيره واليس في رواية ابن مسكان في صحيحه انما اقول اما ما ذكره
من استسما باب الاشارة الى احوالها قبل عليه ما رواه في الكافي عن الفضل بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمرة مفردة بشرط
على دينه بجملة حيث جاز مفردة الحج بشرط على دينه لم يكن خيرا فمعه ولما التفت بها في الدعاء والتلبية فلم اقف منه على نص في خصوص
العمرة المفردة ولعله ما اخذ من خصوص التمتع فانه المذكور فيها وانما استطاع لها خاصه لم يجز له آخر ما ذكر في ذلك فهو حلال
قوال في المسئلة على ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في تلك قسبطه في ذلك قبل ان لا بشرط في وجوبها الاستسما من الحج معها بل لو استطاع
اليها خاصة حيث كان الحج بطريق اولي واسيجود في ذلك قوله في ذلك وهو اسمها الاقوال في المسئلة واجوزها اذ ليس فيها وصل البناء
الروايات في ذلك على ان بابا بالحج بل ولا دلالة على اعتبار وقوعها في السنة وانما المشتقا منها وجوبها خاصة فمعه اقول وهو الظاهر من
الاخبار والى ذلك ما في هذا المطالب منها قول ابي عبد الله عليه السلام في صحيحه معانيه بن عمار والعمر واجبه على كل من لم يزل الحج

في الأسماء
في الأسماء
في الأسماء

والاحكام

وقوله من يريد ان يكتب الفقه الرضوي فلنذكر في غير موضع مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
وصل عند الامام الظهر والعصر او غيرها من احوال ما ذكره في الخبرين من انهما ليسا بواجبين في كل وقت من احوال ما ذكره في كتابك سنة
نبتلهم فان عرض في موضع جيبه محال ان يكتب في غير موضع مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
على ان ياتوا به فواخذ من الكتاب على ما ذكر في غير موضع مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
عز في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الامام ان يصل الظهر في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
للامام ان يصل الظهر في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
للامام ان يصل الظهر في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
هل صلوات الله عليه وآله الظهر في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الوجوه كما هو ظاهر كلام الشيخ المفيد في الاشارة الى ما ذكره في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الاخبار كلها في هذا ولا ينافي ذلك لفظ لا ينافي في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
محمدا كما تقدم بانه ليس في شيء من هذه الاخبار او غيرها ما يوجب خروج ذلك في غير موضع مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
اقول للمراد بالامام هنا هو من جعله الخليفة الثاني على المؤمنين لا الامام حقيقة لان كان متخللا وبذلك على ذلك رواه في الحديث عن شخص
قال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
لا ينفك الثاني لما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الشيخ الكبير في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الموتى عن اسحاق بن عمار قال سالت عن الرجل يكون شيخا كبيرا ومريضاً الناس في حاله يموتون بالشيخ ويخرج الى بيته في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
فخرج الرجل في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
بعض الفقيه عن اسحاق بن عمار قال لا يصح له ان يصل في يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
قال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
يوم النحر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
المسائل المتقدمة في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
المصنف في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
القارن المفرد في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الجميع ثم نقل خلاف القارن في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الكلام في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
ابن جابر في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
يجزى انتهى اقول المستفاد من الاخبار ان المفرد في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
بالشيخ من اقول في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الى التعميم في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الشيخ قال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
بالشيخ الى ان قال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
رسول الله صلى الله عليه وآله فقال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما
الى ان قال في صحيحه مما تقدم من الاخبار التي على اخضا من الامام باقر الصلو الى من زاد على ما

فما في الخبرين من انهما ليسا بواجبين في كل وقت من احوال ما ذكره في كتابك سنة

في أحكام الحج والعمرة

بينهما ٨ بقى ان يقال ان فصل المبدأ هذا الطواف الاحرام فهو ممنوع فان الحاد يستحب الصلوة اكثر من الطواف اذا جاز ذلك سبيل
انتهى اول تذكر هذا الطواف بقا الصلوة في غير الحج والعمرة في باب بيان مناسك الحج فقال اذا كان يوم التروية فاعملوا بالبس
ثوبين وادخل المسجد الحرام وعليك التكنة والوفاء فطف بالبيت سويا نطوقا الى ان قال واغسلوا حتى تغسلوا فان ذلك التكنة فصل
من كان قبل الفريضة ثم صل الفريضة فعلا الاحرام في ذب الظهور ان شئت في ذب العصر ^١ فانقله فدرسه من ابن بابويه من ان لم يذكر
هذا الطواف لم يكن في منزله الا ان يريد ان يأتى بالشئ على تيمم الحج ^٢ خلاف المعروف من هذه العبارة في كلامهم ثم ظاهر الشئ المبدأ تقدم
مستحب الاحرام المذكور على التزاول قال بوالصلاح فاذا زالت الشمس من يوم التروية فغسلوا بغير ثوب احرام ما في المسجد الحرام طابا
وعليه التكنة والوفاء فطفوا بالبيت سويا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يحرم بعدها ويحرم معا من قمار المنفعة في ضد البحث صريحة
الدلالة فيها ذكر شيخنا المبدأ ثم ان ظاهر كلام ابى الصلاح المذكور ان الاحرام في ركعتي الطواف هو ظاهر عبارة ابن الجندب ^٣ والثقة
ظاهر كلام الشيخ المبدأ انه غيب ركعتي الاحرام ونقل في من الشئ انهما جلا غيبت كان واقامه ركعتا وقال في لغت الى ان
الفضل غيب من فريضة الظهر ^٤ هو الذي صرح به الشيخ على بن بابويه فيما نقله من عبارة وهو الذي ذكره في كتاب الفريضة وهو ذلك
عليه محض معا من قمار المنفعة في رواية ابى بصير من الاحرام غيب ركعتي الطواف وقوله من من يدرك ركعتي من كان على غير
وقت الفريضة فانها مطلقان لا يخرج منهما كون الاحرام في وقت مخصوص واقاما ذكره الشيخ المبدأ غيب ركعتي الاحرام والركعتين
فهو منبئ على ما نقل عنه انما في آخر صلوة الظهر الى من قد تقدم الكلام فيه السابعة قال الشيخ ان كان ماشيا التي من موضعه الذي صلى فيه
وان كان راكبا اذا نهض الى الحرم فاشرف على الابطع رفع صوته بالتلبية وقال الشيخ المبدأ ثم يلبس من ينهض به بغير وضوء فاما وان
كان ماشيا عند الحجر الاسود انتهى الرضا دون الحرم واشرف على الابطع فليكن كمن هو على التلبية على بن بابويه فاذا خرج الى الابطع
فارفع صوته بالتلبية وقال ابن الجندب ^٥ لبيته ان شاء من المسجد ومن حيث يخرج من منزله بمكة وان شاء من يخرجها بالتلبية الى ان يتهيأ الى
الابطع خارج مكة فعل هو ذلك على اولوية الاجها عند الاحرام وقال ابن ادریس ان كان ماشيا جهر بالتلبية من موضع الذي غلب الاحرام
فيه ان كان راكبا لجاذا نهض به بغيره فاذا انتهى الى الحرم واشرف على الابطع رفع صوته بالتلبية قال بوالصلاح ثم يلبس فاذا نهض به
بغيره بالتلبية وان كان ماشيا فليجهر بها من عند الحجر الاسود فاذا انتهى الى الحرم واشرف على الابطع فليكن كمن هو على التلبية حتى
يأتى منى ^٦ اول الذي ففت عليه من الاخبار ما تقدم من محضر معا من قمار وظاهرها ان مبدأ التلبية اذا انتهى الى الحرم واشرف على الابطع
رفع صوته بها وما تقدم من رواية ابى بصير فيها انه يلبس من المسجد الحرام وما تقدم من رواية عمر بن عبد الله فيها التفضل بان كان ماشيا فليكن
وهو المكان الذي صلى فيه صلوات الاحرام واعلم ان راكبا فاذا نهض به بغيره وما رواه في الكافي عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ما لي ابي ابي قال اذا خرج الى منى ثم قال اذا جئت شعب القعب عن بيتك الغيبة من مباركة نلبس الحج ودواء الصدق من حفص بن غزير
ومعا من قمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي جبا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان اهلكت من المسجد الحرام الحج فان شئت لبيت المظالم
وافضل ذلك ثم حتى ياتي الرضا فليكن قبل ان يصير الى الابطع ^٧ اول هذه القصة الخبر ان اخبا المنفعة بان يقال انه ينتخب بين التلبية
من المسجد وبين ما خبرها الى هذه المواضع المذكورة في الاخبار وهو الا فضل ولما يجرها فهو واشرف على الابطع وما ذلك عليه رواه
عمر بن عبد الله الفضل بين التركيب الماشي على انه اذا صار التلبية من المسجد ان كان خلاف الا فضل فليعمل بهذا الفضل للتأخر للمؤخر
بين الاخبار وقص ان لا طواف بالبيت قبل الاحرام الحج وظاهر الحسنى ابى فضل سجد في الصلوة المذكورة حيث قال اذا غسل يوم التروية واحرم الحج
طاف بالبيت سبعه شوطا وخرج منها متوجها الى منى ولا يصح بين الصلوة المرفوعة حتى يرفق بالبيت فيسجد بطواف التزادة قال في لغت بعد نقل
ذلك عندهم بل كرا في اصحابنا هذا الطواف فان قصد ذلك ما ذكره الشيخ المبدأ وابن الجندب ^٨ فذلك بل الاحرام انتهى اول اشار بما ذكره
الشيخ المبدأ ابن الجندب الى ما نقله عن المسئلة السابعة هذا والمفهوم من كلام الشيخ وقص من الاخبار كراهة هذا الطواف بل يفرق
من كلام الشيخ عمر بن حنبل في التيمم وطاف الاحرام بالحج لم يجز ان يطوف بالبيت الى ان يرجع من منى فان سجد طواف بالبيت ثم ينتقل حرامه
منه لانه بعد طواف التلبية اخرا من حرمه وقال ابن ادریس لا يستحب ان يطوف بالبيت الى ان يرجع من منى فان سجد طواف بالبيت ثم ينتقل
احرامه سواء جرد بالتلبية او لم يجرد وسقط فلا حاجة الى ان يخطا في تيمم لا يجوز احرام الحج بوطوف بالبيت نطوقا الى ان يعود
من منى فان فعل ذلك ناسيا فلا يبي عليه قال في التتمى الطواف بعد احرامه وقال في المدرس ولا طوف بعد احرام الحج واستحسنه الحسن بن

اذا انما الطواف التروية والاحرام

في احكام الحج والعمرة

في الوصية

عليك بمحمد بن علي كذا وتجو سؤلك صلى الله عليه وآله واسمك الاكبر لا بكر ولا سميك الذي من ذالك به كان خافا عليك فليحبه
واسمك الاعظم الذي من ذالك به كان خافا عليك ان لا ترد وان تعظم ما سئل ان يغفر في ذنوبه جميعا عليك وشال الله ما جلت
في احوال الدنيا والآخرة وترغب اليه في الوفاة في المستقبل وفي كل عام وشال الله الجنة سبعين مرة وليكن من ذالك اللهم نكبي من النار و
اوسع علي من ذالك الحلال الطيب اذ راعني شرفه العجى والا شرفه العجى في الجنة فان قد هذا الدعاء ولم يغرب الشمس فاعده
من اوله الى آخره ولا تمل من الدعاء والنصرع والمسئلة ودنو في البكا في في الصبح عن خاد بن عيسى عن عبد الله بن مهون القلاح قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بغرب فلما هبت الشمس ان غيب قبل ان تدفع قال اللهم اني اعوذ
بك من الغفر من شئ الا موء ومن شئ ما يحدث بالليل والنهار مستجيبا بامانك واسمك في مسجدا بقرنك واسمك في الفاء البالي
مسجدا بوجهك البالي يا خير من سئل ونا اجو من اعطى جليلي بركتك البينة غافلك اصفه عني شرح خليفك قال ابا عبد الله عليه السلام
ابن مهو وسمعت ابي يقول يا خير من سئل ونا اوسع من اعطى قنا اكرم من سارهم ثم سئل خافك قول لعل المراد بقوله سمعت ابا عبد الله
ان اباه ترك الحديث هذا لثوابه ودنو الشيخ باسناده عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غرب الشمس فقل اللهم لا تجعله آخر
العهد من هذا الموقف ارضيه من يابل ابا ما يقينه والى ذلبي اليوم فلما مضى ابا ما في مخرجنا مغفولا يا فضل ما يقبل به اليوم احد
مريدك عليك واعطى افضل ما اعطيت احدا منهم من الخير والبركة والتجديد والرضوان والغفر وبارك في اربع اليه من اهل زمان او
قليل او كثير وبارك لهم ودوا الصدوق باسناده عن زرارة عن الشيخ في هذا اليوم ايضا بدعاء الحسين عليه السلام وهو مشهور ودعا
ابن زبير الطائي بن علي بن الحسين في الصحبة الكاملة وقال شيخنا المصنف بعد ذكر ما في رواية ابي بصير المقتضية ثم يدعو بدعاء
الموقف لا اله الا الله العظيم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع ما فيه من
يكفي رب العرش العظيم سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وخيرتك من خلقت وحياتك
الذي اصطفيت له رسالتك واجلته اول شافع واول شفيع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع
وارحم على محمد وآل محمد افضل ما صليت بآدم ورحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جسد مجدا اللهم انك تبيح المضطر اذا دعاك فكشف
السوء ونصبت المكروب شفع السقيم ونقي الغابر ومجبر الكسور وترحم الضعيف والكبير وتكسر فؤاد اميرنا العلي الكبير ما بطلن الكليل
الاسير وباركنا الطفل الضعيف ما عظمه الخائف المسجير يا ملائكة ربك له ولا ذنب اللهم انك ضربت من عصى اسرع من اجاب اكرم من
عنه وخبر من عطي واوسع من سئل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ليس مثلك شئ سؤل ولا معط دعوتك جيتي اناك تا عطيتني وفرحت
اليك فرحتني واسلمت لك نفسي فاغفر لي ولوالدي كل سبب شفي الا سلام لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم و
الانوات اللهم اني اسالك بعظيم مالك بر احد من خلقت من كريم اسمائك جميل ثنائك خاصة الا انك ان تصلي على محمد وآل محمد عشي هذه
الحكمة مرتين على من انزلت في الدنيا بركة في عصره ديني وخاصة نفسي فضا حاجة وشعيرة في من انزلت في الامام النضر على عصره السوء عني لما
العافية وان تجعلني من نظير اليه في هذه العتبة بركتك انك جواد كريم اللهم صل على محمد وآل محمد ولا تجعل هذه العتبة اخر العهد ديني
خو يلبسها من يابل مع حاجتك الحرام والنار والافان بركتك عليه وآله السلام وافعيها فيك انهم يغفرك واسمع خذك اجر فيمك واسمع
وزفك افضل الثواب وانا لك على حسن الوفاة انك تسمع الدعاء اللهم صل على محمد وآل محمد واسمع غائ وادم اضرعني وتكلى عليك فانا
لك سلم لا ارجو نجاحا ولا مغافاة ولا شرفا الا بك منك فامن على يميني في هذه العتبة من يابل وانا معاذة من كل مكروه وكبد وروحي
البواشع واعني على ما علمت واعزوا لنا انك الذين مطيعهم من خلقت لخلقك اللهم صل على محمد وآل محمد سلميني في ديني امل لي في اجلي
واصح لي في جسمي يا من رحمة واعطاء في سؤل فاغفر لي ذنبي انك على كل شئ قدير اللهم صل على محمد وآل محمد واسمع غائ وادم اضرعني وتكلى عليك فانا
من اجلي حتى تنوف في انك اللهم صل على محمد وآل محمد ولا تخرجني من ملا الا سلام فانه اعطيت بركتك لا تكلي في فبرك اللهم صل على
محمد وآل محمد وعلني ما تنفعني ما ملا فلي عليا وخوفا من سطوتك ففعلك اللهم اني اسالك مسئلة المضطر اليك الشفيع من عذاب النار
من عفوك ان تغفر لي وتغفرت بعفوك وتغفرت على بركتك تجو على بركتك وتودعي عني فربضك وتغني بركتك عن سؤل احد من
خلقت وان تجبرني من ان ابر بركتك اللهم صل على محمد وآل محمد وانفج له فمجا صبرا وانصره نصر عزيزا واصل لسلطانا نصير اللهم
صل على محمد وآل محمد واطهر حجة بركتك احي شمر بظهره حتى تشتم بظهره جميع عبادك وللا ذلك ولا شفي احد من اهل الجنة

اسمك في مسجدا بقرنك واسمك في الفاء البالي

في الوقوف

الناس انهم ليسوا بمتقين الا اذا كانوا في الموضع الذي هو افضل من الموضع الذي هم فيه من قبل ذلك بالزاد
الحديث عن سمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال عرفات كلها موقوف افضل الموقوف في الجبل الى ان قال انقل عن المصنف ان
وعن محمد بن سماعه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا كثرت الناس في موضع كيف يصنعون فقال ان تفعول الى ذلك محترقا فاذا كثروا يجمعون
ضائف عليهم كيف يصنعون فقال ان تفعول الى المازين قلت اذ كانوا بالموقف كثيرا وصفا عليهم كيف يصنعون قال ان تفعول الى الجبل وقوف
في مبشرا الجبل فان رسول الله صلى الله عليه واله وقف بعرفات فجعل الناس يلينون اخفافا فانه الحديث كما تقدم في صحيحه ورواه عنهما
القيام ذكره جده من الاصحاح في علوق ما تروى في فضل الاعمال الحرة والاشيخ في الخلاف يجوز الوقوف بعرفة راكبا او قائما سواء في المبسوط
القيام افضل قال في النسخ وهو الحق لنا ان تروى في فضل الاعمال الحرة والاشيخ في الخلاف ان تروى في فضل الاعمال الحرة والاشيخ في الخلاف
من الركوب في بنيان يكون افضل قال في المدارك بعد ان اخبر بذلك وعلمه بما ذكره الاصحاح ايضا وينبغي ان يكون ذلك حيث لا يخشى
لشد العقب نحو والاسقط في طيفه القيام قال في المدارك بعد ان اخبر بذلك وعلمه بما ذكره الاصحاح ايضا وينبغي ان يكون ذلك حيث لا يخشى
نعم لا يركب في الاصل الا في الغاية ان الركوب افضل من القيام ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام وقف راكبا
هو ضعيف انتهى اقول المسئلة عندك لا تخ من شيوخ الذين قد كان مذكور من استحباب القيام لم يرد في شيء من اخبارهم على كثرتها واشتمالها
على حجة من المتكاتب مع ان هذا الحكم من عمتها لو كان كذلك وما عللوه من الخبر لا يخفى من شيء مع ان الظاهر من صحيحه ومجرب عن عمار حكا
صلى الله عليه واله وقوله فيها قال وقف جعل الناس يلينون اخفافا فانه الحديث كما تقدم في صحيحه ورواه عنهما
عليه السلام كان على النافذة واصبح منه اظهر طرا وعبد الله بن جعفر الجعفي في كتابه في الاستعاذة عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى قال لا يركب في
حضر بن محمد عليه السلام في الموقف على فاعلم ان هذا هو الموضع الذي كان في موقف النبي صلى الله عليه واله وظاهر كونه
الى الشا وما هو يوزع عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا الموضع عدم الوقوف على الجبل الا مع الضرورة لما رواه الشيخ عن حماد بن عمار قال سالت ابا
ابراهيم عليه السلام عن الوقوف بعرفات فقلت لابي عبد الله عليه السلام اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
على الجبل الا ضرورة ولم افك ذلك على ليل سوا الراية المذكورة وكيف كان فمع الضرورة كالرجاء ونحو تنقية الكراهة او التحريم لما
تقدم في رواية محمد بن سماعه ورواه في الكافي عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا ضاقت عرفة كيف يصنعون قال ان تفعول الى الجبل
وفيهما الوقوف على طائفة ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن ابيه عن محمد بن علي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
على غير وضوء قال لا يصلح له الا وهو على وضوء وانما حملناه على الاستحباب لما تقدم في احاديث السعي والطواف مما يدل على جواز ذلك المسئلة
بغير طهارة الا الطواف ينبغي تعيين ذلك ايضا اذا لم يكن وقوفه على غسل ولا فاعلم ان هذا هو الموضع الذي كان في موقف النبي صلى الله عليه واله وظاهر كونه
مطلقا عن وضوء كما تقدم في صحيحه ورواه في الكافي عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا ضاقت عرفة كيف يصنعون قال ان تفعول الى الجبل
مسئلة وليس في الجبل انما الواجب الوقوف لا تعلم في ذلك خلافا ثم اوردنا الخبرين الا تيسر قول من قال اشعر كلام بعضهم بالوجود ونقل
في الدرر من الخبرين انما الواجب الوقوف لا تعلم في ذلك خلافا ثم اوردنا الخبرين الا تيسر قول من قال اشعر كلام بعضهم بالوجود ونقل
بالدعاء والتوبة والاستغفار فان هذا هو الموضع الذي كان في موقف النبي صلى الله عليه واله وظاهر كونه
قال في المشعر وهو احبنا ابن البراج لنا الاصل طائفة الذين وما رواه عبد الله بن حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
وقف بالموقف فاصابته حشنة الناس فبقي ينظر الى الناس ولا يدع حتى افاض الناس الى الجبل وقوفه ثم قال قد صلى بعرفات الظهر والعصر
وقفت دعا فقلت لابي عبد الله عليه السلام اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
عليه السلام عن جابر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
الناس فقال لا ارى عليه شيئا وقد شأ فليست غفرا الله اما الوصبر واحشوب الا فاض من الموقف بحسنا اهل الموقف جميعا
غير ان ينقص من حسناته شيء **الفصل الثالث** في الاحكام وفيه مسائل الاولى في الخلاف بين الاصحاحين بل يان علماء الاسلام
في ان الوقوف بعرفة ركز من تركه عاملا فلا حج له ويدل عليه ما تقدم في جملته من الاخبار ان اهل مكة
لا حج لهم واذا اطل الحج بالوقوف في غير الموقف فبعدم الوقوف بالكلية بطريق اخرى فاما ما رواه الشيخ عن ابن
فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو قفوا بالمشعر فربضه والوقوف بعرفة سنة فقد رده

في الوقوف

في الوقوف

في الوقوف

في الوقوف

في أحكام الحج

منها ما هو في
الكتاب من
الحج والعمرة

المأخوذ بالتضمن في السند بالارسال وضعف المرسيل ما جاء به عن الشيخ بجل المستند على ما ثبت من جهة المستند من النص بظاهر
القرن قال ما عرف من جهة المستند جاز ان يطلق عليه الاسم بانتهى وفردنا ذلك عن موضع ليس كذلك الووقوف بالمسحرات
من جهة علم بظاهر القرآن قال الله تعالى فاذا قضيتهم من عرفات فذكر الله عند المسحرات الحرام انتهى وهو خبرنا في الذوق من رواية ابن فضال انه
سنة من جهة بالارسال معارضه بالاجماع وما ذكره بالثبوت بالسنة ينبغي ان يعلم ان الزكوة منه هو المسمى خاضعة ما علمه فتصرف بالوجوب
ومن ثم خرج المفيض قبل الغروب هذا وان جاب عليه حين بالبدنة او الشاة على العولان المتقدمين وفتح اقتراح من حل به اول الوقف ولا
يخص الزكوة بغيره معتن بل الامر الكلي كما قالوا في الزكوة من انهم الممارون للزكوة الثانية وقد صرح الصحابة رضوان الله عليهم
بان الوقف الاختباري لو حوز عرفة من قبل التمسك الى الضطاري الى طلوع الفجر من يوم النحر وبفضل هذا الاجمال وما
يتعلق به من يوم النحر الى الاستدلال بفتح في مواضع مما يمان ان الوقف الاختباري من ذوال التمسك الى الغروب فقد تقدمت الاخبار الدالة
على كونه في بيان كونه الوقف اما من قبل الوقف في هذا الوقف ما قد تقدمت في بيان في باب هذه المسئلة واما بيان الوقف ان
الضطاري وانتهى من قبل ذلك الاخبار في ذلك عليه علم من الاجماع ما رواه الصدوق في الصحيح من معانيه من جابر والكليني في الصحيح
والبحر عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قال في رجل ادرك الامام وهو يجمع فقال ان ظن انك باي عرفات فليقف بها ليلة
ثم يدرك جمع قبل طلوع الشمس فلما فيها وان ظن انك لا بايها حتى يفيض فلا بايها ولهم بجمع فقد تم حجة ما رواه الشيخ في الصحيح من
الكليني قال قال با عبد الله عليه السلام في رجل باي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال ان كان في مهلك حتى باي عرفات من ليلة فليقف
بها ثم يفيض فليقف الناس قبل ان يفيض فلا يتم حجة حتى باي عرفات ان ظن انك لا بايها فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى
فليقف فليقف ثم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس قبل ان يفيض الناس فان لم يدرك المشعر الحرام فليقف في الناحية فليقف بها حتى يفيض
وقوله الحج من باي عرفات من عبد الله تعالى قال قال با عبد الله عليه السلام في رجل ادرك الناس جميع حجة ان مضى الى عرفات
ان يفيض الناس جميع قبل ان يدركها فقال ان ظن انك لا بايها فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى فليقف فليقف ثم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس قبل ان يفيض الناس فان لم يدرك المشعر الحرام فليقف في الناحية فليقف بها حتى يفيض
جمع فليقف بجمع ثم يفيض مع الناس فقد تم حجة من معانيه من جابر والكليني في الصحيح من معانيه من جابر والكليني في الصحيح
الله عليه السلام في سفرنا في شيخ كبير فقال يا رسول الله ص ما تقول في رجل ادرك الامام بجمع فقال ان ظن انك باي عرفات فليقف بها ليلة
فليقف ثم يدرك جمع قبل طلوع الشمس فلما فيها وان ظن انك لا بايها حتى يفيض فلا بايها فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى فليقف فليقف ثم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس قبل ان يفيض الناس فان لم يدرك المشعر الحرام فليقف في الناحية فليقف بها حتى يفيض
الوقوف الاضطراري اكد بالوقوف بالمشعر فقد دل عليه الاخبار المذكورة في الكلام في ان الاجماع رضوان الله تعالى عليه استدلوا
بهذه الروايات على ما قد نقله عنهم من حكم الناس وهي كما ترى لا تعرض فيها لذكر الناس في الوفا بالاشارة فضلا عن التصريح واما
مؤنها من الوقف على القادم للحج واما ما ذكر في كبعدها ورد عليه ثم نحو ما اوردناه حيث قال يمكن استفادته من التغليل المستفاد
من قوله عليهم السلام في طاهر الحلي الله اعذر عبده فان الشبهة من ادعى الاعداد بل يمكن الاستدلال بذلك على هذا الجاهل
ايضا كما هو ظاهر اخبار التمهيد وهو محل نظر كما نرى بآدمه على ما قد نقله عنه في كتاب الصيام من دعواه الشبهة من الله تعالى
قد بدت ان تضعف ان الشبهة انما هو من الشيطان كما تكررت به ايات القرآن بالجملة فان الناس من حيث حصول العلم له اول فرض الشبهة
له انما هو لا فائدة له الا عند عدم الاغناء باجرائه على الباك من اجل ذلك يضعف القول بمعرفة من كان ظاهر كلامه هذا وكذا
كلامه في زيادة معذرة على الجاهل وهو غلط محض فان الاخبار قد استفاضت بمعرفة الجاهل ولا سيما في باب الحج خصوصا وخصوصا
والوجه فيه ظاهر كما تقدمت في غير مقام ولا سيما في هذه الكتاب في اكثر المواضع انما استدل في معذرة الناس الى اخبار مكية
الجاهل فلو هكسوا الاما بواظها لاختاروا الاخذ في الوقوف الاضطراري بجملة الكون بعرفة وبذلك صرح الاجماع وقضى به
قال في المتن لو لم يفيض بعرفة نهائيا وقف بها ليلة اخرى على ما بيناه وجانله ان يدفع من عرفات حتى فسد بلا خلاف ونقل عن
الشيخ في الخلاف انه اطلق ان في الوقوف بعرفة من التزاول يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر وحمله على الاجماع على ان مراده بيان
مجموع الاحكام اخبارا وان اضطرار ذلك فانه خبرنا بغيره في سائر كبره بالتفصيل المذكور في حمله ابن اديس على ان مراده ان
الاجماع فانه غير ما في هذا القول من ان لا فائدة له في ذلك فاما قول بعض المحققين ان اوردوا الشبهة في كتابه ان ادلا اعلمنا

الايضاح

يعرفان في بعض مواضعها وحيثما ينبغي عن الصادق عليه السلام بالناس ابراهيم واسماعيل اسحق من بعدهم متفرقا من عرفان الكتيب التل
من التمر والارز في بي هكرا وانك الوصف الذي يصنع كثر من الناس فانه بلغنا ان الحج ليس بصفة الخجل ولا ايضاح الابل و
كل من الوجه بالبحر والوصف بالواو والاضا الجهر والاسرع والثوة الثاني لك لفظه وقوط في التهدي في بعض نسخ الكافي لا تؤد
من الايداء والدرع فيمن الترة في البعة والعن المشقة الانكسار والهلاك وتوفي الكافي عن هرون بن عاصم قال سمعت ابا عبد الله
وهو يقول في الخبر كل من حبرنا من الله ان اعونك ان ظلم او ظلم او اظلم حيا او اوتجارتها ومنها استجابنا خبر المغرب العشاء الى المدة
ولو ان رجع الليل بل الى تلك الليل وهو اجماع علماء الاسلام كافة وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن
قال لا تصل المغرب حتى تاتي حيا وان ذهب لك الليل وعن ما عرفت في الوقت قال سألته عن الجمع بين المغرب العشاء والاخرة فيجمع فقال لا تصلها
حتى تنهي الى جمع ان يصير من الليل ما يصير فان سئلوا الله صلى الله عليه وآله جعها باذان احداهما من كمال جمع بين الظهر والعصر يعرفان و
من الطبع في الصحيح من ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصل المغرب حتى تاتي حيا وان ذهب لك الليل فصل بها المغرب العشاء والاخرة باذان
واحد او اذانين فانزل بطر الوادي عن محمد بن اطر بن مزيار عن الشمر بن مجاز الصلوة بليها وقال الشيخ في النهاية لا تصل المغرب العشاء الا
بالمدة لفظه وان ذهب من الليل بصر او ثلثه فان عاتق من الحج الى المدة لفظه الى ان يذهب من الليل اكثر من الثلث فانه ان يستل المغرب الطرب
ولا يجوز ذلك الا في هذه الكلام بظاهر موه للجمهور الصلوة قبل المشرق نحو كلام ابن ابي عمير حيث قال بعد ان حكى صفة سيرة
رسول الله صلى الله عليه وآله واجب بسيرة على امتهم لا يصل احد منهم المغرب العشاء بعدهم من عرفان حتى ياتوا المشرق حرام ومخولك
كلام الشيخ في الخلاف في سبب من في الاستصحاب حيث ذهب الى ان لا يجوز صلوة المغرب بعرفان ليلة النحر وحمل العلم في الحج كلام الشيخ في النهاية
على اداء الكراهة قال الظاهر ان فصل الشيخ الكراهة كونها مطلوبة على الكراهة ان لا يجوز وهو جسد تمام بل على صلوة قبل المشرق
رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يصل الرجل المغرب اذا سمع بعرفة وفي الصحيح عن محمد بن مسلم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال عثر محمد بن ابي بزة عن المدة لفظه فانزل وصل المغرب قبل العشاء بالمدة لفظه وعن محمد بن عمار بن مهران قال ذلك لا ي
عبد الله عليه السلام الرجل يصل المغرب العشاء في الوقت فقال قد فعلوا رسول الله صلى الله عليه وآله صلوا في المغرب في ان ظاهرا لا يجازي رضوان
الله تعالى عليهم الاتفاقي على جواز تقديم بل ظاهر انتهى فيكون الاجماع عليه حيث قال لورثك الجمع فصل المغرب ومنها والعشاء في وقتها صلوة
ولا اثم عليه حيا لم يعلم ان لا يمكن العمل بظاهر الاخبار المتقدمة رجل انتهى على ظاهر من التجميع وحمل الاخبار الاخرى على العذر كما هو ظاهر
النتيجة من خبر الاخبار الثلاثة الاخرين بصلوا العشاء في حجة التجميع السادر لوعا في الطريق عاتق تخاف ان يذهب اكثر الليل في
الطريق لئلا يفوت الوقت رواه الشيخ عن محمد بن مهران ثم سألوا ان تلك المخولك ظاهر كلام الشافعي في حجة اننا خبر العشاء
الحج اجماعا واجبا بحسننا خبرها الى الشعر فظاهر كلامه وله التاخير وان ذهب لك الليل روى محمد بن مسلم ولو منع صلى بعرفة والطريق والظن
ان قوله ولو منع اشار الى ذلك الاخبار الدالة على الصلوة بعرفة والطريق بحملها على المانع وحيث فاذا كانت هذه الروايات وحدها العذر كما
حمل عليهم في النهي الوجوب المحرم في تلك الروايات معارض الاما يتبع من الاجماع للتقدم ذكره وبذلك يظهرنا ويل ذلك العباد ان الدالة
على التحريم في محله بل المول بالتحريم لا يخلو من مذهب ثوبه ما رواه ابو عمر الكشي في كتاب الرجال عن حماد بن ابراهيم بن جابر عن الحسن بن
مواخبا عن جعفر بن محمد بن حكيم عن ابراهيم بن عبد الحميد عن عيسى بن ابي بصير عن ابي سائر بن عبيد الله عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
فدخل ثوبه بن عمار فقال ان الحكم بن عيسى عن ابي سائر قال يصل المغرب من المدة لفظه فقال له ابو عبد الله عليه السلام يا مهران ثلثه فان
هذا ابي فقط كتب الحكم بن عيسى عن محمد بن سحر قال كتبنا الفضل بن محمد بن عمار عن ابراهيم بن عبد الحميد ثم ذكر نحوه والتعريب منه
ان الظاهر ان مراد الحكم بما نقله وهو جواز صلوة المغرب بل المدة لفظه فانك عليه السلام وحلفنا باه عليه السلام لم يقل ذلك اما الحمل ان المراد
الخطبة صلوة المغرب الافضل ان يصل قبل المدة لفظه فيجد جدا الانفاق الحاضرة العامة على ان الافضل التاخير الى المشرق ان السنة ذلك
بل الظاهر ان المعنى انما هو الاول فيكون الخبر مؤيدا لما ذكرناه وانما العالم ومنها الجمع بين العرفان باذان احداهما من علم الفضل
الناظر فقد تقدم ما تلك عليه في مؤخره ما ذكره في صحيح الطبري بذلك عليه السلام ما رواه الكشي في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
قال صلوة المغرب العشاء يجمع باذان احداهما من لا يصل بينهما شيئا وقال هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
الكشي في الصحيح عن ابراهيم بن محمد بن عيسى بن مصعب قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن الركعتين التي يصل المغرب ليلة المدة لفظه

هو ظاهر من الخبر قال اهل من ان يكون محملا فيه فربما وبذلك لفظ الاستدلال به على ان ظاهر الخبر يقتضي الحج بذلك ان لم يكن
 وقت جبره لانه مطلقا غايته ما قل عليه انه وفقه مع الناس جميعا وافاض عليهم وهو اعم من ان يكون فف جبره اعم لا وبه يشهد الاستدلال
 بغيره لانه ان بعض الأصحاب كما قدمنا الإشارة اليه في المسئلة يكون ذلك بعد الوفاء بجبره انما انما من اجل هذا الاجال في الرواية
 قال في آية على ما اخبرناه من اجزاء اضطراري المشعر حرمه يجري هنا بطريق اولي لان الوفاء للتلبي بالمشعر فيه شأنه الاختيار للاكتفاء
 به للموافاق واختيارا ولم يضر ان العمل مطلقا مع جبره بشاؤه والاضطراري المختار ليس كذلك الظاهر انه اراد بالاطلاق في قوله والتمتع
 مطلقا فيعني من ان يكون قد فف جبره فاسم لا واعترضه بسطر في آية بانه يمكن المناقضة فيه بان الاعتناء باضطراري المشعر اثناء ثبته
 بقوله عليه السلام في صحيحه جليل من ادرك المشعر الحرام يوم النحر فف ذلك الحج ومخولك لا يلزم من ذلك الاجتناب بالوفاء للتلبي مطلقا
 ورواية سمع المتضمن للاجتناب بالوفاء للتلبي لا تدل على العموم في المبادر منها تعالى الحكم بزيادة خبره اقول ان خبر بان هذه المناقضة
 واهله لا يحصل لها فان جله قد مر لم يشك على الاجتناب بهذا الوفاء بصححه جليل ونحوها وانما استدلال على هذا بانه اذا قام الدليل
 على الاجتناب بالاستدلال في ذلك الظاهر الذي هو بعيد من الوفاء للاختيار غايته بعد ذلك ان يكتفى بما ضرب منه داخله وهو الوفاء للتلبي
 المشعوب بالاختيار باعتمادا كفايا لمراد به اختيارا وجواز العمل مطلقا مع الجبر بشاؤه بطريق اولي هذا حاصل كلامه واقام قوله ودوايه سمع
 لا تدل على العموم في المبادر منها تعالى الحكم بمن ادرك خبره ثم انما وجبه لهذا المبادر ولا اشعار به في الرواية الا قوله وفقه مع الناس جميعا
 وفوقهم معهم جميعا لا يسلط من ان يكون قد شاركهم وفقه معهم بغيره بل هو اعم من ذلك كما لا يخفى وبالحكمة فالأدب عند في معنى
 الرواية هو ما قدمناه وهو ان المبادر من هذا الوفاء انما هو الوفاء للتمتع الذي هو بعد الفجر حرم التلبي بالتلبي لا في وقتها شرعا
 وهكذا انهم اختلفوا في وجوبه وعنده المشهور وجوبه قال في الذكر انما ليس واجبا غايته ما استدلاله على وجوبه التلبي بضعف ظاهره
 قوله عليه السلام في صحيحه معاينه بغيره ولا يجازي الجواز لانه لا ينافي في الوجوب لا مكان حمله على الفضل الاستصحاب لثبوت
 المكان فخصه مع عدم استلزام مجرد النزول المبيد الوجوب غير ظاهر وهو من جهة فالحاصل الخبر انما هو السؤال عن وقت بعد الفجر واقاض قبل
 طلوع الشمس والتفصيل في الجواب انما وقع في حكم المنص الجاهل في هذا الوقت بذلك يحصل السؤال من هذه الاشكال ومخالفة صلاح
 الروايات وان خالف ذلك المشهور عندهم هذا كله فيما لو فاض قبل الفجر عما اذا لو كان سببا فظاهرهم انه ليس عليه شيء قال في ذلك بعد
 قول المقلد ولو افاضنا سببا لم يكن عليه شيء هذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب حتى ولو افاض قبله على رواية ذلك عليه صرحا وتبعا امكن الا
 استدلال عليه بخبر ما دل على جواز ذلك المنصط في معنى في الحان الجاهل بالعامد والناسي وجهها انتهى اقول يمكن القول هنا بغيره
 حج الجاهل بناء على ما جاء في تحفته افشاء الله تعالى من ان يترك الوفاء بالمشعر جاهلا لا يترك الوفاء مطلقا وعلى ما يصح لو افاض قبل
 الفجر مع فوزه ليل واقام على ما هو المشهور بينهم من البطالان ما ذكره هناك من الرد في ذلك كيدان ذكر هذا الرد رجح الجاهل بالعامد
 بناء على ان الجاهل بالحكم منهم كالعالم في جميع الاحكام وهو خلاف ما استفاضت اخبار اهل الذكر عليهم السلام انما لا تتقدم صريح
 الاصحاح رضوان الله تعالى عليهم بانه استفاضت الاخبار بانما يجوز الا فاضه ليل لا الذي ان عذار من الضعفاء والنساء والضعفاء ومن يجاز
 على نفسه من غير جبر ان بل قال في المتن انه قول كافر من يحفظ عنه العلم بذلك على ذلك جملة من الاخبار منها قوله في صحيحه معاينه
 قمار الوارد في منفر حج النبي ثم افاضوا والناس بالذعر حتى انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فعلى المغرب النساء الاخوة باذان
 واحد واقامهين ثم قام ففصل بها الفجر وعجل ضعفا بني هاشم بالليل وامرهم ان لا يبروا جبر العفيرة حتى يطلع الشمس الحديث ما رواه
 ابن ابي بكرة عن ابن مسكان في الصحيح عن ابي بصير وهو ثوب لم يردى بغيره الراوي عنه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يابح
 تقدم النساء اذال الليل ففرض عند المشعر اخر ثم يظن بهن الى منى فبرهن بالحج ثم يصبرن ساعة ثم يفتقرن سطلين ان تكثر فظن
 الا ان يكن يرد ان يذبح عنهن فينهن بوجوهن فيمنع عنهن ما رواه الشيخ في الصحيح عن سبيل الاعرج قال قال لابي عبد الله ع
 معناه شاة فافوض بهن ليل قال نعم فليكن يضعن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله فليكن نعم قال افوض بهن ليل ولا يفتقرن بهن حتى يفتقر
 بهن بحج ثم افوض بهن العظمى فان لم يكن عليهن ذبح فليكن يفتقرن شعورهن ويقتصرن من اظفارهن ثم يفتقرن الى مكة في وجوههن
 يظن بالليل فيسعين بين الضفائر ثم يرجعن الى البيت فظن بهن اسبوعا ثم يرجعن الى منى وقد فرعن منهن في الحسن من جليل
 ابن راجع عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حصن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله للنساء والفتيات ان يفتنوا بالليل وان

في صحيحه معاينه بغيره ولا يجازي الجواز لانه لا ينافي في الوجوب لا مكان حمله على الفضل الاستصحاب لثبوت المكان فخصه مع عدم استلزام مجرد النزول المبيد الوجوب غير ظاهر وهو من جهة فالحاصل الخبر انما هو السؤال عن وقت بعد الفجر واقاض قبل طلوع الشمس والتفصيل في الجواب انما وقع في حكم المنص الجاهل في هذا الوقت بذلك يحصل السؤال من هذه الاشكال ومخالفة صلاح الروايات وان خالف ذلك المشهور عندهم هذا كله فيما لو فاض قبل الفجر عما اذا لو كان سببا فظاهرهم انه ليس عليه شيء قال في ذلك بعد قول المقلد ولو افاضنا سببا لم يكن عليه شيء هذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب حتى ولو افاض قبله على رواية ذلك عليه صرحا وتبعا امكن الا استدلال عليه بخبر ما دل على جواز ذلك المنصط في معنى في الحان الجاهل بالعامد والناسي وجهها انتهى اقول يمكن القول هنا بغيره حج الجاهل بناء على ما جاء في تحفته افشاء الله تعالى من ان يترك الوفاء بالمشعر جاهلا لا يترك الوفاء مطلقا وعلى ما يصح لو افاض قبل الفجر مع فوزه ليل واقام على ما هو المشهور بينهم من البطالان ما ذكره هناك من الرد في ذلك كيدان ذكر هذا الرد رجح الجاهل بالعامد بناء على ان الجاهل بالحكم منهم كالعالم في جميع الاحكام وهو خلاف ما استفاضت اخبار اهل الذكر عليهم السلام انما لا تتقدم صريح الاصحاح رضوان الله تعالى عليهم بانه استفاضت الاخبار بانما يجوز الا فاضه ليل لا الذي ان عذار من الضعفاء والنساء والضعفاء ومن يجاز على نفسه من غير جبر ان بل قال في المتن انه قول كافر من يحفظ عنه العلم بذلك على ذلك جملة من الاخبار منها قوله في صحيحه معاينه قمار الوارد في منفر حج النبي ثم افاضوا والناس بالذعر حتى انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فعلى المغرب النساء الاخوة باذان واحد واقامهين ثم قام ففصل بها الفجر وعجل ضعفا بني هاشم بالليل وامرهم ان لا يبروا جبر العفيرة حتى يطلع الشمس الحديث ما رواه ابن ابي بكرة عن ابن مسكان في الصحيح عن ابي بصير وهو ثوب لم يردى بغيره الراوي عنه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يابح تقدم النساء اذال الليل ففرض عند المشعر اخر ثم يظن بهن الى منى فبرهن بالحج ثم يصبرن ساعة ثم يفتقرن سطلين ان تكثر فظن الا ان يكن يرد ان يذبح عنهن فينهن بوجوهن فيمنع عنهن ما رواه الشيخ في الصحيح عن سبيل الاعرج قال قال لابي عبد الله ع معناه شاة فافوض بهن ليل قال نعم فليكن يضعن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله فليكن نعم قال افوض بهن ليل ولا يفتقرن بهن حتى يفتقر بهن بحج ثم افوض بهن العظمى فان لم يكن عليهن ذبح فليكن يفتقرن شعورهن ويقتصرن من اظفارهن ثم يفتقرن الى مكة في وجوههن يظن بالليل فيسعين بين الضفائر ثم يرجعن الى البيت فظن بهن اسبوعا ثم يرجعن الى منى وقد فرعن منهن في الحسن من جليل ابن راجع عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حصن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله للنساء والفتيات ان يفتنوا بالليل وان

في صحيحه معاينه بغيره ولا يجازي الجواز لانه لا ينافي في الوجوب لا مكان حمله على الفضل الاستصحاب لثبوت المكان فخصه مع عدم استلزام مجرد النزول المبيد الوجوب غير ظاهر وهو من جهة فالحاصل الخبر انما هو السؤال عن وقت بعد الفجر واقاض قبل طلوع الشمس والتفصيل في الجواب انما وقع في حكم المنص الجاهل في هذا الوقت بذلك يحصل السؤال من هذه الاشكال ومخالفة صلاح الروايات وان خالف ذلك المشهور عندهم هذا كله فيما لو فاض قبل الفجر عما اذا لو كان سببا فظاهرهم انه ليس عليه شيء قال في ذلك بعد قول المقلد ولو افاضنا سببا لم يكن عليه شيء هذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب حتى ولو افاض قبله على رواية ذلك عليه صرحا وتبعا امكن الا استدلال عليه بخبر ما دل على جواز ذلك المنصط في معنى في الحان الجاهل بالعامد والناسي وجهها انتهى اقول يمكن القول هنا بغيره حج الجاهل بناء على ما جاء في تحفته افشاء الله تعالى من ان يترك الوفاء بالمشعر جاهلا لا يترك الوفاء مطلقا وعلى ما يصح لو افاض قبل الفجر مع فوزه ليل واقام على ما هو المشهور بينهم من البطالان ما ذكره هناك من الرد في ذلك كيدان ذكر هذا الرد رجح الجاهل بالعامد بناء على ان الجاهل بالحكم منهم كالعالم في جميع الاحكام وهو خلاف ما استفاضت اخبار اهل الذكر عليهم السلام انما لا تتقدم صريح الاصحاح رضوان الله تعالى عليهم بانه استفاضت الاخبار بانما يجوز الا فاضه ليل لا الذي ان عذار من الضعفاء والنساء والضعفاء ومن يجاز على نفسه من غير جبر ان بل قال في المتن انه قول كافر من يحفظ عنه العلم بذلك على ذلك جملة من الاخبار منها قوله في صحيحه معاينه قمار الوارد في منفر حج النبي ثم افاضوا والناس بالذعر حتى انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فعلى المغرب النساء الاخوة باذان واحد واقامهين ثم قام ففصل بها الفجر وعجل ضعفا بني هاشم بالليل وامرهم ان لا يبروا جبر العفيرة حتى يطلع الشمس الحديث ما رواه ابن ابي بكرة عن ابن مسكان في الصحيح عن ابي بصير وهو ثوب لم يردى بغيره الراوي عنه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يابح تقدم النساء اذال الليل ففرض عند المشعر اخر ثم يظن بهن الى منى فبرهن بالحج ثم يصبرن ساعة ثم يفتقرن سطلين ان تكثر فظن الا ان يكن يرد ان يذبح عنهن فينهن بوجوهن فيمنع عنهن ما رواه الشيخ في الصحيح عن سبيل الاعرج قال قال لابي عبد الله ع معناه شاة فافوض بهن ليل قال نعم فليكن يضعن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله فليكن نعم قال افوض بهن ليل ولا يفتقرن بهن حتى يفتقر بهن بحج ثم افوض بهن العظمى فان لم يكن عليهن ذبح فليكن يفتقرن شعورهن ويقتصرن من اظفارهن ثم يفتقرن الى مكة في وجوههن يظن بالليل فيسعين بين الضفائر ثم يرجعن الى البيت فظن بهن اسبوعا ثم يرجعن الى منى وقد فرعن منهن في الحسن من جليل ابن راجع عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حصن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله للنساء والفتيات ان يفتنوا بالليل وان

في صحيحه معاينه بغيره ولا يجازي الجواز لانه لا ينافي في الوجوب لا مكان حمله على الفضل الاستصحاب لثبوت المكان فخصه مع عدم استلزام مجرد النزول المبيد الوجوب غير ظاهر وهو من جهة فالحاصل الخبر انما هو السؤال عن وقت بعد الفجر واقاض قبل طلوع الشمس والتفصيل في الجواب انما وقع في حكم المنص الجاهل في هذا الوقت بذلك يحصل السؤال من هذه الاشكال ومخالفة صلاح الروايات وان خالف ذلك المشهور عندهم هذا كله فيما لو فاض قبل الفجر عما اذا لو كان سببا فظاهرهم انه ليس عليه شيء قال في ذلك بعد قول المقلد ولو افاضنا سببا لم يكن عليه شيء هذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب حتى ولو افاض قبله على رواية ذلك عليه صرحا وتبعا امكن الا استدلال عليه بخبر ما دل على جواز ذلك المنصط في معنى في الحان الجاهل بالعامد والناسي وجهها انتهى اقول يمكن القول هنا بغيره حج الجاهل بناء على ما جاء في تحفته افشاء الله تعالى من ان يترك الوفاء بالمشعر جاهلا لا يترك الوفاء مطلقا وعلى ما يصح لو افاض قبل الفجر مع فوزه ليل واقام على ما هو المشهور بينهم من البطالان ما ذكره هناك من الرد في ذلك كيدان ذكر هذا الرد رجح الجاهل بالعامد بناء على ان الجاهل بالحكم منهم كالعالم في جميع الاحكام وهو خلاف ما استفاضت اخبار اهل الذكر عليهم السلام انما لا تتقدم صريح الاصحاح رضوان الله تعالى عليهم بانه استفاضت الاخبار بانما يجوز الا فاضه ليل لا الذي ان عذار من الضعفاء والنساء والضعفاء ومن يجاز على نفسه من غير جبر ان بل قال في المتن انه قول كافر من يحفظ عنه العلم بذلك على ذلك جملة من الاخبار منها قوله في صحيحه معاينه قمار الوارد في منفر حج النبي ثم افاضوا والناس بالذعر حتى انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فعلى المغرب النساء الاخوة باذان واحد واقامهين ثم قام ففصل بها الفجر وعجل ضعفا بني هاشم بالليل وامرهم ان لا يبروا جبر العفيرة حتى يطلع الشمس الحديث ما رواه ابن ابي بكرة عن ابن مسكان في الصحيح عن ابي بصير وهو ثوب لم يردى بغيره الراوي عنه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يابح تقدم النساء اذال الليل ففرض عند المشعر اخر ثم يظن بهن الى منى فبرهن بالحج ثم يصبرن ساعة ثم يفتقرن سطلين ان تكثر فظن الا ان يكن يرد ان يذبح عنهن فينهن بوجوهن فيمنع عنهن ما رواه الشيخ في الصحيح عن سبيل الاعرج قال قال لابي عبد الله ع معناه شاة فافوض بهن ليل قال نعم فليكن يضعن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله فليكن نعم قال افوض بهن ليل ولا يفتقرن بهن حتى يفتقر بهن بحج ثم افوض بهن العظمى فان لم يكن عليهن ذبح فليكن يفتقرن شعورهن ويقتصرن من اظفارهن ثم يفتقرن الى مكة في وجوههن يظن بالليل فيسعين بين الضفائر ثم يرجعن الى البيت فظن بهن اسبوعا ثم يرجعن الى منى وقد فرعن منهن في الحسن من جليل ابن راجع عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حصن كواضع لواءه صلى الله عليه وآله للنساء والفتيات ان يفتنوا بالليل وان

وَأَخْبَارُ الْوُفُوفِ
وَأَخْبَارُ الْوُفُوفِ
وَأَخْبَارُ الْوُفُوفِ

الوقوف على دليل سواها والدليل من عبارة كتاب الفقه واضح كما عرفت بالجملة فالأخبار بطريقنا من الأخبار التي هي من المخرج
بأنه لا يخلو من الأشكال كما عرفت من عبارة علمنا في كتاب الفقه والكتاب علمنا كما عرفت في غير موضع من هذا الكتاب من فوائده
نعم سرفد فيهما والله العالم الشاهد في معرفة ما تقدم من التواضع في الوقوف التبرك من العبادات من غير خلاف في معرفة على هذا النوع الوقوف
ثم نام أوجع وأجمل عليه فتح وهو المعروف من مذهب الأئمة لأن التبرك من الوقوف سماء وهو يحصل بأن يقرأ النبي وقال الشيخ في
المواضع التي يجب أن يكون الإنسان فيها متفقا حتى يخرج من الأحرار والوقوف بالوقوف الطواف السبع وصلوات الطواف حكم الأربعة
سواء وكذلك طواف الشاركة لك حكم النوم سواء والأولى أن نقول بجمع من الوقوف إن كان قائما لأن الوقوف الكون في ذلك الذكر قال
ابن ادریس بعد نقل ذلك عنه هذا خبر واضح ولا بد من تبرك الوقوف بغير خلاف في الجمع عليه إلا أنه قال في نهايته من خسر الناس كمالها وديارها
في موضعها إلا أنه كان سكران فلا يخفى له وكان عليه الحج من قبل وفاء هو الواضح القبيح الذي يقتضيه الأصول قال والأولى عندك أن لا يجمع من
شيء من العبادات إذا كان يجوز إلا أن الرسول صلى الله عليه وآله قال لا عمل بالناس وإنما لا يجزى في التبرك لا يجمع من غير وقال نعم وما لا حد
عنه من غير يخرج إلا ابتغاء وجه رب الأعلى في غير ذلك أن يخرج لأحد بطلان ما ادعى بطلب وجه رب الأعلى والخير للدار له وقال في تصحيح
نقل القولين المذكورين وأعلم أن الشيخ شرط في الواضع الذي يفوز الحج بركها وما عداها يجب عليه فعلها ولكن يخرج من الحج ففعله الواضع الذي
يجب أن يكون الإنسان فيها متفقا حتى يخرج من الأحرار إلى الجاهل وحديثهم كماله ولما عرفت التمام مقول إذا ابتدأ الوقوف بالنسبة
أجزاء الكون قائما ولا يجب استمرار الانتباه في جميع الوقوف فان قصد الشيخ ابن ادریس ذلك فعلا صابا وانقضاء وان قصد الشيخ شيوخ
البلاد الوقوف للتأتم من غير تبرك أو قصد ابن ادریس استمرار الانتباه ما قصده أقال الأول فله ابن ادریس أنه لا دليل الأعلى ما أخرجه
ولما قال في التبرك وأنه هو جدي ثم أن ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى في القولين من الأئمة والخير بين النوم حيث شرط في صحة
ذلك التبرك المذكور أن يكون متفقا وقال بغير الوقوف إن كان قائما وهو غير متفقا لا يجمع في عمدة الأئمة بالنسبة والكون في ذلك المكان
حاصل الجميع انقضاء فان كلف يخرج الكون فينبغي القول بالتحقق في الجميع أن شرط من شرطه على مجرد الكون هو التبرك فيكون ذلك الجميع
انقضاء فلا وجه للفرح قال في التبرك من الواجب من تبرك التبرك إلى أن قال خاتمة السلسلة من الجود الأخاء والشكر والنوم في جزء من الوقوف
وطاهر عبارة في الخلاف في ذلك حيث قال ولونوى الوقوف ثم نام أوجع وأجمل عليه فتح وهو المعروف من مذهب الأئمة لأن التبرك من الوقوف سماء وهو يحصل بأن يقرأ النبي وقال الشيخ في
الجمع الأحكام صحت الله تعالى عليهم على أن من فاته الوقوف من فاته الحج وسقط عنه غير فاته قال في محل بغير مفرق وبذلك عليه جاز من
الأخبار فيهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن عائشة بنت أبي عبد الله عليه السلام قال من أدرك جمعاً من العبادات كلها رواه الشيخ في الصحيح عن عائشة
بن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الحج قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما يخرج سائوا هذه أو مفرد الحج أو ممتع بالحج إلى الحج
وقد فاته الحج فاجعلها عمرة وعليه الحج من قبل وعن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال لم يترك المشرك حرام ففاته الحج فليجعله
عمرة مفردة وعليه الحج من قبل وعن محمد بن سنان قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة مفرد الحج فمضى في شيء من الوقوف فقال له يوم
الي طلوع الشمس من يوم النحر فاذا طلعت الشمس فليسر له حج ففعل كيف صنع باحرام فقال بأنه مكره فخطوف البيت يسع بين الصفا والمروة ففعل
لأنه صنع ذلك فما يصنع بعده قال إن سار أقام بمكة وإن سار رجع إلى الناس غير ملبس منهم في شيء فإن سار رجع إلى أهله وعليه الحج من قبل و
من خبر في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مضى الحج فانه الوقوفان جميعاً فقال له إلى طلوع الشمس من يوم النحر فإن طلعت الشمس
من يوم النحر فليسر له حج ويجعلها عمرة وعليه الحج من قبل ودواء في موضع آخر قال من قال كيف يصنع قال يخطوف البيت يسع بين الصفا والمروة
المرفة فإن سار أقام بمكة وإن سار أقام بمكة وإن سار ذهب حيث شاء لابس هو من الناس في شيء وعن عائشة بنت أبي عبد الله في الصحيح قال قلت لأبي عبد
الله عليه السلام رجل جاء حاجاً ففاته الحج ولم يكن طافاً قال يقيم مع الناس حوائثاً أيام التشريق ولا عمرتها فيها فإذا انقضى طافاً بالبيت سبعين بين
الصفا والمروة وأحل عليه الحج من قبل بحرم من حيث أكرم وذكر المشايخ الشئ عظم الله تعالى شأنهم في الصحيح إلى أن قال التبرك وبغير خلاف قال
كتب مع أبي عبد الله عليه السلام إذا جاء رجل فقال إن يوماً قد مضى من النحر ففاته الحج فقال فليسر الله العافية إلى أن يهرق كل واحد منهم
دم ساء ويجعلون عليهم الحج من قبل أن يضرروا إلى بلادهم وإن أقاموا حتى تمضي أيام التشريق بمكة ثم خرجوا إلى بعض مواطن أهل مكة
فأحرموا منه وأعطوا فليسر عليهم الحج من قبل وعرض بيننا عن الصحيح قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متفقا بالحج إلى الحج فلم
يلج مكره الأتوم النحر فقال يقيم على أحرامه ويقطع التبرك حين يدخل مكة فخطوف يسع بين الصفا والمروة ويجعلون راسه ويصرف إلى أهله

ان شاء وقال هذا بن شرط على نية عند احواله وان لم يكن اشترط فان عليه الحج من قبل هذه الرواية والاصل في الصدوق عن الحسن بن محبوب
عن علي بن زياد عن محمد بن مسلمة الا انه زاد بعد قوله ويجوز ان لا يشترط في الواضع احدها انها لا تلتزم بدينج شانه فانه في آخرها وان لم
يشترط فان عليه الحج والعزم من قبل والكل في هذه الاخبار في موضع احدها انها لا تنفع على ما ذكرناه من الحكم بان من فاته الموقفان بطل
حجته وسقط عنه انما هو من اجل بغيره مفرقة ومعه مطلقه بالعمرة على ما ذكره في النهاية من بطلان حرامه بالعمرة بالنهي من الحج الى العمرة ثم بان بافعالها
فان في ذلك ويجعل فواتا انقلاب الاحرام اليها بمجرد الفوت كما هو ظاهر اخبارنا في موضع من الفواعل والتميز في الدوس لقوله في محضر مقامه
بن قمارا للفتنة فيهم مع الناس حراما اقام الشريعة في انفس طائفة باليد من بين الصفا والمرة الحديث وفي صحيحه ^{منه} حجهم فيهم على احواله وينفع
التلبية حين يدخل مكة ويحطون في جميع بين الصفا والمرة ويجزئ لغيره يضره الى اهله ان شاء ذلكا روايان على وجوه الايمان بافعال العمرة على
من فاته الحج من غير عرض لفضل الشربة فلا يكون الشربة معتبرة ولا ينافي ذلك قوله في صحيحه معناه من غير ان لا ان الظاهر ان معنى جعلها عمره الايمان
بافعال العمرة ولا يمان العدل اولى لحوط انتهى اقول لا يخفى عليه في هذا الكلام من الغفلة والاحتياط فذلك فان الطواف السبعة
الشربة لا يخرج له من ان يكون في شيء او غيره ان لا نال لم يشترط ذلكا رجا عن الفرد بن المذكر بن جندب فاذا انتم كونها الحج نعمت العمرة
وهو مقتضىها للعمرة لان العبادات بالانفعال مطلقا لا يمان بعضها عن بعض لا بالفتنة والنيات كل طاعة اليهم فادبيا وظلما ويخوفا
فكيف يصح عمره بمجرد فوات الحج من غير ان يفصل العدول باحواله الى افعال العمرة والنهي بقله يجعلها عمره ليس مقتضى على صحيحه بن قمار
بل اكثر الروايات المتقدمة قد تضمنت ان كصحيحه معونه المذكورة وصحيحه كجبي وصحيحه حوزة هذا هو الذي هو ان في الفواعل المرفوعة والفتنة
المعبرة من وجوه الشربة في العبادة والصدقاتها وهو الذي ثبت عليه الاخبار في مقامات العدول في الصلوة وقبرها من وجوب شربة العبادة
التي هو بها العدول اليها وقصدها وما اطلق من الروايات التي ذكرها وصحتها ختم على هذه الروايات المقيدة حل المطلق على المقيد ان
الظاهر من عبارة الدوس هو الرد لا اخبارا والانقلاب بمجرد الفوت كما ذكره فان هل ينقلب احرامه او يعلبه بالنهي الانحوط الثاني
ورواية صحيح بن قمارا في عمره مفرقة تدل على الاول رواية معونه فليجعلها عمره تدل على الثاني انتهى ظاهر الوقوفين حيث نفا وضاروا بين
عنده وانما صلا الى الثاني خبا طاكذلك بالجملة فكلامهم هذا مبني على التمسك الاصطلاحية التي هي عبارة عن الحديث النفس والاضو
الفكري الذي قد مر في غير موضع انه ليس هو الشربة حصة والا فانه لا يخفى على ذلكا روايات جملة افعال العباد لا يصد الا عن الفتنة
والنيات سيما في مقام الاشتراك والتعدد فلا بد من الفتنة المتميزة فكيف يتم انما ياتي بالعمرة بعد التمسك بحرام الحج من غير ان يفصل الى كونها
عمره ما هذا الا غفلة ظاهرة واما ان المشهور بين اصحاب رضوان الله تعالى عليهم انه لا هك على من فاته الحج فمما كان وافردا وهذا هو
ظاهر اكثر الاخبار والمتقدمة لورودها في مقام البيان عما رتب عن الشربة واما العارن فقد صرح الاصحاب بقربانته بغير هذه بعد بطلان
الحج بمكة لا بمنع عدم سلامة الحج ونقل في الدوس عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه وانه الصدوقا انما اوجبا على التمسك بالعمرة بقوله الموقف
العمرة ودم شاه ولا ينبغي على المفرد شربة العمرة ولا ينبغي على المفرد شربة العمرة ودم شاه ولا ينبغي على المفرد شربة العمرة ودم شاه ولا
يجوز على المفرد ونقل الشيخ عن بعض اصحابه من وجوب الهك للفوت مطلقا واخرج له برواية داود بن فرزداد للفتنة واجاب العلامة في النهاية
عنها بالحمل على الاستحباب اي كون ذلكا حجة مستحبة لا واجبة والشيخ عليها على كونها ثبانا او على من اشترط في حال احرامه لرواية من رتب
الفتنة كخبرنا انها مضر حرمات المشروط تكفيه العمرة وغيره من قبل وقد عارض هذا الحمل على الثاني جملة من الاصحاب منهم العلامة في النهاية
والتميز في الدوس باقران كان الحج واجبا لم يسقط وجوبه بالاشراط حتى ان لا يجب فضا في الحرام القابل وان لم يكن واجبا لم يكن يجب
بذلك الا شروط قال في النهاية والوجه في هذه الرواية الثانية وشاربها الى رتبة من رتب الحج في القابل مع ترك الا شروط على
شأنه ان استحباب انتهى ثم ان العلامة في النهاية بعد ان اثار على حل رواية داود بن فرزداد على الحج المستحب كما هو احوال الضمالي الشيخ اعرض
نفسه فقال لا بد لو كان كذلك لما قال في اول الخبر وقلهم الحج من قبل اذا انصرفوا الى بلادهم فانه اذا كان الحج تطوعا لا يجب عليه
الرجوع من قبل حوله انصرف الى بلاده او اقام لا تانقول انما وجب عليهم الرجوع من قبل مع الانصراف لانهم قد يكونون فادركوا
الطواف والسعي والقصير وهو العمرة التي اوجبا مطلقا بها فوجب عليهم الرجوع من قبل الايمان بالطواف السعي ولا يجب الرجوع لانه
الحج انتهى ثانيا ولا يخفى عليه ما فيه فان الخبر صريح في انه يجب الحج من قبل لا العمرة كما يتبعه بالجملة فالظاهر عندك هو بعد هذه الاطالع
لما فيها من مزيدا للتكليفات والبعد عن ظاهر تلك الروايات الا ضرب عندك حمل وجوب الهك الذي ثبت عليه رواية داود بن فرزداد ومثلها

فليصلها عمره

بان تكون العمرة
مكتوبة كونه للعمرة

صحيح

مصحح من الأخرى على التفسير وكذا وجوب غار الحج من بل إذا كان مندوبا على التفسير فاما التفسير الأول فبذلك عليها ما ذكره في
 المتن من أن هذا هو وجه التفسير على ما في أم لا ينفردون أحدها أنه لا يجب في التفسير وهو قول أصحاب الشرائع فانهما يجب عليه
 الهك وبه قال الشافعي وأكثر الفقهاء ونقله الشيخ الإمام لا ينفردون أحدها لا يجب في التفسير وهو قول أصحاب الشرائع فانهما يجب عليه الهك
 وبه قال الشافعي وأكثر الفقهاء ونقله الشيخ من بعض أصحابنا وأما التفسير الثاني فبذلك عليها ما ذكره في الكتاب المذكور أيضا حيث قال إذا
 كان الغار واجبا كحج الإسلام أو مندوبا وغير ذلك من أنواع الواجبات يجب القضاء ولا يجزئ العزم التي فعلها للتحلل وإن لم يكن الحج
 واجبا لم يجب عليه القضاء وبه قال عطاء وأحمد في أحد الروايتين مالك في أحد الروايتين قال الشافعي يجب القضاء وإن كان الحج تطوعا وقبه
 قال ابن عباس وابن الزبير ومروان وأحمد الرأي ثم نقل أصحابهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم من فاته الحج فليحل بغيره وعليه الحج من قال بل لأن الحج بلذمه
 بالشرع فيه فيكون حكمه حكم الواجب على ما ذكرناه تكون رواية داود في محموله على الحج المندوب أن يجب أن يتحل منه بالهك ثم بعد
 أحسن حلاله فإن العزم فلا حج عليه من قال بل وإن كان بها التفسير فإنه لا يجب عليه الهك على ما في الحديث لا وهو لا ينفذ
 إنما خرج من التفسير المشهور بين الأصحاب تمسكا بمقتضى الأصل السالم وحكم الشريعة عن بعض أصحابنا قولنا بالوجوب لورود الأمر في
 رواية داود التي وهي ضعيفة السند فلا يمكن التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل انتهى وفيه أن مصحح من غير التفسير من كتاب من لا
 يحضره الفقهاء قد اشتمل على ذكر هذا أيضا ويظهر أن مجرد طعن في رواية داود لا يقطع مادة الأشكال بناء على هذا الاصطلاح
 الواضح الأفضل وإنما الجواب الحق ما قلناه من أنه لا ينفذ عن الصدق فإن لم ينفذ فيه على بل والله أعلم وتعالى عن أنكر الروايات المتقدمة فاصرح
 بأن عليه الحج من قال بل هو محمول عند الأصحاب صرح على الحج الواجب المستقر في الأصل بل هو محمول على ما في الحديث لا أنه قد لم يكن
 قوله بغيره المكلف فإنه لا يلحقه ثم بذكره ولا دليل على وجوب قضاءه بنفسه البتة والواجب العزم المستقر في رواية في عام الوجوب فإنه من
 غير شرط فلا قضاء عليه في ظاهر كلام الأصحاب في غير مقتضى ذلك عن الشريعة في الهند بيان من شرط في حال الأحكام بسقط عنه سبب القضاء
 طوعا بشرط وجب عليه بغيره من المظاهر وظاهر حمل الصحاح المذكورة على صورة الحج الواجب بالغير المستقر فيه لا بالغير فانه لا ينفذ في
 الخبر ولا استغناء عن التصريح توفيق بهذا الحمل فلهذا في الرواية من الأشكال ومخالفة الأصول المقررة ولا عرف لها وجهها منحل
 عليه إلا التفسير الذي في خلاف الأحكام الشرعية أصل كل بليته ولا فالرجوع إلى ما علمنا من وجوبها أنه قد صرح جملته من الأصحاب في
 بأن هذه العزم التي يتحل بها لا تجزئ عن العزم الواجب وهو عزم الإسلام لأن سبب هذه فوات الحج فاجرائها عن العزم الواجب بأصل
 الإسلام يحتاج إلى دليل ليس هو مجرد وقاسمها أنه قد صرح الأصحاب في أن تيسر الأمان من أيام التشريق ثم الأمان بالعزم
 التي يتحل بها واستدلوا على ذلك بما يحكيه معانيهم في الآثار المتقدمة وقد تقدم في المسئلة الرابعة من المطلب الثاني في العزم ما يؤيد بقولهم
 بالوجوب كما هو ظاهر الخبر المذكور وسادسها أن ظاهر الأخبار المذكورة هو وجوب العزم والتحل في شهر الحج ولا سيما صحته
 معانيهم في آثارهم ودلالة الشرع المصرح به بالأمان بها بعد أيام التشريق والأصحاب قد ذكروا هنا أنه لو أراد من فاته الحج البقاء على
 أحماه إلى الغالب للحج به فحل بمحمله ذلك لا صرح جملته منهم العلامة والشهد بعلم الجواز ولا يثبت أنه ظاهر الأخبار المذكورة
 لأنهما على الأمر بالعدول الذي هو مضمون الوجوب فلا يجوز البقاء مع وسابغها أن ظاهر الأخبار المذكورة توقف طاعة على أن
 يمان بأفعال العزم فلو رجع إلى بلاده لما كان فلا إشكال في بقاءه على أحماه ولو نفذ عليه العزم لوجب الطوبى فهو مصدق على كمال
 العزم فله التحلل بالذبح والتضبير في بلاده ولو فاد قبل التحلل لم يوجب إلى تجديد أحماه من اتفق من المبطلين طال التزامان ثم بانه
 بأفعال العزم التواضع عليه ثم بانه بعد ما إذا أراد من التشك الخامسة من سبب التقاط حصص الحجار من مشعره في سبعين خضاه فان
 أخذت الأمانة فلا بأس ولها شرط واجبه ومستحب ففهم أن تكون من الحرم ولا تجزئ من غيره وبذلك عليه ما رواه ثقة الإسلام
 في الصحيحين والحسن زيادة عن أبي عبد الله عليه السلام قال في حصار الحجار أن خذله من غير الحرم لم يجزئ
 فإن قال لا تجزئ الحجار إلا بالحجر وهي صريحة في المطلوب من رواية حبيب بن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا بأس وما شرط واجبه من الحرم ولا تجزئ من غيره وبذلك عليه ما رواه ثقة الإسلام في الصحيحين والحسن زيادة
 من أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأخذ من موضعين من خارج الحرم ومن حصار الحجار ولا بأس بأخذ من مائة الحرم ومنها أن الأفضل أن
 تكون من مائة الحرم وبذلك عليه ما رواه في الكافي في الصحيحين والحسن زيادة عن معوية بن جابر قال خذ حصص الحجار من حج وإن خذته من حراك

وهو على القضاء وكل من وجوب الهك ووجوب القضاء

وهو على القضاء وكل من وجوب الهك ووجوب القضاء

اجزاء وفي الصحيح عن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال قال الله تعالى عن الحجة التي تسمى بها الحجة
فقال يؤخذ من جمع وتؤخذ بعد ذلك من معنى وفي كتاب الفقه الرضوي وخذ صلبا الحجة من حيث شئت فقل روي ان افضل ما يؤخذ من الحجة
من انه في الفقه الرضوي يؤخذ من قوله عليه السلام من حيث شئت من الحجة والحجة هي التي لا تؤخذ من الحجة بل تؤخذ من الحجة
الى معنى من الحجة ومنها ان لا تؤخذ من المسجد الحرام ومسجد النصف كما يدل عليه ما رواه الكليني في القنوت عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
بما اخذ من الحجة جميع الحرم الا من المسجد الحرام ومسجد النصف الحجة من الحجة من الاصل كما رواه في المساجد لما روي في حرمها اخرج
الحجة منها وهو جدران ثبوت ذلك مثل ان كان الوجه في شخص من هذه المساجد في الرواية وكلام الاصحاب في انها الفقه المعروف عن الحجة
في الحرم لا لا يخرج الحكم منها وهو غير بعيد في الدروس ويجوز من الحرم باسم الا لا يسجد طاعة على الاشياء القديمة لم يذكرها غيره
المسجد الحرام والحجة منها ان يكون بكارا لا يرمي بها بل ذلك في رواية ربيعة او الظاهر من الاخبار ان يرمي بها غير المشعل
مطلقا وهو ظاهر من الاخبار ومنها قوله عليه السلام في من سجد الحرام في الفقه لا تاخذ من موضعين من خارج الحرم وفي رواية عبد الله بن
حبيب الحرام والراد منه ما روي الحجة لا يتم من ان يكون مباحا كما ابا خلافا ذكر من الفقه الذي ذكره لا اعرف عليه دليلا وانما يدل على
ذلك ثلثا ثلثا والظاهر ان الناس على نيل الحجة الدال بظاهر علم الاجزاء مطلقا وفيه نظر يصلح ذلك مؤيدا لا دليلا كما عرفت من غيرهم
عدم دلالة الثلث على الوجوه والظاهر ان الناس ليس بدليل شرعي يصلح لتاسيس الاحكام الشرعية ومنها انما يجب ان تكون حجارة وصورة
شيء حقا ولا ريب ان ظاهر الرواية في المسئلة كما تقدم شرطها فانها انما تضمنت الحجة لا مطلق الحجة ولا سيما حجة زائدة او خسيرة
في اخرها لا تسمى الحجة الا بالتحقق فانها ظاهرة في الحجة الحاصلة فلا يجزئ الرمي بالحجر الكبر الذي لا يشترط حقا ولا الصغير جدا
يجب لا يشترط حقا في الدروس ويجوز في الخلاف الرمي بالحجر والرمي بالحجر غير بعيد ان كان الرمي بالحجر كان من غير ان يرمى وهو جدير
في ذلك ولو روي بمقتضى الآثار اجزاء مالم لا يخل ولو روي بمقتضى الحجة من حرم الحرم بل اجزاء الرمي بالحجارة وقيل لا وهو الاظهر لعدم
الاعتناء بالاطلاق اليه وفي اعتبار طهارة الحجة فلا ان اظهرها العلم متمسكا بالاطلاق انما يؤول الى ان في شيء من الاخبار التي وقف
عليها على ما يدل على اشتراط طهارة الا في كتاب الفقه الرضوي من قوله عليه السلام غسله غسلا نظيفا والظن حمله على الاستحباب المبالغة
في الطهارة وبذلك يخرج من حجة المستحبات ان تكون طاهرة مغسولة ولابد ان الاحوط الطهارة والافضل الغسل اجزاء ومنها ان يشترط
ان تكون برشا كسجله رخوا بقاء الامثلة وبذلك على ذلك من الاخبار وظهر هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في الحجة الحارة قال كره القم منها
وقال خذ البرش والقم جميع الاقم هو الصلب الصفت من الحجر لان المستحب الرخا كما بان في الرواية الا انه والبرش جميع الاقم هو ما فيه نكد
صغار تخالف ما ترويه والراد كونها مختلفة الالوان لان البرشة بالقم شرا من نكد تخالف ما ترويه على ما ذكره الجوهري في حرم من احد
ابن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام في الحجة تكون مثل الامثلة ولا ما خلفا سواء ولا مضيا ولا امر خلفا كحجر منقطة منقطة
حذا ونصها على الاجزاء صفة بظفر الشبابة الحديث في كتاب الفقه الرضوي تكون منقطة كحجر مثل طين الامثلة فاعلمها غسلها نظيفا
ولا تاخذ من الذي هو من الحجة من ذلك يعلم ان البرش في الخبر الاول هي المنقطة في الخبرين فيجب حمل جميعها في كلام الاصحاب
على التاكيد وقد ذكر الاصحاب ان يكون صلبه ومكسره وكره الصلبة طاهرة مما تقدم في روايته هشام بن الحكم لان القم هو الصلب كما
قدما ذكره واما لكثرة وهي المشابهة بقولهم المنقطة عجة انه يشترط ان يكون كل من حشا الرمي لمنقطة من الارض لا ترمي بكثرة ولا يجرها
انتهى من ذلك على ذلك بطلان الحجة في رواية ابي بصير المنقطة الحجة كسرة شيئا الثالث في نزول ما بها من الناس في القاموس
كما يلية وصوت سميت لغيرها من الدماء روي عن عباس بن سيرين عليه السلام ان ادا ان جابر اتم عليه السلام قال قال الله تعالى في حرمها
اتم الله المرقى من طهارة ما رواه الصدوق في كتاب العلل عن محمد بن شاذان با الحسن الرضا عليه السلام ان القلة التي من
اجزاء سميت مني ان جابر بن عبد الله قال هناك لا يهجم على تلك ما شئت فسمي في نفس من يجعل الله مكانه من غير ان يفسد كسنا يا مرقى فما تقدم
الكلام في هذا الا فاضل من المشرق مني ما فيه من الخلاف لان الاحوط ما خيرا الا فاضل الى طلوع الشمس وان كان المشرك جوزه بل للطلوع
لا ان لا يجوز له ان يجوز وادي حرم الذي هو حد الشريعة بل مني الا بعد طلوع الشمس بذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح والحسن هشام
بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام ان لا يجوز وادي حرم حتى تطلع الشمس للبا در من محرم مجازته محرم فطعة المخرج من الاجزاء
وقد روي بعد مجاز فطعة الا بعرضه بل طلوع الشمس يمكن ان يكون هذا ويخرج من الاخبار المنقطة بان يخل الاخبار والدلالة على انقضاء

في الوفوفين

في الوفوفين

في أحكام الحج

مبنى الآن هذه الأخبار ظاهر في الدلالة على ما هو المشهور بين المتأخرين من علم الأجل عن أكثر من واحد منهما ما رواه في الكافي
 عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن قوم غلب عليهم الاضاحي وهم منسجون ثم اطلقوا ليسوا باهل بيت
 واحد فاجتمعوا في قبرهم ومضوا واحدا لهم ان لا يجاوزوا فقال لا اقبل لك الا من يزوره وعن حماد بن الحسن قال عرفت البدن سنة فمضى
 حتى بلغنا البدن ماؤه دينار فسل ذلك فقال اشركوا فيها فلنكم قال ما خفيتموه وفضل فلنكم تجري قال عن سبعين اقول المراد
 بالتحقيق قوله عند الشركاء وعن زيد بن جهم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من منع لم يجز هذا فقال اما كان معه رهم باي يه فؤمه
 فيقول اشركوا بهذا الدرهم وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال فجزى البقرة عن خمسة عمنى ان كان
 اهل خواتم حرك عن يوسف بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يضحى بها فقال تجزي عن سبعة وما رواه في كتاب
 من لا يحضره الفقيه روى عن ابي بصير في الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام قال البدن والبقر تجزي عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد
 من غيرهم وما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال البقرة الجذع تجزي عن ثلثة من اهل بيت
 واحد والمستتر تجزي عن سبعة نفر من غيرهم الجوز من عشرة من غيرهم وعن سودة القطان ابن سباط عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال
 فلما لم يجعلنا ذلك عزب الاضاحي علينا بمكة افيجي نبي ان اشركا في ذاة فقال نعم وعن سبعين روى في الفقيه قال سئل يوسف بن يعقوب
 ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يضحى بها فقال تجزي عن سبعة نفر قال فيه وثوقان الجوز تجزي عن عشرة من غيرهم واذا عرفت الاضاحي
 اجزأت شاء عن سبعين قال في كتاب الفقه الرضوي وتجزي البقرة عن خمسة روى عن سبعة اذا كانوا من اهل بيت واحد روى انها لا
 تجزي الا عن واحد وروى ان شاء عن سبعين ادام يوجد بجهنم اقول ظاهر تجزي هذه الاخبار كما ترى الدلالة على القول بالجواز مع
 الضرورة محلا لمطالفتها ونفيها الاخبار الثلاثة الفقهية فيها ايضا فربما يجعل عدم الاجزاء فيها على حال الاختيار واحدا للطوع في كثير من
 احاديث الجوز ايضا ممكن ولهذا ان الشيخ في كتابه الاخبار جعل الجوز على الطمع ناه وبعده الضرر اخرى بكسر الاخبار الجوز
 على الطمع الى المذكور ظاهر في الجمل الاول وبعضها ظاهر في الجمل الثاني وبذلك يظهر قوة القول بالجواز مع الضرورة او في الطمع و
 عدم الجوز في الواجب اختيارا ثم انتم على نقد القول بالوحدة فتقبل الى الصوم لو لم يجزوا اما الاستحسان في ذلك بين البقرة وفقرها بان
 بها بالاجزاء البقرة عن خمسة من غيرها كما صار اليه في ذلك اسنادا الى صحيحه معونه بن جابر البقرة فهو لا يتم الا مع طهرها من
 الشربان لا بد له على الاجزاء حال الضرورة مطلقا بقره كان الله او غيره احسنه كما خوام اكثر منها احسنه حران حجة عليه كذا في الخبرين المحتاج
 وعرفنا من الاخبار المتقدمة والدي ينبغي ان يقال في ذلك ان ذكر خمسة بعض النسبة في اخر العشرة في ذلك على الجوز على الفضل لما
 روى عليه خمسة حران كل ما خفي هو افضل والافشاء الواحد في مقام الضرورة تجزي عن السبعين كما تضمنه رواية وآين اسباط
 ومرسلة الفقيه المرسلة المذكورة في كتاب الفقه الرضوي وخمس حران ان كان مودها البدن وعلى ما ذكرناه بجمع الاخبار في وجه
 واضح النور والظاهر انه لا خلاف في الاجزاء في هذا الطمع اخصه كان او موقوف من الاضاحي او غيرهما مع عدم تعيينه بالاشعار
 التعليل في الحج المذكور فانه يصير واجبا بوجوب الحج بعد النحول فيه فيصير حكمه حكم في الحج الواجب بالاصل قال السلامة في التذكرة اما الطمع
 فيجزي الواحد عن سبعة عن سبعين قال لا يخفى سواه كان من الابل البقرة او الغنم اجزاء ومن اخبار المسئلة ما رواه الصدوق في العلال عن
 الحسين بن خالد عن ابي الحسن الرضا قال قلت له كم تجزي البدن قال عن نفس واحدة قلت البقرة كم تجزي عن خمسة اذا كانوا
 ما يكون على ما رواه واحدة قلت كيف صارت البدن لا تجزي الا عن واحد البقرة تجزي عن خمسة قال ان البدن لم يكن فيها من العدة ما كان في
 البقرة ان الذين امروا يوم مو بعبادة العجل كانوا خمسة كانوا اهل بيت ياكلون على خول واحد منهم الذين ذبحوا البقرة الحديث مداه
 في الصحيح اجزاء مثل قوله في كتابي الاضاحي والعلل عن يوسف بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يضحى بها قال فقال تجزي
 عن سبعة نفر من غيرهم في العلال والفتح وروى ان البقرة لا تجزي الا عن واحد وما رواه بن جعفر في كتابه قال سالت عن الجوز والبقرة كم يضحى
 بها قال ببيت بيت نفسه هو يجزي عن اهل البيت اذا كانوا اربعة او خمسة اقول قد عرفت ما قلنا سابقا من الوجه الذي اجتمع عليه
 الاخبار وانه لا يجزي الواحد في الواجب الا عن واحد في حال الاخبار فالظاهر حل هذه الاخبار على هذا الطمع كما هو ظاهر اكثرها و
 التعليل المذكور في الشريعة الاولى انما هو بالنسبة اليه وبجمل اجزاء البدن من نفس واحدة على الفضل والرضخ في البقرة للعله المذكور
 الثاني سأل الشيخ في الثمانية جميعها بلزم المحرم الممنوع وغير الممنوع من الهن والكهانة في الاحرام لا يجوز ذبحه ولا يحرم الا بئنه و

في أحكام الحج

فاحكام المراجع

ابن عبد الله عليه السلام في رجل نذر ان يصوم يوم الاثنين وان كان ليس بواجب عليه ان شاء ان كان قد
اشهر او قل له ان يصوم الا يوم الاثنين وفي رواية منعه عن ابى عبد الله عليه السلام ان اذا دخل عليه في الصلوة فلا يصوم الا يوم
الاثنين وان كان لم يصوم ولم يذبح فليصم بمكة او فليصم في العسرة الظاهر ان مرادهم بوجوب الصوم يوم الاثنين هو ان هذا اليوم مبدأ الصوم فلا
يجوز قبله كما ذهب اليه جماعة من العامة في الكلام في انه هل يجوز التأخير عنه اخبار الى تمام ذي الحجة او يجوز ذلك انما ويقتضى التأخير بالعلم
بما لا خلاف في انما ظاهر الشئ في المصباح كما نقله عنه في ذلك الاول حيث قال ان هذا الواجب يجوز في يوم الاثنين ويوم الثلاثاء
وهو ظاهر عبارة المحقق في الشرائع كما تبين عليه في آية وشبهه عبارة العلامة في النهاية في ظاهر كلام المحقق في رد المحتار في الثاني وظاهر كلام الفقهاء
السنة حيث قال وفيما يوم الصيام فان اجزاء في ذي الحجة فالعلم في النهاية في باب هذا انما يوم الصيام يوم الاثنين واليوم
بعد ثم سأل المحقق في ذكر الاخبار لا ينزل الى ان قال فاعرف هذا فانما يجب عليهم التمسك على المحل في ذي الحجة ولو أخره اثم واجزا كان الوجه
في بغير ذي الحجة انما اخبار كما اشترطوا انما وقال المحقق في رد المحتار في شرح الارشاد بعد قول المحقق في تخصيص ما زمان الذي في ظاهر
الاصحاب انهم كان يمتنع يوم الصيام ثلاثة ايام بعد وفاء الاضحية في يوم الصيام يوم الاثنين ويوم الثلاثاء ويوم الأربعاء على ما جزم في ان قال
وعلم منها انما انما كان يمتنع في يوم الاثنين واليومين في انما قال في اخر ايام الشهر من كل الطواف يجب ان التمسك معتمدا عليها وفيه ما مل ثم
الظاهر ان هذه الايام التي يمتنع في اليومين في الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
وكان لا خلاف عندهم في ذلك في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
وقوله ثم يمتنع عندهم في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
المشار اليها في كلامهم منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال قال الله عز وجل في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
عن الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
الفقيه في الوثوق عن حماد عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
في الفقيه قال لو ان رجلا نذر ان يصوم يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
عبد الله عليه السلام من الصيام في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
قال الاضحية يومان بعد يوم الصيام واحد في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
يقول الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
الاخير جمع الصدوق فليس يصرح بين خبري حماد وكلابا المذكورين فقال بعد نقلها قال مؤلف هذا الكتاب رضي الله عنه هذان الكبيران
منفقان غير مختلفين في ذلك ان خبر حماد هو للتخصيص وحدها وخبر كلابا للصوم وحدها وتصلح في ذلك ما رواه سيف بن عميرة عن منصور بن حازم ثم
سأل الخبر المذكور ومعنا ان خبر حماد ومثله ايضا صحيح على بن جعفر بن موسى في التمران الذي في بيت من التخصيص او يجب فيه الهدى في منى التخصيص
في الامسا وخبر كلابا مثله صحيح على بن جعفر بن موسى في التمران الذي في بيت من التخصيص او يجب فيه الهدى في منى التخصيص
بعد يوم الصيام في كل عليه خبر منصور المذكور وبهم من جواز صوم اليوم الثالث مع انهم ايام الشرب التي يحل فيها الله تعالى وقالوا انما
يحلهم صومها في منى ولما كان الاحتياط على ذلك الاظهر كما ذكره السيد فليس يصرح في كل صحيح من صوم على الصوم بل لا من الهدى كما سأل
الله تعالى من ان الاظهر جواز الصوم يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
في الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
الارسل في شرح الارشاد وسميها المحقق الشيخ حسن في كتاب السنة فقال بعد نقل صحيح محمد بن مسلم وبنية ان يكون خبر صحيح بن هذا
خبر علي بن جعفر المنصور لكون الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
الايام التي لا يجوز فيها الصوم انتهى اولها بل على ما ذكره في رواه الله تعالى من انما يومان في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
على عليه السلام قال الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
فلم اصف خبر علي بن جعفر من كلام المحقق في الشرائع والبرهان في الاضحية في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين
بصريح عن حماد عليها السلام قال قال الله عز وجل في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين واليومين في يوم الاثنين

في هذا الكلام ان الذي في الايام المذكورة انما هو على وجه

فأحكامها

أبام الدين قد صحت حمله الشيخ في الاستصحاب على من لم يجد له من الأحكام الثلاثة إلا بام ثم وجد من الحكم فغلبت عليه من جهة السبيل
فإن في الدروس في شكل بانه حدث أول ثالث إلا أن يبنى على جواز صحتها في أبام الشرط أقول وفيه أيضا أن الشيخ قد ذكر هذه الرواية في باب
جسد آخر وفيها عن رجل منع فلم يجزها به ولم يعم الثلاثة إلا بام وهي صريحة في رد هذا الحمل وبطلان ظاهر الصلة في العقبه الاثنا بمضمون
هذه الرواية حيث أن لو لم يعم الثلاثة إلا بام فوجد بعد التفرغ من الحكم فانه يصو الثلاثة إلا بام لأن أبام الشيخ قد مضى المسئلة لا يخرج من
شوب الاشكال سببا الله تعالى ما ينظم في سلك هذا المقام فالتداعى الأول قال العلامة في المتن بعد ذكر الكلام المتقدم فقل عنه فخرج
اللبالي المتخلل أن أبام التخريل أكثر فيها الجملة وأنه يجري فيها دمج الحكم لأن هاتين اللتين في ملة الشيخ فخرج الشيخ فيها
كان أبام اجتزأ بقوله تعالى في الدروس اجزأ حيث قال لو دمج لبالي الشيخ فالاشبه الجواز أن منشاء فهو مقيد بالاختيار فيجوز مع
الاضطرار نعم بكونه اختيارا وكذا الأضحية أقول المسئلة عندك محل موقف في حال الاختيار لعدم النص الوارد في ذلك الثاني روى الشيخ
في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يرى الخائف بالليل ويضيء ويضيء بالليل وقد الكلب في الصحيح
الحسن زيادة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الخائف أنه لا بأس أن يضيء بالليل الحديث أقول فيسناد منها جواز تقديم الشيخ
على وفه وهو يوم التخر في مقام الاضطرار ايضا والله العالم الثاني في ذكر الأصحاب ضوان الله تعالى عليهم أنه لا يجب بيع ثياب البل في
الحكم إذا لم يجد ثمنه بل يضر على الصوم وأسدك عليه الشيخ في سبيل رواه عن علي بن إسباط عن بعض أصحابه عن أبي الحسن الرضا عليه السلام
قال قلت له رجل تبيع بالسر إلى الحج وفي عيبه ثياب الشياطين فبذره قال لا هذا يزين به شيئا قال لا بعد ذلك لأن الرتبة ضعيفة السند
بالأدنى وغيره ولكن لا ريب في عدم وجوب ما يدعو الضرر إليه من ذلك غيره وقيل أن الطعن بضعف السند لا يفي بموجبه على الشيخ ومثاله
كما عرف في من مقام مما تقدم وثابت أنه قد ذكر الشيخ في التهذيب عن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي نصر البرقي قال سألت أبا الحسن ع
عن من الممنوع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج إليه فقلوا ما ندرهم يكون ممن يجب عليه فقال له من كسوا ونقصه فقلت له
قلوا وما يحتاج إليه بعد هذا الفضل من الكسوة قال لا شيء كسوه بما ندرهم هذا مما قال الله عز وجل من لم يجد فصبا ثوبا فلا جناح له أن يرتدي من الثياب
وحيث طرأ الشيخ إلى محمد بن محمد بن عيسى في نسخة الكتاب صحيح فكون الرواية صحيحة صريحة في المذهب في الكلام في الوابغ من الثياب المذكورة
واشترى هذا فهل يجري عنه اشكال من ظاهر الخبر المذكورين انقال فرضه إلى الضام في هذه الحال فلا يجري له ثياب الصوم عليه من أنه
يجوز أن يكون ذلك على وجه الترخص وفي الزوم قال الشيخ في التهذيب لا يلزم بيعها أي ثياب التربة في ثمن الحكم بل يجري له الصوم وهو ظاهر في
التخصص قال لا بعد فرض الحكم على ما يدعو الحاجة إليه باعتبار طعن في الرواية كما قد مناه عنه في لفظه ولو باع شيئا من ذلك الحاجة
إليه واشترى ثمنه هذا قبل إجماعه كما لو وقع عليه مبيع بالهك وبمكن المناقشة فيه بأن الله بذلك يعجز ما هو فرضه إذا فرض الإنسان بالبدل
والحال هذه والحال يقال التبع ثياب مع الفارق أقول بل الوجه في أحد طرفي الاشكال إنما هو ما ذكرناه من الاختلاف وهو مما لا مدفع له
في هذا المجال والله العالم الفصل الخامس في غاير والكلام فيها في موضعين الأول فيما يجب منها وهو ثلث الأول الحسن وسبب أن يكون
أحد الثعم الثلاثة الأبل والبقر والغنم إجماعا من العلماء وبطل عليه بعد الأبه وهي قوله عز وجل ليذكروا اسم الله تعالى في أبام معلوما على أنهم
من بهيمة الأنعام مكلوا منها وأطعموا البائس الفقير هذه أخبار منها نأروا الشيخ في الصحيح عن زرارة بن عبيد عن أبي جعفر عليه السلام في المنع
قال عليه السلام قال فضله بدنه ولو سخر بفر وأخسر شاه وما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا
رعى البقرة فاشترى كان من البدن ومن البقر والأفجل كنباسه فخلأ فان لم يجد فموج من الضأن فان لم يجد فميسا فخلأ فان لم يجد
فما ليس عليك عظم شاة الله تعالى فان شاة الله صلى الله عليه وآله ذبح عن أمهات المؤمنين بفر وفخر بدنه وعن أبي بصير قال سألت عن
الأضاح فقال أفضل الأضاح في الحج الأبل والبقر وقال لا لأضاح من ولا يضيء بغيره ولا يجل وفكرها وداثر في قال سألت بعض
الخارج عن هذه الأبه من الضأن اشترى من الغنم اشترى من الأضاح من حرم أم الأنثيين من الأبل اشترى ما الذي أحل الله من ذلك ما
الذي حرم فلم يكن عندك فيه شيء فدخلك على أبي عبد الله عليه السلام فأنما حجة فخره بما كان فقال إن الله عز وجل أحل في الأضحية مني الضأن
والغنم الأهلية وحرم أن يضيء بالجلية وأما قوله من الأبل اشترى من البقر اثنين فإن الله تعالى أحل في الأضحية الأبل العرب حرم منها الضأن
وأحل البقر الأهلية أن يضيء بها وحرم الجلبية فأنصرت إلى الرجل فأنه بهذا الجواب فقال هذا الجواب فقال هذا
شيء حله الأبل من الجواز في الباشا في يفسره عن ضوان الجمال قال كان متحررا إلى مصر وكان له بهام مدبر من الخوارج فأنما

هذا الحديث في الصحيحين
في باب من يضيء بالليل

في الصحيحين
في باب من يضيء بالليل

هذا الحديث في الصحيحين
في باب من يضيء بالليل

هذا الحديث في الصحيحين
في باب من يضيء بالليل

ومن البقر اثنين

في الصحيحين

فأحكام الحج

فأحكام الحج

في من حرجي الى الحج فقال له هل سمعت شيئا عن جعفر بن محمد في قوله عز وجل فما نذر اذاج من الضان اثنين ومن المرافقين اثنين قال لا اذكر
 حرم ام الاثنين اما اسلمت عليه ارحام الاثنين ومن الاثنين ابل اثنين ومن الاثنين اثنين اما احل ولا يحرم ثم نزلت ما سمعت من هذا شيئا فقال
 له انت على الخروج فاحب ان تسلكه عن ذلك قال فحجب فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فسالته عن مسألة الخارج فقال حرم من الضان اثنين
 الجبلية واحل الاهلية وحرم من البقرة الجبلية ومن الابل النجاسة يعني في الاضاحه قال فلما اضربنا خبره فقال ما انزلوا من الذناب
 ما انزلنا ما مافهم الكتاب في السؤال في الشيء ولا يجزي في هذه الا الجبلية من الضان اثنين من ذناب الجبلية من الضان الذي له سنة
 اشهر وثني للفر والبقر له سنة دخل في الثانية وثني الابل له خمس سنين ودخل في السادسة في الذنوب ولا يجزي خبر الثني وهو من
 البقر والضان دخل في الثانية ومن الابل ما دخل في السادسة من الضان ما كل له سنة اشهر وقبل سنة اشهر وعلى هذا عاثر جمل من الاضاح
 امول ما انزل لا يجزي الا هذه الاثنان من الجبلية في الضان والثنان في ذناب الجبلية ثم ذكر في الشيء قبل
 عليه من الاضاح ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجزي من الضان الجبلية ولا يجزي من المرافقين الا
 اثنين وفي الصحيح عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان يقول الثني من الابل والثني من المرافقين الجبلية من الضان في الصحيح
 عن حماد بن همام قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن ابي جعفر في ما يجزي من اثنان الغنم في الهك فقال الجبلية من الضان فله المرافق لا يجوز
 الجبلية من المرافق لم قال لان الجبلية من الضان يلحق والجبلية من المرافق لا يلحق وما رواه في الكافي في الصحيح والحسن في الجبلية قال سئل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الابل والبقر ايها افضل ان يضحى بها قال ذوات الارباع سئل عن ما فيها فقال ما البقر فلا يضرب باقى
 اسنانها ضربة اما الابل فلا يصلح الا اثنين فافوف في الصحيح الحسن معاير من حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لا يجزي
 في الضان الجبلية من الضان ولا يجزي جمل من المرافق من حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اثنان البقرة في الضان سئل اوله والبيع
 هو ما دخل في الثانية وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لا يصلح الا الجبلية من الضان واما الى غير ذلك يصلح وعن حماد بن
 فضال عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام الى ان قال وكان يقول يجزي من البدن اثنين ومن المرافقين اثنين ومن الضان الجبلية ولما
 ان اثنين من اسنان الابل والبقر والغنم والجبلية من الضان ما نالهم ناله عنهم فهو المشهور في كلامهم وفيه غلظة في كتاب الزكوة ذكر الاضاح
 في هذه الاثنان من كلام الاضاح وكلام اهل النظر بل من كلام اهل اللغة بعضهم مع بعض والواجب الرجوع الى الاضاح الا ان
 الموجب في كتاب الفقهاء الرضا ما يدل على القول المشهور في الابل ولا يجوز في الاضاح من البدن الا اثنين وهو الذي تم
 خمس سنين دخل في السادسة يجزي من المرافق البقرة التي وهو الذي تم ستة دخل في الثانية من الضان الجبلية لسنة وهذه العبارة بينها عبرة القدر
 في كتاب من لا يحضره الفقيه فقال في باب الاضاح ولا يجوز في الاضاح من البدن الا اثنين الى اخر ما قلناه من الكتاب بذلك يظهر قول القول
 المشهور في بعض العمل به والمراد به قوله عليه السلام ومن الضان لسنة يعني بعد ان يجمع الى تمام السنة فاذا السنة دخل في سنة فخرج عن هذا الكلام
 الى غير ذلك عبرة من الاضاح من كذا نحو في الشرائع الثالث ان يكون ما رواه وهو يقتضي ان لا يكون عور ولا اعرج بين الجمع
 وبذلك على ذلك رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن جعفر انه سئل اخاه وهو عليه السلام عن الرجل يشترى الاضحية عور فلم يعلم الا
 بعد شرائها هل يجزي عنه قال نعم الا ان يكون هذبا واجبا فانه لا يجوز ان يكون ناقصا وما رواه في الكافي عن السكوني عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليهم السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله لا يضحي بالسرابة ولا بالجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذاء ولا بالعضبة اقول
 الجفاء المهرقة والخرقاء المخرقة الاذن والتي في اذنها ثقب مستدير والجذاء المغطوة والمراد بها المغطوة الاذن والعضبة الككون
 الفرس الا داخل او مشفوفة الاذن نا واخرج في بعض السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام في قوله الصدوق عن سئل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله لا يضحي بالخرقاء بين عرجها ولا بالبورق بين عرجها ولا بالجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذاء ولا بالعضبة وفي الفقيه
 الجذاء بدل الخرقاء والجذاء مكان الجذاء والجذاء بالجمع والمهملين المغطوة الاذن الاذن الخرقاء بالجمع والمهملين المغطوة الاذن
 والمشفوفة وما رواه الشيخ في صحيحه عن ابي جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام في قوله الصدوق عن سئل قال قال رسول
 الاذن في هاتين الخرقاء والمفالبة والدابة قال في سنة في السنة اذا وضعت يدك على حاجبك نظرت اليه حتى يسبين او يطلبها شرفين بالتمام
 السلام والشراف وبلغت مشفوفة الاذن لولا بانتهى في المفالبة ولا ان الشاة التي شواتها ثم قبل ذلك مطلقا فان قبل به فهو اقباله
 دون دين بهادمار والجذاء للفر من الاذن هي الاضاح والاذنان معا لهما رءوس انتهى ويجوز ذلك صريح جمل من الاضاح عن قال

في من حرجي الى الحج فقال له هل سمعت شيئا عن جعفر بن محمد في قوله عز وجل فما نذر اذاج من الضان اثنين ومن المرافقين اثنين قال لا اذكر
 حرم ام الاثنين اما اسلمت عليه ارحام الاثنين ومن الاثنين ابل اثنين ومن الاثنين اثنين اما احل ولا يحرم ثم نزلت ما سمعت من هذا شيئا فقال
 له انت على الخروج فاحب ان تسلكه عن ذلك قال فحجب فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فسالته عن مسألة الخارج فقال حرم من الضان اثنين
 الجبلية واحل الاهلية وحرم من البقرة الجبلية ومن الابل النجاسة يعني في الاضاحه قال فلما اضربنا خبره فقال ما انزلوا من الذناب
 ما انزلنا ما مافهم الكتاب في السؤال في الشيء ولا يجزي في هذه الا الجبلية من الضان اثنين من ذناب الجبلية من الضان الذي له سنة
 اشهر وثني للفر والبقر له سنة دخل في الثانية وثني الابل له خمس سنين ودخل في السادسة في الذنوب ولا يجزي خبر الثني وهو من
 البقر والضان دخل في الثانية ومن الابل ما دخل في السادسة من الضان ما كل له سنة اشهر وقبل سنة اشهر وعلى هذا عاثر جمل من الاضاح
 امول ما انزل لا يجزي الا هذه الاثنان من الجبلية في الضان والثنان في ذناب الجبلية ثم ذكر في الشيء قبل
 عليه من الاضاح ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجزي من الضان الجبلية ولا يجزي من المرافقين الا
 اثنين وفي الصحيح عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان يقول الثني من الابل والثني من المرافقين الجبلية من الضان في الصحيح
 عن حماد بن همام قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن ابي جعفر في ما يجزي من اثنان الغنم في الهك فقال الجبلية من الضان فله المرافق لا يجوز
 الجبلية من المرافق لم قال لان الجبلية من الضان يلحق والجبلية من المرافق لا يلحق وما رواه في الكافي في الصحيح والحسن في الجبلية قال سئل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الابل والبقر ايها افضل ان يضحى بها قال ذوات الارباع سئل عن ما فيها فقال ما البقر فلا يضرب باقى
 اسنانها ضربة اما الابل فلا يصلح الا اثنين فافوف في الصحيح الحسن معاير من حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لا يجزي
 في الضان الجبلية من الضان ولا يجزي جمل من المرافق من حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اثنان البقرة في الضان سئل اوله والبيع
 هو ما دخل في الثانية وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لا يصلح الا الجبلية من الضان واما الى غير ذلك يصلح وعن حماد بن
 فضال عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام الى ان قال وكان يقول يجزي من البدن اثنين ومن المرافقين اثنين ومن الضان الجبلية ولما
 ان اثنين من اسنان الابل والبقر والغنم والجبلية من الضان ما نالهم ناله عنهم فهو المشهور في كلامهم وفيه غلظة في كتاب الزكوة ذكر الاضاح
 في هذه الاثنان من كلام الاضاح وكلام اهل النظر بل من كلام اهل اللغة بعضهم مع بعض والواجب الرجوع الى الاضاح الا ان
 الموجب في كتاب الفقهاء الرضا ما يدل على القول المشهور في الابل ولا يجوز في الاضاح من البدن الا اثنين وهو الذي تم
 خمس سنين دخل في السادسة يجزي من المرافق البقرة التي وهو الذي تم ستة دخل في الثانية من الضان الجبلية لسنة وهذه العبارة بينها عبرة القدر
 في كتاب من لا يحضره الفقيه فقال في باب الاضاح ولا يجوز في الاضاح من البدن الا اثنين الى اخر ما قلناه من الكتاب بذلك يظهر قول القول
 المشهور في بعض العمل به والمراد به قوله عليه السلام ومن الضان لسنة يعني بعد ان يجمع الى تمام السنة فاذا السنة دخل في سنة فخرج عن هذا الكلام
 الى غير ذلك عبرة من الاضاح من كذا نحو في الشرائع الثالث ان يكون ما رواه وهو يقتضي ان لا يكون عور ولا اعرج بين الجمع
 وبذلك على ذلك رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن جعفر انه سئل اخاه وهو عليه السلام عن الرجل يشترى الاضحية عور فلم يعلم الا
 بعد شرائها هل يجزي عنه قال نعم الا ان يكون هذبا واجبا فانه لا يجوز ان يكون ناقصا وما رواه في الكافي عن السكوني عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليهم السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله لا يضحي بالسرابة ولا بالجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذاء ولا بالعضبة اقول
 الجفاء المهرقة والخرقاء المخرقة الاذن والتي في اذنها ثقب مستدير والجذاء المغطوة والمراد بها المغطوة الاذن والعضبة الككون
 الفرس الا داخل او مشفوفة الاذن نا واخرج في بعض السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام في قوله الصدوق عن سئل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله لا يضحي بالخرقاء بين عرجها ولا بالبورق بين عرجها ولا بالجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذاء ولا بالعضبة وفي الفقيه
 الجذاء بدل الخرقاء والجذاء مكان الجذاء والجذاء بالجمع والمهملين المغطوة الاذن الاذن الخرقاء بالجمع والمهملين المغطوة الاذن
 والمشفوفة وما رواه الشيخ في صحيحه عن ابي جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام في قوله الصدوق عن سئل قال قال رسول
 الاذن في هاتين الخرقاء والمفالبة والدابة قال في سنة في السنة اذا وضعت يدك على حاجبك نظرت اليه حتى يسبين او يطلبها شرفين بالتمام
 السلام والشراف وبلغت مشفوفة الاذن لولا بانتهى في المفالبة ولا ان الشاة التي شواتها ثم قبل ذلك مطلقا فان قبل به فهو اقباله
 دون دين بهادمار والجذاء للفر من الاذن هي الاضاح والاذنان معا لهما رءوس انتهى ويجوز ذلك صريح جمل من الاضاح عن قال

في أحكام الحج

المذكور وقام العمل بها ان تكون متباعدة نظرياً في سواد وبرك في تولد ونشأة في سواد والاصل في هذا الحكم جملته من الكتاب ومنها في صحة
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان سواد الله عليه السلام يمشي بكثير من فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد ومما سألنا
في صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان سواد الله عليه السلام كان يمشي بكثير من فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد
منها ما في صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان سواد الله عليه السلام كان يمشي بكثير من فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد
في سواد فان لم يجد من ذلك شيئاً فله ان يمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد
افرن فحل فان لم يجد من ذلك شيئاً فله ان يمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد
الادابهم عليه السلام بالمدح ابنه قال على الجملة الوسطى سأل عن كبر ابنه ما كان اوفر واين نزل الفحل وكان اوفر من نزل الفحل على الجملة
من مسجد بني كاد يمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد
هذه المواضع سواد اي المصير اليه نظرها والقوائم التي يمشي عليها والبطون التي يمشي عليها باعتبار زيادة وبرك في سواد كما عايناه
بعض الاصحاب في قولهم لم نفع عليهم في الاخبار وهكذا سألنا مواضع المذكورة ونقل هذا عن ابن ادريس في قول ان المراد ان من يظهر نظره
في فحل يمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد ويمشي في سواد
معنا انه يكون مثله ظل يمشي فيه وما كل فيه ونظر فيه والمراد انه يكون له ظل عظيم لا يطابق الظل فانه لا يتم لكل ذي جسم
كشف ولما المشي فيه فليس بلانم وانما هو من جهة المبالغة في عظم الظل فان المشي فيه خفي لا عند سائر الشمس لوان الشخص
مع بسا الجسم الصغير والكبير في الظل باعتبار ما يفره وفي ان السواد كان من المرحى والمنبثقة من طروق ذلك لغيره كما قبل ارض
السواد لا ارض العروق ذلك الفحل كثره شجرها ونخلها وزرعها وفي التسمية يكون المراد ان الهك رعى وشمى ونظر وبرك ويعرف
المخضر والمرعى فسمي لذلك هذا المعنى اظهر نظراً بالاعبا المذكورة ونقل عن الغبط الراوندك انه قال ان التفسير الثالث مروي عن
اهل البيت عليهم السلام وبذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني والظاهر من منع من انظر عن الغبط الراوندك يحمل وقوم ما دل على
ذلك من الاخبار وفي الدروس نسب النقل الى الغبط الراوندك وهذا المعنى الثالث يرجع الى الثاني وهو الكناية عن التفسير الاول
فانه يكون صفاً براسه منها ان يكون تمام عرفه وهو الذي اضره في الاستنباط لك هو المشهور بل قال في التذكرة بالاجماع على ذلك
قال شيخنا المفيد عظم الله قدره في الفقرة لا يجوز ان يضيى الا بما عرف به وهو الله اضره في ظاهر كلامه الوجوه لكن جملة في
النهي على المبالغة في تأكيد الاستنباط والاصل في هذه المسئلة ما رواه الشيخ عن الصادق عليه السلام في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير
في الصحيح انه روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تضيى الا بما تعرف به عن سعد بن جابر في الصحيح قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ان اضره في الفقرة لا يجوز ان يضيى الا بما تعرف به وهو الله اضره في ظاهر كلامه الوجوه لكن جملة في
الاجماع حله على الكراهة لما رواه الشيخ في الصدوق عن سعد بن جابر قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن اضره في الفقرة لا يجوز ان يضيى الا بما تعرف به وهو الله اضره في ظاهر كلامه الوجوه لكن جملة في
بأسرها عرف ام لم يعرف مسلمة الشيخ في التمددين على ما اذا لم يعرف بها الشئ في ذكر الشئ ان عرف بها فانه يضره في ذلك يخرج عنه و
اسند في هذا السجل الى صحيحه سعد بن جابر المذكور وبوبه ما في رواية الصدوق لهذا الخبر في الفقرة من قوله لم يعرف بها بالواد وعادل
الشيخ عن العمل بظاهر الخبر الى ما قبله بما ذكره على اختياره لمذهب الشيخ المفيد مع انهم لم ينقلوا ذلك عنه وكلامه كما نرى ظاهره في ذلك
وكيف كان لا حياطاً تماماً لا ينبغي تركه فان مذهب الشيخ لا يخلو من قوة لما عرف تماماً فاما في الجمع بين الاخبار بالكره والاستنباط
ويكفي في ثبوت الحرص اخبار النابع من غير خلاف يعرف عليه ذلك صحيحه سعد بن جابر المذكور ومنها ان يضره في ذلك فانه يضره في ذلك
الحنف والتر كبر وطعنهما من الجانب الايمن بل على ذلك صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فاعلم ان الله عز وجل
عليها صول قال ذلك حين نصف للشيخ ربط يدها ما بين الحنف الى الركبة وجوباً وجوباً اذا وقع على الارض ودوا به الى الصباح
الكتاب في ما سألنا ابا عبد الله عليه السلام كيف تخر البدنة فقال فخره فانه من قبل اليمين يمد يدها بها اليسرى خاضعة رعاة في
الكل في عن ابي خزيمة قال راباً ما عبد الله عليه السلام وهو يمشي يديه مع اليسرى ثم يقوم على جانب يدها اليسرى ويقول بسم
الله وبالله الله أكبر اللهم هذا منك ولك اللهم تقبله فتي ثم يطعن في ثبوتهم يخرج السكين بيده فاذا وجبت قطع موضع
الشيخ بيده والمراد بقوته مطعنها من الجانب الايمن فافترت رواية في حديثه من ان ينف من جانب يدها اليسرى والله اعلم

عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في سواد وبرك في تولد ونشأة في سواد والاصل في هذا الحكم جملته من الكتاب ومنها في صحة

في احكام الحج

فمنى نقلنا الى ما لم نقلنا الله تعالى به من الحج الى بليل شرعي اذ في الترتيب ان الشئ ذهابا الى هذا القول في جملة وعقوده في فصل في
نزول منى قضاء الناسك بها حيث نقل عنه انه قال في هذا التمتع فرض مع القعدة ومع الحج فالصواب ان لا يخرج من هذه
العبارة غير ما ذكرناه بل هي جملة مطلقة كاجال عبارة ابن عسقلان لا يحال ان يرد القعدة عليه او على غيره كما ان علم الوجاهة المنزلة
عليه اشترط في الاية محمول على ذلك بمعونة الاخبار المذكورة فان العلامة في المنى بعد ذكرها في الشئ في السلسلة ومذهب ابن ادریس
ما صوته لنا ان وجد ان التمتع بمنزلة وجد ان العین كوجدان من المأخذ مع ان التمتع ردفان لم يجر واما ما ذكره او جردان عن الشرفيه
في الصلوة مع ردف التمتع وجد ان العین من ذلك الا ان التمكن يحصل باعتبار التمكن هناك وتصل عليه انه واحد للعین فكذلك هنا وبذلك
عليه ما رواه الشيخ ثم اورد الروايتين المتقدمتين مرجع كلامه فذكر سره الى ان اطلاق القرآن العزيز ومجلا في ترجيح فيها الى اخبارهم
عليه من ان احكام القرآن لا تؤخذ الا منهم وما ورد في الاخبار في المواضع الثلاثة بان وجوب التمتع في حكم وجوب العین جعل الوجاهة
في الايات المذكورة نقلا واثباتا على الاصح من العین التمتع وهو كلام جيد صريح في معنى ثم قال فذكر سره بعد نقل دليل ابن
ادریس المتقدم وجوابه لان علم الوجاهة بصدق من وجد التمتع فديننا في الكثرة والتبعية مع ذلك لا دليل الشرعي ما يتناه من
الحديثين فان زعم انه لا يعمل باخبار الاحاد فهو غلط فان اكثر المسائل الشرعية مستفاد منها انتهى وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الخاذل
التبعية قال في كعدة ذكر الخبرين المتقدمين فجاء القول المشهور ما صوته والرواية الاولى معتبرة الاستدلال الظاهر انها لا تنص على تبعية
الصحيح كما يتناه من الحديثين فان زعم انه لا يعمل باخبار الاحاد فهو غلط فان اكثر المسائل الشرعية مستفاد منها ولا يخفى ما في هذا الجواب
لانه ممن نقل الكثرة اجماع العضا على تصحيح ما يصح عنه والافترار له بالفقير ثم قال الخج ابن ادریس بان الله تعالى نقلنا الى الصلوة مع
عدم الوجاهة النقل الى التمتع فيجوز الى دليل شرعي وجاب عنه في المنى بالمتع من عدم الوجاهة فان مع ذلك لا دليل
الشرعي ما يتناه من الحديثين فان زعم انه لا يعمل باخبار الاحاد فهو غلط فان اكثر المسائل الشرعية مستفاد منها ولا يخفى ما في هذا الجواب
من العتق في قوله كلام ابن ادریس جيد على اصله بل لولا ما ذكرناه من قوة اسناد الروايتين لعين الصبر المبرهنه اني اقول هذا اول
ان ما ذكرناه من ان الرواية الاولى معتبرة الاستدلال يعني باعتبار ابراهيم بن هاشم وان كان كذلك بل حديثه عندنا معدود في الصحيح
بناء على الاصطلاح الغير الصحيح الا انه قد طعن فيه في غير موضع مما تقدم وقد يتنا في شرحنا على الكتاب في هذا الكتاب ايضا ان هذا
احد المواضع التي حصل له فيها الاضطراب فاننا ما ذكرنا بالنسبة الى الرواية الثانية من الاعتماد عليها مع كون رايها غير موثوقا على
رواية البرزني عنه لا تتر من نقل في خبر الاجماع المذكور فان اللازم من هذا الاعتماد على كل خبر ضعيف باصطلاحه اذا كان عن ذلك
الرجل احد الجماعة المذكورين هو لا يقول به في غير هذا الموضع كما تكاثر في الجملة فان ما ذكرناه من خروج عن مقتضى اصطلاحه وقد
بما هو اوهن من بيت العنكبوت وانه لا وهن البيوت فاننا انما طعن به على جواب العلامة في المنى في دليل ابن ادریس ضعيف لا يعود عليه
لان ان ارد بالعتق فيه بالنظر الى منع العلامة من علم الوجاهة فهو في غير محله لما فتره العلامة في صدر الكلام كما نقلناه عنه و
اوضحناه وان ارد باعتبار معنى العلامة لوجوب الدليل الشرعي للنقل الى التمتع ما ذكرناه من قوة اسناد الروايتين ان ارد باعتبار
تغلط ابن ادریس في عدم العمل باخبار الاحاد فهو ايضا باقوف عليه وبالحيلة فان كلامه هنا غير ظاهر البين ولا واضح البرهان ثم ان
العلامة في ثقت استدلال ابن ادریس بما رواه ابو بصير عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهتك حتى اذا كان يوم النحر
وجد ثمن شاه اذ يذبح او يصوفه بل يصول ان اقام الذبيح فلم يصف ثم قال الجواب ان وجد ان الهك عبارة عن وجوب عتقه او غير الرواية
بعد سلامه سندها محموله على انه اذا لم يجد الهك ولا تمتع في الصلوة ثم وجد الهك فانه لا يجب عليه الهك فانه لا يجب عليه الهك
لما رواه عثمان بن الصديق قال سألنا با عبدا لله عليه السلام عن تمتع صام ثلثة ايام في الحج ثم اصاب هديا يوم خرج من منى قال اخذها لله
اقول قد تقدم ما في هذا الجواب من الاشكال في السلسلة الحادية عشر من المقام الاول وعلى تقدير حصول المعاصفة بين هذه الروايتين وبين
الاخبار المتقدمة لان ظاهر هذا الخبر بناء على بطلان التاويل المذكور هو ان الفرض مع عدم وجدان العین ان وجد التمتع هو الصلوة
وان اقام الذبيح بعد يوم التمتع لم يصف فمقتضى الاخبار المتقدمة اسنادا دوننا الذبيح الى اخر ذى الحجة فحقى كان التمتع موجودا فانه
يترتب به الى اخر ذى الحجة ان كان جالسا وان سافر اودعه عندك يذبح عنه في تلك مدة ولا طريق الى الجمع بينها بوجه وليس الا
الترجيح وهو في جانب تلك الروايات لكثرتها وصحة بعضها واعتقادها بعلم الطائفة قدما وحديثا عند ابن ادریس واضررف على

هذا هو قولنا في علمه في قولنا ان كلام ابن ادریس في قوله لا يجب عليه الهك

فأحكام الحج

الذي دل عليه الأخبار الثلاثة هو ان يكون كل واحد من عليهما الشئ في بيت باراه عن عبد الرحمن الحج فمن صام يوم الزوية ويوم
عرفه قال يجره ان يصوم يوما اخر ما رواه في بيت الفقيه عن يحيى الأزرق عن ابي الحسن قال سئل عن رجل قدم يوم الزوية فمتمعا ولم يسهله
وصام يوم الزوية ويوم عرفه قال يصوم يوما اخر بعد اتمام التشريق زاد في الفقه بواو لا يخطئه فدل عليه من الاخبار بان لو كان
الترتيب ما هو متع سدا واكثر مما دل على ان متع عدم التمكن من الصوم تلك الايام الثلاثة وهي ما قبل الزوية ويوم ثم يوم الزوية
يوم عرفه فانه يوافق الصوم الى ليلة الحصة منها يصوم بها من قبل الاولى ويصومها في يومها ويصومها في يومها عبد الرحمن بن الحج
وتخوها من الروايات التي جعلها وبذلك ناكدا ايضا ما رواه في الكافي في الصحيح عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل عن من منع بدخل يوم الزوية وليس معه هك قال لا يصوم مستحضر ذلك اليوم ولا يوم عرفه ويصوم ليلة الحصة ويصوم صائما وهو
يوم المقر ويصوم يومين بعده وما رواه في التهذيب عن اسحق بن عمار في المتن عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصوم الثلثة الايام منتهية
ومن علي بن الفضل الواسطي قال سمعت يقول ان صام الممنوع يومين لا يباح الصوم الثالث فقد فانه صائما ثلثة ايام الى ان يصوم سابع
لم يعم عليه الجلال في الطريق اذا قدم الى اهله صام عشرة ايام متتابعة والشيخ رحمه الله بناء على ما قدمنا من القول المنقول عليه بينهم حل هذه الرواية
على ان كان اليونان لذلك صامها غير يوم الزوية ويوم عرفه فان كان كذلك لا حجة باليومين عن عبد الرحمن بن الحج عن ابي
الحسن عليه السلام قال سئل عن البصري عن من منع لم يكن معه هك قال يصوم ثلثة ايام قبل يوم الزوية ويوم الزوية ويوم عرفه قال
ان فانه صومه الايام فقال لا يصوم الزوية ولا يوم عرفه ولكن يصوم ثلثة ايام متتابعة بعد ايام التشريق وحله الشيخ على نفي حكم
احد اليومين على الافراد دون الجميع ولا يخفى فانه بالجملة فانهم قد انفقوا على وجوب التتابع هذه الثلثة وحله في الجملة من الاخبار
ولكنهم استنوا الصوم بهذا الخبر فخصوا بهما الاجماع وذلك الاخبار وهو جدد لو انصرف المتأخر في تلك الاخبار والاجماع ولكن
المعارض لها انصاحا لجملة من الاخبار كما عرفت مما لا يفي هذا الجمع ولا سيما التي عن صومها في صومها في صومها عبد الرحمن بن الحج
وبذلك يظهر ان المسئلة لا تخ من شرب الاشكال والاضطراب فيها على كل حال بخلاف ذلك صريح السيد السند في ذلك ايضا وهو في حله
والله العالم الثاني المشهور بين الاصحاب عنوان الله تعالى عليهم انهم مع امكان صوم يوم الزوية ويوم عرفه كما تقدم فانه يجب عليه تاخير
الصوم الى بعد الفجر ولا يجوز له الصوم في ايام التشريق ونعاه في لغة الشيخ في بعض كبره الى الصالح وابن البراج وابن حزم وقال الشيخ
في التمهيد من فانه صوم الثلثة ايام قبل العيد فليصم الحصة وهو يوم النفوس يومين بعده وكذا قال علي بن بابويه وابن ادريس وابن الجعد
فان حل يوم عرفه او فانه صائما بينه وبين اخذ في الحج وكان مباحا صيام ايام التشريق في السفر في اهله اذا لم يمكنه غير ذلك قال في
الخلاف لا يجوز صيام ايام التشريق في بلد اهله في اكثر الروايات عند المحققين من اصحابنا واستدل على القول الاول بالاجماع على
بحرهم صوام ايام التشريق في مكة ولاخبار الكثر ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل
منع فلم يجد هديا قال فليصم ثلثة ايام منها ايام التشريق لكن يصوم بمكة حتى يصومها وسبعة ايام الى اهله وذكر حديث بديل بن
رضاء عن ابن مسكان في الصحيح قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل منع ولم يجد هديا قال يصوم ثلثة ايام فليصم ثلثة ايام التشريق
قال لا ولكن يصوم بمكة يصومها وسبعة ايام الى اهله فان لم يعم عليه احتياجه ولم يسقط الغرام بمكة فليصم عشرة ايام الى اهله ايام
ثم ذكر حديث بديل بن رضاء وعن صفوان بن يحيى في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك كنت في مكة
لم يكن لك هدي فاجبت في كتابك يصوم ثلثة ايام بمنى فانما ذلك مستصحب الحياء ويومين بعد ذلك قال ما ايام في فاتها ايام
اكل وشرب صائما وسبعة ايام اذا رجع الى اهله قال في قوله وسبعة عطف على صليح الحياء سواء كان من كلام الامام عليه السلام او من كلام
السائل لما بينهما معرأني اقول ومكره الى ان انتهى عن الصوم ايام في الله ايام اكل وشرب لا يسلم من الذي هو صوم يوم الحصة ويومين
بعده في هذا الصورة وان كان هذا اليوم من جملة ايام التشريق فيكون كالمستثنى من ذلك قال في الفقه في تمام الرواية التي قدمنا فاعنه
حيث قال في عن الامم عليه السلام ان المنع اذا وجد له ان قال ولا يجوز له ان يصوم ايام التشريق فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعث بديل بن رضاء اخذ في حل اور فامر ان يتحلل انما طيط ويتك في الثامن ايام في لا يصوم فاتها ايام اكل وشرب و
يغال ومن جهل صائما ثلثة ايام في الحج صامها بمكة ان ايام جاله وان لم يصم صامها في الطريق والمدن ان شاء فاذ رجع الى اهله صام

فان قيل

صيام الثلثة الايام في مكة

سبتم ايام وان ما غلب ان يرجع الراهل ويصق استغفر ليس على ولا يفضا. وبذلك قول ابن الجبلة رواه الشيخ في سبتم استحق
ابن تمار عن ابي عبد الله ع ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيا الثلثة الا ايام التي في الحج فليصم ايام التشريق فان ذلك جائز وعن
الفتح عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيا الثلثة الا ايام وهي قبل يوم الترويض ويوم الترويض ويوم
عزيم فليصم ايام التشريق فاذن له وبذلك على القول الثالث ما قدمناه من الاخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة والعلامة في لفظ لم يورد
لهذا القول قبل الا قوله في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله الحسن عليه السلام فان فاته ذلك قال يصوم صيغة الحصة ويصوم
بعد ذلك ثم اجاب عنه بان اراد بصومه يوم الحصة ثانيا يومها ولا يخفى ما في هذا الجواب من البعد مضانا الى الغلبة اذلة المسئلة مع ما
عرفت مما هو عليه من الصحة والضرورة والاستفاضة والخطوة في المقام انه لا منافاة بان هذه الاخبار اذا ظاهرها من اخبار النبي عن صيا ايام
التشريق هو التي عن صيا ما جاء بها دون صيا اليوم الاخير في خصوص هذه الصورة كما يدل على ذلك صحيح عبد الرحمن بن الحجاج لثمة
فد صرح بالامر بصيا يوم الحصة ويومين بعده لمن فاته صيا الثلثة الوضوء فرجع له عبا السائل فقال له فلا نقول بمقالة ابن الحسن من صوم
صيام ايام التشريق فاجابه عليه السلام بالحدب المنقول عنه صلى الله عليه وآله بتجزي صوم ايام التشريق فلوارى بالحدب عنه صلى الله عليه
وانه صومه على الوجه المذكور للزم الشافعي في قوله عليه السلام فلا انفر صومه عبا الذي هو من شياطين المنافقين واعدا الدين والزم
بالشافعي في كلامه في المسئلة كما لا يخفى على من عرف حال الرجل ومعارضه عليهم السلام في غير مقام ومثل هذا الخبر مضانا ما تقدم في
المسئلة المرسله المنقولة عن الفقيه عبا صرح فيها بصوم الحصة ويومين بعده ثم ذكر انه لا يجوز له ان يصوم ايام التشريق ويخوذ ذلك صحيحه
صفوان بن يحيى المتقدم بالبشرى المذكور في بابها وهذا مجمد سبكانه ظاهرا لا سريه عليه واما ما استند اليه ابن الجبلة من خبري اسحاق
ابن تمار والفتح عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن ع في قوله لا يجوز له ان يصوم ايام التشريق ويخوذ ذلك صحيحه من اهل البيت كما تقدم
في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ثم انما ان سلنا فلا يلحقنا لغرضه الاخبار الكبرية اقول والاظهر علمها على الفقيه واستصوبه في الواني
انما وهو جليل بالعلامة في لفظ هذه المسئلة بعد الا في موضع واحد وهو انه اذا فاته قبل يوم الترويض صيا يوم الترويض وعزيم
ثم صام الثالث بعد ايام التشريق فله ان يدرى وقال ابن جرير لو صام قبل يوم الترويض وخاف ان صاعقه عجز عن الدعاء افطر وصام به
بعد انقضاء ايام التشريق ولا يابى هذا القول اخذ ابن ابي عمير بان الاصل التابع خرج عنه الصورة المجمع عليها في الباب على الوجوه
اخذ ابن جرير بان التشاغل بالدعاء امر مطلوب للشارع فشاغ الاطوار كما لو كان لغائب الاول انتهى اقول ما ذكره فليس من
استثناء الصورة الاولى من جوار التابع المجمع عليه بينهم فلا يستند لغرضه الى الاجماع والخبرين المتقدمين بهما خصص الاخبار الدالة على
وجوب التابع مطلقا والاجماع المدعى في المسئلة وان كان منه ما عرفنا ما استثناء الصورة الثانية التي ذكرها ابن جرير ونفي عنها
القباس فلا عرف الاستثناءها دلالة بعد عليه والخروج عن الاجماع الدال على وجوب التابع والاخبار الدالة عليه بمجرده هذا التعليل الجليل
مجاز ظاهره والخروج عن امر واجب لمجرد ما عرفت من مفعول كما لا يخفى في الدروس ولو افطر عرفة ضعفه عن الدعاء
وقد صام يومين قبله اسأنا فخلا قال ابن جرير وهو جليل عرفت بالجملة فان هذا القول يحمل من الضعف الذي لا يخفى التراجع الظاهر
من الاخبار المتقدمه ان يوم الحصة هو اليوم الثالث من ايام التشريق وقد ورد في صحيحه زاعة المتقدمه بان يوم نفي في التفرقة الثانية
وفي صحيحه يعني ليلة التفرقة في رسالة الفقيه عبا في هذا اليوم يوم الحصة لان الحصة الايطي ومن السنة يوم التفرقة الثانية ان يترك
في الايطي قبل كما سبنا انشاء الله تعالى انما فاني بالجواز وهو صريح عبا في التشريع وفيه بالتاكيد بالمعنى فقال ويجوز تقليدهما من
اول ذي الحجة بعد التلبس بالمعنى والظاهر ان هذا القول هو المشهور بين الناجين من الاصل فيه ما رواه الشيخ والكليني عن زائدة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يجد الهدى واحبان يصوموا الثلثة الا ايام في اول العشر فلا يابى بذلك رده في ذلك بضعف الاستد
باسمالة في المذهب على اثار الأذني وهو مجهول في الكافي على عبد الكريم بن عمر وهو واقفي ثم قال والمسئلة محل نزاع اقول لا وجه
لهذا الرد بناء على هذا الاضطراح الذي هو في النفس اقرب من الصلاح بل الواجب عليه التحكم بعدم الجواز لعدم الدليل الشرعي
كما صا الى في ذلك مواضع من تركه ثم انه مما يجوز تقليدهم ما تقدم في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج من قول ابي الحسن عليه السلام لعباد
لما قال له اما احسن ان الله قال فصيا ثلثة ايام في الحج فقال كان جعفر يقول ذوا الحجة كله من شهر الحج وقال في الدروس ولكن
الثلثة بعد التلبس بالحج ويجوز من اول ذى الحجة ويستحب من السابغ والبالاء ولا ينبغي نقل ابن ابي عمير انه لا يجوز قبل هذه الثلثة

عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيا الثلثة الا ايام التي في الحج فليصم ايام التشريق فان ذلك جائز وعن
الفتح عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيا الثلثة الا ايام وهي قبل يوم الترويض ويوم الترويض ويوم
عزيم فليصم ايام التشريق فاذن له وبذلك على القول الثالث ما قدمناه من الاخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة والعلامة في لفظ لم يورد
لهذا القول قبل الا قوله في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله الحسن عليه السلام فان فاته ذلك قال يصوم صيغة الحصة ويصوم
بعد ذلك ثم اجاب عنه بان اراد بصومه يوم الحصة ثانيا يومها ولا يخفى ما في هذا الجواب من البعد مضانا الى الغلبة اذلة المسئلة مع ما
عرفت مما هو عليه من الصحة والضرورة والاستفاضة والخطوة في المقام انه لا منافاة بان هذه الاخبار اذا ظاهرها من اخبار النبي عن صيا ايام
التشريق هو التي عن صيا ما جاء بها دون صيا اليوم الاخير في خصوص هذه الصورة كما يدل على ذلك صحيح عبد الرحمن بن الحجاج لثمة
فد صرح بالامر بصيا يوم الحصة ويومين بعده لمن فاته صيا الثلثة الوضوء فرجع له عبا السائل فقال له فلا نقول بمقالة ابن الحسن من صوم
صيام ايام التشريق فاجابه عليه السلام بالحدب المنقول عنه صلى الله عليه وآله بتجزي صوم ايام التشريق فلوارى بالحدب عنه صلى الله عليه
وانه صومه على الوجه المذكور للزم الشافعي في قوله عليه السلام فلا انفر صومه عبا الذي هو من شياطين المنافقين واعدا الدين والزم
بالشافعي في كلامه في المسئلة كما لا يخفى على من عرف حال الرجل ومعارضه عليهم السلام في غير مقام ومثل هذا الخبر مضانا ما تقدم في
المسئلة المرسله المنقولة عن الفقيه عبا صرح فيها بصوم الحصة ويومين بعده ثم ذكر انه لا يجوز له ان يصوم ايام التشريق ويخوذ ذلك صحيحه
صفوان بن يحيى المتقدم بالبشرى المذكور في بابها وهذا مجمد سبكانه ظاهرا لا سريه عليه واما ما استند اليه ابن الجبلة من خبري اسحاق
ابن تمار والفتح عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن ع في قوله لا يجوز له ان يصوم ايام التشريق ويخوذ ذلك صحيحه من اهل البيت كما تقدم
في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ثم انما ان سلنا فلا يلحقنا لغرضه الاخبار الكبرية اقول والاظهر علمها على الفقيه واستصوبه في الواني
انما وهو جليل بالعلامة في لفظ هذه المسئلة بعد الا في موضع واحد وهو انه اذا فاته قبل يوم الترويض صيا يوم الترويض وعزيم
ثم صام الثالث بعد ايام التشريق فله ان يدرى وقال ابن جرير لو صام قبل يوم الترويض وخاف ان صاعقه عجز عن الدعاء افطر وصام به
بعد انقضاء ايام التشريق ولا يابى هذا القول اخذ ابن ابي عمير بان الاصل التابع خرج عنه الصورة المجمع عليها في الباب على الوجوه
اخذ ابن جرير بان التشاغل بالدعاء امر مطلوب للشارع فشاغ الاطوار كما لو كان لغائب الاول انتهى اقول ما ذكره فليس من
استثناء الصورة الاولى من جوار التابع المجمع عليه بينهم فلا يستند لغرضه الى الاجماع والخبرين المتقدمين بهما خصص الاخبار الدالة على
وجوب التابع مطلقا والاجماع المدعى في المسئلة وان كان منه ما عرفنا ما استثناء الصورة الثانية التي ذكرها ابن جرير ونفي عنها
القباس فلا عرف الاستثناءها دلالة بعد عليه والخروج عن الاجماع الدال على وجوب التابع والاخبار الدالة عليه بمجرده هذا التعليل الجليل
مجاز ظاهره والخروج عن امر واجب لمجرد ما عرفت من مفعول كما لا يخفى في الدروس ولو افطر عرفة ضعفه عن الدعاء
وقد صام يومين قبله اسأنا فخلا قال ابن جرير وهو جليل عرفت بالجملة فان هذا القول يحمل من الضعف الذي لا يخفى التراجع الظاهر
من الاخبار المتقدمه ان يوم الحصة هو اليوم الثالث من ايام التشريق وقد ورد في صحيحه زاعة المتقدمه بان يوم نفي في التفرقة الثانية
وفي صحيحه يعني ليلة التفرقة في رسالة الفقيه عبا في هذا اليوم يوم الحصة لان الحصة الايطي ومن السنة يوم التفرقة الثانية ان يترك
في الايطي قبل كما سبنا انشاء الله تعالى انما فاني بالجواز وهو صريح عبا في التشريع وفيه بالتاكيد بالمعنى فقال ويجوز تقليدهما من
اول ذي الحجة بعد التلبس بالمعنى والظاهر ان هذا القول هو المشهور بين الناجين من الاصل فيه ما رواه الشيخ والكليني عن زائدة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يجد الهدى واحبان يصوموا الثلثة الا ايام في اول العشر فلا يابى بذلك رده في ذلك بضعف الاستد
باسمالة في المذهب على اثار الأذني وهو مجهول في الكافي على عبد الكريم بن عمر وهو واقفي ثم قال والمسئلة محل نزاع اقول لا وجه
لهذا الرد بناء على هذا الاضطراح الذي هو في النفس اقرب من الصلاح بل الواجب عليه التحكم بعدم الجواز لعدم الدليل الشرعي
كما صا الى في ذلك مواضع من تركه ثم انه مما يجوز تقليدهم ما تقدم في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج من قول ابي الحسن عليه السلام لعباد
لما قال له اما احسن ان الله قال فصيا ثلثة ايام في الحج فقال كان جعفر يقول ذوا الحجة كله من شهر الحج وقال في الدروس ولكن
الثلثة بعد التلبس بالحج ويجوز من اول ذى الحجة ويستحب من السابغ والبالاء ولا ينبغي نقل ابن ابي عمير انه لا يجوز قبل هذه الثلثة

في التوبة فالحكم بالرجوع

يتكمن من التاخير الى بعد ايام الشرب وان الصوم انما هو بعد هذه المراتب بذلك يظهر لنا في كل سنة اعتقاد ظاهر المحدث انك اذا ذهبت
التي هي المذكرة على التوبة مستند الى ما يشترطه من بقاء المذكرة وتعللوا في ذلك بان كانت رواية المذكورة مدعاه من جهة
من الاخبار الصريحة المستقيمة المتفق على العمل بها فلا يسلخ حجة في ما يلزمنا والله العالم المسئلة الثالثة خلاف بين اصحابنا رضوان
الله تعالى عليهم في جواب الفصل بين التوبة والتسعة لانهم لو جوا صوت التوبة في الحج والتسعة في البلاد كما هو صريح الامة الشرعية عليه
ذلك الاخبار المتكاثرة منها صححة ما جرحه في رواية صد المسئلة بوسيلة الفقيه ودروانه كتاب الفقه الرضوي المتقدمان
ثم وما تقدم في الامر الثاني في صححة ابن سنان وصحة ابن مسكان وصحة معاوية بن عمار والمتقدمة ايضا في الامر الثاني وما رواه الشيخ في
الصحاح عن سلمان بن خالد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هديا قال يصوم ثلثة ايام بمكة وسبعة اذ رجع نحو
وهذه الرواية ايضا دالة على ما قلناه في الامر الثاني من ان الافضل بعد فوات التلثة السبعة التاخير الى بعد ايام الشرب كما تقدم في
صححة دعائه وخالفه هذا الحكم جله من العامة فذهب بعضهم الى انه يصوم بعد الرجوع من فوات الحج ذهب اليه ابو حنيفة والثاقل في احد قوله
واحد من قبل هو اذا كان سائرا في الطريق به قال مالك الشافعي في القول الثاني وهو خروج عن صريح القرآن العزيز وعلى هذا فلو افام
بمكة ولم يرجع الى بلاده انظر مائة وصوله الى اهله ما لم يتجاوز عن مكة ثم صام فان ذلك مائة وصوله على شهر الكف في معنى الشهر ومبدأ الشهر
من انقضاء ايام الشرب وبذلك على ذلك ما تقدم في صححة معاوية بن عمار المذكورة من قوله عليه السلام وان كان له مقام بمكة وادان بصوم
السبعة ترك الصيام بعد مسيره الى اهله او شرا ثم صام ورد الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي بصير في المقام المذكور ان ايام ثمة
بجواز ينظر فيهم اهل بلده فاذا ظن انهم قد دخلوا فليصم السبعة ايام ومن ابن مسكان من ابي بصير قال سئل عن رجل تمتع فلم يجد هديا
بمكة فصام ثلثة ايام فلما فقه شكه بداله ان يفهم ستر قال فليظفر فليعلم اهل بلده فاذا ظن انهم قد دخلوا فليصم السبعة الا ايام
وفي اكثر النسخ من اهل بلده وربما وجد في بعضها استعمل اهل بلده ورد في المتقدمة مسلا قال سئل عليه السلام عن الممتنع بالعمرة لا
يجد الهدي فصوم ثلثة ايام ثم يجاوز كيف يصنع في صيامه في الايام الاخيرة ينظر فدا وما يصل الى بلده من الزمان ثم يصوم
ثلاثة الايام قال سئل عليه السلام عن من تمتع لم يجد الهدي فصام ثلثة ايام ثم جاوز مكة متى يصوم السبعة الايام الاخر فقال انما يصوم من
الزمان ما كان يدخل فيه الى بلده صام السبعة الايام ورد العياشي في تفسيره من حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا تمتع بالعمرة فليصم الى الحج ولم يكن معه هدي صام قبل التوبة وتوم عرفة فان لم يصم هذه التلثة الايام صام بمكة فان عجلوا صام في
الطريق واذا قام بمكة بعد مسيره الى بلده فشاء ان يصوم السبعة الايام فعل وهل يخير في هذه التلثة الايام بمكة او غيرها ام يخص بمكة
مورد النص الاول خاصة وبه صرح شيخنا في ذلك حيث قال انما يكفى التلثة اذا كانتا فاشه بمكة والا فحين انظار الوصول الى اهله
كيف كان انقضاء على مورد النص ونسكا بقوله نعم وسبعة اذ رجعت حلالا للرجوع على ما يكون حنيفة او حكما ومبدأ الشهر من انقضاء
اياه التسعين انتهى فل في انه بعد نفاذ هذه الكلمة ولا بأس به بل الشفاد من ظاهر الامة الشرعية عينا والرجوع حنيفة والمسئلة محل
اشكال انتهى اقول يمكن نظرا المناقشة الى ما ذكره شيخنا المشار اليه بان ان انصرف هذا الحكم على مورد النص وهو الاقامة بمكة فالوجه
انما الانقضاء في الانتظار على مائة وصوله بلده على الاقامة في مكة كما وردت التصويص المذكورة فلما قام في غير مكة لم يكن الحكم فيه
كذلك مع انه انما الظاهر انه لا يقول به بل يوجب عليه الانتظار المذكور اقام بمكة او غير هادج فلا يكون الاقامة في مكة مدخلا في شيء
من الحكمين في الظاهر ان ذكره في غير مكة انما خرج من حيز التلثة من حيث استحباب التجاوز فيها وارحمت المقام بها والا فلو فرضنا انه انتقل الى
الخائف فقام بها فالحكم فيه كذلك في السائلين المذكورين اما ما ذكره سبطه من الاشكال بالنظر في لزوم الحج لخروج عن ظاهر الامة
الشرعية فاعلم انه ليس في حمله فان التصويص كما عرف قد تكاثرت بهذا الحكم فوجب نفسا لطلال الامة به ونفسا لطلال الفراء للغير
بالاخبار غير غريبة في الاحكام الشرعية ولو يجبر واحد فكيف مثل هذه الاخبار على كثرتها وطولها بعضها مثل اخبار الجوه ومبراث
الترخير وفورث الترخير بعد الخروج من العدة في المرض فمن السنة ومخوذ ذلك بليغة التوبة على فواته ثم بها محض المسئلة المذكورة
الاولى في فقهنا من الاخبار التي جازنا خير التلثة الى الرجوع الى اهله كصحة معاوية بن عمار المتقدمة حيث قال فان ذلك
وكما له مقام بعد الصيام ثلثة ايام وان لم يكن له مقام صام في الطريق او في اهله وفي صححة ابن مسكان المتقدمة في الامر
الثاني من المسئلة السابقة فان لم يفهم عليه اصحابه ولم يسقط المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذ رجع الى اهله وفي من سلة

مستعمل

فلحکامراہد

الفقيه فان فانه صوم هذه الثلاثة الايام حتى يخرج وليس له مقام صام الثلاثة في الطريق ان شاء الله العشرة في اهله وبطنهم من هذه الاخبار ان الناجز الى وصول الامل لا يكون الا عن عذر مانع من صيامها في مكة او قبل ذلك ثم الظاهر من الاخبار عدم وجوب الفصل فيما بين الثلاثة والسبب بل يترتب على ذلك في سلسلة الفقيه حيث قال بعد ذكر ما قدمناه هنا وبفصل بين الثلاثة والسبب يوم ان شاء الله صامها ثمانية ايام في المناسك عدم وجوب الفصل ايضا وان كان في مكة بعد منة المدة التي يمكن الوصول فيها الى اهله او الثمن قال قدس سره اما بلزوم التفريق بين الثلاثة والسبب اذا كان بمكة لا ينبغي عليه صوم ثلثة ايام ان يصبر شهر او قدر وصول الناس الى وطنه اما لولم يصم الثلاثة فانه لا يجب عليه التفريق بين الثلاثة والسبب وكذلك الوصول الى اهله ولم يكن قد صام بمكة ثلثة ايام فانه يجوز له الجمع بين الثلاثة والسبب ولا يجب عليه التفريق انتهى التاميم المشهور بين الاحكام صواب الله تعالى عليهم ان لا يشترط الوالدة في السبب بل قال العلامة في التذكرة والتمهيد انه لا يعرف فيه خلافا وبذلك عليه اطلاق الآية وتفسيرها بما يصلح الى دليل ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار قال قلت لابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام اني قد مكثت الكوفة ولم اصم السبب الايام حتى نزلت بجاه الى بغداد قال صمها يستلزم ذلك فترها قال نعم وتقول في كتاب الصوم عن ابي بصير عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله الصلاح وجوب السبب في هذه السبب قال قدس سره المشهور ان السبب في بلد الهدى لا يجب فيه السبب وقال ابن فضال وسبب من يات اذا رجع الى اهله وذهب الى اهله ابو الصلاح الى وجوب السبب في السبب لنا الاصل برائة الذمة وعدم شغلها بوجوب السبب مع اتيان الامر للغير وما رواه علي بن جعفر في الحسن عن ابيه موسى عليه السلام قال سالت عن صوم ثلثة ايام في الحج وسبب اصومها من الوالدة او يفرق بينهما قال يصوم الثلاثة الايام لا يفرق بينهما ولا يجمع بين السبب والثلثة جميعا والوجوب للمنع من كون الامر للغير ومن كان في مكة كون الخبر للوجوب لو قبل به كان قويا للحديث انتهى وقال في بعد نقل الخلاف في السبب والطعن في سند واه اسحق بن عمار بالضعف ونقل رواية علي بن جعفر في الفصول الاخر ما صوته وهذه الرواية معتبرة الاسناد ليس في طريقها من قد توقف في شأنه الا محمد بن احمد العلوي وهو غير معلوم الحال لكن كثيرا ما يصف العلامة الترابان الواقع في طريقها بالضعف ولعل ذلك شهادة منه انتهى اقول لا يخفى ما فيه من اوهن بناء على القول باصطلاحهم ولكن هذه غايتهم كما اشرنا اليه في غير موضع مما تقدم انهم اذا احتاجوا الى العمل بالخبر الضعيف باصطلاحهم لضيق الخاف فتراهم يميلون الى هذه الاحاد الواهية وليس شعري هل يخفى على مثله حال العلامة وضوان الله تعالى عليهم من استدلوا به سيما في كتب وصف هذه الرواية في هذا المقام بانها حسنة سندها على ما ترى فاق حسن او حسنة يمكن فيها والرجل المشار اليه في كتب الرجال المعلة لضبط احوال الرجال غير المذكور فيها بالمدح والثناء ومن تبعه من الاخطاب فاجمعوا بين الخبرين محل ودوايه علي بن جعفر على الاستصحاب لا بعد حمل رواية اسحق بن عمار على التفريق حيث ان العامة لا يرون السبب في الثلاثة كما تقدم في المناسك ولا ريب ان الاحتياط في السبب كما ذلك عليه رواية علي بن جعفر وما ذلك عليه من انه لا يجمع بين السبب والثلثة فيجب تخصيصهما اذا كان في مكة على الوجه المتقدم دون صومه الى اهله كما عرفت انما الثلاثة قد عرفت فيما تقدم دلاله جلية من الاخبار على ان صوم الثلاثة بعد الوصول الى بلد ينصون العشرة في مكة هناك وينبغي تخصيصه بان يكون وصوله قبل خروج ذي الحجة ولا يصم الثلاثة بلزوم انه كما تقدم ويجب تخصيصه ايضا بعدم وجوب الهدى وارساله على وجه يمكن ذكره في ذي الحجة والا نرجس به الى العام القابل وسقط الصوم في الصورة المذكورة كما تقدم جميع ذلك في الاخبار وبذلك عليه تبادله على ما تقدم ما رواه في المنع من سلا قال وقد اذام بعد المقتضى الهدى حتى يقدم الى اهله ان يبعثه قال شيخنا الشهيد في الدرر من ترجيح الى بقاءه ولم يصم الثلاثة ويمكن من الهدى وجب بعثه لتمامه اذا كان يدرك ذاك الحجة والآن في القابل وقال الشيخ بالخبر بين البعث هو الفضل وبين الصوم واطلق انتهى اقول قد تقدم في الامر السادس من المسئلة المقابلة نقل كلام الشيخ المذكور وكلام العلامة عليه في ذلك الترتيب المشهور بين المتأخرين منهم ابن ادريس من بعد وجوب الصوم على الوالي لومات من وجب عليه الصوم ولم يصم وقال الشيخ لومات قبل ان يصوم شيئا مع تمكنه فاضى الوالي الثلاثة دون السبب وبه قال ابن حمزة وقال الصدوق في الفقيه بعد نقل صحيحه معاين بن عمار الا انه قال مصنف هذه الكتاب حرم الله عليه هذا على الاستصحاب لا على الوجوه وهذا اذا لم يصم الثلاثة في الحج ايضا وظاهر الاستصحاب حتى في الثلاثة والذي يدل على القول الاول صحيحه معاين بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات لم يكن له ملك لمقتضى فليصم عنه ولله الشئ بعد ان نقل هذه الرواية عن الكافي قال في آخرها معنى هذه الثلاثة

الانجيل و سبعة اذنان
الانجيل فلا يكون
ولو انما فلذلك
الانجيل فلا يكون

في أحكام الحج

الايام والظان هذا من كلامه بان المذهب في المسئلة الخلق والرواية في الكافة والفقيه عن هذا الزيادة وكذلك والاشيخ الفيد
 في المشقة مرسل قال قال عليه السلام من مات ولم يكن له هذا لم تنفع صاعته وليته واستدل الشيخ في باب على وجوب قضاء السبعة
 بما رواه الحلبي في الصحيح الحسن بن علي بن عبد الله ثم انه سئل عن رجل تمتع بالعمره الى الحج ولم يكن له هذا فضاء ثلثة ايام في
 ذي الحجة ثم مات بعد ان رجع الى اهله بل ان يصوم السبعة الايام على وليته ان يقضيه عنه قال ما ارى عليه قضاء واجاب عن العلامة
 في المنهي بان هذه الرواية لا حجة فيها لاحتمال ان يكون موته قبل ان يتمكن من الصيام ومع هذا الاحتمال لا يثبت فيها دلالة على الظن
 وهو جيد ويقضه ما تقدم في مسئلة الفقيه من موطن عليهم السلام واذ مات قبل ان يرجع الى اهله ويصوم السبعة فليس على
 وليته القضاء وظاهر المحدثات كاشا في الوافي بل الى عهد الوجوب سنادا الى ما ورد في رواية الحلبي من انه لا قضاء على الورث
 اقوال الظاهر عندك والقول المشهور بين المتأخرين لعدم ظهور الرواية المخالفة في المخالفة ولما انا ذهب اليه القصد وقمن
 الاستحباب وان ظهر عن صاحب الوافي موافقة فهو ضعيف ان غاية ما يدل عليه الرواية مع تسليم لالها هو وعد الوجوه السبعة
 فتبقى الثلاثة على ما دل عليه اطلاق صحيح معاينة بن عمار والله العالم الخاتمة لو تمكن من صيام السبعة وجب عليه صيامها ولا يخرج
 عنه الصدقة ولا الصدقة ولا يجزى الامع عند التمكن لما رواه الشيخ عن غانم بن حيد عن حبيب بن حبيب عن ثوبان القاسم عن غيرنا
 عن ابن الحسن عليه السلام قال وكتب اليه احمد بن القاسم في رجل تمتع بالعمره الى الحج فلم يكن عنده ما يصلي فيه فضاء ثلثة ايام فلما قدم
 اهله لم يقدر على صوم السبعة وادان بصدقة من الطعام فعلى من يصدق فكتب لا بد من الصيام قال الشيخ قوله لم يقدر عليه
 الا بمشقة لانه لو لم يكن قادرا على كل حال لما قال عليه السلام لا بد من الصيام اقول بل لا قرب في معنى الخبر المذكور وهو انه كان صوم
 السبعة واجبا موسعا امره بالترخص للصيام بعد البراءة السادسة قد صرح صاحب خزانة الله عليهم بان من مات قد استقر
 الحد في ذمته وجب عليه من صل تركه لانه حق في فخرج من صل تركه كالدين قالوا ولو قصرت التركة عنه وعن الدين
 ودعت التركة على الجميع بالخصص فان لم ينف حصته باقل هكذا قال في السالك بجل خارج جزء من حكمه كان لمع قوله
 صلى الله عليه واله اذا امرتم بامر فاقوامنا استطعتم قال ولو لم يمكن اخراج جوفه اقتضاه او عود وميزانا وجمان وقال
 سبط في المدارك وان لم يمكن فالاصح عونه ميراثا بل يحتمل فوبامع امكان شراء مجزء ايصاله المسالة قول ضعيف بوجود
 به انتهى قول لا يخفى ان المسالة خالية من النقص ولكن متى قلنا ما ذكره من الفروع فيها فلا ريب بوجوب الصدقة متى يمكن اخراج
 جزء من ماله كقول لا قوتى واستضعافه ذلك في المدارك ضعيف بل تقدم تحقيق الكلام في نظير هذه المسالة بما لا مرية عليه
 في المسالة الحادية عشرة من الفصول الثالث في حج النيابة من المقدمة الثانية واوضحنا رجحان ما اخبرنا لاهنا في المسالة المذكورة
 ونظائرهما بالاخبار الواضحة والدلائل اللائحة المقام الرابع في هذا الفان قال العلامة قدس سره في المنهي الحكم على غيرهم
 الاول الطوم مثل ان خرج خالفا او معتقرا فامعه هذه بعينه ان يخرج بمكة او مكة من غير ان يشعر او يقبله فهذا لا يخرج عن
 ملك حبس بل هو على ملكية يتصرف فيه كيف شاء من بيع او هبة وله ولده وشرب لبنه فان هلك فلا شيء عليه التلذذ الوار
 وهو قمتان احدهما اوجوب بالتذذ خدمته او وجوب بغيره كذا التمتع والذم الواجب بترك ولجب وفعل محذور كاللبن
 والطيب الذي وجب بالتذذ قمتان احدهما ان يطلق التذذ فيقول الله على ماله بدنه او بغيره او شاة وحكمه حكم ما وجب
 بغير التذذ وشاة والثاني ان يعينه فيقول على ان اهد هذه البدنة او هذه الشاة فاذا قال ذلك ملكه عنها وانقطع تصرف
 في خوفتها وهي امانة للمساكين في يده وعليه ان يسوقها الى المخير فيعلق الوجوب هنا بعينه دون ماله حبس بل يجب عليه فله
 وايصاله الى محله فاذا تلف بغير تصرف او سرق او ضل كذلك لم يلزمه شيء لانه لو كان في الذمة ولما تعلق الوجوب بعينه
 فيسقط بلفظها كالوديعه ولما الواجب المطلق كذا التمتع وجزاء الصيد والتذذ غير المعين ما شابه لك فعلى خبرين احدهما
 ان يسوقه بنوي ثم الواجب من غير بعينه بالقول فهذا لا يرد ملكه لا بد من ذمته ولا الهاله وله التصرف فيه بما شاء من
 انواع التصرف كالبيع والهبة ولا كل وغيره لك لانه لم يعلق حق الغير به فان عطبت تلف من ماله وان غاب لم يخرج من حقه عليه
 الحكم الذي كان واجبا عليه لان وجوبه تعلق بالذمة فلا يبره منه الا باصلها الى مستحقة ويجوز ذلك مجرى من عليين لا يخرج حكمه الى خلاف
 بل وصوله اليه الثاني ان يعتبر الواجب فيه فيقول هذا الواجب على فباعتين الواجب فيه من غير ان تبر الذمة منه لانه لو اوجب هذا
 ولا هلك عليه لتعريف كذا اذا كان واجبا فعينه ويكون ضمانا عليه فان عطبت سرق او ضل لم يخرج ذمته وغاد الوجوب الى ذمته
 لو كان عتيق بن فاشترى حيا منه مناعا به فلف المانع بل القرض فان الدين يعود الى الذمة ولان العتيق ليس بشا ابراهمه

في هذا الثاني

في أحكام الجحد

٣٧٩

وأما متعلق الوجوب بمحل آخر فصار كالدين إذا رهن عليه وهذا فإن الحق يتعلق بالدم والرهن فتنى بقية الرهن أسوة بالدم
 فإذا ثبت أنه يتعين فانه يزول ملكه عنه وينقطع نصرة فيه وعليه أن يسوق إلى الخمر فإن وصل نخرة بجوده ولا سقط التعيين
 وجب عليه الخرج الذي في ذمته على ما قلناه وهذا كله لا نعلم فيه خلافا انتهى كلامه على ما قلناه فدل عليه وقوعه في مقامه قال
 الشيخ في المبسوط الحكم على ثلاثه أصبر تطوع ونذرة شيء حين ابتداء وتعيين مكد واجبة ذمته فإن كان تطوعا مثل أن خرج
 حاجا أو معتمرا ثم ذكر حصة كماله في كدام العلامة ثم قال الثاني هكذا أوجب عند ابتداء تعيينه ثم ذكر الحكم فيه كما تقدم
 أيضا إلا أن قال الثالث ما وجب في ذمته من ذل وأوان تكاب يحظر كاللباس والطيب والتورب الصيدا ومثل دم المنفعة فمضى ما عني في هذا
 بعينه تعين فإذا عينه زال ملكه عنه وانقطع نصرة فيه وعليه أن يسوق إلى الخمر فإن وصل نخرة وجزئه وإن عطى في الطريق
 سقط التعيين وكان عليه إخراج الذي في ذمته فإذا نجت فحكم ولدها حكمها انتهى أقول وصحح كلام الشيخ المذكور وهو
 كلام العلامة أيضا إذا عين الحكم المضمون في عين مخصوصه فانه يخرج بذلك عن ملكه وينقطع نصرة فيه قال في الدروس
 حكم الشيخ بأن الحكم المضمون كال كفارة وهذا الممنوع يتعين بالتعيين كقوله هذا هدي مع نية ويرزول عنه الملك ثم الشيخ
 النية كافي في التعيين وكذا الاستعداد والتقليد وظاهر الحق أنهما غير مجزئين وإن وجب تعيينه وظاهر الفائدة في النجا
 بعد التعيين فإن قلنا بقول الشيخ وجب بحقه هو والرهن انتهى أقول لا يجب قوة ما ذهب إليه الشيخ باعتبار دلالة النجا
 على بيعته الولد بعد ساجدة فحكم الذي معهما فانه لو لا تعيينها بالتعيين لم يمسى الحكم إلى الولد الذي هو نالجها ثم رتا
 نعم خرج من ذلك جواز شرب لبنها ودكوبها غير المخرج كما سبأ انتفاء الله عز وجل بالتصريح بقى الباقى والله العالم إذا عرف ذلك
 ففي هذا المقام مسائل الأول قد صحح جملة من لا صاحب منهم الشيخ وه بل إن دوس الشهدان في الدروس المسالك والحق
 الشيخ على وغيرهم بأن هذا القرآن لا يخرج عن ملك سائفة وإن شعره أو قلده لم يخرج له أبدا له وجب له خمر بمنزلة كان الشيا
 في إخراج الحج في مكة أن كان في إخراج العمة والمراد من عدم خروجه عن ملكه بعد الاستعداد والتقليد الموجب لتعيينه للذبح
 له التصرف فيه بالتكوب وشرب لبنه ونحو ذلك من أنواع التصرف الذي لا ينافي في خمره ومكانه قال في الدروس بعد كلام
 في المقام وعلى كل تقدير لا يخرج عن ملكه فمعه له أبدا له فإله لا يشعره أو يقلده ولا يجوز له إبداله ويتعين في نجاة وخمر بمنزلة
 قرن بالنجى والامتناع فمعه ولا أفضل بخروجه وقال في المسالك أعلم أن هذا القرآن لا يخرج عن ملك مالك بشرطه أو إعداده
 بل ذبحه أو خمره ولم يخرج له أبدا له على ما يظهر من جملة من لا صاحب ويذكر عليه أيضا جملة من لا صاحب عليه السلام أن كان
 شعرها نخرها ولهذا يجب نجاة لو وصل فاقام غيره ثم وجدته قبل ذبح لاخر وظاهر أنه مع ذلك لا يخرج عن ملكه وإن تعين للذبح
 لأصله بقاء الملك وجوب الذبح أو التحول لينا فيه وظاهر الفائدة في جواز دكوبه وشرب لبنه وإنما يمنع إبداله أو التلاف
 ويجب حفظه حتى يفعل به ما يجب انتهى وقد وقع للحق رحمه الله في الشرائع هنا نوع من هذه العبادة ويتبعه عليه العلامة في
 المنهى كما هو الغالب من إقفاؤه فيه أثر المحقق في الاعتبار بطل عبادة قال في الشرائع لا يخرج هذا القرآن عن ملك سائفة له
 إبداله والتصرف فيه وإن شعره أو قلده لكن متى ساقه لا بد من خمر بمنزلة كان لأحوام الحج وإن كان لأحوام العمة فبناء الكعبة
 بالخروجه وقال في المنهى قد بينا أن غير الممنوع لا يجب عليه الحكم والقرآن لا يخرج هديه عن ملكه إبداله والتصرف فيه
 وأشعره أو قلده لانه غير واجب عليه لكن متى ساقه فلا بد من خمر بمنزلة كان لأحوام الحج وإن كان لأحوام العمة فبناء الكعبة
 بالخروجه وقال في المنهى قد بينا أن غير الممنوع لا يجب عليه الحكم والقرآن لا يخرج هديه عن ملكه إبداله والتصرف فيه بل
 منصرفه أو قلده لانه غير واجب عليه لكن متى ساقه فلا بد من خمر بمنزلة كان لأحوام الحج وإن كان لأحوام العمة فبناء الكعبة
 بالموضع المعروف بالخروجه ولو ملكه لم يضمنه انتهى واعتزها ما استخذا الشهيد الثاني في المسالك وقبله المحقق على فحاشية
 الشرائع بلزوم الشافعية في هذا الكلام قال في المسالك بعد ذكر ما قدمنا قلده عند إعرافك لك عبادة المصلا لا تحاول
 من الشافعية حيث ذكرنا ولا أنه لا يخرج عن ملك سائفة وإن إبداله والتصرف فيه ثم قال لكن متى ساقه لا بد من خمر فانه يقتضيه
 عدم جواز إبداله والتصرف فيه بعد الشيا ويتبعه على هذه العبارة العلامة في أكثر كتبه وعبارة لا ولي خالته عن ذلك ثم
 ١ تكب تأويل العبارة المذكورة وتطبيقها على ما ذكره أو لا بما لا يحل من تكلف وتعيين يظهر من السيد السند في المذاهب
 الانصاف للفاسلين المذكورين وتبين كلامه ما يجب بعد عبادة المصلا المقدمة هذا الحكم ذكره المصنف والعلامة رضي الله عنهما
 جملة من كتبه ومقاصدا أن هذا القرآن لا يخرج عن ملك سائفة وله إبداله والتصرف فيه قبل الاستعداد وبعد ما لم ينضم إليه

كلام الشيخ في المبسوط
 في أحكام الجحد
 في بيان حكم الجحد
 في بيان حكم الجحد

ومعناه

التيان

فكحكم الحج

٣٨

السياق فان انضم اليه السياق وجب تحريمه ويلزم منه عدم جواز التصرف فيه والحال هذا بما ينشأ من نقل عن الشيخ
وابن اديس والشهيد ومن تأخر عنه ان مجرد الاشعار يقتضي وجوب محر الحنك وعدم جواز التصرف فيه بما ينشأ من ذلك وان
لم ينضم اليه السياق اقول ان منبلا لا غرض على كلام الفاضل المذكورين هو ان المعروف من معنى سيا الحكم شرعا ليس الا
عقد الاحرام به بالاشعار والتقليد فمضى عقد احرامه بالاشعار الحكم او تقليده متى ساقا ولا يتوقف ذلك على سماعه الطريق
ان يصل وان لم ذلك فان المتبادر من الاخبار الدالة على ان ساق الحكم لا يجوز له الاحلال حتى يبلغ الحكم محله يعني من عقد
احرامه بالاشعار الحكم او تقليده لا يجوز سياقه وصحته بالطريق مع فتح فاما في المدارك الجواب به من حمل السيا على مجرد صحة
الحكم في الطريق وانه يترتب عليه وجوب الذبح وعدم جواز الابدال - ولنا في الاشعار والتقليد فانه يجوز الابدال بعد ما لا يقتضيه
لا دليل عليه مع ما فيه من الخروج عن المعنى الشرعي المستفاد من النصوص وكلام الاصحاب فانه لا خلاف بينهم في ان السياق انما هو
عبارة عما ذكرناه كما لا يخفى على من راجع عباراتهم اذا عرف ذلك فاعلم انه قد استدلل الشيخ وممن تبعه على ما ذهبوا اليه بصحة
الحمل على المشار اليها فيما قد مر من عبارة المالك في ما رواه في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترى ابدا
ثم يقتل قبل ان يشعرها او يقلدها فلا يجد لها حية ياتى من فنه هدية قال لا لم يكن قد اشعرها فنه من اله ان شاء من حرها ان
شاء باعها وان كان اشعرها محرها وهي كما ترى ظاهرة في بيعها للحر محرها بالاشعار قال في المدارك بعد نقل الاستدلال
بها للقول المذكور ما صوته ويتوجه عليه ان يقتصر ما تدل عليه هذه الرواية وجوب محر الحكم الذي حصل بعد الاشعار ثم جدد
منه ولا يلزم منه تقيته للحر بعد الاشعار مطلقا اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من المجازفة الظاهرة فانه لو تم مثل هذا
الكلام لانتد باب الاستدلال في كل مقام اذ لا يخفى ان خصوصيات المكان والزمان والسائل والمسئول ونحوها من الأمور
اللازمة في المحاورات لا تؤخذ ولا تعتبر في الحكم الا اذا علم لها وجه في الدخول فيه وخصوصية ترتب عليها ذلك المقام فلا
يعد الحكم في غيرها واما مجرد وجوها فانه لا يقتضي الدخول في الحكم وفي الظاهر ان الامر بجرح هذه الرواية انما يترتب على
الاشعار والذي قد دعه الكلام فيه فقال ان لم يشعر بالحكم كذا خرج فيكون وجودها كان في منتهى غيرها او كونها ضالة ام غيرها
ومحذور لا يدخل في الحكم المذكور والآن لم عليه ان يقال انه اذا قال انما ائتمن الامام ع ما تقول في رجل صلى يوم الجمعة
في المسجد في سرويله نجاسة فقال يعيد فنبه بمقتضى ذكره ان يخرج وجوبه لا غاية بهذا المعنى المذكورة ولا يقال ان هذه الرواية
تدل على وجوب الاعادة بالصلوة في النجاسة مطلقا وبالجملة فظهر التحق في هذا الجواب مما لا يخفى على ذي لباب
الله العالم بالصواب المستكثر الثاني في الظاهر انه لا خلاف في ما فوضنا انه لو هلك هلك القرن فلا يجزى
اذا تم بدله لانه غير مضمون واقامة البدل ما يجزى المضمون الذي شغل به الذمة كما تقدم في كلام العلامة رضوان
الشمس عليه في هذا المقام والذي يدل على كل من الحكمين ما رواه الشيخ في الصحيحين عن ابن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الحكم الذي يولد ويشعر ثم يعطب قال ان كان تلوهما فليس عليه غيره وان كان جزءا او نذرا فعليه بدله وعن
معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى ابدا فانكسر فقال ان كان مضمونا فعليه مكانها
والمضمون ما كان نذرا او جزءا او ميمنا وله ان ياكل منها فان لم يكن مضمونا فليس عليه شيء وعن معاوية بن عمار في الصحيح
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحكم اذا عطب قبل ان يبلغ النحر يجزي عن حيا قال ان كان تلوهما فليخرجه ولو اكل
منه وقد جرحه عنه بلغ النحر ولم يبلغ فليس عليه فداء وان كان مضمونا فليس عليه ان ياكل منه بل يبلغ النحر او لم يبلغ فعليه
مكانه وما رواه في الصحيح عن الفاسم بن محمد عن ابي جهمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ساق بدنة فانكسر
قبل ان يبلغ محلها او تعرض لها موت وهلاك قال يذبحها ان قد عد على ذلك فليطبخ بطنها التي قلت بها حتى يعلم من ترعاها
انها قد كيت فياكل من لحمها ان اذ ان كان الحكم مضمونا فان عليه ان يعيد ببيع مكان الحكم اذا انكسر وهلاك المضمون
الوجب عليه نذرا وغيره فان لم يكن مضمونا واما هو تطوع شيء فليس عليه ان يبيع مكانها الا ان يشاء ان يطوع من
معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل ساق بدنة فنجس قال يخرجها ويخرولها وان كان
الحكم مضمونا فهلك اشترى مكانها ومكان ولدها وما رواه في الكافي في الصحيحين عن زرارة عن ابي عبد الله
قال من عطي ساق هديا تطوعا فطبخ هديه فلا شيء عليه يخرم كما خذ من الثقل يدغمها الدم فيضرب بها صخرة منها
ولا بدل عليه وما كان من جحر الصيد او نذرا فطبخ فله مثل ذلك عليه بدله وكل شيء اذا دخل الحرم فطبخ فلا بدل على

ابن اديس والشهيد ومن تأخر عنه ان مجرد الاشعار يقتضي وجوب محر الحنك وعدم جواز التصرف فيه بما ينشأ من ذلك وان لم ينضم اليه السياق اقول ان منبلا لا غرض على كلام الفاضل المذكورين هو ان المعروف من معنى سيا الحكم شرعا ليس الا عقد الاحرام به بالاشعار والتقليد فمضى عقد احرامه بالاشعار الحكم او تقليده متى ساقا ولا يتوقف ذلك على سماعه الطريق ان يصل وان لم ذلك فان المتبادر من الاخبار الدالة على ان ساق الحكم لا يجوز له الاحلال حتى يبلغ الحكم محله يعني من عقد احرامه بالاشعار الحكم او تقليده لا يجوز سياقه وصحته بالطريق مع فتح فاما في المدارك الجواب به من حمل السيا على مجرد صحة الحكم في الطريق وانه يترتب عليه وجوب الذبح وعدم جواز الابدال - ولنا في الاشعار والتقليد فانه يجوز الابدال بعد ما لا يقتضيه لا دليل عليه مع ما فيه من الخروج عن المعنى الشرعي المستفاد من النصوص وكلام الاصحاب فانه لا خلاف بينهم في ان السياق انما هو عبارة عما ذكرناه كما لا يخفى على من راجع عباراتهم اذا عرف ذلك فاعلم انه قد استدلل الشيخ وممن تبعه على ما ذهبوا اليه بصحة الحمل على المشار اليها فيما قد مر من عبارة المالك في ما رواه في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترى ابدا ثم يقتل قبل ان يشعرها او يقلدها فلا يجد لها حية ياتى من فنه هدية قال لا لم يكن قد اشعرها فنه من اله ان شاء من حرها ان شاء باعها وان كان اشعرها محرها وهي كما ترى ظاهرة في بيعها للحر محرها بالاشعار قال في المدارك بعد نقل الاستدلال بها للقول المذكور ما صوته ويتوجه عليه ان يقتصر ما تدل عليه هذه الرواية وجوب محر الحكم الذي حصل بعد الاشعار ثم جدد منه ولا يلزم منه تقيته للحر بعد الاشعار مطلقا اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من المجازفة الظاهرة فانه لو تم مثل هذا الكلام لانتد باب الاستدلال في كل مقام اذ لا يخفى ان خصوصيات المكان والزمان والسائل والمسئول ونحوها من الأمور اللازمة في المحاورات لا تؤخذ ولا تعتبر في الحكم الا اذا علم لها وجه في الدخول فيه وخصوصية ترتب عليها ذلك المقام فلا يعد الحكم في غيرها واما مجرد وجوها فانه لا يقتضي الدخول في الحكم وفي الظاهر ان الامر بجرح هذه الرواية انما يترتب على الاشعار والذي قد دعه الكلام فيه فقال ان لم يشعر بالحكم كذا خرج فيكون وجودها كان في منتهى غيرها او كونها ضالة ام غيرها ومحذور لا يدخل في الحكم المذكور والآن لم عليه ان يقال انه اذا قال انما ائتمن الامام ع ما تقول في رجل صلى يوم الجمعة في المسجد في سرويله نجاسة فقال يعيد فنبه بمقتضى ذكره ان يخرج وجوبه لا غاية بهذا المعنى المذكورة ولا يقال ان هذه الرواية تدل على وجوب الاعادة بالصلوة في النجاسة مطلقا وبالجملة فظهر التحق في هذا الجواب مما لا يخفى على ذي لباب الله العالم بالصواب المستكثر الثاني في الظاهر انه لا خلاف في ما فوضنا انه لو هلك هلك القرن فلا يجزى اذا تم بدله لانه غير مضمون واقامة البدل ما يجزى المضمون الذي شغل به الذمة كما تقدم في كلام العلامة رضوان الشمس عليه في هذا المقام والذي يدل على كل من الحكمين ما رواه الشيخ في الصحيحين عن ابن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحكم الذي يولد ويشعر ثم يعطب قال ان كان تلوهما فليس عليه غيره وان كان جزءا او نذرا فعليه بدله وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى ابدا فانكسر فقال ان كان مضمونا فعليه مكانها والمضمون ما كان نذرا او جزءا او ميمنا وله ان ياكل منها فان لم يكن مضمونا فليس عليه شيء وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحكم اذا عطب قبل ان يبلغ النحر يجزي عن حيا قال ان كان تلوهما فليخرجه ولو اكل منه وقد جرحه عنه بلغ النحر ولم يبلغ فليس عليه فداء وان كان مضمونا فليس عليه ان ياكل منه بل يبلغ النحر او لم يبلغ فعليه مكانه وما رواه في الصحيح عن الفاسم بن محمد عن ابي جهمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ساق بدنة فانكسر قبل ان يبلغ محلها او تعرض لها موت وهلاك قال يذبحها ان قد عد على ذلك فليطبخ بطنها التي قلت بها حتى يعلم من ترعاها انها قد كيت فياكل من لحمها ان اذ ان كان الحكم مضمونا فان عليه ان يعيد ببيع مكان الحكم اذا انكسر وهلاك المضمون الوجب عليه نذرا وغيره فان لم يكن مضمونا واما هو تطوع شيء فليس عليه ان يبيع مكانها الا ان يشاء ان يطوع من معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل ساق بدنة فنجس قال يخرجها ويخرولها وان كان الحكم مضمونا فهلك اشترى مكانها ومكان ولدها وما رواه في الكافي في الصحيحين عن زرارة عن ابي عبد الله قال من عطي ساق هديا تطوعا فطبخ هديه فلا شيء عليه يخرم كما خذ من الثقل يدغمها الدم فيضرب بها صخرة منها ولا بدل عليه وما كان من جحر الصيد او نذرا فطبخ فله مثل ذلك عليه بدله وكل شيء اذا دخل الحرم فطبخ فلا بدل على

فأحكام الهدية

صاحبه فقلوعا أو غير بقية الكلام في أمرين أحدهما أن يحتمل غاوية بن مما قد لنا على أن له أن ياكل من المضمون وهو لا بد
 مناصح به لأصحاب ودل عليه أيضا جملة من الأخبار وقد تقدم الكلام في هذه المسألة التاسعة من المقام الأول و
 الأظهر من حمل هذه الأخبار على ظاهرها من جواز الأكل لأنه متى كان مضمونا فقد انتقل الحكم الذي هو عدم جواز الأكل
 منه إلى البذل ورجع هذا الحكم الأول إلى ملك حبس كما تقدم في كلام شيخنا العلامة قدس سره وأما ما تقدم في المقام الأول
 من الأخبار الدالة على جواز الأكل من الهدى المضمون وإن بلغ محله فقد ذكرنا أن الوجه فيها القية وثانيهما أن رسالة حرير
 قدلت على أن كل هدية دخل الحرم فخطب فلا بد على جميع تطوعا أو غير وهو ظاهر لنا فإذ لما تقدم من التفصيل بين الواجب
 المضمون وغيره من المستحب الأول لم يغير المضمون والشيخ في كتابه الأخبار قد جعلها على العجز عن البذل وعلى عطف غير الموتى الكسرة
 فيخرج على ما هو به ويجزئه ولا يخفى بهذا الأظهر العمل بما دللت عليه من الاستثناء بدخول الحرم مع العطف وتخصيص
 تلك الأخبار بها وحملها على ما إذا حصل العطف ببلد خول الحرم **المسألة الثالثة** لو عجز هذا السياق ظاهره لأخباره
 ذميمة ومخرجه في مكانه ويعلم بما يدل على أنه هكذا لياكل منه من أراد وعلى ذلك يدل جملة من الأخبار ومنها رواية علي بن أبي حمزة
 ورسالة حرير المقتد فان رهنها صححت بعضنا بالخير قال قلت لأبي عبد الله ع رجل ساق الهدى فخطب في موضع لا يقدر على
 يتصدق به عليه ولا يعلم أنه هكذا فيخرج ويكتب كتابا يضعه عليه ليطلع من ربه أنه هكذا ويحتمل الجلب على أبي عبد الله ع قال
 أي رجل ساق الهدى فأنكرت بذلك أن تبلغ محالها أو عرض لها متوانها لا فيخرجها أن قد على ذلك ثم ليطلع عليها التي قدلت
 بدم يعلم حتى تعلم من رهنها أنها قد كتبت في كل من رهنها أن أراد أن كان الهدى الذي أنكرت هلك مضمونا فان عليه أن يكتبا
 مكان الذي أنكرت وهلك والمضمون هو الشيء الواجب عليك فندوا وغيره فان لم يكن مضمونا وانما هو شيء يتطوع به فليس
 عليه أن يبيع مكانه إلا أن يشاء أن يتطوع ورواية عمر بن حفص الكلبي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل ساق الهدى فخطب في
 موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلم أنه هكذا قال يخرج ويكتب كتابا يضعه عليه ليطلع من ربه أنه هكذا ويحتمل
 من جملة من الأخبار مما ذكرناه هنا وما قد مناه وما طويلا ذكره أنه يستحب ساق الهدى في العزم والاحتج وأنه قد نادى وطمعنا بها
 بيتا الواجب مضمونا كان أم لا متقينا كان أم لا وان تفاوتت هذه الأفراد من جهة أخرى ظاهر هذه الأخبار أن وجوب البيع
 أو الترخيص مع العطف العمل به بما ذكرناه شامل لجميع أفراد المذكورة وإن اختلفت الحكم فيها في وجوب البذل وعدمه كما فصله
 الأخبار المذكورة وتقدم تفصيله في كلام شيخنا العلامة رفع الله مقامه فكل ما كان مضمونا مثل الكفار والنجلاء
 الصيد والنذور المطلق ودم المنعة فانه يجب بذله منه ذميمة ومخرجه لخطبه ويجوز لأكله من هذا الهدى المسمى بالذبح
 أو النحر لوجوبه له ويتعلق بمخرجه لأكله بالبدل ويرجع هذا الهدى بعد ما كان وقع عليه في ملكه يتصرف فيه كيف
 شاء وأما الواجب المعتبر في الذميمة حكم المتبرع به في عدم وجوب البذل لعدم تعلقه بالذميمة بقية هنا شيء وهو أنه
 قد دوى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد قال سأل عن الهدى الواجب في أصبا كسرا وعطبا فيستعين به
 على الهدى قال لا يبيعه فان باعه تصدق به منه ويحتمل هذا الآخر ورواه في الفقيه عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد قال
 سأل عن الهدى الواجب في أصبا كسرا وعطبا يبيعه إن باعه ما يبيع قال إن باعه فليصدق به منه ويحتمل هذا الآخر
 المصنف عن الجلب قال سأل عن الهدى الواجب في أصبا كسرا وعطبا يبيعه حيا ويستعين به منه فيهدى لغيره قال يبيعه
 ويتصدق به منه ويحتمل هذا الآخر وظاهر الخبرين وجوب التصديق بالتمتع بعد البيع وإقامته بدله إقامته البذل لا اشكال
 لما تقدم من أن المضمون ما لم يبلغ محله يجب بذله إنما الاشكال في وجوب التصديق به منه مع ما عرفت من كلامهم أنه بعد
 العطف الكسرة يرجع إلى ملك حبس فله التصرف فيه كيف شاء ومن ثم حملوا التصديق بالتمتع هنا على الاستحسان لأن الجمع
 بين وجوب التصديق به منه وجوب إقامته بدله خلاف القواعد الشرعية والقوانين الشرعية فإن أن بقي على حاله الأول
 من تعيينه فوجوب التصديق به منه في محله حيث أنه خرج عن ملك حبس التبعين للشك لأنه لما تعدوا به لئلا يجازي ببيعة
 التصديق به منه ولا مغنى للبدل على هذا الوجه وإن كان قد خرج مما عرض له من العطف الكسرة عن التبعين لذلك التمسك
 لأن الواجب هكذا يوصيه إلى ذلك المكان فلما عطف جمع إلى ملك صاحبه وذلك التعيين كما تقدم في كلامهم وجوب البذل
 فوجوب البذل ظاهر وهذا هو مداول النصوص المقدمة فاما وجوب التصديق به منه فلا وجه له وبه يظهر صحة ما ذكره
 من حمل التصديق على الاستحسان الآن عبارة هم في هذا المقام لا يخرج من اضطراب حيث أنهم قالوا ولو عجز هذا الشيء أن يبيع

هذا الخبر في كتابنا في الأحكام الشرعية

في احكام الحج

ذبح او نحر وعلم علامة الهدى ولو انكسر خازن بغيره والتصدد بينهما واقامة بدلة في بعض العبارات ولو جرح هذا الشيا جان
 يظهر بخبر في اخره وخبرهم بهذا السياق المذكور ولا ما هو عمن من الهدى المستحب ان الواجب كما قد تذكروا وتفتحه
 هذا الكلام بحسب ظاهره ان قوله هذين الحكمين هو هذا الشيا بالمعنى المذكور وانه يجوز ذبحه ونحره ولا علم به يجوز
 بغيره على الوجه المذكور وانه يجوز ذبحه ونحره ولا علم به يجوز ذبحه ونحره ولا علم به يجوز ذبحه ونحره ولا علم به يجوز ذبحه ونحره
 بين الامرين هو مشكل لان مورد رواية التبع والتصدق والابدال انما هو الهدى الواجب على ما عرفت من الاشكال
 في ذلك ايضا لا الهدى المستحب كما هو ظاهر عموما وهذا السياق المفروض لان الظاهر من كلام العلامة في المنهى تحصيله
 الشيا المفروض لان الظاهر في هذا المقام بالهدى المستحب حيث قال ولو جرح هذا الشيا عن الوصول الى مكة او من جازان
 بنجر اهذ مجوع يعلم بما يدل على انه هلك ولو اصابه كسر جاز له بغيره ينبغي ان يتصدق بغيره او يقيم بدله لانه عوض هلكه مستحب
 والتفريق بينهما ان التمييز لضاببه كسري جمع الى هلك الشيا المتقدمة واخر العبارة ظاهرة وان المراد به الهدى المستحب وقد عرفت
 سابقا ان روايات الحكم الاول هلك الشيا بالمعنى لا ظملا اشتمل عليه بعضها من وجوب الابدال بعد النحر ان كان مضمونا عليه
 ان لم يكن كذلك وموردا خبر الحكم الثاني انما هو الهدى الواجب خاصة ولم يفتح على رواية الهدى المستحب بهما ويتصدق
 ويقام بدله غيره وبالحجلة فان كلامهم على الاخبار هنا لا يخرج عن الاشكال مع ما في عباراتهم من الاجمال حيث عبروا بان هلك الشيا اذا
 جرح يجوز ذبحه ونحره والسلفاء من الاخبار كما تقدمت هو الوجوب وكوز هلك الشيا في كلامهم هو هلك الهدى المستحب كما يفهم من عبارة
 المنهى ولا اعم كما هو ظاهر الاخبار المتقدمة وظاهر كلامهم المتقدم ايضا الفرق بين العجز والكسر فخصوا الذبح والنحر والتعظيم
 بالاول والتبع والتصدق واقامة البدل بالتالي في دعائهم المغايرة به لانهم من بلاد عجم شيعنا الشيعية المتقدمة ودود النضر بالفرق
 وانكسر بطنه المذرك وهو كذلك لما عرفت من صحة الحجة المتقدمة من صدق المسئلة حيث دلت على الذبح والتعظيم في صورة
 الكسرة انما متى كان الهدى مضمونا فان عليه البدل وايضا فان الاخبار اشتملت على ذكر العطف وهو اعم من الكسرة وغيره وبالجملة
 فالسلفاء من الاخبار على وجه لا يقتضيه لا نكار هو ما قد شاع من ان هلك الشيا مطلقا من غير عن الوصول سواء كان بواسطة
 الكسر او غيره وجب نحره او ذبحه الاعلام بكونه بما تقدم في الاخبار من العلامات ولا يجزى قامة عنده ان يوجد كسرا
 وانما يمكن ثم انه ان كان مضمونا وجب بدله والاسقاط لما عرفت من حكم المضمون والافضل ان يتصدق بغيره ان باع على هذا
 فيختار في المضمون بين ذبحه ونحره وبين بيعه وينبغي ان يعلم ان ما تقدم في الاخبار من اعلام يكون هلك صدقة لياكل منه
 يترتب اما بكتابة كتاب عليه بذلك او بطلع بغيره بالدم مخصوص بغير المضمون الذي يجب اقله عنه لما عرفت من انه ليس
 وجوب البدل عنه فيقل الحكم الى البدل ويرجع الاول الى حيث تمت من ظاهر الاحكام ان الهدى باي المفاضل المتقدح
 ذبحه بعد بلوغ محله فان كان ساقا وسليما مستحبا او نذرا فله التصرف فيه بعد الذبح كيف شاء الا ان يكون نذره صدقة
 فانه يجب صرفه فيما نذره والا فالواجب الذبح والنحر خاصة ولما لو كان واجبا كهدى المنفعة فقد تقدم الحكم فيه وانما لا يظهر
 تمت اثلا تا والا فربما يتنازع في هلك الشيا كذلك لما رواه الشيخ في الموتى عن شعيب العنقري في قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام سقت في العمرة بدنة فابن نحرها قال بمكة قلت فانه شئ اعطى منها قال ثلثا وهدى ثلثا وقت ثلث في صحيحه شيع
 التمان في هلك الشيا قال اطعم ثلثا واظم الفانح والمقر ثلثا واظم المساكين ثلثا واما الواجب كفارة والتصدق المطلق وهو
 المضمون فانه لا يجوز الاكل منه كما تقدم بل يتصدق به بعد الذبح ويدل على ذلك ما تقدم في رواية ابي بصير قال سألته عن رجل
 اهدى هديا فانكسر قال ان كان مضمونا والمضمون ما كان في يمينه يعني نذرا او جراه فعليه فداؤه قلت ما ياكل منه قال لا انما هو
 المساكين فان لم يكن مضمونا فليس عليه شئ قلت يا اكل منه قال ياكل منه ودون شيعنا الميعة في المنفعة من هلا فان قال عليه
 السلام من ساق هديا مضمونا في نذره او جراه فانكسر هلك فليس له ان ياكل منه ويفرق على المساكين عليه مكانه بدله
 وان كان تطوعا لم يكن عليه بدله وكان ضاحك ان ياكل منه ما دل عليه الخبر من عدم جواز الاكل من المضمون مع ان عليه بدله
 قد تقدم الكلام فيه في بيان المسئلة الثانية وقبلها في المسئلة التاسعة من المقام الاول والله العالم المسئلة الرابعة قد
 صرح لاحكام رضوان الله عليهم في جملة احكام هلك الشيا بانه لو سرق من غير نحره لم يضر وهو على اطلاقه مشكل لما عرفت
 سابقا من ان هلك الشيا منه ما يكون مستحبا وان وجب بالاشغار والتقليد منه ما يكون مضمونا وما يكون معينا وهذا
 الحكم لا يتم الا فيما عدا الواجب للمضمون من المستحب المعين بنذر او شبهة فانه يكون في ذبحه حيا بمنزلة الامانة الى ان يوصله

في احكام الحج
 في ذبح الهدى

فالحكام

٨٣

محله كما تقدم في كلام شيخنا العلامة ابن خلدون الله اكرامه فلو تلف من غير تعريض فلا ضمان عليه واما الواجب المضمون كالمندرج وط
وجزاء الصيغة الممنوعة ونحو ذلك فان تلفه وان كان غير تعريض لا يوجب براءة الذمة ولا عتبه لذلك لانه لا يخرج بالبيع
عن الاستفراغ في ذمته بل يكون نراه يبلوغه محله حسب ما تقدم ايضا في كلام شيخنا المذكور من غير خلاف فيه كما اشار اليه
اخر كلامه ورح فالواجب حمل كلامهم على افراد الاقوال وقد استدل الشيخ في بيت على الحكم المذكور بما رواه عن احمد بن محمد بن عيسى
عن فخر بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى ثوبا لم يقدره فسرقت منه او هلك فقال ان كان او فقها في رجل اشترى
نفذا جزاء عنه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عن رجل اشترى ثوبا لم يقدره فسرقت منه او هلك فقال ان كان او فقها في رجل اشترى
وان ابدلها فهو افضل وان لم يشر فليس عليه شيء وقد نقل السيد السند في المذاهب استدل بالشيخ في رجل اشترى ثوبا لم يقدره فسرقت منه او هلك فقال ان كان او فقها في رجل اشترى
مع ما في ذلك من الاشكال وظاهره لا خلاف لان محل البحث عند الشك بالمعنى الذي ذكرناه واما هذا الممنوع فان الظاهر من كلامه
كما عرفت حيث انه واجب مضمون ان تلفه لا يكون براءة للذمة وهذه الرواية يجب ان تكون مخصوصة بالثبوت في الاشياء وانما اذا وقعها
في رجله بمعنى ان يكون القول بالثبوت في رجله بمعنى ان يكون القول بالاجزاء باعتبار بلوغ الحكم محله لا مطلقا وبقيده ما اذا
الشيخ عن ابن جبر عن علي بن عبد صالح عليه السلام قال اذا اشتريت اخيحتك وقطعها وضاعت فملك ففقد بلغ الحكم محله و
موود الرواية وان كان بلفظ الاخيحة الا انه كثيرا ما يطلق على هذا الممنوع باعتبار اجزائه عن الاخيحة كذا الرواية الثانية في
بالاخيحة في معنى كما يشر اليه هذا الخبر ايضا فان رواه الشيخ عن ابراهيم بن عبد الله عن رجل اشترى ثوبا لم يقدره فسرقت منه او هلك فقال ان كان او فقها في رجل اشترى
في اية شاة بمنزلة فسرقت فقال له اياك يا عبد الله فاسأله عن ذلك فاتيته فاجبرته فقال ما صنعت فاشاة افضل من ثا لك نعم هنا
فصلح ان الثاني في الجملة على ان رسالة احمد بن محمد بن عيسى المذكورة معاصرة بما هو اوضح منها سند ومارواه الصدوق في
الفيق عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت ابا ابراهيم عن رجل اشترى ثوبا لم يقدره فسرقت منه او هلك فقال ان كان او فقها في رجل اشترى
او بعيد قال لا يجزى الا ان يكون لا قوة به عليه والدليل الحقيقي على الاجزاء انما هو ما تقدم مرانه في يد بمنزلة الامانة التي لا
يضمنها صاحبها الا مع التعريض ولا تعلق له بالذمة الذي هو موجب للضميمة الكلام في الجمع بين رسالة احمد بن محمد بن عيسى
الدالة على الاجزاء في الشاة المستوية عن الحكم الواجب في ذمته وبين صحة عبد الرحمن بن الحجاج الدالة على الاجزاء في الشاة المستوية
عن الحكم الواجب في ذمته وبين صحة عبد الرحمن بن الحجاج الدالة على الاجزاء في الشاة المستوية عن الحكم الواجب في ذمته
الامع عدم القوة على غيره والمفهوم من كلام الاصحاب هو القول بما دلت عليه الرسالة المذكورة قال في المنتهى لو سرق الحكم
من موضع جزاء عن حساب وان اقام بدله فهو افضل المادواه الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى ثم ساق الرسالة المذكورة ثم اردفها
بصحة معاوية بن عمار المقتضية ايضا والظاهر من ايرادها واستدلالها بها هو حمل الاخيحة فيها على ما هو اوضح من الحكم انما
لما اشترى اليه انفا ثم نقل رسالة ابراهيم بن عبد الله ورواية ابراهيم بن جبر عن علي بن عبد صالح المقتضية في الظاهر ان
التعريض فيها ما عرفت في صحة معاوية بن عمار ووافق على من اردد صحة عبد الرحمن بن الحجاج المذكورة فضلا عن اجوبتها
ودفع المناقاة بينهما وبين هذه الاخبار ولا يخفى ان ما دلت عليه صحة المذكورة هو لا وفق بما قد من انقله عنهم من ان المضمون
المستوفى في الذمة لا يبره الذمة الا بالاثبات به وانه بمجرد الشراء للهك او سوقه ما لم يبلغ محله فيد بخرا ويخرج لا يبره الله
وانه يجب ابداله له لو تلف وعطبت كما عرفت من كلام شيخنا العلامة المنقول في هذا المقام والظاهر ان اصحابنا
صاروا الى الاجزاء وخروج من مقتضى هذا الضابط الذي ذكره مرجع الرسالة المقتضية لغيرها في الاجزاء وما يبدونها
بالروايات المذكورة فكانهم خضعوا لضابط المذكور بهذه الروايات ولم ينفوا على الصحة المذكورة الصريحة في الالتزام
بهذا الضابط والمنافاة بينهما وبين الرسالة المشار اليها وبقي ما ذكرناه عبارة شيخنا الشهيد في الدوس حيث قال لو
ضل الممنوع فذبح عن حساب فيل لا يخرج لعدم تقينه وكذا لو عطبت شوا كان في محل او لم يبلغ محله او لا والاصح الاجزاء في رواية
بحاقه انما كانت شاة الممنوع وسرقت جزاء ما لم يفرط في رواية منصور بن حازم لو ضل فذبحه غير اجزاء في رواية معاوية بن عمار
اقول ما ذكره جدي لولا الصحة المذكورة المؤيدة بموافقة الضابط المنقول عليه بينهم كما عرفت مما تقدم في كلام العلامة في
سره والجمع بين خبرين المذكورين لا يخفى من الاشكال لان مقتيد الرسالة المذكورة ونحوها بالصحة المشار اليها يقال بالاجزاء
مع عدم امكان غير او حمل الاجزاء على الرخصة على كل من الوجهين فالظاهر في بيده بما اذا حصل التلف فحمله بلوغ محله كما اشار
اليه رواية ابن جبر عن رسالة ابراهيم بن عبد الله لا مطلقا كما يفهم من عبارة الدوس ان في رسالة احمد المذكورة انحصارنا

ولو نصيب شيئا
اجزاء مع

خالف

فأحكام الحج

٨٤

وغيره من ذلك

في المسئلة الثانية والثالثة متفقة على وجوب الإبدال في المضمون ولو عطف وانكسر وتلف ودم الهك كما عرفت من جملة أفراد المضمون ويؤيد ما ذكرناه أيضا صحة منصوص بن حازم المشار إليه في كلامه حيث اشتملت على أنه ان كان قد بحت الواحد من أجزاء صاحبه وإن كان في غيرهما لم يجر عنه ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا عرفت بالهك ثم قبل بعد ذلك أجزأ ومعه موهبه الشرطي الذي هو حجة عند المحققين أنه لا يجرى إذا لم يبره به ولو لا ظهور صحة عبد الرحمن المقدمة في أن مودها هلاك الهك فيمنه لا مكر تضييدها بخلافه لأخبار والله العالم

المسئلة الخامسة المفهوم من كلام الأصحاب رضوان الله عليهم أن هذا السبب في الغاية المقدمة بحيث يجب بعد بلوغه الحل من مكة أو منى ثم إن كان هكدم المنفعة فندفعه الكلام فيه أن الأظهر صحة أنه لا وجوب إن كان هكدا الفران فالأظهر أنه كذلك ثلاثا وظاهرا لا يحتاج إلى حجة لا يستلزم اجتماع اتفاق الأخبار على الأمر بالثلاث كما تقدمت في المسئلة الثامنة من المقام الأول وعدم المعارض ومنها مؤثقة شعيب العنبري في قال لا يجرى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أن يجرى هكدا فان بكه فله فاني شري أعطى منها قال كل ثلثا وأهك ثلثا وتصدق بثلث وفي صحيحه سيف التمار في هذا السبب قال أطلع أهل ثلثا وأطلع السابغ والمعتز ثلثا وأطلع المساكين ثلثا ونحوها بما تقدم وهي محمولة على هكدا الفران ودم المنفعة دون غيرها من أفراد التي لا يجرى أحكامها وأما الهك في المضمون وهو ما كان كفاية فراء صيدا والنذر المطلق مصرفة المساكين قال في المنتهى قد بينا أن ما يكفي في إخراج الحج يذبح أو يجرى منى وما ينافي في إخراج الحج بمكة وما يلزمه مرفها يجرى بمكة إن كان معتمرا ومبني كان خاها وتبنا الخلاف فيه إذا عرفت هذا فإنه لا يفرق بين ما كان عليه من الإهم لما يتناه فيما تقدم من يجوز دفع الزكوة إليه وهذا الصدقة مصرفة مساكين الحرم إلى أن قال ولونذره هكدا بطلنا أو معينا وأطلق مكانه وجب صرفه في فطره الحرم ثم نقل خلافه في حيفته وقال لنا قوله تعالى ثم حملها إلى البيت العتيق ولأن إطلاق النذر ينصرف إلى المعمر وشرعا والمعمر هو في الهك الواجب بحجة الحرم وظاهر كلامه قدس سره جريان هذا الحكم في جميع أفراد هذا السبب عدا دم استعده لما ذكره من حكمه محله والظاهر من كلام الأصحاب أنه لا يجوز الأكل من الهك الواجب غير هكدا المتعة في الدوسر ولا يجوز الأكل من الواجب غير المنفعة فإن أكل من القيمة وجوز الشيخ الأكل منه لا ضرر منه ولا قيمة عليه انتهى قول ما نسبته إلى الشيخ من القول بجواز الأكل مع الضرر وجمع بينهما وبهذا لا يخار الدالة على عدم الجواز في نسبة القول له بذلك نظروا وتقدم تحقيق الكلام في هذه المسئلة في المسئلة التاسعة من المقام الأول وقد قدمنا أن ما دل على جواز الأكل من الهك المضمون من أخبار رجول على الثقلين كان هكدا نقصنا وأما إذا كان الهك من تمام الحج فلا بأس بهذا بالنسبة إلى الهك من بلوغ محله وأما الواجب في الطريق لعطية أو عجرة عن بلوغ المحل فإنه متى كان مستحبا هكدا الفران أو معينا كالنذر المعين ونحوه فإنه لا يدل عليه أنه لا يأكل من حجه وهو مما لا إشكال فيه أما الإشكال في الواجب المضمون وظاهر كلام الأصحاب أنه يجب عليه بدله وينفذ أحكام الهك إلى البدل وإن الهك الأول يجرى ملكه وله التصرف فيه كيف شاء قال في المنتهى يادع على ما قدمناه عنه صك للمقام فاصوته الواجب غير المعين في القيمة بالقول على سبيلنا فلا فإن عطف وغاب عيبا يمنع من إجزاء لم يجرى بحجة على ذمته لأن الواجب عليه هكدا سليم ولو لم يؤخذ فعليه الإبدال إذا ثبت هذا فإنه يرجع هذا الهك إلى ملكه فيصنع به ما شاء من كل سبع صدقة ومسته انتهى في الأخبار هنا بالنسبة إلى جواز الأكل منه بخلافه فما يدل على جواز الأكل صحيحا معناه من تمام المقدمة متان في المسئلة الثانية وما يدل على المنع رواية في بعض المقامات في المسئلة التاسعة من المقام الأول ونحوها ما رواه في الفقيه عن جماعة عن حمزة بن المقدم ثم ونحوها أيضا ما رواه شيخنا الميرزا قدس سره في المنفعة من سببنا قال عليه السلام من ساق هكدا مضمونا في نذر أو جرافا نكسر وهكدا فانكسر وهكدا فليس إن أكل منه وفيه فرق على المساكين وحله مكانه بدله منه وإن كان تطوعا لم يكن عليه بدله وكان صاحبه إن يأكل منه قول ويصنع هذا الكلام الأخيرة ما تقدمت في المسئلة الثالثة من هذا المقام من صحة تحديق سلم وخسة الهك إلى الثانيين على أن الهك الواجب في الصباكر أو عطف فباعه صاحبه فإن عليه أن يصدق بفسه وعليه بدله وهو تديا لأخبار الأول أنه لا وفق بمقتضى أصايط الدين ذكره شيخنا العلامة دفع الله مقامه من أنه في وجب عليه البدل انتقل حكم الهك الواجب ذمته إلى هذا البدل ووجه الدلالة إلى ملكه فيصنع فيه كيف شاء وإيجاب الصدقة بلحه على المساكين والنص في ثبوت إيجاب البدل لما لا يكاد يعقل وجهه إلا بالقول بوجوب هدي بن عليه وهو باطل وبالحجة فالمسألة هكدا محل إشكال ولا يخفى أن وجهه جميع بن هذا

في أحكام الهدى

في أحكام الهدى
في أحكام الهدى
في أحكام الهدى

الأخبار والله العالم المستند في السار يستدعي قد يصح الاحتجاب بخوار الله عليهم بانه لو ضاع هذا السياق فاقام بدله ثم وجد الاول بوجه ولم يجز في الأخير ولو ذبح الأول ندب باطل المشهور وجوب احتجاب الشيخ اذا كان قد اشعره او قلده والاصل في هذا المسألة ما رواه الشيخ في المسألة في الصحيح عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يشتري البدنة ثم تضل به قبل أن يشعرها او يقلدها فلا يجد ما يحل به يذبحه قال لا يمكن اشعرها فهي من ضالته ان شاء الله وان شاء باعها وان كان اشعرها محضها وعن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عن رجل اشترى كلبا فباعه قال فاشترى مكانه اخر قلت قال فاشترى مكانه اخر قلت قال فاشترى مكانه ثم وجد الاول قال ان كانا جميعا فامتنع من ذبح الأول وليبيع الأخير وان شاء ذبحه وان كان ذبح الأخير ذبح الأول معه قال الشيخ في تباعد نقل رواية أبي بصير أنها بدت مع الأول مع الأخير ذاب شعره ولا يمكن ذبحه استدل بحديث الحلبي المذكورة وبهذا التقريب نسب إلى الشيخ القول بوجوب ذبح الأول مع الأخير ذاب شعره ولا يمكن ذبحه استدل بحديث ذكره والمشهور عندهم الاستحباب سقوط ذبح الأول بدت مع الأول في الذب عن الأول فاقام بدله ثم وجد ذبحه سقط وجوب ذبح الأول ولو كان قد ذبح البدل استحب ذبح الأول وأوجب الشيخ اذا كان قد اشعره او قلده لصححه بحديثه عن هذا النوع كذلك انتهى وقال في الخ بعد ان نقل عن الشيخ القول بالوجوب الاقرب عند الاستحباب لنا انه امثل المأمور فيخرج عن العهدة نعم لو عينته بالتذكار قول الشيخ جديا انتهى قول لا يخفى ان ظاهر إطلاق صحيح الحلبي وجز في رواية أبي بصير الكلا على ما ذكره الشيخ والتقريب بينهما انه لا ريب كما تقدم ان الهدى يتعين بانها بالاشعار والتقليد أو بالتعيين كان يجوز هذا الحكم هو الذبح في ذنبه وبذلك يخرج عن ملك صاحبه يتعين للذبح الا انه متى ضاع مثلا واشترى بدله وجوبا ان كان ضاعونا او استحبابا بان لم يكن كذلك فانه ينتقل الحكم الى البدل انما لا امر به بعدم وجوب البدل منه فاذا وجد البدل منه فعلق به الحكم مرجحا للتعيين كما عرفت ولم يخرج البدل وان كان قد ذبحه فقوله في الخ لنا انه امثل المأمور به فيخرج عن العهدة على اطلاقه ممنوع فانه انما يحصل الامتناع ويخرج عن العهدة لو لم يوجد الأول والامتناع وجوب الأول فهو قول المشقة ومحل النزاع وهل هذا الكلام مع الأنواع مضادة على المطلوب بالجملة فاقا نقول ان البدنية من غايته بعدم وجوب البدل منه على هذا خرج الحكم في الروايتين المذكورتين بوجوب ذبح الأول وان كان قد ذبح الثاني وتأويلها بما ذكره من الاستحباب محتمل المعارض وليس فليس ما ذكره من تغليل عليل كما عرفت فقول الشيخ لا يخرج من القصة وهكذا يجري الكلام في هذا النوع لو شراة وعينه لله ثم ضاع فانه يتعين بالتعيين كما تقدم في كلام القلابة شيخنا وغيره ومع في ضاعا وتجدد بعد ذبح بدله فانه يجب عليه ذبحه مرجحا للتعيين وقولا على ظاهر الخبر المذكورين اذا عرفت ذلك فاعلم انه قال في المسألة بعد الكلام في اصل المسألة والاستدلال بالروايتين المذكورتين على اصل الحكم المذكور اذا تقرر ذلك فاعلم ان قول المصنف ولو ضاعا فاقام بدله ثم وجد الاول ذبحه وان كان ذبح الأخير ذبح الأول ندب باطله بغيره وظاهر وجوب اقامة البدل في هذا السياق المتبرع به ووجوب ذبحه ذالم يجد الأول وهو من انما تقدم من عدم وجوب اقامة بدله لو هلك الجاهل عنه الشارح قدس سره اما بالتمام وجوب اقامة البدل مع الضياع وسقوطه مع الترقية والهلاك قال ولا يجد ذبحه ذلك بعد ورود النص واما تخصيصه بضياع فما وقع منه فغيره واقول ان الوجه الثاني في استقيم نفسه ما الاول فيشكل وما ذكره قدس سره لا انه لا بعد ذلك بعد ورود النص مسلم الا ان الكلام في اثبات ذلك فانا لم نقف هذه على رواية سؤنا او ردنا من الخبرين ولا دلالة لها على وجوب البدل في هذا الشيا المتبرع به بوجه ما الاول فلا بد انما يدل على وجوب ذبح الأول بعد ذبح الأخير اذا كان قد اشعره ولا دلالة فيها على وجوب البدل لما الثاني فلعدم التعرض فيه لهذا الشيا بل الظاهر ان استول عنه فيه هذا النوع ويمكن جعل عبادة المصنف على الحكم الواجب لهم وجوب فانه يكون المراد انه لو ذبح الأول بعد ذبح الأخير لم يجب بقاء البدل الا اذا كان مندوبا على التعيين فيجب ذبحه بعد ذبح الأخير لتعيينه بالتذكار انتهى كلامه زيد اكرامة مقامه اقول صورة عبادة المصنف المشار اليها هكذا ولو ضاعا فاقام بدله ثم وجد الاول ذبحه ولم يجز في الأخير ولو ذبح الأخير ذبح الأول ندبا الا ان يكون مندوبا ولا يخفى ان غاية ما يفهم من هذه العبارة انه لو ضاع الهدى شو كان هدى فاقام بدله او قلده او كان هدى متبع كما هو ظاهر الخبرين اللذين هما المستند في هذا الحكم فاقام بدله وجوبا او استحبابا وليس في العبادة ان يد من اقامته المصنف وهو من ان يكون وجوبا او استحبابا كما ذكرنا ولا يوجب استحباب اقامة البدل في هذا الفرع بعد ضياع او هلاكه لما تقدم في رواية علي بن ابي حمزة وان لم يكن ضاعونا او هلكا فهو شيء تطوع به فليس عليه ان يشعرا

او جده

مكانها

في أحكام الهدى

٣٨٧

في قول الله عز وجل لكم فيها منافع الى اجل مسمى قال ان احاج الى ظهورها ركبها من غير ان يعتف عليها وان كان لها من جلبها
 حلا بالانبياء كما وادوا في الكافة في الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب ولدها
 ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها واسق قال نعم وقال ان امير المؤمنين عليه السلام اذا راى ناسا يشربون قد جدهم من اللبن
 على بدنه وقال اضلت واحلة الرجل او هلك معه فله ركوب على هديه وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي بصير عليه
 السلام قال سالت عن البدنة تنج الجلبها قال احلبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما
 رواه في الفقيه في الصحيح عن حماد عن زرير بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عاتقه السلام اذا ساق بدنة ومعه لبن لثا لا حملهم على
 بدنه وارضت واحلة رجل ومعه بدنة وركبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما
 السلام عن الرجل يركب هديه ان احاج اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان يركبها غير مضر ولا متعب كمن مضى
 خاتم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام يجلب بدنة ويجعل عليها غير مضر وما رواه الشيخ عن النوفلي عن ابي بصير عن محمد
 عليه السلام انه سأل ما بال البدنة تفلد باثقل وتضعر فقال ما الثقل فيعرف انما بدنة ويغير فيها ضاحها بعله واما الاشعيا
 فانه يحرم ظهرها على صاحبها من حيث شعرها فلا يستطيع الشيطان ان يفسدها وادوا الصدوق في العلل مثله وانث خبرنا عن ابي
 رواه التكوني من الروايات على كثرتها وصحة اكثرها قد اتفقت على الدلالة على القول المشهور وبه يظهر انه المؤيد المنصوب لنا
 خالفها بحمل من النص والرواية المذكورة قاصرة عن المغارضة سند او دلالته ويبيح حملها على صورة الاضرار بما مع ان
 مورد هذا المنع من الركوب خاصة ولا دلاله لها على المنع من شرب اللبن فيبقى تلك الروايات بالقبض الى شرب اللبن خالية من
 المعارض ولم افرق لهؤلاء المخالفين في المسألة دليلا قويا فاما في ما رواه عليه هذه من جواز شرب لبنها على وجه لا
 يضرب ولدها وركوبها على وجه لا يضربها يد على ان لا توضع بها او بولدها من قال في الدعوى لا يجوز شرب لبنها اذا فضل
 عنه فيض من لو فضل فلا فضل الصدقة به ويجوز شربه عند الشيخ اقول لا افرق لا فضيلة الصدقة بما فضل عن الولد
 هذا دليل هذه الروايات كلها كما سمعت ظاهرة في جواز شربه له او غيره الثانية ما رواه عليه حجة محمد بن مسلم وشاه
 صحته سليمان بن خالد من امر بغير البدنة مع ولدها يبيح تقيده بها اذا كان موجودا حال الشئ ولم يقصد به الشئ فان
 لا يوجب نجه ولو اضربه شربا اللبن فلا ضرا ايضا وان اثم بذلك الشئ لم يصرح جله من لا صحا بان التصوف و
 الشعر ان كان موجودا عند التعيين تبعه ولم يجز ان الله الا ان يضربه فيناله ويتصد به على الفقراء وليس التصرف ولو ضربه
 بعد التعيين كان كاللبن والولد ان لم يمتظا اظهر تحفيض هذه الاخبار بغير الوجوب المعين كما لو نذر عين هذا الحكم
 فانه كما تقدم في كلام شيخنا العلامة ضاعف الله شكره بخروج عن ملكه بالكلية وببطلان امانه للساكنين مع فلا يجوز
 التصرف في شئ منه بركوب وحلب ونحو ذلك الا ان يكون ترك الحلب مضر به وعليه القيمة لو حلب شرب ولا حرة لو ترك
 المستحق لاصل وهذا الفرع هو الذي يتم فيه كلام اولئك المخالفين في اصل المسألة المصارح في الاضحية
 قال في المثالك هي غنم الهمة وكسرها وتشديد الاء المفتوحة فيها ما يندمج يوم عيد الاضحية تبرعا وقال في كتاب مجمع البحرين
 وفي الاضحية لغات محكية عن الاصحمة اضميعة اضميعة بضم الهمزة وكسرها وضميعة على فعيلة والجمع ضحايا كضحية وعظايا و
 اضحية بفتح الهمزة كارضاة والجمع اضميعة اضميعة بفتح الهمزة وكسرها وضميعة على فعيلة والجمع ضحايا كضحية وعظايا و
 استجبا بما مؤكدا باجماع علماءنا واكثر الفامة قال في المذاهب وقوله العلامة في النهاية الاصل فيها قوله عز وجل فضل لربك
 واخر قد ذكر المفسرون ان المراد بالخير بخلاف الاضحية بعد صلوة الصداق قوله انقلوه عن هؤلاء المفسرين لا مستند في اخبار
 اهل البيت عليهم السلام الواردة بتفسير هذه الآية بل الموجود فيها ما يخالف ويرد في قوله لا سلم الطبرسي في مجمع البيان عن ابن
 بن بكير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في قوله فضل لربك واخر هو رفع يديك خذاه وحملك ورو عنه عبد الله بن سنان
 مثله وعن جميل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فضل لربك اخبر فقال بده هكذا يعني يتقبل يديه خذاه وحمله قبله في انك
 الصلوة ودونك فانه ان عبادة عن رفع اليدين في تكبير الصلوة ودونك في الكثرة في الصحيح عن حماد عن زرير بن ابي بصير
 عليه السلام قال قلت له فضل لربك واخر قال لا اعتدال في القليل ان يقيم صلبه ويخرجه ودونك في كتابه والى الله اعرف
 عن حماد بن عثمان قال سالت الصادق عليه السلام ما الخير في يديه الصدقة فقال هكذا ثم دفعها فوق ذلك فقال هكذا
 يعني يتقبل يديه قبله في انك الصلوة وهذا ما ورد في الاخبار في تفسير الآية وهو كما ترى حال عن التفسير المذكور

في قول الله عز وجل لكم فيها منافع الى اجل مسمى قال ان احاج الى ظهورها ركبها من غير ان يعتف عليها وان كان لها من جلبها حلا بالانبياء كما وادوا في الكافة في الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب ولدها ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها واسق قال نعم وقال ان امير المؤمنين عليه السلام اذا راى ناسا يشربون قد جدهم من اللبن على بدنه وقال اضلت واحلة الرجل او هلك معه فله ركوب على هديه وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي بصير عليه السلام قال سالت عن البدنة تنج الجلبها قال احلبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما رواه في الفقيه في الصحيح عن حماد عن زرير بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عاتقه السلام اذا ساق بدنة ومعه لبن لثا لا حملهم على بدنه وارضت واحلة رجل ومعه بدنة وركبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما

في قول الله عز وجل لكم فيها منافع الى اجل مسمى قال ان احاج الى ظهورها ركبها من غير ان يعتف عليها وان كان لها من جلبها حلا بالانبياء كما وادوا في الكافة في الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب ولدها ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها واسق قال نعم وقال ان امير المؤمنين عليه السلام اذا راى ناسا يشربون قد جدهم من اللبن على بدنه وقال اضلت واحلة الرجل او هلك معه فله ركوب على هديه وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي بصير عليه السلام قال سالت عن البدنة تنج الجلبها قال احلبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما رواه في الفقيه في الصحيح عن حماد عن زرير بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عاتقه السلام اذا ساق بدنة ومعه لبن لثا لا حملهم على بدنه وارضت واحلة رجل ومعه بدنة وركبها غير مضر بالولد ثم اخبرنا جدها قلت اشرب من لبنها قال نعم وليس ان شاء وما

في كتب

في احكام الاضحية

٨٩

ما في استدلاله بالاصل فانه لا اعتماد عليه بتقديم الدليل الموجب للخروج عنه فليبق الا ما يراعيه من الاجماع هنا وان خالفوا في غيره مقام من شرحه اذا قام له الدليل على خلافه هذا والتحقيق عندنا في لفظ الوجوب وانته من اللفاظ المتشابهة في اللغة الاستعمال لفظ الوجوب فيها نادرة بالمعنى المصطلح به في اللغة فانه نادرة بالمعنى اللغوي واما كذا الاستحباب والمباغاة فيه وكل من الاستعمال شائع في الاخبار والحمل على المعنى المتعارف اصطلاحا صوته لا عبرة به بالنسبة الى الروايات وحمل على احد المعنيين يحتاج الى قرينة والواجب التوقف وهكذا في لفظ التمتع فانها تستعمل فيها نادرة بالمعنى المصطلح وهو المستحب نادرة بمعنى ماوجب بالنسبة وهو كثير كمن تقدم بانه في كتاب الطهارة في غسل جمعة والحمل على احد المعنيين يحتاج الى قرينة وبذلك يظهر ان المسألة هنا لا تقع من نوع اشكال الله العالم الثاني يفهم من رسالة الفقيه المتقدمة اشباح التخصيص غير ان كان سببا وان الواحد يخرج عن جماعة وقد تقدم من الاخبار ما يدل على اجزاء الساعة الواحدة عن التسعة بل التسعين مقام الغيرة وفيهم ايضا من الرواية المذكورة جواز تأخير الذبح عن التسمية بمقدار قراءة الدعاء المذكور ونحوه وانه يستحب الدعاء بما ذكره هذه الرواية والرواية المنقولة عن علي بن جعفر عن رضوان عنه وفيهم منها ايضا انه لا يصح عرج البطن الا بعد الولادة الثانية قد صحح الاحتجاب بغير الله بانه يستحب فتممة الاضحية اثلاثا فكل تلك او يحكم تلكا ويتصدق بثلاث قال في المدالك بعد ذكر ذلك ولو افق على رواية تتضمن ذلك صريحا اقول بذلك على ذلك فادواه في الكافي عن ابي بصير الكافي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن يوم النحر فقال كان علي بن الحسين عليه السلام وابو جعفر يتصدقان بثلاث على جبرائيل ثلاث على السوال وثلاث بمسكانه لاهل البيت لظاهر حمل الصدقة على الجبرائيل ويشير الى ذلك ايضا ما تقدم في صحيح علي بن جعفر المنقولة من كتابه وقوله ثم كل واظمج على الاضحية على ما يتم الهدية والصدقة ونقل عن الشيخ ان الصدقة بالجميع افضل هو صحيح خلوة من المسند منا والمصريح به هو وغيره من استحب الاكل منها الا ان يحمل على ان اياه بالصدقة بالجميع بعد كل شيء منها ونقل عن الشيخ ان لو اكل الجميع ضمن الفقراء قيمة المجزئ تحتج بالاية وانهما تدل على وجوب التصدق وبشكل بان وجوب التصدق لا يلازم استحباب الاضحية وقد اطلق الاصحاب ايضا عدم جواز بيع لحمها من غير تقسيمه بوجوبها واستدل عليه انتهى بانها خرجت عن ملك المصطفى بالذبح واستحققتها المساكين وهو ايضا لا يلازم الاستحباب في الاضحية اللهم الا ان يحمل على الاضحية الواجبة كهدية للمتمتع والسند في الرابع ما تقدمه صحيحه عن جعفر من صفات الاضحية فقد صرح به لاصحابه ورضوان الله عليهم وقد تقدم البحث في ذلك في المقام الثاني من هذا الفصل وجميع ما يصير في الحديث في الاضحية من كونها من الاضحية الثلاثة على الصفات المتقدمة ثم قال في المشي والخمس لا ضحية بالغنم ولا بل والبقر وهو قول علماء الاسلام لقوله تعالى وبذكروا لله على ما رزقتم من بهيمة الانعام اذ ثبت هذا فانه لا يخرج الا الشئ من الابل والبقر والماعز ويجزئ الجذع من الضأ ذهب اليه علماءنا انتهى في تحقيق القول في ذلك قد تقدم مفصلا في المقام المشار اليه الخاص فصرح الاصحاب بان وقتها مبني اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام بعده وفي الامم ثمانية ايام يوم النحر ويومان بعده وقد تقدم تحقيق الكلام ونقل اجابا الواردة في هذا المقام في المسألة العادية عشر من المقام الاول قال العلامة في المنتهى لوفات هذه الايام فان كانت الاضحية واجبة بالثبوت وشبهه لم يقطع وجوب وقتها لان لحمها محض للمساكين فلا يخرجون عن الاستحسان بقوان الوقت وان كانت غير واجبة فقد غابت فبجها فان نجحها لم تكن اضحية فان فرق لحمها على المساكين استحق الثواب على التفرقة دون الذبح انتهى في قوله ما ذكره من الحكم الاول لا يخرج من مناقشة لان التذبحان يعلقوا بالاضحية كما هو المفروض وهو بعد هذه الايام لا تكون اضحية عشر به في الحكم الثاني فقد غابت وقتها وخرجت عن كونها اضحية فكيف يجب عليه وجوب القضاء يحتاج الى امر جديد لا يترتب عليه وجوب الاداء كما هو متحقق في المسألة وح فلا يسأل الا وجوب كفارة خلف التذبح كما لا يخفى واما وقتها بالنسبة الى البقر الذي تدب فيه من ابي ساعاته فقال الشيخ في وقت الذبح يدخل بدخول يود لا يخرج اذا ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلواته الصلوات بخلافها بعد ما قل ما يجزئ من تمام الصلوة وخطبتين خفيفتين بعدها وقال في المنتهى وقت الاضحية اذا طلعت الشمس ومضى مقدار العبد سواء صلى الامام او لم يصل فقال في الدروس وقتها بعد طلوع الشمس الى مضي مقدار الصلوة والخطبتين الخفيفتين وكذا ظاهر عبارات المنتهى ظاهر عبارة الدروس انه بعد طلوع الشمس الى مضي مقدار الصلوة والخطبتين والعلامة في المنتهى استدل بعد نقل اقوال العامة بان قال لنا انها عبادا قتلوا لقرنها بالوقت فيعلق اوله بالوقت كالصوم والصلوة ولا يخرج ما فيه قال المحقق لا ريب في بعد نقل كلام الدروس في سنده غير ظاهر بل مراده افضل اوقات من اليوم انتهى في قوله

في احكام الاضحية

وهو من العبد الطاهر وان كان لا يتخير في الذبح

الشيخ

في أحكام الحج

٤٠

الشيخ في الموثق عن جماعة عن أبي عبد الله قال قلت له متى يذبح قال اذا انصرف الامام قلت فاذا كنت في ارض ليس فيها امام فاصلي بهم جماعة فقال اذا استعلت الشمس قال ولا بأس ان تصلي وحدك ولا صلوة الامم امام وظاهر الخبر كما ترى ويدل على ان وقتها بعد صلوة العيد وخطبتها وصلاوة العيد كما تقدم تحقيقه في كتاب الصلوة بعد طلوع الشمس وح فيكون ليلا لما ذكره ويحمل اطلاق كلام الشيخ على ما ذكره في المتن والردوس من التقييد بطلوع الشمس مضى مقدار الصلوة والخطبة وما قول السائل واذا كنت في ارض ليس فيها امام فكأنه توهم تعليق الحكم بصلوة الامام الحق عليه السلام فاجابه بما بان الوقت واحد وهو ما اذا ارتفعت الشمس وهو عبارة عن مجزئة مقدار الصلوة والخطبة بعد الصلوة كما لا يخفى السائر في صرحوا رضوان الله عليهم ايضا بان هذا الواجب مجزئ عن الاضحية وان كان الجمع بينهما افضل ما الحكم الاول فلا اشكال فيه لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال يجزئ في الاضحية هدي في ضحية مجزئ من الاضحية هديك روى الفقيه عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يجزئ لهك عن الاضحية واما الثاني فلم يفت عليه دليل عليه لانه ربما كان في لفظ الاجزاء المجزئين المذكورين اشعار به واساؤه اليه وعقله بعضهم بما ينزل المقر في دفع الناكين قال في المذرك ولا بأس به اقول بل بالاس في ظاهره فان الاحكام الشرعية لا يمكن اثباتها بهذه التعليلات العلية والتشامخ فيها مرجح لا استحبابا او الكراهة مثلا مجازفة محضه فانه لا فرق بين الوجوب والتحريم والاستحباب والكراهة في كونها احكاما شرعية لا يجوز القول فيها على الله تعالى بغير دليل ولا يخفى لو جاز ذلك في مقام الاستحباب اجاز ايضا مقام الوجوب كما لا يخفى السابع قالوا لم يجد الاضحية تصدق ثمنها فانما خلفت بانماها جمع الاعلى والوسط والادنى وتصدق بثلاث جميع مستندهم في ذلك ما رواه الشيخ عن عبد الله بن عمر قال كانا بالمدينة فاصابنا غلرا في الاضحية فاشترينا بدينارين ثم بلغنا سبعة ثم لم يوجد قليل ولا كثير فوقع هشام المكارى في ابي الحسن عليه السلام فاجبر بما اشترينا ثم لم يجد قليل ولا كثير فوقع انظر الى التمر الاول والثاني والثالث ثم تصدقوا بمثل ثلثه وقد نصت جملة من محققى المتأخرين على ان ما وقع في عبارة المتقدمين من جمع القيم الثلاث التصديق بالثلاث انما وقع تبعا للرواية المذكورة والا فالضابط في ذلك هو جمع القيم المختلفة من ثنتين فما زادوا اخذوا بالثنية الى تلك الاعداد من النصف في الثنتين والثلاث وهكذا في الثالث قال في المسالك والضابط الشامل لجميع افراد الاختلاف ان يجمع القيمتين او القيم المختلفة وتصدق بقيمة نسبها اليها نسبة الواحد في عدد هاهنا من الاثنين والنصف ومن الثالث والثلاثين ومن الاربع والربع وهكذا وعليه هذا التحول غير التام من بكرة الضحية بما يربيه ويستحب باشتريه على ذلك يدعى ما رواه الشيخ عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن قال قلت جلست فذا كان عندك كبش من ارضي فها اخذته واخضعت نظرت في فرجه ووقفت عليه ثم انه فجمته قال ما كنت احب لك ان تفعل لا ترى شيئا من هذا ثم تذبحه وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يعلف الشاة والثاني يذبحها قال لا تجزئ لك قلت فالرجل يشتري الحمل والشاة فيشأ قطع علفه من ههنا ويؤلفه ههنا فيجئ الوقت وقد سمن فذبحه قال لا ولكن اذا كان لك قبل ذلك سوق السبلين ويشتري منها ويذبحه وروى الفقيه هذا قال وقال الصادق عليه السلام لا تصحى الا بما يشترى في القشر قال وقال ابو الحسن عليه السلام لا تصحى شئ من الذبايح قال في القاموس وجز بالكناء وجوزوا اقام والحمام والشاة وغيرهما الفت وهو ذابح الجمع وجوز وقال ايضا فاذ ذبح ذبح المكان وجوزوا اقام والابل ذبحها الفت وقال في كتاب المضجج الشريحي بالمكان ذبحا من باب مثل وجوزوا اقام به وذبح بالالف مثله ومنه قيل لما يالفا البيوت من الشاة والحمام ويخولك ذواجن الناس قال الشيخ في هذا اذا اشترى شاة تجزئ بغيره انها اضحية ملكها بالاشراء وصنات اضحية ولا يحتاج ان يجعلها اضحية بقول ولا يشترى بحدثة ولا تقليد واشعار لان ذلك انما يراعى في الهك خاصة وكذا لو كان في ملكه فقال قد جعلت هذه اضحية ففقد ملكه عنها وانقطع نصيبه فيها فان باعها فابطل ولو اشترى شاة فجعلها اضحية فان ذبحها لم يمتنعها ولدها قال في المنع بعد نقل ذلك عنه وعندك في ذلك نظروا لافترقان الشاة انما اضحية يجب بغيرها بالنذر المعتبر او بالفرقة ولا ينعها الولد الا اذا تجدد الحمل بعد النذر انتهى اقول ما ذكره من النظر في كلام الشيخ المذكور حيدا لان الظاهر منه في المتن في سائر كتبه موافقة الشيخ فيما اعترضه هنا قال في انتهى بعد ان ذكر انه اذا اشترى شاة تجزئ في الاضحية بغيره انها اضحية ونقل كلام الشيخ وخلافه في المسألة فاصوته ذاعين الاضحية على وجه صحيح في النية ففقدان ملكه عنها فله ابدانها قال ابو حنيفة ومحمد نعم له ذلك فلا يذول ملكه عنها وقال الشافعي لا يجوز له بذلها فقد زال ملكه عنها وبه قال ابو يوسف بن نودور وهو الظاهر من كلام الشيخ احتج الشافعي بما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من

الشيخ في الموثق عن جماعة عن أبي عبد الله

في الموثق عن جماعة عن أبي عبد الله

في الموثق عن جماعة عن أبي عبد الله

ههنا

في أحكام الجنائز

٣٨١

من غير اخصية فلا يتبدل بها واحتج ابو حنيفة بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اشد ما يواسي الله عليه السلام فيها وهو
 يكون نفلها اليه وفيه ضعف بخلاف ان يكون عليه السلام وقت السبا ونوى انها على عليه السلام في اخر كلامه في الكتاب المذكور
 وهو طويل مشتمل على فروع عديدة مبينة على ذلك والملك من اخصية ثم انه قال في مسألة اخرى بعد هذه المسئلة انما عين
 اخصية ذبح معها ولدها سواء كان حيا حال التقيين او حدث بعد ذلك لا ان الغيب عن نيل الملك عنها فاستبغ الولد
 كالعلق ولقول ابي عبد الله عليه السلام ان نجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب ولدها من اخرها جميعا وهذا محتمل كلام الشيخ في البش
 حيث قال فان كانت حاملا لم يستبرأ ولدها وان كانت خائلا لم يمت مثل ذلك لما روي عن علي عليه السلام انه رأى جلافاً يدينه معها
 ولدها فقال لا تشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم النحر فاحلبها ولدها عن سعة فامر بغيرها التي روي عن علي
 النخولام الشهيد في الدوس كما لا يخفى على من ارجع قول والظاهر عندنا وهو ما ذكره في النسخ فانه في كانت اخصية مستحبة كما
 هو المنصوص في كلامهم فانها بحجها يعينها وقوله جعلها لا يعقل كونها واجبة لادليل عليه من سنة ولا كتاب فاحلنا العدا فانه
 والخروج عنها يحتاج الى دليل وانما بالنسبة الى الولد فقد تقدم في المسئلة السابقة من المقام الرابع من الروايات صحيحة سليمان
 خالد وصححه محمد بن مشير وفي الاثر ان نجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب ولدها ثم اخرها جميعا في الثانية سألته عن البنت
 قال احلبها غير مضربا ثم اخرها جميعا ما رواه في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ساق يدينه
 فنجت قال يضربها ويضرب ولدها وان كان لهك مضربا فذلك اشترى مكانها ومكان ولدها والنساج لغة عبادة عن الوضع كونه
 وظاهر هذه الروايات ان الولد في بطنها يتبعها في سبائها وجعلها هدايا وخصية او نذر باقي الكلام في وجوب ذلك فان ثبت
 ادعوه من الوجوب في جميع الافايش سبحانه ما وانما انفلته المبسوط عن علي عليه السلام من النحر المذكور فلم يقت عليه من طرا
 ولا يبعد ان يكون من اخبار العامة فانه كثيرا ما يستدل في الكتاب باخبارهم العاشر قد عرفت فيما تقدم ان الحكم في النجاسة
 هو قسمه لمحمها اثلاثا واكل ثلثه والصدقة ثلثه وان يكتسبها وبذلك صرح لاصحابنا ثم انهم قد ذكروا ايضا انه
 لا بأس باكل لحوم الاضاح بعد ثلاثة ايام وادخارها وان يكره ان يخرج شيئا مما يضيح من منة الا التسام فانه دوا وان كان
 منها ما عن ادخارها فينسخ وهذا الكلام الاخير لا يخفى من اجمال فانه محتمل ان يكون ارجاء الى مجموع اللحم مع عدم ضرره في المصرف
 الموظف وهو الثلث ويكون ارجاء الى الثلث الذي يختص بالملك بعد عشر الثلثين في مصرفها الموظف لها وتؤبدل اول
 ما في بعض عبارات من انه يكره ان يخرج مما يضيح من منة بل يخرجها الى مصرفه وكيف كان فالذي وقفت عليه من اخبار المصنف
 بالاضافة في هذا المقام ما رواه في الكافي في الموق في عن حنان بن سدير عن ابي جعفر عليه السلام وعن محمد بن الفضيل عن ابي الصبيان
 ابي عبد الله عليه السلام قال روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر في اذن فيها وقال كلوا من لحوم الاضاح
 بعد ذلك وادخروا ودوا الشيخ باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى المنهجي الجاني الاضاح قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان لا ناكل لحوم الاضاح بعد ثلثة ايام ثم اذن لنا ان ناكل ونفقد ونهك في اهلنا وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر في اذن فيها وقال كلوا من لحوم الاضاح بعد ثلثة ايام
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر في اذن فيها وقال كلوا من لحوم الاضاح
 فاما اليوم فلا بأس به في الصحيح عن جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن حبس لحوم الاضاح في يوم النحر اياها
 بنى قال لا بأس بذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امانته عن ذلك ولا لالناس كانوا يؤمنون بها فاما اليوم فلا بأس
 ودوا البر في الحاسن عن ابي عن جعفر بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ساق يدينه فنجت قال يضربها ويضرب ولدها
 يكون الحديث المذكور صحيحا روي الصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ساق يدينه فنجت قال يضربها ويضرب ولدها
 ايام لعله اللحم وكثره الناس فلما اليوم فقد كثر اللحم وقل الناس فلا بأس باخراجه ودوا الشيخ بسنده عن زيد بن علي بن
 عن جده عن علي عليه السلام قال قال علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر في اذن فيها وقال كلوا من لحوم الاضاح
 الصبور الا فروا عنها وخصيتكم عن اخراج لحوم الاضاح من منة بعد ثلثة ايام فاحلبها ما لم يضرب ولدها والنساج لغة عبادة عن الوضع كونه
 كل مسكر حرام يعني الذي يبيد بالغذاء ويشرب بالعشيرة ويغيب بالعشيرة ويشرب بالغذاء وادخل في مسكر حرام وعن جده ابي جهم
 عن جده فما عليه ما السلام قال لا يترود الحاج من اخصية وله ان ياكل منها ما يشاء في ايامها قال هذه مسألة شهاب كتب اليها
 وعن احمد بن محمد بن علي عن ابي ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يترود الحاج من اخصية وله ان ياكل منها ايامها الا الشاة فانه

وولدها

في كل يوم من كل يوم من كل يوم

فاحكام الحج

وراء قال احمد وقال باس ان يشترى الحاج من لحم من دبر زوجه وقد الكينه في الجميع عن محمد بن مسلم عن ابن عبد الله عليه السلام قال سالت عن اخراج لحوم الاضام من شفا قال كان يقول لا يخرج منها شيء لحاجة الناس اليه فاما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس باخراجها قول لا يخرج من الجميع يترقبه الاخبار ويظهر ما عليه ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب من استحباب التثنية في الاضحية بعد ذبحها او غيرها من الاشكال فانه متى كان الحكم الشرعي فيها هو التثنية وقد لا يتبين في غيره الا التثنية هو المستحق فيه كيف شاء مع انه لا يزيد غالباً على مضمون ثلاثة ايام من حيث يخرج من خراجه ثم يؤمر به ويعلق بوجود المستحق وعنده لا يتعلق به حق المستحق بعد اخراج حق المستحق بل ان جعل استحباب التثنية على ضد الاسلام من حيث قلته اللحم وكثرة الناس انه بعد ذلك سقط هذا الحكم لعدم من يتصدق عليه من يهدى له بسبب كثرة اللحوم وقلة الناس فلا بأس حينئذ باخراج اللحم واذا خاره وعنده يعرفه في ذلك المصنف الموقف الا ان هذا لا يلازم كلام الاصحاب لا ثقافتهم على استحباب هذا الحكم في جميع الاعصار وبالجملة فالجميع يوافق في الحكمين لا يخرج من اشكال ولم اقف على من ينسب لذلك في هذا المجال ثم ان اكثر هذا الاخبار المذكورة قد اتفقت على ان الحكم في ضد الاسلام كان انتهى عن الاكل والاخراج بعد ثلاثة ايام ثم حصل الترخيع فيه فجوز لهم الاكل والاخراج والحمل منهم وح فمادت عليه رواية محمد بن مسلم من انتهى عن جرس لحوم الاضام فوق ثلاثة ايام يحمل على قصد اخباره عليه السلام بان الحكم الترخيع عليه لان العمل كان قبل الترخيع كذلك كما ينادى به حديثه الثاني الذي بعده من كتاب العمل وقيل على الكراهة ايضا وكذلك حديث علي بن ابي ابيهم بهذا لجمعوا بين هذا والكلام في جلودها واصوافها وارواها في هذا المقام على نحو ما سبق في

الحمد لله العالم الفصل الثالث في الحلق والتقصير في مسائل الاولى في المشهور بين الاصحاب رضوان الله
عليهم ان الحاج اذا فرغ من الذبح مخيران شاع الحلق وان شاء قصر والحلق افضل ويتركه في ضرورة والمبطل هو من خذله وصفا وجعله في رأسه لا يقبل او يتنعم به قال الشيخ في العمل وقال في جملة من كتب لا يجزئ القصرة والمبطل الا الحلق فيه قال ابن حزمه وقال في ذنب الهدى بالقصص شعره وقال ابن الجيند لا يجزئ القصرة ومن كان غير صرود فليبد الشعر ومضمون او مقصود من ان يحلق غير الحلق وقال ابن الجيند يحلق رأسه بعد الذبح وان قصر خرافه ومن لم يبدله او عقصه فليحلق واجب لم يذكر حكم الضرورة بالنصوصية وقال الجيند لا يجزئ الضرورة غير الحلق ومن لم يكره ضرورة اخرى التقصير والحلق افضل لم ينص على حكم المبطل كذا قال ابو الصلاح احتج العلامة في الترخيع على ما اخاره من القول المشهور بقوله نعم لندخل المسجد الحرام انشاء الله امنين علقين رؤسكم ومقصرين قال وليس المراد بالجميع بل التقصير التام في بيعة الازم الاجال فنعين الاول والاخير نادى بعضهم لاستدلال بالاصل استدلالنا ايضا بما رواه الشيخ في بعض جزئ في الجميع عن ابن عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يوم محمدية اللهم اغفر للحلقين وقيل والتقصرين يا رسول الله قال والتقصرين احتج الشيخ في باب على وجوب الحلق على الضرورة والمبطل ومن عقص شعره مبارزاه في الجميع عن معاذ بن عمار عن ابن عبد الله عليه السلام قال ينبغي للضرورة ان يحلق وان كان قد حج فان شاء قصر وان شاء حلق واذا التبت شعره او عقصه فان عليه الحلق وليس له التقصير في الجميع ايضا عن معاذ بن عمار عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا حرمت فقصت اسك او لبته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير واذا انت لم تفعل فخير لك التقصير والحلق والحج وليس المنفعة الا التقصير وفي الجميع عن هشام بن سالم قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا عقص الرجل رأسه ولبده في الحج والعمرة فقد وجب عليه الحلق وفي الجميع عن سويد القلاء عن ابن سعيده عن ابن عبد الله عليه السلام قال يجب الحلق على ثلثة نفر رجل لبد ورجل لم يبد ورجل حج ببد باولهم حج قبلها ورجل عقص رأسه العلامة في المنع بعد ان نقل انه يحتاج للشيخ ببعض هذه الروايات اجاب بالتحمل على الاستحباب عملا بالاضالة وجمعاً بين الأدلة ولا يخفى ضعفها اما الاصل فيجب الا يخرج عنه بالدليل هذه الأدلة كما ترى واضحة في تعيين الحلق على هؤلاء المعدلين واما الجمع بين الاخبار بالاستحباب فقد عرفنا في غير موضع مما مر في الكتاب على انه من الظاهر ان يبيح من ان يسندوا اليها مطلقاً وهذه الاخبار مفيدة ومن لا أصول المعتمد عندهم حمل المطلق على المقيد واما ما ذكر في المدارك من الوقت في وجوب الحلق على الضرورة قال بعد ان ذكر مخوفاً فلنا نعم يمكن ان يقال هذه الروايات لا تدل على وجوب الحلق على الضرورة لان لفظ ينبغي الواقع في الرواية الاولى ظاهر في الاستحباب ولفظ الواجب في الرواية الاخرى محتمل لذلك كما بيناه مراراً واثاراً بالرواية الاخرى الى رواية ابن سعيده في غير المنافسة فيها ادعاء ان وجوب الحلق على الضرورة ليس منصوصاً في هاتين الروايتين كما نوه به بل يد على جملة من الاخبار ما رواه الشيخ في

فانظر الى الفرق بين

في الحاشية

في الموقر عن تمار الثا بطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يرأسه فربح لا يقدر على الحلق قال ان كان قد حج فلها فليحشر شعرة وان كان لم يحج فلا يلقه من الحلق وما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال على الصرة ان يحلق رأسه ولا يقصرها التقصير من حج حجة الاسلام وما رواه الشيخ في كتابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للصرة ان يقصر عليه ان يحلق وما رواه الصدوق عن سليمان بن مهران في حديثه انه قال لا يصعد الله عليه السلام كيف صعد الحلق على الصرة واجادون من قد حج قال ليس بذلك موسوا وبنة الامير لا يسمع قول الله عز وجل المجد الحرام انشا الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون ومن لا يخاف الله على ما دل عليه الاخبار المتقدمة من وجوب الحلق على الملبس الغاصق ما رواه ابن ادريس في الصحيح من نوادر احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول من لبس شعره او عقصه فليس ان يقصر عليه الحلق ومن لبس تخيلا شاء قصر ان شاء حلقا ففضل بذلك يظهر لك صحة ما ذهب اليه الشيخ وده وضعف ما سوا والله العالم اذ عرفت لك فاعلم ان تمام انقول في المسألة يتوقف على رسم فوائد الاول فما ذكرناه من الحلق والتقصر وجوب الحلق في تلك الافراد حكم مختص بالرجال وما اذا التفت الى الوجه في حقهن التقصير خارج عما يحصل المستفيضا فضا وفنوى وحكي الطائفة الاجماع في المنع على تحريم الحلق عليهن من اخبار الواردة في ذلك ما رواه ثقة الاسلام والكافي في الصحيح عن سفيان الثوري في حديثه انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن النساء فقال اذ لم يكن عليهن من ربح فليأخذن من شعورهن ويقصرن من ظفاهن وعن علي بن ابي حمزة عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال تقصر المرأة ويحلق الرجل وان شاء قصرن كان قد حج قبل ذلك وعن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على النساء حلق ولا تقصير من التقصير ربي في الفقيه في وصية النبي صلى الله عليه واله على علي عليه السلام ليس على النساء حلق ولا تقصير من التقصير ربي في الفقيه في وصية النبي صلى الله عليه واله على علي عليه السلام الامثلة والظاهر ان المراد بمقدار الامثلة الكفاية عن المسمى وهو المشهور ونقل في المنع عن ابي عبد الله عليه السلام قال وعليه ما ان يقصر التقصير من شعرا سها ولم ينقص على ما اخذ به ظاهر الرسالة المتقدمة وده في المنع رد القول المذكور بقوله لنا ان الامر بالكل يكفي فيه اتي فرد من خبرتي انه وجد فيخرج عن العمدية باطل المسمى عنك فانتهى الثاني من نقل في المنع عن الشيخ في التبيان انه قال الحلق والتقصير مندوب غير واجب كذلك ايام من في الجاهلية قالوا المشهور ان ذلك كله واجب لنا انه عليه السلام فعل ذلك الاخبار ناطقة بالامر بايجاب هذه الاشياء واجباب الكفارة على ناركها انتهى قول ولظاهر كلام الشيخ هنا في التبيان وسبحر بالاسحاب احكام امير الاسلام الطاهر في كتاب جمع البنا بالاسحاب في جميع هذه الافعال بعبادة موهبة لا تقاوى الاجماع على ذلك كما نقله عنه المسألة الاولى من الفصل الاول في حجة العقبة الثالثة اجمع العلماء كافة على ان ليس على رأسه شعر قط عنه الحلق حكاية في المنه في القدم ما يحلق ويمر بالموسى على رأسه هو قول اهل العلم كافة ثم نقل رواية زارة الابنة في حكاية الرجل الحارثي في رواية فالحكم المذكور لا اشكال فيه في الكلام في ان مراد الموسى هل هو على حجة الوجوب والاستحباب ونقل في المنه في الخلاف في ذلك عن العامة حيث قال اذا ثبت هذا فهل هو واجب لا قال اكثر الجمهور انه مستحب غير واجب قال ابو حنيفة انه واجب جميع الاولون بان الحلق تحله الشريعة بعد ما يفسد وجوب غسل العضو لقطعته لانه امر لوفعه في الاحرام لم يجب عليه فلم يجب عليه عند التحلل كما مر في اليد على الشعر غير حلق الخ بوجبه بقوله عليه السلام اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ويظهر منه في المنه اخيار ما ذهب اليه ابو حنيفة من الوجوب حيث قال وهذا لو كان اشعر لوجب عليه ان يلقه واكثر الموسى على رأسه فاذا سقط احداهما لغت وجب الآخر وكلام الصادق عليه السلام يعطيه فان الاجزاء يستعمل الوجوب فيمنه في ظاهره ان الخلاف في المسألة المذكورة انما هو بين العامة والمفهوم من شيخنا انه يدان في المسالك الخلاف في المسألة من وجهين هذه صورة عبارته قدس سره قال بعد ان ذكر ان ثبوت الامر في الجملة لجماعة وانما الخلاف في موضع احدهما هل هو على حجة الوجوب مطلقا او الاستحباب مطلقا او بالتفصيل بوجوبه على من حلق في الحرام العزم والاستحباب على الاقرع مثل الاول لقوله صلى الله عليه واله اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وهذا لو كان له كان الواجب عليه ان يلقه امر بالموسى على رأسه فلا يفسد الاخير بقاؤه الاول ولا امر الصادق عليه السلام بذلك في انع خراسان الثالث بل ادعى عليه في الخلاف الاجماع ان محل الحلق الشرة قد فات فنقط لفوات محله وبالتفصيل واية والعمل بها اول الثاني على تقدير الوجوب مطلقا او على وجه هل يجزى عن التقصير من غير ميل في الانقضاء الفايضة بدونه ولان الامر يقتضي الاجزاء ولعدم توجه الجمع بين الحلق والتقصير الامر اقام مقام الاول وظاهر خبر يدل عليه الاقوى وجوب التقصير لانه واجب احتياط في تقصير الحلق والامر

في الحاشية

في احكام الحج

١٣٤

بذلك اضطراري ولا يعقل الاجراء بالبدل الا اضطراري مع القدرة على الاخيار ولا يمنع جوب الامرين على المخالف في احكام الحج
 المبسولة عن قوته له انتهى اقول والذي وقعت عليه من الاخبار في هذه المسئلة ما رواه الثقة الاسلام قدس سره عن زكاة
 قال ان رجلا من جنسنا قد قدم حاجا وكان ارفع الرأس لا يحسن بلبه فاستفتى له ابو عبد الله عليه السلام فامر ان يلبس ثوبا من ثياب
 على راسه فان ذلك يحسن عنده وفاداه الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الممنوع ان يلبس ثوبا من ثياب
 دم يهرقها اذا كان يوم النحر امر المومنين على راسه حين يريد ان يحلق وغرما راسه باط عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال سالت
 عن رجل حلق ان يلبس ثوبا من ثياب المومنين قال لا بأس به قال لا بأس به في ثياب المومنين هذا ما وقعت عليه من روايات
 المسئلة وهي متفق عليها كما ترى في امر المومنين على راسه اعم من ان يكون لا شعر عليه من حمله كاتع خوات او عليه شعر قد اناله وظاهر
 وجوب ذلك لا مغاير له في البين فبعض وجوب العمل بها واما ما ذكره في تقليل الوجوب من ان الواجب على ذلك الشعر ان الله وامر المومنين على
 راسه فلا يفسد الاخير بقول الاول فدل على صحة لا يصلح لابتداء الاحكام الشرعية عليه وما ذكره من حديث اذا امرتكم ان تحلق فلم تقف
 عليه اسو لنا بل التوق في الاستدلال على ذلك انما هو ظاهر الاخبار المذكورة على ان وجوب الامر غير مسلم في حد ذاته وانما وجوبه
 من حيث توقفه على ما عليه فالواجب منه ما تحقق في ضمن الملق لا مطلقا واما القول بالتفصيل فلم يقف له على دليل وما اذا خلا
 شيئا المتقدم من ورود خبر بذلك حتى انه بسبب ذلك قال في هذا القول فلم يقف عليه بذلك اعترف بسببنا ايضا المدارة نقا
 انا لم نقف عليه في شيء من حصول ولا نقله غير وظاهر الاخبار المذكورة ايضا الاكفاء بذلك عن التفسير لو كان واجبا
 الامر المذكور في ان المقام مقام بيان الحكم المذكور وليس بذلك يظهر في كلام شيخنا المتقدم من قوله والا فوجوب التفسير
 لانه واجب اختيار في اخيه فانهم ان وقفوا على العمل بهذه الاخبار وظاهر كما ترى انما هو ما قلناه وح في هذا الكلام في مقابلته
 انما هو من قبل الاجتهاد في مقابلة النصوص وان طر حوفا او تعرضوا عنها فوجه ما ذكره بشا على قواعدهم في البناء على التعليلات
 العقلية والواجب التوقف كما هو المعهود عند عدم النص في المسئلة ولكن لما كانت النصوص موجبة وظاهرها ما عرفت من
 غير معارض في البين فالواجب الوقوف على العمل بظاهرها نعم لقائل ان يقول انه لما كان الحكم في غير افراد المعدومة من الاخبار
 المتقدمة هو التخيير بين الملق والتفصيل وان كان الملق افضل فالواجب العمل بالامر بالامر المومنين الذي هو نيابة عن الملق على
 الفضل والاستصحاب ان لا يعقل وجوب البدل منه لان ثبوت ظاهر هذه الاخبار هو ما ذكرناه في غير الملبس واستصحابه يكون حكم
 التخيير بين التفصيل والملق وحيث تعدد الملق بالامر بالامر نيابة عنه لقيام مقامه الفضل والله العالم الشرايع قد نص في الاحكام
 رسول الله عليهم بانه يجب ان يحلق او يقصر عنى ولو حل رجلا رجلا فحلق وقصرها فان تعدد عليه الرجوع حلق وقصر مكانه في
 شعرا ليدفن بها وان تعدد لم يكن عليه شيء فهذه الاحكام اربعة الاول وجوب الحلق والتفصيل منى وهو مقطوع به وكلامهم
 بل ظاهر التذكرة والنهي انه موضع رفاق واستدل عليه الشيخ في باب ما رواه في الصحيح عن ابي لهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 نسى ان يقصر من شعرا راسه او يحلقه حتى ارتحل من منى قال يرجع الى منى حتى يلقى شعرا بها حلقا كان او تقصيرا وعن ابي بصير قال
 سالت عن رجل حلق ان يقصر من راسه او يحلق حتى ارتحل من منى قال فليرجع الى منى حتى يحلق شعرا بها او يقصر على الصلوة ان
 يحلق ورواه الصدوق بسند عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير انه قال حتى يلقى شعرا حلقا كان او تقصيرا على الصلوة الملقوم ثم
 قال قد عاينت يحلق بمكة ويحلق شعرا الى منى وعن مع في الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى ان يحلق راسه او
 يقصر حتى يغتر في الطريق او يكن كان وحله الشيخ على تعدد العود الى منى ولا بأس بطعن في هذه الرواية والمدارك ان
 راويها من مع هو غير موثق وفيه انه وان كان غير موثق الا انه ممدوح وحديثه معدود عند القوام في الحسن ولكن كلامه
 كما عرفت في ما تقدم مصطب ما بين ان يعدد في الصحيح انه في الحسن خروجه وروايته كما هنا الثاني انه من تعدد عليه الوجوب
 حلقا وقصر مكانه وبعبارة اخرى بشعرا او تقصيرا بشعرا اما جواز حلق الشعر او تقصيره مكانه فلا اشكال فيه انما الكلام في ان البعث
 الى منى وجوبا او استحبابا افضل بالاول وهو ظاهر الشيخ في النهاية والمحقق في الشرايع وظاهره بالصلح ايضا قال الشيخ
 في باب ما يجب عليه من الحج في الحق في النافع والملائمة في المنهي وقال في الخ بعد الحلق الاستصحابا وورد جملة من روايات
 المسئلة الاتية ولو قبل وجوب الرد لو حلق عمدا بغير منى اذا لم يمكن من الرجوع بعد خروجه فامد بعد وجوب الوجوب لو كان
 خروجه ناسيا كان وجبا اقول والذي وقعت عليه من روايات المسئلة ما رواه الشيخ في الحسن عن حفص بن الجهم عن ابي عبد
 الله في الرجل يحلق راسه بمكة قال يرد الشعر الى منى وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ذاب البيت لم يحلق راسه قال

انما هو من قبل الاجتهاد في مقابلة النصوص

في الحاشية

٣٩٥

يخلق بمكة ويحمل شعره الحمة وليس عليه شيء وبما نرى سند من قال بالوجه ومثلها ايضا ما رواه في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن
احدهما عليه السلام في حديث قال ويحمل الشعر اخلق بمكة الحمة وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير
يعني المراد في ذلك لا في عبد الله عليه السلام الرجل بوجه من يذبح عنه يلقى هو شعر بمكة قال ليس لان يلقى شعر بمكة ما رواه
الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن الحسين عليهما السلام يذبح شعره في فسطاطه فيقول
كانوا ينجون في ذلك قال وكان ابو عبد الله عليه السلام يكره ان يخرج الشعر من بيته ويقول من اخرج شعره فليكن ان يرد وما رواه الشيخ
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اراد البيت ولم يخلق رأسه قال يخلق بمكة ويحمل شعره الحمة وليس عليه شيء وروى
في كتاب قرب الاسمان عن محمد بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابي الحسن والحسين عليهما السلام كما ما يراى ان يذبح
شعره ما يعني وما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يذبح شعره في بيته فيخلق رأسه في بيته قال نعم
يعني ان يلقى شعره لا يمنة ولم يخلق عليه شيئا وهذا ما رواه الاخير اخذ من قال بالاستحباب وحمل الروايتين لا وليت في ذلك
حكما وفيه اولا ما عرفت في غير موضع مما تقدم في هذا الجمع من الاشكال فتاينا ان دليل الوجوه غير مختص بالروايتين المذكورتين
بل هو مدلول جملة من اخبار التي تلونا وهي ظاهر تمام الظهور في ان وجوب مثل قوله في رواية علي بن ابي حمزة ويحمل الشعر الحمة
في صحيح عبد الله بن مسكان ليس ان يلقى شعره الا يمنة وفي صحيح معاوية بن عمار من اخرج شعره فليكن ان يرد وما رواه الكوفي في ما هو
التحريم كما هو شائع في الاخبار بقوله آخرها واما الاستسناد في قوله عليه السلام كانوا يستحبون ذلك فينبغي ان يظهر
السياق ان الاشارة انما هي الى الذين قالوا في الرواية المذكورة مع قطع النظر عن عدم قيامها بالمعاضة غير صحيحة فحمل
وجوب البعث كما طعن عليها في المذارك بجواز ان يراد هذه العيان في المحرم ايضا الثالث انه من تغذ البعث سقط ولم يكره عليه
شيء وهو لجام الراجح استحباب الذين في منى سواء كان الملق في بيته او خارجا وعليه تدل صحيحة معاوية بن عمار ورواية في رواية
بوقته ايضا ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان المؤمن اذا خلق رأسه في بيته ثم ذبحه في يوم القيمة وكل
شعره لمكان اخلق يلقى باسم صاحبه او عن الجلب انما اوجب الحامة روى ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه
السلام قال اذا شرب من خمرك وورث منها فضائل في رحلك فقد بلغ الهك محله فان حببت ان تخلق فخلق ورواه الشيخ بلفظ
وخطه لمكان وورثتها وورث في الفقيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شرب الرجل خمره في بيته
فقد بلغ محله فان شاء فليخلق وظاهر الخبر المذكورين لا كفاية في الملق بمكة وشرا الهك ووطئه في بيته منوطا بمقتضى طبيته
ورجله كما يقتضيه الصحيح في الممدد بذلك مع في المنه حيث قال لو بلغ الهك محله ولم يذبح قال الشيخ رحمه الله يجوز ان يخلق
لقوله تعالى ولا تخلقوا زواجا ثم خلق الهك محله وقال تعالى ثم حملها الى البيت البعوث وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد
الله عليه السلام قال اذا شربت خمرك وورثتها وورث من رحلك فقد بلغ الهك محله فان حببت ان تخلق
فخلق وتقول في بيته فان تقدمت اجزاء الهك لوقت في منزله من منعه ثم ضاع اولف فانه يجرى ولا يمنة عليه غيره
وعليه دل بعض الاخبار الا ان معاضا قد تقدم الكلام فيه وعلى هذا فيجوز في الملق بين كونه بعد الذبح او بعد النطق
في منزله بمنى وان كان بعد الذبح افضل قال في ط لا يجوز ان يخلق رأسه ولا ان يذبح البيت الا بعد الذبح وان يذبح الهك
محله وهو ان يخلق محله فاذا حصل محله بمنى فان زاد ان يخلق جازله ولا افضل ان لا يخلق حتى يذبح انما هي السنة قال في
المنه في استحباب من خلوان بيته بالناسية من القرن الايمن ويخلق الى العظمين بالخلوة قال في الدوس ويستحب ان يخلق العظمين
والبداء بالقرن الايمن من ناصيته وشيئة الملق والدعاء مثل قوله اللهم اعطني بكل شعره نور يوم القيمة ولا تستعمل
العظمين اللذين عند منتهى العظمين ودفع الشعر في فسطاطه او منزله يمنة وقلم الاظفار واخذ الشارب بعد
اقول الذي وقعت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما بالنسبة الى كيفية الملق والدعاء فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن
معاوية بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال امر الخلق ان يضع الموضع على قرن الايمن ثم امره ان يخلق وتسمى هو وقال اللهم
اعطني بكل شعره نور يوم القيمة وما رواه في الكافي عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال السنة في الملق
ان يبلغ العظمين وان ظهر بان ظاهر صحيحة معاوية بن عمار وقوله امر الخلق ان يضع الموضع على قرن الايمن ان مبدأ الملق انما
هو من على الرأس من الجانب الايمن منه لانه الظاهر من لفظ القرن وهو وضع قرون الدابة ويؤيد حديث ذي القرنين ان
ضرب على احد قرنيه فمات على خمسة مائة سنة فالحاء الله ثم ضرب على قرنيه الاخر فمات الحديث وفي نسخة الخبر عن ابي بصير

في انحاء النفس

من اصحابنا وامي الجعري يوم النحر وحلوق قبل ان يذبح قال ان رسول الله صلى الله عليه واله لما كان يوم النحر انا طواف من
المسلمين فقالوا يا رسول الله ذبحنا من قبل ان نرت وحلقتنا من قبل ان يذبح فليس ينبغي ان يقدموا لا نحره ولا شئ مما
ينبغي لهم ان يؤخروه لا قدموه فقال رسول الله صلى الله عليه واله لا يخرج لاحرج واجاب الشيخ عنهما بالجل على حال الدنيا والامر
الحل على الجمل وهو عند شريعتي قد تكثرت الاخبار ولا سيما في باب الحج وبدلك يظهر قوة القول بوجوب الترتيب لثبوت الآية و
الروايات المقدمة على وجوب الترتيب بلا اشكال معضلة ذلك بما رووه عن عليهما السلام على ذلك ياء على ادمهم وبانه هو الذي
الدين بذلك يظهر لك من كلام شيخنا العلامة في النجاشية استدلال على الاستصحاب بصحة عبد الله بن شاذان الاية في المقام وصحة
جبل بن راج ومثلهما رواية لمحمد بن محمد بن الجعري في نسخة في رواية هذه الاخبار الاجماد حديث خذوا عنه منكم ورواية محمد بن القاسم
عن علي بن ابي طالب عنهما بالجل على الاستصحاب اجماعا غفل عن الآية التي الاصل مع انه في المنتهى جعلها مبدء الاستدلال على الوجوب غفل
عما سردنا من الاخبار الظاهر بل الصريح كما في اكثرها وان المعاصر يفتقر عن المعاصرة للاحتمال الذي قد مرنا وكذا ما ذكره في المدارك
حيث انه لم ينقل من ادله الوجوب لاحديث خذوا عنه منكم ورواية جبل بن راج ياء بانه ياء بالذبح ورواية محمد بن القاسم عن علي بن رافع
فيها بانه لا يفتقر في صورته دلالة او ضعف في سندته قال فالتسالة محل ترد ولعل الوجوب يرجع وغفل عن الروايات الصحيحة التي
ذكرناها والاية الشريفة التي هي اصح من سائر ما لا يثبت ضعفه بعد الاطالة بما ذكرنا ثم انه على تقدير القول بالوجوب في ظاهرهم
الاتفاق على انه لو خالف وقدم بعضها على بعض فاما كان اسماها او جاهلا فلا اعادة عليه وان اثم وهو مشكل بالنسبة الى الحكماء
سببا مع دلالة موثقة في المقدمة على لا اعادة حيث مره بامرار الموضع على راسه بعد الذبح الذي عوض عن الحاق مسند لا بالاية
المذكورة وهي محمولة عند اهل العامد جمع بينهما وبارجحة جبل بن راج المذكورة وبالحجة فانه متى كان الترتيب واجبا في الجملة
عند المحقق لا مثال والمثال هذه مشكل ومقتضى القواعد هو لا اعادة على ما يحتمل الترتيب لان ظاهرهم لا اتفاق حيث
في المنتهى الى علمنا ما روينا به في الاجماع عليه ويمكن ان يستدل لهم بصحة عبد الله بن شاذان عن عبد الله عليه السلام قال سألته
عن رجل حلق راسه قبل ان يضحي قال لا بأس وليس عليه شيء ولا يعوق والتقريب فيها ان انتهى عن العود ببل على النحر مع انه نفى الباس
عما فعله المؤذن بصحة الا انه ينبغي الكلام في الجمع بينهما وبين رواية عمار والمقدمة ويمكن حمل هذه الصحة على غير صورة العبد
فانه لا بأس بقا والنهي انما توجه الى العبد بعد ذلك وكيف كان فالاحياء يقتضي لا اعادة وصورة العبد والله العالم المشتهر
الثالث ظاهر لا صحتها لا اتفاق على وجوب تقديم الحلق او التقصير على زيارة البيت للطواف والسعي هو المعهود من فعلهم عليه
السلام واليه تشير الاخبار والاية قال في المدارك ولا ينبغي وجوب تقديم الحلق او التقصير على زيارة البيت للثلاثة والاحثا قول
اما الثانية فيعني ما عرفت في غير مقام وهو ان يستدل به على الوجوب فانه يروى واما الاخبار والكثرة فلم ينظر الفاضل في
من الاخبار الصريحة فيما سوي صحة على بن يقطين الاية وقريب منها صحة محمد بن مسلم الاية ايضا فم الاخبار السالفة الاية شملة
بذلك وكيف كان فانه في مخالفة وقدم زيارة البيت على الحلق او التقصير فلا يخفى اما ان يكون ذلك عن عماد ونيان او جمل
فيهم هنا موضع الاول ما اذا خالف عمدا عالما بالحكم والمقطوع به في كلامهم انه يجب عليهم شاة واما الكلام في انه هل يجب
عليه عادة الطواف ام لا قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ان وجوب عادة الطواف على الغامد موضع وفان في
الندوس وان كان عالما وتعمد فعله شاة قال الشيخ واباعه وظاهرهم انه لا يعيد الطواف اقول لا يجب ان لا يفتوا
الشرعية هو وجوب لا عادة لان الطواف الذي به يقع خلاف ما رسمه حسب الشريعة فخرائه مع عدم الدليل
اشكال يدل على ذلك خلاف صحة على بن يقطين قال لا بأس بالاحسن عليه السلام عن المرأة منك نجت ولم يقصر حتى زارت البيت
وظافت وسعت من الليل ما خالها وما خال الرجل فافل ذلك قال لا بأس به يقتصر بطوف الحج ثم يطوف للزيارة ثم قد
احل من كل شيء واما ما يدل على وجوب الدم في الصورة المذكورة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الجعري
عليه السلام في رجل زار البيت قبل ان يحلق فقال ان كان زار البيت قبل ان يحلق وهو عالم ان ذلك لا ينبغي له فان عليه دم
شاة الثانية ان يكون ناسيا ظاهرا اكثر ان عليه عادة الطواف خاصة بعد الحلق او التقصير ويدل عليه طلاق صحة
ابن يقطين المقدمة في المدارك انه المعروف من مذهب الاصحاب مع ان المحقق في الشرايع فان لو كان ناسيا لم يكن عليه شيء
عليه عادة الطواف على الاظهر وهو مؤذن بوجود الخلاف في ذلك قال في المسالك في الناسد حجتان اجودهما لا اعادة
وان لم يجب عليه شاة وربما اشعرت بصحة جبل بن راج المقدمة بالعدم حيث قال سالت يا عبد الله عليه السلام بريد البيت

الشيخ محمد بن عبد الله
الكثيري

٧ يصلح

٧ الكثرة
٧ يصل

في المسألة

فإن لم يخلق قال لا ينبغي إلا أن يكون ناسيا قال في الدوس وفي صحيح جميل بن دراج لا ينبغي زيارة قبل أن يخلق إلا أن يكون ناسيا
 عدم إعادة الطواف لو فعل وبالجمله فالمسئلة لا تمنع من ثوب لا شك والاحتياط بالأعادة في المطلوب على كل حال
 أن يكون جاهلا وقد اختلف الأصحاب في حكمه فيقول أنه كالنسي في وجوب الأعادة وعدم الكفارة وبصريح شيخنا الشهيد الثاني
 المسالك فقال بعد ذكر الغامد في الحاق الجاهل بقول وظاهر الرواية يدل على عدم الكفارة ووجوب الأعادة عليه من الكفارة
 المنع على وجوب الأعادة عليه من الكفارة وبما احتج على وجوب الأعادة بتوقف الامتثال على ذلك وبالطريق صحيح علي بن يقطين القمي
 ونقل عن ظاهر الصدوق عدم وجوب الأعادة والظاهر أنه لا قرب لما تقدم من صحيح جميل بن دراج ودفعه أحمد بن أبي نصر المقيمي
 في سابق هذه المسألة مضافا إلى ما ذكر في الأخبار سيما في باب الحج من معدن الجاهل بهل يجب إعادة الطواف حيث تجب إعادة الطواف
 صرح في المنهي والندوة بالوجوب لتوقف الامتثال عليه ولا ريب أنه لا يحوط ولو قدم الطواف على الذبح فظاهر كلامهم أن الحكم
 فيه كما إذا قدم على الملق والفقير ظاهر المسالك التوقف مرجح في شأنه التوقف ومن عدم النص فهو محله والله العا
 المسئلة الرابعة الشهيرة بين الأصحاب أن ما كان متمعا قال الشيخ في المبسوط إذا حلق رأسه وقصر فقد حل له كل شيء أحرم منه النساء
 والطيب وهو التحليل الأول أن كان متمعا وإن كان غير متمتع حل له الطيب أيضا لا تحل له النساء فإذا طاف المتمتع طواف الزيادة
 حل له الطيب لا تحل له النساء وهو التحلل الثاني فإذا طاف طواف النساء حلت له النساء وهو التحلل الثالث الذي لا يبق
 بعده شيء من حكم الأحرام ونحوه قال في النهاية وعلى هذه المقالة جزم كلام لاكثر وقال علي بن بابويه وعلم أنك إذا رميت
 جرة العقبة حل لك كل شيء إلا النساء والطيب فإذا طفت طواف الحج حل لك كل شيء إلا النساء فإذا طفت طواف النساء حل لك
 كل شيء إلا الصيد فإنه حرام على المحل والحرم وقال ابنه الفقيه وإذا رميت جرة العقبة حل لك كل شيء إلا النساء والطيب
 وقال السيد المرتضى في الجمل فإذا طاف طواف الزيادة وسعى به الصفا والمروة فقد حل من كل شيء أحرم منه النساء
 بالطواف الآخر محل منهن وأشار بالاول في طواف الزيارة وبالأخر في طواف النساء ونحوه قال ابن البرج ظاهره هو
 أن التحلل إنما هو في الموضعين هذين وقال ابن أبي عمير في الجمل فيقول فإذا فرغ من الذبح والملاقاة بالبيت فطوف به سبعة أشواط
 ويسعى فإذا فعل ذلك حل من حرامه قد قبل في رواية شاذة عنه ثم أنه إذا طاف طواف الزيارة حل من كل شيء أحرم منه النساء
 حتى يرجع إلى البيت فطوف به سبعة أشواط ويصل إلى ركعتي الطواف ثم يحل من كل شيء وكذلك إذا كانت ثم تحل للرجل حتى تطوف
 بالبيت سبعة أشواط كما وصفنا فإذا فعل ذلك فقد حل لها الرجال انتهى ولا يخفى ما في هذا الكلام من الضعف كما سيظهر
 لك في المقام إن شاء الله تعالى أقول والخبر هو القول الأول للأخبار المتكاثرة الدالة عليه كصحيح معاوية بن عمار عن
 عبد الله عليه السلام قال إذا ذبح الرجل وحلق فقد حل من كل شيء أحرم منه النساء والطيب فإذا زاد البيت طواف
 سعى به الصفا والمروة فقد حل من كل شيء أحرم منه النساء فإذا طاف طواف النساء فقد حل من كل شيء أحرم منه النساء
 قبل والمراد من الصيد هنا هو الصيد الحرة كما لا يخفى وصحيح العلما قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن حلفت أنسى ذبحت
 وأنا متمتع أطعم رأسي بالخنا قال نعم من غير أن تمس شيئا من الطيب قلت والبس البس يمتنع قال نعم قلت قبل أن يطوف بالبيت
 قال نعم وصحيح الأخرى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تمعت يوم ذبحت حلفت فأطعم رأسي بالخنا قال نعم من غير أن تمس شيئا
 من الطيب قلت فألبس البس يمتنع قال نعم إذا كنت شئت قلت فأغط رأسي قال نعم وصحيح منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن رجل رء وحلق أياكل شيئا من صفة قال لا تطوف بالبيت وبالصفا والمروة ثم قد حل له كل شيء إلا
 النساء يطوف بالبيت طواف آخر ثم قد حل له النساء ورواية محمد بن حمران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 الحاج يوم النحر قال كل ما لا النساء والطيب ورواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال أعلم أنك إذا حلفت أنك قد فعلت
 كل شيء إلا النساء والطيب وهذه الروايات قد انتفت على التحليل بعد مناسك من كل شيء إلا الطيب والنساء كما هو المشهور
 إلا أنه قد ورد في جملة من أخبارنا أيضا حل الطيب الصورة المذكورة وأنه لا يبقى عليه إلا النساء وعلى هذا فليس التحللان
 ومن أخبارنا أيضا صحيح سعيد بن داود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رء وحلق رءه فحل له ما كان حراما من
 النساء والطيب وكل شيء إلا النساء ورواهم بن رثلث قال وسألت أبا الحسن عنها فقال نعم الخنا والنساء والطيب وكل
 شيء إلا النساء كذا رواه في الكافي ورواه الشيخ ولم يذكر فيه قبل أن يورد ولا لفظ الطيب في قوله ولا نعم الخنا والنساء والطيب

في المسألة

في المسألة

في المسألة

في الحلق والنفس

[illegible]

و هذا فلا يستظهر فيه برب البرهان والعجب فلا اذ لنا استدلنا في الهند ما حيث هذا الرحمن

الطبت

الفلسفة

للافراد الثلاثة الا ان كان تقدم التمتع بالطواف والسعي للمفرد والفاروق جازنا وهو التحلل للطيب كما عرفت فاعلم انه قد تقدم انما يحل لها الطيب بعد الحلق لتقدم محله وانما يقع النساء خاصة بخلاف التمتع فانه عند من لا يقدم طوافه لم يكن اجراء ذلك ايضا فيه الا ان اخبار المتقدم كما عرفت مطلق لا يشترط فيه هذا الاشتراط الثاني علم انه وقع من اخبار اصحابنا انه بالحلق يتحلل من كل شيء الا من الطيب والنساء والصعيد وبالطواف للحج والسعي يتحلل من الطيب وطواف النساء يتحلل من النساء يتحلل من النساء ولا يذكر التحليل للصعيد بخلافه ينقل عن ظاهر العلامة في المنتهى ان التحلل انما يقع بطواف النساء لانه استدل على عدم التحلل منه بالحلق بقوله تعالى ولا تقبلوا الصيدا ثم حرم قال ولا حرام يتحقق بمجرد الطيب والنساء وحكي انه في الدوسر عن العلامة رحمه الله انه قال ان ذلك لا ينعى عدم التحلل من الصيد الا بطواف النساء مذهب علمنا فان المذاكر قد نقل ذلك ولولا ما اوردناه من العمود الذي لم يستف من سؤا الطيب والنساء كان هذا القول متجها لظاهر الآية الشريفة في قوله فيه ان من جملة الروايات التي اشار اليها في صحيحه معاوية بن عمار المقدمة مع انه عليه السلام صرح في اخرها بان اذا طاف طواف النساء فدخل من كل شيء احرمة منه الا الصيد وشملها كما مر عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي صرح فيجب ان تخصها عموم غيرهما من اخبار المسألة جمع بينهما وبذلك يتحلل بالصيدانية من العمود به نتيجة كلام العلامة المذكور الا انه ينقلح الاستكالات فيه من جهة اخرى هو انه لا يخفى ان فائدة ما من عباد كتاب الفقه الرضوي ظاهره بقاء التحريم ولو بعد طواف النساء وهو ايضا صرح في صحيحه معاوية بن عمار المقدمة بهذا الاخبار فانها مترجمة ايضا في ذلك وهو ظاهر كلام الشيخ علي بن بابويه المتقدم ايضا قال في الدوسر وثواب صدق يحرم الصيد بعد طواف النساء ولعله كان محرماته في ظاهر هذا الكلام وبه صرح غير ايضا هو حل ما دل من الاخبار على ان التحلل بطواف النساء يحصل من كل شيء عدا الصيد يعني ما دام في الحرم فانه يحرم عليه من حيث الحرم وان كان محلا بخلاف ما اما الصيد المحرم عليه من حيث كونه محرما فانه لو خرج الاصل جاز له الصيد بعد طواف النساء البتة وبهذا يرتفع الخلاف الثالث لولاه بالحلق بل الرمي والذبح او بينهما ما فالظاهر عدم التحلل الا بكامل الثلاثة فان يعلق التحليل على الحلق انما وقع بناء على وجوب الترتيب كما قدمناه ووقع الحلق والتقصير اخر الناسك الثلاثة وعلى هذا ينبغي ان لا يلائم كلام الاصحاب وبعض الاخبار في صحيحه معاوية بن عمار المقدمة قال اذا نجز الرجل وحلق فدخل من كل شيء الا الحرم ونحوها صحيح العلامة وهو مشتمل على الرابع ظاهر كلام جملة من اصحابنا منهم العلامة في المنتهى والمحقق في التحليل الثاني يحصل بمجرد الطواف وان لم يأت بالسعي معه قال في الدوسر ولا يكفي الطواف خاصة على الاقوي وهو مؤيد بالخلاف في المسئلة والاصح التوقف في الاحلال على السعي لقوله في صحيحه معاوية بن عمار المقدمة فاذا طاف البيت وطاف وسعى بغير استفاو المروة فدخل من كل شيء احرمة منه الا النساء في صحيحه معاوية بن عمار ثم اخرج في الصفا فاصعد عليه واصنع كما مضى صنعت يوم دخلت مكة ثم اثنى المروة فاصعد عليها واطعت اسبوعا لغريم تصلي ركعتين عند مقام ابن هبثم ثم قد احدثت من كل شيء وفرغت من حجب كله وكل شيء احرمت منه وبذلك يظهر لنا التحليل انما يحصل بمجرد الطواف والسعي بقى الكلام في انه لو تقدم الطواف والسعي المذكورين على افعال الحج كانه المفرد والفاروق مطلقا والتمتع مع الغزوة فهل يحصل لاحلال بذلك قال في المذاكر الاصح عدم حله بذلك بل يتوقف على الحلق المتأخر عن باقي الناسك ثم كما باستصحاب حكم الا حرام ان يثبت التحلل والنفاذ الى مكان كونه التحلل هو المركب من الطواف والسعي وما قبلها من الافعال بمعنى كون السعي اخر العلة ثم نقل عن بعض اصحابنا انه ذهب الى حل الطيب بالطواف وان تقدم قال واستوجهه الشارح قدس سره وهو ضعيف اقوال ظاهر كلامه يؤيد بان القائلين بالتحليل هنا انما هو بالنسبة الى الطيب مطلقا وظاهر كلام جماعة يؤيد بالعموم حيث قال اما لو قدمه ما كالمفرد والفاروق مطلقا والتمتع مع الاضطرار ففي حله من غير فعل ما دعيان لاجوبها ذلك عملا باطلاق النص من انما في قوله لا يخفى انه قد تقدمت الاخبار في مسئلة جواز تقدم الفاروق والمفرد بالطواف والسعي في ذلك على انما ما يلبين بعد الطواف والسعي فلا يحل وبذلك صرح جمهور اصحابنا ومنها صحيحه معاوية بن عمار وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الغزوة قال نعم ما شاء ويجدد التلبية بعد الركعتين والفاروق بتلك المنزلة يعقدان ما احل من الطواف بالتلبية وقد تقدم بصرح الشيخ رحمه الله تعالى بانها لو لم يلبيا انقلب حجها عمرة قال السيد السند قدس سره في المذاكر في تلك المسألة بعد البحث فيها وازاد بعض اخبارها ما صوته قال الشهيد الشرح بعد ان اورد هذه الروايات وبالجملة فدل التحلل ظاهر العتوم مشهوره والمعارض منفي هو

وهو من سائر ما سبق في كتابنا بالصفحة وبعده بالرواية فاذا فعلت ذلك فحللت من كل شيء

في أحكام الحج

عن أبي عبد الله عليه السلام قال المرأة المتمتع إذا قدمت مكة ثم خاضت بغيرها وبين التزوية فإن ظهرت طائفت بالبيت
وسعت بغير الصفا والمروة وإن لم تظهر بغير التزوية غسلك وأخذت بغير الصفا والمروة ثم خرجت إلى منى فإذا قضت المناسك
وذاق البيت طائف بالبيت طواف العصر ثم طواف الحج ثم خرجت فعت فإذا فعلت ذلك ففعلت من كل شيء محل
منه الحرم إلا فراش زوجها فإذا طاف سبوعا أخر لها فلا يشرب زوجها ونحوها غيرهما تقدم وبذلك يظهر من حقه ما ذكره
المقدمون من الحكم المذكور وقد عرفت ذلك عبارة كتاب الفقهاء ذلك الشارح قالوا لو قدم طواف النساء حيث يسوغ
ذلك ففعل الرجل وحل الرجل للنساء بفعله أو توفقت لك على الحل أو التقصير ما تقدم من البحث في التنية الثالث
أقول وفيه ما قدمنا من دليل كلامهم في الموضوع المشار إليه وقد تضمن ما تقدم أنه متى طاف الطوافين أحسن طواف الزيارة وطواف النساء
وسعى إلى الموقفين في موضع يجوز فلا يسأل المحلل لأحد من عقيب الحل أو التقصير منه ولو كان المقدم طواف الزيارة وسعى
خاصة كان له محللان أحدهما عقيب الحل فبعد النساء والثاني بعد طواف النساء حتى فإن قلنا أنه يخلل من الطيب بطون
الزيارة وسعى وإن تقدم كما هو محتمل في هذا الشأن وكذلك لو قدم طواف النساء فإنه يخلل به من البناء كان المحلل
ثلاثة مطلقا التابع بكرة ليس المحلل بعد الحل وتغطية الرأس حتى يطوف ويسعى بكرة الطيب المتمتع حتى يطوف طواف النساء
ويبدأ على الأول جملة من الأخبار منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله أنه قال في رجل كان متمتعا
بعرفات وبالمشعر وذبح وحلق قال لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة فإن لم يكن ذلك ميني عنه قلنا
فإن كان فعل ما أدى عليه شيئا وإن لم يفعل كان أحبالا وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عن رجل
تمتع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالمشعر وذبح وحلق اغطي رأسه فقال لا حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة
فقل له فإن كان فعل ما أدى عليه شيئا وعاد ريس القتي في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن تولى لنا تمتع فلما حلوا ليس
التياب قبل أن يزور البيت فقال بشر ما صنع قلت عليه شيء قال لا قلت فلت رأت ابن أبي التما في صحيح بغير الصفا والمروة وعليه
خلفن وقبا ومنطقة فقال بشر ما صنع قلت عليه شيء قال لا وما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن النعمان عن سعيد لا يخرج
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل رمى بالحجارة وذبح وحلق رأسه ألبس قميصا فأنشأ وحلق رأسه قبل أن يزور
قال إن كان متمتعا فلا وإن كان مفردا للتحج نعم قال وقد روي أنه يجوز أن يضع الحنابلة رأسه إنما يكره المسك وضربه بالحناء اليسرى
بطيب ويجوز أن يغطي رأسه لا بجلده له أعظم من غطيه إياه أقول قد مضى معنى المسك وأنه طيب معروف وضربه هنا بمعنى خطه
وروي عبد الله بن جعفر الحميري في كتابه في مناقب محمد بن خالد الطيالسي عن أسد بن عبد الله الخاقاني قال قلت لأبي عبد الله
البرق قلنوة إذا ربحك خلقت قال لا الممتنع فلا ولا ما من أفرد الحج فعمد على الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
قال كتبنا إلى الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز للحرم المتمتع أن يمسك الطيب قبل أن يطوف طواف النساء فقال لا وحله الشيخ على
الكل هذا تقدم من حل الطيب بعد طواف الزيارة وفيه ما عرفت فيما تقدم من أن الحجيج يكره أن يمسكوا بالحناء أو الكراهية
من غير تنية ظاهر محل أشكال وقراين لا سيما في الحكم الأول ظاهر من أخبار المذكورة وأما في هذا الخبر فلا يسأل المحلل
التي انتهى إلى حقيقة في التحريم فأخرجه عن حقيقته بمجمل إلى تنية ويجوز أن يخلو من أخبار ليس من قرائن الحجاز إذ لعل
للخبر وجها آخر غير ما ذكره تنية ونحوها والله العالم المفضل لكل رابع في بعثتنا المناسك حيث أن الواجب على الحاج
بعد قضاء مناسك يوم النحر الصلوات في مكة الطوافات الزيارة والسعي وطواف النساء ثم الرجوع إلى منى والبيت بها الأتيان
بعثته الناسك إلى يوم النفر ثم ذراع البيت الرجوع فالواجب في الكلام في هذه الأحكام في ضوء الأول في المضي في مكة
وقد صرح لأصحابنا ضوان الله عليهم بأن الأفضل المضي إلى مكة والسعي ليومه وإن أخره فمن غدا وتيا كذلك في حق
المتمتع فإن أخره ثم ويجزيه طوافه وسعيه ويجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك طواف نى الحج على كراهية فاما ما يدل على أن
الأفضل المضي للطواف يوم النحر والافتراد فجمله من أخبار منها ما صححه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله أنه في زيارة البيت
يوم النحر قال زده فإن شغلت فلا يضرك أن يزور البيت من الغد ولا تؤخر أن تزور من يومك فإنه يكره للمتمتع أن يؤخره
وموضع للمفرد أن يؤخره الحديث لو صححه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله أنه قال سألت عن رجل حجج بمكة ثم يزور البيت
قال يوم النحر ومن الغد لا يؤخر والمفرد والقارن ليسا بسواء موسع عليه ما قال في الواجب ليسا بسواء جملة معترضه والمض
أن الممتنع ليس كاليفرد والقارن وصححه محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال سأله عن المتمتع يوم النحر حتى يزور البيت

في صحيح أبي عبد الله عليه السلام في بيان مناسك الحج

في صحيح أبي عبد الله عليه السلام في بيان مناسك الحج

في طواف الزيادة

قال يوم النحر وصححه منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يبيت الممتع يوم النحر مني حتى يزور البيت قال في كتاب
الفقه الرضوي في البيت يوم النحر من الغد وان لغتها الاخر اليوم الجواز وقد خلف لا صحبه في الناحية من الغد للمتنع
فقال الشيخ المفيد السيد الرضوي سلا لا يجوز للمتنع ان يؤخر الزيادة والطواف عن اليوم الثاني من النحر كبد قال العلامة المنهوي
والحق في الشرايع وقال الشيخ لا يجوز للمتنع الا بعد فان كان مضوا او قازنا جاز له ان يؤخر الى اي وقت شاء وقال ابن ابراهيم
يستحب ان لا يؤخر الا بعد زيارته بعد ذلك البيت من الغد ويستحب له ان لا يؤخر طواف الحج وسعيه اكثر من ذلك فان اخر فلا
باس عليه وله ان يات بالطواف والسعي طول نية الحج لانه من ثم هو الحج وانما يقدم ذلك على جهة التاكيد للمتنع وكلام الشيخ في
الاستبصار يشعر بالبداهة ايضا الى هذا القول ما لكثير من المتأخرين منهم العلامة في الحج والتمهيد في الدعوى والمسالك والسيد السند
في المذاهب اقول والذي وقفت عليه من اخبار السادة في زيادة ما تقدم فادوا الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد
الله قال لا بأس ان يؤخر زيارة البيت في يوم النحر في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل سئى ان
يزور البيت حتى اصبح قال لا بأس اذا زارها اخرته حتى يذهب يام التشريق الا انك لا تقرب النساء والطيب في الصحيح عن هشام بن سالم
ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤخر زيارة البيت الى ان يذهب يام التشريق الا انك لا تقرب النساء والطيب في
رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر انما يستحب لك مخافة الاحداث و
المعارض وعن اسحق بن عمار في الموثق قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن زيارة البيت يؤخر الى اليوم الثالث قال تعجلها
الي وليس به بأس ان اخرته وما رواه ابن ابراهيم ريس في مسطرات نقلا من نوادر احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي عبد الله
قال سالت عن رجل اخر الزيادة في يوم النحر قال لا بأس لا محله انما استحب من زيارته البيت ويطوف طواف النساء قال في المذاهب
بعد نقل جملة من هذه الاخبار واجاب لا يكون من هذه الروايات بالجملة على المفرد والفرد وهو بعيد جدا بل الاجملا
ما تضمنته انتهى عن الناحية على الكراهة كما يدل عليه قوله في صحيحه معانية فانه يكره للمتنع ان يؤخر اقول ما نقله عنهم من حمل
الاخبار المذكورة واستبعد في موضع محله والعلامة في المنتهى انما استدل على جواز الناحية للقارن والمفرد في اخوة الحج
الروايات بناء على ما نقله عنهم من الحمل على هذين المفردين بعده اظهر من ان ينكر واقاما ذكره من حمل النهي عن المتأخرين
اليوم الثاني على الكراهة مستندا الى قوله في صحيحه معانية بن عمار فانه يكره للمتنع ان يؤخر اقامة لو كانت الكراهة عنهم
عليهم السلام بهذا المعنى الاصول والمفهوم من اخبارهم استغناء هذا في التحريم في غير موضع قد عرفت هو بذلك مجعول
من شرحه على ان لقائل ان يقول ان هذه الروايات كلها انما اتفقت على الناحية في اليوم الثالث من النحر وبما اشعر
بعضها بعدم التأخير بعد ذلك كقوله في صحيحه عبد الله بن سنان لا بأس ان يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر فانه يشترط
الباستبعاد ذلك ومثلهما صحيح هشام بن سالم ورواه عبد الله بن سنان لا بأس ان يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر فانه يشترط
وبالجملة فغاية ما يستفاد من هذه الروايات ان غاية التأخير اليوم الثالث عشر المدهى جواز الناحية طول نية الحج فالدليل غير
منطبق على المدهى الا انه في المنتهى بعد ان سئل عما اذا عظم جواز الناحية من اليوم الحادي عشر وانه اخر وقتة نقل على حقة
ان اخر وقتة اخر ايام النحر وعن باقي الجمهور انه لا يتجدد الاخر فاحتمال خروج هذه الاخبار والاخير من الحج القينة غير بعيد
لقول في حنفية وابنا عه بمضمونها مذهبهم وقتة كان مشهورا والاخبار الاولى بعيدة عن القينة او قائل بها منهم واقاما
استدل به في المذاهب على ما اخاره من المذاهب القول المذكور بقوله عز وجل الحج أشهر معلومات وان شهر الحج من اشهر
الحج فيجوز ابطاع فعاله فيه مطلقا الا ما اخرج به الدليل فلا يخفى ما فيه لما في الدليل المذكور من الجواز المانع من الصلاحية
قال الاستدلال بامثال هذه الاية بخلافه محضه اذ غاية ما يستفاد من اخبار ان في الحج الى اخره من شهر الحج واعتبار ما جاز
الشارع فيه من الاضال فحقها الى اخره لا انه من وردت الاخبار بتوضيف بعض الافعال في ايام مخصوصة جاز لنا ان يؤخر
الى اخر ذي الحج بناء على هذه الاية على ان الختم به ان هذا ما اخرج به الدليل كما عرفت به لان الروايات الاولى قد دل على
انه لا يجوز التأخير عن اليوم الثاني عشر والروايات الاخرى غاية ما دل على ان عليه التأخير الى اليوم الثالث عشر فكيف يجوز التأخير
الى اخر الشهر والحال هذه وبالجملة فالامتناع من اخر الشهر كما هو قول ابن ابراهيم ريس ومن تبعه من الجماعة المذكورين لا اثر
له وجهها وجهها وانما يقع الكلام في الجمع بين الاخبار الاولى الثالثة على انه لا يجوز التأخير عن اليوم الثاني مع الاصل الدالة
على جواز التأخير الى اليوم الثالث عشر وقد عرفت ان احتمال القينة في الاخبار الاخرى قائم ولحمال الرخصة ايضا ممكن ثم انه

في أحكام الحج

طواف النساء حبر يرجع إلى أهله قال يرسل فيطاف عنه وأما قبل ان يطاف عنه طوافه فله ان يعرف ذلك فالكلام هنا
 يقع في مواضع لا في المفهوم من كلام جملة من لا يجنبوا الاستنابة مطلقا امكن العود لم يمتكن استنادا إلى ما دل على
 ذلك من صحة معنائه بن عمار الثانية ومثلها الرواية المنقولة من مسطقات التراتر والتحقيق التفصيل كما قد مناه جما
 بهر هند بن حنبل وقوله في صحة معنائه الأولى فاما ما دام حيا فلا يصلح ان يقع عنه ويدل على ذلك صحة معنائه بن عمار
 الرابعة وبها يتحقق طلاق وجوب الاستنابة كما في الخبر المذكور وبما ذكرنا من التفصيل مع العلامة في المنهى واختاره سائر كتبة القول
 بالجواز مطلقا الثاني ما ذكره الصدوق بقوله قال ودون من بني طواف النساء الظاهر ان اشار إلى ما ذكره عليه السلام في كتاب
 الفقه الرضوي وقد تقدم الكلام في ذلك في ذيل المسألة الثانية من المقام الثالث في أحكام الطواف الثالث لا يخفى انه قد تقدم في صحة
 الخبر ان لو اورد في الغايض التي لا يستطيع ان يتخلف عن حجابها ولا يقيم عليها اجالها انما يخفى فقدم حجها وهو مشكل لانه قد
 الاخبار على وجوب الاستنابة على من قد عذبه الرجوع عدم سقوط الطواف على بالاثبات بنفسه او بنائيه والخبر ان دل على
 تعدد المباشرة الا ان الاستنابة ممكنة مع ان تأخيرها وانما يجوز المصحة وترك الطواف مطلقا وظاهر الصحاح القول بالخبر المذكور
 من غير ان كتابنا يدل فيه ولعله مبني على الفرق بين ما دل عليه هذه الاخبار من حكم الناس فانه كان يفرض في ترك ذلك نحو
 ادنى في شيئا وجب عليه العوا والاستنابة والمرأة المذكورة لما كان تركها مع الحضور انما هو لما ذكر من المخطوطة بلزها الرجوع ولا
 الاستنابة وظاهر الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في وسائله الخبر المذكور على انها مستثناة في غاية البعد عن شيئا الخبر
 المذكور ومثله صحة الخبر المذكور كما قال كثر عندنا عبد الله قد دخل عليه جل ليل فقال صلح الله امرأة معنا حاضر
 ولم يطف طواف النساء فقال قد شئت عن هذه المسألة اليوم فقال صلح الله انما زوجها وقد اجبت ان اسمع لك منك
 فاطرق كانه يتابع نفسه وهو يقول لا يقيم عليها اجالها ولا يستطيع ان يتخلف عن حجابها فقدم حجها التي ايج الاستنابة لانه
 انه لا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة وان كان مورد هذه الاخبار انما هو الرجل لما عرفت ان طواف النساء على
 للرجال والنساء فيحل به للرجال ما حرم عليهم من النساء على النساء ما حرم عليهم من الرجال وقد سبق تحقيق الكلام في
 ذلك في التقييد الخامس المذكور في هذا الفصل ومتى ثبت تحريم الرجال عليه من الاحرام وانه لا يحمل لغيره الا بطون
 النساء فيستحب التحريم في صورة النساء الان ياتين به مباشرة واستنابة الخامس وعن الشيخ عن بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل نسي طواف النساء قال اذا زاد على النصف فخرج ناسيا امر من يطوف عنه وله ان يقرب للنساء اذا زاد على
 النصف قول يجب تبينه بعدم امكان الرجوع لان تمام الخبر والمقدمة من ان الاستنابة انما تجوز مع تعدد الرجوع
 والتمس هو بين لا محاب على وجه لا يكاد يظهر خلافة انه متى حصلت الزيادة على النصف بل يوجب النصف في مقام النساء وطرو
 الخيض وعروض شي من العواضر المتقدمة فانه مبني على ما فعله ويجب عليه الايتان بالبقاء مباشرة واستنابة ولا فرق في ذلك
 بين طواف الحج وطواف النساء وقد تقدم في باب العزم في بحث الطواف تحقيق الكلام في المقام والاحاطة بطراف الفصل الرابع
 وعرف ذلك لبعض ما ورد في الحاضر من البناء كذلك ما رواه الصدوق عن ابي بن عثمان عن فضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام
 قال ان طواف المرأة طواف النساء فطوافنا اكثر من النصف فحاضت فغرت ان نشأت ثم ان طاهر يخرج من المذكوبين ولا سيما
 الا لا اكفاء في حل النساء بمجر تجاوز النصف ولا اعلم به فان لا من الاصحاب قال في الدوس ولا يكفي في حل النساء تجاوز
 النصف لانه رواية في بصير ولها الصدوق السادس ما تضمنه موقد عمار من وجوب البدنة على من نسي طواف النساء
 يرجع الحاصل له اربعة فائلا ولا عنه محبا لعله من جملة غرائب خاديت عمار فان الاخبار المتقدمة باتفاق كلمة الاجتهاد لانه
 على ان الحكم في ذلك الرجوع والاستنابة مع ما تقدم في جملة من الاخبار انه لا كفاية على الناس والمجاهل في الصلابة
 والله سبحانه وتعالى وقائلا الفصل الثاني في الاحكام المتعلقة بمدة الصوم في مسائل الأولى الظاهر ان الاعتلا
 بين اصحابنا رضوان الله عليهم انه اذا قصه الحاج مناسكه بمكة من طواف لربارة والسعة وطواف النساء فانه يجب عليه
 العود في يوم النحر في منزله والمبيت بها ليلته الشريفة ليلية الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ونسبة المنهى الى مكان
 اجمع مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ولاخبار منظاره كما استقف عليه انشاء الله تعالى فان بات بغيرها كان عليه عن كل ليلة
 ومشاة الا ما استثنى كما سبنا ان انشاء الله تعالى ونقل عن الشيخ في التبيان انه باستحباب البيت قول قد تقدم النقل
 عنه ايضا وهو في الكتاب المذكور باستحباب مناسكه وهو الذي قد من انقله عن الشيخ ابي على الطبرسي ايضا من القول

في أحكام الحج

في أحكام الحج

في العود الى مكة

١٣٠

باستحباب جميع مناسك مكة واللافتة وكيف كان ثم قول من عود عنه ولاخبار بخلافه منظارا
 هذا انا اسوون لك ما وقعت عليه من اجبار المسئلة واذ بلغها بما رزقني الله فهمه منها وما ذكره اصحابنا ورضوا عنه عليهم
 من الاجكام في المقام فمنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا تلبس ليلة التشريق
 الا بمئني فانيت بغيرها فليكن من ان خرجت اول الليل فلا ينعسف لك الليل الا وانت بمئني الا ان يكون شغلك بشكك او قد خرجت
 من مكة وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضر ان يصبغ بغيرها واذ في الكافي قال وسالته عن رجل فادعيتا فليزل في طوافه رجا
 وفي اتبعي بين الصفا والمروة حتى يطلع الفجر قال ليس عليه شيء كان في طاعة الله ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان قال قال ابو الحسن
 سئلني بعضهم عن رجل بات ليلة من ليالي منى بمكة فقلت لا ادري فقلت له جعلت فداك ما تقول فيها قال عليه السلام اذا بات فليكن
 كان حبسه شانه الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة عليه مثل ما عليه هذا قال ليس هذا بمنزلة هذا وما الحان
 ينشق له الفجر الا وهو في منى وما رواه الفقيه وروى عن جعفر بن ناجية قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل بات ليلة منى بمكة قال
 عليه السلام ثلاثة من الغنم يدبحهم وما رواه الكافي والتهذيب في الصحيح عن ابي بصير القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل باه
 من منى قال ان زار النهار وعشيا فلا يضر الفجر الا وفوقه منى وان زار بعد نصف الليل او بجر فلا بأس ان يفر الفجر وهو بمكة
 وما رواه ربيعة عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فرغت من طوافك للتح وطواف النساء فلا تنبد
 الا بمئني الا ان يكون شغلك في شكك وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضر ان يتجبت بغيره وفي الصحيح عن محمد بن مسلم
 عن احمد بن عليهما السلام انه قال في الزيادة اذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح الا بمئني وعن علي بن جعفر في الصحيح
 احمد عليه السلام عن رجل بات بمكة في ليالي منى حتى أصبح قال ان كان ناهياها رافيات فيها حتى أصبح فعليه من يهرقه وروى الحارث
 في ربه لا تساغر على بر جعفر من اخيه مثله مخرجا انه زاد على ما هنا وان كان خرج من منى بعد نصف الليل فاصبح بمكة فليس عليه
 شيء وعن عبد العطار الجازي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل خرج من منى يريد البيت قبل نصف الليل فاصبح بمكة قال لا
 يصلح له حتى يصيب ثوبا صدقة او يهريق دما فان خرج من منى بعد نصف الليل لم يضر شيء وعن جميل بن رابع في الصحيح عن
 عبد الله ع قال من زاد فنام في الطريق فان بات بمكة فليدبر منها فليدبر عليه شيء وان اصبح من منى ورواه
 في الكافي في الصحيح والحسن عن جميل عن بعض اصحابنا في رجل زاد فنام في الطريق الحديث وقال بعده وجاء رواية اخرى عن
 ابي عبد الله ع في الرجل يزور فنام وروى عن قال اذا جاء عقبته المدينتين فلا بأس ان ينام وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد
 بن يعقيل عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يزور ثم ينام وروى عن فقال اذا جاء عقبته المدينتين فلا بأس ان ينام وما رواه في
 الكافي والتهذيب في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع قال اذا زاد الحاج من منى فخرج من مكة فجاوز بيوت مكة فنام ثم
 اصبح قبل ان ياتي منى فلا شيء عليه وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اتي مكة ايام
 منى وانا اريد ان اذود البيت فقال حتى ينشق الفجر كراهية ان يبيت الرجل بغير منى وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير القاسم
 قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل فاشد ليلة من ليالي منى قال ليس عليه شيء وقد ساد عن سعيد بن يسار قال قلت لابي عبد
 الله ع فاستنى ليلة المبيت بمكة شغل فقال لا بأس عن علي والظاهر انه ابن ابي حمزة عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن رجل زاد
 البيت فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم رجع فغلبه عيانه في الطريق فنام حتى اصبح قال عيسى شاه وعمر بن شامير في
 سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي مكة ايام منى فترام من زيادة البيت فيطوف بالبيت تطوفا فقال المقام بمنى ففضل اج
 الى ورواه في الفقيه عن ابي المردى مثله وما رواه في الفقيه وروى في الصحيح عن جميل بن رابع عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان ياتي
 الرجل مكة فيطوف بها في ايام منى فلا يبيت بها وما رواه الشيخ في الصحيح عن رفاعه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يوفو البيت في ايام التشريق قال نعم ان شاء وعن اسحق بن عمار في الموثق قال قلت لابي عبد الله ع ابراهيم بن رجل زاد ففضي
 طواف حجة كله ايطوف بالبيت احب اليك ام يحضر على وجهه الى منى فقال اي ذلك شاء فليكن بالبيت وعن يعقوب بن شبيب
 في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن زيادة البيت ايام التشريق فقال حسن وما رواه في الكافي عن جعفر بن العباس في الصحيح
 سالت ابا عبد الله ع عن الزيادة بعد زيادة الحج في ايام التشريق قال لا وما رواه في الكافي عن ابن بكير في الموثق عن حماد بن عيسى
 ابي عبد الله ع قال لا تدخلوا منا زلكم بمكة اذ اوتىتم يفضي اهل مكة وما رواه في كتاب العلل بسنده عن مالك بن عيسى عن جعفر
 عليه السلام ابا العباس سادن رسول الله ع ان يبيت بمكة ليالي منى فاذن له رسول الله ع من اجل سفاته وما رواه في الصحيح

الكلام في مسألة النفر الأول وذلك فأنه لا خلاف في جواز من أتى كفاية لكرهه في الكلام في أن المراد بالنفر
هل هو من أتى البيت لبناء أو حرامه ومن لم يكن عليه كفارة وسبباً لتحقيق المسألة في محلها أن شاء الله وكلام الشيخ في
الخلاف والمبسوط مبتدئ على الأول فيجوز له النفر متى جاز له لم يلزمه دم والرواية عند حمولة على من عابه عليه الشمس ليلة
الثالثة أو لم يتحقق قصد البناء أو الحرام بالميت في هاتين الصورتين كلامه في النهاية وكذا كلام ابن أبي ريس في قول فيجب عليه النفر
على الثاني كما أشار إليه ابن أبي ريس عابه المذكورة أو لا بقوله وذلك أن عليه كفارة لا يجوز له أن ينفر في النفر الأول وقوله نانيا
لأن عليه كفارة لأجل إخلاله بالبيت الملتزم فكأن الرواية عندنا على ظاهرها السار فإذن عليه صحيح فأنه رفاعه من جوار
البيت أيام الشهر وما صح به لا يصح أيضاً قال في المنهاى ويجوز له أن يأتى مكة أيام من زيارة البيت سقوطاً وإن كان لا فضل
المقام لها في انقضاء أيام التشريق إلا أنه لا يثبت لأبى على ما قدمناه أقول ويدل على ما ذكره من فضيلة المقام بمنزلة رواية
المراد في ما مرادت عليه صحيحه عيسى بن القسم من المنهاى عن الزيادة بعد زيارة الحج أيام فهو في معنى حديث لبيت المراد في السابع
قد مر حجة من لا يصح رضوان الله عليهم بأنه رخص في ترك البيت لثلاثة الرعاة ما لم تغرب عليهم الشمس في أهل سقاية
العباس فإن غزبت عليهم الشمس في ذلك أمر له ضرورة بمكة وعلى في المنهاى الغريب بأن الرعاة وأهل السقاية باعتبار وجوب
البيت على الأولين مع الغريب وإن كان لا يثبت من آخر أن الرعاة إنما يكون معهم بالنهار وقد فات نفوذ الضرورة فيجب على
عليهم البيت وأما أهل السقاية فتعلم ليلاً ونهاراً فافترقا وقال في التدوير بعد تعداد هذه المواضع وتسقط الفدية عن أهل
السقاية والرعاة وفي سقوطها عن الباقيين نظر أقول لم أفت في أخبار على ما يتعلق بهذا المقام إلا على رواية مالك بن عيسى المقدم
نقلها عن كتاب العلل الدالة على استئذان العباس من البيت ما أن يبيت بمكة ليلاً من أجل سقاية الحاج فإن له وهو صحيح فيجوز
المبيت لأجل السقاية في مكة تلك الليلة من غير دم ولا أثر المسألة الثانية يجب أن يبيت في كل يوم من أيام التشريق ليلاً في مكة
كل جرة بسبع حصيات فالنهي في المنهاى لا يفهم خلافه وجوب الرعي وقد وجد بعض العبارات أنه سنة وذلك في بعض حاشيات الأئمة
عليهم السلام وفي لفظ الشيخ في الجمل والعقود وهو محمول على أنه ثابت بالسنة لأنه مستحب أقول ما ذكره من أويل السنة
على ما ثبت وجوبه بالسنة جيد بالنسبة إلى الروايات متجدد فيها هذا اللفظ مع معلومته الوجوب ليلاً خرواؤه عابراً
الفهماء فإنهم إنما يطلقونه على المعنى لا صوته المتعارف وتصريح الشيخ في الجمل والغلو يكون أن سنة إنما جرح على ما نقلنا
نقله عن النبان من حكمه باستحباب هذه المناسك ومثله ما تقدم في كلام أمير الطبرسي في تفسيره ولا يجمع البنا وكيف كان فهذا
القول من غيوب عنه لكثرة الأخبار بالدالة على الوجوب كما سبغاً أن شاء الله تعالى في المقام وينبغي أن يعلم أنه يجب ضاراً
على ما تضمنته شروط الرعي المبيحة الترتيب يبدأ أولاً بالاول ثم بالوسط ثم بحجرة العقبة ولو رافها ما منكوته خارجاً على الوجه
وحجرة العقبة أما وجوب الترتيب فهو قول علماء اجمع ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال
أرد في كل يوم عند زوال الشمس قل كما قلت حين رعت حجرة العقبة وأبدأ بالحجرة الأولى فلهذا ما عني بها في بطن السيل وقيل كما
قل يوم البحر ثم عني بها الطريق فاستقبل القبلة وأحمد الله وأشكره عليه صل على النبي وآله ثم تقدم قليلاً فادعوا له أن يقبل
منك ثم تقدم أيضاً ثم اقل ذلك عند الثانية فاصنع كما صنعت بالاول وتقف وتدعوا لله كما دعوت ثم تمشي إلى الثالثة حيلة
السكينة والوفار فارم ولا تقف عند هاوياً ما يدل على وجوب عامة على الوجه المذكور ولو من منكوته فادعوا له في الكاف
في الصحيح الحسن عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله في رجل ركب الجمار منكوته قال يعبد على الوسط وحجرة العقبة وعن مجمع
الحسين عن أبي عبد الله في رجل نسي في الجمار يوم الثاني فبدأ بحجرة العقبة ثم الوسط ثم الأول ثم توخى فادعوا له في الجمار
الوسط ثم حجرة العقبة قوله يوم الثاني في قوله توخى فادعوا له في الجمار ثم الأول ثم توخى فادعوا له في الجمار وهو حجرة العقبة
بما مر في إعادة له وعن معاوية بن عمار في الصحيح الحسن عن أبي عبد الله في حديث قال قلت له الرجل نسي في الجمار فيبدأ
بحجرة العقبة ثم الوسط ثم الوسط ثم العظمى قال يعوف في الوسط ثم حجرة العقبة وإن كان من الغد وما رواه في الفقيه عن
معاوية بن عمار في الصحيح الحسن عن أبي عبد الله في حديث قال قلت له الرجل نسي في الجمار منكوته قال يعبد على الوسط وحجرة العقبة
المسألة الثالثة المشهور في الأصحاب أن الرعي أيام التشريق فإني ملوع بالشمس في الغروب إن كان كلنا في من الرعي
أفضل ذهب إليه الشيخ في النهاية والمبسوط والمفيد في التيسير في الرعي وأبو الصلاح وابن حزم وابن الجوزي وابن أبي عمير وغيرهم
وقال الشيخ في الخلاف لا يجوز الرعي أيام التشريق إلا بعد الزوال وقد ذكره في حقه قبل الزوال في أيام كاهن وقال الشيخ

مرکز برادران و مال و اموال و ضایع و غیره

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

في احكام الحج

عن معاوية بن جهمار عن ابي عبد الله قال قلت لرجل ينكس في رءوس الجمار فيبدا بحجرة العقبة ثم الوسط ثم العظمى قال فيعود
فهرى الوسط ثم يرمي جمره العقبة وان كان من الغد ويدل على الحكمين معا ورواه الكوفي في الصحيح عن عبد الله بن
عيسى عن ابي عبد الله قال رجل فاض من جميع تحتاني الى منى فخر له غارض فلم يرم الجمر حتى غابت الشمس قال يرمي اذا أصبح تبار
احد بها بكرة وهي الشمس الاخرى عند زوال الشمس هي يومه رواه الصدوق في الفقيه والصحيح عن معاوية بن جهمار مثله ورواه
الشيخ في الصحيح ايضا عنه لا انه قال قال يرمي اذا أصبح لما فاته ولا يخلو يومه الذي أصبح فيه ويلحق بينهما احدهما بكرة وهما لا يخلو
وما رواه الشيخ عن يزيد بن معاوية العجلي قال سالت ابا عبد الله عن رجل فاته الحجرة الوسطى في اليوم الثالث قال فليرمها في اليوم الثاني
لما فاته ولما يجب عليه في يومه قلت فان لم يذكر الا يوم النحر قال فليرمها ولا شيء عليه فان في المذاكرتين يباح الفات بحد
طلوع الشمس ان كان اظاهر جواز الايمان به قبل طلوعها ايضا لاطلاق الخبر اقول يمكن المناقشة فيه بان قال من لا خبا
المقدمة على التحديد بما بين طلوع الشمس الى غروبها اعم من الاداء والفضاء فيكون طلاق هذا الخبر مقيدا بذلك الاخبار ويؤيد
ايضا رواية اسماعيل بن همام قال سالت الحسن الرضا عليه السلام يقول لزم في الحجرة يوم حتى تطلع الشمس والروايات المتقدمة
الدالة على تخصيص الرمي في غير هذا الوقت باصحاب الاعذار وما ذكرنا صرح في المنهي ايضا حيث بعد ذكر هذا الوقت في
الاداء وكذلك القضاء فانه بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني ورواه الكافي عن عبد الله بن ابي عبد الله قال قلت لرجل
رمي الجمرتين بوقت واحد في الحصى قال يعيد هاتين بناء من بعده وان شاء من الغد عن معاوية بن جهمار في الصحيح
ابي عبد الله انه قال في رجل اخذ اخذ وعشرين خضافا وخذ واحدة فلم يرم منها شيئا فقصت قال فليرم جميعا فليرم كل واحدة
بجسده ولو لم يرم شيئا من ذلك رجع الى مكة ورجع ورواه الكافي في الصحيح والحسين بن سعيد بن جهمار عن ابي عبد الله
قلت له رجل نسى ان يرمي الجمار حتى في مكة قال فيرجع فيرميها بفصل بين كل رميتين بعتا فانه فانه ذلك وخرج قال
ليس عليه شيء وما رواه الشيخ عن معاوية بن جهمار في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عن رجل نسى الجمار قال يرمي جميعا فيرمي متفرقا
يفصل بين كل رميتين بعتا فانه فانه نسى وجعل حتى فانه وخرج قال ليس عليه شيء ان يعيد ما رواه الكافي والفقيه
الصحيح عن معاوية بن جهمار قال سالت ابا عبد الله فانه يقول في امرأة حملت ان ترمي بها الجمار حتى نفرت الى مكة قال فليرجع فلم
الجمار كما كانت ترمي والرجل كذلك ينبغي ان يعلم ان يادك عليه اطلاق هذه الاخبار من القضاء مطلقا وان كان بعد القضاء
ايام التشريق وانه بعد الخروج فليس عليه شيء خلاف الخبر الاول وليس عليه ان يعيد مقيدا بما صرح به لا يصح من ان القضاء
لا يكون الا في ايام ومع فواتها فيجب القضاء في الغالب بنفسه وانما به ويدل عليه ما رواه الشيخ في بيت عن يزيد بن جهمار
الله قال من غفل في الجمار وبعضها حتى تمخضت ايام التشريق فعليه ان يرميها من قبل فان لم يحج ربه عنه فانه فان
لم يكن له ولا استعان برجل من المسلمين يرمي عنه فانه لا يكون رمي الجمار الا ايام التشريق والشيخ قد حمل قوله في الصحيح
المذكورين ليس عليه شيء وان بعيد على الاعادة في ذلك العام وانه يجب عليه في الاعادة في العام القابل لتسدي على ذلك
برواية عمر بن يزيد المذكورة وصريح الحق في النافع وظاهره في الشرايع ان الاعادة في القابل انما هي على سبيل الاستحباب واليه
والخبر المذاهب اضعف رواية عمر بن يزيد المذكورة وينبغي العمل باطلاق الصحيحين المذكورين في المأمن الخاص وهو حيد على
اصل الخبر لا يصلح خروج الاول لو فاته جمره وحمل بعينها اغار على الثالث من تباينها لاحتمال كونها الاولى فيبطل
الاخرتين وهذا الحكم متفرع على وجوب الترتيب كذا لو فاته اربع حصيات من جمره وحملها فانه يكون في حكم عدم الرمي بالكلمة
لما تقدم ولو فاته دون اربع المذكورة على الثالث ولا يجب الترتيب هنا لان الفات من واحدة لا غير وجوب البناء انما هو من
باب المقدمة كذا لو فاته فريضه من الحسنين فانه لا يجب عليه الترتيب لانه لو فاته من كل جمره واحدة او اثنتين او ثلث
وجب الترتيب بعد الفات بالاضافة الثالث لو فاته ثلث وشك في كونها من واحدة وتحتوا او اكثر فانه من كل واحد
مرتا بجوار التعدد فلا يحصل به تيقن البرائة لانه لا بد ان يكون الفات رجلا فقد عرفت انه يسألف لسؤال السادة
قد صرح اصحابنا بانه من المستحبات هنا الا فاته بمجيء ايام التشريق لما تقدم في صحيح عيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله
عن الزبارة بعد رماه الحج في ايام التشريق فقال لا ذواته لست المراد في سالت ابا عبد الله عن رجل ياتي مكة ايام
من بعد فراغه من ياره البيت فيطوف بالبيت سبوعا فقال المقام بمنه افضل ولعل في ذلك وروى ما يدل على جواز
الطواف المذكورة وروايات منها صحيحة فاعاد المقدمة من بابها وصححه حمل بن إدراج عن ابي عبد الله قال لا بأس

عن معاوية بن جهمار

في احكام الحج

ان يات الرجل مكة فيطوف بمكة في ايام من البيت بها وصحة يعقوب بن شبيب قال سالت باعبد الله عن ايام البيت ايام التشريق فقال حسن لا منافاة فان جواز الطواف لا ينافي اخضالته المقام ركوا الشخ في الموثق من استحقاق عمار قال قلت لابي ابراهيم ثم رجل دار ففض طواف حجة كله ابطون بالبيت احب اليك ام يمضي على حجة الله فقال ام ذلك شاء فعل ما لم يحب فانه ربما اشعر بالساواة بين الامرين ويمكن جعل التحجير على الفضيلة دون الاخضالته مع حمله الثبوت ومنها ان يرمي لجمرة الاولى عن يمينه وهي بعد الجمرات مكة وتلي مسجد خيفت يفت يدعو وكذلك الثانية ويكر الثالثة وهي جمر العقبة مستدير القبله مقابل الحنا ولا يفت عند ها ويدل على ذلك ما رواه الكليني في الصحيح عن عبيد بن عمار قال ارمي في كل يوم عند ذوال الشمس قل كما قلت حين رميت جمره وايدا بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها في بطن اليسار قل كما قلت يوم النحر ثم عن يسار الجمرتين واستقبل القبلة فاحمد الله واثن وتصل على النبي صلى الله عليه واله ثم تقدم قليلا فتدعو وناله ان تقبل منك ثم تقدم ايضا ثم افعل لك عند الثانية فاصنع كما صنعتك الاولى وتقف وتدعو الله كذا دعوت ثم تمضي الى الثالثة وعليك التكنية والوقار فارم ولا تقف عندها وعن يعقوب بن شبيب في الصحيح قال سالت باعبد الله فقال قم عند الجمرتين ولا تقف عندهما جمر العقبة قلت هذا من السنة قال نعم قلت ما اقول اذا رميت فقال كبر مع كل الله فقال قم عند الجمرتين ولا تقف عندهما جمر العقبة قلت هذا من السنة قال نعم قلت ما اقول اذا رميت فقال كبر مع كل حصاة قال في المذاكر ولا في غيرها مما وقعت عليه من روايات لا يصح دلالته على استحباب اسدبار القبلة في رمي جمر العقبة لكن قال في المنهاية قول اكثر من العلم والاحتج بما رو عن النبي انه وماها كذا وكذا ولعل مثل ذلك كاف في اثبات هذا الحكم انتهى في صحة ما قيل فيهم بركل الجمر من بطن الودع تجعل كل جمره عن يمينك وقد تقدم في صحيح عبيد بن عمار في رمي الجمر الاولى فارمها عن يسارها في بطن اليسار المراد بيسارها الجانب الذي بالاضافة الى وجه القبلة ونحوه فيجعلها عن يمينه كما دل ذلك عليه صحيح المذكرة وبذلك صرح المحقق في النافع فقال ويحب الوقوف عند كل جمره ويرميها عن يسارها مستقبلا القبلة ويقف داعيا عند جمر العقبة فانه يستدير القبلة ويرميها عن يمينها ومنها التكبير في رمي عقبة حشر عشر صلوات ولها ظم يوم النحر ايضا تحقيق البحث فيه يقع موضعين أحدهما ان الشهور استحبوا قبل بالوقوف هب له المرفعي رضي الله عنه وابن جمره واحتج عليه المرتضى باجماع اقره ويقولوا عز وجل واذا ذكروا الله في ايام معدودات فان المراد بالذكر فيها هو التكبير لما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح الحسن بن محمد بن مسلم قال سالت باعبد الله عن قول الله عز وجل واذا ذكروا الله في ايام معدودات قال التكبير في ايام التشريق صلواته الظاهر من يوم النحر الى صاوة الفجر من اليوم الثالث وفي الامضاء عشر صلوات فاذا نفر الناس النفر الاول امتك اهل الامضاء ومن قام بمسح على وجهه الظاهر والعصر فليكن عن مضبوط خازم في الصحيح عن باعبد الله عن قول الله عز وجل واذا ذكروا الله في ايام معدودات قال هي ايام التشريق كانوا اذا قاموا بمسح بعد النحر فخرجوا فقال الرجل منهم كان في يفعل كذا وكذا فقال الله عز وجل فاذا انصتم من عرفات فاذا ذكروا الله كذا كبر يا اكرموا واشد كرا قال والتكبير الله اكبر الحديث وسيله ثمانية قد تقدم تحقيق القول في الموضع المذكور في بار صلوات العيد في كتاب الصاوة وثانيها الكيفية قد تقدم البحث فيها مستوفى في الموضع المشار اليه المستدل بالشاهد اذ ارجح الحاج اجماع الثلاث في اليوم الاول من ايام التشريق وفي اليوم الثاني جازله ان ينفر من هو النفر الاول ويسقط عنه اليوم الثالث وجواز هذا النفر مخصوص من كان قد اتقى في الحرم القيد والتعا في المنهاية وقد اجمع اهل العلم كافة على ان مراد الخروج من شاطئ الحرم غير مقدم بمكة فله ان ينفر بعد الزوال في اليوم الثاني من ايام التشريق لا يعلم فيه خلافا قول والامثل هذه المسألة قوله عز وجل من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى وقبل في المقام اشكال وهو ان ظاهر قوله سبحانه ومن تأخر فلا اثم عليه يعطى ان التأخير بما كان مظنة للآثم ففي ذلك بقوله لا اثم عليه مع ان التأخير افضل للآثم بما سلك اليوم الثاني فكيف يتوهم بقتيرهم وكونه مظنة للآثم ليجتاج الى نفيه عنه وقد اجيب عن ذلك بوجوه منها ان الرخصة قد تكون عزيمتها في التقصير فلما كان هذا الاحتمال دفع الحرج واستعمل الاستعجال والتأخير لانه على التحجير بين الامرين ومنها ان اهل الباهلية كانوا يرفقون منهم من يجعل المنجى اثما ومنهم من يجعل التأخر اثما بين الله تعالى ان لا اثم على كل منهما فان المعنى في ازاله الاثم على التأخر انما هو ليدل على مقام ثلثة ايام فانه قيل ان ايام منى التي ينبغي المقام بها ثلثة فمن نقص في اثم عليه ومن ادعى الثلثة ولم ينفر مع الناس فلا شئ عليه ومنها ان هذا من باب غاية المقابلة والمساواة مثل وجوب

واذا ذكروا الله في ايام معدودات فان المراد بالذكر فيها هو التكبير لما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح الحسن بن محمد بن مسلم قال سالت باعبد الله عن قول الله عز وجل واذا ذكروا الله في ايام معدودات قال التكبير في ايام التشريق صلواته الظاهر من يوم النحر الى صاوة الفجر من اليوم الثالث وفي الامضاء عشر صلوات فاذا نفر الناس النفر الاول امتك اهل الامضاء ومن قام بمسح على وجهه الظاهر والعصر فليكن عن مضبوط خازم في الصحيح عن باعبد الله عن قول الله عز وجل واذا ذكروا الله في ايام معدودات قال هي ايام التشريق كانوا اذا قاموا بمسح بعد النحر فخرجوا فقال الرجل منهم كان في يفعل كذا وكذا فقال الله عز وجل فاذا انصتم من عرفات فاذا ذكروا الله كذا كبر يا اكرموا واشد كرا قال والتكبير الله اكبر الحديث وسيله ثمانية قد تقدم تحقيق القول في الموضع المذكور في بار صلوات العيد في كتاب الصاوة وثانيها الكيفية قد تقدم البحث فيها مستوفى في الموضع المشار اليه المستدل بالشاهد اذ ارجح الحاج اجماع الثلاث في اليوم الاول من ايام التشريق وفي اليوم الثاني جازله ان ينفر من هو النفر الاول ويسقط عنه اليوم الثالث وجواز هذا النفر مخصوص من كان قد اتقى في الحرم القيد والتعا في المنهاية وقد اجمع اهل العلم كافة على ان مراد الخروج من شاطئ الحرم غير مقدم بمكة فله ان ينفر بعد الزوال في اليوم الثاني من ايام التشريق لا يعلم فيه خلافا قول والامثل هذه المسألة قوله عز وجل من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى وقبل في المقام اشكال وهو ان ظاهر قوله سبحانه ومن تأخر فلا اثم عليه يعطى ان التأخير بما كان مظنة للآثم ففي ذلك بقوله لا اثم عليه مع ان التأخير افضل للآثم بما سلك اليوم الثاني فكيف يتوهم بقتيرهم وكونه مظنة للآثم ليجتاج الى نفيه عنه وقد اجيب عن ذلك بوجوه منها ان الرخصة قد تكون عزيمتها في التقصير فلما كان هذا الاحتمال دفع الحرج واستعمل الاستعجال والتأخير لانه على التحجير بين الامرين ومنها ان اهل الباهلية كانوا يرفقون منهم من يجعل المنجى اثما ومنهم من يجعل التأخر اثما بين الله تعالى ان لا اثم على كل منهما فان المعنى في ازاله الاثم على التأخر انما هو ليدل على مقام ثلثة ايام فانه قيل ان ايام منى التي ينبغي المقام بها ثلثة فمن نقص في اثم عليه ومن ادعى الثلثة ولم ينفر مع الناس فلا شئ عليه ومنها ان هذا من باب غاية المقابلة والمساواة مثل وجوب

فالحكم بالحج

مثله بل هذا اوله لا والندوب كصيد عليه انه لا اثم على الجاهل فيه وجزاء التقيته ليس سيئته اصلا وهذا الوجه مفاد في جمع
البيان عن الحسن بن يقطين يرجع الى ما ذكر حيث قال انما في ان معنى الا اثم عليه التجيل والتلخير وانما في الا اثم لا اثم
متوهم في التجيل انما وانما قال فلا اثم عليه في التلخير على جهة المزاج كما يقال او اعلنت اشدقة فحسن ان اسرر حسن
مكره شخصي ان كان لا اسرا وحسن في نخل عن الحسن بن علي بن فضال في قوله لا اثم عليه لان سيئاته صلات مكفرة بما كان من
حجه المبرور وهو معنى قول ابن مسعود وعلي هذا الوجه الذي قبله انما في جمع البيان وما قد ساءه من الوجه قوله السيد
في المذارك ومنها وهو لا يظهر في المقام انه لما كان الظاهر من الاخبار كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب عليه جملة اصوله في حجة
مفهوم الشرط وح مقتضى قوله عز وجل ولا من يعجل في يومين فلا اثم عليه ان من تأخر ولا يعجل فعليه لاشم والحال انه لا اثم
عليه شرعا من غير سبحانه هذا الحكم ببيان ان المفهوم هنا غير من فلا يتوهم احد ان تخصيص التجيل بنفي الا اثم يستلزم حصول
الا اثم بالتأخير وعلى ذلك يدل صحيح ابن ابي قوب قال قلت لابي عبد الله ما ان يزيد ان يعجل للسيرة كانت ليلة النفر حينما لا فانه
ساعة نفرة فقال ما اليوم الثاني فلا نفرة حتى يروى الشمس كانت ليلة النفر وما اليوم الثالث فاذا انقضت الشمس فانقر
على بركة الله فارق الله جل ثناؤه يقول من يعجل في يومين فلا اثم عليه فلا اثم عليه ولو سكت لم يبق احدا لا يعجل ولكنه قال من
تأخر فلا اثم عليه قبل لعل بناء هذا الحديث على الرد على الجاهلية بناء على ما تقدم من النقل عنهم بان منهم من اثم التجيل والنفر
ومنها من اثم التأخير اقول وهو جليل لو ثبت النقل المذكور عنهم على ان المتبادر من قوله عليه السلام فلو سكت في اخره انما
هو ما ذكرناه من مقتضى مفهوم المخالفة في الآية هو مجزئ التأخير ولكنه لما لم يكن اياها بين كانه ذلك برفع لاشم
عن تأخر ما قوله عز وجل لا اثم عليه فانه قال في كتاب مجمع البيان في قوله لا اثم عليه انما يقع الحج مبرور او مكفر للتأخير اذا انقضى ما نهى
الله عنه والاخر ما رواه اصحابنا ان قوله لم يبق متعلق بالتجيل في اليومين في تأخير من يعجل في يومين فلا اثم عليه لم يبق
الصيد في انقضاء النفر الاخير وما يقع من حرامه ومن يتقربا فلا يجوز له النفرة الاولى وهو لم يبق عن ابن عباس في حديثه
اقول ويؤيد المعنى الاول قوله عز وجل انما يقبل الله من المتقربين رذ الصدوق قدس سره في صحيح عن عتبة بن عمار عن
ابي عبد الله ما قال وسعته يقول في قول الله تعالى من يعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لم يبق قال
يقول السيد حتى ينفرا اهل من في النفر الاخير الظاهر ان هذه هي الرواية التي اشار اليها في كتاب مجمع البيان في الوجه الثاني
اقول ومن الاخبار في المسألة ما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل من يعجل في يومين
لم يبق الصيد يعني في اخره فان اصحابا لم يكن له ان ينفري في النفر الاول وعن حماد عن ابي عبد الله ما قال اذا اصاب المحرم الصيد
فليس له ان ينفري في النفر الاول ومن ينفري في النفر الاول فليكن يصيد لصيد حتى ينفرا الناس هو قول الله عز وجل من يعجل
في يومين فلا اثم عليه لم يبق قال اثم الصيد وعن عتبة بن عمار قال قلت لابي عبد الله من ينفري في النفر الاول من يعجل
الصيد قال اذا كانت الشمس من اليوم الثالث وعن عتبة بن عمار عن ابي عبد الله في حديث قال ومن صاب الصيد فليس له ان
ينفري في النفر الاول وذكر الكافي عن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله ما قال من في النساء الحرام لم يكن له ان ينفري في النفر الاول قال
في الكافي وفي رواية اخرى لصيد ايضا قال فيمن لا يحضر الفقيه بعد نيل صبيحة حياته المظلمة وفي رواية السراة عن مؤمن
الطاف عن سلام بن المسيب عن ابي جعفر ما قال من في الوقت والفسوق والجدال وما حرم الله عليه من حرامه وروى
علي بن عتيق عن ابي جعفر ما قال من في الله عز وجل قال ورواه عن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله ما قال ورواه
في الله في رواية المنكر عن صفوان بن عتبة عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل من يعجل في يومين فلا اثم عليه غير
ما قال فلا اثم عليه ومن تأخر اجله فلا اثم عليه لم يبق الكافي قال وسئل الصادق عن قول الله عز وجل من يعجل في يومين
فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه قال ليس هو على ان ذلك واسم ان شاء صنع او ان شاء صنع الكافي يجمع مفسورا ولا
اثم عليه ولا نسب وذكر في الكافي عن صفوان بن عتبة عن ابي عبد الله ما قال سأل رجل ابي عبد الله فصره من الموقف فقال
لا يرى حبيب الله هذا الخلق كله فقال ابي ما وقف بهذا الموقف احدا لا غفر الله له مؤثنا كان وكافرا الا انهم منصفوه
على ثلاثة منازل مؤمن غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعتقه من النار وذلك قوله عز وجل ربنا اننا كنا
حسنه وفي الاخرة حسنه او لك الحمد نصيبا كسبوا الله سريعا وحسنوا امرهم غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
فما يقع من غيرك وذلك قوله تعالى من يعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه يعني من مات قبل ان يحضر فلا

ومن تأخر

قال في النفر الثاني والثالث والاربعاء والجمعة واليومين والليلتين والاربعاء والجمعة واليومين والليلتين

في العود الى اليمن

١٥

انهم عليه ومن اخرج فلا اثم عليه لم يأتى كبروا وما العامة فيقولون من تجل في يومين فلا اثم عليه يعني النفر الاول
ومن اخرج فلا اثم عليه يعني لم يأتى القصيد اذ يرى الصيد بحرمه الله بعد ما احل له قوله عز وجل لا اهلتم
باصطاد واد في تفسير العامة معناه واد اهلتم فأتى القصيد وكاف وقف هذا الموقف يريد فيه الحيوة الدنيا غير
الله من فيه وما اخرج او باب من الشرك فيلحقه ذلك لم يأتى فاه آجره ولم يحرمه اخرج هذا الموقف في قوله عز وجل من كان
يريد الحيوة الدنيا فليؤثر في اعمالهم فيها وهم فيها لا يجتنبون ذلك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار وخطما صنعوه بها وبالعلم بالكلية
يعلمون اذا عرفوا ذلك فتحتوا الكلام في المقام يقع في مواضع احدهما من المصطوح في كلام الاصحاب رضوان الله عليهم انه لا يجوز التفرق
في النفر الاول الا ان يأتى الصيد والنساء في احرامه فله جامع اخر له وقيل سيده وان كفر عنه لم يحل له ان ينصرف النفر الاول ويجعل عليه
المقام بمنى في النفر الثاني وعلى ذلك جملة من اخبار المتقدم منها صحيح معاوية بن عمار ورواية حماد بن عثمان الاولى ورواية الثانية
ورواية جميل بن ذابج ورواية محمد بن حنبل بن نسيه والحب من السند السند قد سره في المذرك انه انما استدلت على هذا الحكم بـ
محمد بن السند ورواية حماد بن عثمان الاولى وطعن فيها بضعف سنده قال والاية الشريفة محتملة لمعنا متعدة بل مقتضى
دوايته معاوية بن عمار الصحيح المراد بالانقاء خلاف هذا المعنى في المسألة محل اشكال ان قولك شترى منق من مدلول
دوايته حماد بن عثمان الذي ذكرها وصححه في رواية التي اشار اليها فان كلامها قد سره لا نقاء في الاية بانقاء الصيد في لواءه فكيف
يتم ما ذكره من ان الصحيح المذكور يدل على ان الانقاء خلاف المعنى يعني انقاء الصيد نعم ذلك مدلول دوايات اخر كما عرفت
اعجب منه انه قد تقدم قدم الصحيح المشار اليها بنحو ما نقلناه فكيف تقف له هذه الغفلة عن مرجعها وبالجملة فالحكم
المذكور عار عن وصمة الاشكال كما لا يخفى على من اعطى النامل حقه في هذا المقام وتبين ما قد تقدم ان الشهادة في معنى الحديث
الذي يجوز له النفر في النفر الاول هو من ابقى الصيد والنساء في احرامه قال ابن ابراهيم ريس في نهج كفاية بالكعبة
من ابقى الصيد والنساء جميع محرمات الاحرام الموجبة للكفارة ويدل على القول المشهور من اخبار المتقدمه صحيح معاوية
ابن عمار ورواية حماد بن عثمان الاولى والثانية وغيرهما ويدل على ما ذهب اليه ابن ابراهيم ريس رواية سلام بن المستنير المتقدمه الا
انها غير صحيحة بل ولا ظاهرة في المناات كما عرفت من اختلاف الاخبار في تفسير المحلل التحليل والتأخير لا نقاء في تفسير
هذه الرواية انما استدل على تفسير خاصه لا نقاء فاعلم انك مني على معنى آخر للتحليل والتأخير غير ما هو المشهور في الاجاب
وكلام الاصحاب ولا يخفى ان مذهب العامة في المسألة فعل الرواية خرجت مخرج التفتة وكيف كان فالعمل ما دل عليه الاجاب
الكثيرة المعضدة بكلام الاصحاب رضوان الله عليهم سلكوا خلفا في تأملها الظاهر انه لا خلاف بين صاحبنا ورضوان الله
عليهم ان النفر الاول لا يكون لاحد انزال وانما لا يجوز قبل الزوال الا بعد من ضرورة او حاجة واما النفر الثاني فيجب
ان ينصرف قبل الزوال وبعد اتم فاعلم ان النفر الاول بعد الزوال مشروط بان لا يقرب عليه الشمس يعني لا وجب عليه
المهبت بها والتأخير الى النفر الثاني ويدل على هذه الاحكام جملة من اخبارها ومنها صحيح ابو يونس المتقدمه وفادوا
ثقة الاسلام والصدوق عظم الله رقبته في الصحيح من معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال اذا دلت ان نضرة يومين فليس لك
ان تنصرف حتى تزول الشمس وان تأخرت الى ايام التشريق وهو يوم النفر لاخير فلا عليك اني عثا فزت وميت قبل الزوال
او بعده وزاد في الكافي فاذا انقربت وشهيت الى محبته وهي البجاء فشتت ان تنزل قليلا فان ابا عبد الله قال انه كان
ابن يزن لها ثم جعل فيدخل مكة من غير ان ينام بها وباروا في الكافي في الصحيح والحسين بن الجبل عن ابي عبد الله قال من جعل
في يومين فلا ينصرف حتى يزول الشمس فان ادركه المساءات ولم ينصرف وادركه الفجعة في الصحيح عن الجبل عن ابي عبد الله
سئل عن الرجل ينصرف في النفر الاول قبل ان تزول الشمس فقال لا ولكن يخرج ثقله ان شاء ولا يخرج حتى تزول الشمس
نواه الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ينصرف في النفر الاول قال له ان ينصرف ابنة ويكنى فيضيق
فان هو لم ينصرف حتى يكون عند غروبها فلا ينصرف وليبت عينا اذا اصبح وطلع الشمس فلينصرف من شاء واما ما رواه الشيخ
عن زيادة عن ابي جعفر قال لا بأس ان ينصرف الرجل في النفر الاول قبل الزوال فجملة الشيخ في التهذيب بين على الضرورة و
ما ذكرنا من انه في النفر الثاني يجوز له ان ينصرف في ايامه من الزوال وبعد ان كان هو مدلول جملة من الاخبار لان
الافضل كونه قبل الزوال لما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ابي بن نوح قال كتب اليه ان اصحابنا قد اختلفوا علينا فقال
ان النفر يوم الاحير بعد الزوال افضل قال بعضهم قبل الزوال فكيف اعلت ان رسول الله صلى الله عليه واله العصر بمكة ولا يكون

يكون

فصل اول

اختلاف فقهاء المسلمين في الاخذين بالعقول والاولاه فان حجة الله عندنا بالاحكام لا بالامور فائدة قال ابن ابي شيبة
 قال الثوري سالت ابا عبيدة عن اليوم الثاني من الخضر ما كانت العرب تسميه فقال الحسن بن عتبة في ذلك علم فليقت ابن مازد
 فاخبرته بذلك فخرج قال سقط مثل هذا على ابي عبيدة وهو ربيعة ايام منواليات كلها على الراء يوم الخضر والثاني يوم
 المقر والثالث يوم المقر والرابع يوم العيد فحدثت ابا عبيدة فكتب عني عن ابن مازد وقال ابن ابي ريس ابن مازد هذا
 شاعر لغوي جتر حبا الفصيحة القليلة كل حتى لا في الحام فؤاد انتهى في الكلام فنيا اشمل عليه خبره فنيا ابن عيينة حيث انتم
 بعد ان فسر النجيل والناخير من مات قبل ان يمضيه ومن اخبر موته ففسر النفس المشهورة في الاخبار وكلام الاصحاب ونسب اليه
 عامة الناس وجها لهم ونفي حل الاثاء على انفاء الصبر مع الله بانه كيف يحرمه الله تعالى بعد ما احله بقوله واذا حلته
 فاصطادوا وااكل كل ظاهر في منافات الاخبار المقدمة والفاق كنية الاصحاب والظاهر عند ان الخبر انما خرج بذلك يخرج الفقيه
 وان تسفي المذكور من روى الخالفين وشياطينهم وله احاديث مع الصادق في الاعراض عليه في الاخرى عليه في با
 وما كله وميكل ولعله الاقرب الى الحقيقة كانت في اصل الخبر من الباطن مع تلك الشائيل كما يؤذن به في الخبر المذكور
 اما ما كتف حبا الراء هناك في دفع المناقات فلا معنى له كما لا يخفى على المناقل في الخبر المذكور وشا سها لتسحب للحاج
 ان يصل في مسجد الخيف بمكة فترضها ونفلها واغضاه في مسجد رسول الله وهو من المناقاة في وسط المسجد على نحو
 من ثلثين ذراعا الى جهة القبلة وعن من روىها وعن روىها اها وخلفها كذلك ويدل على ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن
 معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال صلى في مسجد الخيف هو مسجد النبي وكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المناقاة
 التي في وسط المسجد فوقها الى القبلة نحو من ثلثين ذراعا وعن من روىها وعن روىها اها وخلفها نحو من ذلك قال فخر ذلك
 ان استطعت ان يكون مصلا في فيه فافعل فانه قد صلى فيه النبي وروى في مسجد الخيف الفقيه عن النبي في جعفر قال من
 صلى في مسجد الخيف بمكة في ليلة مائة ركعة قبل ان يخرج منه عدلت عبادة سبعين عاما ومن سجد لله فيه مائة ركعة عدلت
 اجر ايام في سنة ومن حمد الله فيه مائة مرة جددت له اجر ايام في سنة ومن سجد لله فيه مائة ركعة عدلت عبادة سبعين عاما ومن سجد لله فيه مائة ركعة
 الجنة والتفخ عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ركعات في مسجد في اصل الصومعة ولعل المراد باصل الصومعة
 يعني عند المناقاة لا في الجهات المقتدة الى نحو ثلثين ذراعا كما تقدم وسأبعها من الشجيات ايضا التحصيب هو انما يكون في
 النفر الثاني دون الاول كما يترج به الاصطلاح والاحبار والمراد به النزول بالتحصيب هو التعلل الذي يحل في الاطبع على فاعقل عن
 الجوهري وغيره وقال في القاموس التحصيب النوم بالتحصيب الشجيات الذي يحل في الاطبع عثمان بن الليث التحصيب موضع راحها
 بمكة ونقل عن الشيخ في المضيق وغيره ان التحصيب النزول في مسجد الخصب وقال الصدوق في الفقيه فاذا بلغت مسجد النبي
 وهو مسجد الخصب فاخلشه واستلقيت فيه على ففانك بقدر ما تشرب ومن نزل في النفر الاول فليست له ان يجسدها بشا شعرا هذا
 الكلام بوجود المسجد المذكور في زمانه رحمه الله واما الان فلا اثر له وقال ابن ابي ريس في السرائر وليس لهذا المسجد المذكور
 في الكتب اثر اليوم واما التحصيب التحصيب هو نزول الموضع الاستراحة فيه فداء بالرسول صلى الله عليه وآله ونقل في الله
 عن ابن ابي ريس قال ليس للمسجد اثر الان فناداه هذه السنة بالنزول بالتحصيب الاطبع قال وهو فابا بن العقبه وبه يركه وقبل
 ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل بقابله مسجد الشوق الايمن للفاصد مكة وليست المقبرة منه واشتقاقه من الجسه
 وهو محصى المحول باليسل قوله لم افقه على هذا الكلام في السرائر ولعله في غيره او مكان اخر غير الموضع المسمى والذي جده فيه
 هو ما قد كنت نقله ثم قال في التدوين نقل عن السيد ضياء الدين بن الفارسي شارح الزكيا انه قال ما شهدت احدا يمشي في حيا
 واما واقضي فاحد على اثر مسجد يقرب من منى على منى قاصد مكة على سبيل اذ قال وذكر اخرون انه عند يخرج الاطبع الى مكة
 اقول لو افقه في الاخبار على ذلك لهذا المسجد لا في عبادة كتاب الفقه الرضوي حيث قال في اذ ارميت الجاهل بالراء في راء
 النهار فافض منها الى مكة فاذا بلغت مسجد الخصب فاخلشه واستلقيت فيه على ففانك على قد ما شرب وما يوجد بعض كتابا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اظهره في الغنائين جميع هجعة ثم دخل مكة فاظهارته من زوايا العامة وما يدل على سبجها التحصيب
 من الاخبار وضافا اتفاق الاصحاب ما تقدم قريبا من سبعة مائة بن عمار وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
 قال اذا نزلت وانهيت الى الخصب وهي الخطاء فشت ان نزل قليلا فان ابا عبد الله قال ان ارج كان بين هاتين نزل فيدخل
 مكة من غير ان ينام بها وقال ان رسول الله امانا نزلنا حيث بعث بغايضة مع اخيه ابي عبد الرحمن في الشيعم فاعمرت لكان لعله

في أحكام الحج

في أحكام الحج
 في أحكام الحج
 في أحكام الحج

التي أصابها فطاف بالبيت ثم سعت ثم رجعت فارتحل من يومه وفادوا الصدوق في الفقيه في الصحيح عن ابن وهب عن
 عن ابن عمر عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان ابنه يزيد لا يطع قليلا ثم يحسن ويكسر البيوت من غير أن ينام بالبط
 فقلت له أليت أن تعجل في يومين عليهما يحسب قال لا قال كان ابنه يزيد الحسنة قليلا ثم يرتحل وهو دون خط حرم قال
 في المذرك بعد ذكر الخبر المذكور في سفاد من هذه الرواية أن التحديد في قول بالحسنة وأنه دون خط حرم ذلك لكن لا يف
 في كلام أهل اللغة على شيء بعيد من ضبط هذين اللفظين وتفسيرهما قال في الرواية ذيل الخبر المذكور على المراد به أن خط
 وحرمان أن لا ينام فيه مطشنا ولا يجاوز حرمه من الاستراحة فيه فإن الخط بالبحر والموحدة طرح النفس حيث كان للنوم
 وفي بعض النسخ دون خط يعنى يرتحل وهو طارح نفسه للنوم وحرم من النوم أنه متى دخل شئنا المولى تحت في المحل في بعض
 العواشي المنسوبة إليه بعد أن ذكر احتمال ما قد ذكره عن الرواية أن بعض كتب العامة دون خط حرم ما ذكره كان هناك
 بيتا ومجدا الحسنة كان قربا منه ثم قال شئنا المولى وهو ظاهر الفصل الثالث في ذراع البيت الشريف والخروج
 ويستحبك ذلك في مسائل الأول في اختلاف ما بين أصحابنا رضوان الله عليهم في أن من قضى مناسكه بمنزله إن ينصرف
 شاء وإن استحبك العوالي مكة لوزاع البيت وفي الشيخ عن الحسين بن علي السمرقاني قلت لأبي عبد الله ما ترى في المقام
 بعد ما ينصرف الناس فقال إن كان قد قضى مناسكه فليقم فاشاء وليذهب حيث شاء ومع فمضى إذا الرجوع للوزاع فليذكر بعض أصحابنا
 أنه يستحب أنام العوالي مكة منلوته ركعتا بمسجد الحيف وأسند ذلك بما تقدم في الموضع الخامس من رواية علي بن أبي
 حمزة وأبي بصير قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلواتك كفات في مسجد من في أصل التسمية وهذه الرواية لا اشعافها بأصحابنا الصلوة أمام العوالي
 كما ذكره بل ظاهرها استحباب هذه الصلوة في المذكور في وقت كان ثم إنه بعد العوالي مكة يستحب له دخول الكعبة وشيئا كذا في
 حق الضرورة روى في الكافي عن علي بن خالد عن حماد بن عيسى عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 من الذنوب وعن ابن القادح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 يخرج منها خروج من الذنوب معصون فيبقى من عمره مغفولة فأسلف من نوبه وذكره في الفقيه من هذا قال وقال عليه السلام من
 دخل الكعبة يسكنه وهو من يدخلها غير متكبر ولا متعبر غفر له وأما ما يدل على تأكده في حق الضرورة فهو ما رواه ثقة الاسلام
 في الصحيح عن سعيد بن أبي عبيد الله عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان ابنه يزيد لا يطع قليلا ثم يحسن ويكسر البيوت من غير أن ينام بالبط
 عن رجل عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان ابنه يزيد لا يطع قليلا ثم يحسن ويكسر البيوت من غير أن ينام بالبط
 سألت أبا عبد الله عن دخول البيت فقال أما الضرورة فيدخله وأما من قبح فلا يحمل على أن المقيت يأتى كذا لا يستحب أن يأتى
 في حق الضرورة وروى الصدوق قدس سره بسنده عن سليمان بن أبي بصير عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 يستحب له دخول الكعبة ومن قد حج قال لا أن الضرورة فاضر فرض يدعو إلى حج بيت الله فوجب له أن يدخل البيت الذي هو في التبر
 فيه وذكر الحجة في قرب لا شئنا عن عبد الله بن الحسن عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 أولجب هو على كل من حج قال هو وجب له حجة ثم أشاء فعل أن يشاء ترك ثم أنه لم يجب له أن يدخل البيت الذي هو في التبر
 يسكنه وروى غيره هذا ولا يفرق ولا يمتنع وأن يدعوا لما تورد ويطلب به لا يستطيعون أن يأتوا على الرخامة الحجر وكعين في كل
 رواية وكعين ويكبر قبل لكل ذكر يدل على مجموع هذه الأحكام جمل من أخبارها ما رواه ثقة الاسلام عطاء الله مراده
 في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان ابنه يزيد لا يطع قليلا ثم يحسن ويكسر البيوت من غير أن ينام بالبط
 دخلت اللهم أنك قلت ومن خلفه كان منا فمضى من هذا لئلا يمشى وكعين من الأستوانتين على الرخامة الحجر فمضى في الرخامة
 ثم التمسك في الثانية على أيها من القرن وفضل في زواياها وتقول اللهم من تحيا أو تعب أو أهد واستعد لو فادة المخلوق
 رجاء وفده وجائزته ونوافله وفواضله فإليك أستاذي يمشى ويعتني وأعدا في استعدا به رجاء وفده ونوافله وجائزته
 فلا تحبس اليوم رجاءه فأمر لا يحبس عليه سائل ولا ينقصه ثل فإنه لم أملك له رجاء صالح فدمته ولا شفاعة مخلوق رجاء ولكن
 أيتك مقرا بالظلم والاسائة على نفسي فأنه لا حجة في ولا عند فإلك يا مربي هو كذا في وقطع مسئلة وتبين عثرني
 وتغلب برغبتي لا تردني بحجوها ممنوعا ولا خاسبا بأعظم بأعظم أرجو لك العظم سالك بأعظم أرجو لك العظم في الذنب
 العظم لا اله الا انت قال لا تدخلها بجذا ولا يفرق فيها ولا يمتنع ولا يدخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمضى من مكة وعن أبي بصير
 هام قال قال أبو الحسن دخل النبي الكعبة فصلى في زواياها الأربع صلى في كل زاوية وكعين عن الحسين بن أبي العلاء عن الحسن

في النوازل الشرعية

في النوازل الشرعية ما ذكرناه في هذه الاخبار وانكر ذلك على معاوية وذمه بها وانها من بدعة النجس والى الاطلاق عليه
او الفصل في الصحيح عن يعقوب بن شبيب قال سالت ابا عبد الله ع عن اللقطة وعن يومئذ في فقال لما
بارضنا هذه فالتصالح واما عندكم فاصحابها الذين يجدونها في سنة في كل سنة يجمع ثم هي كسبل ماله وعن الفضيل بن يسار
في الصحيح قال سالت ابا جعفر ع عن لقطة الحرم فقال لا تمسك بها حتى ياتي صاحبها فيأخذها قلت فان كان مالا كثيرا لم يأخذها الا
مملك فليعرفها وعن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل وجد ياراة لحرم فاحذها قال بشر ما صنع ما كان ينبغي ان
يأخذ تلك السبل بذلك قال يعرفه قلت فانه قد عرفه فلم يجد له باعيا قال يرجع الى بلده فيتصدق به على امرأته بيت من المسلمين فان جاء
طالبه فهو له من ثمنه وعن ابي بصير ع عن ابي عبد الله ع قال اللقطة لقطتان لقطعة الحرم تعرف سنة فان وجدت صاحبها
والا تصدقتم بها ولقطة غير تعرف سنة فان لم تجد صاحبها فهي كسبل ماله ودواء الكا في الصحيح والحسن بن ماله ان قال في
اخره فان جاء صاحبها والا فهي كسبل ماله وعن ابي بصير ع عن ابي عبد الله ع قال اللقطة لقطتان لقطعة الحرم لا تمسك بها ولا رجل
ولو ان الناس تركوها لجامع صاحبها فاحذها ودوى في الكا في الصحيح عن الفضيل بن يسار قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل وجد لقطعة
في الحرم قال لا تمسكها واما انت فلا بأس لك تعرفها وعن فضيل بن غزوان في الصحيح قال كنت عند ابي عبد الله ع فقال له
الطياران حمزة ابنه وجد دينا واطلوان قد اشترى كتابه قال هو له وعن محمد بن رجاء الخياط قال كتبت الى ابي عبد الله ع في
المسجد الحرام فرب دينا واهوت له لاخذها فاذا انا باخر ففجئت الحسا فاذا انا بالثالث فاحذتها فاعرفتها فام يعرفها احد
فاترى في ذلك فكتبتم ما ذكرت من امر الدنانير فان كنت محلا فانتقدت بثلاثها وان كنت غنيا فنصت بها لكل اكل
الكلام في هذه الاخبار يقع في موضع الاقوال خلفنا لا صاحب رضوا الله عليهم في لقطة الحرم فقال الشيخ في الهم
اللقطة ضربان ضرب يجوز اخذه ولا يكون على ما اخذه من ثمنه ولا يعرفه وهو ما كان دون الدرهم او يكون قد وجد في موضع من
قد باراهله واستنكره من تركه يجوز اخذه فان اخذه ارضه مضاه وتعرفه وهو على ضربين ضرب يجد في الحرم فيجب بيعه بقرعة
ثم يتصدق به وضرب يجد في غير الحرم فيلزم له بيعه ان عرفه سنة ان جاء حيا رده عليه ان لم يجد كان كسبل ماله قال في النجس بعد نقل
ذلك هذا الكلام يشعر بان ما يجد في الحرم مما يملك قهرا عندهم يجوز اخذه وكذا عبادة ابن ابي ج في الكامل والبراد ريش نقل
عن علي بن بابويه قال اللقطة لقطتان لقطعة الحرم ولقطة غير مائة لقطعة الحرم فانما تعرف سنة فان جاء صاحبها والا تصدق بها
ولقطة غير الحرم تعرفها سنة فان جاء صاحبها والا كسبل ماله وان كانت دون الدرهم فهي لك ثم قال في هذا يشعر بان ما هو
في الحرم يجب تعريفه مطلقا وكذا عبادة ابنه في المنع ثم نقل عن الشيخ المفيد نحو من عبادة الشيخ علي بن بابويه واصله في
الكا لانه ان لقطة الحرم يجب تعريفها مطلقا فان عرف صاحبها والا تصدق بها ولقطة الحرم يعرفها كذلك فان عرف
والا تصدق بها الذي وجدها ولا بأس ان يتفق بما يجد مما لم يبلغ قهرا واحدا ولا يعرفه ثم نقل عن سائر ما يشعر بموقفه
الشيخ في اباحة ما ينقص عن الدرهم في الحرم ثم اخبرنا مذهب الشيخ علي بن بابويه اقول وقد ظهر من ذلك ان محل الخلاف هنا
ان ما ينقص عن درهم من لقطة الحرم هل يجوز ملكه من غير تعريفه ام لا فظاهر الشيخ في النهاية ومن تبعه الاول وظاهر الشيخ علي
بابويه والشيخ المفيد الثالث والعجب انه في النج قال في هذا البحث لا يجوز ملك لقطة الحرم اهما بل يجب تعريفها حولا ثم
يتخير بعد بين الاحتفاظ والتصديق هذا الكلام كما ترى يؤذن بدعوى الاجماع على عدم جواز ملكها وان كانت اقل من درهم
مع انه نقل الخلاف المذكور في انشاء البحث ثم ان ظاهر عبادة الشيخ المفيد ان ما كان درهما فاما زاد لا يجوز اخذه ولا القاطعة من
الحرم كان وغيره ويمن انه لا يملك لقطة الحرم قليلة كانت او كثيرة وبه صرح الحق في كتاب الحج من الغرائب وغراف في المداويك
الشيخ في النهاية وعبادة المفيد كما عرف لا ناعده اذ ظاهرها انما هو ما كان درهما فاضا عدا وقيل بالكرامة وهو خطأ
في النافذ وقبل يجوز القاطع القليل مطلقا والكثير على كراهيته مع نية التبرع وهو غير الحق في كتاب اللقطة على ما ذكره
في المداويك والظاهر ان من ذهب الى التحريم مطلقا اتخذ بظلمته التي عن اخذها ومنها كما في صحيح الفضيل بن يسار ورواه
ابن بطون في البلاد ورواية علي بن ابي حمزة وغيرها الا انه ينافيه قوله في صحيح الفضيل فان لم يأخذها الا مملك فليعرفها
فانه مما يؤذن بالرخصة وجواز اخذ مثله ومثله قوله في روايته واما انت فلا بأس من هنا قيل بالكرامة سيما مع ودور
التمني ايضا غير لقطة الحرم كما في حقه الحسين بن ابي العلاء قال ذكرنا لابي عبد الله ع اللقطة فقال لا تعرفها فان الناس لو
تركوها لجامع صاحبها حتى يأخذها وقول علي عليه السلام رواية مسعدة بن زياد عن ابي عبد الله ع قال في اللقطة فانها لقطتان

واللقطة لقطتان

وهو من حريق جحيم لا أنك قد عرفت من ظاهر عبارة الشيخ المقدمة القول بالتحريم مطلقا وإن كان من غير لفظه ثم
واقام من قال بالتحريم في خصوص الذرهم فإزاد هو ظاهر عبارة النهاية فلعلمه خصص عموم هذه الاخبار بأخبار جواز
ما نقص من الذرهم من فضل بين الكثير والقليل لعلمه نظرا في ظاهر صحيح الفضيل في إيراد ما دل على جواز النفاط ما دون
الذرهم وكيف كان مع أخذها وبقرنها فقتل أنه يتخير بين الحفظ فكون ما أنه عند ويبر الصدقة فإن ثبت بها بعد الحول
ففي آخره قولان للشيخ أحدهما بثبوتها في النهاية في باب آخر من فقه الحج وكذلك في المبوط والخلاف وبه قال ابن الجنيدي وابن
والقول الثاني في باب اللقطة من النهاية أنه لا ضمان عليه هو قول المفتي ابن البرج ورسلا وابن حزمه والحق في كتاب الحج
من إشراف ونسبه في المخ أيضا أنه ولد وجعل لا قوى لا دل قول وبإيه على ما قدمناه من القول بجواز النفاط ما دون الذرهم تلك
مختصم البحث هنا بإزاد على ذلك ونقل عن المحقق في كتاب اللقطة أنه يجوز تملك ما دون الذرهم دون الرأيد فخير بين إبقائه فإنه
المقتضى ولا ضمان قول ما لم يذكر من التحريم في حفظ الصدقة فالروايات المقدمة خالصة منه فأنها كلها متفقة على قصد
سواء رواية الفضيل بن غزوان وسجتي الكلام فيها أثناء الله وأما ما قيل من عدم الضمان على تقدير النقص فلعلمه من مشاوه إطلاق
الامر بالصدق في صحة إبراهيم بن عمر التيمي ورواية عبد بن جاحظ ومثي كان ما مور بالصدق بعد ما مثل فلا يتعقبه مما إلا أن
رواية علي بن أبي حمزة قد دل على الضمان من جاحظ إليه فيجب تبديد إطلاق الخبرين بهما بذلك يقول بالاختصاص كما اختاره
المخ الثاني في أنه في كلام الشيخ يشعر بمنع أخذ ما زاد على الدرهم من اللقطة وكذا قال ابن البرج وقال ابن أبي بويه الفضل
ما استعمله اللقطة إذا وجدته في الحرم أو غير الحرم أن تتركها ولا تمتها وهو يدل على ثبوت الترك والاشهر المكرهه استدلال
للقائلين بالتحريم بعضه ما لا يغني وبجسده الحسين إلى العلا المقدمة وإجاء عنها بأنه لا منافاة بين عصمة مال الغير والنفاط
فأنا لا نملكه أيها بمجرد بل بآمره بالتعريف والأنداد ذلك حفظها قال وقد ذكرنا في باب آخر ما قال سألته عن اللقطة
فأراني خائفا يده من فضة قال إن هذا مما جاء به السبل أنا أريد أن نصدق به ذلك يدل على التسوية أقول والذي يترتب
من إخبار الواردة في اللقطة مطلقا في الحرم وغيره هو محرم رغم أنها لا إخبار قد كثر ما انتهى عن ذلك الذي هو حقيقته
في التحريم مؤكدا ذلك بقول علي عليه السلام في رواية مسند المقدمة وهو حريق من حريق جحيم وقوله في رواية علي بن أبي
حمزة ببشر ما صنع غاية الأمانة وحصل الثقة الأمين جواز ذلك كما دل عليه صحيحه لفضيل بن يسار ورواية الأخرى بذلك
يظهر قوة ما ذهب إليه الشيخ ومن تبعه كالث قال في المخ قال علي بن أبي بويه وإن وجدت في الحرم شيئا مطلقا فهو لك
لا تفرقه وكذا قال ابنه في كتاب من لا يخضر الفقيه المسمى هو التحريم للمعقول الدال على المنع من خلق لقطه الحرم أحجج بما رواه الفضيل
عزوان ثم شأن الرواية كما قدمناه ثم قال في الجواب المعارضه بما تقدم من إخباره في قول لا يخفى ما نقله عن الشيخ علي
بابويه في هذا المقام من عباراته المنقولة في المواضع الثلاثة إنما هو ما خوذ من كتاب الفقه الرضوي حيث قال في الكتاب المذكور
في باب اللقطة أعلم أن اللقطة لقطتان لقطه الحرم ولقطه غير الحرم فأما لقطه الحرم فأنها تعرف سنة فإن جاز صلحها الصدقة
بها وإن كنت وجدت في الحرم شيئا مطلقا فهو لك لا تعرفه ولقطه غير الحرم تعرفها أيضا سنة فإن جاز صلحها والآخر كسبل
مالك وإن كان دون درهم فهو لك خلال إن قال ثم وافضل ما استعمله في اللقطة إذا وجدته في الحرم أو غير الحرم أن تتركها
فلا تأخذها ولا تمتها ولو أن الناس تركوا ما وجدوا الجاه ضاحكها وأخذها ومنه يعلم أن مسند الشيخ المذكور فيها ذكره من
هذه الأحكام وغيرها ما عرفت فيما تقدم إنما هو الكتاب المذكور وإن كنت ثمة إخبار قد دل على ذلك أيضا من سيرة الكاشف
الأخبار كما عرفت قد دل على عدم جواز تملك لقطه الحرم وهو وجه يفرق بين لقطه الحرم وغيره فإن الحكم في لقطه غير الحرم
التحريم بغير التملك والصدق والحفظ أمانة وأما لقطه الحرم فقد عرفت من كلامهم أن الحكم في كل شيء منها بالتحريم بين
الحفظ والصدق والظاهر من إخبار كما عرفت إنما هو الصدقة فالتملك فيها غير جائز وهذا الخبر قد دل على جواز التملك
في خصوص الدينار والمجلس قد دل الخبر المذكور أن على جواز تملكه فالواجب هو تخصيص إخبار المذكور بهما في خصوص
هذا الفرع الرابع ما شمل عليه خبر محمد بن جاحظ من الصدقة بالملك إن كان محلا ما قال به الشيخ في رواية فقال أنه إذا
كان محلا يجوز له تملك الثلث من الصدقة بالملك وحمله العلامة على الضرورة وأكره هذا القول وإن جاز في أمانته
يجوز له لما كان من حيث احتياجه من مضاف لصدقته جاز له فلان الثلثين ويكون الأمر بالصدق بالثلث محمولا على غير
الفضل الاستحباب على أنه مع نفع الأمر لا يعلم ثم الذي هو حسب الاختيار والصدق وغيره ما رأيت من إخبار الثلثين صدقة

في النوازل والسنن

في النوازل والسنن

عليه وان يتصدق بالثلث على غيره فيكون الحكم مقصورا على هذه الصورة فلا منافاة فيه للاخبار الدالة على عدم جواز
 تملك لقطه الحرم وبقاويل ان نعتيرة على اخذه يدل على جواز لقطه الحرم كما ذهب اليه وفيه ان لا نكار قد وقع في غيره من النوازل
 فيخص بهذا الخبر ما هذا انه لما ايسر بذلك جعل له المخرج بذلك بما ذكره من الاخبار من قبل ان تفتت الاخبار المذكورة هذا بالثبوت
 الى لقطه غير الحرم ان الحكم فيها بعد التعريف وانما تكون كسبل ماله ونحوها رواية داود بن سرحان عن ابي عبد الله انه قال
 في اللقطه يعرفها سنة ثم هي كسائر ماله والاصح ان يكون ماله اتملك واستدلوا بما على جواز تملكها بعد التعريف والخلاف
 قد وقع في انه هل تدخل في ملكه بعد التعريف بغير اختيار او لا بد من اختيار ذلك ظاهر كلام الشيخ في النهاية الاولى فانه قال يعرفها
 سنة فان لم يجز صاحبها كانت كسبل ماله وكذا قال ابن ابي يونس وبه جزم ابن ابي ريث في الشيخ في الخلاف والمبسوط واعرفها سنة لا تدخل
 في ملكه الا باختياره بان يقول قد اخترت ملكها وكذا قال ابن جرير وابو الصلاح وقال الشيخ المفيد وسالون كان الوجه في الحرم
 عرف سنة فان جاء حيا والاصح فيه الذي وجده وهو ضام له وليس فيه لانه على شئ من القولين بل هو محتمل لكل منهما
 قال ابن ابي ريث في الصحيح انه تملكها بغير اختيار وهو مذهب اصحابنا اجمعين به توارثت اخبارهم وقول الشيخ في الخلاف انه يتخير بين حفظها
 على صاحبها على وجه ان يمسكها عنه ويكون ضامنا ويبرهن ان تملكها مذهب الشافعية واليه حنفية لخبره فيها والحق البصير
 اجماع اصحابنا على انه يكون بعد السنة كسبل ماله او يمسكها بالشرط الضمان فيقولوا هو باختيار جليل الشافعية فيقولوا هو باختيار
 بعد السنة في حفظها على صاحبها اقول وعندك فيما ذكره من دلالة هذه الاخبار على التملك سيما على القول بدخولها في الملك
 من غير اختياره اشكال فان غايته فانه على هذه العبارة انها بعد التعريف سنة تكون كسبل ماله والتشبيه لا يقتضي المساءة
 من كل وجه فيجوز ان يكون المراد بحفظها في حمله امواله ويجري عليها ما يجري عليها وما يدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 محمد بن مسلم عن جدهما عليهما السلام قال سألته عن اللقطه قال لا ترفعوها فان ابلت فمقرها سنة فان جأط البها والافاجلها في
 عرضها لك مجرى علمها ما يجري على فالك ان يجيئ طالب بدو في الكافة الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سألته عن
 اللقطه فقال لا ترفعها فاذا ابتليتها فمقرها سنة فان جاء طالبها والافاجلها في عرضها لك مجرى علمها ما يجري على فالك حق
 لها طالب فان لم يجيئ طالب فارص عنها وصيكتك انت خبر بان ظاهر الامر بمجملها في عرضها لك حتى يجيئ طالبها وبقاء
 العين تلك المدة ودوى في من لا يحضره الفقيه الصحيح عن ابي جعفر انه سأل خاله موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل
 يصيد رهما او قوبا او ذابة كيف يصنع قال يعرفها سنة فان لم يعرفها جعلها في عرضها لك حتى يجيئ طالبها فيبيعها اياه
 وان مات وصيها وهو لها ضامن وبما اشعر قوله وهو لها ضامن بالملك والتصرف ويمكن حمله على الفرقين ما بين
 هو لها ضامن ان فرط في حفظها ودوى الشايع الثلثة عطر الله سمهم عن ابي جعفر عمن ابي جعفر عمن ابي عبد الله عليه
 السلام في حديث قال ينبغي له ان يعرفها سنة في جمع فان جاء طالبها اليه ولا كانت في ماله وان مات كان ميراثا لولده ولم يرد
 فان لم يجيئ لها طالب كانت في اموالهم هم ان جاء طالبها فدفعوها اليه وهذه الاخبار كلها ظاهرة في بقاء العين بهذه
 حيوتها او بدوشتها واطلاق الميراث عليها وانما اللزوم يتجوز باعتبار اختصاصهم بحفظها وبالجملة فاشارة التملك بهذا
 اللفظ مشكل نعم قد ذكر الشيخ في تبيين الصدوق في الفقيه عن جنان بن سدير قال سأل رجلا باعده الله عن اللقطه وانا اسمع
 قال يعرفها سنة فان وجدت صاحبها والافانك حوتها فان في الفقيه يعرفها لقطه غير الحرم وقال كسبل ماله وقال خير
 انما تلك بعد سنة بين جرحها بين ان نعرها له اذا كانت في حمله اكلها والحديث ظاهر في جواز تملكها والتصرف فيها ضامنا
 بعد ظهور صاحبها ان جليها واقاما يدل على جواز الصدقة بها مع عتقها فهو ما رواه في سب عن الحسين بن كثير عن ابي عبد الله
 رجل امير المؤمنين عليه السلام عن اللقطه فقال يعرفها فان جاء صاحبها فنفها اليه والا حبسها حولا فان لم يجيئ صاحبها او من
 يطلبها مضدت بها فان جاء صاحبها بعد ما مضت بها ان شاء الله عز وجل الذي كانت عنده وكان الاجر له وان كان كره ذلك
 احسبها والاجر له واقاما يدل على حفظها وجعله امانة عنده فليس الاخبار الاربعه التي ذكرنا منها ما لاخبار المالك
 عرفت وجعلت فان عمل بهذه الاخبار على ظاهرها لم منه الفلاح في يلزم المقدم بالتفريب الذي ذكرناه وان امكننا
 التاويل بما يرجع به الى الدلالة على الملائمة ان يكون القول بالحفظ خاليا اذ ليس من الدليل في الباب شواهد الاخبار والله
 اعلم بالصواب في هذا الفصل في نوى الشيخ قدس سره عن ابي جعفر عمن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل جعل جانيه هديا
 للكنبة فقال مرنا ديا يقوم على الحجر فيسلب الامن نصرت به نفقته او قطع به او فقد طامه فليان فلان بن فلان دمره ان يعطى

في النوازل والسنن

خاتمة الكتاب

فأولا حتى ان ينفذ من الجارية ورواه الحنفية في قرب لاسناده عن علي بن جعفر مثله الا انه قال ثم جارية وولد وسالته عن رجل
يقول هو هيك كذا وكذا فاعلمه فقال اذ لم يكن نذرا فليس عليه شيء وروى ثقة الاسلام في الصحيح عن زريق بن اسير قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول ان قوما اقبلوا من مصر فمات رجل فاقضى بالدفن وهم للكعبة فلما قدم الوصية مكة سالوا عن شئيبه فاجابهم
فاخبرهم الخبر فقالوا قد برئت ذمتك ادفعها اليها فقام الرجل فسال الناس فدلوه على ابي جعفر محمد بن علي قال ابو جعفر فانا لك
فانني فقلت ان الكعبة غنية عن هذا انظر الى غرام هذا البيت فقطع به اذ هبت نفقة او ضلت راحله وعجز ان يرجع الى اهله
فادفعها الى هؤلاء الذين سميت لك فلما رجع الرجل بنى شئيبه فاجبرهم يقول ابي جعفر فقالوا هذا ضلت امسندع ليس يوثق عنه
ولا علم له نحن نسالك بحق هذا البيت وبحق كذا وكذا لما بلغه هذا الكلام قال فاني تبا ابا جعفر فقلت له لغير شئيبه
فاخبرهم من عمومتك كذا وكذا لا علم لك ثم سألوني بالجزم الا ابلغك ما قالوا قال وانا اسالك بما سألوك انما ايتهم فقلت لهم انهم ان
لو ايت شيئا من امر المسلمين لقطعنا ايديهم ثم علقها في اسنالك الكعبة ثم قمتهم على المصطبة ثم امرت مناديا ينادي الا ان هؤلاء
الله فاعرفوهم ورواه الصدوق في كتاب العلل مثله وعن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن قال سألته عن رجل جعل جارية هديا
للكعبة كيف يضع قال ان انا لا رجل قد جعل جارية هديا للكعبة فقال له قوم الجارية وبعها ثم مرثيا يا قوم على الحجر
فينادي لا من حضرت نفقة او قطع به طريقه او نفد به طعامه فليات فلان بن فلان بن فلان ومروا ان يعطى او لا فاولا حتى ينفذ
من الجارية ورواه الشيخ باسناد لا عن علي بن جعفر مثله الا انه قال جعل من جاريته وترك قوله قوم الجارية وبعها وقال اخوه
حصة صدق بن الجارية ورواه الصدوق في العلل مثله وروى الفقيه عن محمد بن عبد الله بن عمار عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام
قال سألته عن الرجل يقول هو هيك كذا وكذا فاعلمه اذ كان لا يقدر على ما يجديه قال ان كان جعله نذرا ولا يملك
فلا شيء عليه وان كان قدامك غلام او جارية او شبهه باعته اشترى بشئ طيبا يطيب به الكعبة وان كانت دابة فليس عليه شيء
وعن ابي العريضة عبد الله عليه السلام قال جاء رجل الى ابي جعفر فقال له اني اهديت بجارية الى الكعبة فاعطيت بها خسرانا فدينا
فقال بعها ثم خذ ثمنها ثم قم على خايط الحجر ثم نادوا على كل منقطع به وكل محتاج من الحاج ودوافه موضع اخر فقال عن ابي
الحسن عوف بن قوله عن ابي الحسن ورواه الصدوق في العلل عن ابي عبد الله مثله ورواه الشيخ عن ابي الحسن عن ابي عبد الله مثله
والظاهر كما استظهره في الورد ان لفظة ابي الحسن وقع بعجف ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
بجارية كانت له معنية فارهاه وجعلها هديا لبيت الله الحرام ففقدت فكه فماتت فقيل ادفعها الى بني شئيبه وقيل الى ذلك
من القول فخلت على فيه فقال ابي جعفر من اهل البيت لا ارشدك في هذا الى الحق قلت بلى قال فاشارة الى شيخ جالس في المسجد فقال
هذا جعفر بن محمد عليه السلام فالتسا قال فاني سمعتهم وصفت عليه القصة فقال ان الكعبة لا تاكل ولا تشرب فاهديها لهم
لنوارها بع الجارية وقم على الحجر فناد اهل من منقطع به اهل من محتاج من فادها فاذ التواك فسل عنهم واعطهم انهم فيها
قال فقلت له ان بعض من سألته ان يبعها الى بني شئيبه فقال ما ان قاما او قد قام فخذهم فقطع ايديهم وطاف بهم قال
هو لا سأل الله ورواه الشيخ ايضا الصدوق في العلل مثله وعن ابي عبد الله البرقي عن بعض اصحابنا قال دفنت امرأة
غزلا فماتت دفن بمكة ليخاط به كسوة الكعبة فكرهنا ان ادفعها الى الحجية وانا اعرفهم فلما صوت بالمدينة دخلت على ابي جعفر
فقلت له جعلت فداك ان امرأة اعطتني غزلا وامرني ان ادفعه بمكة ليخاط به كسوة الكعبة فكرهنا ان ادفعها الى الحجية فقال الشيخ
عسا لا وزعفرنا وخذ طين قبر ابي عبد الله وارجع به بناء التمام واجعل فيه شيئا من العسل الزعفران وقرنه على الشجر ليدوا
به من خاها قال ثم الفقيه روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان الكعبة لا تاكل ولا تشرب فاجعل هديا لها فموتوا وادها قال وروى
انه ينادى على الحجر لا من انقطع به النفقة فليخض فديني اليه وروى في العلل والعيون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
في حديث قال قلت له يا مفضل شيئا الهائم منكم اذا قام قال يبدل بين شئيبه فيقطع ايديهم لانهم سألوا الله وروى النعماني في
كتاب الغنية بسند عن نزار الصيرفي عن رجل من اهل الجزيرة عن ابي جعفر قال قلت له مع جارية جعلها على نذير الله في
ممن كان على وقد ذكرت ذلك للحجة فقالوا اجنبناها فقلوا والله بنذرك فقال ابو جعفر يا عبد الله ان البيت لا ياكل ولا
يشرب فبع جاريته واستقص وانظر اهل بلدك ممن حج هذا البيت فمن عجز منهم عن النفقة فاعطه حتى يمشي الى بلده
للحديث وروى محمد بن الحسين الرضائي عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب الحج بالغة قال ورواه عند عمر اياها حتى الكعبة وكثرة فقال قوا
لو اخذته فجهنت جهنم جوش المسلمين كان اعظم الجرم وما نضع الكعبة بالحل فماتت عبيدك فقال عنه امير المؤمنين فقال ان القرآن

في النوازل والبراهين

أموال المسلمين

على رسول الله صلى الله عليه وآله والاموال اربعة فثمة ما يهر او ثمة في الفرائض والفي نفتمه على من يصدقته والخمس قومة
الله حيث وضعت الصدقات فجعلها الله حيث جعلها وكان على الكعبة فيها ثمة فتركها الله على حاله ولم يتركه شيئا ناوله
ممنح عليه مكان فاقره حيث اقره الله ورسوله فقال عمر لو كان لا ففخنا فتركنا على حاله ودوننا على ما يصدق عن عبد
الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال لو كان في واديان يسيلان هبة فاضته ما اهدى اليك الكعبة
شيئا لا تدرى بصير اليه الجعبة دون الساكنين ومحقق القول والبيتان فيما اشتملت عليه هذه الاخبار والحكاية في موضع احدها
لا يخفى ان المعروف في كلام الاصحاب هو انه لو نذران بهذا البيت الله سبحانه غير النعم وغير عبد وجالته وذاتته بان نذران بهذا
او طعا ما اودواهم او ذنايرا او نحو ذلك فقبل انه يجل النذر ونسب الى ابن الجندب ابن الجندب بن ابي عوف بن ابي الجراح عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
يتعبد بالاهداء الا في النعم فيكون نذر الغير ما يتعبد به وهو بالبيت على ذرية ابي بصير عن ابي عبد الله وفيها فان قال
الرجل انا اهدى هذا الطعام فليس بشي مما اهدى البيت وقبل باع ذلك ويصرف في مصالح البيت قال شيخنا الشهيد الثاني
في المسالك بعد نقل المصنف هذا القول بعد حرف عنه في مصالح البيت فغلبه المصنف عن بعضهم لم يعلم فائدة نعم صرفنا
بجهد ويندله الى مصالحه معونة الزائر من حسن عليه عمل اصحابه بشد مصالح الشهداء ولا غمارة ثم يصرف في افاضل الزور
لنفقته سفر الزايرة لا غير مع حاجتهم اليه انهم في ظاهر كلام شيخنا المشار اليه هو الفرض بهن ما يهدى الى البيت الحرام وله
الشاهد المشرقة وانما يهدى الى الشاهد ينبغي صرفه في مصالحها ومغارة زوارها واما ما يهدى الى الكعبة فسيما تذهب فيه
اح فحمل الخلاف في المسألة انما هو ما عدا الانعام للاجماع نصا فنوى على اهداء ما عدا الثلاثة المذكورة فان الحكم فيها انما
شباع ويصرف غنمها في مصالح البيت والمشهد معونة الحاج والزائر ونظر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك وقوله
الشهيد في نكت الارشاد في تخصيص محل النزاع بما ذكره ولا يظاهر دخول الثلاثة المذكورة ايضا في ذلك وهو حيد فان
مقتضى دليل المانع في ان تخصيصهم الحكم بالنعم كما عرفت وما عداها فلا يصلح لذلك فلا يكون نذره منعقد او فيدخل
الثلاثة المذكورة في محل النزاع وكيف كان فهذا القول هو جوهره ودوننا وناه من الاخبار الدالة على اهداء الجارية الفرس
واما ذرية ابي بصير المذكورة فانها لا تبلغ قوة في معاضة فاقدمناه من الاخبار مع ان ظاهرها تخصيص الحكم بالبيت والاجبا
نصا ونوى على خلافه وتاينها المفهوم من كلام الشيخ في المبسوط ان من هدى ما يهدى الى بيت الله الحرام من اكل الحرام قال في النذران
بجهدا فقد نذره ويجوز اكله الحرام ويصرفه في من اكل الحرام لا في الذي يحمل الاطلاق عليه الحكم الشرعي ما كان في الحرام قال تعالى
ثم يحلها الى البيت العتيق وقال تعالى هدايا بائع الكعبة فاذا ثبت ان نذر نذره فاما ان يعتق او يطلق فان عتق فان كان مما ينقل
ويحول كالنعم والذاهم والذناير والنياب وغيرها انفق نذره وله نفعه في اكل الحرام وتفرقة في من اكل الحرام لان غير الحرام
التي نذرها كالنياب لساق الكعبة وطيها ونحوها فيكون على ما نذر وان كان مما لا ينقل ولا يجوز مثل ان يقول لله علان
ان اهدى هذا لرسول الله ما يجزي ضحيته من الشئ من ابل او غنم او غيرها من النعم لا انه النعم هو وذا قال الله على ان اهدى اهدى
هدى قال قوم بل من ما يجزي ضحيته وقال آخرون يلزمه ما يقع عليه الاسم من ثمة او بضعة فانوقها لان اسم الحكم يقع عليه
لغوه شرعا يقال اهدى بضعة وتمره وقال تعالى بمكة به واعل منكم هدايا بالغ الكعبة وقد يحكم ببقية عصفه وجره
وسمي النبي البضعة هدايا فقال في الكعبة الى الجمعة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما اهدى بضعة والاول احوط والثالث
افوى لان الاصل براءة الذمة انتهى فان في المسالك ذهب الشيخ الى ان بيت الله في من اكل الحرام كالحكم من النعم
اذا لم يعتق له في نذره مصرفا غيرهم ودججه العلاقة في النعم والعتق وولده الشهيد هو لا يصح يدل عليه صحة علي بن خنيزر قال
ساله عن رجل ثم ساق ذبابة على برج جعفر الثانية ثم قال ولا خصوصية للجارية فيكون غيرها كذلك لعدم الفارق بل الاجماع
عدمه لعدم الفارق بل الاجماع على عدمه انتهى قول وقد تحصل في المسألة اقول ان ثلاثة احدها البطلان كما تقدم وانها
الصحة وببعد وصوت ثمة في مصالح البيت كما هو القول المشهور المحمول انما كان بينهم وثانها الصحة وسرقت الى
مساكين الحرام ثم اقول لا يخفى ان اهداء هؤلاء الفضلاء الاجلاء نوا لله تعالى فراقدهم من صرف ذلك في مساكين الحرام
للشيخ لا اعرف له دليلا واخصا بل الاخبار التي قد تناها واضحه في رده وبطلان استدلال شيخنا في ملكها برذائيه على
ابن جعفر المشار اليه ما مردود بانها وان اهدى من ذلك في باري النظر الا انه عند الناقل بينها ملاحظة فاعدا من اهدى المشا
فان المراد بالثلث الذين بشايرهم انما هم الحجاج المنقطعون من اجل الافاق لا مساكين الحرام ومنها قوله في ذرية ناسين

واما القول

في طه

الفر

هذا هو الذي لا ينفك

انظر الى مراتب هذا البيت الحديث وقوله في رواية في الحول في الحسن اعط كل محتاج من المحتاج وقوله في رواية في المخرج للسحر
ما اهلكناهم ولولا انهم قتلوا من قطع ومن محتاج من قتلها ربحوا ذلك رواية النعماني ولا يثبت لطلوع ما عدا
هذه الاخبار وقرا في عيناها ظاهرة في ذلك بالجملة فان ما ذكره نور الله تعالى مرادهم انما نشاء من عدم الوقوف على هذا
الاخبار وما فيها الظاهر ان ما اشتمل عليه اكثر هذه الاخبار من ذكر الجارية لا يوجب تخصيص الحكم بها بل انما يجري في كل الحكم
للكعبة من الجوانب الانسية وغيرها وغير الجوانب وخصوصا السؤال عن الجارية لا يوجب تخصيص الحكم كما تقر في محله ولا يثبت
متى كان التذرع منعقد اصحها نعتين السرف فبما ذكر لعدم الخصوصية كما عليه ظاهر اتفاق كلمة القائلين بانقار التذرع المذكور في
التبديل لتدريج المذارك في شرح النافع بعد نقل بعض اخبار الجارية والحق به المصنف هذا الدابة ايضا لا يشك ان الجنيح
المتني هو حسن بل لا بعد مساواة غيرهما في هذا الحكم من هذا الدوام والذناير ولا قسمة وغير ذلك في هذه الدابة ايضا ما
دواه الكلبة ثم اورد رواية ياسين بن المقدم وقوله لا خصوصية للجارية واما ما ذكره صاحب
وجوب البدنة بمصالح البيت والشمه فاليه يشير قوله في رواية ياسين بن الكعبة غنية عن هذا وقوله في الروايات الاخرى
الكعبة لا تاكل ولا تشرب فانه كناية عن عدم الحاجة الى ذلك اما ما ذكره عليه رواية علي بن جعفر الثالثة من الفرق بين العبد والما
وبين الدابة انه اذا نذرت الدابة فليس عليه شيء فلا فائز به من الاحتياط بل ظاهرهم الاتفاق على خلافه وبذلك طعن به عليه في المسألة
مضافا الى ضعف الراوي انها عن علي بن جعفر وهو محدث بن عبد الله بن مهران فانه ضعيف جدا وذا في الطعن عليها بتخصيص الحكم بها
هذه الاشياء المذكورة وهو كذلك وما ذكره في الرواية في باب وجه الفرق حيث قال انما صح هذا الغلام والجارية وشبههما
الى الكعبة دون الدابة لان الغلام يصلح لخدمتها وكذا الجارية وكل ما يصلح ان يصير اليها وهو المراد بشبهه بخلاف الدابة وانما
يباع ما يصلح لها لان الحجبة يحولون بينه وبين ان يقع به هتك فيه ولا انه لو تم هذا التعليل لقتل عدم جواز هذه
الدوام والدابة انما يبرحها في الروايات المتقدمة فادل على هذا من الجارية والوصية ما فيهم للكعبة ومخولك
وانما تقليد انهم عليهم السلام بازال الكعبة غنية عن ذلك فانه قد لحظوا في رواياتها اذا كان مصر في ذلك شرعا انما
هو زوارها فلا فرق بين هذا ما يمكن صرفه بنفسه او بتوقفه على غيره صحت منه كايضا ما كان في تلك الرواية في رواية السكوني
الاخيرة لانه يصير الحجبة من المساكين فانه ظاهر عدم اهذائه للكعبة انما هو من حيث ان مصر في هذا المكان لا يكون
الحجبة يحولون بينه وبين مصر في الاقصر فالحقيقة كما ذكره وامر يتبعه لان الحجبة يحولون بينه وبين الخدمة وبالحقيقة فانه
هو فاعليه الاصحاب من العموم وروايتها الظاهر ان ما اشتمل عليه هذه الاخبار من ترك هذا الحكم بالنسبة الى الكعبة جارية ايضا
بالنسبة الى المشاهدة الترفيع فلو اهدك شيئا لها او نذره كان الحكم فيه ما تقدم وبذلك صرح صاحب روضه الله عليهم
كما تقدم من كلام شيخنا الشهيد الثاني باظهاره في بعض التراجم ورواية رواية بذلك المشاهدة ايضا حيث قال وقد
انه من جعل جارية وعبد او ذابته هذا البيت لله الحرام او شهد من شاهد لامة عليهم السلام فليس لعبد والجارية
او الدابة ويصرف ثمنه في مصالح البيت والشمه او معونة الحاج والزائر الذين خرجوا في السفر وتناولهم اسم الحاج
والزائر ولا يجوز لحدان يبيع شيئا من ذلك قبل خروجهما الى السفر انما في قول ان كان قد وردت الرواية بما ذكره كما هو
ظاهر كلامه ولا فيقضي الاخبار المتقدمة ان مصر لوجه المذكور انما هو الحاج والزائر من التوقف وجوعهم الى
او طمانهم على ذلك لا مطلق من اراد السفر ابتداء ان كان ما ذكره لا يخرج من قرب جملة الاخبار المذكورة على اتفاق وقوع
ذلك في مكة ايام الموسم وليس يوشك الا الرجوع وبالحقيقة فالأحوط انما هو ما ذكرناه ولا يخرج ايضا بالعموم
كما ذكرناه التبديل لتدريج النافع قال ولوندر شيئا لحد المشاهدة المشرقة صرفه في غير ذلك قصد التنازع مع
الاطلاق بصرفه في مصالح المشاهدة ولو استغنى المشاهدة عن المال فالظاهر جواز صرفه في معونة الزوار لان
ذلك في مراتب على حاله معرضا للتلف فيكون صرفه على هذا الوجه حاشا لمصلحة الحسنيين من سبيل انهم في قرب
بالبال العليل والفكر الكليل التفضيل ما بهما او يندوهم عليهم السلام بان كان متعلقا بالتذرع والهدية هو المشاهدة المشروعة
فالحكم فيه ما ذكر ان كان متعلقا هو لا مام من المدفون في ذلك المشاهدة مثل ان يندو الحبيب او بهما فينبغي صرفه في ذلك لا لاداء
الحاجين بل ولا في شيعتهم المضطرين ثانيا لان ذلك يصير من قبيل اموالهم التي قد علم ان حكمها في حال الغيبة اهل شيعتهم
الا ان لا حوط نفيلهم ولا وهم الواجب النفقة عليهم لو كانوا احياء وقد ورد في الوقف عليهم حال جنونهم ولا هذا فيهم توبته

في النوازل والبرق

١٢

لهم والموثقة لهم والنذر لهم وقبولهم ذلك روايات عديدة والظاهر لا فرق في ذلك بين حال حيوتهم وموتهم فيصح كل من لم
 وخامتها اكثر الاخبار المقتضية قد اشتملت على ان مصر ما يفتقد للكعبة ويندر المنقطع من الحجاج وفي رواية على برج جبرائيل
 ان مصر في ان يشر به طبيا فيطيب به الكعبة وفي رواية البر في قيمة الغزل في شتر به عسل او عفران او بصفه في طين في الخمر
 وفاء التمام ويدفع الى الشيعة ينادون به ووجه الشافاه ظاهره يتما مع قوله عليه السلام ما اهتد للكعبة فهو لوارها الدال بظاهر
 على اخصصا المصنف بالزوار في المسالك جعل رواية على جعفر المذكورة مؤيدة له نص في مصالحي البيت بجعل الطيب من المصالح
 وفيه توقف ولا يبعد حمل المخبرين المذكورين على اتفاق ذلك غير انهم لم يجدوا في مصر المذكورة في تلك الاخبار شيئا من افعاله
 الغزل فانها صريحة في ان السؤال عن ذلك انما هو بالمدينة بعد منصرفه من الحج ويحتمل ان يكونا انما لانه لانه لا يبلغ ذلك
 المصنف المذكور وبالجملة فالجواب عن الاخبار الكثيرة المذكورة وشاهاها ظاهر هذه الاخبار ومتفق الدلالة على تصديق
 الفقر والحاجة وعدم التوقف على ما بين يديه كما هو المشهور في كل الامور بل لا بد من ان ينع في ذلك كتب المدارك ومثله
 الفاضل الخراساني في مسألة دفع الركوة الى الفقهاء فان هذه الاخبار كلها ظاهرة بالدلالة بالامر بان يشر على الحج كل من
 منقطع به وانه يعطى في الركوة فيفقدها لان اوقافه في رواية الرجل المصنف في اوقافه فاستدل منهم واعظمهم والظاهر ان
 المراد انما هو السؤال عن كونهم من الحجاج المنقطعين او من أهل البلد وسأبهم بما يمكن ان يستفاد من خبر المرقوم في كتابه في اللغة
 الدال على عدم جواز التعرض الى الكعبة ان صح جواز تحليته المشاهدة الشريفة ايضا فقدم جواز التعرض له لا انه يمكن الغزو
 اجنا بالنظر الى انهم صلوا لله على علمهم في ايام الحيرة لا يكون تحليته بوقتهم بل يكونونه كما هو معلوم من احوالهم صلوا لله
 عليهم ولو لم يكن فيهم ذلك في اولادهم المخلصين بل يشعرون بالخجل من ان كان حينا لا يقدرون على امرهم في ان الغيبة واستغنا
 عن ذلك بفضلهم وروى في نسخة الاسلام في الكافة عن علي بن ابي طالب قال كنت في المدينة انا وحسبي في ذلك انا ايضا
 فقال احدهم نزع من وابل وقال احدهم من اهل اليمن قال فانه فينا الله سبحانه وهو ما ليس في شجرة فاستدل الحديث فينا
 فقال ان نبعنا ما جاء من قبل العراق جاء منة العلماء وابناء الانبياء فلما انتهى الى هذا الوادي هبط انا والناس من بعض القبائل
 قالوا انك اهل بلدة قد لعبوا بالناس فاطولوا حتى اتخذوا بلادهم وبنيتهم وبادوية فقال ان كان كانوا يولون فقلت مقاليهم
 وسببت ذريتهم وهذه بيتهم قال فذاك عينا حقه وقعت على خدي قال فدعا العلماء وبناء العلماء فقال انظروا فينا
 لما اصبحنا هذا فابوا ان يجروا حقه عن علمهم فقالوا احداثا بانه شئ حدثك نفسك قال حدثت ان قبل مقاليهم راسه
 ذريتهم واحدهم بيتهم فقالوا انا نرى احدى اصابك لا لذلك قال لم هذا قالوا لان البلد حرم الله والبيت بيت الله
 سكانه ذرية ابراهيم خليل الرحمن قال صدقتم فاجرحتم ما وقع فينا قالوا حدثت نفسك بغيرك فغضب الله نهره عليك قال
 فحدثت نفسك بغيرك فرجعت حداثا فغضب الله فمكنا ما قال فدعى القوم الذين كانوا اهل بيته فافضلهم ثم ادى البيت فكساه و
 اطعم الطعام ثلثين يوما كل يوم فانه جزو حتى حلت سبحان الله التسابع ورؤس الجبال ونشرت الاعلاف في الاودية للوحوش
 ثم انصرف من مكة الى المدينة فابوا ان يهاقوا من اهل اليمن من غناهم لانها قال في الكوفة وفي رواية اخرى في الانطاع وطيبه
 قال في الفقيه ما اراد الكعبة احديسوه لا غضب الله تعالى لها فوفا ونودي يوما بتبع الملك ارجل مقاليه اهل الكعبة وبع
 ذريتهم ثم ساق الحديث على خلاف في الفاظه وقال فيه ايضا وانه ذبح له ستة الاف بقرة بشعب ابن عامر كان يقال لها
 مطابخ تبع حقه في زكاتها ابن عامر فاضيفت اليه فقيل لشعب ابن عامر لم يكن يتبع مؤنسا ولا كافرا ولكنه من يطلب الدين الجيف
 لم يملك الشرف الا يتبع وكسرا في قول قال في كتاب مجمع البحرين وتبع كسر اسم للمؤك الذين التبايعه وهم سبعون مائتا
 جميع الارض من فيها من العرب العجم وكان يتبع لوسط مؤنسا وهو يتبع الكامل بن ملكي بن كرت يتبع الاكبر بن يتبع الاقرب و
 هو ووالقرين الذي قال الله في ايه خيرا قوم يتبع وكان من اعظم التبايعه وادفع شعاع العرب ويقال انه نبي رسل
 الى نفسه لما تمكن من ملك الارض الدليل على ذلك ان الله تعالى ذكر عند ذكر الانبياء فقال وبع كل كذبا لرسول فحق وعيد
 ولم يعلم انه رسل الى قوم يتبع رسول غير تتبع وهو الذي في النبي عن سبيلانه من قبل ظهوره بسبع مائة عام وفي بعض النسخ
 يتبع لم يكن مؤنسا ولا كافرا ولكن يطلب الدين الجيف وتبع اول من كسر البيت لانطاع بعد ادم حيث كسا الشجر قبل ابراهيم
 حيث كساه الخشب الخصبه التي تم انه قد ورد في الاخبار انهم كانوا من قبل يتبع ايضا ما رواه في الكافة والغيث في نفسه عن
 الصادق ع في تفسير قوله تعالى وكانوا من قبل يستغفون على الذين كفروا الآية قال هم كانت اليه ووجدت في كتابها ان يهاجروا

فان كان الكعبة في مكة

في النواحي

المدينة واجتر الكلب من قبل شير واجتر الغلام من تحت وضع الكلب مكان الغلام ونودي من ميسر مسجد كينفان اباهم قد قبت
 الروايات انا كذلك بخبر الحسين ان هذا هو البلاء الميمون فديناه بدينج خيام بعينه بكنش ملح عيشة في سور وبان في سور وميل كل في سور
 يبعث في سور ويول في سور اقرن نخل وكان يرتع في باض الجنة اربعين عاما اتول قد تقدم الكلام في تفسير كونه عيشة في سور الائمة
 في باب الحنك وعنه عيشة بن شير عن عدها علمها السهم قال الله عز وجل ان ابراهيم بعث الكعبة وان يرفع قواعدها ويرا الناس اسلم
 في ابراهيم واسماعيل البيت كملت كل يوم سنا فاختارهم في موضع حجر الاسود وقال ابو جعفر عن ابي بصير ان ابراهيم ربهم ذلك
 عند وديعه فاعطا الحجر الاسود فوضعه موضعه ثم ان ابراهيم ذبح في الناس بالحج فقال ايها الناس ان ابراهيم خليل الله وان الله يكرم
 ان تحجوا هذا البيت فحجوه فلجابه من حج الى يوم القيمة وكان ابن جابر بن اهل اليمن قال رجع ابراهيم هو واخوه وولده من ذبحهم
 الذبيح هو اسحق من هبهما كان في حجره وذكر عن ابي بصير سمع ابا جعفر و ابا عبد الله بن عثمان انه اسحق واما زارة فمريم اسمعيل
 قال في الوا في الساق كل عرو من الجايط ويقال بالفاستية حبيبه ولعل معنى قوله من هبهما كان ذبحه انما لم يكن ههنا
 سكا ابراهيم واخوه وولده اسمعيل الذي كان يساعده في بناء البيت دون اسحق فربما كان ههنا ذبح ابراهيم يعني لم يكن ههنا
 اسحق ليدبحه قوله من ذبحهم الى اخره لعله من كلام بعض الرواة قال في الفقيه خلفت الروايات في الذبيح فنهى ما رواه اسمعيل
 ومنه ما ورد بانه اسحق واسمعه في رد الاخبار في صحتها وكان الذبيح اسمعيل لكن اسحق لما ولد بعد ذلك فماني يكون هو ذلك
 امره ابو بهذبحه وكان يصلي لله ويطلب له كسبا خيرا ويطلبه فينال بذلك رغبة في الثواب فعلم الله ذلك من قلبه فسمي ابن
 الملا تكة وبعث الله في ذلك قال تذكرك في كتاب النبوة متصلا بالحق واقترع في الوا في فقال اقول لا يخفى ان
 ابي بصير الذي مضى في قصة الذبيح من الكافي لا يتحمل هذا التاويل وحمله على الفقيه ايضا بعيدا عنهم عليهم السلام كانوا يروون
 المصلحة في انهم الذبيح كما يظهر من بعض ابيعتهم ولذا جاء فيه لاختلاف عنهم وكانا جميعا ذبحا فماني لا يخفى ان
 اقول بل الوجه اخلاف الاخبار هو الفقيه فان الذبيح عند العامة هو اسحق كما صرح حوايه واستغاه الحبل على الفقيه لا يعرفون
 له وجها وقد روي في الفقيه عن الصادق ع مرسل قال سئل الصادق ع عن الذبيح من كان فقال اسمعيل ان الله تعالى ذكره في
 كتابه ثم قال وبشرنا لا باسمعيل فتيما من الصالحين وعن العباس بن النعمان قال سالت ابا عبد الله ع عما زاد في السجدة الحرام فقال ان
 ابراهيم واسماعيل هذا السجدة الحرام ما بين الصفا والمروة قال في الكافي بعد ذكر الخبر في رواية اخرى عن ابي عبد الله ع قال خط
 ابراهيم بمكة ما بين الخزوة الى المسعى فذلك الذي خط ابراهيم يعني السجدة وقال في الفقيه وكان ابراهيم خط ما بين الخزوة الى
 المسعى وعن جابر بن زنج في الصحيح والخبر قال قال له اقطار ولنا خاض هذا الذي زيد هو من المسجد فقال نعم انهم لم يبلغوا
 بعد مسجد ابراهيم واسماعيل صلى الله عليه وآله وروى في التهذيب عن الحسين بن نعيم قال سالت ابا عبد الله ع عما زاد في السجدة
 الحرام عن الصلوة فيه فقال ان ابراهيم واسماعيل هذا السجدة الحرام ما بين الصفا والمروة فكان الناس يحجون من المسجد الصفا
 وقال في الوا في الفقيه يحجون من مسجد الصفا يحجون ما بين الصفا والمروة ويحجون ما بين المروة والمروة في سعة طائفة
 او محل احرامهم وروى في الكافي عن ابي بكر الخضر عن ابي عبد الله ع قال ان اسمعيل فنام في الحجر وجر عليه السلاطون فقام اسمعيل
 الحجر عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله ع قال سمعت اسمعيل في قبره جرحه وجر اسمعيل عن عاتبة بن عمار في الصحيح قال سالت ابا عبد
 الله ع عن الحجر من البيت هو او فيه شيء من البيت قال لا ولا فلامه ظفروا لكن اسمعيل فنام فيه ففكر ان يوطأ الحجر عليها فاجرد فبوء
 الانبياء وعن زارة في الوثائق عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الحجر من البيت قال لا ولا فلامه ظفروا عن عاتبة بن عمار قال قال
 ابو عبد الله ع وروى في الحجر ما بين الركن الثالث عذاري بن ابي اسمعيل عن عبيد الاعرج في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال ان العرب لم يزلوا على
 شيء من الخبيثة فيصلون الركن ويقرعون الضيف ويحجون البيت ويقولون اتقوا ما اليتم فان قال اليتم عقاب ويكفون عن شيئا من الحرام
 خافوا العقوبة وكانوا لا يعلمون ان الله هو المحارم وكانوا ياخذون من محج حجرهم فيعلقونه في اغصان الابل فلا يجري احدان بالخذ
 تلك الابل فيما ذهبت ولا يجري احدان فيعلقون غير محج حجرهم انهم فعل ذلك عتقا ما اليتم فاعطاهم ولما جاء اهل الشام فمضوا
 المخبين على ابي قيس فبعث عليهم سحابة كجراح الطير فامطر عليهم عفتا فامرت سبعين جلا حول المخبين الفصل في ذكر الكاذبين
 علي بن عبد الله عن ابي عبد الله ع قال كان علي بن الحسين يقول يا معشر من لم يحج استبشر بالحاج اذا قدموا محجهم وعطوهم فان ذلك
 يجب عليكم فتاكوهم في الاجر وعن سليمان بن جعفر الجعفي عن ابي عبد الله ع قال كان علي بن الحسين يقول يا ابا عبد الله ع السلام على الحاج
 والمعتمر ومضاهجهم قبل ان تحاط بهم الذنوب وروى في الفقيه مرسل قال قال ابو جعفر ع وفي الحاج والمعتمر فان ذلك اوجب عليكم وقد

ما بين الصفا والمروة
 ما بين الصفا والمروة
 ما بين الصفا والمروة

خانقاہ

فيه ايضا مرارا قال الصادق ع ان رسول الله كان يقول للمفاد من مكة قبل الله منك وخلف عليك نفقتك ونفقتك
ونفقتك وروى الشيخ في كتابه عن عبد الوهاب بن جابر عن ابي عبد الله ع صفة الاجد وقد قدم من مكة فقال له
سلم الحمد لله الذي تهرس بك وهك ديك واقدامك بخان عافية وقد قضى الحج واغار على السعة فقبل الله منابك واخبر عليك
نفقتك وجعلها حجة مبردة ولذونك طهورا فبلغ ذلك باعبد الله ع فقال له كيف قلت بعقد فاغار عليك فقال جعلت لك
مولاي ابو الحسن فقال له نعم ما فعلت اني لقيت اخا من خوتك نقل له هكذا فان الحمد بنا هك اذا لقيت هك لا نقل لهم انقول
قوله فان الحمد بنا هك الظاهر انه في الموضعين ضد ويكون من قبل قوله سبحانه ان الحمد هكذا الفصل في ذكر الكا في
عليه السلام قال قال ابو الحسن سفيانة كانت مأمورة فطافت بالبيت طوافا كثيرا وروى الحسن بن صالح عن ابي عبد الله ع قال
سمعت عن ابي جعفر ع يحدث عطا قال كان طول سفينة نوح عليه السلام الف ذراع ومائة ذراع وعرضها ثمان مائة ذراع وطولها
في السماء ثمانين ذراعا فركب فيها طواف بالبيت سبعة اشواط وسعت به الصفا والمروة سبعة اشواط ثم استوت على الجود
وعن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر ع يقول من يؤمن بالله في سبعين نبلا على فجاج الروحاء عليهم العباد الطمونية يقولون لبيتك عبدك
يا ابن عبدك وقال في الفقيه ع في موضع آخر من قوله مضرة في سبعين نبلا على صفائح الروحاء عليهم العباد الطمونية يقولون
لبيتك عبدك يا عبدك يا ابن عبدك فيل الروحاء بالمهملين وضع بين الحرم على ثلثين او اربعين ميلا من المدينة والحجاج بالجهل
جمع في وهو الطموني الواسع بين الجبلين والصفائح جوار غرض رفاق ويقال ايضا صفائح كرقان والطمون تحركه موضع بالكون
منه الاكسيرة قال في الفقيه ع من مؤمن بالله في سبعين نبلا على صفائح الروحاء وهو يقول لبيتك عبدك يا ابن عبدك فان طموني ثمان وهو
يقول لبيتك يا كريم لبيتك قال من مؤمن بالله في سبعين نبلا على صفائح الروحاء وهو يقول لبيتك عبدك يا ابن عبدك فان طموني ثمان وهو
الروحاء وهو يقول لبيتك عبدك يا ابن عبدك في سبعين نبلا على صفائح الروحاء وهو يقول لبيتك عبدك يا ابن عبدك فان طموني ثمان وهو
عليه السلام قال آرم موسى من ملة مضرة قال من جف صفائح الروحاء يحرقها بقود نافذة فبجها من ليل عليه عبا ثمان طموني ثمان بل
بجيب الجبال قال في الفقيه ع وبجيب الجبال سميت بالثنية جابة لانه اجاب مؤثره وقال لبيتك وروى الكا في عن عبد الله بن
مسان عن رواه عن ابي عبد الله ع قال ان داود لما وقف الوقت بغرفة نظروا الى الناس وكثر لهم فصدع الجبل ابتل يد مؤثرا
فمضى فتك انا جبرائيل عليه السلام فقال يا داود يقول لك انك لم تصعد الجبل ظننت انه يخفى على صوت من صوت ثم مضى به الى البحر
الجدوة من نهبه مسيرة اربعين ميلا في البحر فاذا صخرة فقل لها فاذا في اذابة فقال يا داود يقول لك انك انما سمع صوت
هذه في بطن هذه الصخرة في قعر هذا البحر فظننت انه يخفى على صوت من صوت وعنه علي بن ربيعة عن ابي عبد الله ع قال سمع
عليه السلام حج النبي ع قال ان سليمان بن داود حج البيت الحرام ولاس الطير والارواح وكسا البيت الصباط وروى الكا في
التهذيب ع عن ثمانية بن ابراهيم عن جعفر ع قال لم يحج النبي بعدد من المدينة الا وحده وقد حج بمكة مع قومه حجاف عن
عمر بن يزيد عن ابي جعفر ع قال حج رسول الله ع عشرين حجة وعنه قال قلت لابي عبد الله ع حج رسول الله ع عشرين حجة
الوداع قال نعم عشرين حجة وعن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قال حج رسول الله ع عشرين حجة مستمرة في كل ما يمر بالمنازل
فينزل ويقول ييل المأذن ويقال المأذن مضيق بين جمع واخر بين مكة ومنه ويقال لكل مضيق بين الجبال قال في الوداع واما
السبب في اسناده واسناده على اختلاف الروايات فلعله ما ولى انه كان لاجل التنبيه فان قريشا اخروا وقت الحج الفداء
كما اشير اليه بقوله سبحانه انما التنبيه زيادة في الكفر فلم يمكن النبي ان يخالفهم فيستخرج حجة فيستأمره اقول في هذا جميع
الذي حجه وهو عشرين سنة كان كله كذلك من الجبلان يكون جميع ذلك في التنبيه ويكره لاجل الاسناد على انه كان يستخرج
الافعال التي قد غيرها اهل الجاهلية من احكام الحج الشرعية يقولون واهلهم في الاحكام والحلال والحرام ما هو مفصل القرآن
الحجيد واما القول في المأذن فيقدم وجهه وانما كان لاجل التنبيه في ذلك المكان اقول وقد تقدم حديث حج رسول الله ع حجة
الوداع بطوله فلا يغيب الفصل في الكا في والفقيه ع عن عيسى بن يوسف قال كان ابن ابي العوام من أهل الكوفة الحنفية
فاخرج عن التوحيد فقبل له ترك مذهب صاحبه ودخل فيها الاصل ولا حقيقة فقال ان صاحبه كان غلطاً كان يؤ
طورا بالقدرة وطورا بالجموع اعملا اعتقد مذهب ارام عليه قدم مكة متمررا وانكاد على من حج وكان يكره العلماء بحاشية
من الله ما لخصت السامه وفسا ضميره فاذا باعبد الله ع وجلس في جماعة من خطابه فقال يا ابا عبد الله ان الجبال امانات
ولا تدلكوا فيهم سعال ان يعمل فان في ان تكلم فقال تكلم بما شئت فقال لا كرمه سون هذا البعد وروى عن عبد

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

وكانت عليا بلقي

الحجر وسعدون هذا البيت المرفوع بالطوب والدقرون حوله مروة البعير انهم من كذا وقد علم ان هذا فعل اس غير حكم
ولا في نظمهم نظامه فقال انك راس هذا الا ومظانه وابولاسه وتاسم فقال ابو عبد الله ان من صلح الله وجرى قلبه استوخم
الحق فلم يستعبد به وصا الشيطان وليه ورتبه يورده مناهل الحكمة ثم لا يصده وهذا بيت استجد الله به خلقه ليختبر طاعتهم
في انيتا نختبرهم على تعظيمه وزيارته وجعله محل انبيائه وبقائه للسلين اليه فهو شعبة من ضوئيه وطريق يوردي الى غفرانه مشعوب
اسواء الكمال وجميع العظمة والجلال خلقه الله قبل حواض النعام فالحق من طبع فيما امر الله من غمائه من ربه وجر الله للناس
للارواح والصور ورواد في الفقيه فقال ابن الجوزي اذكر الله يا ابا عبد الله فاحل على غائب فقال ابو عبد الله وبذلك كيف يكون
غائباً من هو مع خلقه شاهد اليهم اقرب من جبل الورد يسمع كلامهم ويبرأ شخصهم يعلم سرهم والمخلوق الذي اذا انتقل من
مكان الى مكان لا يشغل به مكان ولا يدركه المكان الذي صا اليه ما حدث في المكان الذي كان فيه فاما الله العظيم الثاني
الملك الذي ان فانه لا يخرج منه مكان ولا يشغل به مكان ولا يكون له مكان اقرب منه الى مكان والذي بعثه بالايات الحكيمة
البراهين الواضحة وايدى نصير واختاره لتبليغ ولائحه صدقنا قوله بان ربه بعثه وكلمه فقام ابن الجوزي فقال لست
مرافقاً في بحر هذا السلك ان تلتحق في حجرة فالتفتوني على حجرة فالو اما كنت في حجرة لا حقيقتاً ان ابن من خلق ربي في
اقول في كتاب لا يحتاج للطبري بعد قوله وتعلم سرهم فقال ابن الجوزي ان كان في السماء كيف يكون في الارض
واذا كان في الارض يكون في السماء فقال ابو عبد الله نعم انما وصفت المخلوق الذي اذا انتقل من مكان الى اخر هو متصوا
ولعل فاجبه منها سقط من قلم حسب الفقيه وفي كتاب اعلام الوري بعد قوله اقرب منه الى مكان يشهد بذلك اناره و
يدل عليه افعاله والذي بعثه بالايات الحكيمة والبراهين الواضحة فحجاء بانه هذه العباد وهو لا نسب يضاهل له
المراد بالتماس الحجة بالخلاء المحجة محتمل الظل للاستراحة فيه قال في النهاية انطلقنا واولان نلتس من الحمر والخمر والخيول كما
سترك من شجر ونبعا وغيره انتهى اما الالفاء على الحجرة فهو بالبحيم ويحتمل ان يكون التماس الحجة ايضا بالبحيم بمعنى انما قيس
من البناء لا احتباس لا شفاع بها ويكون لا لفاء على الحجرة كناية عن الاخراف بها وخلق الراس كناية عن التذليل والرسوخ
والصفار لا ان العرب كانوا يصعدونه عا والذكبرهم ونحوهم من ان يعلى رؤسهم ولشاربه الى الجنة والامير المؤمنين صلى الله
عليه واما على الهمادوي في الكافي قال ودون امير المؤمنين قال في خليفته ولوان الله عز وجل ثناءه بانبيائه حيث يتم
ان يفتح لهم كنوز الدنيا ومعان العقيان ومغارس الجنان وان يحشرهم في السماء ووحوش الارض معهم ليعملوا لفضل لقط
البلاء وبطل الجحيم واضل الانبياء ولما وجب للفاثلين اجور المبشرين ولا الحق المؤمنين ثواب الجحيم لان ثوابها لا يملك
معنى ميتين لذلك لا تنزل الله بالبقاء اية اظلت اعناقهم فلها خاضعين ولو فعل سقط البلوى عن الناس جميعين ولكن الله جل
ثناؤه جعل رسله او في قوة عزائم نبيائهم وضعف ما ترى لاعين من حالهم من قناعة علا الطوب العيون غناه و
خصاصه تملأ الاسماء والاضياء اياه ولو كانت الانبياء اهل قوة لا ترام وغرة لا تضام وملك تمدنوه احناق الرجال
وقشدايه عقدا الرجال كان همون على الخلق في الاختيار وابتداهم من لا يتكبر ولا منوا من هبته فاهتم لهم اورعته بانه
بهم فكانت اثبات مشركه والحكنا مفسمة ولكن الله اراد ان يكون الاشباع لرسله والتصدق بكتبه والخشوع لوجهه استكانة
لا امره والاستسلام اليه امور له خاصة لا يشوبها من غير هاشايبه وكلما كانت الباي والاختبا اعظم كانت المثوبة والجزاء
اجزا لا ترون ان الله جل ثناؤه اخبر الاقلين من لادن الاخرين من هذا العالم باخبارها فخر ولا ينفق ولا يضر ولا يجمع
جعله ما يقبض الحرام الذي جعله للناس نياثا ثم جعله باو عرجاء الارض جوارا قل نيايق الدنيا مدوا وضيق بطوال اوده
مخاشا واغلط بحال المسلمين فيها بين جناب خشنة ووفاد مشه وعيون وشلة وقرى مقطعة واثر من واضع طراثما
داثر ليس يركب ويخت ولا ظلف ولا خاف ثم امر آدم وولده ان يثبوا اعظامهم نحو فضائضه لمتنجس سفار وغاية الحق
وخالهم يحوي اليه ثمارا لا تشده من قمار فقار متصلة وجنات من حار منقطعة وهناك فجاج حبيقة حننهم وامننا كبرهم للا
يملكون الله حوله ويملون على اقدامهم شعنا غيرة قد يتكبر بند الفنع والتراويل وانه ظهروهم وحسروا بالشعور
حلفا من رؤسهم ابتلاء عظيمما واخبارا كثيرا وامتحانا شديدا ومحيضا بليغا فتونا مبينا جعله الله سببا لرحمة وود
الى جنبه وعلة لغفرته وابتلاء للخلق برحمته ولو كان الله تعالى وضع كعبه الحرام وشاعره العظام بين جنات وانباء
وسهل وقراو جمل الاشجار في الثمار ملكت النبات منقى الفرى من بره سماء وروضة خضراء ودياف حذرة ورووح باضرة

وطرفه غامرة وحدايق كثيرة لكان قد صغر الجوارح على حسب ضعف البلاء ثم لو كان الناس لا يحول عليها والاخبار المرفوعة بما بين
زمنه وخضوعه باقوتة حمراء ونور وضياء الخفف ذلك مصاعه الشدة في الصدور ولو وضع مجاهدة البليغ على القلوب ولتغنى مقلج
الرب من الناس وكذا الله جل وعز تجتبر عباده بانواع الشدائد ويتعبد بهم بالوزن المجاهدة ويبتليهم بضرب لكاهن انجبال الشكيق
من قلوبهم واستكانا للذل في انفسهم ويجعل ذلك ابوابا الى فضله واسبابا الى الامنوه وفخته كما قال الراغب الناس يتكبروا ان يقولوا
امناوهم لا يغشون ولقد قضا الذين من قبلهم فليعلم الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ان قول هذه الخطبة التي انا وانها
الكافي قد نقلها بتمامها السيد الرضوي قدس سره في كتاب هج البلاغة بآثاره لا بأس بايضاح بعض الفاظها المغلفة الذهب بجمع هب
كحجب بالتحريك لذكر الحيايم وحرابان والعقيان قال في الفاسق هب يثبت وقيل خالص الذهب الفائلين من القلوب وتبين
لو لم يبلوا كما نواسترحين فلا يبالون بوجوب المسلمين لم يكن هناك احثا فلا يلحقهم ثواب الحسنة ولا يكون طبع لا عاص ولا
حسن ولا ميسر بل ترتفع هذه الامور لا يبين لها قسوة في كتاب هج البلاغة واضمحلال البناء امر ثلاث وفعت الاخبار في
الوعد والوعيد من غم واذى كان غناه واذا لا يخصت الفقر والحاجة والرم الطلبي الضيم الظلم وقد لا غنى انحو الملك كناية
عقوبة يعنى قوله المؤمنون ويرجوه الرجاءون وشدة الرجال كناية عن مسافرة ازباب الرغبات اليه بمعنى انه لو كان لا يندى
ملوكا دوى باس شوكة وقهره يكره ايمان الخلق لهم لله سبحانه بل كان لرهبة لهم وخوف منهم ولرغبته وطمع منهم فيكونوا يتبعوا
مشركه والوعود السهل والشراف جميع تدققه باليون ثم الشاء المشاة من فون فضيلة بمعنى مفعولة والتحق الجذب
وسميت المدن والبلدان والاماكن المرتفعة شايق لا ارتفاع بناها وشهرتها وعلوها عن غيرها من الارض كانهما جذبت وقوت الدث
الليز والوشل القليل الماء والاشقية رسم الشق والتاثر الناس ليس يركوبوا به فيقولان الزكاه التماء والخف كناية عن لابل
الظلف عن البقر والغنم والخاف عن الدابة بمعنى انها لا تلمس من غير لانة ليس من غاه فتعمر وعطفا لرجل جانباه وناجيا لفته
والنقى العطف وهو كناية عن قصد المصالح يقال نقي عطفه نحو له توجه اليه والمثابة المرجع والمنتجع اسم مفعول من الانتجاع وهو
طلب الكلا والماء والمراد محل الكلا وانجع فلان فلانا اناه طالبا معروفة في قوله معجزة تصومى اليه ثمارا لفته استعا
لطيفة ونظر الى قوله عز وجل حكاية عن خيلهم وجعل افسدة من الناس فهو اليهم وارزقهم من الثمرات والفقر من الفشارا
الاماء فيه ولا كلا والفجاج جمع فج وهي الطريق الواسع بين الجبلين في قوله ومهلك فجاج عميقة اشارة الى رفعة وكما هو
نظر في قوله سبحان يا ابن من كل فج عميق في النهج من تهاووز قفار سمعية ونهاية فجاج حبيقة وجرار تجار من تطعة والنهر
التحريك وهو كناية عن الشوق نحو والوجه والتفصيل في النهج يملأ قلبه من لاهل ال وهو لا قرب والى مل تحرك الهوى
والشفتا نثار الامروا غير الناس قلبا الشعر والنسب الالقاء والمراد بالقنع والشراف ما يستراخا الى الله واساقفه
وفي انه يج قد سبوا الشرايف والى المصنعا والحسنة اكتشف به يتعلق قوله عز وجلهم والمضار الاربعه مضطربة المعازف
الفنون الخسوع والجم الكثير والدوا امر رب الفافات النبات اشباكه وفي النهج ملتقا البناء امر مشبك لعمادة والبرقة
الواحدة من البر وهو الخطة او بالقطع اسم جمع والرفيا لكر رصفان ذرع وحصب فافارب الماء من رخل العبر الى الحديثة المحيطة
وخر لخص جمع عرسه وهي الشاحنة المغدقة كثيرة الماء في قوله مصاعه الشك استعالة لطيفة وكذا في قوله مستلج الرب مغناها
منفاريان والمعلج اسم مفعول من الاعلاج وهو ولغايب الاضطراب يقال اعلاج الاوج ام لا طيب اضطرب وجمع الكلام
الى انه كلما كان لا يلاما الامتحان اشد كان الثواب جزل واعظم ولوانه سبحانه جل العباد ساهله على الكلفين لا استحقوا
عليها الا يبر من الجمل وهذا هو وجه حكمه في ابلاء خلقه بايدين جنوده والنفس الامارة بالسوء والامر بالمعروف والنهي
والا فهو فاد رعلى مع البليغ عنهم وخلق نفوسهم مطبقة وجمع الناس لكنه لا يظهر ج وجه استحقاقهم الثواب الجزل كما لا يخفى
والله اعلم بالصواب في الكافي في الصحيح والحسن من مائة بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اقوم ليلة بمكة والمريه بن يرك
جائله اذ مارة فقال لا بأس بما سميت بمكة لانه يملك فيه الرحا والانشاء قول في من دم من بكه اذ اوجعه وعز عليه بن و
قال سالت ابا عبد الله ع عن المطم قال هو بابي الحجر الاسود وبه الباب سالت له سمي الحطم قال لا والله ان سمي الحطم بعضهم
هناك وعن ابن عمر بن الخطاب ع قال قلت له لسمي البيت العتيق قال هو بيت حرم عتيق من الناس لانه ملكه احد
منكم لهما قول في خبر خرافة اهل حق من الغرب ودون الفقيه عن سليمان بن مهران قال قلت لجعفر بن محمد عليه السلام كم
حج رسول الله فقال عشرين حجة مشتركة كل حجة يتر بالمارمير فيقول فيقول نقلت له يا بن رسول الله لو كان نزل هناك

عليه طاعة

فَالنَّوْءُ وَالنَّجْمُ

فنقول قال لا توضع عبدة فيه الا شمام ومنه اخذ الحجر الذي تحت منه هبل الذي روي على من طهر الكعبة لما كان على ظهر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعه عن باب بني شيبه فصا الدخول سنة لاجل ذلك قال سليمان فقلت فكيف صا الكعبة من باب الغنما
 هناك قال لان قول العبد لله اكبر من ان يكون مثل الامسا الممخوة ولا الهة المعبودة دونها وان بلبس شياطينه يضيق على
 الحاج مسلهم في ذلك الموضع فاداسمع طار مع شياطينه تبهم الملائكة حتى يقولون الجنة اخضر قلت كيف الضرورة بتحب
 له دخول البيت دون من قد حج فقال لان الضرورة فانه من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بيت الله فليكن يدخل البيت الذي على اليه ليكن
 فيه فقلت وكيف صا الحلق واجادون من قد حج فقال ليصير بذلك موثما بجملة الامنين لا تقع قول الله تعالى لدخل المسجد الحرام
 انشاء الله امنين حلقين وسكهم ومقصرين لا تخافون فقلت وكيف صا وطاوا الشعر عليه فريضة قال يستوجب ذلك الحج والعمرة
 وقوله الكافي عن التكونه عن عبد الله بن ابي اسحق قال سئل امير المؤمنين عن اناءة وعبداء قريش لها فقال نعم كانا شابتين صحيحين
 وكان باجدهما ثايت فكانا يطوفان فضا فامر البيت خاوة فاراد احدهما حبا ففعل ففعلها الله فقالت قريش لولا ان الله
 رضى ان يعبد هذان مع ما حلقا من خالهنا قال في الوانه اسان بالكر والفتح منهم قريش ليرش وكذا ناله وضعها عمر بن
 علي الصفا والمروة وكان يذبح عليها اللحم تجاة القبلة يلكا انا من جرحهم اسان بن عمر فائلة بنت سهل ففعل الكعبة من خا
 حجرين ثم عبدة اقرش وهو اسباط عن جل من احيا بنا عن ابي عبد الله قال اذا كان ايام الموسم يفت الله عز وجل ملائكة في
 صوة الاديين يشيرون مناع الحاج والتجار قلت فما يصنعون قال يلقون في البحر رواه في الفقيه من روى عن ابي عبد الله
 وروى في سب عن سليمان بن الحسن عن ابي عبد الله بن يقطين عن ابي عبد الله بن يقطين عن ابي عبد الله بن يقطين عن ابي عبد الله بن يقطين
 رجلا اقل من اجطاء جماعة واكثر من اجطاء عشرة الا ان قول لا يعبد الله ما كان على بن يقطين من وفاء الخليفة
 المغربين فكان في اخرج فوصل الى دفعه للبيعة ورواهم بهجده العيلة وعن عبد الله بن حمار الانصاري عن جعفر بن
 محمد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون فيه حج الملوك ترهه وتجع الاغتيا تجاره وحج المساكين مشله وروى في
 الكافي في الصحيح عن عتبة بن عمار عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل ليلوكنم شي من العبيد ناله ايديكم ورواه حكم قال
 حشر لرسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره احد بيته الوحن حتى ناله ايديهم ورواه عن ابي عبد الله في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله قال
 عن قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا ليلوكنم الله شي من العبيد ناله ايديكم ورواه حكم قال حشر لرسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره احد بيته الوحن حتى ناله ايديهم ورواه عن ابي عبد الله في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله قال
 حتى في منهم ليلوكنم الله شي من العبيد ناله ايديكم ورواه حكم قال حشر لرسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره احد بيته الوحن حتى ناله ايديهم ورواه عن ابي عبد الله في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله قال
 والفتاح وانشاله التامح فهو لا تصل اليه الا يد وعن الشحام عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل ومن غار فينقم الله منه قال
 ان رجلا ان القى وهو محرم فاحد قلبه فجعل يصر النار في وجهه فجعل القلب يصيح ويحدث مرأسته وجعل اصحابه يهتفون
 يصنع ثم اوساه بعد ذلك فبينما الرجل قائم انجاست حية فدخلت فيه فلم تدعه حتى حصل محبدا كالحديث الغلب ثم خلقت
 عن الجلي في الصحيح والحسن قال سالت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم عن رجل لمي محبة او عمره وليس يريد الحج قال ليس شي ولا ينبغي له ان يفعل عن
 اسحق بن جعفر عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يكره الحج والعمرة على الابل الجلالا في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله في الصحيح
 قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم انا اذا قد ساءت مكة ذهب بعض اصحابنا يطوفون ويتركون في احضمتنا عنهم قال انت اعظم الجاهل ومن
 من ازم من حكة قال زاملت حبة بن صافات فلما اضلنا مكة اعطت فكان يمشي الى المسجد عن ابان بن قنبل في الصحيح والحسن قال كنت
 مع ابي جعفر في ناحية عن المسجد الحرام وقوم يلبون حول الكعبة فقال ما ترى هؤلاء الذين يلبون والله لا صواتهم ابغض الله
 من صواتهم يمشون عبد الرحمن بن اسحق قال سالت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم قال كانت قريش تاطح الاضنة الى كنانة حول الكعبة
 بالسلك والمبر كان يغوث فباله الباب وكان يقولون لبيك اللهم لبيك لا شريك لك الا شريك هو لك تملكه وما ملك
 ولا يصحون يتسددون بجياهم الى فيضهم يلبون فيقولون لبيك اللهم لبيك لا شريك لك الا شريك هو لك تملكه وما ملك
 قال فبعث الله بابا اخر له اربعة اجحة فلم يبق ذلك المسك اعبر شي الا اكله وانزل الله عز وجل يا ايها الناس صبروا
 له ان الذين يدعون من دون الله لعلهم يخلفوا بابا ولوا جمعوا وان يلبسهم الذباب شيئا لا يستفادوه منه ضعف الطالب والمطلوب
 وعن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس الموسم مكة وعن عتبة بن عمار عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لاهل مكة ان يلبسوا
 القميص وان اشبهوا الحرم شيئا غير ما قال ينبغي للسلطان ان يلبسهم بذلك قيل وان يشبهوا القميص وينبغي ان يشبهوا
 يصح ان يكون في الكلام تقديم وناخير تقديمه ينبغي لاهل مكة ان يلبسوا القميص ان يشبهوا القميص وينبغي ان يشبهوا

الى المسجد من ابي بشير
معنا ما كثر

مخاطبة

خاتمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

خارجة قال سمعت ابا عبد الله يقول من دونه الحرم من من الفرع الاكبر فقلت من تر الناس وفاجروهم ورواه الصدوق مرسل
 ورواه البرقي في الحاشية بسند عن محمد بن بن خارجة مثله وعن علي بن خليفان قال كنت ايتى سالة عن الميت يموت بمرات وتقبل
 في الحرم فانهما افضل فكتب بحمل الحرم ويدفن فيه وهو افضل من جفن وحشام بن الحكم انهما سالا ابا عبد الله ع ابا عبد الله عليه السلام
 اتيا افضل الحرم او عرفة فقال الحرم الحديث وعن عبد الله بن عتبة قال سالت ابا عبد الله ع عما يصل النيا من ثياب الكعبة هل يصلح
 ان يلبس منها شيئا قال يصلح للصبيان والحصان والحمة يدعى بذلك البركة انشاء الله وعن محمد بن عبد الله بن محمد بن الملك قال سالت ابا الحسن
 عن رجل اشترى من كسوة الكعبة شيئا فاقضه ببعضه خلجه وبقي بعضه فبذره هل يصلح بيعه قال يبيع ما اراد به ما لم يرد شيئا
 به ويطلب بركته قلت اي كفر به الميت قال قدواه الصدوق مرسل عن ابي الحسن ع ورواه الفقيه ع مع محمد بن عبد الملك عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا بأس ان تاخذ من دينك الكعبة فتجعلها غلاف مصحف او مصلى على راسه وشيئا التهييد في الدوس قال رو
 البزطي عن ثعلبة بن ميسرة قال كنا عند ابي جعفر ع في الفسطاط فخرج من خيمته رجلا فقال ان تدرون اي البقاع افضل عند الله فمن لم
 يتكلم احدكم ان هو الراد على نفسه فقال لك مكة الحرم الذي خيبرها الله لطفه حرما وجعل بيته فيها ثم قد دون اي بقعة مكة افضل
 حرما فلم يتكلم احدكم ان هو الراد على نفسه فقال لك المسجد الحرام قال ان تدرون اي بقعة في المسجد اعظم عند الله حرمة فاني تكلم
 احدكم ان هو الراد على نفسه فقال لك بين الحجر الاسود الى باب الكعبة ذلك التمهيل الذي كان يذود عنه ويصل فيه فوالله لو ان
 عبد الله بن جليله فذلك المقام قائما ليل صلياً حتى يحبس النهار وقائماً بالليل حتى يحبس الليل لم يعرف حقنا وحقنا اهل
 البيت لم يقبل الله منهم شيئا ابدا الا ان ابا ابراهيم عليه الصلوة وعلى محمد واله كان مما اثار طرط على ربه ان قال رب جعل افدة
 من الناس محوى اليهم ما انهم لم يعرفوا الناس كلهم فانه اولئك حكم الله ونظروا فيهم وانما مثلكم في الناس مثل الشجرة السوا في الثور
 الا نوله فكل من لا يري استعجابا بزيارة قبر النبي استعجابا باموكدا وميتا كذا ذلك ياذر في حق الحاج ويجبر الناس على ذلك لو تركوا
 كما يجبرون ومنع ابراهيم من ان يري كماله عنده ضعيف قال في المنه لورث الناس بارة النبي ع قال الشيخ ع في حجههم لا امام عليهم ومنع
 ابراهيم من وجوب ذلك لانها مستحبة فلا يجب جوارهم عليها وانما يقول ان ذلك يدل على الجفاء وهو محرم في حجههم لا امام لذلك انه
 روى المشايخ الثلاثة بان ايدهم الصبيحة المتكررة عن جعفر بن النخعي وشمس بن سالم ومعاوية بن حماد وغيرهم عن ابي عبد الله ع قال لو ان
 الناس تركوا الحج لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده ولو تركوا بارة النبي ع لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى
 المقام عنده فان لم يكن لهم مال نفق عليهم من بيت مال المسلمين وكذا الكافة عن ابي جعفر ع في حجههم لا امام ذلك انه
 الله عز وجل في مكة فاجادوا في روضة الدنيا جفوة يوم القيمة ومن الفخر ان واجبت له شفاعته ومن وجبت له شفاعته وجبت له الجنة
 ومن مات في احد الحرمين فمكة والمدنية لم يضر من لم يحاسب من مات فاجرا الى الله عز وجل خير يوم القيمة مع صاحب بدو غفيرة
 في الجنة والرحمن ابي جعفر ع قال انما امر الناس باقوا هذه الاحبار يطوفوا بها ثم ياتونا فيحجزوا بولائهم ويعرضوا علينا فمهم
 وعن جابر بن ابي جعفر ع قال تمام الحج لقاء الامام ورواه الفقيه عن جابر ورواه الفقيه بسند الى ربيع عن ابي عبد الله ع في قوله
 عز وجل ان يقضوا قال انقضت لقاء الامام ورواه الكافي عن عبد الله بن سنان عن ربيع قال قلت لابي عبد الله ع ان الله عز وجل
 في كتابه بالمرحون اعلم قال وما ذلك قال قلت قول الله عز وجل ان يقضوا فمهم ولو فوفوا نذروهم ولو فوفوا بالبيعة العتيق
 فانقضت لقاء الامام ولو فوفوا نذروهم تلك للناسك قال عبد الله بن سنان فاني ت ايا عبد الله ع فقلت جعلت فداك قد عرفت
 انهم يقضون فمهم ولو فوفوا نذروهم قال خذ الشارب وقص الاظفار وما اشبه ذلك قال قلت جعلت فداك ان ذمما الحاربي
 عنك بانك قلت له ان يقضوا فمهم لقاء الامام ولو فوفوا نذروهم تلك للناسك فقال صدق ربيع وصدقت ان الله عز وجل ظاهر
 وباطنا ومن يجهل ما يجهل في ربيع ورواه الفقيه عن عبد الله بن سنان قال انيت ابا عبد الله ع فقلت جعلت فداك الحديث
 وعن محمد بن ابي جعفر ع قال حجنا فترنا بابه عبد الله ع فقال حجاج بيتك الله ورواه في بيته صلى الله عليه وآله وشيعة آل محمد
 هنيئا لكم اتوا هذه الاخبار وان كان مورد هالخال جوتهم حلتهم السلام الا انه لا فرق بين الحيوة والموت بان نيتهم
 سلوا الله عليهم فانهم احياء عند ربهم يرزقون يشاهدون كل من فذل الى يومهم وفيه هذا ما رواه الشيخ في ربيع عن محمد بن
 عبد الملك عن ابيه عن جده قال دخلت على فاطمة عليها السلام فبذلت لي ثم قلت فاعذابك قلت لم يلبس البركة فقلت اخبرني
 ابي وهوذا هو انه من سلم عليه على ثلثة ايام وجب له الجنة قلت لها في حوتهم وجوتك قالت نعم وانا اعرف ذلك
 فاعلم انه قد اختلفت الاخبار في استحباب البدعة بالحج ثم زيارة النبي ع والعكر في الكافة عن محمد بن جعفر بن عبد الله

هذا هو الخبر الصحيح

هذا هو الخبر الصحيح

خاتمة الكتاب

[illegible]

v قطع تجزیه

في الزيارات

٢٣٣

قال رسول الله صلى الله عليه وآله من يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة فقال نعم قال بيت علي وفاطمة عليهما السلام فابن البيت الذي
فيه النبي صلى الله عليه وآله الذي يجازي القراق إلى البقيع قال ولو دخلت من ذلك الباب لحاطط مكانه أصاب منكبك لا يستر ثم نحو
سائر البيوت وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة ومن يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة
وخرج قال سمعت أبا عبد الله يقول رسول الله صلى الله عليه وآله من يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة ومن يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة
الجنة وصلوة في مسجد تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام قال جميل قلت له يقول النبي صلى الله عليه وآله
عليه منها قال نعم وأفضل بهذا الموضع بالنسبة إلى فضل الصلوة في مسجده ثم أخبر عديده فيها الصحيح وغيره وعن أبي الحسن
قال قال أبو عبد الله صلى الله عليه وآله من يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة ومن يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة
عشر لا صلاة ومن يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة قال قلت لأبي عبد الله صلى الله عليه وآله الصلاة في بيت فاطمة عليها السلام مثل الصلوة
في الرضعة قال وأفضل وعن معاوية بن عمار في الصحيح قال قال أبو عبد الله صلى الله عليه وآله لا تدع أيتان الشاهدين مسجد قبا فانه المسجد
الذي تسرع على التقوى من أول يوم ومشيئة أم إبراهيم ومشيئة أبيها ومشيئة جدها ومشيئة نبيها قال قلت له ما هو مسجد القبا قال هو مسجد
التي كان إذا أتته في بيته قال السلام عليكم بالصبر فمعه عتبة الدار وليكن فيقول عند مسجد القبا فيصير المسجد الكبري
بأجيب عوة المضطربين أكثف حتى وكريه كاشت عزيتك غم وهمة وكربة وكفيتها حول عرفة هذا المكان ورواه
في الفقيه من سلا مطوعا على خلاف في الفاتحة قال في الواجبة المشربة صبح الرائحة وضمة الغربة والعتقة يقال هو في
مشربة أي في عرفة وعدها في كتاب مغانم المطالبة في معالي طائفة للفريقين في أبي حنيفة النعمان في المساجد في أبي عبد الله
أم إبراهيم الذي يقال له مشربة أم إبراهيم وهو مسجد قبا في مكة لا مسجد في المدينة من جهة قريب من جهة المدينة
في موضع يعرف بالذئب قال وليس عليه بها ولا جدار وإنما هو عريضة صغيرة من نخيل طوطها نحو عشرة أذرع عرضها
أقل منه بنحو ذراع وقد حوط عليه بأرضه لطيف من الحجارة التواء ومنها مسجد القضاة في مكة وكسرها المسجد بعد هذا
مناة تحية وخاء معجزة قال وهذا المسجد يعرف بمسجد التمر اليوم وهو مشرف على مسجد بيتك على شفير الوادي وهو من حجارة
سود وهو مسجد صغير قول وبله وجه تسميته بمسجد التمر عن قريب قال ومنها مسجد القضاة وهو مسجد على قطعة من جبل
سلع من جهة الغرب غربيته وادي بطمان انتهى وعرفته بن خال قال سألت أبا عبد الله صلى الله عليه وآله أنا ما في المسجد الذي حول المدينة فبانه
أبده قال أبده بقبا فضل فيه وأكثر فانه أول مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه العرصة ثم أتت مشربة أم إبراهيم فضل فيها
هو مسكن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ومصلاته ثم لا مسجد القضاة في مكة فقلد على فيه بنك فاذ أغضيت قدام الجانب
لث جانب لأخذه فبانت بالمسجد الذي ذكره فخر فضلت فيه ثم مرت بقبر حرة برجل المطالب سالت عليه ثم مرت بقبر
الشمه فقلت عنهم فقلت السلام عليكم يا أهل الدار انتم لنا فوط وانا بكم لأجفون ثم تاتي المسجد الذي في المكان الواسع
الجنب الجبل غربيته من جبل أحد فضلة فيه فخرج النبي صلى الله عليه وآله إلى أحد جنس لفتي لشركين فلم يبرجوا حتى خضرت الصلوة فيه
ثم تراصحت ترجع فضلة عند فوط ثم ما كتب الله لك ثم امض على وجهك حتى تاتي مسجد الخراب فضلة فيه وتعدو الله
فيه فان رسول الله صلى الله عليه وآله دعى فيه يوم لأجرب فقال يا حبيب الكرويين يا حبيب عوة المضطربين يا مغيث الملهوفين اكشف
وكريه وغني فقد ترى حاله وحال أصحابه ورواه الفقيه من سلا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من يأتني في بيته روضته من يأتني الجنة
بصرة وكان ياتني في بيته في بصره وكان ياتني في بيته في بصره وكان ياتني في بيته في بصره وكان ياتني في بيته في بصره
عبد الله صلى الله عليه وآله هل أتيت مسجد قبا أو مسجد القضاة أم إبراهيم قلت نعم قال الله لم يبق شيء من آثار رسول الله صلى الله عليه وآله إلا وقد غرق هذا
ولكن المرادى قال سألت أبا عبد الله صلى الله عليه وآله عن مسجد القضاة لم يبق مسجد القضاة قال لا يخل في القضاة فذلك مسجد القضاة عن علي
ابن موسى قال دخلت أنا وأبو عبد الله صلى الله عليه وآله مسجد القضاة فقال أعمار ترى هذا الوعد قلت نعم قال كانت امرأة جعفر التي خلفت
عليها أمير المؤمنين في عدة في هذا الموضع مع ما بناها ما بكك يا أمه قالت بكيت أمير المؤمنين فقال لها ليتك بكين أمير المؤمنين
ولا يتكبن لبنا قالت ليت هذا هذا ولكن كرت جدنا هذا في أمير المؤمنين في هذا الموضع فابكا فحالا الوفا هو قالت بكيت
أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله فأعدين فيها از وضع رأسه جري ثم خفق حتى غط وحضرت صلوة العصر فركعت آخرت رأسه عن فخذ
فأكون قد أدت رسول الله صلى الله عليه وآله حتى فأت الوقت وفاتت فأنبى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا علي صليت قلت لا قال ولم ذلك قلت
كرهت أن أذنبك قال فقام للمستقبل الصلاة وقد يدبر كلتيه ما وقال اللهم رب السموات والأرض والعرش العظيم ارحمني

في الزيارات

وقت الصلوة حتى صليت العصر انقضت انفاض الكواكب المطلب الثاني في الزاوية وقد اتمنا في المطلب الاول جملة
من الاخبار والادلة على فضل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا سيما بعد الحج احياء وامواتا وينبغي ان يعلم الزايرة
اذا ما وقد ذكر شيخنا الشهيد في الدوروس جملة من ذلك لا بأس بنقلها في المقام قال تواترت عن ائمة الهدى والزايرة اذ احياها
الغسل قبل خول المشهد والكون على طهارة فلو حدثت فاد الغسل قال السيد رحمه الله ولما نهى عن خشوع وخشوع في ثياب طاهر
جدة نظيفة وثيابها الوضوء على بابه ولا سنيان والدعاء بالماتور فان وجد خشوعا خضوعا خاضعا والا فلا فصل في تحريم
نمان الرقعة لان الغرض لا هم حصو المطلب الثاني في الرحمة النازلة من الرب فاذا دخل قدم وجهه اليه واذا خرج اليسرى واليمين
الوقوف على الصريح والصفاة او غير الصريح وقوله من الجهاد في كهم فقد نص على الاتكاء على الصريح وقبيله واتباعه للقبلة
وجه المرفور والسند بالقبلة حال الزايرة ثم يصنع عليه خذ الامين عند الفراغ من الزايرة ويدعو مستحضرا ثم يضع خذ لا يسر
يدعونا نداء من الله تعالى بمجده ومجده ومجده ومجده من اهل شفاعته يبالغ في الدعاء والالحاح ثم ينصرف الى القبلة
يستقبل القبلة ويدعو ويحاميها الزايرة بالماتور وكيف الشلم والمختوم وساسها صلوة وكفى الزايرة عند الفراغ فان كان في كل
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في رخصته وان كان لاحد لا اتمه عليهم السلام فعند رخصته ولو صلاها بمسجد المكان جاز ورويت رخصته في صلواته في كل
القبر ولو استدبر القبر صلى جاز وان كان غير الاستحباب مع الجهاد في ما ذكره قدس سره من الصلوة عند الرأس هو الواجب في كل
الاخبار المعتمدة وهو المشهور بوجوبه بل الظاهر انه لا خلاف فيه واما الصلوة خلف القبر فيقبل بالخير والمشهور والكراهية
واما التقدم على القبر فالمشهور والجواز على الكراهية ويحل بالخير وهو لا يصح وقد تقدم تحقيق المسألة في كتاب الصلوة ثم
قال قدس سره وسأبقيها الدعاء بعد الركعتين بما نقل والافبا سمعناه في مؤدبته ودينه وليتم الدعاء فانه اقرب الى الاجابة
وثانها ثلاثة شئ من القبر عند الصريح وهذا الى المردود والمنقطع بذلك الزايرة وفيه تعظيم لا يرد وتاسعها اخضا الفلك
جميع احواله واستنطاع والتوبة من الذنوب والاستغفار ولا فلاح وعاشرها الصدقة على التذمة والحفظه للمشهد وهم
القوام واكرامهم واعظامهم فان فيه اكرام حب المشهد عليه الصلوة والسلام وينبغي لهؤلاء ان يكونوا من اهل الخير والصلاح
والدين والبر والبر والاحتمال وكظم الغيظ خالين من الغلظة على الزايرين قاضين حوائج المحتاجين من ترك ضالة الزايرين
الواردين وليتقوا احوالهم الناظر فيه فان وجد من اجلهم تعظيم عليه فان صرحه فان كان من المحرم جاز وروى بالضرر في
لرحمة الله التعقيب من باب النهي عن المنكر وحادي عشرها انه اذا انصرف من الزايرة الى منزله استحب له العود اليها ما دام مقيما فاذا
حان الخروج ودم ودعا بالماتور وسأل الله تعالى العود اليه وثاني عشرها ان يكون الزاير بعد الزايرة خيرا منه قبلها فانه ما يحل
الا واد اذ صافات القبول وثالث عشرها ان يخرج عند قضاء الحاجة من الزايرة لتعظيم المحرمه ويشد الشوق وقد ان الفاج
يمشي الى المقبر حتى يوازي درابج عشرها الصدقة على المحتاجين بذلك البقعة فان الصدقة مضاعفة هناك وخصوصا على الذرية
الطاهرة كما تقدم بالمدينة النبوية الفضل في ذكر سيدنا رسول الله وهو ابو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي بن
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر هو قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس
ابن خزيمة بن زهير بن عدنان ورواه قال اذا بلغ النبي الى عدنان فاسكوا وكان مولده بمكة في شعب الحبيب يوم الجمعة ببلد
الفجر سابع شهر ربيع الاول عام الفيل وهذا هو المشهور بوجوبه من احبابنا وصلى الله عليه وسلم قيل لاشي عشر مضت من الشهر وقيل هو
العاشر منه وقيل الثاني وقال شيخنا الطبرسي في كتاب اعلام الورود في رواية العاتق ان مولده في اول شهر ربيع الاول في يوم
الاحد من خلون من الاحوال كرامة بعثته في اليوم السابع والعشرين من رجب له اربعون سنة وقبض بالمدينة يوم الاثنين الثاني عشر
بقينا من صفر سنة ثمان وعشرين من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة وقيل في الدوس قولاً بأنه قبض ليلة ثمانية عشر مضت من شهر ربيع
الاول من السنة المذكورة واختاره الشيخ محمد بن يعقوب الكليفي في الكافي وقيل انما عشر من الشهر قبل الثاني منه وسنة ثلث
وستون سنة واما سنة نبث وهب بن عبد منان بن زهير بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب وتزوج خديجة بنت خويلد وهو
الله عنه وهو ابن خمس وعشرين سنة وتوفي عمه ابو طالب وهو مائة وستة واربعون سنة ومائة سنة واربعة وعشرين يوما وتوفي
خديجة رضي الله عنها بعد ثلثة ايام من فم في ذلك العام عام الحزن وقام بعد المبعث بمكة ثلث عشرة سنة ثم هاجر الى المدينة
بعد ان استقر في الخاوية ثلثة ايام ودخل المدينة يوم الاثنين الحادي عشر من شهر ربيع الاول وبقي بها عشرين سنة وكره جمع من احبابنا
منهم الشيخ فيجب العلاقة في المنتهى انه قبض مائة واربعين سنة واما ما رواه الكليفي والشيخ في الصحيح من رواية

عن ابي عبد الله عليه السلام في فضل الزايرة

خاتمة الكتاب

الثالث الحجة عليه السلام

في رواية اخرى

الشيخ محمد بن الحسين

الشيخ محمد بن الحسين

الشيخ محمد بن الحسين

وشيعته وان تمام بالعهود الوفاء وحسن الاداء ذبارة بتورهم من زيارتهم ومصدقها المير غياثه كان اثبت
شفعا لهم يوم القيمة الثالث الامام الحسين سيد الشهداء وسيد شباب اهل الجنة ولده بالمدينة ثالث شهر شعبان اخر
شهر ربيع الاول سنة ثلاث من الهجرة ومثل يوم الخميس ثالث عشر رمضان وقال الشيخ الفقيه المحسن خلود من شعبان سبع
واحدة وام اخيه الحسن فاطمة سيدة نساء العالمين وقتل ببطق كربلاء يوم السبت وقيل يوم الاثنين ومثل يوم الجمعة عاشوراء
الحرم سنة احدى وستين من الهجرة والاخبار في فضل زيارته مستفيضة والظاهر في كثير منها الوجوه والبراهين كمال بعض حجابنا
رضوان الله عليهم وليس بذلك البعيدة منها ما يدل على انها على فرض على كل مؤمن وان تركها ترك حقا لله ورسوله وحقها
عقوق لرسول الله ونقض الايمان والدين وانه حق على الغنى في زيارته في السنة مرتين والفقير في السنة مرة وانه من اجل
عليه حول وله باب قبره نقص من عمره ولا وانما تطيل العمر وان ايام زيارته لا تعد من اجل وتفتح لهم وتخص الذنوب به بكل خطو
حجة مبرورة وله بزيارته جود حق الف نعمة وحمل على الف من في بسبيل الله وله في كل درهم انفق عشرة آلاف درهم ولق من حبه
حار فاجته غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ولق زيارته يوم عرفة بعثت حجة وعشرين عمرة مبرورة وعشرين غزوة مع النبي صلى الله عليه
واله ولا ما بل وان طلق زيارته يوم عرفة مع المعرفة بحجة بالف حجة والفضل عمرة مستقبلات والفضل غزوة مع النبي صلى الله عليه
وزيارته اول وجب مغفرة للذنوب البتة ونصبت شعبا ايضا حاشا الف نبي ليلة القدر ومغفرة الذنوب ان الحج سنة واحدة بين
زيارته ليلة عرفة والظهور ليلة النصف من شعبان ثواب الف حجة مبرورة والف عمرة وقصا الف حجة للذنب الاخيرة وزيارته يوم
عاشوراء مع معرفة حقيقة كثر والله فوق عرشه وهو كاية من علو المرتبة وكثرة الثواب بمنزلة من رغب الله الى سماءه واداه من
عرشه الذي هو موضع عظيمة زيارته في العشر من صفر من علامات المؤمن زيارته في كل شهر ثوابها ثواب الف شهيد من شهد
بدرو من بعد حن صعد على سطحه ثم رفع راسه الى السماء ثم توجه الى قبره وقال السلام عليك ابا عبد الله ورحمة الله وبركاته كتب
الله زودة والرزق حجة وزاد في رزقه فليز زيارته على بن الحسين من طرف رجلاه وقد اختلف اصحابنا في انه الاكبر والاصغر قبل من الشيخ
المفيد في كتاب الارشاد ان المقول مع ابيه هو الاصغر قال ابن ابي ريس السرايري وقد ذهب شيخنا المفيد في كتاب الارشاد الى ان المقول
بالطف هو على الاصغر وهو البر الشقية وان طالع الاكبر هو ما روي عن العابدين امه ولدوه في شاه زمان بنت كسرى وجود قال محمد
ابن ريس والاول الرجوع الى اهل هذه الصلابة وهم السابون والصلابة لغير الاخبار والتواريخ مثل الزبير بن بكارة في كتاب الساب
قريش والافرنج لاصغر فانه في مقال الطالبين في البلاد والذين في كتاب اللباب اخبار الخلفاء والعصر الثانيه حقوق ذلك في
كتاب المحكم فانه قال وزعم من لا يصير له ان عليا الاصغر المقول بالطف وهذا خطأ وهم والى هذا ذهب صاحب كتاب الزواجر
والمواظاة في قسمة المعاف وارجحنا الطبري في حق هذا الشأن وان في الاثر في تاريخه وبوخيفة الديور في الاخبار الطوال
وحب كتاب الفاخر مصنف من اصحابنا الامامية ذكره شيخنا ابو جعفر في فهرست المحققين ابو علي بن همام في كتاب الانوار في
تواريخ اهل البيت وماله من وهو من جملة اصحابنا المصنفين المحققين وهو لا جميعا اطبوا على هذا القول وهم ايضا هذا القول
انه في كل سنة السرايري في قول راس هذا القول مال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الاربع الامام ابو محمد علي بن الحسين عليه السلام في كتاب
ولد بالمدينة يوم الاحد خامس شهر شعبان سنة ثمان وثلاثين وقيل في بعض ما يوم السبت في اخر شهر من سنة سبع وخمسين
سنة واثنتان في بنت شير وبن كسرى بن زياد بن ابي جعفر في كتاب الاربع الامام ابو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام
ولد بالمدينة ثالث شهر صفر سنة سبع وخمسين وقيل في بعض ما يوم الاثنين في اخر شهر من سنة سبع وخمسين
عبد الله بن الحسن بن علي الساردي لام ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق ولد بالمدينة في الاثنى عشر من شهر ربيع الاول سنة ثمان
ربيع الاول سنة ثلاث وثمانين وقيل في بعض ما يوم السبت في اخر شهر من سنة سبع وخمسين
وقبره وقبر ابيه جده وعمره حسن عليهم السلام بالبيع في مكان واحد في بعض الروايات ان جدهم فاطمة بنت سعد ميم في تربتهم
على بن الحسين على العسكرو من زيارته جعفر واباه لم يشك عليه لم يصيبه سقم ولم يميت قبل وهو الصادق من زيارته خضر في نوب
طهرت فقيه الساب الامام ابو ابيهم ويكنى ابينا بابي الحسن لا وله يكنى ايضا ابا علي وموسى بن جعفر عليه السلام بن علي بن ابي طالب
عليهم السلام ولد بالابواء بين مكة والمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة يوم الاحد فابيع صفر وقيل في بلاد السمرقند في حبس
السكر بن شاهل است بقين من حجب سنة ثمانين ومائة من الهجرة وقيل في بعض ما يوم السبت في اخر شهر من سنة سبع وخمسين
سنة واثنتان من سنة ثمانين ومائة من الهجرة وقيل في بعض ما يوم السبت في اخر شهر من سنة سبع وخمسين

من شعب السنة المذكورة وهو الذي اخذ به الشيخ في كتاب الغيبة وانه وحياته ويقال لها سيفل ويقال سوسن ويقال من بيت
العلوية كما اخذ شيخنا الحلي عطر الله مرقدته ان اسمها ملكة ولقبها نرجس بنت يسوع غابن فيصر ملكا الروم وانهما بنت شعون
الصفا وصي عيسى ونقل حديثا طويلا عن الشيخ الصدوق يتضمن ان لنا الهادي لبعض اصحابنا فاشترها له وعطاها ابنه يحيى
فاولدها الامام الفائم ثم ذكر ان القول يكونها من بيت زيد العلوية في نهاية الضعف قول ويؤيده تأييدا ما رواه الصدوق في كتابه
عيون اخبار الخبر الذي في اللوح قال فيه ان من جارية اسمها نرجس كانت عند ابيه خمس سنين اياه الله العلم الحكم
سببا كما انه يحبه ويحبها وكان له غيبان صغرى وهي التي كان فيها السفراء ومقرب من محمدي رضى الله عنهم ويقرب من جنس
وسبعين سنة وكان اولهم عثمان بن سعيد اوصاه في جعفر محمد بن عثمان ووصاه ابو جعفر الى اب القاسم الحسين
بن روح واوصاه ابو القاسم الى الحسن بن محمد التميمي فلما اختار التميمي الوفا لاجتماعه عند الشيخه وسالوه ان يوصوه
الى احد فقال الله امره وبالفه فوعدت الغيبة الكبري وتخت الكتاب في ايامها هؤلاء الاعلام الذين هم نواب الملك والعلام والناس
الاسلام وابواب السلام ومن هم الملاذ والاعضاء في هذه الدار وفيها يكون خاتمة بالنسبة لادفهم صلوات الله عليهم
رسلا كما عهد الله فابديا وابا ابهم غيبا مستغفرا له ولما الله نعم بختهم وانوسل اليه فيعلمهم ان يكون هذا الكتاب عنده
وعندهم في درجته القبول وسيلة لنيل كل مسؤل ومامل وكان الفوز باثامه والتوفيق لتمام خاتمة فيهم هذا الحسين بن
كربلاء المعلى على مشرفها وابا ابنا اشرف صلوات الله على العلما باليوم الثالث والعشرين من شهر جمادى الاخر من السنة الثامنة
والسبعين بعد المائة ولا ف من الهجر النبوية على هاجرها والله استل تحية كتب مؤلفه بيمينه الدائرة لخطاه الله ثم كتابه
بها في الاخرة الفقير الى ربه الكريم يوسف بن احمد بن زهير حامدا مصليا مسلما مستغفرا من ابنه من محرمه القسالة الهيامين هنا
كلام المصنف محمد بن محمد بن صالح الاخمال وحشره مع البنية والال ولكنهم معاهم في جوارحه الجنت اقول ان الله يبارك

الحلال

وقد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المستظا في يوم الاحد الخامس عشر من

شهر جمادى الاولى من شهر الثامن عشر بعد الف ثلثمائة

وطبع في دار طباعة المرجع المفقود في ابراهيم بن الحسين اعلى

الله تعالى بما اشرف ولدنا كرميخين للناج

جبلنا في هذا انا وجماعة اوافقها

الله وانا المذنبات

الحسين بن محمد

محمد بن محمد بن صالح الاخمال وحشره
محمد بن محمد بن صالح الاخمال وحشره
محمد بن محمد بن صالح الاخمال وحشره

